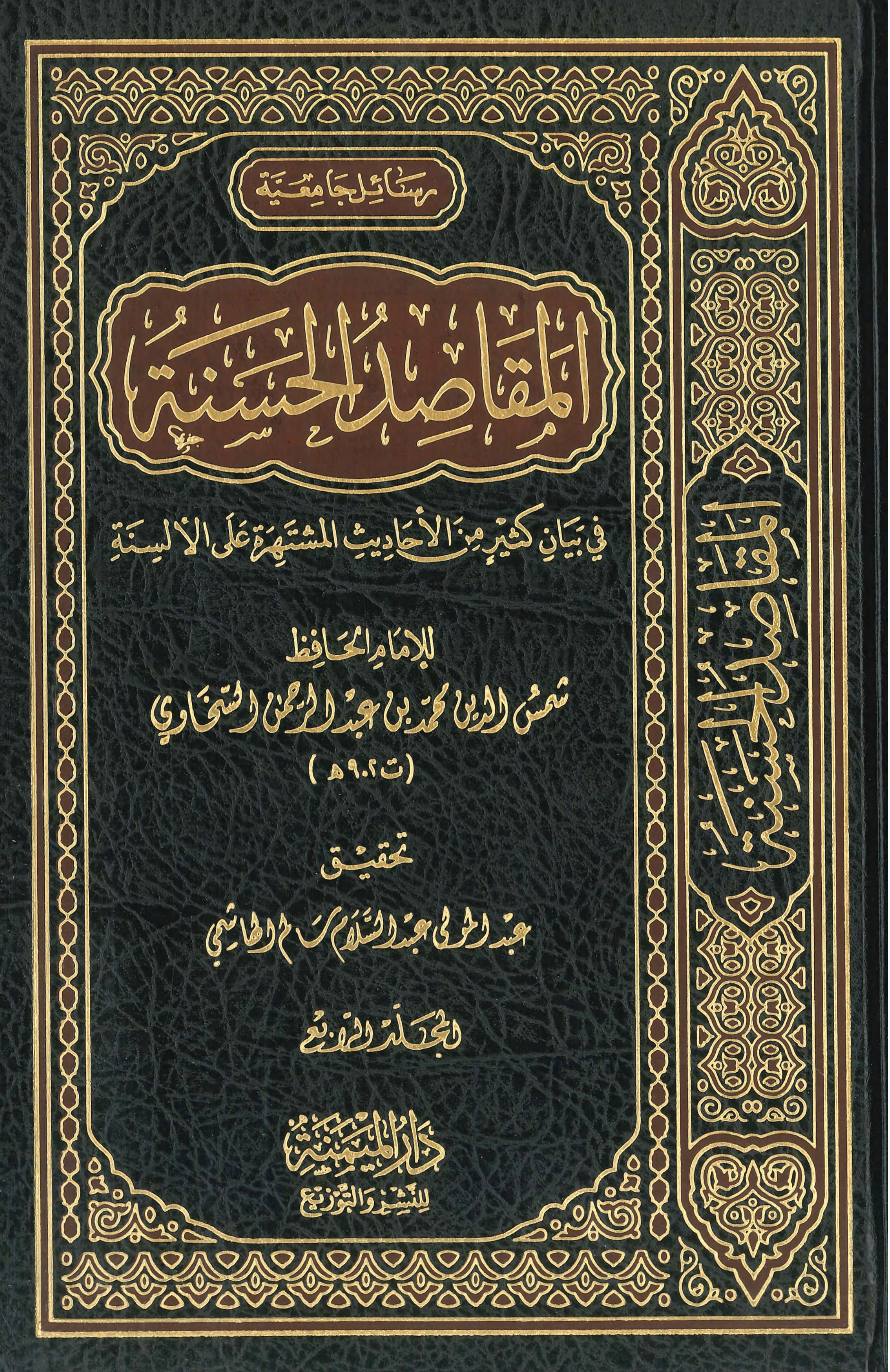


رسائل جامعية
المقاصد الحسنة
في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
للإمام الحافظ
شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
(ت ٩٠٢ هـ)
تحقيق
عبد المولى عبد السلام سالم الهاشمي
المجلد الرابع
دار الميمنة
للنشر والتوزيع
المقاصد الحسنة

المَقَاصِدُ الحَسَنَة

في بيانِ كثيرٍ منَ الأحاديثِ المشتهرةِ على الألسنةِ

٤

ⓒ عبد المولى عبد السلام سالم الهاشمي ، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
(١ – ٥). / شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي / عبد المولى
عبد السلام سالم الهاشمي .– المدينة المنورة ، ١٤٣٨ هـ
٥ مج .
ردمك : ١– ٣٢٥٨ – ٠٢ – ٦٠٣ – ٩٧٨ (مجموعة)
٨–٣٢٦٢–٠٢–٦٠٣–٩٧٨ (ج٤)

١– الحديث – تاريخ ٢– الحديث المشهور أ. الهاشمي ، عبد المولى عبد السلام سالم (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٣٧،٦ ١٤٣٨/٢٤٣٤

رقم الايداع : ١٤٣٨/٢٤٣٤
ردمك : ١– ٣٢٥٨ – ٠٢ – ٦٠٣ – ٩٧٨ (مجموعة)
٨–٣٢٦٢–٠٢–٦٠٣–٩٧٨ (ج٤)

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ ٢٠١٧م





هاتف: 00966148473148
جوال: 00966558343947





سورية - دمشق
هاتف: 00963115827281
جوال: 00963933119455
daralmimna@gmail.com



في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

للإمام الحافظ

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(ت ٩٠٢ هـ)

تحقيق

عبد المولى عبد السلام سالم الهاشمي

المجلد الرابع



أصل هذا التحقيق

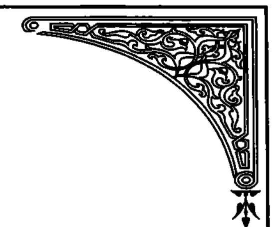
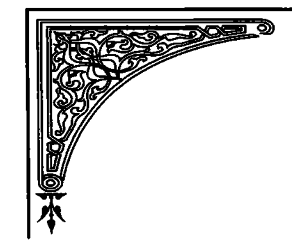
رسالة علمية نوقشت في قسم علوم الحديث
بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية

بتقدير : ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

أشرف عليها : فضيلة الشيخ الدكتور
عبد الصمد بن بكر آل عابد

وناقشها

فضيلة الأستاذ الدكتور : إبراهيم بن علي العبيد
وفضيلة الأستاذ الدكتور : صالح بن عبد الوهاب الفقي

حرف الكاف

٧٩٦ حديث: «كاد الحسد أن يغلب القَدَرَ».

في الحديث الآتي بعدُ بحديث[١].

٧٩٧ حديث: «كاد الحليم أن يكون نبيّاً».

الديلمي عن أنس به مرفوعاً[٢].

---

(١) هو جزء من حديث وسيأتي قريباً برقم (٧٩٨).

(٢) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٢٦/ب) أخرجه من طريق الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: **«كاد الحليم أن يكون نبياً»**.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٥/ ٣١٠) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣/ ٧٣٢) من طريق الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«الحليم رشيد في الدنيا، رشيد في الآخرة، كاد الحليم أن يكون نبيّاً»**.

وفي الإسناد علتان:

الأولى: الربيع بن صَبيح ـ بفتح المهملة ـ ضعفه شعبة، وابن سعد، وأحمد، وقال أبو زرعة: شيخ صالح صدوق.

وقال ابن عدي: أرجوا أنه لا بأس به، ولا بروايته.

وقال ابن حبان: لم يكن الحديث من صناعته؛ فكان يهم فيما يروي كثيراً حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً.

وانتهى الحافظ إلى أنه: صدوق سيء الحفظ.

انظر: «الطبقات» (٧/ ٢٧٧)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٦٥)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤١)، «بحر الدم» (١/ ٥٣)، «التقريب» (ص٣٢٠).

العلة الثانية: يزيد بن أبان الرقاشي بتخفيف القاف، البصري، قد تكلم الأئمة فيه وضعفوه جدّاً؛ قال فيه شعبة: لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عنه. وضعفه =

٧٩٨ حديث: «**كاد الفقر أن يكون كفراً**».

أحمد بن مَنِيع[١] من طريق يزيد الرَّقَاشي[٢] عن الحسن أو أنس[٣] به مرفوعاً بزيادة: «**وكاد الحسد أن يسبق القَدَرَ**».

= ابن سعد، وابن معين، وقال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وضعفه أيضاً الدارقطني. وقال ابن حجر: ضعيف زاهد.
وقال أيضاً: سيء الحفظ جدّاً؛ كثير المناكيرِ، كان لا يضبط الإسناد فيلزِق بأنس ﷺ كلّ شيء يسمعه من غيره.
انظر: «الطبقات» (٧/ ٣٤٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٨)، «التقريب» (ص١٠٧١)، «المطالب العالية» (١٨/ ٥٤٢).
فالذي يظهر أنه: ضعيف جدّاً.
فالإسناد ـ والحالة هذه ـ ضعيف جدّاً؛ لسوء حفظ الربيع وشدة ضعف يزيد بن أبان الرقاشي.
قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣/ ٧٣٢): هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ؛ ويزيد الرقاشي متروك.
وقال الألباني في سلسلته الضعيفة عن الحديث: ضعيف. ح رقم (٤٠٧٩).

(١) في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٢/ ٣٣)، (ح٢٧٣٦)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٧٧)، (ح٥٣٨٢).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٠).

(٣) هكذا رواه أحمد بن منيع على الشك، ورواه بعضهم مرفوعاً بلا شك، ومنهم من رواه عن الحسن مرسلاً، وإليك بيان الروايات:
فرواه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب» (١٢/ ٣٣)، (ح٢٧٣٦) عن يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن الحسن أو أنس هكذا على الشك مرفوعاً.
لكن رواه سفيان الثوري عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً.
أخرجها من طريقه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٣٦).
وتابعه أبو معاوية محمد بن خازم عند أبي الشيخ في التوبيخ والتنبيه (ص٩٩)، (ح٦٦).
كلاهما من غير شك وفيه: «كادت الفاقة أن تكون كفراً» بدل: «كاد الفقر....».
ورواه ابن أبي الدنيا في كتابه إصلاح المال (ص٣٥٠)، (ح٤٣٧)، والعقيلي (٤/ ٢٠٦) كلاهما من طريق حجاج بن فرافصة.
ورواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٣٧)، وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (ص١٠٥)، (ح٧٤) من طريق الأعمش. =

وهو عند أبي نعيم في «الحلْية»(١) وأبي مُسلم الكَشِّي(٢) في «سننه» وأبي علي بن السَّكَن في «مصنفه»(٣)، والبيهقي في «الشعب»(٤)، وابن عدي في

= ورواه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٣/ ١٨٧٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٥٤) كلاهما من طريق الحسين أبي المنذر البصري ثلاثتهم عن يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً بلفظ: كاد الحسد أن يغلب القدر، وكادت الفاقة ـ وعند بعضهم ـ «الفقر» أن تكون كفراً.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢٣)، (ح٦٥٩٥) وهنّاد بن السّري في كتاب «الزهد» (٢/ ٦٤١). كلاهما قالا: حدثنا أبو معاوية محمد بن خازم عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن الحسن مرسلاً.

إلا انه قال: «وكادت الفاقة» بدل «كاد الفقر».

والحديث لا يصح فيه يزيد بن أبان،؛ وهو كما مر ضعيف متروك وقد اضطرب في إسناده.

قال عنه ابن حجر: سيء الحفظ جدّاً؛ كثير المناكيرِ؛ كان لا يضبط الإسناد، فيلزِق بأنس ﷺ كلّ شيء يسمعه من غيره. «المطالب العالية» (١٨/ ٥٤٢).

وقد تابعه سليمان التيمي عن أنس كما سيأتي وهي ضعيفة.

(١) (٣/ ٥٣) في ترجمة يزيد بن أبان الرقاشي.

(٢) لم أقف على «مصنفه» «السنن»، وكتابه: ذكره الذهبي في السير، وهو مفقود حسب علمي، لكن رواه من طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٥٣).

وقد ترجم لأبي مسلم؛ الخطيب في «تاريخه» (٦/ ١٢٠)، والسمعاني في «الأنساب» (٥/ ٣٦)، والذهبي في «السير» (١٣/ ٤٢٣)، وابن نقطة في التقييد (٢١٤).

واسمه: إبراهيم بن عبدالله بن مسلم بن ماعز بن كش، البصري الكجّي الكشي، من أهل البصرة، وكان من ثقات المحدثين وكبارهم، عُمِّر حتى حدّث بالكثير. توفي سنة (٢٩٢هـ).

وثقه الدارقطني وغيره.

والكشّي ويقال الكجّي: بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة والجيم.

(٣) لم أقف على الكتاب، وهو في عداد المفقود، ومؤلفه هو: أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزاز، وأصله بغدادي ولد٢٩٤هـ، كان ابن حزم يثني على «صحيحه» المنتقى، وفيه غرائب. توفي في المحرم سنة (٣٥٣هـ).

انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١١٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣٧)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٣/ ١٢).

(٤) (٩/ ١٢)، (ح٦١٨٨).

«الكامل»[١] من طريق يزيد عن أنس[٢] بلا شك، وفي لفظ عند أكثرهم: **«أن يغلب»**[٣] بدل **«أن يسبق»** ويزيد: ضعيف[٤].

ورواه الطبراني[٥] من طريق عمرو بن عثمان الكِلَابي[٦] عن عيسى بن يونس[٧]، عن سليمان التيمي[٨]، عن أنس مرفوعاً [ق١٣٨/أ] ولفظه: **«كاد الحسد أن يسبق القدر، وكادت الحاجة أن تكون كفراً»**. وفيه ضعف[٩] أيضاً[١٠].

وفي ترجمة عكرمة من «الحليْة»[١١] أن لقمان قال لابنه: «قد ذقتُ المرار، فليس شيء أَمرَّ من الفقر».

وللنسائي[١٢] وصححه ابن حبان[١٣]............................

---

(١) (٧/ ٢٣٧). (٢) في (م): «الحسن» وهو خطأ.

(٣) كما عند ابن أبي شيبة (٥/ ٢٣٠)، وأبو الشيخ في التنبيه (ص٩٨)، ح رقم (٦٥)، وابن عدي في كامله (٧/ ٢٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ١٢)، (ح٦١٨٨).

(٤) وقد تقدم الكلام عليه وبيان ضعفه. (٥) المعجم «الأوسط» (٤/ ٢٢٥).

(٦) عمرو بن عثمان بن سَيّار الكِلابي مولاهم، الرقي، ضعيف وكان قد عمي، من كبار العاشرة مات سنة سبع عشرة أو تسع عشرة ق. «التقريب» (ص٧٤١).

(٧) هو: السبيعي تقدم التعريف به عند حديث رقم (٦٥٩).

(٨) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٠٢).

(٩) كذا بالأصل و(م) وفي (ز): «ضعيف».

(١٠) وهي متابعة ليزيد الرقاشي من قبل سليمان التيمي، لكن الإسناد إلى المتابع لا يصح؛ فيه عمرو بن عثمان الكِلَابي.
قال عنه النسائي والأزدي: متروك الحديث.
وقال أبو حاتم: كان شيخاً أعمى بالرقة يحدث الناس من حفظه بأحاديث منكرة، لا يصيبونه في كتبه، أدركته ولم أسمع منه.
وسئل عنه أبو زرعة: فكلّح وجهه وأساء الثناء عليه.
انظر: «سؤالات البرذعي» (٢/ ٧٥٩)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٩)، «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٤٧).

(١١) (٣/ ٣٣٧).

(١٢) «السنن الكبرى»، كتاب الاستعاذة، الاستعاذة من الكفر (٧/ ٢٢١)، (ح٧٨٦٧) من طريق درّاج أبي السّمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

(١٣) «صحيح ابن حبان» (٣/ ٣٠٢)، (ح١٠٢٦) من طريق دراج أبي السمح عن أبي الهيثم =

من جهة أبي الهيثم[١]، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً أنه كان يقول: «**اللَّهُمَّ إني أعوذ بك من الكفر والفقر**»، فقال رجل: «**ويعتدلان**»؟، قال: «**نعم**». وهذا أصحها[٢]، وما قبله من[٣] المرفوع ضعيف الإسناد[٤].

= عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.
والحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ آفته رواية أبي السمح عن أبي الهيثم سليمان بن عمرو وهي ضعيفة؛ فإن درّاجاً هذا صدوق إلا ما كان من روايته عن أبي الهيثم كما هو الحال في هذا السند؛ قال أبو داود: حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم.
وحكى ابن عدي عن أحمد بن حنبل قوله: أحاديث درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف. «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٤١)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٧٧)، «التقريب» (ص٣١٠).
لكن يشهد للاستعاذة من الكفر والفقر مقرونين ما أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٤/١٧)، (ح٢٠٣٨١)، والبزار في «مسنده» (٩/ ١٢٦)، (ح٣٦٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧/ ٢١٥)، (ح٧٨٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٣/ ٣٠٣)، (ح١٠٢٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/ ٣٧٦)، (ح٧٤٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٥) كلهم من طرق عن عثمان الشَّحّام عن مسلم بن أبي بكرة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقول: «**اللَّهُم إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر**».
وسنده صحيح رجاله ثقات.
قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم بعثمان الشحام. ولم يتعقبه الذهبي.
وقال الألباني: سنده صحيح على شرط مسلم. انظر: الإرواء (٣/ ٣٥٦).
فهذا الحديث يشهد للاستعاذة من الكفر والفقر مقترنين، أما قوله: «ويعتدلان» فلا يشهد له هذا الحديث.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦٥).
(٢) لا يلزم من هذه العبارة أن يكون الحديث صحيحاً؛ وقد سبق أنه ضعيف، ومرادهم منها أن الحديث المذكور هو أرجح ما ورد في الباب وإن كان ضعيفاً.
قال النووي: لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه وأقله ضعفاً. (الأذكار، باب أذكار صلاة التسبيح ص٣٠٩).
(٣) في الأصل: «في» والتصويب من (م) و(ز).
(٤) نقل المناوي في «فيض القدير» (٤/ ٥٤٢) عن السخاوي قوله: طرقه كلها ضعيفة.اهـ. وقد بحثت عن هذه العبارة فلم أجدها، ولعل المناوي قصد قوله: «وما قبله من المرفوع ضعيف الإسناد» فحكاها بالمعنى.

وقال العسكري: «ولا تكاد العرب تجمع بين كاد وأَنْ؛ وبذلك نزل القرآن[(١)]، ولكن كذا ورد[(٢)] الحديث»[(٣)].

[٧٩٩] حديث: «كأنك بالدنيا ولم تكُن، وبالآخرة ولم تَزُلْ»[(٤)].

وهو عند أبي نعيم، من جهة عمر بن عبدالعزيز[(٥)].

[٨٠٠] حديث: «كأنك من أهل بدر وحُنَيْن!».

هو كلام يُقال لمن يتسامح أو يتساهل ونحو ذلك؛ لقوله ﷺ: **«ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر»**، فقال: **«اعملوا ما شئتم؛ فقد غفرت لكم»**[(٦)].

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ز): «ورد في الحديث». وفي (م): «ولكن كذا يرويه أصحاب الحديث».

(٣) ذهب ابن مالك إلى جواز اقتران «كاد» و«أن»، وأن جوازه خفي على أكثر النحاة. انظر: شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص٩٨).

(٤) في ضبطها وجهان، ولكل ضبط معنى:
الأول: بفتح التاء وضم الزاي.
والثاني: بفتح التاء والزاي.
وقد أفاض بعض اللغويين والنحويين في الكلام على هذه الجملة من حيث إعرابها وضبطها، وأثر ذلك من حيث المعنى؛ حتى ألف ابن هشام النحوي رسالة في الكلام عليها فانظرها في الأشباه والنظائر (٤/ ١٠)، وانظر: كلامه ونقله عن أهل اللغة في مغني اللبيب (٣/ ٨٠). لكن رسالته أوسع.
تنبيه: وقع بياض بالنسختين الأصل و(د) و(ز) بعد كلمة: «تزل» وكتب الناسخان في موضع البياض (كذا).
وأما في (م) فالكلام متصل مما يدل على عدم السقط، ولم ينبه الناسخ على سقط أو بياض، وهو الصواب.

(٥) «الحلية» (٥/ ٣٠٥) قال: حدثنا أبو حامد بن جبلة: ثنا محمد بن إسحاق: ثنا حسن بن أبي الربيع: ثنا سعيد بن عامر عن عون بن معمر قال: كتب الحسن إلى عمر بن عبدالعزيز: أما بعد.. كأنك بآخر من كتب عليه الموت وقيل قد مات فأجابه عمر: أما بعد.. فكأنك بالدنيا... فذكره بلفظ الترجمة بلا زيادة.
ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٧٣): ثنا أبو محمد بن حيان: ثنا إسحاق بن أحمد: ثنا أبو زرعة: ثنا حامد بن يحيى البلخي قال: سمعت سفيان بن عيينة فذكره من قوله.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب الجاسوس، التجسس التبحث (٤/ ٥٩)، (ح٣٠٠٧). =

ولكنه لم يرد في أهل حُنَيْن ذلك، مع مزيد التفاوُت بينهما في المسافة؛ فحُنَيْن من نواحي عَرَفة[١]، وبدر معروفة.

٨٠١ **حديث: «كان وَضوؤه لا يَبُلّ الثّرى».**

أبو داود[٢] من حديث ذي مِـخْـبَر[٣] أنه ﷺ توضأ وضوءاً لم يبلَّ منه التراب.

= صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر .. (٤/ ١٩٤١)، (ح٢٤٩٤).

(١) حُنَين تصغير حِنٍّ، وهو واد من أودية مكة، يقع شرقَها بقرابة ثلاثين كيلاً، يُسمى اليوم وادي الشّرائع، والأصل أن عيناً كانت فيه وقرية نسب الوادي إليها. انظر: «معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية» (ص١٠٧).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في: من نـام عن صلاة أو نسيها (١/ ٤٣٣)، (ح٤٤١).

ورواه أيضاً ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٤٩٤)، (ح٢٦٦٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ١٠٣٨) كلهم من طريق حريز بن عثمان عن يزيد بن صالح عن ذي مخبر (ﷺ) وفيه قصة.

ولفظ أبي داود: «لم يلث منه التراب» وليس «يبل»، وهما: بمعنى.

وأما لفظ: «**يبلّ**» فهو لفظ أبي نعيم في المعرفة.

ورجال إسناده موثقون غير يزيد بن صالح، ويقال: ابن صليح الرحبي، فهو مختلف فيه، والظاهر أنه صدوق.

وثقه أبو داود وابن حبان.

وأما الدارقطني فجرحه بقوله: لا يعتبر به.

وقال ابن العماد: صدوق مشهور.

وقال ابن حجر: مقبول.

انظر: «الثقات» (٥/ ٥٤١)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٦٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١٧)، «التقريب» (ص١٠٧٦)، «شذرات الذهب» (٣/ ١٣٦).

قلت: وتضعيف الدارقطني وابن حجر معارض بتوثيق من وثقه من الأئمة، فهو من الجرح غير المفسر، فلا يكون مقبولاً حتى يفسّر.

فالحديث حسن أو صحيح.

(٣) ذو مخبر ويقال: ذو مخمر، بكسر أولهما وسكون المعجمة وفتح الموحدة والميم، ابن أخي النجاشي، وفد على النبي ﷺ وخدمه، ثم نزل الشام، وله أحاديث عند أحمد وأبي داود وابن ماجه. «الإصابة» (٣/ ٤٣١).

٨٠٢ حديث: «كَبِّرْ كَبِّرْ».

متفق عليه[١] من حديث بِشْر بن الـمُفَضَّل[٢] عن يحيى بن سعيد عن بُشَيْر بن يَسار[٣] عن سهل بن أبي حَثْمَة[٤] قال: «انطلق عبدالله بن سهل[٥] ومُـحَيِّصة بن مسعود بن زيد[٦] إلى خيبر[٧] وهو يومئذ صُلْح، فتفرّقا، فأتى مُـحَيِّصة إلى عبدالله بن سهل وهو يتشحَّط[٨] في دمه قتيلاً، فدفنه ثم قدم المدينة، فانطلق عبدالرحمٰن بن سهل[٩] ـ يعني: أخا المقتول ـ ومُـحَيِّصَة وحُوَيِّصَة[١٠] ابنا مسعود ـ وهما ابنا عَمّهما ـ إلى النبي ﷺ، فذهب

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بمال وغيره، وإثم من لم يف بالعهد، وقوله: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ الآية (٤/ ١٠١)، (ح٣١٧٣).
وصحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين، باب القسامة (٣/ ١٢٩٣)، (ح١٦٦٩).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٩).

(٣) بُشَيْر ـ مصغر ـ بن يسار الحارثي مولى الأنصار، مدني ثقة فقيه، من الثالثة. ع. «التقريب» (ص١٧٤).
وانظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة (١/ ٥٣٦).

(٤) سهل بن أبي حَثْمة بن ساعدة بن عامر الأوسي الأنصاري، اختُلف في اسم أبيه فقيل: عبدالله، وقيل: عبيدالله، وقيل عامر. معدود في أهل المدينة وبها كانت وفاته. انظر: «الاستيعاب» (٢/ ٦٦١)، «الإصابة» (٤/ ٤٩٣).

(٥) عبدالله بن سهل الأنصاري الحارثي، أخو عبدالرحمٰن وابن أخي حويصة ومحيصة، وهو المقتول بخيبر الذي ورد في قضيته القسامة. «الاستيعاب» (٣/ ٩٢٤).

(٦) مُحَيِّصة بن مسعود بن كعب بن عامر الأنصاري الحارثي، يكنى أبا سعد، يعد في أهل المدينة. وهو أخو حويصة وعلى يده أسلم حويصة، وكان حويصة أكبر من محيصة سناً. «الاستيعاب» (٤/ ١٤٦٣).
ومحيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتانية، وقد تسكن. «التقريب» (ص٩٢٥).

(٧) هي ناحية على ثمانية برد من المدينة لمن يريد الشام. «معجم البلدان» (٢/ ٤١٠).

(٨) قال ابن الجوزي في «غريبه» (١/ ٥٢١): يتشحط في دمه؛ أي: يضطرب فيه.
وقال ابن منظور؛ أي: يتخبط فيه ويضطرب ويتمرّغ. «لسان العرب» (٧/ ٤٥).

(٩) عبدالرحمٰن بن سهل الأنصاري، أخو عبدالله المقتول بخيبر، يقال إنه شهد بدراً، وكان له فهم وعلم. «الاستيعاب» (٢/ ٨٣٦).

(١٠) حُوَيِّصَة بن مسعود بن كعب بن عامر الأنصاري، شهد أحداً والخندق وسائر =

عبدالرحمٰن يتكلم وهو أَحْدث القوم؛ فقال: «**كَبِّر كَبِّر**» فسكت، فتكلما.. الحديثَ. لفظُ البخاري.

وهو عند مسلم أيضاً[١] من طريق بِشْر بن عمر[٢] سمعتُ مالكاً: حدثني أبو ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن سهل[٣] عن سهل بن أبي حَثْمة وفيه: «ثم أقبل مُحَيِّصة وأخوه حُوَيِّصة ـ وهو أكبر منه ـ وعبدالرحمٰن بن سهل، فذهب مُحَيِّصَة ليتكلم ـ وهو الذي كان بخيبر ـ فقال له رسول الله ﷺ: «**كَبِّر كَبِّر**» ـ يريد السنّ ـ فتكلم حُوَيِّصة ثم تكلم مُحَيِّصَة... الحديثَ.

والأحاديث في فضل الكبير كثيرة؛ كـ«**ليس منا من لم يرحم صغيرنا** [ق١٣٨/ب] **ويعرف حقَّ كبيرنا**»[٤] وفي لفظ: «**ويُجِلَّ كبيرنا**».

وفي آخر: «**ويُوَقِّرْ كبيرنا**».

وكحديث: «**إن من إجلال الله إكرام ذي الشَّيْبَة المسلم**»[٥].

= المشاهد. وكان أسنَّ من محيصة. «الإصابة» (٢/ ٦٥٥).

(١) مسلم في «صحيحه»، كتاب الحدود والقسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب القسامة (٣/ ١٢٩٤)، (ح١٦٦٩).

(٢) بِشْر بن عمر بن الحكم الزهراني بفتح الزاي، الأزدي، أبو محمد البصري، ثقة، من التاسعة مات سنة سبع وقيل تسع ومائتين ع. «التقريب» (ص١٧٠).

(٣) أبو ليلى بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن سهل الأنصاري المدني، ويقال اسمه: عبدالله، ثقة، من الرابعة. خ م د س ق. «التقريب» (ص١١٩٨).

(٤) ذكره السخاوي في حرف اللام عند حديث رقم (٩٣٥).

(٥) وهذا الحديث مما اختلف في وقفه ورفعه والصواب وقفه؛ وبيان ذلك:
أن مدار هذا الحديث على عوف بن أبي جميلة الأعرابي واختلف عليه:
فرواه عبدالله بن حمران القرشي عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي عن زياد بن مخراق عن أبي كنانة عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه والجافي عنه، وإكرام ذي السلطان المقسط.
رواها أبو داود في «سننه» (ص٨٧٧)، (ح٤٨٤٣) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤/ ٢٢٤)، (ح٢٤٣١).
هكذا رواه عبدالله بن حُمْران القرشي مرفوعاً.
وخالفه عبدالله بن المبارك ومعاذ بن معاذ والنضر بن شميل ثلاثتهم رووه عن عوف =

وكحديث: «ما أكرم شاب شيخاً لسنِّه إلا قيَّضَ الله له في سنِّه من يُكرمه»[١].

وأوصى قيس بن عاصم[٢] عند موته بنيه فقال: «اتقوا [الله][٣] وسوِّدوا أكبركم؛ فإن القوم إذا سَوَّدوا أكبرهم خَلَفوا أباهم، وإذا سَوَّدوا أصغرهم أَزْرَى[٤] بهم ذاك في أكفائهم»[٥] إلى غير ذلك مما لا نُطيل به.

= فوقفوه عن أبي موسى الأشعري من قوله.
ورواية ابن المبارك عنده في «الزهد» (ص١٣١) ومن طريقه البخاري في الأدب المفرد (١٣٠)، (ح٣٥٧).
ورواية معاذ عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٢٢٣٥٣).
ورواية النضر عند ابن زنجويه في «الأموال» (١/ ٨٨)، (ح٥٢).
فرواية هؤلاء الثقات أصح وأولى؛ لأن العدد الكثير أولى بالحفظ؛ كيف وفيهم مثل ابن المبارك.
ومن جهة أخرى؛ فإن المتفرد برفعه يخطئ؛ ذكره ابن حبان في ثقاته وقال: يخطئ.
وقال ابن حجر: صدوق يخطئ قليلاً.
انظر: «الثقات» (٨/ ٣٣٢)، «التقريب» (ص٥٠١).
فالصواب في روايته عن عوف هو الوقف على أبي موسى.
ورجال الموقوف ثقات عدا الراوي عن أبي موسى، وهو أبو كنانة القرشي؛ فإنه مجهول الحال.
روى عنه أبو إياس وزياد بن مخراق. قال عنه الذهبي: ليس بمعروف. وقال ابن حجر: مجهول.
انظر: «الميزان» (٤/ ٥٦٥)، «التقريب» (ص١١٩٧).
فالأثر ضعيف موقوفاً عن أبي موسى أيضاً.

(١) أورده المصنف في حرف الميم بترجمة مستقلة، وسيأتي تخريجه برقم (٩٤٦).

(٢) قيس بن عاصم بن سنان التميمي المنقري، بكسر الميم وفتح القاف. وفد على النبي ﷺ سنة تسع مع وفد بني تميم، كان ﷺ عاقلاً حليماً مشهوراً بالحلم. انظر: «الاستيعاب» (٣/ ١٢٩٤)، «الطبقات» (٧/ ٣٦).

(٣) ليست في النسخ وألحقتها من المصادر.

(٤) أَزْرَى به وازْدَراه إذا احتقره، وزَرَى عليه فِعْلَه زِراية: عابَهُ. «المغرب في ترتيب المعرب» (١/ ٣٦٥).

(٥) هذا جزء من وصيته التي أوصى بها بنيه عند موته، وقد أخرجها بتمامها ـ على اختلاف يسير في بعض ألفاظها ـ ابنُ سعد في «الطبقات» (٧/ ٣٧)، والإمام أحمد في =

ويُحكى عن ليث بن أبي سُلَيْم[١] أنه قال: «كنت أمشي مع طلحة بن مُصرِّف[٢] فتقدمني؛ وقال: والله لو علمتُ أنك أكبر منّي بيوم ما تقدمتك»[٣].

وقد ترجم البخاري في الأدب المفرد: «إذا لم يتكلم الكبير هل للأصغر أن يتكلم» وساق حديث ابن عمر: «أخبروني بشجرة مثلها مَثَلُ المسلم[٤]...» وأنه منعه من الإعلام بما وقع في نفسه من كونها النخلة؛ وجود أبي بكر وعمر وسكوتهما، وقال له أبوه: «لو قلتها كان أحبَّ إلي من كذا وكذا» قال: «ما منعني إلا أني لم أرك ولا أبا بكر تكلمتُما؛ فكرهتُ».

وكل هذا لا يَمنعُ التّنويهَ بفضيلة الصغير؛ ففي الصحيح عن ابن عباس قال: «كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضهم وجد في نفسه؛ فقال: لِمَ تُدخِل هذا معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: «إنه ممن[٥] عَلِمتُم». وفي لفظ:

= «مسنده» (٣٤/ ٢١٧)، (ح٢٠٦١٢)، البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ١٣٢)، (ح٣٦١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ٣٤٩)، (ح١١٦٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٦٤)، (ح١١٠٠٨) من طرق عن شعبة عن قتادة، قال سمعت مطرّفاً يحدث عن حكيم بن قيس بن عاصم أن أباه أوصى عند موته فذكره.
قلت: إسناده متصل ورجال الإسناد كلهم ثقات.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٣٠).

(٢) طلحة بن مُصرِّف بن عمرو اليامي ـ بالتحتانية ـ الكوفي ثقة قارئ فاضل ع. «التقريب» (ص٤٦٤).

(٣) ابن الجعد في «مسنده» (١/ ٩٧٥)، برقم (٢٨١٤). ورواه أيضاً أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ١٧) كلاهما من طريق عبدالله بن إدريس عن ليث به...
وأخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٧٠)، من طريق أبي سعيد الأشج: نا عبدالله بن إدريس: نا مالك بن مغول قال: كنت أمشي مع طلحة بن المصرّف... فذكره.

(٤) البخاري في «الأدب المفرد» (١/ ١٣٢)، ح رقم (٣٦٠) قال: ثنا مسدد ثنا: يحيى بن سعيد عن عبيدالله قال: ثني نافع عن ابن عمر به.
والحديث أخرجه في «صحيحه» بالإسناد نفسه، كتاب الأدب ـ باب إكرام الكبير ... (٨/ ٣٤)، (ح٦١٤٤).

(٥) هكذا بالنسخ كلها، وفي المصدر زيادة «قد» صحيح البخاري، كتاب المغازي، (٥/ ١٤٩)، (ح٤٢٩٤). =

«من حيث علمتم»[١]، فدعاهم ذات يوم فأدخله معهم؛ فما رأيت أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم... وذكر الحديث في: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ [النصر: ١].

٨٠٣ حديث: «الكبرياء رِدائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحداً منهما ألقيتُه في النار»[٢].

مسلم[٣]، وابن حبان[٤] في «صحيحيهما»، وأبو داود[٥]، وابن ماجه[٦]

---

(١) البخاري في «صحيحه»، كتاب التفسير، باب إذا جاء نصر الله (٦/ ١٧٩)، (ح٤٩٧٠).

(٢) «في النار» سقطت من (م).

(٣) في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكبر (٤/ ٢٠٢٣)، (ح٢٦٢٠)، عن الأغر عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا: قال رسول الله ﷺ: **«العز إزاره، والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذَّبتُه»**.
وليس فيه ذكر «العظمة» وهي بدل «العز» في الروايات التي ستأتي.

(٤) «صحيح ابن حبان» (١٢/ ٤٨٦)، ح رقم (٥٦٧١) من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سلمان الأغر عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ فيما يحكي عن ربه جل وعلا: «الكبرياء ردائي...» بنفس لفظ الترجمة وفيه «قذفته» بدل «ألقيته».
ورجال الإسناد ثقات عدا عطاء بن السائب فهو أيضاً ثقة إلا أنه تغير بآخرة، وقد ردّ الأئمة أحاديث من روى عنه بعد الاختلاط، وحماد بن سلمة اختلف فيه هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعد، والجمهور على أنه روى عنه قبل الاختلاط، وممن قَبِلَه: ابن معين، وأبو داود، والطحاوي، وحمزة الكتّاني، وابن عدي. «الكواكب النيرات» (٣٢٥).
ومهما يكن من أمر؛ فقد تابع حمادَ بنَ سلمة سفيانُ الثوري كما في مسند أحمد ح رقم (٨٦٩٦). قال: حدثنا عبدالرزاق قال أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب به.
وسماع سفيان الثوري من عطاء قديم صحيح بالاتفاق، كما نص عليه الأئمة. انظر: «الكواكب النيرات» (٣٢٣/ ٣٢٤).
فالحديث صحيح.

(٥) في «سننه»، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر (ص٧٣٢)، (ح٤٠٩٠).
من طريقين عن حماد وأبي الأحوص كلاهما عن عطاء بن السائب عن الأغر عن أبي هريرة مرفوعاً فذكره بنحوه. وقد مر الحكم على رواية حماد عن عطاء وأنها صحيحة، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط.

(٦) في سننه، كتاب الزهد، باب البراءة من الكبر والتواضع (ص٦٩٤)، (ح٤١٧٤). =

كلهم عن أبي هريرة مرفوعاً: «**يقول الله**»[(١)][(٢)] والباقي نحوه، ولفظ ابن ماجه: «**في جهنم**» وأبي داود: «**قذفته في النار**».

ومسلم: «**عذبتُه**»، وقال: «**رداؤه وإزاره**» بالغيبة[(٣)]، وزاد مع أبي هريرة أبا سعيد.

= من طريق أبي الأحوص عن الأغر بن مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.
وفي إسناده علة؛ وهي رواية أبي الأحوص عن عطاء، وهو ممن لم يتميز حديثه عنه، ولكن الحديث صحيح بمتابعة الثوري وحماد بن سلمة له، كما مر عند أبي داود وأحمد في «مسنده».
وقد روي عن عطاء بإسناد آخر كما عند ابن ماجه أيضاً (ص٦٩٤)، (ح٤١٧٥)، من طريق عبدالرحمٰن المحاربي عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله سبحانه...**» فذكره بلفظ الترجمة.
وعند ابن حبان أيضاً في «صحيحه» (١٢/ ٤٨٦)، (ح٥٦٧٢) من طريق ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مرفوعاً بلفظ مقارب.
قلت: وهذا الإسناد لا يصح بل هو منكر، لما يأتي:
رواية عبدالرحمٰن المحاربي عن عطاء مما لم تتميز قبل الاختلاط أو بعد، ثم هو مخالف فيه لجماعة من الأثبات الذين رووا عن عطاء قبل الاختلاط كسفيان وغيره كما سبق بيانه.
وقد تابعه ابن فضيل كما عند ابن حبان وهو ممن روى عنه بعد الاختلاط، نص على ذلك أبو حاتم، بقوله: بلغني أن رواية ابن فضيل عن عطاء فيها غلط واضطراب. «الكواكب النيرات» (٣٣١).
ثم إن هذا الإسناد مخالف لجميع من روى عن عطاء سواء منهم من روى عنه قبل الاختلاط أو بعد، فالحكم لهم.
مال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٦٩) أن هذا الإسناد من تخاليط عطاء، والله أعلم.
وعلى قول الألباني أن العلة من عطاء لا ممن روى عنه لأجل اختلاطه وهو الصواب.

(١) كذا الأصل و(م)، و(د) وليس هو في (ز).

(٢) لكن لفظ مسلم أن أبا هريرة وأبا سعيد قالا: قال رسول الله ﷺ: «**العز إزاره والكبرياء رداؤه فمن ينازعني عذبته**». وليس فيه نسبته لله تبارك وتعالى صراحة.

(٣) قال النووي: هكذا هو في جميع النسخ فالضمير في «إزاره ورداؤه» يعود إلى الله تعالى للعلم به، وفيه محذوف تقديره: قال الله تعالى: ومن ينازعني ذلك أعذبه. =

ورواه الحاكم في «مستدركه» من وجه آخر بلفظ: «**قصمتُه**»، وبدون ذكر: . . . «**العظمة**»[١]. وقال: «صحيح على شرط مسلم».

وممن أخرجه بلفظ الترجمة القُضاعي في «مسنده»[٢] من حديث عطاء بن السّائب[٣] عن أبيه[٤] عن أبي هريرة به بزيادة: «**يقول الله**»[٥].

وللحكيم الترمذي[٦] ....

= انظر شرحه على مسلم (١٦/ ١٧٣).

(١) (١/ ٦١)، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن سليمان الفقيه ببغداد: ثنا جعفر بن أبي عثمان الطيالسي: ثنا سهل بن بكار: ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فيما يحكي عن ربه ﷻ قال: «**الكبرياء ردائي فمن نازعني ردائي قصمته**».
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ، إنما أخرجه مسلم من طريق الأغر عن أبي هريرة بغير هذا اللفظ.
قلت: رجال إسناده ثقات عدا أحمد بن سليمان شيخ الحاكم، فإنه صدوق.
«ميزان الاعتدال» (١/ ١٠١).

(٢) «الشهاب» (٢/ ٣٣٠)، (ح١٤٦٣) قال: أخبرنا أبو مسلم محمد بن أحمد الكاتب قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حمدون ببالس: ثني عمي إبراهيم: ثنا محمد بن قدامة عن جرير عن عطاء بن السائب به.
قلت: وفي إسناده محمد الكاتب شيخ القضاعي وهو ضعيف جدّاً؛ قال عنه أبو الحسين العطار: ما رأيت في أصول أبي مسلم الكاتب عن البغوي شيئاً صحيحاً غير جزء واحد، وما عداه كان مفسوداً. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٦١).
لكن أخرجه القضاعي من طريق آخر بإسناد جيد (٢/ ٣٣١)، (ح١٤٦٥) عن سفيان عن عطاء بن السائب عن الأغر عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ مقارب.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٦٩).

(٤) السائب بن مالك أو ابن يزيد الكوفي، والد عطاء، ثقة، من الثانية بخ ٤. «التقريب» (ص٣٦٤).

(٥) من الأحاديث القدسية وقد أورده المناوي في: «الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية» (ص٦٦).

(٦) «نوادر الأصول» (١/ ٣١)، (ح١٨) قال: حدثنا إبراهيم بن هارون البلخي: ثنا زكريا بن حازم الشيباني عن قتادة عن أنس مرفوعاً به.
وزكريا هذا لم أقف له على ترجمة.
ولم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ إلا عند الحكيم الترمذي. =

عن أنس رفعه بلفظ[(١)]: «**يقول الله ﷻ: لي العظمة والكبرياء والفخر، والقدر سري، فمن نازعني[(٢)] واحدة منهن كببتُه في النار**».

٨٠٤ حديث: «**كثرة الضحك تميت القلب**».

القضاعي[(٣)] من حديث بُرد بن سِنان[(٤)]، عن مكحول[(٥)]، عن واثلة، عن أبي هريرة به مرفوعاً[(٦)] والعسكري من حديث جعفر بن سليمان[(٧)] [ق١٣٩/أ].

= وعزاه له السيوطي في «جمع الجوامع» (١٣/ ٣٠٦)، (ح٢٨١٨٣) وقد أفاد في مقدمته للكتاب أن ما عزاه للحكيم الترمذي فهو ضعيف؛ فيستغنى بالعزو إليه عن بيان ضعفه. انظر: مقدمته لـ«جمع الجوامع» (١/ ٤٤).

(١) ما بين القوسين سقط من (م).

(٢) في المطبوع زيادة (في) بعد كلمة «نازعني».

(٣) في «مسند الشهاب» (١/ ٩٨)، (ح١١١)، ومقتصراً على: «كثرة الضحك تميت القلب».

(٤) برد بن سنان أبو العلاء الدمشقي، نزيل البصرة مولى قريش، صدوق رمي بالقدر، من الخامسة، بخ ٤. «التقريب» (١٦٥).

(٥) مكحول الشامي أبو عبدالله، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة. ر م ٤. «التقريب» (ص٩٦٩).

(٦) ورواه من هذا الطريق البخاري في «الأدب المفرد» (ص٩٨)، (ح٢٥٢) مقتصراً على الجملة الأخيرة منه (وأقلّ الضحك...)، وابن ماجه في «سننه»، كتاب الزهد، باب الورع والتقى (ص٦٩٩)، (ح٤٢١٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٢١٥)، (ح٣٨٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٣٦٥) و«تاريخ أصبهان» (١/ ٢٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٩٩)، (ح٥٣٦) كلهم من طرق عن أبي رجاء عن برد عن مكحول عن واثلة عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قلت: وفي الإسناد عنعنة أبي رجاء واسمه: محرز بن عبدالله الجزري، وهو ثقة إلا أنه مدلس، قال فيه أبو داود: لا بأس به. وقال أبو حاتم: شيخ ثقة. وقال ابن حبان: كان يدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بين السماع فيه عن مكحول وغيره. وقال الحافظ في التقريب: صدوق يدلس. وقد عدّه الحافظ ابن حجر من المدلسين في كتابه طبقات المدلسين من المرتبة الثالثة (١/ ٥٤)، وكذلك سبط ابن العجمي في كتابه «التبيين» (١/ ٤٧) وعمدتهما في ذلك كلام ابن حبان.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٤٥)، «الثقات» (٧/ ٤٠٥)، «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٧٨)، «التقريب» (ص٩٢٣).

(٧) جعفر بن سليمان، الضبعي بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة، أبو سليمان =

عن أبي طارق[١]، عن الحسن، عن أبي هريرة رفعه: **«اتق المحارم تكن أعبد الناس، وارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس، وأحسن إلى جارك تكن مؤمناً، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلماً، ولا تكثر الضحك؛ فإن كثرة الضحك تميت القلب»**[٢].

وهو عند ابن ماجه[٣] عن أبي هريرة بلفظ: **«لا تكثروا الضحك؛ فإن كثرة الضحك تميت القلب»**.

= البصري، صدوق زاهد لكنه كان يتشيع، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين بخ م ٤. «التقريب» (ص١٩٩).

(١) أبو طارق السعدي البصري، مجهول، من السابعة ت «التقريب» (ص١١٦٥).

(٢) ورواه أيضاً الإمام أحمد في «مسنده» (١٣/ ٤٥٨)، (ح٨٠٩٥)، والترمذي في «جامعه» (ح٢٣٠٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/ ١١٣)، (ح٦٢٤٠)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١/ ٤٥٢)، (ح٢٥٨)، والطبراني في «الأوسط» (٧/ ١٢٥)، (ح٧٠٥٤)، وتمّام في «فوائده» (١/ ٣٠)، (ح٥٠).
وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٩٥)، والبيهقي في «شعبه» (١٣/ ٤٥٩)، (ح١٠٦١٦) كلهم من طريق جعفر بن سليمان عن أبي طارق عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.
قلت: وفي الإسناد علتان:
الأولى: أبو طارق السعدي وهو مجهول كما قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٥٤٠)، وابن حجر في «التقريب» (ص١١٦٥).
الثانية: الانقطاع بين الحسن وأبي هريرة، فإن في سماعه من أبي هريرة خلافاً، والراجح عدمه، وقد نفى سماعه من أبي هريرة بعض خاصة تلاميذه كأيوب السختياني ويونس بن عبيد وغيرهما، بالإضافة إلى تدليسه. وللتوسع يُنظر كتاب: التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة لمبارك الهاجري (ص٣٦٣).
وممن أعلَّ الحديثَ بالانقطاع: الترمذيُّ في «جامعه» (ص٥٢١)، (ح٢٣٠٥) عقب روايته الحديث حيث قال: هذا حديث غريب؛ لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان، والحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً.

(٣) في «سننه»، كتاب الزهد، باب الحزن والبكاء ص٦٩٦)، (ح٤١٩٣).
وأخرجه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد»، (٩٨)، (ح٢٥٣) كلاهما من طريق أبي بكر الحنفي عن عبدالحميد بن جعفر عن إبراهيم بن عبدالله عن أبي هريرة به مرفوعاً.
قلت: وهذا إسناد حسن؛ رجال إسناده هم رجال البخاري عدا عبدالحميد بن جعفر =

وللديلمي[(١)] من حديث إبراهيم بن أبي عَبْلة[(٢)] عن الوليد بن عبدالرحمٰن[(٣)] عن جبير بن نفير عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً: «**عليكم بصلاة الليل ولو ركعة واحدة؛ فإن صلاة الليل منهاة عن الإثم، وتُطفئ غضب الرب تبارك وتعالى، وتدفع عن أهلها حرَّ النار يوم القيامة، وإن أبغض الخلق إلى الله**

= ففيه كلام يسير، وقد أخرج له البخاري في الصحيح مقروناً بغيره، وقد تُكلم في عبدالحميد هذا لرأيه بالقدر؛ قال يحيى بن معين: ليس بحديثه بأس، هو صالح. وقال علي بن المديني: كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة. وقال عنه أحمد: ثقة ثقة. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال ابن شاهين: من خيار أهل المدينة وكان يهم في الأحايين. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق رمي بالقدر ربما وهم.

فالذي يظهر أن حديثه هذا حسن، لا سيما ويشهد له حديث أبي هريرة السابق ففيه هذه الجملة فبها يزداد قوة.

انظر: «العلل» للإمام أحمد (٣/ ١٥٣)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (١/ ٩٩)، «الثقات» (٧/ ١٢٢)، «مشاهير علماء الأمصار» (ص٢١٠)، «التقريب» (ص٥٦٤).

(١) «زهر الفردوس» (أ/ ١٤٢/ حرف العين المهملة)، من طريق إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي: حدثنا أبي: حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة به.

وهذا إسناد ضعيف جدّاً؛ وإبراهيم السكسكي هذا آفته؛ قال عنه ابن حبان: يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تعرف من حديث أبيه، وأبوه أيضاً لا شيء في الحديث فلست أدري أهو الجاني على أبيه أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات. «المجروحين» (١/ ١٠٩).

وسئل عنه الدارقطني فقال: متروك. «لسان الميزان» (١/ ٨٧).

ومما يزيد الحديث ضعفاً كلامُ الأئمة في أبيه «عمرو بن بكر السكسكي» فقد كذبه ابن حبان كما في «الثقات» (٧/ ٤٣٨) وقال في «المجروحين» (٢/ ٤٨): يروي عن ابن جريج وابن أبي عبلة الأوابد والطامات التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة، لا يحل الاحتجاج به.

وقال أبو نعيم الأصفهاني: يروي عن ابن جريج وابن أبي عبلة مناكير لا شيء. «الضعفاء» (١/ ١٤٢).

قلت: وهذا الإسناد من روايته عن ابن أبي عبلة.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٠٨).

(٣) الوليد بن عبدالرحمٰن الجرشي بضم الجيم وبالشين المعجمة، الحمصي الزجاج، ثقة، من الرابعة عخ م ٤. «التقريب» (ص١٠٣٩).

ثلاثة: الرجل يُكثر النوم بالنهار ولم يصلِّ من الليل شيئاً، والرجل يكثر الأكل ولا يسمي الله على طعامه ولا يحمده، والرجل يكثر الضحك من غير عجب؛ فإن كثرة الضحك تميت القلب وتورث[١] الفقر».

وللطبراني[٢] وابن لال[٣] من حديث أبي ذر أنه ﷺ قال له: **«يا أبا ذر**

---

(١) في (م): «تكثر» على خلاف الأصل و(ز) و(د) وهي كذا بالمصدر.

(٢) في «المعجم الكبير» (٢/ ١٥٧)، (ح١٦٥١) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني: حدثني أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر به في حديث طويل مشتمل على وصايا من النبي ﷺ لأبي ذر ﷺ، ومنها: **«لا تكثر الضحك؛ فإنه يميت القلب ويُذهب نور الوجه».**
وفيه أيضاً: **«عليك بالصمت إلا من خير فإنه مردة للشيطان عنك، وعون لك على أمر دينك...».**

(٣) لم أقف على كتابه، وابن لّال إمام فقيه محدث تقدم التعريف به عند حديث رقم (٨).
وروى الحديث أيضاً ابن حبان في «صحيحه» (٢/ ٧٦)، (ح٣٦١)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (ص٣٤)، (ح١) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٦)، والشجري في «أماليه» (١/ ٢٠٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٣/ ٢٧٦) من طرق عن إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني به.
وإسناده واه؛ لأن مداره على إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني قال عنه أبو زرعة: كذّاب. «العلل المتناهية في العلل الواهية» (٢/ ٢٩).
وكذّبه أبو حاتم أيضاً، وترك التحديث عنه، وقد روى عنه قصة بيّن فيها كَذِبَه، وقال: أظنه لم يطلب العلم.
وقال ابن الجنيد: صَدَقَ أبو حاتم؛ ينبغي أن لا يُحَدَّث عنه.
وتعجب الذهبي من إخراج ابن حبان هذا الحديث في «صحيحه» من طريق إبراهيم الغساني فتعقبه بقوله: أحد المتروكين الذين مشّاهم ابن حبان فلم يصب!
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٢)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٧٢)، (٤/ ٣٧٨).
وللحديث طريق آخر عن أبي ذر، رواه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٢١)، (ح٤٥٩٢)، والجريري في «الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي» (٣/ ٤٧٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٣/ ٢٧٨) كلهم من طريق يحيى بن سعيد السعدي عن عبدالملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر به بنحوه مختصراً وفيه: **«إياك وكثرة الضحك؛ فإنه يميت القلب، ويذهب بنور الوجه».**
ويحيى بن سعيد السعدي هذا، قال عنه ابن حبان: شيخ يروي عن ابن جريج المقلوبات، وعن غيره من الثقات الملزقات؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. =

أوصيك بتقوى الله» وذكر حديثاً طويلاً فيه: «**وإياك وكثرة الضحك، وعليك بالصمت**» زاد[1] في رواية عند[2] غيرهما قول جبريل: «**ما ضحكتُ منذ خُلِقتْ جهنم**»[3]

= وقد رواه له في «المجروحين» في ترجمته ثم قال: ليس هذا من حديث ابن جريج ولا عطاء ولا عبيد بن عمير، وأشبه ما فيه رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر. «المجروحين» (٢/ ٤٨٢).

وللحديث أيضاً طريق آخر، رواه الخلعي في «فوائده» (ص٢٩٢)، (ح٧٤٨) من طريق عمرو بن بكر السكسكي عن محمد بن قاسم عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر به.

وعمرو السكسكي متروك في الحديث، بل كذبه ابن حبان كما في: «الثقات» (٤٣٨/٧)، «والمجروحين» (٢/ ٤٨).

وله طريق آخر عن أبي ذر، أخرجه ابن عساكر في: «تاريخه» (٦٠/ ١٣٧) بإسناده عن زيد بن وهب عن أبي ذر به. وفيه اختلاف في بعض ألفاظه عن ما سبق من الروايات وفيه: «**وإياك وكثرة الضحك؛ فإنه يقسّي القلب ويذهب بنور الوجه**».

وليس فيه الأمر بـ (الصمت). وهو أخصر، وأقل وصايا وألفاظاً مما سبق من الروايات.

وإسناده واهٍ كسابقه لا تقوم به حجة أيضاً؛ فيه حسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي المقرئ.

قال عنه الخطيب البغدادي: كذّاب في الحديث والقراءات جميعاً.

واتهمه بالكذب ابن عساكر.

وقال ابن العماد: ضعيف؛ اتُّهِم في لُقِيّ بعض الشيوخ.

انظر: «تبيين كذب المفتري» (١/ ٤١٦)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٥١٣)، «شذرات الذهب» (٥/ ١٩٩).

والخلاصة أن مجموع تلك الروايات لا تنهض بمجموعها إلى تقوية الحديث، لكن ما سبق من رواية أبي هريرة ففيها الغنية والكفاية في النهي عن كثرة الضحك وأنه يميت القلب، فهو حديث حسن كما سبق بيانه و الله أعلم.

(١) قوله: «زاد» قد يوهم أن هذه اللفظة من الحديث زيدت من الراوي في روايته للحديث السابق، وليس الأمر كذلك؛ فقد وقفت عليها مستقلة كما سأبينه إن شاء الله ﷻ.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) روى ابن منده في «أماليه» «مخطوط جوامع الكلم» بإسناده عن يعقوب بن إسحاق القرقساني قال: حدثنا محمد بن مصعب قال: حدثنا أبو عبيدة الحداد عن أبي وائل قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما أتاني جبريل عليه السلام قط إلا وما بين عينيه مصرورٌ، فذكرت ذلك له، فقال: والذي بعثني وبعثك بالحق =

= وجعلني أميناً بينك وبين خلقه، ما ضحكت منذ خلقت النار.
وإسناده موضوع والبلاء فيه من يعقوب القرقساني؛ ضعفه الدارقطني.
وقال أبو الحسين المنادي: كتبنا عنه، ثم ظهر لنا من انبساطه في تصريح الكذب ما أوجب التحذير عنه؛ وذلك بعد معاينة وترقب متواتر، فرمينا كل ما كتبنا عنه، نحن وعِدّة من أهل الحديث.
انظر: «سؤالات الحاكم» للدارقطني (ص١٦٠)، «(لسان الميزان» (٨/ ٥٢٥).
وفي الباب أيضاً عن علي بن أبي طالب رواه ابن عدي في: «الكامل» (٥/ ١٣١) من طريق عمرو بن شمّر عن أبيه عن يزيد بن مرّة وسويد بن غفلة وعن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال: سمعت عليّاً عليه السلام يقول: كان رسول الله ﷺ إذا تبسّم يرد يده على فيه ويقول: سمعت جبريل عليه السلام يقول: ما ضحكت منذ خلقت جهنم. فما رأيت نواجذ رسول الله ﷺ من ضحك بعد ذلك، حتى قبضه الله ﷻ.
قال ابن عدي في عمرو بن شمر: عامة ما يرويه غير محفوظ.
وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة ويروي الموضوعات.
انظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٤)، «المجروحين» (٢/ ٧٥)، «الكامل» (٥/ ١٢٩)، «الميزان» (٣/ ٢٦٩).
فالحديث موضوع بهذا الإسناد.
والحديث بطريقيه لا يتقوى لشدة ضعفهما.
لكن لهما شواهد منها ما رواه الجرجاني في: «تاريخه» (ص٣٨٠) قال: حدثنا هشام بن عمار وعبدالوهاب بن الضحاك قالا حدثنا إسماعيل بن عياش عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر قال: نزل جبريل عليه السلام وهو قاطب عينيه، فقال له النبي ﷺ: ما لك؟ فقال جبريل: ما تبسمت الملائكة منذ خلق جهنم ـ أو قال ـ النار.
وسنده ضعيف من أجل ابن عياش الشامي فإنه صدوق في روايته عن أهل بلده الشام، ضعيف مخلط عن غيرهم كروايته عن المدنيين وهذه منها؛ فإن عبدالله بن دينار من المدينة.
انظر: كلام الأئمة عنه في: «الكامل» لابن عدي (١/ ٢٩١)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢١)، «تهذيب الكمال» (٣/ ١٦٣).
والحديث يُروى مرسلاً؛ رواه ابن أبي الدنيا في: «صفة النار» (ص١٣٤)، (ح٢١٥) قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل قال: حدثنا سفيان عن أبي سنان عن بعض المشيخة أن النبي ﷺ قال لجبريل فذكره بمعناه. =

= قلت: رجاله ثقات لكن فيه انقطاعاً، وأبو سنان هو ضرار بن مرة الكوفي يروي عن مثل سعيد بن جبير وأبي صالح السمنان وغيرهم من التابعين نقل ابن عبدالبر الإجماع على توثيقه وتثبته (ت١٢٣). «التهذيب» (٢/ ٢٢٨).

ويروى مرسلاً من وجه آخر أخرجه أحمد في الزهد كما في: «المطالب العالية» (١٣/ ٥٤٤)، (ح٣٢٥١) قال: حدثنا عفّان: ثنا أبان العطّار: ثنا أبو عمران الجَوْنِيّ: أَنّهُ بلغه أن جبريل عليه الصلاة والسلام أتى رسول الله ﷺ وهو يبكي، فقال رسُول الله ﷺ: مَا يُبكيكَ؟، فقال عليه الصلاة والسلام: **«وَاللهِ مَا جَفّتْ لِي عينٌ، مُنْذُ خلق الله تعالى النَّارَ، مخافة أَن أَعْصِيَه فيقذفني فيها»**.

وهذا المرسل رجاله ثقات كلهم.

وهو عند ابن أبي الدنيا في صفة النار (ص١٣٥)، (ح٢١٦) من طريق آخر عن أبي عمران بسند صحيح مرسلاً.

وروى أحمد أيضاً في: «الزهد» (ص٢٦)، (ح١٤٥) قال: حدثنا إبراهيم بن جبلة، قال: حدثنا رباح قال حُدثت أن النبي ﷺ قال لجبريل: **«لم تأتني إلا وأنت صارٌ بين عينيك، قال: إني لم أضحك منذ خلقت النار»**.

قلت: رجال الإسناد ثقات لكنه معضل؛ ورباح هو ابن زيد القرشي.

روى عن معمر وعمر بن حبيب المكي ومن في طبقتهم، وعدّه الحافظ في: «التقريب» (ص٣١٧) من أصحاب الطبقة التاسعة، وهي الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، كأمثال الشافعي ويزيد بن هارون.

وعلى هذا فلا أقل أن يكون السقط أقل من ثلاثة والله أعلم.

وروى ابن أبي الدنيا في: «الرقة والبكاء» (ص٢٦٩)، (ح٤٠٩)، قال ثني محمد بن حسين قال حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا إبراهيم بن مخلد بن... زيد (كذا بالمطبوع) أن النبي ﷺ قال لجبريل: لا تأتيني إلا وأنت صارّ بين عينيك!، قال: إني لم أضحك منذ خلقت النار.

قلت: وهذا إسناد معضل وفيه ضعف؛ وإبراهيم هو ابن مخلد الطالقاني، عدّه الحافظ في: «التقريب» (ص١١٥) من أصحاب الطبقة العاشرة وهي كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل، وقد روى إبراهيم عن ابن المبارك وعبدالرزاق ومن كان في طبقتهم، فعلى هذا فلا يكون السقط بينه وبين النبي ﷺ أقل من ثلاثة رجال والله أعلم.

وتلميذه لم أعرفه.

فبمجموع هذه الطرق على اختلاف مخارجها قد تدل على أن للحديث أصلاً.

وسبق في: «أكثروا ذكر هاذم[١] اللذّات»[٢] أنه ﷺ قاله[٣] لقوم مر بهم وهم يضحكون ويمزحون.

وسيأتي في: «من كثر كلامه...»[٤] قول عمر: «من كثر ضحكه قلت هيبته»[٥].

وقال عبدالله بن ثعلبة[٦]: أتضحك ولعل كفنك قد خرج من القصّار[٧] وأنت لا تدري[٨]!.

وقال يحيى بن أبي كثير: قال سليمان بن داود عليه السلام لابنه: «يا بني، لا تكثر الغيرة على أهلك فتُرمَى[٩] بالشرِّ من أجلك وإن كانت بَريّة، ولا تكثر الضحك؛ فإن كثرة الضحك تستخف فؤاد الرجل الحليم». وقال: «وعليك بالخشية؛ فإنها غاية كل شيء»[١٠].

وعن بِشْر بن الحارث الحافِي أنه قال لرجل ضحك عنده: «احذر يا

---

(١) كذا الأصل و(م) وكذا هو في مصادر التخريج. وفي (د) و(ز): «هادم» بالدال المهملة.
وهما وجهان صحيحان من حيث المعنى؛ فبالذال المعجمة هو: القاطع، وأما بالدال المهملة فهو: النقض والهدم.
انظر: «تحفة الأحوذي» (٧/ ١٠).
(٢) أورده المؤلف بترجمة مستقلة في حرف الهمزة برقم (١٤٩).
(٣) في الأصل و(ز): «قال» والتصويب من (م).
(٤) في حرف الميم برقم (١١٨٠).
(٥) انظر تخريجه في حرف الميم برقم (١١٨٠).
(٦) وقع في الأصل «تعلبة» والتصويب من (د) و(ز) و(م) وهو الموافق للمصادر.
وهو: الحنفي، ترجم له أبو نعيم في «الحلية» وذكر له هذا الأثر (٦/ ٢٤٥).
(٧) بفتح القاف وتشديد الصاد هو الغسّال من يقوم بغسل الثياب وبيعها. انظر: «تاج العروس» (٩/ ١١٣)، و«المغرب في ترتيب المعرب» (٢/ ١٨٠).
(٨) رواه أبو نعيم في: «الحلية» (٦/ ٢٤٦)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٢٤٨)، برقم (٨٠٤) بسنديهما عنه.
(٩) في الأصل: «فترى» والتصويب من (ز) و(م) و(د).
(١٠) أبو نعيم في: «الحلية» (٣/ ٧١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٢٤٨)، برقم (٨٠٥).

ابن أخي؛ لا يؤاخذك الله على هذا»[١].

وقال محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى في قوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾ [الكهف: ٤٩] قال: «الصغيرة: الضحك»[٢].

أوردها كلها البيهقي[٣].

ومن كلماتهم: «الضحك بلا سبب من قلة الأدب»[٤].

ولبعضهم:

كلما أبديتُه مباحَثَةْ   قابلني بالضحك والقهقهةْ
إن كان ضحك المرء من فقهه   فالذئب في الصحراء ما أفقههْ[٥]

٨٠٥ حديث: «الكذب مُجانب للإيمان».

ابن عدي[٦] من طريق إسماعيل بن أبي خالد[٧] عن قيس بن أبي حازم[٨] عن أبي بكر به مرفوعاً ولفظه: «**إياكم والكذب؛ فإنه مجانب للإيمان**»[٩].

[١٣٩/ب] قال الدارقطني في «العلل»[١٠]: «رفعه يحيى بن

---

(١) «شعب الإيمان» (٢/٢٤٩)، برقم (٨٠٦) وفيه «يا ابن الأخ» بدل «يا ابن أخي».
(٢) «شعب الإيمان» (٢/٢٤٩)، برقم (٨٠٧).
(٣) في كتابه «شعب الإيمان» كما بينت.
(٤) قال الحوت: كلام جار. «أسنى المطالب» (ص١٧٧)؛ أي: يجري ويتردد كثيراً على ألسنة الناس.
وليس هو بحديث؛ فقد أورده المالكي في النخبة البهية في: «الأحاديث المكذوبة» (ص٧٥) وقال: حديث باطل.
(٥) لم أقف عليه.
(٦) «الكامل» (١/٢٩ ط. الفكر).
(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٩).
(٨) البجلي، أبو عبدالله الكوفي، ثقة، مخضرم، ويقال: له رؤية، جاز المائة وتغير ع. «التقريب» (ص٨٠٣).
(٩) في الأصل و(د) و(ز): «الإيمان» والتصويب من (م). وهو الموافق للمصدر.
(١٠) «العلل» (١/٢٥٨)، والسخاوي نقله بالمعنى.

عبدالملك[١] وجعفر الأحمر[٢] وعمرو بن ثابت[٣] عن إسماعيل، ووقفه بعضهم وهو أصح، وروي عن أبي أسامة[٤] ويزيد بن هارون[٥] عنه أيضاً مرفوعاً، ولا يثبت عنهما»[٦].

والموقوف عند أحمد[٧] وابن أبي شيبة في «الأدب»[٨] كلاهما[٩] عن وكيع عن إسماعيل، وابن المبارك في «الزهد»[١٠] عن إسماعيل كذلك.

---

(١) يحيى بن عبدالملك بن حميد بن أبي غنية بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية، الخزاعي الكوفي، أصله من أصبهان، صدوق له أفراد، من كبار التاسعة، مات سنة بضع وثمانين. خ م مد ت س ق. «التقريب» (ص١٠٦٠).

(٢) جعفر بن زياد الأحمر الكوفي، صدوق يتشيع، من السابعة، مات سنة سبع وستين ل ت س. «التقريب» (ص١٩٩).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٤٤).

(٤) حماد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي، أبو أسامة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين ع. «التقريب» (٢٦٧).
وروايته لم أقف عليها بلفظ الترجمة، وإنما هي بلفظ مغاير كما عند ابن أبي شيبة في: «المصنف» (٧/ ٥٠٤).

(٥) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين. ع. «التقريب» (٤٨٠١).
وروايته أيضاً لم أقف عليها، وقد أفاد الدارقطني بإعلالها وضعَّفَها بقوله: «ولا يثبت عنهما».

(٦) إلى هنا انتهى كلام الدارقطني.

(٧) في «المسند» (١/ ١٩٧)، (ح١٦) لكن ليس من رواية وكيع، وإنما من طريق زهير بن معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد موقوفاً.
وإسناده صحيح.

(٨) من «مصنفه» (١٣/ ١٥٠)، (ح٢٦١١٦). وإسناده أيضاً صحيح.

(٩) رواية الإمام أحمد كما في «المسند» (١/ ١٩٧)، (ح١٦) ليست من رواية وكيع، وإنما هي من رواية زهير بن معاوية عن إسماعيل به موقوفاً.
لكن روى أحمد في «مسنده» (٧/ ١٧٢)، (ح٤١٠٨) عن وكيع من حديث عبدالله بن مسعود مرفوعاً: **«إياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلى الفجور»**.

(١٠) في «الزهد» (ص٥٢).
فيخلص من هذا أن الحديث اختلف فيه على إسماعيل بن أبي خالد وقفاً ورفعاً: =

= فرواه يحيى بن عبدالملك ابن أبي غنية وجعفر الأحمر كلاهما عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر مرفوعاً.
ورواية يحيى عند ابن عدي كما في مطلع التخريج ومن طريقه البيهقي في: «الشعب» (٦/ ٤٥٢)، (ح٤٤٦٦).
ورواية جعفر الأحمر أخرجها البيهقي في: «الشعب» (٦/ ٤٥٢)، (ح٤٤٦٧).
وخالفهما جماعة حفاظ كزهير بن معاوية عند أحمد في المسند.
ووكيع عند ابن أبي شيبة في المصنف.
وعبدالله بن المبارك في الزهد.
وهؤلاء الثلاثة سبقت الإحالة إليهم قريباً.
وتابعهم أيضاً مروان بن معاوية الفزاري والمرزبان بن مسعود الكندي كلاهما عند ابن أبي عمر في: الإيمان (ص١٢٣)، وسفيان الثوري عند ابن أبي الدنيا في: الصمت (ص٢٣٧)، (ح٤٧٥)، ويحيى القطان عند الدارقطني في: «العلل» (٢٥٨/١)، وجعفر بن عون عند النسائي في: الكبرى (١٠/ ١٩٦)، (ح٢٠٦١٥).
وعلي بن عاصم ويعلى بن عبيد كلاهما عند البيهقي في: «الشعب» (٦/ ٤٥٣)، (ح٤٤٦٨).
فهؤلاء العشرة رووه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن أبي بكر موقوفاً.
فلا شك أن رواية الجمع أرجح وأصح وأولى بالصواب، كيف وفيهم مثل ابن المبارك ووكيع والثوري.
فالصواب والمحفوظ وقفه، وأما رفعه فشاذّ.
قال ابن عدي في: «الكامل» (١/ ٢٩): «لا أعلمه رفعه عن إسماعيل بن أبي خالد، غير ابن أبي غَنِيَّة، وجعفر الأحمر».
تنبيه: وقع في مطبوعة «الكامل» (ابن أبي عتبة) والصواب ما أثبته؛ وهو الموافق لما في المصادر التي خرّجت الحديث كعلل الدارقطني وشعب الإيمان.
وأما قول ابن عدي: لا أعلمه رفعه إلا. . . .
فيستدرك عليه بما عند الدارقطني أن يزيد بن هارون وحماد بن أسامة ممن رفعاه عن إسماعيل أيضاً، ولا يثبت عنهما. كما في: «العلل» (١/ ٢٥٨).
ثم رجح الدارقطني وقفه بقوله: ووقفه بعضهم، وهو أصح. «العلل» (١/ ٢٥٨).
وقال البيهقي: الصحيح موقوف. (١٠/ ١٩٦).
ورجح الموقوف ابن حجر كما سيأتي.
قال المناوي في: «فيض القدير» (٣/ ١٣٣) ورواه ابن عدي من عدة طرق ثم عوّل على وقفه. =

ولمالك في «الموطأ»[١] ....

= قلت: فهذا اتفاق منهم على ترجيح الموقوف واطراح الرواية المرفوعة.
إلا أني وقفت أيضاً على رواية يعلى بن عبيد عند الديلمي كما في «زهر الفردوس» للديلمي انتخاب الحافظ (ل٣٤٤/ب) يرويها عن إسماعيل بن أبي خالد مرفوعاً.
وهي مما يضاف إلى من رواه عن إسماعيل مرفوعاً.
ورجال السند ثقات، لكن قال الحافظ عقب الحديث: المحفوظ عن أبي بكر موقوفاً.
وهذه الرواية أوردها الألباني في الضعيفة ثم قال: «... وبالجملة، فلم يطمئن القلب لصحة الحديث مرفوعاً... فلا جرم اتفق الحفاظ على ترجيح الموقوف».
ومما يدل على ترجيح الوقف متابعة جماعة لإسماعيل بن أبي خالد وهم:
بيان بن بشر عند ابن أبي عمر العدني في الإيمان (ص١٢٣)، (ح٥٥)، وابن أبي الدنيا في الصمت (ص٢٣٧)، (ح٤٧٥)، ومجالد بن سعيد عند ابن وهب في «جامعه» (٦٣٩/٢)، (ح٥٤٤).
وأبو إسحاق السبيعي عند عبدالله بن أحمد في كتابه السُّنَّة (١/ ٣٦٤)، وغيرهم كما في «الكامل» (١/ ٢٩).
وقد روي الحديث مرفوعاً عن علي ﷺ ولا يصح؛ رواه ابن الشجري في «أماليه» (١٨/١) وفي سنده موسى بن إبراهيم المروزي كذبه ابن معين.
وقال عنه العقيلي: منكر الحديث؛ لا يتابع على حديثه.
وقال ابن عدي: شيخ مجهول؛ حدث بالمناكير عن قوم ثقات أو من لا بأس بهم.
وقال الدارقطني: متروك.
انظر: «ضعفاء العقيلي» (٤/ ١٦٦)، «الكامل» (٦/ ٣٤٨)، «ميزان الاعتدال» (١٩٩/٤)، «الكشف الحثيث» (ص٢٦٢).

(١) باب ما جاء في الصدق والكذب (٢/ ٥٨٩)، (ح٢٨٣٢) وعنه ابن وهب كما في: «جامعه» (٦١٨/٢)، (ح٥٢١) ومن طريق مالك أخرجه ابن أبي الدنيا في: «مكارم الأخلاق» (٥٤)، (ح٤٩٣)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٥٦)، (ح٤٤٧٢).
وسنده ضعيف من أجل الانقطاع؛ فإن صفوان بن سليم تابعي وقد أرسله.
قال ابن عبدالبر: لا أحفظ هذا الحديث مسنداً من وجه ثابت، وهو حديث حسن مرسل.
الاستذكار (٨/ ٥٧٥)، والتمهيد (١٦/ ٢٥٣).
ثم قال: معناه... والكذاب لا يكون إلا للمبالغة والتكرار، وليست هذه صفة المؤمن.
وروى ابن وهب في: «جامعه» (٦١٨/٢)، (ح٥٢١) بنحوه لكنه أطول، وفيه: =

عن صفوان بن سليم[١] مرسلاً أو معضلاً[٢] قيل: يا رسول الله: المؤمن يكون جباناً؟ قال: «**نعم**» قيل: «**يكون بخيلاً**»؟ قال: «**نعم**» قيل: «**يكون كذاباً**»؟ قال: «**لا**».

ولابن عبدالبر في «التمهيد»[٣] عن عبدالله بن جَرَاد[٤] أنه سأل النبي ﷺ:

= هل يكون المؤمن كذاباً؟ قال لا.
رواه عن ابن سمعان عن ابن شهاب وأبي الحويرث ومحمد بن أبي بكر أنهم بلغهم عن رسول الله ﷺ قال: فذكره...
وابن سمعان هذا هو عبدالله بن زياد المخزومي، أبو عبدالرحمٰن المدني، متروك الحديث؛ قاله أحمد والنسائي والدارقطني. كذبه ابن معين والجوزجاني وأبو داود.
وقال ابن حجر: متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره. «تهذيب الكمال» (٥٢٦/١٤)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٣٧)، «التقريب» (ص٥٠٧).
فالحديث مع إرساله، واه جدّاً.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٥).

(٢) هكذا على الشك؛ لأن صفوان من أوساط التابعين، ممن روى عن الصحابة وكبار التابعين، فيحتمل أن يكون الساقط واحداً فهو المرسل، ويحتمل أن يكون الساقط اثنين على التوالي فهو المعضل.

(٣) لم أقف عليه في التمهيد، لكن رواه بنحوه عن صفوان بن سليم مرسلاً، وقد مضى.
وقد رواه الخرائطي في: «مساوئ الأخلاق» (ص٦٩)، (ح١٣٢) من طريق يعلى بن الأشدق عن عبدالله بن جراد أنه سأل النبي ﷺ فذكره... وفيه زيادة في ألفاظه.
ويعلى بن الأشدق هذا هو أبو الهيثم العقيلي الجزري، ضعيف جدّاً؛ قال البخاري: لا يكتب حديثه.
وقال عنه أبو زرعة وأبو حاتم: ليس بشيء.
وزاد أبو زرعة: لا يُصدَّق.
وقال ابن حبان: كان شيخاً كبيراً لقي عبدالله بن جراد، فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له فدفعوا له شبيهاً بمائتي حديث نسخة عن عبدالله بن جراد عن النبي عليه الصلاة والسلام، وأعطوه إياها فجعل يحدث بها وهو لا يدري.
وقال ابن عدي: يروي عن عمه عبدالله بن جراد عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة مناكير...
انظر: «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٦٥)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١)، «المجروحين» (١٤١/٣)، «الكامل» (٧/ ٢٨٧)، «الميزان» (٤/ ٤٥٦).
فالحديث واه بمرة.

(٤) عبدالله بن جراد بن المنتفق بن عامر بن عقيل العامري العقيلي. =

«هل يزني المؤمن»؟ قال: **«قد يكون من ذلك»** قال: **«هل يكذب»**؟ قال: **«لا»**.

ورواه ابن أبي الدنيا في «الصمت»[١] مقتصراً على الكذب، وجعل السائل أبا الدرداء.

ولابن أبي الدنيا في «الصمت»[٢] عن حسان بن عطية[٣] قال: قال: عمر بن الخطاب ﷺ: «لا تجد المؤمن كذاباً».

ونحوه ما للبزار[٤] وأبي يعلي في «مسنديهما» عن سعد بن أبي وقاص

= انظر: «الاستيعاب» (٣/ ٨٨٠)، و«الإصابة» (٦/ ٦٥).

(١) (ص٢٣٧)، (ح٤٧٤).
وأخرجه أيضاً ابن جرير في: «تهذيب الآثار» (٤/ ١٣٥)، (ح٢٢٤ مسند علي)، وابن أبي الدنيا في ذم الكذب (ص١٨)، (ح٩)، و«مكارم الأخلاق» (ص٥١)، (ح١٤٠)، ومن طريقه الخطيب في «المتفق والمفترق» (١/ ٣٥٢)، و«تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧٢) كلهم من طريق يعلى بن الأشدق عن عبدالله بن جراد به مرفوعاً.
ويعلى بن الأشدق ضعيف جدّاً وقد سبق قبل قليل.

(٢) «الصمت» (ص٤٩٧)، (ح٤٧٧) ورواه أيضاً في ذم الكذب له (ص٢٣)، برقم (٢٤).
قال: حدثنا أحمد بن جميل: أنبأنا عبدالله بن المبارك: أنبأنا الأوزاعي: حدثني حسان بن عطية: أن عمر فذكره...
ورجاله ثقات إلا أنه منقطع؛ فإن حسان بن عطية لم يدرك عمر.
بل بعضهم نفى سماعه من جميع الصحابة إلا ما كان من روايته عن أبي أمامة الباهلي، فالأكثر على سماعه منه.
انظر: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص٦٦)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٤).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٠٨).

(٤) مسند البزار المسمى بالبحر الزخار (٣/ ٣٤٠)، (ح١١٣٩) ومسند أبي يعلى (٢/ ٦٧)، (ح٧١١)، والضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٢٥٨)، (ح١٠٦٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٤٤)، (ح٥٨٩) كلهم من طريق داود بن رشيد عن علي بن هشام عن الأعمش عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص مرفوعاً.
وهذا الحديث قد اختلف في وقفه ورفعه؛ لذا قال البزار في «مسنده» بعد روايته الحديث:
وهذا الحديث يُروى عن سعد من غير وجه موقوفاً، ولا نعلم أحداً أسنده إلّا عليّ بن =

رفعه: «**يُطبع المؤمن على كل خَلَّة**[١] **غير الخيانة**[٢] **والكذب**». وفي الباب:
عن ابن عمر[٣] ....

= هاشم عن الأعمش عن أبي إسحاق بهذا الإسناد.
فكأنه يرى إعلاله بتفرده برفعه ومخالفته للذين أوقفوه، فتعقبه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ١٤٠) بقوله:
قلت: وثقه ـ أي: علي بن هاشم ـ أحمد وابن معين وابن المديني وأبو زرعة والنسائي وابن حبان وغيرهم.
وأورد الحديث الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٦٢٤) وعزاه للبزار وقال: سنده قوي، وذكر الدارقطني أن الأشبه أنه موقوف.
فأما من رواه موقوفاً من قول سعد: شعبة عند ابن المبارك في «الزهد» (ص٢٨٥).
ورواه ابن أبي شيبة (١٣/ ١٥٠)، (ح٢٦١١٧) عن يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري.
ورواه ابن أبي الدنيا عنهما مقرونين في ذم الكذب (ص٢٤)، (ح٢٥).
فكلاهما شعبة وسفيان عن سلمة بن كُهَيل عن مصعب بن سعد عن أبيه سعد موقوفاً عليه.
والوقف أصح.
سُئل أبو زرعة عن رواية الرفع فقال: هذا يُروى عن سعد موقوفاً. العلل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٦١).
فهذا ترجيح منه للوقف على الرفع.
وقد رجح رواية الوقف هذه من طريقيها الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٣٠) فقال: الموقوف أشبه بالصواب.
وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٩٧) بعد روايته للموقوف: «هذا موقوف وهو الصحيح، وقد روي مرفوعاً».
بل صرح بضعف المرفوع في «الشعب» (٦/ ٤٥٤) فقال: ورفعه ضعيف.
والذي يظهر والله أعلم أن الموقوف هو الأصح والأرجح لرواية الإمامين الحافظين له موقوفاً كشعبة وسفيان، وترجيح الأئمة للوقف.
وإسناد الموقوف صحيح رجاله رجال الشيخين.

(١) الْخَلَّة ـ بفتح الخاء ـ هي: الخصلة، يُقَال: فلَان كريم الخلال ولئيم الخلال، وهي الخِصَال. انظر: «تهذيب اللغة» (٦/ ٣٠٢)، و«المصباح المنير» (ص١٨٠ ط. العلمية).
(٢) في الأصل و(ز): «الجنابة» وهو تصحيف عجيب، والتصويب من (د) و(م).
(٣) رواه البيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٥٥)، (ح٤٤٧١)، والقضاعي في «مسنده» (١/ ٣٤٤)، (ح٥٩٠) كلاهما من طريق عبيدالله الوصافي عن محارب بن دينار عن ابن عمر به مرفوعاً ولفظهما: يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب. =

وابن مسعود[١] وأبي أمامة[٢]....................................

= وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/ ٢٧٣) وعزاه للطبراني في «الكبير» ولم أجده فيه.
وقال عقب الحديث: فيه عبيدالله بن الوليد وهو ضعيف.
والظاهر أنه ضعيف جدّاً؛ قال عنه ابن معين ليس بشي. وقال النسائي: متروك. وقال أبو نعيم الأصفهاني: ضعيف يحدث عن محارب بن دثار بالمناكير لا شيء.
وأورد له ابن عدي عدة أحاديث منها هذا ثم قال: وهذه الأحاديث للوصافي عن محارب عن ابن عمر هو الذي يرويها ولا يتابع عليها.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٥٥٤) «الضعفاء» للنسائي (ص٦٦)، «الكامل» (٤/ ٣٢٣)، «الضعفاء» للأصفهاني (ص١٠٣).

(١) هو موقوف على ابن مسعود من قوله كما رواه ابن أبي الدنيا في كتابه «الصمت» (ص٢٤٣)، (ح٤٩١) و«ذم الكذب» (ص٢٤)، (ح٢٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٠٧/٩)، (ح٨٩٠٩) كلاهما من طريق سفيان عن منصور عن مالك بن الحارث عن عبدالرحمٰن بن يزيد عن ابن مسعود ﷺ: قال: كل الخلال يطوى عليها المؤمن إلا الخيانة والكذب.
وسنده صحيح رجاله ثقات.
وقد عزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٧٤) للطبراني في «الكبير» وقال: رجاله ثقات.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٣٦/ ٥٠٤)، (ح٢٢١٧٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٦/٥)، (ح٢٥٦٠٨) قالا: حدثنا وكيع قال: سمعت الأعمش قال: حدثت عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: يُطبع المؤمن على الخلال كلها إلا الخيانة والكذب.
وإسناده ضعيف من أجل الانقطاع الواقع بين الأعمش والصحابي أبي أمامة.
وبهذا أعله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٧٣).
بل بين الدارقطني أن الأعمش اختلف عليه في هذا الحديث فمرة عن أبي أمامة، ومرة عن سعد بن أبي وقاص.
والصواب ما كان من روايته عن سعد. انظر: «العلل» (١٣/ ٢٧٦).
وقد سبق أن حديث سعد اختلف في وقفه ورفعه والصواب وقفه كما سبق قبل قليل.
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٠) بلفظ مقارب وفيه زيادات في ألفاظه، لكن من طريق طلحة القرشي عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً وفيه: لا يطبع المؤمن على الكذب، ولا يكون المؤمن كذاباً.
وليس فيه ذكر «الخيانة».
قال ابن عدي عقبه: وطلحة القرشي . . .هو طلحة بن زيد، أبو مسكين الرقي: ضعيف. =

وآخرين[١] ....

= وفسر الضعف في موضع آخر بقوله: أحاديثه مناكير.
وهو كما قال؛ فقد نقل عن البخاري قوله: منكر الحديث. وعن النسائي قوله: متروك الحديث.
وقال ابن حجر: متروك الحديث؛ قال أحمد وعلي وأبو داود: كان يضع الحديث.
انظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٥١) «الضعفاء» للنسائي (ص١٤٣)، «الكامل» (١٠٨/٤)، «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٢٤)، «التقريب» (ص٤٦٣).
فالحديث منكر بهذا الوجه.

(١) كأبي هريرة وعبدالله بن أبي أوفى وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم:
حديث أبي هريرة أخرجه أحمد في «مسنده» (١٤/ ٢٥١)، (ح٨٥٩٣) حدّثنا حسن بن موسى حدّثنا ابن لهيعة حدّثنا أبو الأسود عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال لا يجتمع الإيمان والكفر في قلب امرئ، ولا يجتمع الصِّدق والكذب جميعاً، ولا تجتمع الخيانة والأمانةُ جَمِيعاً.
وقد توبع الحسن بن موسى متابعة تامة من قبل أحد العبادلة، وهو عبدالله بن وهب كما في «جامعه» (٢/ ٦٣٣)، (ح٥٣٧) وبقية رجال الإسناد ثقات.
ورواية ابن وهب عن ابن لهيعة أعدل من غيرها كما قال ابن حجر فهو حسن إن شاء الله.
وأما حديث عبدالله بن أبي أوفى فقد أخرجها ابن بشران في «أماليه» (١/ ٣٨٥)، (ح٨٨٧) وعنه البيهقي في «الشعب» (٢٠٨/٧)، (ح٤٨٨٦) من طريق سعيد بن زربي عن ثابت البناني مرفوعاً ولفظه: المؤمن يطبع على كل خلق إلا الكذب والخيانة.
قال البيهقي عقبه: سعيد بن زربي من الضعفاء.
وضعفه شديد؛ فقد قال عنه ابن معين: ليس بشيء.
وقال البخاري: صاحب عجائب. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ منكر الحديث؛ عنده عجائب من المناكير. وقال النسائي فيه: ليس بثقة. وقال ابن حجر: منكر الحديث.
وانظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧٣)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣)، «تهذيب التهذيب» (١٧/٢)، «التقريب» (ص٣٧٧).
وأما حديث عمر رضي الله عنه فقد أخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٢/ ٣٩٠)، (ح٢٩١٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/ ٢١٥)، (ح٢١١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٧٦)، وتمام في «فوائده» (٢/ ٢٣٤)، (ح١٦٠٦) كلهم من طرق عن سليمان بن أبي داود عن رجاء بن حيوة عن عبدالرحمٰن بن غنم عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: =

وأمثلها حديث سعد[١]، لكن ضعف البيهقي[٢] رفعه، وقال الدارقطني[٣]: «الموقوف أشبه بالصواب». انتهى.

ومع ذلك فهو مما يحكم له بالرفع على الصحيح[٤]؛ لكونه مما لا مجال للرأي فيه.

٨٠٦ حديث: «كَرَمُ الكِتَاب خَتْمُه».

القضاعي[٥] من حديث محمد بن مروان[٦] السُّدّي الصغير[٧] عن الكَلْبي محمد بن السّائب[٨] عن أبي صالح مولى أم هانئ[٩] عن ابن عباس مرفوعاً

= «لا يبلغ العبد صريح الإيمان حتى يترك الكذب في المزاح، وحتى يترك المراء وهو مُحِقّ».
والحديث بهذا السند ضعيف جدّاً؛ آفته سليمان بن أبي داود الحرّاني قال عنه البخاري: منكر الحديث.
وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدّاً. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً.
انظر: التاريخ الكبير (٤/ ١١)، «الجرح والتعديل» (٤/ ١٢٠)، «المجروحين» (١/ ٣٣٥)، «الميزان» (٢/ ٢٠٦).

(١) في (م): «سعيد» وهو خطأ ظاهر.
(٢) في: «شعب الإيمان» (٦/ ٤٥٤) وقد مر نقل كلامه وحكمه.
(٣) في: «العلل» (٤/ ٣٣٠) وقد مر نقل كلامه وحكمه.
(٤) اختار المؤلف قول الجمهور من أهل الحديث في قول الصحابي الذي لا مجال للاجتهاد فيه من أمور المغيبات، وما كان أيضاً متعلقا بالثواب والعقاب، فهذا له حكم الرفع شريطة أن لا يكون الصحابي ممن عرف بالأخذ عن أهل الكتاب، وأن ما قاله لا مجال للاجتهاد فيه.
ولمزيد التوسع في هذه المسالة والنظر في أقوال أهل العلم ينظر فتح المغيث للمؤلف نفسه (١/ ١٤٧وما بعدها) وكذلك كتاب شيخه النزهة «شرح النخبة» (ص٣٢).
(٥) في «مسنده» (١/ ٥٨)، (ح٣٩).
(٦) في (م): «نزوان» وهو خطأ.
(٧) محمد بن مروان بن عبدالله بن إسماعيل، السدي بضم المهملة والتشديد، وهو الأصغر، كوفي متهم بالكذب، من الثامنة. تمييز. «التقريب» (ص٨٩٥).
(٨) محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسابة المفسر، متهم بالكذب ورمي بالرفض، من السادسة، مات سنة ست وأربعين ت فق. «تقريب التهذيب» (ص٨٤٧).
(٩) باذام بالذال المعجمة، ويقال آخره نون، ضعيف مدلس، من الثالثة ٤. «التقريب» (ص١٦٣).

بهذا، بزيادة وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُلۡقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٞ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩].

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في «الأوسط»[(١)]، بل رواه[(٢)] أيضاً من حديث السُّدي أيضاً عن ابن جريج[(٣)]، عن عطاء[(٤)] عن ابن عباس.

والسُّدي راويه من الوجهين متروك.

٨٠٧ حديث: «كَرَمُ المَـرءِ دينُه، ومروءتُه عقلُه، وحَسَبُهُ خُلُقُهُ».

أبو يعلى[(٥)]، ....

(١) لم أره عند الطبراني في «الأوسط» ولا في غيره من كتبه بهذا الوجه.

(٢) الطبراني في «الأوسط» (٤/ ١٦٢)، (ح٣٨٧٢).
ومن هذا الوجه أخرجه الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (٧/ ٢٠٦).
وسنده موضوع والآفة من السدي؛ فالحديث من وجهيه مداره عليه كما قال المؤلف.
وهو المتفرد بهذا الحديث كما أفاده الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد» (٣/ ٢٦٩).
فمثله لا يحتمل تفرده بل ولا يستشهد بمثله.
قال فيه ابن معين: ليس بثقة. وقال عبدالله بن نمير: كذّاب. وقال الذهبي: تركوا حديثه، وقد اتهم. وقال الحافظ: متهم بالكذب.
انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٨٦)، «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٩٢)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ٤٠٩)، «التقريب» (ص٨٩٥).
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٨٦) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه محمد بن مروان السدي الصغير، وهو متروك.
وقال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٦٩)، (ح١٥٦٧) موضوع؛ آفته السُّدّي؛ وهو متهم بالكذب.

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، كان يدلس ويرسل، من السادسة مات سنة (٥٠هـ) أو بعدها وقد جاوز السبعين. «التقريب» (ص٦٢٤).

(٤) هو: ابن أبي رباح.

(٥) في «مسنده» (١١/ ٣٣٣)، (ح٦٤٥١).
تنبيه: رواية أبي يعلى ليست من طريق مسلم بن خالد الزنجي، وإنما هي من طريق معدي بن سليمان صاحب الطَّعَام عن ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً... وفيه اختلاف وزيادات في ألفاظه فقال: كرم «المؤمن» بدل «المرء» و«تقواه» بدل «دينه». =

والعسكري، والقضاعي[١] ....

= وإسناده ضعيف؛ لضعف معدي بن سليمان، فقد ضعفه النسائي وأبو حاتم. وقال أبو زرعة: واهي الحديث يحدث عن ابن عجلان بمناكير.
قلت: وهذا الحديث من روايته عنه. وقال ابن حبان: يروي المقلوبات عن الثقات... لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الحافظ: ضعيف وكان عابداً.
انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٣٨)، و«المجروحين» (٢/ ٣٨١)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٨)، «التقريب» (ص٩٥٩).

(١) «مسند الشهاب» (١/ ١٤٣)، (ح١٩٠) من طريق مسلم الزنجي به...
ورواه غير هؤلاء كأحمد في «مسنده» (١٤/ ٣٨٣ ح٨٧٧٤)، وابن الجعد في «مسنده» (ص٤٣٥)، (ح٢٩٦٢)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «العقل وفضله» (٢٣)، (ح٤)، وفي «مكارم الأخلاق» له أيضاً (ص١٨)، (ح١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/ ٢٣٢)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٠٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٧٧)، وعنه البيهقي في «الشعب» (٢/ ٥٦)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٣٢٣) كلهم من طرق عن مسلم بن خالد الزنجي عن العلاء بن عبدالرحمٰن به...
وإسناده ضعيف؛ علته مسلم بن خالد الزنجي، فقد ضعفه يحيى بن معين وأبو داود والعقيلي وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، كثير الغلط والخطأ في حديثه. وقال أبو حاتم: ليس بذاك، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر. وقال ابن عدي: حسن الحديث، أرجو أنه لا بأس به. وقال الحافظ: فقيه، صدوق، كثير الأوهام.
انظر: «الطبقات» (٥/ ٤٩٩)، «الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٣)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ١٥٠)، «الكامل» (٦/ ٣٠٨)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٦)، «التقريب» (ص٩٣٨).
فالذي يظهر أنه ضعيف من قبل حفظه وأنه لم يترك.
وقد حكم الذهبي على إسناده بالضعف من أجل الزنجي، حيث قال الحاكم في «المستدرك» عقب رواية الحديث: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.
فتعقبه الذهبي بقوله: الزنجي ضعيف.
وقد أشار إلى ضعفه أيضاً البيهقي في «سننه الكبرى» (١٠/ ١٩٥) فقال عقب روايته الحديث:
هذا يعرف بخالد بن مسلم الزنجي وقد روي من وجهين آخرين ضعيفين عن أبي هريرة.
قلت: نعم، فالأولى عند أبي يعلى في «مسنده»، وقد مر الكلام على ضعفها في بداية التخريج للحديث. والأخرى عند الحاكم في «مستدركه» (١/ ١٢٣) من طريق عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة به مرفوعاً... =

من حديث مُسلِم بن خالد الزِّنْجي[١] عن العلاء[٢] بن عبدالرحمٰن عن أبيه[٣] عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وأورده شيخُنا[٤] في «زوائد تلخيصه لمسند الفردوس» بلفظ: «**حَسَب المرء دينُه، ومروءته خُلُقُه**». ولم يذكر صحابيه ولا عزاه[٥].

وهو في «الموطأ» عن عمر من قوله[٦]، وكذا هو عند العسكري من

= وإسناده ضعيف جدّاً؛ آفته عبدالله المقبري. قال عنه ابن المديني: لم يكن بشيء. وقال ابن معين: لا يكتب حديثه. وقال أحمد: منكر الحديث متروك. وقال البخاري: تركوه. وقال الحافظ: متروك الحديث.
انظر: «تاريخ ابن معين» (ترجمة رقم ٢٩٩)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١٣٩)، «الضعفاء» للبخاري (ص٧٩)، «ضعفاء العقيلي» (٢/٢٥٩)، «تهذيب الكمال» (١٥/٣١)، «التقريب» (ص٥١١).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٦٤).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٦)

(٣) عبدالرحمٰن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحرقة بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف، ثقة من الثالثة ر م ٤. «التقريب» (ص٦٠٥).

(٤) هو: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

(٥) لم أقف عليه في «زهر الفردوس» للحافظ وهو مخطوط.

(٦) كتاب الجهاد، باب ما تكون فيه الشهادة (١/٥٩٥)، برقم (١٣٣٢).
رواه مالك عن شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري أن عمر بن الخطاب قال فذكره بنحوه... وفيه زيادة ألفاظ.
قلت: إسناده ضعيف؛ لانقطاعه؛ فإن يحيى الأنصاري لم يدرك عمر ﷺ؛ بل قال ابن المديني: لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٣٦١).
وقد ذكر الذهبي أن مولده قبل السبعين في عهد ابن الزبير، وعمر توفي سنة (٢٣هـ) فإدراكه ممتنع.
انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/٤٦٨).
لكنه صح من وجه آخر كما عند الدارقطني في «سننه» (٣/٣٠٤)، (ح٢١٦) قال نا أبو بكر نا محمد بن إسحاق نا موسى بن داود نا شعبة عن عبدالله بن أبي السفر قال: سمعت الشعبي يقول: سمعت زياد بن حُدير يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: حسب المرء دينه ومروءته خلقه وأصله عقله.
وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات وأبو بكر شيخ الدارقطني هو: عبدالله بن محمد بن =

حديث حسان بن فائد(١) عن عمر أنه قال: «الكرم التقوى، والحسب المال، لست بخير من فارسيّ ولا نَبَطِيّ إلا بتقوى».

وعنده(٢) أيضاً من حديث ابن سَلَام(٣) قال: بينما عمر بن الخطاب يمشي ورجل يخطر(٤) بين يديه ويقول: [ق١٤٠/أ] «أنا ابن بطحاء مكة(٥)، كُدَيِّها فَكَدائِها(٦)، فقال عمر: إن يكن لك دين فلك كرم، وإن يكن لك عقل

= زياد النيسابوري البغدادي قال فيه الخليلي: ثقة حافظ. وقال الدارقطني: لم أر في مشايخنا أحفظ منه.
انظر: سؤلات السلمي له (ص٢٩٩).
ورواه ـ أيضاً ـ البيهقي في «سننه الكبرى» (١٩٥/١٠) من طريق محمد بن إسحاق به... وقال عقبه وهذا الموقوف إسناده صحيح.
وهو عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٦/٥) عن الشعبي، قال: قال عمر... فذكره.
وإسناده ضعيف من أجل انقطاعه؛ فإن الشعبي لم يدرك عمر رضي الله عنه.
ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في كتابه «العقل وفضله» (ص٢٤)، رقم (٥) من طريق مجالد عن الشعبي عن مسروق قال: كنا عند عمر فذكره...
فيه مجالد بن سعيد قال الحافظ: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره. «التقريب» (ص٩٢٠). لكنه لم ينفرد فقد توبع كما عند الدارقطني بسند صحيح.

(١) في (م): «قائد»، وهو خطأ، وقد تقدم التعريف به عند حديث رقم (٣٧٤).

(٢) أي: العسكري. وقد رواه بهذا اللفظ ابن أبي الدنيا في إصلاح المال (٣٣/١)، برقم (٤٨) وعنه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٤٩/٥)، برقم (٢٠٨٨) من طريق بكير بن بكر الغفاري عن أبيه عن رجل منهم يقال له نضلة عن عمر فذكره.
عند الدينوري (نضلة) وعند شيخه ابن أبي الدنيا (فضلة).
ولم أعرفهما.
وكذا بكير وأبوه لم أجد من ترجمهما.

(٣) بالتخفيف وقد أشار الناسخ في الأصل بقوله: «خف» وتقدم التعريف به عند حديث رقم (٨٠).

(٤) أي: يَتَمَايَل ويَمشِي مِشْيَةَ المُعْجب. «النهاية» (٤٦/٢).

(٥) البطحاء: أصله المسيل الواسع فيه دقائق الحصى، ومنه بطحاء مكة وأبطحها ممدود، وهو كل موضع منبسط. انظر «معجم البلدان» (٤٤٦/١).

(٦) كداء بالفتح والمدّ: الثَّنِيَّة العُلْيا بمكة ممَّا يَلِي المَقابِر وهو المَعْلا.
وأمَّا كُدَيٌّ بالضم وتشديد الياء فهو موضع بأسفل مكة. «النهاية» لابن الأثير =

فلك مروءة، وإن يكن لك مال فلك شَرَف، وإلا فأنت والحمار سواء».

وقد ذكر الخرائطي في أول باب من «مكارمه» أثر عمر[١].

٨٠٨ حديث: «الكريم إذا قدر عفا».

البيهقي في «الشعب»[٢] من حديث ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن[٣] عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال أعرابي: «يا رسول الله من يُحاسب الخلقَ يوم القيامة؟ قال: «الله» قال[٤]: «الله»؟ قال: «الله»، قال: «نجونا ورب الكعبة»! قال: «وكيف؟» قال: «**لأن الكريم**...» وذكره. وقال[٥]:

«إن محمد بن زكريا الغَلَابي[٦] تفرَّد به عن عبيدالله بن محمد بن

= (١٥٦/٤، ١٥٧)، و«تاج العروس» (٣٨٥/٣٩).

(١) «مكارم الأخلاق» له (١٤٦/١)، برقم (١٣) بإسناده عن الشعبي قال: قال عمر: حسب المرء دينه، ومروءته خلقه، وأصله عقله.
وهو منقطع كما نبهت عليه أثناء التخريج، ويغني عنه ما رواه الدارقطني بسنده عنه والبيهقي أيضاً بسند صحيح كما سبق.

(٢) (٤٢١/١)، (ح٢٥٩) من طريق محمد بن زكريا الغلابي ثنا عبيدالله بن محمد التيمي ثنا أبي عن عمه عن ربيعة به.
ورواه ابن بشران في «أماليه» (٢٧/١)، (ح٧) من طريق محمد بن زكريا الغلابي به نحوه.
وإسناده موضوع؛ والغلابي آفته؛ رماه الدارقطني بالوضع وقال البيهقي: متروك وقال الذهبي عنه: كذاب. انظر: «شعب الإيمان» (٤٢١/١)، «ميزان الاعتدال» (٥٥٠/٣) و(١٦٦/٣).

(٣) ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن التيمي مولاهم أبو عثمان المدني المعروف بـ (ربيعة الرأي) واسم أبيه فروخ ثقة فقيه مشهور. قال ابن سعد: كانوا يتقونه لموضع الرأي. من الخامسة. مات سنة ست وثلاثين على الصحيح وقيل سنة ثلاث، وقال الباجي: سنة اثنتين وأربعين ع. «التقريب» (ص٣٢٢).

(٤) من لفظ: «قال» إلى لفظ الجلالة الثاني، ليس في (م).

(٥) أي: البيهقي في «الشعب» (٤٢١/١) وكلامه نقله السخاوي وتصرف فيه وهو بنحوه.

(٦) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٢١٥).
وكتب الناسخ في الأصل فوق الغلابي «خف» إشارة إلى تخفيف اللام.
قال السمعاني: بفتح الغين واللام ألف (المخففة) وفي آخرها الباء الموحدة نسبة إلى غلاب وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه. «الأنساب» (٣٢١/٤).

عائشة[١]، والغَلَابي متروك[٢]، ويشبه أن يكون موضوعاً، ولكنه مشهور، ـ يعني: من الزهاد ونحوهم ـ وأنا أبرأ من عهدته»[٣].

وأسند[٤] عن أبي يوسف[٥] الزاهد أنه قال: «ما أُحب أن يَليَ حسابَنا غيرُ الله؛ لأن الكريم يُجاوز».

ومن طريق الثوري قال: «ما أحب أن حسابي جُعِل إلى والدَيّ؛ ربي خير لي من والدَيّ»[٦].

٨٠٩ حديث: «الكريم حبيب الله ولو كان فاسقاً».

في: «السّخِي»: وأنه لا أصل له[٧].

٨١٠ حديث: «كسب الحلال فريضة بعد الفريضة».

الطبراني[٨]، والبيهقي في «الشّعب»[٩]، والقضاعي[١٠] من جهة عَبّاد بن كثير[١١] عن الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود به

---

(١) عبيدالله بن محمد بن عائشة، وقيل له: ابن عائشة والعائشي والعيشي نسبة إلى عائشة بنت طلحة؛ لأنه من ذريتها، ثقة جواد، رمي بالقدر ولم يثبت، من كبار العاشرة مات سنة ثمان وعشرين د ت س. «التقريب» (ص٦٤٤) بتصرف.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في الأصل و(ز): «عهدتهم» والتصويب من (د) و(م) وفي المصدر: «عهده».
ونقلها العجلوني «وأنا أبرأ من عهدته» وعلق عليها بقوله: يعني: لا أقول بوضعه ولا بثبوته «كشف الخفاء» (٢/١١٠).

(٤) أي: البيهقي في شعبه (١/٤١٩)، رقم (٢٥٧). بسنده عن أبي سيف الزاهد يقول: فذكره...

(٥) كذا في النسخ كلها، وفي المصدر «أبو سيف» ولم أعرفهما.

(٦) البيهقي في «شعب الإيمان» (١/٤٢٠)، برقم (٢٥٨) بسنده عن الثوري.

(٧) انظر: (ل١٠٧/أ).

(٨) في «معجمه الكبير» (١٠/٧٤)، (ح٩٩٩٣).

(٩) «شعب الإيمان» (١١/١٧٥)، (ح٨٣٦٧).

(١٠) «مسند الشهاب» (١/١٠٤)، (ح١٢١).

(١١) عباد بن كثير الرملي الفلسطيني، ويقال له: التميمي واسم جده: قيس ضعيف، قال ابن عدي: هو خير من عبّاد الثقفي، تأخّر إلى حدود السبعين، بخ ق. «التقريب» (ص٤٨٢). =

مرفوعاً[(١)].

= وقد اشتهر بهذا الاسم راويان، قال الخطيب في كتابه المتفق والمفترق (٣/١٥٦٣ ـ ١٥٦٤): عباد بن كثير اثنان: أحدهما عَبّاد بن كثير الثقفي البصري، سكن مكة وكان متعبِّداً، والآخر عباد بن كثير الفلسطيني الرملي... بتصرّف.
وممن فرّق بينه وبين الثقفي ابن حبان في «المجروحين» (٢/١٦٠)، وقد دلّل على ذلك فقال: والدليل على أن عباد بن كثير الرملي ليس بعباد بن كثير الذي كان بمكة أن يحيى بن يحيى روى عنه، ويحيى لم يلحق الثوري، وعباد بن كثير الذي كان بمكة مات قبل الثوري ولم يشهد الثوري جنازته، ويحيى بن يحيى في ذلك الوقت كان طفلاً صغيراً، فهذا يدلك على أنهما اثنان ليسا بواحد.
وفرق بينهما قبله ابن أبي حاتم في: «الجرح والتعديل» (٦/٨٥)، والسمعاني في «الأنساب» (٤/١٢٠)، والذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٧٢).
وعباد بن كثير الثقفي أضعف بكثير من عباد الرملي، فالأول متروك الحديث كما قاله جمع من الأئمة، منهم يحيى بن معين: ضعيف ليس بشيء. وقال البخاري: تركوه.. وقال أبو زرعة: لا يكتب حديثه. ومرة: واه. وقال ابن حجر: متروك؛ قال أحمد: روى أحاديث كذب.
انظر: «التاريخ الكبير» (٦/٤٢)، «أجوبة أبي زرعة» للبرذعي (٢/٣٨٥)، «الجرح والتعديل» (٦/٨٤)، «التقريب» (ص٤٨٢).
والآخر الرّملي الفلسطيني ضعيف أيضاً، لكنه لم يترك، وسيأتي الكلام عليه.

(١) ورواه أيضاً أبو نعيم في «الحلية» (٧/١٢٦)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/١٥)، (ح١١٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/١٢٨)، والصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص١٠٦) كلهم من طريق عباد بن كثير به مرفوعاً...
قال البيهقي: تفرد به عباد وهو ضعيف.
ومثله لا يحتمل تفرده؛ وهو آفة هذا الحديث؛ وهو من الأحاديث التي أنكرت عليه حتى قالوا في ترجمته هو صاحب حديث: «كسب الحلال...».
وإليك بيان حاله من أقوال الأئمة وحكمهم على الحديث:
قال ابن معين فيه: ثقة، ومرة قال: لا بأس به. وقال ابن المديني: ثقة لا بأس به. وقال أحمد: حديثه ليس بذاك. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن أبي حاتم: ضعيف الحديث.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري (٤/٤٦١)، «التاريخ الكبير» (٦/٤٢)، «الجرح والتعديل» (٦/٨٥)، «الكاشف» (١/٥٣١)، «بحر الدم» (١/٨٣)، «ميزان الاعتدال» (٢/٣٧٠).
وانتهى الحافظ ابن حجر إلى أنه ضعيف كما في «التقريب» (ص٤٨٢). =

وقال البيهقي[١]: «تفرّد به عبّاد، وهو ضعيف، قال أبو أحمد الفراء[٢]: سمعت يحيى بن يحيى[٣] يُسأل عن حديث عبّاد في الكسب، فإذا انتهى إلى رسول الله ﷺ قال: إن كان قاله»[٤]!.

= فهو وإن كان من جملة الضعفاء الذين لم يبلغوا الغاية من الضعف، إلا أني وجدت بعض الأئمة قد نص على بطلان حديثه «كسب الحلال»، وجعلوه من الأحاديث المنكرة التي أنكرت عليه.

قال ابن حبان: عباد بن كثير الرملي . . . روى عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «طلب الحلال فريضة بعد الفريضة»، ومن روى مثل هذا الحديث عن الثوري بهذا الإسناد بطل الاحتجاج بخبره فيما يروي ما لا يشبه حديث الأثبات. «المجروحين» (٢/١٦٠).

وقال الحاكم: روى الرملي عن سفيان الثوري أحاديث موضوعة، وهو صاحب حديث «طلب الحلال فريضة بعد الفريضة»، «ميزان الاعتدال» (٢/٣٧٠).

(١) البيهقي في «سننه الكبرى» عقب روايته الحديث (٦/١٢٨).

(٢) محمد بن عبدالوهاب بن حبيب بن مهران العبدي أبو أحمد الفراء النيسابوري (يلقب بحمك) ثقة عارف من الحادية عشرة مات سنة اثنتين وسبعين وله خمس وتسعون سنة س (وقيل روى عنه البخاري أيضاً)، «التقريب» (ص٨٧٣).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٨٣).

(٤) البيهقي في «سننه الكبرى» (٦/١٢٨): أخبرنا أبو عبدالله الحافظ قال: قرأت بخط أبي عمرو المستملي: سمعت أبا أحمد الفراء يقول: سمعت يحيى بن يحيى يُسأل عن حديث عباد بن كثير في: الكسب الحلال. . . قال: قال رسول الله ﷺ قال إن كان قاله.

وقول يحيى بعد روايته الحديث «إن كان قاله» تفيد عدم الجزم والقطع بأن الحديث صحيح، فكأنه يشير إلى ضعف راويه عباد بن كثير، وكأن روايته للحديث بالسند أراد به إبراء عهدته؛ لأن من أسند فقد أحالك، وهذا نظير ما نقله البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٧٦) عن الشافعي حيث قال الشافعي هذه العبارة بعد حديث.

فقال البيهقي: وإنّما توقّف الشّافعِيّ رحمه الله في صحّة الخبر فقال: إن كان قاله؛ لأنّ الحديث مرسلٌ وليس معه ما يُؤَكِّدُهُ.

فيفهم من قول يحيى أنه متوقف عن الحكم بصحة الحديث؛ لأن ليس معه ما يؤكد ويقوي حديثه.

ومع هذا فقد عاب على يحيى النيسابوري بعض المحدثين روايته لهذا الحديث؛ فقد نقل البيهقي عن محمّد بن يحيى الذهلي أنّهُ قال: لم أكره ليحيى بن يحيى شيئاً قطّ غير رواية هذا الحديث. «شعب الإيمان» (١١/١٧٥).

وله شواهد: منها: عن ابن مسعود مرفوعاً أخرجه الطبراني[1] وعن أنس رفعه ولفظه: «**طلب الحلال واجب على كل مسلم**» أخرجه الطبراني في «الأوسط»[2]

---

(١) إن كان المؤلف قد قصد به حديث الترجمة فقد مر عزوه.

(٢) (٨/٢٧٢)، (ح٨٦١٠) من طريق محمد بن أبي السري العسقلاني: نا بقية بن الوليد عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: طلب الحلال واجب على كل مسلم.
قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزبير بن الخريت إلا جرير بن حازم، ولا عن جرير إلا بقية، تفرد به بن أبي السري.
قلت: لم يتفرد به ابن أبي السري واسمه محمد بن المتوكل العسقلاني؛ فقد تابعه عمران بن هارون الرملي متابعة تامة عند ابن البختري في أماليه. انظر: (ص١٦٥)، (ح١١٨).
وأورده الهيثمي في: «المجمع» (١٠/٢٩١) وعزاه له في «الأوسط» وقال: إسناده حسن.
وذكره أيضاً المنذري في الترغيب (٢/٣٤٥)، وقال: حسن إن شاء الله.
وخالفهما العراقي فقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وإسناده ضعيف. «المغني» للعراقي (١/٤٣٥).
قلت: وهو كما قال؛ فإن في إسناده بقية بن الوليد بن صائد، أبو يحمد الكلاعي وهو مدلس؛ يدلس تدليس التسوية وقد عنعن، وفيه ضعف أيضاً.
قال فيه أحمد: له مناكير عن الثقات.
وقال النسائي: إذا قال ثنا وأنبا فهو ثقة، وإذا قال عن فلان وفلان فلا.
وقال أبو مسهر: أحاديث بقيّة ليست نقيّة، فكن منها على تقيّة.
وقال ابن عدي: ولبقيّة حديث صالح غير ما ذكرناه، ففي بعض رواياته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلّط.
وشيخه في هذا الحديث جرير ليس شامياً، بل هو بصري.
وذكره البرهان الحلبي في «التبيين لأسماء المدلسين» (ص٤٧) فقال: بقية بن الوليد مشهور بالتدليس، مكثر له عن الضعفاء، ويعاني تدليس التسوية.
قال المعلمي: بقية يدلس عن الضعفاء، فإذا لم يصرح بالسماع وجب التوقف؛ لاحتمال أنه إنما سمع من ضعيف.
انظر: «الكامل» (٢/٨٠)، «بحر الدم» (١/٣٠)، المغني في «الضعفاء» (١/١٧٢ ـ ١٧٣)، «التنكيل» (١/٣٥٦) وله علة ثالثة؛ فإن الزبير بن الخريت لم يذكر أحد من الأئمة ممن ترجم له أنه روى عن الصحابة.
وعده ابن حجر من صغار التابعين من أصحاب الطبقة الخامسة، وهم الذين رأوا =

والديلمي[١].

وعن ابن عباس مرفوعاً: «**طلب الحلال جهاد**» رواه القضاعي[٢] من حديث محمد بن (فضيل)[٣] عن ليث ابن أبي سُلَيم[٤] عن مجاهد عنه[٥] وهو عند أبي نعيم في «الحِلية»[٦]، ....

= الواحد والاثنين من الصحابة ولم يثبت لبعضهم السماع.
وقد ضعف الحديث الألباني وأعله ببقية والانقطاع بين الزبير وأنس.
وزاد: أن ابن أبي السري فيه ضعف. «السلسلة الضعيفة» (٢٨٩/٨).
وأنا لم أذكر هذه العلة؛ لمتابعة عمران الرملي له وهو صدوق.

(١) لم أقف عليه في «زهر الفردوس» المخطوط وذكره في «الفردوس» (٤٤٢/٢)، (ح٣٩١٩).

(٢) في «مسند الشهاب» (٨٣/١)، (ح٨٢).

(٣) ورد في جميع النسخ تسمية أبيه بالفضل والصواب «فضيل» كما هو مذكور في ترجمته، وذكروه في تلاميذ الليث، والأئمة لما رووا الحديث في مصنفاتهم أثبتوا تسمية أبيه بـ «فضيل».
وهو: محمد بن فضيل بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي، الضبي مولاهم أبو عبدالرحمٰن الكوفي صدوق عارف رمي بالتشيع من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ع. «التقريب» (ص٨٨٩).

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٣٠).

(٥) ورواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص٧١)، (ح٢٠٤)، وابن مخلد في «فوائده» (ح٢٦) من طريق محمد بن فضيل عن الليث به مرفوعاً.
ورجال السند ثقات عدا الليث بن أبي سليم، وهو الذي عليه مدار الحديث؛ فقد ضعفه الأئمة: ضعفه ابن عيينة وقال ابن معين: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه. وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث ولكن حدّث عنه الناس. وقال أبو زرعة: مضطرب الحديث لا يُشتغل به. وقال ابن حجر: صدوق، اختلط جدّاً ولم يتميز حديثه فترك.
انظر: «تاريخ ابن معين رواية الدارمي» (ص١٩٧)، «العلل ومعرفة الرجال» (٣٧٩/٢)، «الجرح والتعديل» (١٧٧/٧)، «تهذيب الكمال» (٢٧٩/٢٤)، «التقريب» (ص٨١٨).
فالحديث ضعيف بهذا السند.

(٦) لم أقف عليه في الحلية من حديث ابن عمر، لكن وجدته عند ابن عدي في «الكامل» (٢٦٣/٦) من طريق محمد بن مروان السدي عن الليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً. =

ومن طريقه[١] الديلمي عن ابن عمر[٢]، وبعضها يؤكد بعضاً؛ لا سيما وشواهدها كثيرة.

[٨١١] حديث: «كسرُ عظْم الميّت كَكَسْر عظْم الحيّ».

أحمد[٣]، وأبو داود[٤]، وابن ماجه[٥]، والبيهقي[٦] من حديث عائشة به

= والسُّدِّي هو: محمد بن مروان بن عبدالله يُسمى: السُّدي الصغير، ويقال: الأصغر تمييزاً له عن الأكبر، روى عن الكلبي في تفسيره. وقد تكلم الأئمة فيه وضعفوه جدّاً.

قال فيه ابن معين: ليس بثقة. وقال عبدالله بن نمير: كذّاب. وقال الذهبي: تركوا حديثه، وقد اتهم. وقال الحافظ: مُتّهم بالكذب.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨٦/٨)، «تهذيب الكمال» (٣٩٢/٢٦)، «تاريخ الإسلام» (٤٠٩/٣)، «التقريب» (٨٩٥).

(١) كذا الأصل و(د) و(م)، وفي: (ز): «طريق».

(٢) لم أقف عليه في المسند وقد سبق أنه في «الكامل» لابن عدي.

(٣) في «مسنده» (٣٥٤/٤٠)، (ح٢٤٣٠٨) قال: ثنا ابن نمير ثنا سعد بن سعيد قال: أخبرتني عمرة قالت: سمعت عائشة تقول: قال رسول الله ﷺ.

(٤) في «سننه»، كتاب الجنائز باب في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان (ص٥٧٧)، (ح٣٢٠٧) عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن سعد به.

(٥) في «سننه»، كتاب الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت (ص٢٨٣)، (ح١٦١٦) عن عبدالعزيز الدراوردي عن سعد به.

(٦) في «سننه الكبرى» (٥٨/٤) من طريق داود بن قيس حدثنا سعد به.

ورواه أيضاً عبدالله بن المبارك عند إسحاق بن راهويه (٤٣٨/٢)، (ح١٠٠٦)، وعن ابن المبارك هناد في «الزهد» (٥٦١/٢)، (ح١١٦٩) ورواه عبدالرزاق في «مصنفه» (٣٩١/٩)، (ح١٧٧٣٢) عن ابن جريج وداود بن قيس، والدارقطني في «سننه» (٢٥٢/٤)، (ح٣٤١٤)، من طريق أبي بكر بن محمد الأنصاري، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٠٨/٣)، (ح١٢٧٤)، وابن الجارود في «المنتقى» (ص١٤٣)، (ح٥٥١) كلاهما من طريق محاضر بن شجاع عن سعد به وابن أبي عاصم في «الديات» (ص٢٩٦)، (ح١٤٠) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة.

كلهم عن سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة به مرفوعاً.

قال ابن عدي (٣٥٢/٣): هذا مداره على سعد بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة مرفوعاً. اهـ.

وسعد فيه كلام؛ قال عنه ابن سعد: ثقة قليل الحديث. وضعفه أحمد. وقال =

مرفوعاً، وحسّنه ابن القَطّان[١]. وقال ابن دقيق العيد: **«إنه على شرط مسلم»**[٢].

= الترمذي: تكلموا فيه من قبل حفظه. وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥١٣/١)، «الثقات» (٢٩٨/٤)، «تهذيب الكمال» (٢٦٢/١٠)، «الكاشف» (٤٢٨/١)، «التقريب» (ص٣٦٩)، فهو على أقل أحواله قبول حديثه فيما توبع عليه، وقد اختُلف عليه في هذا الحديث وقفاً ورفعاً فرواه عنه جمع كما سبق مرفوعاً وبعضهم رواه عن سعد موقوفاً.
ورجح البخاري وقفه بقوله: وغير مرفوع أكثر. كما في «التاريخ الكبير» (١٥٠/١)؛ يعني: أن الذين أوقفوه على عائشة أكثر ممن رفعوه. وأورد الدارقطني الاختلاف على سعد ثم رجح الرفع كما في «العلل» (٤٠٨/١٤).
قلت: ولعله الصواب؛ فإن سعداً وإن كان فيه ضعف لكنه لم ينفرد:
تابعه حارثة بن أبي الرجال الأنصاري كما عند هناد في «الزهد» (٥٦٢/٢)، (ح١١٧١) وحارثة ضعيف مجمع على ضعفه. كما في «التقريب» (ص٢١٥) وهذه المتابعة جعلها الدارقطني من القرائن على صحة المرفوع.
وتابعهما أيضاً: يحيى بن سعيد الأنصاري عند ابن حبان في «صحيحه» (٤٣٧/٧)، (ح٣١٦٧).
ويحيى هذا ثبت مشهور، لكن قال الدارقطني في «العلل» (٤١٠/١٤): يقال: إن يحيى بن سعيد أخذه عن أخيه سعد بن سعيد.
وتابعهم أيضاً أبو الرجال محمد بن عبدالرحمٰن بسند صحيح عند الدارقطني في «العلل» (٤١١/١٤)، وأبي نعيم في «الحلية» (٩٥/٧).
وعمرة لم تنفرد أيضاً؛ فقد تابعها: القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة مرفوعاً به. أخرجها الدارقطني في «السنن» (٢٥٢/٤)، (ح٣٤١٥).
وقد حسن الحديث مرفوعاً ابن أبي عاصم كما في «المحرر» لابن عبدالهادي (ص٢٠١)، (ح٥٤٩).
وحسنه ابن القطان. وصححه ابن دقيق على شرط مسلم، بل صححه الدارقطني كما سبق.
وصححه ابن الملقن كما في «البدر المنير» (٧٦٩/٦)، وابن حجر كما في بلوغ المرام (ص١٥٠)، (ح٤٦٦).
والألباني في «الإرواء» (٢١٤/٣).

(١) في «بيان الوهم والإيهام» (٢١٢/٤).
(٢) «الإلمام بأحاديث الأحكام» (١١١/١).

ورواه القضاعي(١) من وجه آخر عنها(٢) وزاد: «في الإثم»، وفي رواية: «يعني: في الإثم»(٣).

وذكره مالك في «الموطأ» بلاغاً عن عائشة موقوفاً(٤)، ورواه ابن ماجه

---

(١) كذا في النسخ، ولعل الصواب: «الدارقطني»؛ فإن القضاعي لم يرو الحديث في الشهاب. وانظر الإحالة التالية.

(٢) هو في «سنن الدارقطني» (٢٥١/٤)، (ح٣٤١٣) من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج عن سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة مرفوعاً به. وهي من تفسير بعض الرواة ورفعها خطأ.

فكل من رواه عن سعد بن سعيد ـ وهم أكثر من سبعة وفيهم: شعبة وابن المبارك والثوري ـ لم يذكروا هذه اللفظة.

ولعل الخطأ من الراوي عن ابن جريج؛ فإن ابن جريج قد رواه عنه عبدالرزاق ولم يذكر عنه أنه رفع هذه اللفظة.

وعبدالرزاق هو: الصنعاني ثقة حافظ ومخالفه محمد بن بكر قال عنه ابن حجر: صدوق قد يخطئ. «التقريب» (ص٨٢٩).

وقد روى أحمد أيضاً هذا الحديث في «مسنده» (٢١٨/٤٢)، (ح٢٥٣٥٦): حدثنا عبدالرزاق: أخبرنا داود بن قيس عن سعد بن سعيد أخي يحيي بن سعيد عن عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: كسر عظم الميت ككسره وهو حي.

قال: يرون أنه: في الإثم.

قال عبدالرزاق: أظنه قول داود.

وقد بين البيهقي في «سننه الكبرى» (٥٨/٤) لما روى الحديث بدون اللفظة قال: قال الشافعي: تعني في المأثم.

وجاءت مرفوعاً في حديث أم سلمة لكن الحديث لا يصح.

(٣) وهي في «سننه» أيضاً (٢٥٢/٤)، (ح٣٤١٤) من رواية داود بن قيس وابن جريج كلاهما عن سعد عن عمرة عن عائشة مرفوعاً. بلفظ الترجمة وقال في آخره: يعني: في الإثم.

وهو الصواب؛ على أنها تفسير من بعض رواة الحديث، وليست من أصل الحديث، وانظر التعليق السابق.

(٤) كذا الأصل و(د) و(م)، ووقع في (ز): «مرفوعاً» وهو خطأ.

وقد أخرجه مالك في الموطأ، كتاب، باب ما جاء في المختفي وهو النباش (٣٢٦/١)، (ح٦٣٨) بلاغاً عن عائشة من قولها. ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥٨/٤).

من حديث أم سلمة(١)

٨١٢ [ق١٤٠/ب] **حديث: «كفارة الذنب الندامة».**

الطبراني(٢) والقضاعي(٣) ....

(١) في «سننه»، كتاب الجنائز باب في النهي عن كسر عظام الميت (ص٢٨٣)، (ح١٦١٦) من طريق عبدالله بن زياد: أخبرني أبو عبيدة بن عبدالله بن زمعة عن أمه عن أم سلمة مرفوعاً...
قال البوصيري في «الزوائد» (٥٣٩/١): هذا إسناد فيه عبدالله بن زياد مجهول، ولعله عبدالله بن زياد بن سمعان المدني أحد المتروكين فإنه في طبقته.
وضعفه الألباني في أحكامه على سنن ابن ماجه. (ص٢٨٣)، (ح١٦١٦).
فيغني عنه حديث عائشة الصحيح.
وأورد الدارقطني كما في «العلل» (٤٠٨/١٤) طريقاً آخر عن أم سلمة فقال: ورواه أبو همام عن ابن المبارك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم سلمة. وقال: «ليس محفوظاً».
لأن المحفوظ من حديث سعد الأنصاري هو حديث عائشة كما سبق بيانه قبل قليل.

(٢) في «معجمه الكبير» (١٣٤/١٢)، (ح١٢٧٩٥) عن يحيى بن عمرو عن أبيه به مرفوعاً، وأخرجه أيضاً في «الأوسط» بالإسناد نفسه (٣٤/٦)، (ح٥٠٦٨) وقال: «الذنوب» بدل «الذنب».

(٣) في «مسند الشهاب» (٨٠/١)، (ح٧٧) بالإسناد نفسه.
ورواه أيضاً أحمد في «مسنده» (٣٧٩/٤)، (ح٢٦٢٣)، والبيهقي في «الشعب» (٢٦٦/٩)، (ح٦٦٣٨)، والدّينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٥٠١/٣، ٥٠٢)، (ح١١١٧) جميعهم من طريق يحيى بن عمرو بن مالك النكري، قال: سمعت أبي يحدث عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به مرفوعاً.
وإسناده ضعيف جدّاً فيه ثلاث علل:
الأولى: ضعف يحيى؛ وهو الذي عليه مدار الحديث؛ فقد ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو داود والنسائي. وروى له ابن عدي أحاديث، وقال: كلها غير محفوظة. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف، وقد رماه حماد بن زيد بالكذب.
انظر: «الجرح والعديل» (١٧٦/٩) «تاريخ الدوري» برقم (٣٤٩٠) «الضعفاء» للنسائي (ص٢٥٠) «ضعفاء العقيلي» (٤٢٠/٤)، «الكامل» (٢٠٥/٧)، «التقريب» (ص١٠٦٣).
هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تكلم الأئمة فيما يرويه عن أبيه خاصة.
قال ابن حبان: كان منكر الرواية عن أبيه، ويحتمل أن يكون السبب في ذلك منه أو من أبيه أو منهما...، وهو وأبوه جميعاً متروكان... ثم ذَكَرَ رَمْيَ حماد بن زيد له =

= بالكذب. «المجروحين» (٢/٤٦٥).

وقال ابن عدي: يروي عن أبيه مقدار ستة أو سبعة أحاديث غير محفوظة، منها: كفارة الذنب الندامة «الكامل» (٦/٣٨٢).

العلة الثانية: ضعف أبيه عمرو بن مالك النكري، قال عنه ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث، وقال: ضعفه أبو يعلى الموصلي. «الكامل» (٥/١٥٠).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، يخطئ ويغرب. «الثقات» (٧/٢٢٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣/٣٠١). وقال الحافظ: صدوق له أوهام. «التقريب» (ص٧٤٤).

أما العلة الثالثة: فهو مع تفرد يحيى غير المحتمل، فقد خالف حماد بن زيد؛ فإن حمّاداً رواه عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء موقوفاً عليه من قوله كما في «الشعب» (٩/٢٦٦)، (ح٦٦٣٩). من طريق محمد بن الفضل السدوسي عن حماد بن زيد عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء موقوفاً عليه.

ورجال إسناده موثقون، عدا ما مر من الكلام في عمرو النكري، وهو ضعيف كما سبق قليلاً، وعليه فإن الوقف أصح من رفعه. والله أعلم.

وقد جاء معناه أو بنحوه عن ابن مسعود مرفوعاً، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/٢٢٢)، (ح١٠٥٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (٩/٢٦٦)، (ح٦٦٣٩) كلاهما من طريق الحسن بن صالح عن أبي سعد البقال عن ابن مسعود مرفوعاً ولفظه: من أخطأ بخطيئة وأذنب ذنباً ثم ندم فهو كفارته.

وسعد البقال اسمه: سعيد بن المرزبان العبسي، ضعفه بعض الأئمة وتركه آخرون. وقال ابن حجر: ضعيف مدلس. انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (٣٠٣٨)، «الكامل» (٣/٣٨٣)، «ميزان الاعتدال» (٢/١٥٧)، «التهذيب» (٢/٤١)، و«التقريب» (ص٣٨٧).

لكن ثبت عن النبي ﷺ أن الندم من الذنب توبة، فقد روى أحمد في «المسند» (٤٣/٣١٤)، (ح٢٦٢٧٩)، قال حدثنا محمد بن يزيد ـ يعني: الواسطي ـ عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: يا عائشة إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله فإن التوبة من الذنب الندم والاستغفار.

قال الهيثمي في «المجمع» (١١/٩٩): رجاله رجال الصحيح غير محمد بن يزيد الواسطي وهو ثقة. ورواه أيضاً البيهقي في «الشعب» (٤٧/٢٥٢)، (ح٦٦٢٧) من طريق الزهري عن عروة عن عائشة به مرفوعاً بإسناد حسن.

وأيضاً، فإنه ثبت عنه ﷺ من قوله: **«الندم توبة»** رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» =

من حديث عمرو بن مالك النُّكْري[١] عن أبي الجوزاء[٢] عن ابن عباس به مرفوعاً.

وكذا أسنده الديلمي[٣] من جهة الحاكم.

٨١٣ [ق١٤١/أ] **حديث: «كَفّارة من اغْتبتَه أن تستغفرَ له».**

الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»[٤]، والخرائطي في «المساوئ»[٥]،

= (٢٩٨/١)، (ح٣٨٠) قال: حدثنا زهير بن معاوية عن عبدالكريم الجزري عن زياد وليس بابن أبي مريم عن عبدالله بن معقل قال: كنت مع أبي وأنا إلى جنبه عند عبدالله بن مسعود. قال له أبي أَسَمعْت من رسول الله ﷺ: يقول: الندم توبة، قال: نعم سمعت رسول الله ﷺ.

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وزياد هو ابن الجراح وهو ثقة؛ وثقه ابن معين، والنسائي، والذهبي، وابن حجر «التهذيب» (٦٤٣/١، ٦٤٤). وقد رواه جمع من الأئمة في مصنفاتهم من طريق زياد بن أبي مريم وليس الجراح ـ وكلاهما ثقة ـ وهو وهم كما نبه عليه أبو حاتم في «العلل» (٥٣/٥).

وقد تابع زيادَ بنَ الجراح الأعمشُ في رواية البزار في «البحر الزخار» (٣١٢/٥)، (ح١٩٢٧) قال: حدثنا عبدالواحد بن غياث قال: نا أبو عوانة عن الأعمش عن ابن معقل به مرفوعاً.

وهذا إسناد حسن؛ رجاله ثقات عدا عبدالواحد فإنه صدوق؛ قاله أبو زرعة والذهبي وابن حجر «الجرح والتعديل» (٢٣/٦)، و«الكاشف» (٦٧٣/١)، «التقريب» (ص٦٣١).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٤٨).

(٢) أوس بن عبدالله الربَعي بفتح الموحدة، أبو الجوزاء . . بصري يرسل كثيراً، ثقة، من الثالثة، مات سنة ثلاث وثمانين ع. «التقريب» (ص١٥٥).

(٣) في «مسنده» (مخطوط، نسخة لاله لي/أ/ ٢٥).

(٤) كما في «المطالب العالية»، باب ما يجوز من الغيبة وكفارتها (٧٢٦/١١)، (ح٢٦٧٦) قال الحارث: حدثنا رجل عن عنبسة بن عبدالرحمٰن به مرفوعاً.

وهو في بغية الباحث عن زوائد «مسند الحارث» (٩٧٤/٢)، (ح١٠٨٠)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٧٥/٦)، (ح٥٣٧٣)، قال: حدثنا عنبسة بن عبدالرحمٰن به بدون واسطة.

وهو خطأ، وعنبسة ليس من شيوخ الحارث؛ فيكون أخذه بواسطة، والواسطة هي داود بن المحبر الوضّاع فقد روى الجصاص في «أحكام القرآن» (٢٩١/٥) من طريق الحارث عن داود بن المحبر عن عنبسة به.

(٥) «مساوئ الأخلاق» (١٠٥)، (ح٢١٣).

والبيهقي في «الشّعب»[(١)]، وأبو الشيخ في «التّوبيخ»[(٢)]، والدينوري في «المُجالسة»[(٣)]، وابن أبي الدنيا[(٤)]، وآخرون[(٥)]، كلهم من طريق عَنْبَسة بن عبدالرحمٰن[(٦)] عن خالد بن يزيد[(٧)] عن أنس به مرفوعاً.

ولفظ بعضهم[(٨)]:

«كفارة الاغتياب أن تستغفر لمن اغتبته» وعَنْبَسَة ضعيف جدّاً[(٩)].

وقد رواه الخرائطي[(١٠)] من غير طريقه، من جهة أبي سليمان الكوفي[(١١)]

---

(١) (١٢٣/٩)، (ح٦٣٦٨).

(٢) «التوبيخ والتنبيه» (ص٩٤).

(٣) (٢٧٣/٨)، (ح٣٥٤٢).

(٤) في كتابه «الصمت» (ص١٧١)، و«ذم الغيبة والنميمة» (ص١٣١)، (ح١٥٥).

(٥) كالجصاص في «أحكام القرآن» (٢٩١/٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١١٩/٣) من طرق عدة عن عنبسة بن عبدالرحمٰن به مرفوعاً...

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٩٤).

(٧) هو: اليمامي كما وقع عند الحارث بن أبي أسامة كما في «الإتحاف» (٩٧٤/٢)، (ح١٠٨٠).

(٨) كالحارث بن أبي أسامة كما في «الإتحاف» (٩٧٤/٢)، (ح١٠٨٠)، وأبي الشيخ في «التوبيخ» (ص٢٢٩)، (ح٢٠٧)، والدينوري في «المجالسة» (٢٧٣/٨)، والخرائطي بلفظيه في «مساوئ الأخلاق» (ص١٠٥).

(٩) وهو آفة الإسناد، وبسببه حكم بعض الأئمة على الحديث بالوضع، قال ابن معين: لا شيء.

وقال البخاري: تركوه. ومرة: ذاهب الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر الحديث.

وقال فيه أبو حاتم: كان يضع الحديث، وكذّبه الأزدي. وقال ابن حبان: صاحب أشياء موضوعة ومقلوبة؛ لا يحل الاحتجاج به.

انظر: «التاريخ الكبير» (٣٩/٧)، «الجرح والتعديل» (٤٠٢/٦)، «المجروحين» (١٧٨/٢)، «ميزان الاعتدال» (٣٠٢/٣).

وشيخه خالد لم أقف على من ترجم له وقال الألباني: لم أعرفه. «الضعيفة» (٢٧/٤).

(١٠) في «مساوئ الأخلاق» (ص١٠٥)، (ح٢١٤) من طريق أشعث بن شبيب عن أبي سليمان الكوفي به.

(١١) لم أجد له ترجمة.

عن ثابت عن أنس مرفوعاً بلفظ: «**إن من كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته تقول: اللَّهُمَّ اغفر لنا وله**» وهو ضعيف أيضاً[١].

ولكن له شواهد: فعند أبي نعيم في «الحلية»[٢]، وابنُ عدي في «الكامل»[٣]كلاهما من حديث أبي داود سليمان بن عمرو النَّخَعي[٤]عن أبي حازم[٥] عن سهل بن سعد مرفوعاً ولفظه: «**من اغتاب أخاه فاستغفر له فهو كفارة له**». والنخعي ممن اتهم بالوضع[٦].

---

(١) علته أبو سليمان الكوفي والراوي عنه.
وقد رواه أيضاً البيهقي في «الدعوات الكبير» (٢/٢٤٩) من طريق أشعث بن شبيب عن أبي سليمان الكوفي عنبسة به مرفوعاً.
وهذه فائدة انفرد بها عن الخرائطي حيث صرح باسم الكوفي فقال: «عنبسة»؛ لئلا يختلط بأبي سليمان الكوفي الآخر، واسمه حُديج بن معاوية.
وعنبسة أبو سليمان الكوفي هذا لم أعرفه، والراوي عنه أيضاً مجهول، وهو أشعث بن شبيب لم أر أحداً ذكره بتوثيق ولا تجريح. ولذا قال الألباني: وهذا إسناد ضعيف مظلم؛ لم أعرف أبا سليمان هذا، ولا الراوي عنه. «الضعيفة» (٤/٢٧).
وقد أشار إلى ضعف الحديث البيهقي عقب روايته الحديث؛ فقال: في هذا الإسناد ضعف، والله أعلم. «الدعوات الكبير» (٢/٢٤٩).
وله طريق أخرى عن أنس كذلك هي تالفة.
أخرجها الخطيب في «تاريخه» (٧/٣٠٣) من طريق دينار بن عبدالله عن أنس مرفوعاً.
ودينار هذا هو: أبو مكيس الحبشي، كذاب لم يلحق أنساً.
قال الذهبي: ذاك التالف المتهم؛ حَدّث في حدود الأربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك. انظر: «الميزان» (٢/٣٠).

(٢) (٣/٢٥٤).

(٣) (٣/٢٤٧).

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٨٦).

(٥) سلمة بن دينار، أبو حازم، الأعرج، الأفزر، التمار المدني، القاضي، مولى الأسود بن سفيان، ثقة عابد، من الخامسة. مات في خلافة المنصور. ع. «التقريب» (ص٣٩٩).

(٦) كذّبه يحيى ابن معين فقال: من المعروفين بالكذب ووضع الحديث، وقال: هو أكذب الناس.
وكذّبه أيضاً ابن المديني وابن راهويه وأحمد وقتيبة بن سعيد وغيرهم.
حتى قال ابن عدي: اجتمعوا على أنه يضع الحديث. وفي الميزان: «أجمعوا....».
انظر: «الجرح والتعديل» (٤/١٣٢)، «الكامل» (٣/٢٤٩)، و«الميزان» (٢/٢١٦).
وهذا الحديث من وضعه كما صرح بذلك ابن عدي في «الكامل» (٣/٢٤٧). =

وعند الدارقطني[١] من حديث حفص بن عمر الأيلي[٢] عن مُفَضّل بن لاحق[٣] عن محمد بن الـمُنكدر عن جابر رفعه: **«من اغتاب رجلاً ثم استغفر له من بعد ذلك غفرت له غيبته»**. وحفص[٤] ضعيف[٥].

وعند البيهقي في «الشعَب»[٦] من جهة عباس التَّرقُفي[٧] ثم من جهة

= وقال أبو نعيم عقب روايته الحديث: هذا حديث غريب من حديث أبي حازم عن سهل، تفرد عنه أبو داود سليمان بن عمر النخعي وهو ذاهب الحديث. «الحلية» (٣/٢٤٥).

(١) لم أقف عليه في علله ولا في السنن، لكن رواه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١١٩).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٧٥).

(٣) المفضل بن لاحق البصري أبو بشر ثقة من السابعة بخ. «التقريب» (ص٩٦٧).

(٤) في (م): «وهو» بدل «حفص».

(٥) ومن طريقه رواه ابن أبي الدنيا كما عزاه السيوطي له وساق إسناده كاملاً في «اللآلىء المصنوعة» (٢/٢٥٧).
وروواه أيضاً أبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه من الطريق نفسه (ص٢٢٨)، (ح٢٠٦).
وحفص هو ابن عمر الأيلي وهو المتفرد به.
قال الدارقطني: تفرد به حفص وهو ضعيف. «اللآلئ المصنوعة» (٢/٢٥٧).
وقد أعله المصنف بحفص؛ وهو ضعيف جدّاً.
قال ابن عدي: أحاديثه كلها إما منكر المتن أو منكر الإسناد. «الكامل» (٢/٣٨٩).
وقال عنه أبو زرعة: واهٍ. وقال عنه أبو حاتم: كان شيخاً كذاباً. «الجرح والتعديل» (٣/١٨٣).

(٦) (٥/٢٤٦)، (ح٣٣٣٤) من طريق داود بن المحبّر حدّثنا خلف بن أعين القرشيّ عن همّام أخي وهب بن مُنبّه عن أبي هريرة قال: فذكره موقوفاً عليه.
ثم قال البيهقي: هذا موقوف، وإسْناده ضعيف.
وسنده ضعيف جدّاً؛ من أجل داود بن المحبر؛ قال عنه الإمام أحمد: شبه لا شيء؛ كان لا يدري ما الحديث. وقال ابن المديني: ذهب حديثه. وقال الجوزجاني: كان يروي عن كلٍّ، وكان مضطربَ الأمر. وضعّفه غيرهم وكان ابن معين يوثقه، وحمله ابن عدي على الديانة واللهجة وقال: صنف كتاباً في العقل وفيه أخبار عامتها غير محفوظات، وله أحاديث صالحة غير كتاب العقل، وكان يخطئ ويصحف الكثير.
انظر: «تاريخ الدوري» برقم (٤٩٢٠)، «الجرح والتعديل» (٣/٤٢٤)، «الكامل» لابن عدي (٣/١٠٠) و«تهذيب التهذيب» (١/٥٧٠ ـ ٥٧١).

(٧) عبّاس بن عبدالله بن أبي عيسى الواسطي، نزيل بغداد، المعروف بالتَّرقُفي بفتح المثناة =

همام بن منبه عن أبي هريرة قال: «الغيبة تخرق الصوم، والاستغفار يرقعه، فمن استطاع منكم أن يجيء غداً بصومه مرقّعاً[(١)] فليفعل».

وقال عقبه: «هذا موقوف، وسنده ضعيف»[(٢)].

وعن ابن المبارك قال: «إذا اغتاب رجل رجلاً فلا يخبره، ولكن يستغفر»[(٣)].

وعن محبوب بن موسى[(٤)] قال: «سألت علي بن بكار[(٥)] عن رجل اغتبته ثم ندمت؟ قال: لا تخبره فتغري قلبه، ولكن ادع له واثن عليه؛ حتى تمحو السيئة بالحسنة»[(٦)].

= وسكون الراء وضم القاف، ثقة عابد توفي سنة (٢٦٧هـ) وقيل: (٢٦٨هـ) «التقريب» (ص٤٦٨).

(١) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز) مرقوعاً.

(٢) «شعب الإيمان» (٢٤٦/٥)، (ح٣٣٣٤) وسبب الضعف داود بن المحبر وقد مر الكلام عليه.

(٣) «شعب الإيمان» (١٢٣/٩)، (ح٦٣٦٧): أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: نا أبو العبّاس بن يعقوب: نا العبّاس الدّوريّ: نا يحيى بن معين: نا أحمد بْن شجاع المروَزيّ عن سفيان بن عبدالملك عن عبدالله بن المبارك قال: إذا اغتاب رجل رجلاً فلا يُخبره بِه، ولكن يَستغفر الله.
وهذا السند رجاله ثقات عدا أحمد بن شجاع لم أهتد إلى ترجمته.

(٤) هو: محبوب بن موسى، أبو صالح الأنطاكي، الفرّاء، صدوق، توفي سنة (٢٣١هـ) «التقريب» (ص٩٢٣).

(٥) هو: عليّ بن بكّار البصري الزّاهد، نزيل الثغر مرابطاً، صدوق عابد، مات قبل المائتين أو بعدها. «التقريب» (ص٦٩٠).

(٦) رواه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٧١/٨) قال: نا أبو إسماعيل التّرمذيّ نا أبو صالح محبوب بن موسى الفرّاء... فذكره.
وسند الأثر صحيح.
وساق بالسند نفسه عن محبوب بن موسى أنه قال: سألت الفزاري عن رجل اغتبته ثُمّ نَدِمْتُ، أقول له: يجعلني فِي حِلّ؟ قال: وذاك إليه؟! أنت عصيتَ رَبَّك!.
وروى أيضاً عن محبوب بن موسى أنه قال: سألت مخلد بن الحسين عن ذلك فقال: إنّ ذاك من أحسن ما تعمل أن تُحلّله.
وهذه الآثار الثلاثة رواها الدينوري في المجالسة بسند صحيح عن محبوب بن موسى =

وللحاكم[١] وقال: «صحيح»[٢].

والبيهقي[٣] ....

= عن مشايخه وكل أفتاه بحسب ما يراه...

(١) رواه في «مستدركه» (٢/٤٩٦)، (ح٣٧٠٦) من طريق الثوري عن أبي إسحاق عن عبيد بن المغيرة قال: سمعت حذيفة: فذكره.

(٢) قال عقب روايته حديث حذيفة: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. (٢/٤٩٦).
ووافقه الذهبي في التلخيص فقال: صحيح. (٢/٤٩٦).
قلت: لكن فيه عبيد بن عمرو أبو المغيرة قال عنه الذهبي: مضطرب الحديث. وقال الحافظ مجهول.
«الكاشف» (٢/٤٦٢)، و«التقريب» (ص٦٥١).
وأورده البوصيري في «مصباح الزجاجه» (٣/١٩٥) وضعّف إسناده؛ وجعل العلة عبيد بن المغيرة.
فالحديث ضعيف السند كما قال البوصيري.

(٣) «شعب الإيمان» (٩/١٢٤ ـ ١٢٥)، (ح٦٣٦٩) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمرو عن حذيفة به مرفوعاً.
ورواه جمع من الأئمة عن أبي إسحاق السبيعي عن عبيد بن عمرو أبي المغيرة به مرفوعاً منهم:
أبو بكر بن عياش عند ابن ماجه في «سننه»، كتاب الأدب، باب الاستغفار (٤/٢٥٦)، (ح٣٨١٧)
وإسرائيل ـ حفيده ـ عند الروياني في «مسنده» (١/٣١١) وشعبة بن الحجاج، عند أحمد في «المسند» (٣٨/٣٨٤)، (ح٢٣٣٦٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢/١٥٠)، (ح٦٣٥)، وأبو الأحوص، عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٧٠)، والطبراني في «الدعاء» (ص٥١١) وبشر بن المفضل عند الحاكم في «المستدرك» (١/٦٩٩)، (ح١٨٨١) وفطر كما عند أبي نعيم الأصفهاني في تسمية ما روي عن الفضل بن دكين (ح٧١).
وخالفهم جميعاً شعبة بن الحجاج فقد رواه عن أبي إسحاق السبيعي عن مسلم بن نذير عن حذيفة به مرفوعاً. أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩/١٦٩)، (ح١٠٢٠٩).
ثم قال: حدثنا محمد بن بشار: حدثنا شعبة قال: سمعت أبا إسحاق يقول: سمعت الوليد أبا المغيرة أو المغيرة أبا الوليد يحدث عن حذيفة نحوه، خالفه عامة أصحاب أبي إسحاق.
قلت: وهذا بيان من الإمام النسائي في أن شعبة قد خالف عامة من روى عن أبي إسحاق الحديث، وقد روى بعضاً منها في «سننه» ثم أتى براوية شعبة ليبين مخالفته. =

وقال: «إنه أصح مما قبله[١] وهو في معناه[٢] من حديث حذيفة قال: كان في لساني ذرب[٣] على أهلي لم يعدهم إلى غيرهم. فسألت النبي ﷺ فقال: **«أين**

= لكن شعبة قد روى الحديث من الوجهين، أحدهما الذي مر، وهو ما خالف فيه أصحابه، والأخرى رواها موافقاً فيها أصحابه وهي الصواب، رواها أحمد في «المسند» (٣٨/٣٨٤)، (ح٢٣٣٦٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢/١٥٠)، (ح٦٣٤).

فالمحفوظ ما رواه الأئمة الأثبات، كيف وفيهم إسرائيل وقد قيل في روايته عن جده أنه يحفظ حديثه كما يحفظ السورة من القرآن.

وقال الترمذي: هو ثبت في حديث إسحاق. «جامع الترمذي» ح رقم (١١٠٢)، «تهذيب التهذيب» (١/١٣٣ ـ ١٣٤).

والحديث روي أيضاً عن أنس بن مالك ﷺ رواه الطبراني في «الأوسط» (٣/٢٨٨)، (ح٣١٧٣) عن عبدالله بن صالح، وابن عدي في «الكامل» (٦/٦٤) عن قتيبة بن سعيد وابن ذريح، والخطيب في «تاريخه» (١٢/٤٨٠) عن الهيثم بن جميل، أربعتهم عن كثير بن سليم عنه به مرفوعاً.

وسنده ضعيف جدّاً من أجل كَثير بن سُلَيم.

قال أبو حاتم: منكر الحديث، لا يروي عن أنس حديثاً له أصل من رواية غيره.

وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال النسائي: متروك.

وقال ابن عدي بعد ما أورد له جملة من الأحاديث منها هذا: عامة رواياته عن أنس غير محفوظة.

«الجرح والتعديل» (٧/١٥٢)، «الضعفاء» للنسائي (ص٢٠٧)، «الكامل» (٦/٦٤)، «تهذيب التهذيب» (٣/٤٦٠).

(١) الضمير في (قبله) عائد على حديث كفارة الاغتياب... لأن البيهقي قال بعدما روى حديث أنس كفارة الاغتياب...: هذا إسناد ضعيف وأصح ذلك في معناه... ثم ساق بسنده حديث حذيفة.

وقوله: «أصح» أدق من الحاكم في حكمه وتعبيره؛ لأنه لا يلزم من قولنا: «أصح وأحسن ما في الباب» أن تكون على بابها، فالعلماء قد يطلقونها ويريدون بها أقل الأحاديث ضعفاً مع ما ورد معها من الأحاديث الشديدة الضعف، والله الموفق.

(٢) قد لا يظهر في بادئ الأمر أن يكون شاهداً للأحاديث الضعيفة التي مضت من استغفار المغتاب لمن اغتابه، إلا أن توجيه الحديث من البيهقي أزاح الإشكال، حيث قال: «وإن صحّ حدِيث حذيفة فيُحتمل أن يكون النَّبِيّ ﷺ أمره بالاستغفار رجاء أَن يُرضِي اللهُ تعالى خصمه يوم القيامة ببركة استغفاره». البيهقي في «الشعب» (٩/١٢٥)، (ح٦٣٧٠).

(٣) قال الزمخشري في «الفائق» (١/٤٥٠)... قِيل: ذَرَبُ اللسانِ: سرعته وفساد منطقه. =

أنت عن الاستغفار يا حذيفة؛ إني لأستغفر الله كل يوم مائة مرة!». وهو عند البيهقي بنحوه من حديث أبي موسى[(١)].

وبمجموع هذا يبعد الحكم عليه بالوضع[(٢)]، وإن كان أصحّ[(٣)] منه حديث أبي هريرة رفعه: «**من كانت عنده مظلمة لأخيه فليستحلله منها**»، لكن قد روي عن ابن سيرين[(٤)] أنه قيل له: «إن رجلاً اغتابك فتحله؟ قال: ما كنتُ لأحلّ شيئاً حَرَّمه الله!»[(٥)].

= وقال ابن الأثير في «النهاية» (١٥٦/٢): ذَرِبَ لِسانُه: إذا كان حادَّ اللسان لا يُبَالي ما قال.

(١) «شعب الإيمان» (١٢٤/٩ ـ ١٢٥)، (ح٦٣٧٠) من طريق ابن أبي مريم: أخبرنا محمد بن جعفر عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن النبي ﷺ بنحوه؛ أي: ـ بنحو حديث حذيفة السابق ـ ولم يسق لفظه.
وسنده صحيح.
وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٥/٦)، (ح١٠٢٧٤) بسند صحيح من طريق زياد بن يونس عن محمد بن جعفر به... ولفظه: «إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة».
وبنحو هذا اللفظ أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٣٢٤/٥)، (ح٥٩٤٨) عن أبي هريرة مرفوعاً... إلا أنه قال: «أكثر من سبعين مرة» بدل «مائة مرة».

(٢) وقد أورده جماعة من أهل العلم ممن صنف في الأحاديث الموضوعة أعني به: «كفارة الأغتياب...» أو «كفارة الغيبة...» وما جاء في معناها، كابن الجوزي في «الموضوعات الكبرى» (١١٨/٣)، والسيوطي في «اللآليء المصنوعة» (٢٥٧/٢)، والكناني في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢٩٩/٢).

(٣) قوله: «أصح» هنا على بابها؛ فقد أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٦٥/٢)، (ح٢٣١٧).

(٤) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «ابن مسعود» وهو تصحيف ظاهر.

(٥) رواه أبو الشيخ الأصفهاني بنحوه في التنبيه والتوبيخ (ص٢١٠)، برقم (١٧٨) قال: أخبرنا صالح بن محمد قال: ثنا الفضل بن العباس: نا أزهر: نا ابن عون قال جاء رجل إلى محمد بن سيرين فقال له:
إني نلت منك فاجعلني في حل، فقال: إني أكره أن أحل ما حرم الله، وما كان لي فهو لك.
وهذا سند متصل رجاله ثقات.
وقد روي من وجه آخر كما عند أبي نعيم في «الحلية» (٢٦٣/٢)، والبيهقي في =

٨١٤ [ق١٤١/أ] **حديث: «كفى بالدَّهر واعظاً وبالموت مُفَرِّقاً».**

العسكري من حديث يحيى بن إسحاق[١] عن ابن لهيعة عن (حُنَيْن)[٢] بن أبي حكيم عن أنس قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن فلاناً جاري يؤذيني، فقال: «**اصبر على أذاه، وكُفّ عنه أذاك**» قال: «فما لبث[٣] إلا يسيراً إذ جاء فقال: «يا رسول الله: إن جاري ذاك مات»، فقال النبي ﷺ...: وذكره.

ومن حديث أنس أيضاً[٤]، ....

= «الشعب» (١٢٥/٩)، برقم (٦٣٧١) ـ وهو اللفظ الذي عناه السخاوي ـ من طريق محمّد بن يونس الكُديميّ، نا أزهرِ بن سعد عن ابن عون، قال: قيل لمحمّد بن سيرين: يا أبا بكر إنّ رجلاً اغتابك فتحلّه؟ قال: ما كنت لأحلّ شَيئاً حرّمه الله ﷻ.
وسنده ضعيف جدّاً من أجل الكديمي؛ فقد اتهمه ابن عدي بوضع الحديث وسرقته.
وقال عنه الذهبي: هالك. وقال الحافظ: ضعيف.
انظر: «الكامل» لابن عدي (٢٩٢/٦)، «المغني عن الضعفاء» (٢٨٣/٢)، «التقريب» (ص٩١٢).

(١) يحيى بن إسحاق السيلحيني بمهملة ممالة وقد تصير الياء ساكنة وفتح اللام وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم نون، أبو زكريا أو أبو بكر، نزيل بغداد، صدوق، من كبار العاشرة، مات سنة عشر ومائتين م ٤. «التقريب» (ص١٠٤٨).

(٢) جميع النسخ تواردت على تسميته (جُبير) والصواب ما أثبته ولم أقف على راوٍ بعينه يحمل هذا الاسم، وليس هناك أحد من الرواة عن أنس ولا من شيوخ ابن لهيعة اسمه جبير، والصواب كما في عمل اليوم والليلة أن اسمه: «حنين» كما هو مذكور ضمن شيوخ ابن لهيعة.
وحُنَين ـ بنونين مصغر ـ بن أبي حكيم، الأموي، صدوق، من السادسة. د س. «التقريب» (ص٢٨٠).

(٣) في الأصل و(ز): «لبثت» وفي (د) و(م): «لبث» وهو الموافق لما في عمل اليوم والليلة لابن السني.

(٤) لم يخرجه من حديث أنس، وإنما رواه من حديث عِراك بن مالك مرسلاً ـ كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٨٥٤/٢)، (ح٩٠٨) قال الحارث: حدثنا يحيى بن إسحاق: ثنا ابن لهيعة عن جبير بن أبي حكيم كذا بالمطبوع ـ جبير ـ وقد التبس على المحقق فلم يعرفه والصواب «حنين» كم أثبته في التعريف به آنفاً ـ عن عراك بن مالك قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ... الحديث. =

وعِراك بن مالك[1] أخرج الحارث بن أبي أسامة المرفوعَ بسند ضعيف[2].

وهو عند الطبراني[3]، والبيهقي في «الشّعب»[4]، والقضاعي[5]، والعسكري[6] ....

= فالحديث الذي عند العسكري حديث أنس، وعند الحارث في «مسنده» من حديث عراك مرسلاً.
وكِلَا الإسنادين مدارهما على ابن لهيعة وقد اختلط بعد احتراق كتبه، وليس سماع الراوي عنه قديماً. قال البخاري عن يحيى بن بكير: احترقت كتب ابن لهيعة سنة سبعين ومائة.
وقال ابن خراش: كان يكتب حديثه فاحترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه، حتى لو وضع أحد حديثاً وجاء به إليه قرأه عليه.
قال الخطيب معلقاً: فمن ثمّ وقعت المناكير في روايته لتساهله.
وقد استثنى بعض الأئمة السماع القديم منه فاحتجوا به؛ قال ابن سعد: من سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بآخرة.
وممن استثني وكان سماعه منه جيداً، ابن المبارك وابن وهب والمقرئ.
قال الأزدي: إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح وذكرهم...
وقال ابن حجر: صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون.
انظر: «التاريخ الكبير» (١٨٣/٥)، «تهذيب التهذيب» (٤١٢/٢ ـ ٤١٣)، «التقريب» (ص٥٣٨).
وحديثه ليس من رواية أحد العبادلة عنه فهو ضعيف.

(١) عراك بن مالك، الغفاري، الكِنَاني، المدني، ثقة فاضل، من الثالثة، مات في خلافة يزيد بن عبدالملك بعد المائة ع. «التقريب» (ص٦٧٣).
(٢) لضعف ابن لهيعة وقد مرّ الكلام عليه، ثم هو مرسل أيضاً.
(٣) لم أقف عليه في معاجمه الثلاثة ومصنفاته الأخرى ولعله في المفقود من الكبير.
(٤) (١٣٦/١٣)، (ح١٠٠٧٢).
(٥) في «مسند الشهاب» (٣٠٢/٢)، (ح١٤١٠).
(٦) وأخرجه أيضاً ابن الأعرابي في «معجمه» (٥١٢/٢)، (ح٩٩٢)، وابن عساكر في «تعزية المسلم» (ص٥٠).
كلهم من طريق الربيع بن بدر، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عمار؛ يعني: ابن ياسر مرفوعاً به.
وهذا سند ضعيف جدّاً بل منكر؛ مداره على الربيع بن بدر؛ وهو متروك الحديث. =

= قال فيه ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث.
وقال ابن عدي: وعامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه.
انظر: «الجرح والتعديل» (٤٥٥/٣)، «الكامل» (١٢٧/٣)، «تهذيب التهذيب» (٥٩٠/١).
وبه أعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٠٨/١٠) فقال: رواه الطبراني وفيه الربيع بن بدر، وهو متروك الحديث.
ثم إنه خولف فيه؛ خالفه جعفر بن سليمان الضبعي عند أحمد في «الزهد» (ص٢١٩) فقال: حدثنا يونس بن عبيد عن رجل عن عمار بن ياسر أنه قال: كفى بالموت واعظاً وكفى باليقين غنى وكفى بالعبادة شغلاً.
هكذا خالفه جعفر في إسناده ورفعه:
وذلك أنه رواه موقوفاً من قول عمار، وأبهم الواسطة بين عمار ويونس بن عبيد، وهذه أصوب لأن جعفر الضبعي صدوق وذاك متروك فروايته منكرة.
ورواه ابن أبي الدنيا في «اليقين» (ص٤٦)، (ح٣١) من طريق جعفر به موقوفاً.
ولم يقل: عن رجل، بل قال: عمن سمع عمّار بن ياسر.
فالإسناد ضعيف؛ لجهالة الواسطة بين يونس وعمّار. ولو قلنا بأنه الحسن البصري فإنه منقطع بين الحسن وعمار وبقية رجاله ثقات.
ورُوي أيضاً موقوفاً على ابن مسعود بلفظه كاملاً، وأبي الدرداء مقتصراً على: كفى بالموت واعظاً. فأما رواية ابن مسعود فهي عند ابن المبارك كما في «الزهد» (ص٣٧). قال: أنا مالك بن مغول قال: قال ابن مسعود: فذكره...
وهو منقطع ظاهر الانقطاع؛ فإن مالك بن مغول من أتباع التابعين.
وأما قول أبي الدرداء، فقد أخرجه أبو داود في «الزهد» (ص٢٢٢)، (ح٢٦١) عن حجاج بن محمد، وأبو نعيم في «الحلية» (٢١٧/١)، عن الهيثم بن خارجة كلاهما (حجاج والهيثم) قالا: ثنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني الشامي وعبدالله بن عبيد الكلاعي أن أبا الدرداء كان إذا رأى جنازة قال... وفيه: كفى بالموت واعظاً.
وسنده منقطع؛ فإن شرحبيل لم يسمع من أبي الدرداء.
انظر: تحفة التحصيل (ص١٤٦).
وعبيدالله الكلاعي صدوق ليس تابعياً؛ عده ابن حجر من السادسة. «التقريب» (ص٦٤٢).
وله طريق آخر عن أبي الدرداء.
أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (١٩٤/٤٧) من طريق لقمان بن عامر عن أبي الدردا =

أيضاً من حديث يونس بن عُبَيد[١] عن الحسن عن عمار بن ياسر مرفوعاً ولفظه: «**كفى بالموت واعظاً، وكفى باليقين غنىً، وكفى بالعبادة[٢] شغلاً**».

ولابن أبي الدنيا في البر والصلة من رواية أبي عبدالرحمٰن الـحُبُلِّي[٣] مرسلاً: «**كفى بالموت مفرِّقاً**»[٤].

وللطبراني، والبيهقي في «الشّعب»، عن عمار بن ياسر رفعه: «**كفى بالموت واعظاً**» وسنده ضعيف[٥].

وهو مشهور من قول الفضيل بن عياض، رواه البيهقي في «الزّهد»[٦].

= بلفظ الترجمة... وفيه: «بالموت» بدل «بالدهر». وهذا منقطع أيضاً؛ قال أبو حاتم عن لقمان بن عامر: روايته عن أبي الدرداء مرسلة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤٧٩/٣).

(١) يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع، من الخامسة، مات سنة تسع وثلاثين ع. تقريب (ص١٠٩٩).

(٢) كذا الأصل و(د) و(م)، وفي (ز): «بالعباد» وهو خطأ.

(٣) عبدالله بن يزيد المعافري، أبو عبدالرحمٰن الحبلي بضم المهملة والموحدة، ثقة، من الثالثة. مات سنة مائة بإفريقية بخ م ٤. «التقريب» (ص٥٥٨).

(٤) البر والصلة لابن أبي الدنيا (ص١١٥). وهو أيضاً في كتابه «الصبر» (ص٣٥)، و«مكارم الأخلاق» (ص١٠٣) من طريق رشدين بن سعد: قال: حدثني أبو هانئ الخولاني عن أبي عبدالرحمٰن الحبلي قال: جاء رجل إلى النبي يشكو إليه جاره، فقال له رسول الله: كُفّ عنه أذاك واصبر لأذاه، فكفى بالموت مفرقاً.
وهو مع إرساله فيه رشدين بن سعد، قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: أرجو أنه صالح الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، يحدث عن الثقات بالمناكير. وضعفه الدارقطني وأبو زرعة وغيرهم. وقال ابن عدي: أحاديثه ما أقل من يتابعه عليها، وهو مع ضعفه يكتب حديثه.
انظر: «الجرح والتعديل» (٥١٣/٣)، «الكامل» (١٤٩/٣)، «تهذيب التهذيب» (٦٠٦/١).

(٥) ذكر المؤلف حديث عمار وعزاه للبيهقي والطبراني قبل قليل، ثم أعاده هنا مرة أخرى، فلعله سها، لكنه أفاد بالحكم هنا، وقد مضى الكلام عليه.

(٦) «الزهد الكبير» (ص٢١٦) قال: أخبرنا عبدالله بن يوسف: أنبأ أحمد بن محمد بن زياد: ثنا سلم بن عبدالله أبو محمد الخراساني قال: سمعت الفضيل بن عياض يقول: كفى بالله محباً، وبالقرآن مؤنساً، وبالموت واعظاً، وكفى بخشية الله علماً، والاغترار بالله جهلاً. =

٨١٥ حديث: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت».

مسلم من حديث وهب بن جابر[(١)] عن ابن عمرو به مرفوعاً[(٢)].

= ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤١١/٤٨) بسنده ومتنه سواء.

وروي عن غيره من السلف كما مر عن الصحابة: كعمّار وابن مسعود وأبي الدرداء، وأيضاً عن ابن عائشة رواه عنه محمد بن عبدالعزيز أخرجه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١١٤/٥).

(١) كتب على حاشية المخطوط: وهب بن جابر الخيواني بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتانية الهمداني الكوفي وربما قلبه بعضهم، مقبول من الرابعة، د س. وهو منقول بحرفه من «التقريب» (ص١٠٤٣).

(٢) ليس هو عند مسلم بهذا اللفظ، ولا من طريق وهب بن جابر، فهو عنده من طريق طلحة بن مصرف عن خيثمة قال: كنا جلوساً مع عبدالله بن عمرو إذ جاءه قهرمان له فدخل، فقال: أعطيت الرقيق قوتهم؟، قال: لا، قال: فانطلق فأعطهم؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته»**.

صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم (٦٩٢/٢)، (ح٩٩٦).

وأما لفظ الترجمة والطريق التي ذكرها المصنف، فقد أخرجها أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣٨/٤، ٣٩)، (ح٢٣٩٥)، والحميدي في «مسنده» (٨٠٥/١)، (ح٦١٠)، وأحمد في مواضع من مسنده وأرقامها (٦٨٠٣، ٦٧٨٩، ٦٧٨٠، ٦٤٥٩)، وأبو داود في «سننه» (ص٢٩٣)، (ح١٦٩٢)، والبزار في «البحر الزخار» (٣٩٣/٦)، (ح٢٤١٥)، والنسائي في «الكبرى» (٢٦٨/٨)، (ح٩١٣٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (ح١١١٢)، وابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (٥١/١٠، ٥٢)، (ح٤٢٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤١٤/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٣٥/٧)، والقضاعي في «مسنده» (٢٠٣/٢، ٢٠٤)، (ح١٤١٢، ١٤١٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٦٧/٧). وأخرجه في موضع آخر من «سننه» (٢٥/٩) وفي «الشعب» (١٥٩/١١)، (ح٨٣٣٦). جميعهم من طريق أبي إسحاق السبيعي عن وهب بن جابر عن عبدالله بن عمرو به مرفوعاً.

وفي إسناده وهب بن جابر الخيواني الهمداني الكوفي، روى عن ابن عمرو بن العاص، لقيه ببيت المقدس. وعنه أبو إسحاق الهمداني وحده، وقد اختلفت أحكام الأئمة فيه. فوثقه ابن معين في رواية الدوري. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال ابن المديني: مجهول، سمع من عبدالله بن عمرو بن العاص قصة يأجوج ومأجوج وكفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت ولم يرو غير ذَيْنِ.

وقال النسائي: مجهول.

وتوسط الحافظ في أمره فقال: مقبول.

٨١٦ حديث: «كفى بالمرء (كذباً)[١] أن يُحدِّث بكل ما سمع».

مسلم في مقدمة «صحيحه»[٢] من حديث شعبة عن خُبَيْب بن عبدالرحمٰن[٣]، عن حفص بن عاصم[٤] عن أبي هريرة به مرفوعاً.

ومن طريق أبي عثمان النَّهدي[٥] قال: قال عمر: «بحسب المرء[٦] من الكذب أن يحدث وذكره»[٧]. ومن حديث أبي الأحوص[٨] عن ابن مسعود من قوله[٩] أيضاً مثل قول عمر.

وفي الباب عن أبي أمامة[١٠] أخرجه القضاعي من حديث هلال بن

= وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣٢٩/٤)، «التقريب» (ص١٠٤٣).
وبما أن حديثه يتقوى فقد تابعه خيثمة بن عبدالرحمٰن الجعفي كما عند ابن المقرئ في «معجمه» (ح١٨٦)، من طريق زياد بن فياض عن خيثمة عن عبدالله بن عمرو قال: قال النبي ﷺ: **«كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت».**
وسنده صحيح.
وقد سبق أن من طريق خيثمة أخرجه مسلم في «صحيحه» بنحو هذا اللفظ، وعليه فإن الحديث بهذه المتابعة حسن لغيره. وأصله في «صحيح مسلم».
«التهذيب» (١٦٢/١، ١٦٣)، «التقريب» (ص١٤٢).

(١) وقع في النسخ الأربع «إثماً» وفي «صحيح مسلم» «كذباً» وهو الصواب.
(٢) مقدمة «صحيح مسلم» باب النهي عن الحدبث بكل ما سمع (١٠/١)، (ح٥).
(٣) خبيب بن عبدالرحمٰن بن خُبيب بن يساف الأنصاري، أبو الحارث المدني، ثقة من الرابعة، مات سنة اثنتين وثلاثين ع. «التقريب» (ص٢٩٥)، و«الكاشف» (٣٧١/١).
(٤) حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري، ثقة، من الثالثة. ع. «التقريب» (ص٢٥٧).
(٥) عبدالرحمٰن بن ملّ بلام ثقيلة والميم مثلثة، النهدي بفتح النون وسكون الهاء، مشهور بكنيته، مخضرم، من كبار الثانية، ثقة ثبت عابد. مات (٩٥هـ). وقيل: بعدها. «التقريب» (ص٦٠١).
(٦) كذا الأصل و(د) وهو الصواب والموافق للمصدر، وفي (ز): «بالمؤمن» وفي (م): «امرء».
(٧) مقدمة «صحيح مسلم» باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (١١/١).
(٨) سلام بن سليم الكوفي ثقة متقن. من رجال الستة. «التقريب» (٤٢٥).
(٩) مقدمة «صحيح مسلم» باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (١١/١).
(١٠) صُدَي ـ التصغير ـ بن عجلان بن وهب أبو أمامة الباهلي. صحابي جليل «الاستيعاب» (٧٣٦/٢).

عمر[(١)] ....

(١) هلال بن عمر الرَّقّي جد هلال بن العلاء، روى عن أبيه عمر بن هلال عن أبي غالب، روى عنه ابنه العلاء بن هلال، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٧٨/٩).

والحديث في «مسند الشهاب» مقتصراً على لفظ الترجمة كفى بالمرء... (٢٠٤/٢)، (ح١٤١٥) لكن من طريق عمر بن هلال عن أبي غالب عن أبي أمامة به مرفوعاً بزيادة: **«وكفى بالمرء من الشح أن يقول آخذ حقي لا أترك منه شيئاً»**. وقد عزاها السخاوي للعسكري كما سيأتي.

فالمؤلف سها في عزوه للقضاعي بأنه من طريق هلال بن عمر وليس كذلك فالصواب ما أثبته.

والقضاعي رواه من طريق ابن الأعرابي وهو أيضاً في «معجمه» (١١١١/٣)، (ح٢٣٩٦). ورواه الحاكم في مستدركه (٢٠/٢)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١٧٣٨/٣) ثلاثتهم من طريق هلال بن العلاء بن الهلال عن أبيه العلاء بن هلال عن أبيه هلال بن عمر عن أبيه عمر بن هلال عن أبي غالب عن أبي أمامة به مرفوعاً. بزيادة **«وكفى بالمرء من الشح أن يقول آخذ حقي لا أترك منه شيئاً»**. وقد عزاها السخاوي للعسكري كما سيأتي.

قال الحاكم في مستدركه بعد ما رواه (٢١/١): «هذا إسناد صحيح فإن آباء هلال بن العلاء أئمة ثقات، وهلال إمام أهل الجزيرة في عصره».

وقد تعقبه الذهبي فيما نقله عنه المناوي في «فيض القدير» (٤/٥): أن هلال بن عمر وأبوه لا يعرفان، فالصحة من أين!؟.

وهلال بن عمر ـ وهو الابن ـ ورد تضعيفه عن أبي حاتم، فقد سأله ابنه عنه فقال: ضعيف الحديث «الجرح والتعديل» (٧٨/٩). أما أبوه عمر بن هلال فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٨٥/٧)، ولا يكفي ذلك لتوسع ابن حبان في التوثيق، ولتوثيقه المجاهيل كما هو معروف.

وقد فات المناوي، ومن قبله الذهبي أن ينبها على من دونهما، أعني به العلاء بن هلال، فهو أشد منهما ضعفاً، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة. وقال النسائي: روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتي أو من أبيه. وقال الخطيب: في بعض حديثه نكرة. وقال ابن حبان عنه: يقلب الأسانيد ويغير الأسماء فلا يجوز الاحتجاج به. انظر: «الجرح والتعديل» (٣٦١/٦)، «المجروحين» (١٨٤/٢)، «تهذيب التهذيب» (٣٤٩/٣).

ومنه تعلم أن تصحيح الحاكم ليس بصحيح، فهو ضعيف جدّاً، وهو في ذلك متعقب من قبل الذهبي كما سبق؛ مع أنه يحسن التنبيه إلى أن رواية القضاعي في «مسنده» =

عن أبي غالب[١] عنه رفعه بلفظ[٢]: «**كفى بالمرء**[٣] **من الكذب**».

ومن هذا الوجه أخرجه العسكري لكنه قال: «عمر بن هلال»[٤]، وزاد فيه[٥]: «**وكفى بالمرء من الشح أن يقول آخذ حقي لا أترك منه شيئاً**».

وفي معنى هذه الجملة ما رواه العسكري[٦] من حديث الأصمعي، قال: أتى أعرابي قوماً فقال لهم: هل لكم في الحق أو فيما هو خير منه؟ قالوا[٧]: وما خير من الحق[٨]؟ قال: التَّفَضُّل والتّغَافل أفضل من أخذ الحق كله.

وقال الأصمعي: «تقول العرب[٩]: خذ حقك في عفاف، وافياً أو غير واف».

وسيأتي رفعه قريباً[١٠].

قال: وأنشدني عمي[١١] بأثر هذا:

= ـ وهي الاقتصار على الجملة الأولى ـ صحت من غير هذا الوجه، كما مر في بداية التخريج عزوها لصحيح مسلم، والله الموفق.

(١) صاحب أبي أمامة ﷺ تقدم التعريف به عند حديث رقم (١٣٨).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «المؤمن» وهو خطأ.

(٤) وهو الصواب، وانظر ما كتبته عن سهو المؤلف قبل قليل.

(٥) سبق أن هذه الزيادة لا تصح كما في تخريجي للحديث.

(٦) وقفت عليه في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٦٣/١) بنحوه قال: حدّثني عبدالرحمٰن بن عبدالله بن أخي الأصمعيّ قال: قال أعرابي لقوم يتنازعون: هل لكم في الحق أو فيما هو خير من الحق؟ فقيل: وما يكون خيراً من الحق؟ قال: التحاطّ والهضم؛ فإن أخذ الحق كله مرٌّ.

(٧) في (م): «قال» والصواب بالجمع؛ كما في الأصل و(ز).

(٨) كذا في الأصل و(م) وفي (ز): «قالوا: وما هو خير منه».

(٩) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» له (٣١٨/١)، رقم (١٣٣٠) وقال: يضرب في القَنَاعة باليسير.

(١٠) هذه الجملة سقطت من (م) وسيأتي ذكره للحديث بعد إيراد البيتين.

(١١) في الأصل: «عمر» وكذلك هو في (ز) والتصحيح من (د) و(م)، والذي يظهر لي أن المقصود بالعم هنا هو الأصمعي نفسه، فقد مر أن حكاية الأعرابي السابقة هي من رواية ابن أخي الأصمعي عنه كما في عيون الأخبار، إلا أني وجدت عند اليزيدي في =

وقومي إن جهلت فسائليهم كفى قومي بصاحبهم خبيرا
[ق١٤١/ب] هل أعفو عن أصول الحق فيهم إذا عثرت وأقتطع الصدورا(١)

ويُروى بسند حسن عن أبي هريرة مرفوعاً: «**خذ حقك في عفاف وافياً أو غير واف**»(٢) وعن أنس مثله، وأوله: «مَرَّ النبي ﷺ برجل يتقاضى دينه رجلاً، وقد ألحّ عليه في الطلب(٣)، فقال النبي ﷺ للطالب: .. وذكره...» أخرجهما العسكري، وأولهما عند ابن ماجه.

ولابن حبان(٤) والحاكم وصححه(٥) ....

= «أماليه» (ص١٣٠): وأنشدني عمي الفضل قال... ثم ذكر سنده إلى قائل هذه الأبيات ولم يسمه بل قال: عن بعض بني فزارة.
وفيه: «وجبت» بدل «عثرت».

(١) هو من شعر جثامة بن قيس أخي بلعاء بن قيس، كما نسبه إليه أبو هلال العسكري في كتابه «جمهرة الأمثال» (١٤٧/٢).

(٢) رواه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الصدقات، باب حسن المطالبة وأخذ الحق في عفاف (ص٤١٣)، (ح٢٤٢١).
ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٢/٢)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٣٩٤/٢) من طرق عن محمد بن محبب القرشي ثنا سعيد بن السائب عن عبدالله بن يامين عن أبي هريرة به مرفوعاً.
وهذا الإسناد رجاله ثقات عدا عبدالله بن يامين؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وسكت عنه وقال ابن حجر: مجهول الحال.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٠٥/٥)، «التقريب» (ص٥٥٦).
فالحديث بهذا السند فيه ضعف من قبل جهالة ابن يامين، لكن مثله يمشي في الشواهد والمتابعات، فلحديثه هذا شواهد يكون بها حسناً لغيره، وسيشير إليها المؤلف.

(٣) «في الطلب» سقطت من (ز).

(٤) «صحيح ابن حبان» (٤٧٤/١١)، (ح٥٠٨٠) من طريق إبراهيم بن يعقوب عن ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب عن عبيدالله بن أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعاً بلفظ: «**من طلب حقاً فليطلبه في عفاف واف أو غير واف**».

(٥) في «المستدرك» (٣٢/٢)، من طريق محمد بن إسماعيل السلمي عن ابن أبي مريم بالإسناد السابق نفسه. بلفظ: «**خذ حقك في عفاف ـ وأحسبه قال ـ: واف أو غير واف**». =

= وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في «التلخيص» فقال: على شرط البخاري.
قلت: وإن كان رجاله ثقات، إلا أن يحيى بن أيوب مع احتجاج البخاري به فقد تكلم الأئمة فيه من قِبَلِ حفظه بكلام ينزل به إلى مرتبة الصدوق. قال ابن معين: صالح. ومرة: ثقة. وقال البخاري: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. قال أبو حاتم: محله الصدق، لا يحتج به. وقال أبو أحمد الحاكم: إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس. وقال أبو داود عنه: صالح. وقال ابن عدي: ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به. وقال عنه الذهبي: حسن الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٢٧/٩)، «الكامل» (٢١٧/٧)، «سير أعلام النبلاء» (٦/٨)، «تهذيب التهذيب» (٣٤٣/٤).
والحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه في «سننه» (ص٤١٣)، (ح٢٤٢١) عن محمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن خلف كلاهما عن سعيد ابن أبي مريم به. بلفظ: من طالب حقًّا فليطلبه في عفاف واف أو غير واف.
وهو من مفاريده على الكتب الستة؛ لذا أورده البوصيري في «مصباح الزجاجة بزوائد ابن ماجه» (٢٤٧/٢)، (ح٨٤٩) وقال عقبه: هذا إسناد صحيح على شرط البخاري.
وقد أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥٨/٥) عن الحاكم به مرفوعاً.
وأخرجه البزار في «مسنده» (٢٤٧/١٢)، (ح٥٩٩٤) عن عبدالله بن أحمد بن شبويه المروزي عن سعيد بن أبي مريم به مرفوعاً. بلفظ ابن ماجه.
وقال عقبه: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ بإسناد أحسن من هذا الإسناد.
وقد روي الحديث مرسلاً عن مكحول، رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٢٣٣٥٧) عن وكيع ثنا محمد بن عبدالله الشُعيثي عنه بنحوه.
وهو مرسل حسن الإسناد من أجل الشعيثي؛ فإن أقل أحواله أن يكون حديثه حسناً؛ وثقه ابن معين وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الحافظ: صدوق. «تهذيب التهذيب» (٦١٧/٣) و«التقريب» (ص٨٦٦).
ورواه أيضاً هناد في «الزهد» (٦٠٣/٢)، (ح١٢٨٦) من طريق محمد بن إسحاق عن مكحول به.
وابن إسحاق مدلس لكنه توبع؛ تابعه وكيع كما مر عند ابن أبي شيبة فانتفت شبهة تدليسه.
فالحديث صحيح بشواهده وأسانيد بعضها حسنة لذاتها. =

نحوه من حديث ابن عمر[١] وعائشة.

٨١٧ حديث: «كُفَّ عن الشّرِّ يكفّ الشّرُّ عنك».

ليس في المرفوع[٢]، ولكنه في «المجالسة»[٣] للدينوري من حديث

= وقد صححه البوصيري كما مضى، والحاكم قبله، ووافقهم الألباني كما في «سنن ابن ماجه» (ح٢٤٢١).

(١) في الأصل و(ز): «عمر» وهو خطأ والتصويب من (د) و(م) وكذا هو في المصادر المنقولة عنه.

(٢) بل قال القاري: لا يُعرف له أصل «الأسرار المرفوعة» (ص٢٦٣)، (ح٣٤١).

(٣) (٥١٥/٣)، برقم (١١٢٦) قال: حدثنا محمد بن موسى القطان: نا عبدالله بن جعفر الرقي به... ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٤٢/١٧).

تنبيه: تكلم الدارقطني في صاحب كتاب «المجالسة وجواهر العلم» أحمد بن مروان الدينوري المالكي فاتهمه بوضع الحديث، نقل ذلك عنه الذهبي في «الميزان» (١٥٦/١) ولا يعرف عن أحد من الأئمة ـ سوى الدارقطني ـ تضعيف الدينوري، فضلاً عن اتهامه بالوضع، بل صنيع الأئمة يدل على قبولهم له ورضاهم به.

وقد وثقه مسلمة بقوله: ثقة كثير الحديث.

وها هو الحافظ ابن حجر يحكم على بعض طرق الأحاديث بالصحة والقبول؛ وهي من طريق الدينوري أحمد بن مروان كما في «الإصابة» له، ومما يزيد الأمر قوة أن الدينوري من رجال المختارة للضياء، وقد اشترط صاحبها أن لا يورد في كتابه إلا ما صح، فهذا يعد توثيقاً ضمنياً من المقدسي للدينوري، وكذلك ما نقله بعض المحققين الذين عرفوا بتحقيق الأخبار وتمحيصها عنه من أخبار وروايات؛ كالمزي وابن كثير والذهبي وغيرهم.

ومن المعلوم أن سبب اتهام الدارقطني له أن الدينوري روى حديثاً بإسناده فأخطأ؛ فقال الدارقطني عقبه: لا يصح بهذا الإسناد؛ والمتهم به: أحمد بن مروان؛ وهو عندي ممن كان يضع الحديث. اهـ. وله أيضاً في كتاب المجالسة بعض الأغاليط في الأسانيد من هذا الباب.

ولعل من أحسن ما يجاب عن هذا أن يقال: أخطا في إسناده فدخل عليه الوهم فأدخل إسناداً في إسناد، أو أن الحمل فيه على من دونه، ثم وإن سلمنا بالخطأ فهو معذور فمن يسلم من الوهم أو إدخال إسناد في إسناد شريطة أن لا يكثر ذلك من صاحبه ويفحش. مستفاد من مقدمة محقق كتابه «المجالسة» (١٨/١، ٢٢) الشيخ مشهور حسن. بتصرف.

عبدالله بن جعفر الرَّقِّي[١] قال: وشي[٢] واش برجل إلى الإسكندر[٣] فقال: أتحب أن يُقبل منكَ ما قلتَ فيه على أنّا نقبلُ منه ما قال فيكَ؟. فقال: لا. فقال له: فَكُفَّ[٤]. . . وذكره.

نعم مضى في: «إنما العلم..»[٥] من «الهمزة» في حديث: «ومن يتوقَّ الشر يوقَه».

٨١٨ حديث: «الكلام صفة المتكلم»[٦].

كلام ليس على إطلاقه[٧]؛ فقد يخاطب المرء غيره بما يؤدبه[٨] به، أو يستعنيه[٩] ويجرحه[١٠] بما هو متصف به، مما هو غير مرتكبه، أو يصفه بالحفظ ونحوه وليس متلبساً به، على أنه يحتمل أن يكون صفته ذم القبيح،

---

(١) عبدالله بن جعفر بن غيلان بالمعجمة، الرقي، أبو عبدالرحمٰن القرشي مولاهم، ثقة لكنه تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه، من العاشرة، مات سنة عشرين. ع. «التقريب» (ص٤٩٦).

(٢) وَشَى به يَشِي وِشَايةً إذا نَمَّ عليه وسَعَى به فهو واشٍ، وجمعُه: وُشَاةٌ. «النهاية» (١٩٠/٥).

(٣) في الأصل: «الإسكندرية» والتصويب من (د) و(ز) و(م).
وهو اسم لغير واحد من الملوك، وممن سمي به في بعض الأقوال ذو القرنين وهو المعني هنا في هذا الأثر، قال ابن عساكر: هو الإسكندر بن فيلفتين بن مضريم بن هرمس . . . وساق نسبه إلى إسحاق بن إبراهيم عليه السلام. . . ثم ذكر أشياء من أخباره وسيرته انظر: «تاريخ دمشق» (٣٤٢/٧١).

(٤) في (م): «فكيف» وهو خطأ جلي.

(٥) ذكره في حرف الهمزة في «إنما العلم بالتعلم».

(٦) سقطت الترجمة بالكلام عليها من (م).

(٧) قال القاري ليس له أصل، ومعناه صحيح موافق لقولهم: «كل إناء يرشح بما فيه» «الأسرار المرفوعة» (ص٢٦٤)، (ح٣٤٢).
وقال ابن الديبع ليس بحديث «تمييز الطيب من الخبيث» (ص١٢١).

(٨) لعل الصواب: «يؤذيه» كما في «كشف الخفاء» (١٣٤/١).

(٩) كذا الأصل، و(د) وفي (ز) يستغيبه، ولعل الصواب: «يستعيبه» كما في «كشف الخفاء» (١٣٤/١).

(١٠) في الأصل و(د): «يحرجه»، والمثبت من (ز).

ومدح الحسن، ونحوه: «**كل إناء بما فيه يطفح**»(١).

٨١٩ حديث: «**الكلام على المائدة**»(٢).

لا أعلم فيه شيئاً نفياً ولا إثباتاً(٣)، نعم جاءت أحاديث في تعليم أدب الأكل من التسمية(٤)، والأكل مما يليه(٥)، والجولان باليد إن كان ألواناً كالرطب(٦)،

---

(١) قال القاري: ليس بحديث، ومعناه يفيض ويسيل «الأسرار المرفوعة» (ص٢٦٥)، (ح٦٤٣) وقد ذكره الميداني في كتابه مجمع «الأمثال» (١٩٢/٢، ١٩٣)، ورقمه (٣١٥٩).

(٢) سقط كاملاً من (م).

(٣) لكن ثبت عن النبي ﷺ أنه أُتي يوماً بلحم فقال: «إن الله يجمع يوم القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد فيسمعهم الداعي وينفذهم البصر.... الحديث. وهو المشهور بحديث الشفاعة. أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأنبياء، باب (١٤١/٤)، (ح٣٣٦١).
ومما يدل على جواز الكلام على الأكل أنه ﷺ كان يأكل وهو يقول: نِعْم الأُدُمُ الخَلّ، نِعْم الأُدُمُ الخَلّ.
والشاهد منهما أنه لم يمتنع عن الكلام أثناء الطعام.
أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب فضيلة الخل والتأدم به (١٦٢٢/٣)، (ح٢٠٥٢) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) فيه حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه قال: كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي رسول الله ﷺ: «**يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك**». فما زالت تلك طعمتي بعد.
أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأطعمة باب التسمية على الطعام والأكل باليمين (٦٨/٧)، (ح٥٣٧٦).

(٥) فيه حديث عمر بن أبي سلمة وقد مر عزوه للبخاري، وفيه قول النبي ﷺ له: «**كل مما يليك**».

(٦) فيه حديث عِكْراش التميمي رضي الله عنه وللحديث قصة والشاهد منه (ثم أخذ ـ أي: النبي ﷺ ـ بيدي فانطلق بي إلى منزل أم سلمة فقال: «**هل من طعام؟ فَأُتِينا بجفنة كثيرة الثريد والوذر**»، فأقبلنا نأكل منها فجعلت أضبط يدي في جوانبها، فقبض رسول الله ﷺ بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال: «**يا عِكْراش كل من موضع واحد فإنه طعام واحد**» ثم أتينا بطبق فيه ألوان من رطب فجعلت آكل بين يدي وجالت يد رسول الله ﷺ في الطبق ثم قال: «**يا عكراش كل من حيث شئت فإنه من غير لون**».
هذا الحديث أخرجه الترمذي في «جامعه» (ص٤٢٥)، (ح١٨٤٨)، وابن ماجه في =

ونحوه، وغير ذلك كإلقاء النوى بين يدي غير آكل ثمرته[1] مما لعله لا يخلو

= «سننه» (ح٣٢٧٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١٨٣/٢)، والطبراني في «الكبير» (١٨٢/١٨)، (ح١٥٤)، «والأوسط» (١٨٠/٦)، (ح٦١٢٦)، والبيهقي في «شعبه» (٣٣/٨)، (ح٥٤٥٨) كلهم من طريق العلاء بن الفضل بن أبي سوية المنقري: حدثني عبيدالله بن عكراش بن ذؤيب عن أبيه فذكره وفيه قصة...

قال الترمذي في «جامعه» عقبه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث العلاء بن الفضل، وقد تفرد العلاء بهذا الحديث، ولا نعرف لعِكراش عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث».

قال ابن القطان في العلاء بن الفضل: لا يعرف حاله.

وقال الذهبي: فيه ضعف. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٤٧/٣)، «الكاشف» (١٠٥/٢)، «التقريب» (ص٧٦١).

وكذلك شيخه عبيدالله بن عِكْراش قال فيه البخاري: لا يثبت حديثه. وقال أبو حاتم: شيخ مجهول.

واعتمد ابن حجر قول البخاري في «التقريب».

«التاريخ الكبير» (٣٩٣/٥)، «الجرح والتعديل» (٣٢٩/٥)، «التقريب» (ص٦٤٣).

لكن يغني عنه ما في صحيح البخاري (٦١/٣)، (ح٢٠٩٢) من حديث أنس بن مالك ﷺ يقول: إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعه، قال أنس بن مالك: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام فقرّب إلى رسول الله ﷺ خبزاً ومرقاً فيه دباء وقديد، فرأيت النبي ﷺ يتتبع الدّباء من حوالي القصعة، قال: فلم أزل أحب الدباء من يومئذ.

قال القرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٣١٤/٥): وتتبع النبي ﷺ الدباء من حوالي القصعة: إنما كان ذلك لأن الطعام كان مختلفاً، فكان يأكل ما يعجبه منه ـ وهو الدُّباء ـ ويترك ما لا يعجبه ـ وهو القديد ـ. وقد قدمنا جواز ذلك.

(١) فيه حديث عبدالله بن بسر أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب استحباب وضع النوى خارج التمر واستحباب دعاء الضيف لأهل الطعام وطلب الدعاء من الضيف الصالح وإجابته لذلك (١٦١٥/٣)، (ح٢٠٤١) عن عبدالله بن بسر قال:

نزل رسول الله ﷺ على أبي، قال: فقربنا إليه طعاماً ووطبة فأكل منها ثم أتي بتمر فكان يأكله ويلقي النوى بين إصبعيه ويجمع السبابة والوسطى ...

قال النووي في «شرحه على مسلم» (٢٢٦/١٣): ولم يلقه في إناء التمر لئلا يختلط بالتمر. وقيل كان يجمعه على ظهر الأصبعين ثم يرمي به. =

عن كلام، وربما يلتحق به مؤانسة الضيف سيما بالحض على الأكل[١]، ولكن عُلِّل عدم استحباب الكلام على الآكل بأنه ربما يشتغل بالرد فيحصل له ازْوِرَار[٢].

وفي آخر مناقب الشافعي للحاكم[٣] من قول الشافعي رحمه الله: «إن من الأدب على الطعام قلة الكلام».

٨٢٠ حديث: «كُلّكم حَارِثٌ وكُلّكم هَمَّام»[٤].

ذكره الحريري[٥] في صدر «مقاماته» وجعله مُعَوَّلَه فيها[٦]، ويقرب منه: «أصدق الأسماء حارث وهمَّام»[٧].

= وقال صاحب «المفهم» (٣١٧/٥) وإلقاء النوى خارجاً عنهم تعليم لاجتناب إلقائها بين أيدي الآكلين؛ لأنَّ ذلك مِمَّا يستكره، ويستقذر.

(١) بل قد يكون الكلام واجباً كـ (أن يأمر بالمعروف أو ينهى عن منكر؛ كما يدل عليه حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم في «صحيحه» (١٥٩٩/٣)، (ح٢٠٢٢) أن رجلاً أكل عند رسول الله ﷺ بشماله فقال: **«كل بيمينك»** قال: لا أستطيع، قال: **«لا استطعت»** ما منعه إلا الكبر، قال فما رفعها إلى فيه.
وقد ثبت عنه ﷺ أنه كان يأكل وهو يقول: نِعْم الأُدُمُ الخَلّ، نِعْم الأُدُمُ الخَلّ.
أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب فضيلة الخل والتأدم به (١٦٢٢/٣)، (ح٢٠٥٢). من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) الازورار في اللغة بمعنى الميل. «تاج العروس» (٤٦٤/١١).

(٣) لم أقف عليه وهو مفقود حسب علمي. (٤) سقطت الترجمة بالتخريج من (م).

(٥) لم أر الحريري صرّح برفع هذا الحديث أو أشار إليه، لكنه يبتدئ بقوله في كل مقامة: قال الحارث بن همام.
والحريري هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد البصري الحرامي صاحب: المقامات، وكتاب: ملحة الإعراب، ولد بالبصرة، وتوفي سنة (٥١٦) وعمره سبعون سنة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٦٠/١٩).

(٦) أي: أنه يصدر افتتاحه في كل مقامة بقوله: قال الحارث بن همام. يفعل هذا في كل مقامة.

(٧) هذا الحديث روي موصولاً ومرسلاً فأما رواية الوصل فقد أخرجها أحمد في «مسنده» (٣٧٧/٣١)، (ح١٩٠٣٢) ومن طريقه البخاري في «الأدب المفرد» (ص٢٤٨)، (ح٨١٤)، وأبو داود في «سننه» (ص٨٩٥)، (ح٤٩٥٠)، وأبو يعلى الموصلي في =

= «مسنده» (٨٦/١٣)، (ح٧١٦٩).

والدولابي في «الكنى والأسماء» (١٧٧/١)، (ح٣٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٣٨٠/٢٢)، (ح٩٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٠٦/٩) كلهم من طريق عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي وكانت له صحبة قال: قال رسول الله ﷺ: تسموا بأسماء الأنبياء، وأحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمٰن، وأصدقها حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرة.

وهذا إسناد ضعيف؛ آفته جهالة عقيل بن شبيب، قال عنه أبو حاتم: مجهول، وقال أبو الحسن بن القطان الفاسي: غير معروف الحال، وقال ابن حجر: مجهول. انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣٨٠/٤)، و«التهذيب» (١٢٩/٣)، «التقريب» (ص٦٨٦).

لكن يشهد لجملة «أصدقها حارث وهمام» ما رواه ابن وهب في «جامعه» (٩١/١)، (ح٤٧) قال: حدثني عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ: أصدق الأسماء الحارث وهمام وأبغضها إلى الله حرب ومرة، وأكذبها خالد ومالك، لا مالك إلا الله.

وهذا إسناد ضعيف أيضاً من أجل العمري، فقد ضعفه جمع من أهل العلم كأحمد والبخاري والنسائي. مات سنة (١٧٣هـ). «(تهذيب التهذيب» (٣٨٩/٢).

أما عن رواية الإرسال فهي عند ابن وهب في «جامعه» (٩٠/١)، (ح٤٦) قال: أخبرني داود بن قيس عن عبدالوهاب بن بُخْت قال: قال رسول الله ﷺ: خير الأسماء عبدالله وعبدالرحمٰن وأصدق الأسماء همام وحارث، وشر الأسماء حرب ومرة.

هذا مرسل ورجاله ثقات.

وأما الرواية المرسلة الأخرى فرواها عبدالله بن وهب قال: أخبرني ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن ربيعة بن يزيد عن عبدالله بن عامر اليَحْصُبي أن النبي ﷺ قال: . . . فذكره بلفظ مقارب.

أخرجها ابن وهب في «الجامع» (٩٩/١)، (ح٥٣).

وهذا ضعيف من أجل إرساله، ورواية العبادلة عن ابن لهيعة أعدل من غيرها، وابن وهب منهم.

قال ابن حجر في «التقريب» (ص٥٣٨) صدوق؛ خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون.

وجملة القول أن حديث أصدق الأسماء حارث وهمام، حسن لغيره بمجموع هذه الطرق وهي مما يتقوى بعضها ببعض والله أعلم.

وصححه الألباني بشواهده، انظر: «الصحيحة» (٣٣/٣)، (ح١٠٤٠).

٨٢١ حديث: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيّته».

متفق عليه عن ابن عمر به مرفوعاً[١].

٨٢٢ حديث: «الكلمة الطيبة صدقة».

أحمد[٢]، وأبو الشيخ[٣]، والقضاعي[٤]، وغيرهم[٥] [ق١٤٢/أ] من حديث ابن المبارك عن معمر عن همّام بن مُنبِّه عن أبي هريرة به مرفوعاً في حديث، وصححه ابن خزيمة[٦]، وابن حبان[٧].

٨٢٣ حديث: «كُلّ أحدٍ أعلمُ أو أفقهُ من عُمر»[٨].

قاله[٩] بعد أن خطب ناهياً عن المغالاة في صُدُق[١٠] النساء، وأن لا يزدن على أربعمائة درهم، وقالت له امرأة من قريش: «أما سمعت الله تعالى يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها (٣١/٧)، (ح٥٢٠٠).
ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإمارة باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم (١٤٥٩/٣)، (ح١٨٢٩).

(٢) في «مسنده» (١٤/)، (ح٨١١٢)، (ص٤٧٣، ٤٧٢) وتمامه: «وكل خطوة تمشيها إلى الصلاة أو إلى المسجد صدقة» رواه عن شيخه يحيى بن آدم: ثنا ابن المبارك به...
وهو عند ابن المبارك في «الزهد» (ص١٣٦)، (ح٤٠٣).

(٣) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٤) في «مسند الشهاب» (٨٩/١)، (ح٩٣).

(٥) وقد أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف (٦٩٩/٢)، (ح١٠٠٩) مطولاً من طريق عبدالرزاق بن همام عن معمر به مرفوعاً.
والحديث صحيح؛ فقد مر عزوه لمسلم في «صحيحه»، وأيضاً فإسناد أحمد وابن المبارك صحيح متصل رجاله رجال الشيخين.

(٦) «صحيح ابن خزيمة» (٣٧٥/٢)، (ح١٤٩٤) من طريق ابن المبارك به.

(٧) «صحيح ابن حبان» (٢١٩/٢)، (ح٤٧٢) من طريق ابن المبارك به.

(٨) وقع في (م) حذف وسقط كثير في تخريج الأثر.

(٩) أي: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١٠) جمعُ صَدَاق وهو: مهر المرأة. «النهاية» لابن الأثير (١٨/٣).

أبو يعلى في «مسنده الكبير»[1] ....

(١) لم أقف عليه في المطبوع؛ وذلك لأن لمسند أبي يعلى روايتين مختصرة ومطولة، والموجود هو الرواية المختصرة، والمطوّلة وهي المسمى بالمسند الكبير مفقودة.
والمطوّلة هي التي اعتمدها الحفّاظ في زوائدهم كالهيثمي والبوصيري وابن حجر.
وقد أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٥٢١)، (ح٧٥٠٢) وعزاه له في «الكبير».
لكن قد ساق الهيثمي في المقصد العلي في «زوائد أبي يعلى الموصلي» (١/٣٣٤)، وابن حجر في «المطالب العالية» (٨/٩٤)، (ح١٥٦٦) إسناد أبي يعلى، وعندهما أن بين محمد بن إسحاق ومجالد راوياً اسمه: محمد بن عبدالرحمٰن.
وهو: أبو الأسود المدني المعروف بـ (يتيم عروة)، ثقة كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٨٧١).
وأورده أيضاً البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/١٢٤)، (ح٣٢٧٦) بإسناد أبي يعلى كما عند الحافظ.
وهذا الأثر أخرجه البزّار كما في «مسنده» (١/٤٥٢)، (ح٣٢٠، ٣٢١) قال: حدثنا محمد بن منصور الطوسي وكان من خيار الناس، قال: نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال: حدثني أبي عن محمد بن إسحاق عن محمد بن سعيد عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق...
قال البزار: وقد حدثناه مرة أخرى ـ يعني شيخه ـ عن يعقوب عن أبيه عن محمد بن إسحاق عن مجالد عن الشعبي عن مسروق، ولم يدخل بين ابن إسحاق وبين مجالد أحداً، قال مسروق خطبنا عمر فقال: لا تغالوا بصدقة النساء...
فذكره مختصراً. ثم قال:
«وهذا الحديث قد روي عن عمر من غير وجه، ولا نعلم يُروى عن مسروق عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».
وأخرجه الدارقطني في «علله» (٢/٢٣٩، ٢٤٠) من طريق يعقوب بن إبراهيم: ثنا أبي عن ابن إسحاق عن مجالد به، ولم يذكر بينهما أحداً.
ورواه من طريق آخر عن يعقوب بن إبراهيم: ثنا أبي عن ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن عبدالله بن سعيد عن مجالد به.
ومحمد بن عبدالله بن سعيد لم أقف عليه في شيوخه.
ومما يتبين أن محمد بن إسحاق مرة يرويه عن مجالد بلا واسطة، ومرة يذكر الواسطة مع اختلاف اسم الراوي، وهذا مما لا يُقبل؛ لا سيما وأنه مجروح؛ فقد قال فيه الحافظ الذهبي كما في «الميزان» (٣/٤٧٥): فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئاً.
وهو مع تفرده قد خالف في إسناده من هو أثبت وأرجح منه، وهو هشيم بن بشير؛ =

من طريق مُجالد بن سعيد[١] عن الشّعبي عن مسروق قال: ركب عمر منبر النبي ﷺ ثم قال: «أيها الناس ما إكثاركم في صداق النساء؟ وقد كان رسول الله ﷺ وأصحابه، إنما الصّدُقات فيما بينهم أربعمائة درهم فما دون ذلك، ولو كان الإكثار في ذلك تقوى عند الله أو مكرمة، لم تسبقوهم إليها، فلا

= فهو ثقة ثبت كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص١٠٣٢) وقد رواه عن مجالد بن سعيد عن الشعبي عن عمر... بدون مسروق، فهي المحفوظة والـمُقدَّمة.
وهي عند سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٥/١) وقد عزاه له السيوطي كما في «الدر المنثور» (٢٩٣/٤) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» مع «الجوهر النقي» (٢٣٣/٧) وقال عقبه: «هذا منقطع».
قلت: لأن الشعبي لم يدرك عمر؛ وقد قال الرّازيان: «الشعبي عن عمر مرسل»؛ أي: منقطع.
انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٦٠).
وفيه علة أخرى؛ وهي ضعف مجالد بن سعيد، فقد ضعفه القطان، وكان أحمد لا يراه شيئاً. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الحافظ: ليس بالقوي وقد تغير حفظه في آخر عمره. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢٤/٤) و«التقريب» (ص٩٢٠).
وأنكر الدارقطني على رواية مجالد بقوله: «زاد فيها ألفاظاً لم يأت بها غيره»، «العلل» (٢٣٨/٢).
ومن جهة أخرى فإن فيه نكارة في متنه؛ فقد روي عن عمر من عدة أوجه نهيه عن المغالاة في المهور، وليس في طريق منها اعتراض المرأة عليه، وقد رواها الحاكم في «مستدركه» (١٧٦/٢) عن جماعة عن عمر، كابن عباس وابن عمر وابن المسيب وأبي العجفاء السلمي، ثم قال: فقد تواترت الأسانيد الصحيحة بصحة خطبة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا الباب لي مجموع في جزء كبير، ولم يخرجاه.
قلت: لكنّ جميع الطرق التي عن عمر ضعيفة جدّاً، وقد أعلّها كلها الدارقطني في «العلل» (٢٣٧/٢، ٢٣٨) عدا طريق أبي العجفاء السلمي وهي صحيحة، وليس فيها اعتراض المرأة على عمر، ورجالها كلهم ثقات وسيأتي تخريجها.
ونهي عمر عن المغالاة تشهد له بعض الأحاديث الصحيحة كما في حديث أبي هريرة وفيه: أن رجلاً تزوج فسأله النبي عليه الصلاة والسلام على كم تزوجتها؟ فقال: على أربع أواق، فقال النبي ﷺ: «**على أربع أواق! كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل...**» الحديث.
أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٠٤٠/٢)، (ح١٤٢٤).

(١) تقدم التعريف به عند حديث رقم (١٧٠).

أعرفن ما زاد رجل في صداق امرأة على أربعمائة درهم»، قال: ثم نزل فاعترضته امرأة من قريش، فقالت له: «يا أمير المؤمنين نهيتَ الناس أن يزيدوا النساء في صَدُقَاتهن على أربعمائة درهم؟. قال: نعم. فقالت: «أما سمعت ما أنزل الله في القرآن؟»، قال: وأيُّ ذلك؟ فقالت: أما سمعت الله يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾»[١].

قال: فقال: «اللَّهُمَّ غفراً[٢]، كل الناس أفقه من عمر». قال: ثم رجع فركب المنبر فقال: «أيها الناس إني كنت نهيت أن تزيدوا النساء في صُدُقِهِنّ على أربعمائة درهم، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب». قال أبو يعلى: وأظنه قال: «فمن طابت نفسه فليفعل». وسنده جيد قوي[٣].

وهو عند البيهقي في سننه[٤] من هذا الوجه بدون مسروق؛ ولذا قال عقبه: «إنه منقطع»[٥]. ولفظه: خطب عمر الناس فحمد الله وأثنى عليه،

---

(١) سبقت الإحالة.

(٢) عند البوصيري كما في «الإتحاف» (٤/١٢٥): «عقراً»، على خلاف ما في «المطالب العالية» وجميع من روى القصة بتمامها، وقد فسّرها البوصيري بقوله: وهو دعاء لا يراد به إيقاع الفعل، معناه: عقر جسدها، وأصابها بوجع في حلقها.

(٣) وكذا حكم عليه الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢/٨٧٣)، وجوّد إسنادَه السيوطيُّ كما في «الدر المنثور» (٤/٢٩٣).
لكن الهيثميَّ في «مجمع الزوائد» (٤/٥٢١) أشار إلى ضعفه بقوله: وفيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف، وقد وُثِّق.
وحَكَمَ عليه البوصيري كما في المجردة (٢/٢٢/أ) نقلاً عن «المطالب العالية» (٩/٩٨) بأنه ضعيف الإسناد، وألصق العلةَ بمجالد بن سعيد.
وضعفه قبلهم الدارقطني في العلل، فقول من ضعفه من طريق مجالد هو الصواب، خاصة تراجع عمر، ولفظ الترجمة.
وقال الألباني كما في «الإرواء» (٦/٣٤٨): ضعيف منكر.
قلت: فهو ضعيف من قبل الإسناد، وفي متنه نكارة؛ وهي اعتراض المرأة على عمر، وتراجعه عن النهي عن المغالاة. فإن الصحيح عن عمر نهيه عن المغالاة، ولم يصحّ عنه أنه تراجع كما سيأتي.

(٤) الكبرى مع الجوهر النقي (٧/٢٣٣)

(٥) لأن الشعبيَّ لم يُدرك عمرَ بنَ الخطاب ﷺ، وقد قال الرازيان: «الشعبي عن عمر =

وقال: «أَلَا لَا تَغَالوا في صداق النساء، فإنه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله ﷺ أو سيق إليه إلا جعلت فضل ذلك في بيت المال»، ثم نزل فعرضت له امرأة من قريش فقالت: «يا أمير المؤمنين أكتاب الله أحق أن يُتَّبع أو قولك»؟. قال: بل كتاب الله، فما ذاك؟. قالت: «نهيتَ الرجال آنفاً أن لا يبالغوا في صَدَاق النساء، والله يقول في كتابه: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا﴾» فقال عمر: «كل أحد أفقه من عمر»، مرتين أو ثلاثاً. ثم رجع إلى المنبر فقال للناس: «إني كنت نهيتكم أن تغالوا في صداق النساء، ألا فليفعل رجل في ماله ما بدا له».

وأخرجه عبدالرزاق من جهة أبي العَجْفاء[1] السُّلمي قال: «خطبنا عمر...» فذكر نحوه، فقامت امرأة فقالت له: ليس ذلك [ل١٤٢/ب] لك يا عمر؛ إن الله يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ الآية. فقال: «إن امرأة خاصمت عمر فخصمته»[2]. ورواه ابن المنذر من طريق عبدالرزاق أيضاً[3] بزيادة: «قنطاراً من ذهب».

= مرسل»؛ أي: منقطع. وقد مضى عزوه.

(١) وقع بالنسخ كلها «أبي العجفاء» والصواب: «أبي عبدالرحمٰن السلمي».
نعم قد أخرج عبدالرزاق هذا الأثر من طريق أبي العجفاء السلمي، لكن لم يرو اعتراض المرأة، ولم يروه من طريقه ابن المنذر. وسيأتي تخريج أثر أبي العجفاء.

(٢) المصنف لعبدالرزاق (١٨٠/٦)، (ح١٠٤٢٠) عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن أبي عبدالرحمٰن السلمي قال: قال عمر: فذكره...

(٣) في «تفسيره» (٦١٥/٢) قال حدّثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبدالرّزاق، عن قيس بن ربيع، عن أبي حصين، عن أبي عبدالرّحمٰن السّلمي، قال: قال عمر فذكره....
وفيه علتان؛ **الأولى**: ضعف قيس بن الربيع وهو الأسدي، أبو محمد الكوفي، قال أحمد: روى أحاديث منكرة.
وضعفه ابن معين وقال: لا يساوي شيئاً، وقال ابن عدي: لا بأس به، وقال ابن حبان: ... لما كبر ساء حفظه وامتُحِن بابن سوء، فكان يُدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقةً به فوقعت المناكير في روايته، فاستحق المجانبة. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به.. انظر: «المجروحين» (٢٢٠/٢)، «الكامل» (٣٩/٦)، «تهذيب التهذيب» (٤٤٧/٣)، «التقريب» (ص٨٠٤). =

قال: وكذلك في قراءة «ابن مسعود».

وروواه الزُّبير بن بكّار[١] ....

= **والأخرى**: الانقطاع؛ فإن أبا عبدالرحمٰن السُّلمي، واسمه: عبدالله بن حبيب، لم يسمع من عمر ﷺ. كما جزم بذلك ابن معين. والسُّلمي ثقة ثبت من كبار التابعين، وله سماع عن بعض الصحابة، توفي بعد السبعين. «تهذيب التهذيب» (٣١٩/٢) و«التقريب» (ص٨٠٤).

وأما أثر أبي العجفاء فقد أخرجه أيضاً سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٢/١، ١٩٣)، وأبو داود في «سننه» (ص٣٦٥)، (ح٢١٠٦)، والترمذي في «جامعه» (ص٢٦٤)، (ح١١١٤)، وابن ماجه في «سننه» (ص٣٢٨)، (ح١٨٨٧)، والحاكم في «مستدركه» (١٧٥/٢) جميعهم من طرق عن ابن سيرين عن أبي العجفاء به.

وأبو العجفاء السلمي اسمه: هرم بن نسيب ـ بفتح النون وكسر المهملة ـ وهو من الثقات. وثقه ابن معين وابن حبان والدارقطني.

انظر «الجرح والتعديل» (١١٠/٩)، «الثقات» (٥١٤/٥) «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص٣٢٣).

قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن صحيح.

وصححه أيضاً الدارقطني في «العلل» (٢٣٨/٢) فقال: لا يصحّ إلا عن أبي العجفاء.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه...

وسكت عنه الذهبي، ونقل السَخاوي حكم الترمذي وأقرّه فيما سبق. حديث رقم (٤٦٢).

وقال الألباني كما في مقال له في مجلة التمدن الإسلامي «منشور على شبكة الإنترنت، من موقع الألباني»: وهو كما قالوا؛ فإن رجاله ثقات رجال الشيخين عدا أبو العجفاء، واسمه هرم وهو ثقة؛ وثقه ابن معين والدارقطني.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤١٧).

وقد عزاه السيوطي له في الموفَقيات كما في «الدر المنثور» (٢٩٤/٤) وأيضاً الحافظ ابن حجر ولم يسم الكتاب في «الفتح» (٢٠٤/٩) وحكم عليه بالانقطاع.

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٨٧٤/٢) قبل سياق الرواية: فيها انقطاع.

والرواية التي نقلها ابن كثير فيها زيادة، وتوصيف للمرأة، بأنها سوداء طويلة.

والهاء في جده، إما أن ترجع إلى أقرب مذكور فيكون جد مصعب بن عبدالله هو مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي لين الحديث مات (١٥٧هـ) وله ثلاث وسبعون سنة فعليه يستحيل إدراكه لعمر، وقد قتل عمر سنة ثلاث وعشرين. «التقريب» (٩٤٥).

أو يكون الضمير راجعاً إلى الزبير بن بكار، وجده اسمه: عبدالله بن مصعب بن =

عن عمه مُصعب بن عبدالله[١] عن جدّه[٢] قال: قال عمر: «لا تزيدوا في مهور النساء، فمن زاد ألقيت الزيادة في بيت المال». وذكر نحوه بلفظ: فقال عمر: «امرأة أصابت ورجل أخطأ».

وللبيهقي[٣] من حديث بكر[٤] قال: قال عمر: «لقد خرجت وأنا أريد أن أنهى عن كثرة مهور النساء حتى (قرأت)[٥] هذه الآية: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾». وقال: «إنه مرسل جيد»[٦].

= ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام، عاش سبعين سنة وتوفي سنة أربع وثمانين ومائة، قال الذهبي: لينه ابن معين «السير» (٥١٧/٨)، وعليه فإنه لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وهو مع انقطاعه فيه ضعف، فقد ضعفه ابن معين كما مرّ.

(١) ابن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبدالله الزبيري المدني، صدوق عالم بالنسب، مات سنة (٢٣٦هـ). «التقريب» (٩٤٦).

(٢) سبقت ترجمته عند حديث برقم (٢٤٢).

(٣) «السنن الكبرى» مع «الجوهر النقي» (٢٣٣/٧).

(٤) بكر بن عبدالله المزني، أبو عبدالله البصري، ثقة ثبت جليل، كما قال الحافظ، مات سنة ست ومائة «التقريب» (١٧٥).

(٥) وقع في جميع النسخ «نزلت» وهو تصحيف جلي؛ لأن القصة في خلافة عمر؛ فالصواب: «قرأت» كما في المصدر «سنن البيهقي» (٢٣٣/٧).

(٦) قوله: «مرسل»؛ أي: منقطع؛ لأن بكراً المزني لم يسمع من عمر رضي الله عنه، فهو ضعيف للانقطاع، وضعيف أيضاً من جهة المتن؛ لأن فيه نكارة؛ وهو مخالفته لما ثبت عن عمر من نهيه عن المغالاة في المهور؛ كما سبق وصح من حديث أبي العجفاء السلمي وغيره، وهو مخالف أيضاً لقصة المرأة؛ ففي هذا الأثر أن عمر أراد النهي عن المغالاة فلما عرضت له الآية امتنع، وفي قصة المرأة أنه نهى فاعترضت عليه فتراجع، فيكون نهيه بعد خروجه من البيت وبعد خطبته وليس عند قراءته للآية. وفرق بين الروايتين. وبهذا أعله الشيخ الألباني كما في مجلة التمدن الإسلامي.

وجملة القول أن نهي عمر عن المغالاة في المهور ثابت صحيح كما روي عنه من عدة طرق، أصحها طريق أبي العجفاء السلمي، وقد صححها جمع من الأئمة كالترمذي والدارقطني والحاكم والألباني، وأما عن تراجعه واعتراض المرأة عليه وقوله: «كل أحد أفقه أو أعلم من عمر» فضعيف من جهة سنده ومتنه، كما بينت في التخريج والله الموفق.

تنبيه: ورد قول عمر: «كل أحد أفقه من عمر» في غير المناسبة الآنفة الذكر، فقد =

وقد تقدم أصل الحديث بدون الترجمة في: «خيركن أيسركن صداقاً»[1].

٨٢٤ حديث: «كل أحد يُؤخذ من قوله ويُرد إلا صاحب هذا[2] القبر ﷺ».

هو من قول مالك[3] رحمه الله، بل في الطبراني من حديث ابن عباس رفعه:

= أخرج أحمد في «الزهد» (ص١٤٢) من طريق ابن جدعان قال: سمع عمر رجلاً يقول: اللَّهُمَّ اجعلني من الأقلين! فقال: يا عبدالله وما الأقلون؟ قال سمعتُ الله يقول: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ وذكر آيات أخر، فقال عمر: كل أحد أفقه من عمر!.

وفي سنده علتان **الأولى**: الانقطاع فابن جدعان وهو علي بن زيد لم يدرك عمر.

وهو من الطبقة الرابعة عند ابن حجر كالزهري وقتادة، وهؤلاء جُلُّ روايتهم عن التابعين. «التقريب» (ص٦٩٦).

ونص أبو زرعة على أن أباه زيداً لم يسمع من علي، فكيف بابنه عن عمر!. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٦٤).

الثانية: أنه مشهور بالضعف؛ فقد ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة، وقال الحافظ: ضعيف.

«تهذيب التهذيب» (٣/١٦٣) و«التقريب» (ص٦٩٦).

(١) ذكره في حرف الخاء ورقم الحديث (٤٦٢).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، والعجيب أني لم أقف على إسناده إليه، مع شهرة هذا القول ونسبته إليه، وقد نسبه إليه جماعة من المتأخرين لا يحصون كثرة كابن كثير في «البداية والنهاية» (١٤/١٦).

وابن عبدالهادي في «إرشاد السالك» (ص٤٠٢)، والذهبي في «السير» (٨/٩٣) وأبي شامة في «مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» (ص٦٦) وغيرهم.

ووقفت عليه من قول مجاهد والحكم بن عتيبة والشعبي:

فأما قول مجاهد: فقد أخرجه البخاري في جزء «رفع اليدين» (ص١٥٣)، (ح١٧٩) عن قتيبة عن سفيان بن عيينة عن عبدالكريم بن مالك عنه بلفظ: «ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي».

وهذا سند صحيح رجاله رجال الشيخين.

وتابع قتيبة جماعة وهم:

١ - يونس بن عبدالأعلى والحسن بن محمد بن الصباح وعبدالله بن وهب جميعهم عن سفيان به. أخرجها من طريقهم ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٩٢٦) والإسناد إليهم صحيح. =

= وتابعهم أيضاً إسماعيل بن سعيد الكسائي عن سفيان به.
وهي عند أبي نعيم في «الحلية» (٣/٣٠٠) بسند حسن.
ورواه البيهقي في المدخل إلى «السنن الكبرى» (١٠٧/١)، رقم (٣٠) من طريق عبدالجبار عن سفر ـ كذا في طبعة الأعظمي وهي مصحفة والصواب سفيان ـ عن سفيان به.
ورجال الإسناد ثقات.
وخالفهم ابن أبي عمر فرواه: عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد.
رواها ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٩٢٥/٢).
قال ابن عبدالبر بعد سياق روايته: وافق الحسن الزعفراني ويونس بن عبدالأعلى، ابن وهب في إسناد هذا الحديث، وخالفهم ابن أبي عمر، وكلا الحديثين صحيح إن شاء الله، وجائز أن يكون عند ابن عيينة هذا الحديث عن عبدالكريم الجزري وابن أبي نجيح جميعاً عن مجاهد.اهـ.
وابن عبدالبر لم يجزم بكونه صحيحاً مع احتمال الخطأ من ابن أبي عمر وهو محمد بن يحيى العدني صاحب المسند، لكنه مال إلى تصويب الوجهين ولم يعلّ رواية ابن أبي عمر العدني بمخالفة الجماعة له لاحتمال أن يكون عند ابن عيينة من الوجهين.
وهو الصواب في نظري؛ فإن ابن عيينة ثقة إمام مكثر وتفرد ابن أبي عمر العدني عنه لا يقدح.
فإنه كان قد لازم شيخه ابن عيينة ثمانية عشر عاماً، رواه عنه الترمذي.
ولذا قال ابن حجر: صدوق لازم ابن عيينة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٧٣١/٣)، «التقريب» (ص٩٠٧).
أما قول الشعبي، فقد قال البيهقي في «المدخل» (١٠٧/١) بعد روايته أثر مجاهد: وروينا معناه عن عامر الشعبي.
ولم يذكر له إسناداً.
وكذا قال صاحب «مختصر المؤمل» (ص٦٥) مثل قول البيهقي.
وقال ابن مفلح في «الآداب» (٤٣٢/٢) عندما ذكر قول مالك: وقاله قبله مجاهد والشعبي.
ولم يذكر لهما سنداً.
وأما قول الحكم بن عتيبة فقد أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٩٢٥/٢) قال: حدثنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثني أبي، حدثنا سعيد بن عامر، حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة، قال: =

«**ما من أحد إلا يُؤخذ من قوله ويدع**»[١]. وأورده الغزالي في الإحياء بلفظ: «**ما من أحد إلا يُؤخذ من علمه ويُترك إلا رسول الله ﷺ**» ومعناه صحيح[٢].

٨٢٥ حديث: «**كل الأعمال فيها المقبول والمردود إلا الصلاة عليّ؛ فإنها مقبولة غير مردودة**».

قال شيخنا[٣]: «إنه ضعيف جدّاً».

= ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ.
والأثر بهذا السند صحيح رجاله كلهم ثقات، ورواه ابن حزم عن ابن عبدالبر كما في «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/٣٣١).

(١) في «معجمه الكبير» (١١/٢٦٩)، (ح١١٩٤١) قال: حدثنا أحمد بن عمرو البزار: ثنا زياد بن أيوب: ثنا أبو عبيدة الحداد عن مالك بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رفعه. . .
وأورد الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/١٧٩) وعزاه للطبراني وقال: رجاله موثقون.
قلت: وهو كما قال، لكنّ شيخه البزار صاحب المسند فيه كلام من جهة حفظه مع توثيقهم له.
قال الدارقطني فيه: «يخطئ في الإسناد والمتن، يتكلمون فيه، وجرّحه أبو عبدالرحمٰن النسائي»، «سؤالات الحاكم» له (ص٩٢).
وقال أبو أحمد الحاكم: «يخطئ في الإسناد والمتن».
وقال الدارقطني كما في «سؤالات السهمي» له (ص١٣٧): «ثقة يخطئ كثيراً، ويتّكل على حفظه».
وعزاه السيوطي كما في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٦٤) لـ «عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائد زهده» عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً عليه، ولم أجده في المطبوع منه.
وأورده السبكي في «فتاواه» (١/١٣٨) عن ابن عباس، ثم قال: «وأخذ هذه الكلمة من ابن عباس مجاهد، وأخذها منهما مالك رضي الله عنه واشتهرت عنه».
فيُفهم من هذا أنه موقوف على ابن عباس، فلم يطمئن القلب لصحته مرفوعاً؛ فالكلام في البزار مع عزو الأئمة هذه العبارة لابن عباس وإسنادهم لها عن بعض السلف بالأسانيد الصحيحة، مع عدم المتابع ولو من وجه ضعيف، يجعلني أتوقف عن الحكم بصحته مرفوعاً.

(٢) لا يلزم من ثبوت معنى القول ثبوت رفعه للنبي ﷺ، فقد يكون الكلام حقّاً صحيحاً لكنه لا يثبت عن النبي ﷺ كما هو الحال في هذا الأثر؛ وعليه فلا تنافي بين القول بضعف الحديث وصحة معناه.

(٣) يعني: الحافظ بن حجر، ولم أقف على قوله. =

قلت: وقد سلف كون الصلاة عليه ﷺ مقبولة في الصاد المهملة[١].

٨٣٦ حديث: «**كلُّ أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بحمد الله أقطعُ**».

أبو داود[٢] وابن ماجه[٣] عن أبي هريرة به مرفوعاً.

= وقد نقلها عنه جماعة منهم: الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٤١٥)، والفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص٨٩)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (١١٩/٢) نقلاً عن السخاوي، والقاري في «الأسرار المرفوعة». (ص٢٦٥).

وعبارة ابن حجر: «ضعيف جدّاً» توحي بأن للحديث إسناداً، لكني لم أقف على من خرّج الحديث؛ ولذا تعقبه القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٦٥) بقوله: لكنه لم يذكر من المخرجين أحداً، ولا أظهر له سنداً؛ ليكون سنداً معتمداً.

وقال السيوطي: لم أقف له على سند. كما في «الدرر المنتثرة» (ص١٤٩)، (ح٢٩٨).

(١) انظر حرف الصاد حديث رقم (٦٤٠).

(٢) في «سننه»، كتاب الأدب باب في الهدي في الكلام (٨٧٧)، (ح٤٨٤٠) قال: حدثنا أبو توبة قال: زعم الوليد عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم**».

(٣) في «سننه»، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح (٣٣٠)، (ح١٨٩٤) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى ومحمد بن خلف العسقلاني قالوا: حدثنا عبيدالله بن موسى عن الأوزاعي به مرفوعاً بلفظ: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع**».

ورواه عن الأوزاعي بهذا الإسناد جماعة وهم عبدالله بن المبارك وعبدالحميد بن أبي العشرين وموسى بن أعين وأبو المغيرة وشعيب بن إسحاق وعبيدالله بن موسى ويعقوب بن سفيان.

فأما رواية ابن المبارك: فقد أخرجها أحمد في «مسنده» (٣٢٩/١٤)، (ح٨٧١٢) قال: حدثنا يحيى بن آدم عنه به. ولفظه: «كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله ﷻ فهو أبتر أو قال أقطع».

وأما رواية عبدالحميد بن أبي العشرين فقد أخرجها ابن حبان في «صحيحه» (١٧٣/١)، (ح١) أخبرنا الحسين بن عبدالله القطان قال: حدثنا هشام بن عمار عنه به.

وأما رواية موسى بن أعين فقد رواها الدارقطني في «سننه» (١/)، (ح٨٨٤)، (ص٤٢٨) حدثني أبو طالب الحافظ أحمد بن نصر ثنا هلال بن العلاء ثنا عمرو بن عثمان عنه به.

ورواية أبي المغيرة خرّجها ابن لأعرابي في «معجمه» (٢٠٦/١)، (ح٣٦٢) ومن =

= طريقه: البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٨/٣) عن عباس الترقفي عنه به.
ورواه الخرائطي من طريق أبي المغيرة أيضاً.
ورواية شعيب أخرجها: ابن حبان في «صحيحه» (١٧٤/١)، (ح٢).
ورواية عبيدالله بن موسى أخرجها: البزار في «مسنده» (ح٧٨٩٨): حَدَّثنا رجاء بن مُحَمد السقطي عنه به.
ورواية طريق يعقوب بن سفيان عند الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٧٠/٢).
وهذا الحديث قد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه قرة بن عبدالرحمٰن موصولاً من طريق جماعة من الثقات كما مر.
وخالفه جماعة من أكابر الحفاظ بل هم من أصحاب الطبقة الأولى من أصحاب الزهري فرووه عن الزهري مرسلاً.
قال أبو داود في «سننه» (٨٧٧)، (ح٤٨٤٠) عقب روايته للحديث الموصول:
«رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبدالعزيز عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً».
وقال الدارقطني في «سننه» (/١)، (ح٨٨٤)، (ص٤٢٨) عقب روايته للحديث: تفرد به قُرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ، وقرة: ليس بقويّ في الحديث.
وقال البيهقي في «السنن الكبرى» مع الجوهر (٢٠٨/٣) عقب روايته الحديث: أسندهُ قُرة، ورواه يونس بن يزيد وعقيل بن خالد وشعيب بن أبي حمزة وسعيد بن عبدالعزيز عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً.
ورواية الإرسال رواها النسائي بسند صحيح رجالها رجال الصحيحين كما في «عمل اليوم والليلة» (ص٣٤٦)، (ح٤٩٦) قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب مرسل. هكذا هي عنده.
وقال: أخبرنا علي بن حجر: حدثنا الحسن؛ يعني: ابن عمر عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: كل كلام لا يبدأ في أوله بذكر الله فهو أبتر.
وقال: أخبرني محمود بن خالد: حدثنا الوليد: حدثنا سعيد بن عبدالعزيز عن الزهري رفعه مثله.
أوردها كلها في الموطن السابق.
وقد أخطأ ابن الملقن كما في «البدر المنير» (٥٢٩/٧) حينما جعل رواية سعيد متابعة لرواية قرة فقال: «وهذه متابعة جيدة».
وهو على خلاف ما ذكره الأئمة من أن سعيداً وافق أصحابه في إرساله، والسبب في ذلك فهمه لعبارة النسائي وهي: «رفعه مثله» والمعنى أن سعيداً رواه عن الزهري =

= فرفعه مثل صاحبه عن الزهري. لا أنه رواه موصولاً.
فيتبين أن الذين رووه عن الزهري مرسلاً ممن خالفوا قرة هم:
عقيل بن خالد الأيلي، وقد جعله ابن معين من أثبت الناس في الزهري، وقال: «ثقة حجة». وهو ثقة باتفاق. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/١٣٠).
وسعيد بن عبدالعزيز التنوخي، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، وقال الحافظ ثقة إمام، سَوَّاه أحمد بالأوزاعي... لكنه اختلط في آخر أمره. «تهذيب التهذيب» (٢/٣٢)، و«التقريب» (ص٣٨٣).
والحسن بن عمر وهو أبو المليح الرّقي، وثقه أحمد وأبو زرعة. وقال الحافظ: ثقة. كما في «التقريب» (ص٢٤١) وانظر: «تهذيب التهذيب» (١/٤٠٩).
وعليه فإن مخالفة قرة لهؤلاء غير محتملة ألبتة، وقرّة فيه ضعف، وهو ابن عبدالرحمٰن بن حيويل على وزن جبريل أبو أحمد المصري، قال فيه أحمد: منكر الحديث جدّاً، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً جدّاً وأرجو أنه لا بأس به، وقال ابن حجر: روى له مسلم مقروناً بغيره وقال أيضاً: صدوق له مناكير.
انظر: «الجرح والتعديل» (٧/١٣١)، «الكامل» (٦/٥٤)، «تهذيب التهذيب» (٣/٤٣٨)، «التقريب» (ص٨٠٠).
وعلى هذا فلا تقوى رواية قرة لأن تكون زيادة ثقة؛ لضعفه ولمخالفة من هو أثبت وأوثق وأكثر عدداً.
ولذا فقد رجح رواية الإرسال الدارقطني وصوّبها كما في «العلل» (٨/٣٠)، و«السنن» (٢/٤٢٧).
فتكون الرواية المحفوظة هي المرسلة وأما الموصولة فهي منكرة للمخالفة وضعف المخالف.
وكأنه رأي للسّخاوي في فتاواه الحديثية المطبوعة بـ «الأجوبة المرضية» (١/١٨٩) فقد أسهب في تخريجه للحديث والكلام عليه وبيان وجه المخالفة، وأنها لا تكون زيادة ثقة، ودافع عن الدارقطني رداً على من انتقده في تصويبه وترجيحه للرواية المرسلة.
ولعله يقصد بذلك ابن الملقن كما في «البدر المنير» (٧/٥٢٩) حيث إنه صرح بحُسن الحديث وقبوله، ولأنه ذكر أيضاً كلام الدارقطني في «علله» وتصويبه للإرسال وتعقبه بأنها زيادة من ثقة.
وذكر حُكمَ ابن الصلاح على الحديث بأنه حسن، وانتصر له، وكذلك جوّده النّوويّ كما في «الأذكار» (ص١٩٨)، (ح٣٤٠) وأورده السبكي في «طبقات الشافعية» (١/١٣) وأطال النّفَس في تخريجه جدّاً ثم انفصل إلى تصحيحه! =

= ورواه جماعة عن الأوزاعي عن الزهري موصولاً بدون ذكر قرة:
منهم خارجة بن مصعب عنه... رواها السبكي في «طبقاته» (١/١١) وخارجة هذا: كذّاب، كذّبه ابن معين. وقال الحافظ: متروك.
وانظر: «تاريخ ابن معين» برواية الدروري برقم (٣٠٩)، «الميزان» (١/٦٢٥)، «التقريب» (ص٢٨٣).
ورواه محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي به، لم يذكر قرة، وهذه أوردها الدارقطني في «العلل» (٨/٣٠) والمصيصي قال عنه أحمد: منكر الحديث، وقال البخاري: لين جدّاً، وقال النسائي: ليس بالقوي كثير الخطأ، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.
وانظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٢٥١)، «تهذيب التهذيب» (٣/٦٨٢)، «التقريب» (ص٨٩١).
ورواها السبكي في «طبقات الشافعية» (١/١٥) لكنه جعل بين الأوزاعي والزهري راوياً اسمه يحيى، وليس هو ابن أبي كثير كما نبه عليه السخاوي في فتاواه، وإنما هو قرة بعينه وقد قيل هو اسمه، وقرة لقبه فيما حكاه ابن حبان.
ورواه مبشر بن إسماعيل وهي عند الخطيب في «الجامع» له (٢/٦٩) وفي سندها راو اسمه أحمد بن محمد بن عمران ضعفه الخطيب في «تاريخه» (٦/٢٤٥ ط. بشار) وقال: سألت الأزهري عنه؟ فقال: «ليس بشيء». وحكم ابن الجوزي على حديث له بالوضع واتهمه به. «لسان الميزان» (١/٦٣٩).
وله علة أخرى وهي: ضعف الأوزاعي في الزهري، قال ابن معين: ليس بذاك في الزهري، وقال يعقوب الفسوي: في رواية الأوزاعي عن الزهري خاصة شيء. «تهذيب التهذيب» (٢/٥٣٨).
فلو كان السند إليه صحيحاً لم تنهض رواية الأوزاعي للصحة أمام من خالف من الأثبات من أصحاب الزهري ممن رواه مرسلاً.
وقال الدارقطني أيضاً في «علـله» (٨/٣٠): «ورواه وكيع، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، قال رسول الله ﷺ، مرسلاً».
وله إسناد آخر عن الزهري: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/٧٢)، (ح١٤١) قال: حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي: ثنا عبدالله بن يزيد الدمشقي: ثنا صدقة بن عبدالله عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبدالله بن كعب عن أبيه: عن النبي ﷺ قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع أو أجزم».
وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/٤١٤)، (ح٣١٤٨) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه صدقة بن عبدالله، ضعفه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم، ووثقه =

= أبو حاتم ودُحيم في رواية.
قلت: لم يوثقه أبو حاتم، بل قال عنه: محله الصدق، ومعناه كما فسرها هو في مقدمة «الجرح والتعديل» (٣٧/٢): ممن يكتب حديثه وينظر فيه.
وأما توثيق دحيم فلا يصلح أن نعارض به تضعيف الأئمة قاطبة؛ لأن دحيماً ورد عنه تضعيفه كما أشار الهيثمي إليه، فقد روى أبو زرعة الدمشقي عن دحيم قوله: مضطرب الحديث ضعيف. وعبارة أحمد: ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر، وقال مرة: ليس يسوى شيئاً؛ أحاديثه مناكير. وقال مسلم: منكر الحديث. وقال ابن عدي: وأحاديث صدقة منها ما توبع عليه وأكثره مما لا يتابع عليه وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. «الكامل» (٧٦/٤)، وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢٠٦/٢).
وذكره الحافظ في «تعجيل المنفعة» (٦٦٥/١) وقال: المعروف بالضعف.
ولذا لم يعتدّ بها الدارقطني فقد ذكرها في العلل، وصوّب رواية الإرسال، وكذلك في «سننه» إلا أنه سمى شيخ صدقة (محمد بن سعيد الوصيف) كذا بـ«العلل» (٣٠/٨) وقال في «سننه»، كتاب الصلاة، (٤٢٧/١)، (ح٨٨٣) ورواه صدقة عن محمد بن سعيد عن الزهري عن عبدالرحمٰن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ ولا يصح الحديث وصدقة ومحمد بن سعيد ضعيفان والمرسل هو الصواب.
قلت: ولم أقف على راو يقال له الوصيف إلا إن قصد محمد بن سعيد المصلوب وهو متروك باتفاق.
فقد ذكر الذهبي أن من روى عنه سمّوه بأسماء كثيرة من باب الستر والتعمية والتدليس.
ومهما يكن من شيء، فلا يصلح أن تكون متابعة؛ وذلك للمخالفة؛ فإن صدقة خالف في إسناده قرة وهما ضعيفان وبهذا أعلها الدارقطني وكذا الألباني في «الإرواء» (٣٢/١).
فالصواب في الحديث هو الإرسال كما ذهب إليه أبو داود، وتابعه البيهقي، وصوّبه الدارقطني مع إعلاله للموصول من وجهيه، وتابعهم الشيخ الألباني كما سبق.
بل ذكر ابن الملقن كما في «البدر المنير» (٥٢٨/٧) أن النسائي ادّعى الصواب في رواية الإرسال.
ولم أقف على تصريح النسائي أنه رجح الإرسال إلا أنه لما روى الحديث من وجهيه قال عقب رواية عقيل عن الزهري مرسلاً: «مرسل».
وزاد الشيخ الألباني أن قرة قد اضطرب في متنه فقد تعددت وتغايرت الألفاظ في الرواية عنه، فمرة يقول: «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله...».
ومرة: «ببسم الله الرحمٰن الرحيم».
ومرة: «بذكر الله» ومرة يقول: «أبتر» ومرة «أقطع» ومرة «أجذم» ومرة «أجزم».

وأفردت فيه جزأ[(١)].

٨٢٧ حديث: «كل امرئ حسيبُ نفسه، لِيشربْ كلُّ قوم فيما بدا لهم».

قاله النبي ﷺ لعبدالقيس[(٢)] لما سألوه عن الأوعية.

أبو يعلى[(٣)]، والقضاعي[(٤)] من حديث شهر بن حَوشَب عن أبي هريرة به.

---

(١) سمّاه بـ «تحرير المقال في الكلام على حديث كل أمر ذي بال» كما في «الضوء اللامع» (٨/١٨) وهو مطبوع ضمن فتاواه الحديثية: «الأجوبة المرضية» (١/١٨٩).

(٢) بنو عبدالقيس بطن من أسد، من ربيعة، من العدنانية وفي النسبة إليهم: عبدي، وقيسي، وعبقسي كانت ديارهم بتهامة، ثم خرجوا إلى البحرين وسكنوا مع تميم وبكر بن وائل وقاسموهم... وفدوا على النبي ﷺ وفيهم المنذر بن عائذ والأشج... انظر: «نهاية الأرب في أنساب العرب» للقلقشندي (ص٣٣٨).

(٣) في «مسنده» (١١/٢٨٥)، (ح٦٣٩٩).

(٤) في «مسنده الشهاب» (١/١٤٧)، (ح٢٠١).

ورواه أحمد في «مسنده» في موضعين (١٣/٤١٨)، (ح٨٠٥٢)، (١٤/٨٠)، (ح٨٣٣٦).

كلهم من طريق حماد عن خالد الحذّاء عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وحديث الترجمة في سنده ضعف من جهة شهر بن حوشب فهو غير محتج به عند الأكثر؛ ضعفه شعبة. وقال ابن عدي: ليس بالقوي في حديثه، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يُتديّن به.

وقال الدارقطني: يُخرّج حديثه. وضعفه البيهقي أيضاً.

وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام. انظر: «الكامل» (٤/٣٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/١٨٢)، «التقريب» (ص٤٤١).

فحديثه يحسّن في الشواهد، ولحديث هذا شواهد كثيرة جدّاً منها:

ما أخرجه مسلم وبوّب عليه في «صحيحه»، كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحنتم والنقير، وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصر مسكراً (٣/١٥٨٥)، (ح١٩٩٩) من طريق محارب بن دثار عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: **«نهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً»**.

وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٣/٥٦٩)، (ح٦٧٠٨) وعنه أحمد في «مسنده» (٣٨/١١٣)، (ح٢٣٠٠٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٤٦٢)، (ح٢٤٢١٦) من طريق عبدالله بن بُريدة به نحوه.

فحاله في الشواهد حسن وما قدمته من الشواهد كافٍ في تقوية حديثه، لا سيما وأن أصل الإباحة رواها مسلم.

٨٢٨ حديث: «كل امرئ في ظل صدقته».

في: «الرجل»[١].

٨٢٩ حديث: «كل إناء بما فيه يطفح».

مضى في: «الكلام قريباً»[٢].

٨٣٠ حديث: «كل بني أم[٣] ينتمون إلى عَصَبة أبيهم إلا ولد فاطمة؛ فإني أنا أبوهم، وأنا عصبتهم».

الطبراني في «الكبير»[٤] من طريق عثمان بن أبي شيبة[٥] عن جرير[٦] عن شيبة بن نعامة[٧] عن فاطمة بنت الحسين[٨] عن جدّتها فاطمة الكبرى[٩] به مرفوعاً.

---

(١) أورده المؤلف في حرف الراء وهو برقم (٥٢٠).

(٢) انظر: حديث رقم (٨٠٨). وهو غير موجود في نسخة (م).

(٣) كذا الأصل و(د) و(ز) وفي (م): «آدم».

(٤) (٤٤/٣)، (ح٢٦٣٢) قال: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي: ثنا عثمان بن أبي شيبة به.

(٥) هو: عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ شهير وله أوهام، وقيل: كان لا يحفظ القرآن. من العاشرة مات سنة تسع وثلاثين وله ثلاث وثمانون سنة خ م د س ق. «التقريب» (٦٦٨).

(٦) جرير بن عبدالحميد بن قُرط ـ بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة ـ الضبي الكوفي، نزيل الرّي وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة ع. «التقريب» (ص١٩٦).

(٧) شيبة بن نعامة أبو نعامة الضبي الكوفي، يروي عن العراقيين وعن أنس بن مالك، وعنه الثوري وهشيم وجرير، وقد ضعفه ابن معين، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، وضعفه ابن الجارود. وقال فيه البزار: ليّن الحديث. «ميزان الاعتدال» (٢٨٦/٢)، و«لسان الميزان» (٢٦٩/٤).
في (م): «معاوية» بدل «نعامة» وهو خطأ.

(٨) فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمية المدنية، زوج الحسن بن الحسن بن علي، ثقة من الرابعة، ماتت بعد المائة وقد أسنت. د ت عس ق. «التقريب» (ص١٣٦٧).

(٩) هي: ابنة النبي ﷺ، ويقال لها الكبرى تمييزاً لها عن سابقتها.

[ل١٤٣/أ] وكذا أخرجه أبو يعلى[(١)] ومن طريقه الديلمي في «مسنده» عن عثمان بن أبي شيبة بلفظ: **«لكل بني أم[(٢)] عصبة ينتمون إليه إلا ولد فاطمة؛ فأنا وليهما[(٣)] وعصبتهما»**.

ولم ينفرد به ابن أبي شيبة[(٤)]؛ بل رواه الخطيب في «تاريخه»[(٥)] من

---

(١) الموصلي في «مسنده» (١٢/١٠٩)، (ح٦٧٤١) قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة بالإسناد السابق نفسه.
وأورده الديلمي في مسنده (مخطوط/نسخة لاله لي/ل١٢/ب) واكتفى بعزوه لأبي يعلى الموصلي ولم يسبق إسناده إليه كعادته.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٧٤) وعزاه لهما ـ الطبراني والموصلي ـ وقال: «. . . فيه شيبة بن نعامة؛ ولا يجوز الاحتجاج به».اهـ.
لأن شيبة هذا ضعفه ابن معين كما في «تاريخه» براوية الدوري برقم (٣٠٥٤)، و«الجرح والتعديل» (٤/٣٣٦) وقال ابن حبان: يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، وعن غيره من الثقات ما يخالف حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به.
ولينه البزار. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٢٨٦) و«لسان الميزان» (٤/٢٦٩).
وله علة أخرى لم ينبه عليها الهيثمي وقد نبه السخاوي عليها، وهي: الانقطاع بين فاطمة بنت الحسين الصغرى وفاطمة بنت نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.
ونصّ البخاري على أن روايتها عن جدتها مرسلة، وكذا قال الترمذي فيما نقله العلائي في «جامع التحصيل» (ص٣١٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٥/٢٥٥).
والحديث بهذا السند ضعيف جدّاً؛ بل حكم عليه الإمام أحمد بالوضع وعاب على ابن أبي شيبة روايته لهذا الحديث؛ كما نقل ذلك الخلال كما في منتخب العلل للمقدسي (ص٢١١) عن ابنه عبدالله، قال: عرضت على أبي حديث عثمان، عن جرير، عن شيبة بن نعامة، عن فاطمة بنت حسين، عن فاطمة، عن النبي ﷺ في العصبة وأحاديث معها، فأنكرها جدّاً.
وقال: «هذه الأحاديث موضوعة، ـ أو كأنها موضوعة ـ، نراه يتوهم هذه الأحاديث، نسأل الله السلامة، اللَّهُمَّ سلّمْ سلّمْ».

(٢) وقع أيضاً في (م): «آدم».

(٣) في (م): «ولدتهما» وهو خطأ.

(٤) أصل هذا التنبيه للخطيب كما فهمه السخاوي نفسه في «الأجوبة المرضية» (١/٣٤٤) من صنيع الخطيب في «تاريخه» (١١/٢٨٥).
ولعل السبب في ذلك أن الإمام أحمد لما عاب على ابن أبي شيبة روايته لهذا الحديث، أراد الخطيب التنبيه على أن ابن أبي شيبة لم ينفرد وأنه توبع، وهو بهذا قد يرفع اللائمة عن ابن أبي شيبة الثقة، وتُلصق العلة بالضعيف المتروك، وهو شيبة بن نعامة.

(٥) «تاريخ بغداد» (١١/٢٨٥).

طريق محمد بن أحمد[١] بن يزيد بن العوام[٢] ثنا أبي[٣] ثنا جرير بلفظ: **«كل بني أم ينتمون إلى عصبتهم إلا ولد فاطمة؛ فإني أنا أبوهم وأنا عصبتهم»**، ومن طريق حسين[٤] الأشقر[٥] عن جرير بنحوه[٦]، ولكن شيبة ضعيف[٧]، ورواية فاطمة عن جدتها مرسلة[٨].

ولكن له شاهد عند الطبراني[٩] ....

---

(١) في (م): «محمد» وهو خطأ.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن يزيد بن أبي العوام الرياحي، من أهل بغداد، يروي عن يزيد بن هارون وأبي عاصم روى عنه العراقيون، ربما أخطأ. قاله ابن حبان في «الثقات» (١٣٤/٩). وذكره الخطيب في «تاريخه» (٢٤٥/٢)، ط. بشار، ونقل عن الدارقطني بأنه: صدوق، وقال عبدالله بن أحمد: صدوق مات سنة (٢٧٦هـ). «لسان الميزان» (٥٣٧/٦).

(٣) هو: أحمد بن يزيد أبو العوام الرياحي، حدّث عن مالك بن أنس، وإبراهيم بن أبي يحيى وهشيم بن بشير، وعنه ابنه محمد، وكان ثقة. قاله الخطيب في «تاريخه» (٢٢٧/٥).

(٤) في (م): «حسن» وهو خطأ.

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٧).

(٦) في «تاريخ بغداد» (١٦٤/١٣).
وكلا الإسنادين ضعيف جدّاً؛ لأن مدارهما على شيبة بن نعامة وهو ضعيف الحديث جدّاً، وذِكْرُ المتابعة لا يفيد شيئاً؛ لأن المتابعة لم تحصل للضعيف نفسه وهو شيبة بن نعامة، بل حصلت فيمن دونه لـ (ابن أبي شيبة)، وهو ثقة.

(٧) وقد مر الكلام عليه وانظر «الجرح والتعديل» (٣٣٦/٤)، و«المجروحين» لابن حبان (٤٥٩/١) ط. حمدي.

(٨) انظر الحكم على الحديث قبل قليل.

(٩) في «الكبير» (٤٣/٣)، (ح٢٦٣٠) ومن طريقه ابن الشجري في «أماليه» (ص١٥١)، وابن عدي في «الكامل» (١٩٩/٧) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢١٤/١) ومداره على يحيى بن العلاء.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢٧٤/٩) وقال: «رواه الطبراني وفيه يحيى بن العلاء وهو متروك».
وبه أعله ابن الجوزي كما في «العلل المتناهية» (٢١٥/١) فقال: «لا يصح»، ونقل عن أحمد تكذيبه ليحيى بن العلاء. وعن الدارقطني قوله: «أحاديثه موضوعات».
قلت: فهو بهذا الإسناد موضوع؛ قال ابن معين: ليس بشيء. ومرة قال: ليس بثقة. =

في ترجمة الحسن[١] من «الكبير»[٢] أيضاً من طريق يحيى بن العلاء الرّازي[٣] عن جعفر بن محمد[٤] عن أبيه[٥] عن جابر مرفوعاً: «**إن الله جعل ذرية كل نبي في صُلبه، وإن الله جعل ذريتي في صُلب علي**».

ويُروى[٦] أيضاً عن ابن عباس[٧] كما كتبته في: «ارتقاء الغُرَف»[٨]، وبعضها يُقوِّي بعضاً[٩].

= وقال أحمد: كذاب رافضي يضع الحديث. وقال البخاري والنسائي: متروك الحديث. وقال عنه الحافظ: رمي بالوضع..
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٩٧/٨)، أجوبة أبي زرعة الرازي (ص٥٧٧)، «الجرح والتعديل» (١٨٠/٩)، «الضعفاء» للنسائي (ص٢٤٩)، «الكامل» لابن عدي (١٩٨/٧)، «التقريب» (ص١٠٦٣).

(١) الصحابي الجليل الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

(٢) (٢٠/٣) وساق له أخباراً وأحاديث كثيرة. (٣) تقدم عند حديث رقم (٧٨٠).

(٤) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، بالصادق؛ صدوق فقيه إمام. «التقريب» (٢٠٠).

(٥) محمد بن علي بن الحسين السجَّاد الباقر؛ ثقة فاضل. «(التقريب» (٨٧٩).

(٦) من هذه الكلمة إلى قوله: «الغرف» سقط من (م).

(٧) أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٥٨/٢)، ط. بشّار، من طريق عبدالله بن عبدالرحمٰن بن محمد الحاسب قال: حدثني أبي قال: حدثني خزيمة بن خازم قال: حدثني أمير المؤمنين المنصور قال: حدثني أبي محمد بن علي قال: حدثني أبي علي بن عبدالله قال: حدثني أبي عبدالله بن العباس قال: كنت أنا وأبي العباس بن عبدالمطلب جالسين عند رسول الله ﷺ إذ دخل علي بن أبي طالب فسلم فرد عليه رسول الله ﷺ وبشّ به وقام إليه واعتنقه وقبل بين عينيه وأجلسه عن يمينه، فقال العباس: يا رسول الله أتحبّ هذا؟ فقال النبي ﷺ: يا عمّ رسول الله، والله لله أشد حبّاً له مني، إن الله جعل ذرية كل نبي في صلبه، وجعل ذريتي في صلب هذا.
وأورد هذا الحديث الذهبي في «الميزان» (٥٨٦/٢) وقال عن راويه محمد بن عبدالرحمٰن المحاسب: «لا يُدرَى من ذا». ثم قال عن حديثه هذا: «كَذِبٌ». فهو موضوع.

(٨) اسم كتابه: «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف» (٥٠٣/٢) وعزاه لأبي الخير الحاكمي، وهو: أحمد الطالقاني، وقد أفاد محقق كتابه أن له كتاباً في فضائل علي بن أبي طالب.

(٩) بل صرّح في كتابه «الأجوبة المرضية» (٤٢٤/٢، ٤٢٥) بأنه: صالح للحجة! =

وقول ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: «إنه لا يصح»[١]. ليس بجيد[٢].

وفيه دليل لاختصاصه ﷺ بذلك؛ كما أوضحته في بعض الأجوبة[٣]، بل وفي مصنفي في أهل البيت[٤].

٨٣١ حديث: «كل ثاني لا بد له من ثالث»[٥].

٨٣٢ حديث: «كل ذي نعمة محسود».

في: استعينوا[٦].

٨٣٣ حديث: «كل شيء بقدر حتى العَجْز والكَيْس»[٧].

مسلم من حديث طاوس عن ابن عمر مرفوعاً بهذا[٨].

= لكن الذي يظهر أن الحديث بمجموع طرقه لا يتقوى؛ فمدار الأسانيد إما على وضاع أو متروك، لكن ربما كثرة طرقه تدفع عنه الوضع؛ لذا قال القاري لما ذكر كثرة طرقه: غايته أنه حديث ضعيف لا موضوع. «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (١/٢٦٩).

(١) «العلل المتناهية» (١/٢١٥).

(٢) لكن الذي يظهر أن الصواب مع ابن الجوزي؛ لأن الحديث كما مر لا يصح حتى بمجموع طرقه؛ فهي واهية جدّاً أو موضوعة كما سبق بيانه قبل قليل.

(٣) في «الأجوبة المرضية» فيما سئل السخاويّ عنه من الأحاديث النبوية (٢/٤٢٤).

(٤) واسمه «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف» (٢/٥٠٣)، والكتاب ذكره في «الضوء اللامع» (٨/١٨) وهو مطبوع متداول.

(٥) بيض له السخاوي، وقال ابن الديبع: «لم يتكلم عليه شيخنا ـ أي: السخاوي ـ بعد أن ترجم له، وكأنه سقط على الناسخ»، «التمييز» (ص١٤٩).
وقال العجلوني: «ليس بحديث»، «كشف الخفاء» (٢/١٢٠).
وهذه الترجمة سقطت من (م).

(٦) مضى تخريجه، والكلام عليه في حرف الهمزة. حديث رقم (١٠٤).
هذا الحديث سقط من (م).

(٧) الكيْس ضد العجز، وهو النشاط والحذق. شرح النووي على مسلم (١٦/٢٠٤).

(٨) «صحيح مسلم»، كتاب القدر باب: كل شيء بقدر (٤/٢٠٤٥)، (ح٢٦٥٥).

٨٣٤ حديث: «كل شيء يَغِيضُ إلا الشر فإنه يُزاد فيه».

أحمد بن منيع[١]، والطبراني[٢] والعسكري من حديث بقيّة بن

---

(١) في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧٧/٨)، (ح٧٥١٥).

(٢) لم أقف عليه في معاجمه وهو موجود في «مسند الشاميين» - (٣٤٨/٢) لكن من غير طريق بقية.

أخرجه من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج: ثنا أبو بكر بن أبي مريم: حدثني زيد بن أرطاة قال: سمعت أبا الدرداء يقول: قال رسول الله ﷺ: **«كل شيء ينقص إلا الشر فإنه يزاد فيه»**.

وهذه رواية مستغربة؛ إذ فيها تصريح زيد بن أرطاة بالسماع من أبي الدرداء.

وزيد لم يسمع من أبي الدرداء كما جزم بذلك أبو حاتم والمزي.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٥٦/٣)، «تهذيب الكمال» (٨/١٠) جامع التحصيل (ص١٧٨).

وقد رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٧٧/٤٥)، (ح٢٧٤٨٣) بذكر واسطة بين زيد وأبي الدرداء فقال:

حدثنا محمد بن مصعب قال: حدثني أبو بكر عن زيد بن أرطاة عن بعض إخوانه عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «كل شيء ينقص إلا الشر فإنه يزاد فيه».

ورواه أبو يعلى في «معجمه» (ص٨٤)، (ح٣٤) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس عن أبي بكر بن أبي مريم قال: حدثني زيد بن أرطاة عن أبي الدرداء.

فلم يذكر واسطة، ولم يأت التصريح بالسماع بين زيد وأبي الدرداء.

والآفة من أبي بكرٍ، قيل اسمه: بكير وقيل: عبدالسلام، واسم أبيه عبدالله، وهو الغساني الشامي تُكُلِّم فيه:

وتتلخص أقوال الأئمة فيه إلى أنه: ضعيف وقد اختلط؛ ضعفه ابن معين وأبو زرعة، وأبو حاتم ورماه بالاختلاط وكذلك أبو داود.

وقال الذهبي: ضعفه أحمد وغيره لكثرة ما يغلط.

وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف وكان قد سُرِقَ بيتُه فاختلطَ.

انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (٥١٧٣)، «الجرح والتعديل» (٤٠٥/٢)، «تهذيب التهذيب» (٤٩١/٤)، «ميزان الاعتدال» (٤٩٧/٤)

فالحديث ضعيف للعلتين اللتين سبق التنبيه عليهما، وهما:

الانقطاع بين زيد وأبي الدرداء؛ فإن الأئمة قد نفوا سماعه منه.

والأخرى: ضعف أبي بكر واضطرابه في هذا الحديث؛ فإن الرواة قد اضطربوا في الرواية عنه، فمرة يروونه عنه بذكر واسطة مبهمة، ومرة بدونها، ومرة بتصريح السماع، فلعله من تخاليطه.

=

الوليد[١] عن أبي بكر[٢] بن أبي مريم عن زيد بن أرطاة[٣] أخي عَدي[٤] عن أبي الدرداء به مرفوعاً.

وغاض الشيء: «إذا نقص وقَلّ»، وفاض: «إذا زاد وكثر»[٥].

٨٣٥ حديث: «كلّ الصّيْد في جوْف الفَـرَا»[٦].

الرامهرمزي في «الأمثال»[٧] من جهة ابن عيينة عن وائل بن

= وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٧/٤٥٠) وأعله بما سبق.
واقتصر البوصيري في «إتحافه» (٨/٧٧)، (ح٧٥١٥) على تضعيفه بأبي بكر بن أبي مريم فحسْب.

(١) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٢٦).

(٢) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٣٩).

(٣) زيد بن أرطاة الفزاري الدمشقي، أخو عدي ثقة عابد، من الخامسة د ت س. «التقريب» (ص٣٥٠).

(٤) عدي بن أرطاة الفزاري، عامل عمر بن عبدالعزيز، مقبول، من الرابعة، قتل سنة اثنتين ومائة بخ «التقريب» (ص٦٧١).

(٥) كذا في الأصل و(د) و(م)، وفي (ز): «ارتفع».

(٦) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/٤٢٢) بعد ما أورد هذا الحديث: «الفرأ مهموز مقصور: حمار الوحش وجمعه فراء. قاله النبي ﷺ لأبي سفيان يتألفه على الإسلام».
تنبيه: في الأصل ضبط الناسخ كلمة (الفرا) بكسر الفاء وفتحها، ثم كتب فوق الكلمة (معاً)؛ أي: يجوز في قراءتها الوجهان.

(٧) «أمثال الحديث» (ص١١٩) قال: حدثنا محمد بن الحسين بن مكرم ثنا عمرو بن علي ثنا سفيان بن عيينة به... وقال: «بطن الفرا» بدل «جوف».
وهذا الإسناد رجاله ثقات إلا أنه مرسل؛ أرسله نصر بن عاصم الليثي النحوي، وهو معدود من أوساط التابعين. قال البخاري عن حديثه: منقطع. وقال عنه العجلي: تابعي ثقة. ووثقه النسائي وابن حجر.
«الثقات» للعجلي (٢/٣١٣)، «التاريخ الكبير» (٥/١٧١)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٤٨)، «التقريب» (ص٩٩٩).
ورواية الإرسال أخرجها أيضاً بسند صحيح أبو عروبة كما في «المنتقى من الطبقات» (ص٣٤) من طريق عبدالله بن عمرو البصري عن سفيان به.
وأخرجها أبو هلال العسكري في كتابه الجمهرة (٢/١٣٥) من طريق علي بن المديني عن سفيان به.
وخالفهم عطاء بن مصعب فرواه عن ابن عيينة عن جعفر البرمكي قال: أذن رسول الله =

داود[1] عن نصر بن عاصم الليثي[2] قال: أذن رسول الله ﷺ لقريش

= ... فذكره. رواها أبو الفرج الأصفهاني في كتابه «الأغاني» (٦/٣٦٠).
وعطاء لم أقف عليه، والراوي عنه الخليل بن أسد النوشجاني لم أر من ذكره بجرح ولا تعديل أيضاً.
وقد جاء ذكره عند ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤/٤٤٤)، وابن ماكولا في الإكمال (٧/٧٣).
فروايته منكرة؛ والمحفوظ رواية الجماعة عن سفيان.
ثم وقفت عليه موصولاً بإسناد آخر عند الأصفهاني في كتابه «الأغاني» (٦/٣٦٠) قال: أخبرنا محمد بن العباس اليزيدي قال: حدثنا أحمد بن الحارث الخزاز قال: حدثنا المدائني عن مسلمة بن محارب عن عثمان بن عبدالرحمٰن بن جوشن قال: أذن رسول الله يوماً للناس فأبطأ بإذن أبي سفيان، فلما دخل قال: يا رسول الله ما أذنت لي حتى كدت تأذن للحجارة، فقال له: يا أبا سفيان، كل الصيد في جوف الفرا.
وهذه رواية منكرة أيضاً؛ المتهم بها صاحب كتاب الأغاني أبو الفرج الأصفهاني وكتابه لم يحفل به أهل العلم بالحديث، بل هو من كتب الأسمار والأخبار والأغاني والمجون، وفيه من العظائم ما تضيق هذه الحاشية بإيرادها، وقد تصدى للرد عليه وكشف بلاياه صاحب كتاب:
«السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني» وليد الأعظمي، فيما يقرب من ٢٠٠ صفحة.
وقال الذهبي في «الميزان» (٣/١٢٣): «يأتي بأعاجيب بـ (حدثنا) و(أخبرنا)، وكان طلبه في حدود الثلثمائة، فكتب ما لا يوصف كثرة حتى لقد اتُّهم.!».
وقال في «تاريخ الإسلام» (٢٦/١٤٤):
«رأيت شيخنا ابن تيمية يضعفه ويتّهمه في نقله ويستهول ما يأتي به، وما علمتُ فيه جرحاً إلا قول ابن أبي الفوارس: خلط قبل أن يموت».اهـ.
لكن جرحه ابن الجوزي جرحاً شديداً فقال: «... ومثله لا يوثق بروايته؛ يصرح في كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويهوّن شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، ومن تأمل كتاب الأغاني رأى كل قبيح ومنكر»، المنتظم في «تاريخ الملوك والأمم» (١٤/١٨٥).

(١) وائل بن داود التيمي الكوفي والد بكر، ثقة، من السادسة، بخ ٤. «التقريب» (ص١٠٣٥).

(٢) نصر بن عاصم الليثي النحوي، روى عن أبي بكرة الثقفي، ومالك بن الحويرث، وعنه قتادة ومالك بن دينار، ثقة، نقط المصاحف وقرأ على أبي الأسود. «الكاشف» (٢/٣١٨) قال الحافظ ثقة رمي برأي الخوارج، وصحّ رجوعه عنه. من الثالثة. «التقريب» (٩٩٩).

وأخّر[١] أبا سفيان[٢]، ثم أذن له، فقال: ما كِدتَّ أن تأذن لي حتى كدتّ أن تأذن لحجارة الـجَلْهَمَتَيْن[٣] قبلي! فقال: «وما أنت[٤] وذاك يا أبا سفيان، إنما أنت كما قال الأول... وذكره»، وسنده جيد لكنه مرسل، ونحوه عند العسكري[٥].

وقال: «في جـوْف»[٦] أو «جَنْـب».

وقد أفردتُ فيه جزءاً فيه نفائس[٧].

---

(١) وقع في (م): «أخبر» وهو تصحيف.

(٢) هو: صخر بن حرب بن أمية الأموي القرشي، والد معاوية ويزيد، أبو سفيان ﷺ. «الاستيعاب» (١٦٧٧/٤) وقد وقع خلاف في تعيينه ـ في الحديث ـ هل هو ابن الحارث أو ابن حرب والراجح أنه: ابن حرب. كما قال السهيلي. «كشف الخفاء» (١٤٣/٢).
وورواية أبي عروبة المرسلة الصحيحة تؤيده كما مضى، فقد جاء التصريح بنسبته بقوله: وفيهم أبو سفيان بن حرب ... المنتقى من «الطبقات» لأبي عروبة الحراني (ص٣٤).

(٣) أصلها: الجلهة، والميم زائدة، وهي ناحية الوادي، والمشهور: روايتها بفتح الجيم والهاء. «لسان العرب» (٣٤٢/٢) ورواها بعضهم بضمهما، وقال أبو عبيد: الجلهمتان: جانبا الوادي قال: والمعروف الجلْهمتانِ والجَلْهَمَةُ ما اسْتَقْبَلَكَ من الوادي، قال: ولم أَسْمَعْ بالجلْهمة إلّا في هذا الحديث وما جاءت إِلّا ولها أصْل. وكذا قال ابن الأنباري. وقيل وسطه. وانظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (١٦٨/١).

(٤) وقع في (م): «وما أنا أنت» وهو خطأ.

(٥) في «الأمثال» وهو مفقود، لكن وقفت عليه في كتاب «جمهرة الأمثال» (١٣٥/٢) لتلميذه أبي هلال العسكري فقد رواه عنه مسنداً، قال: أخبرنا أبو أحمد ـ يعني: العسكري ـ عن ابن الأنباري عن إسماعيل بن إسحاق عن علي المديني عن سفيان به... وفيه: كل الصيد في (جوف) الفرا أو في (جنب) الفرا. هكذا على الشك كما نبه عليه السخاوي.

(٦) وقع في (م): «خوف!». وهو خطأ ظاهر

(٧) ذكره في «الضوء اللامع» (١٩/٨)، وأشار إليه في موضع آخر (٢١٥/٣) مبيناً سبب تأليفه في ترجمة داود بن محمد القلتاوي فقال: وقد سألني ـ أي: داود بن محمد ـ عن حديث: «كل الصيد في جوف الفرا»، وكتبت له جواباً حافلاً سمعه مني.
وقال ـ أي: داود القلتاوي ـ: قد سألت عنه كل الجماعة فما عرفوه!.

٨٣٦ [ل١٤٣/ب] **حديث: «كُلُّ طويل»**[1] الحديث.

في: «طُول اللحية»[2].

٨٣٧ **حديث: «كل عام ترذلون».**

هو من كلام الحسن البصري في «رسالته»[3]، بل معناه في حديث عن أنس رفعه: **«لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرّ منه حتى تلقوا ربكم»** أخرجه البخاري في «صحيحه»[4] من حديث الزبير بن عَدي[5] عنه بهذا. وفي لفظ لغيره: **«لا يأتيكم عام»**[6] بدل **«زمان»**.

وهو بهذا اللفظ عند الطبراني بسند جيد عن ابن مسعود من قوله: **«ليس عام إلا والذي بعده شر منه»**[7].

---

(١) سقط بأكمله من (م).

(٢) في حرف الطاء حديث رقم (٦٧٤).

(٣) لم أقف على رسالته، وقد جزم بنسبة القول للحسن البصري الزركشيُّ في كتابه: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص٢١٥) وتابعه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص٢٠٢)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٢٨٧)، والفتني في «تذكرة الموضوعات» (٢٢/١) وغيرهم.
وسئل عنه الحافظ كما سيأتي أنه من قول عائشة فقال: «لا أصل له بهذا اللفظ»..

(٤) كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه (٤٩/٩)، (ح٧٠٦٨).

(٥) هو: الزبير بن عدي الهمداني اليامي قاضي الري، عن أنس وطارق بن شهاب، وعنه مسعر والثوري، ثقة فقيه، مات (١٣١هـ). «الكاشف» (٤٠٢/١).

(٦) أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب الفتن، باب ما جاء في أشراط الساعة، (ح٢٢٠٦)، (ص٤٩٩) من طريق سفيان الثوري عن الزبير بن عدي قال: دخلنا على أنس بن مالك قال: فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج، فقال: «ما من عام إلا الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم؛ سمعت هذا من نبيكم ﷺ». قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح».
وقال الشيخ الألباني: «إسناده صحيح على شرط الشيخين»، «السلسلة الصحيحة» (٢١٨/٣)، (ح١٢١٨).
وجاء بلفظ: «**يوم أو زمان**» عند أحمد في «مسنده» (٢١٦/٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٨٢/١٣)، (ح٥٩٥٢)، وعند أحمد ـ أيضاً ـ في «المسند» (٢٠٤/٢٠)، وأبي يعلى في «مسنده» (٩٧/٧)، (ح٤٠٣٧): «عام أو يوم» كلهم من طريق سفيان به.

(٧) في «المعجم الكبير» (١٠٩/٩)، (ح٨٥٥١) من طريق مجالد عن الشعبي عن مسروق =

بل عنده[١] أيضاً بسند صحيح: «**أمس خير من اليوم، واليوم خير من غدٍ، وكذلك حتى تقوم الساعة**».

وليعقوب بن شيبة[٢] من طريق الحارث بن حَصِيرة[٣] عن زيد بن وهب[٤] سمعت ابن مسعود يقول: «لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذي قبله حتى تقوم الساعة، لستُ أعني رخاء من العيش ولا مالاً يفيده، ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علماء[٥] من اليوم[٦] الذي قبله، فإذا

= قال: قال عبدالله: «ليس عام إلا الذي بعده شر منه..» وفيه زيادة ألفاظ.
وأخرجه البيهقي في «المدخل» (ص١٨٥)، رقم (٢٠٥)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٤٢/٢)، ح برقم (٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩) كلاهما من طريق مجالد به.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٣٣/١)، (ح٨٤٩) وعزاه للطبراني وقال: «فيه مجالد بن سعيد وقد اختلط».
فالحديث بهذا السند ضعيف؛ لضعف مجالد وقد سبق بيان حاله وأنه ضعيف مخلط، وحُكْمُ السخاوي على سنده بأنه جيد فيه نظر. والله أعلم.

(١) في «المعجم الكبير» (١٦٩/٩)، (ح٨٧٧٣) قال: حدثنا محمد بن النضر الأزدي: ثنا معاوية بن عمرو: ثنا زائدة عن الأعمش عن خيثمة قال: قال عبدالله لامرأته: اليوم خير أم أمس؟ فقالت: لا أدري؟ فقال: لكني أدري، أمس خير من اليوم، واليوم خير من غد، وكذلك حتى تقوم الساعة.
وسنده صحيح كما قال المصنف.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥٦٠/٧)، (ح١٢٢٣٦) وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٢) يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور، الحافظ الكبير العلامة الثقة، أبو يوسف، السدوسي البصري ثم البغدادي، صاحب المسند الكبير، العديم النظير المعلل، الذي تم من مسانيده نحو من ثلاثين مجلداً. ولو كمل لجاء في مئة مجلد.
مولده في حدود الثمانين ومئة. وتوفي سنة (٢٦٢هـ). «سير أعلام النبلاء» (٤٧٦/١٢).
وأما عن كتابه فأكثره مفقود وطبع جزء منه.

(٣) الحارث بن حصيرة ـ بفتح المهملة وكسر المهملة بعدها ـ الأزدي أبو النعمان الكوفي، صدوق يخطئ ورمي بالرفض، من السادسة، وله ذكر في مقدمة مسلم. بخ س. «تقريب التهذيب» (ص٢١٠).

(٤) هو: الجهني أبو سليمان الكوفي: مخضرم ثقة جليل. «التقريب» (٣٥٦).

(٥) كذا الأصل و(د) و(ز)، ووقع في (م): «عِلْماً».

(٦) سقطت من (ز).

ذهب العلماء استوى الناس، فلا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر، فعند ذلك يهلكون».

ومن طريق أبي إسحاق[١] عن أبي الأحوص[٢] عنه إلى قوله: «شر منه»، قال: «فأصابتنا سَنَة خصبة». فقال: «ليس ذلك أعني، إنما أعني ذهاب العلماء»[٣].

ومن طريق الشعبي عن مسروق عنه: «لا يأتي عليكم زمان إلا وهو أشد مما كان[٤] قبله، أما إني لا أعني أميراً خيراً من أمير، ولا عاماً خيراً من عام، ولكن علماؤكم أو فقهاؤكم يذهبون، ثم لا يجدون منه خَلَفاً، ويجيء قوم يفتون برأيهم»[٥].

وفي لفظ عنه من هذا الوجه: «وما ذاك بكثرة الأمطار وقلتها، ولكن بذهاب

---

(١) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٥٧٠).

(٢) سلام بن سليم الكوفي ثقة.

(٣) لم أقف على من خرّجه من هذا الطريق، لكني وقفت عليه من طريق أبي إسحاق عن هبيرة بن يريم عن ابن مسعود عند ابن عساكر «تاريخ دمشق» (٢٨٥/٤٤) بنحوه، وفيه: أليس يكون العام أخصب من العام؟ فقال: ليس ذاك أعني؛ إنما أعني ذهاب العلماء...
وفي كلتا الحالين ضعيف السند؛ لأن أبا إسحاق وهو السبيعي مدلس وقد عنعن واختلط بأخرة.

(٤) سقطت من (ز).

(٥) أخرجه الدارمي في «سننه» (٢٧٩/١)، (ح١٩٤)، وابن وضاح في كتابه البدع (ص٧٦)، (ح٧٨) وعنه ابن أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» (ص٥٥)، (ح١٠)، والهروي في ذم الكلام (٢٢٢/٢)، (ح٢٨٨)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٤٣/٢، ١٠٤٤)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤٥٦/١)، (ح٤٨٣) كلهم من طرق عن مجالد بن سعيد عن الشعبي به.
وسنده ضعيف؛ آفته مجالد بن سعيد فهو ضعيف يكتب حديثه، وقد مر كلام الهيثمي في المجمع وقد ضعفه به.
وأورده الحافظ في «الفتح» (٢١/١٣) وعزاه للدارمي وحَسَّن إسناده؛ ولعلّ الحافظ قوّاه بحديث أنس وطرقه؛ فقد جاء عن ابن مسعود من غير هذا الوجه كما مر عزوه لابن عساكر.

العلماء، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيثلمون الإسلام ويهدمونه»[١].

وأخرج الدارمي[٢] أوَّل هذين اللفظين من طريق الشعبي بلفظ: «**لست أعني عاماً أخصب من عام...**» والباقي مثله، وزاد: «**وخياركم**»، قبل قوله: «**وفقهاؤكم**».

وللطبراني في معجمه[٣] من حديث مهدي الهجري[٤] عن عكرمة عن ابن عباس قال: «ما من عام إلا ويحدث الناس بدعة ويميتون سُنَّة، حتى تمات[٥] السنن، وتحيى البدع. وأخرجه أيضاً في «كتاب السُّنَّة»[٦].

وللدينوري[٧] في حادي عشر[٨] «المجالسة»[٩] من حديث الأعمش عن

(١) سبق تخريجها قبل قليل، وهذا اللفظ أخرجه الأئمة بنحوه، وقد سبق عزو اللفظ إلى مظانه عدا الهروي فإنه لم يخرجه بهذا اللفظ، وإنما قال: «ولا عام خير من عام ولا أمة خير من أمة».

(٢) هو في «سننه» كما سبق (٢٧٩/١)، (ح١٩٤).

(٣) الكبير (٣١٩/١٠)، (ح١٠٦١٠) من طريق عبدالمؤمن أبي عبيد عن مهدي به. وفيه: «تموت» بدل «تمات».
وأخرجه أيضاً ابن وضاح في البدع (ص٧٤، ٧٥)، والمروزي في السُّنَّة (ص٣٢ط. الثقافية)، وابن بطة في الإبانة (٢٢٥/١رقم٣٥٠)، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» (ص٥٨)، (ح١٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد السُّنَّة (٩٢/١)، (ح١٢٥) جميعهم من طريق مهدي الهجري به.
وسنده ضعيف من أجل مهدي الهجري قال فيه ابن معين: لا أعرفه. «الجرح والتعديل» (٣٣٧/٨).
وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٠١/٧) وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٦٥/٤): صحح حديثه ابن خزيمة. وقال في «التقريب» (ص٩٧٦): مقبول.

(٤) مهدي ـ بلفظ النسبة ـ بن حرب العبدي، وهو ابن أبي مهدي الهجري، مقبول، من السادسة. د س ق. «التقريب» (٩٧٦).

(٥) كذا في النسخ كلها وفي «المعجم الكبير»، «تموت» وكلاهما يصح لغة.

(٦) كتاب السُّنَّة للطبراني مفقود فيما أعلم.

(٧) من هنا إلى «أشد منه» سقط من (م).

(٨) كذا بالنسخ عدا (د) ففيها «حادي عشري»؛ وهو خطأ؛ إنما أورده الدّينوري في الحادي والعشرين من المجالسة، فانظره: (١٣/٧).

(٩) في «المجالسة وجواهر العلم» (٨٥/٧)، (ح٢٩٦١). عن ابن أبي الدّنيا عن إسحاق بن =

يحيى بن وَثَّاب[(١)] عن حذيفة قال: «لا تضجون من أمر إلا أتاكم بعده أشد منه».

وقد سئل شيخنا عن لفظ الترجمة وأن عائشة قالت: «لولا كلمة سبقت من رسول الله ﷺ لقلت: «كل يوم ترذلون». فقال: «إنه لا أصل له بهذا اللفظ»[(٢)].

٨٣٨ [ل١٤٤/أ] *حديث*: **«كل ما هو آتٍ قريب»**.

القضاعي[(٣)] من حديث عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد

= إبراهيم عن يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عيّاش عن الأعمش به.
ورجال إسناده ثقات. لكنه منقطع فإن يحيى لم يسمع من أبي هريرة كما جزم بذلك المزي.
وأبو هريرة متأخر الوفاة عن حذيفة، فعدم سماع يحيى من حذيفة من باب الأوْلى..
انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٧).

(١) يحيى بن وثّاب ـ بتشديد المثلثة ـ الأسدي مولاهم الكوفي المقرئ؛ ثقة عابد من الرابعة مات سنة ثلاث ومائة خ م ت س ق «التقريب» (١٠٦٨).

(٢) أجوبة ابن حجر (ص٦٥). وفيه أنه سئل عن صحته فقال: لا يصح.

(٣) في «مسند الشهاب» (١٤٨/١)، (ح٢٠٢) وأخرجه أيضاً القاسم بن موسى الأشيب في جزئه «مخطوط جوامع الكلم»، وابن عدي في «الكامل» (٥٥/١) واقتصر على شيء منها دون لفظ الترجمة، وأبو ذر الهروي في «فوائده» (ص٦١)، (ح٥)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (١٨٥/٣) كلهم من طريق عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني عن أبيه عن جده زيد قال فذكره... وهي خطبة طويلة.
ولفظ الترجمة جزء من الخطبة، وقد أشار إليها الذهبي في «الميزان» (٥٠٦/٢). وقال عنها: منكرة، وجعل الآفة من عبدالله.
وعبدالله بن مصعب هو وأبوه مجهولان؛ قاله ابن القطان والذهبي.
انظر: «ميزان الاعتدال» (٥٠٦/٢)، «لسان الميزان» (١٦/٥).
وروى البيهقي في دلائل النبوة (٢٤١/٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٤٠/٥١) هذه الخطبة من حديث عقبة بن عامر مرفوعاً، وفيه لفظ الترجمة.
وفي إسناده أكثر من علة؛ أشدها ضعفاً: عبدالعزيز بن عمران الزهري، قال عنه البخاري: لا يكتب حديثه؛ منكر الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدّاً. وقال النسائي: متروك. وقال الحافظ: متروك. انظر: «التاريخ الكبير» (٢٩/٦)، «الجرح والتعديل» (٣٩٠/٥، ٣٩١)، «تهذيب التهذيب» (٥٩٢/٢)، «التقريب» (ص٦١٤). =

= وقد صح ـ لفظ الترجمة ـ عن ابن مسعود رواه عنه أبو الأحوص وعنه أبو إسحاق واختلف عليه فيه:
فرواه عن أبي إسحاق إدريس بن يزيد الأودي عند الهروي في ذم الكلام (٣٢٧/٢) وهي عند القضاعي في «مسنده» (٢٦٣/٢، ٢٦٤)، وابن ماجه في «السنن»، باب اجتناب البدع والجدل (ص٢١)، (ح٤٦) من طريق موسى بن عقبة كلاهما عنه مرفوعاً: كان رسول الله يخطبنا فيقول... فذكر خطبة طويلة وفيها: ... **«فكل ما هو آت قريب»**.
وخالفهما إسرائيل ومعمر بن راشد كلاهما عن أبي إسحاق به موقوفاً من قول ابن مسعود.
ورواية إسرائيل أخرجها الهروي في ذم الكلام (٣٢٧/٢) مقرونة برواية إدريس الأودي ثم بيّن أن رواية إسرائيل لم يرفعها، إنما الرفع عن إدريس وهي في شرح السُّنَّة (١٥٣/١٣)، (ح٣٥٧٥) وعند ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٦٢/٢)، (ح٢٣٠١).
ورواية معمر بن راشد أخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (١١٦/١١)، (ح٢٠٠٧٦) ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٩٨/٩)، (ح٨٥١٨) وبوّب الطبراني على الأثر بقوله: «خطبة ابن مسعود ومن كلامه»، والبيهقي في «الشعب» (٤٤١/٦)، (ح٤٤٥٤).
ورواه موقوفاً عن أبي إسحاق شعبة وشريك كما ذكر ذلك الدارقطني في «العلل» (٣٢٣/٥) ولم أقف على روايتهما.
وصوّب الدارقطني الموقوف فقال: «وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب»، «العلل» (٣٢٤/٥).
ورواه الحنائي في «فوائده» (١٠٢٠/٢)، (ح١٩٧) ورجح الوقف فقال: «وقد رواه غير الحسن بن عمارة موقوفاً من قول عبدالله، وهو الصواب».
وأورد المناوي الرواية الموقوفة في «التيسير في شرح الجامع الصغير» (٧٣٩/١) وقال: إسنادها جيد.
وقد تابع أبا إسحاق على وقفه جماعة وهي مما يرجح الوقف:
منهم أسلم المنقري عن بلاز ـ ويقال بلاد ـ بن عصمة قال: سمعت ابن مسعود: فذكره... وهي عند الدارمي في «سننه» (٢٩٠/١)، (ح٢١٣).
وتابعه: إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مختصراً أخرجها البيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٨٢/١، ٤٨٣).
وتابعه أيضاً: عبدالرحمٰن بن عابس عن أبي إياس عن ابن مسعود أخرجها ابن أبي عمر في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٨٨/١٣)، (ح٣١٢٥).
وبهذا يتضح أن الوقف أصح وأرجح للقرائن القوية والعلة من أبي إسحاق السبيعي =

الجهني[١] عن أبيه عن جده زيد. قال: «تلقفت هذه الخطبة من فِيِّ[٢] رسول الله ﷺ. . . فذكرها[٣]، وفيها هذا.

٨٣٩ حديث: «كل معروف صدقة».

البخاري[٤] عن جابر، ومسلم[٥] عن حذيفة، كلاهما به مرفوعاً، زاد

= فإنه مدلس وقد عنعن وأيضاً فقد اختلط في آخر عمره ورواية شعبة التي أشار إليها الدارقطني قبل الاختلاط.

وصح أيضاً عن أبي هريرة أنه كان يحلف أنه من قول الصادق المصدوق صلوات ربي وسلامه عليه فقد أخرج البزار كما في «كشف الأستار» (١٤٢/٤)، (ح٣٣٩٦) قال حدثنا علي بن المنذر ثنا محمد بن فضيل عن عاصم بن كليب عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً وفيه قصة خروج الدجال. . . ثم قال أبو هريرة فأحلف أن رسول الله ﷺ أبا القاسم الصادق المصدوق ﷺ قال: «**... إنه لحق، وأما إنه لقريب فكل ما هو آت قريب**».

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٦٦٨/٧)، (ح١٢٥٤٣) وقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير علي بن المنذر، وهو ثقة.

وروى أبو داود في «المراسيل» (ص١٦٥) عن محمد بن سلمة، والبيهقي «في الكبرى مع الجوهر» (٢١٥/٣) من طريق بحر بن نصر كلاهما عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب مرسلاً.

وهو صحيح رجاله ثقات، وقد روي عن الزهري موصولاً من رواية الواقدي عن ابن أخي الزهري أخرجها العقيلي في «الضعفاء» (١٢٤٧/٤)، ط. حمدي السلفي وقال: وإن الواقدي ليأتي عنه ـ أي: ابن أخي الزهري ـ بمناكير عن الزهري وغيره. وقد أنكرها الحافظ ابن حجر أيضاً فقال: لم نجد لها أصلاً. . . لكن ألصق التهمة بابن أخي الزهري.

وقد اشتهرت هذه الكلمة عن جماعة من السلف منهم: محمد بن علي بن الحنفية في خطبة طويلة له أخرجها ابن سعد في «الطبقات» بسند صحيح، وقد أوردها بتمامها الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢٥/٤) وقال: إسنادها ثابت.

وثبتت أيضاً عن الحسن بن علي رضي الله عنهما كما رواها الآجري بسند صحيح في كتابه الشريعة (٢١٦٩/٥)، (ح١٦٦٠).

(١) فيهم جهالة (عبدالله وأبوه مصعب) قاله الذهبي «الميزان» (٥٠٦/٢).
(٢) سقطت من (ز).
(٣) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «فدهرها»!
(٤) في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة (١١/٨)، (ح٦٠٢١).
(٥) في «صحيحه»، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من =

ابن عدي[١] والدارقطني في «المستجاد»[٢]، والخرائطي[٣]، والبيهقي في «الشعب»[٤] في حديث جابر: «وكل ما أنفق الرجل على نفسه وأهله كُتِبَ له صدقة».

= المعروف (٦٩٧/٢)، (ح١٠٠٥).

(١) في «الكامل» (١٩٥٩/٥) في ترجمة عبدالحميد بن الحسن الهلالي وقد روى ابن عدي هذا الحديث من طريقه عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً: **«كل معروف صدقة، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله كتب له صدقة، وما وقى رجل عرضه فهو صدقة، وما أنفق الرجل من نفقة فعلى الله خلفها ضامناً إلا ما كان في نفقة بنيان أو في معصية»**.

(٢) «المستجاد من فعلات الأجواد» (ص٣٧)، (ح١٨) وقد رواه في «السنن» (٤٢٨/٣)، (ح٢٨٩٥) من طريق عبدالحميد عن ابن المنكدر به.

(٣) «مكارم الأخلاق» باب ما جاء في اصطناع المعروف من الفضل (٢٢٦/١)، (ح٨٤) من طريق عبدالحميد بن حسن الهلالي به.

(٤) «شعب الإيمان» (١٤٨/٥، ١٤٩)، (ح٣٢٢١) من طريق عبدالحميد الهلالي به.
وقد رواه الحاكم أيضاً في «المستدرك» من طريق عبدالحميد به. (٥٠/٢)، ط. المرعشلي وصححه.
وتعقبه الذهبي فقال: عبدالحميد ضعفوه. «المستدرك مع التلخيص» (٥٠/٢).
قلت: قال عنه ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: شيخ. وضعفه ابن المديني والدارقطني.
وقال الحافظ: صدوق يخطئ. «الجرح والتعديل» (١١/٦)، «تهذيب التهذيب» (٤٧٥/٢)، «التقريب» (ص٥٦٤).
وعليه فإن حديثه يتقوى إذا توبع، وقد توبع.
قال ابن عدي بعد روايته للحديث عن عبدالحميد: ولا أعلم روى عن ابن المنكدر غير عبدالحميد بن الحسن ومسور بن الصلت، ولعبدالحميد عن ابن المنكدر عن جابر أحاديث بعضها مشاهير وبعضها لا يتابع عليه. «الكامل» (١٩٥٩/٥).
قلت: وهذا من الأحاديث التي توبع عليها؛ تابعه مسور بن الصلت عند ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (ص٣٤)، (ح٧) مختصراً وأبو يعلى في «مسنده» (٣٦/٤)، (ح٢٠٤٠) وعنه ابن حبان في «المجروحين» (٣٧١/٢)، ط. حمدي السلفي، وابن عدي في «الكامل» (٢٤٢٤/٦) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢٢٣/١٣)، (ح١٠٢٢٩).
والمسور ضعفه أحمد والبخاري كما في «لسان الميزان» (٦٤/٨).
وللحديث متابعة قاصرة أخرجها الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٣٨٥/١) فقال: أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل الأنباري أنا أبو حامد أحمد بن =

وزاد أبو يعلى[١] في حديث جابر أيضاً: «يصنعه»[٢] أحدكم إلى غني أو فقير».

وفي الباب عن جماعة: كابن عمر[٣]..............................

= الحسين الهمذاني نا أحمد بن محمد بن عمر المنكدري نا أبو داود سليمان بن سيف قال: كنت مع أبي عاصم النبيل وهو يمشي وعليه طيلسان فسقط عنه طيلسانه فسوّيته عليه فالتفت إليّ وقال: كل معروف صدقة. فقلت: من ذكره رحمك الله؟ قال: أنا: ابن جريج عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ قال: كل معروف صنعته إلى غني أو فقير فهو صدقة.
ورجاله موثّقون عدا أحمد المنكدري قال فيه ابن عساكر: له أفراد وعجائب. «تاريخ دمشق» (٤٢٩/٥).
وفيه عنعنة ابن جريج!
والحديث يتقوى بهاتين المتابعتين فهو حسن لغيره والله أعلم.

(١) في «مسنده» (٦٦/٤)، (ح٢٠٨٥) من طريق إبراهيم بن يزيد عن عطاء عن جابر: قال رسول الله ﷺ: كل معروف يصنعه أحدكم إلى غني أو فقير فهو صدقة له يوم القيامة.
وسنده ضعيف جدّاً آفته إبراهيم بن يزيد الخوزي القرشي؛ قال عنه أحمد والنسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال الذهبي: واه، وقال ابن حجر: متروك الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٤٦/٢)، «الضعفاء» للنسائي (ص٤٢)، «تهذيب التهذيب» (٩٤/١)، «تقريب التهذيب» (ص١١٨).
وقد خالفهما في إسناده طلحة بن عمرو فرواه: عن عطاء عن ابن عمر مرفوعاً باللفظ نفسه. رواها أحمد ابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٦٩٥/٥)، (ح٩٧٥)، وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (ص٢٦)، (ح١٤) و«قضاء الحوائج» (ص٣٧)، (ح١٣) وطلحة: متروك الحديث، وسيأتي بيان حاله قريباً.

(٢) في الأصل و(ز): «بصيغة» وفي (م): «بضعف» والصواب: «يصنعه» كما في المصدر «مسند أبي يعلى».

(٣) أخرجه ابن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٦٩٥/٥)، (ح٩٧٥)، وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (ص٢٦)، (ح١٤) و«قضاء الحوائج» أيضاً (ص٣٧)، (ح١٣) جميعهم من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: كل معروف يصنعه أحدكم إلى غني أو فقير فهو صدقة.
وأورده في البوصيري في: «إتحاف الخيرة المهرة» (٥١٩/٥) وقال: «هذا إسناد ضعيف؛ طلحة بن عمرو الحضرمي المكي، ضعفه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة، والبزار، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم». =

وابن عمرو[١] ....

= لكن أكثر الأئمة على تضعيفه ضعفاً شديداً يصل إلى حد الترك فعبارة أحمد: لا شيء متروك الحديث. وأما يحيى وابن المديني فقالا عنه: ليس بشيء. وأما البخاري فقد نقل عن يحيى قوله: ليس بشيء. وأما رأي أبي حاتم فيه: مكي ليس بالقوى لين الحديث عندهم.

وعبارة النسائي: متروك الحديث. وانتهى الحافظ ابن حجر إلى أنه: متروك.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤١١/١)، «التاريخ الكبير» (٣٥٠/٤)، «الجرح والتعديل» (٤٧٨/٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص١٤٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٤٠/٢)، «التقريب» (ص٤٦٤).

ثم إن فيه علة أخرى؛ وهي الانقطاع بين عطاء وابن عمر؛ فإنه لم يسمع منه وقد رآه. كما قاله ابن معين وابن المديني وأحمد بن حنبل. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٥٤)، «جامع التحصيل» (ص٢٣٧)، «تهذيب الكمال».

(١) سقط من (م) وهو في الأصل و(ز).

رواه الدارقطني في المستجاد كما عزاه إليه العراقي في «المغني بتخريج الإحياء» (٩٠٧/٢)، (ح٣٣١١)، والسخاوي في «الجواهر المجموعة» (ص٢٠١) وهو غير موجود بالمستجاد، فقامت محققة كتاب المستجاد بإلحاقه من تخريج العراقي وقالت: غير موجود بالأصل.

وقد أُبرز من رجاله القليل مما يعطي عليه حكماً، وهو من طريق الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، مرفوعاً ولفظه: **«كل معروف صدقة، والدال على الخير كفاعله، والله يحب إغاثة اللهفان»**.

وسنده ضعيف؛ لأن الحجاج بن أرطاة ضعيف يدلس تدليس التسوية وقد عنعن، قال ابن المبارك: كان الحجاج يدلس، فكان يحدثنا بالحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمي، والعرزمي متروك. وقال ابن معين: صدوق ليس بالقوي يدلس عن العرزمي عن عمرو بن شعيب. قال الذهبي: يعني: يُسقط العرزمي. وقال ابن المديني: تركته عمداً ولم أكتب عنه. وقال أبو زرعة: صدوق مدلس. وقال أبو حاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، فإذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، لا يحتج بحديثه.

وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: لا يتعمد الكذب، وهو ممن يكتب حديثه. وقال الحافظ: صدوق كثير الخطأ والتدليس.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٥٦/٣)، «الكامل» (٢٢٣/٢) و«تهذيب الكمال» (٤٢٥/٥) و«سير أعلام النبلاء» (٧٠/٧)، «التقريب» (٢٢٢).

وقد ضعف الحديثَ العراقيُّ في تخريجه للإحياء وألصق الضعف بالحجاج. «المغني =

وابن مسعود[1] ....

= عن حمل الأسفار» (٩٠٧/٢)، (ح٣٣١١).

لكنْ له شاهدانِ من حديث ابن عباسٍ وابن عمرَ باللّفظ نفسِه سواءً:

فحديث ابن عباس أخرجه تمام في «فوائده» (٦٥/٢)، والصيداوي في «معجم شيوخه» (ص١٨٤)، والبيهقي في «الشعب» (١١٥/١٠)، (ح٧٢٥١) من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عنه به مرفوعاً.

وطلحة متروك الحديث وقد فصلنا القول فيه.

وأما حديث ابن عمر فرواه ابن عدي في «الكامل» (٤١٩/٣) وفيه: موسى بن عبيدة ضعيف جدّاً.

قال ابن معين: ليس بشيء، ومرة: لا يحتج به. وقال أحمد: لا يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: صدوق ضعيف الحديث جدّاً.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (١٢١٠)، «العلل ومعرفة الرجال» (٢٠٦/٣)، «الجرح والتعديل» (١٥١/٨)، «الميزان» (٢١٣/٤).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٠/١٠)، (ح١٠٠٤٧) وفي «مكارم الأخلاق» (ص٧٨)، (ح١١٢)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ح٨٣)، وابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (ص٢٥)، (ح١٢) و«قضاء الحوائج» (ص٣٦)، (ح١١)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» (٧٧/٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤٩/٣) ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (٨٧/١)، (ح٨٨)، والشاشي في «مسنده» (٣٤٨/١)، (ح٣٣٠) جميعهم من طريق صدقة بن موسى، عن فرقد السبخي، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: **«كل معروف صدقة وزاد بعضهم: إلى غني أو فقير»**.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٣٣١/٣) وقال: فيه صدقة بن موسى وهو ضعيف.

قلت: ضعفه ابن معين وأبو داود والترمذي والدارقطني والذهبي وعبارات الأئمة دائرة على الضعف الذي ينجبر، فهو كما قال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بقوي. وانظر: «تهذيب الكمال» (١٤٩/١٣)، و«الجرح والتعديل» (٤٣٢/٤) و«الكاشف» (٥٠٢/١).

وفات الهيثمي أن ينبه على: فرقد بن يعقوب السَّبَخي وهو ضعيف أيضاً؛ قال فيه أحمد وأبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال ابن عدي: كان يُعدُّ من صالحي أهل البصرة، وليس هو كثيرَ الحديث. وقال الحافظ: صدوق عابد، لين الحديث، كثير الخطأ.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٨٤/١)، «التاريخ الكبير» (١٣١/٧)، «الجرح والتعديل» (٨١/٧)، «الكامل» (٢٧/٦)، «تهذيب الكمال» (١٦٤/٢٣) و«التقريب» (ص٧٨٠). =

وأبي سعيد[١]، كما بينتها في «الجواهر المجموعة في النوادر المسموعة»[٢].

٨٤٠ حديث: «كلُّ ممنوعٍ حُلْوٌ»[٣].

هو معنى: «إن ابن آدم لحريص على ما مُنِع»، الماضي في «الهمزة»[٤]. وفي[٥] «الإحياء» للغزالي: «لو مُنع الناس عن فَتّ البَعْر[٦] لفتوه»[٧].

= وقد تابع فرقداً شعبة متابعة تامة كما عند أبي نعيم في «الحلية» (١٩٤/٧).
والحديث يتقوى بشواهده التي مضت فهو حسن لغيره إن شاء الله.

(١) أخرجه الدارقطني في المستجاد كما عزاه إليه العراقي في المغني (٩٠٧/٢)، والسخاوي في «الجواهر المجموعة» (ص٢٠٣).
ولم أقف عليه في المستجاد في القسم المطبوع منه، وقد ألْحَقْتُهُ المحققةُ من كتاب العراقي بلا إسناد. ولفظه: «كل معروف فعلته إلى غني أو فقير صدقة».
ووقفت عليه مسنداً عند ابن منده في «أماليه» من رواية البزاني عنه (مخطوط جوامع) من طريق أبي مريم عبدالغفار بن القاسم عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ آخر: المعروف كله صدقة، والدال على الخير كفاعله، والله يحب إغاثة اللهفان.
وسنده واه جدّاً؛ ولعل الآفة من أبي مريم عبدالغفار؛ قال عنه أحمد: عامة أحاديثه بواطيل.
ورماه ابن المديني بالوضع. وكذبه أبو داود.
وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: متروك الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (٥٣/٦) «الضعفاء» للنسائي (ص١٦٧) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص٤٦)، «الميزان» (٦٤٠/٢).
وضعفه الحافظ العراقي «في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٩٠٧/٢)، (ح٣٣١٢). ولم يذكر علته.

(٢) والكتاب يتعلق بالجود والبخل وقضاء الحوائج، والصدقة. طبعته دار ابن حزم.

(٣) قال القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٦٨): «ليس بحديث، ويدل على صحة معناه ما ابتلي آدم عليه السلام بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ﴾».

(٤) تقدم في حرف الهمزة برقم (٢١٩).

(٥) من هنا إلى آخر الكلام سقط من (م).

(٦) البعر: بإسكان العين وتحريكها، وهو: رجيع ذوات الخف وذوات الظلف إلا البقر الأهلي، فإنها تَخْثِي خَثْياً فهو خَثْيُهَا. انظر «لسان العرب» (٤٤٤/١) و«تاج العروس» (٢١٨/١٠)، و«المعجم الوسيط» (٦٣/١).

(٧) «إحياء علوم الدين» (٥٧/١).

فقال مخرجه[(١)]: «لم أجده[(٢)] إلا من حديث الحسن مرسلاً، وهو ضعيف[(٣)]، رواه ابن شاهين»[(٤)].

[٨٤١] حديث: «كل يوم لا أزداد فيه علماً يقربني من الله، فلا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم».

الطبراني في «الأوسط»[(٥)]، وأبو نعيم في «الحلية»[(٦)]، وابن عبدالبر في

---

(١) أي: الحافظ العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء في كتابه: «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٣٥/١)، (ح١٣٢).

(٢) وقع في مطبوعة «المغني عن حمل الأسفار» (٣٥/١)، «لم أجده» ولم يذكر بعدها شيئاً. وتمام قول العراقي، نقله عنه الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٣٤١/١). فلعله في الأصل المفقود من تخريجه الكبير على الإحياء.

(٣) بل جعله السبكي ضمن الأحاديث التي لم يجد لها أصلاً من أحاديث الإحياء في كتابه «طبقات الشافعية» (٢٨٩/٦). وتمامه: «وقالوا ما نهينا عنه إلا وفيه شيء».
وهكذا ذكره ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/٢) ولم ينسبه لأحد بل قال: كان يقال... فذكره.
وذكره الراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء (١٠٣/٣) منسوباً للنبي عليه الصلاة والسلام بلا سند.

(٤) لم أقف عليه، لكن قال الزبيدي «شارح الإحياء» (٣٤١/١) «إتحاف السادة المتقين» بعد عزو العراقي الحديث لابن شاهين: وجدت بخط الداودي ما نصه ولفظ ابن شاهين: لو منع الناس فتّ الشوك لقالوا فيه الند. انتهى.
وفي المعنى حديث أبي جحيفة: رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٩٦/١)، (ح٦٩) ط. دار الكتب، والطبراني في «الكبير» (١٢٤/٢٢)، (ح٣١٩) من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة مرفوعاً بلفظ: أن النبي ﷺ كان جالساً ذات يوم وقدامه قوم يصنعون شيئاً يكرهه من كلام ولغط، فقيل: يا رسول الله، ألا تنهاهم قال: «**لو نهيتهم عن الحجون لأوشك بعضهم يأتيه وليست له حاجة**».
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٢٦/١)، (ح٨٢٥) وقال: «رجاله رجال الصحيح».
قلت: وأبو إسحق وإن تغير في أواخر عمره إلا أن رواية القدامى عنه صحيحة كالثوري وشعبة كما نص عليه الحافظ في الفتح، والأعمش متقدم الوفاة عنهما، وقد أخرج روايته عنه مسلم في الصحيح.
وقد تابعه الثوري أشار إليها أبو نعيم في «الحلية» (٣٤٧/٤).

(٥) (٣٦٧/٦)، (ح٦٦٣٦).

(٦) (١٨٨/٨) من طريق عبدالله بن المبارك عن الحكم بن عبدالله عن الزهري عن سعيد بن =

«جامع العلم»[١]، وآخرون[٢] بسند ضعيف، من حديث عائشة به مرفوعاً.

٨٤٢ حديث: «كلوا[٣] الزيت وادَّهنوا به؛ فإنه مبارك».

= المسيب عن عائشة به مرفوعاً.

(١) «جامع بيان العلم وفضله» في موضعين (١/٢٥٩)، (ح٣١٨)، و(١/٢٦٠)، (ح٣١٩).

(٢) كإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/٥٥٣)، (ح١١٢٨)، وابن المقرئ في «معجمه» (ص٣٨٤)، (ح١٢٧٠)، وابن عدي في «الكامل» (٣/٢٩٤)، والخطيب في «تاريخه» (٦/١٠٠)، وابن الجوزي في الموضوعات «الكبرى» (١/٢٣٣، ٢٣٤). جميعهم من طريق الحكم بن عبدالله عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة به.
قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الحكم بن عبدالله الأيلي...
وقال أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٨٨) بعد روايته الحديث: غريب من حديث الزهري تفرد به الحكم.
قلت: والحكم هو ابن عبدالله بن خطاف أبو سلمة وهو كذاب وضاع، قال ابن معين وغيره: ليس بثقة. وأمر أبو زرعة بأن يضرب على حديثه. وقال أبو حاتم: ذاهب؛ متروك الحديث، لا يكتب حديثه؛ كان يكذب. وقال الدارقطني: كان يضع الحديث، روى عن الزهري عن ابن المسيب نسخة خمسين حديثاً أو أكثر منكرة لا أصل لها.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣/١٢٠) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ص٢٢٧)، «ميزان الاعتدال» (١/٥٧٢).
ويجدر التنبيه على أن هذا الراوي يشتبه براو آخر يحمل اسمه واسم أبيه ويختلفان في الكنية والنسبة وبعضهم لم يفرق بينهما كما قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/٥٧٢).
وعلى فرض التفريق لا يضر ذلك؛ فكلاهما متروك كذاب، فالآخر كذبه الأئمة واتهموه بالوضع كالإمام أحمد وأبي حاتم والدارقطني. «الميزان» (١/٥٧٢).
وقد أورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (١/٣٥١)، (ح٥٧٥) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه الحكم بن عبدالله، قال أبو حاتم: كذاب.
فالحديث موضوع، ولذلك أورده السيوطي في «اللآليء المصنوعة» (١/١٩١) ونقل عن الصوري قوله: «منكر لا أصل له، والحكم كذاب يروي الموضوعات عن الأثبات».
وأورده الشوكاني أيضاً في «الفوائد المجموعة» (٢/٣٥٥)، ط. رضوان وعزاه للطبراني في «الأوسط» وقال: في إسناده وضاع.
وحكم عليه الألباني بالوضع. انظر: «السلسلة الضعيفة» (١/٥٥٧).
واقتصر العراقي على تضعيفه كما في «المغني» (١/١٣)، (ح٢١).

(٣) قد يُشكل هذا اللفظ من أن الزيت من جملة المائعات فكيف يؤكل؟ لكن ورد ما يدفع =

أحمد[١]، والترمذي[٢] ....

= هذا الإشكال في بعض ألفاظ الحديث وهو قوله: «ائتدموا»؛ أي: كلوه بالخبز واجعلوه كالإدام.
انظر: «فيض القدير» للمناوي (٩١/١).

(١) أشار السخاوي إلى أن رواية أحمد عن عمر، ولم أقف عليها في المسند من حديث عمر، وإنما الموجود في المسند هي من رواية أبي أسيد الأنصاري وسيأتي تخريجها.
إلا أني وقفت عليها من حديث عمر عند أبي داود في مسائله لأحمد (ص٣٩٢)، برقم (١٨٧٧). فرواه أحمد عن عبدالرزاق ورجح إرساله.
وأخرجه ابن عساكر من طريق البيهقي في «تاريخ دمشق» (١٨٢/٣٦): أنا علي بن عبدالله: أنا عثمان بن أحمد: نا حنبل بن إسحاق: قال: سمعت أبا عبدالله يقول: «حديث زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر «ائتدموا بالزيت...» هو عندنا مرسل، عبدالرزاق حدثناه».

(٢) جامع الترمذي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الزيت (٢٨٥/٤)، (ح١٨٥٦) قال: حدثنا يحيى بن موسى: حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: **«كلوا الزيت وادهنوا به؛ فإنه من شجرة مباركة»**.
وهذا الحديث قد اختلف فيه على عبدالرزاق؛ على أنه هو الذي اضطرب في إسناده؛ فمرة يرويه عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعاً، ومرة يرويه عن معمر عن زيد عن أبيه، وليس يذكر عمر، ومرة يرفعه على الشك، فيقول: أحسبه عن عمر مرفوعاً.
ولذا قال الترمذي في «جامعه» (٢٨٥/٤)، (ح١٨٥٦) عقب الحديث: «... وكان عبدالرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث؛ فربما ذكر فيه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشك فقال: أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً».
فأما رواية الرفع على الجزم فرواه الترمذي من طريق يحيى بن موسى كما سبق وتابعه جماعة:
عبد بن حميد كما في المنتخب من «مسنده» (ص٣٣)، (ح١٣)، والحسين بن مهدي كما عند ابن ماجه في «سننه» (١١٠٣/٢)، (ح٣٣١٩)، ط. عبدالباقي، والحاكم في «المستدرك» (١٢٢/٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم و«الضياء في المختارة» (١٧٥/١)، (ح٨٣) من طريق محمد بن سهل والبزار في «البحر الزخار» (٣٩٧/١)، (ح٢٧٥) عن محمد بن سهل والحسين بن مهدي، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٨٤/١١، ٢٨٥)، (ح٤٤٤٩، ٤٤٥٠) من طريق محمد بن أبي السري. =

= **وأما رواية الشك (أحسبه عن عمر):**
فقد أخرجها البيهقي في «الشعب» (٨/٩٢)، (ح٥٥٣٩)، و«الآداب» (ص١٧٥)، (ح٥٢١) من رواية أحمد بن منصور، وابن أبي الفوارس (مخطوط جوامع) من طريق محمود بن غيلان كلاهما عن عبدالرزاق به.
ورواه آخرون بأسانيدهم عن: عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه مرسلاً. ولم يذكر عمر.
وهي في «المصنف» له (١/٤٢٢)، (ح١٩٥٦٨) من رواية الدبري عنه. والإمام أحمد كما في مسائل أبي داود (ص٣٩٢)، والترمذي في «جامعه» (٤/٢٨٥)، (ح١٨٥٦) عن سليمان بن معبد.
وقد أشار إلى هذا الاضطراب أيضاً: أبو حاتم فيما نقله ابنه عنه في «العلل» لابن أبي حاتم (٤/٤٠٤) فقال: وسمعت أبي يقول: «روى عبدالرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم. عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ: **«كلوا الزيت، وائتدموا به»**.
حدّث مرة: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن النبي ﷺ هكذا رواه دهراً.
ثم قال بعدُ: زيد بن أسلم، عن أبيه: أحسبه عن عمر، عن النبي ﷺ، ثم لم يمت حتى جعله: عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي ﷺ بلا شك». اهـ.
فالراجح فيه أنه مرسل؛ أرسله زيد بن أسلم عن أبيه، وذِكْرُ عمر فيه خطأ.
وقد ذهب إلى ذلك ابن معين كما في «تاريخه» ـ رواية الدوري ـ (٣/١٤٢) قال:
سمعت يحيى يقول: حديث معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه [عمر] ـ ليست في الأصل وإنما قال الألباني هي زيادة يقتضيها السياق ـ. قال: قال رسول الله ﷺ: **«كلوا الزيت وادهنوا به»** ليس هو بشيء، إنما هو عن زيد مرسلاً.
ورجح إرساله أيضاً أحمد في «سؤالات أبي داود» (ص٣٩٢)، برقم (١٨٧٧).
قال أبو داود: سألت أحمد عن حديث عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ. . . . الحديث؟
فقال أحمد: هذا حدثنا عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه، ليس فيه عمر.
وسأل الترمذي شيخه الإمام البخاري عن هذا الحديث كما عند ترتيب «علل الترمذي» لأبي طالب القاضي (ص٣٠٦) فقال: حدثنا يحيى بن موسى: حدثنا عبدالرزاق قال: أخبرنا معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«ائتدموا بالزيت وادهنوا به فإنه يخرج من شجرة مباركة»**.
سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث مرسل.
قلت له رواه أحد عن زيد بن أسلم غير معمر؟
قال: لا أعلمه. =

وابن ماجه(١) ....

= قلت: لكن رواه عنه زياد بن سعد وهي متابعة لمعمر كما عند الطبراني في «الأوسط» (٨٤/٩)، (ح٩١٩٦) حدثنا مفضل: ثنا أبو حمة: ثنا أبو قرة قال: ذكر زمعة عن زياد بن سعد عن زيد بن أسلم قال: سمعت أبي يحدث عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«كلوا الزيت وادهنوا به فإنه يخرج من شجرة مباركة»**.
وقد أشار إليها البيهقي في «شعبه» (٩٣/٨)، والبزار في «مسنده» (٣٩٨/١).
وهذه الرواية بهذا السند منكرة الحمل فيها على زمعة، وهو ابن صالح اليماني ضعيف؛ قال عنه البخاري: يخالف في حديثه. وقال أبو زرعة: لين واهي الحديث. وقال ابن عدي: ربما يهم في بعض ما يرويه. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٨٨/٩، ٣٨٩).
فالراجح في حديث عبدالرزاق هو الإرسال لتوافق الأئمة على ذلك.
ولحديث عمر هذا طريق آخر، وهو قريب المعنى أخرجها الطبراني كما في «الكبير» (٧٤/١)، (ح٨٩) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣١٥/٣) من طريق الصعب بن حكيم بن شريك بن نملة عن أبيه عن جده قال: ضفت عمر بن الخطاب ﷺ ليلة فأطعمني كسوراً من رأس بعير بارد وأطعمنا زيتاً وقال: هذا الزيت المبارك الذي قال الله ﷻ لنبيه ﷺ.
وهذا إسناد ضعيف أيضاً وهو موقوف؛ فإن الصعب بن حكيم ذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٢٣/٨) وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (ص٤٥٢)....
وأبوه: حكيم بن شريك، مستور كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص٢٦٥).
وجده: مقبول، قاله ابن حجر في «التقريب» (ص٤٣٦).
وقد أشار إلى ضعف إسناده أبو نعيم بقوله: «غريب من حديث الصعب».

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب الزيت (ص٥٥٨)، (ح٣٣٢٠) من طريق عبدالله بن سعيد عن جده قال سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«كلوا الزيت وادهنوا به فإنه مبارك»**.
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٩٨/٢) من طريق عبدالله بن سعيد المقبري به.
وقد أورده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٨٦/٣) وقال: إسناده ضعيف لضعف عبدالله المقبري.
قلت: وضَعْفُه يصل إلى حد الترك؛ على أقل الأحوال، بل قال يحيى القطان: استبان لي كذبه في مجلس فيما حكاه عنه البخاري في تاريخه.
وقال عنه أحمد: منكر الحديث متروك الحديث، وكذا قال الفلاس كقول أحمد.
وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال الحافظ: متروك.
انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١٠٥/٥)، «الجرح والتعديل» (٧١/٥). : «التقريب» (ص٥١١).
وروي عن أبي هريرة بإسناد آخر بلفظ مقارب رواه أبو نعيم في الطب (٦٣٥/٢)، =

عن عمر، وابن ماجه فقط عن أبي هريرة وصححه[١] الحاكم على شرطهما[٢]، وفي لفظ: **«فإنه من شجرة مباركة»**[٣].

= (ح٦٨٤) من طريق يحيى بن عبدالباقي: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بزة: حدثنا علي بن محمد الرحال مولى بن هاشم قال: سمعت الأوزاعي يقول: حدثني مكحول عن أبي مالك عن أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: **«كلوا الزيت وادهنوا به، فإنه شفاء من سبعين داء، منها الجذام»**.

وسنده ضعيف جداً؛ فيه أحمد بن محمد بن أبي بزة، قال عنه أبو حاتم: روى حديثاً منكراً، وقال عنه العقيلي: منكر الحديث.

وأورد الألباني الحديث في سلسلته وقال: منكر. (ح٥١٢).

قلت: وتنبيه السخاوي يشعر بأن ابن ماجه لم يخرجه إلا من حديث أبي هريرة فقط، وليس كذلك بل أخرجه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر مرفوعاً بلفظ: **«ائتدموا بالزيت فإنه من شجرة مباركة»**.

(١) من هنا إلى «مباركة» سقط من (م).

(٢) الذي صححه الحاكم على شرط الشيخين حديث عبدالرزاق عن معمر موصولاً. المستدرك مع التلخيص كتاب الأطعمة (١٢٢/٤).
وهذا الحكم من الحاكم يسلم له فيما لو لم يضطرب عبدالرزاق فيه؛ كما نص على ذلك الأئمة، فالراجح أنه مرسل ولا يصح وصله عنه.

(٣) ورد الحديث بألفاظ متقاربة كـ: «كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة».
وممن أخرجه بهذا اللفظ الترمذي في «جامعه» (٢٨٥/٤)، (ح١٨٥١) من طريق عبدالرزاق عن معمر موصولاً.
ولفظ بعضهم: **«ائتدموا بالزيت»** بدل **«كلوا الزيت»**؛ فإنه من شجرة مباركة.
وهي عند ابن ماجه في «سننه» (١١٠٣/٢)، (ح٣٣١٩) وعند الحاكم في «المستدرك» (١٢٢/٤)، والبزار في «مسنده» (٣٩٧/١)، (ح٢٧٥)، و«الضياء في المختارة» (١٧٥/١، ١٧٦)، (ح٨٢، ٨٣) وزاد: (يخرج).
كلهم من طريق عبدالرزاق موصولاً.
وجاء في بعض الروايات: **«كلوا الزيت وادهنوا به فإنه طيب مبارك»**.
أخرجها الحاكم في «المستدرك» (٣٩٨/٢) من حديث المقبري عن جده عن أبي هريرة، وإسناده ضعيف جداً وقد سبق عزوه لابن ماجه.
وجاء في بعض الألفاظ: **«فإنه مبارك»** دون «طيب».
وهي عند إسحاق في «مسنده» (٣٩١/١)، (ح٤٢٥) من حديث أبي هريرة وعند الدارمي في «سننه» (١٣٠٣/٢)، (ح٢٠٩٦) من حديث أبي أسيد الأنصاري، وابن ماجه (١١٠٣/٢)، (ح٣٣١٩) من حديث أبي هريرة. =

وفي الباب عن جماعة(١).

(١) نعم ورد عن صحابة آخرين، وبعض روايتهم تتفق تماماً مع لفظ الترجمة، وبعضها بنحوها، ومن هؤلاء:
عائشة بنت الصديق أم المؤمنين ﵂، وأبي أسيد الأنصاري، وعقبة بن عامر، وعلي بن أبي طالب.
وأبدأ برواية أبي أسيد الأنصاري لاتفاقها عند بعضهم مع لفظ الترجمة تماماً:
وهي عند الدارمي في «سننه» (١٣٠٣/٢)، (ح٢٠٩٦) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، والترمذي في «جامعه»، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الزيت (٢٨٥/٤)، (ح١٨٥٧) من طريق أبي نعيم كذلك، وأحمد في «المسند» (٤٥١/٢٥)، (ح١٦٠٥٥) عن وكيع والنسائي في «الكبرى» واللفظ له، كتاب الوليمة، أبواب الأطعمة، الزيت (٢٤٤/٦)، (ح٦٦٦٩) من طريق عبدالرحمٰن بن مهدي أربعتهم (أبو نعيم ومحمود ووكيع وابن مهدي) عن عبدالله بن عيسى عن عطاء الشامي عن أبي أسيد الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: **«كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة»**.
وليس في الإسناد علة سوى عطاء الشامي قال عنه البخاري: لم يقم حديثه. «التاريخ الكبير» (٤٦٩/٦).
وقال ابن عدي: ليس بمعروف. «الكامل» (٣٦٧/٥) وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٤٠١/٣) وأورد قول البخاري فيه. وقال الحافظ مقبول. «التقريب» (ص٦٨٠).
فأحسن أحواله أن يعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد ولا شك أن حديث عبدالرزاق الذي مضى شاهد له وهو مرسل قوي، فإنه يتقوى به فهو بمجموع طريقيه يرتقي للحسن لغيره والله أعلم.
وأما حديث عقبة بن عامر: فقد أخرجه أبو الحسن الطيوري كما في «الطيوريات» (١٣٦٩/٤)، (ح١٣٣٢)، وابن بشكوال في الآثار المروية في «الأطعمة العطرية» (ص١٤٣)، (ح٢٧). كلاهما من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً بلفظ: عليكم بزيت الزيتون؛ كلوه وادهنوا به؛ فإنه ينفع من الباسور.
وسنده ضعيف من أجل ابن لهيعة وفي السند إليه مجهولان.
وأما حديث عائشة فقد أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في «زوائده» للهيثمي (٥٧٨/٢)، (ح٥٣٣) قال: حدثنا محمد بن عمر حدثنا أبو حرزة يعقوب بن مجاهد عن سلمة بن أبي سلمة عن أبيه سمعت عائشة تقول ـ وذُكر عندها الزيت ـ فقالت: كان رسول الله ﷺ يأمر أن يؤكل ويدهن به ويقول: إنها شجرة مباركة.
ثم قال: هذا إسناد ضعيف، محمد بن عمر الواقدي كذّاب.
وأما حديث علي بن أبي طالب فقد أخرجه أيضاً الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٥٢٦/١)، (ح٤٦٩) و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤١٣/٣) قال: حدثنا عبدالرحيم بن واقد، حدثنا حماد بن عمرو، عن السري بن خالد بن شداد، عن =

٨٤٣ **حديث: «كما تَدين تُدان».**

أبو نعيم[١]، والديلمي[٢] من حديثه وحديث غيره، كلاهما من جهة مكرم بن عبدالرحمٰن الجوزجاني[٣] عن محمد بن عبدالملك الأنصاري[٤] عن نافع عن ابن عمر رفعه في حديث لفظه: **«البرُّ لا يَبْلى، والذنب لا يُنسى، والدّيّان لا يموت، فكن كما شئت؛ فكما تدين تدان».**

ومن هذا الوجه أورده ابن عدي في «الكامل»[٥] وضَعّف محمداً، ولكن

= جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن أبيه، عن علي، رضي الله عنه، أنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا علي . . . في حديث طويل ـ مشتمل على وصايا ـ وفيه: **«يا علي كل الزيت وادهن به؛ فإنه من ادّهن بالزيت لم يقربه الشيطان أربعين ليلة».**
قال البوصيري: «هذا إسناد مسلسل بالضعفاء؛ السري وحماد وعبدالرحيم ضعفاء».
لكنّ الحكم عليه بالوضع أليق؛ فإن حماد بن عمرو النصيبي عده السلف فيمن يضع الحديث، كما قال ابن عدي. وقال ابن حبان: يضع الحديث وضعاً على الثقات، وكذبه الجوزجاني. وقال البخاري: منكر الحديث.
انظر: «الكامل» (٤/٢٤٠)، «المجروحين» (١/٢٥٢)، «ميزان الاعتدال» (١/٥٩٨).

(١) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة من هذا الطريق.

(٢) مسند الديلمي (مخطوط/٢٦/أ/نسخة المكتبة السعيدية/حيدر آباد).
من طريق مكرّم بن عبدالرحمن الجوزجاني عن محمد بن عبدالملك الأنصاري عن نافع عن عبدالله بن عمر رفعه. . . والحديث بهذا الإسناد موضوع؛ فيه مكرم بن عبدالرحمن لم أقف له على ترجمة. وشيخه محمد بن عبدالملك الأنصاري متهم بوضع الحديث؛ كذبه أحمد وأبو حاتم. وقال الحافظ: كذّبوه.
انظر: «تاريخ بغداد» (٢/٣٤٠)، و«اللسان» (٧/٣١٤، ٣١٥).

(٣) مكرم بن عبدالرحمٰن لم أقف له على ترجمة.

(٤) محمد بن عبدالملك أبو عبدالله الأنصاري الضرير المدني روى عن محمد بن المنكدر وعطاء ونافع، حدث عنه يحيى بن سعيد الحمصي وسالم بن سالم البلخي ويحيى بن صالح الوحاظي، وهو متهم بوضع الحديث؛ كذبه أحمد وأبو حاتم، وقال الحافظ: كذّبوه.
انظر: «تاريخ بغداد» (٢/٣٤٠)، و«اللسان» (٧/٣١٤، ٣١٥).

(٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/١٥٨). وقال بعدما ذكر جملة من الأحاديث من طريقه منها هذا: «هذه الأحاديث عن نافع غير محفوظة». وقال في آخر ترجمته: «له غير ما ذكرت من الأحاديث عن نافع وعطاء، وكل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات، وهو ضعيف جدّاً». (٦/١٦١).

قد أخرجه البيهقي في الكلام على (الدَّيّان)[١] من «الأسماء والصفات»[٢].

وفي «الزهد»[٣] كلاهما له من جهة عبدالرزاق، وكذلك هو في «جامعه»[٤] عن معمر عن أيوب عن أبي قِلَابة[٥] رفعه به مرسلاً، ووصله أحمد فرواه في «الزهد»[٦] له من هذا الوجه بإثبات أبي الدّرداء وجعله من قوله،

---

(١) قيل هو: القهَّارُ، وقيل هو: الحاكمُ والقاضي، وهو فعَّالٌ من: دانَ الناسَ؛ أي: قَهَرَهم على الطاعةِ، يقال: دِنْتُهم فدانوا؛ أي: قَهَرتُهم فأطاعُوا. «النهاية» (٢/١٤٨).

(٢) في «الأسماء والصفات» (١/١٩٧)، (ح١٣٢) قال: أخبرنا أبو الحسين بن بِشران ببغداد: أخبرنا إسماعيل بن محَمَّد الصّفّار: حدّثنا أَحمَد بن منصور الرَّماديُّ،: حَدَّثنا عبدالرَّزَّاق: أَخبَرنا معمر عن أَيّوب عن أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ: **«البِرُّ لا يبلى، والإثم لا يُنسى، والدَّيَّان لا يموت، فكن كما شئْت كما تدين تدان»**. ثم قال: «هذا مرسل».
وهو مرسل صحيح رجاله ثقات؛ لأن أبا قلابة وهو عبدالله بن زيد الجرمي من ثقات التابعين.
وسيأتي وصله عند أحمد.

(٣) «الزهد الكبير» للبيهقي (ص٢٧٧)، (ح٧١٠) بالسند السابق نفسه إلا أنه قال: **«الديان لا ينام»** بدل: **«لا يموت»**.

(٤) «المصنف» لعبدالرزاق (١١/١٧٩)، (ح٢٠٢٦٢) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ: **«البر لا يبلى، والإثم لا ينسى، والديان لا يموت، فكن كما شئت؛ كما تدين تدان»**.

(٥) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٧٢).

(٦) «الزهد» لأحمد (ص١٧٦) قال: حدثنا عبدالرزاق: أنبأنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال: قال أبو الدرداء: «البر لا يبلى، والإثم لا ينسى، والديان لا ينام بدل «لا يموت»، فكن كما شئت، كما تدين تدان».
وهو منقطع؛ فإن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء. كما سينص السخاوي عليه.
وللحديث شاهد لكنه واه؛ من رواية ابن عمر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/١٥٨) من طريق محمد بن عبدالملك عن نافع عنه به مرفوعاً.
وهو موضوع بهذا السند؛ لأن محمد بن عبدالملك كذبه غير واحد، وقد سبق بيان حاله في بداية التخريج للحديث.
انظر: «التاريخ الكبير» (١/١٦٤)، «الجرح والتعديل» (٨/٤)، «المجروحين» (٢/٢٦٩)، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/٨٢)، برقم (٣١٠٥) و«اللسان» (٧/٣١٤ _ ٣١٥).
=

وهو منقطع[(١)] [ل١٤٤/ب] مع وقفه.

ولابن أبي عاصم في «السُّنَّة»[(٢)] ....

= وروي أيضاً من حديث عثمان بن عفان بلفظ مغاير طويل وفيه: **«كما تدين تدان»**.
وهو عنه بإسنادين، **الأول**: رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «المطالب» (٦٨٥/١٢)، (ح٣٠٧٢) من طريق حكيم بن نافع عن العلاء بن عبدالرحمٰن عن أبي هريرة قال: سئل عثمان بن عفان عن مقاليد السموات والأرض؟ فقال: قال رسول الله . . . فذكر حديثاً طويلاً وفيه: **«كما تدين تدان»**.
وهو حديث منكر؛ من أجل حكيم بن نافع قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث. وقال الساجي: عنده مناكير. وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد. انظر: «اللسان» (٢٦٢/٣ ـ ٢٦٣).
والإسناد الآخر: رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٩٥٢/٤)، (ح٤٩١١) بسنده عن سلام بن وهب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن عثمان بن عفان أنه سأل رسول الله عن أبجد هوّز. . . وفيه: **«كما تدين تدان»**.
وهذا إسناد ضعيف جدّاً؛ آفته سلام بن وهب الجندعي.
قال العقيلي: لا يتابع على حديثه. «الضعفاء» (١٦٢/٢) وقال الذهبي: «روى خبراً كذباً عن ابن طاوس».
وانظر: «ميزان الاعتدال» (١٨٢/٢).

(١) لأن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء، ولم أر عند من ترجم لأبي قلابة أنه روى عن أبي الدرداء، وهو من التابعين الثقات الذين أدركوا بعض الصحابة وأخذ عنهم، وأقدم من روى عنه من الصحابة ثابت بن الضحاك المتوفى (٦٤هـ) وأبو الدرداء توفي (٣٢هـ) فالذي يظهر لي عدم سماعه منه وهو ما جزم به السخاوي، ولم أقف على مولده وقد قال الذهبي في السير: ما علمت متى ولد. والله أعلم.
ومما يدل على عدم إدراكه لأبي الدرداء تصريح الأئمة بأنه لم يسمع جماعة كثيرة من الصحابة ممن تأخرت وفاتهم عن أبي الدرداء بسنين طويلة، كعائشة وابن عمر وسمرة بن جندب وعلي وغيرهم.
انظر: «جامع التحصيل» (ص٢١١) وانظر كتاب: التابعون «الثقات» لمبارك الهاجري (ص٥٥٠).
وكذلك أبو قلابة بصري من أهل البصرة وأما أبو الدرداء فقد مات بالشام وكان بالمدينة.

(٢) «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (٣٠٥/١)، (ح٦٩٦) ومن طريقه التيمي في الحجة في «بيان المحجة» (٢٨٣/٢)، (ح٢٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٧٥/٣).
وهو بهذا السند موضوع فيه كذابان:
الأول: أبو أيوب الخبائري واسمه: سليمان بن سلمة، قال عنه أبو حاتم: متروك =

عن أبي أيوب الخبائري[١] عن سعيد بن موسى[٢] عن رباح بن زيد[٣] عن معمر عن الزهري عن أنس في حديث: «إن الله قال: يا موسى: كما تدين تدان» وهو موضوع؛ المتهم بوضعه: سعيد بن موسى[٤].

وفي «الحلية»[٥] في ترجمة أبي زرعة[٦] يحيى بن أبي عمرو السَّيْبَاني[٧]

= لا يشتغل به، وقال ابن الجنيد: كان يكذب، وقال النسائي: ليس بشيء، وقال الحافظ: اتهم بالوضع. «لسان الميزان» (١٥٦/٤ ـ ١٥٧) وقال الذهبي: ساقط، وكرره في موضع آخر فقال: اتهم بالوضع. وأورد له هذا الحديث في ترجمته في «الميزان» وقال عنه: موضوع. «ميزان الاعتدال» (١٥٩/٢، ١٦٠).

والثاني: سعيد بن موسى اتهمه ابن حبان بوضع الحديث، وانظر: «المجروحين» له (٤١٠/١)، ط. حمدي السلفي، و«الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ص٣٢٦)، «ميزان الاعتدال» (١٥٩/٢).

والحديث كما سبق حكم عليه الذهبي بالوضع وكذلك الشيخ الألباني حيث قال: لوائح الوضع عليه ظاهرة. ظلال الجنة بتخريج أحاديث السُّنَّة (٣٠٦/١)، (ح٦٩٦).

(١) هو: سليمان بن سلمة الخبائري، أبو أيوب الحمصي، عن إسماعيل وبقية وسعيد بن موسى، وعنه ابن الجنيد وجماعة. متهم بالوضع. «لسان الميزان» (١٥٥/٤ ـ ١٥٦).

(٢) هو: سعيد بن موسى الأزدي. عن مالك، متهم بالوضع. «المجروحين» (٤١٠/١)، ط. حمدي و«اللسان» (٧٧/٤).

(٣) هو: رباح بن زيد الصنعاني، عن معمر وغيره، وعنه عبدالرزاق وأحمد بن نصر الخزاعي، ثقة زاهد متأله، توفي (١٨٧هـ) «الكاشف» (٣٩٠/١).

(٤) وأورد الحافظ الذهبي هذا الحديث في ترجمة سعيد بن موسى في «الميزان» واتهمه بوضعه. «ميزان الاعتدال» (١٦٠/٢) وأقره الحافظ في «اللسان» (٧٧/٤).

وأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (ص٢٤٤)، وجعل الحمل فيه على: سعيد بن موسى والراوي عنه: أبو أيوب الخبائري.

(٥) «حلية الأولياء» (١٠٧/٦). من هنا إلى آخر الآية سقط من (م).

(٦) هو: يحيى بن أبي عمرو السيباني ـ بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ـ أبو زرعة الحمصي ثقة، من السادسة، وروايته عن الصحابة مرسلة، مات سنة ثمان وأربعين أو بعدها بخ. «التقريب» (ص١٠٦٣).

(٧) وقع في حاشية الأصل التنبيه على أنها بالسين المهملة، وكذا في (ز)، وهو الصواب وهي نسبة إلى سيبان بطن من مراد وقيل من حِمْير، وقد كُتبت في بعض المصادر كـ«الحلية» (١٠٧/١) الشيباني بالشين وهو خطأ؛ كما نبه على ذلك جماعة. وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١١١/٥)، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٨١٩/٢، ٨٢٠). =

أنه قال: مكتوب في التوراة: «كما تدين تدان، وبالكأس الذي تسقي به تشرب»[(١)] وفي الذكر: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

٨٤٤ حديث: «كما تكونون يُولّى عليكم أو يُؤمَّر عليكم».

الحاكم[(٢)]، ومن طريقه الديلمي من حديث يحيى بن هاشم[(٣)]: ثنا يونس بن أبي إسحاق[(٤)] عن أبيه[(٥)] ـ أظنه ـ عن أبي بكرة[(٦)] مرفوعاً بهذا.

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «التاسع والأربعين»[(٧)] بلفظ: **«يؤمّر عليكم»** بدون شك، وبحذف أبي بكرة، وقال: «إنه منقطع»[(٨)].

---

(١) تمامه ـ بعد قوله تشرب ـ: «... وزيادة؛ لأن البادي لا بد أن يزاد» هكذا رواه أبو نعيم بسنده فقال: حدثنا عبدالله وعبدالرحمٰن قالا: أنبأنا محمد بن جعفر قال: أنبأنا أبو بكر بن راشد: ثنا أبو عمير بن النحاس: ثنا ضمرة عن الشيباني فذكره...
وهذا الأثر من الإسرائيليات التي يرويها بعض أهل العلم وفي السند من لم أعرفه.
وأورده أبو نعيم في «الحلية» (٤/٤٨) في ترجمة وهب بن منبه بسنده عنه أنه قال: أربعة أحرف في التوراة، مكتوب: «من لم يشاور يندم، ومن استغنى استأثر، والفقر الموت الأحمر، وكما تدين تدان».

(٢) لم أره في كتبه المطبوعة ولعله في تاريخ نيسابور وهو مفقود.
لكن أخرجه من طريقه الديلمي في مسنده (مخطوط/نسخة المكتبة السعيدية حيدرآباد/ ل٢٧/ ب).
من طريق يحيى بن هاشم قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبيه ـ أظنه ـ عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: الحديث...

(٣) تقدم عند حديث رقم (١٦١).
وقع في (م): «يحيى بن هشام» وهو خطأ.

(٤) يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي، صدوق يهم قليلاً، من الخامسة مات (١٥٢هـ). «التقريب» (١٠٩٧).

(٥) عمرو بن عبدالله الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، ثقة عابد مكثر، من الثالثة، اختلط بآخرة. مات سنة (١٢٩هـ) وقيل قبلها. «التقريب» (٧٣٩).

(٦) هو: نفيع بن الحارث ممن غلبت عليه كنيته (أبو بكرة) سكن البصرة وله عقب فيها كثير، ووجاهة وسؤدد، ومات بها سنة (٥١هـ) «الاستيعاب» (٤/١٥٣٠).

(٧) من «شعب الإيمان» (٩/٤٩٢)، (ح٧٠٠٦).

(٨) وزاد: «وراويه يحيى بن هاشم وهو ضعيف»، «الشعب» (٩/٤٩٢)، (ح٧٠٠٦).
والصواب أنه وضاع كذاب كما صرح به غير واحد من الأئمة.

وراويه[١] يحيى في عِدَاد من يضع[٢].

وله طريق أخرى[٣]: فأخرجه ابن جميع[٤] في «معجمه» والقضاعي من «مسنده»[٥] من جهة الكرماني بن عمرو[٦]: ثنا مبارك بن فَضَالة[٧] عن الحسن عن أبي بكرة بلفظ: «**يولّى عليكم**» بدون شك. وفي سنده إلى مبارك مجاهيل[٨].

---

(١) في الأصل و(ز): «وروايةُ»، والمثبت من (د) و(م) لكن وقع في «فيض القدير» (٤٧/٥): «ورواية». موافقة للأصل.

(٢) كذبه في الحديث: ابن معين وأبو حاتم وصالح جزرة والنقاش، وقال ابن عدي: يضع الحديث ويسرقه. وقال أحمد: ليس بثقة؛ لا يكتب حديثه. وانظر: «اللسان» (٤٨٢/٨).
فيتلخص من هذا التخريج أن الحديث موضوع فيه علتان:
الأولى: يحيى بن هاشم؛ كذبه الأئمة ورموه بالوضع.
والثانية: إرسال أبي إسحاق السبيعي فإنه من الطبقة الوسطى كما عده الحافظ فهو يروي عن بعض الصحابة كأنس والبراء والتابعين فأحسن أحواله أن يكون حديثه مرسلاً.
هذا في رواية البيهقي، وأما في رواية الحاكم والديلمي التي فيها الشك عن أبي بكرة مرفوعاً.
فالحكم أيضاً على الحديث بالوضع؛ لأن المدار واحد وهو يحيى الغساني الوضاع.
وقد أورده بعض من صنف في الموضوعات: كالفتني في «تذكرته» (ص١٨٢)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ح٦٢٤).

(٣) وقع في الأصل: «طرق أخر» وفي (ز): «طرق أخرى» وفي (م): «طريق أخرى» وهي التي أثبتها لتوافقها مع السياق.

(٤) «معجم الشيوخ» لابن جميع الصيداوي (ص١٤٩). قال: حدثنا محمد بن يوسف بسيراف، حدثنا أبو المثنى، حدثنا محمد بن يحيى بن عثمان، حدثنا الكرماني بن عمرو به.
ومن طريقه الطيوري كما في «الطيوريات» (١٣٥٨/٤)، (ح١٣١٨).

(٥) «مسند الشهاب» (٣٣٦/١)، (ح٥٧٧).

(٦) كرماني بن عمرو بن المهلب الأزدي أخو معاوية بن عمرو، روى عن بشر بن عمر بن ذر، روى عنه إسحاق بن إبراهيم ابن بنت سعد بن الصلت المعروف: بـ (شاذان)، هكذا ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٧٦/٧) ولم يتكلم فيه بشيء. وذكره أيضاً ابن ماكولا في «الإكمال» (١٧١/٧).

(٧) تقدم التعريف به عند حديث رقم (١٧٠).

(٨) قوله: «في سنده إلى مبارك مجاهيل» هي عبارة الحافظ ابن حجر بنصها في تخريجه للكشاف.
وهم ثلاثة: **الأول**: محمد بن يوسف بن صبح ويرى ابن عساكر أن الصواب في =

وعند الطبراني معناه من طريق عمر(١) ....

= اسمه: محمد بن صبح بن يوسف فكأنه اشتهر بالنسبة إلى جده، روى عن أحمد بن عبدالواحد بن سليمان، وعنه أبو الحسين ابن جميع الصيداوي، وعبدالوهاب الكلابي، هكذا ذكره ابن عساكر في «تاريخه» (٣١٨/٥٦) ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أره عند غيره. فهو مجهول الحال.
والثاني: محمد بن يحيى بن عثمان الملقب بـ (حمدين). شيخ لأبي بكر بن أبي داود، ذكره هكذا ابن حجر في «نزهة الألقاب» (٢١٤/١) ولم يذكره بشيء.
والثالث: الكرماني بن عمرو الأزدي. ترجمه ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه شيئاً وقد سبق.
وهو ضعيف لتسلسله بالمجاهيل، وأيضاً فإن مبارك بن فضالة فيه ضعف وهو مدلس وقد عنعن.
ورواية الحسن عن أبي بكرة محمولة على السماع.

(١) وهو قوله: «الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم». لم أقف عليه عند الطبراني وسبب ذكري هذا اللفظ لأنه هو الذي ذكره السخاوي في حرف النون برقم (١٢٤٢) وقريب منه «الناس على دين ملوكهم». وهو برقم (١٢٤٣).
والأخير: أخرجه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/٢)، والسلفي في الحادي والعشرين من المشيخة البغدادية (مخطوط جوامع)، وابن كليب في أحاديثه المنتخبة (مخطوط جوامع) وأبي عثمان البحيري في «فوائده» (مخطوط جوامع). وهو موضوع؛ لأن مداره على يحيى بن هاشم الغساني السمسار، كذبه الأئمة ورموه بوضع الحديث. انظر: «اللسان» (٤٨٠/٤).
وهو مروي عن ابن عباس أيضاً، أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٤٥٥/٢)، برقم (٨٨٩) وعنه الخطابي في العزلة (ص١٨٢) عن الرمادي: نا يعقوب بن محمد الزهري: نا عباد بن حبيب مولى آل نوفل قال: سمعت حسن بن عبدالله بن عبيدالله يحدث قال: حدثني بعض أهلي، عن ابن عباس قال: «الناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم».
وسنده ضعيف أيضاً فيه ثلاث علل: يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري المدني، قال عنه أحمد: ليس بشيء، ليس يسوى شيئاً، وضعفه ابن معين بقوله: إذا حدثكم عن الثقات فاكتبوه، وما لا يعرف عن الشيوخ فدعوه. وقال أبو زرعة: واهي الحديث.
وترك الحديث عنه أبو حاتم. ووثقه الحاكم. وقال البغوي: فيه لين. وقال ابن حجر: صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٦/٣)، «الجرح والتعديل» (٢١٤/٩)، «تهذيب التهذيب» (٤٤٧/٤)، «التقريب» (ص١٠٩٠). =

وكعب الأحبار(١)، والحسن(٢)؛ فإنه(٣) سمع رجلاً يدعوا على الحجاج. فقال له: «لا تفعل؛ إنكم من أنفسكم أتيتم، إنا نخاف إن عزل الحجاج أو مات أن يستولي عليكم القردة والخنازير؛ فقد روي: «أن أعمالكم عُمّالُكم(٤)، وكما تكونوا يولَّى عليكم».

= **والثانية**: عباد بن حبيب لم أقف له على ترجمة، وليس هو عباد بن عباد بن حبيب لاختلاف الطبقة، ولم أر في مشايخ يعقوب من اسمه عباد بن حبيب.

والثالثة: الانقطاع، وهي الجهالة بين الحسن بن عبدالله وابن عباس.

وروي بما معناه في «المجالسة» للدينوري (٢/٢٤٢)، برقم (٣٧٤) كما ذكره السخاوي في حرف النون برقم (١٢٤٢) مستشهداً به على معنى: «الناس على دين مليكهم» وقد قاله رجل لعمر، فقال عمر: صدقت. وهو عند ابن قتيبة الدينوري في «عيون الأخبار» (١/٥٢).

من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال: لما أُتي عمر بن الخطاب ﷺ بتاج كسرى وسواريه جعل يُقلِّبها بعودٍ في يده ويقول: والله؛ إن هذا الذي أدى هذا لأمين! فقال له رجل: يا أمير المؤمنين، أنت أمين الله ﷻ، يؤدون إليك ما أديت إلى الله ﷻ، فإذا خنت خانوا.

قال السخاوي بعد ذكره الأثر «وقد مضى: كما تكونون يولى عليكم».

وهو منقطع؛ فإن ابن أبي نجيح واسمه: عبدالله بن يسار المكي، ثقة، ذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحداً من الصحابة كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٢١٨) وعده الحافظ من السادسة وهم الذين عاصروا صغار التابعين ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة (ت١٣١هـ). «التقريب» (ص٥٥٢).

(١) عند البيهقي في «الشعب» (٩/٤٩١) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، : حدثني علي بن حمشاذ العدل: نا أبو المثنى: نا عبيدالله بن معاذ: نا أبي، نا عمران بن حدير، عن السميط، قال: قال كعب الأحبار: إن لكل زمان ملكاً يبعثه الله على نحو قلوب أهله فإذا أراد صلاحهم بعث عليهم مصلحاً وإذا أراد هلكتهم بعث فيهم مترفيهم.

وسنده حسن.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٣٠) من طريق محمد بن أيوب ثنا عبيدالله بن معاذ به.

(٢) وقفت عليه عند ابن الجوزي في كتابه التابعي الجليل الحسن البصري (ص٨٤) ولم يذكر له سنداً بل صدره بـ وقيل...

(٣) من هنا إلى آخر الكلام سقط من (م).

(٤) ليس بحديث ولم أقف له على سند، وقال الغزي: لم أره حديثاً. كما نقله عنه حفيده في «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث» (ص٥١).

وأنشد بعضهم:

بذنوبنا دامت بَليّتُنا والله يكشفها إذا تُبنا[1]

وفي المأثور من الدعوات: «**اللَّهُمَّ لا تُسَلِّطْ علينا بذنوبنا من لا يرحمنا**»[2].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص١٤٤)، (ح٤٣١) ومن طريقه الترمذي في «جامعه»، كتاب الدعوات، باب رقم (٨٠)، (ص٥٢٨)، (ح٣٥٠٢)، والأصفهاني في «طبقات المحدثين» (٢٠٠/٤)، والدِّينوري في «المجالسة» (٩٩/٣)، (ح٧٢٥)، وابن أبي الدنيا في «اليقين» (ص٣١)، (ح٢) ومن طريقه ابن جماعة في «مشيخته» (٤٧٨/٢)، والذهبي في «معجم شيوخه الكبير» (٢٩٩/١).

جميعهم من طريق يحيى بن أيوب الغافقي عن عبيدالله بن زحر عن خالد بن أبي عمران عن ابن عمر قال: قلّما كان رسول الله ﷺ يقوم من مجلس حتى يدعو بهؤلاء الدعوات لأصحابه اللَّهُمَّ اقسم لنا من خشيتك ما يحول بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصيبات الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا، ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا. وهذا الشاهد.

وفي سنده ضعف وانقطاع واختلاف:

أما الضعف ففي عبيدالله بن زَحْر الضمري مولاهم، الإفريقي، ضعفه أحمد وابن معين والعجلي والدارقطني، وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به.

والأكثر على تضعيفه، فأحسن أحواله قبول روايته في المتابعات والشواهد، ولذا قال ابن حجر: صدوق يخطئ. «تهذيب التهذيب» (٩/٣)، «التقريب» (٦٣٨).

وأما الاختلاف فعليه هو؛ فقد رواه عنه يحيى بن أيوب الغافقي كما سبق عن خالد بن أبي عمران عن ابن عمر مرفوعاً، فهو منقطع؛ لأن خالداً لم يسمع من ابن عمر، قاله المزي في «تهذيب الكمال» (١٤٢/٨).

وخالفه بكر بن مضر ـ وهو ثقة ثبت ـ فرواه عن عبيدالله بن زحر عن خالد بن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً بزيادة «نافع» بين «خالد» و«ابن عمر».

أخرجه من هذا الطريق: النسائي في «الكبرى» (١٥٤/٩)، (ح١٠١٦١) وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٢١٢)، (ح٤٤٧)، ط. عيون، والبزار في «مسنده» (٢٤٣/١٢)، (ح٥٩٨٩)، والطبراني في «الدعاء» (ص١٦٥٦)، (ح١٩١١)، والقاضي =

٨٤٥ حديث: «كم من نعمة لله في عِرْقٍ ساكن».

العسكري من حديث أبي داود[١] عن هشام الدستوائي[٢] عن قتادة

= عياض في «الإلماع» (ص٢٤٨).
فمحل الاختلاف على عبيدالله بن زحر.
وبكر أوثق وأصح وأثبت حديثاً من يحيى الغافقي.
قال ابن حجر: يحيى الغافقي صدوق ربما أخطأ. وقال عن بكر: ثقة ثبت. فروايته بلا شك هي الأرجح.
لذا قال الذهبي عند روايته الحديث في معجم شيوخه (٢٩٩/١) من طريق يحيى ـ المنقطع ـ: وقد روي أيضاً عن خالد عن نافع عن ابن عمر وهذا أشبه.
فقوله أشبه؛ يعني: بالصواب فهو يرى ترجيح هذه الرواية على الرواية الأخرى.
ومما يدل على ترجيح الرواية المتصلة أيضاً:
وجود متابعتين تامتين لعبيدالله بن زحر باتصال أخرجهما الطبراني في «الدعاء» (ص١٦٥٦)، (ح١٩١١).
وهما من طريق الليث بن سعد عن خالد بن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.
والأخرى من طريق ابن لهيعة عن خالد به.
والحديث حسن بطرقه والله أعلم.
وبعد هذا أحب أن أبين أن السخاوي أضاف في الحديث لفظة لم ترد في الحديث عند كل من خرجه وهي (بذنوبنا) فهي زيادة لا أصل لها ألبتة.
نعم جاءت عند ابن الشجري في «أماليه» (٣١٥/١)، ط. دار الكتب لكن في إسنادها إبراهيم بن فهد البصري وهو ضعيف جدّاً.
قال عنه ابن عدي: سائر أحاديثه مناكير، وهو مظلم الأمر.
انظر: «الكامل» (٢٧٠/١).
وبعضهم يزيد فيقول: «من لا يخافك فينا» وهي زيادة اشتهرت عند كثير من الأئمة في دعاء القنوت وليس لها ذكر في الحديث السابق أيضاً.
وقد وقع السخاوي أيضاً في هذا الوهم في مفتتح كتابه فتح المغيث حيث دعا بهذا الدعاء وأضاف فيه «بذنوبنا».
فسبحان من لا يخطئ.

(١) سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، البصري، ثقة حافظ غلط في أحاديث، من التاسعة، مات سنة (٢٠٤هـ) «التقريب» (٤٠٦).

(٢) هشام بن أبي عبدالله سنبر، الدستوائي، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر، من كبار السابعة (١٥٤هـ) «التقريب» (١٠٢٢).

مرفوعاً به مرسلاً[١]، وهو في ترجمة سفيان الثوري من «الحلية»[٢] أنه بلغه مرفوعاً.

٨٤٦ حديث: «كنتُ أوّلَ النبِيِّين في الخلق، وآخرهم في البعث».

أبو نعيم في «الدلائل»[٣]، وابن أبي حاتم في «تفسيره»[٤]، وابن لال[٥]

---

(١) وهو ضعيف من أجل الإرسال.
وقد روي موقوفاً من وجهين عن أبي الدرداء:
الأول: أخرجه أبو داود في «الزهد» (ص٢١٦)، (ح٢٥٠) قال: نا أحمد بن حنبل قال نا أبو المغيرة قال نا صفوان عن شريح بن عبيد أن أبا الدرداء قال: فذكره...
ورجال الإسناد ثقات إلا أنه منقطع؛ لأن شريحاً لم يسمع من أبي الدرداء كما جزم به محمد بن عوف.
«تهذيب الكمال» (١٢/٤٤٧)، والخزرجي في خلاصة تذهيب «تهذيب الكمال» (١/١٦٥).
فهو والحالة هذه ضعيف؛ للانقطاع.
والطريق الآخر: رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/٢١٠) قال:
حدثنا أبو محمد بن حيان: ثنا أحمد بن علي بن الجارود: ثنا أبو سعيد الأشج: ثنا أبو خالد عن بعض البصريين عن الحسن عن أبي الدرداء قال: فذكره بلفظ الترجمة.
وهذا سند ضعيف أيضاً؛ من أجل الإبهام في قوله: «عن بعض البصريين» والانقطاع بين الحسن وأبي الدرداء فإنه لم يثبت الأئمة سماع الحسن من أبي الدرداء. كأبي زرعة الرازي.
انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٤٤)، و«المحلى» لابن حزم (١٠/٢٣١).

(٢) «حلية الأولياء» (٧/١١) في وصية طويلة وموعظة بليغة لأحد إخوانه اسمه: علي بن الحسن، وفيها «... وقد بلغنا عن رسول الله ﷺ فذكره...».
وقال ابن رجب: «وفي بعض الآثار... فذكره» هكذا ولم ينسبه. جامع العلوم والحكم (٢/٧٦ح السادس والعشرين).

(٣) «دلائل النبوة» (١/٤٤)، (ح٣) من طريق هشام بن عمار: ثنا بقية: ثنا سعيد بن بشير به.

(٤) (تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله والصحابة والتابعين) وهو مطبوع وفيه نقص، والرواية هنا من الجزء المفقود، وقد قام محققه بإلحاقها من التفاسير الأخرى: كابن كثير (٩/٣١١٦)، (ح١٧٥٩٤)، ط. الباز وهو من طريق محمد بن بكار: حدثنا سعيد بن بشير به.

(٥) كتابه مفقود.
لكن أخرجه الديلمي من طريقه في مسنده (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٢١/ب) من طريق محمد بن بكار الدمشقي: حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

ومن طريقه الديلمي[١] ....

(١) أخرجه الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٢١/ب) من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.
وأخرجه غير هؤلاء: الطبراني في «مسند الشاميين» (٣٤/٤)، (ح٢٦٦٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣٧٢/٣) وتمام في «فوائده» (١٥/٢)، (ح١٠٠٣)، والثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» (١٠/٨) ومن طريقه البغوي في «معالم التنزيل» (٣٢١/٦) كلهم من طريق سعيد بن بشير به.
وسنده ضعيف جدّاً فيه ثلاث علل:
الأولى: سعيد بن بشير هو الأزدي مولاهم، وهو الذي عليه مدار الحديث، تركه ابن مهدي وضعفه ابن المديني. وقال ابن نمير: منكر الحديث ليس بشيء، ليس بقوي الحديث؛ يروى عن قتادة المنكرات.
وقال البخاري: يتكلمون في حفظه وهو محتمل. وقال ابن عدي في «الكامل» ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق.
وقال عبدالرحمٰن بن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة وذكرا سعيد بن بشير فقالا: محله الصدق عندنا. قلت لهما: يحتج بحديثه؟ قالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه.
وقد أثنى عليه شعبة فقال: صدوق اللسان. وقال الحافظ: ضعيف.
انظر: «الجرح والتعديل» (٦/٤)، «الكامل» (٣٦٩/٣)، «تهذيب التهذيب» (٨/٢)، «التقريب» (ص٣٧٤).
فالذي يظهر من كلام الأئمة أنه يحتمل حديثه فيما توبع عليه.
وقد توبع كما عند ابن عدي (٤٩/٣) من قبل خليد بن دعلج متابعة تامة، لكن لا يفرح بها؛ فابن دعلج قال عنه ابن معين: ليس بشيء.
وقال النسائي: ليس بثقة.
وقال أبو حاتم: صالح؛ حدث عن قتادة أحاديث بعضها منكرة..
انظر: «تاريخ ابن معين» براوية الدوري برقم (٥١٥٠)، «الجرح والتعديل» (٣٨٤/٣) «الضعفاء» للنسائي (ص٩٧).
وفيه انقطاع بين الحسن وأبي هريرة؛ فقد نفى سماعه منه بعض خاصة تلاميذ الحسن، كأيوب السختياني ويونس بن عبيد وغيرهما، بالإضافة إلى الأئمة النقاد كيحيى بن معين وابن المديني وأبي زرعة والنسائي وابن حبان والدار قطني وغيرهم. وتقدم التنبيه على هذا عند حديث: كثرة الضحك....
وفيه علة أخرى: وهو الاختلاف على قتادة فقد روى عنه ثقتين الحديث مرسلاً كما عند ابن جرير وابن سعد:
=

كلهم من حديث سعيد بن بشير[١] عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وله شاهد من حديث ميسرة الفجر[٢] بلفظ: «**كنت نبيّاً وآدم بين الروح**

= فأما رواية ابن سعد فهي في «الطبقات» (١٤٩/١): أخبرنا عبدالوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة..، قال: وأخبرنا عمر بن عاصم الكلابي: أخبرنا أبو هلال عن قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: كنت أول «**الناس**» بدل «**النبيين**» في الخلق وآخرهم في البعث.

وأورده السيوطي ـ مرسلاً ـ في «الجامع الصغير» (٤٠٠/٢)، (ح٦٤٢٣) ورمز له بالصحة.

وقال ابن جرير في «تفسيره» (٢١٣/٢٠) حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ قال: وذُكر لنا أن نبيّ الله ﷺ كان يقول: «**كُنْتُ أَوَّلَ الأَنْبِياءِ فِي الخَلْقِ، وآخِرَهُمْ فِي البَعْثِ**».

ورواه ابن أبي شيبة أيضاً في «مصنفه» (٤٩٠/١٦)، (ح٣٢٤٢١) لكن: قال بُدِئ بي في (الخير) ـ وأظنها تصحفت عن (الخلق) كما هي عند ابن سعد وابن جرير ولم ينبه عليها محقق الكتاب الشيخ عوامة وهو الذي يقتضيه السياق ـ وهو مرسل صحيح السند عن قتادة..

ولذا فقد جنح ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥٣٥/٣) إلى أن المرسل أصح؛ حيث أورد رواية سعيد بن بشير وخليد بن دعلج المرفوعة ثم عقب عليها برواية سعيد بن أبي عروبة المرسلة وقال: هذا أثبت وأصح.

وكذلك ابن رجب في «لطائف المعارف» (ص٢٠٦) أوردهما؛ أي: ـ المرفوعة والمرسلة ـ وقال: المرسل أشبه.

فتبين أن رواية سعيد وخليد المرفوعة منكرة لضعفهما ومخالفتهما لمن هو أثبت منهما وأوثق.

وقد أورد الذهبي حديث سعيد بن بشير في ترجمته وعده من غرائبه. «ميزان الاعتدال» (١٣٠/٢).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٨).

(٢) قال الحافظ: ميسرة الفجر صحابي، ذكره البخاري والبغوي وابن السكن وغيرهم في الصحابة، وقد قيل إنه: عبدالله بن أبي الجدعاء الماضي في العبادلة، وميسرة لقب له. «الإصابة» (٣٦١/١٠).

وعده ابن سعد من الصحابة أيضاً في «الطبقات» (٦٠/٧)، والحافظ يميل إلى أنه عبدالله بن أبي الجدعاء ففي «نزهة الألباب في الألقاب» (٢٠٨/٢) قال: ميسرة الفجر: هو عبدالله بن أبي الجدعاء فيما قيل، له صحبة.

والجسد». أخرجه أحمد[١]، والبخاري في «تاريخه»[٢]، والبغوي[٣]، وابن السكن[٤] وغيرهما[٥] في «الصحابة».

وأبو نعيم في «الحلية»[٦] ....

---

(١) في «المسند» (٢٠٢/٣٤)، (ح٢٠٥٩٦) قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن مهدي: حدثنا منصور بن سعد عن بديل عن عبدالله بن شقيق عن ميسرة الفجر قال: قلت يا رسول الله متى كتبت نبيّاً؟ قال: «**وآدم ﷺ بين الروح والجسد**».
وهذا إسناد صحيح؛ رجاله ثقات، وقد صححه الحاكم وابن تيمية كما في «الفتاوى» (١٤٧/٢) وجوّد إسناده ابن كثير كما في «البداية والنهاية» (٥٣٤/٣) وقال ابن حجر: سنده صحيح.
«الإصابة» (٣٦٢/١٠) وقد اختلف فيه على ابن شقيق من حيث الوصل والإرسال كما سيأتي.

(٢) في «التاريخ الكبير» (٣٧٤/٧)، برقم (١٦٠٦) من طريق إبراهيم بن طهمان عن بديل بالسند السابق. وأشار إلى رواية ابن مهدي.

(٣) في «معجم الصحابة» (١٣٤/٤) وسماه عبدالله بن أبي الجدعاء وقال سكن بيت المقدس وروى حديثين أحدهما المشار اليه: حدثنا كامل بن طلحة ابن أخي الجحدري نا حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن عبدالله بن شقيق عن ابن أبي الجدعاء قال: قال قلت: يا رسول الله متى كنت نبيّاً؟ قال: وآدم بين الروح والجسد.

(٤) كتابه مفقود. وكذا عده الحافظ ممن ذكره في الصحابة. انظر ترجمة ميسرة في «الإصابة» (٣٦١/١٠).

(٥) كأبي نعيم في «الصحابة» برقم (٢٧٨٩) وسماه بـ «ميسرة الفجر» وروى له الحديث من طريقين عن عبدالله بن شقيق، **الأول من طريق**: بديل بن بسرة عنه به مرفوعاً.
والآخر: عن منصور بن سعد به. وأورده ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٢٧/٣)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١٤٨٨/٤)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٥٠٩/٤)، برقم (٥١٤٧) وروى له الحديث بسنده من طريق إبراهيم بن طهمان عن بديل عن عبدالله بن شقيق به مرفوعاً. وسماه بميسرة الفجر ثم نقل عن ابن الفرضي أنه هو عبدالله بن أبي الجدعاء وميسرة لقب، ومال إليه.

(٦) رواه في موضعين من كتابه «حلية الأولياء» (١٢٢/٧) و(٥٣/٩). **الإسناد الأول**: من طريق سليمان الشاذكوني: ثنا عبدالرحمٰن بن مهدي عن سفيان عن بديل عن عبدالله بن شقيق العقيلي عن ميسرة الفخر قال: قلت: يا رسول الله متى كتبت نبيّاً؟ قال: فقال الناس مه، فقال النبي ﷺ دعوه: «**كتبت نبيّاً وآدم بين الروح والجسد**» والحديث بهذا السند تفرد به الشاذكوني.
=

[ل١٤٥/أ] وصححه الحاكم(١).

= وهو بهذا السند واه؛ آفته الشاذكوني، كذبه أحمد، وقال أبو حاتم: متروك الحديث؛ ليس بشيء. «الجرح والتعديل» (١١٥/٤) وقال النسائي: ليس بثقة. «ميزان الاعتدال» (٢٠٥/٢).

والإسناد الثاني: من طريق يحيى بن معين وعباس بن عبدالعظيم قالا: ثنا عبدالرحمٰن بن مهدي عن منصور بن سعد عن بديل عن عبدالله بن شقيق عن ميسرة قال: قلت: يا رسول الله متى كنت نبيّاً؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد».

(١) رواه في «المستدرك» (٦٠٨/٢) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي ومحمد بن سنان العوفي قالا: حدثنا إبراهيم بن طهمان عن بديل بن ميسرة عن عبدالله بن شقيق عن ميسرة «الفخر» والصواب: «الفجر» قال: قلت لرسول الله ﷺ: فذكره.
ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
وقال الذهبي: صحيح. وقواه الحافظ ابن حجر أيضاً.
والحديث اختلف فيه على عبدالله بن شقيق وصلاً وإرسالاً:
فرواه عنه بديل بن ميسرة واختلف عنه أيضاً:
فرواه إبراهيم بن طهمان ومنصور بن سعد اللؤلؤي كلاهما عنه به موصولاً.
أخرجها أحمد في «المسند» (٢٠٢/٣٤)، (ح٢٠٥٩٦)، والطبراني في «الكبير» (٣٥٣/٢٠)، برقم (٨٣٣، ٨٣٤).
قال الذهبي: هذا حديث صالح السند ولم يخرجوه في الكتب الستة. «سير أعلام النبلاء» (٣٨٤/٧).
وقال الحافظ: سنده قوي. «الإصابة» (٣٦١/١٠).
وخالفهما ابن زيد فرواه: عن بديل وأيوب مرسلاً. قاله الدارقطني كما في «العلل» (٧٣/١٤).
وابن زيد هو حمّاد، وقد اختلف عليه:
فرواه مؤمل عنه، وقد أخرجها ابن قانع في «معجم الصحابة» (١٢٧/٢) عن بديل وأيوب السختياني كلاهما عن عبدالله بن شقيق موصولاً.
وخالفه قتيبة فرواه: عن حماد بن زيد عن بديل ـ وحده ـ به مرسلاً. رواها الفريابي في القدر (ص٣٩)، (ح١٦).
وهذا أصح؛ لأن قتيبة أوثق وأثبت من مؤمل؛ ومؤمل فيه ضعف.
فالحديث موصولاً أصح من المرسل؛ لأن من رواه عن بديل موصولاً أكثر، وقد قواها الذهبي وابن حجر كما سلف.
ورواه خالد الحذاء عن ابن شقيق واختلف عنه:
فرواه إسماعيل بن علية عنه عن ابن شقيق مرسلاً، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٤٨/١). =

وكذا هو بهذا اللفظ عند الترمذي[١] وغيره[٢] عن أبي هريرة: متى كنت

= قال الدارقطني بما معناه: وخالف يزيد بن زريع الذين رووه عن خالد الحذاء موصولاً فرواه مرسلاً.

قلت: وهي عند الفريابي في «القدر» (ص٣٨)، (ح١٥) قال: حدثنا قتيبة بن سعيد عن يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن عبدالله بن شقيق، قال: قال أعرابي لرسول الله... وسنده صحيح.

وتابعه على إرساله: خالد بن عبدالله الطحان عند الروياني في «مسنده» (٢/٤٩٦)، (ح١٥٢٧) وبوّب عليه: «عبدالله بن شقيق مرسل» (٢/٤٩٦)، (ح١٥٢٧). ثم أورده: وفيه أن رجلاً سأل... وسنده صحيح.

ووهيب بن خالد ـ وهو ثقة ثبت ـ عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/٢٩٢)، (ح٣٧٧٠٨) وعنده: أن رجلاً سأل النبي... ولم يسمه وقد خالفهم جماعة كما قال الدارقطني منهم:

حماد بن سلمة عند أحمد (٢٧/١٧٦)، (ح١٦٦٢٣)، وابن سعد في «طبقاته» (١/١٤٨) وقال أحمد: «عن رجل» ووقعت تسميته عند ابن سعد، وسندهما صحيح.

وهو عند ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/١٧٩ت الألباني).

والثوري عند الخطيب في الأسماء المبهمة (ص٣٨٣) ولم يسمّه أيضاً حيث قال: عن رجل من أصحاب النبي...

وفسره الخطيب بـ (عبدالله بن أبي جدعاء. وهو ميسرة الفجر).

وهشيم بن بشير عند «الضياء في المختارة» (٩/١٤٢)، (ح١٢٣) والإسناد إليه حسن.

وهو عند الدارمي في الرد على الجهمية (ص١٤٥).

ومال الدارقطني إلى أن: المرسل أشبه بالصواب.

ويمكن القول بصحته موصولاً ومرسلاً، وقد مضى أن الحديث صححه موصولاً جماعة من العلماء؛ كالحاكم وابن كثير والذهبي وابن حجر والألباني في «الصحيحة» (٤/٤٧١).

(١) في «جامعه»، كتاب المناقب، باب في فضل النبي ﷺ (٥/٥٤٥)، (ح٣٦٠٩) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قالوا: يا رسول الله متى وجبت لك النبوة؟ قال: **«وآدم بين الروح والجسد»**.

والحديث بهذا السند منكر؛ حيث سئل عنه الإمام أحمد فقال: هذا منكر؛ هذا من خطإ الأوزاعي؛ يخطئ كثيراً على يحيى بن أبي كثير. كما في «المنتخب من علل الخلال» (ص١٧٣)، برقم (٩٣).

(٢) ورواه أيضاً: الفريابي في «القدر» (ص٣٧)، (ح١٤) وعنه الآجري في «الشريعة» =

أو كتبت[١] نبيّاً؟ قال: «وآدم... وذكره»، وقال الترمذي إنه: «حسن صحيح»[٢]، وصححه الحاكم[٣] أيضاً، وفي لفظ: **«وآدم مُنجَدلٌ[٤] في طينته»**[٥].

وفي «صحيحي» ابن حبان[٦] والحاكم[٧]، من حديث العرباض بن سارية

= (١٤٠٦/٣)، (ح٩٤٦)، وأبو نعيم في «الدلائل» من طريق الفريابي (٥٢/١)، (ح٨) ورواه ابن حبان في «الثقات» (٤٧/١)، والحاكم في «المستدرك» (٦٠٩/٢)، والبيهقي في «دلائله» (١٣٠/٢) كلهم من طريق الوليد بن مسلم به.

(١) في (م): «كنت».

(٢) في طبعة دار الكتب العلمية زيادة: «غريب» أي: حسن «صحيح غريب» (٥٤٦/٥) ورجعت إلى «التحفة» (٧٤/١١)، برقم (١٥٣٩٧) فوجدتها: «حسن غريب».

(٣) «المستدرك» (٦٠٩/٧) لكنه لم يصرح بالتصحيح كما هي غالب عادته، وإنما أورده بعد حديث ميسرة الفجر، وقال: هو شاهد له.

(٤) قال الخطابي: «منجدل في طينته» أي: مطروح على وجه الأرض صورة من طين، لم تجر فيه الروح بعد. «غريب الحديث» له (١٥٦/٢).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ: تمام في «فوائده» (٢٤٠/١)، (ح٥٨٠) من طريق حفص بن عمر البصري عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. ورواه من طريق آخر عن الأوزاعي (٢٤٠/١)، (ح٥٨١) من طريق محمد بن شعيب عنه به مرفوعاً.

(٦) «صحيح ابن حبان» بترتيب ابن بلبان (٣١٢/١٤)، (ح٦٤٠٤) من طريق سعيد بن سويد عن عبدالأعلى بن هلال السلمي عن العرباض بن سارية الفزاري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إني عند الله مكتوب بخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته وسأخبركم بأول ذلك: دعوة أبي إبراهيم، وبشارة عيسى، ورؤيا أمي التي رأت حين وضعتني أنه خرج منها نور أضاءت لها منه قصور الشام».

(٧) في «المستدرك» (٣١٨/٢). من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن سعيد بن سويد عن العرباض بن سارية مرفوعاً بلفظ ابن حبان السابق.
وأبو بكر هو ابن عبدالله بن أبي مريم يُنسب إلى جده، قال أحمد: ليس بشيء، وضعفه ابن معين. وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وضعفه النسائي والدارقطني، وقال أبو داود وأبو حاتم ما معناه: سُرِقَ متاعه فاختلط بسببه.
«الجرح والتعديل» (٤٠٥/٢)، «تهذيب التهذيب» (٤٩٠/٤). وقال الحافظ في «التقريب» (ص١١١٦): ضعيف؛ وكان قد سرق بيته فاختلط.
وقد خالف في إسناده معاوية بن صالح ـ وهي في «المستدرك» (٤١٨/٢) ـ فقد رواه =

مرفوعاً: «**إني عند الله لمكتوب خاتم النبيّين، وإن آدم لَمُنجَدلٌ في طينته**»[(١)].

وكذا أخرجه أحمد[(٢)] والدارمي[(٣)] في «مسنديهما»، وأبو نعيم[(٤)]،

= معاوية بن صالح عن سعيد بن سويد عن عبدالأعلى بن هلال عن العرباض به مرفوعاً.
فأدخل عبدالأعلى بين العرباض وسعيد ونبه على هذا البيهقي في «دلائل النبوة» (٨٣/١) حيث أورد رواية معاوية ثم أتبعها برواية ابن أبي مريم فقال: قصّر أبو بكر بن أبي مريم بإسناده؛ فلم يذكر فيه عبدالأعلى بن هلال...
وقال الحافظ في «تعجيل المنفعة» (٥٨٣/١) لما ترجم له ـ سعيد بن سويد ـ يروي عن العرباض وربما أدخل عبدالأعلى بن هلال.
ورواية معاوية بن صالح أصح لكن فيها ضعف؛ فمداره على سعيد وهو مختلف فيه؛ قال عنه البخاري ـ نقلاً عن ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (٥٨٣/١، ٥٨٤) ـ: لم يصحّ حديثه.
قال الحافظ: يعني: الذي رواه معاوية عنه مرفوعاً: «**إني عبدالله وخاتم النبيين في أم الكتاب وآدم منجدل في طينته**»، وخالفه ابن حبان والحاكم فصححاه. اهـ.
وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٦١/٦) وقال البزار في «مسنده» (١٣٦/١٠): ليس به بأس.
فالذي يظهر أن سند الحديث ليس ضعفه شديداً فيرتقي بشواهده كما سبق. والله أعلم.

(١) معنى هذا الحديث والذي قبله «**وآدم بين الروح والجسد**» أي: أن الله بعد خلق جسد آدم، وقبل نفخ الروح فيه، كتب وأظهر ما سيكون من ذريته، فكتب نبوة محمد وأظهرها، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ قال: «**يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه ملكاً فيؤمر بأربع كلمات؛ فيقال أكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح**»، فقد أخبر أنه بعد أن يخلق بدن الجنين في بطن أمه، وقبل نفخ الروح فيه، يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد. فهكذا كتب خبر سيد ولد آدم، وآدم منجدل في طينته قبل أن ينفخ الروح. قاله شيخ الإسلام ابن تيمية «الفتاوى» (٣٦٩/١٨).

(٢) في «مسنده» (٣٧٩/٢٨)، (ح١٧١٥٠) من طريق معاوية بن صالح عن سعيد بن سويد عن عبدالله بن هلال السلمي عن العرباض بن سارية فذكره...
وأخرجه في موضع آخر (٣٩٥/٢٨)، (ح١٧١٦٣) من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن سعيد عن العرباض به.

(٣) لم أقف عليه فيه.

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة من حديث ابن عباس وإنما أخرجه من غير حديثه.

والطبراني[١]، من حديث ابن عباس قال: قيل: يا رسول الله متى كتبت[٢] نبيّاً؟ قال: «**وآدم بين الروح والجسد**».

---

(١) في «معجميه الكبير» (١٢/٩٢)، (ح١٢٥٧١)، و«الأوسط» (٤/٢٧٢)، (ح٤١٧٥). من طريق نصر بن مزاحم: ثنا قيس بن الربيع عن جابر عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما... فذكره.
ورواه أيضاً البزار في «مسنده» (١١/٤٧٦)، (ح٥٣٥٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٠٠) كلاهما عن نصر بن مزاحم به.
وهذا سند موضوع؛ من أجل جابر وهو ابن يزيد الجعفي، قال فيه ابن معين: كان كذاباً ليس بشيء. وكذبه أيوب أيضاً، وقال أحمد: تركه ابن مهدي فاستراح. وقال النسائي: متروك. «ميزان الاعتدال» (١/٣٧٩ ـ ٣٨١).
وفيه أيضاً: نصر بن مزاحم قال عنه العجلي: ليس بثقة ولا مأمون. «لسان الميزان» (٨/٢٦٧) وقال أبو حاتم: واهي الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٨/٤٦٨). وقال أبو خيثمة النسائي: كان كذاباً، وقال الذهبي: رافضي جلد تركوه. «ميزان الاعتدال» (٤/٢٥٤).
وللطبراني في «الكبير» (١٢/١١٩)، (ح١٢٦٤٦) طريق آخر عن ابن عباس أخرجه من طريق يحيى بن كثير أبي النضر عن جويبر عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس قال: قلت: يا رسول الله متى أخذ ميثاقك؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد».
وسنده ضعيف جدّاً فيه أبو النضر وشيخه جويبر، وأبو النضر هو: يحيى بن كثير يروي عن يزيد الرقاشي وعاصم الأحول والطبقة، وعنه صالح الترمذي وابنه كثير، والفضل الوراق وغيرهم.
ضعفه ابن معين. وقال الفلاس: كان لا يتعمد الكذب؛ ويحدث بكثير الغلط والوهم. وضعفه أبو زرعة والدارقطني. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث جدّاً. وقال الحافظ: ضعيف.
انظر: «الجرح والتعديل» (٩/١٨٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/٣٨٣)، و«التقريب» (ص١٠٦٤).
وجويبر هو ابن سعيد الأزدي، يقال اسمه: جابر، وجويبر لقب، روى عن أنس بن مالك والضحاك وأكثر عنه، وعنه ابن المبارك والثوري وغيرهما.
قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي وابن الجنيد والدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة.
وهذا الحديث من روايته عنه. وقال عنه الحافظ: ضعيف جدّاً.
انظر: «الضعفاء» للنسائي (ص٧٣)، «المجروحين» (١/٢١٧) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص١٧١)، «تهذيب التهذيب» (١/٣٢٠)، «التقريب» (ص٢٠٥).

(٢) كذا الأصل و(د) و(ز) وفي (م): «كنت» والمثبت هو الصواب.

وأما الذي على الألسنة بلفظ: «**كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين**». فلم نقف عليه بهذا اللفظ[(١)]، فضلاً عن زيادة: «**وكنت نبيّاً ولا آدم ولا ماء ولا طين**»[(٢)].

وقد قال شيخنا في بعض «الأجوبة»[(٣)] عن الزيادة إنها: «ضعيفة، والذي قبلها قويّ».

٨٤٧ حديث: «كنت كنزاً لا أُعْرَف فأحببت أن أُعْرف؛ فخلقت خلقاً فَعرّفتهم بي فَعَرَفوني».

قال ابن تيمية: «إنه ليس من كلام النبي ﷺ؛ ولا يُعرف له سند صحيح

---

(١) حكم عليهما ابن تيمية بالوضع كما في الرد على البكري (٦٥/١)، وكلامه: «... وأما ما يرويه كثير من الجهال والاتحادية وغيرهم من أنه قال: «كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين وآدم لا ماء ولا طين» فهذا مما لا أصل له لا من نقل ولا من عقل؛ فإن أحداً من المحدثين لم يذكره، ومعناه باطل؛ فإن آدم عليه السلام لم يكن بين الماء والطين قط؛ فإن الطين ماء وتراب، وإنما كان بين الروح والجسد، ثم هؤلاء الضلال يتوهمون أن النبي ﷺ كان حينئذ موجوداً، وأن ذاته خلقت قبل الذوات ويستشهدون على ذلك بأحاديث مفتراة...».
وقال في «مجموع الفتاوى» (١٤٧/٢): وَأما ما يرويه هؤلاء الجُهّال: كابن عربيّ في الفصوص وغيره من جُهّال العامّة: «كنت نبيّاً وَآدم بين الماء والطّين» «كنت نبيّاً وآدم لا ماء ولا طين» فهذا لا أَصل له؛ ولم يروه أحد من أهل العلم الصّادقين، ولا هو في شيء من كتب العلم المعتمدة بهذا اللّفظ، بل هو باطل...
ونقل السيوطي عن ابن تيمية حكمه بالوضع وأقره كما في «ذيل اللآليء المصنوعة» (٧٩٣/٢، ٧٩٥).
وكذلك ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٣٤١/١)، والكرمي في «الفوائد الموضوعة» (ص١٠٤).
وقال الزركشي عن «كنت نبيّاً وآدم بين الطين والماء» لا أصل له. «التذكرة» (ص١٧٢).

(٢) قال ابن تيمية: «لا أصل لها». كما في الرد على البكري (٦٥/١).
وكذا قال السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص٢٠٣، ٢٠٤) وجعلها من زيادات العوام.

(٣) سئل عن حديث: «كنت نبيّاً وآدم منجدل في طينته» في أجوبته فقال: صحيح. (ص٦٤).

ولا ضعيف»[١].

وتبعه الزركشيّ[٢] وشيخنا[٣].

٨٤٨ حديث: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع غير أني لم أطلق»[٤].

الدراقطني في ثاني «الأفراد»[٥] من حديث الهيثم بن عدي الطائي[٦] عن هشام بن عروة[٧] عن أخيه يحيى بن عروة[٨] عن أبيه عروة عن عائشة، فذكر حديث أم زرع بطوله وجعله مرفوعاً، ولفظه: «**لأمِّ زرع في الأُلْفَة والوفاء، لا في التّرَفُّه والجَلاء**» وأشار إلى تفرد الهيثم عن هشام بهذا السند[٩].

---

(١) في «مجموع الفتاوى» (١٨/١٢٢).

(٢) في «التذكرة» (ص١٣٦) وقد نقل كلام ابن تيمية وأقره، لكن لم يصرح باسمه وإنما قال: «قال بعض الحفاظ».

(٣) لم أقف على كلامه. وهو من الأحاديث المشتهرة عند الصوفية كما نبه على ذلك العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/١٥٥) فقال: وهو واقع كثيراً في كلام الصوفية، واعتمدوه وبنوا عليه أصولاً لهم.اهـ.
وذكره جماعة غير هؤلاء ممن ألف في الموضوعات وغيرها؛ كالسيوطي في «الدرر المنثرة» (ص٢٠٣)، والفتني في «تذكرته» (ص١١)، والقاري في «المصنوع في الحديث الموضوع» (ص١٤١)، و«الأسرار المرفوعة» (ص٢٦٩)، (ح٣٥٣)، و«الفوائد الموضوعة» (ص١٠٢).

(٤) سقط بأكمله من (م).

(٥) «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/٤٩١)، (ح٦١٧٠).

(٦) أبو عبدالرحمٰن الْمَنْبِجِي، ثم الكوفي، (ت٢٠٧هـ). كذبه ابن معين وأبو داود والعجلي، وتركه النسائي وغيره. انظر: «لسان الميزان» (٨/٣٦١).

(٧) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة (ت١٤٦هـ) «التقريب» (ص١٠٢٢).

(٨) يحيى بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عروة المدني ثقة من السادسة. «التقريب» (ص١٠٦٢).

(٩) وروايته هذه موضوعة؛ لأن الهيثم هذا ممن لا يحتمل تفرده، بل ولا يستشهد بروايته؛ فهو كذّاب أيضاً كذّبه يحيى بن معين وأبو داود وقال العجلي: كذّاب وقد رأيته. وكذّبه الساجي أيضاً. وقال أبو حاتم والنسائي: متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/٨٥)، و«لسان الميزان» (٨/٣٦١، ٣٦٢). =

ورواه الطبراني في «الكبير»[١] من حديث عبدالرحمٰن بن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عنها بلفظ: «**إلا أن أبا زرع طلق وأنا لا أطلق**».

وكذا هو عند الزبير بن بكار[٢] من وجه آخر عن عائشة ولفظه: «**إلا أنه طلقها وإني لا أطلقك**».

وبمجموعها يقوى[٣].

= وتفرده بالسند وتخطئته تنجلي عند مقارنته بمن خالفه من الثقات الأثبات كعيسى بن يونس عند البخاري (٢٧/٧)، (ح٥١٨٩) فقد رواه عن هشام بن عروة عن أخيه عبدالله بن عروة عن أبيه عن عائشة ﵂.
وسيأتي مزيد تفصيل في الاختلاف على هشام.

(١) (١٧٣/٢٣)، (ح٣٧٠) من طريق عبدالجبار بن سعيد المساحقي عن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد به. مختصراً. وعبدالجبار ضعفه العقيلي. والحديث منكر من هذ الطريق؛ لمخالفته من هو أوثق منه وهو عيس بن يونس عند البخاري في الصحيح كما سيأتي.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من الموفقيات وأشار إليها الدارقطني في «العلل» (١٥٢/١٤)..

(٣) لكنّ الظاهر أنه لا يقوى وتفصيل ذلك:
حديث أم زرع مخرّج في الصحيحين. أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل (٢٧/٧) ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع (١٨٩٦/٤)، (ح٢٤٤٨) كلاهما من طريق عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن عبدالله بن عروة عن عروة عن عائشة ﵂.
ومداره على هشام بن عروة وقد اختلف عليه:
فرواه عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن عبدالله بن عروة عن عروة عن عائشة في حديث طويل وفيه: «كنت لك كأبي زرع لأم زرع». وليس فيه: «ذكر الطلاق».
وتابعه أيضاً على هذا السند سعيد بن سلمة كما عند القطيعي في جزئه الألف دينار (ص٤٤٩)، (ح٣٠٢) وعند الحنائي في «فوائده» (٢٢٠/١)، (ح٢٢).
وتابعهما أيضاً سويد بن عبدالعزيز كما ذكر ذلك الدارقطني في «علله» (١٥١/١٤). ولم أقف عليها.
وطريق عيسى بن يونس ومن تابعه هي التي أخرجها أرباب الصحاح كالبخاري ومسلم وكذلك النسائي وابن حبان. ورجحها الدارقطني فقال بما معناه:
وخالفهم جماعة في إسناده فرووه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، لم يذكروا أخاه عبدالله. ا.هـ.
وهؤلاء هم: عباد بن منصور كما في «السنن الكبرى» للنسائي (٢٤٨/٨)، (ح٩٠٩٢)، =

= وأبو يعلى في «مسنده» (٨/١٦٠)، (ح٤٧٠٢).
ويونس بن أبي إسحاق عند الطبراني في «الكبير» (٢٣/١٧٣)، (ح٢٧١)، و«الأوسط» (٦/٧٥)، (ح٥٨٣٥) وفيه ضعف أيضاً.
وعبدالعزيز الدراوردي أخرجها الطبراني في «الكبير» (٢٣/١٧٦)، (ح٢٧٤).
ومحمد بن خازم أبو معاوية عند ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٤٣٦)، (ح٨٥٣).
فمدار الحديث على هشام بن عروة ومن ثم اختلف الرواة عنه، وقد أورد الدارقطني هذا الخلاف ثم قال:
قول يونس ومن تابعه عن هشام هو الصواب.
ومما يدل على ترجيح رواية عيسى ومن تابعه إخراج الشيخين لها في صحيحيهما.
ثم إن حديث عيسى بن يونس عن هشام كوفي؛ قال أحمد: ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة أسندوا عنه أشياء.
وآراء الأئمة في يونس أنه في الذروة من الضبط والإتقان، ولما سئل عنه أحمد قال متعجباً: عيسى يُسأل عنه!.
وقال عنه أبو زرعة: حافظ. وقال ابن سعد: ثقة ثبت. وقال ابن المديني: بخٍ بخٍ؛ ثقة مأمون.
وكذا قال العجلي. انظر: الثقات للعجلي (٢/٢٠٠)، «الطبقات» (٧/٤٨٨)، «الجرح والتعديل» (٦/٢٩١)، «تهذيب الكمال» (٢٣/٦٢).
وسعيد بن سلمة ـ الذي تابع يونس ـ من أهل المدينة ورواية أهل المدينة عن هشام أصح كما ذهب إليه الإمام أحمد حيث قال: رواية أهل المدينة عن هشام أحسن أو أصح. انظر: «شرح العلل» لابن رجب (٢/٦٠٥).
ولعل سبب عزوفهما عن رواية من قصّر في إسناده، ممن لم يذكر عبدالله بن عروة بين هشام وعروة؛ أن هشاماً كبر فتغير بعض الشيء، فحمل عنه بعض الرواة مما وهم فيه، وهذا منها كما قال المعلمي، بل ذهب المعلمي أنه لم ينسب إليه الوهم إلا في هذا الحديث.
وخلاصة القول أن من روى عنه في آخر حياته ليس كمن روى عنه في شبابه وحال قوته كما قال ابن رجب: قال يعقوب بن شيبة: «هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاف، وذلك فيما حدث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش، يسند الحديث أحياناً، ويرسله أحياناً لا أنه يقلب إسناده، كأنه على ما تذكر من حفظه. يقول عن أبيه عن النبي ﷺ، ويقول عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ، إذا أتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله».
عقّب ابن رجب بقوله: «وهذا فيا نُرَى أن كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجعَ إليها، =

قال شيخنا[١]: «وكأنه ﷺ قال ذلك تطييباً لها وطمأنينة لقلبها، ودفعاً لإيهام عموم التشبيه؛ بجملة أحوال أبي زرع، إذ لم يكن فيها ما يذمه النساء سوى ذلك، وكذا أجابت هي عن ذلك بما هو جواب مثلها في فضلها وعلمها؛ حيث قالت كما في رواية أخرى: بأبي وأمي لأنت خير لي من أبي زرع لأم زرع»[٢].

٨٤٩ حديث: «كن عالماً»[٣].

في: «أُغد عالماً»[٤].

٨٥٠ حديث: «كن من الخيرة مِنهُنّ على حَذَر»[٥].

يعني: النساء. في قول علي، على ما مضى في: «عقولهن في فروجهن»[٦].

= والله أعلم»، «شرح علل الترمذي» (٢/٦٠٥).
وذكر عن هشام أيضاً أنه كان ينشط فيسند، وتارة يرسل. قاله أحمد بن حنبل.
وقال ابن حجر: كبر فتغير حفظه.... وانبسط في الرواية عن أبيه، بأنه يرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه. «هدي الساري» (٤٤٨).
لذا قال ابن حجر: ربما دلس. «التقريب» (ص١٠٢٢).
فهذا من حيث الإسناد أن المحفوظ هو من رواية هشام عن أخيه عبدالله كما رواه عيسى وغيره، كما تدل عليه القرائن.
وأما من حيث الزيادة في المتن وهي قوله: «غير أني لم أطلق».
فقد زادها عبدالرحمٰن بن أبي الزناد وعبدالله بن مصعب وهما ضعيفان. ولم تأت لا في طريق من وافقهم في الإسناد ولا في طريق من خالفهم؛ فهي منكرة.
وهما على ضعفهما قد خالفا من هو أوثق منهما وأصح حديثاً عن هشام.
ولذا قال الدارقطني في الأفراد: «غريب من حديث الزبير».
فكأنه أنكره لتفرده بهذا الطريق.

(١) الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/٢٧٥).
(٢) أخرجها إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/٢٤٣)، (ح٧٤٥) عن عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن أخيه عبدالله عن عروة عن عائشة.
وإسناده صحيح.
وللخليلي جزء سماه: «حسن القرع على حديث أم زرع»، وللرافعي كتاب «درة الضرع لحديث أم زرع».
(٣) سقط من (م).
(٤) ذكره في حرف الألف ورقمه (١٣٦). (٥) سقط من (م).
(٦) ذكره المؤلف في حرف العين ورقمه (٧٠٨).

٨٥١ [ل١٤٥/ب] **حديث: «كن ذَنَباً ولا تكن رَأْساً»**[(١)].

هو صحيح في نفسه، وأوصى به إبراهيم بن أدهم[(٢)] بعض أصحابه[(٣)] فقال: «كن ذَنَبا ولا تكن رأساً؛ فإن الرأس يهلك والذَّنَب يسلم». أورده الدينوري في سابع «مجالسته»[(٤)]، وسادس عشرها[(٥)].

وفي معناه الكثير[(٦)].

---

(١) سقط بأكمله من (م).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٨).

(٣) هو: بقية بن الوليد كما جاء مصرحاً به عند الدينوري في المجالسة كما سيأتي.

(٤) (٣٣٤/٣)، برقم (٩٥٨) حدثنا محمد بن أحمد الواسطي نا محمد بن عمرو قال سمعت خلف بن تميم يقول سمعت إبراهيم بن أدهم يقول لبعض أصحابه: كن ذنباً ولا تكن رأساً؛ فإن الرأس يهلك والذنب يسلم.

(٥) «المجالسة وجواهر العلم» (٣٨٦/٥)، (ح ٢٢٤٢): حدثنا محمد بن عبدالعزيز نا إسماعيل بن إبراهيم عن بقية بن الوليد قال كنت مع إبراهيم بن أدهم... فأوصاه بوصية طويلة هذا جزء منها.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٠/٨، ٢١)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٣٢١/١)، برقم (٧٠٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣١٥/٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم به.

والأثر حسن من أجل إسماعيل بن إبراهيم الترجماني؛ قال عنه ابن معين وأحمد وأبو داود والنسائي: ليس به بأس.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٦٠٣/٢)، «الجرح والتعديل» (١٥٧/٢)، «تهذيب التهذيب» (١٣٨/١) وقال الحافظ: لا بأس به. «التقريب» (ص١٣٥).

وذكره الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٤٧٦/١) وقال: «لا أصل له فيما أعلم».

قلت: يعني: مرفوعاً.

ثم عقب على معناه فقال: «وهو كلام يمجه ذوقي، ولا يشهد لصحته قلبي، بل هو مباين لما نفهمه من الشريعة وحضها على معالي الأمور والأخذ بالعزائم، فتأمل»، «الضعيفة» (٤٧٦/١).

(٦) قال العجلوني في «كشف الخفاء» (١٥٩/٢ط)، برقم (٢٠٢٦)، ط. مكتبة العلم ـ بعد ذكره قول إبراهيم بن أدهم ـ ويقرب من معناه قول بعضهم: «كن وسطاً وامش جانباً».

والمعنى كما قال صاحب «مجمع الأمثال» (١٥٧/٢) أي: توسَّطِ القَومَ وزَايلْ أعمالهم. وهذا القول يروى عن عيسى ﷺ كما رواه الدينوري في «المجالسة» =

٨٥٢ حديث: «كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين».

(تقدم في) كُنت (أول النبيين)[١] قريباً[٢].

٨٥٣ حديث: «الكُندُر طيبي وطيب الملائكة؛ وإنها منفِّرة للشيطان، مرضاة للرحمٰن تعالَى».

الديلمي من جهة إسماعيل بن عياش عن يزيد بن عبدالله[٣] معضلاً[٤]، ولا يصح.

= (٤٧٨/٣)، برقم (١٠٨٦) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٣١/٤٧) عن محمد بن غالب: نا أبو حذيفة عن سفيان الثوري قال: قال المسيح عليه السلام. . . فذكره.
وذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في «أمثاله» (ص١٥٧) وذكر له معنى قريباً ولعله ما قصده السخاوي وهو أثر عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «خالطوا الناس وزايلوهم».
أي: خالطوهم بالمعاشرة والأخلاق، وزايلوهم بأعمالكم.اهـ.
والأثر أخرجه وكيع في «الزهد» (٨٥٣/٢)، برقم (٥٣١) وهناد في «الزهد» أيضاً (٥٨٨/٢)، برقم (١٢٤٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧١/١٣)، برقم (٢٦٧٤٥)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١١٩/٢)، ط. . دار الكتب، والطبراني في «الكبير» (٤١٢/٩)، برقم (٩٧٥٧) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن عبدالله بن باباه المخزومي عن ابن مسعود من قوله.
وسنده صحيح؛ رجاله ثقات.

(١) وقع في الأصل و(م) بعد الحديث: «كنت قريباً»، وألحقت السقط الذي بين القوسين من (ز).
وفي (د): «كتب: قريباً».

(٢) تقدم قليلاً وفي الأصل «كنت».

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٧٥١).

(٤) قال ابن حجر في تسديد القوس نقلاً عن «تنزيه الشريعة» (٣٤٣/٢) أسنده ـ أي: الديلمي ـ من حديث يزيد بن عبدالله بن قسيط من رواية إسماعيل بن عياش عنه، وهو معضل.اهـ.
ثم وقفت عليه في مسند الفردوس (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٢٩/أ) رواه من طريق الحسن بن عرفة عن إسماعيل بن عياش عن يزيد بن عبدالله بن. . .
هكذا وقع بياض بالمسند وعلّق عليه ابن الديلمي بقوله: (كذا كان في الأصل فإن كان ابن قسيط فهو تابعي وإن كان غيره فهو حديث مقطوع) ثم قال ابن الديلمي: (يزيد بن عبدالله بن قسيط تابعي يروي عن عبدالله بن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم).
قلت: ولعلّ السقط الواقع في السند هو في بعض الأصول التي يروي من طريقها ابن الديلمي. =

والكندر[(١)] هو: اللُّبان الحاسكي أو الجاوي[(٢)]، وكان إمامنا الشافعي يكثر من استعماله لأجل الذكاء؛ فقد روى البيهقي في «مناقبه»[(٣)] من طريق ابن عبدالحكم[(٤)] عنه[(٥)] قال: «دمت على أكل اللبان وهو الكُندر للفهم، فأعقبني صبَّ الدّم سنة».

= وعلى كلٍّ فإن إسناده ضعيف؛ لكن يزيد بن عبدالله بن قُسيط من صغار التابعين ممن روى عن الصحابة فلا يكون معضلاً على الجزم بل يحتمل أن يكون مرسلاً.
ثم إن فيه انقطاعاً؛ فإن ابن عياش لم يرو عن عبدالله بن يزيد المدني، وبين وفاتيهما ستون عاماً.
وهو مدني، ورواية ابن عياش عن غير الشاميين فيها تخليط؛ فهي مردودة، وقد حكم عليه الشوكاني بالوضع كما في «الفوائد المجموعة» (٢٤٧/١)، برقم (٥٦٦).

(١) الكُندر بالضم كما قال صاحب «التاج» (٧١/١٤) وهو اللُّبان، ضرب من العِلْك، وبعض أهل اللغة من يفرق فيقول: منه ما هو حب يؤكل ويمضغ كالعلك، ومنهم من يجعله ضرب من البخور؛ ولذا قال صاحب «تاج العروس» (٤١٤/٣٠): الكُنْدُرُ الذي يتَدَخَّنُ به اليَهودُ، وحَبُّهُ يُجْعَلُ في الدَّواءِ... وهو صَمْغُ شجرَةٍ ... أَحْمَرُ طَيِّبُ الرّائِحَةِ.
وزاد الأمر وضوحاً عندما قال: القلف: قشر شجر الكندر الذي يُدخّن به. «تاج العروس» (٢٨٢/٢٤).
فيتبين أن شجر الكندر له استعمالان، حبه في الدواء يمضغ، وهو ضرب من العلك، ويستعمل قشره في البخور؛ من أجل التطيب، وقد أطنب الأطباء في فوائد أكل اللبان. وانظر: «زاد المعاد» (٣٨٧/٤).

(٢) هو نوع من البخور ينسب إلى مدينة جاوة، ويستعمله المغاربة في المناسبات الدينية، في ليلة القدر من شهر رمضان مثلاً.

(٣) «مناقب الشافعي» (١١٩/٢) رواه من طريقين عنه والتي أشار إليها وهي طريق ابن عبدالحكم رواها بلا سند، والأخرى رواها عن أبي عبدالله الحافظ: أخبرنا أبو الوليد الفقيه قال: سمعت أبا عبدالله العبدوي يحكي عن ابن أبي داود عن هارون بن سعيد قال: قال لنا الشافعي ...
ورواه ابن أبي حاتم في كتابه آداب «الشافعي ومناقبه» (ص٣٥) عن أبيه عن هارون بن سعيد الأيلي قال: قال لنا الشافعي: «أخذت اللبان سنة للحفظ فأعقبني صب الدم سنة».
وسنده صحيح.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٣٦/٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٠٠/٥١) كلاهما من طريق ابن أبي حاتم به.

(٤) هو: محمد بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري الفقيه ثقة من الحادية عشرة مات سنة (٢٦٨هـ). «التقريب» (ص٨٦٢).

(٥) «عنه» زيادة من (م).

٨٥٤ حديث: «كُنْ خَيرَ آخِذٍ».

هو قول غَوْرَث[1] للنبي ﷺ كما في «الصحيح»[2][3] ومضى ما يُشبهه

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: غورث بن الحارث على وزن جعفر. «فتح الباري» (٥٤٣/٧)، ط.. دار السلام.
قلت: لم أره في كتب الصحابة بهذا الاسم فلعله لم يثبت إسلامه، لكن ذكر الحافظ في «الإصابة» (٣٨٥/٣) رجلاً يقال له: دعثور بن الحارث الغطفاني... ثم أورد له حديثاً رواه الواقدي، وهو يشبه قصة الحديث الآتي من كونه كان مشركاً، وشَهّر سيفه على النبي ﷺ فقال: من يمنعك مني... الحديث.
فاستدرك ابن حجر على هذا بقوله: قصته هذه شبيهة بقصة غورث بن الحارث المخرجة في الصحيح من حديث جابر؛ فيحتمل التعدد أو أحد الاسمين لقب إن ثبت الاتحاد. «الإصابة» (٣٨٦/٣).
ثم رأيت الحافظ في «الفتح» يذهب إلى تعدد القصة؛ فكأنه رجح التفريق بينه وبين دعثور. «الفتح» (٤٢٨/٧).

(٢) من هنا إلى آخر الكلام سقط من (م).

(٣) لفظ الترجمة لم يرد في الصحيح بهذا اللفظ (كن خير آخذ). ولذا نبه على هذا العراقي في تخريجه للإحياء (٦٧٥/١) حيث أورده الغزالي في كتابه «الاحياء» (٣٧٧/٢) بلفظ الترجمة، فقال العراقي: متفق عليه من حديث جابر (بنحوه)، وهو في مسند أحمد أقرب إلى لفظ المصنف، وسمي الرجل غورث بن الحارث.
أما اسم غورث فقد جاء عند البخاري معلقاً بالجزم قال: وقال مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر اسم الرجل: غورث بن الحارث. صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة ذات «الرقاع» (١١٥/٥).
وأما لفظة: «كن خير آخذ» فقد أخرجها سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٩/٢)، (ح٢٥٠٢) عن أبي عوانة، ومن طريق أبي عوانة أحمد في «المسند» (١٩٣/٢٣)، (ح١٤٩٢٩) واللفظ له، وعبد بن حميد في «مسنده» (ص٣٣٠)، (ح١٠٩٦)، وأبو يعلى في «المسند» (٣١٢/٣)، (ح١٧٧٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٩/٣)، والبيهقي في دلائل النبوة (ص٣٧٥/٣، ٣٧٦) كلهم من طرق عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سليمان بن قيس عن جابر بن عبدالله قال: قاتل النبي ﷺ محاربَ خصفة بنخل، فرأوا من المسلمين غِرّة فجاء رجل منهم يقال له: غورث بن الحارث حتى قام على رأس رسول الله ﷺ بالسيف، فقال: من يمنعك مني؟ قال: الله، قال: فسقط السيف من يده، فأخذ رسول الله ﷺ السيف فقال له: من يمنعك مني؟ قال: «كن خير آخذ» قال: تشهد أن لا إله إلا الله، قال: لا، ولكني أعاهدك أن لا أقاتلك ولا أكون مع قوم يقتلونك، قال: فخلّى سبيله، فجاء إلى أصحابه فقال: جئتكم =

في الجملة[١]، في: «كفى بالمرء كذباً...».

٨٥٥ حديث: «كن عبدالله المظلوم، ولا تكن عبدالله الظالم»[٢].

هو بمعناه[٣] عند الطبراني[٤] ....

= من عند خير الناس... الحديث.

وفي بعض الروايات أن الذي دفعه هو جبريل عليه السلام.

ورجال الإسناد ثقات إلا انه أعل بالانقطاع بين أبي بشر ـ جعفر بن أبي وحشية ـ وسليمان بن قيس فقد قيل لم يره وقيل: لم يسمع منه.

قال البخاري في «تاريخه الكبير» (٣١/٤)، برقم (١٨٦٩): «وروى أبو بشر وقتادة والجعد أبو عثمان عن كتاب سليمان». اهـ. ونقله المزي فقال: يقال أنه مات ـ أي: سليمان ـ في حياة جابر بن عبدالله ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر ولا نعرف لأحد منهم سماعاً إلا أن يكون عمرو بن دينار سمع منه في حياة جابر.

وقال ابن حبان: لم يره أبو بشر. وانظر: «الثقات» (٣٠٩/٤)، «تهذيب الكمال» (٥٥/١٢).

وعلى هذا فإن الحديث ضعيف للانقطاع ـ وإن كان مفاد كلام البخاري في التاريخ أن روايته عن سليمان وجادة ـ لكن يشهد له ما في البخاري ويقويه لا سيما وأن البخاري روى شيئاً منه بصيغة الجزم معلقاً وهو تسمية الأعرابي بغورث بن الحارث. والله أعلم.

(١) وهو قوله: «خذ حقك في عفاف...» يروى عن أبي هريرة مرفوعاً بسند حسن برقم (٨١٦).

(٢) سقط بأكمله من (م).

(٣) صرح الغزي كما في «الجد الحديث» (ص١٧٧)، (ح٣٦٥) أنه لم يرد بلفظ الترجمة. وإنما بلفظ: **«كن عبدالله المقتول لا القاتل»**.

(٤) في «المعجم الكبير» (٥٩/٤)، (ح٣٦٢٩) من طريق سليمان بن المغيرة، وأخرجه (٦٠/٤)، (ح٣٦٣٠) من طريق أيوب السختياني، ومن طريق صالح بن رستم (٦١/٤)، (ح٣٦٣١) ثلاثتهم عن حميد بن هلال ـ واللفظ لسليمان وألفاظهم متقاربة ـ ثنا رجل من عبدالقيس كان يجالسنا في المسجد الجامع قال: صحبت أصحاب النهر فكنت فيهم ثم كرهت أمرهم خشيت أن يقتلوني، فبينا أنا مع طائفة منهم إذ أتينا على قرية وبيننا وبين القرية نهر إذ خرج رجل من القرية مروعاً فقالوا له: كأنا روعناك؟ قال: أجل، قالوا: لا روع لك، فقلت: والله يعرفوه ولم أعرفه، فقالوا: أنت ابن خباب صاحب رسول الله ﷺ سلم؟ قال: نعم سمعت أبي يحدث عن النبي ﷺ ذكر فتنة فقال: «القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها =

من حديث خَبّاب[١] في حديث بلفظ: «**فكن عبدالله المقتول، ولا تكن عبدالله القاتل**».

ومن حديث شهر بن حوشب عن جُندب بن سفيان[٢] الطرف الأول خاصة، وأخرجه هو[٣]، وأحمد[٤] والحاكم[٥]، وابن قانع[٦] عن خالد بن

= خير من الساعي فإن أدركتك فكن عبدالله المقتول...» الحديث.
وفيه ضعف؛ لأن في سنده من لم يسم وإن كان منسوباً، وهو الراوي للقصة وبقية رجاله ثقات.
تنبيه: جملة: «ولا تكن عبدالله القاتل». ليست عند الطبراني في «معجمه» كما عزاه السخاوي.
لكنها جاءت من طريق يزيد بن هارون عن سليمان بن مغيرة عن حميد بن هلال به.
ويزيد ثقة متقن أخرج روايته ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢١/٤٣٢)، (ح٣٩٠٥١).
ورواه أحمد في «مسنده» (٣٤/٥٤٢)، (ح٢١٠٦٤) عن ابن علية ومن طريق ابن علية أبو يعلى في «مسنده» (١٣/١٧٦)، (ح٧٢١٥) عن أيوب عن حميد به. وقال أيوب: «ولا أعلمه إلا قال: ولا تكن عبدالله القاتل».
وهذا الشك من أيوب مثله لا يضر ولا يقدح لأمور منها:
قال شعبة فيه: كان يشك في عامة حديثه.
فهو من الشكاكين في الألفاظ لتورعه.
ثانياً: قد تابعه على الزيادة ثقات وأن للحديث شواهد تقويه.

(١) تقدم عند حديث رقم (٦٣٥).

(٢) جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي ثم العلقي، أبو عبدالله، وقد ينسب إلى جده فيقال: جندب بن سفيان، سكن الكوفة ثم البصرة، وروى عنه أهل المصرين، وروى عنه من أهل الشام شهر بن حوشب. انظر: «الإصابة» (٢/٢٤٨).

(٣) أي: الطبراني في «الكبير» (٤/١٨٩)، (ح٤٠٩٩) بأسانيد مختلفة من طريق عفان بن مسلم وحجاج بن منهال وأسد بن موسى ثلاثتهم قالوا: ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي عثمان النهدي عن خالد بن عرفطة أن رسول الله قال: يا خالد: إنها ستكون فتنة وأحداث واختلاف وفرقة، فإذا كان ذلك فإن استطعت أن تكون المقتول لا القاتل فافعل.

(٤) في «المسند» (٣٧/١٧٧)، (ح٢٢٤٩٩) حدثنا عبدالرحمٰن بن مهدي: حدثنا حماد بن سلمة بالسند السابق.

(٥) المستدرك في موضعين الأول (٣/٢٨١) من طريق عفان عن حماد بن سلمة به. والآخر (٤/٥١٧) من طريق موسى بن إسماعيل عن حماد به..

(٦) لم أقف عليه، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢١/٦٦)، (ح٣٨٣٥٢)، =

عُرفُطَة[١] في حديث أيضاً لفظه: «**فإن استطعت أن تكون عبدالله المقتول لا القاتل فافعل**».

وبعضها يقوي بعضاً[٢].

ونحوه ما في «صحيح مسلم» عن حذيفة في حديث أيضاً أن النبي ﷺ أوصاه بقوله: «**تسمع وتطيع**[٣]**، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمعْ وأطعْ**»[٤]، وعزاه الرافعي في الصِّيَال[٥] من «الشرح»[٦] لحذيفة بلفظ: «**كن عبدالله المقتول، ولا تكن عبدالله القاتل**»، وتُعقِّب[٧] بأنه لا أصل له من

= وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٦٦/١)، (ح٦٤٦)، وأبو نعيم في «الصحابة» (٩٤٥/٢)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (ص١٨٩)، (ح٢٩٠ط) ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٥٦/١) من طرق عن حماد بن سلمة عن زيد بن جدعان به.
وسنده ضعيف من أجل ابن جدعان، ضعفه الأئمة كابن معين وأحمد وأبي زرعة، وقال الحافظ: ضعيف. «تهذيب التهذيب» (١٦٣/٣) و«التقريب» (ص٦٩٦).
وهو في دائرة من يحسن حديثه في المتابعات والشواهد، وللحديث شواهد عدة يرتقي بها إلى الحسن منها حديث خباب وجندب وقد مضيا وألفاظهم متقاربة، لا سيما لفظة: «فإن استطعت أن تكون عبدالله المقتول لا القاتل فافعل».

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٦٩).

(٢) نعم فإن الضعف فيها يسير، وقد أورد هذه الشواهد ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢٢٨/٤) وبين ما فيها من ضعف ثم قوّاها بمجموعها.
قلت: ولها شواهد أخرى عن صحابة آخرين، منهم سعد بن أبي وقاص وعبدالله بن مسعود وأبي موسى وحذيفة بن اليمان، وأسانيد بعضها صحيحة على شرط مسلم، وانظر في تخريجها «إرواء الغليل» للألباني (١٠٢/٨).

(٣) في الصحيح زيادة «للأمير» (١٤٧٦/٣)، (ح١٨٤٧).

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة (١٤٧٦/٣)، (ح١٨٤٧).

(٥) أي: كتاب الصيال، ومعناه في اللغة: الوثوب والاستعلاء على الغير، وعلى لسان الفقهاء: الاعتداء على الغير بالإتلاف والقتل وغير ذلك. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٦١/٣)، «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠٣/٢٨).

(٦) الشرح الكبير للرافعي المعروف بـ «العزيز شرح الوجيز» (٣١٥/١١).

(٧) من قِبَل ابن الملقن في «البدر المنير» (٨/٩)، والحافظ ابن حجر في «التلخيص =

حديث حذيفة، وإن زعم إمام الحرمين[١] في «النهاية»[٢] أنه: «صحيح»، فقد تعقبه ابن الصلاح[٣] وقال: «لم أجده في شيء من الكتب المعتمدة». اهـ، والله الموفق.

٨٥٦ حديث: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل، وعُدّ نفسك في أهل القبور».

البيهقي في «الشعب»[٤]، والعسكري من حديث سفيان الثوري عن ليث بن أبي سُليم عن مجاهد عن ابن عمر به مرفوعاً في حديث.

وأخرجه البخاري من حديث الأعمش عن مجاهد به[٥].

= الحبير» (٢٢٧/٤) وهو الذي قصده ـ المؤلف ـ وكلامه، هذا الحديث لا أصل له من حديث حذيفة، وإن زعم إمام الحرمين في «النهاية» أنه صحيح، فقد تعقبه ابن الصلاح، وقال: لم أجده في شيء من الكتب المعتمدة، وإمام الحرمين لا يعتمد عليه في هذا الشأن.

وقال ابن الملقن كما في «البدر المنير» (٨/٩): هَذَا الحَدِيث غَرِيب لا أعلم من خرجه هكذا من هذه الطَّريق ـ أي: عن حذيفة ـ بعد البحث عنه، والعجب من إمام الحرمين فِي «النّهاية» كونه قال: «إنّه حَدِيث صَحِيح». ولا اعتماد عليه في هذا الشّأن.

(١) أبو المعالي، عبدالملك ابن الإمام أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني النيسابوري، شيخ الشافعية، إمام الحرمين، صاحب التصانيف، ولد سنة (٤١٩هـ) وتوفي سنة (٤٧٨هـ). «سير أعلام النبلاء» (٤٦٨/١٤).

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (٦٠١/٢).

(٣) في الوسيط للغزالي وبهامشه شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح (٥٢٩/٦).

(٤) (١٢٧/١٣)، (ح١٠٠٥٩).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل (٨٩/٨) ولفظه: أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي فقال: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» وكان ابن عمر يقول إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك.

وهذا اللفظ من طريق الأعمش عن مجاهد به. وليس فيه زيادة «وعُدّ نفسك في أصحاب القبور» وقد خالفه الليث بن أبي سلسم فزادها في حديثه.

ورواية الأعمش التي عند البخاري هي المحفوظة؛ لأن المخالف له وهو الليث بن أبي سليم ضعيف مضطرب الحديث مختلط، لم يتميز حديثه فترك كما قال الأئمة؛ =

ورواه الترمذي(١) وآخرون(٢).

= منهم ابن حجر في «التقريب» (ص٨١٧).
لكن هذه الزيادة قد جاءت من طرق أخرى أن النبي ﷺ قالها وأوصى بها بعض أصحابه، وفي أسانيدها بعض الضعف، لكن هي مما يشهد لبعضها وتتقوى ومن هذه الأحاديث:
حديث أبي هريرة أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٨/١٤)، (ح٨٥٢٢) من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد: حدثني من سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«يا ابن آدم، اعمل كأنك ترى، وعُدّ نفسك مع الموتى، وإياك ودعوة المظلوم»**.
وفي سنده ابن جدعان وهو ضعيف وفيه انقطاع أيضاً.
ويروى أيضاً عن معاذ بن جبل رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٣/١٩)، (ح٣٥٤٦٦) وهناد في «الزهد» (٥٣١/٢)، (ح١٠٩٢)، وابن أبي الدنيا في الصمت (ص٥٦)، (ح٢٢)، والشاشي في «مسنده» (٢٩٤/٣)، (ح١٤٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٧٥/٢٠) جميعهم من طريق محمد بن عمرو الليثي عن أبي سلمة قال: قال معاذ بن جبل: قلت: يا رسول الله أوصني، فقال: **«اعبد الله كأنك تراه واعدد نفسك في الموتى...»**.
وأورده الهيثمي في المجمع وقال: فيه انقطاع.
قلت: لأن أبا سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف لم يدرك معاذ بن جبل. انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٣٢/٤). وبقية رواته ثقات كما قال المنذري وقد أعله بالانقطاع. انظر: «الترغيب والترهيب» (٥٣/٤).
ويروى أيضاً عن أبي الدرداء رواه مسدد كما في «المطالب العالية» (١٣٠/١٣)، (ح٣١٣٠)، والبيهقي في «الشعب» (١٢٨/١٣)، (ح١٠٠٦٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (١١٣/٦٨) من طريق سلام؛ يعني: أبا الأحوص، عن أبي إسحاق، عن رجل، من النخع قال: شهدت أبا الدرداء حين حضرته الوفاة، قال: أحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«اعبدالله كأنك تراه، فإن كنت لا تراه فإنه يراك، واعدد نفسك في الموتى...»**.
قال الحافظ: «صحيح لولا المبهم»، «المطالب العالية» (١٣٠/١٣).
والحديث بشواهده حسن، وقد حسّن الزيادة الشيخ الألباني بشواهدها. «الصحيحة» (١٤٧/٣)، (ح١١٥٧).

(١) في «جامعه»، كتاب الزهد، باب ما جاء في قصر الأمل (٥٦٧/٤)، (ح٢٣٣٣) من طريق الثوري عن ليث بن أبي سليم به.
وأخرجه في الباب نفسه من طريق حماد عن الليث به.
وأشار إلى رواية الأعمش وقال: «نحوه».

(٢) بما أن الحديث مداره على مجاهد وقد رواه عنه: الأعمش، والليث بن أبي سليم، =

٨٥٧ [ل١٤٦/أ] **حديث: «كن مع الحق حيث كان، ومَيِّزْ ما اشتبه عليك بعقلك، فإن حجة الله عليك وديعة فيك، وبركاته عندك».**

الديلمي[(١)] ....

= فقد أخرجه جماعة من الأئمة.

وإليك من خرجه من طريق الأعمش عن مجاهد:

رواه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٩٢)، (ح١٨٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧١/٢)، (ح٦٩٨)، والخطابي في العزلة (ص١٢٧)، والبيهقي في «الشعب» (٤٧٣/١٢)، (ح٩٧٦٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٧٣/١)، (ح٦٤٤).

وأما من أخرجه من طريق الليث عن مجاهد به:

أحمد في «المسند» (٤٨/٩)، (ح٥٠٠٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٨/١٩)، (ح٣٥٤٤٥) وهناد في «الزهد» (ص٢٨٨)، (ح٥٠٠ي) ووكيع في «الزهد» (٢٣٠/١)، (ح١١)، وابن ماجه في «سننه» (١٣٧٨/٢)، (ح٤١١٤)، والروياني في «مسنده» (٤١٢/٢)، (ح١٤١٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٠٩/١)، (ح١٦٥).

(١) هو في «زهر الفردوس» للحافظ (٢/ق١٢٩/ب) قال الديلمي: أخبرنا أبي: أخبرنا أحمد بن عمر: أخبرنا علي بن محمد بن موسى الزاهد بهمدان: حدثنا أبو بكر عبدالله بن أحمد بن محمد بن دورته: حدثنا محمد بن العباس بن الفضل السجزي بحلب: حدثنا القاسم بن أحمد بن محمد بن زياد الخطابي السائح: حدثنا محمد بن العباس البصري: حدثنا أبو إسماعيل العتكي به.

وهو في «الفردوس» للديلمي عن علي بلا سند (٣١٧/٥)، (ح٨٣٠٧).

وأورده ابن عراق في تنزيه الشريعة (٣٠٩/٢) وعزاه للديلمي وقال: «.. فيه أبو إسماعيل العتكي وغيره لم أعرفهم، والله تعالى أعلم».

وأنا ـ بعد البحث ـ لم أعرف سوى القاسم بن أحمد فقد ذكره الخطيب في «تاريخه» (٤٣٣/١٢)، ط. عطا ولم يتكلم فيه بشيء.

وأبو إسماعيل العتكي أخشى أن يكون «المكي» فتصحف، وهو إبراهيم بن أبي حية ـ مشهور بأبي إسماعيل المكّي ـ يروي عن جعفر بن محمد هذا؛ قال عنه ابن حبان: روى عن جعفر وهشام مناكير وأوابد تسبق إلى القلب أنه المتعمد لها.

وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك.

انظر: «الضعفاء» للبخاري (ص٢١)، «ميزان الاعتدال» (٢٩/١)، و«لسان الميزان» (٢٧١/١).

وله علة أخرى وهي الانقطاع بين محمد بن علي بن الحسين وجده علي بن أبي طالب كما نص عليه أبو زرعة فقال: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ =

من حديث أبي إسماعيل العتكي[١] عن جعفر بن محمد[٢] عن أبيه[٣] عن جده[٤] قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الزهد ما هو؟. فقال: **«يا علي مَثِّلِ الآخرة في قلبك...»** وذكره في حديث طويل.

٨٥٨ حديث: «الكواكب أمان لأهل السماء».

في: «النجوم»[٥].

= لم يدرك هو ولا أبوه (علي) عليّاً ﷺ.
انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص١٨٦)، وكذلك المزي في «تهذيب الكمال» (١٣٨/٢٦).
وقد حكم على الحديث ابن الغرس بالضعف. نقله العجلوني وأقره. انظر: «كشف الخفاء» (١٥٨/٢)، (ح٢٠٢٥).
ثم إن الحديث انفرد به الديلمي ولم أره عند غيره، وهو من مظان الضعاف والمناكير، والعزو إليه وحده مؤذن بالضعف كما أفاده السيوطي في «مقدمة جامعه الكبير» (٤٤/١).

(١) لم أقف له على ترجمة.
(٢) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٨٣٠).
(٣) محمد بن علي بن الحسين تقدم التعريف به عند حديث رقم (٨٣٠).
(٤) أمير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب ﷺ.
(٥) لم أقف عليه في الكتاب، ولعله سقط وذكره العجلوني في «كشف الخفاء» في موضعين من كتابه (١٥٩/٢) (٣٩٢/٢) وتمامه «وأهل بيتي أمان لأمتي» وعزاه لأبي يعلى من حديث سلمة بن الأكوع نقلاً عن النجم.
والحديث أخرجه إسحاق بن راهويه كما في «المطالب» (٣٨٦/١٨)، (ح٤٤٩٩) ومسدد ـ أيضاً ـ كما في «المطالب العالية» (٢١٥/١٦)، (ح٣٩٧٢)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٥٣٨/١)، والروياني في «مسنده» (٢٥٣/٢)، (ح١١٥٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٩٧٧/٣)، (ح٢٠٧٩).
وابن حبان في «المجروحين» (٢٣٦/٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٥/٧)، رقم (٦٢٦٠) جميعهم من طريق موسى بن عُبيدة عن إياس بن سلمة عن سلمة به.
وهذا إسناد ضعيف جدّاً؛ من أجل موسى بن عُبيدة، قال عنه أحمد: لا تحل الرواية عنه، ومرة قال: منكر الحديث. وقال أبو حاتم والساجي: منكر الحديث، وقال الدارقطني: لا يتابع على حديثه. وضعفه آخرون. انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٠٦/٣)، «الجرح والتعديل» (١٥١/٨)، و«الكامل» لابن عدي (٣٣٣/٦)، و«الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص٣٦٦) و«تهذيب الكمال» (١٠٤/٢٩). =

٨٥٩ حديث: «الكيِّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله تعالى».

الحاكم في «المستدرك»[١]، والعسكري، والقضاعي[٢]، من حديث

= وله شواهد أخرى لا يفرح بها؛ لكونها ضعيفة جدّاً أو موضوعة.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢٧٧/٩)، (ح١٥٠٢٥) وعزاه للطبراني وقال: «فيه موسى بن عُبيدة وهو متروك».
وضعف إسناده الحافظ في «المطالب العالية» (٣٨٦/١٨)، (ح٤٤٩٩).
ويغني عنه ما أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمان لأمته (١٩٦١/٤)، (ح٢٥٣١) ـ واللفظ له ـ وأحمد في «مسنده» (٣٣٥/٣٢)، (ح١٩٥٦٦) وغيرهما من حديث أبي بردة عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ قال: «... النجوم أمنة للسماء ـ وفي التحفة (لأهل السماء) ـ وكذا هي عند البزار في «مسنده» (١٠٤/٨)، (ح٣١٠٢) فإذا ذهبن النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون...».

(١) في موضعين الأول (٥٧/١)، والثاني (٢٥١/٤). من الطريق نفسه.
(٢) في «مسند الشهاب» (١٤٠/١)، (ح١٨٥). من هذا الطريق.
وهو عند ابن المبارك في «الزهد» (ص٥٥)، (ح١٧١) وعنه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٤٤٥/٢)، (ح١٢١٨) ومن طريق ابن المبارك جماعة منهم: أحمد في «المسند» (٣٥٠/٢٨)، (ح١٧١٢٣)، وابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (ص١٩)، (ح١)، والبزار في «مسنده» (٤١٧/٨)، (ح٣٤٨٩)، والطبراني في «الكبير» (٣٤١/٧)، (ح٧١٤٣)، والبيهقي في شعبه (١٢٩/١٣)، (ح١٠٠٦٢).
وهو عند الترمذي في «جامعه»، كتاب صفة القيامة، باب (٢٥ص٦٣٨)، (ح٢٤٥٩)، وابن ماجه في «سننه» (٢)، كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له، (ص١٤٢٣)، (ح٤٢٦٠) من طريق بقية بن الوليد عن ابن أبي مريم به.
ومدار الحديث على أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف قد اختلط ضعفه ابن معين وأبو زرعة، ورماه أبو داود وأبو حاتم بالاختلاط. وقال الذهبي: ضعفه أحمد وغيره لكثرة ما يغلط. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف وكان قد سُرِقَ بيتُه فاختلطَ.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٥١٧٣) «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩/٢)، «الجرح والتعديل» (٤٠٤/٢)، «تهذيب التهذيب» (٤٩١/٤)، «ميزان الاعتدال» (٤٩٧/٤).
وللحديث إسناد آخر عن شداد بن أوس رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٣٣٨/٧)، =

ابن المبارك عن أبي بكر بن أبي مريم[١] عن ضمرة بن حبيب[٢] عن شداد بن أوس[٣] به مرفوعاً.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري»[٤]، وتعقبه الذهبي بأن ابن أبي مريم واهٍ[٥].

وقد قال سعيد بن جبير: «الاغترار بالله: المقام على الذنب ورجاء المغفرة»[٦].

وقال العسكري: «هذا الحديث فيه ردٌّ على المرجئة، وإثبات للوعيد».

= (ح٧١٤١) وفي «مسند الشاميين» (٢٦٦/١)، (ح٤٦٣) من إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي قال: سمعت أبي يحدث عن ثور بن يزيد وغالب بن عبيدالله عن مكحول عن ابن غنم عنه به. مرفوعاً.

والحديث بهذ السند موضوع فيه آفتان هما: عمرو السكسكي وابنه إبراهيم.

وإبراهيم السكسكي هذا قال عنه ابن حبان: «يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تعرف من حديث أبيه، وأبوه أيضاً لا شيء في الحديث فلست أدري أهو الجاني على أبيه، أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات»، «المجروحين» (١٠٩/١) وسئل عنه الدارقطني فقال: متروك. («لسان الميزان» ٨٧/١).

ومما يزيد الحديث ضعفاً كلام الأئمة في أبيه: عمرو بن بكر السكسكي فقد كذبه ابن حبان كما في «الثقات» (٤٣٨/٧)، وقال في «المجروحين» (٤٨/٢): «لا يحل الاحتجاج به». وقال أبو نعيم الأصفهاني عنه: «لا شيء»، «الضعفاء» (١٤٢/١).

(١) تقدم عند حديث رقم (٣٩).

(٢) في الأصل وفي (ز): «حمزة بن حبيب» والتصويب من (د) و(م)، وهو كذلك في المصادر: «ضمرة».

وهو ابن حبيب بن صهيب الزبيدي بضم الزاي، أبو عتبة الحمصي، ثقة، من الرابعة (ت١٣٠هـ) «التقريب» (٤٦٠).

(٣) شداد بن أوس بن ثابت الخزرجي، ابن أخي حسان بن ثابت، أبو يعلى، سكن حمص وتوفي بفلسطين، مات سنة (٥٨هـ). «الإصابة» (٧٩/٥).

(٤) في «المستدرك» (٥٧/١).

(٥) وعبارته: «لا والله، ابن أبي مريم واه»، «المستدرك مع التلخيص» (٥٨/١).

(٦) لم أقف على قوله.

٨٦٠ حديث: «كِيلُوا طعامَكُم يُبارِكْ لكم فيه».

الطبراني[١] عن أبي الدرداء، والقضاعي[٢] من حديث المقدام بن معدي كرب[٣] عن أبي أيوب كلاهما به مرفوعاً، وحديث أبي الدرداء عند البزار[٤] بلفظ: «قَوِّتُواْ» وسندهما ضعيف[٥].

---

(١) في «مسند الشاميين» (٢/٣٥٣)، (ح١٤٨٣) من طريق بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء به.

(٢) في «مسند الشهاب» (١/٤٠٥) من طريق بقية بن الوليد: ثنا بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدي كرب عن أبي أيوب الأنصاري به.

(٣) المقدام بن معد يكرب بن عمرو الكندي، أبو كريمة، وقيل غير ذلك، وهو أحد الوفد الذين وفدوا على رسول الله ﷺ من كندة. يعد في أهل الشام وبها مات سنة سبع وثمانين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة، روى عنه سليم بن عامر الخبائري وخالد بن معدان والشعبي وغيرهم. «الاستيعاب» (٤/١٤٨٢)، وسماه في «الإصابة» (١٠/٣٠٩). (المقداد).

(٤) في «مسنده» (١/٤٠٥)، (ح٦٩٧): نا بقية بن الوليد عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: **«قوّتوا طعامكم يبارك لكم فيه»**.

(٥) وضعّف إسناد حديث أبي الدرداء أيضاً: الحافظ ابن حجر فيما نقله المناوي في «فيض القدير» (٤/٥٢٩)، ولأن فيهما ضعيفين؛ فالحديث الأول وهو حديث أبي الدرداء فيه: بقية وشيخه أبو بكر.
وبقية بن الوليد مضى تفصيل حاله وخلاصة القول أنه ضعيف يدلس تدليس التسوية.
لكنه صرح بالتحديث عن شيخه ولم يأت التصريح بالتحديث بين شيخه وشيخ شيخه.
وأبو بكر مضى قريباً وأنه ضعيف وقد اختلط.
والحديث الأخر أعني حديث المقدام وأبي أيوب وهو من رواية صحابي عن صحابي مثله. ففيه بقية بن الوليد ضعيف مدلس. ولم يصرح بالتحديث في طبقات السند. أعني عن شيخه وشيخ شيخه.
ولفظ الترجمة ضعيف بهذين الإسنادين، لكن بقية قد توبع متابعة قاصرة من قبل الوليد بن مسلم كما في صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما يستحب من الكيل (٣/٦٧) عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه مرفوعاً. ولم يذكر أبا أيوب والمقدام صحابي فلا يضر.
فحديث بقية ـ من طريقيه ـ باللفظ الذي ذكره المؤلف يشهد له ما في البخاري وهي متابعة يقوى بها حديثه فيكون حسناً لغيره.

وبلفظ: «**قَوِّتُواْ**» أورده ابن الأثير في «النهاية»[١]. وحُكِيَ عن الأوزاعي أنه: تصغير الأرغفة[٢]. قال: وقال غيره: «وهو مثل كيلوا». وكذا حكى البزار عن إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد[٣] عن بعض أهل العلم في تفسير: «**قَوِّتُواْ**» أنه: «تصغير الأرغفة»[٤]، وقد أشار شيخنا لذلك في البيوع من «فتح الباري»[٥]. وجمع العلماء بمقتضى ظاهره بينه وبين قول عائشة: «فَكِلْتُهُ فَفَنِيَ»[٦].

(١) (١١٩/٤).

(٢) رواه السلفي في الطيوريات بسنده إلى الأوزاعي. ولم أقف عليه فيه وهو ناقص، وقد قام محققاً الكتاب بإلحاقه من «اللآليء المصنوعة» (١٨٣/٢) حيث ساقه السيوطي بالسند كاملاً نقلاً عن الطيوريات. فقال: حدثنا أبو محمد عبيدالله بن عبدالرحمٰن السكري: حدثنا عبدالله بن أبي سعد حدثني مالك بن سليمان الألهاني: حدثنا بقية قال: سألت الأوزاعي: ما معنى قول رسول الله: «**قوتوا طعامكم يبارك لكم فيه**» قال: صغر الأرغفة. والله أعلم.
وضعف سنده المناوي في «فيض القدير» (٥٢٩/٤).
وعلته: مالك الألهاني أبو أنس الحمصي، ترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٥٩/١٣) وروى بسنده عن محمد بن عوف الحمصي الثقة الحافظ يقول: أبو أنس مالك بن سليمان الحمصي كان ابن عم زوجتي وهو ضعيف الحديث.
واعتمد قوله الذهبي في «المغني عن الضعفاء» (١٤٠/٢). وتحرف في المطبوع «ابن عون» بدل «ابن عوف».

(٣) شيخ البزار ـ وعنه روى الحديث ـ أبو إسحاق الختلي من أصحاب يحيى بن معين، وله سؤالات لابن معين كثيرة الفائدة تدل على فهمه، وهو ثقة، قاله الخطيب. «تاريخ بغداد» (١١٩/٦)، برقم (٣١٥٠) وانظر: «لسان الميزان» (٢٦٠/١).

(٤) «مسند البزار» (٤٣/١٠)، (ح٤١٠٤).

(٥) (٣٤٦/٤). وقوله: «وقد قيل أن في مسند البزار أن المراد بكيل الطعام تصغير الأرغفة ولم أتحقق ذلك ولا خلافه».
قاله بعد كلام طويل في «معنى الحديث والجمع بينه وبين الحديث الآتي».

(٦) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب فرض الخمس، باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته (٨١/٤) من حديث هشام عن أبيه عن عائشة قالت: توفي رسول الله ﷺ وما في بيتي من شيء يأكله ذو كبد إلا شطر من شعير في رف لي، فأكلت منه حتى طال علي، فكلته ففني.
وهو من مختلف الحديث إذا ما ضم إلى حديث الترجمة، ولا تعارض بينهما، وقد =



حرف اللام

٨٦١ حديث: «لبس الخرقة[1] الصوفية وكون الحسن البصري لبسها من علي».

قال ابن دحية[2] وابن الصلاح: «إنه باطل»[3]، وكذا قال شيخنا: «إنه ليس في شيء من طرقها ما يثبت[4]؛ ولم يرد في خبر صحيح ولا حسن ولا

= ذكر العلماء أوجهاً كثيرة في التوفيق بينهما، أوردها الحافظ في «فتح الباري» (٣٤٦/٤) فارجع إليها.

(١) الخِرْقة لغة: القِطعة من خِرَقِ الثوب، والخِرْقة: المِزْقةُ منه، وخَرَقْتُ الثوب إذا شَقَقْتَه. «لسان العرب» (٧٢/٤).
وفي اصطلاح الصوفية: «ما يلبسه المريد من شيخه الذي دخل في إرادته أو طريقته». كما قال رشيد رضا. انظر: «مجلة المنار» له (٣٠٢/٤).

(٢) مجد الدين أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن الجميل، كان حافظاً ماهراً تام المعرفة بالنحو واللغة، ظاهري المذهب، كثير الوقيعة في السلف، أحمق، شديد الكبر، خبيث اللسان، متهاوناً في دينه، وكان يخضب بالسّواد. توفي سنة (٦٣٣هـ). قاله الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٨٩/٢٢).

(٣) أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب. (ص٢٢).

(٤) لأن بعضهم يرويها بالسند من طريق أويس عن علي أو عمر، قال القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٧١): «وفي بعض الطرق أيضاً اتصالها بأويس القرني وهو قد اجتمع بعمر وعلي».
ثم قال: ... نسبة الخرقة إلى أويس، وأنه عليه الصلاة والسلام أوصى بخرقته لأويس، وأن عمر وعليّاً سلّماها إليه وأنها وصلت إليهم منه وهلم جرّاً؛ فغير ثابت ولو ذكره بعض المشايخ، فالمدار على طريق الصحة، ومتابعة الكتاب والسُّنَّة، ومجانبة الهوى ومقاربة الهدى، والعاقبة للتقوى. «الأسرار المرفوعة» (٢٧٢)، برقم (٣٥٦).
ويمثل هذا قال شيخ الإسلام في «المنهاج» (٤٤/٨) قال: الخرق متعددة أشهرها خرقتان: خرقة إلى عمر، وخرقة إلى علي، فخرقة عمر لها إسنادان: إسنادٌ إلى أويس =

ضعيف أن النبي ﷺ ألبس الخرقة على الصورة المتعارفة بين الصوفية لأحد من أصحابه، ولا أمر أحداً من أصحابه بفعل ذلك، وكل ما يروى في ذلك صريحاً فباطل»[١]. قال: «ثم إن من الكذب المفترى قول من قال إن عليّاً ألبس الخرقة الحسن البصري؛ فإن أئمة الحديث لم يثبتوا للحسن من علي سماعاً[٢]، فضلاً عن أن يلبسه الخرقة».

= القرني، وإسنادٌ إلى أبي مسلم الخولاني، وأما الخرقة المنسوبة إلى علي فإسنادها إلى الحسن البصري، والمتأخرون يصلونها بمعروف الكرخي..

ثم ذهب إلى نقضها وبيان انقطاع سندها.

وقال أيضاً في «المنهاج» (٤٧/٨): ولهم ـ أي: الصوفية ـ إسناد آخر بالخرقة المنسوبة إلى جابر ﷺ وهو منطقع جدّاً، وقد عقل بالنقل المتواتر أن الصحابة لم يكونوا يلبسون مريديهم خرقة.

(١) لم أقف على هذا النص بحروفه من كلام الحافظ، لكني وقفت على مضمونها حيث نقل عنه السخاوي في «الجواهر والدرر» (٩٤٠/٢) أنه سئل عن الخرقة الصوفية فقال: «إنَّ ذلك مَا لم أتشاغل به قطُّ؛ لتحَقُّقِ بطلان كل ما ورد في ذلك».

(٢) لا شك في معاصرة الحسن لعلي ﷺ؛ فإن الحسن وُلد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وتوفي علي وللحسن ما يقرب من عشرين عاماً، وأقوال الأئمة دائرة على الإدراك والرؤية دون السماع، وقد قال الترمذي: «قد كان الحسن في زمن علي وقد أدركه، ولكنا لا نعرف له سماعاً منه».

وكما هو معلوم فإنه لا يلزم من الإدراك والرؤية ثبوت السماع وحمل العلم؛ فإن الإدراك والرؤية شيء، والسماع شيء آخر، كما يدل عليه صنيع المحدثين في بعض الرواة.

وذهب ابن المديني وأبو زرعة والمزي إلى إثبات رؤيته ـ وهو قدر زائد على الإدراك ـ لعلي ﷺ وهو صبي، لكنه لم يسمع منه حديثاً.

وجزم ابنُ معين بعدم سماعه من علي.

وقال ابن المديني: لم يسمع الحسن من أحد في المدينة إلا من عثمان بن عفان.

وقال أيوب وقتادة وابن حبان: لم يثبت له سماع من أحد من أهل بدر.

انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣١ وما بعدها)، «الثقات» (١٢٣/٤)، «تهذيب الكمال» (٩٥/٦).

ومن هذا نعلم أن ما استقر عليه الأئمة المتقدمون من الحفاظ والنقاد عدم ثبوت سماع الحسن من علي، وإن كان قد رآه وأدركه، ولم ينقل عن واحد منهم إثبات سماعه من علي ﷺ.

وقد وقفت على كلمة لشيخ الإسلام في «منهاج السُّنَّة» (٤٥/٨) تفيد حكاية الإجماع =

ولم ينفرد شيخنا بهذا، بل سبقه إليه جماعة حتى من لبسها وألبسها كالدِّمياطي[(١)]، والذهبي[(٢)]، والهَكَّاري[(٣)] وأبي حَيّان[(٤)]، والعلائي[(٥)]

= وهو يتكلم عن إسناد الخرقة: «... وفيها ـ أي: حكاية الخرقة ـ أن الحسن صحب عليّاً، وهذا باطل باتفاق أهل المعرفة؛ فإنهم متفقون على أن الحسن لم يجتمع بعلي، وإنما أخذ عن أصحاب علي، أخذ عن الأحنف بن قيس، وقيس بن عباد، وغيرهما عن علي، وهكذا رواه أهل الصحيح، والحسن ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وقُتل عثمان وهو بالمدينة كانت أمه أمةً لأم سلمة، فلما قُتل عثمان حمل إلى البصرة وكان علي بالكوفة والحسن في وقته صبي من الصبيان لا يعرف ولا له ذكر».
وكلام ابن دحية صريح في نقل الإجماع حيث قال في كتابه «أداء ما وجب» (ص٧٩): «ولم يسمع الحسن من علي حرفاً بالإجماع، فكيف يلبسها منه!».
وللسيوطي مؤلف صغير باسم «إتحاف الفرقة برفو الخرقة» وهو موجود في «الحاوي للفتاوي» (٩٦/٢) ذهب فيه إلى إثبات سماع الحسن من علي وأكثر ما عوّل عليه مجرد قرائن كالرؤية والإدراك ثم بيّن أن عدم إثبات سماع الحسن من علي ﷺ يخدش في صحة سند الخرقة!.

(١) عبدالمؤمن بن خلف، شرف الدين أبو محمد. له تصانيف متقنة في الحديث والفقه. توفي سنة (٧٠٥) بالقاهرة. «معجم شيوخ الذهبي» (ص٣٣٦).
الدِّمياطي: بالكسر والسكون وتخفيف التحتية إلى دمياط بلد مشهورة بمصر. وضبطها بعضهم بالذال المعجمة. لب اللباب في تحرير «الأنساب» (٣٢٣/١).

(٢) نعم ثبت عنه لبسها كما حكى ذلك هو بنفسه في «سير أعلام النبلاء» (٣٧٧/٢٢). وهو مما يستغرب عن الذهبي ﷺ؛ لكن المعوّل على ما ثبت، ولا دليل صحيح على ما ذهب إليه. وكما قال القاري ﷺ: ولو ذكره بعض المشايخ، فالمدار على طريق الصحة ومتابعة الكتاب والسُّنَّة، ومجانبة الهوى ومقاربة الهدى والعاقبة للتقوى. «الأسرار المرفوعة» (ص٢٧٢).

(٣) هو: أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين، الكردي الأصل، الهكَّاري. قال ابن حجر: كان عارفاً بالرجال ... موصوفاً بالدين والخير متواضعاً... مات سنة (٧٦٣هـ). «طبقات الحفاظ» (ص٥٢٩).
والهكاري: بفتح الهاء والكاف المشددة وفي آخرها الراء.

(٤) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي الأندلسي، الجياني الأصل، الغرناطي المولد والمنشأ، المصري الدار، توفي سنة (٧٤٥هـ) بمنزله، بظاهر القاهرة ودفن بمقابر الصوفية. انظر: «طبقات الشافعية» (٢٧٦/٩).

(٥) خليل بن كيكلدي صلاح الدين العلائي أبو سعيد. وفاته (٧٦١هـ) «طبقات الشافعية» (٣٥/١٠).

ومغلطاي[١]، والعراقي، وابن الـمُلَقِّن[٢]، والأبْناسي[٣]، والبرهان الحلبي[٤]، وابن ناصر الدين[٥] وتكلم عليها في: «جزء مفرد»[٦]، وكذا أفردها غيره ممن توفي من أصحابنا[٧]، وأوضحتُ ذلك كله مع طرقي بها في «جزء مفرد»[٨]، بل[٩] وفي ضمن غيره من تعاليقي، هذا مع إلباسي إياها لجماعة من أعيان المتصوفة؛ امتثالاً لإلزامهم لي بذلك حتى تجاه الكعبة المشرفة؛ تبركاً بذكر الصالحين، واقتفاء لمن أثبته من الحفاظ المعتمدين[١٠].

---

(١) مغلطاي بن قليج بن عبدالله الحنفي، الحافظ علاء الدين. توفي (٧٦٢هـ). طبقات الحفاظ (ص٥٣٨).

(٢) سراج الدين أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي الأنصاري الشافعي الرحبي، مات سنة (٨٠٤هـ). انظر: طبقات الحفاظ (ص٥٤٢).

(٣) إبراهيم بن حجاج بن محرز بن مالك البرهان أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري الشافعي، ويعرف بـ «الأبناسي» ولد بعد الثمانين وسبعمائة بأبناس... مات سنة (٨٣٦هـ). انظر: «الضوء اللامع» (٣٧/١).

(٤) إبراهيم بن محمد بن خليل البرهان أبو الوفاء الطرابلسي الأصل ـ طرابلس الشام ـ الحلبي المولد والدار، الشافعي، سبط ابن العجمي، المعروف بالبرهان وبالمحدث. انظر: «الضوء اللامع» (١٣٨/١).

(٥) شمس الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالله بن محمد الدمشقي. انظر: «الضوء اللامع» (١٠٣/٨) و«طبقات الحفاظ» (ص٥٥٠).

(٦) سماه: «إطفاء حرقة الحوبة بإلباس خرقة التوبة». انظر: «الضوء اللامع» (١٠٤/٨).

(٧) كتب الناسخ في حاشية الأصل: هو الشيخ إبراهيم القادري رحمه الله.
قلت: له ترجمة في «الضوء» (٨٠/١) وذكر المؤلف أنه لبس الخرقة لكن لم يذكر له مؤلفاً في الخرقة الصوفية.
وكذا: محمد بن أبي بكر الحسين المراغي أبو الفتح ترجم له المؤلف في «الضوء اللامع» (١٦٣/٧) وأرخ وفاته سنة (٨٥٩هـ) وله مؤلف باسم: تلخيص القواعد الوفية في أصل حكم خرقة الصوفية.

(٨) أشار إليه في الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة (ل١٥/أ). نقلاً عن شيخنا بدر العماش في كتابه جهود السخاوي (١٤٨/١).

(٩) سقطت من (ز).

(١٠) تعقبه القاري في «الأسرار المرفوعة» (٢٧٢)، برقم (٣٥٦). بقوله: «.. ولو ذكره بعض المشايخ، فالمدار على طريق الصحة ومتابعة الكتاب والسُّنَّة، ومجانبة الهوى ومقاربة الهدى والعاقبة للتقوى». =

٨٦٢ **حديث: «اللبن لا يرد».**

في: «من عرض عليه طيب»[١].

٨٦٣ **حديث: «لحوم البقر داء وسمنها ولبنها دواء»[٢].**

أبو داود في «المراسيل»[٣] من حديث مُليكة بنت عمرو[٤] أنها وصفت للراوية[٥] عنها سمن بقر من وجع بحلقها وقالت: قال رسول الله ﷺ: **«ألبانها شفاء، وسمنها دواء، ولحومها داء».**

وكذا أخرجه الطبراني في «الكبير»[٦]، وابن منده في «المعرفة»[٧]، وأبو نعيم في «الطب»[٨] بنحوه. ورجاله ثقات. لكن الراوية[٩] عن مليكة لم تسمّ،

= وقد ألبسها المؤلف لبعض تلاميذه كما في الضوء اللامع، وليته لم يفعل، ولو اقتدى بشيخه الحافظ لكان خيراً له، فقد نقل عنه في ترجمته من «الجواهر والدرر» (٢/٩٤٠) أنه سئل عن الخرقة فقال: «إنَّ ذلك ممَّا لم أتشاغل به قطُّ، لتحَقُّقِ بطلان كل ما ورد في ذلك».

(١) أورده في حرف الميم ضمن تخريج حديث (من عرض عليه طيب...) ورقمه (١١٥٧).

(٢) سقط بأكمله مع التخريج من (م).

(٣) (ص٤٨٣)، (ح٤٤٤) قال: حدثنا ابن نفيل: حدثنا زهير: حدثتني امرأة، من أهلي عن مليكة بنت عمرو، أنها وصفت لها سمن بقر من وجع كان بحلقها وقالت: قال رسول الله ﷺ: **«ألبانها شفاء، وسمنها دواء، ولحمها داء».**

(٤) الأنصارية من بني زيد اللات بن سعد. انظر: «الإصابة» (١٤/٢١٤).

(٥) كذا الأصل وفي (ز): «للرواية» وهو خطأ ظاهر.

(٦) (٢٥/٤٢)، (ح٧٩) من طريق أحمد بن يونس: ثنا زهير: حدثتني امرأة من أهلي عن مليكة بنت عمرو الزيدية من ولد زيد الله بن سعد قالت: اشتكيت وجعاً في حلقي فأتيتها، فوضعت لي سمن بقرة قالت أن رسول الله ﷺ قال: «ألبانها شفاء وسمنها دواء ولحومها داء».

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/٣٤٥٠)، برقم (٧٨٥٠) عن الطبراني به.

(٧) في كتابه «معرفة الصحابة» ولم يطبع كاملاً، وحرف الميم من النساء لا يزال مفقوداً، يسر الله وجوده.

(٨) «الطب النبوي» (٢/٦٩٢)، (ح٧٦٨) من طريق عبدالله بن محمد البغوي: ثنا علي بن الجعد: أنبا زهير بن محمد عن امرأته وذكر أنها صدوقة أنها...

(٩) في (ز): «للرواية» وهو خطأ.

وقد وصفها الراوي عنها زهير بن معاوية[١] أحد الحفاظ بالصدق وأنها امرأته[٢]، وذِكْرُ أبي داود له في «مراسيله» لتوقفه في صحبة مليكة ظنّاً، وقد جزم بصحبتها جماعة[٣].

وله شواهد: منها: عن ابن مسعود رفعه: **«عليكم بألبان البقر وسمْنانِها، وإياكم ولحومها فإن ألبانها وسُمْنانـها دواء وشفاء، ولحومها داء»**. أخرجه الحاكم[٤] وتساهل في تصحيحه له، كما بَسطتُّه مع بقية طرقه في بعض

---

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٩٩).

(٢) على ما ورد من رواية ابن الجعد كما في «مسنده» (ص٣٩٣)، (ح٢٦٨٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٣٤٥). من طريق هاشم بن القاسم أبي النضر كلاهما (ابن الجعد وهاشم) عن زهير به.

(٣) كابن منده وقد سبق، وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/٣٤٥٠)، برقم (٤٠٢٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/٢٧٠)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٤/١٩١٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٥/٣١٠) حيث قال: عدادها في الصحابة. والحافظ في «الإصابة» في القسم الأول (١٤/٢١٤).
لكن الأخيرين ترددا فيما بعد والله أعلم:
فالمزي في «التحفة» (١٣/٤٥٦) عدها تابعية كما يدل عليه صنيعه فقد ذكرها ثم قال: يقال لها صحبة.
وانظر ما قاله السخاوي في «الأجوبة المرضية» (١/٢١).
وابن حجر ذكرها في «الإصابة» في القسم الأول من النساء على أنها صحابية.
لكنه في «التقريب» تردد ولم يجزم فقال: مليكة بنت عمرو السعدية، في ألبان البقر، يقال: لها صحبة، ويقال تابعية. من الثالثة مد. «التقريب» (ص١٣٧٢).
والسخاوي نفسه حكى خلاف العلماء فيها ولم يرجح شيئاً فقال: «والعلم عند الله تعالى». كما في «الأجوبة المرضية» (١/٢٣).
ورجال سنده ثقات عدا زوجة زهير بن معاوية لكن ذكر أنها صدوقة فهو تعديل من ثقة ثبت.
ولم يبق النظر إلا في مليكة بنت عمرو، صرح بعضهم بصحبتها وقال آخرون: هي تابعية كما يفهم من صنيع أبي داود في مراسيله وتردد ابن حجر في التقريب، وعليه فإننا إذا أخذنا بقول من عدها في الصحابة كان الحديث حسناً، وإلا كان مرسلاً منقطعاً.

(٤) في «المستدرك» (٤/٤٠٤) من طريق سيف بن مسكين: ثنا عبدالرحمٰن بن عبدالله المسعودي عن الحسن بن سعد عن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه عن =

= النبي ﷺ قال: عليكم بألبان البقر وسمنانها وإياكم ولحومها؛ فإن ألبانها وسمنانها دواء وشفاء ولحومها داء.
ورواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٣٨/٢)، وابن بشكوال في الآثار المروية في «الأطعمة السرية» (ص١٤٧)، (ح٢٩) كلهم من طريق سيف بن مسكين به.
قال الحاكم عقبه: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
وتعقّبه الذهبي بقوله: سيف وهاه ابن حبان.
وقول ابن حبان كما في ترجمته من المجروحين: شيخ من أهل البصرة... يأتي بالمقلوبات والأشياء الموضوعات لا يحل الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات على قلتها. (٣٤٧/١).
وأورده الذهبي في «الميزان» (٢٥٨/٢) ونقل كلام ابن حبان فيه فقط.
وقد أورد هذا الحديث الحافظ في «الإتحاف» (٣١٢/١٠)، (ح١٢٨٢٨) وعزاه للحاكم ونقل حكمه وتعقبه بقوله:
بل سند ضعيف؛ والمسعودي اختلط.
قلت: والمسعودي هو عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عتبة الكوفي، صدوق لكنه اختلط بآخرة.
قال أحمد عنه: اختلط ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة وبالبصرة فسماعه جيد.
وقال ابن حجر: صدوق اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط.
«الكواكب النيرات» (ص٢٨٢)، «التقريب» (ص٥٨٦).
والراوي عنه سيف بن مسكين بصري. لكن ذلك لا ينفعه فهو متهم.
وعلة ثالثة نبه عليها الزركشي في «التذكرة» (ص١٤٨) وهي: الانقطاع بين ابن مسعود وابنه عبدالرحمٰن.
نفى سماعه من أبيه شعبة.
وقال يحيى القطان: مات عبدالله وعبدالرحمٰن ابن ست سنين أو نحوها.
وقال ابن المديني: لقي أباه.
وقال ابن معين في رواية: لم يسمع من أبيه.
وقال يعقوب بن شيبة: قد تكلموا في سماعه من أبيه وكان صغيراً.
وقال الحاكم: اتفق مشائخ أهل الحديث أنه لم يسمع من أبيه.
لكن رده ابن حجر بقوله: ..هو نقل غير مستقيم.
يريد بذلك أن بعض الأئمة أثبت سماعه من أبيه، والأصح أن الأكثر نفوه.
انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (١٧١٦) جامع التحصيل (ص٢٢٣)، =

الأجوبة[١] وقد ضَحّى النبي ﷺ عن نسائه بالبقر[٢]؛ وكأنه لبيان الجواز أو

= «تهذيب التهذيب» (٢/٥٢٦).
وبهاتين العلتين أعني اختلاط المسعودي والانقطاع أعله السخاوي في «أجوبته المرضية» (١/٢٣).

(١) نعم وذلك في أجوبته المطبوعة باسم «الأجوبة المرضية» فيما سئل (السخاوي) عنه من الأحاديث النبوية بتحقيق محمد إسحاق ط. دار الراية (١/٢١)، ح رقم (٤).
وقد توسع في الكلام على طرق الحديث مع بيان درجتها.
ومن الطرق التي أوردها أيضاً ما رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٢/٦٩١)، (ح٧٦٦) من طريق محمد بن موسى: ثنا دفاع بن دغفل السدوسي عن عبدالحميد بن صيفي بن صهيب عن أبيه عن جده صهيب الخير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«عليكم بألبان البقر فإنها شفاء وسمنها دواء ولحومها داء»**.
قال ابن القيم: «لا يثبت ما في هذا الإسناد»، زاد المعاد (٤/٢٩٨).
قلت: لأن في إسناده ضعفاء:
محمد بن موسى بن بزيع هو الشيباني البصري، قال عنه أبو حاتم: شيخ.
ودَفّاع بن دَغْفَل قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث.
وقال ابن حجر: ضعيف. «الجرح والتعديل» (٨/٨٤)، «الجرح والتعديل» (٣/٤٤٥)، «التقريب» (ص٣١٠).
وعبدالحميد هو ابن زياد أو زيد بن صيفي، وقد ينسب إلى جده كما في الحديث فيقال:
عبدالحميد بن صيفي، نبه عليه ابن حجر وهو لين الحديث.
قال فيه أبو حاتم: شيخ. وقال ابن حجر: لين الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (٦/١٣)، «تهذيب الكمال» (١٦/٤٢٩)، «التقريب» (ص٥٦٤).
فالذي يظهر أن حديث الباب أصح ما ورد فيه حديث مليكة وهو حسن الإسناد مع اختلاف وصله أو إرساله.
وشواهده لا تقويه لشدة ضعفها.
وقد قال الألباني عن حديث مليكة: حسن إن شاء الله. «السلسلة الصحيحة» (٤/٤٦).
ولم يجزم لقوة الخلاف في صحبتها.
والسخاوي نفسه ضعف الحديث كما في «الأجوبة المرضية» ولم يجزم بتقويته بشواهده (١/٢٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأضاحي، باب الأضحية للمسافر والنساء =

لعدم تيسر غيره، وإلا فهو لا يتقرب إلى الله تعالى بالداء، على أن الحَلِيمي[١] قال كما أسلفته في: «عليكم»[٢]: «إنه ﷺ إنما قال في البقر ذلك ليبس الحجاز ويبوسة لحم البقر منه، ورطوبة ألبانها وسمنها»[٣].

واستحسن هذا التأويل[٤] والله أعلم.

٨٦٤ حديث: «لِدُوا للموت وابنوا للخراب».

البيهقي في «الشعب»[٥] من رواية مُؤَمَّل بن إسماعيل[٦] عن حمّاد بن سلمة عن إسحاق[٧] بن عبدالله بن أبي طلحة[٨] عن عبدالرحمٰن بن أبي عَمْرة[٩] عن أبي هريرة مرفوعاً: «**إن ملكاً بباب من أبواب السماء**». فذكر حديثاً وفيه:

= (٩٩/٧)، (ح٥٥٤٨) عن عائشة وفيه قصة، والشاهد منه أنها قالت: فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر فقلت: ما هذا؟ قالوا: «ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقر».
وقد ذهب الزركشي إلى تضعيف حديث «لحومها داء» وجعل العلة أنه يعارض هذا الحديث فقال: . . . وفي صحته نظر؛ فإن في الصحيح أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر، وهو لا يتقرب بالداء. «التذكرة» (ص١٤٨).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣).
(٢) عند حديث «عليكم بألبان البقر. . .» ورقمه (٧٢٢).
(٣) قاله الحليمي في كتابه «المنهاج في شعب الإيمان» (٣١/٢)، بتصرف من المؤلف.
(٤) نقل المناوي في «الفيض القدير» (٣٤٨/٤) عن الزركشي أنه قال: «وهذا تأويل حسن». ولم أره في «التذكرة» مع نقله كلام الحليمي.
وهذا التوجيه لمن حسّن حديث الترجمة حتى لا يتعارض مع فعله ﷺ في تضحيته بالبقر.
(٥) (٢٣٢/١٣)، (ح١٠٢٤٥).
ورواه أيضاً أبو الشيخ في «العظمة» (ص٥٩٥)، (ح٥١٧) من طريق مؤمل به.
(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٧٠).
(٧) في (م): «أبي إسحاق» وهو خطأ.
(٨) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٦٦٩).
(٩) عند البيهقي في «الشعب» (عبدالرحمٰن بن أبي رافع أو ابن رافع) وأما هذا الإسناد فهو للجماعة الآخرين الذي سيذكرهم.
وعبدالرحمٰن بن أبي عمرة الأنصاري النجاري مختلف في صحبته، روى عن أبي هريرة وعثمان بن عفان وغيرهما من الصحابة، روى حديثه أصحاب الكتب الستة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٣٩/٢).

«وإن ملكاً بباب آخر يقول: يا أيها الناس هلموا إلى ربكم؛ فإنّ ما قلَّ وكفى خير مما كثر وألهى، وإن ملكاً بباب آخر [ل١٤٧/أ] ينادي: يا بني آدم لدوا للموت وابنوا للخراب»[1].

وهو عند أحمد[2] والنسائي في «الكبرى»[3] بدون الشاهد منه[4]

---

(١) كتب الناسخ في الحاشية: تكملته: «يقول من يقرض اليوم يجر غداً، وملكاً بباب آخر يقول: اللَّهُمَّ أعط منفقاً خلفاً وأعط ممسكاً تلفاً».

(٢) في «المسند» (٤١٩/١٣)، (ح٨٠٥٤).

(٣) في (ز): «الكبير». (١٠)، كتاب «الملائكة» (ص٤٢٥)، (ح١١٩٢٩).

(٤) يعني: لفظ الترجمة (لدوا للموت وابنوا للخراب). وهي منكرة لا تصح وبيان ذلك:
هذا الحديث مداره على: حماد بن سلمة واختلف عليه:
فرواه بهز وعفان ـ وكلاهما ثقتان ـ عن حماد عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن عبدالرحمٰن بن أبي عمرة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «**إن ملكاً بباب من أبواب الجنة يقول: «من يقرض اليوم يجز غداً، وملك بباب آخر يقول: اللَّهُمَّ أعط منفقاً خلفاً وأعط ممسكاً تلفاً**».
أخرجه أحمد في «مسنده» عنهما (٤١٩/١٣)، (ح٨٠٥٤).
وتابعهما على إسناده ومتنه حجاج بن محمد كما عند النسائي في «الكبرى» (١٠)، كتاب «الملائكة» (ص٤٢٥)، (ح١١٩٢٩)، وعبدالصمد عند ابن حبان في «صحيحه» (١٢٤/٨)، (ح٣٣٣٣).
وقد خالف هؤلاء مؤمل بن إسماعيل في إسناده ومتنه:
فأما مخالفته في السند فقد رواه: عن حماد: نا إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن عبدالرحمٰن بن أبي رافع، أو ابن رافع، عن أبي هريرة مرفوعاً.
فجعل عبدالرحمٰن بن أبي رافع أو ابن رافع بدل عبدالرحمٰن بن أبي عمرة.
أخرجها بهذا الوجه البيهقي في «الشعب» (٢٣٢/١٣)، (ح١٠٢٤٥).
وأما مخالفته في المتن فقد تفرد بزيادة لفظ الترجمة وأما الجماعة فلم يرووها.
ومؤمل قال عنه البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: كثير الخطأ يكتب حديثه.
وقال أبو زرعة: في حديثه خطأ كثير. وسئل عنه أبو داود فعظمه ورفع من شأنه وقال: إلا أنه يهم في الشيء.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣٧٤/٨) «المغني عن الضعفاء» (٣٤٠/٢) «سير أعلام النبلاء» (١١١/١٠).
فأحسن أحوال هذا الراوي قبول حديثه في المتابعات والشواهد، فكيف إذا انفرد بل خالف من هو أوثق وأكثر عدداً!
=

وصححه ابن حبان[١]، ثم شيخنا[٢].

وللبيهقي[٣] أيضاً من رواية موسى بن عُبَيدة[٤] عن محمد بن ثابت[٥] عن أبي حكيم مولى الزبير[٦] عن الزبير رفعه: **«ما من صباح يصبح على العباد إلا وصارخ يصرخ: لدوا للموت واجمعوا للفناء، وابنوا للخراب»**. وموسى وشيخه ضعيفان، [٧] وأبو حكيم مجهول[٨]، وقد أخرج الترمذي من طريق

= وقد سئل الإمام أحمد عن هذه اللفظة «لدوا للموت...» فقال: هو مما يدور في الأسواق ولا أصل له.
نقلاً عن كتاب «الأسرار المرفوعة» (ص٢٧٢)، برقم (٣٥٧).

(١) في «صحيحه» (١٢٤/٨)، (ح٣٣٣٣) من طريق عبدالصمد حدثنا حماد عن إسحاق به.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في «شعب الإيمان» (٢٣٣/١٣)، (ح١٠٢٤٦).

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٤٩).

(٥) محمد بن ثابت، عن أبي حكيم وأبي هريرة، وعنه موسى بن عبيدة، مجهول. «الكاشف» (١٦١/٢)، و«التقريب» (ص٨٣١).

(٦) أبو حكيم والد إسماعيل، قيل: هو مولى عثمان، وقيل: مولى الزبير، مجهول، من الثالثة روى عن الزبير بن العوام، وروى عنه محمد بن ثابت. «تهذيب الكمال» (٢٥٧/٣٣)، و«التقريب» (ص١١٣٦).

(٧) أما موسى بن عبيدة فقد قال عنه ابن معين: ضعيف «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٨٣)، برقم (٤٤٩). وقال أحمد: عندي لا تحل الرواية عنه. «تهذيب الكمال» (١٠٧/٢٩) وضعفه النسائي وابن عدي وغيرهم، وقال الحافظ: ضعيف عابد. «ميزان الاعتدال» (٢١٣/٤).
وأما محمد بن ثابت فهو مجهول، قال عنه ابن معين: لا أعرفه، وقال ابن المديني: لا نعلم أحداً روى عنه غير موسى بن عبيدة، وقال أبو حاتم: لا نفهم من هذا.
وجهّله الذهبي وابن حجر.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢١٦/٧)، «ميزان الاعتدال» (٤٩٥/٣)، «التقريب» (ص٨٣١).

(٨) رماه بالجهالة المزي وابن حجر. «تهذيب الكمال» (٢٥٧/٣٣) و«التقريب» (ص١١٣٦).
فالحديث ضعيف؛ فإن في سنده ضعيفين ومجهولاً كما قال الحافظ السخاوي.
وقد ضعفه الحافظ ابن حجر كما نقله المناوي عنه في «فيض القدير» (٤٨٥/٥).
وأورده السيوطي في «الجامع» ورمز له بالضعف (ح٨٠٥٣) ووافقه الألباني في «ضعيف الجامع» (ح٥١٨٩).

موسى هذا بهذا الإسناد حديثاً غير هذا واستغربه[١]، ولأبي نعيم في «الحلية»[٢] من حديث ابن وهب عن يحيى بن أيوب[٣] عن عبيدالله بن زَحْر[٤] أن أبا ذر قال: «تلدون للموت وتبنون للخراب، وتؤثرون ما يفنى وتتركون ما يبقى». وهو موقوف منقطع[٥].

وقد رواه أحمد في «الزهد» له[٦]، من رواية ابن المبارك عن ابن أيوب، فأدخل بين عبيدالله وأبي ذر رجلاً.

---

(١) رواه في «جامعه»، كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ وتعوذه دبر كل صلاة (ص٥٢٦)، (ح٣٥٦٩) من طريق موسى بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي حكيم مولى الزبير عن الزبير بن العوام قال: قال رسول الله ﷺ: ما من صباح يصبح العباد فيه إلا ومناد ينادي سبحان الملك القدوس.
قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب.

(٢) (١٦٣/١) حدثنا أبي وأبو محمد بن حيان قالا: ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن: ثنا أحمد بن سعيد: ثنا ابن وهب قال: سمعت يحيى بن أيوب يحدث عن عبيدالله بن زحر أن أبا ذر رضي الله تعالى عنه قال: «يولدون للموت ويعمرون للخراب ويحرصون على ما يفنى ويتركون ما يبقى، ألا حبذا المكروهان: الموت والفقر».
والذي يظهر أن السخاوي نقله بالمعنى؛ فإن ألفاظه تختلف عن ما في الأصل وهو الحلية، ولم يذكره كاملاً.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٤٦).

(٤) هو: عبيدالله بن زحر الأفريقي العابد، عن علي بن يزيد وأبي إسحاق وطبقتهما، وعنه: بكر بن مضر ومفضل بن فضالة، فيه اختلاف وله مناكير، ضعفه أحمد، وقال النسائي: لا بأس به «الكاشف» (٦٨٠/١).

(٥) لأن عبيدالله بن زحر لم يدرك أبا ذر قطعاً، فقد ذكر المزي أنه روى عن أبي أمامة الباهلي، وأبي العالية الرياحي مرسلاً. «تهذيب الكمال» (٣٧/١٩). وكلاهما متأخر الوفاة فقد توفي أبو أمامة سنة (٨٦هـ). ووفاة أبي ذر سنة (٣٢هـ) وأبو العالية من كبار التابعين. وقد عده الحافظ من أصحاب الطبقة السادسة الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. «التقريب» (ص٦٣٨).
وعبيدالله فيه ضعف؛ ضعفه أحمد وابن معين والعجلي والدارقطني، وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال أبو زرعة والنسائي: لا بأس به. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. فالأكثر على تضعيفه، وأحسن أحواله قبوله في المتابعات والشواهد.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٣)، «التقريب» (٦٣٨).

(٦) لم أقف عليه في الزهد المطبوع له، وبما أنه من رواية ابن المبارك فقد وجدته في =

وأخرج الثعلبي في «التفسير»[١] وفي «القصص»[٢] بإسناد واهٍ جدّاً عن كعب الأحبار قال: صاح وَرَشَان[٣] عند[٤] سليمان بن داود فقال: «**أتدرون**[٥] **ما يقول هذا**»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**يقول: لدوا للموت وابنوا للخراب...**» فذكر قصة طويلة.

وأخرج أحمد في «الزهد»[٦] من طريق عبدالواحد بن زياد[٧] قال: قال عيسى بن مريم عليه السلام: «**يا بني آدم لدوا للموت وابنوا للخراب، تفنى نفوسكم، وتبلى دياركم**».

وأنشد البيهقي بسنده[٨]..

= «الزهد» له (ص٨٨)، برقم (٢٦٢) قال: ابن المبارك أخبرنا يحيى بن أيوب عن عبيدالله بن زحر عن حبان بن أبي جبلة أن أبا ذر أو أبا الدرداء قال: «تلدون للموت وتعمرون للخراب وتحرصون على ما يفنى وتذرون ما يبقى، ألا حبذا المكروهات الثلاث: المرض والموت والفقر».
وإسناده ضعيف من أجل ابن زحر وقد قدمت الكلام عليه.

(١) لم أقف عليه في تفسيره بهذا اللفظ والذي فيه من طريق الكلبي عن رجل عن كعب قال: صاحت ورشان عند سليمان بن داود عليه السلام فقال: أتدرون ما تقول؟ قالوا: لا، قال: فإنّها تقول: ليت ذا الخلق لم يخلقوا. . . وفيه طول.

(٢) قصص الأنبياء المسمى بـ «عرائس المجالس» (ص٢٩٤) بلا سند.
وقد أفاد السخاوي بأنه واه جدّاً.

(٣) الوَرَشانُ طائرٌ شِبْهُ الحمامةِ، وجمْعُه وِرْشانٌ بكسر الواو وتسكين الراء، مثل كِرْوان جمع كَرَوان على غير قياس، والأُنثى وَرَشانةٌ. «لسان العرب» (٦/٣٧٢ط. دار صادر).

(٤) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «عن».

(٥) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «أيدرون» وهو خطأ يرده السياق.

(٦) لم أقف عليه فيه.

(٧) عبدالواحد بن زياد العبدي، مولاهم البصري، عن عاصم الأحول والأعمش وعنه بن مهدي ومسدد وقتيبة قال النسائي ليس به بأس مات (١٧٦هـ). ع. «الكاشف» (١/٦٧٢).

(٨) في «شعب الإيمان» (١٣/٢٤٥)، برقم (١٠٢٧٥): أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: أنا أبو عبدالله الصفار، أنا أبو بكر بن أبي الدنيا، حدثني محمد بن الحسين، حدثني بدل بن المحبر، نا هشام بن زياد قال: سمعت الحسن ونحن في جنازة: رحم الله سابقاً البربري حيث يقول. فذكره.

إلى (سابق)[١] البربري[٢] من أبيات:

وللموت تغدو الوالداتُ سِخَالَـها[٣] كما لخراب الدُّور تُبْنَىَ المساكن

وقال غيره[٤]:

لـه مـلـك يـنـادي كـل يـوم لـدوا لـلـموت وابـنـوا لـلـخـراب

ولشيخنا[٥] رَحِمَهُ الله[٦] في المعنى:

بني الدنيا أقلوا الهمَّ فيها فما فيها يؤول[٧] إلى الفوات

بناء للخراب وجمع مال ليفنى والتوالد للممات[٨]

٨٦٥ حديث: «لسعت حية الهوى كبدي... إلى آخر البيتين[٩]، وأنهما من الإنشاد بين يدي النبي ﷺ».

قال ابن تيمية[١٠]: «ما اشتهر أن أبا محذورة[١١] أنشده بين يديه ﷺ،

---

(١) جاء في النسخ كلها (ثابت) والصواب هو (سابق) كما وقع في «الشعب» للبيهقي (٢٤٥/١٣) فإنه منقول منه، وانظر ترجمته في الإحالة الآتية.

(٢) سابق بن عبدالله، أبو سعيد البربري من أهل بربر، سكن الرقة، يروى عن مكحول وعمرو بن أبي عمرو، روى عنه الأوزاعي وأهل الجزيرة، وهو الذي يروى عن سعيد بن سمعان. «الثقات» لابن حبان (٤٣٣/٦).
تنبيه: وقع في (م) نسبته: «التريدي» وهو خطأ.

(٣) السَّخْلَةُ: ولد الشاة من الـمَعز والضَّأن ذكراً أو أنثى. لسان العرب (٣٣٢/١١).

(٤) ينسب لعلي بن أبي طالب كما في ديوانه. (ص٣٨).

(٥) الحافظ ابن حجر ولم أقف عليه في ديوانه المطبوع.

(٦) (رَحِمَهُ الله) سقطت من (م).

(٧) التصويب من (د) وفي غيرها: «يؤل». (٨) في (م): «للموات».

(٩) تمامهما:

.... فَـلَا طَـبِـيـبَ لَـهَـا وَلَا رَاقِـي

إِلَّا الْـحَـبِـيـبُ الَّـذِي شُـغِـفْـت بِـهِ فَـعِـنْـدَهُ رُقْـيَـتِـي وَتِـرْيَـاقِـي.

نقلاً عن كتاب «الفرقان» لشيخ الإسلام (ص٢٩).

(١٠) في كتابه «أحاديث القصاص» (ص٦٠) وأيضاً في «الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان» (ص٢٩) بمعناه حيث قال: «... كَذب بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ».

(١١) أبو محذورة المؤذن، اسمه أوس، ويقال: سمرة بن مِعْيَر، روى عن رسول الله ﷺ أنه علمه الأذان وقصته بذلك في «صحيح مسلم»، مات سنة تسع وخمسين، وقيل: =

وأنه تواجد[١] حتى وقعت البُردة الشريفة عن كتفه، فتقاسمها فقراء الصُّفَّة، وجعلوها رُقَعاً في ثيابهم، كذبٌ باتفاق أهل العلم بالحديث، وما رُويَ في ذلك فموضوع»[٢].

٨٦٦ [ل١٤٧/ب] **حديث: «اللعب بالحَمَام مجلبة للفقر».**

هو بمعناه عن إبراهيم النخعي رواه ابن أبي الدنيا في «الملاهي»[٣] ومن

= سنة تسع وسبعين «الإصابة» (١٢/٥٩٤).

(١) من الوجد وهو مصطلح صوفي يعنون به ما يجدونه مِن شدة المحبَّة، والشوق عند سماع الآلات وما يطربهم من الأصوات الشجية فيتمايلون ويتراقصون. انظره مفصلاً عند ابن الجوزي في كتابه «تلبيس إبليس» (٢٥٣).

(٢) عزاه السيوطي للديلمي كما في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٧٥)، ورواه أيضاً طاهر بن محمد المقدسي في كتابه «صفوة التصوف مخطوط جوامع الكلم»: بسنده من طريق أبي بكر عمَّار بن إسحاق: نا سعيد بن عامر عن شعبة عن عبدالعزيز بن صهيب، عن أنَس مرفوعاً: ... وفيه قصة ثم قال رسول الله ﷺ للحاضرين: «**أَفيكم من ينشدنا**»؟. فقال بدويٌّ: نعم يا رسول الله، فقال: هَاتِ هَاهْ، فأنشأ البدويُّ يقول: فذكر البيتين.
فتواجد رسول الله، فتواجد معه أصحابه حتى سقط رداؤه عن منكبيه، فلما فرغوا أوى كل واحد إلى مكانه، فقال معاوية بن أبي سفيان: ما أحسن لعبكم يا رسول الله!
فقال: «مهْ يا معاوية؛ ليس بكريم من لم يهتز عند سماع الحبيب». ثم قُسِّمَ رداء رسول الله ﷺ بين حاضرهم إلى أربعمائة قطعة.
والخبر موضوع ولوائح الوضع ظاهرة عليه؛ المتهم به عمار بن إسحاق، فقد ذكره الذهبي في «الميزان» (٣/١٦٤) وقال: يروي عن سعيد بن عامر الضبعي، كأنه واضع هذه الخرافة التي فيها: «لسعت حية الهوى كبدي»، فإن الباقين ثقات.
وحكم ابن القيم بوضعه وقال: «فليتبوأ واضعهُ على رسول الله ﷺ مقعده من النار، سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: «هذا كذبٌ مفترى، موضوع باتفاق أهل العلم»، ثم قال ابن القيم: «وركاكة شعره وسماجته وما تجد عليه من الثقالة من أبين الشواهد على أنه من شعر المتأخرين البارد السمج، فقبَّح الله الكاذبين على رسول الله ﷺ. الكلام على مسألة السماع (ص٢٢٣)»».
وذكره القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص٢٧٥) وقال: «... وهو مما يقطع بكذبه».
وحكم ابن عراق بأنه باطل كما في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٣٢).

(٣) ذم الملاهي (ص٩٢)، (ح١٢٤) قال: حدثني إسحاق بن حاتم المدائني، عن شيخ، =

طريقه البيهقي في «الشعب»[١] من جهة مغيرة[٢] عنه أنه قال: «من لعب بالحمَام الطيّارة لم يمت حتى يذوق ألم الفقر».

نعم، في المرفوع حديث لحماد بن سلمة عن محمد بن عمرو[٣] عن أبي سلمة[٤] عن أبي هريرة قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يَتْبَع حمامة فقال: **«شيطان يَتْبَع شيطانة»**. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»[٥]، وأبو داود في «سننه»[٦] والبيهقي[٧] ....

= من النخع، حدثه عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: فذكره... بلفظ مقارب.

(١) «شعب الإيمان» (٤٨١/٨)، برقم (٦١١٧). من طريق ابن أبي الدنيا به.
وسنده ضعيف؛ من أجل جهالة شيخ النخع وهو الراوي عن مغيرة.

(٢) مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم، الكوفي الفقيه الضرير، أبو هشام، عن أبي وائل وإبراهيم والشعبي، وعنه: شعبة وزائدة وابن فضيل، حكى جرير عنه قال: ما وقع في مسامعي شيء فنسيته. ع. توفي (١٣٣هـ). «الكاشف» (٢٨٨/٢).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٣٢).

(٤) أبو سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف الزهري المدني، قيل اسمه: عبدالله وقيل: إسماعيل. ثقة مكثر، من الثالثه، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة وكان مولده سنة بضع وعشرين. «التقريب» (ص١١٥٥).

(٥) الأدب المفرد، باب ذبح الحمام (٧٣٣/٢)، (ح١٣٠٠)، ط. الزهيري، قال: حدثنا شهاب بن معمر قال: حدثنا حماد بن سلمة به.

(٦) سنن أبي داود، كتاب السُّنَّة، باب في اللعب بالحمام (٤٤٠/٤)، (ح٤٩٤٢)، ط.. دار الكتاب قال: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد به.

(٧) في «السنن الكبرى»، كتاب الشهادات، باب كراهية اللعب بالحمام (٢١٣/١٠) من طريق أبي داود ورواه في «شعب الإيمان» (٤٨٠/٨)، (ح٦١١٤) من طريق أبي الوليد: ثنا حماد بن سلمة به.
ورواه أيضاً أحمد في «المسند» (٢٢١/١٤)، (ح٨٥٤٣) عن عفان، وابن ماجه في «سننه»، كتاب الأدب، باب اللعب بالحمام (١٢٣٨/٢)، (ح٣٧٦٥) من طريق الأسود بن عامر، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٣/١٣)، (ح٥٨٧٤) من طريق عبدالرحمٰن بن سلام الجمحي ثلاثتهم قالوا: حدثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً...
والحديث رجال سنده ثقات عدا محمد بن عمرو وهو ممن اختلف فيه النقاد؛ ضعفه ابن معين، وقال الجوزجاني: ليس بقوي في الحديث. وقال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: =

ولأولهم[1] من حديث الحسن قال: «كان عثمان لا يخطب جمعة إلا أمر بقتل الكلاب وذبح الحمَام».

= أرجو أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ. وانتهى الحافظ إلى أنه: صدوق له أوهام.
انظر: «أحوال الرجال» (ص١٤١)، «الجرح والتعديل» (٣٠/٨)، «الثقات» (٣٧٧/٧)، «الكامل» (٢٢٤/٦)، «تهذيب الكمال» (٢١٢/٢٦)، «التقريب» (ص٨٨٤).
فالذي يظهر لي من أقوال الأئمة أنه حسن الحديث كما جزم بذلك ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٣٥)، ولحديثه هذا شواهد تقويه فيرتقي للصحيح لغيره.
منها ما عند ابن ماجه في «سننه» (١٢٣٨/٢)، (ح٣٧٦٦) من طريق يحيى بن سليم الطائفي ثنا ابن جريج عن الحسن ابن أبي الحسن ـ البصري ـ عن عثمان بن عفان أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً وراء حمامة، فقال: «شيطان يتبع شيطانة».
وسنده لا بأس به في الشواهد من أجل يحيى الطائفي؛ قال فيه ابن معين: ليس به بأس يكتب حديثه. ووثقه ابن سعد. ولم يحمده أحمد بن حنبل فيما قاله ابن أبي حاتم. ونقل ابن عدي قصة عن أحمد أنه سمع منه وأنه كان يغلط في الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق سيء الحفظ.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٥٦/٩)، «الكامل» لابن عدي (٢١٩/٧)، «الثقات» (٦١٥/٧)، «تهذيب الكمال» (٣٦٨/٣١)، «التقريب» (ص١٠٥٧).
وعليه فإنه ليس مما يطرح حديثه، بل هو يتقوى بغيره، وشاهده السابق يقويه، لا سيما ولفظهما سواء.
وروي أيضاً من حديث: أنس بن مالك عند ابن ماجه (١٢٣٩/٢)، (ح٣٧٦٧)، والآجري في «تحريم النرد والشطرنج» (ص١٨٩) كلاهما من طريق رواد بن الجراح عن أبي سعد الساعدي عنه باللفظ نفسه.
وأبو سعد مجهول عين؛ لم يرو عنه سوى رواد بن الجراح ولم يوثقه أحد؛ لذا فقد رماه بالجهالة أبو زرعة وأبو حاتم. «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٩)، والحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص١١٥٢).

(١) أي: البخاري في الأدب المفرد، باب ذبح الحمام (٧٣٣/٢)، برقم (١٣٠٢، ١٣٠١) من طريقين عن الحسن:
الأول: حدثنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا يوسف بن عبدة قال: حدثنا الحسن قال: كان عثمان... فذكره.
والثاني: حدثنا موسى قال: حدثنا مبارك عن الحسن قال: سمعت عثمان يأمر في خطبته بقتل الكلاب وذبح الحمام. =

= والسند الأول فيه يوسف بن عبدة وثقه ابن معين. وضعفه أحمد، وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالقوي ضعيف. ووثّقه ابن حبان، وقال الحافظ: لين الحديث. انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (٢٤٢/٤)، «الجرح والتعديل» (٢٢٦/٩)، «الثقات» (٦٣٩/٧)، «التقريب» (ص١٠٩٤).
لكنه قد توبع من قبل مبارك ـ كما ترى في الطريق الثاني ـ ومبارك بن فضالة البصري تكلم فيه الأئمة والأظهر أنه صدوق، وقد اتهم بالتدليس لكن احتمل أحمد روايته عن الحسن فقال: يحتج بها.
ومن جهة أخرى فقد صرح بالسماع عند أحمد في المسند. (٥٤٣/١)، (ح٥٢١).
وانظر: «تهذيب الكمال» (١٨٠/٢٧).
وعليه فإن متابعته تقوي غيرها وهو حسن الإسناد.
وتابعهما أيضاً يونس عن الحسن فذكره... رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» عن الثقفي عنه به (٤٦٦/١٠)، برقم (٢٠٢٨٥).
وسنده محتمل للتحسين؛ فإن الثقفي وهو عبدالوهاب بن عبدالمجيد ثقة تغير قبل موته كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٦٣٣).
ويونس هو ابن بكير قال عنه ابن أبي شيبة: فيه لين.
وقال أبو حاتم: محله الصدق. وروى له مسلم متابعة، وضعفه النسائي. وقال الحافظ: صدوق يخطئ.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٣٦/٩)، «ميزان الاعتدال» (٤٧٧/٤)، «التقريب» (ص١٠٩٨).
ورواه شعيب بن الحبحاب وقتادة كلاهما عن الحسن به. كما في «سير أعلام النبلاء» (٥٦٨/٤).
ومن طريق مبارك أخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائده على المسند (٥٤٣/١)، برقم (٥٢١)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣١٧/١٠).
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٦١/٤) وقال: رواه أحمد وإسناده حسن إلا أن مبارك بن فضالة مدلس.
وتعقبه أحمد شاكر في حاشيته على المسند (٣٨٨/١) بقوله: «وهذا الكلام غير محرر؛ فإنه لم يروه أحمد، بل هو من زيادات ابنه، ولو كان المبارك مدلسًا لم يضر؛ لأنه صرح بالسماع من الحسن».
فالأثر بمجموع طرقه صحيح ثابت.
وقد صححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣٨٨/١).
تنبيه: سماع الحسن من عثمان أثبته جمع من الأئمة؛ قال ابن المديني: سمع الحسن =

وترجم عليه: «ذبح الحمام»؛ ولذا كان مكروهاً. ولكنّ الكراهة كما قال[١]: «حملها بعض أهل العلم على إدمان صاحب الحمام على إطارته والاشتغال به، وارتقائه السطوح التي يشرف منها على بيوت الجيران وحرمهم لأجله»[٢].

ومن الواهي[٣] ما للدارقطني في «الأفراد»[٤] والديلمي في «مسنده»[٥]

= من عثمان ـ وهو غلام ـ يخطب. «العلل» (ص٥١).
وقال الطبراني: رأى الحسن عثمان بن عفان يخطب على المنبر. المعجم الصغير (١٠٠/٢).
وقال الذهبي: حضر الجمعة مع عثمان وسمعه يخطب وشهد يوم الدار وله يومئذ أربع عشرة سنة. «سير أعلام النبلاء» (٥٦٤/٤).

(١) أي: البيهقي في شعبه (٤٨٠/٤)، والقول للحليمي في المنهاج (٩٦/٣). نقله عنه البيهقي بتصرف.

(٢) هكذا السياق في النسخ كلها وهذه اللفظة (لأجله) ليست موجودة بالشعب، ونهاية الكلام عنده إلى (حرمهم).
لكن في المنهاج للحليمي بعد «حرمهم»، «فينهى عنه لهذا».

(٣) من هنا إلى «صبيانكم» سقط من (م).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد. لابن طاهر (٣٣١/٣)، (ح٢٨١٩).

(٥) هو في «زهر الفردوس» (القسم الأول من حرف الألف ل٣٩/أ) من طريق محمد بن زياد به. باللفظ نفسه إلا أن فيه: الحمام «العاصي» بدل «المقاصيص». وهو خطأ ظاهر.
وأخرجه أيضاً ابن حبان في «المجروحين» (٢٥٠/٢)، وابن عدي في «الكامل» (١٣٠/٦)، والخطيب في «تاريخه» (٢٧٩/٥) ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١٢/٣) جميعهم من طريق محمد بن زياد اليشكري عن ميمون بن مهران به.
والحديث موضوع بهذا السند؛ آفته محمد بن زياد اليشكري كذبه ابن معين وأحمد وأبو زرعة والجوزجاني، ورماه الفلاس بالوضع. وقال البخاري: متروك الحديث ونقل أنه يضع الحديث.
وقال أبو نعيم: يروي عن ميمون بن مهران الموضوعات.
قلت: وهذا الحديث من روايته عن ميمون.
انظر: «التاريخ الكبير» (٨٣/١)، «الجرح والتعديل» (٢٥٨/٧)، «الكامل» لابن عدي (١٢٩/٦) «الضعفاء» لأبي نعيم (ص١٣٨)، و«ميزان الاعتدال» (٥٥٢/٣).
وحكم بوضعه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٢/٣)، والذهبي في «الميزان» =

من حديث محمد بن زياد اليشكري[١] عن ميمون بن مهران[٢] عن ابن عباس مرفوعاً: «**اتخذوا الحمَام المقاصيص[٣]؛ فإنها تلهي الجنّ[٤] عن صبيانكم**».

وعن خالد الحَذّاء عن رجل يقال له أيوب قال: «كان تلاعب آل فرعون بالحمَام»[٥].

وعن ابن المبارك عن الثوري قال: «سمعنا أن اللعب بالحمَام من عمل قوم لوط»[٦].

= (٥٥٢/٣)، والسيوطي في «اللآليء المصنوعة» (١٩٥/٢) وكلهم جعلوا الآفة من محمد بن زياد..

وذكر ابن القيم في كتابه «المنار المنيف» (ص٧١، ٧٢) أن أحاديث الحمام بالتخفيف لا يصح منها شيء، وذكر منها هذا الحديث، ثم ذكر عدة أحاديث واستدرك منها حديث: شيطان يتبع ... فقال: «هو أرفع شيء».

وللحديث طريق آخر ذكره ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٢٢٦/١)، (ح٨٣) من طريق عثمان بن مطر الشيباني عن ثابت عن أنس.

وهذا الطريق لا شيء أيضاً؛ فإن عثمان منكر الحديث لا سيما في روايته عن ثابت؛ قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن عدي: متروك الحديث، وأحاديثه خاصة عن ثابت مناكير.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات. انظر: «التاريخ الكبير» (٢٥٣/٦)، «الجرح والتعديل» (١٦٩/٦)، «المجروحين» (٩٩/٢)، «الكامل» لابن عدي (١٦٣/٥).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٧٨).

(٢) ميمون بن مهران أبو أيوب الجزري: ثقة فقيه، وكان يرسل من الرابعة. «التقريب» (٩٩٠).

(٣) قال المناوي في «فيض القدير» (١١١/١) في شرحه الحديث: «المقاصيص» جمع مقصوصة؛ أي: مقطوعة ريش الأجنحة لئلا تطير.

(٤) وقع في مطبوعة «مسند الفردوس» «الحزن» بدل «الجن» (٨٣/١). وهو خطأ يدل عليه الأصول الأخرى التي ورد فيها الحديث، ومع وجوده في «زهر الفردوس» بلفظة «الجن» كما سبق.

(٥) ذم الملاهي (ص٩٢) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤٨١/٨)، برقم (٦١١٦). وسنده ضعيف لجهالة الرجل المهمل فإني لم أعرفه.

(٦) ذم الملاهي لابن أبي الدنيا (ص٥١)ط. غير المسندة وسقط من المسندة ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤٨٢/٨)، برقم (٦١١٨). عن ابن جميل عن ابن المبارك عن الثوري فذكره.

وسنده صحيح وابن جميل هو: أحمد بن جميل أبو يوسف البغدادي، شيخ =

أخرجها كلها ابن أبي الدنيا[١] ومن طريقه البيهقي[٢]، وزيادة: «أو جَنَاحٍ» في حديث: «لا سَبَقَ[٣] إلا في خُفّ»[٤] كَذِب[٥] كما بينته

= ابن أبي الدنيا، وثقه ابن معين وعبدالله بن أحمد بن حنبل وغيرهما. وقال أبو حاتم: صدوق. انظر «الجرح والتعديل» (٤٤/٢)، و«لسان الميزان» (٤٢١/١).

(١) في ذم الملاهي كما سبق.

(٢) في «شعب الإيمان» وقد سبق بيان الإحالة.

(٣) قال الخطابي في «غريبه» (٥٢١/١) السَّبَق: بفتح الباء: ما يجعل للسابق من الجُعْل.
وقال ابن الأثير في «النهاية» (٣٣٨/٢) السَّبَق بفتح الباء: ما يُجْعل من المَال رَهْناً على المُسابَقة. وبالسُّكون: مصدر سَبَقت أسْبِق سَبْقاً. ورجح الخطابي الأول وهو الفتح في الحديث. وإليه ذهب ابن الصلاح وابن الملقن والرافعي. انظر: «البدر المنير» (٤٢١/٩).

(٤) هذا الحديث هو من رواية أبي هريرة ﷺ مرفوعاً بلفظ: **«لا سَبَق إلا في خف أو نصل أو حافر»**.
رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده»: (١٢٩/٤)، (ح٢٤٩٦)، والشافعي كما في «مسنده» (ص٣٤٩)، (ح١٦٠٤) قال: حدثنا ابن أبي فديك، وأحمد في «مسنده» قال: حدثنا يحيى القطان (١٢٩/١٦)، (ح١٠١٣٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٧٥/١٨)، (ح٣٤٢٤٨) قال ثنا: وكيع، وابن الجعد في «مسنده» (ص٤٠٥ي)، وأبو داود في سننه: قال: حدثنا أحمد بن يونس (٣٣٤/٢)، (ح٢٥٧٦)، ط. الكتاب العربي، والترمذي في «جامعه» (٢٠٥/٤)، (ح١٧٠٠) من طريق وكيع، والنسائي في «الصغرى» (ص٥٥٨)، (ح٣٥٨٥) من طريق ابن عيينة وخالد بن الحارث الجهيمي.
وابن حبان في «صحيحه» (٥٤٤/١٠)، (ح٤٦٩٠) من طريق معتمر بن سليمان، (عشرتهم) عن ابن أبي ذئب عن نافع بن أبي نافع عنه به.
والحديث صحيح.
قال الترمذي: هذا حديث حسن.
وحسنه ابن الصلاح أيضاً وقال ابن القطان: حديث صحيح. كما في «البدر المنير» لابن الملقن (٤١٨/٩).
وصححه ابن دقيق العيد قاله الحافظ ابن حجر كما في «التلخيص» (٣٩٥/٤). وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» (٥٨٤/٢)، (ح٩٨٨٨) ورمز له بالصحة بعد أن عزاه لأحمد في المسند.
ويروى أيضاً عن أبي هريرة من أوجه أخرى وغيره من الصحابة، كابن عمر وابن عباس، لكنها إما ضعيفة أو واهية، ولذلك لم أذكرها.

(٥) وضعها إبراهيم بن غياث النخعي وأبو البختري ولكل واحد منهما قصة: =

في[١] «شرحي للألفية»[٢] في: «الموضوع»[٣].

٨٦٧ حديث: «لعمل العادل في رعيته يوماً واحداً أفضل من عمل العابد ستين عاماً».

الحارث بن أبي أسامة[٤] عن أبي هريرة به مرفوعاً.

= **الأولى**: رواها الخطيب في «تاريخه» (٣٢٣/١٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٧٨/٣).

وإبراهيم بن غياث الذي زاد هذه اللفظة كذاب يضع الحديث؛ كما قاله ابن معين وصالح جزرة وأبو داود والساجي وغيرهم وأورد له الحافظ هذا الحديث من موضوعاته. انظر: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢٤٧/٢)، «لسان الميزان» (٣١١/٦)، و«المجروحين» لابن حبان (٢٠٠/٢). وذكرها جماعة ممن ألف في الموضوعات.

والثاني: هو أبو البختري وهب بن وهب بن كثير القرشي القاضي فقد روى الخطيب في «تاريخه» (٤٨٦/١٣) بسنده عن إبراهيم الحربي يقول: قيل لأحمد بن حنبل: أتعلم أحداً روى لا سبق إلا في خف أو حافر (أو جناح)؟ فقال ما روى هذا إلا ذاك الكذاب أبو البختري.

وذكر هذه الزيادة (أو جناح) ابن القيم في المنار المنيف وقال: «هي من وضع الكذاب أبي البختري». أ.هـ.

وأبو البختري كذبه الأئمة ورموه بالوضع كوكيع وابن معين وأحمد وابن راهويه وابن عدي.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٧٠/٨)، «الجرح والتعديل» (٢٥/٩)، «الكامل» لابن عدي (٦٣/٧) و(١٧٨/١).

وللقصة رواية أخرى ذكرها الخطيب في «تاريخه» أيضاً (٤٨٤/١٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤١٣/٦٣).

(١) وقع في نسخة (م)، (و) بدل «في» وهو خطأ.

(٢) المطبوع باسم «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» ألفية العراقي. وقد بين أن واضعها إبراهيم بن غياث وأبو البختري وأورد اختلاف الروايات في ذلك. (١٠٩/٢).

(٣) في قسم الحديث الموضوع تحت صنف من يتقربون لبعض الأمراء لوضع ما يوافق فعلهم. (١٠٩/٢).

(٤) في «مسنده» كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٦٢٦/٢)، (ح٥٩٧) و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤٠/٥)، (ح٤١٩٨) قال الحارث: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام: حدثنا هشيم عن زياد بن مخراق، عن رجل، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، =

ولإسحاق[١] والطبراني[٢]، والبيهقي[٣]، من حديث عكرمة عن ابن عباس

= قال: «العمل العادل في رعيته يوماً واحداً أفضل من عبادة العابد في أهله مئة عام، أو خمسين عاماً» الشاكّ: هشيم.
ومن طريقه أبو نعيم في «فضيلة العادلين» (ص١٢٣)، (ح١٧).
قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/٤٠)، (ح٤١٩٨): هذا إسناد ضعيف لجهالة التابعي.
وبه أعله السخاوي في تخريجه «لأحاديث العادلين» لأبي نعيم (ص٥٩).
قلت: وفيه علة أخرى وهي تدليس هشيم بن بشير فهو مع ثقته إلا أنه مدلس مكثر من التدليس مشهور به، فلا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالسماع كما قال ابن حجر.
وانظر: «جامع التحصيل» (ص٢٩٤) و«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» (ص٤٧)، «المدلسين» للعراقي أبي زرعة (ص٩٨).
تنبيه: فيه اختلاف من حيث العدد بين لفظ الترجمة، ولفظ الحديث من مصدره، فلفظ الترجمة (ستين عاماً) وأما ما وقفت عليه في المصادر المعزوة هو: (مئة عام أو خمسين عاماً) وقد صرح الحارث بأن الشك من هشيم..
وإنما يقرب من لفظه، وخاصة العد بالستين سنة، هو ما رواه أبو نعيم في «فضيلة العادلين» (ص١١٦)، (ح١٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٦٢/٣٢) ـ واللفظ له ـ من طريق أحمد بن عيسى بن زيد الخشاب نا عمرو بن أبي سلمة نا ابراهيم بن مالك الأنصاري عن علي بن ثابت عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: **«عدل يوم واحد أفضل من عبادة ستين سنة»**.
لكن أحمد بن عيسى الخشاب متهم بالوضع.
قال عنه ابن عدي: له مناكير. وقال ابن طاهر: كذاب؛ يضع الحديث. وأورد له الذهبي حديثاً وقال: كَذِبٌ. وقال مسلمة: كذّاب؛ حدّث بأحاديث موضوعة.
انظر: «الكامل» لابن عدي (١٩١/١)، «ميزان الاعتدال» (١٢٦/١)، «لسان الميزان» (٥٦٨/١).
وضعّف الحديث البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤٠/٥).

(١) لم أقف عليه فيما طبع له.
(٢) في «المعجم الكبير» (٣٣٧/١١)، (ح١١٩٣٢): حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي: ثنا أحمد بن يونس: ثنا سعيد أبو غيلان الشيباني قال: سمعت عفان بن جبير الطائي عن أبي حريز الأزدي عن عكرمة به...
(٣) في «سننه الكبرى» (١٦٢/٨) من طريق أحمد بن يونس بسند الطبراني سواء.
وأخرجه في «الشعب» (٤٨٢/٩) من طريق جعفر بن عون عن عفان به. إلا أنه قال عن رجل، ولم يسمّ أبا حريز الأزدي. =

رفعه: **«يوم من والٍ عادلٍ أفضلُ من عبادة الرجل ستين سنة، وحَدّ يقام في الأرض بحقه أزكى فيها من مطر أربعين يوماً»**.

وأورده في «الإحياء»[١] بلفظ: **«سبعين»**.

وللطبراني في «الكبير»[٢]..................................

= وأخرجه سمويه في «فوائده» (ص٣١) عن أحمد بن يونس به.
وسنده ضعيف فيه علتان:
الأول: عفّان بن جبير ـ وهو الذي عليه مدار الحديث ـ ذكره البخاري في «تاريخه الكبير» (٧٢/٧) وقال: يروي عن أبي حريز أو جرير، روى عنه جعفر بن عون وأبو غيلان، وهو الطائي. ولم يذكر فيه شيئاً.
وبمثله قال أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في الجرح والتعديل. (٣٠/٧) ولم يتكلم فيه بشيء. ووثقه ابن حبان. «الثقات» (٥٢١/٨). وذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٥٣٩/٣) ولم يتكلم فيه بشيء.
والذي يظهر من حاله أنه مجهول الحال؛ فلم يرو عنه أكثر من اثنين، ولم يوثقه معتبر.
والراوي الثاني: شيخه أبو حريز أو جرير الأزدي قاضي سجستان، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٤/٥) ونقل عن أحمد أنه قال: حديثه منكر.
ثم تعقبه أبو حاتم بقوله: هو حسن الحديث ليس بمنكر، يكتب حديثه.
ووثقه أبو زرعة، وقال الحافظ: صدوق يخطئ. كما في «التقريب» (ص٥٠٠).

(١) (٣٢/٢). ولفظه: «يوم من وال عادل أفضل من عبادة سبعين سنة».
وعزاه مخرجه العراقي في «المغني» (١٢٢/١) للطبراني والبيهقي، وليس عندهما «سبعين» بل «ستين».
ثم حسّن إسناده؛ وهو مُتعقّب؛ لأن في سند الطبراني وغيره مجهولاً وضعيفاً، وعليهما مدار الحديث كما سبق بيانه في الإحالة السابقة.

(٢) لم أقف عليه في «الكبير» ولا في غيره؛ ولم يورده الهيثمي في المجمع، والحديث بهذا الوجه أخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود (٨٤٨/٢)، (ح٢٥٣٧) بلفظ مقارب: «إقامة حد من حدود الله خير من مطر أربعين ليلة في بلاد الله ﷻ».
والحديث منكر؛ آفته سعيد بن سنان أبو مهدي، وهو حمصي منكر الحديث لا سيما روايته عن أبي الزاهية؛ فإنه يأتي عنه بالمناكير كما قال البخاري في «الأوسط» (١٧١/٢).
وبمثله قال أبو حاتم: منكر الحديث، يروى عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر =

من حديث سعد بن سِنَان[١] عن أبي الزّاهريّة[٢] عن أبي شَجَرَة[٣] كَثِير بن مُرّة[٤] عن ابن عمر مرفوعاً: «**إقامة حدٍّ من حدود الله خير من تَنَـزُّلِ الغيث أربعين ليلة في بلاد الله**».

وفي «الأموال» لأبي عبيد[٥] عن أبي هريرة رفعه: «**العادل في رعيته يوماً واحداً أفضل من عبادة العابد في أهله مائة سنة وخمسين سنة**».

وللنسائي[٦] من جهة أبي زرعة[٧] عن أبي هريرة موقوفاً: «إقامة

= عن النبي ﷺ بنحو من ثلاثين حديثاً أحاديث منكرة. «الجرح والتعديل» (٢٨/٤).
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٦٠/٣) من طريق سعيد بن سنان به.
وقال: ... عامة ما يرويه ـ من الأحاديث ـ وخاصة عن أبي الزاهرية غير محفوظة... «الكامل» (٣٦٢/٣).
ورواه ابن حبان في «المجروحين» من الطريق نفسه (٣٢٢/١) مع أحاديث أخرى وقال عقبها: «لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل القدح في ناقليها».
وقال النسائي: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» له (ص١٢٦).
ورماه الدارقطني بالوضع. «سؤالات السلمي له» (ص١٨١).
وقال ابن حجر: متروك ورماه الدارقطني وغيره بالوضع. «التقريب» (ص٣٨١).
وقد أورد الذهبي له هذا الحديث وعدّه من مناكيره في الميزان. (١٤٤/٢).
والحديث مما انفرد به ابن ماجه عن الستة لذا أورده البوصيري في «الزوائد» (٣٠١/٢) وضعفه بسعيد.

(١) تقدم عند حديث رقم (٣١٨).
(٢) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٤٨٦). (٣) في (م): «سخبرة» وهو خطأ.
(٤) كثير بن مرة الحضرمي، الحمصي، عن معاذ والكبار، وعنه خالد بن معدان، ومكحول، وخلق، ثقة، وقال النسائي: لا بأس به ٤. «الكاشف» (١٤٧/٢).
(٥) «الأموال» لأبي عبيد (٣٧/١)، (ح١٤) وهذا هو الحديث نفسه الذي عزاه المؤلف في مطلع التخريج للحارث بن أبي أسامة، فالحارث رواه عن شيخه أبي عبيد ... وانظر الكلام عليه.
(٦) في «سننه الكبرى»، كتاب قطع السارق، باب الترغيب في إقامة الحدود (١٩/٧)، (ح٧٣٥١): قال: أخبرنا عمرو بن زرارة قال: أنبأنا إسماعيل قال: حدثنا يونس بن عبيد عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة قال: قال أبو هريرة: «إقامة حد يعمل بأرض خير لأهلها من مطر أربعين ليلة».
وليس فيما ذكره المؤلف لفظة «يعمل».
(٧) أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبدالله البجلي الكوفي، قيل اسمه: هرم، وقيل: =

حدّ[١] بأرض [ل١٤٨/أ] خير لأهله من مطر أربعين ليلة».

وهو عنده أيضاً[٢] وابن حبان[٣]، وأحمد[٤]، وابن ماجه[٥]، والطبراني[٦] من هذا الوجه لكن مرفوعاً وقال: **«أربعين صباحاً»** ولأحمد[٧]: **«ثلاثين أو أربعين صباحاً»**.

= عمرو، وقيل: عبدالله، وقيل: عبدالرحمٰن، وقيل: جرير، ثقة من الثالثة ع. «التقريب» (ص١١٤٨).

(١) في سنن النسائي زيادة «يُعمل»، وليست موجودة في النسخ كلها.

(٢) أي: النسائي لكن مرفوعاً في الكبرى، كتاب قطع السارق، باب الترغيب في إقامة الحدود (١٨/٧)، (ح٧٣٥٠) من طريق عيسى بن يزيد قال: حدثني جرير بن يزيد أنه سمع أبا زرعة بن عمرو بن جرير يحدث أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا ثلاثين صباحاً»**.

(٣) «صحيح ابن حبان» (٢٤٣/١٠)، (ح٤٣٩٧) من طريق محمد بن قدامة: حدثنا ابن علية عن يونس بن عبيد عن عمرو بن سعيد عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين صباحاً».
وأخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (ص٢٢٣)، (ح٧٤٣)، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (١٠٥/٤) من طريق ابن قدامة بهذا الإسناد.

(٤) في «مسنده» (١٢٣/١٥)، (ح٩٢٢٦) من طريق عيسى بن يزيد قال: حدثني جرير بن يزيد أنه سمع أبا زرعة بن عمرو بن جرير يحدث أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«حد يعمل في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا ثلاثين صباحاً»**.

(٥) سنن ابن ماجه، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود (٨٤٨/٢)، (ح٢٥٣٧) قال: حدثنا عمرو بن رافع: ثنا عبدالله بن المبارك: أنبأنا عيسى بن يزيد ـ أظنه عن جرير بن يزيد ـ عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً»
ومن طريق ابن المبارك أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢١٣/٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٩٦/١٠)، (ح٦١١١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٨٣/٩)، (ح٦٩٩٦).

(٦) في «المعجم الصغير» (١٦٦/٢)، (ح٩٦٦) من طريق محمد بن قدامة الجوهري: حدثنا إسماعيل بن علية عن يونس بن عبيد عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين صباحاً.

(٧) رواه أحمد في «مسنده» باللفظين، فالأول الذي مر عزوه بلفظ: **«ثلاثين صباحاً»** =

= مجزوماً بهذا العدد من دون شك، أما الرواية التي فيها التردد (١٤/٣٥١)، (ح٨٧٣٧): حدثنا زكريا بن عدي: أخبرنا ابن مبارك عن عيسى بن يزيد عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**حد يقام في الأرض خير للناس من أن يمطروا ثلاثين أو أربعين صباحاً**».

وبعد عزو الحديث يتبين أن الحديث اختلف فيه وقفاً ورفعاً عن أبي هريرة

فالمدار على جرير بن يزيد البجلي واختلف عليه:

فرواه عنه عيسى بن يزيد الأزرق عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وخالفه يونس بن عبيد فرواه عن جرير به موقوفاً من قول أبي هريرة.

وروايته بلا شك أرجح؛ لأنه ثقة ثبت وأما مخالفه عيسى بن يزيد الأزرق فضعيف، وثقه ابن حبان وقال ابن حجر: مقبول.

انظر «الثقات» (٨/٤٩٠)، «التقريب» (ص٧٧٣).

ورواية يونس بن عبيد رواها عنه إسماعيل بن علية واختلف عليه:

فرواه النسائي عن شيخه عمرو بن زرارة عن إسماعيل بن علية قال: حدثنا يونس بن عبيد عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة قال: قال أبو هريرة... موقوفاً.

وتابعه على وقفه يحيى بن بشر، أخرجها البخاري في «تاريخه الكبير» (٢/٢١٣) ومسدد كما عند الثعلبي في «تفسيره» (٧/٦٤)، والحسن بن محمد الزعفراني عند المحاملي في «أماليه» (ص٣٥)، (ح٣٨).

فهؤلاء الأربعة تتابعوا على وقفه.

وخالفهم محمد بن قدامة المصيصي فرواه: عن ابن علية عن يونس عن جرير بن يزيد عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً.

ومرة يرويه عن ابن علية عن يونس عن عمرو بن سعيد عن جرير به.

فخالفهم في إسناده ووقفه.

فمحمد بن قدامة هو المتفرد برفعه، وخالف الجماعة الذين أوقفوه كعمرو بن زرارة ومسدد ويحيى بن بشر والزعفراني وهم ثقات أثبات، فروايتهم هي المحفوظة؛ لأنهم أثبت وأوثق وأكثر عدداً ورواية ابن قدامة شاذة.

وقد رجح الوقف الإمام النسائي حيث أورد الطريقين في «سننه» وقال عقب الموقوفة: وهذا الصواب. «السنن الكبرى» (٧/١٩)، ورجحها أيضاً الدارقطني في «العلل» (١١/٢١٣).

لكن الأثر مع ترجيح وقفه في سنده ضعف، من أجل جرير بن يزيد البجلي، قال عنه أبو زرعة: شامي منكر الحديث. =

ولابن ماجه[١] عن ابن عمر مرفوعاً: «**إقامة حدٍّ من حدود الله خيرٌ من مطر أربعين ليلة**» وقد بسطت الكلام عليه في «تخريج أحاديث العادلين»[٢] لأبي نُعيم[٣].

٨٦٨ حديث: «**لعن الله الداخلَ فينا بغير نسب[٤]، والخارجَ منا بغير سبب**».

بيض له شيخنا[٥] وشواهده ثابتة؛ أوردت الكثير منها في: «استجلاب

= وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: ضعيف.
انظر: «الثقات» (٦/١٤٣)، «تهذيب الكمال» (٤/٥٥١)، «التقريب» (ص١٩٦).
وروي أيضاً موقوفاً عن ابن عباس أخرجه أسلم المعروف بـ «بحشل الواسطي» في «تاريخ واسط» (ص١٢١) قال: ثنا القاسم بن عيسى قال: ثنا هشيم عن الأصبغ بن زيد عن القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حد يقام في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين يوماً.
وشيخ المصنف القاسم بن عيسى هو الطائي الواسطي من أهل واسط، قال عنه أبو داود: تغير عقله.
وذكره ابن حبان في ثقاته. وقال ابن حجر: صدوق تغير.
انظر: «تاريخ واسط» (ص٢٠١)، «الثقات» (٩/١٨)، «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٠٢)، «التقريب» (ص٧٩٣).
ولم أر أحدًا ممن ترجم له قد ميز الرواة الآخذين عنه قبل أو بعد التغير.
وفيه هشيم بن بشير مع ثقته مكثر من التدليس، فلا يقبل حتى يصرح بالسماع كما قال الحافظ في «طبقات المدلسين» (ص٤٧).
فالأثر ضعيف السند.
ورواه ابن زنجويه في «الأموال» (١/٦٩)، (ح١٦) بسند حسن عن سعيد بن جبير من قوله، فهو مقطوع.

(١) في «سننه»، كتاب الحدود، باب إقامة الحدود (٢/٨٤٨)، (ح٢٥٣٧) وقد مر الكلام عليه.
(٢) في (م): «العديل» وهو خطأ.
(٣) للمؤلف وهو مطبوع بتحقيق الشيخ مشهور حسن (ص٥٣ إلى ٥٩).
(٤) في (م): «سبب» والصواب ما في الأصل و(د) و(ز).
(٥) الحافظ ابن حجر كما في بعض أجوبته المطبوعة بعنوان «أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني على أسئلة تلامذته» (ص٤٦). =

ارتقاء الغُرَف»[١].

٨٦٩ **حديث: «لعن الله الرّاشي، والمرتشي، والرّائش».**

أحمد بن مَنيع عن ابن عمرو[٢] وفي الباب عن عبدالرحمٰن بن

= ومعنى الحديث: أن من انتسب إلى النبي ﷺ وآله بغير حق أو خرج من نسبه وتبرأ بغير حق فهو ملعون.

وليس هو ـ بهذا اللفظ ـ بحديث كما يدل عليه قول المؤلف: (شواهده ثابتة» أي: من حيث المعنى؛ ولذا قال القاري: عن هذا اللفظ: «موضوع»، ثم ذكر ما يشهد له من حيث المعنى، نقلاً عن السخاوي. «الأسرار المرفوعة» (ص٢٧٦)، (ح٣٦١)، ط. المكتب الإسلامي.

وقال الشوكاني: «لا أعرف له إسناداً». «الفوائد المجموعة» (٢/٤١٣)، (ح١٠٢٢)، ط. رضوان.

(١) أما من حيث الشواهد فقد ذكرها كما قال المؤلف في كتابه: «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف» (٢/٦٢١) تحت عنوان: «خاتمة: تشتمل على أمور مهمة: أحدها ـ وهو المقصود ـ أنه ينبغي التحرز من الانتساب إليه ﷺ إلا بحق». ثم ذكر عدة أحاديث منها:

حديث واثلة بن الأسقع أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب المناقب (٤/١٨١): «إن من أعظم الفرى أن يدعى الرجل إلى غير أبيه...».

وأخرج الشيخان: البخاري، كتاب المناقب (٤/١٨٠)، (ح٣٥٠٨) ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان (١/٧٩)، (ح٦١) من رواية أبي ذر مرفوعاً: «**ليس من رجل ادعى لغير أبيه** ـ وهو يعلمه ـ **إلا كفر، ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار**».

وروى ابن ماجه في «سننه» (٢/٩١٦)، (ح٢٧٤٤)، والطبراني في «معجمه الصغير» (٢/٢٢٦)، (ح١٠٧٢) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «**كُفْرٌ بِامرئ ادّعَاءٌ إلى نسب لا يعرف، وجحده وإن دقَّ**».

وسنده حسن؛ من أجل الكلام في سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وبقية رجال الإسناد ثقات.

وصحح إسناده البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/٣٧٩).

وغيرها كثير ـ وهي الشواهد نفسها التي ذكرها العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/١٦٦)، (ح٢٠٤٥)، ومن أراد التوسع فليرجع إلى كتابه المؤلف «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف». (٢/٦٢١).

(٢) لم أقف عليه عند ابن منيع في زوائده وحديث عبدالله بن عمرو أخرجه جماعة =

= كثيرون: كأحمد في «مسنده» في مواضع الأول (١١/٨٧)، (ح٦٥٣٢) ثنا وكيع.
والثاني: عن حجاج (١١/٣٩١)، (ح٦٧٧٨).
ورواه أيضاً عن عبدالملك بن عمرو (١١/٤٢٥)، (ح٦٨٣٠).
ورواه في موضع آخر فقال: ثنا أبو نعيم ـ أي: الفضل بن دكين ـ (١١/٥٦٥)، (ح٦٩٨٤).
ورواه ابن الجعد في «مسنده» (ص٤٠٦)، والطيالسي في «مسنده» (٤/٣٤)، (ح٢٣٩٠) وعبدالرزاق في «مصنفه» (٨/١٤٨)، (ح١٤٦٦٩) عن معمر، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١/٣٠٤)، (ح٢٢٣٩٨) عن وكيع، وأبو داود في «سننه» (٣/٣٢٦)، (ح٣٥٨٢) من طريق أحمد بن يونس، والترمذي في «جامعه» (٣/٦٢٣)، (ح١٣٣٧) من طريق أبي عامر عبدالملك بن عمرو العقدي وابن ماجه في «سننه» (٢/٧٧٥)، (ح٢٣١٣) من طريق وكيع، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٤٦٨)، (ح٥٠٧٧) من طريق يحيى القطان والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤/٣٣٤)، (ح٥٦٥٧) من طريق ابن وهب، والطبراني في «الدعاء» (١/١٧٣٧)، (ح٢٠٩٣) من طريق أسد بن موسى.
هؤلاء كلهم (وكيع، وحجاج وأبو نعيم وابن الجعد وأبو داود والطيالسي ومعمر وأحمد بن يونس وأبي عامر العقدي ويحيى القطان وابن وهب وأسد بن موسى) قالوا: حدثنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبدالرحمٰن عن أبي سلمة عن عبدالله بن عمرو قال: فذكره. وألفاظهم دائرة بين:
(لعن رسول الله الراشي والمرتشي) وبين قال رسول الله: «لعنة الله على الراشي والمرتشي».
وليس فيها ذكر (الرائش).
وخالفهم في متنه ابن جريج عن ابن أبي ذئب به ـ كما عند الطبراني في الصغير (١/٥٧)، (ح٥٨) ـ فقال: «الراشي والمرتشي في النار» وهو بهذا اللفظ شاذ، تفرد به ابن جريج.
وشيخ الطبراني في الحديث هو: أحمد بن سهل بن أيوب الأهوازي.
ترجمه ابن حجر في «اللسان» وقال: «أورد له الطبراني في «معجمه الصغير» حديثاً واحداً غريباً جدّاً». (١/٤٨١).
قلت: يعني: هذا الحديث؛ إذ ليس له فيه إلا هذا الحديث.
ثم أورد له حديثاً آخر في ترجمته وقال: «هذا خبر منكر، وإسناد مركب».
فلعل الآفة منه.
وحديث الجماعة عن ابن أبي ذئب حسن؛ فإن رجال إسناده ثقات عدا الحارث وهو خال ابن أبي ذئب؛ فهو صدوق حسن الحديث. =

= قال ابن معين: يُروى عنه؛ مشهور. وقال النسائي: لا بأس به. قال الحافظ: صدوق.
انظر: «تاريخ ابن معين» برقم (٢٢٤)، «تهذيب الكمال» (٥/٢٥٦)، «التقريب» (ص٢١١).
وقال الترمذي في «جامعه» (٣/٦٢٣)، (ح١٣٣٧): هذا حديث حسن صحيح.
وصححه عبدالحق الإشبيلي ووافقه ابن القطان كما في «بيان الوهم والإيهام» (٣/٥٤٨).
وأورده ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/٤٦٩) من رواية الطبراني وقال: إسناده جيد.
وقد خولف الحارث بن عبدالرحمٰن من قبل الحسن بن عثمان وعمر بن أبي سلمة:
فأما رواية الحسن بن عثمان فهي عن عمه أبي سلمة بن عبدالرحمٰن عن أبيه عبدالرحمٰن بن عوف مرفوعاً بلفظ: **«الراشي والمرتشي في النار»**. أخرجها البزار في «المسند» (٣/٢٤٧)، (ح١٠٣٧).
ووقع التصريح بالسماع عند الطبراني في «الدعاء» (ص١٧٣٩)، (ح٢٠٩٨) عن أبي سلمة سمعت أبي عبدالرحمٰن بن عوف: . . . فذكر الحديث.
والحسن بن عثمان بن عبدالرحمٰن بن عوف ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٣٠٠)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/٢٥) ولم يذكرا فيه شيئاً.
فمثله لا يقوى لمخالفة الحارث بن عبدالرحمٰن وهو صدوق.
فحديثه بهذا الإسناد منكر لا يصح، وقد أعله الدارقطني في «علله» فقال (٤/٢٧٤):
خالفه ـ أي: الحسن بن عثمان ـ الحارث بن عبدالرحمٰن، فرواه عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ.
وهو أشبه بالصواب.
وأعلها أيضاً ابن حيان في «أخبار القضاة» (١/٤٨) فقال: «قول أبي سلمة: سمعت أبي، غلط؛ لأن الحفاظ وأصحاب الحديث ذكروا أن أبا سلمة لم يسمع من أبيه، وأن عَبْدالرحمٰن مات وأَبُو سلمة ذو أربع سنين».
وأشار الترمذي إلى تضعيفها ـ أي رواية الحسن بن عثمان ـ بقوله في «جامعه» (٣/٦٢٣)، (ح١٣٣٧) وروي عن أبي سلمة عن أبيه ـ عبدالرحمٰن بن عوف ـ عن النبي ﷺ ولا يصح..
ثم نقل عن الدارمي صاحب المسند فقال: وسمعت عبدالله بن عبدالرحمٰن يقول حديث أبي سلمة عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ أحسن شيء في هذا الباب وأصح.
وفهم الحافظ ابن حجر من عبارة الدارمي هذه تقويته لحديث الحارث بن عبدالرحمٰن =

عوف[١] وثوبان[٢] ....

= فقال: «قواه الدارمي». «التلخيص الحبير» (٤/٤٥٨).
وأما عمر بن أبي سلمة فقد رواه: عن أبيه أبي سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لعن رسول الله الراشي والمرتشي في الحكم».
هذا الحديث بهذا الإسناد والمتن رواه أحمد في «مسنده» (١٥/١١)، (خ٩٠٢٨)، وابن الجارود في «المنتقى» (ص١٥٠)، (ح٥٨٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤/٣٣٧)، (ح٥٦٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٤٦٧)، (ح٥٠٧٦)، والحاكم في «مستدركه» (٤/١٠٣) من طرق عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة به.
لكن عمر هذا قال فيه شعبة: أحاديثه واهية.
وضعفه ابن معين وابن سعد.
وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به؛ يخالف في بعض الأشياء.
وقال الذهبي: له عن أبيه مناكير.
وقال الحافظ: صدوق يخطئ.
انظر: «الجرح والتعديل» (٦/١١٨)، «تهذيب الكمال» (٢١/٣٧٥)، «ميزان الاعتدال» (٣/٢٠١).
فمثله لا يقدم على الحارث؛ لأن الحارث أقوى وأوثق وروايته هي التي صححها الأئمة.
وكلام الدارمي يشعر بتضعيف هذا الإسناد كما سبق.
وأيضاً قول وكيع ابن حيان في «أخبار القضاة» (١/٤٨) حيث أورد الحديث بطرقه التي اختلف فيها على أبي سلمة ثم قال: «وقد اضطرب على أبي سلمة في هَذَا الحديث؛ فحديث: ابن أبي ذئب: عَن خاله، عن أبي سلمة، عَنْ عَبْدِاللهِ بْن عَمْرو؛ هو أشبه الأقاويل بالصواب».

(١) حديث عبدالرحمٰن بن عوف معلول كما بينته في تخريج حديث ابن عمرو بن العاص لتعلقه به ـ من حيث المخالفة في إسناده ـ فانظره.

(٢) حديث ثوبان يرويه الليث بن أبي سليم واختلف عليه:
فرواه أبو بكر بن عياش عن الليث عن أبي الخطاب عن أبي زرعة عن ثوبان به.
وهي عند أحمد في «مسنده» (٣٧/٨٥)، (ح٢٢٣٩٩). والبيهقي في «الشعب» (٧/٣٥٤).
وخالف محمد بن فضيل أبا بكر بن عياش في إسناده: فرواه عن الليث عن أبي الخطاب عن أبي إدريس عن ثوبان. وهي عند الروياني في «مسنده» (١/٤١٨)، (ح٦٣٩).
ورواه عبدالواحد بن زياد عند البزار (١٠/٩٦)، (ح٤١٦٠) عن الليث عن أبي زرعة عن ثوبان به. =

وعائشة[١] ....

= لم يذكر فيه أبا الخطاب.
ورواه هريم بن سفيان عن الليث عن أبي زرعة عن أبي إدريس عن ثوبان به. أخرجها الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٣٢/١٤)، (ح٥٦٥٥).
ورواه ابن أبي زادة عن الليث عن أبي الخطاب عن أبي زرعة عن أبي إدريس الخولاني عن ثوبان بلفظ لعن النَّبِيُّ ﷺ الرَّاشِيَ وَالْمُرْتَشِيَ وَالرَّائِشَ؛ يَعْنِي: الَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا. أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح٢٢٣٩٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٣٣/١٤).
وتابعه ذؤاد بن علبة أيضاً فيما قاله أبو زرعة الرازي والبزار. ولم أقف عليها.
وقد رجح هذا الإسناد أبو زرعة حينما سأله ابن أبي حاتم في «علله» (٢٤٤/٤)، عن حديث رواه أبو بكر بن عياش، عن ليث، عن أبي الخطاب، عن أبي زرعة، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، أنه قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي، والمرتشي...
قال أبو زرعة: رواه ذوّاد بن عُلبة وابن أبي زائدة عن ليث عن أبي الخطاب عن أبي زرعة، عن أبي إدريس الخولاني، عن ثوبان، عن النبي ﷺ.
قال أبو زرعة: وهذا الصحيح قد وصلوه، زادوا فيه رجلاً.
وسند الحديث فيه علتان:
الأولى: ضعف الليث، **والأخرى**: فيه أبو الخطاب: مجهول.
والحديث يتقوى بشاهده السابق فهو حسن عدا لفظة الرائش فهي مما تفرد بها الليث في هذا الحديث ومثله لا يحتمل تفرده وزيادته قال عنها البزار في «مسنده» (٩٧/١٠): بعد حديث ثوبان من طريق الليث: (والرائش لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه).

(١) حديث عائشة أم المؤمنين ﵂ أخرجه أحمد بن منيع كما في «المطالب العالية» (١٩٤/١٠)، (ح٢١٨٦) وعنه أبو يعلى في «مسنده» (٧٤/٨)، (ح٤٦٠١) وأخرجه البزار كما في «إتحاف المهرة» (٣٩٣/٥)، والطبراني في «الدعاء» (ص١٧٣٩)، (ح٢١٠٠) من طرق عن إسحق بن يحيى بن طلحة عن أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن عمرة عن عائشة ﵂ قالت: «لعن رسول الله الراشي والمرتشي».
قال البزار: «لا نعلمه عن عائشة ﵂ إلا بهذا الإسناد تفرد به إسحاق بن يحيى وهو لين»، «المطالب العالية» (١٩٤/١٠).
وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٥٩/٤) وعزاه لأبي يعلى والبزار وقال: «فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة وهو متروك».
نعم فقد قال عنه أحمد: منكر الحديث متروك. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وضعفه جدّاً ابن المديني والفلاس. وقال البخاري: =

وأم سلمة[١] وآخرين[٢].

= صدوق إلا أنه يهم في الشيء بعد الشيء. ومرة قال: يتكلمون في حفظه. وضعفه الذهبي.
انظر: «التاريخ الكبير» (٤٠٦/١)، «الجرح والتعديل» (٢٣٦/٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٤٨٢/٢)، «الضعفاء» للنسائي (ص٥٣)، «الكاشف» (٢٣٩/١)، «تهذيب التهذيب» (١٢٩/١).
وعبارات الأئمة دائرة بين الترك والضعف والذي يظهر لي أنه لا يترك؛ قال الدارقطني: أحاديثه صالحة، والبخاري يستشهد به، ولا يعتمده في الأصول. «سؤالات الحاكم» للدارقطني برقم (٢٨٠).
وابن حجر قال عنه: ضعيف كما في «التقريب». (ص١٣٣).
ويرى الألباني أن: مثله يستشهد به ويتقوى حديثه بغيره. كما قال في «السلسلة الصحيحة» (١٢٧/٤).
فهو بهذا الإسناد ضعيف ويتقوى بشواهده والله أعلم.

(١) حديث أم سلمة أخرجه: وكيع بن حيان في أخبار القضاة (٤٥/١)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٣٩٨/٢٣)، (ح٩٥١) وفي «الدعاء» (ص١٧٣٩)، (ح٢٠٩٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٣٥/١٤)، (ح٥٦٥٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٧٠/٣٣) من طريق موسى بن يعقوب الزمعي عن عمته قريبة بنت عبدالله بن وهب بن زمعة عن أبيها قال: أخبرتني أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم».
وسنده ضعيف فيه علتان:
الأولى: موسى بن يعقوب قال ضعفه ابن المديني. وقال أبو داود: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، ولينه الذهبي، وقال الحافظ: صدوق سيء الحفظ. «تهذيب الكمال» (١٧١/٢٩)، «ميزان الاعتدال» (٢٢٧/٤).
والثانية: قريبة ـ بالتصغير ـ بنت عبدالله بن وهب بن زمعة الأسدي، قال عنها الحافظ: مقبولة. «التقريب» (ص١٣٦٩).
ومثله يصلح في الشواهد ويتقوى بما قبله من الأحاديث فهو حسن لغيره، بدون لفظة (الحكم).
فقد جاءت في حديث عمر بن أبي سلمة، وقد مر وهو شاذّ.

(٢) كابن عمر وأبي هريرة ورجل من المهاجرين وابن حديدة.
أما حديث ابن عمر فقد رواه وكيع ابن حيان في «أخبار القضاة» (٥٠/١)، وابن عدي في «الكامل» (٣٧٢/٥) من طريق عصمة بن محمد الأنصاري المدني: حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي =

والرائش هو: السفير بينهما.

وقد قال ابن مسعود: «الرشوة في الحكم كفر، وهي بين الناس سُحْت».

ورواه الطبراني[١] وسنده صحيح.

= والماشي في الرشوة».
والحديث منكر بهذا الإسناد؛ البلاء فيه من عصمة الأنصاري ترجمه ابن عدي في «الكامل» (٥/٢٧١) وأورد له هذا الحديث من مناكيره وقال: «وكل حديثه غير محفوظ، وهو منكر الحديث».
وأما حديث أبي هريرة فيرويه: عمر بن أبي سلمة عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف عنه. بلفظ: «لعن الله أو رسول الله الراشي والمرتشي في الحكم».
وخرجت الحديث ضمن تخريجي لحديث عبدالله بن عمرو لتعلقه به من حيث الاختلاف في الإسناد، وهو شاذ. فارجع إليه.
وأما حديث الصحابي المبهم وجهالة الصحابي لا تضر؛ لأنهم مُعدّلون كما هو مقرر في علم الحديث.
وحديثه أخرجه أحمد بن منيع كما في «المطالب العالية» (١٠/١٨٧)، (ح٢١٨٥): ثنا عباد بن العوام عن عبدالملك بن معن المجاشعي عن عمر بن محمد بن خلف الطلحي عن رجل من المهاجرين قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الراشي والمرتشي في النار**».
هذا الحديث بهذا الإسناد لم أجده عند غيره؛ وفيه عمر بن محمد الطلحي لم أقف عليه.
وأما حديث ابن حديدة الجهني: فأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/٤٣٠) من طريق عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن حديدة الجهني صاحب النبي ﷺ قال: «**لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي**».
وقد سأل الترمذي شيخه البخاري عن هذا الحديث فقال: «هو حديث مرسل؛ لم يسمع يزيد بن أبي حبيب من ابن حديدة، وابن حديدة الجهني له صحبة».
انظر: «ترتيب علل الترمذي» لأبي طالب القاضي (ص٢٠٠).
وجملة القول أن حديث اللعن للراشي والمرتشي صحيح ثابت دون لفظة الرائش وزيادة (في الحكم)، وكذلك حديث: «الراشي والمرتشي في النار». وبالله التوفيق.

(١) في «المعجم الكبير» (٩/٢٥٧)، (ح٩١٠٠) من طريق سعيد بن منصور: ثنا حماد بن يحيى الأبح عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود: فذكره...
وهو صحيح كما قال المؤلف ولذا أورده الهيثمي في «المجمع» (٤/٣٦١)، =

= برقم (٧٠٣٢) وقال: رجاله رجال الصحيح.
وصحح إسناده البوصيري في «الإتحاف» (٥/٣٩٤).
وروي عن ابن مسعود من طرق أخرى بألفاظ متقاربة أخرج جملة منها الطبراني في الدعاء
وأَوْلى الطرق: ما رواه مسدد كما في «إتحاف الخيرة» (٥/٣٩٤)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٩/١٧٣)، (ح٥٢٦٦)، والطبراني في «الدعاء» (٣/١٧٤١)، (ح٢١٠٣) من طريق منصور ـ واللفظ لمنصور عند الطبراني ـ وعمار الدهني كلاهما عن سالم بن أبي الجعد عن مسروق قال: سألت عبدالله رضي الله عنه عن السحت، فقال: «الراشي» وسألته عن الجور في الحكم قال: «ذلك كفر».
وإسناده صحيح.
وروى الطوسي في «مستخرجه على الترمذي» (٦/٥١)، (ح١٢٣٥) ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١/٧٣٣) من طريق عبدالملك بن أبي سليمان عن سلمة بن كهيل عن علقمة ومسروق أنهما سألا ابن مسعود عن الرشوة؟ فقال: «من السحت»، قالا: في الحكم؟ قال: «ذلك الكفر». ثم تلا قول الله تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون».
قال الطوسي في «مستخرجه» (٦/٥١)، (ح١٢٣٥): «هذا حديث حسن من قول عبدالله بن مسعود».
ورواه الخلال في «السُّنَّة» (٤/١٥٧)، برقم (١٤١٢) من الطريق نفسه، لكن جعل السائل: «علقمة والأسود» بدل «مسروق».
ولابن مسعود آثار أخرى وهي كثيرة جدّاً في الرشوة بألفاظ متقاربة منها: ما أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٨/١٤٧)، (ح١٤٦٦٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١/٣٥٠)، (ح٢٢٥٣٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/١١٣٤)، والطبراني في «الكبير» (٩/٢٥٧)، (ح٩٠٩٩) جميعهم من طريق عاصم عن زر عن عبدالله بن مسعود.
وروي عن عمر بن الخطاب بنحوه أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣/١٧٤١)، (ح٢١٠٦) من طريق أبان بن عياش وهو متروك الحديث. كما قال ابن معين وأحمد وأبو زرعة. «الجرح والتعديل» (٢/٢٩٦)، «تهذيب الكمال» (٢/١٩).
وروي عن علي رضي الله عنه بلفظ: **«الرشوة على الحكم كفر»** عند ابن الشجري في «أماليه» (٢/٢٣٥) من طريق حصين بن مخارق، لكنه متهم بالكذب؛ قال الدارقطني: يضع الحديث. وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به. وقال الذهبي: متهم بالكذب.
«الضعفاء» لابن الجوزي (١/٢٢٠)، برقم (٩٢٥)، «ميزان الاعتدال» (١/٥٥٤). =

٨٧٠ حديث: «**لعن الله سُهيلاً[١]؛ فإنه كان عَشّاراً**»[٢].

يأتي في: «هاروت»[٣].

٨٧١ حديث: «**لعن الله المغني والمغنى له**».

قال النووي: «إنه لا يصح»[٤].

= وروي عن ابن عباس أخرجه الخطابي في غريبه (٤٧٣/٢)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (١٢/٦) من طريق حبيب بن صالح عنه بلفظ: «**السحت الرشوة في الحكم...**» وفيه طول.
وأعله البيهقي بقوله: «منقطع بين حبيب بن صالح وابن عباس وهو موقوف».
ويروى أيضاً عن مسروق من قوله، ولعله أخذه من ابن مسعود، فقد رواه عنه أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٠/٥)، (ح٥١٥٥) بسند صحيح عنه ولفظه: «القاضي إذا أكل الهدية فقد أكل السحت وإذا قبل الرشوة بلغت به الكفر».
وإسناده حسن.

(١) قيل إنه: رجل من أهل اليمن مسخه الله كوكباً. انظر: «فيض القدير» (١٣٧/٥).

(٢) قال المناوي في «التيسير» (٢٥٠/٢): عشاراً: مَكَّاساً، سمي به لأنه يقبض من التجار عشور أموالهم فمُسِخَ.

(٣) أورده المؤلف ضمن تخريجه لحديث «هاروت وماروت وقصتهما مع الزهرة» في حرف الهاء (ل/ ٢٠٢أ).

(٤) في فتاواه المسماة بـ «المسائل المنثورة» (ص٢٥٨)، (٢٧٦)، (ح٣٦٢). قال العجلوني في «كشف الخفاء» (١٦٧/٢) بعد ما نقل قول النووي: «وتبعه السخاوي والزركشي والسيوطي».
وقول النووي يشعر بأن للحديث إسناداً، وهو كذلك؛ فقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٢٩/٥) من طريق عمر بن يزيد قال: سمعت الحسن بن أبي الحسن البصري حدث عن أبي هريرة قال: لعن رسول الله ﷺ النائحة والمستمعة والمغني والمغنى له.
وهنا فرق بين لفظ الحديث والترجمة فإن لفظ الترجمة «لعن الله» وعند ابن عدي «لعن رسول الله».
والحديث بهذا السند منكر؛ آفته عمر بن يزيد؛ قال ابن عدي: منكر الحديث وروايته عن الحسن غير محفوظة. ثم أورد له هذا الحديث في «كامله» (٢٩/٥) من مناكيره.
وكذا فعل الذهبي في «الميزان» (٢٣١/٢) نقل قول ابن عدي وذكر هذا الحديث من مناكيره.
وقال عنه الدارقطني: متروك الحديث. =

٨٧٢ حديث: «لُعِن الكذّاب ولو كان مازحاً»[١].

ما علمته في المرفوع، نعم في «الأدب المفرد»[٢] للبخاري من حديث

= والحديث بهذا السند أورده ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٨٠/٣) وقال: فَبيّن فيه أن الحسن لا يصح سماعه من أبي هريرة، وأن عمر بن يزيد المدائني راويه عن الحسن، منكر الحديث.
وروي عن الشعبي من قوله، رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (ص٤٩)، برقم (٤٨) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١٠٩/٧، ١١٠)، برقم (٤٧٥١) من طريق عبدالله بن داود عن القاسم بن سلمان عن الشعبي: «لُعن المغنّي والمغنَّى له».
وسنده ضعيف؛ القاسم بن سلمان ذكره البخاري في «تاريخه الكبير» (١٦٥/٧) وقال: سمع الشعبي روى عنه علي بن ثابت. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. سوى إثبات السماع للشعبي.
وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٣٦/٧) وقال بقول البخاري. فهو مجهول حال؛ فقد روى عنه اثنان ولم يوثقه معتبر.
وجملة القول أنه لا يصح مرفوعاً ولا مقطوعاً.

(١) سقط بأكمله من (م).

(٢) (ص١٠٥)، (ح٣٨٧) قال: حدثنا قتيبة قال: حدثنا جرير عن الأعمش عن مجاهد عن أبي معمر عبدالله بن سخبرة عن عبدالله قال: . . . فذكره.
وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار من «مسند علي» (ص١٤٦)، برقم (٢٥٠) من طريق جرير به.
وإسناده صحيح.
وتابع جريراً: وكيع عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤٩/١٣)، برقم (٢٦١١٤) عن الأعمش به.
وتابعهما أيضاً أبو معاوية عند سعيد بن منصور في «تفسيره» (٢٩٥/٥)، (ح١٠٤٩).
ويرويه الأعمش أيضاً: عن إبراهيم النخعي وعن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن ابن مسعود بلفظ: لَا يَصْلُحُ الْكَذِبُ فِي جَدٍّ، وَلَا هَزْلٍ، ثُمَّ تَلَا عَبْدُاللهِ ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.
أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤٩/١٣)، برقم (٢٦١١٤).
وله طريق آخر بنحو هذا اللفظ عن ابن مسعود من رواية ابنه أبي عبيدة وهي منقطعة؛ لأن أكثر الأئمة لم يثبتوا له سماعاً من أبيه.
أخرجها الطبري في «تهذيب الآثار» (مسند علي ص١٤٦)، برقم (٢٥٢) وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٢٩٤/٥)، برقم (١٠٤٨).
وجاء من طريق آخر عن عبدالله بن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» =

أبي معمر[١] عن عبدالله بن مسعود قال: «لا يصلح الكذب في جد ولا هزل، ولا أن يعد أحدكم ولده شيئاً ثم لا ينجز له».

ولأبي داود في «سننه[٢]»، عن محمد بن عجلان أن رجلاً من موالي عبدالله بن عامر بن ربيعة العدوي حدثه عن عبدالله بن عامر[٣] أنه قال: دعتني أمي يوماً ورسول الله ﷺ قاعد بيننا، فقالت: ها، تعال أعطيك، فقال لها

= (ص٣٥٣)، برقم (٣٧٩) وأحمد في «مسنده» ـ مقتصراً على الجملة الأولى منه ـ (١٠/٧)، (ح٣٨٩٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٥/٩)، (ح٥٣٦٣) وفيه: «ولا يعد الرجلُ الرجلَ...»، والطبري في تهذيب الآثار (مسند علي ص١٣٥)، برقم (٢٢٣) ثلاثتهم من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود بلفظ فيه طول، والشاهد: «إن الكذب لا يصلح في جد ولا هزل».
وتابع شعبةَ أبو عوانة رواه عنه مسدد كما في «المطالب» (٦٢٦/١١)، برقم (٢٦٣٢).
لكن خالفهم أبو إدريس الأودي عند الدارمي في «مسنده» (١٧٨٣/٤)، (ح٢٧٥٧)، والحاكم (١٢٧/١) وعنه البيهقي في «الشعب» (٤٤١/٦)، (ح٤٤٥٣)، والقضاعي في «مسنده» (٢٦٣/٢)، برقم (١٣٢٥). فرواه: عن أبي إسحاق به، وجعله مرفوعاً إلى النبي ﷺ.
وأبو إدريس وإن كان ثقة إلا أن الجماعة الذين خالفوه أوثق وأثبت بكثير كيف وفيهم شعبة.
فرواية الرفع شاذة لا تصح، والموقوف هو الصحيح.
ومال إلى ذلك الحاكم فقال عقب الرواية المرفوعة ـ وفيها ألفاظ ثبتت مرفوعة من طريق أخرى ـ في «المستدرك» (١٢٧/١): وإنما تواترت الروايات «بتوفيق» ولعل صوابها «بتوقيف» أكثر هذه الكلمات.
وصرح البيهقي بالوقف كما في «الشعب». (٤٤٣/٦).
وصحح الموقوفَ الحافظُ ابن حجر كما في «المطالب العالية» (٦٢٦/١١)، برقم (٢٦٣٢)، والحافظ البوصيري في «الإتحاف» (٨٥/٦)، (ح٥٤٠٠).

(١) عبدالله بن سخبرة، أبو معمر الأزدي الكوفي، عن علي وعبدالله بن مسعود، وعنه إبراهيم النخعي ومجاهد. ثقة. «الكاشف» (٥٥٦/١).

(٢) كتاب الأدب، باب في النهي عن الكذب (٣٤٩/٥)، (ح٤٩٥٢). من طريق الليث بن سعد عن ابن عجلان به.

(٣) هو: عبدالله بن عامر بن ربيعة (الأصغر) ـ تمييزاً له عن أخيه الأكبر عبدالله ـ يكنى أبا محمد، ذكره الترمذي في الصحابة وكان شاعراً، قيل: مات سنة بضع وثمانين، وقال الطبري: مات سنة خمس وثمانين. انظر: «الإصابة» (٢٢٣/٦).

رسول الله ﷺ: «**وما أردت أن تعطيه**»؟ قالت: أعطيه تمراً، فقال لها رسول الله ﷺ: «**أما إنك لو لم تعطيه شيئاً كتبت عليك كذبة**».

وكذا أخرجه أحمد[1]، والبخاري في «التاريخ»[2]، وابن سعد[3]، والطبراني[4]، والذهلي[5] من طريق (محمد)[6] بن عجلان، وسَمَّوْا المولى: «زياداً»[7]. وسنده حسن، لكن قال ابن سعد: «قال محمد بن عمر ـ يعني:

---

(١) في «مسنده» (٤٧٠/٢٤)، (ح١٥٧٠٢). من طريق الليث عن ابن عجلان به.

(٢) «التاريخ الكبير» (١١/٥) من طريق الليث.

(٣) «الطبقات» (٩/٥) من طريق الليث. (٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أعرف كتابه، وقد عزاه له أيضاً ابن حجر في «الإصابة» (٢٢٣/٦).
وأخرجها من طريق الذهلي: «الضياء في المختارة» (٤٨٢/٩)، (ح٤٦٥).

(٦) ليست في الأصل وألحقتها من (ز).

(٧) لم يقع عند أكثرهم تسمية المولى (زياداً) بل هو من رواية شاذة أو منكرة، فإن الحديث مداره عن ابن عجلان، ورواه عنه الليث ولم يسمه بل قال: «عن رجل من موالي عبدالله بن عامر».
والإحالات السابقة كلها من رواية الليث عن ابن عجلان ولم يقع فيها تسمية المولى، عدا رواية الذهلي فهي التي وقع فيها تسمية المولى زياداً.
ورواه أيضاً من طريق الليث: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥٢/١٣)، (ح٢٦١٢٢)، والروياني في «مسنده» (٤٥٤/٢)، (ح١٤٧٤)، والخرائطي في «مساويء الأخلاق» (٧١)، (ح١٤٠)، والبيهقي في «الشعب» (٤٦٣/٦)، (ح٤٤٨٢).
وتابع الليث بن سعد: حيوة بن شريح وهو ثقة ثبت كما قال الحافظ، أخرجها أبو نعيم في الصحابة تعليقاً. (ص١٧٣١).
وتابعه أيضاً: حاتم بن إسماعيل المدني أخرجها ابن قانع في «معجم الصحابة» (٦٧/٢).
وعبدالله بن وهب في «جامعه» (٦٢٢/٢)، (ح٥٢٥).
هؤلاء الأربعة (الليث بن سعد وابن وهب وحاتم المدني وحيوة بن شريح) رووه عن ابن عجلان واتفقوا في إسناده ولم يسمّ أحد منهم المولى (زياداً).
والذي خالفهم هو: يحيى بن أبي أيوب الغافقي، فرواه عن ابن عجلان عن زياد مولى عبدالله بن عامر عن عبدالله بن عامر بن ربيعة أنه سمعه يقول: دخل رسول الله ﷺ على أمي وأنا غلام... الحديث.
أخرجها من طريقه يعقوب الفسوي في «تاريخه» (٢٥١/١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص٢٨٧)، (ح٦٤٨)، وأبو نعيم في «الصحابة» (ص١٧٣١)، والبيهقي في =

الواقدي ـ: «ما أرى هذا الحديث محفوظاً»[١]. هذا مع نقله عنه أنه يكون عند الوفاة النبوية ابن خمس سنين[٢]. ونحوه قول ابن منده[٣]: «كان ابن خمس وقيل أربع». قال شيخنا[٤]: «يُحتمل أن يكون أمه أخبرته بذلك [ل١٤٨/ب] فأرسله هو» انتهى.

وقد اعتمد غير واحد هذا الحديث؛ فذكروا عبدالله في الصحابة[٥].

= «السنن الكبرى» مع الجوهر (١٠/١٩٨)، و«الضياء في المختارة» (٩/٤٨٢)، (ح٤٦٥).

ويحيى الغافقي قال عنه أحمد: لا بأس به، وهو دون حيوة في الحديث. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.. وقال الحافظ: صدوق ربما أخطأ. «الجرح والتعديل» (٩/١٢٧)، «التقريب» (ص١٠٤٩).

وبالجملة فهو أخطأ في إسناد الحديث؛ لأن جمعاً من الأئمة الثقات: كالليث وابن وهب وحاتم المدني وحيوة الذي فضله أحمد على الغافقي هؤلاء كلهم أصابوا، فروايتهم هي المحفوظة، ورواية الغافقي منكرة.

والحديث في إسناده مجهول، وهو مولى عبدالله بن عامر، وبقية رجاله ثقات لكن يشهد له حديث أبي هريرة الذي رواه أحمد في «المسند» (١٥/٥٢٠)، (ح٩٨٣٦) من طريق الليث بن سعد قال: حدثني عقيل عن ابن شهاب عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من قال لصبي تعال هاك، ثم لم يعطه فهي كذبة».

وأخرجه ابن وهب في «جامعه» (٢/٦١٠)، (ح٥١٤) من طريق الليث به.

وفيه انقطاع؛ فإن الزهري لم يسمع من أبي هريرة، وبقية رجاله ثقات، وعليه فإن الحديث يرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره. والله أعلم.

وقد قوّاه الحافظ العراقي بهذا الشاهد في تخريج الإحياء المسمى بـ«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٢/٨٠٨)، (ح٢٩٦٢).

(١) «الطبقات» (٥/٩) وأعله الواقدي بقوله: «فلا أحسب عبدالله بن عامر حفظ هذا الكلام عن رسول الله ﷺ لصغره، وقد حفظ عن أبي بكر وعمر وعثمان وروى عنهم وعن أبيه».

(٢) أو: «ست سنين» كما في «الطبقات» (٥/٩).

(٣) في كتابه «معرفة الصحابة» ولم أجده فيه وهو ناقص.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) كالترمذي في «تسمية أصحاب رسول الله» (ص٦٧)، وابن حبان في الصحابة كما في «الثقات» (٣/٢١٩) وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/١٧٣٠)، وابن قانع (٢/٦٧)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٣/٩٣٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/١٨٣)، =

وقال الترمذي: «رأى النبيَّ ﷺ وسمع منه حرفاً»[١]. وقال أبو حاتم الرازي[٢]: «رأى النبيَّ ﷺ لما دخل على أمه وهو صغير». وقال ابن حبان في الصحابة: «أتاهم النبي ﷺ في بيتهم وهو غلام»[٣].

ولأبي يعلى[٤] من حديث واثلة عن أبي هريرة رفعه: **«يا أبا هريرة دع الكذب وإن كنت مازحاً تكن أعبد الناس»** ورواه أبو نعيم من وجه آخر عن أبي هريرة[٥].

= وابن حجر في «الإصابة» (٢٢٣/٦) في القسم الأول.

(١) في كتابه «تسمية أصحاب رسول الله» (ص٦٧).

(٢) في «الجرح والتعديل» (١٢٢/٥). وسئل عنه أبو زرعة فقال: «مديني، قد أدرك النبي ﷺ، وهو ثقة صغير».

(٣) في كتابه «الثقات» (٢١٩/٣).

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من كتبه، ولعله في «الكبير».

لكن يقرب منه ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣٧١/١٤)، (ح٨٧٦٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣٣١/٤)، (ح٣٤٦٧) من طريق منصور بن أذين عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً: **«لا يؤمن العبد الإيمان كله حتى يترك الكذب في المزاح والمراء وإن كان صادقاً»**.

وسنده ضعيف؛ منصور قال عنه الحافظ: مجهول. «تعجيل المنفعة» (٢٨٢/٢) وأورد حديثه هذا وأعله بجهالة منصور والانقطاع بين مكحول وأبي هريرة فإنه لم يسمع منه.

لكنه ورد عن عمر بسند رجاله موثقون موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥١/١٣)، (ح٢٦١١٩): لا تبلغ حقيقة الإيمان حتّى تَدَعَ الكَذب في الْمزاحِ.

لكن يشهد للحديث: ما رواه أبو داود في «سننه» (ص٨٧١)، (ح٤٨٠٠) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٣٦٧/١٠)، (ح٧٦٥٣) ورواه تمام في «فوائده» (١٥٠/١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧/٨)، (ح٧٤٨٨) من طريق أيوب بن محمد السعدى قال: حدثني سليمان بن حبيب المحاربي عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ... وفيه: **«أنا زعيم ببيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحاً»**.

وسنده حسن.

(٥) الذي عند أبي نعيم ليس بهذا اللفظ، وراجعه عند الكلام على حديث: كثرة الضحك...

٨٧٣ حديث: **«لفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد»**.

البيهقي في «الشعب»[١]، والطبراني في «الأوسط»[٢]، وأبو بكر الآجري في «فرض العلم»[٣]، وأبو نعيم في «رياضة المتعلمين»[٤]، والدارقطني في «سننه»[٥]، والقضاعي[٦] من حديث يزيد بن عياض[٧] عن صفوان بن سُلَيم عن سليمان[٨] بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث... لفظه: **«ما عُبِد الله بشيء أفضل من فقه في دين، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء عماد، وعماد هذا الدين الفقه»**. وقال الطبراني[٩]: «لم يروه عن صفوان إلا يزيد».

وسنده ضعيف[١٠].

وللعسكري من حديث الوليد بن مسلم، ثنا راشد بن جَناح[١١] عن

---

(١) (٢٣١/٣)، (ح١٥٨٤).

(٢) (١٩٤/٦)، (ح٦١٦٦). وفيه: «عطاء ين يسار عن أبي هريرة». وهو خطأ.

(٣) وجدته في «أخلاق العلماء له» (ص٢٣). (٤) لم أقف عليه.

(٥) (٥٥/٤)، (ح٣٠٨٥).

(٦) «مسند الشهاب» (١٥٠/١)، (ح٢٠٦).
وأخرجه أيضاً ـ من الطريق نفسه ـ أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢٠٠/١)، (ح٢٦٧)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٤٠٢/٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٨٦/٥١).

(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٧١٥). (٨) «عن سليمان» سقطت من (م).

(٩) بعد روايته الحديث في «المعجم الأوسط» (١٩٤/٦)، (ح٦١٦٦).

(١٠) من أجل يزيد وهو الذي تفرد بروايته من هذا الوجه.
ويزيد هو: ابن عياض بن يزيد بن جعدبة الليثي، كذبه مالك وابن معين في رواية، ومرة قال: ليس بشيء، ورماه أحمد بن يونس بالوضع، وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.
وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.
فالحديث بهذا السند موضوع.
انظر: «التاريخ الكبير» (٣٥١/٨)، «الجرح والتعديل» (٢٨٢/٩)، «الكامل» (٢٦٣/٧)، «ميزان الاعتدال» (٤٣٦/٤).

(١١) لم أقف على راو بهذا الاسم والصواب: «روح بن جناح» كما يظهر من الروايات =

مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: «**الفقيه الواحد أشد على إبليس من ألف عابد**».

ورواه الترمذي[١]، وقال: «غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»[٢].

وابن ماجه[٣] والبيهقي[٤]، ثلاثتهم من جهة الوليد بن مسلم فقال: عن «روح بن جَناح»[٥] بدل «راشد»[٦] ....

= والطرق الأخرى عن الوليد بن مسلم، ثم ليس أحد من شيوخ الوليد من اسمه كذلك، كما سينبه السخاوي على هذا التصحيف.
وقع في (م): «خباح» وهو خطأ.

(١) في «جامعه»، كتاب العلم، باب في فضل الفقه على العبادة (٤٦/٥)، (ح٢٦٨١).
(٢) في «الجامع» (٤٧/٥) زيادة تفسيرية: «لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم».
(٣) في «سننه» المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٨١/١)، (ح٢٢٢).
(٤) «شعب الإيمان» (٢٣٢/٣)، (ح١٥٨٦). (٥) في (م): «خباح».
(٦) ووقع عند بعضهم (مروان بن جناح) وهو أخو (روح) فيتبين أن المدار على الوليد بن مسلم، وقد اختلفوا عليه في تسمية شيخه وبيان ذلك أن الحديث:
رواه البخاري في «تاريخه» (٣٠٨/٣)، والترمذي في «جامعه»، كتاب العلم، باب في فضل الفقه على العبادة (ص٦٠٤)، (ح٢٦٨١) كلاهما من طريق إبراهيم بن موسى.
ورواه ابن ماجه في «سننه» (المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (ص٥٦)، (ح٢٢٢) عن هشام بن عمار.
ورواه الفريابي في «فوائده» (ص١٥٥) عن إبراهيم بن العلاء الحمصي.
وابن عدي في «الكامل» (١٤٥/٣) من طريقين عن الوليد هما: الوليد بن عتبة ومحمد بن هاشم.
وابن المنذر في «الأوسط» (١٣٥/١) من طريق داود بن رشيد.
والطبراني في «الكبير من طريق سليمان الواسطي» (٧٨/١١)، (ح١١٠٩٩).
وابن ماسي في «فوائده» (ص٩٦)، (ح٢٩) من طريق علي بن بحر.
وابن عبدالبر في «جامه بيان العلم وفضله» (١٢٥/١)، (ح١٢١) من طريق محمد بن الوزير.
وابن الشجري في «أماليه» (٦٥/١)، (ح٢٣١) من طريق هشام بن خالد الأزرق.
عشرتهم (إبراهيم وهشام وإبراهيم الحمصي والوليد ومحمد بن هاشم وداود بن رشيد وسليمان الواسطي وعلي بن بحر ومحمد بن الوزير وهشام بن خالد) عن الوليد بن مسلم قال: ثنا روح بن جناح به. =

ولفظه: «**فقيه واحد**[١] **أشد على الشيطان من ألف عابد**» وسنده ضعيف أيضاً، لكن يتأكد أحدهما بالآخر[٢].

وفي الديلمي[٣] بلا سند عن ابن مسعود رفعه: «**العالم واحد أشد على إبليس من عشرين عابداً**».

= وخالفهم العسكري في «الأمثال» (مفقود) فأخرجه من طريق الوليد بن مسلم عن راشد بن جناح ولم أقف على من خرجها سواه حتى نعرف من رواه عن الوليد فخالف.
وعلى كل فالراجح رواية الجماعة فالعدد الكثير أولى بالحفظ والضبط.
مع أني لم أقف على راو اسمه راشد بن جناح، فأخشى أن يكون تصحف على من رواه عن الوليد.
وخالفهم أيضاً: العباس بن الوليد عن الوليد بن مسلم فسماه: «مروان بن جناح» وهو أخو: «روح» وهو صدوق حسن الحديث.
أخرجها من طريقه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/١٦١)، (ح١١٠٩).
فالمحفوظ في رواية الإسناد ما تتابع عليه الجماعة كلهم ـ وهم ثقات ـ فقد رووه عن الوليد عن روح، والنكارة ممن خالف وتفرد عنهم، وسبب ذكري الاختلاف على الإسناد لأن الراوي الأخير المبدل حسن الحديث فلو أثبته لصح الحديث.
قال البيهقي: «تفرد به روح بن جناح».
وروح هذا مما لا يحتمل تفرده؛ لا سيما روايته عن مجاهد ففيها مناكير وهذا منها.
قال عنه ابن حبان: «منكر الحديث جدّاً، يروى عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع، روى عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد**».
وقال ابن عدي: «يأتي بمتون لا يأتي بها غيره، وهو ممن يكتب حديثه».
وقال أبو نعيم: «يروي عن مجاهد أحاديث منكرة، لا شيء»..
وقال البيهقي: «شاميّ يأتي بأحادِيث مُنْكرة؛ لا يتابع عليها».
انظر: «المجروحين» (١/٣٠٠)، «الكامل» (٣/١٥٤)، «الضعفاء» للأصفهاني (ص٨١)، «الأسماء والصفات» للبيهقي (١/١٨٨).
وأورد الحديث الذهبي من مناكيره في «الميزان» (٢/٥٨).

(١) سقطت من (ز).
(٢) الذي يبدو أنه لا يتأكد؛ لأن الضعف فيهما شديد، **فالأول فيه**: يزيد بن عياض منكر الحديث وكذبه بعضهم.
والثاني فيه: روح، وحديثه ضعيف جدّاً لا سيما عن مجاهد، وقد سبق الكلام عليهما.
(٣) لم أره في المطبوع من الفردوس والسخاوي يقصد الكتاب المسند ولم أقف عليه فيه وهو مخطوط.

وفي الباب، عن ابن عمر عند الحكيم[(١)] الترمذي[(٢)] في التاسع عشر وعن أبي هريرة[(٣)] رفعه: «**لكل شيء دعامة، ودعامة الإسلام الفقه في الدين، والفقيه أشد على الشيطان من ألف عابد**». رواه البيهقي[(٤)]، وقال: «تفرد به

---

(١) في (م): «الحكيم والترمذي» وهو خطأ؛ والصواب: «الحكيم الترمذي»، كما في الأصل و(ز).

(٢) «نوادر الأصول» (١/١٧٠)، (ح١١٢) من طريق يوسف بن خالد السمتي عن مسلمة بن قعنب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «**ما عبدالله بشيء أفضل من فقه في دين**».
والحديث بهذا السند موضوع؛ يوسف السمتي كذبه غير واحد، قال ابن معين: كذاب خبيث عدو الله؛ رجل سوء.. وكذبه الفلاس. وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: يضع الحديث «المجروحين» (٣/١٣١). وقال الحافظ: تركوه، وكذبه ابن معين. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/١٤)، «التاريخ الكبير» (٨/٣٨٨)، «الجرح والتعديل» (٩/٢٢٢)، «التقريب» (ص١٠٩٣).

(٣) «نوادر الأصول» (١/١٧١)، (ح١١٣) من طريق يزيد بن عياض عن صفوان بن سليم عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً: «**ما عبدالله بشيء أفضل من فقه في دين ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد ولكل شيء عماد وعماد هذا الدين الفقه**».
وهو موضوع كما سبق في مطلع التخريج والآفة من يزيد بن عياض.
تنبيه: يظهر هنا الفرق بين ما نقله المؤلف وبين النقل من المصدر. والذي قصده المؤلف هو لفظ البيهقي الآتي.

(٤) في «شعب الإيمان» (٣/٢٣٣)، (ح١٥٨٧) من حديث أبي هريرة، والذي هو من طريق آخر غير طريق الحكيم الترمذي، وطريق البيهقي هو: سعيد بن مهران: حدثنا شيبان: حدثنا أبو الربيع السمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل شيء دعامة، ودعامة الإسلام الفقه في الدين، ولفقيه أشد على الشيطان من ألف عابد**».
تفرد به أبو الربيع، عن أبي الزناد.
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٣٧٨) ومن طريقه البيهقي في الشعب كما سبق والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/١٢٣)، (ح٨٦).
قال ابن عدي: «هذا الحديث لا أعلم رواه عن أبي الزناد غير أبي الربيع السمان».
قلت: يعني: أنه المتفرد به، وأبو الربيع السمان اسمه: أشعث بن سعيد، متروك الحديث.
قال ابن معين ليس بشيء. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك. وقال الحافظ: متروك (ص١٤٩). =

أبو الربيع السَّمّان[1] عن أبي الزناد عن الأعرج عنه به مرفوعاً».

وفي لفظ: «**فضل المؤمن العالم على المؤمن العابد سبعون درجة**».
أخرجه ابن عدي[2] بسند ضعيف.

ولأبي يعلى[3]، وابن عدي[4] ....

= انظر: «سؤالات الآجري» لأبي داود (ص٢٣٢)، «الجرح والتعديل» (٢/٢٧٢) «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص١٣٠)، «التقريب» (ص١٤٩).
فالإسناد ضعيف جدّاً.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٤٩).

(٢) «الكامل» (٣/٦٠) من طريق الخليل بن مرة عن مبشر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن عن أبيه عن النبي ﷺ مرفوعاً بهذا.
ولا يصح فيه الخليل بن مرة وسيشير إليه المؤلف في آخر التخريج.
وهذا اللفظ يروى مرسلاً أيضاً، أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «فوائده» (ص٤٥)، (ح١٥) عن إسماعيل بن عمرو، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن عبدالله بن عبيد بن عمير: حديثه يرفعه..
وفيه علتان:
إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي ضعفه أبو حاتم وابن عدي والدارقطني.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/١٩٠)، «الكامل» لابن عدي (١/٣٢٢) «الضعفاء» لابن الجوزي (ص١١٨).
والعلة الثانية: إسماعيل بن عياش الشامي؛ فهو صدوق في روايته عن أهل بلده الشام ـ وأما عن غيرهم فهو ضعيف كما هو الحال في شيخه هنا. انظر: «الكواكب النيرات» (ص٩٨).
ووصله ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/١٠٤)، (ح٩٥) من طريق يحيى بن بكير: ثنا يحيى بن صالح الأيلي عن إسماعيل بن أمية عن (عبيد بن عمير) كذا فيه، والأول: (عبدالله بن عبيد بن عمير)، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ...
ووصله منكر؛ لأن يحيى الأيلي قال عنه ابن عدي: «أحاديثه كلها غير محفوظة».
وضعفه العقيلي.
وقال الذهبي: روى عنه يحيى بن بكير مناكير، ثم مثل له الذهبي بهذا الحديث بهذا السند على أنه من مناكيره.
انظر: «ضعفاء العقيلي» (٩/٤٠٩)، «الكامل» (٧/٢٤٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/٣٨٦).

(٣) لم أقف عليه بهذا الوجه.

(٤) «الكامل» (٤/١٣٤) من طريق عبدالله بن محرر عن الزهري عن أبي سلمة عن =

من رواية عبدالله بن مُحرَّر[١] عن الزهري عن أبي سلمة[٢] عن أبي هريرة رفعه: «**بين العالم والعابد مائة درجة، بين كل درجتين حُضْرُ[٣] الجَوَاد المُضَمَّر[٤] سبعين سنة**».

وذكر ابن عبدالبر في «العلم» أن ابن عون رواه عن ابن سيرين عن أبي هريرة، فينظر من خرجه[٥].

= أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**فضل العالم على العابد سبعون درجة ما بين كل درجتين مسيرة مائة عام حضر الفرس**».
وأخرجه أيضاً أبو العباس الأصم (مخطوط جوامع)، وابن حبان في «المجروحين» (٢٣/٢)، وابن شاهين في الترغيب في «فضائل الأعمال» (ص٢٢٧)، (ح٢٠٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١١٧/٢) كلهم من طريق عبدالله بن محرر به.
والحديث منكر بهذا السند؛ آفته عبدالله بن محرر قال عنه ابن المبارك: بعرة أحب إلي منه.
وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الفلّاس وأبو حاتم: متروك الحديث. وضرب أبو زرعة على حديثه. وقال الحافظ: متروك.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢١٢/٥)، «الجرح والتعديل» (١٧٦/٥)، «المجروحين» (٢٣/٢)، و«الكامل» لابن عدي (١٣٢/٤)، «التقريب» (ص٥٤٠).
وأعله الدارقطني بالإرسال فقال: «يرويه الزهري واختلف عنه؛ فرواه هشام بن سعد، عن الزهري مرسلاً، عن النبي ﷺ».
وقال مبشر بن إسماعيل: عن عبدالله بن محرَّر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
والمرسل أصح. «العلل» (٢٦٧/٩).
والرواية المرسلة لم أقف على من خرجها.

(١) عبدالله بن محرر ـ بمهملات ـ الجزري القاضي، متروك، من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر ق. «التقريب» (ص٥٤٠).

(٢) «عن أبي سلمة» سقطت من (م).

(٣) بضم الحاء: ارتِفاعُ الفَرَسِ في عَدْوِه وجريه. انظر «تاج العروس» (٤١/١١).

(٤) الـجَوَاد ـ بفتح الجيم وتخفيف الواو ـ هو: الفرس، والـمُضَمّر بفتح الضاد والميم المشددة، وبسكون الضاد وفتح الميم، وهو الذي ضُمِّر؛ أي: جُوِّع ليشتد جَرْيُه، وهو الجواد السريع. «فتح الباري» (٤٢٤/١١) «شرح النووي على مسلم» (١٦٧/١٧).

(٥) لم أقف عليه وأعله ابن عبدالبر بقوله: «ومن دون ابن عون لا يحتج به». «جامع بيان» (١٣٠/١)، وعزاه السيوطي للديلمي وأشار إلى ضعفه. «الجامع الصغير» برقم (٣١٧٧).
=

وعن ابن عمرو بن العاص في «الترغيب للأصفهاني»[(١)].

= لكن له طريق آخر عن أبي هريرة غير ما ذكرنا، أخرجها أبو يعلى كما في «المطالب العالية» (٧٢٧/١٢)، (ح٣٠٩٥) وعنه ابن المقري في أربعينه «جمهرة الأجزاء الحديثية» (ص٥٤)، (ح٦)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٢٢/١) من طريق عمرو بن الحصين: ثنا ابن علاثة عن مجاهد عنه بلفظ فيه طول، والشاهد: «وفضل العالم على العابد سبعون درجة الله أعلم بين كل درجتين».
وأورد الحديث الذهبي في «الميزان» وقال: «الظاهر أنه من وضع ابن حصين»، «الميزان» (٥٩٥/٣).
وعمرو بن الحصين متروك واتهم بالوضع. انظر: «الميزان» (٢٥٢/٣).

(١) لم أقف عليه من رواية عبدالله بن عمرو بن العاص، وإنما وقفت عليه من رواية عبدالله بن عمر بن الخطاب أخرجها الأصفهاني في «الترغيب» (٩٥/٣)، (ح٢١٤٣) من طريق القاسم بن الحكم عن سلام عن خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم عن عبدالرحمٰن عن عبدالله بن عمر مرفوعاً: «**فضل العالم على العابد سبعون درجة ما بين كل درجتين حضر الفرس سبعين عاماً**».
قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٥٧/١): «رواه الأصبهاني، وعجز الحديث يشبه المدرج».
وسنده ضعيف جدّاً؛ فيه متروكان:
الأول: سلام ـ بتشديد اللام ـ بن سليم أو سلم، أبو سليمان، ويقال له: الطويل، المدائني.
قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري وأبو حاتم: تركوه. ونقل الذهبي عن أحمد أنه قال: منكر الحديث.
وقال الحافظ: متروك.
انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (ص٤٧٥)، «التاريخ الكبير» (١٣٣/٤)، «الجرح والتعديل» (٢٦٠/٤)، «ميزان الاعتدال» (١٧٥/٢)، «التقريب» (ص٤٢٥).
وخارجة بن مصعب الضبعي متروك أيضاً؛ تركه وكيع فيما حكاه عنه البخاري في «تاريخه الكبير» (٢٠٥/٣). وقال ابن معين: ليس بثقة. وكذبه في رواية الدوري. وقال النسائي: متروك. وقال الحافظ: متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه.
انظر: «الكامل» لابن عدي (٥٢/٣) «الضعفاء» لابن الجوزي (ص٢٤٣)، «التقريب» (ص٢٨٣).
وبالجملة فالأحاديث الواردة في فضل العلماء على العباد بتعداد الدرجات لم يصح منه شيء، وهي بمجموعها لا تتقوى، والله أعلم. =

وعن أبي الدرداء مرفوعاً عند أصحاب السنن الأربعة[1] بلفظ: «**فضل**

= ولذا قال البوصيري في «الإتحاف» (٢٠٨/١) روى هذا الحديث جماعة من الصحابة منهم: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وابن عمر، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، بطرق كثيرات بروايات متنوعات، واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه.

(١) أخرجه الثلاثة دون النسائي فإني لم أجده فيه، وعزاه للنسائي أيضاً العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١٤/١)، برقم (٢٣).

والحديث أخرجه أبو داود في «سننه» (أول كتاب العلم. باب في فضل العلم (ص٦٥٤)، (ح٣٦٤١) قال: حدثنا مسدد بن مسرهد، وابن ماجه في «سننه»، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (ص٥٦)، (ح٢٢٣) قال حدثنا نصر بن علي الجهضمي.

كلاهما قال حدثنا **عبدالله** بن داود: سمعت عاصم بن رجاء بن حيوة يحدث عن داود بن جميل عن كثير بن قيس قال: كنت جالساً مع أبي الدرداء في مسجد دمشق فجاءه رجل فقال: يا أبا الدرداء، إني جئتك من مدينة الرسول ﷺ لحديث بلغني أنك تحدثه عن رسول الله ﷺ ما جئت لحاجة. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضاً لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر**».

وخالفهما محمود بن خداش البغدادي فقال: حدثنا محمد بن يزيد الواسطي حدثنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن قيس بن كثير قال: قدم رجل من المدينة على أبي الدرداء وهو بدمشق فقال. . .

لم يذكر فيه: «داود بن جميل. .» وفيه: «قيس بن كثير» (بدل): «كثير بن قيس».

رواه عنه الترمذي في «جامعه»، كتاب العلم عن رسول الله، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (ص٦٠٤)، (ح٢٦٨٢).

ثم قال عقب الحديث: «ولا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل؛ هكذا حدثنا محمود بن خداش بهذا الإسناد، وإنما يروى هذا الحديث: عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن الوليد بن جميل عن كثير بن قيس عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، وهذا أصح من حديث محمود بن خداش، ورأي محمد بن إسماعيل: هذا أصح».

كذا قال: الوليد بن جميل وفي إسناد من مضى داود بن جميل وكلاهما صواب فهما =

= اسمان له. انظر «تهذيب الكمال» (٣٧٨/٨).
وهذا الإسناد الذي صوبه الترمذي والبخاري هو ما رواه أبو داود عن مسدد، وابن ماجه عن نصر الجهضمي كما سبق.
وقد توبعا على ذلك: عند ابن حبان في «صحيحه» (٢٨٩/١)، (ح٨٨) من طريق عبدالأعلى بن حماد.
والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/٣)، (ح٩٨٢) من طريق إبراهيم بن مرزوق.
وابن الأعرابي في «معجمه» (٧٨٧/٣)، (ح١٦٠٩) ومن طريق أبي يعلى زكريا بن يحيى الساجي. ومن طريقه البيهقي في «الآداب» (٣٤٨/٣)، (ح١٠٤٥). ووقع في المطبوعة (عبدالله بن داود بن جميل وهو خطأ) ووقع على الصواب في «شعب الإيمان» (٢٢٠/٣)، (ح١٥٧٣).
كلهم تتابعوا على موافقة مسدد ونصر الجهضمي كما عند أبي داود وابن ماجه وهي التي صوبها البخاري والترمذي.
والحديث ضعيف بهذا السند وفيه علتان:
الأولى: ضعف داود بن جميل، ويقال: الوليد بن جميل. ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٠٨/٣) ولم يذكر فيه شيئاً. وضعفه الأزدي والدارقطني.
وقال الذهبي لا يعرف. وقال الحافظ: ضعيف.
انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/٢)، «التقريب» (ص٣٠٥).
والعلة الثانية: كثير بن قيس، ويقال: قيس بن كثير، والأول أصح، كما قال ابن حجر في «التهذيب» (٤٦٤/٣).
ضعفه الدارقطني كما في «العلل» (٢١٧/٦)، وابن حجر في «التقريب» (ص٨٠٩).
وللحديث طريق آخر عن أبي الدرداء: أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٣٩٨/١) عن ابن المبارك قال: أنبأنا يونس بن يزيد عن عطاء الخراساني قال: قال أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ يقول وفيه: «ولفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب».
ورجال سنده ثقات إلا أن فيه انقطاعاً؛ فإن عطاء لم يدرك أبا الدرداء.
وله شاهد من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤٥/٩): من طريق أبي حنيفة محمد بن ماهان: ثنا أحمد بن سالم: ثنا عبدالرحمن بن مهدي: ثنا عثمان الخراساني عن أبيه قال: سمعت معاذ بن جبل يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب».
وسنده ضعيف؛ ابن ماهان: مجهول؛ قاله أبو حاتم.
«الجرح والتعديل» (٧٣/٢)، «لسان الميزان» (٦٤٦/١). =

العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب».

[ل١٤٩/أ] وعن عبدالرحمٰن بن عوف نحوه أخرجه أبو يعلى[(١)].

= وشيخه أحمد بن سالم لم أعرفه.
وعثمان الخراساني هو: ابن عطاء، ضعفه ابن معين. وقال البخاري: ليس بذلك. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الحافظ: ضعيف.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٤٤/٦)، «الجرح والتعديل» (١٦٢/٦)، «التقريب» (ص٦٦٦).
وأبوه لم يدرك ابن عباس ولا رآه؛ قاله أبو داود.
فهذا الحديث لعله يتقوى بما قبله والله أعلم.
وأخرج ابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (ص٢٣١)، (ح٢١٤) من طريق سليمان بن أحمد الجرشي: ثنا الوليد بن مسلم، ثنا خالد بن يزيد، عن عثمان بن أيمن، عن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ وفيه: «**... وللعالم من الفضل على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب**».
وفي سنده الجرشي متروك الحديث، وكذبه يحيى، وتركه أبو حاتم وذكر أنه: اختلط وأخذ في الشرب والمعازف والملاهي.
وقال ابن عدي: هو عندي ممن يسرق.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٠١/٤)، «الكامل» (٢٩٢/٣) «الضعفاء» لابن الجوزي (١٤/٢)، «ميزان الاعتدال» (١٩٥/٢).
وعثمان بن أيمن لم أقف له على ترجمة.
فإسناده واه.

(١) «مسند أبي يعلى» (١٦٣/٢)، (ح٨٥٦): وعنه ابن عدي في «الكامل» (٦٠/٣) ورواه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤٧٧/٣) من طريق الخليل بن مرة يحدث عن مبشر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف: عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «فضل العالم على العابد سبعين درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض».
وسنده ضعيف جدّاً؛ فيه ثلاث علل:
الأولى: الخليل بن مرة، قال أبو زرعة فيه: شيخ صالح. «الجرح والتعديل» (٣٧٩/٣)، وقال البخاري وابن حبان: منكر الحديث. «الضعفاء» لابن الجوزي (٢٥٧/١).
والثانية: شيخه مبشر بن عبيد قال عنه أحمد: أحاديثه أحاديث موضوعة كذب. وكذبه أبو زرعة الرازي. وقال البخاري: منكر الحديث.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٦٩/٢)، «التاريخ الكبير» (١١/٨) «أجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي» (٣٢٢/٢). =

٨٧٤ حديث: «لكلِّ بَلْوىً عَوْنٌ»[١].

صحيح المعنى[٢]؛ فالصبر ينزل بقدر المصيبة، والمعونة بقدر المؤنة[٣]، كما بينته في «ارتياح الأكباد»[٤].

٨٧٥ حديث: «لكلّ حُجْرةٍ أُجْرةٌ»[٥].

صحيح المعنى[٦] أيضاً؛ فأُجرة الـمِثْل، ومهر الـمِثْل، وقيمة الـمِثْل، منظور إليها.

٨٧٦ حديث: «لكل زمان دولة ورجال»[٧].

سيأتي في: «لكل مقام مقال»، وهو في معنى قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

٨٧٧ حديث: «لكلّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةٌ»[٨].

= **والعلة الثالثة**: الانقطاع بين أبي سلمة وأبيه؛ فإنه لم يسمع منه كما قرره الأئمة. انظر: «جامع التحصيل» (ص٢١٣).
والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٢٩/١) واقتصر على إعلاله بالخليل.

(١) سقط بالكلية من (م).

(٢) وكذا قال ابن الديبع وزاد: ولعله أراد ما ورد: «لكل داء دواء».
قلت: أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الطب، باب لكل داء دواء واستحباب التداوي (١٧٢٩/٤)، (ح٢٢٠٤). من حديث جابر.

(٣) يروى في هذا المعنى حديث، وقد أورده السخاوي وتكلم عليه في حرف الهمزة (ل٥٨/أ).

(٤) وقع بالأصل و(ز): «الإجاد».
وهو تصحيف ظاهر؛ صوابه: «الأكباد» وتمام اسمه: «ارتياح الأكباد بأرباح فقد الأولاد». ذكره في «الضوء اللامع» (١٠٩/١٢) وأثنى عليه بقوله: «غاية في الاعتماد، بل مزهم للقلوب والأجساد».
ولا يزال الكتاب مخطوطاً.

(٥) سقط من النسخة (م).

(٦) قال ابن الديبع: «هو صحيح المعنى، ولعله أراد: لكل بيت إجارة، ولو من حجارة». «تمييز الطيب» (ص١٥٩).

(٧) وقع في (م): «لكل زمان رجال، سيأتي بعد حديث». هكذا فقط.

(٨) سقط بالكلية من (م).

هو من كلام السلف، وإليه يشير قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾﴾ [ق: ١٨]. ولكنّ الجاريَ على الألسنة لا يُقصد به هذا المعنى، وكثيراً ما يُعلّل به انتقاض[١] الوضوء بمسّ العجوز الشوهاء، وتحريمُ رؤيتها، ونحو ذلك[٢].

٨٧٨ حديث: «لكل غادر لواء يوم القيامة يُعرف به».

متفق عليه عن أنس به مرفوعاً[٣].

٨٧٩ حديث: «لكل مجتهد نصيب»[٤].

هو صحيح المعنى[٥]، وفي ما معناه: من جَدَّ وَجَدَ، وغير ذلك[٦].

---

(١) في الأصل: «انتفاض» والتصويب من (د) و(ز).

(٢) قال القاري: ويقرب منه: «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها. «الأسرار المرفوعة» (ص٢٧٨).
وقد جاء هذا اللفظ مرفوعاً لكنه لا يصح، أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ (ص٦٠٥)، (ح٢٦٨٧) من طريق إبراهيم بن الفضل عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً به.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي، يضعف في الحديث من قبل حفظه».
وسنده ضعيف جدّاً؛ لأن إبراهيم بن الفضل، قال عنه البخاري: منكر الحديث عن المقبري. «التاريخ الكبير» (٣١١/١/١).
وقال أبو حاتم عنه: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (١٢٢/٢) وقال الحافظ: متروك الحديث. «التقريب» (ص١١٣).
وقد تكلم الحافظ السخاوي عنه بتوسع في حرف الحاء. (ل٨٧/أ).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجزية والموادعة، باب إثم الغادر للبر والفاجر (١٠٤/٤)، (ح٣١٨٦). ورواه من حديث ابن عمر بعد حديث أنس هذا.
وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الجهاد والسير، باب تحريم الغدر (١٣٦١/٣)، (ح١٧٣٧) عن أنس به.

(٤) سقط بأكمله من (م).

(٥) صرّح القاري بأنه: «ليس له أصل؛ بل هو من كلام بعض الفضلاء..» «الأسرار المرفوعة» (ص٣٢٦).

(٦) زاد القاري: «من لَجّ وَلجَ» وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾. «الأسرار المرفوعة» (ص٢٧٩).

٨٨٠ حديث: «لكل مقام مقال».

الخطيب في «الجامع»[١] عن أبي الدرداء[٢]، والخرائطي في «المكارم»[٣] وابن عدي في «الكامل»[٤] كلاهما عن أبي الطُّفَيل موقوفاً. وزاد ابن عدي: «ولكل زمان رجال»[٥].

ويروى عن عوف بن مالك[٦]: «إن لكل زمان رجالاً، فخيارهم الذين

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢١٢/١) من طريق وهب بن جرير ومسلم بن إبراهيم كلاهما قالا: نا شعبة عن قتادة قال: سألت أبا الطفيل عن حديث، فقال: «لكل مقام مقال». وفي رواية وهب: «إن لكل مقام مقالاً».
وأخرجه في موضع آخر (٤٠٧/١) من طريق حنبل بن إسحاق: نا مسلم بن إبراهيم: نا شعبة: نا قتادة قال: سألت أبا الطفيل عن حديث، فقال: «لكل مقام مقال».
تنبيه: هذا الأثر عن أبي الطفيل كما في «الجامع للخطيب» وغيره، وليس لأبي الدرداء، وأورده الخطيب بعد حديث أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً: «**من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من الخير...**» الحديث.
فلعل السخاوي انتقل بصره إلى حديث أبي الدرداء فعزاه إليه.

(٢) كذا في النسخ الأربعة كلها والصواب عن أبي الطفيل، انظر: التنبيه في الإحالة السابقة.

(٣) «مكارم الأخلاق» ومعاليها (ص١٦٣)، برقم (٤٨٣) من طريق أبي زيد الهروي عن شعبة به.

(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٨٧/٥) من طريق مسلم بن إبراهيم عن شعبة به. ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢٩/٢٦).
وأخرجه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١٩٧/٢) فقال: ثنا يحيى بن السكن عن شعبة به. وإسناده صحيح. ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» تعليقاً (٥٩/٣) وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠/٧)، برقم (٤٦٦٥) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (١٢٩/٢٦) من طريق حنبل بن إسحاق نا مسلم بن إبراهيم: نا شعبة به. وسنده صحيح، وقد نبه الناسخ للأصل في الحاشية إلى أن ابن عساكر أخرجه عن أبي الطفيل.
والأثر صحيح ثابت عن أبي الطفيل ﷺ.

(٥) ما بعد زيادة ابن عدي لا وجود له في النسخة (م).
وهذه الزيادة لم أقف عليها عند ابن عدي، لكني وقفت عليها عند ابن عساكر في «تاريخه» (١٢٩/٢٦) من طريق عمران وشعبة عن قتادة قال سألت أبا الطفيل عن شيء فقال لكل مقام مقال. قال ابن عساكر: زاد عمران وشعبة: «لكل زمان رجال».

(٦) لعله: عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي، قال الواقدي: أسلم عام خيبر ونزل =

يُرجى خيرهم، ولا يُخاف شرهم، وشرارهم؛ يعني[١]: بضده، ولكل زمان نساء، فخيارهن الجوانيات[٢] العفيفات الـمُتعفِّفات وشِرارُهنّ البرّانيات[٣] الـمُسرفات الـمُترجِّلات».

٨٨١ حديث: «للبيت رَبٌّ يحميه».

هو من كلام عبدالمطلب جد النبي ﷺ لأبرهة[٤] صاحب الفيل، لما سأله أن يرد عليه ماله، وقال له: سألتني مالك، ولم تسألني الرجوع عن قصد البيت مع أنه شرفكم! فقال: «إن... وذكره»[٥].

٨٨٢ حديث: «للخير معادن»[٦].

هو في معنى: «الناس معادن»[٧].

٨٨٣ حديث: «للسائل حَقّ، وإن جاء على فرس».

أحمد[٨]، ....

= حمص. وقال غيره: شهد الفتح وكانت معه راية أشجع، وسكن دمشق، توفي سنة في خلافة عبدالملك سنة (٧٣هـ). «الإصابة» (٥٥٦/٧).
وقوله لم أقف عليه.

(١) في الأصل: «يغني» والتصويب من (د) و(ز).

(٢) نسبة إلى الجو وهو الباطن من قولهم: جو البيت لداخله. والمقصود النساء اللاتي يمكثن داخل بيوتهن. الفائق (٢٤٧/١)، و«النهاية» (٣١٩/١).

(٣) كذا بالأصل و(د) وأما في (ز): «البرانبات» بالباء بدل الياء. والصواب ما أثبته فالسياق يقويه؛ لأن البراني هو الظاهر الخارج من البيت كما في الفائق (٢٤٧/١)، و«النهاية» (١١٧/١)، فكأن المقصود النساء اللاتي يكثرن الظهور والخروج.

(٤) هو من ملوك اليمن من أصل حبشي، وخبر مجيئه لهدم الكعبة مشهور جدّاً، وهو ومن معه أصحاب الفيل.

(٥) انظر: «الطبقات» لابن سعد (٩١/١)، والسيرة لابن هشام (٥٠/١)، و«البداية والنهاية» (٢١٤/٢).

(٦) هذا الحديث غير موجود في (م).

(٧) في حرف النون ورقمه (١٢٤٥). وأصله في مسلم.

(٨) في «المسند» (٢٥٤/٣)، (ح١٧٣٠) قال: حدثنا وكيع وعبدالرحمٰن قالا: حدثنا سفيان عن مصعب بن محمد عن يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن أبيها =

وأبو داود[١]، عن الحسين بن علي[٢] به مرفوعاً، وسنده جيد كما قاله العراقي[٣] وتبعه غيره[٤]، وسكت عليه أبو داود[٥]، [ل١٤٩/ب] لكن قال ابن عبدالبر: «إنه ليس بالقوي»[٦]. انتهى.

وهو من رواية فاطمة بنت الحسين[٧] بن علي، واختلف عليها فقيل عنها عن أبيها عن علي[٨] ....

= قال: عبدالرحمٰن حسين بن علي قال: رسول الله ﷺ: ... فذكره.

(١) في «سننه»، كتاب الزكاة، باب حق السائل (٢٨٩)، (ح١٦٦٥) قال: حدثنا محمد بن كثير: أخبرنا سفيان حدثنا مصعب بن محمد بن شرحبيل: حدثني يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن حسين بن علي مرفوعاً.

(٢) الحسين بن علي بن أبي طالب يكنى أباعبدالله ولد سنة ثلاث وقيل أربع قتل ﷺ بكربلاء سنة (٦١هـ) «الاستيعاب» (٣٩٣/١).

(٣) في «التقييد والإيضاح» لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح (٧٦٨/١).

(٤) وصححه الزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص٣٢) وألزم به ابن حبان.

(٥) أورد العراقي عقب الحديث قوله: «سكت عليه أبو داود» فهو عنده صالح. التقييد والإيضاح (٧٦٨/١).

(٦) في كتابه «الاستذكار» (٤٠٤/٢٧)

(٧) تقدمت ترجمتها عند حديث رقم (٨٣٠).

(٨) أخرجه من هذا الطريق بإثبات علي ﷺ:
أبو داود في «سننه» (ص٢٨٩)، (ح١٦٦٦) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٠/٥)، (ح٣١٢٥) من طريق محمد بن رافع، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا زهير، عن شيخ، قال: رأيت سفيان عنده، عن فاطمة بنت حسين، عن أبيها، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ مثله.
وإسناده ضعيف من أجل جهالة الشيخ الراوي عن فاطمة، وسيأتي من طريق آخر التصريح باسمه لكنه مجهول.
وضعفه الزيلعي في «الكشاف» (١٠٥/١) وأعله بجهالة الراوي.
وخالف الراوي المجهول عبدالله بن الحسن الهاشمي وهو متفق على ثقته عند تمام في «فوائده» (٢٨٨/٢) من طريق محمد بن زكريا الغلابي البصري: ثنا يعقوب بن جعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن آمنة أم الحسن بنت جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي عن عبدالله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين بن علي عن أبيه علي ﷺ عن النبي ﷺ: فذكره... وزاد: «ولا تردوا السائل». =

وقيل: بدون علي[١]، وقيل: عنها عن جدتها فاطمة الكبرى[٢]، وهذه الرواية عند إسحاق بن راهويه[٣].

= لكن الإسناد موضوع من أجل محمد بن زكريا الغلابي؛ اتهمه بوضع الحديث الدارقطني، وقال البيهقي: متروك. واتهمه بالكذب الذهبي.
انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/١٦٦) و(٣/٥٥٠) و«شعب الإيمان» (١/٤٢١).

(١) وأما من أخرجه بدون ذكر علي ﷺ:
أحمد في «مسنده» (٣/٢٥٤)، (ح١٧٣٠)، وأبو داود في «سننه» (ص٢٨٩)، (ح١٦٦٥) من طريق سفيان كما مر وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/٤٧١)، (ح٩٩١٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢/١٥٤)، (ح٦٧٨٤)، والبزار في «مسنده» (٤/١٨٦)، (ح١٣٤٣) من طريق سليمان بن بلال والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٤١)، (ح٢٨٩٣)، والدولابي في «الذرية الطاهرة» (ص٩٣)، (ح١٦٦) من طريق يحيى بن أيوب وابن زنجويه في «الأموال» (٣/١١٢٥) من طريق ابن المبارك أربعتهم (سفيان، سليمان بن بلال، يحيى بن أيوب، ابن المبارك) عن مصعب بن محمد عن يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت الحسين: عن أبيها ـ الحسين بن علي ـ قال قال رسول الله. . . الحديث.
ولعل الشيخ المبهم الذي سبق عند أبي داود هو نفسه المصرح به في الطريق هذه (يعلى بن أبي يحيى) كما ذهب إليه العلائي والألباني.
انظر: «عون المعبود» (٣/٣٧١)، «السلسلة الضعيفة» (٣/٥٥٨).
ويعلى هذا قال عنه أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٩/٣٠٣).
وكذا قال ابن حجر في «التقريب» (ص١٠٩١).
وعليه فحديثه لا يصح؛ فالمدار عليه وهو مجهول لا يعرف حاله.

(٢) بنت النبي ﷺ.

(٣) لم أقف عليه فيما طبع له.
وقد عزاه إليه الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/١٠٥) فقال: رواه إسحاق في «مسنده» من حديث مصعب بن محمد بن شرحبيل: ثنى يعلى بن أبي يحيى عن فاطمة بنت الحسين عن فاطمة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «للسائل حق وإن جاء على ظهر فرس».
مع أن رواية فاطمة بنت الحسين عن فاطمة بنت النبي ﷺ مرسلة كما نص عليه الأئمة.
وقد سبق بيان ذلك. فالإسناد ضعيف فيه علتان.
العلة الأولى هي: جهالة يعلى كما سبق.
والثانية: الانقطاع بين فاطمة الصغرى والكبرى. =

وعلى كل حال ففي الباب عن الهِرْماس[(١)] عند الطبراني[(٢)] وفيه: «عن

= وروي عن يعلى من مسند سكينة بنت الحسين عن النبي ﷺ مرسلاً.
رواها ابن زنجويه في «الأموال» (١١٢٥/٣) من طريق ابن جريج عن مصعب بن محمد عن يعلى به.
وبالجملة فإن الحديث لا يصح بهذا السند؛ لأن مداره على يعلى؛ وهو مجهول.
وقد ضعفه الحافظ في «الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف» (١٦٨/١).
والمنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٢٥٠/٢).
وقبلهما ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٩٤/٥)، والزيلعي في «تخريج الكشاف» (١٠٤/١)، والألباني في «الضعيفة» (٥٥٨/٣)، (ح١٣٧٨).

(١) الهرماس بن زياد الباهلي، وهو أحد بني سهم بن عمرو، من رهط (أبي أمامة الباهلي) يكنى أبا حدير، سكن البصرة، وطال عمره؛ روى عنه عكرمة بن عمار، وغيره. «الاستيعاب» (١٥٤٨/٤)، و«الإصابة» (٢٨٣/٦)، ط. البجاوي.

(٢) في «المعجم الكبير» (٢٠٣/٢٢)، (ح٥٣٥) من طريق سليمان بن عبدالرحمٰن عن عثمان بن فائد عن عكرمة بن عمار عن الهرماس بن زياد مرفوعاً بلفظ الترجمة تماماً.
وأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢١١/٣)، وابن حبان في «الثقات» (١٩٥/٧) كلاهما من طريق سليمان بن عبدالرحمٰن عن عثمان بن فائد.
وعند ابن حبان «للضيف» بدل «للسائل».
إلا أن ابن حبان تردد في اسم ابن فائد، فسماه أولاً: عثمان بن زائدة، ثم أورد الحديث في ترجمته وقال: أخاف أن يكون عثمان بن فائد.
قلت: نعم هو هو، كما قد بان من المصادر الأخرى، فقد رواه ابن قانع والطبراني من الطريق نفسه الذي عند ابن حبان (سليمان بن عبدالرحمٰن عن عثمان بن فائد).
وبذلك جزم الألباني في السلسلة الضعيفة ـ ولم يذكر رواية ابن قانع ـ فانظر: «السلسلة الضعيفة» (٥٦٠/٣).
وإسناده ضعيف جدّاً؛ أيضاً من أجل عثمان بن فائد.
قال عنه البخاري: روى عنه سليمان، في حديثه نظر.
وقال دحيم: ليس بشيء.
وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات حتى يسبق إلى القلب أنه كان يعملها تعمداً، لا يجوز الاحتجاج به.
وقال أبو نعيم: يروي المناكير عن الثقات، لا شيء.
وأورد له الذهبي حديثاً في ترجمته واتهمه بوضعه.
انظر: «المجروحين» (٧٥/٢)، (ط. حمدي السلفي «الضعفاء» للأصبهاني (ص١١٥)، «تهذيب الكمال» (٤٧٤/١٩)، «ميزان الاعتدال» (٥١/٣).

عثمان بن فائد»[١] وهو ضعيف.

وعن ابن عباس[٢] وعن زيد بن أسلم رفعه مرسلاً بلفظ: **«أعطوا السائل ولو جاء على فرس»**. أخرجه مالك في «الموطأ»[٣] هكذا، ووصله ابن عدي[٤]

---

(١) عثمان بن فائد، القرشي، أبو لبابة البصري، ضعيف، من التاسعة. ق. «التقريب» (٦٦٨).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٩/١) من طريق علي بن سعيد بن شهريار: حدثنا إبراهيم بن عبدالسلام المكي: حدثنا إبراهيم بن يزيد عن سليمان عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.
قال ابن عدي: «وهذا الحديث أيضاً معروف بغير إبراهيم هذا عن إبراهيم بن يزيد، سرقه ممن هو معروف به، وسليمان المذكور في هذا الإسناد هو: سليمان بن أبي سليمان الأحول المكي، وإبراهيم بن عبدالسلام هذا هو في جملة الضعفاء من الرواة».
وقال في مطلع ترجمة إبراهيم بن عبدالسلام المكي: «ليس بمعروف؛ حدث بمناكير، وعندي أنه يسرق الحديث». «الكامل» (٢٥٩/١).
وشيخه ـ إبراهيم بن يزيد ـ أيضاً ضعيف جدّاً؛ قال عنه أحمد: متروك الحديث. وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (١٤٦/٢، ١٤٧)، «ميزان الاعتدال» (٧٥/١)، «تهذيب التهذيب» (٩٤/١) وقال الحافظ: متروك. «التقريب» (ص١١٨).
والحديث موضوع بهذا السند، فهو كما قال ابن عدي عن أحد رواته: يسرق الحديث. وهذا من جملتها.

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، كتاب الجامع، باب الترغيب في «الصدقة» (١٧٥/٢)، (ح٢١٠٢)، مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: **«أعطوا السائل وإن جاء على فرس»**.

(٤) «الكامل» (١٨٧/٤).
وإسناده ضعيف كما قال المؤلف وعلته هو: عبدالله بن زيد بن أسلم ضعفه ابن معين ووثقه أحمد. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه وقال الحافظ: صدوق فيه لين.
انظر: «الجرح والتعديل» (٥٩/٥)، «الكامل» (١٨٧/٤).. «تهذيب الكمال» (٥٣٦/١٤)، «ميزان الاعتدال» (٤٢٥/٢)، «التقريب» (ص٥٠٨).
ومع ضعف عبدالله فإنه خالف الإمام مالكاً في إسناده، فقد رواه عن زيد مرسلاً وهو الصحيح كما سبق عزوها لموطأ مالك.
وتابع مالكاً على إرساله: معمر بن راشد كما في «المصنف» لعبدالرزاق (٩٣/١١)، (ح٢٠٠١٧). =

من طريق عبدالله[١] بن زيد بن أسلم عن أبيه[٢] عن أبي صالح[٣] عن أبي هريرة، ولكن عبدالله ضعيف، بل رواه ابن عدي[٤] أيضاً من طريق عمر بن يزيد[٥] المدائني[٦]عن عطاء[٧] عن أبي هريرة، وعمر ضعيف[٨] أيضاً.

وللدارقطني[٩] في «الأفراد»[١٠] من جهة الحسن بن علي الهاشمي[١١]

= فيكون عبدالله بن زيد قد خالف مالكاً ومعمراً وهو ضعيف كما سبق؛ فرفعه منكر من هذا الطريق. ولذا قال ابن عبدالبر: لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً بين رواة مالك، وليس في هذا اللفظ مسند يحتج به فيما علمت. «التمهيد» (٥/٢٩٤).
وروي مرسلاً من وجه آخر عن الحسن أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (٣/١١٢٦) من طريق الهيثم بن جماز عنه.
وسنده ضعيف جدّاً؛ الهيثم متروك في الحديث، قال عنه أحمد وأبو حاتم: منكر الحديث.
وقال النسائي متروك. «الجرح والتعديل» (٩/٨١)، «ميزان الاعتدال» (٤/٣١٩).

(١) عبدالله بن زيد بن أسلم، عن أبيه، وعنه عبدالرحمٰن بن مهدي وقتيبة وعدة، وثقه أحمد وضعفه غيره. ت س. «الكاشف» (١/٥٥٤).
(٢) زيد بن أسلم، الفقيه العمري، عن أبيه وابن عمر وجابر، وعنه مالك والدراوردي، قال ابن عجلان: ما هبت أحداً هيبتي زيد بن أسلم. توفي ١٣٦ ع. «الكاشف» (١/٣٩٨).
(٣) أبو صالح هو: ذكوان السمان الزيات، شهد الدار، وروى عن عائشة وأبي هريرة، وعنه بنوه (عبدالله وسهيل وصالح)، والأعمش. من الأئمة الثقات، عند الأعمش عنه ألف حديث. توفي بالمدينة سنة إحدى ومائة ع. «الكاشف» (١/٣٨٦).
(٤) في «الكامل» (٥/٢٩) من طريق عمر بن يزيد به.
(٥) في (م): «عمر بن عبد يزيد» وهو خطأ.
(٦) عمر بن يزيد المدائني الأزدي، عن عطاء وغيره، منكر الحديث. «الكامل» لابن عدي (٥/٢٩) و«ميزان الاعتدال» (٣/٢٣١).
(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٩).
(٨) وضعفه شديد جدّاً؛ فهو منكر الحديث عن عطاء وغيره، كما قال ابن عدي نفسه في مطلع ترجمته. «الكامل» (٥/٢٩).
وقال عنه الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» له (ص٥١).
فالحديث بهذا السند ضعيف جدّاً.
(٩) من هنا إلى كلمة: «الفردوس أيضاً» سقط من (م).
(١٠) «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر (٥/٢١١).
(١١) الحسن بن علي بن محمد بن ربيعة بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب النوفلي =

عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «**لا يمنعن أحدكم السائل أن يعطيه، وإن كان في يده قلباً**[١] **من ذهب**». وقال: «تفرد به حسن عن الأعرج».

وهو في مسند الفردوس أيضاً[٢].

وقد أورد ابن النجار في ترجمة محمد بن أحمد بن بختيار من «ذيله»، عن عبيدالله بن عمرو الرقي[٣]: حدثني أبو عبدالله ـ وكان من أعوان عمر بن عبدالعزيز ـ قال: أعطاني عمر بن عبدالعزيز مالاً أقسمه بالرّقّة، وكتب إلى وابصة كتاباً أن يبعث معي بِشُرَط يكفّون الناس عني. وقال: «لا تقسم بينهم إلا على شاطئ نهر جار؛ فإني أخاف أن يعطشوا» قال: فقلت يا أمير المؤمنين: إنك تبعثني إلى قوم لا أعرفهم وفيهم غني وفقير، فقال: «يا هذا، كل من مَدّ يده إليك فأعطه».

= الهاشمي، ضعيف، من السادسة «التقريب» (ص٢٤٠).

(١) كذا في الأصل و(د) و(ز) وفي الأفراد: «قلبان» والحديث سقط من (م).
والحديث أخرجه البزار في «مسنده» (١٥/٣١٣)، (ح٨٨٤٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٢٥٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٢١) كلهم من طريق الحسن بن علي عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً وفيه: «**وإكان في يده قَلْبَي ذهب**» وعند البزار «**قلبين من ذهب**». وعند العقيلي «**قلبان من ذهب**».
والحديث منكر بهذا السند؛ آفته: الحسن بن علي لا سيما روايته عن الأعرج فقد قال عنها الدارقطني: روى عن الأعرج مناكير، وهو ضعيف واه.
وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال العقيلي: لا يتابع عليه. واتهمه بعضهم بالوضع.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٢٩٨)، «الجرح والتعديل» (٣/٢٠) «ضعفاء العقيلي»، (١/٢٥٤)، «ميزان الاعتدال» (١/٥٠٥).
والحديث أورده ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٥/٢١١) وضعفه بالحسن. وأورد الحديث أيضاً الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/٥٠٥) وعده من مناكير الحسن.
وأورده الهيثمي أيضاً في «مجمع الزوائد» (٣/٢٦٩) وضعفه.

(٢) هو في «زهر الفردوس» «حاشية المسند» (٥/١٢٨).

(٣) عبيدالله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي، أبو وهب، الأسدي، ثقة فقيه ربما وهم، من الثامنة، مات سنة ثمانين عن ثمانين إلا سنة ع. «التقريب» (ص٦٤٣).

٨٨٤ حديث: «لما خلق الله العقل».

في: «إن الله لما خلق[١]...» من «الهمزة».

٨٨٥ حديث: «لما غسلت النبي ﷺ اقتلصت[٢] ماء محاجر عينيه فشربته[٣]، فورثت علم الأولين والآخرين».

يُحكى عن علي[٤]، قال: النووي: «إنه ليس بصحيح»[٥].

٨٨٦ حديث: «لن يعجز الله هذه[٦] الأمة من نصف يوم».

أبـو داود[٧] والطبـراني في «الشاميين»[٨]، من حديث جُبَير بن نُفَير عن

---

(١) أورده المؤلف في حرف الهمزة. ورقمه (٢٣٦).

(٢) وقع في الأصل: «اقتصلت» وفي (م): «افتضلت» والتصويب من (ز). وهو الموافق لما في كتب اللغة والغريب، قال ابن الأثير: قلص: ارتفع وذهب. «النهاية» (١٠٠/٤). وكذا قال الزمخشري في «أساس البلاغة» (٩٧/٢)، والزبيدي في «تاج العروس» (١١٨/١٨). وقال: هو من الأضداد؛ يأتي بمعنى: ذهب ونزح، وبمعنى: ارتفع. والمعنى في هذا الأثر: ارتفع.
قال القاري في معنى هذا الأثر: اقتلصت مياه محاجر عينيه: أي: ارتفعت مياه حدقة عينيه.
المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص١٤٦).

(٣) في الأصل و(د) و(ز): «فشربت» والتصحيح من (م). وهو الموافق لما في «التذكرة» للزركشي.

(٤) «يحكى عن علي» سقط من (م).

(٥) «فتاوى النووي» المسماة بالمسائل المنثورة (ص٢٥١).
وأورده الزركشي في «التذكرة» (ص١٩٣) ونقل قول النووي ولم يزد شيئاً.
وأورده القاري وزاد: وكذا ما ذكره الشيعة ـ عن علي ﷺ ـ من أنه شرب من ماء اجتمع في سرته عليه الصلاة والسلام عند غسله فلم يطل شاربه ونحن ما نقص شواربنا اقتداء به، وهذا الكلام باطل أصلاً وفرعاً. «الأسرار المرفوعة» (ص٢٨١).

(٦) كذا الأصل و(م) وفي (ز) تحرفت إلى: «أحده».

(٧) في «سننه»، كتاب الملاحم، باب قيام الساعة. (٧٧٩)، (ح٤٣٤٩): حدثنا موسى بن سهل: حدثنا حجاج بن إبراهيم: حدثنا ابن وهب: حدثني معاوية بن صالح عن عبدالرحمٰن بن جبير عن أبيه عن أبي ثعلبة الخشني مرفوعاً به.

(٨) «مسند الشاميين» (١٧٩/٣)، (ح٢٠٢٩): من طريق حجاج وأحمد بن صالح قالا: =

أبي ثعلبة الخُشَني به مرفوعاً. وهو بمعناه عند أبي داود[1] أيضاً عن سعد بن أبي وقاص.

= ثنا ابن وهب: ثني معاوية بن صالح به.
وأخرجه ابن جرير في «تاريخه» (١٦/١)، والطبراني في «الكبير» (٢١٤/٢٢)، (ح٥٧٣) و(٢١٥/٢٢)، (ح٥٧٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤٢٤/٤) من طريق عبدالله بن وهب عن معاوية بن صالح به مرفوعاً.
والحديث اختلف فيه على معاوية بن صالح، فرواه ابن وهب عنه مرفوعاً كما سبق.
وخالفه الليث بن سعد: فرواه عنه موقوفاً عن أبي ثعلبة الخشني، رواها الحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث (٧٨٥/٢)، (ح٧٩٠).
وتابعه أيضاً على وقفه: عبدالله بن صالح كاتب الليث عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٥٠/٢)، و«الأوسط» (١٢٣/١) (كلاهما الليث وعبدالله بن صالح) ثنا معاوية بن صالح عن عبدالرحمٰن بن جبير بن نفير، عن أبيه، قال: سَمِعتُ أبا ثعلبة الخشني صاحب رسول الله ﷺ أنه سمعه يقول ـ وهو بالفسطاط في خلافة معاوية وكان معاوية أغزى الناس القسطنطينية ـ والله لَا تعجز هذه الأمة من نصف يوم إذا رأيت الشام مائدة رجل واحد وأهل بيته فعند ذلك فتح القسطنطينية.
ورجح الموقوف البخاري في «تاريخه الكبير» (٢٥٠/٢) فقال: لم يثبت رفعه.
وقال في «التاريخ الأوسط» (١٢٣/١): «لم يصح».
وللحديث شاهد مرفوعاً من حديث سعد يأتي بعد هذا يتقوى به لأن يكون مرفوعاً؛ لأن لفظ الترجمة مثله لا يقال بالرأي فله حكم الرفع، وصححه الحاكم على شرط الشيخين وأقره الذهبي.
«المستدرك مع التلخيص» (٤٢٤/٤) وتابعهم الألباني على صحته مرفوعاً. «السلسلة الصحيحة» (١٩٧/٤).

(١) في «سننه»، كتاب الملاحم. باب قيام الساعة (٧٧٩)، (ح٤٣٥٠) قال: حدثنا عمرو بن عثمان: حدثنا أبو المغيرة: حدثني صفوان عن شريح بن عبيد عن سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال: «إني لأرجو أن لا تعجز أمتي عند ربها أن يؤخرهم نصف يوم». قيل لسعد: وكم نصف يوم؟ قال: خمسمائة سنة.
ومن طريقه «الضياء في المختارة» (١٦٩/٣)، (ح٩٦٦).
ورجال الإسناد ثقات إلا أن فيه انقطاعاً؛ فإن شريحاً لم يدرك سعداً. أفاده المزي في «تهذيب الكمال» (٤٤٦/١٢).
وللحديث طريق آخر عن سعد بن أبي وقاص أخرجه أحمد في «المسند» (٦٨/٣)، (ح١٤٦٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤٢٤/٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣٣٧/٢)، (ح١٤٤٩) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١١٧/٦) كلهم من طريق أبي بكر بن =

٨٨٧ حديث: «لن يغلب عُسْر يُسْرَين».

الحاكم[١] والبيهقي في «الشعب»[٢]، من طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن الحسن مرسلاً، أن النبي ﷺ خرج ذات يوم وهو يضحك؛ وهو يقول: . . . وذكره بزيادة: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح: ٦][٣].

= عبدالله عن راشد بن سعد عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنه قال: «**إني لأرجو أن لا يعجز أمتي عند ربي أن يؤخرهم نصف يوم**» فقيل لسعد: وكم نصف يوم؟ قال: خمسمائة سنة.

قال الحاكم بعده: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

فتعقبه الذهبي بقوله: لا والله؛ ابن أبي مريم ضعيف ولم يرويا له شيئاً. «المستدرك مع التلخيص» (٤/٤٢٤).

قلت: وضعف ابن أبي مريم ليس بالشديد كما بينته سابقاً وقد قال الحافظ فيه: ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط. «التقريب» (ص١١١٦).

والحديث يتقوى بشواهده فيرتقي إلى الحسن لغيره والله أعلم.

(١) في «المستدرك» (٢/٥٢٨) قال: أخبرناه محمد بن علي الصنعاني: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الصنعاني: أنبأ عبدالرزاق به.

(٢) (١٢/٣٦١) يرويه عن شيخه الحاكم بالسند السابق.

وإسناد المرسل صحيح

وله طريقان آخران عن الحسن:

الأولى: عن يونس، يرويها عنه ابن علية والمعتمر بن سليمان كلاهما عنه به مرسلاً.

أخرجها ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٤/٤٩٥).

والثانية: عن عوف بن أبي جميلة يرويها عنه محمد بن جعفر أخرجها ابن جرير في «تفسيره» (٤/٤٩٦).

وإسنادهما صحيح لكنه مرسل وهو من أقسام الضعيف.

وصححه الحافظ ابن حجر مرسلاً في تغليق التعليق (٤/٣٧٢)، والسيوطي فيما نقله المناوي عنه والزرقاني في شرحه على الموطأ (٣/١٣).

وروي مرسلاً من وجه آخر عن قتادة أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٤/٤٩٦): حدثنا بشر قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: «**فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً**» ذُكر لنا أن رسول الله ﷺ بشَّر أصحابه بهذه الآية، فقال: «**لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ**».

قال الحافظ: «مرسل صحيح إلى قتادة». «تغليق التعليق» (٤/٣٧٢).

(٣) وقد وقعت هذه الزيادة بهذا اللفظ من رواية الحسن بن أبي الربيع كما سبق عزوها أما رواية الحاكم والبيهقي فالزيادة «فإن مع اليسر يسر إن مع اليسر يسراً».

[ل١٥٠/أ] وهو عند الطبري[١] من طريق (ابن ثور)[٢] عن معمر، ورواه العسكري في «الأمثال»، وأخرجه ابن مردويه[٣] من طريق عطية عن جابر موصولاً وسنده ضعيف.

وفي الباب عن ابن عباس من قوله، ذكره الفراء عن الكلبي عن أبي صالح عنه[٤].

---

(١) في «تفسيره» (٤/٤٩٦) حدثنا ابن عبدالأعلى، قال: ثنا ابن ثور، عن معمر عن الحسن، قال: خرج النبيّ ﷺ يوماً مسروراً فَرِحاً وهو يضحك، وهو يقول: لن يغلب عسر يسرين، لن يغلب عسر يسرين ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾.
وهو مرسل عن الحسن صحيح.
كذا الأصل و(ز) وفي (م): «الطبراني» وهو خطأ.

(٢) في النسخ كلها «أبي ثور» والصواب «ابن ثور» كما في المصدر. واسمه: محمد بن ثور الصنعاني، أبو عبدالله، العابد، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسعين تقريباً. د س. «التقريب» (ص٨٣١).

(٣) مفقود وقد وقفت عليه في «تخريج الكشاف للزيلعي» (٤/٢٣٦) ساقه بسنده ولفظه كاملاً: قال ابن مردويه: حدثنا أحمد بن محمد بن السري: ثنا المنذر بن محمد بن المنذر: ثني أبي: ثنا يحيى بن محمد بن هانئ عن محمد بن إسحاق: ثني الحسن بن عطية العوفي عن أبيه عن جابر بن عبدالله قال: لما نزلت ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾ قال رسول الله ﷺ: **«ابشروا؛ لن يغلب عسر يسرين...»** وفيه قصة.
وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (١٥/٥٠٠) من حديث جابر وعزاه لابن مردويه وذكر الحديث بطوله.
والحديث ضعيف من أجل عطية العوفي؛ فهو ضعيف مدلس وقد عنعن.
قال عنه أحمد: ضعيف الحديث. ولينه أبو زرعة.
وضعفه النسائي والدارقطني وابن عدي وزاد: يعد من شيعة الكوفة.
وقال الحافظ صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٤٨)، «الجرح والتعديل» (٦/٣٨٣)، «الضعفاء» للنسائي (ص١٩٣)، «الكامل» (٥/٣٧٠)، «تهذيب الكمال» (٢٠/١٤٧)، «التقريب» (ص٦٨٠). وقد ضعف إسناده الحافظ ـ بعد أن عزاه لابن مردويه ـ في «تغليق التعليق» (٤/٣٧٢).
وضعفه الفتني في تذكرة «الموضوعات» (١/١٩٠).

(٤) أخرجه الفراء في «معاني القرآن» (٣/٢٧٥): قال حدثني حِبَّان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: لا يغلب يسرين عسرٌ واحد. =

و[١]عن ابن مسعود موقوفاً أيضاً، أخرجه عبدالرزاق عن جعفر بن سليمان[٢] عن ميمون أبي حمزة[٣] عن إبراهيم عنه قال: «لو كان العُسر في جُحْر ضَبّ[٤] لتبعه اليسر حتى يستخرجه، لن يغلب عُسْر يُسرين»[٥].

= وسنده موضوع؛ الكلبي متهم بالكذب، ومجمع على تركه؛ قال الثوري: قال لنا الكلبي: ما حدثت عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب فلا تروه. «الجرح والتعديل» (٧/٢٧١).

قلت: وهذا إقرار منه بوضعه الحديث إذا كان من روايته عن أبي صالح عن ابن عباس.

قال الدارقطني متروك. «العلل» (٦/١٩٣) وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو نعيم: أحاديثه موضوعة. وأجمع كلمة قالها أبو حاتم: الناس مجمعون على ترك حديثه؛ هو ذاهب الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧/٢٧١)، «الضعفاء» لأبي نعيم (ص١٣٨)، «الضعفاء» للنسائي (ص٢١١).

(١) سقطت الواو من (م) وهو خطأ.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٣٦).

(٣) ميمون أبو حمزة القصاب عن ابن المسيب وأبي وائل وعنه الفضيل وابن علية ضعفوه. «الكاشف» (٢/٣١٢).

(٤) ليست في المطبوع من التفسير.

(٥) في تفسيره المطبوع (٢/٣٨٠، ٣٨١) بهذا الإسناد موقوفاً. ولم أره في المصنف.
ورواه أيضاً الثعلبي في «الكشف والبيان» (١٠/٢٣٢) من طريق جعفر بن سليمان عن رجل، عن إبراهيم النخعي قال: قال ابن مسعود فذكره بنحوه.
ففي هذا الطريق أبهم الرواي وجاء مصرحاً به عند عبدالرزاق.
وهو ضعيف فيه علتان:
ميمون أبي حمزة القصاب قال عنه أحمد: أبو حمزة ميمون صاحب إبراهيم ضعيف الحديث. وقال البخاري: ليس بذاك. وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه.
وحديثه عن إبراهيم النخعي خاصة أشد ضعفاً.
قال ابن عدي: حديثه عن إبراهيم خاصة مما لا يتابع عليه وقال الذهبي: ضعفوه.
قال: الحافظ: ضعيف.
انظر: «التاريخ الكبير» (٧/٣٤٣)، «الجرح والتعديل» (٨/٢٣٥)، «الكامل» (٦/٤١٣)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٤٠).. «الكاشف» (١/٣٥١)، «التقريب» (ص٩٩٠).
والعلة الثانية: الانقطاع بين النخعي وابن مسعود فإنه لم يدركه كما ذكر ذلك المزي في «تحفة الأشراف» (٧/٣). =

بل للطبراني[١] عن ابن مسعود مرفوعاً: «**لو دخل العسر جحراً لدخل اليسر حتى يخرجه فيغلبه، فلا ينتظر الفقير إلا اليسر، ولا المبتلى إلا العافية، ولا المعافى إلا البلاء**».

ورواه ابن أبي الدنيا[٢] ومن طريقه البيهقي في «الشعب»[٣] من طريق شعبة عن معاوية بن قرة عمن حدثه عن ابن مسعود قال: «لو أن العسر دخل في جحر لجاء اليسر حتى يدخل معه، ثم قرأ: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾».

وكذا في الباب عن عمر موقوفاً، ذكره مالك في «الموطأ»[٤] عن زيد بن

= وخالف جعفرَ بن سليمان أبو مالك عبدالملك بن حسين النخعي فرواه مرفوعاً وزاد في إسناده علقمة - بين إبراهيم وابن مسعود فقال: عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره. عند الطبراني في «الكبير» (٨٥/١٠)، (ح٩٩٧٩).

وهذا منكر؛ لأن المخالف متروك؛ قال عنه الفلاس: منكر الحديث وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال الحافظ: متروك الحديث.

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤٨/٣٤)، «التقريب» (ص١١٩٩).

(١) لم أقف عليه في كتبه بهذا اللفظ وسيأتي عنده بلفظ مقارب دون (فلا ينتظر الفقير... وما بعده...)

ووقفت على هذا اللفظ بنصه عند الديلمي في «الفردوس» (٣٧٤/٣)، (ح٥١٣٧) بلا سند عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في «الفرج بعد الشدة» (ص٢٨)، برقم (٣٠). قال: حدثنا علي بن الجعد: أنا شعبة به.

(٣) (٣٦٠/١٢)، برقم (٩٥٣٩).

وهو عند ابن الجعد في «مسنده» (ص١٩٦)، برقم (١٠٩٩) وتابعه ابن المبارك متابعة تامة عند نعيم بن حماد في الزهد في زوائده على ابن المبارك (ص٣٤)، برقم (١٣٣). ومحمد بن جعفر عند ابن جرير في «تفسيره» (٤٩٦/٢٤) ومن طريق ابن الجعد التنوخي في «الفرج بعد الشدة» (١٧٥/١).

وسنده ضعيف من أجل الجهالة التي بين معاوية وابن مسعود وبقية رجاله ثقات.

(٤) الموطأ، كتاب الجهاد، باب الترغيب في الجهاد (٦٣٣/٣)، برقم (١٦٢١) من رواية أبي مصعب المدني عن مالك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ كَتَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ به.

وهذا بخلاف ما ذكره السخاوي في المتن فقد جعل أسلم هو من حدث ابنه زيداً. =

أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب بلغه أن: أبا عبيدة حُصِر فكتب إليه عمر، يقول: «مهما ينزل بامرئ شدة يجعل الله بعدها فرجاً، وإنه لن يغلب عسر يسرين، وإنه يقول: ﴿اَصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَاتَّقُواْ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]».

وعن أنس مرفوعاً أخرجه البيهقي[١] أيضاً من حديث (حميد)[٢] بن حماد أبي الجهم: ثنا (عائذ)[٣] بن شريح، سمعت أنساً يقول: كان

= وهي زيادة مقحمة ليست موجودة في روايات الموطأ. انظر روايات الموطأ الثمانية لسليم الهلالي (١٢/٣).
ومما يؤيد ذلك أمران:
أن الإمام مالكاً قد رواه عنه مطرف بن عبدالله عند ابن جرير في «تفسيره» (٥٠٣/٧) موافقاً فيه أصحاب الموطأ.
ثانياً: ما قاله ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤٤/١٤) ـ عد ما أورده عن مالك ـ: قد روي هذا الخبر متصلا عن عمر بأكمل من هذه الرواية.
فقول ابن عبدالبر يشعر بأن مالكاً لم يروه إلا منقطعاً.
والرواية الموصولة أخرجها ابن المبارك في الجهاد (ص١٨١)، برقم (٢١٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٩/١٠)، (ح١٩٨٣٤) ومن طريقه ابن عبدالبر في «الاستذكار» (٤٤/١٤)، (ح١٩٣٥٠)، والحاكم في «مستدركه» (٣٠٠/٢). من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: فذكره...
وتابع هشاماً عبدالله بن زيد بن أسلم على وصله أخرجها ابن أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (ص٢٨، ٢٩) ومن طريقه البيهقي في «شعبه» (٣٥٩/١٢)، (ح٩٥٣٨) عن خالد بن خداش عن عبدالله بن زيد به.
ورواية الوصل صحيحة؛ لأن هشام بن سعد قال فيه أبو داود أثبت الناس في زيد بن أسلم وهو ثقة.
وأيضاً متابعة عبدالله بن زيد له. فهي مما تقويه.
فهي زيادة مقبولة.
والأثر صحيح.

(١) «شعب الإيمان» (٣٦٠/١٢)، (ح٩٥٤٠).

(٢) في النسخ كلها حماد بن حماد وهو خطأ الصواب حميد بن حماد. واسمه: حميد بن حماد بن خُوَار بضم المعجمة وتخفيف الواو، ويقال ابن أبي الخوار التميمي، أبو الجهم، لين الحديث. من التاسعة. مات سنة خمس عشرة د. «التقريب» (ص٢٧٣).

(٣) في الأصل و(د) و(م): «عابد»، وفي (ز) عايد، وهو خطأ والصواب: «عائذ» كما في =

رسول الله ﷺ جالساً وحياله جحر، فقال: «**لو جاء العسر فدخل هذا الجحر لجاء اليسر فدخل عليه فأخرجه**». قال: فأنزل الله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾[1].

وقد صنف التَّنُوخي وابن أبي الدنيا وغيرهما في «الفرج بعد الشدة»[2].

ومما أورده ابن أبي الدنيا[3] ومن طريقه البيهقي في «الشعب»[4] من

= الشعب والمصادر الأخرى وفي ترجمته أيضاً. انظر: «الميزان» فإنه لم يزد على اسمه شيئاً. بل قال: صاحب أنس الذي روى عنه بكر بن بكار. (٣٦٣/٣).

(١) وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٤٤٦/١٠)، والبزار في «مسنده» (٧١/١٤)، (ح٧٥٣٠)، والتنوخي في «الفرج بعد الشدة» (١٧٥/١)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١٤٢/١)، والحاكم في «مستدركه» (٢٥٦/٢) من طرق عن حُمَيد بن حماد: حَدَّثنا عائذ بن شريح به

وإسناده ضعيف فيه علتان:

حميد بن حماد لين الحديث؛ فقد قال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه. وقال الدارقطني: يعتبر به. وذكره ابن حبان فيه وقال: ربما أخطأ. وقال الحافظ: لين الحديث.

ومثله يتقوى لكن لم أقف على من تابعه.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٢٠/٣)، ثقات ابن حبان (١٩٦/٨، ١٩٧)، «سؤالات البرقاني» (ص٢٣).

والعلة الثانية: ضعف عائذ بن شريح؛ قال عنه أبو حاتم: في حديثه ضعف. «الجرح والتعديل» (١٦/٧).

وقال ابن حبان: كان قليل الحديث ممن يخطئ على قلته حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً. «المجروحين» (١٩٣/٢). وقال ابن طاهر: ليس بشيء. «ميزان الاعتدال» (٣٦٣/٢).

(٢) كلاهما مطبوع متداول بالاسم الذي ذكره المؤلف وهما من الكتب المسندة وكتاب ابن أبي الدنيا متقدم ومن طريقه يروي التنوخي بعض أحاديثه.

وممن صنف أيضاً في هذا الباب: المدائني والقاضي أبي الحسين بن عمر القاضي كما ذكره التنوخي في مقدمة كتابه (٥٣/١) وذكر أنه ضمنهما كتابه.

(٣) «الفرج بعد الشدة» (ص٧١)، برقم (١١٥). قال: حدثني محمد بن الحسين الأنصاري، قال: حدثني إبراهيم بن مسعود فذكر القصة.

(٤) (٣٦٣/١٢)، برقم (٩٥٤٥).

طريق إبراهيم بن مسعود[١] قال: «كان رجل من تجار المدينة يختلف إلى جعفر بن محمد[٢] فيخالطه ويعرفه بحُسن الحال فتغيرت حاله، فجعل يشكو ذلك إلى جعفر، فقال جعفر:

فلا تجزع وإن أعسرت يوماً   فقد أيسرت في الزمن الطويل
ولا تيأس فإن اليأس كفر   لعل اللَّه يغني عن قليل
ولا تظنن بربك ظن سوء[٣]   فإن اللَّه أولى بالجميل

قال: فخرجت من عنده وأنا أغنى الناس.

وعند البيهقي[٤] من طريق محمد [ل١٥٠/ب] بن حاتم أبي جعفر الكَشّي[٥]، أن عبد بن حميد قال لرجل شكى إليه[٦] العُسرة في أموره[٧]:

ألا أيها المرء الذي في عسره أصبح   إذا اشتد بك الأمر فلا تنس ألم نشرح[٨]

٨٨٨ حديث: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة».

البخاري في الفتن[٩] والمغازي[١٠] من «صحيحه» من حديث الحسن البصري عن أبي بكرة قال: لقد نفعني الله ﷻ بكلمة أيام الجمل لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملّكوا ابنة كسرى قال:[١١] . . . وذكره.

---

(١) إبراهيم بن مسعود بن عبدالحميد أبو محمد القرشي، الهمذاني، صدوق. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/٥٢٩).
(٢) تقدمت ترجمته عند حديث (٢).
(٣) في (ز): «سوء ظن» وما في الأصل و(م) هو الموافق للمصادر.
(٤) في «شعب الإيمان» (١٢/٣٦٦)، برقم (٩٥٥٣).
(٥) هو: محمد بن حاتم بن خزيمة الكشي أبو جعفر، ورد نيسابور وحدث عن عبد بن حميد فاتهم في ذلك، وروى عنه الحاكم، وقال: كذاب. «الميزان» (٣/٥٠٣).
(٦) سقطت من (ز).
(٧) كذا الأصل و(م) وفي (ز) زيادة: «كلها».
(٨) لكن الخبر من رواية حاتم وهو متهم في روايته عنه وكذبه الحاكم. كما مضى في التعريف به.
(٩) كتاب الفتن، باب (٩/٥٥).
(١٠) كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر (٦/٨).
(١١) في (ز) زيادة: «لن». وليست في الأصل و(م).

وهو عند ابن حبان[١]، والحاكم[٢]، وأحمد مطول، ولفظ الحاكم: عصمني الله بشيء سمعته من النبي ﷺ لما بلغه أن ملك ذي يَزَن[٣] توفى فولّوا أمرهم امرأة.

---

(١) في «صحيحه»، كتاب السير، باب الخلافة والإمارة (١٠/٣٧٥)، (ح٤٥١٦) من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن به.

(٢) في «المستدرك» من طريقين:
الأول: من طريق حميد الطويل عن الحسن به.... (٣/١١٩).
والثاني: وهو الذي عناه المؤلف من طريق: خالد بن الحارث عن حميد عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه قال... (٤/٢٩١) وسيأتي ذكر المصنف له.

(٣) هو: ملك من ملوك حمير قاله ابن سيده في «المخصص» (٤/٢٠٧)، وقال السمعاني في نسبة اليزني: بفتح الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين والزاي مفتوحة بعدها نون، فهذه النسبة إلى يزن، وهو بطن من حمير، أظنه من الكلاع. اهـ. «الأنساب» (٥/٦٩١).
ولفظ الحاكم شاذ كما سنبينه:
فإن الحديث حديث أبي بكرة رضي الله عنه ويرويه عنه اثنان، والذي فيه سبب ورود الحديث حديث الحسن البصري وقد جاء عنه من طرق:
الأول: من طريق عوف بن أبي جميلة عنه، أخرجها البخاري كما سبق عزوها والحاكم في «المستدرك» (٤/٥٢٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/٩٠).
والثانية: من طريق مبارك بن فضالة عنه أخرجها أحمد في «المسند» (٣٤/١٢٢)، (ح٢٠٤٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/٣٧٥)، (ح٤٥١٦).
الثالثة: من طريق حميد الطويل أخرجها أحمد (٣٤/٨٥)، (ح٢٠٨٣٨)، والترمذي (ص٥١٢)، (ح٢٢٦٢)، والنسائي (ص٨٠٩)، (ح٥٣٨٨)، والبزار (٩/١٠٦)، (ح٣٦٤٧).
ثلاثتهم (عوف بن أبي جميلة ومبارك بن فضالة وحميد الطويل) عن الحسن به.
وكلهم ذكروا سبب الحديث وهو تمليك فارس لابنة ملكهم كسرى.
وخالف الحاكم في «المستدرك» (٤/٢٩١) فرواه من طريق خالد بن الحارث عن حميد الطويل به. وجعل سبب ورودها تمليك بنت ملك اليمن. كما نبه عليه المؤلف.
وحميد الطويل لم يروه عنه سوى خالد بن الحارث الجهيمي وهو ثقة ثبت.
ولم يأت ذكر ملك ذي يزن إلا عند الحاكم في «مستدركه» في موضع واحد (٤/٢٩١). ورواه في موضع آخر من «المستدرك» (٣/١١٩) وجعل سبب ورود الحديث قصة تولية بنت كسرى الحكم.
ومما يدل على خطأ الحاكم أن بقية الأئمة الذين رووه من هذا الوجه في مصنفاتهم =

بل له طرق أخرى عند أحمد[(١)] من حديث عيينة بن عبدالرَحمٰن[(٢)] عن أبيه[(٣)] عن أبي بكرة بلفظ: «**لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة**» وسيأتي من وجه آخر عن أبي بكرة بلفظ[(٤)]: «**هلكت الرجال**»[(٥)].

وعن[(٦)] سماك بن الفضل[(٧)]، سمعت عروة بن محمد بن عطية[(٨)] يقول: «ما أبرم قوم قط أمراً فصدروا فيه عن رأي امرأة إلا بُتِروا»[(٩)]؛ أي: «قُطِعوا».

= لم يذكروا قصة ملك ذي يزن ولا يصح.
وبالجملة فالصواب في سبب ورود الحديث هو تولية بنت كسرى الحكم عقب موت أبيها.
وأما ذكر ملك ذي يزن فخطأ.

(١) في «المسند» في مواضع (٤٣/٣٤)، (ح٢٠٤٠٢) قال حدثنا يحيَى. والموضع الثاني (١٢٠/٣٤)، (ح٢٠٤٧٤) قال: حدثنا محمد بن بكر. والموضع الثالث (١٢٢/٣٤)، (ح٢٠٤٧٧) قال: حدثنا يزيد بن هارون، ثلاثتهم (يحيى ومحمد ويزيد) عن عيينة به.
وتابعهم أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٠٥/٢)، (ح٩١٩) وعنه ابن أبي شيبة (٣٨٠/٢١)، (ح٣٨٩٤٢) عن عيينة بن عبدالرحمٰن به.
وتابعهم أيضاً: بشر بن المفضل وإسماعيل كلاهما عن عيينة به. أخرجه مسدد كما في «الإتحاف» (٧٢/٥).
وإسناده صحيح. ولذا قال البوصيري عقبه: هذا إسناد رجاله ثقات.

(٢) عيينة بن عبدالرحمٰن بن جوشن الغطفاني عن أبيه ونافع وعنه وكيع والقطان ومكي والمقرئ وثقه النسائي وقال أبو حاتم صدوق ووثقه بن معين ٤. «الكاشف» (١١٤/٢).

(٣) عبدالرحمٰن بن جوشن الغطفاني عن أبي بكرة وسمرة، وعنه ابنه عيينة، وثقه أبو زرعة٤. «الكاشف» (٦٢٤/١).

(٤) سقطت من (ز).

(٥) أورده المؤلف في حرف الهاء ورقمه (١٢٧٠).

(٦) من هنا إلى آخر الكلام سقط من نسخة (م).

(٧) سماك بن الفضل الصنعاني عن وهب ومجاهد، وعنه شعبة ومعمر، وثق د ت س. «الكاشف» (٤٦٦/١).

(٨) عروة بن محمد بن عطية السعدي والي اليمن، عن أبيه وعنه سماك بن الفضل ورجاء بن أبي سلمة، عزل سنة ثلاث ومائة فخرج وما معه إلا مصحفه ورمحه وسيفه د. «الكاشف» (١٩/٢).

(٩) هكذا بالأصل و(ز) وأما في المصادر المنقولة عنها ففيه (تبروا). =

٨٨٩ **حديث: «لن ينفع حذر من قدر».**

في: «الدعاء»[١].

٨٩٠ **حديث: «الله ولي من سكت»**[٢].

في: «فم ساكت»[٣].

٨٩١ **حديث: «لهَدْمُ الكعبة حَجَراً حَجَرا أَهْوَنُ[٤] من قتل المسلم».**

لم أقف عليه بهذا اللفظ[٥]، ولكن في معناه ما عند الطبراني في «الصغير»[٦] عن أنس رفعه: **«من آذى مسلماً بغير حق فكأنما هدم بيت الله»**.

= والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/٢٩٣) قال: أخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي: أنا أبو الفضل البقال: أنبأ أبو الحسين بن بشران: أنا عثمان بن أحمد: نا حنبل بن إسحاق: حدثني أبو عبدالله: نا عبدالرزاق: أنبأ معمر عن سماك بن الفضل قال: سمعت عروة بن محمد يقول: فذكره...
وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات.
وأورده الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٤).

(١) أورده ضمن تخريجه لحديث «الدعاء يرد البلاء» برقم (٤٩٥).

(٢) سقط الحديث كاملاً من (م).

(٣) أورده في حرف الفاء ورقمه (٧٥٧). وقال: صحيح المعنى.

(٤) في (م) زيادة: «عند الله» وليست في النسختين.

(٥) «بهذا اللفظ» سقطت من (م).

(٦) لم أره عند الطبراني بهذا اللفظ لا في «الأوسط» ولا في غيره ولا في «مجمع الزوائد»، والذي عند الطبراني في «الأوسط» (٤/٦٠)، (ح٣٦٠٧)، و«الصغير» (١/٢٨٤)، (ح٤٦٨) قال: حدثنا سعيد بن محمد بن المغيرة المصري قال: ثنا سعيد بن سليمان الواسطي قال: ثنا موسى بن خلف العمي الواسطي قال: ثنا القاسم العجلي عن أنس بن مالك قال: بينما رسول الله ﷺ يخطب... والشاهد منه: **«من آذى مسلماً فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله»**.
قال الطبراني في «الأوسط» (٤/٦١): لم يروه عن أنس إلا القاسم العجلي البصري ولا عنه إلا موسى بن خلف، تفرد به سعيد.
قلت: وهو ضعيف؛ لأن القاسم العجلي قال عنه ابن حبان: يخطئ على قلة ما يروي فاستحق الترك. «المجروحين» (٢/٢١٣).
ولينه الحافظ كما في «التقريب» (ص٧٩٥). =

ونحوه عن غير واحد من الصحابة أنه ﷺ نظر إلى الكعبة فقال: **«لقد شرَّفَكِ اللهُ وكرَّمكِ وعظَّمكِ والمؤمنُ أعظمُ حرمةً منكِ»**(١).

= وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢/٣٩٩) وأعله به.
وشيخ الطبراني أورده الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢١/١٨٣) وقال: عن سعيد بن سليمان سعدويه. وعنه: الطبراني.
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
ثم وقفت على اللفظ ـ الذي ذكره المؤلف ـ أو قريب منه عند الديلمي في «مسنده» (٣/٦١٨) عن أنس: من آذى مسلماً بغير حق فكأنما هدم بيت الله الحرام عشر مرات وهدم بيت المعمور في السماء عشر مرات، وكمن قتل ألف ملك من مقربي الملائكة.
وفتشت عنه في «زهر الفردوس» لأقف على سند له فلم أجده فيه. ولم يتيسر لي الوقوف عليه في المسند المخطوط.
وعلى كلٍّ؛ فإن المصنفين الذين جاءوا بعد السخاوي كالعجلوني والقاري والشوكاني تتابعوا على عزوه للطبراني في «الأوسط» و«الصغير» وعمدتهم النقل عن السخاوي.

(١) روي هذا الحديث بهذا اللفظ عن عبدالله بن عمرو وعبدالله بن عمر وجابر بن عبدالله وابن عباس وأبي هريرة وقفاً ورفعاً:
فأما حديث عبدالله بن عمر فرواه ابن ماجه في «سننه» (ص٦٤٩)، (ح٣٩٣٢)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/٣٩٦)، (ح١٥٦٨) كلاهما من طريق نصر بن محمد: ثنا عبدالله بن أبي قيس: ثنا عبدالله بن عمر قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة وهو يقول: **«ما أطيبك وأطيب ريحك وأعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك؛ ماله ودمه وأن نظن به إلا خيراً»**.
وإسناده ضعيف من أجل نصر بن محمد الضبعي أبو القاسم، قال أبو زرعة: لست أحدث عنه، وأمر بالضرب على حديثه.
وقال أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه وهو ضعيف الحديث لا يصدق.
وضعفه الحافظ.
انظر: «أجوبة أبي زرعة على البرذعي» (٢/٧٠٥)، «الجرح والتعديل» (٨/٤٦٥)، «التقريب» (ص١٠٠٠).
وأورده البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (٣/٢٢٣) وضعفه به.
وجاء عن عبدالله بن عمر موقوفاً بسند حسن أخرجه الترمذي في «جامعه» (ح٢٠٣٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣/٧٥)، (ح٥٧٦٣) من طرق عن الفضل بن موسى: حدثنا الحسين بن واقد عن أوفى بن دلهم عن نافع قال: نظر ابن عمر يوماً إلى البيت أو إلى الكعبة فقال: ما أعظمك وأعظم حرمتك والمؤمن أعظم حرمة عند الله منك. =

= ورجاله ثقات عدا أوفى فإنه على أقل أحواله صدوق حسن الحديث؛ وثقه النسائي وحسن له الترمذي حديثاً.
وقال أبو حاتم: لا أدري من هو.
وقال الحافظ: صدوق.
وانظر: «الجرح والتعديل» (٣٤٩/٢)، «تهذيب التهذيب» (١٩٤/١)، «التقريب» (ص١٥٦).
وأما رواية عبدالله بن عمرو فقد روي عنه موقوفاً ومرفوعاً:
فأما رواية الرفع فأخرجها الطبراني في «الأوسط» (٣٦/٦)، (ح٥٧١٩) من طريق خالد العبد عن عبدالكريم الجزري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ نظر إلى الكعبة فقال: «لقد شرفك الله وكرمك وعظمك والمؤمن أعظم حرمة منك».
وإسناده ضعيف جدّاً من أجل خالد العبد؛ قال عنه البخاري: منكر الحديث.
ورماه الفلاس بالوضع حكاه عنه البخاري في تاريخه.
وكذبه الدارقطني واتهمه ابن حبان بسرقة الحديث.
انظر: «التاريخ الكبير» (١٦٥/٣) «التاريخ الأوسط» (٥٢/٢)، «ميزان الاعتدال» (٦٣٣/١، ٦٤٩).
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٢٥٤/١) وأعله بسلسلة عمرو بن شعيب فلم يصب.
وروي عنه موقوفاً ـ بنحوه ـ رواه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٣٩/٥)، (ح٩١٨٦) عن ابن جريج قال: أخبرني عبدالله بن عثمان أن سعيد بن ميناء أخبره قال: إني لأطوف بالبيت مع عبدالله بن عمرو بعد حريق البيت إذ قال: أي: سعيد أعظمتم ما صُنِع البيت؟ قال: قلت: وما أعظمَ منه؟ قال: دم المسلم يسفك بغير حقه.
وسنده حسن من أجل عبدالله بن عثمان المكي فهو صدوق.
وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣٨٣/٢)، «التقريب» (ص٥٢٦).
وله طريق آخر عن ابن عمرو: رواه عبدالرزاق عن معمر عن بعض المكيين عنه بلفظ: قال: أشهد أنك بيت الله، وأن الله عظم حرمتك، وأن حرمة المسلم أعظم من حرمتك.
إسناده معضل.
وأما حديث جابر: فرواه الطبراني في «الأوسط» (٢١٤/١)، (ح٦٩٥) من طريق محمد بن محصن عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال: لما افتتح النبي مكة استقبلها بوجهه وقال: «أنت حرام، ما أعظم حرمتك وأطيب ريحك، وأعظم حرمة عند الله منك المؤمن».
قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا محمد. =

= قلت: وهو ابن محصن بهذا مشهور، واسمه محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي العكاشي، كذبه الأئمة ورموه بالوضع كابن معين وابن عدي والدارقطني.
وجرحه البخاري جرحاً شديداً فقال: منكر الحديث.
وقال الحافظ: كذبوه.
انظر: «التاريخ الكبير» (١/٤٠)، «الكامل» (٦/١٦٧) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص٦٢)، «ميزان الاعتدال» (٣/٤٧٦)، «التقريب» (ص٨٩٣).
فالحديث بهذا السند موضوع.
وروي عن أبي هريرة مرفوعاً أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/١٨٧) من طريق جعفر بن ميسرة عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ جاء يمشى حتى دخل الكعبة فقال: يا كعبة ما أطيب ريحك، ويا حجر ما أعظم حقك، ويا كعبة ما أطيب ريحك، ويا حجر ما أعظم حقك، ويا كعبة ما أطيب ريحك، ويا حجر ما أعظم حقك، والله للمسلم أعظم حقاً منكما، والله للمسلم أعظم حقاً منكما.
قال العقيلي: لا يتابع عليه.
أي: جعفر بن ميسرة.
وقد قال في مطلع ترجمته بسنده عن البخاري: ضعيف الحديث؛ منكر الحديث.
وقول البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/١٨٩).
وكذا قال أبو حاتم وابن عدي: منكر الحديث.
وقال أبو زرعة: واهي الحديث
انظر: «أجوبة البرذعي» لأبي زرعة (٢/٣٦٧)، «الجرح والتعديل» (٢/٤٩٠)، «الكامل» (٢/١٤٤).
وأما حديث ابن عباس فروي عنه مرفوعاً وموقوفاً:
فأما رواية الرفع فأخرجها البيهقي في الشعب من وجهين في موضعين:
الأول: من طريق الحسين بن منصور (٥/٤٦٥)، (ح٣٧٢٥)، والموضع الثاني (٩/٧٥)، (ح٦٢٨٠) من طريق يحيى بن المثنى النيسابوري كلاهما عن حفص بن عبدالرحمٰن، عن شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة، فقال: «ما أعظم حرمتك»، وفي رواية: لما نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة، قال: «**مرحباً بك من بيت ما أعظمك وأعظم حرمتك، وللمؤمن أعظم حرمة عند الله منك، إن الله حرم منك واحدة وحرم من المؤمن ثلاثاً: دمه، وماله، وأن يظن به ظن السوء**».
وإسناده حسن؛ فإن رجاله ثقات عدا حفص بن عبدالرحمٰن البلخي الفقيه القاضي فهو صدوق كما قال النسائي وابن حجر والذهبي.

وسيأتي في: (المؤمن)[١]، وكذا حديث: «**ليس شيء أكرم على الله من المؤمن**»[٢].

= انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/٧)، «الكاشف» (٣٤١/١)، «التقريب» (ص٢٥٨).
ويروى عن ابن عباس مرفوعاً من طريق آخر كما عند الطبراني في «الكبير» (٣٧/١١)، (ح١٠٩٦٦) من طريق الحسن بن أبي جعفر: ثنا ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس ﵄ قال: نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة فقال: «**لا إله إلا الله ما أطيبك وأطيب ريحك وأعظم حرمتك والمؤمن أعظم حرمة منك، إن الله ﷻ جعلك حراماً، وحرم من المؤمن ماله ودمه وعرضه وأن نظن به ظنّاً سيئاً**».
وسنده ضعيف جدّاً، والحسن بن أبي حعفر البصري قال عنه الفلاس والبخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٨٨/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٩/٣)، «الميزان» (٤٨٢/١).
وروي عن ابن عباس موقوفاً عليه رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٠/١٤)، (ح٢٨٣٢٧) من طريق مجالد عن الشعبي عنه بلفظ: «**أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: مَا أَعْظَمَ حُرْمَتَكَ، وَمَا أَعْظَمَ حَقَّك، وَلَلْمُسْلِمُ أَعْظَمُ حُرْمَةً مِنْكِ، حَرَّمَ اللهُ مَالَهُ، وَحَرَّمَ دَمَهُ، وَحَرَّمَ عِرْضَهُ وَأَذَاهُ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ ظَنَّ سوءٍ**».
وسنده ضعيف من أجل مجالد بن سعيد وقد تقدم الكلام عليه وخلاصته أنه ضعيف تغير بآخره.
وله طريق آخر عن ابن عباس أخرجه ابن وهب في «جامعه» (٣٢٧/١)، (ح٢٢٥) قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن عبيدالله بن زحر، عن الليث بن سليم، عن سعيد بن جبير، أو غيره أنه دخل مع عبدالله بن عباس البيت، فقال: «واهاً لك ما أطيبك وأعظم حرمتك، والمؤمن أعظم حرمة منك، كل شيء منه حرام، اغتيابه وأذاه حرام، حتى أن يظن به ظن سوء حرام».
وسنده ضعيف فيه علل منها: الليث بن أبي سليم وقد تقدم مراراً، والراوي عنه ضعيف أيضاً، ثم إن الليث لم يجزم بالواسطة بينه وبين ابن عباس.

(١) ذكره عند حرف الميم تحت حديث (المؤمن أعظم حرمة من الكعبة) برقم (١٢٢٧).

(٢) رواه البيهقي في شعبه (٣١١/١)، (ح١٥١)، والخطيب في «تاريخه» (٤٥/٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣٠٣/١) من طريق عبيدالله بن تمام عن خالد الحذاء، عن بشر بن شغاف، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من شيء أكرم على الله من ابن آدم**». قال: قيل: يا رسول الله، ولا الملائكة؟ قال: «**الملائكة مجبورون بمنزلة الشمس والقمر**».
قال البيهقي: «تفرد به عبيدالله بن تمام، قال البخاري: عنده عجائب، ورواه غيره، عن خالد الحذاء موقوفاً على عبدالله بن عمرو وهو الصحيح». =

= قلت: نعم؛ فقد خالفه وهب بن بقية، عن خالد الحذاء، عن بشر بن شغاف، عن أبيه: سمعت عبدالله بن عمرو يقول: «ليس شيء أكرم على الله ﷻ من ابن آدم» قلت: الملائكة؟ قال: «أولئك بمنزلة الشمس والقمر، أولئك مجبورون».
أخرجها البيهقي في «شعبه» (٣١٢/١)، (ح١٥٢).
فرواية الوقف هي المحفوظة. لأن وهب بن بقية ثقة متفق عليه. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣٢٨/٤).
وأما مخالفه عبيدالله بن تمام فهو منكر الحديث لا سيما عن خالد الحذاء كما هو الحال في روايته.
قال البخاري: عنده عجائب عن خالد ويونس.
وكذبه الساجي وقال: يحدث بمناكير عن يونس وخالد.
وأمر أبو زرعة بالضرب على حديثه.
انظر: «التاريخ الأوسط» (٢٤٦/٢) «أجوبة أبي زرعة على البرذعي» (٦٨٧/٢)، «ميزان الاعتدال» (٤/٣)، «لسان الميزان» (٣١٩/٥).
وروي عن عبيدالله بن تمام من وجه آخر على اختلاف عليه:
فرواه عبدالغفار بن عبدالله الكريزي قال: ثنا عبيدالله بن تمام قال: نا يونس بن عبيد عن الوليد ابن أبي بشر بن شغاف عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: **«ليس شيء أكرم على الله من المؤمن»**. أخرجها الطبراني في «الأوسط» (١٦١/٦)، (ح٦٠٨٤).
وخالفه في إسناده: معمر بن سهل: ثنا عبيدالله بن تمام عن يونس بن عبيد عن الوليد أبي بشر عن ابن شغاف عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ . . . الحديث.
أخرجه الطبراني في «الأوسط» وفي (١٧٢/٧)، (ح٧١٩٢)، وفي «الصغير» (١٢٥/٢)، (ح٨٩٧).
وعلى كل فإن مدار هذا الحديث على عبيدالله بن تمام وهو منكر الحديث لا سيما عن يونس وخالد الحذاء كما في روايته هذا الحديث.
وأورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (٢٥٤/١) وقال: «رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه عبيدالله بن تمام وهو ضعيف جدّاً».
وروي عن أبي هريرة بنحوه عند ابن ماجه في «سننه» (ص٦٥١)، (ح٣٩٤٧) ـ واللفظ له ـ والطبراني في «الأوسط» (٣٦٧/٦)، (ح٦٦٣٤) من طريق الوليد بن مسلم: حدثنا حماد بن سلمة: حدثنا أبو المهزم يزيد بن سفيان: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«المؤمن أكرم على الله ﷻ من بعض ملائكته»**. =

وقد أشبعت الكلام عليه فيما كتبته على الترمذي[(١)] في: «باب ما جاء في تعظيم المؤمن» قُبَيْل الطب.

وفي الباب مما رواه النسائي[(٢)] من حديث بريدة[(٣)] مرفوعاً: **«قتل**

= قال الهيثمي في «المجمع» (٢٥٥/١): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه أبو المهزم وهو متروك وهو عند ابن ماجه من قوله ﷺ: **«المؤمن أكرم على الله من بعض ملائكته»**».

فإسناده ضعيف جدّاً من أجل أبي المهزم يزيد بن سفيان؛ فقد تركه شعبة وابن مهدي وضعفه ابن المديني. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢٨/٣٤).

وأورد له الذهبي هذا الحديث من جملة مناكيره كما في «ميزان الاعتدال» (٤٢٦/٤).

وقال أبو نعيم: يحدث عن أبي هريرة بالمناكير. وقال الحافظ: متروك.

انظر: «الضعفاء» للأصفهاني (ص١٥٦)، «التقريب» (ص١٢١١).

وقد خالف الوليد يحيى بن سلام التميمي ـ وفيه ضعف ـ فرواه عن حماد به موقوفاً.

أخرجه ابن أبي زمنين في «تفسيره» (١٥٢/٥)، والبيهقي في «شعبه» (٣١١/١)، (ح١٥٠).

قال البيهقي بعده: «كذا رواه أبو المهزم، عن أبي هريرة موقوفاً، وأبو المهزم متروك».

فلا يصح موقوفاً ولا مرفوعاً.

(١) للحافظ السخاوي شرح على الترمذي لكنه مفقود والله أعلم.

(٢) «السنن الكبرى»، كتاب المحاربة. تعظيم الدم (٤١٧/٣)، (ح٣٤٣٨) قال: أخبرنا الحسن بن إسحاق المروزي ـ ثقة ـ: حدثني خالد بن خداش قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل عن بشير بن المهاجر عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ. فذكره. . .

ورواه ابن أبي عاصم في الديات (ص٧٠)، (ح٦)، والزهد (ص٦٧)، (ح١٣٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (ص٨٠١)، (ح١٦٤١)، وابن أبي الدنيا في الأهوال (ص٢٤٢)، (ح٢٣٣)، وابن عدي في «الكامل» (٢١/٢) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢٥٤/٧)، (ح٤٩٥٧) كلهم من طريق حاتم بن إسماعيل بسند النسائي سواء.

والحديث سنده فيه ضعف من جهة بشير بن المهاجر، فهو صدوق وفيه لين.

وثقه العجلي وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال الذهبي ثقة فيه شيء. وقال الحافظ: صدوق لين الحديث.

انظر: «الثقات» للعجلي (٢٤٩/١)، «التاريخ الكبير» (١٠١/٢)، «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٢)، «الميزان» (٣٣٠/١)، «التقريب» (ص١٧٣).

لكن للحديث شواهد عدة يرتقي بها إلى الحسن كما سيأتي.

(٣) في (م): «بريرة» وهو خطأ.

المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا».

وابن ماجه(١) من حديث البراء مرفوعاً: «**لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل مؤمن بغير حق**».

والنسائي(٢) من حديث عبدالله بن عمرو رفعه مثله لكن قال: «**مِنْ قَتْلِ رجلٍ مُسْلِمٍ**».

ورواه الترمذي(٣)، وقال: «روي مرفوعاً وموقوفاً»(٤).

---

(١) في «سننه»، كتاب الديات، باب التغليظ في قتل المسلم ظلماً (ص٤٤٥)، (ح٢٦١٩) قال: حدثنا هشام بن عمار: ثنا الوليد بن مسلم: ثنا مروان بن جناح عن أبي الجهم الجوزجاني عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ قال: ... فذكره.
ورواه ابن أبي عاصم في «الديات» (ص٧١)، (ح٧) وفي «الزهد» (ص٦٧)، (ح١٣٨) عن هشام به.
ومن طريق هشام أخرجه البيهقي في «شعبه» (٧/٢٥٥)، (ح٤٩٦٠).
وتابعا هشاماً على إسناده هارون بن عمر القرشي عند ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (ص٢٤١)، (ح٢٣٢).
وألفاظهم متقاربة.
والحديث إسناده قوي؛ رجاله ثقات. عدا مروان بن جناح فوثقه بعضهم وقال آخرون: لا بأس به.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٤٩)، «التقريب» (ص٩٣١).
وصححه البوصيري في «زوائده على ابن ماجه» (٢/٣٣٤).
وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٨/٣٤٦): رَوَاهُ ابْن مَاجَه بِإِسْنَاد صَحِيح.

(٢) في «سننه الكبرى»، كتاب الجنايات، باب تعظيم الدم (٦١٧)، (ح٣٩٨٧) قال: أخبرنا يحيى بن حكيم البصري قال: حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ: فذكره...

(٣) في «جامعه»، كتاب الديات عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن (٣٣٠)، (ح١٣٩٥) قال: حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف ومحمد بن عبدالله بن بزيع: حدثنا ابن أبي عدي بسند النسائي سواء.

(٤) وهذا النقل عن الترمذي بمعناه ـ وهي عبارة الحافظ بنصها من التلخيص ـ فإن الحديث اختلف فيه على شعبة، وإليك كلام الترمذي بنصه:
قال في «جامعه» (ص٣٣٠): «حديث عبدالله بن عمرو هكذا رواه ابن أبي عدي عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ وروى محمد بن جعفر وغير واحد عن شعبة عن يعلى بن عطاء فلم يرفعه، وهكذا روى سفيان الثوري =

= عن يعلى بن عطاء موقوفاً؛ وهذا أصح من الحديث المرفوع».
يعني: أن محمد بن جعفر المقلب بغندر خالف ابن أبي عدي فأوقفه، وتابعه غير واحد على وقفه، فرواية الجماعة مقدمة على ما انفرد به ابن أبي عدي.
وزاد الترمذي أن الثوري وافق شعبة على وقفه.
والثوري اختلف عليه ـ أيضاً ـ فرواه بعضهم عنه مرفوعاً وبعضهم موقوفاً:
فرواه عنه أبو أسامة حماد بن أسامة ـ وقرنه بشعبة ومسعر ـ مرفوعاً أخرجها أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٧٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/٢٢)، والخطيب في «تاريخه» (٥/٢٩٦ي).
وتابعه: أسباط بن محمد عند المقدسي والمعافى بن عمران أيضاً في تحريم القتل لكن الإسناد إليهما لا يصح.
وخالفهم وكيع فرواه عن الثوري موقوفاً، أخرجها ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح٢٨٣٢٨).
وهذه أرجح.
وقد أعل رواية الرفع أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٧٠) فقال: «تفرد به أبو أسامة عنه».
قلت: لم يتفرد به عنه؛ فقد توبع كما سبق.
وقال البيهقي في «الكبرى» (٨/٢٢): الموقوف أصح.
وهنا فائدة وهي أن قول الترمذي والبزار تفرد به ابن أبي عدي لا يصح؛ لمتابعة حماد بن أسامة له وإن كان لا يصح.
ومثله قول أبي نعيم: تفرد به أبو أسامة كما مضى التنبيه عليه.
وقد رجح الموقوفَ البخاريُّ في سؤالات الترمذي له. انظر: «ترتيب علل الترمذي» لأبي طالب القاضي (١/٢١٩).
والبيهقي في الكبرى كما سبق.
ومدار الإسنادين على يعلى بن عطاء عن أبيه، فيعلى ثقة وأبوه مجهول كذا قال ابن القطان والذهبي. انظر «ميزان الاعتدال» (٣/٧٨).
وقال الحافظ: مقبول. «التقريب» (ص٦٨٠).
والحديث الموقوف يشهد له الأحاديث السابقة فيتقوى بها؛ لأن مثله لا يقال بالرأي فله حكم الرفع.
ثم إن الحديث جاء من طريق آخر عن عبدالله بن عمرو بسند لا بأس به في الشواهد والمتابعات.
رواه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٦٨)، (ح١٤٠)، والطبراني في «الأوسط» (٤/٣٣١)، (ح٤٣٤٩)، و«الصغير» (١/٣٥٥)، (ح٥٩٤) كلاهما من طريق محمد بن =

٨٩٢ [ل١٥١/أ] حديث: «**لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به**».

قال ابن تيمية: «إنه كذب»[(١)].

ونحوه قول شيخنا: «إنه لا أصل له»[(٢)].

قلت: ونحوه: «من بلغه عن[(٣)] الله شيء فيه فضيلة فعمل به إيماناً به ورجاء ثوابه أعطاه الله ذلك وإن لم يكن كذلك»[(٤)] ولا يصح أيضاً، كما بينته في آخر «القول البديع»[(٥)] بل وسيأتي في: «من بلغه»[(٦)] من الميم.

٨٩٣ حديث: «**لو أن أهل العلم صانوه ووضعوه عند أهله لسادوا به أهل زمانهم**». الحديث.

ابن ماجه[(٧)]...

= إسحاق عن إبراهيم بن مهاجر عن إسماعيل مولى عبدالله بن عمرو عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده لقتل المؤمن أعظم عند الله يوم القيامة من زوال الدنيا**».

قال الطبراني: «لم يروه عن إبراهيم إلا محمد بن إسحاق تفرد به محمد بن سلمة».

وسنده ضعيف فيه علتان عنعنة ابن إسحاق فإنه مدلس.

وابن مهاجر ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب» (ص١١٦).

(١) أورده شيخ الإسلام في عدة مواضع من كتبه وحكم عليه بالكذب وأنه من كلام أهل الشرك والبهتان والرافضة. انظر: «الفتاوى» (٥١٣/١١)، (١٤٦/١٩)، (٣٣٥/٢٤) و«جامع المسائل لابن تيمية» (١٠٤/٥) و«منهاج السُّنَّة النبوية» (٤٨٣/١).

ونحوه قول تلميذه ابن القيم الجوزية: «هو من كلام عباد الأصنام الذين حسنوا ظنهم بالأحجار فساقهم حسن ظنهم إلى دار البوار». «مفتاح دار السعادة» (٢٣١/٣)، وانظر «إغاثة اللهفان» (٣٩٤/١).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في الأصل: «عند» وكتب الناسخ في الحاشية: لعله: «عن». وهو الموافق لما في (ز) و(م).

(٤) أورده في حرف الميم ورقمه (١١٠٢).

(٥) «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (ص٤٧٥، ٤٧٦).

(٦) في حرف الميم ورقمه (١١٠٢).

(٧) في «سننه»، باب الانتفاع بالعلم والعمل بها (ص٦١)، (ح٢٥٧). من طريق معاوية النصري عن نهشل عن الضحاك عن الأسود بن يزيد عن عبدالله بن مسعود وتمامه: =

عن ابن عمر[١] به موقوفاً، ورواه البيهقي في «الشعب»[٢]، من جهة نَهْشَل[٣] عن الضحاك عن الأسود عن ابن مسعود من قوله أيضاً بلفظ: **«لو أن أهل العلم صانوا العلم ووضعوه عند أهله سادوا به أهل أزمانهم[٤] ـ أو قال ـ: «أهل زمانهم»** ولكن بذلوه لأهل الدنيا لينالوا من دنياهم فهانوا على أهلها».

سمعت نبيكم ﷺ يقول: **«من جعل الهم هماً واحداً هم آخرته كفاه[٥] الله ﷻ ما همه من أمر دنياه، ومن تشعبت به الهموم من أحوال الدنيا لم يبال الله ﷻ في أي أوديتها هلك»[٦]**.

= «ولكنهم بذلوه لأهل الدنيا لينالوا به من دنياهم. فهانوا عليهم...».

(١) هكذا في جميع النسخ، والأثر عن ابن مسعود كما مر عزوه وكأن الحافظ السخاوي التبس عليه الشطر الثاني وهو المرفوع فإنه مروي عن ابن عمر ـ وليس هو عند ابن ماجه ـ كما سيأتي ذكره.

(٢) (٣١٢/٣)، (ح١٧ و٤٤).

(٣) نهشل بن سعيد الخراساني عن الضحاك والربيع بن أنس، وعنه رواد بن الجراح وابن نمير، واه ق. «الكاشف» (٣٢٧/٢).

(٤) كذا الأصل و(د) ووقع في (م) و(ز): «زمانهم» وهو خطأ لا يساعد عليه السياق..

(٥) كتب الناسخ في الحاشية بعد علامة اللحق على كلمة «كفاه»: عند أبي نعيم في «الحلية»: «كفاه الله هم آخرته».

(٦) ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٣/١٩)، (٥٤)، (ح٣٥٤٥٤) ومن طريقه كل من أبي نعيم في «الحلية» (١٠٥/٢)، والبيهقي في «المدخل» إلى «السنن الكبرى» (ص٣٣٩)، برقم (٥٥٩)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٣٣٦/١).
وأخرجه أحمد في «الزهد» (ص٢٩) لكنه من رواية ابنه عن عبدالله بن نمير ـ وابن أبي عاصم ـ مقتصراً على المرفوع ـ في «الزهد» (ص١٣٧)، (ح٢٧٤) كلاهما عن محمد بن عبدالله بن نمير والبزار في «مسنده» (٦٨/٥)، (ح١٦٣٨) عن محمد بن عمر الكندي، والدارقطني في «العلل» (٤٢/٥) من طريق سعيد بن أيوب كلهم (محمد ابن نمير وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد الكندي وسعيد وأيضاً علي بن محمد والحسين بن عبدالرحمٰن عند ابن ماجه ـ وقد سبق العزو إليهما في بداية التخريج ـ) عن عبدالله بن نمير عن معاوية النصري عن نهشل عن الضحاك عن الأسود بن يزيد عن عبدالله بن مسعود قال... فذكره.
وعبدالله اضطرب في إسناده فروي عنه بهذا الإسناد وخالفهم محمد بن بشير العبدي ـ وهو أيضاً ثبت في الحديث ـ عند الشاشي في «مسنده» (٣٣٨/١)، (ح٣١٧)، =

= وابن عدي في «الكامل» (٥٨/٧)، والدارقطني في «العلل» (٤٢/٥) فزاد في إسناده علقمة وقرنه بالأسود..
وأعلها الدارقطني بما سبق فقال: «ولم يتابع على ذكر علقمة ـ أي: العبدي ـ، وأحسب ابن نمير حدث به قديماً، فذكر فيه علقمة، ثم سكت عن ذكره بعد ذلك؛ لأن كل من رواه عنه من المتأخرين لم يذكره عنه»، «العلل» (٤٢/٥).
فالصواب في روايته بدون ذكر علقمة والحديث بهذا السند منكر لتفرد نهشل به.
سئل أبو حاتم كما في «العلل» (١٢٩/٥) عن هذا الاثر والحديث فقال: «هذا حديث منكر، ونهشل بن سعيد متروك».
قلت: وكذبه الطيالسي وإسحاق بن راهويه كما في «الجرح والتعديل» (٤٩٦/٨).
وقال أبو داود ليس بشيء. «تهذيب التهذيب» (٢٤٤/٤).
وتكلم بعضهم في وروايته عن الضحاك ورواية معاوية عنه ـ كما هو الحال في هذا الحديث ـ.
قال البخاري: روى عنه معاوية مناكير. «التاريخ الكبير» (١١٥/٨) وقال النقاش: روى عن الضحاك الموضوعات. وقال الحاكم: روى عن الضحاك المعضلات. «تهذيب التهذيب» (٢٤٤/٤).
وقال الحافظ: متروك وكذبه ابن راهويه. «التقريب» (ص١٠٠٩).
وأورد الحديث والأثر البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١١٤/١) وضعفه به.
لكن للشطر الثاني منه ـ أي: المرفوع ـ شواهد من طرق عدة منها ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤٤٤/٢) وعنه البيهقي في «الشعب» (٥٤١/١٢)، (ح٩٨٥٧) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي عن أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من جعل الهموم هماً واحداً كفاه الله هم دنياه، ومن تشعبت به الهموم لم يبال الله في أي أودية الدنيا هلك»**.
ورواه البيهقي في «الزهد» (ص٦٦)، (ح١٦) من طريق غسان بن الربيع عن أبي عقيل به.. وزاد في إسناده: عبدالله بن دينار فقرنه مع نافع.
وهو بذلك قد خالف سعيد بن سليمان وهو ثقة حافظ كما في «التقريب» (ص٣٨٠) فمخالفته لسعيد غير مقبولة لضعفه فقد ضعفه الدارقطني كما في «سننه» (١٢٠/٢) وأقره الذهبي في المغني (٩٥/٢).
فالمحفوظ عن عقيل هو الأول كما في «المستدرك».
قال الحاكم عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
وسكت عنه الذهبي، وهما متعقبان؛ فإن في الإسناد راوياً أجمعوا على ضعفه وهو أبو عقيل، واسمه يحيى بن المتوكل، يقال له: المكفوف؛ ضعفه ابن المديني، =

ومعناه في أبيات الجرجاني[١] الشهيرة؛ فإنه قال فيها:

ولو أنّ أهل العلم صانوه صانهم ولو عَظَّمُوه في النفوس لَعُظِّمَا

٨٩٤ حديث: «لو اغتسل اللوطي بماء البحر لم يجيء يوم القيامة إلا جنباً».

أسنده الديلمي، عن أنس به مرفوعاً[٢].

= ولينه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه. وضعفه النسائي. وقال ابن عبدالبر: هو عند جميعهم ضعيف. ولذا قال الذهبي: ضعفوه.
وضعفه ابن حجر.
انظر: «الجرح والتعديل» (٩/١٩٠) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص٢٥١)، «تهذيب التهذيب» (٤/٣٨٥)، «الكاشف» (٢/٣٧٤)، «التقريب» (ص١٠٦٥).
لكن أبا عقيل لم ينفرد به، فقد تابعه عاصم بن محمد ـ وهو ثقة ـ عن أخيه عمر بن محمد عن عبدالله بن دينار أو نافع ـ به ـ هكذا على الشك. رواها أبو عاصم في «الزهد» (ص٨٠، ٨١).
وهذه المتابعة قوية يصح بها الحديث ولا يضر الشك في الإسناد لأن المشكوك فيهما ثقتان. وبقية رجال الإسناد ثقات.
وله مراسيل صحيحة رجالها ثقات لولا الانقطاع منها:
ما أخرجه وكيع في «الزهد» (ص٦٤١)، برقم (٣٦٠)، وعنه هناد في «الزهد» (٢/٣٥٥)، برقم (٦٦٨) وأحمد في «الزهد» (ص٤٢) من طريق عبيدالله العمري عن عبدالوهاب بن بخت، عن سليمان بن حبيب المحاربي قال: قال رسول الله ﷺ: **«من كان همه هماً واحداً كفاه الله همه، ومن كان همه في كل واد، لم يبال الله بأيها هلك».**
وروى أبو نعيم في «الحلية» (٣/١٥١) بسند حسن عن يحيى بن أيوب الغافقي عن ابن عزية عن محمد بن المنكدر مرسلاً بنحوه.
وبهذه الشواهد يزداد قوة.

(١) هو: علي بن عبدالعزيز الجرجاني، أبو الحسن قاضي الري في أيام الصاحب بن عبادٍ، وكان أديباً أريباً كاملاً. مات، سنة (٣٩٢هـ) وذكره الحاكم في تاريخ نيسابور بأن له رسائل مدونة وأشعار مفننة. ثم ذكر له ياقوت عدة أبيات منها هذا. انظر: «معجم الأدباء» (٤/١٧٩٦).

(٢) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٤٣/أ) من طريق الخطيب البغدادي وهو عند الخطيب في «تاريخه» (٣/١١٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١١١، ١١٢) عن محمد بن العباس بن سهيل: نبأنا أبو بكر بن زنجويه عن عبدالله بن بكر السهمي عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله فذكره.
وهذا الحديث أورده الخطيب في ترجمة محمد بن العباس من «تاريخه» (٣/١١٣) =

وهو عنده أيضاً، من حديث أبي هريرة[١] رفعه بلفظ: «**المتلوط لو اغتسل بكل قطرة تنزل من السماء على وجه الأرض إلى أن تقوم الساعة لما طهره الله من نجاسته أو يتوب**» وكل ما في معناهما[٢] باطل[٣].

٨٩٥ حديث: «لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً».

أحمد[٤] والطيالسي[٥] في «مسندهما» والترمذي[٦]، وابن ماجه[٧]، من

= وقال: كان غير ثقة... ثم أورد له حديثين هذا أحدهما وقال: الرجال المذكورون في إسناد هذين الحديثين المذكورين كلهم ثقات غير ابن سهيل وهو الذي وضعهما وركبهما على الإسنادين اللذين أوردهما.
وقال ابن الديلمي عقب الرواية: محمد بن العباس بن سهيل غير ثقة؛ وضّاع، وهو حديث منكر.

(١) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل٤٥/ب/ نسخة يني جامع) وأورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١٦٨/٢) بسنده ومتنه معزواً للديلمي من طريق إسماعيل بن أبي زياد عن يونس بن يزيد عن الزهري ـ بياض في «زهر الفردوس» ـ ووقع تسميته بـ (سعيد) عند السيوطي ـ عن أبي هريرة به.
والحديث موضوع بهذا السند؛ آفته إسماعيل بن أبي زياد.
قال عنه أبو زرعة: يروي أحاديث مفتعلة. وقال الدارقطني: يضع الحديث. وقال ابن حجر: متروك؛ كذبوه.
انظر: «أجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي» (٢٧٣/٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص١٣)، «التقريب» (ص١٣٩).

(٢) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «معناه».

(٣) أورد الحافظ ابن الجوزي مما في معنى الحديثين عدة أحاديث وحكم عليها بالوضع. انظر: «الموضوعات» (١١٢/٣، ١١٤).

(٤) في مسنده في مواضع (٣٣٢/١)، (ح٢٠٥) قال: ثنا أبو عبدالرحمٰن ـ يعني: عبدالله بن يزيد المقرئ ـ: ثنا حيوة: أخبرني بكر بن عمرو أنه سمع عبدالله بن هبيرة يقول: إنه سمع أبا تميم الجيشاني يقول: سمع عمر. فذكره...
ورواه من طريقين عن ابن لهيعة عن عبدالله بن هبيرة به. (٤٣٨/١)، (ح٣٧٠، ٣٧٣).
وهي متابعة تامة لبكر بن عمرو.

(٥) (٥٥/١)، (ح٥١) قال: ثنا عبدالله بن المبارك عن حيوة به.

(٦) في «جامعه»، كتاب الزهد، باب في التوكل على الله (ص٥٢٩)، (ح٢٣٤٤).

(٧) في «سننه»، كتاب الزهد، باب في التوكل واليقين (ص٦٩٢)، (ح٤١٦٢) من طريق =

حديث أبي تميم الجَيْشَاني عن عمر به مرفوعاً، وصححه ابن خزيمة[١]، وابن حبان[٢]، والحاكم[٣].

= عبدالله بن وهب عن ابن لهيعة عن ابن هبيرة به.

(١) لم أقف عليه في كتبه ولا في زوائده.

(٢) في «صحيحه» (٥٠٩/٢)، (ح٧٣٠) من طريق عبدالله المقرئ عن حيوة عن بكر بن عمرو عن ابن هبيرة به.

(٣) في «المستدرك» (٣١٨/٤) من طريق المقرئ به.
وقول الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
ولم يتعقبه الذهبي.
والحديث مروي من طريقين كما مر عن ابن هبيرة، فطريق بكر بن عمرو إسنادها حسن وأما إسناد ابن لهيعة فهو محتمل للتحسين؛ لأنه من رواية أحد العبادلة عنه وهو ابن وهب، وبقية رجال الإسناد ثقات.
والحديث يتقوى بطريقيه إلى الصحيح لغيره. والله أعلم.
وزيادة على من صححه من الأئمة الإمام الترمذي في «جامعه» (ص٥٢٩)، (ح٢٣٤٤) عقب روايته الحديث بقوله: «حسن صحيح».
والحديث رواه ابن المبارك في «الزهد» (ص١٩٦) ومن طريقه جماعة وهم: ابن أبي الدنيا في التوكل (ص٤٤)، برقم (١)، والنسائي في «الكبرى» (٣٨٩/١٠)، (ح١١٨٠٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢١٢/١)، (ح٢٤٧)، والقضاعي في «الشهاب» (٣١٩/٢)، (ح١٤٤٤). كلهم عن ابن المبارك عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو، عن عبدالله بن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه به.
ورواه جماعة من طريق عبدالله بن يزيد عن حيوة بالسند السابق كعبد بن حميد في «مسنده» (ص٣٢)، برقم (١٠ت السامرائي) ويعقوب الفسوي في «تاريخه» (٢٨١/٢)، ط. دار الكتب، ومن طريقه البيهقي في الآداب (ص٣١٣)، (ح٩٤٩).
تنبيهان:
الأول: روى البزار هذا الحديث في «مسنده» (٤٧٦/١)، (ح٣٤٠) لكنه وقع له قلب في الإسناد بتقديم وتأخير في رواة الإسناد مخالفاً فيه جميع من رواه من الأئمة ولم يقع منهم قلب فيه وإسناده هو: حدثنا بشر بن آدم قال: نا عبدالله بن يزيد: نا حيوة عن بن هبيرة عن بكر بن عمرو عن أبي تميم الجيشاني عن عمر به.
فقدّم هبيرة وأخّر بكراً فصار له شيخاً، ومن ثم حدث عن أبي تميم وليس هو من مشايخه، فأعله البزار بقوله.
... وأحسب أن بكر بن عمرو لم يسمع من أبي تميم. في «مسنده» (٤٧٧/١). =

وللعسكري، من جهة وهب بن منبه قال: سئل ابن عباس عن المتوكل؟، فقال: «الذي يحرث ويبذر بذره بين[(١)] المدَر».

ومن طريق معاوية بن قُرّة[(٢)] قال: لقي عمر بن الخطاب ناساً من أهل اليمن، فقال: «ما[(٣)] أنتم»؟ فقالوا: متوكلون، [(٤)] فقال: «كذبتم[(٥)]؛ أنتم مُتّكلون[(٦)]، إنما المتوكل رجلٍ ألقى حبّهُ[(٧)] في الأرض وتوكل على الله ﷻ»[(٨)].

= فالذي يظهر والله أعلم أن الخطأ والوهم فيه من شيخ البزار بشر بن آدم فهو صدوق فيه لين كما قال الحافظ. «التقريب» (ص١٦٧).

والتنبيه الثاني: أن هذا الحديث روي عن ابن عمر قال ابن أبي حاتم كما في «العلل» (٩٧/٥) سألت أبي عن حديث كتبناه بمصر عن مالك بن عبدالله بن سيف التّجيبي عن سعيد بن إسحاق الحمَّار: ثنا الليث عن محمد بن عبدالرحمٰن، عن نافع، عن ابن عمر به مرفوعاً.

فقال أبو حاتم: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد، وسعيد بن إسحاق بن الحمّار مجهول لا أعرفه».

فالحديث معروف بالأسانيد السابقة من حديث عمر بن الخطاب ﷺ، لذا قال البزار في «مسنده» (٤٧٧/١): «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عمر بن الخطاب بهذا الإسناد».

ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢٦٧/٢) من طريق مالك بن عبدالله التجيبي عن شعيب بن إسحاق. به. ولعله تحرف ففي الإسناد السابق سعيد وهو علته. ولأن شعيباً هذا ثقة.

(١) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «من».

(٢) أبو إياس البصري، ثقة من الثالثة، مات سنة ثلاث عشرة. ع. «التقريب» (ص٩٥٦).

(٣) في المصدرين الآتيين: «من».

(٤) في المصدرين: «المتوكلون».

(٥) ليست موجودة بالمصدرين.

(٦) في الأصل و(ز): «متوكلون» والمثبت من (د) و(م).
وفي كتاب التوكل لابن أبي الدنيا: «المتكلون» وفي مطبوعة «المجالسة» «المتواكلون». مع أن مخطوطة «المجالسة» «متوكلون» كما نبه عليه المحقق.
وقد يكون صحيحاً؛ إذا حُمِل قول عمر على التعجب والاستفهام الإنكاري.

(٧) في الأصل: «حبّةً» وفي الأزهرية: «حبّهُ» ولعله الصواب وهو موافق لما عند ابن أبي الدنيا في «التوكل» (ص٥٠)، برقم (١٠)، والدينوري في «المجالسة» (١٣٢/٧) فلذلك أثبته.

(٨) هو كالأول عند العسكري في «الأمثال» وهو مفقود وقد عزاه له المتقي الهندي =

وقد صنف ابن خزيمة وابن أبي الدنيا وغيرهما في «التوكل»[١].

٨٩٦ [ل١٥١/ب] **حديث: «لو أنكم دُلّيتم[٢] بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله».**

الترمذي في تفسير الحديث[٣] من «جامعه» من حديث الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً[٤] وقال: «إنه غريب»، قال: «ولم يسمع الحسن من أبي هريرة». قال: «وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقالوا: إنما هبط على علم الله وقدرتِه وسلطانِه، وعلمُ الله وقدرتُه وسلطانُه في كل مكان، وهو على

= في «كنز العمال» (١٢٩/٤)، (ح٩٨٧٥) ووجدته عند ابن أبي الدنيا في التوكل على الله (ص٥٠)، برقم (١٠)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١٣٢/٧)، برقم (٣٠٢٧) كلاهما من طريق يزيد بن هارون: أنا عون بن موسى عن معاوية بن قرة، أن عمر بن الخطاب . . . به.

والقصة إسنادها منقطع؛ لأن معاوية بن قرة لم يلحق عمر بن الخطاب؛ بل إن روايته عن عثمان وعلي مرسلة كما نص عليه أبو زرعة الرازي والشافعي.

فمن باب الأولى أن لا يدرك عمر رضي الله عنه فهو متقدم الوفاة عنهما، وقد ذكر الحافظ أن معاوية عاش ستّاً وسبعين سنة وقد توفي سنة (١١٣هـ) وعليه فإن ولادته سنة (٣٧هـ) وعمر توفي سنة ثلاث وعشرين فالانقطاع ظاهر جدّاً.

انظر: «جامع التحصيل» (ص٢٨٢)، «تهذيب التهذيب» (١١٢/٤) و«التقريب» (ص٩٥٦).

(١) كتاب ابن أبي الدنيا مطبوع متداول، وهو صحيح النسبة إليه باسم «التوكل على الله»، ولابن خزيمة، كتاب التوكل ذكره ابن حجر في «فتح الباري» (١٥٩/١٠).
ولمحمد بن يحيى الذهلي، كتاب «التوكل». ذكره إسماعيل البغدادي في هدية العارفين (ص١٦/٥).
ولابن تيمية مصنف أيضاً واسمه: «رسالة في تحقيق التوكل» مطبوع بتحقيق محمد رشاد سالم.

(٢) الإدلاء هو الإرسال. المغرب في «ترتيب المعرب» (٢٩٤/١).

(٣) كذا الأصل و(ز) وفي (م): «الحديد»؛ أي: سورة الحديد، وكلاهما صواب.

(٤) كتاب تفسير القرآن عن رسول الله، باب (ومن سورة الحديد) (ص٧٤٥)، (ح٣٢٩٨) من طريق شيبان بن عبدالرحمٰن عن قتادة عن الحسن به مطولاً وفيه: ثم قال النبي ﷺ: **«والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم... الحديث. ثم قرأ (هو الأول والآخر والظاهر والباطن)».** =

العرش كما وصف في كتابه»[١]. انتهى بحروفه.

= ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٤/٤٢٢)، (ح٨٨٢٨) عن الحكم بن عبدالملك، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/٥٦٠ ـ ٥٦٣) من طريق أبي جعفر الرازي وشيبان ثلاثتهم عن قتادة به.

وخالفهم معمر وسعيد بن أبي عروبة فروياه عن قتادة مرسلاً ـ لم يذكرا الحسن عن أبي هريرة ـ أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (٢/٢٩٩)، وابن جرير في «تفسيره» (٢٣/٨٠، ٨١) بنحوه. مطولاً.

وهما أوثق من أبي جعفر الرازي وشيبان والحكم.

فأبو جعفر الرازي هو عيسى بن ماهان، قال عنه ابن معين: يخطئ ويغلط.

وقال أحمد: ليس بقوي في الحديث.

وقال أبو زرعة شيخ يهم كثيراً، وقال الحافظ: ضعيف سيء الحفظ.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/١٣٣) «سؤالات البرذعي» لأبي زرعة (٢/٤٤٣)، «تهذيب الكمال» (٣٣/١٩٥)، «التقريب» (ص١١٢٦).

وشيبان ثقة؛ وثقه ابن معين وابن سعد وأحمد والنسائي. «تهذيب الكمال» (١٢/٥٩٥). وقال الحافظ في «التقريب» (٤٤١): ثقة صاحب كتاب.

والحكم بن عبدالملك ضعيف قال أبو داود: منكر الحديث وقال النسائي ليس بالقوي. «تهذيب الكمال» (٧/١١٢)، وقال الحافظ: ضعيف «التقريب (٢٦٣).

فهؤلاء الثلاثة روايتهم الموصولة غير محفوظة لمخالفتهم إمامين ثقتين ثبتين وهما:

معمر بن راشد وهوثقة ثبت كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٦٩١).

وسعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ وكان من أثبت الناس في قتادة وقد اختلط. «التقريب» (٣٨٤).

وهذه قرينة أخرى في ترجيح المرسل وهي تقديم سعيد في قتادة على غيره عند الاختلاف. واختلاطه لا يقدح في هذا الحديث؛ لأنه من رواية يزيد بن زريع عنه، وسماعه منه قديم كما قال الإمام أحمد. «الكامل» لابن عدي (٣/٣٩٣، ٣٩٤).

ولذا قال ابن كثير في «تفسيره» (٧/٨) بعد إيراده اختلاف الوصل والإرسال: ولعل المرسل هو المحفوظ.

والطريق الموصولة معلة أيضاً؛ فإنه كما قال الترمذي: «لم يسمع الحسن من أبي هريرة».

وقد نفاه عنه أكابر تلاميذ الحسن كما بينته فيما سبق.

والترمذي حكم على الحديث بأنه ضعيف مما يدل على عدم ثبوته عنده.

(١) استدرك عليه ابن تيمية رحمهما الله أن هذا تأويل فاسد من جنس تأويلات الجهمية، وهو قوله: «لهبط على علم الله» ثم أوضح شيخ الإسلام معنى الحديث على فرض =

وكذا قال شيخنا[١] معناه: «أن علم الله يشمل جميع الأقطار، فالتقدير: لهبط على علم الله، والله ﷻ مُنزَّه عن الحلول في الأماكن؛ فإنه ﷻ كان قبل أن تَحْدُثَ الأماكن»[٢].

٨٩٧ حديث: «لو بَغَى جبل على جبل لدُكَّ الباغي».

البخاري في «الأدب المفرد»[٣]: ثنا أبو نعيم: ثنا فطر بن خليفة[٤] عن أبي يحيى القَتّات[٥]: سمعت مجاهداً عن ابن عباس به موقوفاً[٦].

وهو[٧] عند البيهقي في «الشعب»[٨] من طريق الأعمش عن أبي يحيى القَتّات به.

= ثبوته. انظر: «مجموع الفتاوى» (٥٧١/٦، ٥٧٤). وانظر: أيضاً كلام ابن القيم في «مختصر الصواعق» (ص٤٠٠).

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) وهذا القول من الحافظ يُستدرك عليه في تأويله (لهبط على علم الله) ويُنظر ما قاله ابن تيمية في تأويل الحديث على فرض ثبوته في الإحالة الماضية.
ويُستدرك عليه أيضاً في نفيه للمكان فإن الحق الذي عليه أهل السُّنَّة أن لفظ المكان من الألفاظ المجملة التي يستفصل فيها؛ فهي تحتمل حقّاً وباطلاً، فإن أريد بها حقّاً قبلت وإلا ردت، فلا تنفى بإطلاق، ولا نثبتها بإطلاق.
والحق الذي تدل عليه أن الله في العلو ولا تحيط به مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء سبحانه.
وأما المعنى الباطل فهو أن الله يحل في الأماكن فهذا باطل. انظر ما قاله ابن تيمية في «درء التعارض» (٢٩٥/٣).

(٣) باب البغي (٣٠٤/١)، (ح٥٨٨) ولفظه عنده: لو أن جبلاً بغى...

(٤) فطر بن خليفة المخزومي مولاهم، أبو بكر الحناط ـ بالمهملة والنون ـ صدوق رمي بالتشيع، من الخامسة مات بعد سنة خمسين ومائة. خ ٤. «التقريب» (ص٧٨٧).

(٥) أبو يحيى القتات، الكوفي، زاذان وقيل: دينار، عن مجاهد وعطاء، وعنه إسرائيل وأبو بكر بن عياش قال ابن معين: في حديثه ضعف، هو في الكوفيين مثل ثابت في البصريين، وقال النسائي: ليس بالقوي. د ت ق. «الكاشف» (٤٧١/٢).

(٦) في (م) مرفوعاً وهو خطأ.

(٧) سقطت من (ز).

(٨) «شعب الإيمان» (٦٤/٩)، برقم (٦٢٦٦).

ورواه ابن مردويه[١] من طريق قطبة[٢] عن الأعمش به مرفوعاً، ومن طريق الثوري عن الأعمش موقوفاً[٣].

ورواه ابن المبارك في «الزهد»[٤] عن فِطر عن يحيى عن مجاهد مرسلاً.

قال ابن أبي حاتم[٥]: «اختلف فيه على أبي يحيى القَتَّات[٦]، والموقوف أصح».

---

(١) كتابه مفقود، لكن عزاه إليه السيوطي في «الدر المنثور» (٦٤٦/٧) وهو في تخريج الكشاف للزيلعي عن ابن عباس مرفوعاً، وروي عنه مرفوعاً أخرجها كما في «الكشاف» (١٢٤/٢) ابن مردويه في تفسيره في سورة الحج من حديث قطبة بن عبدالعزيز عن أبيه عن جده: حدثنا الأعمش عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

(٢) قطبة بن عبدالعزيز الحماني، عن الأعمش وليث، وعنه يحيى بن آدم وعاصم بن يوسف ويحيى الحمالي، ثقة م ٤. «الكاشف» (١٣٧/٢).
وقع في (م) قطنة وهو خطأ.

(٣) رواها ابن مردويه كما في تخريج الكشاف للزيلعي (١٢٤/٢).
وتابعه قيس بن الربيع أخرجها ابن أبي الدنيا في «ذم البغي» (ص٥٤)، برقم (٧): أخبرنا الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس،: «لو بغى جبل على جبل لجعل الله ﷻ الباغي منهما دكاً».

(٤) لم أقف عليه فيه.

(٥) في «العلل» (٣٠٩/٦).

(٦) نعم؛ فإن الحديث مداره على أبي يحيى القتات واختلف عليه:
فرواه عنه فطر واختلف عليه أيضاً:
فرواه أبو نعيم الفضل بن دكين كما سبقت عند البخاري في الأدب ويحيى بن سلام في «تفسيره» (٨٤/١) وخلاد بن يحيى عند أبي نعيم في «الحلية» (٣٢٢/١) ثلاثتهم عن فطر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس موقوفاً.
وخالفهم وكيع كما في «الزهد» (ص٧٤٢)، برقم (٤٢٦) فرواه عن فطر عن أبي يحيى القتات عن مجاهد مرسلاً.
ورواه عن القتات أيضاً الثوري عند وكيع في «الزهد» (ص٧٤٣)، برقم (٤٢٧)، وابن مردويه في تفسيره كما في «تخريج الكشاف» (١٢٤/٢)، والأعمش عند البيهقي في «الشعب» (٦٤/٩)، (ح٦٢٦٦) وإسرائيل عن ابن أبي حاتم في العلل ثلاثتهم عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس موقوفاً.
فهذه متابعة تامة من الأئمة (الثوري وإسرائيل والأعمش) لفطر بن خليفة في روايته للموقوف. =

وفي الباب عن ابن عمر عند ابن مردويه(١).

= وأما روايته الحديث مرسلاً فلا يصح، ولم تأت إلا من طريق وكيع عنه، ولعل فطراً أخطأ فاضطرب فيه؛ لأن فيه ضعفاً والراجح أنه صدوق، فالأخذ بموافقته للأئمة أولى.
ولذا لما عُرضت اختلاف الروايتين على أبي حاتم عن وكيع ـ المرسلة والموقوفة ـ قال: حديث مجاهد عن ابن عباس قوله أصح. «العلل» (٣٠٨/٦).
فوكيع رواه من طريقين: من طريق فطر وهي المرسلة، ومن طريق الثوري وهي موقوفة، وقد صحح الموقوف أبو حاتم في علله وأعل بها المرسل. (٣٠٨/٦).
وعليه فإن مدار الإسناد على أبي يحيى القتات وهو ضعيف يكتب حديثه، وبقية الرجال ثقات، لكنه لم ينفرد فقد تابعه الأعمش عند ابن أبي الدنيا في كتابه «ذم البغي» (ص٥٤)، برقم (٧ت خلف) من طريق قيس بن الربيع والحربي في «غريبه» (٦٠٣/٢) من طريق أبي معاوية كلاهما عنه (الأعمش) به موقوفاً.
فالأعمش مرة رواه عن مجاهد بواسطة وهو عن أبي يحيى القتات ومرة بدون واسطة.
فالأعمش قد اختلف عليه فرواه علي بن مسهر عنه عن يحيى القتات به موقوفاً عند البيهقي في «الشعب» (٦٤/٩)، (ح٦٢٦٦).
وخالفه أبو معاوية محمد بن خازم عند الحربي في غريبه (٦٠٣/٢)، وابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٦٣) وقيس بن الربيع عند ابن أبي الدنيا (ص٥٤)، رقم (٧) وعبيدالله بن زحر ثلاثتهم لم يذكروا القتات وإنما الأعمش عن مجاهد به موقوفاً.
ولعلها أرجح؛ لأن أبا معاوية من أثبت الناس في الأعمش وهو مخصوص بحديثه كما يفهم من كلام الأئمة.
قال ابن المديني: هو حسن الحديث عن الأعمش حافظ له. وقال أحمد: هو في حديث الأعمش أثبت منه في غيره. شرح علل الترمذي (٦٧٠/٢).
وسئل ابن معين عن أبي معاوية ووكيع أيهما أحب إليك في الأعمش؟ فقال: أبو معاوية أعلم به، ووكيع ثقة. التعديل والتجريح (٦٨٥/٢)، و«الجرح والتعديل» (٢٤٨/٧) وقدمه مرة على جرير، وقال أبو حاتم: أثبت الناس في الأعمش الثوري ثم أبو معاوية. «الجرح والتعديل» (٢٤٧/٧).
وبالجملة فالأثر صحيح ثابت موقوفاً عن مجاهد عن ابن عباس قوله. كما قال أبو حاتم رحمه الله تعالى.

(١) كتابه مفقود وقد عزاه له السيوطي في «الدر المنثور» (٦٤٧/٧).
وهو عند ابن عدي في «الكامل» (٣٠٦/١) من طريق إسماعيل بن يحيى: حدثنا ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«لو بغى جبل على جبل لخر الجبل الذي بغى»**. =

وعن أنس عند ابن حبان في «الضعفاء»[١] في ترجمة أحمد بن الفضل، وقال: «إنه كان يضع الحديث».

٨٩٨ حديث: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً».

متفق عليه عن أنس به مرفوعاً[٢].

وفي الباب عن أبي هريرة[٣] وجماعة[٤].

= قال ابن عدي: باطل بهذا السند لا يرويه عن ابن أبي ذئب إلا إسماعيل.
قلت: وقد قال هو في مطلع ترجمته: «يحدث عن الثقات بالبواطيل».
وإسماعيل مجمع على تركه قاله الحاكم. كما في «سؤالات السجزي» له (ص٢٤٨)، والذهبي في «الميزان» (٢٥٣/١)؛ وكذبه صالح جزرة، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم. انظر: «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص٩٧)، و«ميزان الاعتدال» (٢٥٣/١).
وروي من طريق آخر عن ابن عمر كما في «سؤالات أبي زرعة» (٧١٣/٢) من طريق أبي حاتم وقال:
لا أصل له باطل.

(١) المسمى بـ«المجروحين» (١٥٥/١) من طريق أحمد بن محمد بن الفضل عن نصر بن علي عن سفيان عن الزهري عن أنس.
وروى ابن حبان عنه عدة أحاديث وقال عنها: «موضوعة» واتهمه بوضعها. (١٥٥/١). وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (ص١٢٥).
وقال الذهبي: كذاب دجال روى عن نصر بن علي. انظر: المغني في «الضعفاء» (ص١٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً (١٠٢/٨) من حديث أنس.
وأخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤٣٨/٤)، كتاب الفضائل باب توقيره وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه... من حديث أنس وفيه قصة.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» من حديث أبي هريرة كالإحالة السابقة فإنه رواه قبل حديث أنس.

(٤) منهم أم المؤمنين عائشة وأبي ذر الغفاري وابن أم مكتوم وأبو الدرداء وسمرة بن جندب عند البزار وابن مسعود عند الطبراني.
فأما حديث عائشة ﵂ فأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الاستسقاء، باب الصدقة في «الكسوف» (٣٤/٢) وللحديث قصة.
وأما حديث ابن أم مكتوم فأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٧٢/١)، (ح٨٨٧)، =

= والحاكم في «المستدرك» (٦٣٥/٣) كلاهما من طريق إسحاق بن سليمان الرازي عن أبي سنان عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن ابن أم مكتوم ﷺ قال: خرج النبي ﷺ ذات غداة فقال: سعرت النار لأهل النار وجاءت الفتن كقطع الليل المظلم، لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثير.
وإسناده صحيح رجاله ثقات. وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٩٦/١٠) وعزاه للطبراني وقال: رجاله رجال الصحيح.
وأما حديث أبي الدرداء فاختلف فيه وقفاً ورفعاً من طريق شعبة وعليه اختلفوا:
فرواه مسلم بن إبراهيم عنه مرفوعاً عند أبي داود في «الزهد» (ص١٩٤)، (ح٢١٤) وخالفه جماعة في وقفه قال أبو حاتم كما في «العلل» (٤٥/٥): والموقوف أصح، وأصحاب شعبة لا يرفعون هذا الحديث.
وكأن البزار يميل إلى وقفه حيث قال (ولا نعلم هذا الحديث أسنده عن شعبة إلا مسلم وقد رواه جماعة غير مسلم عن شعبة فأوقفوه عن أبي الدرداء.
وأما حديث أبي ذر فأخرجه الترمذي في «جامعه» (ص٥٢٣)، (ح٢٣١٢)، وابن ماجه في «سننه» (ص٦٩٦)، (ح٤١٩٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٦٨/٣)، (ح١١٣٥)، والبزار في «مسنده» (٣٥٧/٩)، (ح٣٩٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢٦/٢)، (ح٧٦٤) كلهم من طريق إسرائيل عن إبراهيم بن المهاجر عن مجاهد عن مورق عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث، وفيه طول ومنه الشاهد.
وفي سنده: إبراهيم بن المهاجر لين الحديث؛ ضعفه ابن معين. «العلل» لأحمد (٢٩/٣) ولينه أحمد كما في «العلل» رواية المروذي (ص٣٨) وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به محله الصدق. «الجرح والتعديل» (١٣٣/٢) وقال الدارقطني: ضعفوه سؤالات الحاكم له (ص١٨٠). ولذا قال الحافظ: صدوق لين الحديث. «التقريب» (ص١١٦).
وحديثه حسن في الشواهد؛ فإن الأحاديث المتقدمة تشهد للجملة الواردة في حديثه.
وروي موقوفاً عن أبي ذر من طريق صحيحة: أخرجها هناد في «الزهد» (٢٦٩/١)، برقم (٤٦٨) ومن طريقه أبو داود في «الزهد» (ص١٨٧)، (ح٢٠٤) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن أبي ذر موقوفاً عليه..
وأما حديث عبدالله بن مسعود فأخرجه البزار في «مسنده» (١٧٦/٥)، (ح١٧٧٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٢١/٣)، والطبراني في «الأوسط» (٢٤٩/٧)، (ح٧٤١٣)، و«الكبير» (٢٢٥/١٠)، (ح١٠٣٩٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٣/٤) من طريق محمد بن الليث أبي الصباح الهدادي عن محمد بن عمر الرومي: ثنا عبيدالله بن =

٨٩٩ حديث: «لو تعلم[1] البهائم من الموت ما يعلم ابن آدم ما أكلتم منها سميناً».

البيهقي في «الشعب»[2]، ....

= سعيد أبو مسلم قائد الأعمش عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: أنه سمع النبي ﷺ يقول: **«سعرت النار وأزلفت الجنة يا أهل الحجرات لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»**.

قال العقيلي: لا يتابع على هذا ـ أي قائد الأعمش ـ ولا على غيره؛ في حديثه عن الأعمش وهم كثير، أما هذا المتن فيروى من غير هذا الوجه بأسانيد صالحة جياد.

قلت: يشير العقيلي إلى حديث أنس الذي في الصحيحين كما في مطلع التخريج.

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الأعمش عن زيد، تفرد به عنه محمد بن فائدة أبو مسلم».

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٩٦/١٠) وقال: «فيه عبيدالله بن سعيد قائد الأعمش وهو ضعيف ووثقه ابن حبان وقال: يخطئ وبقية رجاله ثقات وفي بعضهم خلاف».

فالحديث قد تفرد به قائد الأعمش عن الأعمش وهو ضعيف لا يحتمل تفرده؛ وكذلك من تحته ضعفاء:

فتلميذه الراوي عنه محمد بن عمر بن الرومي البصري قال عنه أبو زرعة: شيخ فيه لين. وضعفه أبو داود، ووثقه ابن حبان، وقال الحافظ: لين الحديث.

انظر: «الثقات» (٧١/٩)، «تهذيب الكمال» (١٧٠/٢٦)، «التقريب» (ص٨٨١).

وتلميذه محمد بن الليث الهدادي.

قال عنه ابن حبان: يخطئ ويخالف.

وأورده الذهبي في «الميزان» من غير أن ينسبه.

وقال: لا يُدرى من هو؟ وأتى بخبر موضوع، والظاهر أنه أبو لبيد السرخسي الراوي عن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد.

قال السليماني: فيه نظر.

انظر: «الثقات» (١٣٥/٩)، «الميزان» (٢٣/٤).

(١) في الأصل: «يعلم» والتصويب من (ز) و(د) و(م) وهو الموافق لما في المصادر وأنسب من حيث الترتيب الهجائي.

(٢) (١٣٧/١٣)، (ح١٠٠٧٣) من طريق محمد بن إسماعيل: ثنا عبدالله بن سلمة، عن [أبيه] عن أم صُبية الجهنية قالت: قال رسول الله ﷺ: **«لو تعلم البهائم من الموت ما يعلم بنو آدم ما أكلت سميناً»**. =

والقضاعي[١]، من حديث أم صُبَيَّة[٢] الجهنية[٣] به مرفوعاً.

ورواه الديلمي[٤]، من حديث أبي سعيد رفعه بلفظ: **«لو علمت البهائم**

= **تنبيه**: وقع في المطبوعة تصرف من المحقق حيث أضاف بين عبدالله بن مسلمة وأم صبية: (عبدالرحمٰن بن المسور) وعلل بقوله: حتى يستقيم الإسناد!
وتعليله خطأ؛ فإنه بجمع الطرق يتبين الساقط، ففي المصدرين الآتيين الشهاب ومعجم ابن الأعرابي وقع تسميته ـ عن أبيه ـ أي: أبو عبدالله واسمه: سلمة بن أسلم الأنصاري وهو صحابي جليل.

(١) في «مسند الشهاب» (٣١٤/٢)، (ح١٤٣٤) من طريق محمد بن إسماعيل الجعفري به. بلفظ لو تعلم البهائم من الموت ما يعلم بن آدم ما أكلتم سميناً.
وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٤٠/١)، (ح٢٢٤) وسند القضاعي من طريقه.
والحديث بهذا السند ضعيف جدّاً فيه علتان:
الأولى: ضعف محمد بن إسماعيل بن جعفر الجعفري؛ قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث؛ يتكلمون فيه. وقال أبو نعيم: متروك.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٨٩/٦) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٤٢/٣)، «لسان الميزان» (٥٦٨/٦).
والثانية: ضعف عبدالله بن سلمة؛ قال عنه أبو زرعة والعقيلي: منكر الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (٧٠/٥)، و«ضعفاء العقيلي» (٣٥٢/٣).

(٢) في (م): «صفية» وهو خطأ.

(٣) قيل اسمها: خولة بنت قيس فهي جدة خارجة بن الحارث بن رافع بن مكيث، حديثها عند أهل المدينة، روى عنها النعمان بن خَرَّبُوذ في الوضوء. «الاستيعاب» (١٩٤٣/٤).

(٤) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٣٩/أ) من طريق البيهقي ـ وهو عند البيهقي في «الدلائل» (٦/ ٣٤) والسياق له ـ من طريق علي بن قادم عن أبي العلاء خالد بن طهمان عن عطية عن أبي سعيد قال: مر رسول الله ﷺ بظبية مربوطة إلى خباء... وفيه قصة، وفيه: (لو علمت البهائم من الموت ما تعلمون ما أكلتم منها سميناً أبداً..).
وخولف علي بن قادم في إسناده: فرواه وكيع عن خالد بن طهمان عن عبدالملك بن عمير مرسلاً كما في «الزهد» له (٢٨٥/١)، برقم (٦٣).
ورواية وكيع أرجح وهو ثقة ثبت؛ ولأن المخالف له ضعيف وهو علي بن قادم ضعفه ابن سعد فقال: منكر الحديث شديد التشيع. وضعفه ابن معين. وقال أبو حاتم محله الصدق. وقال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه.
انظر: «الطبقات» (٤٠٤/٦)، «الجرح والتعديل» (٢٠١/٦)، «الكامل» (٢٠١/٥)، «ميزان الاعتدال» (١٥٠/٣). =

= وعليه فلا تقوى روايته لمعارضة وكيع فهي منكرة.
هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن ابن طهمان صدوق تغير واختلط كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٢٨٧) واختلاطه قبل موته بعشر سنين كما قال ابن عدي في «الكامل» (١٩/٣) ولم أر من نص على وفاته تحديداً في كتب الوفيات والتواريخ والاختلاط حتى نعلم من حمل عنه قبل أو بعد الاختلاط؛ إلا أن وكيعاً متقدم الوفاة وأعلى طبقة من ابن قادم فلعل أخذه كان مبكراً.
والحديث لا يصح مرسلاً ولا موصولاً، ورواية الوصل فيها عطية العوفي وهو ضعيف مشهور بالتدليس.
وقد عنعن في إسناد هذا الحديث.
وتكلم الأئمة في روايته عن أبي سعيد خاصة، هل يعني به الكلبي أو الخدري ﷺ.
فذهب أحمد كما في «العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٨/١)، وابن حبان في «المجروحين» (١٧٦/٢) إلى أنه يكني الكلبي أبا سعيد إيهاماً منه أنه الخدري، وهو ما يسمى بتدليس الشيوخ.
لكن خصه الحافظ ابن رجب فيما يرويه عن أبي سعيد في التفسير خاصة، أما المرفوع كما هو الحال هنا فإنما يقصد الخدري والله أعلم. «شرح علل الترمذي» (٦٩٠/٢).
ومهما يكن من شيء فهو ضعيف مشهور بالتدليس القبيح كما قال الحافظ في «تعريف أهل التقديس» (ص٥٠).
وقد عزاها المناوي في «فيض القدير» (٣١٥/٥) للسهيلي والحاكم من حديث أبي سعيد، وقال: «إسناده فيه ضعفاء».
ورمز له السيوطي بالضعف في «الجامع الصغير» (٤٥٦/٢).
والأثر يروى معضلاً من حديث الحسن بن صالح قال ابن المبارك: ثنا الحسن بن صالح أنه بلغه أن النبي ﷺ قال: فذكره... أخرجه في «الزهد» (ص٣٨)، برقم (١٥٢).
ويروى من قول سفيان الثوري أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٩٢/٦) قال: ثنا القاضي: ثنا محمد بن أيوب: ثنا عبدالرحمٰن بن سلم: ثنا يحيى بن ضريس قال: سمعت سفيان الثوري يقول: فذكره إلا أنه قال «تعقل» بدل «تعلم» وتعقلون بدل «تعلمون».
وعبدالرحمٰن بن سلم أظنه (سلمة) لأني لم أر في تلاميذ ابن الضريس ولا من مشايخ محمد بن أيوب من هو بهذا الاسم والذي وجدته هو عبدالرحمٰن بن سلمة.
ترجمه ابن أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل» فقال: عبدالرحمٰن بن سلمة الرازي =

من الموت ما علمتم[١] ما أكلتم منها لحماً سميناً».

وعنده[٢] بلا سند عن أنس رفعه: **«لو أن البهائم التي تأكلون لحومها علمت ما تريدون[٣] بها ما سمنت، وكيف تسمن أنت يا ابن آدم والموت أمامك»**.

٩٠٠ حديث: «لو تفتح عمل الشيطان».

النسائي[٤]، وابن ماجه[٥]، والطحاوي[٦] من طريق محمد بن عجلان[٧] عن الأعرج[٨] عن أبي هريرة به مرفوعاً: **«المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك** [ل١٥٢/أ] **واستعن**

= كاتب سلمة بن الفضل، أبو محمد الأزداني، روى عن يحيى بن الضريس، وسلمة بن الفضل، روى عنه محمد بن أيوب ومحمد بن العباس بن بسام مولى بني هاشم الرازي. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٢٤١/٥).

فهو مجهول الحال.

ويروى أيضاً عن عيسى ﷺ أخرجها أبو نعيم في جزء حديثه برقم (٣): حدثنا هارون بن يوسف بن زياد البزاز أبو أحمد، حدثنا محمد بن أبي عمر؛ يعني: العدني: حدثنا سفيان، عن مالك، قال: مر عيسى ابن مريم ﷺ بظبية ربيطة قوم وللحديث قصة.

ورجال السند موثقون إلى مالك.

(١) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «علمت».

(٢) وهو في «مسند الفردوس» (٣٦٠/٣)، برقم (٥٠٨٨) وفيه: «عرفت» بدل «علمت».

(٣) في (م): «تريد».

(٤) كتاب «عمل اليوم والليلة». ما يقول إذا غلبه أمر (٢٣٠/٩)، (ح١٠٣٨٢) من طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان به.

(٥) في «سننه» المقدمة، باب في القدر (ص٢٩)، (ح٧٩) من طريق ابن عيينة عن ابن عجلان به.

(٦) شرح مشكل الآثار (٢٣٦/١)، (ح٢٥٩) من طريق ابن عيينة عن ابن عجلان به.
وأخرجه من الطريق نفسه ابن حبان في «صحيحه» (٢٨/١٣)، (ح٥٧٢١).

(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥١).

(٨) عبدالرحمٰن بن هرمز الأعرج أبو داود، عن أبي هريرة وعبدالله بن بحينة، وعنه الزهري وابن لهيعة، كان يكتب المصاحف. توفي بالثغر (١١٧) ع. «الكاشف» (٦٤٧/١).

بالله ولا تعجز، فإن غلبك أمر فقل: قدر[١] **الله وما شاء فعل، وإياك واللو؛ فإن اللو تفتح عمل الشيطان»** وهو من هذا الوجه عند الطبراني[٢] بلفظ: «**فإن أصابك شيء فلا تقل**[٣] **لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قدر الله وما شاء فعل؛ فإن لو مفتاح الشيطان**» وأوله عنده: «إحرص» دون ما قبله.

وقد رواه هو[٤] والنسائي[٥] أيضاً من حديث فُضَيل بن سليمان[٦] عن ابن عجلان فأدخل بينه وبين الأعرج أبا الزناد[٧]، وقال النسائي: «فُضيل ليس بالقوي»[٨].

---

(١) يجوز في نطقها وجهان:
الأول: قدّر بتشديد الدال على أنه فعل ماض.
والثاني: (قَدَرُ) بفتح القاف والدال على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا قدر الله.

(٢) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة. وورد تخريج الحديث عند الحافظ في الفتح، كتاب التمني (٢٢٨/١٣) ومنه نقل السخاوي هذا التخريج لكنه يقول: «الطبري» وليس «الطبراني». وهي في النسخ كلها الطبراني.
ولعل الصواب (الطبري) فإن ابن حجر نقل عن الطبري توجيهه للحديث في الفتح.

(٣) كذا الأصل و(م) وصحفت في (ز) إلى: «تكل».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) «السنن الكبرى» عمل اليوم والليلة ما يقول إذا غلبه أمر (٢٣١/٩)، (ح١٠٣٨٣).

(٦) فضيل بن سليمان النميري، عن أبي مالك الأشجعي، ومنصور بن صفية، وعنه: الفلاس وطبقته قال عباس عن ابن معين: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم وغيره: ليس بالقوي. مات (١٨٠هـ) ع. «الكاشف» (١٢٤/٢).

(٧) عبدالله بن ذكوان أبو الزناد، المدني مولى بني أمية، وذكوان هو أخو أبي لؤلؤة قاتل عمر رضي الله تعالى عنه، عن أنس وعمر بن سلمة ولم يره فيما قيل، وسعيد بن المسيب والأعرج وعدة، وعنه مالك والليث والسفيانان. ثقة ثبت. مات فجأة في رمضان سنة (١٣١هـ).
ع. «الكاشف» (٥٤٩/١).

(٨) قاله عقب روايته الحديث (٢٣١/٩) في الكبرى، وهو إعلال من النسائي لهذه الرواية فإنه روى الحديث من طريق ابن عيينة عن محمد بن عجلان ولم يذكر أبا الزناد.
ثم أورد عقبها رواية فضيل بن سليمان عن ابن عجلان وذكر أبا الزناد.
فقال النسائي: فضيل بن سليمان ليس بالقوي.
فيكون الفضيل قد خالف ابن عيينة في إسناده؛ فروايته للحديث بهذا السند منكرة =

وأخرجاه[١] أيضاً، وكذا الطحاوي[٢] من طريق ابن المبارك عن ابن عجلان، فجعل الواسطة: ربيعة بن عثمان[٣] لا أبو الزناد.

ورواه النسائي[٤] من وجه آخر: عن ابن المبارك فبَيّن[٥] أنه سمعه من ربيعة وحفظه من ابن عجلان عنه.

وكذا أخرجه الطحاوي[٦] وقال: «دلّسه ابن عجلان عن الأعرج؛ وإنما سمعه من ربيعة»[٧].

ثم رواه الثلاثة[٨] أيضاً وكذا: مسلم في «صحيحه»[٩] من طريق

= لمخالفته سفيان بن عيينة.
وفضيل كما قال النسائي: ليس بالقوي.
وضعفه غير واحد كابن معين، وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيان. «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (٤٤٨١)، «الجرح والتعديل» (٧/٧٢، ٧٣).
وقال الحافظ: صدوق له خطأ كثير. «التقريب» (ص٧٨٥).

(١) أي: الطبراني والنسائي ورواية الطبراني لم أقف عليها وأما رواية النسائي فهي في «الكبرى» (٩/٢٣١)، (ح١٠٣٨٤) من طريق عبدالله بن محمد بن أسماء عن ابن المبارك به.

(٢) «شرح مشكل الآثار» ١/٢٣٦)، (ح٢٦٠)

(٣) ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبدالله بن الهدير، التيمي، أبو عثمان المدني، صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن سبع وسبعين. م س ق. «التقريب» (ص٣٢٢).

(٤) «الكبرى» (٩/٢٣١)، (ح١٠٣٨٥).

(٥) أي: ابن المبارك وقوله: سمعته من ربيعة وحفظي له من محمد ـ أي: ابن عجلان ـ «الكبرى» للنسائي (٩/٢٣١).

(٦) «شرح مشكل الآثار» (١/٢٣٦)، (ح٢٦٠). (٧) المصدر السابق (١/٢٣٧).

(٨) وهؤلاء هم: الطبري أو الطبراني والنسائي في «الكبرى»، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقول إذا غلبه أمر (٩/٢٣٢)، (ح١٠٣٨٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١/٢٣٧)، (ح٢٦٢).

(٩) «صحيح مسلم» كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله (٤/٢٠٥٢)، (ح٢٦٦٤).
وهذه أصح الطرق وأسلمها وقد قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/٢٢٨): «وهذه الطريق أصح طرق هذا الحديث، وقد أخرجها مسلم من طريق عبدالله بن =

عبدالله بن إدريس[١] عن ربيعة بن عثمان فقال: عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج... بدل «ابن عجلان» فيحتمل[٢] أن يكون ربيعة سمعه من كل

= إدريس أيضاً واقتصر عليها ولم يخرج بقية الطرق من أجل الاختلاف على ابن عجلان في سنده...».

وخلاصة مما تقدم من سرد الطرق وبيان الاختلاف فإن ابن عجلان اختلفوا عليه في روايته للحديث واتضح من كلام الطحاوي بجمعه لطرق الحديث أن ابن عجلان دلس في روايته الحديث فمرة يرويه عن الأعرج ومرة يرويه عنه بواسطة ربيعة بن عثمان. وهو الصواب.

وبين الطحاوي أيضاً أن ربيعة نفسه دلسه كذلك عن الأعرج فلم يسمعه منه مباشرة، وإنما سمعه من محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج به... وهي الرواية التي اعتمدها الإمام مسلم في «صحيحه»، وابن حبان في «صحيحه» وتابعهما على إخراجها: ابن ماجه وابن أبي الدنيا وابن أبي عاصم.

فتعتبر على هذا التحقيق أن رواية ابن إدريس هي المحفوظة.

(١) عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي، أبو محمد، أحد الأعلام، عن أبيه وعمه داود وحصين وهشام بن عروة، وعنه أحمد وإسحاق والعطاردي، قال أحمد: كان نسيج وحده. توفي ١٩٢ع. «الكاشف» (٥٣٨/١).

(٢) هذا الاحتمال هو للحافظ ابن حجر كما في «الفتح»، كتاب التمني (٢٢٨/١٣) وعنه نقل السخاوي، لكن لم أقف على رواية ربيعة عن ابن عجلان؛ علماً بأن ربيعة من مشايخ ابن عجلان؛ فلعل الحافظين قد اطلعا على ما لم نطلع عليه.

لكن جميع من أخرج الحديث من طريق ربيعة ذكر له راويين: وهما عبدالله بن إدريس ومحمد بن عجلان.

وكذلك ما ذكره الإمام الطحاوي هو الصواب حينما أعل رواية ابن عجلان عن الأعرج، ورواية ربيعة عن الأعرج.

فالأولى: أثبت تدليس ابن عجلان عن الأعرج وإنما سمعه بواسطة ربيعة عنه.

والثانية: أثبت تدليس ربيعة بن عثمان حينما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً... وإنما رواه بواسطة محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج به.

ثم قال: فوقفنا بذلك على أنّ أصل هذا الحديث في إسناده إنّما هو: «عن ابن عجلان عن ربيعة بن عثمان عن محمّد بن يحيى بن حِبّان عن الأعرج». «شرح مشكل الآثار» (٢٣٨/١).

قلت: وهي التي رواها مسلم في الصحيح وآخرون، وما سبق من رواية ابن عجلان مخالفاً فيه ابن إدريس غير محفوظ.

من ابن حبان، وابن عجلان؛ إذ ابن المبارك حافظ كابن إدريس ولفظ ابن إدريس: «**إياك ولو فإن لو من الشيطان**».

وما وقع عند بعض رواة مسلم بلفظ: «**اللّو**» بالتشديد قال القاضي عياض: «المحفوظ خلافه»(١).

قال النووي(٢) مشيراً للجمع بين هذا الحديث وما ثبت من استعماله ﷺ (لو) كقوله: «**لو سلك الناس وادياً**»(٣) «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت**»(٤): «الظاهر أن النهي عن إطلاقها فيما لا فائدة فيه، وأما من قالها متأسفاً على ما فات من طاعة الله تعالى، أو ما هو متعذر عليه منها ونحو هذا، فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث».

وفيه غير ذلك(٥)، وترجمة البخاري في التمني بما يجوز من (اللّو) قد

---

(١) نقله ابن حجر عنه في «الفتح» (٢٢٥/١٣) وعلل بأن (لو) حرف، ودخول الألف واللام عليها غير جائز عند أهل العربية.
ويقصد بالمحفوظ خلافه هي رواية (لو) وهي عند مسلم في «صحيحه».

(٢) في شرحه على «صحيح مسلم» المسمى بالمنهاج شرح «صحيح مسلم» بن الحجاج (٢١٦/١٦) كتاب العلم. ط. المصرية بالأزهر.

(٣) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الطائف (١٥٨/٥، ١٥٩) من حديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً، وفيه قصة، والشاهد منه: «**لو سلك الناس وادياً أو شِعْباً لسلكت وادي الأنصار أو شِعْبهم**».

(٤) «صحيح البخاري»، كتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة (١٦٠/٢) من حديث جابر بن عبدالله مرفوعاً والشاهد بتمامه «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معي الهدي لأحللت**».

(٥) أي: من الجمع والتوجيه، فقد نقل ابن حجر في «الفتح» (٢٢٨/١٣) عن الطبري كلاماً مفاده أن: طريق الجمع بين هذا النهي وبين ما ورد من الأحاديث الدالة على الجواز أن النهي مخصوص بالجزم بالفعل الذي لم يقع، فالمعنى: لا تقل لشيء لم يقع «لو أني فعلت كذا لوقع»، قاضياً بتحتم ذلك غير مضمر في نفسك شرط مشيئة الله تعالى وما ورد من قول لو محمول على ما إذا كان قائله موقناً بالشرط المذكور وهو أنه: لا يقع شيء إلا بمشيئة الله وإرادته، وهو كقول أبي بكر في الغار: «لو أن أحدهم رفع قدمه لأبصرنا» فجزم بذلك مع تيقنه أن الله قادر على أن يصرف أبصارهم =

يشير لذلك[١]، والله الموفق.

٩٠١ حديث: «**لو صدق السائل ما أفلح من رده**».

روي كما قال ابن عبدالبر في «الاستذكار»[٢] من جهة جعفر بن محمد[٣] عن أبيه[٤] عن جده[٥] به مرفوعاً ومن جهة يزيد بن رومان[٦] عن عروة عن عائشة رفعه أيضاً: «**لولا[٧] أن السُؤّال يكذبون ما أفلح من ردهم**»[٨].

= عنهما بعمى أو غيره، لكن جرى على حكم العادة الظاهرة وهو موقن بأنهم لو رفعوا أقدامهم لم يبصروهما إلا بمشيئة الله تعالى. انتهى ملخصاً.

(١) في «صحيحه»، كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً﴾ (٨٥/٩).
وقد أورد تحت الباب عدة أحاديث جاء التصريح فيها من قول النبي ﷺ بـ (اللو).
فترجمة البخاري تشعر بأن ثمة مواضع وحالات يجوز فيها التلفظ بـ (اللو).

(٢) (٤٠٤/٢٧)، (ح٤١٦٤٣). ولم يذكر ابن عبدالبر سنده كاملاً وإنما علقه فقال: «وروي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً».
وأورده في التمهيد أيضاً (٢٩٧/٥) فقال: وقد روى عمر بن راشد عن مالك بن أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال دخل رسول الله ﷺ على بلال فوقف بالباب سائل فرده فقال رسول الله ﷺ: «**لو صدق السائل ما أفلح من رده**».
ثم قال ابن عبدالبر: «وهذا حديث منكر؛ لا أصل له في حديث مالك، ولا يصح عنه».
قلت: وفيه علتان:
الأولى: ضعف عمر بن راشد وهو الراوي المتفرد بهذا عن مالك.
ضعفه أحمد وابن معين والبخاري وأبو زرعة والنسائي.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٠٧/٦)، «ميزان الاعتدال» (١٩٣/٣).
والثانية: فيه انقطاع؛ لأن الجد هنا هو جد جعفر علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب تابعي ليس صحابياً، وعليه فإن حديثه مرسل.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٣٠).

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٣٠).

(٥) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي؛ زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور . . ع. «التقريب» (ص٦٩٣).

(٦) يزيد بن رومان مولى آل الزبير، المدني القارئ، أبو روم، عن ابن الزبير وصالح بن خوات، وعنه جرير بن حازم ومالك، ثقة ع. «الكاشف» (٣٨٢/٢).

(٧) في (م): «لو» بدل «لولا» وهو خطأ.

(٨) هذا الحديث بهذا السند أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٧٥/٢) ومن طريقه =

وحديث عائشة عند القضاعي بلفظ: «**ما قُدِّس**»[١].

قال ابن عبدالبر: «وأسانيدها ليست بالقوية»[٢]. وسبقه ابن المديني فأدرجه [ل١٥٢/ب] في خمسة أحاديث قال إنه: «لا أصل لها».

وكذا رواه العقيلي في «الضعفاء» من حديث عائشة[٣] وابن عمرو[٤]

= ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٥٦) ورواه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٦/١٤٠)، (ح٢٤٧١) ومن طريقه القضاعي في «مسنده» (٢/٣١١)، والبيهقي في «الشعب» (٥/٨٠، ٨١)، (ح٣١٢٦)، وابن عبدالبر في التمهيد (٥/٢٩٦) كلهم من طريق عبدالله بن عبدالملك القرشي عن يزيد بن رومان به.
وسنده ضعيف جدّاً من أجل عبدالله بن عبدالملك أبو كرز القرشي، قال العقيلي في مطلع ترجمته: «يروي عن يزيد بن رومان وغيره، منكر الحديث». ثم ذكر له هذا الحديث من مناكيره.
وقال ابن حبان: «يروى عن يزيد بن رومان وأهل المدينة العجائب». ثم مثل له بهذا الحديث أيضاً. «المجروحين» (٢/١٧).
وأمر أبو زرعة بالضرب على حديثه. «أجوبته على البرذعي» (٢/٥٠١) وقال الدارقطني: متروك الحديث. «سنن الدارقطني» (٤/١٧٥).
وقال ابن حبان عن هذا الحديث بهذا السند: لا أصل لهذا الحديث.
تعليقات الدارقطني على «المجروحين» (ص١٤٦).
وأورد له الذهبي هذا الحديث بهذا الإسناد في «الميزان» وجعله من مناكيره. (٢/٤٥٧).

(١) وقد سبق وهو بلفظ «**ما قُدِّس**» عند البيهقي في الشعب والدينوري في المجالسة وقد سبقت الإحالة إليهما.

(٢) في «الاستذكار» (٢٧/٤٠٤)؛ يعني: بذلك هذا الحديث وحديث «**للسائل حق وإن جاء على فرس**» وقد سبق.

(٣) في «الضعفاء» (٢/٢٧٥) وسبق تخريجه في الصفحة الماضية.

(٤) في «الضعفاء» (٣/٥٩) من طريق عبدالأعلى بن حسين بن ذكوان المعلم عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «**لو صدق المساكين ما أفلح من ردهم**».
ثم قال: «ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ».
ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٥٥).
قال العقيلي في عبدالأعلى: منكر الحديث حديثه غير محفوظ.
زاد ابن الجوزي: وأبوه ضعيف. (٢/١٥٦).

وقال: «إنه لا يصح في هذا الباب شيء»[١].

وعند الطبراني بسند ضعيف أيضاً من حديث أبي أمامة مرفوعاً: «**لولا**[٢] **أن السائلين يكذبون ما أفلح من ردهم**»[٣].

---

(١) (٥٩/٣).

(٢) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «لو».

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٩٤/٨)، (ح٧٩٦٧) وفي موضع آخر (٢٩٥/٨)، (ح٧٩٦٨) **فالأول**: من طريق إبراهيم بن طهمان، **والثاني**: من طريق عبدالله بن مسعر كلاهما عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة به مرفوعاً، وألفاظهما متقاربة.
وأخرجه ابن حيان في جزء حديثه (ص١٦٥)، (ح٨٤) من طريق عبدالله بن مسعر عن جعفر به.
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٢٧٠/٣) وعزاه للطبراني في «الكبير» وقال: فيه جعفر بن الزبير وهو ضعيف.
لكن قال في موضع آخر عنه: متروك الحديث. «المجمع» (٢٢٦/٤).
وهو يتوافق مع أحكام الأئمة، ولربما هو تفسير منه لدرجة الضعف فإنه يتفاوت كما هو معلوم.
وقد أمر أحمد وأبو زرعة بالضرب على حديثه. وقال البخاري وأبو حاتم والنسائي والدارقطني والبيهقي وابن حجر: متروك الحديث. بل نقل ابن الجوزي الإجماع على تركه.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٠٦/٣) و«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص٢٨)، «الجرح والتعديل» (٤٧٩/٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص٧٤)، «تهذيب الكمال» (٣٢/٥، ٣٦)، «التقريب» (ص١٩٩).
لكنه قد توبع بما لا ينفع؛ تابعه عمر بن موسى الوجيهي عن القاسم عن أبي أمامة به مرفوعاً.
أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٩/٥) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٥٦/٢).
وذكر ابن عدي له عدة أحاديث من طريقه ثم قال: «... وهو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً». «الكامل» (١٢/٥).
وأورد الحديث ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٢٠٠٩/٤) وقال: الوجيهي هذا متروك الحديث.
ورماه بالوضع أبو حاتم الرازي، وقال النسائي متروك.
انظر: . «الجرح والتعديل» (١٣٣/٦)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص١٨٩).
وحديث أبي أمامة ضعفه العراقي في تخريج الإحياء «المغني عن حمل الأسفار» =

٩٠٢ حديث: «لو عاش إبراهيم[١] لكان نبيّاً».

قال النووي في ترجمة إبراهيم من «تهذيبه»[٢]: «وأما ما رُوي عن بعض المتقدمين: لو عاش إلى آخره... فباطل وجسارة على الكلام على المغيبات،

= (١٧٤/١)، والسيوطي في «الجامع الصغير» (٢/٤ر٦٠)، والمناوي في «التيسير» (٣١٥/٢)، ط. المكتب الإسلامي.

والحديث يروى عن أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما:

فأما حديث أبي هريرة فرواه ابن صرصري في «أماليه» نقلاً عن «اللآليء المصنوعة» (٦٣/٢) من طريق عمر بن الصبح عن مقاتل بن حيان عن عبدالرحمٰن بن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً: «**لولا المساكين يكذبون ما أفلح من ردهم**».

وهو موضوع بهذا السند؛ آفته عمر بن الصبح كذبه ابن راهويه والأزدي، ورماه بالوضع ابن حبان. وقال أبو نعيم: يروي عن مقاتل الموضوعات.

وقال الذهبي: ليس بثقة ولا مأمون.

«تهذيب الكمال» (٣٩٧/٢١)، «ميزان الاعتدال» (٢٠٦/٣).

وأما حديث أنس فأخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١٠٤/٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (/١)، ط. حمدي (١٦٠) من طريق بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: لولا أن السؤال يكذبون ما أفلح من ردهم.

قال العقيلي بعد إيراده بعض أحاديث بشر بن الحسين ـ منها هذا ـ: «هي مناكير كلها». «الضعفاء» (١٦٠/١)، ط.. حمدي وهذا النص ساقط من طبعة قلعجي.

وأورده الذهبي في «الميزان» (٣١٦/١) وعده من موضوعاته.

قلت: وبشر الأصبهاني يقال له صاحب الزبير، كذبه بعضهم في روايته عن الزبير خاصة، كأبي داود الطيالسي وأبي حاتم الرازي وابن حبان.

وقال الدارقطني: «يروي عن الزبير بواطيل؛ وله عنه نسخة موضوعة».

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٥٥/٢)، «المجروحين» (١٩٠/١) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص١٥٩، ١٦٠)، «لسان الميزان» (٢٩٢/٢).

وجملة القول أن الحديث لا يصح مع تعدد طرقه لشدة ضعفها، وأجمع كلمة قالها العقيلي وهي: «لا يصح في هذا الباب شيء».

(١) إبراهيم بن نبينا محمد ﷺ، أمه مارية القبطية، ولدته في ذي الحجة سنة ثمان، واختلف في وفاته فمن قائل أنه عاش سبع سنين، وقائل عاش سنتين، وقيل ستة عشر شهراً وقيل: غير ذلك. انظر: «الإصابة» (٣٣٧/١).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (١٠٣/١).

ومجازفة وهجوم على عظيم»[١].

ونحوه قول ابن عبدالبر في «تمهيده»[٢]: «لا أدري ما هذا؛ فقد ولد نوح عليه السلام غير نبي، ولو لم يلد النبي إلا نبيّاً لكان كل أحد نبيّاً؛ لأنهم من ولد نوح». انتهى.

قال شيخنا[٣]: «ولا يلزم من الحديث المذكور ما ذكره لما لا يخفى، وكأنه سَلَفُ النووي».

وقد قال شيخنا أيضاً عقب كلام النووي[٤]: «إنه عجيب مع وروده عن ثلاثة من الصحابة»، قال[٥]: «وكأنه لم يظهر له وجه تأويله فقال[٦] في إنكاره ما قال، وجوابه أن القضية الشرطية لا تستلزم الوقوع، ولا يظن بالصحابة الهجوم على مثل هذا بالظن».

قلت: والطرق الثلاثة **أحدها**: ما أخرجه ابن ماجه[٧] وغيره[٨] من

---

(١) والسخاوي نقل معظم هذا الكلام من الحافظ في «الإصابة» (٣٤٢/١).

(٢) لم أقف عليه في تمهيده وكلامه وجدته في «الاستيعاب» (٦٠/١)، والسخاوي نقله عن ابن حجر كما في «الإصابة» (٣٤٢/١) وقد عزاه له في التمهيد فكأنه تابعه على وهمه، وقد ذكر الحافظ هذا الكلام في «الفتح» أيضاً مختصراً (٥٧٩/١٠) وعزاه لابن عبدالبر في الاستيعاب وهو الصواب.

(٣) «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣٤٢/١). في ترجمة إبراهيم ابن النبي ﷺ.

(٤) وهو ما ذكره السخاوي في مطلع الترجمة: «وأما ما روي عن بعض المتقدمين...».

(٥) أي: الحافظ ابن حجر «الإصابة» (٣٤٢/١).

(٦) وقع في «الإصابة»: «فبالغ» في إنكاره. (٣٤٢/١).

(٧) السنن، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله ﷺ وذكر وفاته (ص٦٢٧)، (ح١٥١١) من طريق إبراهيم بن عثمان: حدثنا الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس **قال**.. فذكره.

(٨) أخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخه» (١٣٦/٣) من طريق إبراهيم بن عثمان به.
والحديث ضعيف جدّاً بهذ السند آفته إبراهيم بن عثمان وهو أبو شيبة، سئل عنه ابن المبارك فقال: ارم به، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال جزرة: روى عن الحكم مناكير لا يكتب حديثه، وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث، وضعفه آخرون. وقال الحافظ: متروك الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (١١٥/٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص٤٢)، =

حديث ابن عباس قال: لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ صلى عليه وقال: **«إن له مرضعاً[١] في الجنة، ولو عاش لكان صديقاً نبيّاً ولو عاش لأعتقت أخواله من القبط[٢] وما استرق قبطي»** وفي سنده: أبو شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي[٣] وهو ضعيف، ومن طريقه[٤] أخرجه ابن منده في «المعرفة»[٥]

= «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٤١/١)، «تهذيب الكمال» (١٤٧/٢)، «ميزان الاعتدال» (٤٧/١).

وبه أعله السخاوي وقبله أيضاً الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣٣٩/١).

والحديث أورده البوصيري في الزوائد «مصباح الزجاجة» (٤٩٣/١) وقال: «هذا إسناد ضعيف لضعف إبراهيم بن عثمان أبو شيبة وله شاهد في صحيح البخاري وغيره من حديث عبدالله بن أبي أوفى».

قلت: نعم فله شاهدان في صحيح البخاري من حديث ابن أبي أوفى والبراء يتعلقان بالجملة الأولى والثانية:

فالأولى: «إن له مرضعاً في الجنة وإثبات النبوة لو عاش...» دون الجملة الأخيرة منها. وهي ضعيفة وسيأتي تخريجها في موضعها إن شاء الله..

وإبراهيم قد توبع عند البيهقي في «الدلائل» (٢٨٩/٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٤٤/٣) كلاهما من طريق محمد بن يونس: أنبأنا سعد بن أوس أبو زيد الأنصاري: أنبأنا شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به.

والمتابع هو شعبة، لكنها من طريق محمد بن يونس الكديمي متهم بسرقة الحديث والوضع، كما قال ابن عدي. ورماه الدارقطني أيضاً بالوضع وكذبه أبو داود السجستاني. وقال الذهبي: أحد المتروكين.

انظر: «الميزان» (٧٤/٤)، «الكامل» (٢٩٢/٦).

(١) تحرفت في (ز) إلى (موضعاً).

(٢) القبط والأقباط: هُم أهل مِصر. النهاية في «غريب الحديث». (٦/٤) وقال ياقوت: قبط بالكسر ثم السكون بلاد القبط بالديار المصرية سميت بالجيل الذي كان يسكنها. «معجم البلدان» (٣٠٦/٤).

(٣) إبراهيم بن عثمان العبسي بالموحدة، أبو شيبة الكوفي، قاضي واسط، مشهور بكنيته، متروك الحديث. من السابعة. مات سنة تسع وستين ت ق. «التقريب» (ص١١٢).

(٤) أي: من طريق إبراهيم بن عثمان، وعبارة الحافظ أوضح حيث أورد سند ابن ماجه ثم قال: وأخرجه ابن منده من هذا الوجه. «الإصابة» (٣٣٩/١).

(٥) كتابه «معرفة الصحابة» طبع منه جزءان ولا يزال بقيته مفقود، ولكن الحديث موجود في القسم المطبوع (٩٧٥/٢).

وقال: «إنه غريب»[١].

ثانيها: ما رواه إسماعيل السُّدي[٢] عن أنس قال: «كان إبراهيم قد ملأ المهد، ولو بقي لكان نبيّاً، لكن لم يكن ليبقى؛ فإن نبيكم آخر الأنبياء»[٣].

ثالثها: ما عند البخاري[٤] من طريق محمد بن بِشْر[٥] عن إسماعيل بن أبي خالد قال: قلت لعبدالله بن أبي أوفى: رأيتَ إبراهيم ابن النبي ﷺ؟ قال: **«مات صغيراً، ولو قضى[٦] أن يكون بعد محمد نبي، عاش ابنه إبراهيم، ولكن لا نبي بعده»**.

وأخرجه أحمد[٧] عن وكيع عن إسماعيل: سمعت ابن أبي أوفى يقول: «لو كان بعد النبي ﷺ نبي ما مات ابنه».

---

(١) لم أجده في المطبوع، وأثبته الحافظ في «الإصابة» أيضاً (٣٣٩/١) وقال: ووقع لنا من طريقه ـ أي ابن منده ـ بعلو.
(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٦).
(٣) روي عن أنس من طريق السدي واختلفوا عليه في متنه:
فهذا الأثر رواه بهذا اللفظ ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٥٩/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٣٤/٣) كلاهما من طريق أسباط بن نصر الهمداني عن السدي قال: سألت أنس بن مالك كم بلغ إبراهيم ابن النبي ﷺ؟ قال: قد كان ملأ مهده ولو بقي لكان نبيّاً ولكن لم يكن ليبقى؛ لأن نبيكم آخر الأنبياء ﷺ.
هكذا رواه أسباط بن نصر بهذا اللفظ وقد تفرد بزيادة فيه، وأسباط ضعيف؛ ضعفه أبو زرعة والنسائي، وقال أبو نعيم الأصبهاني: كان يقلب الحديث، وقال الحافظ: صدوق له خطأ كثير.
ولعل من خطئه روايته هذا الأثر بزيادة فيه وهي (كان ملأ مهده.. فقد خالفه أبو عوانة والثوري فروياه عن السدي به بلفظ: **«لو عاش كان صديقاً نبيّاً»**. ولم يذكرا المهد. والأثر إسناده حسن من أجل السدي.
ورواية أبي عوانة عند ابن سعد في «الطبقات» (١٤٠/١) وأحمد في «المسند» (٤٠٢/٢١)، (ح١٣٩٨٥) ورواية الثوري عنده أيضاً (٣٥٩/١٩)، (ح١٢٣٥٨).
(٤) في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب من سمى بأسماء الأنبياء (٤٣/٨، ٤٤).
(٥) محمد بن بشر العبدي، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين ع. «التقريب» (ص٨٢٨).
(٦) وقع في الصحيح (٤٤/٨): «قضي».
(٧) المسند (٤٥٤/٣١)، (ح١٩١٠٩). ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣٧٣/٨). =

قلت: وعزاه شيخنا للبخاري من حديث البراء، فيُنظر[١].

ولأحمد[٢] والترمذي[٣] وغيرهما عن عقبة بن عامر رفعه: **«لو كان بعدي نبي لكان عمر»**.

= وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (ص٢٦٧)، (ح١٥١٠)، والطبراني في «الأوسط» (٣٦٨/٦)، ح رقم (٦٦٣٨)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٣٤/٣، ١٣٥) كلهم من طريق إسماعيل بن أبي خالد به بنحوه.

وهو صحيح، وقد سبق أنه بهذا الوجه في البخاري.

(١) لم يذكره الحافظ معزوّاً للبخاري في «الإصابة»، وغالب هذا الكلام ـ إن لم يكن كله ـ منقول عنه من «الإصابة»، والذي ذكره في «الإصابة» معزواً لأحمد في سن وفاة إبراهيم. (٣٣٩/١).

لكن روى البخاري عن البراء في مواضع من صحيحه عن النبي ﷺ: لما مات ابنه إبراهيم قال: «إن له مرضعاً في الجنة».

وهذه المواضع، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المسلمين (١٠٠/٢)، والثاني، كتاب بدء الخلق، باب صفة الجنة وأنها مخلوقة (١١٩/٤)، والثالث، كتاب الأدب، باب من سمى بأسماء الأنبياء (٤٤/٨).

وبالجملة فحديث الترجمة ثابت عن عبدالله بن أبي أوفى وأنس، فالأول في صحيح البخاري، والآخر سنده حسن، وقد حكم برفعها الحافظ عقب رواية ابن أبي أوفى وعلل بقوله أنها مما لا يقال بالرأي كما في «الفتح» (٥٧٨/١٠) فقال: «هكذا جزم به عبدالله بن أبي أوفى ومثل هذا لا يقال بالرأي وقد توارد عليه جماعة».

(٢) «المسند» (٦٢٤/٢٨)، (ح١٧٤٠٥) قال: حدثنا أبو عبدالرحمٰن: حدثنا حيوة: حدثنا بكر بن عمرو أن مشرح بن هاعان أخبره أنه سمع عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لو كان من بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب»**.

(٣) في «جامعه»، كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب في مناقب أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ص٨٣٦)، (ح٣٦٨٦) من طريق حيوة بن شريح به.

وأخرجه أيضاً يعقوب الفسوي في «المعرفة» (٢٨٨/٢ي)، والروياني في «مسنده» (١٧٤/١)، (ح٢٢٣)، والدينوري في «المجالسة» (٨٦/٢، ٨٧)، (ح٢١٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٩٨/١٧)، (ح٨٢٢)، والآجري في «الشريعة» (١٧٤١/٤)، (ح١٢٠٣)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (ص٣٠٥)، (ح١٩٩)، وابن سمعون في «أماليه» (ص١٢١، ١٢٢)، (ح٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٨٥/٣) كلهم من طريق حيوة بن شريح به.

قال الترمذي في «جامعه» (ص٨٣٦)، (ح٣٦٨٦): هذا حديث حسن غريب لا نعرفه =

وفي الباب عن جماعة[١].

٩٠٣ [ل١٥٣/أ] **حديث: «لو علمت البهائم».**

تقدم قريباً[٢].

٩٠٤ حديث: «لو علم الله في الخصيان[٣] خيراً لأخرج من أصلابهم ذرية

= إلا من حديث مشرح بن هاعان.
وقال الحاكم عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. (٨٥/٣).
وسنده حسن كما قال الترمذي من أجل الكلام في مشرح بن هاعان فهو حسن الحديث على أقل أحواله، فقد وثقه ابن معين والعجلي.
وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.
وقال الذهبي: صدوق.
انظر: «ثقات العجلي» (٢٧٩/٢)، «الكامل» (٤٦٩/٦)، «ميزان الاعتدال» (١١٧/٤).
وحسنه الشيخ الألباني. كما في «السلسلة الصحيحة» (٦٤٦/١)، (ح٣٢٧).

(١) ومما ورد فيه علي بن أبي طالب ففي صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة (٣/٦)، (ح ٤٤١٦) من حديث مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ وَاسْتَخْلَفَ عَلِيّاً فَقَالَ أَتُخَلِّفُنِي فِي الصِّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ؟! قَالَ: أَلا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيّ بَعْدِي.
وإن كان يقصد نفي النبوة بعده فقد أخرج البخاري في «صحيحه» من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي...**»، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (١٦٩/٤)، (ح ٣٤٥٥).
وورد أيضاً من حديث ثوبان أخرجه الترمذي في «جامعه» (ص٥٠١)، (ح٢٢١٨)، وأبو داود في «سننه» (ص٧٥٩)، (ح٤٢٥٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٣٢/١)، (ح٤٥٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٢٠/١٦)، (ح٧٢٣٨)، والحاكم في «المستدرك» (٤٥٠/٤) كلهم من طريق بي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان قال. فذكره مرفوعاً والشاهد منه: سيكون في أمتي ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي.
والحديث صحيح. رجاله ثقات.
وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
وورد عن صحابة آخرين في هذا المعنى.

(٢) تقدم تخريجه. ورقمه (٨٩٩).

(٣) يقال للفحل إذا رُضّت أنثياه: قد وُجِئ وجاءً، وإن نزعت الأنثيان نزعاً: فهو خصِي. =

توحّد الله[1] ولكنه علم أن لا خير فيهم فأجبهم»[2].

الديلمي بلا سند عن ابن عباس به مرفوعاً[3]، ولا يصح؛ وكذا كل ما ورد في هؤلاء من مَدْح وقَدْح باطل، وقد رأيت من نسب لشيخنا فيهم جزءاً فافترى، لكن قد قال الشافعي فيما أخرجه البيهقي في «مناقبه»[4]: **«أربعة لا يعبأ الله بهم يوم القيامة: زهد خصي، وتقوى جندي، وأمانة امرأة، وعبادة صبي».**

= انظر: «غريب الحديث» لابن سلام (٢/٧٣).

(١) في المطبوع «يعبدون» بدل «توحِّد» وكذا في «الموضوعات» لابن الجوزي كما سيأتي.

(٢) المجبوب الذي قد جُب ذكره؛ أي: قطع أصله. «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» (ص٤٢٣).

(٣) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٣٩/أ) وقال عقبه: الجبّ هو القطع، وجاب ـ أيضاً ـ قَطَع.

وقد أسنده ابن الجوزي في «موضوعاته» (٣/٢٣٥) من طريق إسحاق بن يحيى: حدثنا ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس به. وفيه: «يعبدون» بدل «توحد».

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ.

واتهم بوضعه (إسحاق بن نجيح) كذا! وفي الإسناد: إسحاق بن يحيى..

وقد نقل السيوطي الإسناد كاملاً في «اللآلئ» (١/٤٠٧) ووقع فيه (إسحاق بن يحيى).

ثم قال: آفته إسحاق!

ونقله عنه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٩) وقال: كذا في اللآلئ المصنوعة وليس في النسخة التي عندي من الموضوعات، لا أدري من إسحاق بن يحيى هذا؟ فإنني لم أر في طبقته مسمى بذلك متهماً بالكذب، ولعله ابن أبي يحيى الكعبي والله تعالى أعلم.

قلت: فإن يكن هو فهو هالك؛ منكر الحديث. قال عنه ابن عدي: حدث عن جماعة من الثقات مناكير. وقال الذهبي: هالك؛ يأتي بمناكير عن الأثبات.

انظر: «الكامل» (١/٣٣٨)، «ميزان الاعتدال» (١/٢٠٥).

وإن كان إسحاق بن نجيح كما سماه ابن الجوزي فهو الملطي: كذاب وضاع. انظر: «تهذيب الكمال» (٢/٤٨٤).

وقد حكم بوضع الحديث أيضاً ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٨١) تحت فصل أحاديث ذم الترك وأحاديث ذم الخصيان وأحاديث ذم المماليك.

(٤) «مناقب الشافعي» (٢/١٩١) رواه البيهقي فقال: سمعت أبا زرعة أحمد بن الحسن الصوفي الرازي يقول: سمعت أحمد بن محمد بن الحسين المصري يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول فذكره.

وهو محمول على الغالب.

٩٠٥ حديث: «**لو علم الناس رحمة الله بالمسافر لأصبح الناس وهم على سفر؛ إن المسافر ورحله على قَلَت**[١] **إلا ما وقى الله**».

الديلمي[٢] عن أبي هريرة مرفوعاً بلا سند، وأورده ابن الأثير في «النهاية»[٣] بلفظ: «**إن المسافر وماله لعلى قَلَتٍ إلا ما وقى الله**» وقال: «القَلَت: الهلاك»[٤].

وعند الديلمي أيضاً بسنده إلى أبي هريرة رفعه: «**لو يعلم الناس ما للمسافر لأصبحوا وهم على ظهر سفر؛ إن الله بالمسافر لرحيم**»[٥] وكلها

---

(١) القلت: بفتح القاف واللام وآخره تاء مثناة من فوق وهو الهلاك. قال الجوهري: تقول منه قلت بكسر اللام والمقلتة بفتح الميم المهلكة. «تهذيب الأسماء واللغات» (١٠٠/٢).

(٢) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٣٩/أ) وقال عَقِبَه: القَلَتُ: الهلاكُ.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٩٨/٤) بلا سند أيضاً.

(٤) المصدر السابق.

(٥) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/٣٨/أ) من طريق أحمد بن أبي الخناجر عن بَشِير بن زاذان، عن رِشدِين بن سعد عن أبي علقمة عن أبي هريرة مرفوعاً به.
قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٣٠٥/٧): «هَذَا الحَدِيث غَرِيب؛ ليس في الكتب السِّتَّة ولا المسانيد...».
ثم ذكر أنه ظفر به في أخبار أبي العلاء المعري لأبي طاهر السلفي.
قلت: لكن سبق أن الديلمي أخرجه في مسنده وأخرجه أيضاً في الطيوريات (١٢٨/٣ ح١٠٤٢) من طريق بَشِير بن زاذان، عنْ رِشْدِين بن سعد عنْ أبي علقمة عن أبي هريرة مرفوعاً به.
والحديث ضعيف في سنده علتان:
بشير بن زاذان قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وضعفه الدارقطني.
وقال ابن عدي: «أحاديثه ليس عليها نور، وهو غير ثقة، ضعيف... وأحاديثه عامتها عن الضعفاء»، «الكامل» (٢٠/٢)، «ميزان الاعتدال» (٣٢٨/١).
والعلة الثانية: ضعف رشدين بن سعد، قال عنه ابن معين وابن نمير: لا يكتب حديثه.
وقال أبو حاتم: منكر الحديث وفيه غفلة. وقال أحمد: لا يبالي عن من روى، وليس به بأس في الرقاق؛ أرجو أنه صالح الحديث. =

ضعيفة[١].

٩٠٦ حديث: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء»[٢].

الترمذي[٣] من حديث عبدالحميد بن سليمان[٤] عن أبي حازم[٥] عن سهل بن سعد رفعه به، وقال: «صحيح غريب من هذا الوجه».

وهو من هذا الوجه عند الطبراني[٦]، وأبي نعيم[٧]، ومن طريقهما أورده الضياء في «المختارة»[٨].

= قال الذهبي بعد ما أورد كلام الأئمة فيه: كان صالحاً عابداً سيئ الحفظ غير معتمد. انظر: «الجرح والتعديل» (٥١٣/٣)، «تهذيب الكمال» (١٩٣/٩).. «ميزان الاعتدال» (٤٩/٢).
فالحديث ضعيف كما قال المؤلف.
وقال النووي: ليس هذا خبراً عن رسول الله ﷺ إنما هو من كلام بعض السلف ـ قيل: إنه عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وذكر ابن السكيت والجوهري في صحاحه أنه لبعض الأعراب. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١٠٠/٢).
وجزم ابن قتيبة في «غريبه» (٥٦٤/٢) أن الأصمعي رواه عن بعض الأعراب.

(١) «وكلها ضعيفة» سقطت من (م).
(٢) سقطت من الأصل و(د) و(ز) وأثبتها من (م) وهي مثبتة كذلك في المصدر.
(٣) في «جامعه»، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله ﷻ (ص٥٢٤)، (ح٢٣٢٠).
(٤) عبدالحميد بن سليمان الخزاعي الضرير، أخو فليح، عن العلاء وأبي الزناد، وعنه قتيبة ولوين والزهراني، ضعفوه ت ق. «الكاشف» (٦١٦/١).
(٥) سلمة بن دينار: تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٣٣).
(٦) ليس هو من هذا الوجه بأكمله عند الطبراني فقد أخرجه في «الكبير» من غير طريق عبدالحميد بن سليمان. كما سيأتي.
(٧) «حلية الأولياء» (٢٥٣/٣) من طريق عبدالحميد بن سليمان بسند الترمذي سواء.
(٨) لم أجده في المختارة.
وأخرجه أيضاً الروياني في «مسنده» (٢١٤/٢)، (ح١٠٥٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٦/٣)، وابن عدي في «الكامل» (٣١٩/٥)، والبيهقي في «الشعب» (٧٩/١٣)، (ح٩٩٨٢) كلهم من طريق عبدالحميد بن سليمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: سمعت النبي ﷺ فذكره. =

ورواه ابن ماجه[١]، والحاكم في «مستدركه»[٢]، من طريق أبي يحيى زكريا بن منظور[٣] ثنا أبو حازم به. . . ولفظه: كنا مع رسول الله ﷺ بذي الحُليفة فإذا هو بشاة ميتة شائلة[٤] برجلها فقال: «**أترون هذه هينة على صاحبها؟ فوالذي نفسي بيده للدنيا أهون على الله من هذه على صاحبها، ولو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها قطرة أبداً**» وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» وهو مُتعقَّب[٥]؛ فابن منظور: ضعيف، ولو صحَّحَ

= والحديث في سنده عبدالحميد بن سليمان الخزاعي.
ضعفه أبوزرعة. وقال البخاري: صدوق إلا أنه ربما يهم في الشيء. وقال أبو حاتم: ليس بقوي.
وقال ابن عدي: ممن يكتب حديثه. وقال ابن حجر: ضعيف.
انظر: «علل الترمذي» ترتيب أبي طالب القاضي (١/١٥٤)، «الكامل» (٥/٣١٩)، «الجرح والتعديل» (٦/١٤)، «التقريب» (ص٥٦٥).
لكن عبدالحميد لم ينفرد فقد توبع، والحديث بمجموع طرقه صحيح. كما سيأتي.

(١) سننه، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا (ص٦٨٤)، (ح٤١١٠).

(٢) «المستدرك» (٤/٣٠٦).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢١٥).

(٤) أي: رافعة رجلها من الانتفاخ. انظر: «سنن ابن ماجه» (٢/١٣٧٧)، ط. عبدالباقي.

(٥) تعقبه الذهبي بقوله: زكريا ضعفوه. «المستدرك» (٤/٣٠٦).
ومن رواه من طريق ابن منظور عن أبي حازم به:
ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٦٤)، (ح١٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٦/١٥٧)، (ح٥٨٤٠)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٤/٢٢٨، ٢٢٩).
وابن منظور: ضعيف لكنه لم يترك. قال عنه أبو حاتم وابن عدي: يكتب حديثه. وضعفه ابن المديني والنسائي. وقال ابن حجر: ضعيف.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٥٩٧)، «الكامل» (٣/٢١١)، «تهذيب الكمال» (٩/٣٦٩)، «التقريب» (ص٣٣٩).
وهو لم ينفرد فقد توبع في هذا الحديث من قبل عبدالحميد. كما مضى.
وتابعهما أيضاً زمعة بن صالح عن أبي حازم به.
أخرجها الطبراني في «الكبير» (٦/١٧٨)، (ح٥٩٢١).
وزمعة فيه ضعف أيضاً، ضعفه ابن معين وأحمد، وقال البخاري: يخالف في حديثه، وضعفه أبو داود وأبو حاتم. =

الحديثَ لكان مُوجَّهاً[١]؛ ففي الباب عن ابن عمر: أخرجه القضاعي[٢] من حديث أبي جعفر محمد بن أحمد بن أبي عون[٣] ثنا أبو مصعب[٤] عن مالك عن نافع عنه ـ رفعه ـ[٥] بجملة: «لو كانت الدنيا» فقط لكن بلفظ: **«شربة ماء»** بدل **«قطرة أبداً»**.

وعن أبي هريرة، أشار إليه الترمذي[٦].

= انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٥٣١)، «التاريخ الكبير» (٣/٤٥١)، «الجرح والتعديل» (٣/٦٢٤)، «ميزان الاعتدال» (٢/٨١).
وبالجملة فهؤلاء الضعفاء الثلاثة مما يقوي بعضهم بعضاً، فالحديث بمجموع طرقه صحيح.

(١) لأنه فرق بين تصحيح متن الحديث والحكم على إسناده، فالسخاوي يرى صحته بتعدد طرقه ومتابعاته وإن كان ضعيف السند؛ فقد تابع ابن منظور عبدالحميد بن سليمان وزمعة متابعة تامة.

(٢) «مسند الشهاب» (٢/٣١٦)، (ح١٤٣٩).

(٣) الرياني بتخفيف الياء، النسوي، سمع من أبي مصعب وابن زنجويه ومن في طبقتهم، وعنه ابن قانع والطبراني وابن عدي وغيرهم، وثقه الخطيب والذهبي. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/٤٣٣).

(٤) أحمد بن أبي بكر (القاسم) بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبدالرحمٰن بن عوف، أبو مصعب الزهري المدني الفقيه، صدوق، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي. من العاشرة، مات سنة اثنتين وأربعين وقد نيف على التسعين ع. «التقريب» (ص٨٧).

(٥) وأخرجه من هذا الوجه الخطيب في «تاريخه» (٤/٩٢) رواه عن شيخه أبي بكر البرقاني: حدثنا أبو الحسن علي بن عيسى بن محمد بن المثنى بن حاجب بن هاشم المالبني إملاء من حفظه: حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن أبي عون به.
ثم قال الخطيب: «هذا غريب جدّاً من حديث مالك؛ لا أعلم رواه غير أبي جعفر بن أبي عون عن أبي مصعب وعنه علي بن عيسى المالبني وكان ثقة».
وقد مر أن أبا جعفر ثقة أيضاً كما في التعريف به، وأبو مصعب المدني صدوق، وشيخ الخطيب البرقاني ثقة ثبت ورع فهم في الحديث كما قال الخطيب في «تاريخه» (٤/٣٧٤).
فالحديث صحيح.
قال الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢/٦٢٣) عقب كلام الخطيب: السند مع غرابته صحيح.

(٦) أشار إليه عقب روايته حديث سهل الذي تقدم وهو في «جامعه»، كتاب الزهد عن =

= رسول الله ﷺ، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله ﷻ (ص٥٢٤)، (ح٢٣٢٠).
قال: وفي الباب عن أبي هريرة.
وحديثه مروي عنه من ثلاث طرق:
الأول أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٦٤)، (ح١٣٠)، والبزار كما في «مسنده» (ح٨١٧٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣١٧/٢)، (ح١٤٤٠)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٤٠٥/٢، ٤٠٦) جميعهم من طريق محمد بن عمار الملقب بـ (كشكاش) عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة مرفوعاً به.
عند البزار والخطيب (شيئاً) والباقي (شربة ماء).
ورجال الإسناد ثقات عدا كلام يسير في صالح مولى التوأمة ينزل به إلى رتبة الصدوق واختلط بآخره كما قال الحافظ. وقد قال عنه أحمد: ما أعلم به بأساً. وضعفه ابن معين والنسائي، ومشاه ابن عدي فقال: لا بأس به. ووثقه ابن المديني في روايته قبل الاختلاط.
«سؤالات ابن أبي شيبة» لابن المديني (ص٨٦)، و«العلل» لأحمد (٣١١/٢)، «الكامل» لابن عدي (٥٨/٤)، «الكواكب النيرات» (ص٢٥٨)، «التقريب» (ص٤٤٨).
وميز بعض الأئمة عن من أخذ منه قبل التغير ومن أدركه لما كبر وخرف
قال ابن عدي كما في «الكامل» (٥٨/٤): «وهو في نفسه ورواياته لا بأس به إذا سمعوا منه قديماً والسماع القديم منه سمع منه ابن أبي ذئب وابن جريج وزياد بن سعد وغيرهم ممن سمع منه قديماً، فأما من سمع منه بأخرة فإنه سمع وهو مختلط، ولحقه مالك والثوري وغيرهم بعد الاختلاط، وحديث صالح الذي حدث به قبل الاختلاط، ولا أعرف له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، وإنما البلاء ممن دون ابن أبي ذئب ويكون ضعيفاً فيروي عنه، ولا يكون البلاء من قبله، وصالح مولى التوأمة لا بأس برواياته وحديثه».
وزاد ابن الكيال: أسيد بن أبي أسيد وسعيد بن أبي أيوب وعبدالله بن علي الإفريقي وعمارة بن غزية وموسى بن عقبة. «الكواكب النيرات» (ص٢٦٢، ٢٦٣).
قلت: ولم أر من نص على محمد بن عمار هل سمع منه في القديم أم لا، لكنه قد توبع من قبل سعيد المقبري وهو ثقة، وهي ثاني الطرق عن أبي هريرة:
أخرجها ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٦٣)، (ح١٢٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٠٧/٥٢) من طريق يونس بن بكير عن أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به رفعه.
وخالفه موسى بن داود ـ شيخ فيه اضطراب قاله أبو حاتم ـ فرواه عن أبي معشر عن سعيد مرسلاً. أخرجها البيهقي في «الشعب» (٨٢/١٣)، (ح٩٩٨٧). =

٩٠٧ حديث: «لو كانت الدنيا دماً عبيطاً[1]، كان قوت المؤمن منها حلالاً».

[ل١٥٣/ب] لا يعرف له إسناد[2]، ....

= ولعل الآفة من أبي معشر فالراويان عنه صدوقان متكلم فيهما بكلام يسير، وأبو معشر واسمه: نجيح بن عبدالرحمٰن ضعفه ابن سعد وابن معين، وقال أحمد: صدوق لكنه لا يقيم الإسناد. وقال أبو حاتم: لين الحديث محله الصدق. وقال أبو زرعة: صدوق وليس بقوي في الحديث، وقال ابن عدي مع ضعفه يكتب حديثه.
«الطبقات» لابن سعد (٤١٨/٥)، و«العلل ومعرفة الرجال» (٤١٣/١)، «الجرح والتعديل» (٤٩٥/٨)، «الكامل» لابن عدي (٥٦/٧)، و«الميزان» (٢٤٦/٤).
وعليه فإن ضعفه ليس شديداً فهو مع صدق لهجته فيه ضعف من قبل حفظه، فيعتبر برواية من يتابعه كما هو الحال في هذا الحديث فهو حسن لغيره.
والطريق الثالثة: أخرجها البيهقي في «الشعب» (٨١/١٣)، (ح٩٩٨٦) من طريق يزيد بن عبدالملك عن يزيد بن خصيفة عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً.
والحديث بهذا السند ضعيف جدّاً؛ ويزيد متروك الحديث. قال أحمد: عنده مناكير. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.
«التاريخ الكبير» (٣٤٨/٨)، «الجرح والتعديل» (٢٧٩/٩)، «الكامل» لابن عدي (٢٦١/٧)، «ميزان الاعتدال» (٤٣٣/٤).
لكن الحديث ثابت صحيح بمجموع طرقه ومتابعاته وشواهده السابقة.
ويروى أيضاً من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٩٠/٨) من طريق الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: لو وزنت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة أبداً.
قال أبو نعيم عقبه: غريب من حديث الحكم لم نكتبه إلا من حديث الحسن عنه.
قلت: الحسن هذا كذبه شعبة، ورماه بالوضع ابن المديني، بل حكى الساجي عن أهل الحديث الإجماع على تركه، وهو كما قال فقد نقل عن أحمد ومسلم وأبي زرعة وأبي حاتم والفلاس والنسائي والدارقطني كلهم قالوا عنه: متروك الحديث.
«الكامل» لابن عدي (٢٨٣/٢)، «ميزان الاعتدال» (٥١٣/١).
وللحديث شواهد مرسلة أعرضت عنها. لأن فيما ذكرت كفاية.

(١) الدم العبيط: هو الدم الخالص الطري. «مختار الصحاح» (ص٤٧٦).
(٢) وكذا قال شيخ الاسلام ابن تيمية في «فتاويه» (٣٧٥/١٨): «ليس هذا من كلام النبي ﷺ ولا يعرف عنه بإسناد». =

ولكن معناه صحيح[١]؛ فإن الله لم يحرم على المؤمن ما يضطر إليه من غير معصية.

٩٠٨ **حديث: «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً».**

قال شيخنا[٢]: «هو موضوع، وإن كان يجري على الألسنة مرفوعاً، وممن صرح بكونه باطلاً موضوعاً أبو عبدالله ابن القيم في الهدي النبوي[٣]، ولم أره في الطب النبوي لأبي نعيم مع كثرة ما فيه من الأحاديث الواهية».

قلت: ومن الباطل في الأرز ما عند الديلمي[٤] من رواية الحارث الأعور[٥] عن علي رفعه: **«الأرز في الطعام كالسيد في القوم، والكُرّاث في**

= وقال الزركشي: لا أصل له.
وقد سئل الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث فنقل عن ابن تيمية تكذيبه لهذا الحديث وأقره.
«أجوبة الحافظ» (ص٦٢) (المجموعة الخامسة عشر تحقيق القشقري، تحت الطبع).

(١) قال الحافظ في «أجوبته» (ص٦٣): وعلى تقدير أن يكون له أصل، فمعناه: إن المؤمن إذا لم يجد ما يسد رمقه إلا الشيء الحرام كالميتة، جاز له تناول ما يسد رمقه.
وبمعناه عن شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٧٦/١٨).
وأورده المؤلف عند حرف الضاد عند حديث الضرورات تبيح المحظورات وقال: كلام صحيح ونحوه: لو كانت الدنيا دماً عبيطاً لكان يكفي المؤمن منها قوته، وقد اعتمده الفقهاء في إساغة اللقمة لمن خشي التلف بجرعة من خمر من غير أن يزيد على الحاجة.
وأورده الغزالي في «الإحياء» (٨٧/٣) وعزاه لسهل من قوله وهو ابن عبدالله التستري.

(٢) ابن حجر في أجوبته على أسئلة بعض تلامذته (ص٤٧).

(٣) «زاد المعاد» (٢٦٢/٤) وأورده في «المنار المنيف» (ص٤٦) وحكم بوضعه وذكر أن من القرائن والأدلة التي يحكم بها على بطلان الحديث سماجته وكونه مما يسخر منه ثم مثل بهذا الحديث وزاد «ما أكله جائع إلا أشبعه» ثم قال: فهذا من السمج البارد الذي يصان عنه العقلاء فضلاً عن سيد الأنبياء

(٤) وهو في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١٢٧/١)، (ح٤٤٠).

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢).

البُقول بمنزلة الخبز، وعائشة[١] كالثريد وأنا[٢] كالملح في الطعام»[٣] وفيه يعقوب بن الحسن الفسوي راويه[٤] عن ابن وهب، وكذا ما عنده[٥] من حديث صهيب مرفوعاً بلفظ: «**سيد الطعام في الدنيا والآخرة اللحم ثم الأرز**» وقد تقدم في «السين»[٦]، وكذا من حديث أنس رفعه: «**نعم الدواء الأرز**»[٧] وسيأتي في: «النون»[٨].

٩٠٩ حديث: «**لو كان جريج[٩] فقيهاً عالماً لعلم أن إجابته دعاء أمه أولى من عبادة ربه ﷻ**».

---

(١) في الديلمي زيادة: «في نساء العالمين».
(٢) في الديلمي، زيادة: «في الأنبياء».
(٣) أورد الحافظ ابن القيم جزءاً منه وهو: «فضل الكراث على سائر البقول كفضل الخبز على الحبوب»، وحكم بوضعه في «المنار المنيف» (ص٤٧).
(٤) في الأصل و(ز): «رواية» والتصحيح من (د) و(م). ولم أعرف يعقوب هذا.
(٥) لم أقف عليه من حديث صهيب لكن وقفت عليه من حديث علي بهذا اللفظ، أخرجه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٣٥/٢، ٧٣٦)، (ح٨٤٩).
(٦) أورده في حرف السين بهذا اللفظ (ل١٠٩/أ) تحت حديث (سيد الطعام أهل الدنيا والآخرة اللحم...).
(٧) أورده الزركشي في «التذكرة» (ص١٥٨) وذكر طرفاً من إسناد الديلمي وهو من طريق خالد بن عيسى عن حمزة الزيات عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك مرفوعاً ثم قال: وهو إسناد تالف.
قلت: من أجل أبان؛ فإنه متروك الحديث واتهمه بعضهم بالكذب.
وأورده السخاوي في حرف النون (ل٢٠٢/ب) من هذا الوجه وقال: لا يصح.
وحكم الشوكاني بوضعه كما في «الفوائد المجموعة» (١٦٤ ط. المعلمي).
(٨) أورده المؤلف في حرف النون (ل٢٠٢/ب) وتمام الحديث «صحيح سليم من كل داء».
ومن الباطل أيضاً: «الأرز مني وأنا من الأرز» وأيضاً: «من أكل الأرز أربعين يوماً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه» أوردها الصغاني في «الموضوعات» له (ص٦٧).
بل قال القاري: «أحاديث الأرز موضوعة كلها». «الأسرار المرفوعة» (ص٢٨٧).
(٩) جريج ـ مصغر ـ رجل من بني إسرائيل، وكان عابداً، وقصته في صحيح البخاري بدون لفظ الترجمة. كتاب المظالم، باب إذا هدم حائطاً فليبن غيره (١٣٧/٣)، =

الحسن بن سفيان في «مسنده»[١]، والترمذي في «النوادر»[٢]، وأبو نعيم في «المعرفة»[٣]، والبيهقي في «الشعب»[٤] كلهم من طريق الليث[٥] عن يزيد بن حوشب[٦] عن أبيه[٧] قال: سمعت النبي ﷺ يقول: فذكره.

= (ح٢٤٨٢) من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «كان رجل من بني إسرائيل يقال له جريج يصلي فجاءته أمه فدعته فأبى أن يجيبها، فقال: أجيبها أو أصلي؟ ثم أتته فقالت: اللَّهُمَّ لا تمته حتى تريه المومسات، وكان جريج في صومعته، فقالت امرأة: لأفتنن جريجاً، فتعرضت له فكلمته فأبى، فأتت راعياً فأمكنته من نفسها، فولدت غلاماً فقالت هو من جريج، فأتوه وكسروا صومعته فأنزلوه وسبوه، فتوضأ وصلى ثم أتى الغلام فقال: من أبوك يا غلام؟ قال: الراعي، قالوا: نبني صومعتك من ذهب، قال: لا، من طين».

(١) مسنده مفقود حسب علمي، وقد ذكره له أكثر من ترجم له، فقد ترجم له ابن عساكر في «تاريخه» (٩٩/١٣)، والذهبي في «السير» (١٥٧/١٤) ووصفاه بـ (صاحب المسند).
وهو: الحسن بن سفيان بن عامر بن عبدالعزيز الإمام الحافظ الثبت، أبو العباس الشيباني الخراساني النسوي، صاحب المسند. توفي سنة (٣٠٣هـ) قال ابن عساكر: سمع من أحمد وإسحاق وابن معين وخلق كثير، وعنه ابن خزيمة وابن حبان وأبو بكر الإسماعيلي وغيرهم. انظر: المصدرين السابقين.
وحديثه أخرجه من طريقه أبو نعيم في المعرفة وسيأتي.

(٢) «نوادر الأصول في أحاديث الرسول» (١٢٨/٤)، (ح٨٨٦).

(٣) «معرفة الصحابة» (ص٨٨٠)، برقم (٢٢٨٣) ط. الوطن من طريق الحسن بن سفيان: ثنا إبراهيم بن المستمر ثنا: الحكم بن الريان: ثنا الليث بن سعد: حدثني يزيد بن حوشب الفهري عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقول... فذكره بنحوه.

(٤) (٢٨٢/١٠، ٢٨٣، ٢٨٤)، (ح٧٤٩٦) من طريق محمد بن يونس الكديمي: نا الحكم بن الريان اليشكري: نا ليث بن سعد به.

(٥) هو: ابن سعد الفهمي المصري الإمام المشهور.

(٦) يزيد بن حوشب ليس له ترجمة في كتب الرجال.
ولذا قال الحافظ: مجهول كما في «الفتح» (٧٨/١٣).

(٧) أبو يزيد حوشب الفهري هكذا ذكره جماعة في الصحابة كأبي نعيم في «المعرفة» (ص٨٨٠)، وابن منده في «المعرفة» (٤١٦/١)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٥٤٩/١) وقالوا: «مجهول لم يرو عنه سوى ابنه».
وكلهم اعتمدوا ذكره في الصحابة من أجل رواية هذا الحديث وهو لا يثبت كما سيأتي بيانه.

وقال ابن منده[١]: «إنه غريب؛ تفرد به الحكم بن الريان، عن الليث».

ومن شواهده: ما عند أبي الشيخ[٢] ....

---

(١) في كتابه «معرفة الصحابة» (٤١٧/١).
ولفظ ابن منده حكاه عنه السخاوي بالمعنى بل هي عبارة الحافظ بنصها في «الإصابة» (٦٥٢/٢، ٦٥٣) فالذي عنده: «هذا حديث غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه، تفرد به الحكم، وعنه مشهور رواه إبراهيم بن المستمر وغيره».
قوله: «وعنه مشهور»؛ أي: أن الحديث اشتهر وخرج عن حد التفرد والغرابة بعد الحكم بن الريان، ثم مثل برواية إبراهيم بن المستمر وغيره.
ورواية إبراهيم بن المستمر أخرجها الحسن بن سفيان في «مسنده» ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» عن الحكم به.
وتابعهما أيضاً محمد بن الحسين الحنيني فيما ذكره الخطيب في «تاريخه» (٤/١٣).
والحديث أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٣/١٣) من طريق محمد بن يونس الكديمي عن الحكم به.
فمدار الحديث على الحكم بن الريان، ولم أقف له على شيء سوى هذا الحديث، وقد روى عنه أكثر من اثنين، فهو مجهول حال.
وكذلك من فوق الليث يزيد بن حوشب وأبوه مجهولان.
قال الحافظ في «الفتح» (٧٨/٣). يزيد: مجهول.
قلت: وجهالته جهالة عين لم يرو عنه سوى الليث بن سعد.
وأبوه مجهول فيما ذكره أبو نعيم وابن منده، وتابعهم ابن الأثير كما سبق في التعريف به.
ولذا قال البيهقي عقب الحديث: هذا إسناد مجهول. «الشعب» (٢٨٤/١٠).
وأورده الحافظ في «الفتح» (٧٨/٣) وأعله فقال: يزيد مجهول.
وأورده أيضاً السيوطي في «الجامع الصغير» (ص٤٥٧)، برقم (٧٤٧١) وعزاه للحسن بن سفيان والترمذي في النوادر وابن قانع والبيهقي ورمز له بالضعف.
فالحديث لا يصح، فهو ضعيف جدّاً، وقد مال الشيخ الألباني إلى وضعه حيث قال: «كأنه موضوع؛ لأنه يشبه كلام الفقهاء، فالله أعلم بحقيقة الحال». «السلسلة الضعيفة» (١٠٤/٤).

(٢) لم أقف عليه.
والحديث أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٨٤/١٠)، (ح٧٤٩٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٨٥/٣) كلاهما من طريق ياسين بن معاذ، نا عبدالله بن قُرَير عن طلق بن علي مرفوعاً بلفظ: **«لو أدركت والدي أو أحدهما وأنا في صلاة العشاء، وقد قرأت فيها بفاتحة الكتاب، تنادي: يا محمد، لأجبتها»** ـ عند ابن الجوزي ـ «لأجبتك»: لبيك.
=

عن طلق[١] بن علي[٢] مرفوعاً: «**لو أدركت والديَّ أو إحداهما، وقد افتتحت صلاة العشاء ودعتني أمي: يا محمد، لأجبتها لبّيكِ**» وفي لفظ عنده[٣] عن علي بن شيبان[٤] مرسلاً[٥]: «**لو دعاني والداي أو أحدهما وأنا في الصلاة لأجبته**».

٩١٠ حديث: «لو كان الصبر رجلاً كان كريماً».

الطبراني[٦]، والعسكري من حديث منصور عن مجاهد عن عائشة به مرفوعاً.

= وكأنه سقطت منه جملة «ودعتني أمي» منهما لأن السياق لا يستقيم بدونها.
قال البيهقي عقبه: ياسين بن معاذ ضعيف.
قلت: وضعفه شديد جدّاً؛ قال عنه البخاري ومسلم: منكر الحديث، وقال أبو داود وأبو حاتم والنسائي: متروك الحديث.
وقال ابن حبان: كان ممن يروى الموضوعات عن الثقات ويتفرد بالمعضلات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به بحال. «المجروحين» (١٤٢/٣).
ولذا جزم ابن الجوزي بوضعه فقال: «هذا موضوع على رسول الله ﷺ، وفيه ياسين». ثم ذكر كلام الأئمة فيه. «الموضوعات» (٨٥/٣).

(١) في (م): «طلحة» وهو خطأ.

(٢) طلق بن علي بن طلق بن عمرو بن سحيم الحنفي اليمامي، صاحب حديث «مس الذكر إنما هو بضعة منك» وغيره، «الاستيعاب» (٧٧٦/٢).

(٣) أي: عند أبي الشيخ ولم أقف عليه.

(٤) علي بن شيبان بن محرز بن عمرو، من بني الدؤل بن حنيفة، يكنى أبا يحيى، سكن اليمامة، روى عنه ابنه عبدالرحمٰن. «الاستيعاب» (١٠٨٩/٣).

(٥) علي بن شيبان، صحابي، وليس تابعياً، فحديثه متصل ليس بمرسل، وهو مقل من الرواية، تفرد عنه ابنه عبدالرحمٰن كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٦٩٨) فلعل لهذا السبب ظنه المؤلف تابعياً. والله أعلم.
ولم أقف على من روى هذا الحديث.

(٦) لم أقف عليه، لكن رواه عنه تلميذه أبو نعيم في «الحلية» (٢٩٠/٨) ورواه أيضاً ابن شاهين في الترغيب في «فضائل الأعمال» (ص٢٦٩)، (ح٢٧٦) كلاهما من طريق صبح بن دينار البلوي: ثنا المعافى بن عمران: ثنا إسرائيل وسفيان الثوري عن منصور به مرفوعاً.
والحديث منكر مرفوعاً بهذ السند؛ آفته صبح، ويقال: «صبيح» بن دينار فهو ضعيف، وقد خولف في رفعه. =

= فأما ضعفه فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (٢/٢١٧) وأورد كلامه الذهبي في «الميزان» (٣/١٨٠).
وقال: ذكره العقيلي؛ وأنه خالف في إسناد حديث.
وقال الشيخ الألباني مفسراً لهذا الكلام: «مما يدل على أنه لم يحفظ». «السلسلة الضعيفة» (٨/٣٤٦).
فأما مخالفته ـ في هذا الحديث ـ فقد خالفه عبدالرحمٰن بن صالح الأزدي: حدثنا يحيى بن آدم عن إسرائيل عن منصور عن مجاهد عن ربيعة الجرشي قال: «لو كان الصبر من الرجال لكان كريماً». رواه ابن أبي الدنيا في «الصبر» (ص٤٣)، برقم (٤٧).
وعبدالرحمٰن هذا أوثق من صبيح بن دينار. وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن عدي: «صالح معروف مشهور في الكوفيين، لم يذكر بالضعف في الحديث ولا اتهم فيه إلا أنه كان محترقاً فيما كان فيه من التشيع». وقال ابن حجر: صدوق يتشيّع.
انظر: «الجرح والتعديل» (٥/٢٤٦)، «الكامل» (٤/٣٢٠)، «التقريب» (ص٥٨٢).
وبقية رجال الإسناد ثقات من رجال الشيخين.
وعليه فهذا إسناد حسن وهو المحفوظ.
وقد توبع ـ عبدالرحمٰن ـ متابعة قاصرة عند ابن أبي الدنيا في «الصبر» (ص٢٨)، برقم (١٥) قال: حدثنا أبو العباس العتكي: حدثنا موسى بن إسماعيل: حدثنا عمر بن عبدالرحمٰن الأبار عن منصور عن مجاهد، عن ربيعة الجرشي قال: «لو كان الصبر من الرجال كان كريماً».
وسنده صحيح رجال الإسناد موثقون.
وقد سئل الدارقطني في «العلل» (١٤/٣٣٨) عن هذا الحديث فذكر الاختلاف في وقفه ورفعه ثم قال: رواه صبيح بن دينار، عن معافى، عن الثوري، وإسرائيل، عن منصور، عن مجاهد، عن عائشة، مرفوعاً ولم يتابع عليه والمحفوظ عن منصور، عن مجاهد، عن ربيعة الجرشي، قوله.
وبالجملة فالصحيح الثابت هو الموقوف على ربيعة الجرشي وأما رفعه إلى عائشة فمنكر.
وضعف الحديث المرفوع العراقي في «المغني» (٢/١٠١٣)، (ح٣٦٧٩).
ويروى في هذا المعنى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما أيضاً موقوفاً عليهما ويروى عن قتادة بن دعامة رحمة الله عليه: فأما أثر عمر فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصبر» (٣٣، ٣٤)، برقم (٦)، وأثر علي رضي الله عنه رواه ابن أبي الدنيا =

٩١١ حديث: «لو كان الفُحْش رجلاً لكان رجل سُوء[(١)]».

الطيالسي[(٢)] عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها: «يا عائشة لو كان... وذكره...» وهو من هذا الوجه: عند الطبراني[(٣)] والعسكري.

= في «الصبر» (ص١٠٩)، برقم (١٥٥) وأما أثر قتادة فهو عند ابن أبي الدنيا أيضاً في «الصبر» (١٢٢)، برقم (١٦٣). وأسانيدها ضعيفة.

(١) كذا في الأصل و(ز) وفي (م): «جهولاً» بدل «رجل سوء».

(٢) «مسنده» (٣/٩٥)، (ح١٥٩٨). قال: حدثنا طلحة بن عمرو به.
واختلف على طلحة:
فرواه أبو داود الطيالسي عنه بسنده عن عائشة أن النبي ﷺ... الحديث.
هكذا على صورة الموصول.
وخالفه الوليد بن مسلم عند ابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص١٨٥، ١٨٦)، (ح٣٢٨) وعبدالله بن وهب في «جامعه» (٤٩٨/٢)، (ح٣٨٣) كلاهما عن طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح أن النبي ﷺ قال: يا عائشة.... الحديث. كذا على صورة المرسل؛ لأن عطاء تابعي.
والحمل فيه على طلحة بن عمرو فإنه متروك الحديث.
قال عنه ابن المديني وابن معين: ليس بشيء.
وقال أحمد والنسائي: متروك الحديث.
وقال ابن عدي: عامة ما يروى عنه لا يتابعونه عليه.
وقال الحافظ: متروك الحديث.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤١١/١)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص١٤٣)، «الكامل» (١٠٨/٤)، «ميزان الاعتدال» (٣٤١/٢).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من كتبه بهذا الوجه وإنما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٠٦/١، ١٠٧)، (ح٣٣١): حدثنا أحمد بن رشدين قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا عبدالله بن وهب قال أخبرني: عمرو بن الحارث عن أيوب بن موسى عن ابن أبي مليكة عن عائشة زوج النبي أن النبي ﷺ قال لها: **«يا عائشة لو كان الفحش رجلاً كان رجل سوء ولو كان الحياء رجلاً لكان رجل صدق»**.
وقال: لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن موسى إلا عمرو بن الحارث تفرد به ابن وهب.
قلت: وهذا سند رجاله كلهم ثقات عدا شيخ الطبراني تركه أبو حاتم من أجل الكلام فيه. «الجرح والتعديل» (٧٥/٢). =

= بل نقل ابن عدي أنهم: كذّبوه. وممن كذبه: أحمد بن صالح المصري. وهو شيخه في هذا الحديث. «الكامل» (١٩٨/١).
واتهمه بوضع الحديث الذهبي في كل ما يرويه عنه الطبراني بل وغيره أيضاً. انظر: «الكشف الحثيث» (ص٥٩).
فالحديث ضعيف جدّاً إن لم يكن موضوعاً.
وللحديث طريق أخرى عن عائشة ﵂:
وهو ما رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٦/٥)، (ح٤٧١٨)، و«الصغير» (٢/ح٤٧٦) قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن معاوية العتبي قال: حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن يحيى بن النضر عن أبي سلمة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **«يا عائشة لو كان الحياء رجلاً لكان رجلاً صالحاً ولو كان البذاء رجلاً لكان رجل سوء»**.
قال: لم يرو هذا الحديث عن أبي سلمة إلا يحيى بن النضر، ولا يحيى بن النضر إلا أبو الأسود، تفرد به ابن لهيعة.
قلت: وتفرد ابن لهيعة مما لا يحتمل لضعفه وسوء حفظه، وهو مع ذلك فقد اضطرب في إسناد هذا الحديث ولم يقمه.
فقد روى ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص٣٩)، (ح٨٩) ط. مجدي من طريق عبيد بن أبي قرة عن ابن لهيعة عن أبي النضر.
كذا قال! وفي الإسناد الآخر: يحيى بن النضر.
ووقع فيه «الفحش» بدل «البذاء».
ولم يجعل واسطة بين ابن لهيعة وشيخه.
وتابع عبيد على إسناده: عثمان بن صالح عند الخطيب في «تاريخه» (٣٥٥/٢) لكنه اقتصر على الجملة الأولى منه.
ويروى أيضاً من طريق آخر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٨٥/٣) من طريق عبدالجبار بن الورد قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: **«يا عائشة إياك والفحش، إياك والفحش؛ فإن الفحش لو كان رجلاً لكان رجل سوء»**.
وعبدالجبار قال عنه العقيلي (٨٥/٣) في مطلع ترجمته: «يخالف في بعض حديثه» نقلاً عن البخاري. ثم ذكر هذا الحديث مستشهداً به على مخالفاته، ثم أشار إلى ضعف الحديث بقوله: «وقد روي هذا بغير هذا الإسناد بأصلح من هذا وبألفاظ مختلفة في معنى الفحش».
وذكره الذهبي في «الميزان» (٥٣٥/٢) وأورد له هذا الحديث من مخالفاته. =

وعند العسكري أيضاً من حديث[١] عمران بن حِطّان[٢] عن عائشة قالت: دخل يهودي على النبي ﷺ فقال: «السام[٣] عليكم»، فقال له: «**عليكم**»[٤] فلما خرج قلتُ: أما فهمتَ ما قال؟: فقال: «ما رأيتِ ما رددتُ عليه يا عائشة!؛ [ل١٥٤/أ] إن الرفق لو كان خَلْقاً لما رأى الناس خَلْقاً أحسنَ منه، وإن الخرق لو كان خَلْقاً لما رأى الناس خلقاً أقبح منه»[٥].

= وثالث الطرق عنها: ما أخرجه أبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (ص١٧٣)، (ح١٤١)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص١٩، ٢٠)، (ح١)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٣/١٠)، (ح٧٣٢٦)، والخطيب في «موضح الأوهام» (٣١٢/١) كلهم من طريق محمد بن عبدالرحمٰن أبو غرارة: ثنا أبي: نا القاسم بن محمد عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**لو كان الفحش رجلاً لكان رجل سوء، وإن الله لم يخلقني فحاشاً**».

والحديث منكر بهذا السند فيه علتان:

الأولى: محمد بن عبدالرحمٰن، قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٢٤/٧)، «الميزان» (٦١٩/٣).

والعلة الثانية: شيخه وهو أبوه واسمه: عبدالرحمٰن ضعيف. انظر: «تهذيب الكمال» (٥٥٤/١٦)، «التقريب» (ص٥٧١).

وسئل أبو حاتم كما في «العلل» (٢٤٥/٥) عن هذا الحديث بهذا السند فقال: هو منكر.

(١) في (ز): «جهة».

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٢٨).

(٣) يعنون به «الموت» كما جاء تفسيره في الرواية الأخرى.

(٤) «فقال له: عليكم» سقطت من (م).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الدولابي في «الكنى والأسماء» (٥٣٦/٢)، (ح٩٧٢) من طريق القاسم بن مالك المزني، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن أبي رؤبة، عن عمران بن حصين، قال: دخل رجل يهودي على النبي ﷺ، وهو في بيت عائشة، فقال... الحديث.

والحديث بهذا السند فيه ضعف من قبل القاسم فهو صدوق فيه لين قال فيه أبو حاتم صالح الحديث؛ ليس بالمتين وقال أحمد: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق فيه لين.

انظر: «الجرح والتعديل» (١٢٢/٧)، «سؤالات أبي داود» للإمام أحمد (ص٣١٨)، «التقريب» (ص٧٩٤). =

وعند مسلم[1] وغيره[2] من حديثها: «يا عائشة عليك بالرفق؛ فإنه لم يكن في شيء إلا زانه، وإياك والفحش».

= وقد اختلف عليه في هذا الإسناد:

فرواه عنه سعيد بن محمد الجرمي بهذا الإسناد، وهو على صورة المرسل؛ لأن عمران هذا ليس صحابياً كما سيأتي.

وتابعه: زياد بن أيوب عند الدارقطني ـ تعليقاً ـ في «العلل» (٨٧/١٤)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (١٧٠٧/٣).

وخالفهما هشام بن يونس بن وابل اللؤلؤي ومحمد بن طريف عند الخطيب في «المتفق» (١٧٠٧/٣) كلاهما عن القاسم بن مالك عن أيوب بن عائذ عن أبي رؤبة عن عمران بن حصين عن عائشة به هكذا موصولاً. بذكر عائشة.

وخالفهم يحيى بن معين عند الخطيب في «المتفق» (١٧٠٦/٣) فرواه عن القاسم عن أيوب عن أبي رؤبة عمران عن عائشة به.

وكأن هذه الرواية هي التي رجحها الخطيب في المتفق والمفترق لأنه اعتمدها في ترجمة عمران بن حصين وكناه بأبي رؤبة، ونقل عن أبي حاتم وجعفر بن أبي عثمان الطيالسي أنه: رجل قشيري ليس صاحب النبي ﷺ. «المتفق والمفترق» (١٧٠٦/٣).

وقال: حدث عن أبي سعيد الخدري وعائشة أم المؤمنين ﵄، روى عنه أيوب بن عائذ الطائي. «المتفق والمفترق» (١٧٠٦/٣).

وعلى كلّ، فالحديث لا يصح لضعف سنده من أجل القاسم المزني؛ وأبو رؤبة عمران بن حصين لم أقف على من ذكره بجرح أو تعديل.

مع أن الجملة الأولى من الحديث وهي دخول اليهودي ورد النبي عليه ثابت صحيح من أوجه أخرى.

منها ما عند البخاري في «صحيحه» (٨٥/٨)، (ح ٦٤٠١) عن ابن أبي مليكة عن عائشة ﵂: أن اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا: السام عليك، قال: «**وعليكم**»، فقالت عائشة: السام عليكم ولعنكم الله وغضب عليكم، فقال رسول الله ﷺ: «**مهلاً يا عائشة، عليك بالرفق وإياك والعنف أو الفحش**»، قالت أو لم تسمع ما قالوا؟ قال «أو لم تسمعي ما قلت رددت عليهم فيستجاب لي فيهم ولا يستجاب لهم في».

(١) «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب باب فضل الرفق (٢٠٠٤/٤)، (ح٢٥٩٤) من طريق شعبة عن المقدام وهو ابن شريح بن هانئ عن أبيه عن عائشة به.

(٢) كأبي داود الطيالسي في «مسنده» (١١٠/٣)، (ح١٦١٩) وإسحاق بن راهويه (٩٠٠/٣)، (ح١٥٨٤) وأحمد في «المسند» (٤١٥/٤١)، (ح٢٤٩٣٨)، والبيهقي في «الشعب» (٤١١/١٣)، (ح١٠٥٥٣) من طريق الطيالسي كلهم من طرق عن شعبة ـ عدا إسحاق فقد رواه من طريق شريك ـ بسند مسلم سواء. =

بل في الصحيحين عنها[(١)]: «إن شر الناس منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء فحشه».

وقد استوفيت[(٢)] ما في المعنى فيما كتبته من تكملة شرح الترمذي[(٣)].

٩١٢ حديث: «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى إليهما ثالثاً، ولا يملأُ جوفَ ابنِ آدمَ إلا الترابُ، ويتوب الله على من تاب».

الشيخان[(٤)]، والترمذي[(٥)]، وأبو عوانة[(٦)]، وغيرهم[(٧)]، بألفاظ متقاربة

= وعند مسلم والطيالسي سبب ورود الحديث وهي أن عائشة رضي الله عنها ركبت بعيراً صعباً فجعلت تصرفه بضربها له، فقال لها النبي ﷺ: الحديث...

(١) صحيح البخاري، كتاب الدب، باب المداراة مع الناس (٣١/٨)، (ح٦١٣١)، و«صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يتقي فحشه (٢٠٠٢/٤)، (ح٢٥٩١).

وللحديث سبب وقصة وهي: أنه استأذن على النبي ﷺ رجل فقال: **«ائذنوا له فبئس ابن العشيرة، أو: بئس أخو العشيرة»**. فلما دخل: ألان له الكلام، فقلت له: يا رسول الله قلت ما قلت ثم ألنت له في القول؟ فقال: **«أي عائشة: إن شر الناس منزلة عند الله من تركه أو ودعه الناس اتقاء فحشه»**.

(٢) في (م): «استقريت».

(٣) شرحه على الترمذي مفقود وقد مضى التنبيه على ذلك.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (٩٣/٨)، (ح ٦٤٣٨). من حديث ابن شهاب عن أنس به مرفوعاً بلفظ: **«لو أن لابن آدم وادياً من ذهب أحب أن يكون له واديان، ولن يملأ فاه إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»**.

و«صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً (٧٢٥/٢)، (ح١٠٤٨). من حديث ابن شهاب عن أنس. مرفوعاً.

(٥) جامع الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثاً (ص٥٢٨)، (ح٢٣٣٧) من حديث ابن شهاب عن أنس مرفوعاً بلفظ البخاري.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) أخرجه أيضاً من حديث ابن شهاب عن أنس:

أحمد في «المسند» (١٣٧/٢٠)، (ح١٢٧١٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٨٠/٦)، (ح٣٥٩١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٨/٨)، (ح٣٢٣٥)، أبو نعيم في مستخرجه =

من حديث ابن شهاب، ومسلم وأبو عوانة من حديث قتادة كلاهما عن أنس به مرفوعاً[١]، واتفقا[٢] عليه[٣] من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، وانفرد به البخاري عن ابن الزبير[٤]، ومسلم عن أبي موسى[٥]، وفي حديث بعضهم: «أنه مما كان يُقرأ في القرآن»[٦]. وفي الباب عن جماعة بينتها

= على مسلم (١١٣/٣)، (ح٢٣٣٦).

(١) «صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً (٧٢٥/٢)، (ح١٠٤٨). من حديث قتادة عن أنس مرفوعاً.

(٢) من هنا إلى قوله: «القرآن» سقط من (م)، وقد أشار ناسخها في الحاشية إلى هذا السقط بقوله:
«ناقص سطر».

(٣) أي: البخاري ومسلم فأما صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال وقول الله تعالى: ﴿أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (٩٢/٨)، (ح٦٤٣٦).
وأما «صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً (٧٢٥/٢)، (ح١٠٤٩).
كلاهما من حديث عطاء عن تبن عباس مرفوعاً.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (٩٢/٨، ٩٣)، (ح ٦٤٣٨).

(٥) «صحيح مسلم»، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً (٧٢٦/٢)، (ح١٠٥٠).

(٦) كحديث أبي موسى الذي سبق عند مسلم بلفظ: «**وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها غير أني قد حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب**».
وأما حديث أنس وابن عباس الذين سبقا ففيهما تردد من غير جزم قال ابن عباس وأنس لا ندري من القرآن هو أم لا.
بل ثبت في صحيح البخاري (٩٣/٨)، (ح ٦٤٣٩) من حديث أنس عن أبي بن كعب أنه قال: «كنا نرى هذا من القرآن حتى نزلت ألهاكم التكاثر».
لكن ثبت عن زيد بن أرقم عند أحمد في «مسنده» (٣١/٣٢)، (ح١٩٢٨٠) بسند صحيح رجاله كلهم ثقات أنه قال: قال لقد كنا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ: لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لابتغى إليهما آخر ولا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب.
وأورده الحافظ البوصيري وقال: إسناده صحيح. «إتحاف الخيرة» (٤١٥/٧). =

في جزء[1].

٩١٣ حديث: «لو كان المؤمن في جحر فأرة لقيض له فيه من يؤذيه».

ابن عدي[2]، والقضاعي[3]، من حديث عيسى بن عبدالله بن محمد بن علي بن أبي طالب وهو متروك الحديث؛ يروي الموضوعات عن أبيه عن جده عن علي به مرفوعاً.

وللقضاعي[4] من حديث ابن أخي ابن شهاب[5] عن عمه عن أنس رفعه

= ثم نقل عن شيخه البلقيني أنها كانت من سورة (لم يكن)؛ يعني: البينة.
قلت: لكن هذا يتعارض مع ما ثبت عن أبي موسى في «صحيح مسلم» في قوله: «وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة... وفيها: ... ثم ذكر لفظ الترجمة.
وسورة البينة من قصار المفصل. وسورة التوبة من السبع الطوال.

(١) وهذا الجزء مطبوع متداول ولله الحمد، وهو ضمن أجوبته الحديثية المسمى بـ «الأجوبة المرضية» فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية بتحقيق محمد إسحاق ط. الراية.
وقد توسع المؤلف في ذكر طرق الحديث ودراستها متناً وإسناداً، دراية ورواية بما لا مزيد عليه. فليرجع إليه (١/١٧٧)، برقم (٤٧).

(٢) لم أره في «الكامل» وقد ذكر في ترجمة عيسى بن عبدالله صاحب هذا الحديث أحاديث كثيرة من مناكيره ثم قال: «ولعيسى بن عبدالله هذا غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه»، «الكامل» (٥/٢٤٥).

(٣) «مسند الشهاب» (٢/٣١٥)، (ح١٤٣٧).

(٤) «مسند الشهاب» (٢/٣١٦)، (ح١٤٣٨).
ويروى عن علي من غير هذا الوجه بلفظ مقارب وهو: «ما كان ولا يكون إلى يوم القيامة مؤمن إلا وله جار يؤذيه». رواه ابن شاهين في «الترغيب» (ص٢٧١) من طريق داود بن سليمان القزويني: ثنا علي بن موسى الرضا: ثنا موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب مرفوعاً به.
وداود القزويني هذا كذاب؛ كذبه ابن معين، وقال الذهبي: شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن علي الرضا. «ميزان الاعتدال» (٢/٨).

(٥) محمد بن عبدالله بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني، ابن أخي الزهري، صدوق له أوهام، من السابعة مات سنة اثنتين وخمسين وقيل بعدها ع. «التقريب» (ص٨٦٦).

بلفظ: **«لو أن المؤمن في جحر ضب لقيض الله إليه من يؤذيه»** وهو من حديث أنس عند الطبراني في «الأوسط»[١] والديلمي[٢]، بل عنده بلا سند[٣] عن أنس مرفوعاً: **«لو خلق المؤمن على رأس جبل لا بد له من منافق يؤذيه»**.

---

(١) (١١٣/٩، ١١٤)، (ح٩٢٨٢). وليس فيه (ضب).

(٢) مسند الفردوس (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٣٧/أ) من طريق الحسين بن الحسن الرازي قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن عبدالملك الحزامي قال: حدثنا أبو قتادة بن يعقوب عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن أنس بن مالك به مرفوعاً. قال ابن الديلمي عقبه: هو حديث غريب من حديث الزهري عن أنس؛ تفرد به أبو معين الحسين بن الحسن وهو من كبار المحدّثين.
وأخرجه أيضاً البزار في «مسنده» (ح٦٣٤١)، وابن المقرئ في جزء حديثه (ص١٤٩، ح٦ ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية لزياد تكلة)، وابن شاهين في «الترغيب» (ص٢٧٠)، والبيهقي في «الشعب» (٢٣٨/١٢)، (ح٩٣٣٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٧/٤٠) كلهم من طريق أبي قتادة بن يعقوب بن عبدالله بن ثعلبة بن صُعَيْر العذري عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن أنس بن مالك به. مرفوعاً
قال الدارقطني: «غريب من حديث الزهري عن أنس؛ تفرد به عنه ابن أخيه، ولم يروه عنه غير أبي قتادة...» «تاريخ دمشق» (٣٧/٤٠).
قلت: وأبو قتادة ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٢٦١/١٧) في شيوخ عبدالرحمٰن بن عبدالملك الحزامي وهو مجهول لا يعرف حاله؛ وهو آفة السند، وقد ضعف الحديث الهيثمي في «المجمع» (٥٦٠/٧) بعد أن عزاه للطبراني في «الأوسط» فقال: فيه أبو قتادة بن يعقوب بن عبدالله العذري ولم أعرفه، وبقية رجال الطبراني ثقات.
وضعفه السيوطي في «الجامع الصغير» (ح٧٤٦٧).

(٣) مسند الفردوس (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٤٥/أ) بلا إسناد كما قال المؤلف.
وبالجملة لا يصح مرفوعاً بهذه الطرق لشدة ضعفها، فإن الطريق الأول وهو حديث علي فيه راو متروك واتهم بالوضع، وحديث أنس فيه راو مجهول.
وقد روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٩/١٩)، (ح٣٦٣٩٠) ـ بنحوه ـ ما يفيد أنه من قول بعض التابعين فقال: حدثنا الفضل بن دكين، عن موسى بن قيس، عن سلمة بن كهيل، قال: لو كان المؤمن على قصبة في البحر لقيض الله له من يؤذيه.
وسنده صحيح فإن سلمة بن كهيل والفضل بن دكين كلاهما من رجال الشيخين وهما ثقتان ثبتان. انظر: «تهذيب الكمال» (١٣٤/٢٩)، والثاني (١٩٧/٢٣).
وموسى بن قيس وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال الذهبي: ثقة شيعي. انظر: «الجرح والتعديل» (١٥٧/٨)، «ميزان الاعتدال» (٢١٧/٤)، «الكاشف» (٣٠٧/٢).

٩١٤ حديث: «لولا الخِلِّيفَى لَأَذَّنتُ»(١).

أبو الشيخ في «الأذان» له(٢)، ثم البيهقي(٣)، من حديث عمر أنه قال: وذكره... وفيه قصة(٤) ولسعيد بن منصور(٥) من حديث قيس قال: قال: عمر: «لو أطيق مع الخلّيفى لأذّنتُ».

---

(١) سقط بأكمله من (م).

(٢) مفقود حسب علمي، وقد عزاه له صاحب الإمام فيما ذكره ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٢٣/٣). وكذا الحافظ، والسخاوي نقل هذا التخريج من شيخه الحافظ فهو بنصه في «التلخيص الحبير (٥٢٢/١).

(٣) في «السنن الكبرى» (٤٣٣/١) من طريق إسماعيل ـ يعني ابن أبي خالد ـ عن قيس بن أبي حازم قال: قال عمر لو: كنت أطيق الأذان مع الخلّيفى لأذنت.

(٤) هذه القصة عند البيهقي (٤٢٦/١) بسنده السابق قال قيس: قدمنا على عمر بن الخطاب قال: من مؤذنوكم؟ فقلنا: عبيدنا وموالينا فقال بيده هكذا يقلبها: عبيدنا وموالينا! إن ذلكم بكم لنقص شديد، لو أطقت الأذان مع الخلّيفى لأذنت.
لكن تعقبه الحافظ البوصيري في «الإتحاف» (٤٧٢/١) بأن البيهقي أخطأ فخلط بين هذا الأثر وورود القصة فإن للقصة إسناداً آخر من غير هذا الوجه وليست القصة سبباً لورود هذا الأثر، وهو ما رواه مسدد عن عيسى بن يونس: حدثنا إسماعيل، عن شبل بن عوف أن عمر قال لجلسائه: من مؤذنوكم؟ قالوا: عبيدنا وموالينا. قال: موالينا وعبيدنا! إن ذلك بكم لنقص كبير.
فيتبين من قول الحافظ البوصيري وتعقبه أن الزيادة «لو أطقت الخليفي...» ليست من هذا الوجه ولا هو سبب ورودها.

(٥) لم أقف عليه، وعزاه له الحافظ في «التلخيص» (٥٢٢/١) وذكر إسناده كاملاً فقال: وقال سعيد بن منصور: ثنا هشيم: ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس قال: قال عمر فذكره...
والأثر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٩٠/٣) عن زهير بن معاوية، ومسدد في «مسنده» كما في «الإتحاف» (٤٧٢/١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٦/٢)، (ح٢٣٦٩) قال: حدثنا وكيع ويزيد. خمستهم (هشيم وزهير ومسدد ووكيع ويزيد) عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عمر به.
وسنده صحيح رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين.
ولذا صححه الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٨٤/٣) من رواية مسدد.
وتوبع إسماعيل متابعة قاصرة من ابن فضيل عند ابن أبي شيبة (٣٧٠/٢)، (ح٢٣٤٨)، والثوري عند عبدالرزاق في «المصنف» (٤٨٦/١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٤٤/٥) كلاهما عن بيان البجلي عن قيس به.

ولأبي الشيخ ثم الديلمي[١] من حديث أبي الوقاص[٢] عن عمر قال: «لو كنت مؤذِّناً (لكَمُل أمري)[٣] وما باليت أن لّا أنتصب لقيام ليل، ولا لصيام نهار؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: اللَّهُمَّ اغفر للمؤذنين، اللَّهُمَّ اغفر للمؤذنين، اللَّهُمَّ اغفر للمؤذنين»، قلت: يا رسول الله تركتنا ونحن نجتلد عن الأذان بالسيوف! فقال: «يا عمر إنه سيأتي زمان يتركون الأذان على ضعفائهم، تلك لحوم حرمها الله على النار، لحوم المؤذنين»[٤] انتهى.

---

(١) هو في «الفردوس» (١/٥٠٠)، (ح٢٠٤١) بلا سند عن عمر مقتصراً على: «اللَّهُمَّ اغفر للمؤذنين».

(٢) مجهول لا يعرف، روى عن عمر وزيد بن أرقم، وعنه أبو النعمان والحسن البصري. «الجرح والتعديل» (٩/٤٥٢)، «تهذيب الكمال» (٣٤/٣٩١)، «الميزان» (٤/٥٨٥)، «التقريب» (١٢٢١).

(٣) وقع في النسختين الأصل و(ز): «لكل امرئ» وليست واضحة في (د) وسقط من (م)، وهو تصحيف ظاهر صوابه: «لكَمُل أمْرِي» كما في فضائل الأعمال لابن شاهين (ص٤٢٧)، و«الإصابة» (١٣/٨٥) و«كنز العمال» (٨/٣٤٠).

(٤) أخرجه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» (ص٤٢٧) من طريق صالح بن سليمان القراطيسي: ثنا غياث بن عبدالحميد عن مطر عن الحسن عن أبي وقاص به.
والحديث رجال إسناده ضعفاء حاشا الحسن وهو البصري.. فالأول وهو: صالح بن سليمان القراطيسي، قال عنه الذهبي: ليس بالمرضي. «الميزان» (٢/٢٩٥).
وتبعه الحافظ في «اللسان» (٤/٢٨٧) وزاد: «له أيضاً عن غياث بن عبدالحميد عن مطر حديث غريب أخرجه المستغفري في ترجمة أبي الوقاص في الصحابة».
قلت: يعني: هذا الحديث عن عمر فقد ذكره له في «الإصابة» (١٣/٨٥).
وشيخه غياث قال عنه الذهبي: لا يعرف إلا في حديث منكر. المغني في «الضعفاء» (٢/٩٧).
ومطر هو ابن طهمان الورّاق، وصفه أحمد بسوء الحفظ، وقال أبو زرعة: صالح، وقال ابن عدي: مع ضعفه يجمع حديثه ويكتب.
وقال الحافظ: صدوق له خطأ كثير، وحديثه عن عطاء ضعيف.
انظر: «الكامل» (٦/٣٩٦)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٥١)، «التقريب» (ص٩٤٧).
فهو ضعيف يكتب حديثه ويعتبر به.
وأما أبو وقاص الراوي عن عمر فهو مجهول لا يعرف، قال أبو حاتم: مجهول. في «الجرح والتعديل» (٩/٤٥٢) وقال المزي: مجهول (٣٤/٣٩١) ثم قال: وروى الحسن البصري عن أبي وقاص عن عمر في فضل المؤذنين. =

ومعنى المرفوع أيضاً روي في حديث ضعيف أيضاً[١].

= قلت: يقصد به هذا الحديث لأنه من رواية الحسن عنه.

وجهله الذهبي هو وشيخه أبو النعمان كما في «الميزان» (٥٨٥/٤). وقال الحافظ: مجهول. «التقريب» (١٢٢١).

فالحديث لا يصح، وقد استغربه الحافظ في «اللسان» (٢٨٧/٤).

(١) أخرجه بلفظ مقارب ابن عدي في «الكامل» (٢٤٤/٥) من طريق عباد بن يعقوب: ثنا عيسى بن عبدالله بن محمد: حدثني أبي عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنها لحوم حرمها الله على النار**» ـ يعني: لحوم المؤذنين ـ وقال رجل: يا رسول الله تركتنا نجتلد على الأذان، فقال: «**كلا، سيأتي بعدي قوم يطرحون الأذان على ضعفائهم وتلك لحوم حرمها الله على النار**».

ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة عيسى بن عبدالله الهاشمي ـ مع عدة أحاديث ـ ثم قال بعد سردها: «ولعيسى بن عبدالله هذا غير ما ذكرت وعامة ما يرويه لا يتابع عليه»، «الكامل» (٢٤٥/٥).

وقال ابن حبان: «يروي عن آبائه أشياء موضوعة»، «المجروحين» (١٢١/٢) وقال الدارقطني: متروك. «السنن» (٣٠٧/٣)، (ح٢٦٣٠).

وقد سبق أن المؤلف أبان عن حاله فقال: متروك الحديث عند حديث «لو كان المؤمن في جحر...»

وروي جزء منه عن عمر مرفوعاً وهو: «**إنها محرمة على النار لحوم المؤذنين**».

أخرجه الفضل بن دكين كما في كتابه الصلاة (ص١٥٥) قال: حدثنا الوصافي، عن أبي معشر، قال: قال عمر: فذكره مرفوعاً.

والوصافي هو: عبيدالله بن الوليد، قال عنه الفلاس والنسائي والدارقطني: متروك. وقال الحافظ: ضعيف جدّاً.

«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص١٥٥) «العلل» للدارقطني (٢٢٥/١٣)، «ميزان الاعتدال» (١٧/٣)، «المطالب العالية» (٩٧/٣).

وفيه انقطاع أيضاً؛ فإن أبا معشر وهو زياد بن كليب لم يدرك عمر بن الخطاب.

ويروى أيضاً في هذا المعنى من جهة دعاء النبي ﷺ للمؤذنين بالمغفرة ما رواه أحمد في «مسنده» (٢٥١/١٥)، (ح٩٤٢٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٦/٣)، (ح١٥٣١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٦٠/٤)، (ح١٦٧٢) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤذنون أمناء والأئمة ضمناء اللَّهُمَّ اغفر للمؤذنين وسدد الأئمة**» ثلاث مرات. وسنده صحيح؛ صححه ابن خزيمة وابن حبان والألباني في «الإرواء» (٢٣١/١).

والخِلِّيفَى: بالكسر والتشديد والقَصر، [ل١٥٤/ب] الخلافة، وهو وأمثاله من الأبنية كالرِّمِّيّا والدِّلِّيلا مصدر يدل على معنى الكثرة، يريد: كثرةَ اجتهاده في ضبط أمور الخلافة، وتصريف أعِنّتِها(١).

٩١٥ حديث: «لولا عباد لله رُكَّع، وصِبية رُضَّع، وبهائم رُتّع؛ لصُبَّ عليكم البلاء صبّاً»(٢).

الطيالسي(٣)، والطبراني(٤)، وابن منده(٥)، وابن عدي(٦)، وآخرون(٧)

---

(١) هذا الكلام بحروفه عند ابن الأثير في «النهاية» (٦٩/٢).

(٢) سقط بأكمله من (م).

(٣) لم أقف عليه في «مسنده».
وقد عزاه المؤلف أيضاً للطيالسي في كتابه «تحرير الجواب عن مسألة ضرب الدواب». (ص٨٧).

(٤) في «الكبير» (٣٠٩/٢٢)، (ح٧٨٥)، و«الأوسط» (٣٢٧/٦)، (ح٦٥٩٣) من طريق عبدالرحمٰن بن سعد المؤذن عن مالك بن عبيدة بن مسافع الدؤلي عن أبيه عن جده مرفوعاً به.

(٥) لم أقف عليه في الجزء المطبوع منه.

(٦) في «الكامل» (٣٨٠/٦) من طريق عبدالرحمٰن بن سعد به.

(٧) كابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٠/٢)، (ح٩٦٥) ومن طريقه أبو نعيم في «الصحابة» (ص٢٦٤١) وأخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١٢٩/١)، والبيهقي في «الشعب» (٢٥٦/١٢)، (ح٩٣٦٢) وفي «الكبرى» (٣٤٥/٣) كلهم من طريق عبدالرحمٰن بن سعد عن مالك بن عبيدة بن مسافع الديلي عن أبيه عن جده مرفوعاً به.
والحديث بهذا السند ضعيف فيه علل:
الأولى: ضعف عبدالرحمٰن بن سعد وهو المدني القرشي مؤذن مسجد النبي ﷺ، الملقب بـ «قرظ» ضعفه ابن معين، وقال البخاري: فيه نظر. وقال الحافظ: ضعيف.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٨٧/٥)، «ميزان الاعتدال» (٥٦٦/٢)، «التقريب» (ص٥٧٩).
وكذلك من فوقه مجهولان؛ فأما مالك فقال عنه ابن معين: لا أعرفه. وقال الذهبي: لا يعرف.
«الكامل» لابن عدي (٣٨٠/٦)، «ميزان الاعتدال» (٤٢٧/٣).
وعبيدة قال عنه ابن المديني: مجهول وقال الحافظ: مقبول. «تهذيب التهذيب» (٤٦/٣)، «التقريب» (ص٦٥٤). =

من حديث مالك بن عَبيدة[١] بن مُسَافع (الدِّيلي)[٢] عن أبيه[٣] عن جده[٤]، وأبو يعلى[٥] من حديث أبي هريرة كلاهما به مرفوعاً.

= فالحديث ضعيف بهذا السند.

(١) مالك بن عبيدة بن مسافع الديلي عن أبيه عن جده، روى عنه عبدالرحمٰن بن سعد المؤذن. «التاريخ الكبير» (٣١٣/٧).

(٢) وقع في الأصل و(د) و(ز): «الديلمي» وهو خطأ؛ الصواب: «الدّيلي» كما في المصادر.
الديلي: بكسر الدال المهملة وسكون الياء آخر الحروف، هذه النسبة إلى بني الديل بن هداد بن زيد مناة بن الحجر، من الأزد. «الأنساب» (٥٢٨/٢).
وقيل فيه: الدؤلي والدئلي والديلي. وانظر: «الأنساب» (٥٠٨/٢).

(٣) عبيدة ـ فتح أوله ـ بن مسافع ـ بضم الميم بعدها مهملة ثم فاء ـ الديلي المدني، مقبول، من الرابعة د س. «التقريب» (ص٦٥٤).
عبيدة: ضبطه بفتح أوله الخطيب وابن ماكولا، وتبعهم ابن حجر كما في «الإصابة» (١٣٣/١٠).

(٤) مسافع الدئلي. انظر: «الإصابة» (١٣٣/١٠).

(٥) في «مسنده» (١١)، (ح٦٤٠٢ ـ ٦٦٣٣).
وأخرجه أيضاً البزار في «المسند» (ح٨١٤٦)، والطبراني في «الأوسط» (١٣٤/٧)، (ح٧٠٨٥)، وابن عدي في «الكامل» (٢٤٣/١)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٤٥/٣)، والخطيب في «تاريخه» (٦٤/٦) كلهم من طريق إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مهلاً عن الله مهلاً؛ فإنه لولا شيوخ ركع، وشباب خشع، وأطفال رضع، وبهائم رتع، لصبّ عليكم العذاب صبّاً».
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٩٠/١٠) وقال: «... فيه إبراهيم بن خثيم وهو ضعيف».
وقريب منه قول البيهقي في «الكبرى» (٣٤٥/٣): «إبراهيم بن خثيم غير قوي».
وقد تعقبه ابن التركماني بقوله: «ألان البيهقي القول فيه وأهل الشأن غلظوا القول فيه؛ فقال النسائي: متروك. وقال أبو الفتح الأزدي: كذاب. وقال الجوزجاني: اختلط بآخره». الجوهر النقي مع «السنن الكبرى» (٣٤٥/٣).
وهو كما قال؛ فإن أكثر الأئمة ضعفوه جدّاً، وقد قال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس ثقة ولا مأموناً.
انظر: «الجرح والتعديل» (٩٨/٢)، «لسان الميزان» (٢٧٣/١).
والحديث ضعفه غير واحد بالعلة السابقة، كابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (ح٥٦٦٥)، وابن الملقن في «البدر المنير» (١٥٨/٥)، وابن حجر في «التلخيص» (٢٢٩/٢).

ولابن ماجه[١] من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر مرفوعاً في حديث أوله: **«يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن، وأعوذ بالله أن تدركوهن، فذكرها...»**، ومنها: ... **«ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا مُنعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم تمطروا»**[٢].

٩١٦ حديث: «لو لم تُذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يُذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم».

---

(١) في «سننه»، كتاب الفتن، باب العقوبات (ص٦٦٤)، (ح٤٠١٩). من طريق ابن أبي مالك عن أبيه عن عطاء به.
ورواه أيضاً أبو عمرو الداني في السنن الواردة في «الفتن» (٣/٦٩١)، (ح٣٢٧)، والطبراني في «الكبير» (١٢/٤٤٦)، (ح١٣٦١٩) مختصراً، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٣٣٣) عن ابن أبي مالك بسند ابن ماجه سواء.
وابن أبي مالك اسمه: خالد بن يزيد، ضعفه ابن معين، وأبو داود، والدارقطني، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال ابن حبان: كان صدوقاً في الرواية لكنه كان يخطئ كثيراً وفي حديثه مناكير لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد عن أبيه... وقال الحافظ: ضعيف مع كونه كان فقيهاً.
انظر «الجرح والتعديل» (٣/٣٥٩)، «المجروحين» (١/٢٨٤)، «تهذيب الكمال» (٨/١٩٦)، «ميزان الاعتدال» (١/٦٤٥)، «التقريب» (ص٢٩٣).
فالذي يفهم من كلام الأئمة رد ما انفرد به، لكنه لم ينفرد؛ فقد توبع متابعة قاصرة من قبل: الهيثم بن حميد قال: أخبرني أبو معبد حفص بن غيلان عن عطاء بن أبي رباح قال: كنت مع عبدالله بن عمر... فذكر قصة، ثم أورد الحديث بطوله.
أخرجه البزار في «مسنده» (ح٦١٧٥)، والطبراني في «الأوسط» (٥/٦١)، (ح٤٦٧١) وفي «مسند الشاميين» (٢/٣٩٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٥٣٩)، والبيهقي في «الشعب» (٥/٢٢)، (ح٣٠٤٢) كلهم من طريق الهيثم به.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
وقال الذهبي: صحيح. (٤/٥٤٢).
وجعله البوصيري شاهداً لحديث ابن ماجه السابق ثم قال: حديث صالح للعمل به.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥/٥٧٢) وعزاه للبزار وقال: رجاله ثقات.
فالحديث صحيح بطريقيه والله أعلم.

(٢) في (ز): «يمطروا».

مسلم[(١)] من حديث جعفر الجزري[(٢)] عن يزيد بن الأصم[(٣)] عن أبي هريرة به مرفوعاً، وأوله: «**والذي نفسي بيده لو لم...**» وذكره.

ورواه[(٤)] أيضاً من حديث أبي صرمة[(٥)] عن أبي أيوب مرفوعاً بلفظ: «**لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقاً يذنبون يغفر لهم**» وفي لفظ له[(٦)] أيضاً: «**لو أنكم لم تكن لكم ذنوب يغفرها الله لكم لجاء الله بقوم لهم ذنوب يغفرها لهم**».

وللقضاعي[(٧)] من حديث زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً:

---

(١) في «صحيحه»، كتاب التوبة، سقوط الذنوب بالاستغفار (٢١٠٦/٤)، (ح٢٧٤٩).
(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٦).
(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٤).
(٤) أي: مسلم في «صحيحه»، كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار (٢١٠٥/٤)، (ح٢٧٤٨).
(٥) هو: أبو صرمة بن أبي قيس الأنصاري المازني قيل اسمه: قيس بن مالك، وقيل: مالك بن قيس، وقيل غير ذلك. روى عن النبي ﷺ في العزل، وعن أبي أيوب وغيره، روى عنه عبدالله بن محيريز وجماعة. «الإصابة» (٣٦٥/١٢).
وتصحفت في (م) إلى: «حبرمة».
(٦) في (ز): «وفي لفظه».
وهو في «صحيحه»، كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار (٢١٠٥/٤)، (ح٢٧٤٨) من حديث أبي صرمة عن أبي أيوب، وحدبث أبي صرمة عن أبي أيوب، رواه من طريقين في «صحيحه» بلفظين متشابهين.
(٧) في «مسند الشهاب» (٣٢٠/٢)، (ح١٤٤٦) من طريق عباد بن صهيب عن عثمان بن مقسم عن زيد بن أسلم به.
والحديث ضعيف جدّاً بهذا السند؛ فإن عباداً وشيخه متروكان.
قال البخاري في عباد: تركوه. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال الذهبي وابن حجر: أحد المتروكين.
انظر: «التاريخ الكبير» (٤٣/٦)، «الجرح والتعديل» (٨٢/٦)، «الضعفاء» للنسائي (ص١٧٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٦٧/٣)، «لسان الميزان» (٣٩٠/٤).
وأما شيخه عثمان بن مقسم فكذبه ابن معين واتهمه بالوضع.
وقال أحمد: حديثه منكر. وكذبه الجوزجاني.
وقال أبو حاتم والنسائي: متروك الحديث. =

«لو لم تذنبوا لجاء الله بقوم يذنبون فيغفر لهم ويدخلهم الجنة»، وعنده[١] أيضاً حديث آخر من طريق سلّام بن أبي الصّهباء[٢] عن ثابت عن أنس رفعه: **«لو لم تذنبوا لخشيت عليكم ما هو أشد من ذلك، العُجبَ العُجبَ»**[٣].

وأخرجه البزار[٤]..

= انظر: «الجرح والتعديل» (٦/١٦٨) «الضعفاء» للنسائي (ص١٧٥)، «ميزان الاعتدال» (٣/٥٦)، «لسان الميزان» (٥/٤١٢، ٤١٥).

(١) في «مسند الشهاب» (٢/٣٢٠)، (ح١٤٤٧) من طريق الحجبي: ثنا سلام بن أبي الصهباء عن ثابت عن أنس به مرفوعاً.

(٢) سلام بن أبي الصهباء، أبو المنذر البصري الفزاري، عن ثابت، وقتادة. «الميزان» (٢/١٨٠).

(٣) أشار الناسخ للأصل فوقها: «صح»؛ أي: أنها مكررة هكذا، وقد سقطت من (م).

(٤) «أخرجه البزار» سقطت من (م).
وهو في «مسنده» (١٣/٣٢٦)، (ح٦٩٣٦) قال: ثنا محمد بن عبدالملك القرشي عن سلام به.
وأخرجه العقيلي (٢/١٥٩)، وابن عدي (٣/٣٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (٩/٣٩٩)، (ح٦٨٦٨)، والخرائطي في «مساويء الأخلاق» (ص٢٦٣)، (ح٥٩٩) كلهم من طريق الحجبي وهو عبدالله بن عبدالوهاب عن سلام به.
ورجال الإسناد ثقات عدا سلام بن أبي الصهباء فإن الأئمة اختلفوا فيه:
ضعفه ابن معين، وقال البخاري: منكر الحديث.
وقال أحمد: حسن الحديث.
وأورد ابن عدي هذه الأقوال كلها ثم ذكر له عدة أحاديث منها هذا ثم قال: «... أرجو أنه لا بأس به».
انظر: «التاريخ الكبير» (٤/١٣٥)، «الكامل» لابن عدي (٣/٣٠٥).
فالذي يظهر قبول حديثه واعتباره في الشواهد والمتابعات وهو قد انفرد بهذا الحديث؛ لم يتابعه عليه أحد.
وقد أشار إلى تفرده بالحديث العقيلي قائلاً: «لا يتابع عليه عن ثابت». «الضعفاء» (٢/١٦٠).
قلت: لكن له شاهد بهذا اللفظ من حديث أبي سعيد رواه القزويني بسنده كما في جزء فيه مجالس من أمالي أبي الحسن القزويني (مخطوط جوامع)، والديلمي في «المسند» (١/ل٤٦/ب/ نسخة لا له لي) كلاهما من طريق كثير بن يحيى عن أبيه عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً به. إلا أنه قال: **«أضر»** بدل **«أشد»**. =

وهذا عند الديلمي عن أنس[١]، وكذا عن أبي سعيد[٢].

قال[٣] الدّيريني[٤]: وإنما كان العُجب أشد؛ لأن العاصي معترف بنقصه فترجى له المغفرة[٥]، والمعجب مغرور فتوبته بعيدة. انتهى[٦].

ويشير إليه: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤][٧].

٩١٧ حديث: «لو مُدَّ مسجدي هذا إلى صنعاء لكان مسجدي».

مضى في: «صلاة في مسجدي»[٨].

= ورواته ثقات عدا يحيى بن كثير البصري أبو النضر والد كثير فهو ضعيف يعتبر به؛ ضعفه ابن معين وأبو زرعة، وقال الفلاس: لا يتعمد الكذب ويكثر الغلط والوهم. انظر: «الجرح والتعديل» (١٨٢/٩، ١٨٣).

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

وقال ابن عدي: هو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم.

وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «المجروحين» (١٣٠/٣)، «الكامل» (٢٤١/٧)، «التقريب» (ص١٠٦٤).

فالذي يظهر والله أعلم أن روايته تتقوى بشاهده السابق فهو حسن لغيره والله أعلم.

(١) في «المسند» (٤٦/١/ب نسخة لا له لي). من طريق الحجبي بسند البزار السابق. وفيه «أكبر» بدل «أشد».

(٢) مسند الديلمي (٤٦/١/ب نسخة لا له لي)؛ وعزاه له السيوطي في الحاوي في «الفتاوي» (٣٥١/٣) من طريق كثير بن يحيى عن أبيه عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد به مرفوعاً.

وقد تكلمت عليه آنفاً وجعلته شاهداً لحديث أنس.

(٣) هذا القول سقط من (م) وهو مثبت بالأصل و(ز).

(٤) كذا في الأصل و(م) وتحرفت في (ز) إلى: «الدينوري».

والدينوري تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٩٨).

(٥) في الأصل: «العقوبة» وهو تحريف ظاهر، والتصويب من (د) و(ز) وقد أشار الناسخ للأصل في الحاشية على تصويبها بقوله: «لعله المغفرة».

(٦) في كتابه «الدرر الملتقطة من المسائل المختلطة» وهو مخطوط، وبعضه مفقود ومنه هذا النص.

له نسخة خطية في مصر بالقاهرة بمكتبة (الخديويه) محفوظة برقم (٢٢٧/٣) (ن ع. ١٦٢٤).

(٧) «الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهو يحسبون..».

(٨) نعم فقد أورده في حرف الصاد برقم (٦٣٥). =

٩١٨ حديث: «لو وُزِنَ إيمان أبي بكر بإيمان الناس لرجَحَ إيمان أبي بكر».

إسحاق بن راهويه[١]، والبيهقي في «الشعب»[٢] بسند صحيح[٣] عن عمر من قوله، وراويه عن عمر هُزَيل[٤] بن شرحبيل، وهو عند ابن المبارك في «الزهد»[٥]، ومعاذ بن المثنى في «زيادات [ل١٥٥/أ] مسند مسدد»[٦]، وكذا

= وقد توسع في تخريجه وذِكْرِ طرقه ما بين موقوف ومرفوع ثم قال: وبالجملة فليس فيها ما تقوم به الحجة، بل ولا تقوم بمجموعها!

(١) في «مسنده» (٦٧١/٣).

(٢) (١٤٣/١)، برقم (٣٥).

(٣) وصححه أيضاً العراقي موقوفاً عن عمر في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٣٥/١)، (ح١٣٠). وأشار ابن عساكر إلى وروده مرفوعاً ضعيفاً ثم قال: «المحفوظ عن عمر». «تاريخ دمشق» (١٢٦/٣٠).

(٤) في (م): «هديل» وهو خطأ. وهو: هزيل ـ بالتصغير ـ بن شرحبيل الأودي، الكوفي، ثقة مخضرم، من الثانية. خ ٤. «التقريب» (ص١٠٢٠).

(٥) لم أره في المطبوع.

(٦) كما في «المطالب العالية» (٧١٤/١٥)، (ح٣٨٧٥). قال معاذ بن المثنى: حدثنا أبو مَكِيس الخَادِم: ثنا ضَمْرَة بن رَبِيعَة عن عبدالله بن شوذبٍ عن سلمة بن كُهَيْلٍ عن هُزَيلِ بن شرحبِيلَ قَال: عُمَرُ بن الخطاب فذكره.
والأثر بهذا السند موضوع؛ آفته أبو مكيس الخادم فهو كذاب، واسمه: دينار الحبشي يزعم أنه كان خادما لأنس، رماه ابن حبان بالوضع. «المجروحين» (٢٩٥/١) وترجمه الذهبي في «الميزان» (٣٠/٢) وقال: «ذاك التالف المتهم؛ حدث في حدود الأربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه».
ثم إنه خالف في إسناده هارون بن معروف؛ فرواه عن ضمرة عن ابن شوذب عن محمد بن جحادة عن سلمة بن كهيل عن الهزيل بن شرحبيل قال: قال عمر: فذكره...
أخرجه عبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (٣٧٨/١)، (ح٨٢١) ومن طريقه الخلال في «السُّنَّة» (٤٤/٤)، (ح١١٣٤) وهارون هذا: ثقة؛ وثقه الأئمة. انظر: «تهذيب الكمال» (١٠٧/٣٠).
وتابع ضمرةُ بن ربيعة الفلسطيني ابنَ المبارك كما عند إسحق في «مسنده» (٦٧١/٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٤٣/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٢٧/٣٠) وأيوب بن سويد عند أحمد في «فضائل الصحابة» (٤١٨/١)، (ح٦٥٣)، وابن الحطاب في =

أخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبدالله من «كامله»[١]، وفي مسند «الفردوس» معاً من حديث ابن عمر مرفوعاً، بلفظ: **«لو وُضع إيمان أبي بكر على إيمان هذه الأمة لرجح بها»** وفي سنده: عيسى بن عبدالله بن سليمان؛ وهو ضعيف، لكنه لم ينفرد به؛ فقد أخرجه ابن عدي أيضاً من طريق غيره[٢] بلفظ: **«لو وُزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجحهم»** وله شاهد في السنن أيضاً عن أبي بكرة مرفوعاً[٣] أن رجلاً قال: يا رسول الله رأيتُ كأن

= مشيخته برقم (٧٩) كلاهما (ابن المبارك وأيوب) روياه عن ابن شوذب عن محمد بن جحادة عن سلمة بن كهيل عن هزيل بن شرحبيل عن عمر به.
فتبين أن الرواة تتابعوا على روايته من هذا الوجه وهو الصواب كابن المبارك وأيوب بن سويد وضمرة في رواية هارون عنه.
قال الدارقطني: «وأصحها قول ابن المبارك ومن تابعه»، «العلل» (٢/٢٢٣، ٢٢٤).

(١) (٥/٢٥٩) من طريق عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي قال: ثنا رواد بن الجراح قال: ثنا عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن بن عمر به رفعه.
والحديث ضعفه المؤلف بعيسى واقتصر على أنه ضعيف؛ وفسره ابن عدي بقولهٰ: «يسرق الحديث». (٥/٢٥٨).
وسيذكر له المؤلف متابعاً لكنه لا يفرح به.

(٢) في «الكامل» (٤/٢٠١) من طريق أحمد بن عبدالخالق الضبعي: ثنا عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد: أخبرني أبي عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً.
قال ابن عدي في كامله: «عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد يحدث عن أبيه عن نافع عن ابن عمر بأحاديث لا يتابعه أحد عليه». ثم ذكر الحديث بهذا السند.
كذا قال ابن عدي وقد تبين أنه لم ينفرد به كما أشار إلى ذلك السخاوي فقد تابعه رواد بن الجراح أخرجها هو ابن عدي نفسه في «كامله» (٥/٢٥٩) وكأنه لم يعتمدها؛ لأنها من طريق عيسى بن عبدالله القرشي قال عنه: «يسرق الحديث». ثم ذكر جملة من أحاديثه المسروقة منها هذا الحديث. والله أعلم.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب السُّنَّة، باب في الخلفاء (ص٨٣٧)، (ح٤٦٣٤)، والترمذي في «جامعه»، كتاب الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي الميزان والدلو (ص٥١٧)، (ح٢٢٨٧)، والنسائي في «الكبرى» «فضائل أبي بكر وعمر وعثمان» (٧/٣٠٦)، (ح٨٠٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣/٧٠، ٧١)، والبزار في «مسنده» (٩/١٠٨)، (ح٣٦٥٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٤/١٣٥) كلهم من طرق عن أشعث عن الحسن البصري عن أبي بكرة مرفوعاً ـ وهذا لفظ النسائي ـ أن النبي ﷺ قال ذات يوم: **«من رأى منكم رؤيا؟** فقال رجل: أنا رأيت ميزاناً نزل من السماء =

ميزاناً نزل من السماء فوزنت أنت وأبو بكر فرجحت أنت، ثم وزن أبو بكر بمن بقي فرجح. . . الحديث.

٩١٩ حديث: «لو وُزِن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا».

لا أصل له في المرفوع، وإنما يؤثر عن بعض السلف[1]؛ فللبيهقي في

= فوزنت أنت وأبو بكر فرجحت أنت بأبي بكر، ثم وزن عمر وأبو بكر فرجح أبو بكر، ثم وزن عمر وعثمان فرجح عمر، ثم رفع الميزان، فرأيت الكراهية في وجه رسول الله ﷺ».
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (٧١/٣).
تعقبه الذهبي بقوله: أشعث ثقة لكن ما احتجا به.
فعلى قول الذهبي أن إسناده صحيح ولا يبلغ شرط الشيخين لأن أشعث وإن كان ثقة إلا أنه لم يحتج به الشيخان.
والحديث صححه قبله الترمذي في «جامعه» (ح٢٢٨٧) فقال: حديث حسن صحيح.
وصححه الشيخ الألباني في أحكامه على جامع الترمذي (ح٢٢٨٧).
وهو كما قالوا؛ فإن رجاله كلهم ثقات والسند صحيح ولا يقدح فيه برواية الحسن عن أبي بكرة؛ فإن سماعه منه ثابت، وقد خرج لهما البخاري على هذا الرسم في «صحيحه» كما في حديث: «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» وقد مضى.
والحسن قد توبع من قبل عبدالرحمٰن بن أبي بكرة عن أبي بكرة مرفوعاً بنحوه وفيه قصة.
رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٩٦/٢)، (ح٩٠٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح٣١١٢٢) وأحمد في «المسند» (١٤١/٣٤)، (ح٢٠٥٠٣) في «فضائل الصحابة» (١٨٤/١)، (ح١٩٤)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٥٣٨/٢)، (ح١١٣٥)، والبزار في «مسنده» (١٠٨/٩)، (ح٣٦٥٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤١٣/٨) كلهم من طريق علي بن زيد بن جدعان عن عبدالرحمٰن به.
وسنده ضعيف من قبل ابن جدعان فهو كما قال الحافظ: ضعيف. «التقريب» (٦٩٦).
لكنه مما تتقوى هذه الرواية بسابقتها فهي حسنة لغيرها وعليه فإن متابعة عبدالرحمٰن للحسن تزيده قوة.
والحديث يروى أيضاً عن سفينة مولى رسول الله: أخرجه البزار في «مسنده» (٢٨١/٩)، (ح٣٨٢٩).
وأورده البوصيري بسنده كاملاً للبزار في «الإتحاف» (١١/٥) وقال عقبه: «هذا إسناد صحيح».

(١) وكذا قال شيخ الإسلام في الفتاوى (٣٧٩/١٨): «هذا مأثور عن بعض السلف وهو كلام صحيح». =

«الشعب» من طريق ثابت عن[١] مُطرِّف قال: «لو وُزِن خوف المؤمن ورجاؤه ما رجح أحدهما على صاحبه»[٢].

ومن طريق الأصمعي قال: قال مُطرِّف: «لو وُزِن خوف المؤمن ورجاؤه بميزان ما كان بينهما خيط شعرة»[٣].

ومن طريق ابن عيينة عن شعبة قال: «لو وُزِن خوف المؤمن ورجاؤه ما زاد خوفه على رجائه، ولا رجاؤه على خوفه»[٤]. ومعناه صحيح.

وقد قال أبو علي الرّوذباري[٥]: «الخوف والرجاء كجناحي الطائر إذا

= والعبارة بنصها تماماً عند الزركشي في كتابه «التذكرة» (ص١٣٦).

(١) في (م): «بن» وهو خطأ.

(٢) سقط هذا النص من (م) وجعل الذي من طريق الأصمعي هو من طريق ثابت.
وأثر ثابت البناني عن مطرف قوله أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٣٢٧)، برقم (٩٩٣) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح٣٦٢٧١) قال: ثنا عفان بن مسلم، وأخرجه أحمد كما في الزهد له (ص٢٩٣) قال: ثنا عبدالرحمٰن بن مهدي كلاهما عن حماد بن سلمة عن ثابت عن مطرف به.
وسنده صحيح.
وتابع ثابتاً سفيان فرواه عن مطرف أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٠٨) بلفظ مقارب.

(٣) أخرجه البيهقي في شعبه (٢/٣٢٧)، برقم (٩٩٤) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى: حدثنا أبو عمرو الحيري: حدثنا علي بن الحسن: حدثنا علي بن عثام، عن الأصمعي قال: قال مطرف: فذكره...

(٤) أخرجه البيهقي في شعبه (٢/٣٢٧)، برقم (٩٩٥) قال: أخبرنا أبو سعد الماليني: حدثنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، قال: سمعت حمزة بن داود الثقفي: حدثنا نائلة سمعت الحارث بن الخضر القطان: سمعت سفيان بن عيينة، سمعت شعبة، يقول: فذكره.
والأثر أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/٨٠) قال: سمعت حمزة ـ بالسند السابق ـ. وهو في الرسالة القشيرية أيضاً.

(٥) الإمام المسند الحسين بن محمد بن محمد بن علي بن حاتم أبو علي الروذباري الطوسي، سمع إسماعيل الصفار، وعبدالله بن عمر بن شوذب، وابن داسة وغيرهم، وروى عنه البيهقي وأكثر عنه جدّاً. توفي سنة (٤٠٣هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢١٩).

استويا استوى الطائر وتم[١] طيرانه، وإذا انتقص واحد منهما وقع فيه النقص، وإذا ذهبا جميعاً صار الطائر في حد الموت، لذلك قيل: لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا».

أخرجه[٢] البيهقي[٣] أيضاً.

وفي التنزيل ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧].

٩٢٠ حديث: «لو يعلم الناس ما في الحلبة لاشتروها ولو بوزنها ذهباً».

الطبراني في «الكبير»[٤] من حديث سليمان بن سلمة الخبائري[٥] ثنا عتبة بن السكن[٦] الفزاري ثنا ثور بن يزيد[٧] عن خالد بن معدان[٨] عن معاذ بن جبل مرفوعاً به.

والخبائري: «كذّاب». وهو عند ابن عدي في كامله[٩] من حديث

---

(١) في (م): «عم»، والمثبت من بقية النسخ كلها.

(٢) كلمة (البيهقي) سقطت من (ز).

(٣) في «شعب الإيمان» (٣٢٨/٢)، برقم (٩٩٦). قال: أخبرنا أبو عبدالرحمٰن السلمي قال: سمعت منصور بن عبدالله، يقول: سمعت أبا علي الروذباري، يقول: فذكره.

(٤) (٩٦/٢٠)، (ح١٨٧). وأخرجه أيضاً في «مسند الشاميين» (٢٣٢/١)، (ح٤١١) بالسند نفسه.
وهو حديث موضوع وقد بين آفته المؤلف بأن الخبائري كذاب.
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٨/٥) وعزاه للطبراني وقال: وفيه سليمان بن سلمة الخبائري وهو متروك.
وفيه علة أخرى؛ وهو عتبة بن السكن قال عنه الدارقطني: متروك الحديث. وقال البيهقي: واه؛ منسوب إلى الوضع. انظر «ميزان الاعتدال» (٢٨/٣)، «لسان الميزان» (٣٦٨/٥).
وله متابعة تالفة سيذكرها المؤلف.

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٤٣).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٢٨/٣).

(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣١٢).

(٨) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠).

(٩) «الكامل» لابن عدي (٣٢٠/٤).
ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٩٧/٢)

أحمد[١] بن عبدالرحمٰن الملقَّب «جَحْدَر» ـ وهو ممن يسرق[٢] الحديث ـ ثنا بقية عن ثور به.

وقد قال الشافعي عن ابن عيينة رحمهما الله: «نظر إليّ ابن أبجر[٣] وبي صُفرة؛ فقال لي: عليك بالحلبة بالعسل». رواه البيهقي في «مناقب الشافعي»[٤].

---

(١) كذا بالأصول (أحمد بن عبدالرحمٰن).
وقد أوردهما وترجمهما ابن عدي كلاهما في «الكامل» وذكر أن كليهما يلقب بـ «جَحْدَر» وأورد الحديث في ترجمتيهما على اعتبار أنهما روياه.
ومهما يكن من شيء فإن هذه المتابعة لا تغني شيئاً لشدة ضعفها.
وبالجملة فالحديث موضوع.
وقد أورده الذهبي في ترجمة جحدر الابن وجعله من موضوعاته. «الميزان» (١/١١٦).
وله شاهد من حديث عائشة، رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٢/٦١١)، (ح٦٥١)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٦٠) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٩٧) من طريق حسين بن علوان: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **«لو علمت أمتي ما لها في الحلبة لاشتروها ولو بوزنها ذهباً»**.
وهو موضوع؛ المتهم به حسين بن علوان، وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمته ثم قال: «وللحسين بن علوان أحاديث كثيرة وعامتها موضوعة وهو في عداد من يضع الحديث». (٢/٣٦٠).
وقال ابن الجوزي: «لا يصح قال يحيى بن معين: الحسين كذاب».
قلت: وكذبه أيضاً أحمد والدارقطني. ورماه بالوضع: ابن حبان وصالح جزرة.
وأورد له الذهبي هذا الحديث من جملة موضوعاته في «الميزان» (١/٥٤٣).
بل إن ابن القيم حكم على المتن بالوضع لكونه مما يسخر منه، وفيه سماجة ينزه عنها الكلام النبوي. فانظر: «المنار المنيف» (ص٤١).
وأفاد في «زاد المعاد» (٢/٢٧٨) أنه من قول بعض الأطباء.
(٢) كذا بالأصل و(د) و(ز) وفي (م) تحرفت إلى: «عرف الحديث».
(٣) هو: عبدالملك بن سعيد بن حيان، بالتحتانية، ابن أبجر، بموحدة وجيم، الكوفي، ثقة عابد، من السادسة، م د ت س. «التقريب» (ص٦٢٣).
(٤) (٢/١١٧).

٩٢١ حديث: «ليس[1] الأعمى من عَمِيَ بَصَرُهَ، الأعمى من عميتْ بصيرتُهُ».

البيهقي في [ل١٥٥/ب] «الشعب»[2] والعسكري، والديلمي[3] من حديث يعلى بن الأشدق عن عبدالله بن جراد به مرفوعاً.

---

(١) في (م) زيادة: «على» وهو خطأ. (٢) (٤٩٩/٢)، (ح١٣٠٩).

(٣) في «المسند» (مخطوط٢/ل٥٦/ب).

وأخرجه أيضاً الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٣٧١/١)، والخطيب في «المنتخب من الزهد والرقائق» (ص٩٨، ٩٩) كلهم من طريق يعلى بن الأشدق عن عبدالله بن جراد به مرفوعاً.

وسنده موضوع؛ فيه علتان:

يعلى بن الأشدق العقيلي الجزري يكنى أبا الهيثم، يروي عن عمه عبدالله بن جراد العقيلي عن النبي ﷺ، هالك كما قال الحافظ في «الدراية» (٢٧٦/١).

وقال البخاري: لا يكتب حديثه. «الكامل» (٢٨٧/٧).

وكذبه بعضهم؛ قال أبو زرعة: لا يصدق، وقال ابن عدي: يعلى بن الأشدق العقيلي يروي عن عمه ابن جراد العقيلي أحاديث كثيرة مناكير، وهو وعمه غير معروفين. «الكامل» (٢٨٧/٧).

وقال ابن حبان في «المجروحين» (١٤٢/٣): «كان شيخاً كبيراً لقي عبدالله بن جراد، فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له فدفعوا له شبيهاً بمائتي حديث نسخة عن عبدالله بن جراد عن النبي عليه الصلاة والسلام، وأعطوه إياها فجعل يحدث بها وهو لا يدرى».

وأما شيخه عبدالله بن جراد فلم تثبت صحبته؛ قال عنه ابن عدي: مجهول.

وقال ابن حبان: «يقال إن له صحبة، روى عنه يعلى بن الأشدق مات سنة أربع وستين ومائة وليست صحبته عندي بصحيحة».

وفرق بينه وبين عبدالله بن جراد وهو آخر له صحبة فيما ذكره البخاري في «الكبير» (٣٥/٥) وقال: له صحبة ثم أورد له حديثاً وقال في إسناده نظر.

وقال الذهبي في «الميزان» (٤٠٠/٢) مجهول؛ لا يصح خبره؛ لأنه من رواية يعلى بن الأشدق الكذاب عنه.

فالخلاصة أن عبدالله بن جراد اثنان: أحدهما صحابي، والآخر: مجهول لا تثبت صحبته وهو من روى عنه يعلى بن الأشدق حتى حكم بعض أهل العلم بوضع هذه النسخة كابن حبان في «المجروحين» وابن الجوزي في: التحقيق في «أحاديث الخلاف» (٧٧/٢)، وأقرّهما الذهبي في تنقيح كتاب التحقيق في «أحاديث التعليق» (٣٧٠/١).

قال العسكري: «البصيرة: الاستبصار في الدين، يقال: فلان حسن البصيرة، إذا كان بصيراً بدينه».

ولما قال معاوية لعقيل بن أبي طالب: «ما لكم يا بني هاشم تصابون بأبصاركم»؟

فقال: «كما تصابون يا بني أمية ببصائركم»[(١)]!.

وفي الذكر جَلَّ[(٢)] منزلُه: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ[(٣)]﴾ [الإسراء: ١٠٢].

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وروى البيهقي[(٤)] من جهة أبي[(٥)] علي البغدادي[(٦)].

قال: ذكر أبو عبيد بن حَربُويَه القاضي[(٧)] منصورَ بنِ إسماعيل الفقيه[(٨)] فقال: «ذاك الأعمى فأنشأ يقول:

ليس العمى أن لا تَرى بل العمى ... ألّا تُرَى مميزاً بين الصواب والخطأ».

---

(١) أوردها بلا سند ابن عبد ربه الأندلسي في كتابه «العقد الفريد» وهو من كتب الأدب، فلعلها من وضع الرافضة لأن فيها غمزاً لمعاوية رضي الله عنه.

(٢) سقطت من (م). (٣) «بصائر» سقطت من (م).

(٤) في «شعب الإيمان» (٢/٥٠٠)، برقم (١٣١٠). عن شيخه الحاكم قال: أخبرني علي بن أحمد بن سلام البغدادي به.

(٥) كذا بالأصول ولم أر من نص على كنيته بأبي علي، والذي في سند البيهقي في «الشعب» (علي بن أحمد بن سلام البغدادي) اسماً ونسباً ونسبة هكذا بلا كنية، وترجمه ابن النجار في الذيل على «تاريخ بغداد» (٤٥/٣) فقال:
(علي بن أحمد بن سلام البغدادي) وأورد له هذه الحكاية بسنده.

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٤٤).

(٧) وقع في (م) بعد كلمة القاضي: «بن» وهو خطأ.

(٨) منصور بن إسماعيل، العلامة فقيه مصر، أبو الحسن التميمي الشافعي الضرير الشاعر، قال ابن يونس: كان فهماً حاذقاً، صنف مختصرات في الفقه، وكان شاعراً خبيث الهجو، يتشيع، وكان جندياً ثم عمي. مات سنة (٣٠٦هـ) «سير أعلام النبلاء» (٢٣٨/١٤)، «الطبقات» للسبكي (٤٧٨/٣).

٩٢٢ حديث: «ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لا بُدٌّ له من معاشرته بُدّاً حتى يجعل الله له من ذلك مخرجاً».

الحاكم[١] ومن طريقه الديلمي[٢] من طريق عبدالله بن إبراهيم الشيباني[٣] عن ابن المبارك: ثنا الحسن بن عمرو الفُقَيمي[٤] عن منذر الثوري[٥] عن محمد بن الحنفية رفعه به مرسلاً[٦].

---

(١) في تاريخ نيسابور كما عزاه له الذهبي في معجم شيوخه «الكبير» (٣٦١/١، ٣٦٢). وليس هو في «المستدرك».

(٢) في «المسند» (لا له لي٥٤/أ).

(٣) لم أقف عليه في تلاميذ ابن المبارك ولعله: عبدالله بن إبراهيم الخلّال المروزي له ترجمة في تهذيب ابن حجر.
وقع في «المسند» «الشنقاصي» بدل «الشيباني».

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٣٠).
وقع في (م) الفقمي وهو خطأ.

(٥) المنذر بن يعلى الثوري بالمثلثة، أبو يعلي الكوفي، ثقة، من السادسة. ع. «التقريب» (ص٩٧٢).

(٦) هكذا رواه عبدالله بن إبراهيم عن ابن المبارك بسنده عن ابن الحنفية مرسلاً.
وخالف عبدُالله أصحابَ ابن المبارك الثقات الأثبات حيث رووه عنه بسنده موقوفاً عن ابن الحنفية.
وهؤلاء هم:
عفان بن مسلم عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٦٨٥٤)، والحسن بن عرفة في جزئه (ص٥٠) وأحمد بن جميل ومحمد بن حميد وداود بن عمرو عند ابن أبي الدنيا في «الحلم» (ص٦٨)، برقم (١٠٨) وعبيدالله بن عائشة عند أبي نعيم في «الحلية» (١٧٥/٣) وأحمد بن منيع عند أبي نعيم كذلك (١٦٢/٨).
هؤلاء السبعة رووه عن ابن المبارك بسنده موقوفاً على ابن الحنفية.
فروايتهم هي المحفوظة وسندها صحيح رجالها ثقات وأما الرواية المرسلة فهي منكرة. وذلك لأن راويها لم أهتد إليه، ولم يتابعه على إرساله أحد.
ورواها جمع من الأئمة من طريق الحسن بن عرفة منهم: ابن المقرئ في «معجمه» (ص١٦٧)، برقم (٥١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٤٣١/١٠)، برقم (٧٧٥١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٣١٨/٢)، برقم (١٠٢٧).
وقد رجح وقفها الحاكم فيما نقله عنه البيهقي في «الشعب» (٤٣٠/١٠)، ورجحه =

وهو عند الحسن بن عرفة في جزئه[١] عن ابن المبارك به لكن وقفه، ومن طريق ابن عرفة رواه الخطابي في آخر العزلة[٢] له[٣].

وكذا رواه أبو الشيخ[٤]، ومن طريقه الديلمي[٥]، عن عمرو بن زياد[٦]: ثنا ابن المبارك كذلك، وزاد[٧]: قال ابن المبارك: «لما سمعتُه صمتُ ذلك اليومَ وتصدقتُ بدينار؛ ولولا هذا الحديث ما جمعني الله وإياكم على حديث».

قال شيخنا[٨]: «والموقوف هو المعروف، وقد عَلَّم له الديلمي في الهامش: أبو فاطمة الإيادي[٩] المصري».

= الحافظ ابن حجر أيضاً والعلائي فيما نقله عنهما المناوي في «فيض القدير» (٣٦٣/٥)، (ح٧٥٩٣).

(١) (ص٥٠)، برقم (١٥).

(٢) «العزلة» (ص٢٤٠، ٢٤١). وهذا الأثر خاتمة كتاب العزلة للخطابي.

(٣) زيادة من (د) و(م).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) في «المسند» (ل٥٤/أ نسخة لا لي له).
والأثر بها السند موضوع من أجل عمرو بن زياد؛ كذبه الأئمة، قال عنه أبو حاتم: كان كذّاباً أفّاكاً؛ يضع الحديث. ورماه ابن عدي بسرقة الحديث ووضعه، ورماه الدارقطني والذهبي بوضع الحديث أيضاً.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٣٤/٦)، «الكامل» (١٥١/٥)، «الميزان» (٢٦٠/٣).

(٦) عمرو بن زياد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان الثوباني، أبو الحسن، وضاع. «ميزان الاعتدال» (٢٦٠/٣) وانظر: الإحالة السابقة.

(٧) أي: عمرو بن زياد وهي عند الديلمي في المسند كما سبق بيانه.
وزيادته لا تصح لتفرده بها وهو وضاع كذاب كما سبق بيانه.
لكن روى أبو نعيم في «الحلية» (١٦٢/٨) عن ابن منيع عن ابن المبارك أنه قال عقب هذا الأثر: هذا مثلي ومثلكم.

(٨) سقطت من (ز). وقوله لم أقف عليه.

(٩) وذلك في هامش المسند للديلمي (١/ل٥٤/أ نسخة لا له لي). وفيه زيادة: «الليثي».
وكأنه تنبيه من الديلمي على أنه روي مرفوعاً من حديث أبي فاطمة الإيادي فهو مذكور في الصحابة كما عند ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٤٢/٥)، وهو كذلك؛ فقد رواه البيهقي في «الشعب» (٤٣٠/١٠)، (ح٧٧٥٠): وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٤٢/٥) فقال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: نا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف =

وللمتنبي[١]:

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى عدواً له ما من صداقته بُدّ

٩٢٣ حديث: «ليس بالكاذب من أصلح بين الناس فقال خيراً، أو نمى خيراً».

متفق عليه عن أم كلثوم بنت عقبة[٢] به مرفوعاً[٣].

٩٢٤ حديث: «ليس بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة».

مضى في: «بين»[٤].

= الفقيه: نا عثمان بن سعيد الدارمي: نا محمد بن بكار: نا عنبسة بن عبدالواحد، عن أبي عمران، عن أبي فاطمة الإيادي قال: قال رسول الله ﷺ: ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لا يجد من معاشرته بدّاً حتى يجعل الله له من ذلك فرجاً.
قال البيهقي: قال أبو عبدالله ـ يعني: الحاكم ـ: لم نكتبه عنه إلا بهذا الإسناد، وإنما نعرف هذا الكلام عن محمد بن الحنفية من قوله.
وأورده السيوطي في «الجامع» (ح٧٥٩٣) وعزاه للبيهقي عن أبي فاطمة ورمز له بالضعف.
وقد مضى التنبيه على روايته موقوفاً على ابن الحنفية بسند صحيح وهو المحفوظ.
وأبو فاطمة الإيادي اسمه عمرو فيما قاله ابن حبان في «الثقات» (٢٧٧/٣) حيث قال: «يقال إن له صحبة». ثم ذكر من وصفه أن جبهته وركبتيه اسودتا من كثرة السجود.
وأورده ابن الأثير في الصحابة ونسبه بـ (الإيادي) في «أسد الغابة» (٢٤٢/٥) وأورد له هذا الحديث.
وأورده ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١٧٢٦/٤)، وابن حجر في «الإصابة» (٥١٨/١٢) لكن نسباه إلى الأزد فقالا: أبو فاطمة الأزدي.

(١) «في ديوانه» (ص١٩٨). ط. دار بيروت.

(٢) أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط الأموية، ممن أسلم قديماً وبايعت وخرجت إلى المدينة مهاجرة، وكانت قبل أن تهاجر بلا زوج فلما قدمت المدينة تزوجها زيد بن حارثة. انظر: «الإصابة» (٥٠١/١٤).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الصلح، باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس (١٨٣/٣)، (ح٢٦٩٢). ومسلم في «صحيحه»، كتاب، البر والصلة والآداب، باب تحريم الكذب وبيان المباح منه (٢٠١١/٤)، (ح٢٦٠٥).
ما بعد كلمة «كلثوم» سقط من (م).

(٤) في حرف الباء عند حديث رقم (٣١٥).

٩٢٥ حديث: «ليس الخبر كالمعاينة».

أحمد[(١)]، وابن منيع[(٢)]، والطبراني[(٣)]، والعسكري، من حديث أبي بِشر جعفر بن إياس بن أبي وَحْشِيَّة[(٤)] عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بزيادة: «إن الله قال لموسى: إن قومك فعلوا كذا وكذا، فلما عاين ألقى الألواح»[(٥)].

وفي لفظ[(٦)]: **«إن موسى أُخبر أن قومه قد ضلوا من بعده فلم يلق الألواح، فلما رأى ما أحدثوا ألقى الألواح».**

وممن[(٧)] رواه عن أبي بشر: هُشيم؛ فمرةً بتمامه، ومرة اقتصر على لفظ الترجمة، كذا رواه عنه أحمد[(٨)]، وزياد بن أيوب[(٩)]، والنضر بن

---

(١) في «المسند» (٤/٢٦٠)، (ح٢٤٤٧). بالزيادة المذكورة.

(٢) في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (٥/٤١٦)، (ح٤٩٣٠) مقتصراً على لفظ الترجمة.

(٣) في «الأوسط» (١/١٢)، (ح٢٥). بالزيادة المذكورة.

(٤) ثقة من رجال التقريب. تقدم عند حديث رقم (٥٩٣). وقع في (م): «وحشة» وهو خطأ.

(٥) وهو يقرب من لفظ أحمد في «المسند» (ح٢٤٤٧) وأبي الشيخ في «الأمثال» (ص٢٥)، (ح٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٤/٩٦)، (ح٦٢١٣)، والطبراني في «الأوسط» (١/١٢)، (ح٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٣٢٢). وأقربهم لفظ أبي الشيخ «إنّ اللهَ ﷻ قَال لِموسى ﷺ: إنّ قوْمَك فعَلُوا كذا وكذا فلم يُبَال فلمَّا عاين ألقى الألوَاح عليه».

(٦) بهذا اللفظ تماماً لم أقف عليه، ولعله للعسكري فكتابه «الأمثال» مفقود. ويقرب منه ما عند أحمد في «المسند» (٤/٢٦٠)، (ح٢٤٤٧)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٣٢٢) ولفظ أحمد: «إن الله ﷻ أخبر موسى بما صنع قومه في العجل فلم يلق الألواح فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت».

(٧) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «من».

(٨) في المسند مقتصراً على لفظ الترجمة (٣/٣٤١)، (ح١٨٤٢).

(٩) زياد بن أيوب بن زياد البغدادي، أبو هاشم، طوسي الأصل، يلقب «دلويه» وكان يغضب منها ولقبه أحمد شعبة الصغير ثقة حافظ من العاشرة مات سنة اثنتين وخمسين وله ست وثمانون خ د ت س. «التقريب» (ص٣٤٣). =

طاهر[١] والمأمون[٢] وأبو القاسم البغوي[٣]، وأورده الدارقطني في الأفراد[٤] من حديث غُندَر عن شعبة، والطبراني في «الأوسط»[٥] من حديث محمد بن عيسى[٦] الطبّاع[٧] كلاهما عن هُشيم، وقال الدارقطني: «تفرد به خلف بن سالم[٨] عن غندر عن شعبة».

= وروايته أخرجها القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٠١)، (ح١١٨٢)، و«الضياء في المختارة» (١٠/٨٠)، (ح٧٣).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٩٦).
وروايته أخرجها ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٨) من طريقه عن هشيم به، لكنه جعل الحديث من مسند ابن عمر، وليس عن ابن عباس.
قال ابن عدي: قال لنا حمزة فأنكر على النضر بن طاهر أهلُ المعرفة بالحديث وقالوا: الحديث عن ابن عباس! فأخرج الأصل فكان فيه: عن ابن عمر.
ومخالفته غير محتملة ألبتة؛ فهو ضعيف جدّاً يسرق الحديث كما قال ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٧)، وأورده المزي في «تهذيبه» (١٩/١١٨) وقال: أحد الضعفاء المتروكين.
وكذبه الهيثمي كما في «المجمع» (٨/٢٢٧) فروايته مردودة إذا انفرد، فكيف إذا خالف!.
وبيان مخالفته حيث رواه عن هشيم بسنده عن ابن عمر والجماعة رووه عن هشيم من حديث ابن عباس.
من هؤلاء الجماعة الثقات الإمام أحمد في «المسند» (٣/٣٤١)، (ح١٨٤٣) وأحمد بن منيع كما في «الإتحاف» (٥/٤١٦)، (ح٤٩٣٠) وزياد بن أيوب عند القضاعي (ح١١٨٢)، وغيرهم كما سنورده.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٨).
وروايته أخرجها القضاعي في «مسنده» (٢/٢٠١)، (ح١١٨٣). من طريق علي بن سليمان قال: سمعت المأمون على المنبر يقول: حدثنا أبو معاوية عن هشيم بن بشير به.

(٣) هو: عبدالله بن محمد راوية مسند ابن الجعد وأحد تلاميذه المشهورين، ولم أر الحديث فيه ولا في «معجم الصحابة» ولا في جزئه الحديثي المطبوع.

(٤) (٣/١٨٦)، (ح٢٣٨٢).

(٥) (١/١٢)، (ح٢٥).

(٦) «عيسى» سقطت من (م).

(٧) محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي، أبو جعفر بن الطباع، نزيل أذنة، ثقة، فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم، من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين وله أربع وسبعون خت د تم س ق. «التقريب» (ص٨٨٦).

(٨) خلف بن سالم المخرمي، بتشديد الراء، أبو محمد المهلبي مولاهم، السندي، ثقة =

والطريق الثاني وارد عليه، وكذا رواه أبو عوانة عن أبي بشر مختصراً، أخرجه ابن حبان[١] والعسكري أيضاً.

وقد صحح هذا الحديثَ: ابنُ حبان[٢] والحاكم[٣] وغيرهما[٤]، وأورده الضياء في «المختارة»[٥].

وقول ابن عدي: [٦] إن هشيماً لم يسمعه من أبي بشر وإنما سمعه من أبي عوانة عنه فدلّسه[٧]، ....

= حافظ، من العاشرة صنف المسند، عابوا عليه التشيع ودخوله في شيء من أمر القاضي، مات سنة إحدى وثلاثين وله نحو من سبعين س. «التقريب» (ص٢٩٩).

(١) في «صحيحه» (٩٦/١٤)، (ح٦٢١٤) لكن لم يروه مختصراً بل وقفت عليه عنده بالزيادة، ولفظه قريب من لفظ الترجمة وهو: «ليس المعاين كالمخبر أخبر الله موسى أن قومه فتنوا فلم يلق الألواح فلما رآهم ألقى الألواح».

(٢) لروايته في «صحيحه» (٩٦/١٤)، (ح٦٢١٣، ٦٢١٤).

(٣) في «المستدرك» (٣٢٢/٢) حيث قال: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ولم يتعقبه الذهبي.

(٤) كـ «الزركشي» في «التذكرة» (ص٧٨). صحح إسناد الحاكم.
والهيثمي في «المجمع» من حديث أنس (٣٨٣/١) ومن حديث ابن عباس (٣٨٣/١).

(٥) (٨١/١٠، ٨٢)، (ح٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦) وإيراده الحديث في المختارة مؤذن بصحته عنده؛ لأنه اشترط الصحيح في كتابه.

(٦) في «الكامل» (١٣٦/٧).

(٧) وكأن ابن عدي لم يجزم بهذا القول لأنه صدّر كلامه السابق بـ «يقال إن هشيماً....».
وقد أورد الطريقين عن أبي بشر؛ فمرة عن أبي عوانة عن أبي بشر به، ومرة عن هشيم عن أبي بشر به.
والسبب في ذلك والله أعلم أن هشيماً متهم بالتدليس والإرسال الخفي، وهو مكثر منهما كما نص على ذلك الأئمة، حتى قال الحافظ: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. «التقريب» (١٠٢٣).
فمجيء مثل رواية أبي عوانة وهو غير معروف بالتدليس قد تقدح في نفس الناقد أن هشيما ربما أخذه عنه ثم دلسه.
لكن ردّ ابن حبان هذا في «صحيحه» (٩٧/١٤) حيث روى الحديث أولاً من طريق هشيم عن أبي بشر، ثم أتبعه بحديث أبي عوانة وعنون عليه بقوله: «ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به هشيم. ثم أورد الحديث من طريق =

لا يمنع صحته؛ لا سيما وقد رواه الطبراني[١] وابن عدي[٢] وأبو يعلى الخليلي في «الإرشاد»[٣] من حديث ثمامة[٤] عن أنس، ومن هذا الوجه أيضاً أورده الضياء في «المختارة»[٥] وفي لفظ: «**ليس المعاين كالمخبر**»[٦] وأورده

= أبي عوانة عن أبي بشر به. فكأنه ينفي التدليس عن هشيم وأن أبا عوانة تابعه في روايته عن شيخهما ابن أبي وحشية».
ويمثل هذا الرد عند الزركشي في «التذكرة» (ص٧٨).
والحديث صحيح وله شاهد عن أنس سيذكره المؤلف.

(١) في «الأوسط» (٧/٩٠)، (ح٦٩٤٣) ومن طريقه ابن المديني في اللطائف من علوم المعارف (مخطوط جوامع).

(٢) في «الكامل» (٦/٢٩١).

(٣) لم أره فيه.

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠١).

(٥) «الأحاديث المختارة» (٥/٢٠٢)، (ح١٨٢٨). بسنده من طريق الطبراني وهو في «الأوسط» كما سبق.
وأخرجه الخطيب في «تاريخه» (٣/٢٠٠) جميعهم من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري: ثنا أبي عن ثمامة عن أنس أن النبي ﷺ قال: ليس الخبر كالمعاينة.
والحديث سنده حسن؛ من أجل عبدالله بن المثنى الأنصاري والد محمد هذا فقد اختلفت فيه أحكام الأئمة والظاهر عندي أنه حسن الحديث؛ قال ابن معين وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح. ووثقه العجلي وابن حبان وقال: ربما أخطأ.
انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢٥).
وأفاد الحافظ في هدي الساري (ص٤١٤) قائلاً ـ بعد إيراد أقوال الأئمة السابقة ـ: «لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة».
قلت: وهذا الحديث بعينه من روايته عن عمه ثمامة، وهو ثقة؛ وثقه الأئمة. انظر «تهذيب الكمال» (٤/٤٠٥).
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١/٣٨٣) وعزاه للطبراني في «الأوسط» وقال: رجاله ثقات.
وأورده «الضياء في المختارة» (٥/٢٠٢)، (ح١٨٢٨) مما يدل على صحته عنده.
ويزداد قوة بشاهده السابق عن ابن عباس فإنه صحيح.

(٦) وهو لفظ ابن حبان في «صحيحه» (١٤/٩٧)، (ح٦٢١٤) بزيادة: «أخبر الله موسى أن قومه فتنوا فلم يلق الألواح فلما رآهم ألقى الألواح».
وهو عند «الضياء في المختارة» (٥/٢٠٢) ـ بهذا اللفظ مقتصراً عليه بدون الزيادة ـ من حديث أنس. =

الدارقطني في «الأفراد»[١] من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر، وقال: «إنه باطل؛ لا يصح عن عمرو ولا عن ابن عيينة؛ ولعله شُبِّه[٢] على محمد بن ماهان[٣]؛ يعني: إذ رواه عن أبي مسلم المستملي[٤] وإبراهيم بن بشار[٥] كلاهما عن ابن عيينة» انتهى.

قال العسكري: «وأراد ﷺ أنه لا يهجم على قلب المخبر من الهلع بالأمر والاستفظاع له مثل ما يهجم على قلب المعاين».

قال: «وطعن بعض الملحدين في حديث موسى عليه السلام[٦] فقال: لم يصدق ما أخبره ربه. وليس في هذا ما يدل على أنه لم يصدق أوشك فيما أخبره، ولكن للعيان روعة هي أنكأ للقلب وأبعث لِهَلَعِه من المسموع.

قال[٧]: ومن هذا قول إبراهيم عليه السلام ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

أي: بيقين النظر؛ لأن للمشاهدة والمعاينة حالاً ليست لغيره، وقد أخبرنا ابن دريد[٨] ....

= وجاء أيضاً من حديث ابن عباس السابق بهذا اللفظ أخرجه البزار في «المسند» (٣٣٩/١١)، (ح٥١٥٥).

(١) (٣٥٨/٢).

(٢) في الأصل: «اشتبه» وفي (د) و(م): «شبه»، وهو الموافق لما في المصدر.

(٣) محمد بن أحمد بن ماهان البلخي، يروى عن المكي بن إبراهيم، روى عنه أهل بلده. «الثقات» لابن حبان (١٥٤/٩).

(٤) عبدالرحمٰن بن يونس بن هاشم، أبو مسلم، المستملي، البغدادي، مولى المنصور، صدوق طعنوا فيه للرأي. من العاشرة. مات سنة أربع وعشرين أو بعدها خ. «التقريب» (ص٦٠٥).

(٥) هو: الرّمادي، أبو إسحاق البصري، حافظ له أوهام، من العاشرة، مات في حدود الثلاثين د ت. «التقريب» (ص١٠٥).

(٦) يعني بذلك: تكملة حديث الترجمة وهو: «إنّ اللهَ ﷻ قَال لِموسى عليه السلام: إنّ قوْمَك فعَلُوا كذا وكذا فلم يُبَال، فلمَّا عاين ألقى الألوَاح عليه».

(٧) أي: العسكري.

(٨) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية، الأزدي البصري، صاحب التصانيف، له شعر جيد. ولد سنة (٢٢٣هـ) توفي سنة (٣٢١هـ)، وله ثمان وتسعون سنة. =

عن أبي حاتم[١] أن أبا مليل أحد فرسان بني[٢] يربوع لما قتلت[٣] بكر بن وائل ابنيه وأُخبِرَ بذلك ولم يشك فيه لم يظهر منه من الجزع مثل ما ظهر منه لما رآهما صريعين؛ فإنه ألقى بنفسه عن فرسه عليهما، وقد أيقن أنهما قتلا، فتماسك عند الخبر، وغلبه الجزع عند المعاينة». انتهى.

ولله در القائل:

ولكن للعيان لطيف معنى   من أجله سأل المعاينةَ الكليمُ[٤]

[ل١٥٦/ب] وأنشد الحريري[٥] «في معنى»[٦]: «سماعك بالمعيدي خير من رؤيته»[٧].

وقد أشار الإمام أبو عمرو ابن الحاجب في «مختصره الأصلي» إلى هذا الحديث[٨].

= قال الدارقطني: تكلموا فيه. «سير أعلام النبلاء» (٩٦/١٥) «طبقات الشافعية» (١٣٨/٣).

(١) هو: سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، شيخ ابن دريد، وهو من ساكني البصرة، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر، روى له النسائي في السنن والبزار في المسند، وصنف كتباً مفيدة، توفي في حدود سنة (٢٥٠هـ) وقد قارب التسعين. انظر: «بغية الوعاة» (٦٠٦/١).

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (م): «قتل».

(٤) قائله هو ابن حزم الظاهري كما رواه عنه ابن دحية الكلبي في كتابه: «المطرب من أشعار أهل المغرب» (ص٩٢) ونسبه له أيضاً ياقوت الحموي في «معجم الأدباء» (١٦٥٤/٤).
لكن وقع عندهما: «له سأل المعاينة». . . بدل: «من أجله. . .».

(٥) سبقت ترجمته عند حديث «كلكلم حارث. . .».

(٦) سقطت من (ز).

(٧) ما أنت أول سارٍ غرّه قمر   ورائد أعجبته خُضرة الدّمنِ
فاختر لنفسك غيري إنني رجل   مثل المعيّدي فاسمع بي ولا ترني
وللبيتين قصة، انظر: الجواهر والدرر للسخاوي (٣٠٠/١) و«بغية الوعاة» (٢٥٩/٢).

(٨) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٤١٥/٣).

وقال البدر الزركشي: «ظن أكثر الشُّراح أنه ليس بحديث»[١].

زاد شيخنا في المجلس الثامن والخمسين بعد المائة من «تخريجه»[٢]: «وأغفله ابن كثير وتنبّه له السُّبكي»[٣].

٩٣٦ حديث: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء».

أبو داود[٤]، وأبو يعلى[٥]، والعسكري من حديث سعيد بن

---

(١) في المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر (ص١٨٢).

(٢) موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر (١٣٧/٢).

(٣) في حاشيته على كتاب ابن الحاجب واسمه «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٤١٧/٣).

(٤) لم أره في السنن ولا في «تحفة الأشراف» والذي يظهر أنه أبو داود الطيالسي فهو في «مسنده» (٣١١/٤)، (ح٢٧٠٨) قال: ثنا عمران عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

(٥) لم أقف عليه في «مسنده» ولا في «معجمه» ولا في زوائده، ولعله في «مسنده الكبير» وهو مفقود.

ورواه أيضاً أحمد في «مسنده» (٣٦٠/١٤)، (ح٨٧٤٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٧٦/١)، (ح٧١٢) ط. الزهيري، والترمذي في «جامعه» (ص٧٦٥)، (ح٣٣٧٠)، وابن ماجه في «سننه» (ص٦٣١)، (ح٣٨٢٩)، وأبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (مخطوط) (٢/ل٢/أ)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٠٠٢/٣)، (ح٢١٤١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٥١/٣)، (ح٨٧٠)، والطبراني في «الأوسط» (١٠١/٤)، (ح٣٧٠٦) وفي «الدعاء» (٧٩٨/٢)، (ح٢٨)، وابن عدي في «الكامل» (٨٨/٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤٨٩/١) وعنه البيهقي في «الشعب» (٣٦٤/٢)، (ح١٠٧١) من طرق عن عمران القطان عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران القطان».

ويشبهه قول العقيلي في «الضعفاء» (٣٠١/٣): لا يتابع عليه ـ أي: عمران ـ ولا يعرف بهذا اللفظ إلا عن عمران.

وعمران هو: ابن داور العمي القطان اختلفت فيه أقوال الأئمة؛ قال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. ووثقه العجلي وعفان الصفار. وقال الساجي عنه: صدوق. وضعفه النسائي وأبو داود. وقال ابن عدي: يكتب حديثه. وفسر الضعف الدارقطني بقوله: كثير المخالفة والوهم. وقال الحاكم: صدوق. وقال الحافظ: صدوق يهم، رمي برأي الخوارج. =

أبي الحسن[١] عن أبي هريرة به مرفوعاً.

٩٢٧ حديث: «ليس شيء خيراً[٢] من ألف مثله إلا الإنسان».

الطبراني[٣]، ....

= انظر: ثقات العجلي (١٩٢/٢) «العلل ومعرفة الرجال» (٢٥/٣) «سؤالات الآجري» لأبي داود (ص٣٢٥) «الضعفاء» للنسائي (ص١٩٢)، «الكامل» لابن عدي (٨٨/٥)، «تهذيب التهذيب» (١١٥/٨)، ط. دار الفكر، «التقريب» (ص٧٥٠).

فأحسن أحواله كما قال الحافظ صدوق يهم فيتوقف فيما انفرد به إلا أن تكون قرينة ترجح روايته على الانفراد فقد وجدت ما يقوي حديثه إذا تفرد عن شيخه قتادة السدوسي وهو ما قاله الحافظ ابن شاهين: «كان من أخص الناس بقتادة». أسماء الثقات لابن شاهين (ص١٢٨).

فهذه قرينة تقوي ما انفرد به عن شيخه إذ كان مخصوصاً بحديث شيخه فلا عيب إذا انفرد بما لم يشاركه فيه أحد والله أعلم.

ولذا حسّن الحديثَ الترمذيُّ في الجامع بقوله: حديث حسن غريب. (ح٣٣٧٠).

وحسّنه الإشبيلي في الأحكام الوسطى، وتعقبه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤١٥/٥) بقوله: وينبغي أن يكون على أصله صحيحاً، فقد صحح من رواية عمران القطان أحاديث...

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. (٤٨٩/١).

(١) سعيد بن أبي الحسن البصري أخو الحسن البصري ثقة من الثالثة مات سنة مائة ع. «التقريب» (ص٣٧٥).

(٢) وقع في الأصل و(ز) و(م) وفي المصدر «المعجم الكبير»: «خير» بدون نصب. ولعلها بمعنى «لا» النافية؛ لكني لم أقف في شروح بعض كتب النحو على أن «ليس» قد تعمل عمل «لا».

بيد أنني وقفت عليها منصوبة «خيراً» هكذا، في نسخة (د) وفي نسخة أخرى محفوظة بدار الكتب القومية (ل٢٤٩/ب)، فلعلها أصوب.

(٣) لم أقف عليه بهذا الوجه تماماً عند الطبراني وإنما عنده في «المعجم الكبير» (٢٣٨/٦)، (ح٦٠٩٥) من طريق إبراهيم بن يوسف المقدسي: ثنا محمد بن يوسف الفريابي: ثنا سفيان عن الأعمش عن أبي ظبيان عن سلمان به مرفوعاً.

فالسخاوي جعله من رواية عطية العوفي عن سلمان والذي عند الطبراني في «الكبير» من رواية أبي ظبيان حصين بن جندب عن سلمان به مرفوعاً..

لكن أخرجه بالوجه الذي ذكره المؤلف أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٨٣)، (ح١٣٨) من طريق سعيد بن عبدالله السَّوَّاق: ثنا الفريابِيّ: ثنا سفيان عن الأعمش عن عطيّة =

والعسكري، من جهة الأعمش عن عطية[1] عن سلمان به مرفوعاً: «وكذا أخرجه القضاعي من حديث محمد بن عثمان[2] عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر به مرفوعاً»[3].

وهو عند الطبراني في «الأوسط»[4] من حديث أسامة بن زيد عن

= عن سلمان به مرفوعاً...

وهذا منكر؛ لأن سعيداً مجهول لا يعرف وقد خالف إبراهيم بن يوسف في إسناده وإبراهيم صدوق في الحديث كما قال أبو حاتم وابن حجر فروايته أرجح بهذا السند.

والحديث رواه أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٨٣)، (ح١٣٧) وتمام في «الفوائد» (٦/٢)، (ح٩٧٣)، وابن بشران في «أماليه» (ص٤١٠)، (ح٩٥٢) كلهم من طريق إبراهيم بن محمد المقدسي: ثنا الفريابي: ثنا سفيان عن الأعمش عن أبي ظبيان عن سلمان به مرفوعاً.

لكن طعن في هذا الحديث الحاكم في «الإكليل» (ص٦٢) وصوب فيه الإرسال فقال: الطبقة الخامسة من المجروحين: قوم عمدوا الى أحاديث مروية عن التابعين أرسلوها عن رسول الله ﷺ فزادوا فيها رجلاً من الصحابة فوصلوها مثل إبراهيم بن محمد المقدسي روى عن الفريابي عن الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن سلمان أن النبي ﷺ قال: «ليس شيء خيّراً من ألف مثله إلا الإنسان».

والحديث في كتاب الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن رسول الله ﷺ مرسلاً.اهـ.

والرواية المرسلة أخرجها سعيد بن منصور في «سننه» (ص٢٧٩)، (ح٢٦٢٢) عن أبي معاوية عن الأعمش به.

فالصواب فيه الإرسال وهو المحفوظ ووصله شاذ.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٨٨).

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي المدني، يلقب «الديباج» وهو أخو:

عبدالله بن الحسن بن الحسن لأمه، صدوق، من السابعة، قتل سنة خمس وأربعين ق. «التقريب» (ص٨٦٤)

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل و(ز) والاستدراك من النسخة (د) و(م).

وهو في «مسند الشهاب» (٢/٢١٥)، (ح١٢١٦) إلا أنه قال: «المؤمن» بدل «الإنسان».

(٤) لم أره في «الأوسط» وهو بهذا السند في «المعجم الصغير» (١/٢٥٢)، (ح٤١٢). من طريق أحمد بن صالح المصري: ثنا عبدالله بن وهب: أخبرني أسامة بن زيد عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: **«لا نعلم شيئاً خيراً من ألف مثله إلا الرجل المؤمن»**. =

ابن دينار بلفظ: **«لا نعلم شيئاً خيراً من ألف مثله إلا الرجل المؤمن»**. وقال: «لا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد».

ورواه العسكري[(١)] من حديث محمد بن عبيدالله[(٢)] عن عطاء وأبي الزبير

= وفي هذا السند سقط مَحَمّدُ بن عبدالله بنِ عمرو بن عثمان، بين ابن وهب وأسامة بن زيد كما هو على الصواب عند القضاعي فيما سبق.
وهو كذلك عند أحمد في «المسند» (١٢١/١٠)، (ح٥٨٨٢): حدّثنا هارون حدّثنا ابن وهبٍ حدّثني أسامة عن مَحَمَّد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، عن عبدالله بن دِينَارٍ به مرفوعاً إلا أنه وقع فيه «مائة» بدل «ألف».
ووافقه أيضاً أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٨٣)، (ح١٣٩): حدّثنا عبدالرّحمٰن بن أبي حاتم الرَّازِيُّ: ثنا يونس بن عبدالأعلى: ثنا ابن وهب به.
والذي يظهر والله أعلم أن ما في المسند والأمثال لأبي الشيخ أصح سنداً ومتناً لتتابع هؤلاء الثقات على روايته بهذا الوجه، وصححه الألباني بهذا الوجه أيضاً؛ ولأن سند الطبراني (في الصغير) في بعض رواته جهالة. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٨٧/٢)، (ح٥٤٦).
وأما سند أحمد وأبو الشيخ فرجالهما كلهم ثقات عدا أسامة بن زيد وهو الليثي مختلف فيه؛ ضعفه أحمد والقطان، ووثقه ابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: لا بأس به، وقال ابن حبان: يخطئ. وقال الحافظ: صدوق يهم.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (١٦٥٤) «العلل ومعرفة الرجال» (٣٥/٢)، «الكامل» لابن عدي (٣٩٤/١)، «الثقات» (٧٤/٦)، «ميزان الاعتدال» (١٧٤/١)، «التقريب» (ص١٢٤).
فالذي يظهر قبول حديثه فيما يتابع عليه أو ما وجد ما يشهد له من الأحاديث وما سبق شاهد قوي له فهو به حسن.
وقد حسنه العراقي في «المغني» (٧١٥/٢).

(١) لم أقف عليها عند غيره.
لكن إسناده ضعيف جدّاً على ما ظهر من أحد رجاله وهو محمد بن عبيدالله قال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال أبو حاتم: ضعيف جدّاً. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الفلاس: متروك. وكذا قال الحافظ: متروك.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣١٣/١)، «الجرح والتعديل» (٢/٨)، «الضعفاء» للنسائي (ص٢١٣)، «تهذيب الكمال» (٤١/٢٦)، «ميزان الاعتدال» (٦٣٥/٣)، «التقريب» (ص٨٧٤).

(٢) هو: محمد بن عبيدالله بن أبي سليمان العرزمي بفتح المهملة والزاي بينهما راء =

كلاهما عن جابر مرفوعاً بلفظ: «**ما من شيء خير من ألف مثله**»؟ قيل: ما هو يا نبي الله؟ قال: «**الرجل المسلم**».

وأخرجه[١] أيضاً: من حديث[٢] الأعمش عن إبراهيم رفعه مرسلاً بلفظ: «**ليس شيء (أفضل)[٣] من ألف مثله إلا الإنسان**» و[٤]من حديث مبارك عن الحسن البصري رفعه: «**ليس شيء خيراً من ألف مثله إلا الإنسان، وعُمَرُ خير من ألف مثله**»[٥].

وفي الباب عن عمر[٦] ....

= ساكنة، الفزاري، أبو عبدالرحمٰن الكوفي، متروك، من السادسة مات سنة بضع وخمسين ت ق. «التقريب» (ص٨٧٤).

(١) أي: العسكري.
ووجدته عند سعيد بن منصور في «سننه» (ص٢٧٩)، (ح٢٦٢٢) رواه عن أبي معاوية عن الثوري عن الأعمش به.
ورجاله ثقات إلا أنه ضعيف للإرسال.
وأشار إليه الحاكم في «الإكليل» وأعل به الرواية المرفوعة التي مضت.

(٢) كتب الناسخ مقابلها في الحاسية (طريق).

(٣) كذا بالأصل و(د) و(ز)، ووقع في (م): «خير». وهو الموافق لما في السنن لسعيد بن منصور.

(٤) الواو سقطت من (ز).

(٥) رواه أبو الشيخ الأصفهاني في «الأمثال» (ص١٠٤)، (ح١٤٠) من طريق أبي ربيعة عن مبارك به.
وسنده ضعيف جدّاً آفته أبو ربيعة واسمه زيد بن عوف ولقبه فهد، قال ابن المديني عنه: كذاب وقال مسلم والفلاس متروك الحديث ونقل الحافظ قول الفلاس وأقره كما في «المطالب العالية» (٩/٩٩٤).
انظر «الجرح والتعديل» (٣/٥٧٠)، «ميزان الاعتدال» (٣/٣٦٦).

(٦) لعل السخاوي يقصد ما ورد عن عمر فيما رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/٧٤٠)، برقم (١٢٨٠) قال: ثنا عبدالله بن يزيد، والحاكم في «المستدرك» (٣/٢٢٦) من طريق بشر بن موسى كلاهما قالا: ثنا حيوة قال: أخبرني أبو صخر أن زيد بن أسلم حدثه عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال يوماً لمن حوله: «تمنوا، فقال بعضهم: أتمنى لو أن هذه الدار مملوءة ذهبا» فأنفقه في سبيل الله، ثم قال: تمنوا، فقال رجل: أتمنى لو أنها مملوءة لؤلؤاً أو زبرجداً أو جوهراً فأنفقه في =

والحسن بن علي(١).

وروى العسكري(٢) عن الأصمعي قال: قال الحسن: «ما ظننت أن شيئاً يساوي ألفاً مثله حتى رأيت عبّاد بن الحُصين(٣) ليلة كابُل(٤)، وقد ثلم(٥) العدو في السور ثُلمة فكان يحرس ذلك الموضع ألفَ رجل فانهزموا ليلة وبقي عَبّاد وحده يدافع عن ذلك الموضع إلى أن أصبح وما قدر عليه العدو»(٦).

= سبيل الله وأتصدق، ثم قال عمر: تمنوا، فقالوا: ما ندري يا أمير المؤمنين؟ قال عمر: أتمنى لو أنها مملوءة رجالاً مثل أبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وسالم مولى أبي حذيفة وحذيفة بن اليمان».

وسنده قوي رجاله ثقات ما خلا أبو صخر وهو حميد بن زياد، قال عنه أحمد وابن معين: ليس به بأس.

ووثقه الدارقطني وقال ابن عدي: صالح الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٢٢/٣)، «الكامل» (٢٦٩/٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص٢٣).

(١) لم أقف عليه.

(٢) وردت هذه القصة بتوسع في «فتوح البلدان» للبلاذري (ص٥٥٨) و«الكامل» لابن الأثير الجزري (٢٩٥/٣) ونقل البلاذري قولة الحسن هذه. عقب القصة

(٣) عباد بن الحصين الحبطي، كان يكنى أبا جهضم، ولي شرطة البصرة أيام ابن الزبير، وكان مع مصعب أيام قتل المختار، وشهد فتح كابل مع عبدالله بن عامر. قال الحسن: ما كنت أرى أن أحداً يعدل ألف فارس حتى رأيت عباداً. قاله ابن قتيبة في «المعارف» (ص٤١٤).

(٤) بضم الباء الموحدة ناحية معروفة من بلاد الهند، اشتهر بالانتساب إليها جماعة والنسبة إليها كابلي، وهي اليوم عاصمة أفغانستان وتقع على ضفاف نهر كابل.

انظر: «معجم البلدان» (٤٢٦/٤)، «الأنساب» (٥/٥) «معجم البلدان الشرقية» (ص٣٨٩) والشبكة العنكبوتية موقع (ويكيبيديا).

(٥) ثَلَمَ الإِناءَ والسَّيْفَ يَثْلِمُه ويَثْلَمُه أي: كَسَرَ حرفه فانكسر، والثُّلْمَة، بالضّم: فُرْجَةُ المَكْسُورِ والمَهْدُومِ وفي الصحاح: الثُّلْمَةُ: الخَلَلُ في الحائط وغَيْرِه. «تاج العروس» (٣٥٧/٣١).

(٦) في الأصل: «العدو عليه» وفوق الكلمتين حرف (م)، وهو دليل على التقديم والتأخير، وهي في (ز) و(م) على الصواب.

وأنشد ابنُ دُرَيْد[١] لنفسه:

والـنـاس ألـف مـنـهـم كـواحـد   وواحـد كـالألـف إن أمـر عـنـا

٩٢٨ **حديث: «ليس على أهل لا إلٰه إلا الله وحشة في قبورهم ولا في النشور».**

أبو يعلى[٢]، والطبراني[٣]، والبيهقي في «الشعب»[٤] بسند ضعيف عن

---

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٢٥).
والبيت أورده في قصيدة مشهورة له باسم «المقصورة الدريدية».

(٢) في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (٦/٤١٥) و«المطالب العالية» (١٢/٢٧٤).

(٣) في «الأوسط» (٩/١٨١)، (ح٩٤٧٨) وفي «الدعاء» (٣/١٤٩١)، (ح١٤٨٤).

(٤) (١/٢٠٢)، (ح٩٩).
وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (ص١٤٨)، (ح١٠٧) وفي «القبور» (ص٨٠)، (ح٦٩) وفي «حسن الظن بالله» (ص٥٥)، (ح٧٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤/٢٧١)، والجرجاني في «تاريخه» (ص٣٨٤، ٣٨٥)، وابن عساكر في «معجمه» (١/١٣٦) كلهم من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني: دثنا عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه، عن ابن عمر به مرفوعاً وتمامه: «**وكأني بأهل لا إلٰه إلا الله ينفضون التراب عن رؤوسهم ويقولون: الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن**».
والحديث ضعيف جدّاً بهذا السند؛ لأن مداره على يحيى بن عبدالحميد الحماني، ضعفه أحمد واتهمه بسرقة الحديث، وقال البخاري: يتكلمون فيه؛ رماه أحمد وابن نمير.
وقال الحافظ: هو حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث.
انظر: «التاريخ الكبير» (٨/٢٩١)، «الجرح والتعديل» (٩/١٦٩)، «الكامل» لابن عدي (٧/٢٣٧)، «الميزان» (٤/٣٩٢)، «التقريب» (ص١٠٦٠).
وضعف الحديث ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٤/٢٠٢٥) وجعل العلة عبدالرحمٰن بن زيد.
وهي علة أخرى في الحديث فهو متفق على ضعفه، واقتصرت على بيان الحماني لكونه أشد ضعفاً.
وضعف إسناده العراقي بعدما عزاه للطبراني وأبي يعلى والبيهقي في الشعب كما في «المغني» (١/٢٤٥).
وأورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (١٠/٨٩) وضعفه بالحماني.
وضعفه المنذري به كما في «الترغيب والترهيب» (٢/٢٦٩). =

= وقد توبع لكن بمن هو مثله؛ عبدالرحمٰن بن واقد أبو مسلم تابعه متابعة تامة. أخرجها الخطيب في «تاريخه» (٢٦٥/١٠).
وعبدالرحمٰن هذا اتهمه عبدان الأهوازي بسرقة الحديث. «الكامل» (٣١٨/٤)، وقال ابن عدي في مطلع ترجمته من «الكامل» (٣١٨/٤)، «حدث بالمناكير عن الثقات؛ وسرق الحديث».
وله طريق آخر عن ابن عمر أخرجه ابن بشران في «أماليه» (٢١٠/٢)، (ح١٣٦١) من طريق بهلول بن عبيد عن سلمة بن كهيل عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله: . . . فذكره.
وسنده ضعيف جدّاً من أجل بهلول؛ فقد أسقطه ابن معين وأحمد وزهير النسائي.
وقال أبو زرعة: ليس بشيء منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث. ورماه بالوضع الحاكم، واتهمه ابن حبان بسرقة الحديث.
انظر «الجرح والتعديل» (٤٢٩/٢)، «المجروحين» (٢٠٢/١)، «لسان الميزان» (٣٦٩/٢).
وذكر ابن حبان هذا الحديث في ترجمته مستدلاً به على سرقته الحديث حيث قال: «وهذا حديث ليس يعرف إلا من حديث عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر».
وأورد الحديث ابن طاهر في «الذخيرة» (٢٠٢٥/٤) من هذا الوجه وأعله ببهلول.
ويروى من وجه آخر عن ابن عمر أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٧١/٩)، (ح٩٤٤٥) من طريق مجاشع بن عمرو عن داود بن أبي هند عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه.
ومجاشع قال عنه ابن معين: أحد الكذابين. وقال البخاري: منكر مجهول. وقال أبو حاتم: ليس بشيء.
ورماه بالوضع: ابن طاهر وابن حبان والذهبي.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣٩٠/٨)، «المجروحين» (١٨/٣) «ضعفاء العقيلي» (٢٦٤/٤) «لسان ميزان» (٤٦١/٦) و«ميزان الاعتدال» (٤٣٦/٣).
فالحديث بهذا السند موضوع. وضعفه الهيثمي في «المجمع» (٨٩/١٠) بمجاشع.
ويروى من حديث ابن عباس أخرجه ابن حبان في «المجروحين» تعليقاً (٢٦٨/٢) وتمام في «فوائده» (١٧/١)، (ح١٣)، والسلفي في «الطيوريات» (٨٧٠/٣)، (ح٧٨٥)، والخطيب في «تاريخه» (٣٠٥/٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٤/١١) كلهم من طريق محمد بن سعيد الطائفي، حدثنا ابن جريج، عن عطاء عن ابن عباس به مرفوعاً.
وأورد ابن حبان هذا الحديث في ترجمة الطائفي في «المجروحين» (٢٦٨/٢) من =

ابن عمر[١].

٩٢٩ حديث: «ليس لعرقٍ ظالمٍ[٢] حقٌّ».

أبو داود من حديث سعيد بن زيد به مرفوعاً[٣] في حديث، ورواه النسائي[٤]، والترمذي[٥] وأعله بالإرسال[٦]، وكذا رجّحَ الدارقطني إرساله[٧].

= هذا الوجه وقال:
(هذا خبر باطل؛ إنما يعرف هذا من حديث عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر فقط).
وقد قال في ترجمته: شيخ يروي عن ابن جريج، روى عنه أبو عتبة أحمد بن الفرج الحمصي، يروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل الاحتجاج به بحال.
وأورده ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٣/٥٧٥) من باب التمييز ثم ذكر له هذا الحديث ونقل عن أبي نعيم أنه قال: «روى عن ابن جريج خبراً موضوعاً».
قال الألباني: «لعله يشير إلى هذا الحديث».
وبالجملة فإن الحديث بمجوع طرقه وشاهده لا يصح لشدة ضعفها والله أعلم.

(١) هذا العزو والحكم على السند بنصه عند العراقي في «المغني» (١/٢٤٥)، (ح٩٣٩).
(٢) قال العلماء: العُروق أربعة: عرقان ظاهران، وعرقان باطنان، فالظاهران: الغَرس والبناء، والباطنان البئر والمعْدن. ومعنى العِرق الظَّالم: هو أن يجيءَ الرَّجُل إلى أرضٍ قد أحياها رجلٌ قبلَه فيغرسَ فيها غَرساً أوْ يُحدِثَ شيئاً يستوجب به الأرض.
والرواية بالتنوين والمعنى: لذي عرقٍ ظالمٍ. وذكروا لها ضبطاً آخر فارجع إليه.
انظر: «النهاية» (٣/٢١٩)، و«المصباح المنير» (ص٣٣٠)، «مقاييس اللغة» (٤/٢٨٦)، «الفائق» (٢/٤١٠).
(٣) سنن أبي داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في إحياء الموات (ص٥٥٢)، (ح٣٠٧٣) من طريق أيوب السختياني عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد مرفوعاً وأوله: «**من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس...**» الحديث.
(٤) في «سننه الكبرى»، كتاب إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد (٥/٣٢٤)، (ح٥٧٢٩) من طريق أيوب به.
(٥) في «جامعه»، كتاب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء الأرض الموات (ص٣٢٦)، (ح١٣٧٨) بسند أبي داود والنسائي.
(٦) بقوله عقب روايته الحديث: «وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً». «الجامع» (ح١٣٧٨).
(٧) في «العلل» (٤/٤١٤، ٤١٦) حيث أورد اختلاف الرواة ثم قال: «والمرسل عن عروة أصح». =

= ورجحه أيضاً أبو حاتم في «العلل» (٢٧٩/٤)، والبزار كما في «مسنده» (٨٦/٤)، (ح١٢٥٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٨/٩).
وهو الصواب، وبيان ذلك أن هشام بن عروة اختلف عليه، فرواه أيوب بن أبي تميمة السختياني عنه عن أبيه عروة عن سعيد بن زيد مرفوعاً.
أخرجها من طريق أيوب كما سبق أبو داود والنسائي والترمذي.
وأخرجها الحربي في «غريبه» (ص١٠٠٧)، والبزار في «مسنده» (٨٦/٤)، (ح١٢٥٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٢/٢)، (ح٩٥٧)، والبيهقي في «السنن الصغرى» (٤٣٤/٥)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٥٣/٦٤)، و«الضياء في المختارة» (٢٩٨/٣).
كلهم من طريق أيوب عن هشام به.
وخالف جماعة حفاظ فرووه عن هشام عن أبيه عروة عن النبي ﷺ هكذا مرسلاً. لم يذكروا سعيداً.
وهم: سفيان الثوري عند ابن زنجويه في «الأموال» (٦٣٩/٢)، (ح١٠٥٣) ومالك بن أنس كما في الموطأ (٤٦٦/٢)، (ح٢٨٩٣) وعنه الشافعي في «مسنده» (ص٢٢٤) ومن طريقهما البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٣/٦).
قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٨٠/٢٢): «وهذا الحديث مرسل عند جماعة الرواة عن مالك لا يختلفون في ذلك».
وتابعه الليث بن سعد أخرجها النسائي في «الكبرى» (٣٢٥/٥)، (ح٥٧٣٠) ويحيى بن سعيد عند النسائي في «الكبرى» (٣٢٥/٥)، (ح٥٧٣٠) ووكيع بن الجراح عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٣٦/١١)، (ح٢٢٨٢٤).
وعبدالله بن إدريس عند يحيى بن آدم في الخراج (ص٨٢)، (ح٢٧٢) ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٢/٦) ومحمد بن إسحاق عند الدارقطني في «سننه» (٤٤٤/٣)، (ح٢٩٣٨).
وسفيان بن عيينة عند يحيى بن آدم في الخراج (ص٨٠)، (ح٢٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤٢/٦).
ويعقوب بن عبدالرحمٰن عند السرقسطي في الدلائل في «غريب الحديث» (٣٥/١)، (ح١٣) وقيس بن الربيع في «الخراج» ليحيى بن آدم (ص٨٠)، (ح٢٦٦) ويزيد بن عبدالعزيز (ص٨٠)، (ح٢٦٨) في الخراج أيضاً.
وسعيد بن عبدالرحمٰن وأبو معاوية كلاهما عند أبي عبيد القاسم في «الأموال» (٤٠٣/١)، (ح٧١٤).
فالمحفوظ عن هشام عن أبيه هو المرسل لتوافق الأئمة الحفاظ على ذلك، بل لم يرو عنه الرفع بهذا الوجه إلا أيوب السختياني. فحديث من أرسله هو الصواب. =

واختلف على راويه هشام بن عروة؛ فروي عنه عن عروة عن عائشة.
أخرجه الطيالسي[١] وغيره، بلفظ: **«العباد عباد الله والبلاد بلاد الله فمن أحيى من موات الأرض شيئاً فهو له وليس...»** وذكره، وفي سنده: زمعة بن صالح وهو ضعيف[٢]، وقيل: عن كثير بن عبدالله[٣] بن عمرو بن عوف[٤]، عن[٥] أبيه[٦]،

= والثوري ومالك والليث ويحيى القطان هؤلاء كلهم مقدمون على أيوب وقد جعلهم الدارقطني أثبت الرواة عن هشام. انظر: «شرح العلل» لابن رجب (١/٢٥٣).

(١) هو في المسند لكن ليس من طريق هشام بل من طريق الزهري عن عروة عن عائشة به مرفوعاً.
قال أبو داود: حدثنا زمعة: ثنا الزهري به.
وأخرجه جماعة من طريق أبي داود الطيالسي كابن عدي في «الكامل» (٣/٢٣١)، والدارقطني في «السنن» (٥/٣٨٧)، (ح٤٥٠٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/١٤٢).
ولم أر من خرجه من الوجه الذي ذكره السخاوي؛ فلعله وهم.
والحديث من هذا الوجه منكر؛ قال ابن أبي حاتم: .. وسألت أبي عن حديث رواه أبو داود عن زمعة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **«العباد عباد الله، والبلاد بلاد الله، من أحيا من موات الأرض شيئاً فهو له، وليس لعرق ظالم حق»**.
قال أبي: «هذا حديث منكر؛ إنما يروونه من غير حديث الزهري، عن عروة مرسلاً»، «العلل» (٤/٢٧٨).
يعني: أن الحديث معروف ومحفوظ عن عروة مرسلاً كما سبق بيانه آنفاً؛ فلا يصح رفعه عن عروة من أي وجه.
والحديث تفرد به زمعة وخالف فيه الأئمة الذين رووه عن عروة مرسلاً وهو ضعيف كما قال السخاوي وقد أورد الحديث الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/١٩٠٩) وضعفه بزمعة.
بل صرح بمخالفته للأئمة في كتابه «الدراية» (٢/٢٠١).
فروايته للحديث من هذا الوجه بالوصل منكرة.
وغالب تخريج السخاوي لهذا الحديث هو من «التلخيص الحبير» (٤/١٩٠٩).

(٢) وضعفه به أيضاً ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/١٩٠٩).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٢).

(٤) من بعد كلمة «عوف» إلى قول البخاري ساقط من (م).

(٥) من هنا إلى كلمة «عوف» سقط من (م).

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٢).

عن جده[(١)]، أخرجه ابن أبي شيبة وإسحاق في «مسنديهما»[(٢)]، وعلّقه البخاري فقال: «ويروى عن عمرو بن عوف»[(٣)]، وقيل: عن الحسن عن سمرة أخرجه البيهقي[(٤)] ....

---

(١) عمرو بن عوف المزني، قديم الإسلام، قدم مع النبي ﷺ المدينة، وهو أحد البكائين الذين قال الله فيهم «تولوا وأعينهم تفيض من الدمع». «الاستيعاب» (١١٩٦/٣).

(٢) لم أقف عليهما في المطبوع.
لكني وقفت على سند إسحاق عند الحافظ في «الفتح» (١٩/٥) قال: قال إسحاق: أخبرنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف: حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي ﷺ يقول: **«من أحيا أرضاً مواتاً من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له، وليس لعرق ظالم حق»**.
ووقفت على رواية ابن أبي شيبة في «المطالب العالية» (٤٦٢/٧)، (ح١٥٠٤) وهو في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٣٩٠/٣).
وأخرجه أيضاً البزار في «مسنده» (٣٢٠/٨)، (ح٣٣٩٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٦٨/٣)، (ح٥٣٠٩)، والطبراني في «أكبر معاجمه» (/١٧)، (ح٤، ٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٧/٦)، وابن زنجويه في «الأموال» (٦٣٨/٢)، (ح١٠٥٢) ويحيى بن آدم في الخراج (ص٨٤)، (ح٢٧٩) كلهم من طريق كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: **«من أحيا مواتاً من الأرض في غير حق مسلم فهو له، وليس لعرق ظالم حق»**.
قال ابن حجر في «المطالب العالية» (٤٦٢/٧) بعد إيراده الحديث: كثير ضعيف جدّاً.
وأورده أيضاً في «الدراية» (٢٠١/٢) وقال: كثير ضَعَّفُوهُ كثيراً.
وهو كما قال؛ فقد كذبه الشافعي وأبو داود، وقال أحمد: ليس بشيء منكر الحديث، وضرب على حديثه. وقال أبو زرعة: واهي الحديث.
واتهمه ابن حبان بالوضع فيما يرويه عن أبيه عن جده، وقال الحاكم: حدث عن أبيه، عن جده نسخة فيها مناكير.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢١٣/٣)، «الجرح والتعديل» (١٥٤/٧)، «تهذيب الكمال» (١٣٨/٢٤)، «تهذيب التهذيب» (٤٦٢/٣).
فالحديث ضعيف جدّاً من هذا الوجه.

(٣) في «صحيحه»، كتاب الحرث والمزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً (١٠٦/٣). علقه بصيغة المريض عن عمرو بن عوف رضي الله عنه.
وأورده الحافظ في «تغليق التعليق» (٣٠٩/٣) ووصله بسنده من طريق إسحاق بن راهويه.

(٤) في «السنن الكبرى» (١٤٢/٦)، و«الصغرى» (٤٣٤/٥)، من طريق محمد بن عبدالله =

ورواه الطبراني من حديث عُبَادة[1]، ....

= الأنصاري: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أحاط على شيء فهو أحق به وليس لعرق ظالم حق**».
هكذا رواه البيهقي بهذا اللفظ من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري عن سعيد به، وهو قد تفرد بهذه الزيادة (أعني لفظة الترجمة) وقد خالفه أصحابه ممن شاركه الرواية عن سعيد مقتصرين على الجملة الأولى منه دون الزيادة الأخيرة وهي لفظ الترجمة، وهؤلاء هم:
محمد بن بشر عند أحمد في «المسند» (٣٣/٣٨٣)، (ح٢٠٢٣٨) وعبدة بن سليمان عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٢٢٨٣٢) وسفيان الثوري عند النسائي في «الكبرى» (٣٢٦/٥)، (ح٥٧٣١) ومحمد بن أبي عدي عند البزار في «المسند» (ح٤٥٥٢)، وابن المبارك وعيسى بن يونس كلاهما عند ابن زنجويه في «الأموال» (٦٥٢/٢)، (ح١٠٧٣) هؤلاء الستة رووه عن سعيد بسنده لم يذكروا الزيادة (لفظة الترجمة).
فالذي يظهر والله أعلم أن الزيادة شاذة تفرد به محمد الأنصاري ولعل الآفة من شيخه سعيد بن أبي عروبة فإنه وإن كان ثقة إلا أنه اختلط قبل موته بعشر سنين. «الكواكب النيرات» (ص١٩٠).
ومحمد الأنصاري عده الحافظ فيمن سمع من ابن أبي عروبة بعد الاختلاط كما في «هدي الساري» (ص٤٠٤).
ورواية المخالفين له في عدم ذكر الزيادة أصح؛ لأن منهم من روى عنه قبل الاختلاط كابن المبارك ويزيد بن زيع وعبدة بن سليمان.
بل قال ابن معين: عبدة بن سليمان أثبت الناس سماعاً منه.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١٦٣/١) «ثقات ابن حبان» (٣٦٠/٦)، و«الكواكب النيرات» (ص١٩٠).
فالمحفوظ هو رواية الحديث بدون الزيادة (لفظ الترجمة)
فالصحيح من هذا الحديث الشطر الأول منه وهو (من أحاط ما يطأ على أرض فهي له).
والحديث بهذا السند صحيح ورواية الحسن عن سمرة موصولة على الصحيح فقد أثبته ابن المديني والبخاري وأبو داود والترمذي والحاكم والنووي والذهبي.
وقد بُسِطت مسألة سماع الحسن من سمرة بن جندب من حيث السماع وعدمه مطولة في كتاب (التابعون الثقات) لمبارك الهاجري فانظره (٢٣٨/١).

(١) في (م): «عبادة بن عبدالله بن عمرو» وهو خطأ.
وحديثه لم أقف عليه في كتبه المطبوعة. =

وعبدالله بن عمرو[١]، والعسكري من حديث ابن عمر[٢].

وقوله[٣]: «لعرقٍ ظالم» بالتنوين؛ وبه جزم الأزهريُّ[٤]، وابن فارس[٥]، وغيرهما[٦]، وغلّط الخطابيُّ من رواه بالإضافة[٧].

= وهو في «الكبير» ـ فلعله في المفقود ـ كما عزاه إليه الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣١٠)، والزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ١٧٠) وذكر إسناده الزيلعي كاملاً.
ورواه أحمد في «المسند» (٣٧/ ٤٣٨)، (ح٢٢٧٧٨)، والشاشي في «مسنده» (٣/ ١٣٠)، (ح١١٩٩) كلهم من طريق الفضيل بن سليمان: ثنا موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت مرفوعاً في حديث طويل، وذكر لفظ الترجمة.
قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣١٠) إسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة.
قلت: نص على عدم سماعه البخاري والدارقطني وقال عنه الحافظ: أرسل عن عبادة وهو مجهول الحال.
انظر: «سنن الدارقطني» (٥/ ٣٦٠)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٠)، «التقريب» (ص١٣٣).
وفيه علة أخرى الفضيل بن سليمان لين الحديث وقد تكلمت عليه عند حديث: «لو تفتح عمل...
لكنه يشهد للمرسل الصحيح عن عروة فكلاهما يتقوى بالآخر».

(١) في المعجم «الأوسط» (١/ ١٩٠)، (ح٦٠١). من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله: **«من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق»**.
قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن هشام عن أبيه عن عبدالله بن عمرو إلا مسلم».
ومسلم ضعيف وقد سبق، وحديثه هذا منكر؛ لأن المعروف عن هشام عن أبيه في روايته هذا الحديث بهذا اللفظ هو الإرسال كما سبق بيانه في مطلع التخريج.

(٢) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «ابن عمرو»، وهو خطأ.
ولم أقف عليه عند غيره، لكن روى مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (٣/ ٣٨٨) قال: حدثنا يحيى عن مالك بن أنس حدثني الزهري عن سالم بن عبدالله عن أبيه عن عمر ﷺ بلفظ: **«من أحيا أرضاً ميتة فهي له»**.
قال البوصيري: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين موقوف.

(٣) من هنا إلى آخر الكلام هو للحافظ ابن حجر في «التلخيص بنصه منقول» (٤/ ١٩١٠).

(٤) «في تهذيب اللغة» (١/ ٢٢٣).

(٥) «في مقاييس اللغة» (٤/ ٢٨٦).

(٦) الزمخشري في «الفائق» (٢/ ٤١٠)، وابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٢١٩)، والفيومي في «المصباح المنير» (ص٣٣٠).

(٧) في كتابه «إصلاح غلط المحدثين» (ص٣٠).

٩٣٠ حديث: «ليس الغنى عن كثرة العَرَض»[١].

في: «الغنى»[٢].

٩٣١ حديث: «ليس لفاسق غيبة».

الطبراني[٣]، وابن عدي في «الكامل»[٤]، والقضاعي[٥] من حديث: جُعدبة بن يحيى[٦] عن العلاء بن بِشر[٧] عن ابن عيينة عن بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه عن جده مرفوعاً به.

وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» له[٨]، وقال: «إنه حسن»[٩]؛ وليس كذلك[١٠]؛ وقد قال ابن عدي: «إنه معروف بالعلاء، ومنهم من قال: عنه عن الثوري؛ وهو خطأ؛ وإنما هو ابن عيينة، وهذا اللفظ غير معروف»[١١].

وكذا قال الحاكم فيما نقله البيهقي في «الشعب» عنه عقب إيراده له:

---

(١) العَرَض بالتحريك: مَتاعُ الدنيا وحُطامُها. «النهاية» لابن الأثير (٢١٤/٣).

(٢) نعم في حرف الغين ورقمه (٧٤١).

(٣) في «المعجم الكبير» (٤١٨/١٩)، (ح١٠١١).

(٤) (٢٢١/٥).

(٥) في «مسند الشهاب» (٢٠٢/٢)، (ح١١٨٥).
وأخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٤٧٨/٣، ٤٧٩)، والخطيب في «الكفاية» (ص٤٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٣/١٢)، (ح٩٢١٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٨١/٢) كلهم من طريق جعدبة بن يحيى به.

(٦) جعدبة بن يحيى، عن العلاء بن بشر، قال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: العلاء بن بشر روى عنه جعدبة بن يحيى مناكير. «لسان الميزان» (٤٣٧/٢).

(٧) العلاء بن بشر العبشمي، لا أعرف له تمام خمسة أحاديث ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه. «الكامل» لابن عدي (٢٢١/٥) و«اللسان» (٤٦٣/٥).

(٨) (٣٠٦/٣).

(٩) (٣٠٢/٣) لكن حكمه هذا على طريق الجارود بن يزيد بسنده عن بهز به بمعناه كما سيأتي.

(١٠) قال الحافظ السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢٤٩/١) لما نقل حكم الهروي على الحديث بالحسن: هو متعقب؛ فالحديث ضعيف جدّاً.

(١١) انتهى كلام ابن عدي في «الكامل» (٢٢١/٥) بتصرف من الحافظ.

«إنه[١] غير صحيح ولا معتمد»[٢].

قال الدارقطني: «وابن عيينة لم يسمع من بهز»[٣].

وللجارود بن يزيد[٤] عن بهز بهذا السند نحوه، ولفظه **«أَتَرِعُونَ[٥] عن ذكر الفاجر؟! اذكروه بما فيه؛ يحذره الناس»** أخرجه أبو يعلى[٦]، والترمذي الحكيم في الثامن والستين بعد المائة[٧] من «نوادر الأصول» له[٨]، والعقيلي[٩]، وابن عدي[١٠]، وابن حبان[١١]، والطبراني[١٢]، والبيهقي[١٣] وغيرهم[١٤]، ولا يصح

---

(١) «له إنه» سقطت من (م).
(٢) «شعب الإيمان» (١٢/١٦٣).
(٣) هو في تعليقه على «المجروحين» لابن حبان (ص٦٨)، وذكره أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» (ص١٣١).
(٤) هو: الجارود بن يزيد أبو على العامري النيسابوري، وقيل: كنيته: أبو الضحاك، قال يحيى: ليس بشيء. وكذبه أبو حاتم وحماد بن أسامة. وقال أبو داود: غير ثقة. وقال النسائي والدارقطني: متروك.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٤٧٦١)، «الجرح والتعديل» (٢/٥٢٥)، «الضعفاء» للنسائي (ص٧٢)، «ميزان الاعتدال» (١/٣٨٤).
(٥) تحرفت في (م) إلى: «ابن عون»!، قال المناوي في «فيض القدير» (١/١١٥): بفتح همزة الاستفهام والمثناة فوق، وكسر الراء أي: أتتحرجون وتكفون وتتورعون.
(٦) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة ولعله في المسند الكبير وهو مفقود، وقد رواه عنه ابن عدي كما في «الكامل» (٢/١٧٣).
(٧) «بعد المائة» سقطت من (م).
(٨) «نوادر الأصول» الطبعة المسندة (٤/٢٠٣)، (ح٩١٧).
(٩) «الضعفاء» (١/٢٠٢).
(١٠) في «الكامل» (٢/١٧٣).
(١١) في «المجروحين» (١/٢٢٠) معلقاً إلى الجارود.
(١٢) في «المعجم الكبير» (١٩/٤١٨)، (ح١٠١٠).
(١٣) في «شعب الإيمان» (١٢/١٦٤)، (ح٩٢١٩، ٩٢٢٠) وفي «السنن الكبرى» (١٠/٢١٠).
(١٤) كابن أبي الدنيا في «الغيبة والنميمة» (ص٨٧)، (ح٨٤)، و«الصمت» (ص١٤١)، (ح٢٢٠)، والمحاملي في «الأمالي» (ص٢٦٦)، (ح٢٦٢)، والإسماعيلي في «معجم أسامي شيوخه» (٢/٦٣٣)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (ص٢٥٦)، والخطيب في «الكفاية» (ص٤٢) وفي «تاريخ بغداد» (١/٣٨٢)، وأبو يعلى في «الإرشاد» (٢/٨٠٧) جميعهم من طريق الجارود بن يزيد عن بهز به.
والحديث موضوع آفته الجارود فإنه هو الذي وضعه على بهز كما سيأتي بيانه عن المؤلف من كلام الأئمة.

أيضاً؛ فالجارود ممن رمي بالكذب[١]؛ وقال الدارقطني[٢]: «هو مَنْ وَضَعَهُ، ثم سرقه منه جماعة منهم: عمرو بن الأزهر[٣] عن بهز، وسليمان بن عيسى[٤] عن الثوري عن بهز، وسليمان وعمرو كذّابان».

وقد رواه معمر عن بهز أيضاً، أخرجه الطبراني في «الأوسط»[٥] من طريق عبدالوهاب أخي عبدالرزاق، وهو كذّاب[٦]، وقال الطبراني: «لم يروه عن معمر غيره»[٧]. كذا قال!

وللحديث طريق أخرى عن عمر بن الخطاب، [ل١٥٧/ب] رواه يوسف بن أبان[٨]: ثنا الأبرد[٩]..

---

(١) تقدم قبل قليل.

(٢) هو في تعليقه على «المجروحين» لابن حبان (ص٦٨) بتصرف من السخاوي.
ووافقه ابن عدي في هذا، ففي «الكامل» (٢٨٩/٣) بعد ذكره الحديث من رواية الجارود: «وإنما يروي هذا الحديث جارود بن يزيد وقد سرقه من الجارود ضعفاء مثل عمرو بن الأزهر وغيره».
ووافقهما أيضاً البيهقي كما في «السنن الكبرى» (٢١٠/١٠).

(٣) عمرو بن الأزهر العتكي، قاضي جرجان، قال عنه أحمد: كان يضع الحديث، وقال البخاري: يرمى بالكذب، وقال أبو حاتم والنسائي: متروك. «الجرح والتعديل» (٢٢١/٦)، «ميزان الاعتدال» (٢٤٥/٣).

(٤) سبقت ترجمته عند حديث رقم (٤٨).
وروايته أخرجها ابن عدي في «الكامل» (٢٨٩/٣) من ترجمته.

(٥) (٣٣٨/٤)، (ح٤٣٧٢).

(٦) لم أقف على من كذبه من الأئمة إلا أن ابن معين قد قال فيه: كان مغفلاً وهو ثقة.
ورماه أبو حاتم بالغلو في التشيع. وسأل العقيلي شيخه محمد بن رافع: هل يُعرف عبدالوهاب بالحديث؟ فقال: لا. وأورد له الحافظ الذهبي حديثاً في «الميزان» وقال: هو منكر جدّاً.
«الجرح والتعديل» (٧١/٦) «ضعفاء العقيلي» (٧٤/٣)، «الميزان» (٦٨٤/٢).
فالذي يظهر أنه ضعيف جدّاً لشدة غفلته وعدم تيقظه ومعرفته بالحديث، هذا من حيث الضبط، فأما من وثقه فهو متجه إلى عدالته وأنه ليس ممن يتعمد الكذب.

(٧) في «الأوسط» (٣٣٩/٤) بتصرف. (٨) لم أعرفه.

(٩) كذا بالأصول ولم أقف على راو بهذا الاسم، والحديث أخرجه الهروي ووقع عنده تسميته بـ «الأسود» ووقع عند الزيلعي بـ «الأبرد». في «تخريج الكشاف» (٣٣٩/٣).

ابن حاتم[١]: أخبرني منهال السراج[٢] عن عمر.

وبالجملة[٣] فقد قال العقيلي[٤]: «إنه ليس لهذا الحديث أصل من حديث بهز ولا من حديث غيره، ولا يتابع عليه من طريق تثبت».

وقال الفلّاس[٥]: «إنه منكر».

ولأبي الشيخ[٦]، والبيهقي في «السنن»[٧]، و«الشعب»[٨]، وغيرهما، وكذا القضاعي[٩] ....

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه.

والحديث من هذا الوجه أخرجه الهروي في ذم الكلام (٣١٢/٣) ومن طريقه ابن عبدالهادي في: «جمع الجيوش والدّساكر على ابن عساكر» (مخطوط جوامع).

ورواته الثلاثة لا يعرفون.

ولهذا أورده الزيلعي في «تخريج الكشاف» (٣٣٩/٣) من هذا الوجه وقال: طريقه غير معروف!

(٣) سقطت من (م).

(٤) في «الضعفاء» (٢٠٢/١) وقوله مغاير لما نقله السخاوي وهو: «ليس له من حديث بهز أصل ولا من حديث غيره ولا يتابع عليه».

لكن اللفظ الذي ذكره السخاوي هو عين ما عند ابن الجوزي في «العلل المتناهية» عن العقيلي (٧٨٠/٢).

(٥) وقع بالأصل و(ز): «القلانسي» وفي (م) ونسخة الداوودي: «الفلاس» فلعله الصواب فإني لم أقف على قوله.

والفلاس هو: عمرو بن علي الناقد الحافظ المعروف له ترجمة حافلة في «سير أعلام النبلاء» (٤٧٠/١١)..

وروى ابن عدي في «الكامل» (١٧٣/٢) عن شيخه القافلاني عمر بن بكار بسنده عن أحمد بن حنبل: «يقول هذا حديث منكر»؛ يعني: حديث الجارود عن بهز: أترعون.

(٦) في الثواب كما عزاه له العراقي. انظر: «فيض القدير» (٨٧/٦).

(٧) «السنن الكبرى» (٢١٠/١٠).

(٨) «شعب الإيمان» (١٦٢/١٢)، (ح٩٢١٧).

(٩) في «مسند الشهاب» (٢٦٣/١)، (ح٤٢٦).

ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (ص٤٢)، (ح١٠٢)، وابن حبان في «المجروحين» (١٥٧/٣)، والمؤمل بن إيهاب في «جزئه» (ص٩٩)، (ح٢٧)، والخطيب في «تاريخه» (٤٣٨/٨)، وأبو القاسم المهرواني في «الفوائد المنتخبة» =

من حديث روَّاد بن الجَرّاح عن أبي سعد[١] السّاعدي عن أنس رفعه: **«من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة[٢] له»** وقال البيهقي: «إنه ليس بالقوي»[٣]، ومرة: «في إسناده ضعف»[٤].

= (ص١٨٥)، وابن عساكر في «معجمه» (٤٥٧/١، ٤٥٨) كلهم من طريق رواد بن الجراح عن أبي سعد الساعدي عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

وفي سنده علتان:

الأولى: ضعف واختلاط رواد بن الجراح؛ قال أبو حاتم: هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره وكان محله الصدق. وقال النسائي: ليس بالقوي؛ روى غير حديث منكر وكان قد اختلط. وقال الدارقطني: متروك. وقال الحافظ: صدوق اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٢٤/٣)، ضعفاء النسائي (ص١٠٤)، «ميزان الاعتدال» (٥٥/٢)، «التقريب» (ص٣٢٩).

فالذي يظهر والله أعلم قبول حديثه فيما يتابع عليه قبل اختلاطه وما كان بعد الاختلاط فمتروك.

وهذا الحديث من روايته بعد الاختلاط أفاده مؤمل بن إيهاب في «جزئه» (ص٩٩) قائلاً: «فلما اختلط رواد رفع هذا الحديث ودلسوا عليه».

والعلة الثانية: جهالة أبي سعد الساعدي فقد رماه بالجهالة: الرّازيان والذهبي وابن حجر. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٩)، «المجروحين» (١٥٧/٣)، «الميزان» (٥٢٨/٤)، «التقريب» (ص١١٥٢).

والحديث قد ذكر السخاوي أن البيهقي ضعفه.

وممن سبقه إلى تضعيفه: ابن حبان في «المجروحين» (١٥٧/٣) حيث جعل هذا الحديث من مناكير أبي سعد الساعدي.

وقال الذهبي في «الميزان» (٥٢٨/٤) عن أبي سعد الساعدي: «ليس بعمدة؛ ثم ذكر له حديثين هذا منها».

وقال الزركشي: باطل. انظر: «اللآليء المنثورة» (ص٤٤).

(١) كذا الأصل، وفي (م) و(ز): «سعيد» وهو خطأ. ترجمه الذهبي في «الميزان» (٥٢٨/٤). ولم يزد على أبي سعد الساعدي.

(٢) في الأصل «عيبة» بالعين وفي (م): «لا غيبة له» وفي (د) و(ز): «فلا غيبة له».

(٣) هذا القول في «السنن الكبرى» عقب روايته الحديث (٢١٠/١٠).

(٤) في «الشعب» (١٦٣/١٢).

وأخرجه ابن عدي[١] من رواية الربيع بن بدر[٢] عن أبان عن أنس،

---

(١) في «الكامل» (٣٨٦/١).
وأخرجه أيضاً الصيداوي في «معجم شيوخه» (ص٢٨٦)، والخطيب في «تاريخه» (١٧١/٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٠٤/٣٣)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (ص٢٥٤) كلهم من طريق الربيع بن بدر عن أبان به.
ورواه الخلال في «المجالس العشرة» (ص٧٩)، (ح٨٨) من طريق حفص بن سليمان عن أبان به.
وسنده ضعيف جدّاً فيه علل:
الربيع بن بدر هو التميمي البصري متروك الحديث؛ قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لا يشتغل به ولا بروايته فإنه ضعيف الحديث ذاهب الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال الذهبي: واه، وقال ابن حجر: متروك.
انظر: «الجرح والتعديل» (٤٥٥/٣)، «الكامل» (١٢٧/٣)، «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص٢٠٧)، «ميزان الاعتدال» (٣٨/٢)، «الكاشف» (٣٩١/١)، «التقريب» (ص٣١٩).
وأما متابعه فلا يفرح به؛ وهو حفص بن سليمان المقرئ، متروك في الحديث، إمام حجة في القراءات. قال أحمد في رواية عنه: متروك الحديث، وقال البخاري: تركوه، وقال مسلم: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: لا يكتب حديثه هو ضعيف الحديث لا يصدق، متروك الحديث.
وقال الذهبي: ثبت في القراءة واهي الحديث. وقال ابن حجر: متروك الحديث مع إمامته في القراءة.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣٨٠/٢) «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص٣٥)، «الجرح والتعديل» (١٧٣/٣، ١٧٤)، «تهذيب التهذيب» (٤٥٠/١)، «الكاشف» (٣٤١/١)، «التقريب» (ص٢٥٧).
وشيخهما أبان بن أبي عياش فيروز، أيضاً متروك في الحديث؛ قاله: ابن سعد وابن معين وأحمد وأبو حاتم والنسائي. وقال أبو داود: لا يكتب حديثه. وقال ابن حجر: متروك الحديث.
انظر: «الطبقات» لابن سعد (٢٥٤/٧) «العلل ومعرفة الرجال» (٤١٢/١) «الجرح والتعديل» (٢٩٥/٢) «سؤالات أبي عبيد الآجري» لأبي داود (ص٣١٩)، «ميزان الاعتدال» (١١/١)، «التقريب» (ص١٠٣).
فالحديث من هذا الوجه ضعيف جدّاً ولا يثبت.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٦).

وإسناده أضعف من الأول، قال البيهقي: «ولو صح فهو في الفاسق المعلن بفسقه»[١].

وأخرج في «الشعب»[٢] له بسند جيد عن الحسن أنه قال: «ليس في أصحاب البدع غيبة».

ومن طريق ابن عيينة[٣] أنه قال: «ثلاثة ليست لهم غيبة: الإمام الجائر، والفاسق المعلن بفسقه، والمبتدع الذي يدعو الناس إلى بدعته».

---

(١) في «شعب الإيمان» (١٦٢/١٢) عقب الحديث وقد ضعفه.
لكن يغني عنه ما ورد في «صحيح البخاري» (١٣/٨)، (ح٦٠٣٢) من حديث عائشة ﵂ أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: «بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة». فلما جلس تطلّق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت عائشة: يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلّقت في وجهه وانبسطت إليه؟ فقال رسول الله ﷺ: **«يا عائشة متى عهدتني فحّاشاً، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره»**.
قال ابن حجر: «بئس أخو العشيرة» هو من النصيحة ليحذر السامع.... وأن المجاهر بالفسق والشر لا يكون ما يُذكر عنه من ذلك من ورائه من الغيبة المذمومة؛ قال العلماء: تُباح الغيبة في كل غرض صحيح شرعاً، حيث يتعين طريقاً إلى الوصول إليه بها: كالتظلم، والاستعانة على تغيير المنكر، والاستفتاء، والمحاكمة، والتحذير من الشر، ويدخل فيه تجريح الرواة والشهود. انظر: «فتح الباري» (٤٧١/١٠).

(٢) «شعب الإيمان» (١٢٧/٩)، برقم (٦٣٧٥) وفي موضع آخر (١٧٠/١٢)، برقم (٩٢٢٧) من طريق الربيع بن صبيح عن الحسن به.
ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص١٤٢) وفي «الغيبة والنميمة» (ص٩٠): حدثنا علي بن الجعد: أنبأنا الربيع بن صبيح عن الحسن به.
ورواه أيضاً اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (١٤٠/١)، ط.. حمدان من طريق هشام الدستوائي والربيع كلاهما عن الحسن به.
وأخرجه الهروي في «ذم الكلام» من طريق الربيع به (٣١١/٣).
والأثر سنده جيد كما قال المؤلف؛ فإن رجاله موثقون.

(٣) «شعب الإيمان» (١٢٦/٩، ١٢٧)، برقم (٦٣٧٤) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: أنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن دينار العدل: نا زكريا بن دلويه: نا علي بن سلمة اللبقي قال: سمعت ابن عيينة يقول: فذكره.
في إسناده زكريا بن دلويه: لم أقف على حاله، وبقية رجاله ثقات.

ومن طريق زيد بن أسلم[١] قال: «إنما الغيبة لمن لم يعلن بالمعاصي»[٢].

ومن طريق شعبة[٣] قال: «الشكاية والتحذير ليسا من الغيبة».

وقال عقبه[٤]: «هذا صحيح؛ فقد يصيبه من جهة غيره أذى فيشكوه[٥]، ويحكي ما جرى عليه من الأذى، فلا يكون ذلك حراماً، ولو صبر عليه كان أفضل، وقد يكون مُزَكِّياً في رواة الأخبار والشهادات، فيخبر بما يعلمه من الراوي أو الشاهد ليتقي خبره وشهادته، فيكون ذلك مباحاً، والله الموفق».

٩٣٢ حديث: «ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت».

---

(١) «شعب الإيمان» (١٢٧/٩)، برقم (٦٣٧٦). من طريق إسحاق بن إبراهيم: أنا عبدالرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم به.
وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٧٨/١١)، برقم (٢٠٢٥٩) ومن طريقه ابن أبي الدنيا في «الغيبة والنميمة» (ص٨٩) وفي «الصمت» (ص١٤٢) عن الحسن بن يحيى عن عبدالرزاق به.
وسنده صحيح رجاله ثقات.
تنبيه: وقع سقط في سند ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت ـ وهو معمر ـ مما جعل الحويني يحكم عليه بالضعف للانقطاع والصواب اتصاله كما سبق نقله من المصادر لا سيما المصنف لعبدالرزاق.

(٢) كذا الأصل و(د) و(ز) وهو الموافق لما في الشعب فإنه منقول منه، وموافق أيضاً لما وقع في «الأجوبة المرضية» (لمن لا يعلن) (٢٥١/١). لكن وقع في (م): «لمن يعلن بالمعاصي». وبينهما فرق.

(٣) «شعب الإيمان» (١٢٦/٩)، برقم (٦٣٧٢) قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن علي بن معاوية: أنا أبو حامد بن بالويه العفصي: نا أحمد بن سلمة قال: سمعت محمد بن أسلم يقول: سمعت محمد بن جعفر، عن شعبة فذكره.
ورجاله موثقون عدا شيخ البيهقي فلم أعرفه.
ورُوي هذا اللفظ عن غير شعبة: رواه البيهقي في «الشعب» (١٢٦/٩) من طريق أحمد بن سلمة عن محمد بن أسلم عن عبدالله بن يزيد المقرئ من قوله.

(٤) أي: البيهقي في «الشعب» (١٢٦/٩) عقب اللفظ السابق.

(٥) تحرفت في (ز) إلى: «فيشكره» وهو خطأ يرده السياق.

مسلم[١]، والطيالسي[٢]، والترمذي[٣]، والنسائي[٤]، وآخرون منهم: القضاعي[٥] من حديث شعبة عن قتادة عن مُطرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير عن أبيه قال: أتيت رسول الله ﷺ فسمعته يقرأ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾ [التكاثر: ١] قال: «**يقول ابن آدم: مالي مالي وليس لك...**» وذكره[٦]...

---

(١) «صحيح مسلم»، كتاب الزهد والرقائق، باب الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر (٢٢٧٣/٤)، (ح٢٩٥٨). من طريق شعبة به.

(٢) في «مسنده» (٤٦٤/٢)، (ح١٢٤٤) لكنه أخرجه من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به، وليس عن شعبة.

(٣) في «جامعه» في موضعين، كتاب الزهد، باب ما جاء في «الزهادة في الدنيا» (ص٥٢٨)، (ح٢٣٤٢)، والموضع الآخر، كتاب «تفسير القرآن» عن رسول الله، باب ومن سورة ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾ (ص٧٦١)، (ح٣٣٥٤) من طريق شعبة به.

(٤) في «سننه الكبرى» في موضعين، كتاب الوصايا. باب الكراهية في «تأخير الوصية» (١٤٨/٦)، (ح٦٤٠٧)، والآخر، كتاب «التفسير»، سورة التكاثر (٣٤٣/١٠)، (ح١١٦٣٢) من طريق شعبة به.

(٥) في «مسند الشهاب» (٢١٦/٢)، (ح١٢١٧) من طريق شعبة به.
ومن أخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٢٤٥/٢٦)، (ح١٦٣٢٤) من طريق أبان عن قتادة قال: ثنا مطرف به.
ورواه أيضاً في موضع آخر (٢٤٤/٢٦)، (ح١٦٣٢٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به.
وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (ص١٧٠) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص١٨٣)، (ح٥١٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٤٦/٤)، (ح١٦٥٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٧٤/٢)، (ح٧٠١)، والطبراني في «الأوسط» (١٨٩/٣)، (ح٢٨٨٨)، والحاكم في «المستدرك» (٥٣٤/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦١/٤) كلهم من طريق قتادة به.

(٦) وثمة لفظة في آخر الحديث لم يذكرها المؤلف هي تمام الحديث عند جميعهم: «أو تصدقتَ فأمضيتَ».
أضاف الناسخ للأصل من عنده في الحاشية مقابل حديث الترجمة: «أخرج البيهقي في الشعب من طريق أبي قلابة، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: يا أيها الناس ابتاعوا أنفسكم من الله ﷻ، فإن بخل أحدكم أن يعطي ماله الناس فليتصدق على نفسه فليأكل وليلبس مما رزقه الله ﷻ».
وهو في «الشعب» (٣١٤/٦)، (ح٤٢٥٠) وأورده الحافظ في «الإتحاف» وقال: =

٩٣٣ حديث: «ليس للمؤمن راحة دون لقاء ربه».

محمد بن نصر[(١)] في «قيام الليل» له[(٢)] عن وَهْب بن مُنَبِّه قوله[(٣)]، وفي

= إسناده نظيف، ولم أر من صححه.

(١) محمد بن نصر المروزي الفقيه، أبو عبدالله، ثقة حافظ إمام جبل، من كبار الثانية عشرة، مات سنة (٢٩٤هـ). «التقريب» (ص٩٠٢) ذكره تمييزاً.

(٢) سقطت من (م).

(٣) كتابه الأصل مفقود والموجود هو مختصره: للعلامة أحمد المقريزي المتوفى سنة (٨٤٥هـ)، والأثر موجود فيه بغير هذا اللفظ منسوباً إليه بلا سند (ص٦٣): «وليس للمؤمنين راحة دون دخول الجنة». وهو مغاير للفظ الترجمة كما هو ظاهر.
ونسبه ابن نصر المروزي إلى أبي هريرة مرفوعاً، وعن الحسن من قوله بلا سند (ص٦٣).
ولفظ الترجمة جاء من قول ابن مسعود رواه ابن المبارك في «الزهد» (ص٦)، برقم (١٧) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٣٦/١) ورواه وكيع في «الزهد» (٣١١/١)، برقم (٨٦) وعنه أحمد في «الزهد» (ص١٢٦) كلاهما (وكيع وابن المبارك) قالا: ثنا سفيان عن العلاء بن المسيب عن إبراهيم عن ابن مسعود بلفظ: «**ليس للمؤمن راحة دون لقاء الله ﷻ ومن كانت راحته في لقاء الله فكأن قد**».
وتابع إبراهيم النخعي المسيب بن رافع فيما رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٣٣/٨).
والمسيب بن رافع ثقة أيضاً كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٩٤٤) وانظر: «تهذيب التهذيب» (٨٠/٤).
والأثر رجاله ثقات إلا أنه منقطع؛ فإن إبراهيم النخعي والمسيب كلاهما لم يرويا عن ابن مسعود على الاتصال.
قال ابن معين عن المسيب بن رافع: لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من البراء بن عازب وأبي إياس عامر بن عبدة. «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٢٩٣٠)، «تهذيب التهذيب» (٨٠/٤).
وأما النخعي فقال عنه العجلى: لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ وقد أدرك منهم جماعة، ورأى عائشة رؤيا. «الثقات» للعجلّي (٢٠٩/١)، «تهذيب الكمال» (٢٣٧/٢).
وقال سليمان الأعمش: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبدالله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبدالله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبدالله، فهو عن غير واحد عن عبدالله.
ونفى سماعه من الصحابة أيضاً ابن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان.
انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٨، ٩) و«تهذيب الكمال» (٢٣٩/٢). =

المرفوع: **«إنما المستريح من غفر له»**(١).

= قال ابن رجب معلقاً على هذا الكلام: وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة.
انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/٢٩٤).
فالأثر ضعيف للانقطاع، واحتمل الألباني تحسينه من أجل كلام العلماء في احتجاجهم بمراسيل إبراهيم النخعي. انظر: «السلسة الصحيحة» (٥/٣١٦).

(١) روي من حديث عروة مرسلاً وخالف بعضهم فوصله عن عائشة مرفوعاً:
رواه أبو داود في «المراسيل» (ص٣٥٠): حدثنا سليمان بن داود، وأحمد المروزي في كتابه «أخبار الشيوخ وأخلاقهم» (ص١٧٤) قال: ثنا الوليد بن شجاع، والحارث بن أبي أسامة في «زوائده» للهيثمي (١/٣٥٩)، (ح٢٥٧) قال: ثنا عثمان بن عمر، ثلاثتهم (سليمان والوليد وعثمان) قالوا: أخبرنا ابن وهب: حدثني يونس عن ابن شهاب أن محمد بن عروة أخبره عن عروة قال: توفيت امرأة كان أصحاب رسول الله ﷺ يضحكون منها، فقال لها بلال: ويحها قد استراحت، فقال له رسول الله ﷺ: **«إنما يستريح من غفر له»**.
هكذا رووه الجماعة ـ وهم ثقات ـ مرسلاً وخالفهم خالد بن خداش فرواه عن ابن وهب به عن عروة عن عائشة. أوردها الدارقطني في «العلل» (١٤/١٢١).
وروايته بالوصل شاذة؛ ـ فهو مع قبوله فإنه يخطئ ويهم ـ لمخالفته من هو أوثق وأكثر عدداً، فابن خداش وثقه ابن سعد، وضعفه ابن المديني، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: ثقة ربما وهم. وقال الحافظ: صدوق يخطئ.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣/٣٢٧)، «تهذيب الكمال» (٨/٤٥)، «ميزان الاعتدال» (١/٦٢٩)، «التقريب» (ص٢٨٥).
وعليه فإن حاله كما قال الحافظ صدوق يخطئ ولعل هذا من جملة ما أخطأ فيه، فالمحفوظ رواية الثقات الذين رووه مرسلاً.
وخالفهم أيضاً ابن لهيعة فرواه عن الأسود عن عروة عن عائشة به مرفوعاً.
أخرجها أحمد في «مسنده» (٤١/٢٤٠)، (ح٢٤٣١٧).
وابن لهيعة مر عليه الكلام فيما سبق وهو صدوق سيء الحفظ، فلا تقوى روايته لمعارضة من رواه مرسلاً فإنهم أوثق وأكثر.
ولذا قضى الدارقطني في «العلل» (١٤/١٢١) على صحته مرسلاً فقال: والصحيح عن يونس، عن الزهري، عن محمد بن عروة، عن أبيه مرسلاً.
قلت: ورجال المرسل ثقات كما الحافظ في «المطالب العالية» (١٣/٧١).
وللترجمة شاهد في صحيح البخاري (٨/١٠٧)، (ح ٦٥١٢) من حديث أبي قتادة الأنصاري قال: أَنَّهُ كان يحدث: أن رسول الله ﷺ مُرّ عليه بجنازة فقال: «مستريح =

٩٣٤ حديث: «ليس منّا من لم يتغنَّ بالقرآن».

البخاري في أواخر التوحيد من «صحيحه»(١) من جهة ابن جُرَيْج عن ابن شهاب عن أبي سلمة(٢) عن أبي هريرة به مرفوعاً [ل١٥٨/أ] قال البخاري(٣): وزاد غيره(٤): «يجهر به» انتهى.

وبذلك جزم الشافعي(٥)، فإنه لما قيل له إن معناه يستغني به، قال: «إنما معناه: يقرأ تحزيناً».

وللبخاري(٦) من حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً:

= ومستراح منه». قالوا: يا رسول الله ما المستريح والمستراح منه؟ قال: «**العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله، والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب**».
والشاهد أن المستريح هو الذي يصير إلى رحمة الله، ولا يصار إلى رحمة الله إلا بعد غفران الله له وتجاوزه عن ذنوبه. والله أعلم.
وقد أورد لفظ الترجمة الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/٢٨٦)، (ح١٧١٠) وضعف بعض طرق الحديث ثم قال: وبالجملة فيبدو من هذه الطرق أن للحديث أصلاً أصيلاً عن النبي ﷺ، لا سيما ويشهد له حديث أبي قتادة الأنصاري الذي رواه البخاري فذكره.

(١) كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾ (٩/١٥٤)، (ح٧٥٢٧).
(٢) زيادة في (م): «بن عبدالرحمٰن».
(٣) عقب الحديث السابق.
(٤) الغير: هو: محمد بن إبراهيم التيمي كما صرح به الحافظ في «الفتح» (١٣/٥٠٢).
وروايته أخرجها البخاري في «صحيحه»، كتاب التوحيد، باب الماهر بالقرآن مع الكرام البررة وزينوا القرآن بأصواتكم (٩/١٥٨)، (ح٧٥٤٤) من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به**».
(٥) فيما نقله المزني في «مختصره» عنه (ص٤٠٨) ونقله أيضاً الماوردي في الحاوي في «فقه الشافعي» (١٧/١٩٦).
(٦) في «صحيحه»، كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ (٦/١٩١)، (ح٥٠٢٤). من طريق ابن عيينة عن الزهري به.

«ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي أن يتغنَّى بالقرآن».

قال سفيان ـ يعني: ابن عيينة[١] أحد من رواه عن الزهري ـ تفسيره: يستغني به.

ويشير إليه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

٩٣٥ حديث: **«ليس منا من لم يُوقِّرْ كبيرنا، ويَرحمْ صغيرنا، ومن لم يعرفْ لعالمنا حقّه».**

الترمذي عن عبدالله بن عمرو[٢] ....

---

(١) عقب الحديث السابق.
قال الحافظ في «الفتح» (٦٨/٩): «أشار البخاري بهذه الآية إلى ترجيح تفسير ابن عيينة يتغنى بمعنى: يستغني به».
وهو كما قال؛ فإن البخاري ذكر حديث سفيان وتفسيره تحت باب ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾.
ثم أطال الحافظ في بيان معنى (يستغني) نقلاً عن أهل الحديث واللغة، وبيّن ذلك بياناً شافياً، فارجع إليه (٦٨/٩، ٦٩).

(٢) في «جامعه»، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الصبيان (ص٤٣٩)، (ح١٩٢٠، ١٩٢١) من طريق محمد بن فضيل وعبدة كلاهما عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: **«ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا».**
هذا لفظ ابن فضيل.
وأما لفظ عبدة ففيه: **«ويعرف حق كبيرنا».**
ورواه هناد في «الزهد» (٦١٥/٢) وعنه الترمذي فيما سبق بالسند نفسه.
ورواه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٣٥٠/١)، (ح١٨٨) من طريق أبي تميلة يحيى بن واضح عن محمد بن إسحاق به بلفظ: **«ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا».**
ومحمد بن إسحاق صدوق مدلس كما قال الحافظ وقد عنعن. انظر: «تهذيب الكمال» (٤٠٥/٢٤)، «التقريب» (ص٨٢٥) «طبقات المدلسين» (ص٥١)، «ميزان الاعتدال» (٤٦٨/٣).
لكنه لم ينفرد فقد تابعه عبدالرحمٰن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً به.
أخرجها أحمد في «المسند» (٣٤٥/١١)، (ح٦٧٣٣)، والبخاري في الأدب المفرد =

وأبو يعلى عن أنس[(١)] ....

= (١٨٩/١)، (ح٣٦٣).
وعبدالرحمٰن بن الحارث مختلف فيه؛ فوثقه ابن سعد، وقال ابن المديني: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، وضعفه ابن المديني، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الحافظ: صدوق له أوهام.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٢٤/٥)، «تهذيب الكمال» (٣٧/١٧) «تقريب التهذيب» (ص٤٧٥).
فالذي يظهر أنه ضعيف يعتبر به ويقبل من حديثه فيما يتابع عليه كما هو الحال هنا، فالحديث حسن لغيره وصحيح بطرقه كما سيأتي.
ولذا قال الترمذي عقب حديث محمد بن إسحاق: «حسن صحيح، وقد روي عن عبدالله بن عمرو من غير هذا الوجه أيضاً».
قال المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٣٤/٦): فإن قلت محمد بن إسحاق مدلس وقد رواه عن عمرو بن شعيب بالعنعنة فكيف صحح الترمذي حديثه؟
فأجاب: «الظاهر أنه صححه بتعدد طرقه وشواهده».
وهو كما قال؛ فإن الترمذي لما صحح حديث ابن إسحاق أشار إلى أن حديث عبدالله بن عمرو يروى من وجه آخر عنه.
وهو ما أخرجه الحميدي في «مسنده» (٥٠٠/١)، (ح٥٩٧) قال: ثنا سفيان بن عيينة: حدثنا ابن أبي نجيح عن عبدالله بن عامر: أخبرني عبيدالله بن عامر أنه سمع عبدالله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: **«ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا»**.
ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٦٢/١).
ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٢/١٣)، (ح٢٥٨٦٨) وعنه أبو داود في «سننه» (٨٩٤)، (ح٤٩٤٣) عن سفيان بن عيينة به.
ومن طريق ابن أبي شيبة: أبو الشيخ في «الأمثال» (ص١٢٣)، (ح١٧٣).
ورواه أحمد في «مسنده» (٦٤٤/١١)، (ح٧٠٧٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٩٧)، (ح٣٥٤)، ط. عبدالباقي كلاهما عن ابن المديني عن ابن عيينة به.
والحديث سنده صحيح رجاله كلهم ثقات معروفون.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم فقد احتج بعبدالله بن عامر اليحصبي ولم يخرجاه، وشاهده الحديث المعروف من حديث محمد بن إسحاق وغيره عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده».

(١) في «مسنده» (٢٣٨/٧)، (ح٤٢٤١، ٤٢٤٢) من طريق عبيد بن واقد عن زربي عن أنس: بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ رفع رأسه فإذا هو شيخ قد أقبل فقال رسول الله ﷺ: **«ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا»**. =

= وليس فيه: «ومن لم يعرف لعالمنا حقه».
ورواه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الصبيان (ص٤٣٨)، (ح١٩١٩) من طريق عبيد بن واقد به.
قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب وزربي له أحاديث مناكير عن أنس بن مالك وغيره».
وزربي بفتح أوله وسكون الراء بعدها موحدة ثم شدة، ابن عبدالله الأزدي مولاهم، أبو يحيى البصري، إمام مسجد هشام بن حسان.
وهو ضعيف منكر الحديث كما قاله الأئمة كابن عدي وابن حبان.
وقال البخاري: فيه نظر، وقال الحافظ: ضعيف.
انظر: «التاريخ الكبير» (٣/٤٤٥)، «الكامل» (٣/٢٣٩)، «المجروحين» (١/٢١٣)، «التقريب» (ص٣٣٧).
وفيه علة أخرى وهو الراوي عنه عبيد بن واقد؛ ضعفه أبو حاتم وابن عدي والحافظ.
«الكامل» (٥/٣٥٢)، «ميزان الاعتدال» (٣/٢٤)، «التقريب» (ص٦٥٣).
لكن الأخير هذا لم ينفرد عن شيخه زربي فقد تابعه جماعة ثقات:
تابعه: عبدالرحمٰن بن عبدالله بن جردفة البصري عند أبي يعلى في «مسنده» (٧/٢٣٨)، (ح٤٢٤١)، وعبدالصمد بن عبدالوارث عند ابن عدي في «الكامل» (٣/٢٣٩) وموسى بن إسماعيل التبوذكي كذلك عند ابن عدي في «الكامل» (٣/٢٣٩) كلاهما عن زربي به نحوه.
فبقي شيخه زربي وهو ضعيف كما بينا إلا أنه لم ينفرد أيضاً، فقد شاركه جماعة في رواية هذا الحديث عن أنس:
فرواه الحارث بن النعمان وثابت البناني والحسن البصري وقتادة وعبدالحكم وعبدالقدوس كلهم عن أنس به.
فأما رواية الحارث فأخرجها الطبراني في «الأوسط» (٥/١٠٧)، (ح٤٨١٢): حدثنا عبيد بن عبدالله بن جحش قال: حدثنا جنادة بن مروان قال: حدثنا الحارث بن النعمان قال: سمعت أنس بن مالك به مرفوعاً بزيادة: **«ويؤاخي فينا ويزور»**.
والحارث هذا قال عنه البخاري: «منكر الحديث» وهو تجريح شديد منه معناه: لا تحل الرواية عنه.
وقال عنه النسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث.
انظر: الضعفاء الصغير للبخاري (ص٣٢)، «الجرح والتعديل» (٣/٩١) «الضعفاء» للنسائي (ص٧٨)، «ميزان الاعتدال» (١/٤٤٤).
والحديث من هذا الوجه أورده الهيثمي في المجمع وضعفه (٨/٣٣). =

= وأما رواية ثابت البناني فرويت عنه من وجهين:
الأول: من طريق يوسف بن عطية الصفار عن ثابت عن أنس مرفوعاً بلفظ الترجمة بلا زيادة: **«ومن لم يعرف لعالمنا حقه»**.
أخرجها أبو يعلى في «مسنده» (١٩١/٦)، (ح٣٤٧٦).
وهذا الإسناد ضعيف جدّاً من أجل يوسف؛ قال فيه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الفلاس: كثير الوهم والخطأ، وكان يهم وما علمته يكذب.
وضعفه بعضهم جدّاً فيما يرويه عن ثابت، قال الحاكم: روى عن ثابت أحاديث مناكير.
قال الحافظ: متروك الحديث.
انظر: «التاريخ الأوسط» (٢٠٣/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٢٧/٩)، «الضعفاء» للنسائي (ص٢٤٦)، «تهذيب الكمال» (٤٤٦/٣٢)، «التقريب» (ص١٠٩٥).
والثاني: من طريق زائدة بن أبي الرقاد عن ثابت به.
أخرجها ابن أبي الدنيا في «العيال» (٣٤٦/١)، (ح١٨٤)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٤٦٠/٢)، (ح٨٩٨)، وابن بشران في «أماليه» (٩٩/٢)، (ح١١٤٠) وعنه البيهقي في «الشعب» (٣٥٥/١٣)، (ح١٠٤٧٦).
وسنده ضعيف جدّاً من أجل زائدة؛ قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: لا أدري ما هو؟، وقال الحافظ: منكر الحديث.
انظر «تهذيب الكمال» (٢٧١/٩)، «ميزان الاعتدال» (٦٥/٢) «تقريب التهذيب» (ص٣٣٣).
فالحديث بهذا السند ضعيف جدّاً لا يتقوى.
وأما رواية الحسن البصري: فأخرجها تمام في «فوائده» (١٣٦/١) من طريق مخيمر بن سعيد: ثنا روح بن عبدالواحد: ثنا خليد بن دعلج عن الحسن عن أنس مرفوعاً به بدون **«ومن لم يعرف لعالمنا حقه»**.
هكذا رواه مخيمر ولم أقف على حاله، وخالفه في سنده ثقة إمام مشهور، وهو الحافظ: أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي؛ فرواه عن روح بن عبدالواحد: ثنا خليد بن دعلج عن قتادة عن أنس به مرفوعاً.
أخرجها ابن عدي في «الكامل» (٤٨/٣).
فالمحفوظ هو رواية أبي حاتم الرازي من طريق قتادة عن أنس.
والحديث بسنده لا يثبت أيضاً؛ فإن روح بن عبدالواحد قال عنه أبو حاتم: شيخ ليس بالمتقن. «الجرح والتعديل» (٤٩٩/٣). =

والعسكري عن عبادة[١]، كلهم به مرفوعاً.

= وشيخه خليد بن دعلج ضعفه ابن معين وأحمد، وقال النسائي: ليس بثقة.
وحكى الساجي الإجماع على ضعفه.
وروايته عن قتادة خاصة فيها خطأ كثير؛ قال أبو حاتم: حدث عن قتادة أحاديث بعضها منكرة.
قال ابن حبان: «كان كثير الخطأ فيما يروي عن قتادة وغيره يعجبني التنكب عن حديثه إذا انفرد».
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٦/٣)، «الجرح والتعديل» (٣٨٤/٣)، «المجروحين» (٢٨٥/١)، «تهذيب الكمال» (٣٠٧/٨).
فالذي يظهر شدة ضعفه فيما يرويه عن قتادة خاصة إذا انفرد، أما إذا توبع فيقبل.
وأما حديث عبدالحكم: فرواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٧٩١/٢)، (ح٧٩٨).
وعبدالحكم قال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.
وقال ابن حبان: ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه ولا أعلم له معه مشافهة.
وقال الحافظ: ضعيف.
انظر: «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص٨٣)، «الجرح والتعديل» (٣٥/٦)، «المجروحين» (١٤٣/٢)، «التقريب» (ص٥٦٣).
وهو في هذا الحديث لم يتفرد عن أنس، فقد شاركه جماعة فهو يتقوى بهم والله أعلم.
وأما حديث عبدالقدوس فرواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٢٤/٢): حدثنا عبدالله بن محمد بن جعفر: ثنا أبو عبدالله محمد بن يعقوب الغزال: ثنا عبدالله بن عمر بن يزيد: ثنا عبيد بن واقد: ثنا عبدالقدوس عن أنس بن مالك أن شيخاً جاء يريد النبي وحوله أصحابه فأبطؤا على الشيخ أن يسعوا له فقال رسول الله ﷺ: **«ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا»**.
وهذا السند ليس فيه ثقة سوى شيخ أبي نعيم وبقيتهم ما بين ضعيف ومجهول.
هذا ما تيسر الوقوف عليه من حديث أنس وعليه فإن حديثه صحيح بمجموع هذه الطرق، وضعفهم ينجبر بكثرة عددهم.
وللحافظ ابن حجر في أجوبته كلام نفيس عن حكم الحديث فانظره: (مجموعة القشقري ١١ إلى ٢٣ ص٨٠ من المذكرة).
تنبيه: هو صحيح دون قوله: «ومن لم يعرف لعالمنا حقه»، «ويؤاخي فينا ويزور عند الطبراني» والله أعلم.

(١) وأخرجه من حديث عبادة بن الصامت أحمد في «مسنده» (٤١٦/٣٧)، (ح٢٢٧٥٥) =

= فقال: ثنا هارون: حدثنا ابن وهب: حدثني مالك بن الخير الزيادي عن أبي قبيل المعافري عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «**ليس من أمتي من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه**».

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٣٤٧/١)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٥٤٣/٢)، (ح٧٨٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٦٥/٣)، (ح١٣٢٨)، والآجري في «أخلاق حملة القران» (ص١٣٦)، (ح٦٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٢٢/١) وعنه البيهقي في المدخل إلى «السنن الكبرى» (ص٣٨٣)، (ح٦٦٦) كلهم من طرق عن ابن وهب عن مالك بن خير به..

وأخرجه البزار في «مسنده» (١٥٨/٧)، (ح٢٧١٨)، والشاشي في «مسنده» (١٨٤/٣)، (ح١٢٧٣)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (ص٩٢)، (ح١٤٧) من طريق ابن لهيعة عن أبي قبيل عن عبادة به مرفوعاً.

قال الحاكم عقب روايته الحديث: «ومالك بن خير الزيادي مصري ثقة وأبو قبيل تابعي كبير».

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٣٨/١) وعزاه لأحمد والطبراني وقال: إسناده حسن.

وكذا حسّن إسناده المناوي في التيسير في شرح الجامع «الكبير» (٣٣١/٢).

لكن في سنده انقطاعاً؛ فإن أبا قبيل اسمه: حيي بن هانئ بن ناضر بنون ومعجمة، أبو قبيل، بفتح القاف وكسر الموحدة، المعافري، المصري لم يسمع من عبادة. انظر: «التاريخ الكبير» (٧٥/٣).

وأبو قبيل وثقه ابن معين وأحمد وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وغمزه بقوله: يخطئ. وقال الحافظ: صدوق يهم.

انظر «الجرح والتعديل» (٢٧٥/٣) «الثقات» لابن حبان (١٧٨/٤)، «التقريب» (ص٢٨٢).

والذي يظهر أنه حسن الحديث على أقل الأحوال، وبقية رجال أحمد والطبري والطحاوي ثقات.

وعليه فإن حديث عبادة صحيح لغيره بمجموع شواهده الثابتة عدا اللفظة الأخيرة منه فقد تفرد بها أبو قبيل في هذا الحديث ولم يتابع عليها.

قال الصوري كما في «الطيوريات» للسلفي (١٠٤٦/٣)، (ح٩٧٨) عقب الحديث: «لا أعلم جاءت هذه الزيادة، «ويعرف لعالمنا» إلا في هذا الحديث وهو غريب من حديث أبي الوليد عبادة بن الصامت، لا أعلم حدث به عنه غير أبي قبيل حيي بن هانئ».

وفي الباب عن جماعة[1] ....

(١) منهم أبو هريرة وواثلة وأبو أمامة صدي بن عجلان وجابر بن عبدالله وابن مسعود وعمرو بن أخطب وعلي بن أبي طالب والأضبط بن حيي وابن عباس
فأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن أبي الدنيا في العيال (٣٤٨/١)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٨/٤) وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٤/١٣)، (ح١٠٤٧٣) من طريق عبدالله بن وهب، أخبرني أبو صخر، عن ابن قسيط، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ، قال: **«من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا، فليس منا»**.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. «المستدرك مع التلخيص» (١٧٨/٤).
وأما حديث واثلة بن الأسقع فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٩٥/٢٢)، (ح٢٢٩) من طريق عبدالله بن يحيى بن عطاء بن سليك عن الزهري عن واثلة قال: قال رسول الله ﷺ: **«ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويجل كبيرنا»**.
وسنده ضعيف من أجل الانقطاع بين واثلة والزهري؛ فإنه لم يسمع منه.
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٤/٨) وقال: الزهري لم يسمع من واثلة.
وأما حديث أبي أمامة فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٨٠/٧)، والطبراني في «الكبير» واللفظ له (٢٣٦/٨)، (ح٧٩٢٢) كلاهما من طريق الوليد بن جميل عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً: **«من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا فليس منا»**.
وفيه الوليد بن جميل لينه أبو زرعة، وقال أبو داود: لا بأس به، وقال الحافظ: صدوق يخطئ. انظر: «تهذيب الكمال» (٧/٣١)، «ميزان الاعتدال» (٣٣٧/٤)، «التقريب» (ص١٠٣٧).
وحديثه هذا حسن في الشواهد وشواهده كثيرة جدّاً.
وأما حديث جابر بن عبدالله فرواه الطبراني في «الأوسط» (١٠١/٦)، (ح٥٩٢٧) من طريق سهل بن تمام بن بزيع قال: ثنا مبارك بن فضالة عن أبي الزبير عنه مرفوعاً بلفظ: **«ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا»**.
قال الطبراني عقبه: «لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا مبارك بن فضالة تفرد به سهل بن تمام بن بزيع».
قلت: وهما ضعيفان؛ فمبارك فيه مقال مشهور وهو مدلس وقد عنعن وقد تقدم مراراً.
وأما سهل بن تمام بن بزيع البصري فقال عنه أبو حاتم: شيخ، وضعفه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ. وقال الحافظ: صدوق يخطئ «الثقات» (٢٩٠/٨)، «الجرح والتعديل» (١٩٤/٤)، «التقريب» (ص٤١٨).
وبهاتين العلتين ضعفه الهيثمي في «المجمع» (٣٤/٨).

منهم: ابن عباس أخرجه القضاعي[1] بلفظ: **«ويأمر بالمعروف وينه عن**

والحديث مما يتقوى بشواهده الكثيرة فهو حسن أو صحيح.
وأما حديث عبدالله بن مسعود فرأيته عند ابن الأعرابي في «معجمه» (٩٤٧/٣)، (ح٢٠١٤) قال: نا الكلبي نا الوضاح بن يحيى نا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: **«ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرف حق كبيرنا»**.
وفيه الوضاح بن يحيى قال عنه أبو حاتم: شيخ ليس بالمرضي. ومرة قال: شيخ صدوق. «الجرح والتعديل» (٤١/٩)، «ميزان الاعتدال» (٤١٦/٤).
والراوي عنه اسمه عبدالله بن أسامة وثقه أبو حاتم (١٠/٥).
وبقية رجاله ما بين ثقة أو صدوق. والحديث صحيح بشواهده.
وأما حديث علي بن أبي طالب فأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٥٦/١٣)، (ح١٠٤٧٧) من طريق حسين بن ضميرة حدثهم عن أبيه عن جده عنه بلفظ: **«من لم يرحم صغيرنا ولم يعرف حق كبيرنا فليس منا، ولا يكون المؤمن مؤمناً حتى يحب للمؤمن ما يحب لنفسه»**.
وسنده تالف من أجل الحسين وهو ابن عبدالله بن ضميرة الحميري المدني فإنه كذاب؛ كذبه مالك وأبو حاتم، وقال ابن معين: ليس بثقة ولا مأمون، وقال أحمد: لا يساوي شيئاً، وقال البخاري وابن عدي: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٣٨٨/٢)، «ميزان الاعتدال» (٥٣٨/١).

(١) في «مسنده» (٢٠٩/٢)، (ح١٢٠٣).
وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٠/٤)، (ح٢٣٢٩) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص٢٠٢)، (ح٥٨٦)، والترمذي في «جامعه» (ص٤٣٩)، (ح١٩٢١)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٤٠١/٢)، (ح١٩٥٥)، والطبراني في «الكبير» (٧٢/١١)، (ح١١٠٨٣)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٤/١٣)، (ح١٠٤٧٤) كلهم من طرق عن ليث بن أبي سليم عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: **«ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويعرف حق صغيرنا ويأمر بالمعروف وينه عن المنكر»**.
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» وأعله بالليث بن أبي سليم (٣٣/٨).
وهو كما قال، فإن الليث مجمع على ضعفه وقد تقدم مراراً.
وحديثه هذا حسن في الشواهد بدون الزيادة الأخيرة منه فقد تفرد بها؛ خالفه المغيرة بن زياد البجلي فرواه عن عكرمة به. باللفظ نفسه إلا أنه قال: «ومن لم يوتر فليس منا». بدل «ومن لم يأمر بالمعروف...».
أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٥٤/٦).
والمغيرة هذا أحسن حالاً من الليث؛ فقد قال عنه أحمد: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي. =

المنكر» بدل الجملة الأخيرة[١].

ويروى عن: سعيد بن زَوْن[٢] عن أنس قال: قال لي[٣] رسول الله ﷺ: **«يا أنس: ارحم الصغير، ووقِّرِ الكبير؛ تكن من رُفقائي»**[٤].

= وكذا قال الدارقطني وزاد: يعتبر به.
ووثقه وكيع ويعقوب الفسوي، وقال أبو داود: صالح.
وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مستقيم إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي.
وقال الحافظ: صدوق له أوهام.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/٤٠٤)، «الكامل» (٦/٣٥٤)، «ميزان الاعتدال» (٤/١٦٠)، «تهذيب التهذيب» (٤/١٣٢)، «التقريب» (ص٩٦٤).
فالذي يظهر أن الحديث من هذا الوجه هو المحفوظ.

(١) يعني: «ويعرف لعالمنا حقه».

(٢) الثعلبي أو التغلبي البصري رأى أنس بن مالك، روى عنه محمد بن سعيد. متروك الحديث. انظر: «التاريخ الكبير» (٣/٤٧٣)، «الكامل» لابن عدي (٣/٣٦٤).

(٣) سقطت من (م).

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/٣٦٤) من طريق سعيد بن زون هذا في حديث طويل منه هذه الجملة.
والحديث ضعيف جدّاً؛ آفته سعيد هذا، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، وقال أبو حاتم: ضعيف جدّاً، وقال النسائي: متروك الحديث.
وتكلم فيه آخرون في روايته عن أنس قال النقاش: «روى عن أنس موضوعات».
ومثله قول الحاكم: روى عن أنس أحاديث موضوعة.
وقال أبو نعيم: روى عن أنس مناكير.
انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدارمي (ص١١٥)، برقم (٣٥٤)، «التاريخ الكبير» (٣/٤٧٣)، «الجرح والتعديل» (٤/٢٤)، «لسان الميزان» (٤/٥١).
وقد حكم الذهبي على حديثه هذا بالنكارة كما في «الميزان» (٢/١٣٧).
لكنه لم ينفرد عن أنس في روايته هذا الشطر من الحديث فقد شاركه جماعة هم في الضعف مثله أو قريب منه عن أنس وهم:
حفص بن عبيدالله وبكر بن الأعنق وعبدالملك بن حبيب وثابت البناني وسليمان التيمي.
فأما حديث حفص فأخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٣/١١٥)، (ح٣١٢٧) في حديث طويل وفيه: **«وَوَقِّرْ كَبِيرَ الْمُسْلِمِينِ، وارحم صغيرهم، أجيء أَنَا وَأَنْتَ كَهَاتَيْنِ»**. وَجَمَعَ ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وفي سنده: الربيع بن =

= بدر التميمي السعدي أبو العلاء متروك الحديث، قال أبو حاتم: لا يشتغل به ذاهب الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن عدي: عامة رواياته لا يتابع عليها. «الجرح والتعديل» (٤٥٥/٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٨/٢) وقال الحافظ: متروك. «التقريب» (ص٣١٩).

وأما رواية عبدالملك بن حبيب فأخرجها ابن عساكر في «تاريخه» (٣٤٤/٩) من طريق عوبد بن أبي عمران الجوني عن أبيه عن أنس بن مالك أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: يا أنس، إرحم الصغير ووقر الكبير، وصل صلاة الضحى؛ فإنها صلاة الأوابين، تكن رفيقي في الجنة.

وهذا سند ضعيف جدّاً؛ فإن عوبداً هذا قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو داود: حديثه شبه البواطيل. وقال الجوزجاني: آية من الآيات.

انظر: «التاريخ الكبير» (٩٢/٧)، «الجرح والتعديل» (٤٥/٧)، «أحوال الرجال» (ص١٠٧)، «ميزان الاعتدال» (٣٠٤/٣)، «اللسان» (٢٤٨/٦).

وأما حديث ثابت البناني فروي عنه من طريقين:

الأول: من طريق بكر بن الأعنق عنه به. أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٤٨/١)، والبيهقي في «الأربعين الصغرى» (ص١٤٤)، (ح٨٧).

وسنده ضعيف جدّاً؛ فإن بكراً هذا قال عنه البخاري ـ وقد أورد له حديثاً ـ: لا يتابع عليه.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال ابن عدي: غير معروف.

انظر «التاريخ الكبير» (٩٢/٢)، «الجرح والتعديل» (٣٨٥/٢)، «الكامل» (٢٧/٢).

تنبيه: وقع في مطبوعة «شعب الإيمان» (٣٥٥/١٣)، (ح١٠٤٧٥) تصحيف في اسم بكر الأعنق إلى مطر الأعنق، ومطر صدوق حسن الحديث وهذا التصحيف أدى إلى تحسين الحديث من عند المحقق، والإسناد موجود في الصغرى الأربعين على الصواب كما سبق.

والثاني: من طريق الفضل بن العباس عن ثابت به. أخرجها العقيلي في «الضعفاء» (٤٤٥/٣).

والفضل هذا قال عنه العقيلي في مطلع ترجمته: مجهول بالنقل عن ثابت، لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله. (٤٤٤/٣).

وأما حديث سليمان التيمي: فأخرجه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (١١٩/١)، وأبو سعد البصروي في «أماليه» (مخطوط جوامع) من طريق الأزور بن غالب عنه في حديث طويل الشاهد منه: «ووقر الكبير وارحم الصغير تلقاني غداً». =

٩٣٦ حديث: «ليس من خُلُقِ المؤمن المَلَق»[1].

القضاعي[2] ....

= والأزور هذا قال عنه البخاري وأبو حاتم والذهبي وابن حجر: منكر الحديث. انظر: «التاريخ الكبير» (٢/٥٧)، «الجرح والتعديل» (٢/٣٣٦)، «الكامل» (١/٤١٨)، «الميزان» (١/١٧٣)، «اللسان» (٢/٢٢).

وقد أورد هذا الحديث العقيلي مستشهداً به على مناكير الأزور بن غالب. (١/١١٩).

وأورده الحافظ في تخريج الكشاف (٢/ ٤٥٣) وأعله بالأزور.

وبالجملة فإن الحديث مع كثرة طرقه عن أنس لا يتقوى ولا يشد بعضها بعضاً لشدة ضعفها، وقد نبه العقيلي رحمة الله عليه في أكثر من موضع على ضعفها فقال: «ليس لهذا المتن عن أنس إسناد صحيح». «الضعفاء» (١/١٤٨).

وقال في موضع آخر: «ولهذا الحديث عن أنس طرق ليس منها وجه يثبت». «الضعفاء» (١/١١٩).

(١) هو بالتحريك ومعناه: الزيادةُ في التَّوَدُّدِ والدعاءِ والتضرُّع فوق ما يَنْبغي. قاله ابن الأثير عقب إيراده لهذا الحديث. انظر: «النهاية» له (٤/٣٥٨).

(٢) «مسند الشهاب» (٢/٢٠٣)، (ح١١٨٨) من طريق عبدالعزيز بن أبان عن الحسن بن دينار عن النعمان بن نعيم به.

وسنده ضعيف جدّاً فيه آفات:

الأولى: عبدالعزيز بن أبان كذبه ابن معين، وتركه أحمد، وقال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: لا يشتغل به، وقال الحافظ: متروك؛ كذبه ابن معين وغيره.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٥٦٩)، «التاريخ الكبير» (٦/٣٠)، «الجرح والتعديل» (٥/٣٧٧)، «ميزان الاعتدال» (٢/٦٢٢)، «التقريب» (ص٦١٠).

والآفة الثانية: شيخه الحسن بن دينار، قال عنه أحمد: لا يكتب حديثه. وقال ابن مهدي وأبو زرعة: متروك الحديث. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣/١٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص٨٨)، و«لسان الميزان» (٣/٤٠).

ورواه الخصيب بن جحدر عن النعمان عن معاذ مرفوعاً به إلا أنه استثنى «طلب العلم».

هكذا أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٩٨) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢١٩).

والخصيب هذا كذاب؛ كذبه شعبة والقطان وابن معين والبخاري وابن الجارود.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٣٣٢٧)، «الجرح والتعديل» (٣/٣٩٧)، =

من حديث النعمان بن نعيم[١] عن عبدالرحمٰن بن غَنْم[٢] عن معاذ بن جبل به مرفوعاً.

٩٣٧ **حديث: «لي مع الله وقت لا يسع فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل».**

يذكره المتصوفة كثيراً وهو في «رسالة القشيري»[٣] لكن بلفظ[٤]: **«لي وقت لا يسعني فيه غير ربي»**[٥]. ويشبه أن يكون معنى ما للترمذي في «الشمائل»[٦] ولابن راهويه في «مسنده»[٧] عن علي في حديث طويل: «...

= «ميزان الاعتدال» (٦٥٣/١)، «اللسان» (٣٥٩/٣).

وله شاهد من حديث أبي أمامة أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٠/٥) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٩/١) من طريق عمر بن موسى عن القاسم بن عبدالرحمٰن عنه به.

وعمر بن موسى هو الوجيهي متهم بوضع الحديث؛ قال عنه يحيى: ليس بثقة، وقال البخاري: منكر الحديث، ورماه أبو حاتم وابن عدي بالوضع، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٩٧/٦)، «الجرح والتعديل» (١٣٣/٦)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٣٤٧)، «الكامل» (٩/٥)، «الضعفاء» للنسائي (ص١٨٩)، «ميزان الاعتدال» (٢٢٥/٣)، «اللسان» (١٤٨/٦).

قال ابن الجوزي بعد إيراده هذه الأحاديث: «ليس في هذه الأحاديث شيء يصح». ثم شرع في بيان عللها، فانظر: «الموضوعات» (٢١٩/١).

(١) النعمان بن نعيم لم أقف على كلام فيه سوى ما قاله الدارقطني: «لا يعرف إلا برواية خصيب بن جحدر عنه». «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٠١).
كذا قال!، ويرده إسناد القضاعي؛ فإنه من رواية الحسن بن دينار عنه!

(٢) عبدالرحمٰن بن غنم، بفتح المعجمة وسكون النون، الأشعري، مختلف في صحبته وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين. مات سنة ثمان وسبعين خت ٤. «التقريب» (ص٥٩٥).

(٣) هو: أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري، الخراساني، النيسابوري، الشافعي، الصوفي، المفسر، صاحب الرسالة.
ولد سنة (٣٧٥هـ). وتوفي سنة سنة (٤٦٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣٢/١٧).

(٤) سقطت من (ز).

(٥) «الرسالة القشيرية» (ص١٦٤).

(٦) (ص١٨٨)، (ح٣٣٦).

(٧) لم أره في «مسنده» ولا في «المطالب» ولا غيرها.
وقد رواه أيضاً ابن سعد في «الطبقات» (٤٢٢/١)، وابن أبي عمر العدني في «مسنده» =

كان النبي ﷺ إذا أتى منزله جزأ دخوله ثلاثة أجزاء: جزءٌ لله تعالى، وجزءٌ لأهله، وجزءٌ لنفسه، ثم جَزّأ جُزأه بينه وبين الناس».



= كما في «إتحاف الخيرة» (٢١/٧)، (ح٦٣٢٢) ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٠٣/٣)، وابن حبان في «الثقات» (١٤٧/٢)، والطبراني في «الكبير» (١٥٥/٢٢)، (ح٤١٤)، وابن عدي في «الكامل» مختصراً (١٦٧/٢)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٢٨٢/٤)، وابن شاذان في «مشيخته الصغرى» (ص٤٥)، (ح٦١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص٢٧٥١)، والبيهقي في «الشعب» (٢٤/٣)، (ح١٣٦٢) جميعهم من طريق جميع بن عمر بن عبدالرحمٰن العجلي قال: حدثني رجل بمكة عن ابن أبي هالة التميمي عن الحسن بن علي قال: سألت خالي هند بن أبي هالة التميمي ـ وكان وصافاً ـ عن حلية النبي ﷺ ـ وأنا أشتهي أن يصف لي منها شيئاً أتعلق به ـ فقال: «كان رسول الله ﷺ فخماً مفخماً يتلألأ... فذكر الحديث وهو طويل وفيه أن الحسين قال: سألت أبي علي بن أبي طالب عن دخول رسول الله ﷺ فقال: فذكره في حديث طويل....

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٧٨/٨) وقال: رواه الطبراني وفيه من لم يسم.

كذا قال، وفاته أن ينبه على الذي قبله وهو جميع بن عمر العجلي قال عنه الفضل بن دكين: جميع بن عبدالرحمٰن؛ يعني: الذي يروي صفة النبي ﷺ كان فاسقاً.

وقال أبو داود: جميع بن عمر راوي حديث هند بن أبي هالة، أخشى أن يكون كذاباً. «الكامل» (١٦٧/٢)، «ميزان الاعتدال» (٤٢١/١).

وهما يقصدان هذا الحديث بعينه فإن جميع بن عبدالرحمٰن ممن تفرد بهذا الحديث عن هند وعنه اشتهر.

وابن حبان لما روى هذا الحديث في ثقاته أشار إلى ضعفه بقوله: «إسناده ليس له وقع في القلب»، «الثقات» (١٤٥/٢).



حرف الميم

٩٣٨ حديث: «ماء زمزم لِما شُرب له».

ابن ماجه(١) من حديث عبدالله بن المؤمَّل(٢) أنه سمع أبا الزُّبير(٣) يقول: سمعت جابراً يقول: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره...

وكذا رواه أحمد(٤) من حديث ابن المؤمَّل بلفظ: **«لِمَا شُرِب منه»**.

وأخرجه الفاكهي(٥) في «أخبار مكة»(٦) من هذا الوجه أيضاً باللفظين، وسنده ضعيف.

---

(١) في «سننه»، كتاب المناسك، باب الشرب من زمزم (ص٥١٨)، (ح٣٠٦٢) من طريق الوليد بن مسلم عن ابن المؤمل به.

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٤٠).

(٣) محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلس، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين. ع. «التقريب» (ص٨٩٥).

(٤) في «المسند» (٢٣/٢٤٤)، (ح١٤٩٩٦) قال: ثنا عبدالله بن الوليد عن ابن المؤمل به.
وفي موضع آخر بلفظ الترجمة تماماً (٢٣/١٤٠)، (ح١٤٨٤٩) قال: ثنا علي بن ثابت عن ابن المؤمل به.

(٥) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «الفاكهاني». والمثبت هو الصواب.
وهو: الإمام أبو محمد، عبدالله بن محمد بن العباس المكي الفاكهي، روى عنه الحاكم وأبو القاسم ابن بشران وغيرهما. مات (٣٥٣هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٦/٤٤).

(٦) (٢/٢٦)، (ح١٠٧٦) من طريق محمد بن حبيب مولى آل باذان وغيره عن ابن المؤمل به باللفظين.
وروى هذا الحديث جماعة من الأئمة: كابن أبي شيبة في «المصنف» (ح١٤٣٤٠) عن سعيد بن زكريا وزيد بن الحباب، والطبراني في «الأوسط» (٩/٢٦)، (ح٩٠٢٧) من طريق خالد بن نزار، وابن المقرئ في «معجمه» (ص١٣٢)، (ح٣٨٢)، والبيهقي في =

= «الشعب» (٣٠/٦)، (ح٣٨٣٣) كلاهما من طريق ابن المبارك، وسمويه في «فوائده» (ص١٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٠٣/٢) كلاهما من طريق سعيد بن سليمان، وابن عدي في «الكامل» (١٣٦/٤) من طريق معن بن عيسى، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٤٦٣/١) من طريق محمد بن سنان كلهم وهم سبعة (سعيد وزيد وخالد وابن المبارك وسعيد ومعن ومحمد) عن ابن المؤمل به.
وهذا الحديث مما تفرد به عبدالله بن المؤمل عن أبي الزبير ولم يتابع عليه من وجه يثبت.
وأورد هذا الحديث ابن حبان في «المجروحين» (٢٨/٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٠٣/٢) وقالا: «لم يتابع عليه»؛ أي: ابن المؤمل.
وقال الطبراني في «الأوسط» (٢٥٩/١)، (ح٨٤٩): لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا عبدالله بن المؤمل.
ومثله قول البيهقي عقب روايته الحديث: تفرد به عبدالله بن المؤمل. «السنن الكبرى» (١٤٨/٥).
وعبدالله بن المؤمل الذي عليه مدار الحديث مما لا يحتمل تفرده لضعفه؛ ضعفه ابن معين والنسائي والدارقطني، وقال أحمد: ليس بذاك، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو داود: منكر الحديث، ووثقه ابن سعد، وقال الحافظ: ضعيف الحديث.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٤٧٦) طبقات ابن سعد (٤٩٤/٥)، «الجرح والتعديل» (١٧٥/٥)، «تهذيب الكمال» (١٨٧/١٦)، «تقريب التهذيب» (ص٥٥٠).
قال ابن حجر: «هو ممن يعتبر به ويعتضد برواية من يتابعه». «جزء ماء زمزم» (ص٢٦٤).
فالحديث ضعيف لتفرد ابن المؤمل به، وبقيةُ رجاله ثقات.
وكلام الأئمة في غاية الوضوح أنه مما تفرد به ولم يتابع عليه ومنه نعلم أن ما روي من متابعات له غير محفوظة كما نص على ذلك الحفاظ ومن تلك المتابعات.
متابعة حمزة الزيات عن أبي الزبير به ـ وهي متابعة تامة ـ.
أشار إليها ابن عدي في «الكامل» (١٣٦/٤) ورواها الطبراني في «معجمه الوسط» (١٣٩/٤)، (ح٣٨١٥). من طريق عبدالرحمٰن بن المغيرة قال: نا حمزة الزيات عن أبي الزبير به.
قال ابن حجر في جزء ماء زمزم. . . (ص٢٦٥): «أخطأ فيه راويه؛ إنما هو عن عبدالله بن المؤمل، فهو المتفرد به».
ثم ذكر متابعة لإبراهيم بن طهمان، رواها عن أبي الزبير به، أخرجها البيهقي في «الكبرى» (٤٠٠/٥). =

ولكن له شاهد عن ابن عباس أخرجه الدارقطني في «سننه»[١] من حديث محمد بن حبيب الجارودي[٢]: ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نَجيح[٣] عن مجاهد عنه رفعه به بزيادة: «**إن شربته تستشفي شفاك الله، وإن شربته لشبعك أشبعك الله، وإن شربته لقطع ظمئك قطعه الله، هي هَزْمَةُ**[٤] **جبريل**، [ل١٥٨/ب] **وسقيا الله إسماعيل**».

ورواه الحاكم من هذا الوجه وقال: إنه صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي[٥]. انتهى.

وهو صدوق، إلا أنه تفرد[٦] عن ابن عيينة بوصله، ومثله إذا انفرد لا يحتج به، فكيف إذا خالف؟! فقد رواه الحميدي[٧]، وابن أبي عمر[٨]، وغيرهما من الحفاظ كسعيد بن منصور[٩] عن ابن عيينة بدون ابن عباس،

= وأعلها بـ «أن إبراهيم سمعه من ابن المؤمل، محتجاً بأن البيهقي قال: «إن ابن المؤمل هو المتفرد به»». انظر: «جزء ماء زمزم» (ص٢٦٥).

(١) «سنن الدارقطني» (٣/٣٥٤)، (ح٢٧٣٩).

(٢) قال ابن حبان: محمد بن حبيب الجارودي يروي عن أبي حازم، وحدثنا عنه عبدالله بن محمد البغوي. «الثقات» (٩/١١٠).

(٣) عبدالله بن أبي نجيح يسار المكي، أبو يسار الثقفي مولاهم، ثقة رمي بالقدر وربما دلس، من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها. ع. «التقريب» (ص٥٥٢).

(٤) قال ابن الأثير: زمزم هزمة جبريل؛ أي: ضَرَبَها بِرِجْله فَنَبَعَ الماءُ... وهَزَمْتُ البئر إذا حَفَرْتَها. «النهاية» (٥/٢٦٣).

(٥) في «المستدرك» (١/٤٧٣).

(٦) كذا في الأصل و(د) و(م) ووقع في (ز): «تفرد به».

(٧) وقد عزاه له ابن حجر في «المطالب العالية» (٨/٢٣)، ولم أقف عليه في المسند المطبوع.

(٨) كذا الأصل و(م) ووقع في (ز): «عمرو» وهو خطأ.
وحديثه أخرجه عنه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢/١٠).

(٩) في «سننه» كما عزاه له الحافظ في جزئه الحديثي «ماء زمزم» (ص٢٦٧) ولم أره في المطبوع منه وهو ناقص.
وتابعهم أيضاً: عبدالرزاق في «مصنفه» (٥/١١٨)، (ح٩١٢٤)، وأبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (ح٢٤١٨٩)، والأزرقي عن جده في «أخبار مكة» (٢/٤٦)، والحكيم =

فهو مرسل، وإن لم يصرح فيه أكثرهم بالرفع[(١)]، لكن مثله لا يقال[(٢)] بالرأي[(٣)].

وأحسن من هذا كله عند شيخنا[(٤)] ما أخرجه الفاكهي[(٥)] من رواية ابن إسحاق[(٦)] حدثني يحيى بن عبّاد[(٧)] بن عبدالله بن الزبير عن أبيه[(٨)] قال:

= الترمذي في «النوادر» (١٢٢/٦) عن عبدالجبار بن العلاء كلهم - وعددهم سبعة - رووه عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله.
وسند الأثر صحيح رجاله ثقات وهو المحفوظ، وأما الرواية الموصولة فقد تفرد بها الجارودي، بل وخالف فيها أصحاب ابن عيينة فهي شاذة.
قال الحافظ ابن حجر: «شذّ الجارودي في تصريحه برفعه هذا الحديث وبوصله».
ثم ذكر جملة من القرائن الدالة على ترجيح المرسل منها: كثرة العدد وقوة الحفظ والإتقان، ومن الرواة من هو بلدي ابن عيينة، ثم بين أن هذا كله منتف في حق الجارودي. انظر: «جزء ماء زمزم» (ص٢٦٧، ٢٦٨).
وقال في «التلخيص الحبير» (٥٧١/٢): «والجارودي صدوق إلا أن روايته شاذة؛ فقد رواه حفاظ أصحاب ابن عيينة كالحميدي وابن أبي عمر وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله». وانظر: «إتحاف المهرة» (٣٢/٨).

(١) كل ما وقفت عليه ممن رواه عن ابن عيينة أنه من قول مجاهد وهو ما يسمى بالمقطوع؛ لأن مجاهداً تابعي ليس صحابيّاً، إلا أن الحافظ وتبعه السخاوي هنا جعلا قول مجاهد مما يحكم له بالرفع لكونه لا يقال مثله بالرأي فيكون في تقدير ما لو قال مجاهد: قال رسول الله: لذلك حَكَما على قول مجاهد بالإرسال. انظر: «جزء الحافظ ماء زمزم» (ص٢٦٧).

(٢) في (م): «فيه».

(٣) من قوله: «ومثله إذا انفرد... إلى الرأي» (هو من كلام الحافظ في «جزء حديث ماء زمزم» (ص٢٦٧).

(٤) في جزء حديثي له «ماء زمزم لما شرب» له (٢٦٩).

(٥) «في أخبار مكة» (٣٧/٢)، (ح١٠٩٦).

(٦) محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة، ويقال: بعدها. «التقريب» (ص٨٢٥).

(٧) يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام المدني، ثقة، من الخامسة، مات بعد المائة وله ست وثلاثون سنة. ر٤. «التقريب» (ص١٠٥٨).

(٨) عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام، كان قاضي مكة زمن أبيه وخليفته إذا حج، ثقة، =

لما حج معاوية فحججنا معه فلما طاف بالبيت صلى عند المقام ركعتين، ثم مرّ بزمزم وهو خارج إلى الصفا فقال: انزع لي منها دلواً يا غلام، قال: فنزع له منه[١] دلواً، فأتي به فشرب وصب على وجهه ورأسه وهو يقول: «زمزم شفاء وهي لما شرب له».

بل قال شيخنا: «إنه حسن مع كونه موقوفاً»[٢]. وأفرد فيه جزءاً، واستشهد له في موضع آخر[٣] بحديث أبي ذر رفعه: **«إنها طعام طعم وشفاء سقم»** وأصله في مسلم[٤]، وهذا اللفظ عند الطيالسي[٥]،..................

= من الثالثة. ع. «التقريب» (ص٤٨٢).

(١) سقطت من (م).

(٢) قاله الحافظ في رسالته «جزء ماء زمزم» (ص٢٦٩) في جوابه عن هذا الحديث المطبوع بـ «جزء فيه جواب عن حال الحديث المشهور ماء زمزم لما شرب له».
وزاد الحافظ: هو أحسن من كل إسناد وقفت عليه لهذا الحديث، ولم يذكره صاحبنا تقي الدين مع شدة الحاجة إليه.اهـ.
ثم قرر الحافظ صحة الحديث بناء على ما سبق.
لكن في سند الفاكهي راو ضعيف جدّاً؛ رواه الفاكهي عن شيخه فقال: ثنا محمّد بن إسحاق الصِّينِيّ قال: ثنا يعقوب بن إبراهِيم بن سعد قال: ثنا أَبي عن ابن إسحاق به.
وليس فيه من ينظر في حاله سوى محمد بن إسحاق البغدادي المعروف بالصيني، ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٩٦/٧) وقال: سألت أبا عون بن عمرو بن عون عنه فتكلم فيه وقال: «هو كذاب». فقال ابن أبي حاتم: فتركت حديثه.
وترجمه الخطيب في «تاريخه» (٢٣٩/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٦٣/٥٢)، والذهبي في «الميزان» (٤٧٧/٣) وكلهم نقلوا عن ابن أبي حاتم قوله ولم يزيدوا عليه شيئاً.

(٣) كذا في الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «مواضع أخر».

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي ذر ﷺ (١٩١٩/٤)، (ح٢٤٧٣) من حديث أبي ذر في قصة إسلامه وهو حديث طويل.
وفيه: «إنها مباركة؛ طعام طعم...» وليس فيه: «شفاء سقم».

(٥) في «مسنده» (٣٦٤/١)، (ح٤٥٩). قال: ثنا سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر مرفوعاً به. وفيه قصة.
وتابع أبا دواد متابعة قاصرة عبدُالعزيز بن مختار الأنصاري: ثنا خالد الحذاء =

قال[١]: «ومرتبة هذا الحديث أنه باجتماع هذه الطرق يصلح للاحتجاج به».

وقد جَرَّبه جماعة من الكبار فذكروا أنه صح[٢] بل صححه من المتقدمين: ابنُ عيينة[٣]، ومن المتأخرين: الدِّمياطيّ[٤] في جزء جمعه

= عن حميد به. خرجها البزار كما في «كشف الأستار» (٤٧/٢)، (ح١١٧١).
ورواه من طريق الطيالسي الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٢/٥).
وسنده صحيح رجال أبي داود رجال الشيخين عدا ابن الصامت فهو من رجال مسلم، وأخرج له البخاري تعليقاً.
قال البيهقي عن هذا الحديث: «ثابت» كما في «الشعب» (٣٢/٦).

(١) الحافظ ابن حجر في «جزء ماء زمزم» (ص٢٧٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: «اشتهر عن الشافعي الإمام أنه شرب ماء زمزم للرمي فكان يصيب من كل عشرة تسعة».
وسئل ابن خزيمة: من أين أوتيت العلم؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: **«ماء زمزم لما شرب له»** وإني لما شربت سألت الله علماً نافعاً. «سير أعلام النبلاء» (٣٧٠/١٤).
وشربه الحاكم أبو عبدالله لحسن تصنيفه ولغير ذلك فصار أحسن أهل عصره تصنيفاً.
وذكر ابن حجر قصة عن ابن عيينة وعن العراقي وعن نفسه وغيرهم أنهم شربوها لأغراض فحصلت لهم، فانظرها في «جزء حديثه» (ص٢٧١).
لكن التجربة ليست دليلاً على الصحة.

(٣) فيما رواه الدينوري في «المجالسة» (٣٤٢/٢)، (ح٥٠٩) قال: نا محمد بن عبدالرحمٰن نا الحميدي قال كنا عند سفيان بن عيينة فحدثنا بحديث زمزم أنه لما شُرِبَ له، فقام رجلٌ من المجلس ثم عاد فقال له: يا أبا محمد أليس الحديث صحيحاً الذي حدثتنا به في زمزم أنه لِما شُرِبَ له فقال سفيان نعم فقال الرجل فإني قد شربتُ الآن دلواً من زمزم على أنك تحدثني بمئة حديث، فقال سفيان: اقعُد فحدثه بمئة حديث.
وهو مما اعتمده الحافظ من أن ابن عيينة صحح الحديث بناء على هذه الحكاية. (ص٢٧١) جزء الحافظ.
ومحمد بن عبدالرحمٰن الراوي عن الحميدي لم أعرفه.

(٤) سبقت ترجمته في (لبس الخرقة) وقد أورده الدمياطي ـ نقلاً عن ابن حجر (٢٧٣) ـ في جزء جمعه لطرق حديث الترجمة من طريق سويد بن سعيد عن عبدالله بن المبارك عن عبدالرحمٰن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً: فذكره.
وهذا الحديث رواه البيهقي في «الشعب» (٣٠/٦)، (ح٣٨٣٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٧٩/١٣).
ثم قال الدمياطي: هذا الإسناد على رسم الصحيح فقد احتج البخاري بعبدالرحمٰن بن =

فيه[١]، والمنذريّ[٢]، وضعفه النوويّ[٣].

= أبي الموالي، واحتج مسلم بسويد بن سعيد، واحتجا جميعاً ببقية رواته.
لكن تعقبه ابن حجر بقوله: ولا يلزم من كون الحديث على رسم صاحبي الصحيح لكونهما أخرجا لرجاله أن يكون الحديث صحيحاً.
ثم نقل عن ابن الصلاح أنه لا يكتفى بمجرد إخراج مسلم له أن يكون على شرطه، بل يتوقف على النظر في كيفية روايته عنه وعلى أي وجه أخرج حديثه.
ثم قال الحافظ: والحال في هذا الإسناد كما أشار ابن الصلاح فإن سويداً أخرج له مسلم لكن لم يحتج به، وإنما أخرج له ما توبع عليه صرح بذلك مسلم لما عاتبه أبو زرعة على تخريجه عن سويد، وسويد مع ذلك كان متماسك الحال لما اجتمع به مسلم، ثم عمي بعد ذلك ودسوا عليه من حديثه ما ليس منه فصار يتلقن.
قال: وهذا الإسناد مما انقلب على سويد فإنه حدث به في حالة صحته على الصواب.
ثم ذكر رواية سويد عن ابن المبارك عن ابن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به.
وعزاه الحافظ لابن المقرئ في «فوائده».
قال ابن حجر: «وكذلك جزم شيخ شيوخنا الذهبي في «تاريخه» و«سير أعلام النبلاء» أن رواية سويد عن ابن أبي الموالي منكرة».
قلت: لأن الحسن بن عيسى ـ وهو ثقة ـ رواه عن ابن المبارك عن ابن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر به.
وكذلك ما سبق بيانه في مطلع التخريج أن جماعة كثيرين رووه بسند الحسن بن عيسى عن المبارك به.
قال الحافظ: فهذا الإسناد مستقيم وبه يظهر أن الإسناد الأول انقلب على سويد فجعل موضع ابن المؤمل ابن أبي الموالي، وموضع أبي الزبير محمد بن المنكدر.
انتهى بتصرف يسير من جواب الحافظ على حديث «ماء زمزم لما شرب» له. (ص٢٧٣، ٢٧٤).
والخلاصة أن طريق سويد عن ابن أبي الموالي منكرة كما صرح به الحافظان الذهبي في «السير» (٣٩٣/٨)، وابن حجر في «الفتح» (٤٩٣/٣)، والمحفوظ عن ابن المبارك ـ ومن تابعه ـ عن ابن المؤمل كما في مطلع التخريج.

(١) ونسبه له الحافظ أيضاً في جزء حديثه (٢٧٢) وهو مفقود.
وتعقبه الحافظ في تصحيحه للحديث كما سبق في الإحالة الماضية.
(٢) في «الترغيب والترهيب» (١٣٦/٢)، وجوّد إسناده الزركشي في «اللآليء المنثورة» (ص١٠٢).
وقع في (م): «المنذر».
(٣) في «المجموع» (٢٦٧/٨).

وفي الباب عن صفية مرفوعاً: «**ماء زمزم شفاء من كل داء**» أخرجه الديلميّ[(١)]، و[(٢)]عن ابن عمر، وابن عمرو، وإسناد كل من الثلاثة واه، فلا عبرة بها، والاعتماد على ما تقدم.

ومن مآثره: حديث[(٣)] ابن عباس مرفوعاً: «**التضلع[(٤)] من ماء زمزم براءة من النفاق**».

أخرجه ابن ماجه[(٥)]، والأزرقي في «تاريخ مكة»[(٦)]، من حديث خالد بن كيسان[(٧)] عن ابن عباس.

---

(١) كذا في الأصل و(د) وقد سقطت من (ز) و(م) ولم يُسند ابن الديلمي إلا حديث صفية في مسنده، وقال عقبه: وفي الباب عن ابن عمر. ولم يذكر إسناده ولا إسناد ابن عمر.
وحديث صفية عنده في المسند (مخطوط/ نسخة لاله لي/ ل٢٣٦/ أ) من طريق الحسن بن أبي جعفر قال: حدثني محمد بن عبدالرحمٰن عن صفية ﵂ قالت: . . . الحديث.
والحديث بهذا السند ضعيف جداً؛ فيه الحسن بن أبي جعفر هو الجفري قال عنه البخاري منكر الحديث وقال الفلاس صدوق منكر الحديث.
وانظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٨٢). وشيخه لم أعرفه.
وقد حكم عليه الحافظ السخاوي بأنه واهٍ.
وكذلك حكم السيوطي على حديث صفية بأنه ضعيف جدّاً بعدما عزاه للديلمي كما في «الدرر المنتثرة» (ص١٧٣).

(٢) كذا بالأصل و(د) وليست في (م) و(ز).

(٣) كتب في الأصل فوقها (ت).

(٤) تضلّع بمعنى: أكثر من الشرب حتى تمدّد جنبُه وأضلاعه. «النهاية» لابن الأثير (٩٧/٣).

(٥) في «سننه»، كتاب المناسك، باب الشرب من ماء زمزم (ص٥١٨)، (ح٣٠٦١): حدثنا علي بن محمد: حدثنا عبيدالله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر قال: كنت عند ابن عباس جالساً فجاءه رجل فقال: من أين جئت؟ قال: من زمزم، قال: فشربت منها كما ينبغي؟ قال: وكيف؟ قال: إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثاً وتضلع منها، فإذا فرغت فاحمد الله ﷻ؛ فإن رسول الله ﷺ قال: «**إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم**».
لكن ابن ماجه لم يخرجه من حديث خالد بن كيسان ولا باللفظ الذي ذكره السخاوي.

(٦) (٤٨/٢) رواه الأزرقي من طريق الواقدي عن عبدالحميد بن عمران عن خالد بن كيسان به.
وهذا إسناد واه بمرة؛ من أجل الوقدي فإنه متروك الحديث؛ كذبه أحمد، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال البخاري وأبو حاتم: متروك الحديث.
انظر: «التاريخ الكبير» (١٧٨/١)، «الجرح والتعديل» (٢١/٨)، «تهذيب الكمال» (١٨٠/٢٦)، «ميزان الاعتدال» (٦٦٢/٣).

(٧) خالد بن كيسان حجازي، مقبول، من الثالثة. بخ. «التقريب» (ص٢٩٠).

وله طريق أخرى من حديث[١] عطاء وابن أبي مُلَيْكة فرّقهما[٢] كلاهما عن ابن عباس أخرجه الطبراني في «الكبير»[٣] بلفظ: «**علامة ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يَتضلَّعون من ماء[٤] زمزم**».

بل حديث ثانيهما عند الدارقطني[٥] والبيهقي[٦] فسمياه: (عبدالله)، وفي رواية لثانيهما[٧] تسميته: «عبدالرحمٰن»، وفي ثالثة له[٨] أيضاً جعل بدله «محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر؛ يعني: القرشي المخزومي»، وفي رابعة له[٩] أيضاً: لم يسمِّ أحداً، فقال: «عن جليس لابن عباس»، والرابع من هذا الاختلاف أصح[١٠]؛ فهو كذلك من جهة جماعة بعضهم عند: ابن ماجه،

---

(١) في (م): «طريق». (٢) سقطت من (م).

(٣) قوله: «فرقهما»؛ أي: أن حديث ابن عباس له عنه طريقان، ورواهما في موضعين متفرقين بسندين مختلفين وفيه قصة:
الأول: طريق عطاء عنه، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/٣٨١)، (ح١٠٧٦٣) قال: ثنا زكريا الساجي: ثنا عبدالله بن هارون أبو علقمة الفروي: ثنا قدامة بن محمد الأشجعي عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس به مرفوعاً.
والثاني: من طريق ابن أبي مليكة رواه الطبراني في «الكبير» (١١/١٢٤)، (ح١١٢٤٦) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبدالرزاق عن عبدالرحمٰن بن عمر، قال عبدالرزاق: ولا أعلم الثوري إلا حدثنا عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس به مرفوعاً.

(٤) سقطت من (م).

(٥) في «سننه» (٣/٣٥٣)، (ح٢٧٣٦) من طريق إسماعيل بن زكريا أبو زياد عن عثمان بن الأسود: حدثني عبدالله بن أبي مليكة قال: جاء رجل إلى ابن عباس: فذكره.

(٦) في «السنن الكبرى» (٥/١٤٧) من طريق إسماعيل بن زكريا بسند الدارقطني السابق.

(٧) يعني: البيهقي في «سننه الكبرى» (٥/١٤٧) رواه معلقاً عن الفضل بن موسى السيناني عن عثمان بن الأسود عن عبدالرحمٰن بن أبي مليكة.

(٨) البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/١٤٧) من طريق مكي بن إبراهيم: حدثنا عثمان بن الأسود عن محمد بن عبدالرحمٰن قال: جاء إلى ابن عباس رجل... فذكره بمثله.

(٩) «السنن الكبرى» (٥/١٤٧) من طريق عبدالوهاب الثقفي: حدثنا عثمان بن الأسود: حدثني جليس لابن عباس قال: قال لي ابن عباس ﷺ: فذكره في قصة.

(١٠) هذا الحديث اختلف فيه على عثمان بن الأسود ورجح السخاوي رواية محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر وهي الثالثة وليست الرابعة كما ذكر، وبيان ذلك: =

= أن عبدالله بن المبارك رواه عن عثمان بن الأسود عن محمد بن أبي بكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: **«آية ما بيننا وبين المنافقين لا يتضلعون من زمزم»**.
أخرجها البخاري في «تاريخه الكبير» (١/١٥٧).
وتابع ابن المبارك عبيدالله بن موسى متابعة تامة رواها البخاري نفسه في «التاريخ» (١/١٥٨)، وابن ماجه في «سننه» (ح٣٠٦١)، وأبو نعيم في «صفة المنافقين» (ص٩٦).
وخالف الفضل بن موسى وعبدالرحمٰن بن بوذويه وإسماعيل بن زكريا ثلاثتهم رووه عن عثمان بن الأسود عن عبدالله بن أبي مليكة عن ابن عباس به مرفوعاً.
ورواية الفضل أخرجها البخاري في «تاريخه» عن يوسف بن عيسى بن دينار (١/١٥٨)، والفاكهي في «أخبار مكة عن حسين بن حسن» (٢/٢٨). كلاهما عن الفضل به.
وخالفهما إسحاق بن راهويه فرواه عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عبدالرحمٰن بن أبي مليكة عن ابن عباس به. خرجها البخاري في «تاريخه» (١/١٥٨).
فالذي يظهر أن الفضل هو الذي اضطرب في روايته لقوة وثقة من رواه عنه.
ثم إنه قد قال فيه ابن المديني: ربما أغرب، واعتمدها الحافظ في «التقريب» (ص٧٨٥) فأثبتها.
وأما رواية إسماعيل بن زكريا فأخرجها البخاري في «الأوسط» (٢/١٦٣)، والدارقطني في «سننه» (٣/٣٥٣)، (ح٢٧٣٦)، والحاكم في «مستدركه» (١/٤٧١) كلهم من طريق إسماعيل بن زكريا به.
وإسماعيل متكلم فيه، قال عنه الحافظ: صدوق يخطئ قليلاً. «التقريب» (ص١٣٩) وضعفه في «المطالب العالية» (٧/٤٠٢).
وأما رواية عبدالرحمٰن بن عمر بن بوذويه فرواها عنه عبدالرزاق في «المصنف» (٥/١١٢)، (ح٩١١١) ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١١/١٢٤)، (ح١١٢٤٦).
وسندها ضعيف؛ لأنها من رواية الدبري قال الحافظ: روى عن عبدالرزاق أحاديث منكرة.
والاختلاف الأخير على عثمان من قبل عبدالوهاب الثقفي، فرواه عنه عن جليس لابن عباس أنه حدثه.
رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/١٤٧).
وتفرد عبدالوهاب الثقفي به، ولم يتابع عليه.
وثمة اختلاف خامس لم يذكره المؤلف وهو ما رواه: عبدالمجيد بن أبي رواد عن عثمان بن الأسود عن مجاهد عن ابن عباس بلفظ مغاير. =

وبعضهم عند: البخاري في «تاريخه الكبير» بلفظ: «**آية** [ل١٥٩/أ] **ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من ماء زمزم**».

وله عند الأزرقي[(١)] طريق آخر من حديث رجل من الأنصار عن أبيه عن جده رفعه[(٢)]: «**علامة ما بيننا وبين المنافقين أن يدلوا**[(٣)] **دلواً من ماء زمزم**[(٤)] **(فيتضلعوا)**[(٥)] **منها، ما استطاع منافق قط يتضلع منها**» وهو بمجموعها حسن.

وللأزرقي[(٦)] من حديث الضَّحَّاك بن مُزَاحم قال: «بلغني أن التضلع من

= وعبدالمجيد ضعفه بعض الأئمة من قبل حفظه وكان غالياً في الإرجاء، ضعفه ابن سعد، وقال البخاري في حديثه بعض الاختلاف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال الحافظ: صدوق يخطئ. «تهذيب الكمال» (١٨/٢٧٥)، «الميزان» (٢/٦٤٩).
وحديثه بهذا السند منكر؛ لمخالفته الثقات كابن المبارك وعبيدالله بن موسى ولعل ما رجحه السخاوي هو الأصح كما سبق من رواية ابن المبارك وعبيدالله بن موسى وسندهما ثقات عدا الراوي عن ابن عباس محمد بن عبدالرحمٰن القرشي وثقه ابن حبان وحده. «الثقات» (٥/٣٥٨).
ولم أقف على من تابعه إلا أن لحديثه شواهد يحسن بها، وسيأتي ذكرها.

(١) في «أخبار مكة» (٢/٤٨) قال: وحدثني جدي عن سعيد عن عثمان قال: حدثنا أبو سعيد عن رجل من الأنصار عن أبيه عن جده به مرفوعاً.
وسعيد هو ابن سالم القداح المكي الكوفي، صدوق حسن الحديث ويرى الإرجاء. وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٢٠).
وعثمان هو: ابن عمرو بن ساج قال عنه الذهبي: مقارب الحديث. «ميزان الاعتدال» (٣/٤٩).
وشيخه أبو سعيد لم أقف له على ترجمة.
ومن بعدهم مبهمون.
فالإسناد ضعيف مسلسل بالعلل عدا جد الأزرقي.
والسخاوي يحسن الآثار في «التضلع من ماء زمزم» بمجموعها.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (م): «يدلو» وهو الموافق للمصدر المنقول عنه، وفي الأصل و(د) و(ز): «تدلو».

(٤) سقطت من (م).

(٥) وقع في النسخ عندي: «فيتضلع» والصواب: «فيتضلعوا» كما في المصدر المنقول منه، وموافقته للسياق أيضاً.

(٦) «أخبار مكة» (٢/٥٠) قال: حدثني جدي عن سعيد بن سالم القداح عن عثمان بن =

ماء زمزم براءة من النفاق، وأن ماءها يذهب بالصُّداع، والاطلاعُ فيها يجلو البصر».

والكلام في استيفاء هذا المعنى يطول[(١)].

تتمة:

يُذكر على بعض الألسنة أن فضيلته ما دام في محله، فإذا نُقِل يتغير، وهو[(٢)] شيء لا أصل له؛ فقد كتب النبيّ[(٣)] ﷺ إلى سُهيل بن عَمرو[(٤)]: «إن جاءك كتابي ليلاً فلا تصبحنّ، أو نهاراً فلا تمسينّ حتى تبعث إليّ بماء زمزم» وفيه: أنه: «بعث له بمزادتين» وكان حينئذ بالمدينة قبل أن يفتح مكة[(٥)]، وهو

= ساج قال: أخبرني مقاتل عن الضحاك بن مزاحم، قال: بلغني فذكره... بزيادة: «وأنه سيأتي عليها زمان يكون أعذب من النيل والفرات».
وسنده ضعيف لكونه بلاغاً وهو في حكم المرسل؛ لأن الضحاك تابعي، والجملة الأولى منه لها شواهد سبق ذكرها.
وفيه عثمان بن ساج وقد ينسب إلى جده عمرو، قال عنه الذهبي: مقارب الحديث، وقال الحافظ: فيه ضعف. «الميزان» (٣/٣٤)، «التقريب» (ص٦٦٧).
وبقية رجاله صدوقون.

(١) نعم فقد اهتم العلماء بالأخبار الواردة في زمزم من حيث فضائلُها وذكرُ طرقِ الأحاديث الواردة فيها مع ذكر جملة من الآثار والحكايات.
كالفاكهي والأزرقي في كتابيهما «أخبار مكة» فقد ذكرا شيئاً كثيراً من ذلك.
وقد خصها بعض الأئمة بالتأليف كالحافظ ابن حجر في جزء حديثي وهو مطبوع، وقبله الدمياطي وهو مفقود، وألف القادري أيضاً كتاباً سماه: «إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له» بعناية زهير الشاويش وتحقيق الألباني.

(٢) في (م): «وهذا».

(٣) سقطت من الأصل و(د) و(ز)، وألحقتها من (م).

(٤) سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشي العامري كان خطيب قريش أبو يزيد قال البخاري سكن مكة ثم المدينة ثم انتقل إلى الشام مات سهيل بالطاعون ﷺ سنة ثمان عشرة. «الإصابة» (٤/٥١٩).

(٥) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (٥/١١٩)، (ح٩١٢٧)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢/٣٣)، ورواه الأزرقي في «أخبار مكة» (٢/٤٦) من طريق عثمان بن ساج، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٦/٧٣) من طريق طارق بن موسى، أربعتهم (عبدالرزاق =

حديث حسن لشواهده، وكذا كانت عائشة رضي الله عنها تحمله وتخبر أنه ﷺ كان يفعله، وأنه كان يحمله في الأداوي والقِرَب، فيصب منه على المرضى ويسقيهم[(١)].

= والفاكهي وعثمان طارق بن موسى) عن ابن جريج قال: ثني ابن أبي الحسين ـ يعني: عبدالله بن عبدالرحمٰن النوفلي ـ أن النبي ﷺ كتب إلى سهيل: . . . فذكر الحديث.
وتابع ابنَ جريج إبراهيمُ بن نافع عند الفاكهي (٤٨/٢)، والأزرقي (٤٦/٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٦/٧٣).
ورجاله ثقات إلا أنه مرسل؛ لأن النوفلي من صغار التابعين ولم يدرك سهيل بن عمرو فإنه مات في سنة (١٨) في طاعون عمواس بالشام.
وهو حسن بشواهده كما قال المؤلف، وسيذكر بعضها.

(١) أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب الحج، باب، (ص٢٣٠)، (ح٩٦٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٨٩/٣) قال: ثنا أحمد بن حنبل عن أبي كريب، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٩/٨)، (ح٤٦٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤٨٤/١) البيهقي في «الشعب» (٣١/٦)، (ح٣٨٣٤) من طريق محمد بن الحسين القصري.
أربعتهم (أحمد بن حنبل والترمذي وأبو يعلى وابن خزيمة ومحمد القصري) قالوا: حدثنا أبو كريب: حدثنا خلاد بن يزيد الجعفي: حدثنا زهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت تحمل من ماء زمزم وتخبر أن رسول الله ﷺ كان يحمله.
هكذا رواه الأئمة، وليس فيه زيادة: «وكان يصب على المرضى ويسقيهم».
قال البيهقي: زاد فيه غيره عن أبي كريب، وكان يصب على المرضى ويسقيهم.
قلت: الذي زادها هو أبو العباس عند الفاكهي في «تاريخه» (٤٩/٢) قال: ثنا أبو العباس أحمد بن محمد البرتي البغدادي فقال: ثنا خلاد بن يزيد به.
لكن الراوي هنا لم يروها عن أبي كريب وإنما تابعه وزاد عليه.
وأبو العباس: ثقة ثبت كما قال الخطيب والذهبي.
وقد رواه الفاكهي في موضع آخر من «تاريخه» (٤٩/٢) عن أبي العباس موافقاً فيه أبا كريب ولم يذكر هذه الزيادة.
فيكون أبو العباس قد رواه عن خلاد من وجهين:
الأول: وافق فيه أبا كريب فلم يذكر الزيادة.
والثانية: رواه عن خلاد بالزيادة المذكورة.
ولعل موافقة أبي كريب هو الصواب والحمل في ذلك على خلاد فإنه ضعيف يخطئ ويهم.
ذكره ابن حبان في «ثقاته» (٢٢٩/٨) وقال: ربما أخطأ، وقال الحافظ: صدوق ربما وهم. «التقريب» (ص٣٠٣). =

وكان ابن عباس إذا نزل به ضيف أتحفه من ماء زمزم[١].

وسئل عطاء عن حمله؟ فقال: «قد حمله النبي ﷺ، والحسن والحسين رضي الله عنهما»[٢].

= فالمحفوظ دون الزيادة.

وعلى كلٍّ، فالأثر ضعيف من أجل تفرد خلاد؛ فإنه مما لا يحتمل تفرده.

قال البخاري في «تاريخه» (١٨٩/٣) بعد روايته الحديث من طريق خلاد: «لا يتابع عليه».

وفسرها البيهقي في الشعب بقوله: تفرد به خلاد بن يزيد الجعفي هذا. (٣١/٦).

وزادها الذهبي وضوحاً في «الميزان» (٦٥٧/١) فقال: «**انفرد بحديث حمل ماء زمزم والاستشفاء به**».

والحديث حسنه الترمذي في «جامعه» (ح٩٦٣)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (٤٨٤/١).

وتعقبهما ابن حجر فأجاد في «التلخيص» (٦٠١/٢) بقوله: «وفي إسناده خلاد بن يزيد وهو ضعيف، وقد تفرد به فيما يقال».

وقد سبق أن بينا أن ضعف خلاد يسير فهو مما يتقوى حديثه ويعتضد بالشواهد، ومن شواهده حديث سهيل السابق فهو به حسن لغيره.

(١) أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٤٦/٢) فقال: حدثنا محمود بن غيلان قال: ثنا أبو داود ووهب بن جرير قالا: ثنا شعبة عن منصور عن مجاهد قال: كان ابن عباس... فذكره.

وسنده صحيح؛ رجاله ثقات حفاظ مشهورون من رجال الشيخين.

قال الحافظ ابن حجر فيما نقله عنه المناوي في «فيض القدير»: إسناده على شرط الشيخين. (٩٦/٥).

ورواه الفاكهي أيضاً بلفظ مقارب (٤٦/٢) من طريق غندر عن شعبة به.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٥/٣)، (ح٢٥٦٦) فقال: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي: ثنا أبو كريب: ثنا الحسن بن الربيع عن سالم أبي عبدالله عن حبيب بن أبي ثابت قال: سألت عطاء: أحمل من ماء زمزم؟ فقال: فذكره...

وهذا الأثر أورده الهيثمي في «المجمع» (٦٢٣/٣) وأعله بقوله: «فيه من لم أعرفه».

وكأنه يقصد بذلك سالماً أبا عبدالله الراوي عن حبيب فإني لم أجد من ترجمه.

وبقية رجاله موثقون.

ويروى عن عطاء في هذا المعنى من طريق آخر، رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٢٤١٩٠) قال: حدّثنا وكيع عن مغيرة بن زياد عن عطاء في ماء زمزم يُخرج بِه من الحرم؟ فقال: انتقل كعب بثنتي عشرة راوية إلى الشَّام يَستشفون بها.

وسنده لا بأس به. =

وتكلمت على هذا في الأمالي[١].

[٩٣٩] حديث: «ما أخاف على أمتي فتنة أخوف عليها من النساء والخمر».

في: «ما تركت»[٢].

[٩٤٠] حديث: «ما أصر من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة».

أبو داود[٣] والترمذي[٤]، وأبو يعلى[٥]، والبزار[٦] من طريق عثمان بن

= وعليه فإن كثرة الطرق الواردة في الحمل على اختلاف مخارجها تدل على أن له أصلاً أصيلاً؛ ولذا حكم السخاوي بحسنها.

(١) أورده ضمن مؤلفاته في «الضوء اللامع» (١٦/٨) وسماه بـ (الأمالي المطلقة). وبيّن في إرشاد الغاوي (مخطوط٧٩/أ) أنه يقع في مجلد.

(٢) سيأتي قريباً برقم (٩٥٨).

(٣) في «سننه»، كتاب التوبة، باب في الاستغفار (ص٢٦٠)، (ح١٥١٤). قال ثنا: النفيلي حدثنا مخلد بن يزيد حدثنا عثمان بن واقد به.

(٤) في «جامعه»، كتاب الدعوات، باب، (ص٨٠٨)، (ح٣٥٥٩) من طريق أبي يحيى الحماني: حدثنا عثمان بن واقد به.

(٥) في «مسنده» (١٢٤/١)، (ح١٣٧). من طريق الحماني.

(٦) في «مسنده» (٢٠٥/١). من طريق الحماني.

وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في «التوبة» (ص١٣١)، (ح١٧٢)، وأبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» (ص١٥٦)، (ح١٢٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص١٧٥)، (ح٣٦١) وأسلم في «تاريخ واسط» (ص٥٨ي)، وابن شاهين في «الترغيب» (ص٢٠٧)، (ح١٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٨/١٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣/٢)، (ح٧٨٨) كلهم من طرق عن عثمان بن واقد عن أبي نصيرة عن مولى لأبي بكر عن أبي بكر قال: فذكره مرفوعاً.

والحديث ضعفه الترمذي والبزار كما قال السخاوي.

وإعلال الترمذي متوجه لجهالة الراوي عن أبي بكر وهو الصواب.

وأما قول البزار أبو نُصيرة ـ وهو مسلم بن عبيد الواسطي ـ مجهول، فهو متعقب؛ بمعرفة غيره له، قال عنه الإمام أحمد: ثقة، وقال ابن معين: صالح ووثقه الذهبي وابن حجر.

انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٥/٣٤)، «الكاشف» (٤٦٨/٢)، «التقريب» (ص١٢١٥).

وعليه فلم يبقى من ينظر في حاله إلا الراوي عن أبي بكر وهو مولاه، وبقية رجال الإسناد ثقات. =

واقد[1] عن أبي نُصَيرة[2] عن مولى لأبي بكر عنه به مرفوعاً، وقال الترمذي: «إنه غريب، وليس إسناده بالقوي».

وقال البزار: لا نحفظه إلا من حديث أبي بكر بهذا الطريق، وأبو نُصيرة وشيخه لا يعرفان. انتهى.

وله شاهد عند الطبراني في «الدعاء»[3] من حديث ابن عباس.

= وقد تفرد هذا الراوي المجهول وجهالته جهالة عين؛ فإنه لم يرو عنه سوى أبي نصيرة.
وللترمذي عبارة تفيد بأن الحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه وهي: «حديث غريب إنما نعرفه من حديث أبي نصيرة».
ومثله قول البزار: هذا الحديث لا نحفظه عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا عن أبي بكر بهذا الطريق... (٢٠٥/١).
ولعل لهذا السبب حكم الذهبي على حديث ابن عباس الذي سيأتي بالنكارة.

(١) عثمان بن واقد بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر العمري المدني، نزيل البصرة، صدوق ربما وهم، من السابعة. «التقريب» (ص٦٧٠).

(٢) أبو نصيرة بالتصغير الواسطي اسمه: مسلم بن عبيد، ثقة، من الخامسة د ت. «التقريب» (ص١٢١٥).

(٣) (١٦٠٨/٣)، (ح١٧٩٧) من طريق سعيد بن سليمان الملقب بسعدويه: ثنا أبو شيبة عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة»**.
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (ص١٣٢)، (ح١٧٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٤/٢)، (ح٨٥٣) من هذا الوجه لكن بلفظ مغاير وهو: «لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار».
ووقعت نسبة أبي شيبة هذا بالخراساني في سند ابن أبي الدنيا والقضاعي.
وأبو شيبة الخراساني ذكره الذهبي في «الميزان» (٥٣٧/٤) بكنيته ونسبته فحسب وقال: «أتى بخبر منكر رواه عنه سعدويه: حدثنا أبو شيبة الخراساني عن ابن أبن مليكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار»**.
فالحديث لا يتقوى بشاهده لشدة ضعفه؛ ولأن لفظ الترجمة معروف من حديث أبي نُصيرة عن مولى أبي بكر عن أبي بكر.
ولا يحفظ له طريق آخر كما يفهم من كلام الترمذي والبزار وتابعهم الذهبي حيث حكم على حديث ابن عباس بالنكارة.

٩٤١ حديث: «ما أضيف شيء إلى شيء أفضل من حلم إلى علم».

في: «ما جُمِعَ»، قريباً[١].

٩٤٢ حديث: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء[٢] بعد النبيين امرأً أصدق لهجة من أبي ذر».

أحمد[٣]، والترمذي[٤]، وابن ماجه[٥]، والطبراني[٦]، عن عبدالله بن عمرو به مرفوعاً.

---

(١) سيأتي قريباً برقم (٩٦٣).

(٢) الخضراء: السماء، والغبراء: الأرض. «النهاية» لابن الأثير (٤٢/٢).

(٣) في «المسند» (٧٠/١١)، (ح٦٥١٩) قال: ثنا ابن نمير: حدثنا الأعمش عن عثمان بن عمير أبي اليقظان عن أبي حرب بن أبي الأسود قال سمعت عبدالله بن عمرو مرفوعاً به إلا أنه قال: **«من رجل»** بدل **«امرأ»**.

(٤) في «جامعه»، كتاب المناقب، باب مناقب أبي ذر الغفاري رضي الله عنه (ص٨٥٨)، (ح٣٨٠١) من طريق ابن نمير بسند أحمد سواء.

(٥) في «سننه» (المقدمة باب في فضائل أصحاب رسول الله، فضل أبي ذر (ص٤٣)، (ح١٥٦) من طريق ابن نمير به.

(٦) لم أقف عليه في كتبه من حديث عبدالله بن عمرو، لكن وقفت عليه بهذا اللفظ في «الأوسط» (٢٢٣/٥)، (ح٥١٤٨) من حديث أبي الدرداء.

وأخرجه من حديث عبدالله بن عمرو: ابن سعد في «الطبقات» (٢٢٨/٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٢٩٣١) ومن طريقه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/٢)، (ح٥٣٣) ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٣/٩)، والطبري في «تهذيب الآثار من مسند علي» (ص١٥٩)، (ح٢٥٩)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (٤٥٢/٢) كلهم من طريق الأعمش عن عثمان بن عمير به.

وعثمان بن عمير يضعف في الحديث واختلط، ضعفه أحمد وأبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: رديء المذهب؛ يؤمن بالرجعة، على أن الثقات قد رووا عنه مع ضعفه.

ورماه ابن حبان بالاختلاط، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، لا يترك بل يخرج.

وعليه فقد قال الحافظ: ضعيف واختلط، وكان يدلس ويغلو في التشيع.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٣٦/٢)، «الجرح والتعديل» (٣٢٨/١)، «الميزان» (٥٠/٣)، «المجروحين» (٩٥/٢)، «الكامل» (١٦٦/٥) «علل الدارقطني» (١١٨/٤)، «التقريب» (ص٦٦٧).

=

وله شاهد[١] عن أبي الدرداء أخرجه العسكري[٢] بلفظ: **«ما أظلت**

= وحديثه يقبل في المتابعات والشواهد، ولحديثه هذا شواهد يحسن بها، منها ما جاء عن أبي الدرداء كما سيشير إليه المؤلف.

(١) في (م): «شواهد».

(٢) وأخرجه أيضاً من حديث أبي الدرداء جماعة، وله طريقان عنه:

الأولى: من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن بلال بن أبي الدرداء عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه بهذا الوجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح٣٢٩٣٢)، وابن سعد في «الطبقات» (٢٢٨/٤)، وأحمد في «مسنده» (٤٨٥/٤٥)، (ح٢٧٤٩٣) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص١٠٠)، (ح٢٠٩)، والبزار في «مسنده» (ح٤١٢٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/٢)، (ح٥٣٤)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١٨٩/٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٢/٢).

قال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن أبي الدرداء من غير هذا الوجه فذكرنا هذا الحديث لعزة إسناده؛ لأنا لم نحفظ عن علي بن زيد عن بلال بن أبي الدرداء غير هذا الحديث، ولا نعلم حدّث بهذا الحديث عن علي بن زيد إلا حماد بن سلمة».

وابن جدعان فيه مقال مشهور وقد سبق الكلام فيه وهو كما قال الحافظ: ضعيف لا يحسن حديثه إلا بالمتابعة والشواهد.

والحديث أورده الهثمي في «المجمع» (٥٤٨/٩) وأعله بابن جدعان وقال: وبقية رجاله ثقات.

فهو علة هذا الحديث وهو ممن يتقوى وينجبر فليس ضعفه شديداً، وقد سبق شاهده الأول من حديث عبدالله بن عمرو فهو به حسن لغيره.

وقد حسّن حديث عبدالله بن عمرو الأول الترمذي وهو موافق لما اشترطه في الحديث الحسن من أن يروى من غير وجه ولا يكون شاذاً، ولا يكون فيه من هو متهم.

وأما الطريق الثاني: فهو من طريق شهر بن حوشب: ثنا عبدالرحمٰن بن غنم قال: كنت مع أبي الدرداء، فذكر قصة، وفيه أن أبا الدراداء رفع هذا الحديث.

أخرجه من هذا الوجه أحمد في «مسنده» (٥٦/٣٦)، (ح٢١٧٢٤)، والطبري في «تهذيب الآثار من مسند علي» (١٥٩/٤، ١٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٤/٣).

وهذا الحديث مما سكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: إسناده جيد كما في «التلخيص» (٣٤٤/٣).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥٤٩/٩) وقال: رجال أحمد وثقوا وفي بعضهم خلاف.

يعني شهر بن حوشب وقد سبق عنه الكلام وفيه خلاف مشهور، والذي يظهر لي أنه =

= ضعيف يحسن حديثه في المتابعة والشواهد، والحديث بشواهده حسن لغيره.
ولفظ الترجمة يروى أيضاً عن أبي ذر نفسه وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب:
فأما حديث أبي ذر فأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣١/٢)، (ح٩٨٦)، والترمذي في «جامعه» (ح٣٨٠٢)، والبزار في «مسنده» (٤٥٨/٩)، (ح٤٠٧٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٦/١٦)، (ح٧١٣٢)، والطبراني في «الأوسط» (٢٢٣/٥)، (ح٥١٤٨)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٢/٣) كلهم من طريق عكرمة بن عمار: حدثني أبو زميل وهو سماك بن الوليد الحنفي عن مالك بن مرثد عن أبيه عن أبي ذر به مرفوعاً وفيه زيادات ألفاظ.
قال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه.
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.
لكن الراوي عن أبي ذر وهو مرثد بن عبدالله مقبول كما قال الحافظ، وقد وثقه العجلي وابن حبان وقال العقيلي: ليس بمعروف، لا يتابع على حديثه وقال الذهبي: فيه جهالة.
فالذي يظهر أنه ضعيف بهذا السند، وهو حسن بشواهده المتقدمة.
وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٢٨/٤)، ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٢٩٣٣) وأحمد بن منيع كما في «المطالب العالية» (٤٩٢/١٦) كلهم من طريق أبي أمية بن يعلى الثقفي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.
وسنده واه من أجل أبي أمية إسماعيل بن يعلى؛ قال عنه أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: أحاديثه منكرة.
وقال ابن معين والنسائي والدارقطني: متروك الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٠٣/٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٤/١).
وأما حديث علي بن أبي طالب فأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» من مسند علي بن أبي طالب (١٥٨/٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠/٢)، (ح٥٣٢) كلهم من طريق شريك قال: حدثنا سليمان بن مهران الأعمش قال: سمعت شقيق بن سلمة يقول: سمعت حلّاماً الغفاري يقول: سمعت علي بن أبي طالب: فذكره مرفوعاً.
وسنده ضعيف فيه علتان:
الأولى: ضعف شريك وهو ابن عبدالله النخعي القاضي وخلاصته أنه ضعيف سيء الحفظ ويتقوى ويصلح في الشواهد والمتابعات. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٦٤/٢).
والعلة الثانية: حلّام الغفاري، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٠٨/٣).
وقال: يقال هو ابن أخي أبي ذر.
ولم يذكره بجرح ولا تعديل، فهو مجهول. =

الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر».

وقد أوردته مطولاً مع الكلام عليه في «النُّكَت على شرح الألفية الحديثية»[1].

٩٤٣ [ل١٥٩/ب] *حديث*: **«ما أعَزّ اللهُ بجهل قط، ولا أذلّ بحلم قط، ولا نقصتْ صدقة من مال».**

الديلميّ واللفظ له[2]، والقضاعي[3] والعسكري[4]، كلهم من حديث

= وقد صرح بجهالته الطبري في «تهذيب الآثار» من مسند علي (١٥٩/٤).
والحديث يتقوى بشواهده السابقة فهو حسن لغيره.

(١) كتابه النكت على ألفية العراقي مفقود، وقد ذكره في «الضوء اللامع» (١٦/٨) في مسرد مؤلفاته، وذكر أنه بيض منه نحو الربع في مجلد، وأفاد أنه شرح مبسوط كما في مقدمة «فتح المغيث» (٢/١). وانظر (٤٧/١).
لكنه أورد الحديث أيضاً في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٣٠/١). وكلام السخاوي على الحديث من حيث معناه لا من الناحية الإسنادية وجمع طرقه.
وأورده في مبحث المفاضلة بين الصحيحين عند قول بعض المحدثين «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم» فنقل كلاماً لبعض أهل العلم أن هذا القول لا يلزم منه عدم وجود المساواة كما وقع في لفظ الترجمة فهما سيان من حيث المعنى، وهو أنه ﷺ نفى أن يكون أحد أعلى رتبة في الصدق منه ولم ينف أن يكون في الناس مثله في الصدق، ولو أراد الأول لقال أبو ذر أصدق من كل من أقلت... «فتح المغيث» (٣٠/١).
وبمثل هذا فسره الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢/٢)، ولابن حبان توجيه آخر فانظره في: «صحيحه» (٧٦/١٦).

(٢) في «مسنده» (ل٢١٧/أ نسخة لا له لي) من طريق الحافظ أبي حفص بن شاهين: ثنا علي بن الحسن التملي: حدثني عباس بن عامر القصباني: حدثني قثم بن كعب عن معن بن عبدالرحمٰن عن أبيه عن ابن مسعود به مرفوعاً.
وهو في الترغيب في «فضائل الأعمال» لابن شاهين (ص٢٥٠)، (ح٢٤٣).

(٣) في «مسند الشهاب» (٥/٢)، (ح٧٧١) من طريق عباس بن عامر القصباني: حدثني قيس بن كعب بن معن بن عبدالرحمٰن به.

(٤) وأخرجه أيضاً ابن الأعرابي في «معجمه» (٥٨٥/٢)، (ح١١٥٣) من طريق عباس بن عامر القصباني قال: حدثني قيس بن كعب، عن معن بن عبدالرحمٰن، عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً به.
وكل هؤلاء أخرجوه من طريق عباس القصباني ووقع خلاف في تسمية شيخه، فوقع عند ابن الأعرابي ومن طريقه القضاعي في المسند بأنه «قيس بن كعب» ووقع عند =

قيس بن كعب[١] عن معن بن عبدالرحمٰن[٢] عن أبيه[٣] عن ابن مسعود رفعه، ولفظ القضاعي: «**ولا نقص مال من صدقة**»[٤] وليست هذه الجملة عند العسكري.

وعنده[٥] من جهة عبدالله بن المعتز[٦] قال: سمعت المنتصر[٧] يقول:

= ابن شاهين ومن طريقه الديلمي باسم «قثم بن كعب».
والصواب الأول وهو قيس بن كعب؛ ومما يدل على ذلك أن الأزدي أورد له هذا الحديث وضعفه به فيما نقله ابن حجر في ترجمة قيس بن كعب من «اللسان» (٤/٤٠٥) وأورد له هذا الحديث في ترجمته بالإسناد المذكور عن ابن الأعرابي والقضاعي.
والحديث ضعيف بهذا السند؛ فإن قيساً هذا ضعفه الأزدي وقال الذهبي: لا يكاد يعرف. «الميزان» (٣/٣٩٧).
والراوي عنه عباس القصباني لم أجد من ترجمه.

(١) قيس بن كعب هكذا ذكره في «الميزان» وقال: «عن معن بن عبدالرحمٰن لا يكاد يعرف». (٣/٣٩٧).

(٢) معن بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي، أبو القاسم القاضي، ثقة من كبار السابعة. خ م. «التقريب» (ص٩٦٣).

(٣) عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود الهذلي الكوفي، ثقة من صغار الثانية، مات سنة تسع وسبعين، وقد سمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً. ع. «التقريب» (ص٥٨٧).

(٤) يعني أن هذه الزيادة وردت عند القضاعي دون العسكري، وكذلك هي عند الديلمي كما نبه السخاوي على ذلك في مطلع التخريج.
وقد أوردها فيما يأتي على أنها حديث مستقل برقم (٩٩٨).
ووقع عند (م): «ولا نقص من المؤمن صدقة».

(٥) أي: العسكري.
وأخرجه من طريقه الخطيب في «تاريخه» (٢/١٢٠) قال: نبأنا محمد بن يحيى قال: سمعت عبدالله بن المعتز يقول: قال المنتصر بالله: والله ما عز ذو باطل ولو طلع القمر من جبينه، ولا ذل ذو حق ولو أطبق العالم عليه.

(٦) هو: عبدالله بن المعتز بالله أمير المؤمنين، واسمه: محمد بن جعفر المتوكل على الله بن أبي إسحاق المعتصم بالله، يكنى أبا العباس، كان متقدماً في الأدب، غزير العلم، بارع الفضل، حسن الشعر. توفي سنة (٢٩٦هـ)، انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/٩٥).

(٧) المنتصر بالله الخليفة، أبو جعفر وأبو عبدالله، محمد بن المتوكل على الله، جعفر بن المعتصم محمد بن هارون الرشيد الهاشمي العباسي، وأمه أم ولد رومية، اسمها: حبشية. مات (٢٤٨هـ). =

«والله ما عز ذو باطل ولو[١] طلع القمر من جبينه، ولا ذل ذو حق، ولو اتفق العالَم عليه».

٩٤٤ حديث: «ما أعلم ما خلف جداري هذا».

قال شيخنا: «لا أصل له»[٢].

قلت: ولكنه قال في «تلخيص تخريج الرافعي»[٣] عند قوله في الخصائص: «ويرى من وراء ظهره كما يرى من قدامه» هو في الصحيحين[٤] وغيرهما[٥] من حديث أنس وغيره[٦]، والأحاديث الواردة في ذلك مقيدة بحالة

= وكانت خلافته ستة أشهر وأياماً. «سير أعلام النبلاء» (٤٢/١٢).

(١) في (م): «ولا» وهو خطأ.

(٢) لم أقف عليه.
وقد نقله عنه المناوي في «فيض القدير» (١٤٦/١) فقال: قال الحافظ ابن حجر: وأما ما اشتهر من خبر لا أعلم ما وراء جداري فلا أصل له، وبفرض وروده فالمراد به أنه لا يعلم الغيب إلا بإطلاعه تعالى له.
وقال الحافظ السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٥٦٥/٢): لا أعلم له إسناداً.

(٣) المطبوع بعنوان «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (٣٠١/٣).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها (١٤٥/١)، (ح٧١٨) و«صحيح مسلم»، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها (٣٢٤/١)، (ح٤٣٤) كلاهما من حديث أنس مرفوعاً واللفظ لمسلم: **«أتموا الصفوف فإني أراكم خلف ظهري»**.

(٥) أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٥٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (ح٨٩٠)، وأبو عوانة في «مسنده» (٣٨٠/١)، (ح١٣٧٥)، والسراج في «مسنده» (٢٤٠)، برقم (٧٢٠)، ط.. إرشاد الحق، كلهم من حديث أنس مرفوعاً وفيه: **«أقيموا صفوفكم وتراصوا فإني أراكم من وراء ظهري»**.

(٦) ثبت أيضاً من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة (٩١/١)، (ح٤١٨).
ومسلم أيضاً في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها (٣١٩/١)، (ح٤٢٤) كلاهما من طريق مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: **«هل ترون قبلتي ها هنا فوالله ما يخفي علي ركوعكم ولا سجودكم إني لأراكم وراء ظهري»**. =

الصلاة، وبذلك يجمع بينه وبين قوله: «لا أعلم ما وراء جداري». انتهى.

وهذا مشعر بوروده على أنه على تقدير وروده لا تنافي بينهما لعدم تواردهما على محل واحد، إذ الظاهر من[1] الثاني أن معناه: نفي علم المغيبات مما لم يُعلم به، فإنه ﷺ قد أخبر بمغيبات كثيرة كانت وتكون وحينئذ فهو نظير: **«لا أعلم إلا ما علمني الله ﷻ»**[2] ولكن قد مشى

= والحديث عند مالك في «الموطأ» (٢١٦/١)، (ح٥٥٢) ومن طريقه أحمد في «المسند» (٤٦٣/١٤)، (ح٨٨٧٧).

وله طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤١/١)، (ح٤٧٤) بلفظ: صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر فلما سلم نادى رجلاً كان في آخر الصفوف فقال: «يا فلان ألا تتقي الله، ألا تنظر كيف تصلي؟ إن أحدكم إذا قام يصلي إنما يقوم يناجي ربه فلينظر كيف يناجيه، إنكم ترون أني لا أراكم، إني والله لأرى من خلف ظهري كما أرى من بين يدي».

(١) سقطت من (م).

(٢) ورد هذا اللفظ في قصتين:

الأولى: أوردها الحافظ في «الفتح» (٣٦٤/١٣) من طريق ابن إسحاق، وأسندها ابن هشام في «السيرة النبوية» (٥٢٣/٢) عنه بسند حسن فقال:

حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رجال من بني عبدالأشهل أن زيد بن اللصيت ـ وهو من المنافقين ـ قال: أليس محمد يزعم أنه نبي ويخبركم عن خبر السماء وهو لا يدري أين ناقته، فلما سمعه رسول الله ﷺ قال: **«وإني والله ما أعلم إلا ما علمني الله، وقد دلني الله عليها وهي في الوادي في شعب كذا وكذا وقد حبستها شجرة بزمامها فانطلقوا حتى تأتوني بها»**، فذهبوا فجاءوا بها.... باختصار في قصة طويلة.

والثانية: عند أبي الشيخ في «العظمة» (١٤٦٨/٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣٨/١٧) في قصة ذي القرنين وهو طويل وفيه: «إنما أنا عبد لا أعلم إلا ما علمني ربي ﷻ».

كلاهما أخرجاه من طريقين عن عبدالرحمٰن بن زياد الإفريقي عن سعيد بن مسعود عن رجلين، من كندة وتجيب عن عقبة بن عامر مرفوعاً.

وسنده ضعيف جداً فيه علل:

فالإفريقي ضعيف عند أهل الحديث كما قال الترمذي. انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٠٣/٢)، و«التقريب» (ص٥٧٨).

وفيه جهالة الشيخين. =

ابنُ الملقن[1]، وقلّده شيخنا على أن معناه: نفي الرؤية من خلفه[2]، ومع ذلك فلا تنافي بينهما أيضاً إن مشينا على ظاهر الأول في تقييده بالصلاة؛ لكونه فيها لا حائل بينه وبين المأمومين، وإن كان ابن الملقن لم ينظر لهذا، بل جعل الأول مقيداً للثاني، والظاهر ما قلته[3].

أما على قول مجاهد[4] أن ذلك كان واقعاً في جميع أحواله ﷺ فلا؛

= وأما سعيد بن مسعود ـ هكذا جاء في سند ابن عساكر ـ فلم أعرفه وأظنه (سعد بن مسعود الكندي التجيبي) فقد جاء مصرحاً بنسبته عند أبي الشيخ في العظمة وتسميته بـ (سعد) فإن يكن هو فهو مختلف في صحبته.
وقال الألباني عن سند الحديث: ضعيف جدّاً وهو مظلم، وسعيد لم أعرفه. «السلسلة الضعيفة» (١١٩٨/٣).

(١) لم أقف عليه.

(٢) يرى ابن حجر أن الرؤية الخلفية حقيقية مقيدة بحال الصلاة كما في «التلخيص الحبير» (٣٠١/٣). و«فتح الباري» (٥٧٢/١). وقوله في «الفتح» بعد أن ذكر أقوالاً عدة واختار منها أن: الصواب المختار أنه محمول على ظاهره وأن هذا الإبصار إدراك حقيقي خاص به ﷺ انخرقت له فيه العادة، وعلى هذا عمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة.

(٣) في (م): «قلت».

(٤) وهذا القول نسبه له السخاوي هنا وفي «الأجوبة المرضية» (٥٦٥/٢) لكن الذي وقفت عليه من قول مجاهد تخصيصه الرؤية في الصلاة، وأما ما ورد عنه بالإطلاق فمنكر لا يصح وبيان ذلك:
أن الأثر أخرجه الحميدي في «مسنده» (١٩٢/٢)، (ح٩٩٢) وهو في «المطالب العالية» (٨٤/١٥)، برقم (٣٦٧٦): ثنا ابن عيينة عن داود بن شابور وحميد الأعرج وابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ﷻ: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾ قال: كان رسول الله ﷺ يرى من خلفه في الصلاة كما يرى من بين يديه.
ومن طريق ابن عيينة الخلال في «السُّنَّة» (١٩٨/١)، (ح٢١٦)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٣٤٧/١٨).
وتابع ابن عيينة ورقاء بن عمر اليشكري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به. أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٤١٢/١٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٢٩/٩)، (ح١٦٠٣١).
والأثر صحيح رجاله ثقات وهو على صورة المرسل.
وخالفهم الليث بن أبي سليم فرواه عن مجاهد ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾ قال: =

على أن بعضهم زعم أن المراد بالأول خَلْقُ علمٍ ضروري له بذلك، والمختار حمله على الحقيقة، ولذلك قال الزين ابن المنير: «إنه لا حاجة إلى التأويل؛ فإنه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة».

وقال القرطبي[(١)]: «إنّ حمله على ظاهره أولى؛ لأن فيه زيادةً في كرامة النبي ﷺ».

فإن قيل: قد روي أنه ﷺ ورد عليه وفد عبدالقيس وفيهم غلام وضيء[(٢)] فأقعده وراء ظهره[(٣)].

فالجواب: أنه مع كونه روي مسنداً ومرسلاً والحكم عليه بالنكارة، مع

= كان يرى من خلفه، كما يرى من قدّامه. هكذا أطلق ولم يقيده بحال الصلاة.
رواه عنه الثوري كما في «تفسيره» (ص٢٣٠) ومن طريقه ابن جرير في «التفسير» (٤١٢/١٩)، وابن عبدالبر في «التمهيد بإسناده» (٣٤٧/١٨).
والرواية هذه منكرة المتهم بها هو الليث وفيه مقال مشهور، فإنه متى انفرد بحديث لا يحتج بمثله فكيف إذا خالف؟!.
فنسبة القول لمجاهد بأن النبي ﷺ كان يرى من خلفه في جميع أحواله لا يصح؛ لعدم ثبوته عنه، بل الذي صح عنه هو تخصيص الرؤية من خلفه حال الصلاة، وهو موافق لما ثبت في الصحيحين، والله والموفق.

(١) في المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥٨/٢). وقوله: «على ظاهره»؛ يعني: أنه يرى بعين البصر والحقيقة وليس معنى أرى أعلم كما ذكر هو.

(٢) في (م): «صبي».

(٣) رواه ابن شاهين في الأفراد كما قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣١٤/٣) ومن طريقه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص١٠٦) من طريق عباس بن محرز قال: حدثنا أبو أسامة عن مجالد بن سعيد عن الشعبي قال: قدم وفد... فذكره.
والحديث ضعيف بهذا السند فيه ثلاث علل:
الأولى: جهالة عباس بن محرز كما نص على ذلك ابن القطان. انظر: «البدر المنير» (٥١١/٧).
والثانية: مجالد بن سعيد فيه مقال مشهور وقد سبق.
والثالثة: الإرسال والمرسل من أقسام الضعيف.
والحديث أورده ابن القطان في أحكام النظر وقال: هذا حديث ضعيف؛ فإن من دون أبي أسامة لا يعرف، ومجالد ضعيف وهو مع ذلك مرسل. «البدر المنير» (٥١١/٧).
وقال ابن الصلاح: ضعيف لا أصل له. «البدر المنير» (٥١١/٧).

ذلك قد[١] فعله ﷺ إن صح كما قال ابن الجوزي: «ليسن أو لأجل غيره».

وقد أطلتُ الكلام على هذا الحديث في بعض «الأجوبة»[٢].

٩٤٥ [ل١٦٠/أ] **حديث: «ما أفلح صاحب عيال قط».**

الديلمي[٣] ....

---

(١) سقطت من (ز).

(٢) المطبوع باسم «الأجوبة المرضية» فيما سئل السخاوي عنه من «الأحاديث النبوية» (٥٦٥/٢ ـ ٥٦٩).

(٣) في «المسند» (ل٢١٧/أ نسخة لا له لي). قال أخبرناه الإمام والدي: أخبرنا نصر بن حمد بن مرثد: أخبرنا أبو طاهر بن سلمة: حدثنا أبو محمد عدي بن عبدالله بن عدي الحافظ ببخارى: حدثني أبي إملاء: حدثنا علي بن الخليل بن أحمد بن الخليل الهمداني: حدثنا موسى بن عمر بن علي الجرجاني: حدثنا عثمان بن طالوت: حدثنا أيوب بن نوح به.
هكذا أخرجه الديلمي بسنده عن والده وهو سند مظلم لم أجد من ترجمهم من دون سعيد المقبري عدا عثمان بن طالوت وموسى بن عمر الجرجاني وعدي الجرجاني.
فالأول وهو: عثمان بن طالوت ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٥٤/٨) ووصفه بأنه أحفظ من أبيه.
وأما موسى بن عمر الجرجاني ترجمه الجرجاني في «تاريخ جرجان» (ص٤٢٢)، والذهبي في «تاريخه» (٤٧٨/٢٠) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وعدي الجرجاني ترجمه الجرجاني في «تاريخه» (ص٢٤٣) وقال: روى عن أبيه والفاكهي، ولم يذكره بجرح ولا تعديل.
ثم روى له هذا الحديث من طريقه بغير إسناد الديلمي السابق فقال الجرجاني: أخبرنا أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الشروطي: حدثنا أبو محمد عدي بن عبدالله بن عدي الجرجاني: ثنا أبو الحسن علي بن أحمد بن سيف العصار بجرجان: حدثنا أحمد بن حفص بن عمر السعدي: حدثني أحمد بن سلمة الكسائي: حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«ما أفلح صاحب عيال قط»**.
والحديث أخرجه أيضاً ابن عدي في «الكامل» (١٨٩/١) لكن من طريق أحمد بن حفص السعدي عن أحمد بن سلمة بهذا الإسناد.
وقال: هذا منكر عن النبي ﷺ، وأحمد بن سلمة هذا له من المناكير عن الثقات غير ما ذكرت، وليس هو ممن يحتج بروايته.
وقال في مطلع ترجمته: ... حدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الحديث. (١٨٩/١).
=

من حديث أيوب بن نوح المُطَّوِعِي[١] عن أبيه[٢] عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وذكره ابن عدي[٣] في ترجمة أحمد بن سلمة[٤] الكوفي[٥] فقال: «إن أحمد بن حفص السعدي[٦] حدثه عنه عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً بهذا»، قال: «وهو عن النبي منكر؛ إنما هو من كلام ابن عيينة»[٧].

قلت: وصح قوله ﷺ: **«وأي رجل أعظم أجراً من رجل له عيال يقوم عليهم حتى يغنيهم الله من فضله»**[٨].

= والحديث رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق الجرجاني بسنده (٢/٢٨١). وقال: «هذا حديث باطل عن رسول الله ﷺ ما قاله قط، وأقواله على ضد هذا، وإنما يروى نحو هذا عن سفيان».

(١) لم أجد من ترجمه، وقال السمعاني في «الأنساب» (٥/٣٢٦، ٣٢٧): المطوعي: بضم الميم، وتشديد الطاء المهملة وفتحها. وكسر الواو، وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى المطوعة وهم: جماعة فرّغوا أنفسهم للغزو والجهاد ورابطوا في الثغور، وتطوعوا بالغزو فقصدوا الغزو في بلاد الكفر لا إذا وجب عليهم وحضر إلى بلادهم.

(٢) لم أجد من ترجمه أيضاً وانظر: ما تقدم عند حديث رقم (٦٤).

(٣) في «الكامل» (١/١٨٩).

(٤) في (م): «مسلمة» وهو خطأ.

(٥) أبو عمرو الكوفي كان بجرجان سكن سليمان أباذ وحدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الحديث.. المصدر السابق.

(٦) أحمد بن حفص السعدي شيخ ابن عدي، صاحب مناكير، قال حمزة السهمي: لم يتعمد الكذب. «ميزان الاعتدال» (١/٩٤).
وقد انقلب اسمه في (م) فصار: أحمد بن سعد الحفص.

(٧) كذا قال ابن عدي في «الكامل» (١/١٨٩) وعند ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (٥/٢٠٦٢): وهذا كلام ابن عيينة في القصة المشهورة مع ابن مناذر الشاعر.

(٨) ليس هذا من قول النبي ﷺ، إنما هو مدرج من قول بعض الرواة، وهو أبو قلابة عبدالله بن زيد الجرمي أدرجه بعد روايته لحديث ثوبان مرفوعاً بلفظ:
أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله، ودينار ينفقه الرجل على دابته في سبيل الله، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله.
قال أبو قلابة: بدأ بالعيال، ثم قال أبو قلابة: فأي رجل أعظم أجراً من رجل ينفق =

٩٤٦ حديث: «ما أكرم شاب شيخاً إلا قيّض الله له[١] من يكرمه عند سِنِّه»[٢].

الترمذي[٣] من حديث يزيد بن بيان[٤] عن أبي الرَّحَّال[٥] عن أنس به مرفوعاً، وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد[٦].

= على عيال له صغار يعفهم أو ينفعهم الله به ويغنيهم.
هذا الحديث بذكر قول أبي قلابة أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم (٢/٦٩١)، (ح٩٩٤) من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان به مرفوعاً.

(١) سقطت من (م). (٢) في (م): «سر».

(٣) في «جامعه»، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في إجلال الكبير (ص٤٥٧)، (ح٢٠٢٢).

(٤) يزيد بن بيان العقيلي بالضم، أبو خالد البصري، ضعيف من التاسعة. ت. «التقريب» (ص١٠٧٢).

(٥) كذا الأصل و(م) و(د) وتحرفت في (ز) إلى: «أبي الرجال».
وأبو الرحّال بفتح الراء وتشديد المهملة الأنصاري البصري، اسمه: محمد بن خالد وقيل خالد بن محمد. ضعيف من الخامسة. ت. «التقريب» (ص١١٥٤).

(٦) وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في العمر والشيب (ص٥٣)، (ح١٤)، والطبراني في «الأوسط» (٦/٩٤)، (ح٥٩٠٣)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (ص٤١٨)، (ح٢٧٦)، وابن شاذان في «مشيخته الصغرى» (ص٣٧)، (ح٤٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٧٥)، وابن عدي في «الكامل» (٣/٢٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٠)، (ح٨٠٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٣/٣٦٢)، (ح١٠٤٨٥)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٢/٥١٦)، (ح٣٩٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٣/٥٠) كلهم من طريق يزيد بن بيان قال: ثنا أبو الرحّال الأنصاري عن أنس بن مالك مرفوعاً به.
قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به: يزيد بن بيان.
ومثله قول العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.
وقال ابن عدي: وهذا الحديث لا يعرف إلا من رواية يزيد عن أبي الرحال.
فالحديث مما تفرد به يزيد عن أبي الرحال وهما ضعيفان كما قال المصنف.
فالأول وهو: يزيد بن بيان قال عنه البخاري: فيه نظر، وضعفه الدارقطني، =

قلت: وهو وشيخه ضعيفان.

وقد رواه حَزْم بن أبي حَزْم القُطَعي[١] عن الحسن البصري من قوله[٢].

٩٤٧ حديث: «ما أنصفَ القارئُ المُصَلِّي».

قال شيخنا: «لا أعرفه، ولكن يغني عنه قوله ﷺ: **«لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن»** وهو صحيح من حديث البياضي في «الموطأ»[٣] وأبي داود[٤]

= وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير التي إذا سمعها من الحديث صناعته لا يشك أنها معمولة أو مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال الحافظ كما في التقريب: ضعيف.

انظر: «ضعفاء العقيلي» (٤)، رقم (١٩٩٠)، ط.. السلفي، «المجروحين» (١٠٩/٣)، «تهذيب الكمال» (٩٦/٣٢)، و«الميزان» (٤٢٠/٤)، «التقريب» (ص١٠٧٢).

وشيخه أبو الرحال: خالد بن محمد الأنصاري ـ ويقال: محمد بن خالد ـ قال فيه البخاري: عنده عجائب، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي منكر الحديث، وقال الذهبي وابن حجر: ضعيف.

انظر: «التاريخ الكبير» (١٧٢/٣)، «الجرح والتعديل» (٢٤٢/٧)، «تهذيب الكمال» (٣١٠/٣٣)، «الكاشف» (٤٢٦/٢)، «التقريب» (ص١١٥٤).

فالحديث ضعيف لتفرد الضعيفين به، وقد سبق تضعيف الترمذي له بقوله: «غريب».

واستنكره ابن عدي في ترجمة أبي الرحال فقال: «لأبي الرحال من الحديث مقدار خمسة إلا أن الذي أنكرت عليه هذا الحديث»، «الكامل» (٢٧٩/٧).

وأورده الذهبي في «السير» (٣١/١٥) وقال عقبه: إسناده واه.

وأعله المصنف بهما.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥١٧).
وقع في (م): «القطيعي» وهو خطأ.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) باب العمل في القراءة (٨٧/١)، (ح٢٢٥) الموطأ رواية أبي مصعب الزهري: حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي حازم التمار عن البياضي: أن رسول الله ﷺ خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة وقال: **«إن المصلي يناجي ربه فلينظر ما يناجيه به ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن»**.

(٤) الذي وجدته في سنن أبي داود ليس من رواية البياضي كما يفهم من عزو الحافظ، بل الذي عنده من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أخرجه في كتاب الصلاة، باب في =

وغيرهما». وقال في موضع آخر: «لم يثبت لفظه وثبت معناه».

قلت: وحديث البياضي[١] عند أبي عبيد في «فضائل القرآن»[٢] من جهة أبي (حازم)[٣] التمار عنه قال: خرج رسول الله ﷺ على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم فقال: «**إن المصلي يناجي ربه فلينظر بما يناجيه، ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن**». ومن حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير رفعه مرسلاً مثله[٤].

وللبيهقي في «الشعب»[٥] بسند ضعيف عن علي مرفوعاً: «**لا يجهر**

= رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (ص٢٢٨)، (ح١٣٣٢).
وقد أصاب المؤلف في عزو الحديث لأبي داود من حديث أبي سعيد في آخر التخريج وسيأتي الكلام عليه.

(١) وقع في الأصل و(د) و(ز) البياض من دون ياء النسبة وفي (م): «البياضي».
والبياضي هو: فروة بن عمرو بن وَدْقَة بن عبيد بن غانم بن بياضة الأنصاري البياضي، شهد بدراً والعقبة، وقد آخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينه وبين عبدالله بن مخرمة العامري. انظر: «الإصابة» (٥٣٧/٨).

(٢) (ص١٦٨) من طريق الإمام مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي حازم التمار عن البياضي أن رسول الله: فذكر الحديث وفيه قصة.
وأخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٣٦٣/٣١)، (ح١٩٠٢٢) النسائي في «الكبرى» (٢٨٨/٧)، (ح٨٠٣٨)، والبيهقي في «الشعب» (٢١١/٤)، (ح٢٤١٠) كلهم من طريق مالك به.
والحديث صحيح رجاله ثقات.
قال ابن عبدالبر في التمهيد: حديث البياضي ثابت صحيح. (٣١٩/٢٣).

(٣) وقع في الأصول عندي (أبي حاتم) وهو خطأ، الصواب: «أبي حازم» كما في المصادر وفي ترجمته.
وهو أبو حازم الغفاري مولاهم التمار المدني، روى عنه محمد بن إبراهيم التيمي، وثقه العجلي وأبو داود وابن حبان وابن عبدالبر.
انظر: «معرفة الثقات» للعجلي (٣٩٤/٢)، ثقات ابن حبان (٢١٨/٤) و«تهذيب الكمال» (٢١٨/٣٣).

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص١٦٨) قال: ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي به مرسلاً.

(٥) لم أره في الشعب بهذا اللفظ وإنما هو عنده باللفظ الذي سيعزوه لأبي عبيد وهو =

بعضكم على بعض بالقراءة قبل العشاء وبعدها»، وهو عند الغزالي في الإحياء بلفظ: «**بين المغرب والعشاء**»[(١)].

وأخرجه أبو عبيد[(٢)] من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يرفع الرجل صوته بالقراءة في الصلاة، قبل العشاء الآخرة وبعدها؛ يغلط[(٣)] أصحابه».

ولأبي داود[(٤)] من حديث إسماعيل بن أمية[(٥)] عن أبي سلمة[(٦)] عن

= كذلك بالسند نفسه من طريق خالد عن مطرف، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، أن رسول الله ﷺ: «نهى أن يرفع الرجل....» (٢١٢/٤)، (ح٢٤١٣).
زاد البيهقي في روايته «في الصلاة» بعد قوله: «أصحابه». وهي ليست عند أبي عبيد.

(١) «إحياء علوم الدين» (٢٧٩/١).

(٢) في «فضائل القرآن» (ص١٦٩) من طريق خالد بن عبدالله قال: أخبرنا مطرف عن أبي إسحاق عن الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: نهى... فذكر الحديث.
ورواه أحمد في «المسند» (٩٠/٢)، (ح٦٦٣) ومسدد في «مسنده» كما في «المطالب» (٤٠٩/٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٨٤/١)، (ح٤٩٧)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٥٢/٢) كلهم من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي به مرفوعاً.
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٤٣/٢) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى وفيه الحارث وهو ضعيف».
والحارث هو ابن عبدالله الأعور الهمداني الكوفي ضعيف متروك في الحديث؛ قال عنه أبو إسحاق السبيعي: كذوب. وكذبه ابن المديني. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يحتج بحديثه. وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عن علي غير محفوظ، وقال الحافظ: كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف.
انظر: «الجرح والتعديل» (٧٩/٣)، «الكامل» (١٨٦/٣)، «المجروحين» (١٢٢/١)، «الميزان» (٤٣٥/١)، «التقريب» (ص٢١١).

(٣) تحرفت في (م) إلى: «بلفظ».

(٤) في «سننه»، كتاب الصلاة، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (ص٢٢٨)، (ح١٣٣٢). ثنا الحسن بن علي: حدثنا عبدالرزاق: أخبرنا معمر عن إسماعيل به.

(٥) إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، ثقة ثبت من السادسة، مات سنة أربع وأربعين وقيل قبلها. ع. «التقريب» (ص١٣٧).

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٦٦).

أبي سعيد الخدري قال: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف الستر وقال: «**ألا إن كلكم مناج ربه، فلا يؤذين بعضكم بعضاً، ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة**» أو قال: «**في الصلاة**» [ل١٦٠/ب] وأخرجه النسائي في فضائل القرآن من «سننه»[(١)] أيضاً.

٩٤٨ حديث: «ما أهدى مسلم لأخيه هدية[(٢)] أفضل من كلمة حكمة».

البيهقي في «الشعب»[(٣)]، وأبو نعيم[(٤)]، والديلمي[(٥)]، وآخرون[(٦)] من حديث عبدالله بن عمرو به مرفوعاً.

---

(١) الكبرى، كتاب فضائل القرآن، ذكر قول النبي ﷺ: «**لا يجهر بعضكم على بعض في القرآن**» (٢٨٨/٧)، (ح٨٠٣٨). من طريق عبدالرزاق به.
وهو في «المصنف» له (٤٩٨/٢)، (ح٤٢١٦) وعليه مدار هذا الحديث ومن طريقه أخرجه الأئمة في مصنفاتهم:
كأحمد في «المسند» (٣٩٨/١٨)، (ح١١٨٩٦) وعبد بن حميد في «المسند» (ص٢٧٨)، (ح٨٨٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٠/٢)، (ح١١٦٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣١٠/١)، والبيهقي في «الشعب» (٢١٢/٤)، (ح٢٤١٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٣١٨/٢٣).
والحديث صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
ووافقه الذهبي بقوله: على شرطهما.
وصححه ابن خزيمة بإخراجه له في «صحيحه» كما سبق، وقال ابن عبدالبر في «التمهيد»: ثابت صحيح. (٣١٩/٢٣).

(٢) سقطت من (م).

(٣) (٢٦٤/٣)، (ح١٦٢٩).

(٤) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» «حاشية المسند» (١٠٠/٤).

(٥) في «المسند» (٢١٨/١/ب نسخة لا له لي).

(٦) كابن بشران في «أماليه» (٢٧/٢)، (ح١٠١٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤١٠/٣٧).
ومدار أسانيدهم على إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن غزية، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن عبيدالله بن عمرو مرفوعاً به بزيادة: «**يزيده الله بها هدى، أو يرده بها عن ردى**».
وسنده ضعيف فيه علتان:
الأولى: ضعف إسماعيل بن عياش في روايته عن غير أهل بلده كما هو الحال في =

= هذا الإسناد؛ فإن عمارة بن غزية الأنصاري مدني من المدينة. انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/٢٥٨).

وأما عن حال ابن عياش فانظر المراجع في ذلك تحت حديث رقم (٨٠٤).

والعلة الثانية: الانقطاع بين عبيدالله بن أبي جعفر وعبدالله بن عمرو.

نص على ذلك البيهقي في «الشعب» (٣/٢٦٤) عقب رواية الحديث فقال: «وفي إسناد هذا الحديث إرسال بين عبيدالله، وعبدالله».

وأشار إلى الانقطاع ابن عساكر في «تاريخه» (٣٧/٤١٠) فقال عقب رواية الحديث: قال البحيري هكذا قال عن ابن أبي جعفر عن عبدالله بن عمرو وبلغني أن عبيدالله ولد في سنة ستين وهو من سبي أطرابلس الغرب.

قلت: وعبدالله بن عمرو كانت وفاته سنة (٦٥)، نص عليه ابن زبر في «مولد العلماء ووفياتهم (١/١٨٠ي)، وابن حجر في «الإصابة» نقلاً عن الواقدي (٦/٣١١) فلم يدرك عبيدالله من حياة شيخه الصحابي سوى خمس سنين.

وللحديث شواهد عن أنس وعبدالله بن عباس وزيد بن أسلم مرسلاً:

فأما حديث أنس فأخرجه تمام في الفوائد (١/١٨٢)، (ح٤٢٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٦٠)، (ح١٣١٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٧/٦٣) كلهم من طريق أبي يزيد خلاد بن محمد بن هانئ بن واقد الأسدي: ثنا أبي محمد بن هانئ: ثنا عبدالعزيز بن عبدالرحمن القرشي البالسي: ثنا خصيف عن عكرمة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أفضل الهدية أو أفضل العطية الكلمة من كلام الحكمة يسمعها العبد ثم يتعلمها ثم يعلمها أخاه خيراً له من عبادة سنة على نيتها**».

وسنده واه؛ فيه علل:

أبو يزيد خلاد لم أقف على حاله.

وأبوه محمد بن هانئ ترجمه ابن أبي حاتم وقال: «سمع منه أبي»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. «الجرح والتعديل» (٨/١١٧).

وعبدالعزيز القرشي البالسي اتهمه أحمد بن حنبل وأمر بالضرب على أحاديثه وقال عنها: كذب. أو قال: موضوعة. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: سائر أحاديثه ليس لها أصول ولا يتابعه الثقات عليها، وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به بحال.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٣١٨)، «المجروحين» (٢/١٣٨)، «الكامل» (٥/٢٨٩)، «الميزان» (٢/٦٣١).

والشاهد الثاني: من حديث عبدالله بن عباس أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/٤٣)، (ح١٢٤٢١) من طريق عمرو بن الحصين العقيلي: ثنا إبراهيم بن عبدالملك السلمي =

= عن قتادة عن عزرة الخزاعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «**نعم العطية كلمة حق تسمعها ثم تحملها إلى أخ لك مسلم فتعلمها إياه**».
والحديث ضعف العراقي إسناده بعدما عزاه للطبراني في «الكبير» كما في «المغني» (١٨/١)، (ح٤٧) من غير أن يفصح عن علته.
لكن أبان الهيثمي عن علته في «المجمع» (٤٠٦/١) فقال: «فيه عمران بن الحصين العقيلي وهو متروك».
قلت: وهو كما قال؛ فقد وهّاه أبو زرعة. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث. وقال الدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن عدي: حدث بغير حديث عن الثقات منكر.
وقال ابن حجر كما في التقريب: متروك الحديث.
انظر «الجرح والتعديل» (٢٢٩/٦)، «الكامل» (١٥٠/٥)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٣/٣)، «التقريب» (ص٧٣٣).
وأما آخرها وهو حديث زيد بن أسلم مرسلاً:
رواه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص٤٨٧)، (ح١٣٨٦) قال: أخبرنا عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: نعم الهدية ونعم العطية الكلمة من كلام الحكمة يسمعها الرجل المسلم ثم ينطوي عليها حتى يهديها لأخيه.
وتابعه موسى بن عبيدة عند هناد في «الزهد» (٣٠٠/١)، (ح٥٢٩)، وابن عمشليق في جزئه (ص٢١)، (ح٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٥٨/٢)، (ح١٣١١).
وسنده ضعيف من أجل الإرسال، وعبدالرحمٰن بن زيد ضعفه الواقدي وابن المديني جدّاً، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: كان في نفسه صالحاً وفي الحديث واهياً.
وقال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل التثبيت بحديثه لسوء حفظه بالأسانيد، وقال: هو رجل صناعته العبادة، والتقشف والموعظة، والزهد.
انظر: «الطبقات» (٤١٣/٥)، «الجرح والتعديل» (٢٣٣/٥) «صحيح ابن خزيمة» (٢٣٣/٣).
فهذه الطرق ضعيفة لا تنهض للاحتجاج مع أنها قد تدل على أن للحديث أصلاً ولعله ما ورد عن أبي عبدالرحمٰن عبدالله بن يزيد الحبلي من قوله فالتبس على بعض الرواة فظنه حديثاً فرفعه.
وأثر أبي عبدالله الحبلي رواه الدارمي في «مسنده» (٣٦٣/١)، برقم (٣٦٧) قال: أخبرنا عبدالله بن يزيد ثنا حيوة: أخبرنا شرحبيل بن شريك المعافري أبو محمد البصري أنه سمع أبا عبدالرحمٰن عبدالله الحبلي يقول: «ليس هدية أفضل من كلمة حكمة تهديها لأخيك». =

٩٤٩ حديث: «ما أُوذِي أحد ما أُوذيتُ في الله ﷻ».

أبو نعيم في «الحِلية» عن أنس به مرفوعاً[١]، وأصله في البخاري[٢].

= وسنده حسن من أجل شرحبيل بن حسن فإنه صدوق؛ قال عنه النسائي: ليس به بأس. وقال الذهبي وابن حجر: صدوق.
وبقية الأثر رجاله ثقات.
انظر: «تهذيب الكمال» (٤٢٢/١٢)، «الكاشف» (٤٨٣/١)، «التقريب» (ص٤٣٣).

(١) «حلية الأولياء» (٣٣٣/٦) وعزاه له الديلمي في «المسند» (٢٢٤/١/ب نسخة لا له لي) من طريق أحمد بن محمد الأزهري: ثنا محمد بن سليمان بن هشام: ثنا وكيع عن مالك عن الزهري عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ما أوذي أحد مثل ما أوذيت في الله.
قال أبو نعيم عقبه: غريب من حديث مالك؛ تفرد به وكيع.
قلت: ووكيع هو ابن الجراح الرؤاسي الكوفي لا يُسأل عن مثله؛ فهو ثقة إمام حافظ، لكنّ العلة ممن تحته وهما:
محمد بن سليمان اليشكري، قال عنه ابن عدي: أحاديثه عامتها مسروقة، سرقها من قوم ثقات ويوصل الأحاديث. «الكامل» (٢٧٦/٦).
واتهمه أيضاً ابن حبان بسرقة الحديث فقال: منكر الحديث بين الثقات، كأنه يسرق الحديث؛ يعمد إلى أحاديث معروفة لأقوام بأعيانهم حدث بها شيوخهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. «المجروحين» (٣٠٥/٢).
واتهمه الخطيب بالوضع. كما في «الميزان» (٥٧٠/٣).
ولعلّ إسناد هذا الحديث مما صنعت يداه! قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» (٥٧٠/٣): ومن أكاذيبه على وكيع، عن مالك، عن الزهري، عن أنس ـ مرفوعاً: **«ما أوذي أحد ما أوذيت...»**.
لكن أورد الحديث الذهبي في «الميزان» وجعل بين (مالك) (وأنس) الزهري.
ووكيع قد روى هذا الحديث لكن بغير هذا الوجه.
انظر: «تهذيب الكمال» (٣١١/٢٥).
والراوي عنه أيضاً: ضعيف منكر الحديث؛ ذكره ابن عدي في «الكامل» (٢٠٢/١) وقال: حدث بمناكير. وقال الدارقطني منكر الحديث. «سؤالات السلمي» له (ص١٢٨).
فالحديث بهذا السند موضوع؛ فإن الراوي عن وكيع متهم بسرقة الحديث.

(٢) لم أجده قريباً بهذا اللفظ فيه، ولعله يقصد حديث عائشة أنها قالت للنبي ﷺ: **«هل أتى عليك يوم أشد من يوم أحد؟»** قال: «لقد لقيت من قومك ما لقيت، وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة. . .» الحديث، وفيه قصة. أخرجه البخاري في كتاب بدء =

٩٥٠ حديث: **«ما اتخذ الله من ولي جاهل، ولو اتخذه لَعلَّمه»**.

قال شيخنا[١]: ليس بثابت، ولكن معناه صحيح، والمراد بقوله: «ولو اتخذه لعلمه»؛ يعني: لو أراد اتخاذه وليّاً لعلمه ثم اتخذه وليّاً[٢].

٩٥١ حديث: **«ما اجتمع الحلالُ والحرامُ إلا غَلَبَ الحرامُ الحلالَ»**.

قال البيهقي[٣]: رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود[٤]؛ وفيه ضعف وانقطاع[٥].

= الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه (١١٥/٤)، (ح٣٢٣١).

لكن أخشى أن يكون عزوه لحديث الترجمة أنه في البخاري سبق قلم من الحافظ السخاوي أو سهو منه فإن الحديث بنحو هذا اللفظ في «جامع الترمذي» (ص٥٥٧)، (ح٢٤٧٢)، وابن ماجه في «سننه» (ص٤٢)، (ح١٥١) وأحمد في «مسنده» (٢٤٥/١٩)، (ح١٢٢١٢) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص٣٩٢)، (ح١٣١٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٢٣٦٢) وعنه أبو يعلى في «مسنده» (١٤٥/٦)، (ح٣٤٢٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥١٥/١٤)، (ح٦٥٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٥٠/١)، والبيهقي في «الشعب» (١٧٣/٣)، (ح١٥١٦).

كلهم من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: لقد أوذيت في الله ﷻ وما يؤذى أحد، وأخفت في الله وما يخاف أحد...

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وزاد الألباني: هو على شرط مسلم. «السلسلة الصحيحة» (٢٦٠/٥).

ثم رأيت الشيخ الألباني استغرب قول السخاوي (وأصله في البخاري) فقال: . فلم أدر ما يعني، فإني لا أعلم لأنس قريباً من هذا عنده، وإن كان يعني ما رواه عنه ثابت مرفوعاً بلفظ: **«لقد أذيت في الله وما يؤذى أحد، ولقد أخفت في الله وما يخاف أحد...»** الحديث فإنه لم يروه البخاري وإنما رواه الترمذي (٢٤٧٤)، وابن ماجه. «السلسلة الصحيحة» (٢٦٠/٥)، (ح٢٢٢٢).

(١) لم أقف على قوله.

(٢) وهو من أقوال الصوفية وقد سئل عنه ابن حجر الهيتمي في «فتاويه» (٩٣/١) فأطال ببيان معناه.

(٣) في «السنن الكبرى» (١٦٩/٧).

(٤) في (م): «أبي مسعود» وهو خطأ.

(٥) هكذا نقله المؤلف مختصراً، والبيهقي فسر الضعف والانقطاع فقال: وجابر الجعفي =

وقال الزين العراقي في «تخريج منهاج الأصول»: «إنه لا أصل له».

وكذا أدرجه ابنُ مفلح (في)[١] أول كتابه في «الأصول»[٢] فيما لا أصل له.

٩٥٢ حديث: «ما استفاد المؤمن من بعد تقوى الله خيراً له من زوجة صالحة، إن أمرها أطاعته. وإن نظر إليها سَرَّتْهُ...» الحديث.

ابن ماجه[٣] والطبراني[٤]، عن أبي أمامة وسنده ضعيف، ولكن له

= ضعيف، والشعبي عن ابن مسعود منقطع. (١٦٩/٧).

وأخرجها عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٩/٧)، (ح١٢٧٧٢) عن الثوري عن جابر عن الشعبي قال: قال عبدالله: ... فذكره.

وإسناده معلول بضعف راويه جابر، وهو ابن يزيد الجعفي، قال عنه ابن سعد: كان ضعيفاً جدّاً، وقال أحمد: تركه يحيى وابن مهدي، وقال البخاري: تركه ابن مهدي، وقال النسائي والدارقطني: متروك. وكذا قال ابن حجر كما في «المطالب» (١٣٦/٤).

وانظر: «ضعفاء البخاري» (ص٢٩)، «الضعفاء» للنسائي (ص٧١)، «ميزان الاعتدال» (٣٧٩/١)، «تهذيب التهذيب» (٢٨٣/١).

وأما الانقطاع فهو بين الشعبي وابن مسعود فإنه لم يسمع منه. كما نص على ذلك أبو حاتم في المراسيل (ص١٦٠)، والحاكم صاحب المستدرك. والبيهقي كما سبق في «السنن الكبرى» (١٦٩/٧).

(١) زيادة من (م).

(٢) المطبوع باسم: «أصول الفقه» (٧/١).

(٣) في «سننه»، كتاب النكاح، باب أفضل النساء (ص٣٢٣)، (ح١٨٥٧) من طريق علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً به.

(٤) في «المعجم الكبير» (٦٤/٨)، (ح٧٨٨١). بسند ابن ماجه سواء وفيه «ما استفاد المسلم...» بدل «المؤمن».

وأخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخه» (٢٧٩/٤٣). من الطريق نفسه.

وسنده ضعيف كما قال المؤلف؛ لأن في إسناده علي بن يزيد الألهاني متفق على ضعفه كما حكاه الساجي، وضعفه ابن معين وابن المديني، وقال أبو حاتم: حديثه منكر، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، وكذا الذهبي رأى أنه لا يترك. انظر: «التاريخ الكبير» (٣٠١/٦)، «الجرح والتعديل» (٢٠٩/٦)، «تهذيب الكمال» =

شواهد تدل على أن له أصلاً(١).

٩٥٣ حديث: «ما بُدئ بشيء يوم الأربعاء إلا تم».

لم أقف له على أصل، ولكن ذكر برهان الإسلام(٢) في كتابه «تعليم

= (١٧٩/٢١)، «ميزان الاعتدال» (١٦١/٣).

وقد حكم ابن معين على ضعف مروياته عن القاسم عن أبي أمامة وقال: هي كلها ضعيفة. «تهذيب الكمال» (١٧٩/٢١). والحديث من هذا الوجه.

(١) من شواهده ما جاء عن أبي هريرة وابن عباس:

فأما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد في «مسنده» (٣٨٣/١٢)، (ح٧٤٢١)، والنسائي في الكبرى، كتاب «عشرة النساء»، باب طاعة المرأة زوجها (١٨٤/٨)، (ح٨٩١٢) عن عمرو بن علي الفلاس، والحاكم في «المستدرك» (١٦٢/٢) من طريق مسدد ثلاثتهم (أحمد بن حنبل والفلاس ومسدد) عن يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ أي النساء خير؟ قال: الذي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه فيما يكره في نفسها وماله.

هكذا روى القطان عن ابن عجلان هذا الحديث بهذا السند.

وتابع القطان الليث ابن سعد عند النسائي في «الكبرى» (١٦١/٥)، (ح٥٣٢٤)، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد عند البيهقي في «الكبرى» (٨٢/٧).

واضطرب ابن عجلان في إسناده فرواه عنه القطان عن عجلان أبيه عن أبي هريرة. أخرجها أحمد في «المسند» (٤١١/١٥)، (ح٩٦٥٨).

فجعل بدل سعيد المقبري أباه عجلان؛ والحمل في هذا على ابن عجلان؛ فإنه اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري كما قال ابن معين.

وقال ابن حجر: صدوق، اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة.

انظر: «تاريخ ابن معين» رواية الدوري برقم (١١١٩)، «التقريب» (ص٨٧٧).

ولعل هذا منها والذي يظهر أن الصواب فيه: ما رواه عنه الضحاك بن مخلد والليث ويحيى القطان في أحد وجهيه عنه.

ولعل ما يدل على صوابها متابعة أبي معشر له؛ فقد رواه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وهي متابعة تامة رواها عنه: أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٨٦/٤)، (ح٢٤٤٤)، والبزار في «مسنده» (ح٨٥٣٧).

وتابعهما أيضاً إمام ثقة وهو ابن أبي ذئب، فرواه: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، أخرجها ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩٣٩/٣)، (ح٥٢٤٤).

(٢) هو: برهان الإسلام النعمان بن إبراهيم من تلامذة صاحب الهداية، مصنف كتاب تعليم المتعلم طريق التعلم، انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢١٩/٤ ـ ٣٦٥).

المتعلم طريق التعلم»[1] عن شيخه الْمَرْغِينَانِي[2] صاحب «الهداية في فقه الحنفية» أنه كان يوقف بداية السبق[3] على يوم الأربعاء؛ وكان يروي في ذلك حديثاً ويقول: قال رسول الله ﷺ: **«ما من شيء بدئ به يوم الأربعاء إلا وقد تم»** قال: وهكذا كان يفعل أبي[4] فيروي هذا الحديث بإسناده عن القِوَام أحمد بن عبدالرشيد[5]. انتهى.

ويعارضه حديث جابر مرفوعاً: **«يوم الأربعاء يوم نحس مستمر»** أخرجه الطبراني في «الأوسط»[6]، ونحوه ما يروى عن ابن عباس أنه: «لا أَخْذَ فيه

---

(١) (ص٢٧) وفي (ز): «المتعلم» وهو خطأ، والمثبت هو الصواب. كما في الأصل و(م) وهكذا المطبوع.

(٢) هو: علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الفَرْغاني برهان الدين المرغيناني العلامة المحقق صاحب الهداية، أقر له أهل مصر بالفضل والتقدم. انظر: ترجمته موسعة في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٦٢٧/٢).
المرغيناني: بفتح الميم، وسكون الراء، وكسر الغين، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح النون، وفي آخرها نون أخرى، هذه النسبة إلى مرغينان، وهي بلدة من بلاد فرغانة، وفرغانة بالفتح ثم السكون وغين معجمة وبعد الألف نون، مدينة وكورة واسعة بما وراء النهر، متاخمة لبلاد تركستان، بينها وبين سمرقند خمسون فرسخاً، وتقع اليوم في تركستان الروسية على نهر سرداريا في الاتحاد السوفياتي.
انظر: «الأنساب» للسمعاني (٢٥٩/٥)، و«معجم البلدان» (٢٥٣/٤)، و«بلدان الخلافة الشرقية» (ص٥٢٠).

(٣) وقع بالأصل و(ز): «السبت» وهو خطأ، والتصويب من (د) و(م) وكذا في المصدر المنقول عنه وهو «تعليم المتعلم» (ص٢٧) وكذا هي في «طبقات الحنفية» (٢٦٩/٤) وفسرها القاري بـ (الدّرْس)، «الأسرار المرفوعة» (ص٢٩٤).
وهي كذلك باللغة الأوردية. انظر: «مصباح اللغات قاموس عربي أوردو» (ص٢٣٥).
ثم إنها جاءه على الصواب عند حديث (يوم الأربعاء...) فإن المؤلف أعاد هذا الكلام تحت هذا الحديث من حرف الياء.

(٤) لم أقف له على ترجمة.

(٥) أحمد بن عبدالرشيد البخاري، الملقب «قِوَامُ الدّين» الإمام والد طاهر الإمام. الجواهر المضية في «طبقات الحنفية» (١٨٨/١) وانظر ترجمته لزاماً في: «الطبقات السنية».

(٦) (٢٤٣/١)، (ح٧٩٧) وفي موضع آخر (٢٨٣/٦)، (ح٦٤٢٢) من طريق إبراهيم بن =

ولا عَطَاء»(١).

= أبي حية قال حدثني جعفر عن أبيه عن جابر بن عبدالله الأنصاري مرفوعاً به.
ورواه أيضاً أبو عوانة في «مسنده» (٥٧/٤)، (ح٦٠٢٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢٣٨/١)، وابن حبان في «المجروحين» (١٠٤/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧٠/١٠)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٧٩/١) كلهم من طريق إبراهيم بن أبي حية به.
قال الطبراني في «الأوسط» (٢٤٣/١): لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن محمد إلا إبراهيم بن أبي حية.
قلت: ومثله لا يحتمل تفرده؛ بل ولا يستشهد بمثله؛ فهو منكر الحديث، وقد عده أحمد في الوضاعين، وقال عنه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك.
انظر: «التاريخ الكبير» (٢٨٣/١)، «الجرح والتعديل» (١٤٩/٢) «الموضوعات» لابن الجوزي (١٢٨/٣)، «ميزان الاعتدال» (٢٩/١).
وممن حكم بضعفه ابن طاهر في «تذكرة الحفاظ» وقال: إبراهيم بن أبي حية ليس بشيء.
وعده ابن الجوزي من «الموضوعات» واتهم به ابن أبي حية هذا (٧٤/٢).
وأورده ابن رجب في «لطائف المعارف» (ص١٨٣) وقال لا يصح.
وضعفه جداً ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣٩٢/٤)، والمناوي في «فيض القدير» (٤٧/١).

(١) هو جزء من حديث طويل يروى عن ابن عباس موقوفاً أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٤٧٩/٤)، (ح٢٦١٢) قال: حدثنا عمرو بن حصين: حدثنا يحيى بن العلاء: حدثنا عبدالله بن عبدالرحمٰن عن أبي صالح: عن ابن عباس قال: يوم الأحد يوم غرس وبناء، ويوم الاثنين يوم السفر، ويوم الثلاثاء يوم الدم، ويوم الأربعاء يوم أخذ ولا عطاء فيه، ويوم الخميس يوم دخول على السلطان، ويوم الجمعة يوم تزويج وباءة.
وسنده واه؛ آفته عمرو ين حصين العقيلي شيخ أبي يعلى؛ قال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث ليس بشيء تركنا الرواية عنه. وقال ابن عدي: هو مظلم الحديث. وقال الدارقطني وابن حجر: متروك.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٢٩/٦)، «الكامل» (١٥٠/٥)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٢/٣)، «التقريب» (ص٧٣٣).
والحديث صرح السخاوي بضعفه عند الكلام على حديث يوم الأربعاء... من حرف الياء.
ويلاحظ في متن الحديث الذي عند أبي يعلى أنه قال: «يوم الأربعاء يوم أخذ =

وكلها ضعيفة[١].

وبلغني[٢] عن بعض الصالحين ممن لقيناه أنه قال: «اشتكت الأربعاء إلى الله سبحانه تشاؤم الناس بها، فمنحها أنه ما ابتُدئ بشيء فيها إلا تم».

٩٥٤ [ل١٦١/أ] **حديث: «ما بعث الله نبيّاً إلا عاش نصف ما عاش النبي قبله».**

أبو نعيم في «الحلية»[٣]، والفسوي في «مشيخته»[٤]، عن زيد بن أرقم به

= ولا عطاء». واللفظ الذي ذكره السخاوي «لا أخذ فيه ولا عطاء»، وبينهما فرق ظاهر.

والمتن الذي أورده السخاوي جاء من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً، أخرجه تمام في «الفوائد» (٢٦٦/١)، (ح٦٤٧) عن سلّام بن سليمان أبي العباس: ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه وفيه: **«ويوم الأربعاء لا أخذ ولا عطاء»**.

وسنده ضعيف فيه علتان: **الأولى**: ضعف سلام بن سليمان ويقال: ابن سوار الثقفي، قال أبو حاتم: ليس بالقوي، ووثقه النسائي، وقال ابن عدي: هو عندي منكر الحديث وعامة ما يرويه حسان إلا أنه لا يتابع عليه، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال الذهبي: له مناكير، وضعفه ابن حجر في «التقريب» (ص٤٢٥).

انظر «الجرح والتعديل» (٢٥٩/٤)، «الكامل» (٣١٠/٣، ٣١٢) «ضعفاء العقيلي» (١٦٠/٢)، «الكاشف» (٤٧٤/١).

فالذي يظهر أنه ضعيف منكر الحديث إذا انفرد كما هو الحال في هذا الحديث؛ فإنه لم يتابع عليه، فهو من مناكيره.

والعلة الأخرى: ضعف عطية العوفي وقد سبق مراراً.

فالحديث لا يصح وقفاً ورفعاً؛ وقد أورده السيوطي في «اللآليء المصنوعة» (٤٤٠/١) وضعفه.

(١) نقل المناوي في «فيض القدير» (٤٧/١) عن السخاوي بأنه قال عن هذه الطرق (كلها واهية).

(٢) عند العجلوني في «كشف الخفاء» (٢١٢/٢): قال العسقلاني: بلغني... فذكره. ولم أقف له على أصل.

(٣) (٦٨/٥).

(٤) لم أعرفها وهو في «تاريخه» من غير هذا الوجه وسيأتي. على أنه وقع في (م): «النسائي» بدل «الفسوي» على خلاف النسخ كلها.

مرفوعاً، وسنده حسن؛ لاعتضاده[(١)].

---

(١) هذا كلام الحافظ ابن حجر بنصه منقول من أجوبته الحديثية على أسئلة بعض تلامذته (ص٧٩).
وقوله: حسن لاعتضاده لأن حديث زيد بن أرقم فيه ضعف وتقويته من جهة حديث عائشة الآتي وبيان ذلك:
أن حديث زيد بن أرقم هذا أخرجه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/٢٤٤)، والبزار في «مسنده» (ح٤٣٤٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥/٢٠٠)، (ح١٩٣٨)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٨٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص١١٧٥)، (ح٢٩٨١) كلهم من طريق عبيد بن إسحاق قال: نا كامل بن العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما بعث الله نبياً قط إلا عاش نصف الذي عاش النبي الذي قبله»**.
قال البزار: **وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن زيد بن أرقم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.**
وهو ضعيف جدّاً فإن عبيد بن إسحاق العطار متروك في الحديث؛ قال ابن معين: ليس بشيء، ومرة ضعفه. وقال البخاري: منكر الحديث، ومرة: عنده مناكير، وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد أو منكر المتن.
انظر: ضعفاء البخاري (ص٨٧) و«التاريخ الأوسط» (٢/٣٠٥)، «الجرح والتعديل» (٥/٤٠١) «الضعفاء» للنسائي (ص١٧٠)، «الكامل» (٥/٣٤٧)، «ميزان الاعتدال» (٣/١٨).
فحديث من كان في هذه المرتبة ضعيف جدّاً لا يتقوى ولا ينجبر، وتحسين الحافظ ابن حجر والسخاوي يعتبر تساهلاً.
والحديث من هذا الوجه ضعفه الحافظ السخاوي نفسه في «الأجوبة المرضية» وقال المناوي في «التيسير» (٢/٦٦٨): إسناده واه.
وقال الألباني: ضعيف جدّاً. «الضعيفة» (٩/٤٢٤).
لكن المحفوظ في هذا الحديث هو الإرسال سنداً ومتناً فإن يحيى بن جعدة اختلفوا عليه فرواه حبيب موصولاً كما سبق.
وخالفه عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة مرسلاً بلفظ: **«إنه لم يعمر نبي قط إلا عمر الذي بعده نصف عمر صاحبه وعَمّر عيسى أربعين وأنا عشرين»**.
أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/٣٠٨) وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٥/٩)، (ح٢١٠٥) كلاهما من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار به.
وتابع حمَّاداً سفيان بن عيينة فيما ذكره المناوي في «فيض القدير» (٥/٤٣٢). =

لكن يُعكِّر عليه ما ورد في عمر عيسى عليه السلام(١).

= ورجال المرسل ثقات وهو المحفوظ وأما وصله فلا يصح.
وليست العلة من يحيى بن جعدة المختلف عليه، بل من إسحاق العطار فهو: متروك منكر الحديث، وهو الذي وصله كما سبق.
ويلاحظ في متن المرسل أن العمر المقصود هو عمر النبوة لا عمر الحياة؛ لأن في متن الموصول جاء مطلقاً غير مقيد فقد يفهم منه عمر الحياة.
لذا فسره ابن حجر بقوله: معناه عَمّر في النبوة. «المطالب العالية» (٢٧١/١٤).
وبما أن المرسل يتقوى فله شاهد مرسل رجاله ثقات كلهم، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣٠٩/٢) قال: أخبرنا محمد بن عبدالله الأسدي: أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم قال: قال رسول الله ﷺ: يعيش كل نبي نصف عمر الذي قبله، وإن عيسى بن مريم مكث في قومه أربعين عاماً.

(١) يشير إلى ما ورد من رفعه إلى السماء وهو ابن ثلاث وثلاثين فهذا يعكر ويشكل على حديث الترجمة على قول المؤلف.
لكن الوارد في ذلك موقوفات على بعض السلف وبيان ذلك:
أنه أثر موقوف على سعيد بن المسيب أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥٩٠/٣) وأحمد بن حنبل في «العلل ومعرفة الرجال» (٤٨١/١)، والدينوري في «المجالسة» (٢٤١/٦) كلهم من طرق عن حماد؛ يعني: ابن سلمة قال: حدثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قال: رفع عيسى وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة ومات معاذ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة.
وسند الأثر ضعيف فيه علي بن زيد وهو ابن جدعان ضعيف كما سبق.
ولعله من الإسرائيليات المأخوذة عن أهل الكتاب فإنه يروى هذا الأثر أيضاً عن وهب بن منبه أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٥٩٦/٢) بلفظ: **زعمت النصارى أن عيسى عاش إلى أن رفع ابن اثنين وثلاثين سنة.**
هكذا، والمروي عن سعيد بن المسيب: «ثلاث وثلاثين سنة».
وهذا الأثر سكت عنه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: عبدالمنعم ساقط. «التلخيص» (٥٩٦/٥).
وهذان الأثران ضعيفان فلا تقوم بهما حجة لا سيما وأنهما معارضان بأقوى منهما من المرفوعات.
وقد استشكلهما أيضاً البيهقي في دلائل النبوة عندما ذكر حديث فاطمة الآتي الذي فيه «أن عيسى عاش مائة وعشرين» ثم أعقبه بهذين الأثرين فراح يوجه قولهما: «ثلاث أو اثنين وثلاثين سنة» بأن المقصود نزوله للدنيا ومكوثه فيها آخر الزمان.
حيث قال: فإن صح قول ابن المسيب ووهب فالمراد من الحديث، والله أعلم، بما =

نعم قد أخرج الطبراني في «الكبير» بسند رجاله ثقات إلى محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وهو المعروف بالدِّيباج[١]، عن أمه فاطمة بنت الحسين بن علي أن عائشة كانت تقول: إن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي قبض فيه لفاطمة: **«إن جبريل كان يعارضه القرآن في كل عام مرة، وإنه عارضني بالقرآن العام مرتين، وأخبرني أنه أخبره: أنه لم يكن نبي إلا عاش نصف عمر الذي كان قبله، وأخبرني أن عيسى بن مريم عاش عشرين ومائة سنة، ولا أراني إلا ذاهباً على رأس الستين، فبكت...»** الحديث[٢].

= يبقى في الأرض، بعد نزوله من السماء، والله أعلم. «دلائل النبوة» (١٦٦/٧).
قلت: قوله فإن صح يشعر بضعف الأثرين لا سيما من ناحية السند وقد سبق أنهما لا يصحان.

(١) لحسن وجهه كما قال ابن الجوزي في كشف النقاب (١٩٨/١).

(٢) «المعجم الكبير» (٤١٨/٢٢)، (ح١٠٣١).
وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٤٩/٥)، (ح٢٩٧٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الاثار» (١٣٩/١)، (ح١٤٦) كلهم من طرق عن سعيد بن أبي مريم: ثنا نافع بن يزيد: حدثني عمارة بن غزية عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان به.
وهو كما قال المؤلف رجال إسناده ثقات إلى محمد بن عبدالله الملقب بالديباج.
وكذلك من بعد الديباج ثقات. ولم يبق من ينظر في حاله سوى محمد بن عبدالله الديباج ففيه كلام.
قال البخاري: عنده عجائب.
وهو تليين منه كما أفاده الذهبي في «السير» (٢٢٤/٦).
ووثقه النسائي ومرة قال: ليس بالقوي.
وأبان ابن حبان عن تفسير جرحه فقد ذكره في الثقات وقال: في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير.
وقال ابن حجر: صدوق.
«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص١٠٦)، «الثقات» (٤١٧/٧)، «تهذيب الكمال» (٥١٦/٢٥)، «التقريب» (ص٨٦٥).
وعليه فأقل أحواله أن يكون حسن الحديث لذاته.
وهذا المتن يفيد أن العمر هو عمر الحياة لا عمر النبوة.
ومن شواهده أيضاً حديث حذيفة بن أسيد الغفاري أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠٠/٣)، (ح٣٠٥٢) قال: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي وزكريا بن يحيى =

ولأبي نعيم عن ابن مسعود رفعه: **«يا فاطمة إنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي قبله...»** الحديث[١].

٩٥٥ حديث: «ما بكيت من دهر إلا بكيت عليه».

هو من كلام ابن عباس، فقد روينا في «معجم» ابن جميع[٢] من حديث السري بن إسماعيل[٣] عن الشعبي قال: كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال: يا أبا عباس[٤] أما تعجب من عائشة تذم دهرها وتنشد قول لبيد[٥]:

= الساجي قالا: ثنا نصر بن عبدالرحمٰن الوشاء (ح) وحدثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري: ثنا سعيد بن سليمان الواسطي قالا: ثنا زيد بن الحسن الأنماطي: ثنا معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: فذكر حديثاً وفيه: «يا أيها الناس إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبله...».
قال الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٥٩): رواه الطبراني وفيه زيد بن الحسن الأنماطي قال أبو حاتم: منكر الحديث. ووثقه ابن حبان، وبقية رجال أحد الإسنادين ثقات.
وقال عنه الذهبي وابن حجر: ضعيف.
انظر: «الكاشف» (١/٤١٦)، «التقريب» (ص٣٥٢).
فمثله يتقوى حديثه ولا يترك وهو شاهد قوي لما سبق.

(١) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٢) «معجم الشيوخ» لابن جميع الصيداوي (ص١٠٢، ١٠٣).
ورواه أيضاً الثعلبي في «تفسيره» (٣/٣٣١) من طريق إسرائيل عن الشعبي به.
وأخرجه من وجه آخر بسند صحيح بدون القصة: عبدُالرزاق في «المصنف» (١١/٢٤٦) ومن طريقه البيهقي في «الزهد الكبير» (ص١٢١، ١٢٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح٢٦٥٦٣)، والبخاري في «تاريخه»، «الأوسط» (١/٨١)، والحارث كما في «بغية الباحث» (٢/٨٤٥)، وأبو داود في «الزهد» (ص٢٧٧، برقم (٣٣٠)، والدينوري في «المجالسة» (٨/١٤٣) كلهم من طرق عن عروة عن عائشة أنها كانت تتمثل بهذين البيتين وتقول: رحم الله لبيداً، ثم تقول: كيف لو أدرك زماننا هذا؟!.

(٣) السري بن إسماعيل، الهمداني، الكوفي، ابن عم الشعبي، ولي القضاء، وهو متروك الحديث. من السادسة ق. «تقريب التهذيب» (ص٣٦٧).

(٤) كذا الأصل و(د) وهو موافق للمصدر وفي (ز) و(م): «يا بن عباس».

(٥) لبيد بن ربيعة بن عامرالكلابي الجعفري، أبو عقيل، الشاعر المشهور، قال الشعر في الجاهلية دهراً ثم أسلم، مات سنة إحدى وأربعين. انظر: «الإصابة» (٩/٣٧٧).

ذهب الذين يُعاش في أكنافهم[١] وبقيتُ في خَلْفٍ[٢] كجِلْد الأجرب
يتأكّلون مَلَاذَةً ومشحّة ويُعاب قائلهم وإن لم يشغَبِ[٣]

فقال ابن عباس: «لئن ذَمّت عائشة دهرها فقد ذم[٤] عاد دهرها، وُجِد في خزانة عاد سهم كأطول ما يكون من رماحنا، عليه مكتوب: وذَكَرَ الشِّعْرَ. . .

فقال ابن عباس: ما بكينا من دهر إلا بكينا عليه».

وقوله: «مَلَاذَة»: من الملَّاذ الذي لا يصدق في مودته.

ولأبي العتاهية من أبيات:

يا ربِّ لم نبك من[٥] زمان إلا بكينا على الزمان[٦]

٩٥٦ حديث: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة».

متفق عليه عن أبي هريرة به مرفوعاً[٧].

٩٥٧ حديث: «ما تبعُد مصر عن حبيب».

يأتي في: «ما ضاق. . .»[٨] معناه عن ذي النون المصري، [ل١٦١/ب] ولفظه: «ما بعُد طريق أدى إلى صديق».

---

(١) الكَنَفُ: ـ مُحَرَّكَةً ـ النّاحِيَةُ، والجَمْعُ: أَكْنافٌ. «تاج العروس» (٣٤/٣٣٤).
(٢) بفتح الخاء وسكون اللام ويروى بفتحهما والمعنى: النسل وقيل: البدل.
(٣) والبيتين في «ديوانه» بشرح الطوسي (ص٥٥، ٥٦) وقد وقع خلاف كبير في بعض الألفاظ من البيت الثاني، فانظرها في الشرح.
وقد وقع في (م): «يتعب» بدل «يشغب».
(٤) كذا الأصل و(د) و(م) وهو الموافق للمصدر وفي (ز): «ذمت».
(٥) كذا بالأصول عندي وفي «ديوانه» (ص٤٣٣) أيضاً، لكن وقع عند الدينوري «في» بدل «من».
(٦) وهذا البيت هو خاتمة أبيات نظمها أبو العتاهية وهي موجودة في «ديوانه» (ص٤٣٣) ورواها عنه الدينوري بسنده كما في «المجالسة» (٧/٢٩٣).
(٧) صحيح البخاري، كتاب العمل في الصلاة، باب فضل ما بين القبر والمنبر (٢/٦١)، (ح١١٩٦) و«صحيح مسلم»، كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر، روضة من رياض الجنة (٢/١٠١١)، (ح١٣٩١).
(٨) سيأتي قريباً عند (ما ضاق مجلس بمتحابين) برقم (٩٧٢).

٩٥٨ حديث: «ما تركتُ بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء».

متفق عليه عن أسامة بن زيد به مرفوعاً(١).

وعند الديلمي بلا سند عن علي رفعه: **«ما أخافُ على أمتي فتنة أخوف عليها من النساء والخمر»**(٢).

٩٥٩ حديث: «ما ترك عبْد شيئاً لله لا يتركه إلا له إلا عوّضه الله منه ما هو خير له في دينه ودنياه».

أبو نعيم في «الحِلية» من حديث عبدالله بن سعد الرّقّي(٣) عن أمّ فروة بنت مروان(٤)، ....

---

(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ﴾ (٨/٧)، (ح٥٠٩٦).
و«صحيح مسلم»، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء (٢٠٩٧/٤)، (ح٢٧٤٠).

(٢) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/ل٢١٢/أ) بلا سند. وعزاه الحافظ ابن القيم في «روضة المحبين» (ص٩٦) لمسند السراج ولم أجده فيه.
ووجدته مسنداً عند ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣١/٤)، والمحاملي في «أماليه» (ص١٧٦)، (ح١٤٨)، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١٠٨/١)، (ح٢١٤)، والخطيب في «تاريخه» (٧٩/١٤) ومن طريقه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص١٥٦) كلهم من طريق موسى بن هلال النخعي: ثنا أبو إسحاق السبيعي عن هبيرة بن يريم عن علي بن أبي طالب ﷺ به مرفوعاً.
قال ابن أبي حاتم كما في «العلل» (١٣١/٤): سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر، لا أدري موسى بن هلال هذا من هو؟.
كذا قال، والظاهر أنه عرفه من بعد؛ فقد سأله ابن أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل» (١٦٦/٨) فقال: هو ضعيف الحديث.

(٣) عبدالله بن سعد بن معاذ الأنصاري الرّقّي، عن هشام بن عمار وجماعة، كذبه الدارقطني وقال: كان يضع الحديث، ووهاه أحمد بن عبدان. «سؤالات السلمي» للدارقطني برقم (٢١٩)، «ميزان الاعتدال» (٤٢٨/٢).
وانظر في نسبة الرّقّي تحت حديث رقم (٢٢).

(٤) وقعت تسميتها عند ابن عساكر في «تاريخه» (٣٧٤/١٠) بـ(مرية) ولعلها تصغير اسمها مروة أو لقب لها فقال: مرية بنت مروان بن يزيد بن عبدالملك بن عياض بن غنم القرشية. =

عن أمها عاتكة بنت بَكّار[١] عن أبيها[٢]، عن الزهري، عن سالم[٣]، عن أبيه[٤] مرفوعاً به.

وقال: «إنه غريب عن الزهري، لم نكتبه إلا من هذا الوجه»[٥].

وله شواهد: منها ما عند التيمي في «الترْغيب» له، من حديث أبي بن كعب مرفوعاً بلفظ: «**ما تَرك عبد شيئاً لا يدعه إلا لله إلا آتاه الله ما هو خير له منه**»[٦].

= وقع بالأصول عندي «أم فروة» وفي المصدر «مروة» وكذا عند السِّلَفي في «الطيوريات» (١٠٣٩/٣).

(١) لم أقف عليها.

(٢) ذكره ابن عساكر في «تاريخه» (٣٧٤/١٠) فقال: بكار بن محمد سمع الزهري برصافة هشام بن عبدالملك، روت عنه ابنته عاتكة بنت بكار. ثم ساق له هذا الحديث ولم يذكره بجرح ولا تعديل.

(٣) ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب.
قال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٦١/١)، (ح٥): «... فإن من دون الزهري لا ذكر لهم في شيء من كتب الحديث غير عبدالله بن سعد الرقي، فإنه معروف؛ ولكن بالكذب!».

(٤) الصحابي الجليل عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٥) «حلية الأولياء» (١٩٦/٢).
ومن طريق أبي نعيم أخرجه الديلمي معلقاً عنه كما في «زهر الفردوس» «حاشية الفردوس» (٦٦/٤).
وأخرجه أيضاً السلفي كما في «الطيوريات» (١٠٣٩/٣)، (ح٩٧١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٧٤/١٠) كلهم من طريق عبدالله بن سعد الرقي به.
وسنده موضوع، وعبدالله الرقي هو آفته؛ كذبه الدارقطني وصرح بكونه يضع الحديث وقال: وهاه أحمد بن عبدان.
انظر: «سؤالات السلمي» له (ص٢١٠، ٢١١) و«ميزان الاعتدال» (٤٢٨/٢).

(٦) الترغيب والترهيب للتيمي وهو الأصفهاني المعروف بـ (قوام السُّنَّة) (٤٠٩/١٠)، (ح٧١٥) من طريق أحمد بن عيسى التنيسي: ثنا إسماعيل بن مسلمة بن قعنب عن يزيد بن إبراهيم عن إبراهيم بن العلاء الغنوي عن مسلم بن يسار عن معاوية بن قرة عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب مرفوعاً به.
وهذا الحديث بهذا السند منكر؛ آفته أحمد بن عيسى التنيسي؛ قال عنه ابن عدي: له مناكير، وقال ابن حبان: يروي عن المشاهير الأشياء المقلوبة لا يجوز الاحتجاج بما =

ولأحمد في «مُسنده» من حديث (أبي قتادة)[١] وأبي الدَّهمَاء[٢] قالا:

= انفرد به. وقال ابن طاهر: كذاب يضع الحديث.
انظر «الكامل» (١٩١/١)، «المجروحين» (١٤٦/١)، «ميزان الاعتدال» (١٢٦/١)، «لسان الميزان» (٥٧١/٢).
ثم إنه اختلف في وقفه ورفعه وفي إسناده على يزيد بن إبراهيم فرواه عنه ـ كما سبق عند التيمي ـ إسماعيل بن قعنب عن إبراهيم بن العلاء الغنوي عن مسلم بن يسار عن معاوية بن قرة عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب مرفوعاً به.
هكذا رواه مرفوعاً على هذا الوجه.
وخالف إسماعيلَ بن قعنب جماعةٌ من الأئمة الحفاظ الثقات في إسناده وجعلوه موقوفاً على أبي بن كعب ﷺ وهؤلاء هم:
وكيع بن الجراح في «الزهد» (ص٦٣٥) وعنه هناد في «الزهد» (٤٦٦/١)، برقم (٩٣٧) ومن طريقهما أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٣/١).
ونعيم بن حماد كما في زياداته على الزهد لابن المبارك (ص١٠)، (ح٣٦)، وموسى بن إسماعيل عند أبي داود في «الزهد» (ص١٨٤)، (ح٢٠١) ويزيد بن هارون عند ابن أبي الدنيا في «الورع» (ص٥٥)، برقم (٤٢ي) وعفان بن مسلم عند الدينوري في «المجالسة» (٢٢٤/٦) وعبدالله بن يزيد المقريْ عند الشجري في «أماليه» (٢٨٦/٢) كلهم رووه عن يزيد بن إبراهيم، عن إبراهيم بن العلاء الغنوي، عن مسلم بن شداد، عن عبيد بن عمير، عن أبي بن كعب، قال: «ما ترك عبد شيئاً، لا يتركه إلا لله، إلا أتاه الله بما هو خير منه من حيث لا يحتسب».
فرواية هؤلاء الأئمة هي المحفوظة من حيث الوقف وإقامة الإسناد، ورواية الرفع منكرة؛ والحمل فيها ليس من إسماعيل فهو صدوق، بل الحمل فيها من الراوي عنه: أحمد التنيسي وهو كما بينت متهم بوضع الحديث وقلب الأسانيد.
ورجال الرواية الموقوفة ثقات عدا مسلم بن شداد ذكره البخاري في «تاريخه الكبير» (٢٦٣/٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٨٦/٨) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
ووثقه العجلي كما في «الثقات» له (٢٧٧/٢)، وابن حبان كذلك (٤٤٥/٧). وهما متساهلان، فالأثر سنده ضعيف لجهالة الراوي.

(١) جميع النسخ عندي «قتادة»، والصواب كما في «المسند» «أبي قتادة» واسمه تميم بن نذير بنون مصغر، وقيل: «بن زبير» وقيل اسمه: نذير بن قنفذ، ثقة من الثانية وقيل: إن له صحبة. م د س. «تقريب التهذيب» (ص١١٩٢).

(٢) هو: قرفة بكسر أوله وسكون الراء بعدها فاء بن بهيس بموحدة ومهملة مصغر العدوي، أبو الدهماء بفتح المهملة وسكون الهاء والمد، بصري، ثقة من الثالثة. م ٤. «التقريب» (ص٨٠٠).

أتينا على رجل من أهل البادية فقلنا: هل سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً؟ قال: نعم، سمعته يقول: **«إنك لم تدَع شيئاً لله إلا أبدلك الله به ما هو خير لك منه»**[١]، وفي لفظ له أيضاً: **«إنك لن تَدع شيئاً اتقاءً لله ﷻ إلا أعطاك الله خيراً منه»**[٢] ورجاله رجال الصحيح.

وللطبراني[٣] وأبي الشيخ[٤] من حديث أبي أمامة مرفوعاً: **«من قدر على طمعٍ من طمع الدنيا فأداه ولو شاء لم يؤده، زوجه الله من الحور العين حيث شاء»**.

---

(١) مسند أحمد (١٧٠/٣٨)، (ح٢٣٠٧٤) قال: ثنا وكيع بن الجراح وهو عنده في «الزهد» (ص٦٣٦) وعنه هناد في «الزهد» (٤٦٦/١)، (ح٩٣٨) قال وكيع: حدثنا سليمان بن المغيرة، عن حميد بن هلال العدوي، عن أبي قتادة، وأبي الدهماء به.
والحديث سنده صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح كما قال المؤلف، وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٣١/١٠) وقال: رجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) أحمد في موضعين من «مسنده» (٣٤٢/٣٤)، (ح٢٠٧٣٩) و(٣٤٩/٣٤)، (ح٢٠٧٤٦).
وأخرجه أيضاً بهذا اللفظ: ابن المبارك في «الزهد» (ص٤١٢)، (ح١١٦٨)، وابن أبي شيبة في «المسند» (٤٤٠/٢)، (ح٩٩٤)، والنسائي في «الكبرى» (٣٩١/١٠)، (ح١١٨١٠)، والحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث (٩٨٧/٢)، (ح١١٠١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٩٨/٧)، (ح٥٣٦٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٧٨/٢)، (ح١١٣٥) كلهم من طرق عن سليمان بن المغيرة بالسند السابق وهو صحيح كما في الإحالة السابقة.

(٣) «المعجم الكبير» (٢٣٨/٨)، (ح٧٩٢٧).
وأخرجه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٨٥/١٣) و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣٧١/٧) كلاهما من طريق بشر بن نمير عن القاسم بن عبدالرّحمٰن عن أبي أُمامة مرفوعاً به.
وسنده ضعيف جدّاً؛ من أجل بشر بن نمير فهو متروك الحديث واتهمه أحمد بالكذب، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني وابن حجر: متروك الحديث.
انظر: «ضعفاء البخاري الصغير» (ص٢٦)، «الجرح والتعديل» (٣٦٨/٢) «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (ص١٥٩)، «تهذيب الكمال» (١٥٥/٤).
وضعف إسناده البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣٧١/٧) وألحق العلة ببشر بن نمير لضعفه.

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

٩٦٠ حديث: **«ما ترك القاتِل على المقتول من ذنب»**.

قال ابن كثير في «تاريخه»: «إنه لا نعرف له أصلاً[(١)] ومعناه صحيح»[(٢)].

يعني: كما أخرجه ابن حبان عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: **«إن السّيف مَحّاء للخطايا»**[(٣)].

وللعقيلي في ترجمة أَصْرم بن غِياث[(٤)] من «الضّعفاء» له[(٥)]، من رواية أصْرم عن عاصم الأحول عن أنس رفعه: **«لا يمر السّيف بذنب إلا محاه»**.

قال: «ولا يتابع عليه، وليس له من حديث عاصم أصل يثبت، وقد روي بغير هذا الإسناد بإسناد لين»[(٦)].

---

(١) في (م): «إنه لا يُعرف له أصل».

(٢) هذه ليست نص عبارة ابن كثير بل هي بمعناها وأنقلها هنا بتمامها من كتابه «البداية والنهاية» (٢١٨/١): وأما الحديث الذي يورده بعض من لا يعلم عن النبي ﷺ أنه قال: **«ما ترك القاتل على المقتول من ذنب»** فلا أصل له ولا يعرف في شيء من كتب الحديث بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف أيضاً، ولكن قد يتفق في بعض الأشخاص يوم القيامة يطالب المقتول القاتل فتكون حسنات القاتل لا تفي بهذه المظلمة فتحول من سيئات المقتول إلى القاتل كما ثبت به الحديث الصحيح في سائر المظالم والقتل من أعظمها والله أعلم.

(٣) هو في «صحيح ابن حبان» (٥١٩/١٠)، (ح٤٦٦٣) لكن من حديث عتبة بن عبدالسلمي وليس من حديث ابن عمر، ولم أر من خرجه من حديث ابن عمر ولو بمعناه، فلعله سبق قلم.

والمؤلف ذكر حديث عتبة تحت لفظ الترجمة وعزاه للبيهقي وسيأتي عليه الكلام بتوسع.

(٤) أصرم بن غياث أبو غياث الخراساني النيسابوري، عن مقاتل بن حيان. «لسان الميزان» (٢١٢/٢).

(٥) (١١٨/١).

(٦) «ضعفاء العقيلي» (١١٨/١).

ولم أقف عليه عند غير العقيلي والحديث منكر؛ من أجل أصرم بن غياث، قال عنه أحمد والبخاري وأبو حاتم والدارقطني: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٥٦/٢)، «الجرح والتعديل» (٣٣٦/٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٧٣/١)، «لسان الميزان» (٢١٢/٢).

وللبيهقي من حديث عُتبة بنِ عبدٍ السُّلمي[١] في حديث مرفوع أوله: «**القَتلى ثلاثة...**» ففيه قوله في الرجل المؤمن المقترف على نفسه المقتول في الجهاد [ل١٦٢/أ] في سبيل الله: «إن السيف مَحّاء للخطايا» وفي المنافق المقتول في الجهاد: «إن السيْف لا يمحو النفاق»[٢] ولأبي

---

(١) عتبة بن عبد، بغير إضافة، قال البخاري ويقال ابن عبدالله ولا يصح. وجزم ابن حبان بأن عتبة بن عبدالله السلمي أبو الوليد كان اسمه عتلة بفتح المهملة والمثناة، ويقال: نشبة بضم النون وسكون المعجمة بعدها موحدة فغيره النبي ﷺ. «الإصابة» (٧٣/٧).

(٢) البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢١/٦)، (ح٣٩٥٦)، وفي «سننه الكبرى» (١٦٤/٩).
وأخرجه أيضاً ابن المبارك في الجهاد (ص٦٢)، (ح٧) وعنه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٥٩٦/٢)، (ح١٣٦٣) ورواه أحمد في «مسنده» (٢٠٣/٢٩)، (ح١٧٦٥٧)، والدارمي في «مسنده» (١٥٦١/٣)، (ح٢٤٥٥) ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٤٣/٢)، وابن أبي عاصم في الجهاد (٣٧٠/١)، (ح١٣١)، وأبو يعلى في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (١٥٨/٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٥١٩/١٠)، (ح٤٦٦٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٦/١٧)، (ح٣١١) وفي «مسند الشاميين» (١١٦/٢)، (ح١٠٢٣)، وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص٦٣)، (ح٣٢، ٣٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٧٦/٣٨) جميعهم من طرق عن صفوان بن عمرو السكسكي، عن أبي المثنى المليكي، عن عتبة بن عبدالسلمي ـ وكانت له صحبة ـ أن رسول الله ﷺ قال: القتلى ثلاثة: «**رجل مؤمن خرج بنفسه وماله فلقي العدو فقاتل حتى يقتل فذلك الممتحن في خيمة الله تحت عرشه لا يفضله النبيون إلا بدرجة النبوة، ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والخطايا لقي العدو فقاتل حتى يقتل فذلك مصمصة محت ذنوبه وخطاياه؛ إن السيف محاء للخطايا وقيل له: ادخل من أي أبواب الجنة الثمانية شئت فإنها ثمانية أبواب، ولجهنم سبعة أبواب بعضها أفضل من بعض، ورجل منافق خرج بنفسه وماله فقاتل حتى يقتل فذاك في النار؛ إن السيف لا يمحو النفاق**».
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٣٠/٥) وعزاه لأحمد والطبراني وقال: ورجال أحمد رجال الصحيح خلا المثنى الأُملُوكي وهو ثقة.
كذا قال الأُملُوكي ووقع عند الطبراني المليكي ووقع في سند أحمد بكنيته فقط.
وقد سئل الإمام أحمد عنه فقال: **يقال له الأملوكي، وقال بعضهم: المليكي**. «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٤/٣).
فيفهم من هذا أنهما واحد وهو مشهور بهاتين النسبتين.
لكن وهّم البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٣٨/٤) من سماه بالمليكي وجزم بأنه: الأملوكي. =

نعيم[١]، والديلمي[٢] من حديث عائشة مرفوعاً: **«قتلُ الصبر لا يمر بذنب إلا محاه»**.

ونحوه لسعيد بن منصور من حديث عمرو بن شعيب معضلاً: «من قتلَ صبراً كان كفارة لخطاياه»[٣].

بل رواه أبو الأحوَص[٤] ومحمد بن الفضل بن عَطية[٥] كلاهما عن

= واسمه ضمضم الحمصي، قال البخاري وأبو حاتم: سمع عتبة بن عبد وروى عنه صفوان بن عمرو وهلال بن يساف، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
«التاريخ الكبير» (٣٣٨/٤)، «الجرح والتعديل» (٤٦٨/٤).
لكن وثقه العجلي وذكره ابن حبان ووثقه ابن عبدالبر الأندلسي. وقال ابن حجر في التقريب: وثقه العجلي.
انظر: «الثقات» للعجلي (٤٢٣/٢)، «الثقات» لابن حبان (٣٨٩/٤) ذيل «ميزان الاعتدال» (ص٤٧٤)، «التقريب» (ص٤٦٠).
والحديث صحيح لثقة رجاله وصحة إسناده.

(١) في «تاريخ أصبهان» (١٦١/٢).
(٢) مسند الديلمي (٢١٩/٣)، (ح٤٦٣٤).
ورواه أيضاً ابن أبي عاصم في «الديات» (ص١٦٢)، (ح٦٢)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٢١٤/٢)، (ح١٥٤٥)، وابن المقرئ في «معجمه» (ص١٠٨)، (ح٢٩١)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٣١٦/٢)، والجرجاني في «أماليه» (مخطوط جوامع) كلهم من طرق عن يعقوب بن عبدالله الأشعري، عن عنبسة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً به.
قال البزار: «لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ولا أسنده إلا يعقوب».
وهو ثقة وثقه الطبراني، وقال النسائي: ليس به بأس. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٤٤/٣٢).
وشيخه عنبسة هو ابن سعيد بن الضريس ثقة مشهور أيضاً؛ وثقه الأئمة كأحمد وأبي زرعة وأبي داود. «تهذيب الكمال» (٤٠٦/٢٢).
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٤٠٨/٦) وقال: رواه البزار ورجاله ثقات.
ورمز له السيوطي في الجامع بالصحة.
فالحديث صحيح.
(٣) لم أقف عليه.
(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٩٦).
وقع في (م): «ابن الأحوص» وهو خطأ.
(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٢).

عَبدالعزيز بن رُفَيع[١]، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ: **«قتلُ الرجل صبراً كفارة لما كان قبله من الذنوب»**.

لكن رواه صالح بن موسى الطلحِي[٢] عن ابن رُفيع[٣]، فجعله عن أبي صالح عن أبي هريرة.

قال الدارقطني: «والأول أشبه»[٤].

---

(١) عبدالعزيز بن رُفَيع بفاء مصغر الأسدي، أبو عبدالله المكي، نزيل الكوفة، ثقة من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة، ويقال بعدها وقد جاوز التسعين. ع. «التقريب» (ص٦١٢).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٣١).
وقع في الأصل: «الطلجي» بالجيم، وفي (ز) و(م): «الطلحي» بالحاء المهملة وهو الصواب؛ نسبة إلى طلحة بن عبيدالله ﷺ؛ ينسب إليه جماعة منهم صالح هذا. انظر: «الأنساب» (٤/٧٠).

(٣) تحرف في (م) إلى: «أبي رفيع».

(٤) كما في «العلل» (١٠/١٣٧) ولمزيد من البيان والتوضيح أقول:
هذا الحديث مداره على عبدالعزيز بن رفيع واختلف عليه في إسناده:
فرواه صالح بن موسى الطلحي، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. مرفوعاً به.
وهذه الرواية أخرجها البزار في «مسنده» (ح٨٩٩٤)، وابن عدي في «الكامل» (٤/٦٩).
وخالفه أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي ومحمد بن الفضل بن عطية فروياه عن عبدالعزيز بن رفيع، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً به. أخرجها الدارقطني كما في «العلل» (١٠/١٣٨).
قال الدارقطني: «وهو أشبه».
قلت: يعني: بالصواب؛ لأن المخالف الأول متروك الحديث وهو صالح بن موسى الطلحي؛ قال عنه ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وكذا قال ابن حجر في التقريب: متروك الحديث.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (١٠٥٤)، «التاريخ الكبير» (٤/٢٩١)، «ضعفاء النسائي» (ص١٣٦)، «تهذيب الكمال» (١٣/٩٣)، «التقريب» (ص٤٤٨).
وأما المخالف له الذي رجح الدارقطني إسناده هو أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي من رجال الشيخين، وهو ثقة متقن صاحب حديث كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٤٢٥). =

٩٦١ حديث: «مَا تعاظم علي أحد مرتين».

هو كلام لغير واحد من السلف، فروى الدينوري في حادي عشر وخامس عشر «المجالسَة» عن الأصمعي، قال: قال أعرابي: «ما تَاه علي أحد قط مرتين، قيل: ولم ذلك؟ قال: لأنه»[١] إذا تاه علي مرة لم أعد إليه[٢].

ومن جهة الأصمعي قال: قال رجل: ما رأيتُ ذا كبر قط إلا تحول داؤه فِيّ.

يريد: أني أتكبر عليه[٣].

ويُروى عن الشافعي في هذا المعنى أيضاً[٤].

٩٦٢ حديث: «مَا جُبِل وليُّ لله إلا على السّخاء وحُسن الخُلُق».

الديلمي عن عائشة به مرفوعاً[٥]. وسنده ضعيف.

= وروايته أخرجها ابن النجار في ذيل «تاريخ بغداد» (١/١٠٥، ١٠٦).
وأما متابعه محمد بن الفضل ليس بشي متروك في الحديث لكنه أصاب في إقامة إسناد هذا الحديث.
وبالجملة فالمحفوظ روايته مرفوعاً من حديث عمرو بن شعيب، وسند ابن النجار حسن.
وأما روايته من طريق صالح الطلحي وجعله من حديث أبي هريرة فهو منكر، وقد أعلها البزار كما في «مسنده» من أجله.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٦/٤٠٨) وقال: رواه البزار، وفيه صالح الطلحي؛ وهو متروك.

(١) ما بين القوسين سقط من (م).
(٢) «المجالسة وجواهر العلم» في موضعين (٤/٣٩٢، ٣٩٣).
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر: آداب الشافعي ومناقبه لأبي حاتم الرازي (ص١٢٩): باب ما ذكر: من فراسة الشافعي وفطنته ﷺ. وتحته جملة من الآثار عن الشافعي تصب في هذا المعنى. فلعله هو ما يقصده المؤلف.
(٥) مسند الديلمي كما في «زهر الفردوس» «حاشية الفردوس» (٤/٦٩) قال: أخبرنا الزنجوي عن الفلاكي عن أبي بكر محمد بن علي القفال: أخبرنا عمر بن محمد السمرقندي: أخبرنا سليمان بن سلمة الحمصي: أخبرنا يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة به مرفوعاً.

وهو عند الدارقطني في «الأجـواد»[١]، وأبي الشيخ[٢]، وابن عدي[٣]، ولكن ليس عند أولهم[٤]: «وَحُسْنُ الخُلُق».

(١) «المستجاد من فعلات الأجواد» (ص٤٤ ـ ٤٥).
(٢) في الثواب وهو مفقود، عزاه له المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢٥٩/٣).
(٣) في «الكامل» (١٨٧/١).
(٤) في (م): «وليس عندهم». بدل «عند أولهم».
ويعني بأولهم الدارقطني وهو كذلك إلا أنه رواه في أكثر من موضع في كتابه «المستجاد»، فمرة يذكرها ومرة لا يذكرها.
والحديث عند الأئمة في مصنفاتهم عدا الديلمي من طريق بقية بن الوليد وهو مشهور بالتدليس عن الضعفاء ـ وقد سبق بيان حاله ـ وقد اضطرب فيه على أوجه ودلس في هذا الحديث، وبيان ذلك:
أن محمد بن عبدالعزيز الرملي رواه عن بقية بن الوليد عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً به. أخرجها الدارقطني في «المستجاد» (ص٤٤).
وخالفه يحيى بن عثمان الحمصي فرواه عن بقية عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة مرسلاً. أخرجه الدارقطني في «المستجاد» (ص٤٥).
وقد سئل الدارقطني في «علله» عن هذا الحديث فبين أنه معروف من رواية أبي الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي.
وقد وقفت على رواية أبي الفيض يوسف بن السفر:
رواها بقية بن الوليد نفسه عن أبي الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة مرسلاً. أخرجها الدارقطني في «المستجاد» (ص٤٥).
لكن خالفه محمد بن عزيز الأيلي فرواها عن أبي الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي به موصولاً. أخرجها ابن عساكر في «تاريخه» (٤٧٢/٥٤).
فيتبين أن بقية لم يأخذه عن الأوزاعي بل كان بينهما واسطة بيّنها الدارقطني كما في «العلل» وهو يوسف بن السفر.
وبقية كثير التدليس عن الضعفاء كما في «التقريب» (ص١٧٤).
فمدار هذا الحديث على أبي الفيض يوسف بن السفر فهو المتفرد به عن الأوزاعي، وحاله في الحديث كذاب؛ كذبه ابن معين، وقال البخاري: منكر الحديث، وكذبه الدارقطني والحاكم والبيهقي وتركه آخرون، وقال ابن عبدالبر: أجمعوا على أنه منكر الحديث.
انظر: «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص١٢٧)، «ميزان الاعتدال» (٤٦٦/٤)، «لسان الميزان» (٥٥٦/٨).
وبه ضعفه الدارقطني بقوله: «لا يثبت؛ فيه يوسف بن السفر». انظر: «تنزيه الشريعة» (١٢٩/٢).
=

ومن شواهده: حديث أنس مرفوعاً: «**إن بُدلاء أمّتي لم يدخلوا الجنة بصوم ولا صلاة، ولكن برحمة الله وسخاء الأنفس والرحمة للمسلمين**»[١].

ونحوه عن أبي سعيد[٢] وكذا منها عن عمر رفعه: «**إن الله بعَث جبريل**

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ تماماً ويقرب منه ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٨٩/٦)، وابن عساكر في «معجمه» (ح٨٩١) كلاهما من طريق محمد بن عبدالعزيز الدينوري: ثنا عثمان بن الهيثم: ثنا عوف عن الحسن عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن بدلاء أمتي لم يدخلوا الجنة بكثرة صلاة ولا صيام ولكن بسخاء الأنفس وسلامة الصدور**».

قال ابن عدي في «الكامل» (٢٨٩/٦): «هذا الحديث بهذا الإسناد ليس يعرف إلا بابن عبدالعزيز الدينوري، وللدينوري غير هذا من الأحاديث التي أنكرت عليه».

وقال الذهبي في «الميزان» (٦٢٩/٣): هو منكر الحديث ضعيف ليس بثقة؛ يأتي ببلايا.

(٢) أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (ص٦٢)، (ح٧١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» واللفظ له (٣١٦/١٣)، (ح١٠٣٩٤) من طريق صالح المري، عن الحسن، عن أبي سعيد الخدري أو غيره قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أبدال أمتي لم يدخلوا الجنة بالأعمال، ولكن إنما دخلوها برحمة الله، وسخاوة الأنفس، وسلامة الصدور، ورحمة لجميع المسلمين**».

الشك في إسناد البيهقي، وإسناد الطبراني من غير شك.

والحديث ضعيف جدّاً من أجل صالح المري؛ فهو متروك الحديث.

قال أحمد عنه: لا يعرف الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو داود: لا يكتب حديثه. وقال النسائي: متروك.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢٧٣/٤)، «الجرح والتعديل» (٣٩٦/٤) «الضعفاء» للنسائي (١٣٦)، «سؤالات الآجري» لأبي داود (ص٢٤٢)، «تهذيب الكمال» (١٦/١٣).

ثم إنه اضطرب في إسناده فرواه عنه سلمة بن رجاء وعثمان الدارمي كلاهما عن الحسن عن أبي سعيد الخدري أو غيره ـ لشك من طريق سلمة ـ كما عند البيهقي.

ورواه يحيى بن يحيى النيسابوري عند البيهقي في «الشعب» (٣١٦/٣١)، (ح١٠٣٩٣) وإسماعيل بن علية عند ابن أبي الدنيا في الأولياء (ص٢٨) كلاهما عن صالح المري عن الحسن مرسلاً. لم يذكرا أبا سعيد الخدري.

فهو مع شدة ضعفه لم يقم إسناد هذا الحديث فاضطرب فيه.

وقد أشار البيهقي إلى الاختلاف في إسناده عقب روايته للحديث في «الشعب» (٣١٧/١٣).

إلى إبراهيم فقال: يا[١] إبراهيم إني لم أتخذك خليلاً، على أنك أعبد عبادي[٢] لي، ولكن اطلعت على قلوب المؤمنين فلم أجد قلباً أسخى من قلبك»[٣][٤].

وكلها مع ما في الباب في كتابي[٥] «الجواهر المجمُوعة»[٦].

٩٦٣ حديث: «ما جُمع شيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم».

العسكري من حديث جعفر بن محمد[٧]، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي به مرفوعاً بزيادة: **«وأفضل الإيمان التحبب إلى الناس، ثلاثٌ من لم تكن فيه فليس مني ولا من الله: حِلْمٌ يُردُّ به جهلُ الجاهل، وحُسْنُ خُلقٍ يعيش به بين[٨] الناس، وورع يحجزه عن معاصي الله»[٩]**

---

(١) «فقال يا» سقطت من (م).

(٢) في الأصل و(ز): «عباد» والتصويب من (م).

(٣) بالأصل و(د) و(م): «أسخى من قلبك» ووقع في (ز): «أسخى منك».

(٤) لم أقف عليه من حديث عمر لكني وجدته عند ابن عساكر في «تاريخه» (٢١٧/٦) مرسلاً عن زيد بن أسلم من طريق عبدالملك بن عبدالملك الصايغ عن عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول ﷺ قال: إن الله ﷻ بعث حبيبي جبريل ﵇ إلى إبراهيم فقال له: يا إبراهيم إني لم أتخذك خليلاً على أنك أعبد عبادي لي، ولكني اطلعت على قلوب الآدميين فلم أجد قلباً أسخى من قلبك؛ فلذلك اتخذتك خليلاً.
وسنده ضعيف جدّاً ـ مع كونه منقطعاً من أجل الإرسال ـ فيه عبدالملك بن عبدالملك.
قال عنه البخاري: فيه نظر.
وقال البزار: ليس بالمعروف. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً.
انظر «التاريخ الكبير» (٤٢٤/٥)، «المجروحين» (١٣٦/٢)، «لسان الميزان» (٢٦٨/٥).
وأما شيخه عبدالرحمٰن بن زيد فقد سبق وهو ضعيف أيضاً.

(٥) في (ز) و(م): «كتاب» من غير ياء النسبة والمثبت من الأصل و(د).

(٦) (في بداية الكتاب، باب مدح السخاء والكرم ص٢٤) وأيضاً عند حديث الأبدال في حرف الهمزة.

(٧) سقط اسم «محمد» من (م).

(٨) سقطت من الأصل وأثبتها الناسخ في الحاشية بعلامة اللحق وهي مثبتة في (ز). ووقع في (د) و(م): «في» وهي كذلك عند الطبراني.

(٩) ورواه أيضاً الطبراني في «الصغير» (٢١/٢)، (ح٧٠٧) قال: حدثنا عبدالوهاب بن رواحة الرامهرمزي: حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني: حدثنا حفص بن =

وعنده[١] أيضاً من حديث شِبْل بنِ عبّاد[٢]، [ل١٦٢/ب] عن عمرو بن دينار، عن جابر مرفوعاً: **«ما أُوتي شَيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم، وصاحب العلم غَرْثَانٌ[٣] إلى حِلْمٍ»**[٤][٥].

= بشر الأسدي: حدثنا حسن بن الحسين بن زيد العلوي عن أبيه، عن جعفر بن محمد به.
قال الطبراني: لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد تفرد به أبو كريب ولم نكتبه إلا عن عبدالوهاب بن رواحة.
وأبو كريب محمد بن العلاء ثقة حافظ من رجال الكتب الستة كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٨٨٥)، وأما شيخ الطبراني فلم أعرفه.
وكذا حفص بن بشير لم أجد من ترجمه.
وشيخه أيضاً حسن بن بشير.
وأما حسن العلوي فقال الهيثمي: لم أر من ذكره. «المجمع» (٣٢٥/١).
وأبوه الحسين بن زيد قال عنه ابن المديني: كان فيه ضعف ويكتب حديثه، وقال أبو حاتم: تعرف وتنكر، وقال الحافظ: صدوق ربما أخطأ.
والحق أن إسناد هذا الحديث مظلم مسلسل بالمجاهيل.
ولهذا قال الهيثمي في «المجمع» (٥٣/٨) فيه جماعة لم أعرفهم.

(١) تحرف في (ز) إلى (وعنه). والضمير راجع إلى العسكري.
(٢) هو: شبل بن عباد المكي، القارئ، ثقة رمي بالقدر، من الخامسة، قيل مات سنة ثمان وأربعين وقيل بعد ذلك. خ د س فق. «التقريب» (ص٤٣٠).
(٣) أي: جائع. «النهاية» لابن الأثير (٣٥٣/٣)، و«تاج العروس» (٣١٠/٥).
(٤) وقع بالأصل و(د): «وصاحب العلم غرثان إلى علم»، والمثبت من (ز) وأما في (م) ففيه: «وصاحب الحلم غرثان إلى علم».
(٥) لم أقف عليه عند غير العسكري بهذا الوجه والمتن.
لكن أخرج أبو يعلى في «المسند» (١٣٢/٤)، (ح٢١٨٣) وعنه ابن حبان في «المجروحين» (٣٥/٣) ومن طريق أبي يعلى: القضاعي في «مسند الشهاب» (١٥٠/١)، (ح٢٠٥) من طريق مسعدة بن اليسع عن شبل بن عباد عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً بلفظ: كل صاحب علم غرثان إلى علم.
هكذا بدون الشطر الأول.
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٣٩٩/١) وقال: رواه أبو يعلى وفيه مسعدة بن اليسع وهو ضعيف جدّاً.
وهو كما قال؛ فقد ضعفه أحمد بقوله: ليس بشيء؛ تركنا حديثه منذ دهر.
وكذبه أبو داود، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال الذهبي: هالك.

ولأبي الشيخ عن أبي أمامة مرفوعاً: **«ما أُضيف شيء إلى شيء أفضل من علم إلى حلم»**[(١)].

= انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٦٧/٣)، «الجرح والتعديل» (٣٧١/٨)، «ميزان الاعتدال» (٩٨/٤).

ثم إنه خولف في إسناد هذا الحديث؛ خالفه يحيى بن أبي بكير القيسي فرواه عن شبل بن عباد عن عمرو بن دينار عن طاوس مرسلاً. أخرجها الدارمي في «مسنده» (٣٣٢/١)، (ح٢٩٣).

ورواية يحيى القيسي بهذا الوجه هي المحفوظة؛ لأنه ثقة وثقه الأئمة كابن معين والعجلي والذهبي وابن حجر. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤٨/٣١)، «الكاشف» (٣٦٢/٢)، «التقريب» (ص١٠٥٠).

لكنها ضعيفة من أجل الإرسال.

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب أبي الشيخ المطبوعة ولم أقف عليه عند غيره، وقد عزاه صاحب «كنز العمال» (١٣٢/٣)، (ح٥٨٢٩) لابن السني.

والحديث يروى عن معاذ بن جبل وحنظلة:

فأما حديث معاذ فأخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٥٠٤/١) من طريق إبراهيم بن إسحاق الداودي بطبرية قال: حدثنا حسين بن مبارك قال: حدثنا إسماعيل بن عياش قال: حدثني ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً وفيه: **«وما أووي شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم»**.

وسنده ضعيف فيه علل:

الأولى: إبراهيم بن إسحاق الداودي لم أعرفه.

وشيخه الحسين بن المبارك هو الطبراني الشامي، قال عنه ابن عدي: حدث بأسانيد ومتون منكرة عن أهل الشام. (٣٦٤/٢).

وعلة أخرى هي: الانقطاع بين خالد بن معدان ومعاذ بن جبل فإنه لم يسمع منه. انظر: جامع التحصيل (ص١٧١).

وأما حديث حنظلة فأخرجه أبو نعيم الأصفهاني في «تاريخ أصبهان» (٢٢٥/١) من طريق إبراهيم بن حيان بن حكيم بن حنظلة: حدثني أبي عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: **«ما قرن شيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم»**.

وسنده تالف؛ من أجل إبراهيم بن حيان ذكره ابن عدي في «الكامل» (٢٥٤/١) وقال: عامة أحاديثه موضوعة ومناكير.

وقد ورد لفظ الترجمة عن غير واحد من السلف واشتهر عنهم ورووه الأئمة في مصنفاتهم كابن المبارك في «الزهد» (ص٤٧٠)، برقم (١٣٣٦) عن شيخه حبيب بن حجر قال: «كان يقال. . . .» فذكر كلاماً منه: «وما أضيف شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم». =

٩٦٤ حديث: «ما خَاب من استخار، ولا ندم من استشار، ولا عال من اقتصد».

الطبراني في «الصّغير»[١]، ومن طريقه القضاعي[٢] من حديث

= ورواه من طريق ابن المبارك جماعة كالدينوري في «المجالسة» (١٦١/٣)، وابن المقرئ في «معجمه» (ص٣٤٢)، برقم (١١٣٦)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٩٤/١)، برقم (٤٢).
ويروى أيضاً من قول عطاء بلفظ: **«ما أوى شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم»**.
أخرجه الدارمي في «مسنده» (٤٧٠/١)، برقم (٥٩٦)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٥٠٥/١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٤٩/٤٠) من طرق عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء به.
وإسناده صحيح.
ويروى أيضاً عن سليمان بن موسى أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٢٦١٣٨).

(١) (١٧٥/٢)، (ح٩٨٠).

(٢) في «مسند الشهاب» (٧/٢)، (ح٧٧٤).
ورواه الطبراني في «الأوسط» (٣٦٥/٦)، (ح٦٦٢٧) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٤/٣) من طريق عبدالقدوس بن عبدالسلام بن عبدالقدوس: حدثني أبي عن جدي عبدالقدوس بن حبيب عن الحسن عن أنس بن مالك مرفوعاً به.
وقد أورد الطبراني في الصغير (١٧٥/٢) بعده حديثاً آخر بهذا الإسناد ثم قال: لم يروهما عن الحسن إلا عبدالقدوس، تفرد به ولده عنه.
كذا قال؛ وهذان الأخيران مما لا يحتمل تفردهما؛ فقد قال الفلاس: «أجمع أهل العلم على ترك حديث عبدالقدوس».
وقد كان ابن المبارك يصرح بأنه كذاب ووهنه جدّاً الإمام أحمد، وقال مسلم عنه: ذاهب الحديث. ورماه ابن حبان بالوضع، وقال أبو حاتم عنه: متروك الحديث، وقال الدارقطني: منكر الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (٥٥/٦)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص١٦٤)، «المجروحين» (١٣١/٢) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١١٣/٢)، «ميزان الاعتدال» (٦٤٣/٢).
وأما ابنه عبدالسلام فقال عنه أبو داود: ليس بشيء هو شر من أبيه. وضعفه أبو حاتم، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.
«الجرح والتعديل» (٤٨/٦) «سؤالات الآجري» لأبي داود (ص١٩٢)، «الكامل» لابن عدي (٣٣٠/٥). =

عبدالقدّوس بن حَبيب[١] عن الحسن[٢] عن أنس به مرفوعاً.

وقد تقدم: «**ما سعدَ أحد برأيه، ولا شَقِي عن مشورة**» عن جابر وسهل مرفوعاً[٣].

وعن غيرهما من قوله[٤]، مع الإشارة لما في الباب أيضاً في: «رأس العقل..».

٩٦٥ حديث: «ما خلا جسد من حسدٍ».

لم أقف عليه بلفظه، ولكن معناه عند أبي موسى المديني في «نزهة الحفاظ» له[٥]، ....

= فالحديث إسناده واه كما قال ابن حجر في «الفتح» (١١/١٨٤).
وضعفه جدّاً الهيثمي في «المجمع» (٨/١٨١) فقال: رواه الطبراني في «الأوسط» و«الصغير» من طريق عبدالسلام بن عبدالقدوس وكلاهما ضعيف جدّاً.

(١) عبدالقدوس بن حبيب، الكلاعي الشامي الدمشقي، أبو سعيد، عن عكرمة والشعبي ومكحول، والكبار، وعنه الثوري وإبراهيم بن طهمان وأبو الجهم وعلي بن الجعد وغيرهم. متروك الحديث. «ميزان الاعتدال» (٢/٦٤٣).

(٢) من هنا إلى «ولا شقي عن..» سقط من (م).

(٣) نعم تقدم برقم (٥١٧).

(٤) يقصد بذلك ما رواه البيهقي في «الشعب» (١٠/٤٢)، برقم (٧١٣٧) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، قال: قرأت بخط أبي عمرو المستملي: سمعت أحمد بن سعيد الدارمي: سمعت النضر بن شميل يقول: ما سعد أحد باستغناء رأي، ولا هلك امرؤ عن مشورة.
ورجال الأثر ثقات.

(٥) (ص٦٧). أورده تحت فصل (المسلسل بخلف) ثم قال: رواية خمسة من يسمون خلفاً يروي أحدهم عن الآخر منهم.
رواه من طريق خلف بن محمد الخيام: ثنا خلف بن سليمان النسفي: حدثنا خلف بن محمد كردوس: حدثنا خلف بن موسى العمي: حدثنا أبي موسى عن قتادة عن أنس به مرفوعاً.
وسنده ضعيف جدّاً فيه خلف الخيام أبو صالح؛ قال الخليلي: خلط وهو ضعيف جدّاً وروى متوناً لا تعرف. وضعفه جدّاً الحاكم. «ميزان الاعتدال» (١/٦٦٢).
ويروى من وجه آخر عن أنس: أخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/٢٧٣) من طريق محمد بن أحمد بن أبي يحيى: ثنا أشعث بن شداد أبو عبدالله السجستاني: =

من طريق خلَف بن موسى العَمِّي[١] عن أبيه[٢] عن قتادة عن أنس رفعه: **«كلّ بني آدم حسود، وبعضٌ أفضل في الحسد من بعضٍ، ولا يضر حاسداً حسدُه ما لم يتكلم باللسان، أو يعمل باليد»**.

وسنده ضعيف[٣].

وهو عندنا أيضاً مسلسل بجماعة يُسمَّون خَلَفاً في «علومِ الحديث» للحاكم[٤]، وبعلوٍّ[٥] ....

= ثنا سعد بن يزيد الفراء: ثنا موسى شيخ من أهل واسط: ثنا قتادة به.
ومحمد لم أقف على حاله.
وأما شيخه أشعث فقد ذكره أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (١٧٢/٣) وقال: خراساني يحدث عن عبدان، والخراسانيين.
هكذا ولم يبين حاله.
ولذا قال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٩٢/٧): وهذا إسناد ضعيف مظلم؛ كل من دون قتادة لا يعرفون.
قلت: وهو كما قال، حاشا سعد بن يزيد فإنه معروف؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٨٣/٨) وترجمه الذهبي في «السير» (٤٨١/١٠) وقال: محله الصدق.

(١) خلف بن موسى بن خلف العَمّي بفتح المهملة وتشديد الميم، صدوق يخطئ، من العاشرة مات سنة عشرين أو بعدها بخ س. «التقريب» (ص٣٠٠).

(٢) موسى بن خلف العمي بتشديد الميم، أبو خلف البصري، صدوق عابد له أوهام، من السابعة. خت د س. «التقريب» (ص٩٧٩).

(٣) وضعفه أيضاً المؤلف في «الأجوبة المرضية» (٣٨١/١).

(٤) ذكر الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص١٧٨) مبحث المسلسل وذكر له أنواعاً ولم أره مثل بهذا النوع.
وأما عن بيان قوله: «مسلسل بجماعة يسمون خلفاً». فالمسلسل هو من صفات الإسناد عند أهل الفن وهو: ما توارد فيه الرواة كلهم واحد فواحداً حالاً ـ أي: على حال لهم ـ وذلك إما أن يكون قوليّاً وإما أن يكون الحال فعليّاً أو وصفاً.
وهذا الذي ذكره المؤلف هو من نوع التوارد على وصف؛ فهو مسلسل بجماعة في الإسناد كل واحد منهم اسمه خلف؛ فهم موصوفون بالاتحاد في الاسم الأول.
وانظر: فتح المغيث (٥٧/٢).

(٥) المقصود بالعلو هنا هو المقيد بالنسبة إلى رواية أحد كتب الحديث؛ وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة والإبدال والمساواة والمصافحة.
فالمؤلف يروي أحاديث الصابوني من غير طريقه فيقع له إما بدلاً أو موافقة =

في «فوائد إسحَاق الصابوني»[١].

ولابن أبي الدنيا في «ذم الحسدِ» له بسند ضعيف أيضاً[٢] عن أبي هريرة رفعه: **«ثلاثٌ لا ينجو منهن أحد: الظن والطيرة والحسد...»** الحديث[٣].

وكذا أخرجه ابن أبي الدنيا أيضاً من وجه آخر، مرسل ضعيف[٤].

وللطبراني من حديث حارثة بن النعمان[٥] نحوه[٦].

= أو غيرها. وانظر: «تدريب الراوي» (٢/١٥٠).

(١) إسحاق بن عبدالرحمٰن بن أحمد النيسابوري، الصابوني، أخو شيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني، ولد سنة (٣٧٥هـ)، وتوفي سنة (٤٥٠هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/٧٥).
ولم أقف على كتابه.

(٢) من هنا إلى «والطيرة» سقط من (م).

(٣) لم أقف على الكتاب ولعله مفقود، وقد أورده العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٢/٨٦٢) وعزاه لابن أبي الدنيا وقال: «فيه يعقوب بن محمد الزهري وموسى بن يعقوب الزمعي ضعفهما الجمهور».

(٤) في ذم الحسد لابن أبي الدنيا من حديث عبدالرحمٰن بن معاوية وضعفه العراقي في «المغني» بعد أن عزاه إليه (٢/٨٦٣).
وقد وقفت عليه عند السمرقندي في «تنبيه الغافلين» (ص٩٨) من طريق إبراهيم بن علية عن عباد بن إسحاق عن عبدالرحمٰن بن معاوية أن رسول الله ﷺ قال: ثلاث لا ينجو... الحديث.
وهو معضل؛ فإن عبدالرحمٰن بن معاوية وهو ابن الحويرث المدني من السادسة، وهي طبقة أتباع التابعين من الذين أدركوا صغار التابعين كما قال ابن حجر في «التقريب» (٥٩٩).
ومع ذلك فهو ضعيف في الحديث كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص٥٩٩). وانظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٥٥٣).

(٥) الصحابي الجليل حارثة بن النعمان بن نفع بن زيد الأنصاري، أبو عبدالله، أدرك خلافة معاوية ومات فيها بعد أن ذهب بصره. «الإصابة» (٢/٤٢٧).

(٦) «المعجم الكبير» (٣/٢٥٨)، (ح٣٢٢٧) وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/١٧)، (ح١٩٦٢)، والمحاملي في «أماليه» (ص٣٢١)، (ح٣٤٣)، وأبو الشيخ في «التنبيه والتوبيخ» (ص١٨٤)، (ح١٥٢) كلهم من طريق إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد عن عبدالرحمٰن بن محمد عن أبيه عن جده حارثة بن النعمان قال: قال رسول الله ﷺ: **«ثلاث لازمات لأمتي: سوء الظن، والحسد، والطيرة»**، =

وقد بسطت الكلام عليه فيما كتبته من «شرح الترمذي»[١].

٩٦٦ **حديث: «ما خلا قصير من حكمة».**

لم أقف عليه، نعم في ابن لال عن عائشة مرفوعاً: **«جُعل الخير كله في الربعة»**[٢]؛ يعني: المعتدل الذي ليس بالطويل ولا بالقصير. ويشهد له: «خيْر الأمور أوساطها»[٣].

= قالوا: يا رسول الله، فما يصنع بهن؟ قال: **«إذا ظننت فلا تحقق، وإذا حسدت فاستغفر، وإذا تطيرت فامض»**.
والحديث إسناده ضعيف جدّاً علته إسماعيل بن قيس فهو منكر الحديث؛ قال عنه البخاري وأبو حاتم والدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه منكر.
«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص٢٠)، «الجرح والتعديل» (١٩٣/٢)، «الكامل» (٣٠١/١)، «الضعفاء» للدارقطني (ص١٣٦).
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٤٩/٨) وقال: رواه الطبراني وفيه إسماعيل بن قيس الأنصاري وهو ضعيف.
ونقل المناوي حكم الهيثمي على الحديث وأقره كما في «فيض القدير» (٣٠٤/٣).

(١) سبقت الإشارة إلى أن شرحه على الترمذي مفقود.

(٢) كتاب ابن لال مفقود وأخرجه الديلمي عنه معلقاً في «مسنده» (ل٧٥/ب) ورواه أبو نعيم في «الدلائل» (ص٢٣٠، ٢٣١) كلهم من طريق صبيح بن عبدالله الفرغاني: حدثنا عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي: حدثنا جعفر بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.
وسنده ضعيف؛ فيه صَبِيح ـ بفتح الصاد ـ الفرغاني، قال عنه عبدالغني المصري: منكر الحديث.
وقال عنه الخطيب: صاحب مناكير. انظر: «تلخيص المتشابه» (١٣٥/٢)، «ميزان الاعتدال» (٣٠٧/٢).

(٣) أورده المؤلف بترجمة مستقلة عند حرف الخاء بهذا اللفظ وقال: رواه ابن السمعاني في ذيل «تاريخ بغداد» بسند مجهول عن علي مرفوعاً.
لكنه ورد من كلام بعض السلف وممن يروى عنه من كلامه مطرف، أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٤٢/٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٦٢٧٦) قالا: ثنا عفان، وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٥١٨/٨)، برقم (٦١٧٦) من طريق حجاج بن منهال كلاهما عن حماد بن سلمة عن ثابت عن مطرف به. وسنده صحيح.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٨٦/٢) من طريق أيوب عن أبي قلابة به.

وفي صفته ﷺ: **«أطولَ من المربوع»**[١]. وهو بين الطويل والقصير؛ يقال: رجل ربعة، ومربوع.

وعن الحسن بن علي رفعه: «**إن الله جَعل البَهَاء والهوج ـ أي: الحمق ـ في الطول**»[٢].

٩٦٧ حديث: «مَا خلا يهوديان بمسلم إلا هَـمَّا بقتله».

الثعلبي[٣]، وابن مردويه[٤]، وابن حبان في «الضعفاء»[٥]، من رواية يحيى بن عبيدالله[٦] عن أبيه[٧] عن أبي هريرة به مرفوعاً، [ل١٦٣/أ] وفي رواية ابن حبان: «يهودي» على الإفراد.

وكذا أخرجه الديلمي في «مُسنده» ولفظه: «مَا خلا قط يهودي بمسلم إلا حَدَّث نفسه بقتله»[٨] وقد تكلمت عليه في بعض الحوادث، وأوردت ما حكاه

---

(١) روي من حديث علي، وقد سبق تخريجه برقم (٩٣٧). وسنده ضعيف جدّاً.
(٢) لم أقف عليه، وأورده ابن القيم في «روضة المحبين» (ص٢٣٧) ونسبه لبعض السلف.
(٣) في تفسيره «الكشف والبيان» (٤/٩٧). من طريق عباد بن العوام عن يحيى به.
(٤) من طريق سفيان عن يحيى به كما عند ابن كثير في «تفسيره» فإنه نقل الإسناد كاملاً (٣/١٦٦).
(٥) «المجروحين» (٣/١٢٢). من طريق عبدالرحمٰن بن سليمان ابن أبي الجون عن يحيى به.
(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠٩).
(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠٩).
(٨) مسند الديلمي (٢٢١/ل أ/نسخة لا له لي) من طريق عبدالرحمٰن بن سليمان بن أبي الجون عن يحيى به.
وأخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٣/١٠٩٠)، (ح٢٣٤٦) من طريق الأشجعي عن يحيى به.
والدارقطني في الثالث والثمانون من الأفراد (الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (٦/٤٦٩)، (ح٦٠٦٢) من طريق الأشجعي عن الثوري عن يحيى بن عبيدالله به.
وهو في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/٢٢٢).
قال الدارقطني في الأطراف: «هذا حديث غريب من حديث الثوري عن يحيى بن عبيدالله، ما كتبته إلا عن هذا الشيخ، وغيره لا يذكر فيه الثوري». =

لي قاضي الحنابلة الأستاذ عز الدين الكناني[١] رحمه الله من واقعة له مع يهودي تؤيد ذلك[٢].

٩٦٨ حديث: **«ما رَفَعَ أحدٌ أحداً فوق مقداره إلا واتَّضَع عنده من قدره بأزيد»**.

ليس هو في المرفوع، ولكن قد جاء نحوه عن الشافعي رحمه الله[٣]، ولفظه: **«مَا أكرمتُ أحداً فوق مقداره إلا اتَّضَعَ من قدري عنده بمقدار ما أكرمتُه به»**.

ورواه البيهقي في «مَناقبه»[٤] من طريق علي بن إسماعيل بن طباطبا

= وقال ابن كثير في «تفسيره» (١٦٦/٣): هذا حديث غريب جدّاً.
قلت: فيه يحيى بن عبيدالله القرشي؛ قال عنه أحمد: منكر الحديث؛ ليس بثقة.
وقال مسلم والنسائي وابن حجر: متروك الحديث.
ورماه ابن حبان والحاكم بروايته المناكير فيما يرويه عن أبيه خاصة. بل قال الحاكم: يضع الحديث.
«العلل ومعرفة الرجال» (٣٧٩/٢) و(٥٤/٣)، «المجروحين» (١٢٢/٣)، «سؤالات السجزي» للحاكم برقم (١٥٣) و«تهذيب التهذيب» (٣٧٥/٤، ٣٧٦)، «التقريب» (ص١٠٦١).
وله طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٣١٦/٨) من طريق خالد بن يزيد بن وهب بن جرير: حدثني أبي يزيد بن وهب: حدثني أبي وهب بن جرير بن حازم عن أبيه جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به.
قال الخطيب عقبه: «غريب جدّاً».
قلت: في إسناده خالد بن بُريد ويقال: ابن يزيد ـ كما في سند الخطيب ـ.
أورده الذهبي في «الميزان» وقال: أتى بخبر منكر. (٦٢٨/١).
قال الألباني: أظنه يعني: هذا الحديث. «السلسلة الضعيفة» (٤٣٣/٩).

(١) هو: القاضي عز الدين أبو البركات أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكناني، العسقلاني الأصل، ولد (٨٠٠هـ) ومات (٨٧٦هـ) انظر: ترجمته موسعة في ضوء اللامع (٢٠٥/١).
(٢) ذكر المؤلف القصة وبعض مكائد اليهود بالمسلمين في كتابه «الأجوبة المرضية» (١٠١٦/٣، ١٠١٧).
(٣) زيادة من (م).
(٤) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١٩٠/٢).

العلوي[١] عن أبيه[٢] عن الشافعي به.

نعم، مضى في حديث من «أَمَرَنا...»[٣] في «الهمزة» «ومن رفع أخاه فوق قدره، اجترّ[٤] عداوته»[٥]. انتهى.

وهو في اللئام غير الكرام أشد؛ وقد قال الشافعي: «ثلاثة إن أكرمتهم أهانوك: المرأة، والعبد، والفلاح»[٦].

وكذا كما روي مرفوعاً: **«لا تصلح الصَّنيعة[٧] إلا عند ذي حَسَب أو دِين، كما لا تصلح الرِّياضة[٨] إلا في النَّجِيب»[٩].**

أخرجه[١٠] البزار عن عائشة، وقال: «إنه منكر»[١١].

---

(١) ذكره الحاكم والبيهقي فيمن روى عن الشافعي من أصحابه. انظر: «المناقب للبيهقي» (٣٣٣/٢).
وطباطبا لقب لجده: إبراهيم بن إسماعيل بن الحسن العلوي، قالوا: كان يلثغ بالقاف فيجعلها طاء فقال لغلامه ناولني ثوباً ألبسه فقال آتيك بدراعة قال: لا، طبا طبا. يريد: قبا قبا. انظر: «نزهة الألباب في الألقاب» (٤٤٣/١).

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) تقدم برقم (١٨١) وتمامه: «أمرنا سول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» من حديث عائشة رضي الله عنها، أورده بترجمة مستقلة وتوسع في تخريجه وهو عند مسلم في «المقدمة» (٦/١) تعليقاً عنها قال: وذكر عن عائشة...
ووصله أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٨٩/١)، (ح٥٧)، وأبو داود في «سننه» (ح٤٨٤٢) من طريق أبي ميمون بن أبي شبيب عن عائشة به.
وسنده ضعيف؛ أعله أبو داود بالانقطاع فقال: ميمون بن أبي شبيب لم يدرك عائشة.

(٤) في (م): «اجتر به» «وبه» ليست في الأصل.

(٥) تقدم برقم (١٨١).

(٦) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١٩١/٢).

(٧) هي العطية والكرامة والإحسان. انظر: «النهاية في غريب الأثر» (٥٦/٣).

(٨) راض الفرس إذا علمه السير وذلّله وطوعه.

(٩) الفاضل من كل حيوان كالإبل والخيل، وإذا كان نَفِيساً في نَوعِه. «النهاية» (١٧/٥).

(١٠) سقطت من (م).

(١١) كما في «كشف الأستار» (٤٠٠/٢)، (ح١٩٥٤).
وأخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (ص٩)، (ح٤٩) ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (٥٤/٢)، (ح٨٧١) كلهم من طريق عبيد بن القاسم =

قلت: لكن قد قال الشافعي: «إنه لا صنيعة عند نَذْلٍ[١]، ولا شكرَ لِلَئيمٍ

= حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مرفوعاً.

وهو منكر كما قال البزار؛ فإن في سنده عبيد بن القاسم قال عنه البخاري: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. ورماه صالح جزرة وأبو داود وابن حبان بالوضع، وقال النسائي وابن حجر: متروك الحديث.

انظر: «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص١٧١)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٣٠).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٣٣٥) وقال: «رواه البزار وفيه عبيد بن القاسم وهو كذاب».

وقد توبع عبيد بن القاسم ـ بما لا ينفع ـ تابعه يحيى بن هاشم السمسار عند العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤٣٢)، والخطيب في «تاريخه» (١٤/ ١٦٣).

وسنده موضوع؛ ويحيى بن هاشم هو آفته؛ رماه بالوضع: أبو حاتم والعقيلي وابن عدي وابن حبان.

انظر «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٥)، «المجروحين» (٣/ ١٢٥) «ضعفاء العقيلي» (٤/ ٤٣٢)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ٢٥١).

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٦٤) من طريق الحسين بن المبارك عن إسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة به.

قال ابن عدي: هذا الحديث منكر؛ والبلاء فيه من الحسين بن المبارك هذا، لا من إسماعيل بن عياش.

قلت: وقد قال في مطلع ترجمته من «الكامل» (٢/ ٣٦٤): حدث بأسانيد ومتون منكرة عن أهل الشام.

ويروى من طريق المسيب بن شريك عن هشام بن عروة به.

رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٨٦) وسنده واه أيضاً؛ فيه مسيب بن شريك قال ابن معين: أجمع الناس على طرحه. وقال أحمد: ترك الناس حديثه وقال مسلم: متروك الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٤)، «الكامل» لابن عدي (٦/ ٣٨٦)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ١١٤).

وبالجملة فجميع طرق الحديث واهية فهي بمجموعها لا تتقوى.

ولذا قال العقيلي: لا يصح في هذا شيء. «الضعفاء» (٥/ ٤٣٣).

(١) كذا بالأصول الثلاثة (الأصل، ز، م) بالدال المهملة وهو خطأ، والصواب النذل كما في (د) والمصدر المنقول منه وهو «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٩١).

ومعنى النذل: الخَسيسُ منَ الناسِ الذي تَزْدَريه في خِلْقَتِه وعَقْلِه. «تاج العروس» (٣٠/ ٤٧٧). =

ولا وفاءَ لعبدٍ»[١].

٩٦٩ **حديث: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن».**

أحمد في كتاب «السُّنَّة»[٢] ـ ووهم من عزاه «للمسند»[٣] ـ من حديث أبي وائل عن ابن مسعود قال: «إن الله نظر في قلوب العباد فاختار محمَّداً[٤] ﷺ فبعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد فاختار له أصحاباً فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح» وهو موقوف حسن.

وكذا أخرجه البزار[٥]، والطيالسي[٦]، والطبراني[٧]، وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من «الحلية»[٨]، بل هو عند البيهقي في «الاعتقاد» من وجه

= وأما الندل بالمهملة من ندل نَدَلَه نَدْلاً فمعناه: نَقَلَ الشيء من موضعٍ إلى آخَر. «تاج العروس» (٣٠/٤٧٢).

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/١٩١).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع باسم كتاب السُّنَّة لعبدالله بن أحمد بن حنبل.

(٣) لكني وقفت عليه في «المسند» (٦/٨٤)، (ح٣٦٠٠): ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر بن حبيش ـ بدل أبو وائل ـ عن ابن مسعود به.

(٤) من هنا إلى كلمة «العباد» سقط من (م).

(٥) «مسند البزار» (٥/٢١٢)، (ح١٨١٦) من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود به.

(٦) في «مسنده» (١/١٩٩)، (ح٢٤٣) عن المسعودي عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود.

(٧) في «المعجم الكبير» (٩/١١٦)، (ح٨٥٨٣) من طريق المسعودي بسند الطيالسي سواء.

(٨) «حلية الأولياء» (١/٣٧٥) من طريق أبي داود الطيالسي به.
ويلاحظ أن الأثر مداره على عاصم واختلف عليه في إسناده:
فرواه أبو بكر بن عياش وتابعه ابن عيينة ـ كما في «العلل» للدارقطني (٥/٦٦) ـ كلاهما روياه عن عاصم عن زر عن ابن مسعود.
وخالفهما المسعودي وحمزة الزيات عند الدارقطني في «العلل» (٥/٦٦) فروياه عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود به.
فجعل أبا وائل بدل زر بن حبيش. =

آخر عن ابن مسعود[١].

٩٧٠ حديث: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه».

متفق عليه عن عائشة وابن عمر كلاهما به مرفوعاً[٢].

= وخالفهم جميعاً نصير بن أبي الأشعث فرواه عن عاصم عن المسيب بن رافع ومسلم بن صبيح عن ابن مسعود. أوردها الدارقطني في «العلل» (٦٧/٥).

فالذي يظهر أن الاضطراب من عاصم فمرة يجعله عن زر ومرة عن أبي وائل، والرواة عنه من الثقات وفيهم ابن عيينة وحمزة الزيات ونصير بن أبي الأشعث.

وعاصم هو ابن أبي النجود الكوفي المقرئ كان يضطرب في روايته عن زر وأبي وائل.

قال حماد بن سلمة: كان عاصم يحدثنا بالحديث الغداة عن زر وبالعشي عن أبي وائل.

وقال العجلي: ثقة، كان يختلف عليه في زر وأبي وائل.

وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب وهو ثقة.

وقال ابن سعد: ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه.

وقال الدارقطني: في حفظه شيء.، وقال الحافظ: صدوق له أوهام، حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون.

«ثقات العجلي» (٥/٢)، «الطبقات» (٣٢٠/٦) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص٤٩)، «تهذيب الكمال» (٤٧٣/١٣)، «ميزان الاعتدال» (٣٥٧/٢)، «التقريب» (ص٤٧١).

ورواه الأعمش واختلف عليه أيضاً:

فرواه عبدالسلام بن حرب عن الأعمش عن شقيق أبي وائل عن ابن مسعود. أخرجها الطبراني في «الأوسط» (٥٨/٤)، (ح٣٦٠٣) وهي عند الدارقطني في «العلل» (٦٧/٥).

وخالفه ابن عيينة فرواه عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن ابن مسعود. عند الدارقطني في «العلل» (٦٧/٥). ولم أقف عليها.

وقد ذكر هذه الأوجه والاختلاف على الأسانيد الدارقطني لكنه سكت ولم يرجح منها شيئاً.

(١) رواه البيهقي (ص٤٣٨) من طريق أبي داود الطيالسي وقد مر عزوه لمسنده.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الوصاة بالجار وقول الله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾.. إلى قوله: ﴿مُخْتَالًا فَخُورًا﴾، (١٠/٨)، (ح٦٠١٤) من حديث عائشة رضي الله عنها. =

والضمير في: «أنه» لجبريل، وفي: «سيورثه» للجار.

ونسبة التوريث إلى جبريل مجازية؛ والمراد: أنه [ل١٦٣/ب] يخبرني عن الله[١] بأن الجار يرث، كأنه من شدة الوصية به نَزَّلَه منزلة الوارث.

٩٧١ حديث: «ما سعد أحد برأيه ولا شقي مع[٢] مشورة».

مضى في: «رأس العقل»[٣].

٩٧٢ حديث: «ما ضاق مجلس بمتحابين».

الديلمي بلا سند عن أنس به مرفوعاً[٤].

وقد أخرجه البيهقي في «الشعب»[٥] من قول ذي النُّون

= وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري في «صحيحه» فهو بنفس الإحالة السابقة برقم (٦٠١٥).

وأما حديث عائشة عند مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب الوصية بالجار والإحسان إليه (٤/٢٠٢٥)، (ح٢٦٢٤).

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند مسلم فهو بنفس الإحالة السابقة برقم (٢٦٢٥).

(١) زيادة في (ز): «ﷺ» وليست في الأصل و(م).

(٢) في (م): «عن».

(٣) مضى برقم (٥١٧) بلفظ «رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس» في حرف الراء المهملة.

ويقرب منه ما ورد عن النضر بن شميل: «ما خاب من استخار...» برقم (٩٦٤).

(٤) مسند الديلمي (ل٢١٨/أ نسخة لا له لي). عن أنس بلا سند كما قال المؤلف.

وأسنده الخطيب في «تاريخه» (٣/٢٢٦)، والسيوطي في عشارياته (مخطوط جوامع) كلاهما من طريق أبي سعيد العدوي عن خراش بن عبدالله عن أنس به مرفوعاً.

وسنده موضوع؛ أبو سعيد العدوي هو الحسن بن علي رماه بوضع الحديث والكذب: ابن عدي وابن حبان والخطيب.

انظر «الكامل» (٢/٣٣٨)، «المجروحين» (١/٢٤١) «تاريخ بغداد» (٧/٣٨١).

وشيخه خراش قال عنه ابن عدي: مجهول ليس بمعروف. ورماه ابن حبان بالوضع، وقال فيه الذهبي: ساقط.

«الكامل» (٣/٧٥)، «المجروحين» (١/٢٨٨)، «ميزان الاعتدال» (١/٦٥١).

(٥) «شعب الإيمان» (١٠/٥٧٧)، برقم (٨٠٣٥).

وأخرجه أيضاً أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٤٢) في ترجمة يوسف الرازي كلاهما من =

المصري(١) ولفظه: «**ما بعُد طريق أدى إلى صديق، ولا ضاق مكان من حَبِيب**».

وفي معناه قول بعضهم(٢): سمُّ الخياط مع الأحباب ميدان(٣).

لكن من آداب الجلوس ما قاله سفيان ـ أظنه الثوري ـ: «ينبغي أن يكون بين الرجلين في الصف قدر ثلثي ذراع»(٤). انتهى(٥).

ومحل ذلك في غير الصلاة.

٩٧٣ حديث: «ما عاقبتَ من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه»(٦).

= طريق يوسف بن الحسين عن ذي النون.
ويروى بلفظ الترجمة عن أبي عبدالله بن عرفة النحوي رواه بسنده الخطيب في «تاريخه» (٣١٦/٤).

(١) ذو النون المصري الزاهد العارف ثوبان بن إبراهيم ويقال: الفيض بن أحمد، قال الدارقطني: روى عن مالك أحاديث فيها نظر. مات (٢٤٥هـ). انظر: «حلية الأولياء» (٣٣١/٩) و«ميزان الاعتدال» (٣٣/٢).

(٢) «قول بعضهم» زيادة من (ز) وليست في الأصل و(د) و(م).

(٣) هو عجز بيت شعر، أورده ابن الجوزي في «المدهش» (ص يراجع ٣٨٥) ونسبه للغزي، وصَدْرُهُ: وأطيب الأرض ما للقلب فيه هوى...
وقد كتبه الناسخ للنسخة (ز) في الحاشية.

(٤) لم أقف عليه. (٥) سقطت من (م).

(٦) بيض له المؤلف رحمه الله ولم يذكر تحته شيئاً، وكتب الناسخ في الأصل بعد الحديث (كذا) إشارة إلى أنه لم يخرجه.
لكن المؤلف رحمه الله رواه بسنده في «البلدانيات» (ص٢٥١)، والطائي في الأربعين في «إرشاد السائرين» (ص١٤٠)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٦٠/٢)، وابن البخاري في «مشيخته» (٦٣٠/١)، والرافعي في «التدوين» (٢١٧/١) كلهم من طريق يعقوب بن الوليد الأزدي وهو من الكذابين الكبار كما قال أحمد.
وقال ابن حجر: كذبه أحمد وغيره.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٨/١)، «التقريب» (ص١٠٩٠).
لكنه لم ينفرد فقد تابعه إبراهيم بن موسى المكي الدمشقي عند ابن عساكر في «تاريخه» (٣٦٠/٤٤). كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب قال: وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه للناس ثمانية عشر كلمة؛ حِكَماً كلها قال: ما عاقبت من عصى... الأثر وفيه طول. =

٩٧٤ حديث: «ما عال من اقتصد» في: «الاقتصاد»[١].

٩٧٥ حديث: «ما عُبِدَالله بشيء أعظم من جَبْر القلوب».

لا أعرفه في المرفوع[٢].

٩٧٦ حديث: «ما عُزِلَ من وَلِيَ وَلَدُه».

لا أصل له[٣] وقد كتبت فيه في بعض الأجوبة شيئاً[٤].

٩٧٧ حديث: «ما عَزّ شيء إلا هان».

هو معنى ما في البخاري وغيره عن أنس في ذكر العضباء[٥]، وقوله ﷺ: «**حق على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه**»[٦].

= وإبراهيم بن موسى هذا قال عنه ابن حجر: مجهول لم يرو عنه إلا هشام بن عمار. «لسان الميزان» (١/٣٧٢).
قلت: فهو مجهول عين.
وتابعهما أيضاً كادح بن رحمة الزاهد متابعة تامة أخرجها من طريقه الأصفهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/٢٩٧).
وهي متابعة لا شيء؛ قال عنه الدارقطني: لا شيء.
وكذبه الأزدي، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة.
انظر: «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص٢٧١)، «الكامل» (٦/٨٣)، «الميزان» (٣/٣٩٩).
فالأثر واه؛ لا يصح إسناده.

(١) انظر: حديث رقم (١٤٢) و(٩٦٤).
(٢) وقال الغزي: ليس بحديث. «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث» (ص١٩٩).
(٣) نقل القاري كلام السخاوي وزاد: بل هو موضوع في مبناه، وباطل في معناه. «الأسرار المرفوعة» (ص٢٩٨).
(٤) لم أقف عليه.
(٥) هو: اسم ناقة النبي ﷺ. وهو عَلَمٌ لها منْقُول من قَوْلهم: ناقَةٌ عضْبَاء؛ أي: مَشْقُوقة الأذُن ولم تكُنْ مَشْقُوقةَ الأذُن. وقال بعضُهم: إنها كانَت مشقُوقَة الأُذن والأوّل أكثرُ. انظر: «النهاية» في «غريب الأثر» لابن الأثير (٣/٢٥١).
(٦) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع (٨/١٠٥)، (ح٦٥٠١). عن أنس قال: كانت ناقة لرسول الله ﷺ تسمى العضباء وكانت لا تسبق، فجاء أعرابي على قعود له فسبقها فاشتد ذلك على المسلمين وقالوا: سبقت العضباء! فقال رسول الله ﷺ: =

٩٧٨ حديث: «ما عظمت نعمة الله على عبد إلا عظمت مؤنة الناس عليه، فمن لم يحتمل تلك المؤنة فقد عرض تلك النعمة للزوال».

البيهقي في «الشعب»[١]، وأبو يعلى[٢]، والعسكري من حديث ثور بن يزيد[٣] عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به مرفوعاً ورواه البيهقي أيضاً بإثبات مالك بن يَخَامِر، بين خالد ومعاذ[٤].

= «إن حقّاً على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وضعه».
وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الملاحم، باب في كراهية الرفعة في الأمور (ص٨٧١)، (ح٤٨٠٢)، والنسائي في «سننه» أيضاً، باب السبق، (ص٥٥٨)، (ح٣٥٨٨). كلاهما من حديث أنس.
واللفظ الذي ذكره السخاوي لفظ أبي داود.

(١) (١٠/١٢٠)، (ح٧٢٦٠).

(٢) لم أقف عليه في كتبه ولا في الكتب التي اعتنت بزوائده.
وأخرجه من هذا الوجه ابن حبان في «المجروحين» (١/١٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٧٤)، والخطيب في «تاريخه» (٥/١٨١). من طريق أحمد بن معدان عن ثور بن يزيد به.
وأحمد بن معدان، متروك في الحديث؛ قال فيه ابن حبان: «شيخ، يروي عن ثور بن يزيد الأوابد التي لا يجوز الاحتجاج بمن يروي مثلها».
ثم ذكر له هذا الحديث. «المجروحين» (١/١٤٢).
وقال الدارقطني: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» له (ص٣٠٤).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣١٢).

(٤) «شعب الإيمان» (١٠/١١٨)، (ح٧٢٥٨).
وابن حبان في «المجروحين» (٢/٢٨٠)، والديلمي في «مسنده» (ل٢٢٢/ب نسخة لا له لي) كلهم من طريق عمرو بن الحصين العقيلي: نا محمد بن عبدالله بن علاثة عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن مالك بن يخامر عن معاذ به.
وسنده ضعيف جدّاً من أجل عمرو بن الحصين؛ قال أبو حاتم: ذاهب الحديث ليس بشيء.
وقال الدارقطني: متروك.
وقال ابن عدي: حدث بغير حديث منكر وهو مظلم الحديث.
وقال الخطيب: كان كذاباً.
وقال الحافظ: متروك الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (٦/٢٢٩)، «الكامل» (٥/١٥٠) «الضعفاء والمتروكون» =

وللطبراني[١] والبيهقي[٢] من حديث الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة عن ابن عمر رفعه: «**إن لله أقواماً اختصهم بالنعم لمنافع العباد يُقرهم فيها ما بذلوها**[٣]**، فإذا منعوها نزعها منهم، فحولها إلى غيرهم**».

= للدارقطني (ص٣٠٤)، «تهذيب التهذيب» (٦١٢/٣)، «التقريب» (ص٧٣٣).
فالحديث لا يصح؛ وهو ضعيف جدّاً.
ولذا قال أبو حاتم: أحمد بن معدان مجهول والحديث باطل. نقله عنه العراقي في «المغني» (٩٠٤/٢).
قال ابن عدي: وهذا الحديث يروى من وجوه؛ وكلها غير محفوظة. «الكامل» (١٧٤/١).
وقال الدارقطني في «العلل» (٤٩/٦) بعد ذكره للاختلاف: هو حديث ضعيف غير ثابت.

(١) في «الأوسط» (٢٢٨/٥)، (ح٥١٦٢) من طريق محمد بن حسان السمتي: قال حدثنا عبدالله بن زيد الحمصي قال: حدثنا الأوزاعي به.
وأخرجه من هذا الوجه أيضاً ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج (ص١٤)، (ح٥)، والخطيب في «تاريخه» (٤٥٩/٩).
وسنده ضعيف فيه علتان:
محمد بن حسان السمتي قال فيه أبو حاتم والدارقطني: ليس بالقوي، وقال الحافظ: صدوق لين الحديث.
«الجرح والتعديل» (٢٣٨/٧)، «سؤالات السلمي» للدارقطني برقم (٣٦٧)، «ميزان الاعتدال» (٥١٢/٣)، «التقريب» (ص٨٣٥).
وأما شيخه عبدالله بن زيد الحمصي ضعفه الأزدي. «الميزان» (٤٢٥/٢).
وأورد الهيثمي الحديث في «المجمع» (٣٥١/٨) وضعفه بعبدالله الحمصي معتمداً تضعيف الأزدي له.

(٢) «شعب الإيمان» (١١٧/١٠)، (ح٧٢٥٦) من طريق أبي نصر أحمد بن محمد بن نصر اللباد: نا أحمد بن حنبل: حدثني الوليد بن مسلم عن الأوزاعي به.
وأخرجه من هذا الوجه أبو يعلى الحنبلي في «طبقات الحنابلة» (٧٦/١).
وأحمد اللباد لم أر من ذكره بجرح ولا تعديل سوى ما أفاده أبو يعلى الحنبلي (٧٦/١) في «طبقات الحنابلة» قائلاً: «سمع إمامنا أحمد» ثم أورد له هذا الحديث.
وقال الألباني في «الضعيفة» (١٣٤/٦): لم أعرفه.
وفيه أيضاً الوليد بن مسلم مشهور بتدليس التسوية كما سبق؛ وقد عنعن في هذا الإسناد.

(٣) في (م): «بدلوها» وهو خطأ.

وقيل: بإدخال نافع بين عبدة وابن عمر[١].

ورواه البيهقي[٢] من حديث الأوزاعي عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: **«ما من عبد أنعم الله عليه[٣] نعمة سبغها عليه إلا جعل إليه شيئاً من حوائج الناس، فإن تبرّم[٤] بهم فقد عَرَّض تلك النعمة للزوال»**.

وبعضها يُؤَكِّد بعضاً.

وعن الفُضيل بن عِياض قال: «أما عَلِمتم أن حاجة الناس [ل١٦٤/أ] إليكم نعمة من الله عليكم؟ فاحذروا أن تملوا النعم فتصير نقماً»[٥].

أخرجه البيهقي[٦].

٩٧٩ حديث: «ما عمل أفضل من إشباع كبد جائعة».

الديلمي عن أنس به مرفوعاً[٧].

---

(١) أخرجها البيهقي في «الشعب» (١١٧/١٠)، (ح٧٢٥٧) من طريق أحمد بن نصر اللبّاد.

(٢) «شعب الإيمان» (١١٦/١٠)، (ح٧٢٥٤).
وأخرجه أيضاً أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١١١/١) كلاهما من طريق أبي سعيد عمران بن عبدالرحيم الأصبهاني: نا أحمد بن يحيى المصيصي: نا الوليد بن مسلم: عن الأوزاعي به.
وعمران الأصفهاني اتهمه السليماني بوضع حديث وقال: فيه نظر.
انظر: «لسان الميزان» (١٧٥/٦).
وشيخه أحمد المصيصي قال فيه الذهبي: روى عن الوليد بن مسلم مناكير. «ميزان الاعتدال» (١٦٣/١).
وفيه أيضاً تدليس الوليد وابن جريج فكلاهما عنعن ولم يصرحا بالتحديث.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) يقال: بَرِمتُ بكذا؛ أي: ضَجِرتُ به. انظر: «مقاييس اللغة» (٢٣١/١).

(٥) كذا الأصل و(د) و(م) وهو الموافق للمصدر لكنها سقطت من (ز).

(٦) «شعب الإيمان» (١١٨/١٠)، برقم (٧٢٥٩).

(٧) «مسند الديلمي» (ل٢٢٣/أ نسخة لا له لي).
وأخرجه أيضاً الدولابي في «الكنى والأسماء» (١١٨٨/٣)، (ح٢٠٨١)، وابن حبان في «المجروحين» (٣١٢/١)، وابن عدي في «الكامل» (٢٣٩/٣)، وابن شاهين في «الترغيب والترهيب» (ص٣١٩)، (ح٣٧٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠/٥)، =

٩٨٠ [(١)]**حديث: «ما فَضَلَكم أبو بكر بفضل صوم ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في قلبه».**

ذكره الغزالي[(٢)]، وقال العراقي: «لم أجده مرفوعاً[(٣)] وهو عند الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» من قول بكر بن عبدالله المزني»[(٤)].

٩٨١ **حديث: «ما قبض الله نبيّاً إلا في الموضع الذي يُحب أن يُدفن فيه».**

الترمذي[(٥)]، وأبو يعلى[(٦)]، عن عائشة.

= (ح٣٠٩٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٥٠)، (ح١٢٩٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٧٢) كلهم من طريق زربي مولى هشام بن حسان ثنا أنس بن مالك مرفوعاً به.

والحديث ضعيف جدّاً؛ آفته زربي؛ قال ابن حبان: منكر الحديث على قلة روايته؛ يروى عن أنس ما لا أصل له، فلا يجوز الاحتجاج به. ثم مثل له بهذا الحديث. «المجروحين» (١/٣١٢).

وهو منكر الحديث، وقد تقدم بيان حاله عند حديث (ليس منا من لم يوقر كبيرنا . . .).

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٧٢) ونقل كلام ابن حبان في زربي.

(١) هذا الحديث سقط بتخريجه كاملاً من الأصل وتم إلحاقه من النسخة (د) و(ز) و(م).

(٢) في «إحياء علوم الدين» (١/٢٣، ٢٤).

ونص الغزالي في الإحياء: «وما فضل أبو بكر رضي الله عنه الناس بكثرة صيام ولا صلاة ولا بكثرة رواية ولا فتوى ولا كلام، ولكن بشيء وقر في صدره كما شهد له سيد المرسلين ﷺ».

(٣) «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (١/٢٣)، (ح٧٣).

(٤) «نوادر الأصول» (١/٢٠١).

وأورده ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٩٢) وجعله ضمن الأحاديث الموضوعة التي نسبها الجهلة إلى فضائل أبي بكر الصديق.

(٥) جامع الترمذي، كتاب الجنائز عن رسول الله، باب ما جاء في دفن النبي ﷺ حيث قبض (ص٢٤١)، (ح١٠١٨).

(٦) في «مسنده» (١/٤٦)، (ح٤٥).

وأخرجه أيضاً من حديث عائشة، البزار في «مسنده» (١/١٣٠)، (ح٦٠)، =

وأحمد بن منيع عن أبي بكر كلاهما به مرفوعاً(١).

= وابن عبدالبر في «التمهيد» (٣٩٩/٢٤) كلهم من طريق عبدالرحمٰن بن أبي بكر عن ابن أبي مليكة عن عائشة: لما قبض رسول الله ﷺ اختلفوا في دفنه، فقال أبو بكر: سمعت من رسول الله ﷺ شيئاً ما نسيته، قال: ما قبض الله نبيّاً إلا في الموضع الذي يحب أن يدفن فيه أدفنوه في موضع فراشه.

قال الترمذي: هذا حديث غريب وعبدالرحمٰن بن أبي بكر المليكي يضعف من قبل حفظه.

قلت: وهو علة الإسناد؛ قال ابن عدي: هو في جملة من يكتب حديثه، وقال ابن حجر: ضعيف.

«الكامل» (٢٩٥/٤)، «التقريب» (ص٥٧١).

ومثل من كان في هذه الحالة فإنه يتقوى بمن يتابعه أو وُجد ما يشهد له ولحديثه شواهد يكون بها حسناً لغيره.

ولذا قال الألباني في «مختصر الشمائل» (ص١٩٥، ١٩٦): استغربه الترمذي لأن فيه عبدالرحمٰن المليكي لكن الحديث صحيح بما له من الشواهد.

ومن هذه الشواهد حديث أبي بكر كما سيشير إليه المؤلف.

(١) لم أقف عليه في الكتب التي اعتنت بزوائد أحمد بن منيع.

ووجدته من حديث أبي بكر عند ابن ماجه في «سننه»، كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه (ص٢٨٥)، (ح١٦٢٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٢/١)، (ح٢٣)، والبزار في «مسنده» (٧١/١)، (ح١٨)، والمروزي في مسند أبي بكر (ص٦٦)، (ح٢٦)، وابن عدي في «الكامل» (٣٤٩/٢) كلهم من طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني حسين بن عبدالله عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر مرفوعاً به.

والحديث بهذا السند ضعيف من أجل حسين بن عبدالله بن عبيدالله بن العباس؛ قال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

قال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه.. وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥٧/٣)، «الكامل» (٣٤٩/٢)، «التقريب» (ص٢٤٨).

وضعفه الحافظ في «الفتح» به (٥٢٩/١).

لكن الحديث بشاهده السابق يتقوى؛ فهو به حسن لغيره.

ويروى عن أبي بكر موقوفاً عليه أخرجه الترمذي في «الشمائل» (ص٣٣٦)، (ح٣٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٥٦/٧)، (ح٦٣٦٧) كلاهما من طريق سلمة بن نبيط أخبرنا عن نعيم بن أبي هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد وكانت له صحبة فذكر قصة وفاة النبي ﷺ بطولها وأن الصحابة سألوا أبا بكر أين يدفن؟فقال: قال في المكان الذي قبض الله فيه روحه فإن الله لم يقبض روحه إلا في مكان طيب =

٩٨٢ حديث: «ما قُبِل حجُّ امرئ إلا رُفِع حَصَاه»[(١)].

الديلمي عن ابن عمر به مرفوعاً[(٢)] ....

= فعلموا أن قد صدق.
قال الحافظ في «الفتح» (٥٢٩/١): إسناده صحيح لكنه موقوف.
وقال الألباني: وهو في حكم المرفوع. «أحكام الجنائز» (ص١٣٨).

(١) لأن الله وكّل بها مَلَكاً فيرفع ما تُقُبِّل منها، ويبقى ما لم يُتَقَبَّل كما سيأتي في أثر ابن عباس.

(٢) «مسند الديلمي» (ل٢٢٣/أ نسخة لا له لي): من طريق عبدالله بن خراش عن العوام ـ يعني: ابن حوشب ـ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به.
والحديث منكر بهذا السند فيه عبدالله بن خراش؛ قال أبو زرعة: منكر الحديث؛ يحدث عن العوّام بأحاديث مناكير.
وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.
وقال ابن عدي: لا أعلم أنه يروي عن غير العوّام أحاديث، وعامة ما يرويه غير محفوظ.
«التاريخ الكبير» (٨٠/٥)، «الجرح والتعديل» (٤٦/٥) «أجوبة أبي زرعة» للبرذعي (٤٤٨/٢)، «الكامل» (٢٠٩/٤).
ورواه ابن عدي في «الكامل» (٩٣/٧، ٩٤) عن عبدالله بن خراش عن واسط بن الحارث عن ابن عمر به.
قال ابن عدي: واسط هذا روى عنه ابن خراش بنسخة، وعامة هذه الأحاديث لا يتابع عليها. «الكامل» (٩٤/٧).
والحديث ضعفه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٨/٥).
وللحديث شاهد لكنه ضعيف، أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٠٩/٢)، (ح١٧٥٠)، والدارقطني (٣٧٤/٣)، (ح٢٧٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤٧٦/١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٢٨/٥) من طريق يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: قلنا: يا رسول الله هذه الجمار التي تُرمى كل سنة فنحسب أنها تنقص؟ فقال: ما تُقُبِّل منها رُفع، ولولا ذلك رأيتموها مثل الجبال.
قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عمرو إلا زيد، تفرد به يزيد بن سنان.
ويزيد هذا هو: التميمي الجزري وهو مما لا يحتمل تفرده؛ فقد ضعفه الأئمة كابن المديني وأحمد وأبي حاتم والنسائي وابن عدي والدارقطني وابن حجر.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٧/٩)، «الضعفاء» للنسائي (ص٢٥٦)، «الكامل» (٢٦٩/٧)، «تهذيب التهذيب» (٤١٦/٤)، «التقريب» (ص١٠٧٦). =

وكذا رواه الأزرقي[(١)] في «تاريخ مكة» عن ابن عمر[(٢)] وأبي سعيد[(٣)] أيضاً وعنده[(٤)] ....

= ولذا ضعفه البيهقي بقوله عقب روايته الحديث: «يزيد بن سنان ليس بالقوي في الحديث، وروي من وجه آخر ضعيف عن ابن عمر مرفوعاً»، «السنن الكبرى» (١٢٨/٥).
وضعفه به الهيثمي في «المجمع» (٥٧٥/٣).

(١) في الأصل: «الأزرق» والتصويب من (د) و(ز) و(م).

(٢) لم يروه الأزرقي عن ابن عمر مرفوعاً وإنما وجدته موقوفاً عليه (١٧٠/٢) من طريق مسلم بن خالد، عن ابن جريج قال: أُخبرتُ أن نُفَيعاً كان جالساً عند ابن عمر إذ قال له رجل: يا أبا عبدالرحمٰن ما كنا نترائى في الجاهلية من الحصى، والمسلمون اليوم أكثر ثم إنه لضحضاح، فقال ابن عمر: إنه والله ما قبل الله من امرئ حجة إلا رفع حصاه.
وأخرجه أيضاً الفاكهي بسنده (٢٩٥/٤) من طريق عبدالمجيد بن أبي رواد عن ابن جريج قال: أخبرت أن نفيعاً . . .
والأثر سنده ضعيف جدّاً للجهالة بين ابن جُريج ونُفيع.
ونُفيع هو ابن الحارث الأعمى كذبه ابن معين، وقال أبو زرعة: لم يكن بشيء. وقال الدارقطني والفلاس والنسائي وابن حجر: متروك وقد كذبه ابن معين.
انظر: «الجرح والتعديل» (٤٨٩/٨)، «الضعفاء» للنسائي (ص٢٣٥)، «الميزان» (٢٧٢/٤)، «التقريب» (ص١٠٠٨).

(٣) في الأصل: «أبو سفيان» والتصويب من (د) و(ز) و(م) فقد رواه عنه موقوفاً عليه أيضاً.
أخرجه الأزرقي في «تاريخه» (١٦٩/٢)، والفاكهي أيضاً في «تاريخه» (٢٩٤/٤) كلاهما من طريق سفيان بن عيينة عن سليمان بن أبي المغيرة عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال: ما تقبل من الحصى رفع؛ يعني: حصى الجمار.
وسنده صحيح رجاله كلهم ثقات من رجال الكتب الستة وابن أبي نعم هو عبدالرحمٰن البجلي، وثقه ابن سعد وضعفه ابن معين، وقال النسائي: ثقة.
وقال ابن حجر: صدوق.
فهو حسن الحديث على أقل أحواله. والذي يظهر أنه ثقة وتضعيف ابن معين له غير مفسر.
انظر: «الطبقات» (٢٩٨/٦)، «تهذيب التهذيب» (٥٦٠/٢)، «التقريب» (ص٦٠٢).

(٤) أي: الأزرقي في «تاريخ مكة» (١٧٠/٢) من طريق مسلم بن خالد عن ابن خيثم قال: سألت أبا الطفيل: . . . فذكره. =

أيضاً بسنده إلى ابن خُثَيْم[١] قال: قلت لأبي الطفيل هذه الجمار تُرمى[٢] في الجاهلية والإسلام كيف لا تكون هضاباً تَسُدُّ الطريق!؟ قال: سألت عنها ابن عباس فقال: «إن الله ﷻ وكَّل بها ملكاً فما تُقُبِّل منه رُفِع، وما لم يُتقَبَّل منه تُرِك».

ونقل المحب الطبري في «شرح التنبيه»[٣] عن شيخه بشير التبريزي شيخ الحرم ومفتيه[٤] أنه شوهد ارتفاع الحجر عياناً، واستدل بذلك المحب على صحة الوارد في ذلك[٥]، وهو أحد الآيات الخمس التي بمنى أيام الحج: اتساعها للحجيج مع ضيقها في الأعين، وكون الحدأة[٦] لا تخطف بها اللحم، وكون الذباب لا يقع في الطعام ـ وإن كان لا ينفك عنه في الغالب

= وأخرجه أيضاً الفاكهي في «تاريخه» (٢٩٤/٤) من طريق فطر بن خليفة وعبدالله بن عبدالرحمٰن النوفلي، والبيهقي في «الكبرى» (١٢٨/٥) من طريق أزهر بن سعد السمان ثلاثتهم عن أبي الطفيل قال: سألت ابن عباس... فذكره.
والأثر صحيح رجاله موثقون.
وقد صحح إسناده أيضاً الألباني في «الضعيفة» (٣٧٤/١) فقال: أخرجه موقوفاً عن ابن عباس الأزرقي والبيهقي بسند صحيح، فالصواب في الحديث الوقف، ولينظر هل هو في الحكم المرفوع؟ فإنه لم يتبين لي.
قلت: كأن السخاوي يميل إلى أنه في حكم المرفوع؛ لأنه عطف أثر ابن عمر على حديثه المرفوع في الديلمي بقوله: «وكذا أخرجه الأزرق عن ابن عمر» وقد عُلم أنه عند الأزرقي موقوف ليس مرفوعاً. والله أعلم.

(١) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٤٣٣).
(٢) سقطت من (ز). وهي مثبتة بالنسختين والمصدر.
(٣) لم أقف على كتابه، وكلامه في «شفاء الغرام» (٥٩٦/١).
(٤) بشير بن حامد بن سليمان بن يوسف بن سليمان بن عبدالله الإمام نجم الدين أبو النعمان الجعفري التبريزي، ولد بأردبيل سنة (٥٧٠هـ) ومات بمكة في ثالث صفر سنة (٦٤٦هـ). «طبقات الشافعية» (١٣٣/٨) و«سير أعلام النبلاء» (٢٥٥/٢٣).
(٥) يعني بذلك الأثر الوارد في رفع الحصى.
(٦) بكسر الحاء وفتح الدال على وزن عنبة، طائر خبيث، والجمع بحذف الهاء و: «حِدْآنٌ» أيضاً مثل غزلان. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣٤٩/١)، «المصباح المنير» (١٢٥/١).

كالعسل وشبهه ـ، وقلة البعوض بها[١]، كما بسط ذلك التقي الفاسي[٢] في «شفاء الغرام»[٣].

٩٨٣ حديث: «ما قُدِّر يكنْ».

في: «لا تُكثِرْ همَّك»[٤].

وفي: «لو[٥] تفتح عمل الشيطان»[٦].

٩٨٤ حديث: «ما قلّ وكفى خير مما كَثُر وألهى».

أبو يعلى[٧] والعسكري من حديث عمارة بن غَزِيَّة[٨] عن عبدالرحمٰن بن

---

(١) سقطت من (ز).

(٢) محمد بن أحمد بن علي، التقي الفاسي، المكي، المالكي المذهب، شيخ الحرم، ولد سنة (٧٧٥هـ)، وتوفي سنة (٨٣٢هـ) بمكة. «الضوء اللامع» (١٨/٧).

(٣) «شفاء الغرام» (٥٩٦/١).

لم يذكر المؤلف التقي الفاسي ﷺ دليلاً على صحة ذلك سوى رفع الحصى وهو ثابت، وذكر أثراً عن ابن عباس بخصوص اتساع منى مع ضيقها، وأما سوى ذلك فكان معوله على المشاهدة والعادة المعروفة عند الناس.

وأما عن أثر ابن عباس فهو عند الأزرقي في «تاريخه» (١٧٣/٢)، والفاكهي في «تاريخه» أيضاً (٢٧٨/٤) كلاهما من طريق سليم بن مسلم عن عبيدالله بن أبي زياد، عن أبي الطفيل قال: سمعت ابن عباس يُسأل عن منى ويقال له: عجباً لضيقه في غير الحج، فقال ابن عباس: إن منى يتسع بأهله كما يتسع الرحم للولد.

لكن سنده ضعيف جدّاً فيه سليم بن مسلم المكي؛ قال عنه ابن معين: ليس بثقة وكان جهمياً خبيثاً. وقال عنه أحمد: ليس يسوى حديثه شيئاً. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٢١٧٨)، «العلل ومعرفة الرجال» (٣٩٣/٣)، «الجرح والتعديل» (٣١٤/٤).

(٤) الصواب: «لا يَكْثُر»؛ فهو جزء من حديث، أورده المؤلف في حرف اللام ألف (لا). بترجمة مستقلة وخرجه، وطرفه: «لا يكثر همك...» برقم (١٣٣١).

(٥) في (م): «لا» وهو خطأ.

(٦) لم يرد ذكر حديث «ما قدر يكن» عند حديث «لو تفتح...» وقد سبق تخريجه برقم (٩٠٠).

(٧) في «مسنده» (٣١٩/٢)، (ح١٠٥٣).

(٨) عمارة بن غزية بفتح المعجمة وكسر الزاي بعدها تحتانية ثقيلة، ابن الحارث =

أبي سعيد[١] عن أبيه[٢] سمعت النبي ﷺ يقول وهو على هذه الأعواد وذكره[٣] . . .

وفي الباب عن عقبة بن عامر أخرجه الديلمي في حديث أوله: «أما بعد: فإن أصدق الحديث. .».

(و)[٤]عن أبي أمامة[٥] أخرجه العسكري في قصة ثعلبة بن حاطب

= الأنصاري المازني، المدني لا بأس به، وروايته عن أنس، مرسلة، من السادسة مات سنة أربعين. خت م ٤. «التقريب» (ص٧١٣).

(١) عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي ثقة من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة وله سبع وسبعون خت م ٤. «التقريب» (ص٥٧٩).

(٢) أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) ورواه أيضاً أبو زرعة المقدسي في صفوة التصوف (مخطوط جوامع) من طريق صدقة بن الربيع عن عمارة بن غزية به.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٤٤٩/١٠) وقال: رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير صدقة بن الربيع وهو ثقة.
لكن صدقة انفرد بتوثيقه ابن حبان وهو متساهل.
قال الألباني: ولعل عمدة الهيثمي في التوثيق أن يكون رآه في «الثقات» لابن حبان، كما وقع له في تراجم كثيرة. «السلسلة الصحيحة» (٦٣١/٢).
لكن للحديث شاهد يكون به حسناً لغيره؛ أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣٢٣/٢)، (ح١٠٧٢) وأحمد في «المسند» (٥٢/٣٦)، (ح٢١٧٢١) من طريق هشام، وابن أبي شيبة في «مسنده» (ص٤٨)، (ح٣٦) من طريق شيبان بن عبدالرحمٰن، وابن حبان في «صحيحه» (١٢١/٨)، (ح٣٣٢٩) من طريق سلام بن مسكين ثلاثتهم، عن قتادة، عن خليد العصري، عن أبي الدرداء مرفوعاً وفيه: **«وما آبت شمس قط إلا بعث الله ﷻ بجنبتيها ملكين يناديان يسمعان الخلائق كلها إلا الثقلين: ما قل وكفى خير مما كثر وألهى»**.
والحديث رجاله ثقات وسنده صحيح وصححه ابن حبان. وعند الحاكم التصريح بالتحديث من قبل قتادة. «المستدرك» (٤٤٦/٢).
وحديث الترجمة صححه الألباني بشواهده في «الصحيحة» (٦٣١/٢).

(٤) سقطت من الأصل وهي في (ز) و(م).

(٥) في الأصل و(ز): «الثعلبي» وليست في (م) وهو الصواب. وقد جاءت نسبته بالباهلي في المصادر وهو الصحابي المشهور.

ولفظه: «ويحك يا ثعلبة؛ قليل تطيق شكره، خير من كثير لا تؤدي حقه أو قال: لا تطيقه»[(١)].

٩٨٥ حديث: «ما كَثُر أذان بلدة إلا قلَّ بردها».

الديلمي بلا سند عن علي[(٢)].

٩٨٦ حديث: «ما كسوا الباعة».

تقدم[(٣)] في: «حاكوا»[(٤)].

---

(١) «أو قال لا تطيقه» أثبته من (ز) و(د) و(م) وليس في الأصل.
وهي مثبتة في المصادر.
أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/٩٨)، (ح٢٢٥٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/١٨٤٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/١٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٨/٢٦٠)، (ح٧٨٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (٦/١٩٨)، (ح٤٠٤٨) كلهم من طريق معان بن رفاعة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري وفي الحديث قصة وطول.
قال البيهقي عقبه: في إسناد هذا الحديث نظر. وقال العراقي: رواه الطبراني بسند ضعيف. «المغني» (٢/٩١٩).
وأبان الهيثمي عن علته فقال: فيه علي بن يزيد الألهاني وهو متروك. «المجمع» (٧/١٠٧).
وانظر: كلام الأئمة عنه في «تهذيب التهذيب» (٣/١٩٩). وقال الحافظ في «الإصابة» (٢/٦٥) عن الحديث: لا أظنه يصح. وضعفه جداً الألباني في «الضعيفة» (٩/)، (ح٤٨١).
(٢) (ل٢٢٢/ب/ نسخة لا له لي).
لكن أسنده مرفوعاً الأزدي نقلاً عن السيوطي في «اللآليء» (٢/١٢) ومن طريق الأزدي رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٩١) من طريق عمرو بن جميع عن الأعمش عن بشير بن غالب قال: «قدمت على الحسن بن علي فسألني عن أمرنا وعن بلدنا وعن مؤذنينا وقال: حدثني أبي علي بن أبي طالب عن جدي رسول الله ﷺ قال: **«ما من مدينة يكثر أذانها إلا قل بردها»**».
ورواه الخطيب في «تاريخه» (١٣/٣٦) من طريق عمرو بن جميع به.
قال ابن الجوزي عقبه: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ.
وكذا قال السيوطي في «اللآليء» (٢/١٢) واتهما به: ابنَ جميع.
وهو ممن يضع الحديث. انظر كلام الأئمة عنه في «الميزان» (٣/٢٥١).
(٣) «تقدم» زيادة من (ز) وليست في الأصل و(د) و(م).
(٤) تقدم برقم (٣٨٦).

٩٨٧ حديث: «ما كل مرة تسلم الجرة»(١).

وقع في شعر المبرد:

أقول للنفس وعاتبتها على التصابي مائتي مرة
يا نفس صبراً عن طلاب الهوى ما كل يوم تسلم الجرّة

٩٨٨ [ل١٦٤/ب] **حديث: «ما المعطي من سعة بأعظم أجراً من الآخذ بحاجة»**.

ابن حبان في «الضعفاء»(٢)، والطبراني في «الأوسط»(٣)، وأبو نعيم في «الحلية»(٤) عن أنس به مرفوعاً.

---

(١) ليس موجوداً في الأصل وألحقته من (ز) و(د) و(م).
قال القاري: ليس بحديث. «الأسرار المرفوعة» (ص٢٩٩).
ولم أقف عليه من شعر المبرد فيما بين يدي. ثم رأيت أمين الدولة أبا جعفر الأفطس الطرابلسي نسب البيتين لمنصور بن إسماعيل التميمي الفقيه مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه. انظر: المجموع اللفيف (ص٢٢٢)، ط. دار الغرب الإسلامي.

(٢) «المجروحين» (٢/١٩٤).

(٣) (٨/١٥٠)، (ح٨٢٣٥).

(٤) (٨/٢٤٥).
كلهم من طريق يوسف بن أسباط: نا عائذ بن شريح عن أنس بن مالك مرفوعاً بنحوه.
قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عائذ بن شريح إلا يوسف بن أسباط.
وهما ضعيفان، فالأول: يوسف بن أسباط قال أبو حاتم: دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح، لا يحتج به.
وقال البخاري: دفن كتبه فكان بعد يقلب عليه ولا يجيء كما ينبغي يضطرب في حديثه.
وقال العقيلي: كان من العابدين، دفن كتبه فحدث بعد من حفظه بأحاديث منها ما لا أصل له ومنها يخطئ فيه.
انظر: «التاريخ الأوسط» (٢/٢٤٢)، «الجرح والتعديل» (٩/٢١٨)، «ضعفاء العقيلي» (٤/٤٥٤).
وأما شيخه عائذ بن شريح فقد ضعفه أيضاً أبو حاتم. وقال ابن حبان: يخطئ على قلة روايته.
انظر: «المجروحين» (٢/١٩٣)، «الميزان» (٢/٣٦٣).
وبه ضعفه الهيثمي في «المجمع» (٣/٢٦٩).
وللحديث شاهد سيشير إليه المؤلف.

وهو عند الطبراني في «الكبير»(١) من حديث مجاهد عن ابن عمر بسند ضعيف أيضاً.

وبه يتأيد من ذهب إلى أن اليد العليا في قوله: «اليد العليا خير من السفلى» هي: الآخذة، لا سيِّما وسيطوف الرجل بصدقته فلا يجد إلا غنياً، لا يسقط به أداء الفرض عنه، ولكن الجمهور على خلافه.

٩٨٩ **حديث: «ما منكم من أحد إلا وقد وُكِّل به قَرينُه من الجن وقرينُه من الملائكة»** قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: **«وإياي لكنّ الله أعانني عليه فأسلم».**

البخاري عن ابن مسعود به مرفوعاً(٢). وذكر الزركشي ما في معناه أحاديث كثيرة في الباب الأخير من كتابه(٣).

---

(١) «المعجم الكبير» (٤٢٣/١٢)، (ح١٣٥٦٠). وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص١٧١٥) من طريق مصعب بن سعيد أبو خيثمة: ثنا موسى بن أعين: ثنا أبو شهاب الحناط عن فطر عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً به.
والحديث من هذا الوجه ضعف إسناده العراقي في «المغني» (١٧٣/١).
وقال ابن حجر: إسناده فيه مقال. فتح الباري (٢٩٨/٣).
وأبان عن علته الهيثمي في «المجمع» (٢٦٨/٣) فقال: فيه مصعب بن سعيد وهو ضعيف.
قلت: قال عنه جزرة: شيخ ضرير لا يدري ما يقول.
وقال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالمناكير ويصحف عليهم، والضعف على حديثه بين.
انظر: «الكامل» (٣٦٤/٦)، «ميزان الاعتدال» (١١٩/٤).
وحكم المنذري وتبعه الألباني على تضعيف الحديث من وجهيه كما في «الضعيفة» (١٢٦/٦)، (ح٢٦١٩).
وانظر: «الترغيب والترهيب» (٣٤٠/١).

(٢) هو في «صحيح مسلم» وليس في البخاري ولم أره في كتبه المطبوعة، وهو مما انفرد به مسلم عن البخاري أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، وأن مع كل إنسان قريناً (٢١٦٧/٤)، (ح٢٨١٤).

(٣) في: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (٢٢٢/١) وكذلك العجلوني في «كشف الخفاء» (٢٢٥/٢).

٩٩٠ حديث: «ما من أحد من أصحابي يموت بأرض إلا بُعِثَ قائداً؛ يعني: لأهلها أو نوراً يوم القيامة».

الترمذي عن بريدة[١] به مرفوعاً، ولفظه: **«من مات من أصحابي بأرض، كان نورهم وقائدهم يوم القيامة»**[٢].

---

(١) في الأصل: «بردة» وفي (م): «بريرة» والتصويب من (ز).

(٢) جامع الترمذي، كتاب المناقب عن رسول الله، باب فيمن سب أصحاب النبي (ص٨٦٩)، (ح٣٨٦٥).

وهذا الحديث اختلف في وصله وإرساله والمرسل أصح وبيان ذلك:

أن الترمذي والخطيب في «المتفق والمفترق» (١٤٢٠/٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤١٤/٢) رووه من طريق عثمان بن ناجية عن عبدالله بن مسلم أبي طيبة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكر الحديث.

وتابع عثمانَ بن ناجية محمدُ بن الفضل عند البزار في «مسنده» (ح٤٤٢٨) وتمام في «الفوائد» (١٠٧/١)، (ح٢٥١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص١٧)، وابن بشران في «أماليه» (٥٣/١)، (ح٦٩)، والخطيب في «تاريخه» (١٢٨/١).

وخالفهما معاذ بن خالد العبدي المروزي عند البخاري في «التاريخ الكبير» (١٤١/٢) فرواه عن عبدالله بن مسلم السلمي عن عن ابن بريدة مرسلاً.

قال الترمذي: والمرسل أصح. «الجامع» (ص٨٦٩).

قلت: لأن معاذاً ثقة وأما من خالفه فأحدهما كذاب وهو محمد بن الفضل؛ كذبه ابن معين والفلاس والنسائي، وقال أحمد: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب، وقال الحافظ في التقريب: كذبوه.

انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٩/٢)، «الجرح والتعديل» (٥٧/٨)، «تهذيب الكمال» (٢٨٠/٢٦)، «التقريب» (ص٨٨٨).

والآخر: عثمان بن ناجية الخراساني، قال السليماني: فيه نظر، وقال الحافظ: مستور.

«ميزان الاعتدال» (٥٨/٣)، «التقريب» (ص٦٦٩).

فلا تقوى روايتهما لأن تعارض رواية معاذ العبدي، وهو ثقة ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ثقة.

وقال الحافظ: صدوق.

«الثقات» (١٧٧/٩)، «الكاشف» (٢٧٢/٢)، «التقريب» (ص٩٥١).

والمرسل من أنواع الضعيف، فالحديث ضعيف وأيضاً مداره على عبدالله بن مسلم المروزي، يكنى أبا طيبة، وهو صدوق يهم؛ قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج =

٩٩١ حديث: «ما من رُمّانة[(١)] من رُمّانكم هذا[(٢)] إلا وهي تلقح بحبة من رمان الجنة».

الديلمي وابن عدي في «كامله»[(٣)] عن ابن عباس مرفوعاً[(٤)]، وسنده

= به. وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف. وقال الدارقطني: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق يهم.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٦٥/٥) «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص٣٥٦)، «تهذيب الكمال» (١٣٣/١٦)، «التقريب» (ص٥٤٦).

(١) في الأصل: «رمان» والتصويب من (د) و(ز).

(٢) في الأصل: «لهذا» وفي (م) هذه والتصويب من (ز) وغير واضحة في (د).

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل وألحقته من (د) و(م) و(ز).

(٤) «مسند الديلمي» (ل٢٠٨/ب نسخة لا له لي).
وابن عدي في «الكامل» (٢٨٥/٦) من طريق محمد بن الوليد البغدادي: حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن عجلان عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً به.
قال ابن عدي: وهذا حديث باطل بأي إسناد كان.
قلت: المتهم به هو محمد بن الوليد البغدادي القلانسي وقد قال ابن عدي في مطلع ترجمته: يضع الحديث، ويوصله، ويسرق، ويقلب الأسانيد والمتون.
وترجمه الذهبي في «الميزان» وأورد قول ابن عدي فيه وزاد: قال أبو عروبة: كذاب.
ثم قال الذهبي: ومن أباطيله... ثم مثل له بهذا الحديث. «ميزان الاعتدال» (٥٩/٤).
وقد توبع بمن هو مثله عبدالسلام بن عبيد بن أبي فروة عند السيوطي في «اللآليء المصنوعة» (١٧٦/٢).
وعبدالسلام هذا يسرق الحديث ويروي الموضوعات كما قال ابن حبان، وقال عنه الدارقطني: ليس بشيء.
«المجروحين» (١٥٢/٢)، «العلل» (٢٠٠/٩)، «ميزان الاعتدال» (٦١٧/٢).
لكنه يروى بنحوه عن ابن عباس موقوفاً عليه أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣١٩/١٠)، (ح١٠٦١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٢٣/١)، والبيهقي في «الشعب» (١٠٥/٨)، (ح٥٥٥٩) كلهم من طريق شيخ الطبراني أبي مسلم الكشي قال: ثنا أبو عاصم عن عبدالحميد بن جعفر عن أبيه أن ابن عباس: كان يأخذ الحبة من الرمان فيأكلها قيل له: يا ابن عباس لم تفعل هذا؟ قال: إنه بلغني أنه ليس في الأرض رمانة تلقح إلا بحبة من حب الجنة فعلها هذه.
قال الهيثمي في «المجمع» (٥٩/٥): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح. =

ضعيف. كما قاله الذهبي في ترجمة محمد بن الوليد بن أبان[١] أبي جعفر القلانسي[٢]، راويه عن أبي عاصم عن ابن جريج عن ابن عجلان عن أبيه عن ابن عباس به مرفوعاً[٣].

٩٩٢ حديث: «ما من طامة إلا وفوقها طامة».

في: «البلاء موكل بالقول»[٤].

٩٩٣ حديث: «ما من عالم أتى صاحب سلطان طوعاً إلا كان شريكه في كل لون يُعذب به في نار جهنم».

الديلمي عن معاذ بن جبل به[٥] مرفوعاً ولا يصح[٦]، ولكن [ل١٦٥/أ]

= وهو كما قال؛ إلا أن هذه العبارة قد لا تفيد صحة السند، فلا يلزم من ثقة رجال الإسناد أن يكون متصلاً أو صحيحاً. كما نبه على ذلك ابن حجر والمباركفوري والألباني.
انظر: «التلخيص الحبير» (٤٨/٣) تحفة الأحوذي (٩/٢) «السلسلة الصحيحة» (٥٦٣/٦).
وعليه فالذي يظهر أن في سنده انقطاعاً؛ جعفر بن عبدالله بن الحكم لم أر أحداً من الأئمة أثبت روايته عن ابن عباس فضلاً عن لقيه أو سماعه، بل غاية ما وقفت عليه من كلام بعض الأئمة أنه رأى أنس بن مالك. كما أفاده البخاري.
وانظر: «التاريخ الكبير» (١٩٥/٢)، جامع التحصيل (١٥٥)، «تهذيب الكمال» (٦٤/٥).

(١) سقط من (م).

(٢) البغدادي، مولى بني هاشم، عن يزيد بن هارون، قال ابن عدي: كان يضع الحديث، وقال أبو عروبة: كذاب. قال الذهبي: ومن أباطيله: ... ثم ذكر له هذا الحديث. «الميزان» (٦٠/٤).

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل وألحقته من (د) و(ز) و(م).

(٤) تقدم برقم (٣١١).

(٥) زيادة من (د) و(م).

(٦) «مسند الديلمي» (ل٢٠٨/أ نسخة لا له لي) بإسنادين فرقهما كلاهما عن إبراهيم بن رستم عن أبي بكر الفلسطيني عن برد عن مكحول عن معاذ مرفوعاً به.
وسنده ضعيف من أجل الانقطاع؛ فإن مكحولاً لم يسمع من معاذ.
قال أبو حاتم: لم يصح سماعه عن أحد من الصحابة عندي إلا من أنس.
انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (٢١٠، ٢١٢) «جامع التحصيل» (ص٢٨٥). =

قد ورد في تنفير العالم من إئتلافهم أشياء، سيأتي بعضها في: «نِعْمَ»[١].

٩٩٤ حديث: «ما من مسلم يُسَلِّم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه».

أحمد[٢]، وأبو داود[٣] عن أبي هريرة به مرفوعاً، وهو صحيح.

وفي توجيه معناه أوجه، بينتها في: «القول البديع»[٤].

= وأبو بكر الفلسطيني لم أهتد إليه وقال الألباني: لم أعرفه. «السلسلة الضعيفة» (٤٧١/٩).

والراوي عنه إبراهيم بن رستم ضعيف أيضاً؛ قال عنه ابن عدي: حدث بمناكير. وقال الدارقطني: ليس بقوي، وغمزه ابن حبان في «الثقات» بقوله: يخطئ. «الكامل» (٢٦٣/١)، «الثقات» (٧٠/٨)، «العلل» (٢١٩/١٣).

(١) في حرف النون حديث رقم (١٢٦٠).

(٢) «المسند» (٤٧٧/١٦)، (ح١٠٨١٥).

(٣) «السنن»، كتاب المناسك، باب زيارة القبور (ص٣٥٣)، (ح٢٠٤١).

وأخرجه أيضاً الطبراني في «الأوسط» (٢٦٢/٣)، (ح٣٠٩٢)، والبيهقي في «الشعب» (١٣٩/٣)، (ح١٤٧٩) كلهم من طريق حيوة بن شريح: حدثنا أبو صخر أن يزيد بن عبدالله بن قسيط أخبره عن أبي هريرة به.

والحديث حسن بهذا الإسناد؛ رجاله كلهم ثقات عدا أبي صخر حميد بن زياد الخراط، وهو حسن الحديث.

قال عنه ابن معين في رواية الدارمي: ثقة لا بأس به، وقال أحمد وأبو حاتم: ليس بأس به. ووثقه الدارقطني. وقال ابن عدي: صالح الحديث. ثم أنكر عليه حديثين ليس هذا منها، وقال بعدها: وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً.

انظر: «تاريخ ابن معين» للدارمي برقم (٩٣٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٥٢/٣)، «الجرح والتعديل» (٢٢٢/٣)، «الكامل» (٢٦٩/٢) «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص٢٣).

فالذي يظهر أن أقل أحواله أن يكون حديثه حسناً؛ ولذا حكم العراقي على إسناده بأنه جيد كما في «المغني» (٢٦٦/١).

ووافقه الألباني في «الصحيحة» (٣٣٨/٥)، (ح٢٢٦٦).

تنبيه: في الأحاديث في المصادر (عليه السلام) لكن لفظ الترجمة (عليه).

(٤) القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: (الباب الربع: في تبليغه ﷺ سلام من يسلم عليه ورده السلام ص٣١١)..

٩٩٥ حديث: «ما من نبيّ نُبِّيءَ إلا بعد الأربعين»[١].

قال ابن الجوزي: «إنه موضوع؛ لأن عيسى عليه السلام نبئ ورفع إلى السماء وهو ابن ثلاثة وثلاثين سنة، فاشتراط الأربعين في حق الأنبياء ليس بشيء»[٢].

كذا قال[٣]! وما قدمناه في حديث: «**ما بعث الله نبيّاً...**»[٤] يردّ عليه.

٩٩٦ حديث: «ما نُزِعت الرحمةُ إلا من شقي».

الحاكم في «مستدركه»[٥] والقضاعي[٦] واللفظ له كلاهما من حديث منصور[٧] عن أبي عثمان[٨] عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وهو عند البخاري في «الأدب المفرد»[٩]، وأبي داود[١٠]، والترمذي[١١]

---

(١) لفظ الترجمة في (م): «ما نبي نبأ إلا بعد الأربعين».
(٢) لم أقف عليه.
(٣) (كذا قال) سقطت من (ز).
(٤) انظره برقم (٩٥٤).
(٥) (٤/٢٤٨، ٢٤٩).
(٦) «مسند الشهاب» (٢/٦)، (ح٧٧٢).
وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العيال» (١/٤٢٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢/٧)، (ح٦٦٥٢)، والخطيب في «تاريخه» (٦/١٧١) كلهم من طريق جرير بن عبدالحميد عن منصور بن المعتمر به.
(٧) هو: ابن المعتمر.
(٨) هو: أبو عثمان التبان بمثناة ثم موحدة ثقيلة، مولى المغيرة بن شعبة قيل اسمه: سعد، وقيل: عمران مقبول من الثالثة، خت د ت س. «التقريب» (ص١١٧٦).
(٩) (ص١٣٦)، (ح٣٧٤).
(١٠) في «سننه»، كتاب الأدب، باب في الرحمة (ص٨٩٤)، (ح٤٩٤٢).
(١١) في «جامعه»، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الناس (ص٤٣٩)، (ح١٩٢٣).
وأخرجه الطيالسي في «مسنده» (٤/٢٦١)، (ح٢٦٥٢) وأحمد في «مسنده» (١٣/٣٧٨)، (ح٨٠٠١)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠/٥٢٦)، (ح٦١٤١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/٢٠٩)، (ح٤٦٢) كلهم من طريق شعبة عن منصور به.
وأخرجه أيضاً أحمد في «المسند» (١٦/٣٢)، (ح٩٩٤٥) من طريق أبي معاوية شيبان، وفي موضع آخر (١٥/٤٣٩)، (ح٩٧٠٢) عن عمار بن محمد الثوري، وابن حبان في «صحيحه» (٢/٢١٣)، (ح٤٦٦) من طريق سليمان بن طرخان، كلهم عن منصور بن المعتمر به.
=

من حديث شعبة عن منصور به، وقال الترمذي: «إنه حسن»[١].

وقال الحاكم: «إنه صحيح الإسناد ولم يخرجاه؛ وأبو عثمان هذا هو مولى المغيرة، وليس بالنهدي؛ ولو كان النهدي لحكمت به على شرطهما»[٢].

٩٩٧ حديث: «مانع الزكاة يوم القيامة في النار».

الطبراني في «الصغير» عن أنس به مرفوعاً[٣].

= وهو حديث حسن كما قال الترمذي في «جامعه»؛ وذلك من أجل أبي عثمان التبان مولى المغيرة بن شعبة.
وبقية رجال الإسناد ثقات.
وله شاهد من حديث أنس لكنه باطل أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٥٢/٢) وقال: إسناده باطل ولا أعلم جاء به إلا محمد بن إسماعيل الرازي وكان غير ثقة.

(١) عقب الحديث في «جامعه» (ص٤٣٩)، (ح١٩٢٣).

(٢) في «المستدرك» عقب الحديث (٢٤٩/٤).
وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٣٢/٢) حديث أبي هريرة إسناده صالح.
وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١١٤/٨)، (ح٧٩٨٨).
وحسنه الألباني في أحكامه على الترمذي موافقا الترمذي (ح١٩٢٣).

(٣) «المعجم الصغير» (١٤٥/٢)، (ح٩٣٥).
وأخرجه أيضاً أبو طاهر السِّلفي كما في «مشيخة الرازي» (ص٢٧٨)، (ح١١٠) كلاهما من طريق بحر بن نصر الخولاني: حدثنا أشهب بن عبدالعزيز: حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ.
وقرن ابن الحطاب: ابن لهيعة مع الليث ابن سعد متابعة.
قال الطبراني: لم يروه عن الليث إلا أشهب الفقيه تفرد به بحر بن نصر.
وكل هؤلاء ثقات وإنما الخلف في سعد بن سنان ويقال سنان بن سعد وإليك البيان:
قال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: تركت حديثه؛ حديثه مضطرب.
لكن بيّن ابن عدي سبب ترك أحمد لأحاديثه فقال: ترك هذه الأحاديث للاختلاف الذي فيه من سعد بن سنان وسنان بن سعد؛ لأن في الحديث وفي أسانيدها ما هو أكثر اضطراباً منها في هذه الأسانيد، ولم يتركه أحد أصلاً بل أدخلوه في مسندهم وتصانيفهم. وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال الذهبي: ليس بحجة. وقال ابن حجر: صدوق له أفراد.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥١٧/٢)، «الكامل» (٣٥٦/٣)، «تهذيب الكمال» (٢٦٥/١٠)، «الكاشف» (٤٢٨/١)، «التقريب» (ص٣٦٩). =

٩٩٨ **حديث: «ما نقص مال من صدقة».**

القضاعي من حديث منصور عن يونس(١) عن أبي سلمة عن أم سلمة مرفوعاً بزيادة: **«ولا عفى رجل عن مظلمة إلا زاده الله بها عزاً»**(٢).

= فالذي يظهر أن حديثه حسن، فمثله يحتمل تفرده فهو صدوق على أقل الأحوال وقد قوّى هذا الحديث ابنِ الملقن في «البدر المنير» (٤٠٣/٥) قائلاً: . . . أَخرج لَه ـ يعني: سعد بن سنانُ ـ التِّرْمِذِيّ حَدِيث: «المعتدي فِي الصَّدَقَة كمانعها» ثمَّ قَالَ: حسن؛ فَيكون هَذَا الحَدِيث حسناً عَلَى شَرطه، وَمَعَ أنّ لَهُ شَوَاهِد فِي الصَّحِيح تقويه؛ مِنْهَا:

قَوْله ﷺ: **«مَا من صَاحب ذهب وَلَا فضَّة لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حقّها إِلَّا إِذا كَانَت يَوْم الْقِيَامَة صفحت لَهُ صَفَائِح من نَار، فأحمى عَلَيْهَا فِي نَار جَهَنَّم، فيكوى بهَا جنبه وجبينه وظهره»** مُتَّفق عَلَيْهِ من حَدِيث أبي هُرَيْرَة.

قلت: وكأن الهيثمي يميل إلى قبوله حيث أورد الحديث في «المجمع» (٢٠١/٣) وقال: رواه الطبراني في الصغير وفيه سعد بن سنان وفيه كلام كثير وقد وثق.

تنبيه: بعض من ترجم له ذكر أنه يسمى سعد بن سنان أو سنان بن سعد ـ هكذا على الشك ـ ولم يرجحوا كابن عدي في «الكامل» (٣٥٥/٣)، والمزي في «التهذيب» (٢٦٥/١٠).

لكن سماه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٣/٤) سنان بن سعد وصححه.

وقال ابن حبان: أرجو أن يكون هو الصحيح. «الثقات» (٣٣٦/٤).

(١) يونس بن خباب بمعجمة وموحدتين، الأسيدي مولاهم، الكوفي، صدوق يخطئ ورمي بالرفض. من السادسة بخ ٤. «التقريب» (ص١٠٩٨).

(٢) «مسند الشهاب» (١١/٢)، (ح٧٨٣).

وهذا الحديث بهذا الإسناد اختلف فيه على يونس بن خباب:

فرواه منصور بن المعتمر عن يونس واختلفوا على منصور:

فرواه محمد بن عمارة القرشي عن الثوري، عن منصور، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، عن أم سلمة موصولاً.

وهذه الرواية أخرجها ابن سمعون في «أماليه» (ص١٣٧) وذكرها الدارقطني في «علله» (٢١١/١٥).

ثم قال الدارقطني: وغيره ـ أي: غير القرشي ـ يرويه عن الثوري، عن منصور، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، مرسلاً.

وخالفهم أيضاً عمرو بن مجمع السكوني الكوفي فرواه عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، عن أخيه، عن قاص فلسطين، عن عبدالرحمٰن بن عوف موصولاً. =

وعند الديلمي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «**والذي نفس محمد بيده؛ لا ينقص مال من صدقة**» وعزاه لمسلم، وأبي يعلى[(١)]، والطبراني[(٢)].

ولفظ مسلم من جهة إسماعيل بن جعفر[(٣)] عن العلاء بن عبدالرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً إنما هو: «**ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله**

= أخرجها البزار كما في «مسنده» (٢٤٣/٢)، (ح١٠٣٢)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٩/٢)، (ح٨١٩).
قال الدارقطني: المرسل أشبه بالصواب. «العلل» (٢١١/١٥).
قلت: لأن الذي رواه مرسلاً ثقة ثبت حافظ وهو الفضل بن دكين رواه عن الثوري مرسلاً أخرجها من طريق الفضل بن دكين ابنُ عمشليق في «جزئه» (ص٤٧)، (ح١٧).
فخالف بذلك محمد بن عمارة القرشي ولم أقف على حاله وخالف أيضاً عمرو بن مجمع وهو ضعيف؛ ضعفه أبو حاتم. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه إما إسناداً وإما متناً.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٥/٦)، «الكامل» (٣١٣/٥).
وعليه فلا تقوى روايتهما لمعارضة رواية إمام ثقة وهو الفضل بن دكين، ولذلك حكم لها الدارقطني.
فالصحيح في الحديث هو الإرسال وهو نوع من الضعيف ثم إن يونس بن خباب يضعف في الحديث كما قال الحافظ: صدوق يخطئ ورمي بالرفض. انظر: «التقريب» (ص١٠٩٨).

(١) في «مسنده» (١٥٩/٢)، (ح٨٤٩) لكن ليس من حديث أبي هريرة وإنما أخرجه من حديث عبدالرحمٰن بن عوف مرفوعاً من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال: حدثني قاضي أهل فلسطين قال: سمعت عبدالرحمٰن بن عوف يقول: قال رسول الله ﷺ: ثلاث والذي نفس محمد بيده إن كنت لحالفاً عليهن: لا ينقص مال من صدقة فتصدقوا، ولا يعفو رجل عن مظلمة يريد بها وجه الله إلا رفعه الله بها عزّاً يوم القيامة، ولا يفتح رجل على نفسه باب مسألة إلا فتح الله عليه باب فقر.
والحديث ضعفه الهيثمي (٢٧٤/٣) في «المجمع:» وقال: فيه رجل لم يسم.
قال البوصيري في «إتحافه» (٧/٣): سنده ضعيف لجهالة بعض رواته. ثم ذكر له شواهد تقويه منها الذي في مسلم كما سيأتي.
فهو به حسن لغيره.

(٢) هو في «الأوسط» (٢٠٥/٥)، (ح٥٠٩٢) لكن من غير لفظ القسم.

(٣) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي، أبو إسحاق، القارئ، ثقة ثبت من الثامنة، مات سنة ثمانين ع. «التقريب» (ص١٣٨).

عبداً[١] بعفو إلا عزاً، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله»[٢].

وكذا هو عند الترمذي من حديث عبدالعزيز بن محمد[٣] عن العلاء، وقال: إنه حسن صحيح[٤] انتهى.

وممن رواه عن العلاء: حفص بن ميسرة[٥]، وشعبة[٦]، ومحمد بن جعفر[٧].

وهكذا رواه مالك عنه، لكن وقفه[٨].

---

(١) سقطت من (ز).
ووقعت زيادة عند (م) وهي: «عن» بعد «المرء».

(٢) «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتواضع (٢٠٠١/٤)، (ح٢٥٨٨).

(٣) الدَّراوَرْدِي أبو محمد، الجهني مولاهم، المدني، صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيدالله العمري منكر. من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين ع. «التقريب» (ص٦١٥).

(٤) جامع الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في التواضع (ص٤٥٨)، (ح٢٠٢٩).

(٥) أخرج الحديث من طريقه البزار في «مسنده» (ح٨٣١٩)، وأبو عوانة كما في «الأمالي المطلقة» (ص٩٢).

(٦) روى الحديث من طريق شعبة: أحمد في «المسند» (١٣٩/١٢)، (ح٧٢٠٦)، والبزار في «مسنده» (ح٨٣١٠)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٩٧/٤)، (ح٢٤٣٨).

(٧) هو: ابن أبي كثير وليس بغندر، وقد أخرج الحديث من طريقه: الطبراني في «مكارم الأخلاق» (ص٥٨)، (ح٦٣).
وتابعهم أيضاً: عبدالرحمٰن بن إبراهيم المدني أخرجها من طريقه أحمد في «المسند» (٥٢٥/١٤)، (ح٩٠٠٨)، والطبراني في «الأوسط» (٢٠٥/٥)، (ح٥٠٩٢).

(٨) في الموطأ، كتاب الجامع، باب التعفف عن المسألة (١٧٩/٢، ١٨٠)، (ح٢١١٢).
عن العلاء بن عبدالرحمٰن أنه سمعه يقول: . . . فذكر الحديث.
ثم قال مالك: لا أدري أيرفع ـ أي: العلاء ـ هذا الحديث عن النبي ﷺ أم لا؟.
وقد سبق أن بينا أن جماعة من الأئمة رووه موصولاً وهم ست حفاظ وفيهم شعبة وغيره.
بل وأخرجها مسلم في «صحيحه» كما سبق.
فروايتهم صحيحة محفوظة ولا يؤثر فيها الشك من مالك ﷺ.
قال الحافظ في «الأمالي المطلقة» (ص٩٢) بعد أن ذكر الخلاف: «. . . ورفعه =

٩٩٩ حديث: «ما وقى به المرء[(١)] عرضه فهو له صدقة».

العسكري، والقضاعي[(٢)] [ل١٦٥/ب] من حديث عبدالحميد بن الحسن الهلالي[(٣)] عن محمد بن المنكدر عن جابر به[(٤)] مرفوعاً، زاد القضاعي: **«وما أنفق الرجل على أهله ونفسه كتب له به[(٥)] صدقة»** فقلت لمحمد بن المنكدر: وما معنى: «ما وقى المرء به عرضه»؟ فقال: أن يعطي الشاعر، أو ذا اللسان المُتقى.

ولم ينفرد به عبدالحميد؛ فقد رواه القضاعي أيضاً من طريق مسور بن الصلت المزني[(٦)] عن ابن المنكدر[(٧)] به، ولفظه: **«كتب له به صدقة»**[(٨)].

= صحيح؛ لاتفاق هؤلاء الحفاظ على رفعه».

(١) في (ز): «المرء به» على خلاف الأصل و(د) و(م).

(٢) «الشهاب» (٨٩/١)، (ح٩٤).
وأخرجه أيضاً من طريق عبدالحميد عبد بن حميد في «مسنده» (ص٣٢٧)، (ح١٠٨٣)، والطيالسي في «المسند» (٢٨٢/٣)، (ح١٨١٩)، والدارقطني في «سننه» (٤٢٨/٣)، (ح٢٨٩٥)، وابن عدي في «الكامل» (٣٢٢/٥)، والحاكم في «المستدرك» (٥٠/٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٢/١٠) وفي «شعب الإيمان» (١٤٨/٥)، (ح٣٢٢١).
قال الحاكم: صحيح الإسناد.
وتعقبه الذهبي بقوله: عبدالحميد ضعفه الجمهور.
وهو كما قال؛ فقد ضعفه ابن المديني وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم.
وسبب تضعيفهم له من قبل حفظه؛ قال ابن حبان: ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الساجي: يحدث بمناكير.
انظر: «أجوبة أبي زرعة» للبرذعي (٥١٣/٢)، «الجرح والتعديل» (١١/٦)، «المجروحين» (١٤٢/٢)، «تهذيب الكمال» (٤٢٥/١٦).
فالحديث ضعيف لتفرده به وقد توبع، لكن بمن هو أشد ضعفاً منه كما سيشير إليها المؤلف.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٨٨).

(٤) سقطت من (ز).

(٥) سقطت من (م).

(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٨٨).

(٧) في (ز): «عن المنكدر» وهو خطأ.

(٨) «مسند الشهاب» (٩٠/١)، (ح٩٥).
وأخرجه من طريق مسور بن الصلت أبو يعلى في «المسند» (٣٦/٤)، (ح٢٠٤٠) وعنه =

١٠٠٠ **حديث: «مَا وسعني سمائي ولا أرضي[١]، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن».**

ذكره الغزالي في «الإحْياء» بلفظ: **«قال الله: لم يسعني...»**[٢] وذكره بلفظ: **«ووسعني قلب عبدي المؤمن اللِّين الوادع»**[٣] وقال مخرجه العراقي: «لم أر له أصلاً»[٤].

وكذا قال ابن تيمية: «هو مذكور في الإسرائيليات، وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ.

ومعناه: وسع قلبه الإيمان بي ومحبتي ومعرفتي، وإلا فمن قال: إن الله يحل في قلوب الناس فهو أكفر من النصارى، الذين خصوا ذلك بالمسيح وحده»[٥].

وكأنه أشار بما في الإسرائيليات إلى ما أخرجه أحمد في «الزّهد» عن وهب بن منبه قال: «إن الله فتح السموات لحِـزْقِيل[٦] حتى نظر إلى العرش،

= ابن حبان في «المجروحين» (٣/٣٢)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٤٣١).
والحديث بهذا السند ضعيف جدّاً لا يصح آفته المسور هذا؛ ضعفه أحمد.
وقال عنه البخاري: ضعيف متروك الحديث. وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث. وقال الحاكم: روى عن ابن المنكدر المناكير.
انظر: «الضعفاء» للبخاري (ص١١٥)، «الضعفاء» للنسائي (٢٢٩)، «الكامل» لابن عدي (٦/٤٣١)، «ميزان الاعتدال» (٤/١١٤)، «لسان الميزان» (٨/٦٤).
وهذا الحديث بعينه قال فيه ابن عدي: غير محفوظ. «الكامل» (٦/٤٣١).
فحديث الترجمة لا يصح.

(١) في الأصل و(د) و(م): «سماء ولا أرض» والتصويب من (م) وهو الموافق لما في الإحياء. (١/١٤).
(٢) يعني أنه حديث قدسي.
(٣) «الإحياء» (٣/١٤).
(٤) في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٢/٧١٢).
(٥) «أحاديث القصاص» (ص٥٣) «مجموع الفتاوى» (١٨/٣٧٦).
(٦) حِزْقِيل على وزن زِنْبيل اسمُ نَبِيّ مِن أنبياء بني إسرائِيلَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، وهو اسمٌ سُريانيٌ، أو عِبرانيٌّ، معناه: عبدُ الله، أو هِبَةُ الله. انظر: «تاج العروس» (٢٨/٢٩٧).

فقال حِزْقيل: سبحانك ما أعظمك[١] يا رب! فقال الله: إنّ السموات والأرض ضعفن عن أن يسعنني، ووسعني قلب المؤمن الوادع الليِّن»[٢].

ورأيت بخط ابن الزركشي: سمعتُ بعض أهل العلم يقول: هذا ـ يعني: حديث الترجمة ـ حديث باطل؛ وهو من وضع بعض[٣] الملاحدة؛ وأكثر ما يرويه المتكلم على رؤوس العوامّ: علي بن وَفا[٤]؛ لمقاصد يقصدها؛ ويقول عند الوجد والرقص: «طوفوا ببيت ربكم[٥]!.»

قلت: وقد روى الطبراني من حديث أبي عِنَبَة الخولاني رفعه: **«إنّ لله آنية من أهل الأرض، وآنية ربكم قلوب عباده الصالحين، وأحبها إليه ألينها وأرقها»**[٦]

---

(١) «ما أعظمك» سقط من (م). (٢) «الزهد» (ص١٠٣).

(٣) زيادة من (م).

(٤) هو: علي بن محمد بن محمد بن وفا أبو الحسن القرشي الأنصاري، السكندري الأصل، المصري، الشاذلي، المالكي الصوفي، من القائلين بوحدة الوجود، نسأل الله السلامة. انظر: «الضوء اللامع» (٢١/٦)، والطبقات الكبرى للشعراني.

(٥) لم أقف على كلام الزركشي هذا في التذكرة، مع ذكره هذا الحديث ونقله عن ابن تيمية كلامه السابق مقتصراً عليه. «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص١٣٥).

(٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» من «المنتقى» منه (ق٤٠/١) كما في «الصحيحة» للألباني (٢٦٣/٤):
قال الطبراني: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي قال: حدثنا إسحاق بن راهويه قال: أنبأ بقية بن الوليد قال: حدثني محمد بن زياد عن أبي عنبة الخولاني يرفعه إلى النبي ﷺ: . . . فذكره.
وسنده حسن من أجل بقية بن الوليد؛ فإنه صدوق مشهور بالتدليس ـ كما سبق بيان حاله ـ لكنه صرح بالتحديث فانتفت شبهة تدليسه.
وبقية رجال الإسناد ثقات.
وقد جوّد إسناده العراقي كما في «إتحاف السادة المتقين» (٢٤١/٧).
وحسّن إسناده الهيثمي فيما نقله المناوي عنه في «فيض القدير» (٤٩٦/٢) وأقره.
وقال الألباني: إسناده قوي. . . وبقية. . . صرح بالتحديث كما ترى، فأمنّا بذلك شر تدليسه. «الصحيحة» (٢٦٣/٤).
وله شاهد من حديث أبي أمامة لكنه واه جدّاً أخرجه أحمد في «الزهد» (ص١٩١) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٩٧/٦) من طريق محمد بن القاسم: ثنا ثور عن خالد عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن لله في الأرض آنية وأحب آنية الله** =

وفي سنده بقية بن الوليد وهو مدلس، ولكنه صرّح بالتّحديث[١].

١٠٠١ حديث: «ما لا يجيء من القَلب عنايته صعبة».

لا أعرفه حديثاً[٢].

وقد أنشد أبو نواس[٣] حين جلس إليه أبو العتاهية، وبالغ في وعظه، بحيث أبرمه:

لا زجر للأنفس عن غيها ما لم يكن منها لها زاجر[٤].

[ل١٦٦/أ] قال أبو العتاهية: «فوددت أن لو كان لي بجميع ما قلته من شعري».

١٠٠٢ حديث: «ما يبعد مصر عن حبيب».

قد سبق في: «ما ضاق[٥]...» معناه عن ذي النون المصري، ولفظه: «**مَا بَعُدَ طريق أدى إلى حبيب**»، بل سبق في: «ما تبعد...»[٦] بالمثناة الفوقانية أيضاً.

= **إليه ما رق منها وصفا وآنية الله في الأرض قلوب العباد الصالحين».**
قال أبو نعيم: غريب من حديث ثور لم نكتبه إلا من حديث محمد بن القاسم.
قلت: وهو متروك في الحديث ورماه بعض الأئمة بالكذب.
قال عنه أحمد وأبو داود: أحاديثه موضوعة. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: يكذب.
وقال ابن حجر: كذبوه.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٦٧٨/٣)، «التقريب» (ص٨٨٩).

(١) «ولكنه صرح بالتحديث» سقط من (م).

(٢) وقال القاري: ليس بحديث. المصنوع في معرفة الحديث الموضوع. (ص١٦٣).

(٣) هو: الحسن بن هانئ الشاعر المشهور ولد سنة (١٣٩هـ)، ومات ببغداد سنة (١٩٥هـ) قال الذهبي: شعره في الذروة، ولكن فسقه ظاهر وتهتكه واضح، فليس بأهل أن يروى عنه، له رواية عن حماد بن سلمة وغيره. عفا الله عنه.
انظر: «طبقات الشعراء» لابن المعتز (ص١٩٣)، و«الميزان» (٥٨١/٤)، «سير أعلام النبلاء» (٢٧٩/٩).

(٤) أخرج القصة كاملة الخطيب في «تاريخه» (٤٤٦/٧) بسنده ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٤٢/١٣).

(٥) نعم سبق عند «ما ضاق مجلس بمتحابين» برقم (٩٧٢).

(٦) عند حديث «ما تبعد مصر عن حبيب» وقد سلف تخريجه برقم (٩٥٧).

١٠٠٣ حديث: «المتشبع».

في: «من تشبع»[١].

١٠٠٤ حديث: «المتلوط لو اغتسل بكل قطرة تنزل من السماء على وجه الأرض إلى أن تقوم الساعة، لما طهره الله من نجاسته أو يتوب».

مضى في: «لو اغتسل...»[٢].

١٠٠٥ حديث: «مُتْ مسلماً ولا تُبَال».

لا أعلمه بهذا اللفظ[٣].

والأحاديث في دخول من مات لا يشرك بالله شيئاً الجنة كثيرة، منها: للشيخين عن ابن مسعود[٤].

ومنها لمسلم عن عثمان بلفظ: **«وهو «يعلم»[٥] أن لا إله إلا الله»**[٦].

---

(١) سيأتي ذكره برقم (١١١١).

وهو في صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب المتشبع بما لم ينل وما ينهى من افتخار الضرة (٣٥/٧)، (ح٥٢١٩) من حديث أسماء وفيه قصة ولفظه: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور».

(٢) مضى تخريجه والكلام عليه في حرف اللام ورقمه (٨٩٤).

(٣) تعقبه القاري بقوله: ومعناه صحيح لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

(٤) يعني بذلك حديث ابن مسعود: «من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار» ثم قال ابن مسعود: وقلت أنا: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة.

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله (٧١/٢)، (ح١٢٣٨). وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار (٩٤/١)، (ح٩٢).

(٥) وقع في الأصول كلها (يشهد) وفي «صحيح مسلم» (يعلم).

(٦) «صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (٥٥/١)، (ح٢٦). من حديث عثمان ﷺ بلفظ: من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة.

١٠٠٦ حديث: «مَثل أصحابي في أمتي كالملح في الطعام؛ لا يصلح الطعام إلا بالملح».

ابن المبارك في «الزّهد» عن إسماعيل بن مسلم المكي[١] عن الحسن البصري عن أنس به مرفوعاً[٢]. وكذا أخرجه البغَوي في «شرح السُّنَّة» من هذا الوجه[٣]، وإسماعيل ضعيف؛ وقد تفرد به عن الحسن.

---

(١) تقدم. انظر: حديث رقم (٢١١).
(٢) الزهد لابن المبارك (ص٢٠٠).
(٣) شرح السُّنَّة للبغوي (٧٣/١٤)، (ح٣٨٦٣).
وأخرجه أيضاً البزار في «مسنده» (ح٦٦٩٨)، وأبو يعلى في «المسند» (١٥١/٥)، (ح٢٧٦٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٧٥/٢)، (ح١٣٤٧)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١٥/١) كلهم من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن البصري عن أنس به مرفوعاً.
والحديث رفعه منكر؛ لأن الحسن البصري اختلف عليه فيه وصلاً وإرسالاً:
فرواه إسماعيل المكي موصولاً كما سبق وهو ضعيف كما قال السخاوي.
وخالفه أبو موسى إسرائيل بن موسى فرواه عن الحسن. قال: قال رسول الله ﷺ لأصحابه: أنتم في النّاس كالملح في الطّعامِ قال: ثمّ قال الحسن: ولا يطِيب الطّعام إلّا بالملح، ثمّ يقول الحسن: كيف بقوم ذهَب ملحهم.
أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٣٠٧٢) قال: حدثنا الحسين بن علي عن أبي موسى إسرائيل به.
فهذه الرواية هي المحفوظة؛ لأن الذي خالفه وهو إسرائيل بن موسى البصري ثقة متفق عليه من رجال البخاري، انظر: «تهذيب التهذيب» (١٣٣/١)، «التقريب» (ص١٣٤).
فالصحيح فيه الإرسال، ورجال المرسل كلهم ثقات.
وأما إسماعيل بن مسلم المكي فهو ضعيف يخطئ في الحديث؛ قال عنه أحمد: منكر الحديث.
وضعفه وأبو زرعة، وقد بين بعض الأئمة سبب الجرح منهم:
ابن عيينة حيث قال عنه: يخطئ في الحديث.
وقال الفلاس: ضعيف في الحديث، يهم فيه، وكان صدوقاً يكثر الغلط.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٥٣/٢)، «الجرح والتعديل» (١٩٨/٢)، «تهذيب الكمال» (١٩٨/٣)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٠/١).
ويروى من حديث سمرة بن جندب بسند ضعيف جدّاً أخرجه البزار في «مسنده» (ح٤٦٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٣٢٣/٧)، (ح٧٠٩٨) كلاهما من طريق جعفر بن =

١٠٠٧ حديث: «مَثل أمتي مثل المطر لا يُدرَى أوله خير أم آخره»[١].

الترمذي من حديث حمّاد بن يحيى الأَبَح[٢]، وأبو يَعلى في

= سعد بن سمرة حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه عن سمرة بن جندب قال: كان رسول الله ﷺ يقول لنا: يوشك أن تكونوا في الناس كالملح في الطعام لا يصلح الطعام إلا بالملح.
قال ابن القطان: «ما من هؤلاء من يعرف حاله ـ يعني: جعفر وشيخه وشيخ شيخه ـ وقد جهد المحدثون فيهم جهدهم، وهو إسناد تُروى به جملة أحاديث، قد ذكر البزار منها نحو المائة».
وقال الذهبي: إسناد جعفر بن سعد عن ابن عمه خبيب مظلمة لا ينهض بها حكم.
«ميزان الاعتدال» (٤٠٨/١).
وخبيب مجهول كما قال الحافظ، وقال عنه الذهبي: لا يعرف.
«ميزان الاعتدال» (٦٤٩/١)، «التقريب» (ص٢٩٥).
وأبوه مجهول أيضاً كما قال ابن القطان.
فالذي يظهر أن هذا الحديث لا يقوي المرسل فكلاهما ضعيف.

(١) في (م): «مثل أمتي كالمطر...»، والأصل هو الموافق لما في المصدر.

(٢) بالموحدة المفتوحة بعدها مهملة، أبو بكر السلمي البصري، صدوق يخطئ، من الثامنة. قد ت. «التقريب» (ص٢٧٠).
وحديثه في «جامع الترمذي»، كتاب الأدب، باب مثل الصلوات الخمس (ص٦٤١)، (ح٢٨٩٦).
وهو عند أبي داود الطيالسي في «مسنده» (٥١١/٣)، (ح٢١٣٥)، وأحمد في «المسند» (٣٣٤/١٠)، (ح١٢٣٢٧) وفي موضع برقم (١٢٤٦١)، والبزار في «المسند» (ح٦٨٩٦) وأبي الشيخ في «الأمثال» (ص٢٢٣)، (ح٣٣٠)، وابن عدي في «الكامل» (٢٤٦/٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٧٧/٢)، (ح١٣٥٢) كلهم من طرق عن حماد بن يحيى الأبح عن ثابت عن أنس به مرفوعاً.
سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث بهذا الإسناد فقال: هو خطأ؛ إنما يروى هذا الحديث عن الحسن.
يعني أنه يروى عن الحسن مرسلاً وقد اختلف عليه:
فرواه حماد بن يحيى الأبح عن الحسن موصولاً كما سبق.
وحماد الأبح قال فيه البخاري: وهم في الشيء بعد الشيء.
وقال أبو حاتم: لا بأس به.
وقال ابن حبان: يخطئ ويهم.
وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

«مسنده»[(١)] من حديث يُوسف الصّفّار[(٢)] كلاهما عن ثابت البناني عن أنس به مرفوعاً.

وذكره الدّارقطني في «مسند حديث مالك»[(٣)]، من رواية هشام بن (عبيدِالله)[(٤)]، عن مالك عن الزهري عن أنس به.

وكذا أورده أبو الحسن ابن القطان صاحب ابن ماجه[(٥)] في «العِلل» له

= انظر: «التاريخ الكبير» (٣/٢٤)، «الجرح والتعديل» (٣/١٥٢)، «الثقات» (٦/٢٢٢)، «التقريب» (ص٢٧٠).
ومما يدل على أنه أخطأ ووهم في هذه الرواية مخالفته لمن هو أوثق وأحفظ وهو: حماد بن سلمة فرواه عن ثابت وحميد ويونس بن عبيد عن الحسن مرسلاً.
أخرجها أحمد في «مسنده» (١٩/٣٣٥)، (ح١٢٤٦٢) وفي «العلل» (٣/٣١٤) قال: ثنا الحسن بن أشيب عن حماد به.
وحماد بن سلمة ثقة أثبت الناس في ثابت كما قال ابن معين وابن المديني. انظر: «تهذيب التهذيب» (١/٤٨١).
فالحكم لروايته بلا شك، وبقية رجال المرسل ثقات.
وعليه فإن المرسل هو المحفوظ والوصل منكر.
وبما أن المرسل من أنواع الضعيف فإنه يتقوى بالشواهد؛ وللحديث شواهد يصح بها كما سيأتي.

(١) «مسند أبي يعلى» (٦/٣٨٠)، (ح٣٧١٧). وهو عند ابن أبي الدنيا في «المطر والرعد» (ص٦٧)، (ح٢٣).
وسند واه جدّاً؛ آفته يوسف الصفار: متروك الحديث، سبق عند حديث **«ليس منا من لم يوقر»**.

(٢) انظر ترجمته عند حديث رقم (٤٥٢).

(٣) لم أقف على كتابه.

(٤) في النسخ جميعها (عبدالله) وهو خطأ؛ الصواب (عبيدالله).
وهو: هشام بن عبيدالله الرازي عن مالك وابن أبي ذئب، وعنه أبو حاتم وأحمد بن الفرات وجماعة.
قال ابن حبان: كان يهم ويخطئ على الأثبات. «الميزان» (٤/٣٠٠).

(٥) هو: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر، القزويني القطان عالم قزوين، سمع من أبي عبدالله بن ماجه «سننه»، ومن محمد بن الفرج الأزرق، وأبي حاتم الرازي وغيرهم، وعنه جماعة كثيرون توفي سنة (٣٤٥هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٥/٤٦٣).

من حديث هشام، وقال: «إنه تفرد به، ولا نعلم له علة[(١)]»[(٢)].

وأخرجه الخطيب أيضاً في «الرواة عن مَالك» له كذلك، وقال: «إنه غريب جدّاً من حديث مالك؛ تفرد به هشام؛ يعني: عنه[(٣)]، ولم يتابع عليه»[(٤)].

وله شاهد عن عمار بن ياسر أخرجه ابن حبّان في «صحيحه»، من حديث عُبيد بن سلمان الأغر[(٥)] عن أبيه[(٦)] عنه مرفوعاً به[(٧)].

---

(١) لم أقف على كتابه العلل.

(٢) وقعت زيادة «قادحة» في (م). وهي ليست موجودة بالنسخ كلها، والتعبير بها غير مشهور عند المتقدمين.

(٣) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «منه».

(٤) كتاب «الرواة عن مالك» للخطيب مفقود؛ واختصره ابن العطار وسماه: «مجرد أسماء الرواة عن مالك» وهو مطبوع، ولم أر هذا الكلام في المختصر.
وأخرجه أيضاً أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٢٢٤)، (ح٣٣١)، والخطيب في «تاريخه» (١١/١١٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٣/١٦)، والسلفي في «معجم السفر» (ص٤١٥ي) كلهم من طريق هشام بن عبيدالله الرازي عن مالك عن الزهري عن أنس به.
والحديث بهذا السند منكر غير محفوظ؛ آفته هشام الرازي وهو المتفرد به عن مالك، لم يروه أحد سواه.
قال عنه ابن حبان: كان يهم في الروايات ويخطئ إذا روى عن الأثبات، فلما كثر مخالفته الأثبات بطل الاحتجاج به.
واطلع على علته الدارقطني فقال: وهم فيه هشام ودخل عليه حديث في حديث. كما في «اللسان» (٨/٣٣٦).
وقال الخليلي: لم يروه أحد عن مالك إلا هشام، ورواه بهمذان وأنكره أصحاب مالك.
كما في «الإرشاد» (٢/٦٥٣).
وأورده الذهبي في ترجمته من هذا الوجه وقال: باطل. «الميزان» (٤/٣٠٠).
تنبيه: وقع عند أبي الشيخ في «الأمثال» «هشام بن بلال» بدل «هشام بن عبيدالله»، والذي عنده خطأ؛ والصواب: «بن عبيدالله» كما في المصادر الأخرى.

(٥) يقال إنه أخو عبدالله، صدوق، من السادسة تمييز. «التقريب» (ص٦٥٠).

(٦) سلمان الأغر، أبو عبدالله المدني مولى جهينة، أصله من أصبهان، ثقة، من كبار الثالثة. ع. «التقريب» (ص٣٩٨).

(٧) «صحيح ابن حبان» (١٦/٢٠٩)، (ح٧٢٢٦).

وفي لفظ عند الطبراني في «الكَبير» من حديث عمار: «مَثل أمتي كالمطر يجعل الله في أوله خيراً، وفي آخره خيراً»[(١)].

وفي الباب أيضاً عن عمران بن حصين [ل١٦٦/ب] أخرجه البزار بسند حسن، وقال: «إنه لا يروى عن النبي ﷺ بإسناد أحسن من هذا»[(٢)].

وعن ابن عمر عند الطبراني[(٣)].

وعن عبدالله بن عمرو عند الطبراني أيضاً[(٤)]. وأشار إليه ابن عبدالبر

---

(١) لم أره في «المعجم الكبير» وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٦/١٠).
وحديث عمار بن ياسر أخرجه أيضاً البزار في «مسنده» (٢٤٤/٤)، (ح١٤١٢)، والشاموخي في أحاديثه عن شيوخه (ص٣٠)، (ح١٠)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (ص١٧٣)، (ح٣٩٧) كلهم من طريق فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة عن عبيد بن سلمان الأغر عن أبيه عن عمار به.
وسنده ضعيف من أجل الفضيل بن سليمان وهو ضعيف ليس بالقوي كما سبق بيان حاله عند حديث «اللو تفتح عمل الشيطان...». رقم (٩٠٠).
وحديثه هذا يتقوى بمرسل الحسن فهو به حسن لغيره.

(٢) «مسند البزار» (٢٣/٩)، (ح٣٥٢٣). من طريق إسماعيل بن نصر قال: نا عباد بن راشد عن الحسن عن عمران بن حصين به.
وحسنه الهيثمي في «المجمع» (٥٧/١٠).

(٣) لم أره في كتبه ولعله في «المعجم الكبير» من القسم المفقود؛ فقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٧/١٠) وقال: رواه الطبراني وفيه عبيس بن ميمون وهو متروك.
كذا فيه! وفي بعض المصادر (عيسى بن ميمون) كابن الأعرابي في «معجمه» (٥٧١/٣)، (ح١١٢٢) وأبي نعيم في «الحلية» (٢٣١/٢).
وكلاهما ضعيف جدّاً؛ فعبيس بن ميمون البصري منكر الحديث؛ قاله البخاري في «تاريخه الكبير» (٧٩/٧) وأيضاً أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٤/٧).
وقد مضى قول الهيثمي فيه: متروك.
وعلى القول بأنه: عيسى بن ميمون فهما اثنان، وكلاهما يروي عن بكر بن عبدالله المزني.
فالأول وهو الواسطي: متروك الحديث. كما قال أبو حاتم انظر: «الجرح والتعديل» (٢٨٧/٦)، «تهذيب التهذيب» (٣٧٠/٣).
وأما الآخر فهو الجرشي المكي ثقة، ولم يتبين لي إن كان هذا أم الآخر فهما في نفس الطبقة.
وأخشى أن يكون تصحف من عبيس بن ميمون كما هو عند الطبراني والله أعلم.

(٤) لم أره في «معجمه» وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٧/١٠). =

وقال: إن الحديث حسن[١].

وقول النووي في فتَاويه «إنه ضعيف»[٢] مُتعقَّب[٣].

ولابن عسَاكر في «تاريخه» من جهة ابن أبي مُليكة[٤]، عن عمرو بن عُثمان[٥] رفعه مرسلاً: «أمّتي أمة مباركة، لا يدرى أولها خير أو آخرها»[٦].

= وأخرجه أيضاً ابن أبي عمر العدني في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١٢٠/١٧)، وابن بشران في «أماليه» (١٥/٢)، (ح٩٨٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٥٤/٢٠) كلهم من طريق عبدالرّحمٰن بن زياد بن أنعم، عن عبدالله بن يزيد، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً بنحوه.
قال البوصيري في «الإتحاف» (٣٤٧/٧): رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر بسند فيه الأفريقي وهو ضعيف.
وبه ضعفه الهيثمي في «المجمع» (٥٧/١٠).
لكن ضعفه ليس بالشديد؛ قال عنه البخاري: مقارب الحديث. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي.
وقال الحافظ: ضعيف في حفظه.
«الجرح والتعديل» (٢٣٥/٥)، «تهذيب التهذيب» (٥٠٥/٢)، «التقريب» (ص٥٧٨).
وعليه فحديثه يتقوى بحديث الحسن المرسل وحديث عمار وقد سبقا.

(١) في «التمهيد» (٢٥٣/٢٠).
وابن عبدالبر يحسن الحديث من وجوهه كلها وعبارته هي: «فروي من حديث أنس وحديث عبدالله بن عمرو بن العاصي من وجوه حسان».

(٢) «فتاوي النووي» (ص٢٥٠).

(٣) لأن للحديث طرقاً وشواهد كثيرة يرتقي بها إلى الحسن على الأقل؛ وقد قال الحافظ ابن حجر: وهو حديث حسن؛ له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة. «فتح الباري» (٦/٧).
وجزم الألباني أيضاً أن طرقه ترتقي به إلى الصحة. كما في «الصحيحة» (٣٥٩/٥).

(٤) تابعي مشهور وهو ثقة فقيه.

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦٢٤).

(٦) «تاريخ دمشق» (٢٨٦/٢٦) من طريق سيف بن عمر عن سعيد بن عبدالله الجمحي عن عبدالله بن أبي مليكة ومحمد بن عبدالرحمٰن بن فروخ عن عمرو بن عثمان أن النبي ﷺ فذكره.
وسنده واه فيه سيف بن عمر؛ قال فيه أبو داود: ليس بشيء، وقال أبو حاتم والدارقطني: متروك الحديث. =

١٠٠٨ **حديث: «مَثل الجليس الصالح والجليس السوء كمثل صاحب المسك وكِيرِ الحديد؛ لا يعدمك من صاحب المسك إما تشتريه أو تجد ريحه، وكِيرُ الحداد يحرق بدنك(١) أو ثوبك أو تجد منه ريحاً خبيثة».**

متفق عليه عن أبي موسى به مرفوعاً(٢).

وأخرجه العسكري، وأبو نعيم(٣) ومن طريقه الديلمي(٤) عن أنس.

١٠٠٩ **حديث: «مثل الذي يجلس فيسمع الحكمة ثم لا يحدث إلا بشر ما سمع، كمثل رجل أتى راعياً فقال: أَجْزِرْني شاة، فقال له(٥): خذ خيرها شاة،**

= انظر: «الجرح والتعديل» (٢٧٨/٤) «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٢٠٠)، «تهذيب التهذيب» (١٤٤/٢).
فهو مع إرساله ضعيف جدّاً.

(١) في (ز): «إذ يحرقك بذلك» على خلاف ما في الأصل و(د) و(م) والصحيحين.

(٢) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب في العطار وبيع المسك (٦٣/٣)، (ح٢١٠١).
و«صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء (٢٠٢٦/٤)، (ح٢٦٢٨).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في «مسنده» (ل٢٣٣/ب/ نسخة لا له لي).
من طريق سعيد بن عامر: حدثنا شبيل بن عزرة عن أنس به مرفوعاً.
وأخرجه أيضاً أبو داود في «سننه» (ص٨٧٥)، (ح٤٨٣١)، والبزار في «مسنده» (ح٦٤٧٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٧٤/٧)، (ح٤٢٩٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٠/٤)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٨٩/٢)، (ح١٣٨٢) كلهم من طرق عن سعيد بن عامر: ثنا شبيل بن عزرة عن أنس مرفوعاً بنحوه وألفاظهم متقاربة.
قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
وهو كما قال فإن رجاله كلهم ثقات.
وله طريق أخرى عن أنس:
رواها أبو داود في «مسنده» (ص٨٧٥)، (ح٤٨٢٩) قال: ثنا حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا أبان عن قتادة عن أنس به وفيه زيادات.
وهذا سند صحيح رجاله رجال الشيخين.
وقد حكم الألباني على سنده بأنه على شرط الشيخين. «الصحيحة» (٧٥١/٧)، (ح٣٢١٤).

(٥) سقطت من (م).

فذهب فأخذ[(١)] بِأُذن كلب الغنم».

أحمد[(٢)]، وابن ماجه[(٣)]، وأحمد بن منيع[(٤)]، والطيالسي[(٥)]، والبيهقي[(٦)]، والعسكري، كلهم من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أوس بن خالد عن أبي هريرة به مرفوعاً وسنده ضعيف.

وقال العسكري: أراد به الحث على إظهار أحسن ما يسمع، والنهي عن الحديث بما يستقبح، وهو معنى قوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨].

١٠١٠ حديث: «المجالس بالأمانة».

أبو داود، والعسكري من جهة ابن أبي ذئب عن ابن أخي جابر عن عمه

---

(١) ليست من الأصل وألحقتها من (د) و(ز) و(م) وكذا هي في المصادر.

(٢) في «مسنده» في مواضع (١٤/٢٨٤)، (ح٨٦٣٩) و(١٥/١٤٨)، (ح٩٢٦٠) و(١٦/٣٥٤)، (ح١٠٦٠٦).

(٣) في «سننه»، كتاب الزهد، باب الحكمة (ص٦٩٣)، (ح٤١٧٢).

(٤) مفقود، ولم أره في الزوائد.

(٥) في «مسنده» (٤/٢٩٢)، (ح٢٦٨٦).

(٦) «شعب الإيمان» (٣/٢٣٧)، (ح١٥٩٣). وفي موضع آخر (٣/٢٨٠)، (ح١٦٥٠).

وأخرجه أيضاً إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١/١٨١)، (ح١٣٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/٢٧٥)، (ح ٦٣٨٨)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٣/١١٠)، (ح٢٣٦٨) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد، عن أوس بن خالد، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

والحديث ضعيف فيه علتان:

الأولى: ضعف علي بن زيد وهو ابن جدعان وقد سبق مراراً.

والثانية: جهالة أوس بن خالد؛ قال عنه الذهبي: لا يعرف، وقال ابن حجر: مجهول.

«ميزان الاعتدال» (١/٢٧٧)، «التقريب» (ص١٥٥).

والحديث ضعيف كما قال المؤلف وقد ضعف إسناده الحافظ العراقي فيما نقله المناوي في «فيض القدير» (٥/٥١٠) وأقره.

والهيثمي كما في «المجمع» (١/٣٣٩)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/٢١٨).

جابر بن عبدالله مرفوعاً به، بزيادة: «**إلا ثلاثة مجالس**[١]: **سفك دم حرام، أو فرج**[٢] **حرام، أو اقتطاع مال بغير حق**»[٣].

ولفظ الترجمة فقط[٤] عند العسكري، والديلمي[٥]، والقضاعي[٦] من

---

(١) سقطت من (ز).

(٢) في الأصل و(ز): «فرح» والمثبت من (د) و(م) وهو الموافق لما في المصادر.

(٣) أبو داود في «سننه»، كتاب الأدب، باب في نقل الحديث (ص٨٨١)، (ح٤٨٦٩).
وأخرجه أيضاً أحمد في «مسنده» (٤٥/٢٣)، (ح١٤٦٩٣)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٦٢٠/٤)، (ح٢٤٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٤٧/١٠) جميعهم من طريق عبدالله بن نافع قراءة ـ كذا عند ابن أبي داود والبيهقي وعند أحمد والخرائطي بصيغة حدثنا ـ عن ابن أبي ذئب عن ابن أخي جابر بن عبدالله به مرفوعاً.
والحديث بهذا السند ضعيف فيه ابن أخي جابر وهو مجهول.
ولم يذكره الحافظ في تقريبه ولا هو في «تهذيب الكمال» ولا في الكتب المتفرعة عنه.
ولذا قال الألباني: . . . قد أغفلوه ولم يوردوه لا
في «التهذيب» ولا في «الخلاصة» ولا في «التقريب» ولا في «الميزان».
ثم حكم عليه بالجهالة. «الضعيفة» (٣٨١/٤)، (ح١٩٠٩).
وقد صرح المنذري قبله بجهالته وضعفه به في «مختصر سنن أبي داود» (٢١٠/٧).
لكن سيأتي للفظ الترجمة ما يقويها وترتقي إلى الحسن لغيره دون الزيادة.

(٤) يعني بدون الزيادة التي عند أبي داود وغيره.

(٥) هو في المسند كما في «زهر الفردوس» (ل٤٢/أ/ نسخة يني جامع).

(٦) «مسند الشهاب» (٣٧/١)، (ح٣).
وأخرجه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (٢٤٧/١)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١٩٠/١)، (ح١٤٩) كلهم من طريق حسين بن عبدالله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ الترجمة، وزاد العقيلي: «في الحديث».
وهذا الشاهد لا يغني شيئاً؛ فالحسين بن عبدالله بن ضميرة كذبه مالك وأبو حاتم.
وقال ابن معين وأحمد: ليس بشيء.
وأمر أبو زرعة بالضرب على حديثه.
وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الفلاس والدارقطني: متروك.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢١٣/٣)، «التاريخ الكبير» (٣٨٨/٢)، «الجرح والتعديل» (٥٧/٣)، «لسان الميزان» (١٧٣/٣).
وقد ضعف إسناده ابن حجر في فتح الباري (٨٢/١١). بعدما عزاه للقضاعي من حديث علي.
=

حديث حسين بن عبدالله بن ضميرة[1] عن أبيه[2] عن جده[3] عن علي مرفوعاً.

وعند الديلمي من حديث أسامة بن زيد رفعه: «**المجالس أمانة، فلا يحل لمؤمن أن يرفع على مؤمن قبيحاً**»[4].

= وله طريق آخر عن علي بسند موضوع أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٢٣/١٤) من طريق أبي المفضل محمد بن عبدالله الشيباني: أخبرنا رجاء بن يحيى بن شاذان أبو الحسين العبرتائي الكاتب: حدثنا هارون بن مسلم بن سعدان الكاتب بـ «سر من رأى» سنة أربعين ومائتين قال: حدثني طريق مسعدة بن صدقة العبدي قال: سمعت أبا عبدالله جعفر بن محمد يحدث عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده علي قال: قال رسول الله ﷺ: «**المجالس بالأمانة ولا يحل لمؤمن أن يأثر على مؤمن أو قال عن أخيه المؤمن قبيحاً**».

وفي إسناده أبو المفضل محمد بن عبدالله الشيباني يضع الحديث؛ فقد ترجمه الخطيب وقال عنه: كتبوا عنه ثم بان لهم كذبه فمزقوا حديثه، وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة.

وقال حمزة الدقاق: كان يضع الحديث، وقد كتبت عنه، وكان له سمت ووقار.

وقال ابن عراق: دجال يضع الحديث.

انظر: «تاريخ بغداد» (٤٦٦/٥)، «لسان الميزان» (٢٥٣/٧) «تنزيه الشريعة المرفوعة» (ص١٠٧).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦١). (٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) سقطت من (ز) وسعد الضمري. تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦٢١).

(٤) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل٤٢/ب/نسخة يني جامع) وذكره بالسند كاملاً معلقاً عن ابن لال من طريق هلال: حدثنا أبي: حدثنا بقية عن معاوية بن صالح عن سعيد بن أبي أيوب عن أسامة بن زيد مرفوعاً به.

وسنده ضعيف جدّاً فيه علل:

الأولى: العلاء بن هلال ضعيف جدّاً لا سيما من رواية ابنه عنه وقد مضيا.

وفيه أيضاً بقية بن الوليد مشهور بالتدليس وقد عنعن. تقدم مراراً.

وفيه انقطاع بين سعيد وأسامة بن زيد؛ فإن سعيد بن أبي أيوب لم يدرك أحداً من الصحابة؛ فقد عده الحافظ من أصحاب الطبقة السابعة من كبار أتباع التابعين. «التقريب» (ص٣٧٤).

تنبيه: لم أجد أحداً من مشايخ بقية ولا من تلاميذ سعيد من اسمه (معاوية بن صالح) والذي عندهما معاوية بن يحيى الطرابلسي الشامي فلعله هو.

فإن كان هو فقد قال عنه ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (ص٩٥٧).

ولعبدالرزاق في «جامعه» من حديث أبي بكر بن محمد بن حزم[١] رفعه مرسلاً: «**إنما يتجالس المتجالسون بأمانة الله، فلا يحل لأحد أن يفشي عن صاحبه ما يكره**»[٢].

وللعسكري من حديث هشام بن زياد[٣] [ل١٦٧/أ] عن محمد بن كعب القرظي[٤] عن ابن عباس مرفوعاً: «**إنما تجالسون بالأمانة**»[٥].

---

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٨٠).

(٢) مصنف عبدالرزاق (٢٢/١١)، (ح١٩٧٩١).
ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٥٠٠/١٣)، (ح١٠٦٧٧).
وتابع عبدالرزاق ابن المبارك في «الزهد» (ص٢٤٠، ٢٤١) كلاهما عن معمر عن سعيد بن عبدالرحمٰن الجحشي عن أبي بكر بن محمد بن حزم مرسلاً.
ووقع عند ابن المبارك (المتجالسان) بدلاً من (المتجالسون).
وسنده حسن من أجل سعيد بن عبدالرحمٰن الجحشي الحجازي فإنه صدوق في الحديث؛ قال النسائي: ليس به بأس.
ووثقه ابن حبان، وقال ابن حجر: صدوق.
انظر: «الثقات» (٢٨٦/٤)، «تهذيب الكمال» (٥٢٥/١٠)، «التقريب» (ص٣٨٢).
وبقية رجاله رجال الشيخين.
وقد جوّد سنده البيهقي في «الشعب» (٥٠٠/١٣) فقال: هذا مرسل جيد.
وهو شاهد قوي يشهد للفظ الترجمة الذي جاء عند أبي داود وغيره في مطلع التخريج.
انظر: «الثقات» (٢٨٦/٤)، «تهذيب الكمال» (٥٢٥/١٠)، «التقريب» (ص٣٨٢).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٥٣).

(٤) قال عنه ابن حجر: ثقة عالم. «التقريب» (ص٨٩١).

(٥) وأخرجه من هذا الوجه الحارث في «مسنده» «بغية الباحث» (٩٧٦/٢)، (ح١٠٧٠) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص٢٢٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٤٠/٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٢٤/٢)، (ح١٠٢١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٣٢/٥٥).
في حديث طويل ومنه هذه الجملة، وبعضهم رواه مختصراً.
وسنده واه؛ آفته هشام بن زياد بن سعدويه القرشي يكنى أبا المقدام، قال عنه أحمد: ضعيف الحديث وقال أبو داود: غير ثقة.
وقال الأزدي والنسائي وابن حجر: متروك الحديث.
وقال الذهبي: تالف.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٠٨/٢)، «الضعفاء» للنسائي (ص٢٤٢)، «الميزان» (٢٩٨/٤) و(٥٧٧/٤)، «التقريب» (ص١٠٢١). =

وقال[١]: أراد النبي[٢] ﷺ أن الرجل يجلس إلى القوم فيخوضون في الحديث، ولعل فيه ما إن نمُي كان فيه ما يكرهون فَيأْمَنُونَه على أسراراهم فيريد أن الأحاديث التي تجري بينهم كالأمانة التي لا يُحب أن يُطلع عليها[٣]، فمن أظهر أحاديث الذين أمنوه على أسرارهم فهو قتّات؛ وفي التنزيل: ﴿هَمَّازٍ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٍ ⑪﴾ [القلم: ١١].

وقال ﷺ: «**لا يدخل الجنة قَتَّات**»[٤] أي: نَـمَّام.

= لكنه لم ينفرد فقد تابعه من هو مثله أو قريب منه: عيسى بن ميمون القرشي المدني متابعة تامة.

أخرجها من طريقه ابن سعد في «الطبقات» (٣٧٠/٥)، وابن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» (١٠٠/٢).

وعيسى هذا قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم والفلاس: متروك، وقال النسائي: ليس بثقة.

انظر: «التاريخ الكبير» (٤٠١/٦)، «الجرح والتعديل» (٢٨٧/٦)، «ميزان الاعتدال» (٣٢٥/٣).

وتوبع أيضاً من قبل راويين آخرين متروكين وهما:

الأول: مصادف بن زياد المدني عند الحاكم في «المستدرك» (٢٦٩/٤) من طريق محمد بن معاوية عنه.

ومصادف هذا قال عنه أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٤٤١/٨).

وقال العقيلي: متروك. (١٧٠/١).

والثاني: تمام بن بزيع الشقري. أخرجها العقيلي في «الضعفاء» (١٧٠/١).

وتمام هذا لا ينتفع بمتابعته أيضاً؛ قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال الدارقطني متروك.

«الضعفاء» للدارقطني (ص١٦٥)، «لسان الميزان» (٣٧٧/٢).

فهو ضعيف جدّاً ومثله لا يقوي ولا يتقوى.

وبهذا يتبين أن الحديث من هذا الوجه لا يصح ولا يثبت؛ لأن طرقه كلها واهية.

وقد قال العقيلي في «الضعفاء» (١٧٠/١): لم يحدث بهذا الحديث عن محمد بن كعب ثقة؛ رواه هشام بن زياد أبو المقدام وعيسى بن ميمون ومصادف بن زياد القرشي وكل هؤلاء متروك.

(١) أي: العسكري.
(٢) سقطت من (م).
(٣) كذا الأصل و(د) و(ز) وأما في (م): «التي تجب أن لا يطلع عليها».
(٤) متفق عليه من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما. =

وروي من طريق سلْم بن جنادة[١] ثنا أبو أسامة عن عمرو بن عبيد[٢] عن الحسن عن أنس مرفوعاً: «**ألا ومن الأمانة أو ألا من الخيانة؛ أن يحدث الرجل أخاه بالحديث فيقول: اكتمه، فيفشيه**»[٣].

وعن أبي سعيد الخدري رفعه: «**إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها**»[٤].

وقد مضى حديث: «**إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي أمانة**»[٥].

= انظر: صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة (١٧/٨)، (ح٦٠٥٦)، و«صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النميمة (١٠١/١)، (ح١٠٥).

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٦٤).
وقع في (م): «مسلم» بدل «سلم» وهو خطأ ظاهر.

(٢) المعتزلي المشهور، كان داعياً إلى بدعته، من السابعة، مات سنة ١٤٣ أو قبلها. «التقريب» (٧٤٠).

(٣) لم أقف على من خرجها.
لكن يمكن الحكم عليها من خلال ما ظهر من رجال إسنادها؛ وهي ضعيفة جدّاً؛ فيها عمرو بن عبيد البصري شيخ المعتزلة.
قال ابن سعد: معتزلي ليس بشيء في الحديث. كذبه ابن عون فيما يرويه عن الحسن. وكذبه أيضاً أيوب السختياني ويونس بن عبيد. وقال أحمد: ليس بأهل أن يروى عنه. وقال أبو حاتم والنسائي: متروك.
وقال عنه الحافظ: المعتزلي المشهور كان داعية إلى بدعته، اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٤٦/٦، ٢٤٧) «ضعفاء النسائي» (ص١٨٤)، «تهذيب الكمال» (١٢٣/٢٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٧٣/٣)، «التقريب» (ص٧٤٠).
فالذي يظهر أن حديثه ضعيف جدّاً إن لم يكن موضوعاً.

(٤) هو في «صحيح مسلم»، كتاب النكاح، باب تحريم إفشاء سر المرأة (١٠٦١/٢)، (ح١٤٣٧).

(٥) أورده المؤلف في حرف الهمزة برقم (٦١).
وهو عند أحمد في «مسنده» (١٠٥/٢٣)، (ح١٤٧٩٢) وأبي داود في «سننه» (ص٨٨١)، (ح٤٨٧٠)، والترمذي في «جامعه» (ص٤٤٦)، (ح١٩٥٩) وأبي يعلى في «المسند» (١٤٨/٤)، (ح٢٢١٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٢/٩)، (ح٣٣٨٦) =

= كلهم من طريق عبدالرحمٰن بن عطاء عن عبدالملك بن جابر بن عتيك عن جابر بن عبدالله مرفوعاً به.
قال الترمذي: هذا حديث حسن.
وتحسين الترمذي من أجل الكلام في عبدالرحمٰن بن عطاء القرشي وبقية رجال الإسناد ثقات.
ولذا عقب السخاوي على تحسين الترمذي فقال:
. . . فابن عطاء قد اختلف فيه؛ فوثقه جماعة ولينه آخرون. . . فإما أن يكون الترمذي اعتمد توثيقه أو حسنه لشاهده الذي أخرجه أبو يعلى في «مسنده» بسند ضعيف أيضاً من حديث مالك بن دينار عن أنس به مرفوعاً. انظر حديث رقم (٦١).
والأقرب أن يكون اعتمد توثيقه؛ لأن الشاهد المذكور إسناده ضعيف جدّاً فيه جبارة بن المغلس انفرد ابن ماجه بتخريج حديثه كما في «التقريب» (ص١٩٤) وهو متروك واتهمه بعضهم فلا يصلح أن يكون شاهداً.
قال أحمد عن جبارة: بعض أحاديثه موضوعة مكذوبة.
قلت: لكنه ليس ممن يتعمد الكذب؛ فقد قال أبو زرعة: «لا يتعمد الكذب يوضع له الحديث فيقرؤه».
وبمثله قال ابن نمير. وقال البخاري في جبارة: حديثه مضطرب. وقال الدارقطني: متروك.
انظر: «التاريخ الأوسط» للبخاري (٣٥٤/٢) «أجوبة أبي زرعة على البرذعي» (٤٦٢/٢)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٧١)، «تهذيب الكمال» (٤٨٩/٤).
وأما ابن عطاء الذي حكى فيه السخاوي الخلاف فقد وثقه ابن سعد والنسائي.
وقال عنه البخاري: فيه نظر. واستدرك عليه أبو حاتم فقال: شيخ؛ يُحوّل من ضعفاء البخاري.
وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال ابن حجر: صدوق فيه لين.
فالذي يظهر عندي أنه صدوق حسن الحديث على الأقل وقد وثقه ابن سعد والنسائي.
انظر: «الضعفاء» للبخاري (ص٧٣)، «الجرح والتعديل» (٢٦٨/٥) «الثقات» لابن حبان (٧٩/٧)، «تهذيب الكمال» (٢٨٥/١٧)، «التقريب» (ص٥٩١).
وعليه فإنه حسن الحديث؛ ولذا حسن الترمذي حديثه ووافقه الألباني في «الصحيحة» (٨١/٣).
ثم إن لفظ الترجمة يشهد لهذا الحديث من حيث المعنى ويزداد به قوة؛ ويدل على ذلك تبويب الترمذي على هذا الحديث بقوله: باب ما جاء أن المجالس أمانة ثم ذكر تحت الباب حديث أبي سعيد هذا.

١٠١١ حديث: «المجاهد من جاهد نفسه في ذات الله».

أحمد[١]، والطبراني[٢]، والقضاعي[٣]، من حديث عمرو بن مالك الجَنْبِي[٤] عن فضالة بن عبيد به مرفوعاً.

---

(١) «مسند أحمد» (٣٧٥/٣٩)، (ح٢٣٩٥١) وفي موضع آخر (٣٨٦/٣٩)، (ح٢٣٩٦٥).

(٢) في «المعجم الكبير» (٣٠٩/١٨)، (ح٧٩٧).

(٣) «مسند الشهاب» (١٤٠/١)، (ح١٨٤).

وأخرجه أيضاً ابن المبارك في الجهاد (ص١٦٢)، (ح١٧٥)، والترمذي في «جامعه» (ص٣٨٢)، (ح١٣٦١)، وابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (ص١٠٢)، (ح٦٤)، وابن أبي عاصم في الجهاد (١٥٢/١)، (ح١٤)، والنسائي في «الكبرى» (ح١١٧٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٥/١١)، (ح٤٧٠٦).

جميعهم من طريق عبدالله بن المبارك قال: أخبرنا حيوة بن شريح: حدثني أبو هانئ الخولاني أن عمرو بن مالك الجنبي أخبره أنه سمع فضالة بن عبيد فذكره مرفوعاً. وليس عندهم لفظة (ذات).

جاء في رواية أحمد (في سبيل الله) وفي موضع (في طاعة الله) وعند الترمذي (نفسه) فقط، وابن حبان (نفسه في الله). والنسائي (نفسه لله).

وتابع عبدالله بن المبارك نعيم بن حماد متابعة تامة أخرجها نعيم في زوائده على «الزهد» (ص٣٦)، (ح١٤١).

وإسناده حسن؛ فإن رجاله كلهم ثقات عدا أبي هانئ واسمه حميد بن هانئ الخولاني فهو صدوق.

قال فيه النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة لا بأس به. وقال ابن حجر: لا بأس به.

انظر: «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٩٥)، «تهذيب الكمال» (٤٠١/٧)، «تهذيب التهذيب» (٤٩٩/١)، «التقريب» (ص٢٧٦).

قال الترمذي عقبه: حديث فضالة حديث حسن صحيح.

وجوّد إسناده العلائي والمناوي. انظر: «التيسير بشرح الجامع الصغير» (٨٧٩/٢) و«فيض القدير» (٢٦٢/٦)، (ح٩١٧٥).

(٤) عمرو بن مالك الهمداني أبو علي الجنبي بفتح الجيم وسكون النون بعدها موحدة، مصري ثقة، من الثالثة، مات سنة ثلاث ومائة، ويقال: سنة اثنتين. بخ ٤. «التقريب» (ص٧٤٤).

وفي الباب عن جابر[١]، وعقبة بن عامر[٢].

---

(١) قوله: «وفي الباب عن عقبة بن عامر وجابر هو منقول عن الترمذي عقب تخريجه الحديث».
لكن الناظر بين حديث الترجمة وبين ما أشار إليه المؤلف يرى فرقاً في المدلول؛ وإن كانا يشتركان في أجر الجهاد.
وحديث جابر أخرجه الطبراني في «الأوسط» ـ ولم أره عند غيره ـ (١١١/٥)، (ح٤٨٢٥) من طريق عيسى بن سليمان الدارمي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رابط يوماً في سبيل الله جعل الله بينه وبين النار سبع خنادق، كل خندق كسبع سماوات وسبع أرضين.
وهذا الحديث إسناده ضعيف جدّاً من أجل عيسى الدارمي الجرجاني يكنى أبا طيبة وقد أشار الطبراني إلى تفرده بهذا الحديث، ومثله لا يحتمل تفرده.
قال عنه ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، كان رجلاً صالحاً ولا أظن أنه كان يتعمد الكذب ولكن لعله كان يشبه عليه فيغلط. «الكامل» (٢٥٨/٥).
وضعفه قبله ابن معين، وقال ابن حبان: يخطئ.
انظر: «ميزان الاعتدال» (٣١٢/٣)، «الثقات» (٢٣٤/٧).
فالذي يظهر أن ضعفه شديد لعدم ضبطه الحديث.
ولذا ضعفه الهيثمي في المجمع به. (٥٢٧/٥).
(٢) في (ز): «وعن عقبة بن عامر».
وحديث عقبة بن عامر أخرجه أحمد في «المسند» (٥٨٩/٢٨)، (ح١٧٣٥٩)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٦٥١/٢)، (ح٦٢٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٠٧/١٧)، (ح٨٤٨) كلهم من طرق عن عبدالله بن لهيعة قال: حدثنا مشرح بن هاعان عن عقبة مرفوعاً بلفظ: كل ميت يختم على عمله إلا المرابط في سبيل الله، فإنه يجري عليه أجر عمله حتى يبعثه الله ﷻ.
وهذا إسناد حسن من أجل ابن لهيعة ففيه كلام مشهور، لكن رواية العبادلة عنه صحيحة.
كما قال عبدالغني الأزدي والساجي. تهذيب التهذيب (٣٧٨/٥)، ط. الهندية.
وإسناد أحمد والحارث كلاهما عن عبدالله بن يزيد المقرئ وهو أحد العبادلة الذين عناهم الأزدي والساجي.
ومع ذلك فللحديث شاهد صحيح يزداد به قوة وهو ما رواه الترمذي في «جامعه» (ص٣٨٢)، (ح١٣٦١) من طريق ابن المبارك قال: أخبرنا حيوة بن شريح: حدثني أبو هانئ الخولاني أن عمرو بن مالك الجنبي أخبره أنه سمع فضالة بن عبيد مرفوعاً بلفظ: كل ميت يختم على عمله إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة.
=

١٠١٢ حديث: «**المَحَبّة مَكَبّة**»[١].

هو معنى: «حُبّك الشيء يُعمي ويُصمّ»[٢].

١٠١٣ حديث: «**محبة في الآباء صلة في الأبناء**».

لم أقف عليه ولكن في[٣] معناه: «إن أَبرّ البرِّ أن يصل الرجل أهل وُدّ أبيه»[٤].

ونحوه: «الوُدُّ والعداوة يتوارثان»، وسيأتي[٥].

١٠١٤ حديث: «**المحسود مرزوق**»[٦].

١٠١٥ حديث: «**مداد العلماء أفضل من دم الشهداء**».

المنجنيقي[٧] في «رواية الكبار عن الصغار» عن الحسن البصري قوله[٨].

= قال الترمذي: حديث حسن صحيح.
وقد سبق الكلام على درجته في مطلع التخريج وأنه حسن.

(١) قال الغزي في معنى لفظ الترجمة: أي: المحبة تستر العيوب، ثم قال: ليس بحديث. «الجد الحثيث» (ص٢٠٢).

(٢) وقد أورده في حرف الحاء برقم (٣٨٩).

(٣) سقطت من (ز).

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب رغم أنف من أدرك أبويه أو أحدهما عند الكبر فلم يدخل الجنة (١٩٧٩/٤)، (ح٢٥٥٢) وفيه قصة من حديث ابن عمر مرفوعاً.

(٥) في حرف الواو بهذا اللفظ ورقمه (١٢٧٥).

(٦) بيض له المؤلف وقد كتب الناسخ أمام الحديث (كذا) إشارة إلى أنه لم يخرجه المؤلف.
وقال ابن الديبع في «التمييز» (ص١٨٦): كذا ترجمه شيخنا ولم يتكلم عليه، وليس هو بحديث.
وقال العجلوني: ليس بحديث. «كشف الخفاء» (٢٣٤/٢).
وقبله قال القاري: غير معروف. انظر: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (ص١٦٦).

(٧) هو: إسحاق بن إبراهيم تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤١٥).

(٨) لم أقف على كتابه.
وقد وقفت عليه مرفوعاً من طريق الحسن البصري عن عمران بن الحصين. =

وعند ابن عبدالبر في «فضل العلم» له من حديث سِمَاك بن حرب عن أبي الدرداء مرفوعاً: «**يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء**»[(١)].

وللخطيب في «تاريخه» من حديث نافع عن ابن عمر رفعه: «**وُزِنَ حبر العلماء بدم الشهداء فرجح عليهم**» وفي سنده[(٢)] محمد بن جعفر اتهم بالوضع[(٣)].

= أخرجها ابن عمشليق في «جزئه» (ح١٤)، (ص٤٤)، ط. دار ابن حزم. قال: حدثنا أبو القاسم جعفر بن محمد الأحمسي: ثنا أبو سعيد (يعني حسن بن مهران): ثنا أحمد بن محمد بن القاسم أبو بكر مؤذن طرسوس عن غالب (يعني ابن خطاف) عن الحسن عن عمران بن الحصين مرفوعاً بلفظ: «**يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء**».

والحديث سنده ضعيف مسلسل بالمجاهيل.

أولهم صاحب الجزء ابن عمشليق لم أقف على حاله وقد ذكره الذهبي ضمن شيوخ أبي الفرج علي بن محمد الجريري وسماه بـ أحمد بن علي بن عمشليق الجعفري.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/٣٠٠).

وشيخه لم أقف على حاله.

وكذا أحمد بن محمد مؤذن طرسوس.

وبقيتهم موثقون.

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١/١٥٠)، (ح١٥٣) من طريق إسماعيل بن أبي زياد، عن أبي يونس القشيري، عن سماك به.

وسنده واه بمرة؛ آفته إسماعيل بن أبي زياد السكوني متروك متهم بالوضع؛ قال فيه ابن معين: كذاب متروك يضع، وقال أبو زرعة: يروي أحاديث مفتعلة.

وقال الدارقطني: متروك يضع الحديث.

وقال الحافظ: متروك؛ كذبوه.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/١٥٢)، «التقريب» (ص١٣٩).

(٢) في (ز): «مسند» وهو خطأ.

(٣) «تاريخ بغداد» (٢/١٩٢).

ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/٨٠).

من طريق محمد بن جعفر بن العباس النجار قال: نا محمد بن الحسن العسكري قال: نا العباس بن يزيد البحراني قال: نا إسماعيل بن علية قال: نا أيوب عن نافع به.

قال الخطيب في تاريخه: رجال هذا الحديث كلهم ثقات غير محمد بن الحسن، ونرى الحديث مما صنعت يداه! =

ولكن هو عند الديلمي من حديث عبدالعزيز بن أبي روَّاد[١] عن نافع به بلفظ: [ل١٦٧/ب] **«يوزن حبر العلماء ودم الشهداء فيرجح ثواب حبر العلماء على ثواب دم الشهداء»**[٢].

١٠١٦ حديث: «مداراة الناس صدقة».

في: «رأس العقل»[٣].

وكذا مضى في حديث: أ «مرنا رسول الله ﷺ. . .» من «الهمزة»[٤]،

= وقد قال في مطلع ترجمته: . . . كان غير ثقة؛ يروي الموضوعات.
ورماه السمعاني بالوضع أيضاً.
فالحديث موضوع بهذا السند.
لذا قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» (٣/٥١٨): حدث عن العباس البحراني بخبر موضوع، متنه: يوزن حبر العلماء.
وهنا يظهر أن السخاوي التبس عليه فألصق التهمة بمحمد بن جعفر وهو منها براء.
ترجمه الخطيب فقال: أبو بكر محمد بن جعفر النجار يلقب بغندر وهو ثقة. انظر: «تاريخه» (٢/١٩٤).
ووثقه أيضاً الخلال فقال: كان ثقة فَهِماً يحفظ القرآن حفظاً حسناً توفي سنة (٣٧٩هـ). «تاريخ بغداد» (٢/١٥٧).

(١) عبدالعزيز بن أبي رواد بفتح الراء وتشديد الواو واسمه ميمون، صدوق عابد ربما وهم، ورمي بالإرجاء، من السابعة. مات سنة تسع وخمسين خت ٤. «التقريب» (ص٦١٢).

(٢) لم أره في المسند لابن الديلمي لأنه ناقص ومنه حرف الياء.
ووجدته في «زهر الفردوس» انتقاء الحافظ ابن حجر (ل١٧٤/ب/نسخة يني جامع) مسنداً من طريق يحيى بن محمد بن خشيش الإفريقي: ثنا إسحاق بن القاسم: ثني أبي: ثنا عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به.
والحديث بهذا الوجه لم أره عند غيره وهو منكر؛ فيه يحيى بن محمد بن خُشيش الإفريقي قال عنه الخطيب: في حديثه غرائب ومناكير!
وقال الذهبي: صاحب مناكير!
«تاريخ بغداد» (١٤/٢٢٣)، «ميزان الاعتدال» (٤/٤٠٨).
وشيخه وأبوه لم أجد من ترجمهما.
وبالجملة فالحديث لا يصح بمجموع طرقه فهي واهية.

(٣) نعم في (رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس) في حرف الراء برقم (٥١٧).

(٤) انظر حديث رقم (١٨١).

و«**داروا الناس بعقولكم**».

وذُكِر شيء منه في: «**داروا سفهاءكم**»[١].

ولإبراهيم بن حِمْير عَـلَّك[٢] القزويني القاضي[٣]: «بئس الصديق صديق يحتاج إلى المداراة، أو يلجئك إلى الاعتذار، أو يقول لك: اذكرني في دعائك»[٤].

١٠١٧ حديث: «مدمن الخمر كعابد وثن».

أحمد عن ابن عباس[٥]، والحاكم عن عبدالله بن عمرو[٦]، كلاهما به مرفوعاً.

---

(١) في حرف الدال برقم (٤٨٨).

(٢) كذا الأصل و(د) وهو الصواب وفي (ز) و(م): «علل».

(٣) إبراهيم بن حمير بن علك القزويني، شيخ من مشائخ الصوفية، أورده الرافعي في كتابه التدوين في «أخبار قزوين» (٣/٤٣٥). وقال: أورده أبو عبدالرحمٰن السلمي في تاريخ الصوفية.

(٤) «التدوين في أخبار قزوين» (٣/٤٣٥).

(٥) «مسند أحمد» (٤/٢٦٥)، (ح٢٤٥٣).
وراوه أيضاً عبد بن حميد في «مسنده» (ص٢٣٤)، (ح٧٠٨) وعبدالرزاق في «المصنف» (٩/٢٣٩)، (ح١٧٠٧) كلهم من طرق عن ابن المنكدر قال حدثت عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «**مدمن الخمر إن مات لقي الله كعابد وثن**».
وسنده ضعيف من أجل الجهالة التي بين ابن المنكدر وابن عباس فإنه لم يسم.
وأورد الحديث الهيثمي في «المجمع» (٥/١١٦) وقال: ورجال أحمد رجال الصحيح إلا أن ابن المنكدر قال: «حدثت عن ابن عباس».
وللحديث شاهد يتقوى به عن عبدالله بن عمرو ذكره المؤلف وانظر تخريجه في الإحالة الآتية.

(٦) لم أر هذا الحديث عند الحاكم في «المستدرك» ولا في المعرفة.
ووجدته عند البزار في «مسنده» (٦/٣٦٧)، (ح٢٣٨٢) قال: حدثنا يوسف بن موسى قال: أخبرنا ثابت بن محمد قال: أخبرنا فطر بن خليفة عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال (شارب الخمر كعابد وثن).
وسنده حسن؛ فإن من دون مجاهد كلهم صدوقون من رجال التهذيب.
قال الهيثمي في «المجمع» (٥/١٠٩): «رواه البزار وفيه فطر بن خليفة وهو ثقة وفيه كلام لا يضر». =

١٠١٨ حديث: «المرء بسعده لا بأبيه ولا جده».
هو معنى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].
وحديث: «إن الله أذهب عنكم عُبِّيَّة[١] الجاهلية وفخرها بالآباء»[٢].

= قلت: فحديث ابن عباس يشهد له هذا الحديث فهو به حسن لغيره.

(١) في الأصل: «غيبة» وفي (ز): «عيبة» وكتب الناسخ في الحاشية: «قوله: عيبة بالفتح والكسر: الكبر، كما في القاموس». وفي نسخة الداوودي: «عيبة» كما في (ز). والمثبت من (م).
وهو الموافق لما في السنن وغيرها، مع أن ما في نسخة (ز) صواب أيضاً؛ لورودها أيضاً في بعض الروايات.
و«عبية» قال ابن الأثير: يعني: الكِبْر، وتُضَمّ عينُها وتكسر. «النهاية» (٣/١٦٩).
وقال صاحب عون المعبود: بضم العين المهملة وكسر الموحدة المشددة وفتح المثناة التحتية المشددة؛ أي: فخرها وتكبرها ونخوتها. (٨/٣٩٣).

(٢) هذا الحديث يروى عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما:
فأما حديث أبي هريرة فأخرجه أحمد في «مسنده» (١٤/٣٤٩)، (ح٨٧٣٦): ثنا محمد بن عبدالله بن الزبير، وفي موضع آخر (١٦/٤٥٦)، (ح١٠٧٨١) عن عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي.
ورواه الترمذي من طريق عبدالملك بن عمرو أبي عامر العقدي (ص٨٨٥)، (ح٣٩٥٥).
ورواه ابن حيان في «فوائده» من طريق الثوري (ص٤١)، (ح١١).
والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٣٢) من طريق حسين بن حفص، أربعتهم قالوا: حدثنا هشام بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة به مرفوعاً وفيه طول.
وهذا الحديث مما اختلف فيه على هشام بن سعد في إسناده فرواه الجماعة كما رأيت وخالفهم:
عبدالله بن وهب في «جامعه» (١/٧١)، (ح٣٠) فقال: حدثني هشام بن سعد عن سعيد المقبري عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعاً.
ومن طريقه أبو داود في «سننه» (ص٩٢٦)، (ح٥١١٦).
وتابع ابنَ وهب المعافى بن عمران كما في «الزهد» له (ص٢٦٥)، (ح١٤٧) متابعة تامة.
ومن طريقه أبو داود في «السنن» (ص٩٢٦)، (ج٥١١٦).
وتابعهما موسى بن أبي علقمة عند الترمذي في «جامعه» (ص٨٨٥)، (ح٣٩٥٦) متابعة تامة.
كل هؤلاء زاد بين سعيد المقبري وأبي هريرة لفظة (أبيه) فجعلوه هو الواسطة بينهما في هذا الحديث. =

وقوله: «من أبطأ به علمه لم يسرع به نسبه»[١] إلى غيرهما.

١٠١٩ حديث: «المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل».

أبو داود[٢]، والترمذي وحسنه[٣]، والطيالسي[٤]، والبيهقي[٥]،

= قال الترمذي في «جامعه» (ص٨٨٥): «هذا حديث حسن صحيح. وهذا أصح عندنا من الحديث الأول وسعيد المقبري قد سمع أبا هريرة ويروي عن أبيه أشياء كثيرة عن أبي هريرة ﷺ.
وقد روى سفيان الثوري وغير واحد هذا الحديث عن هشام عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو حديث أبي عامر؛ يعني: العقدي عن هشام بن سعد».
فالذي يبدو أن الترمذي رجح زيادة «أبيه» على من لم يذكرها؛ لأن غالب وأكثر رواية سعيد المقبري كانت عن أبيه ـ وهي الجادة عنده ـ وإن كان سمع سعيدٌ من أبي هريرة بعض الأحاديث.
وهو تعليل وجيه؛ لأن هشام بن سعد صدوق له أوهام كما سبق، فلعله وهم فقصر في إسناده مرة ورواه على الصواب تارة أخرى ومن ثم اختلف الرواة الثقات عنه.
وعليه مدار هذا الحديث فحديثه يحسن في المتابعات والشواهد وله شواهد منها حديث ابن عمر:
وهو عند الترمذي في «جامعه» (ص٧٣٩)، (ح٣٢٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٧/٧)، (ح٤٧٦٧) من طريق عبدالله بن جعفر: حدثنا عبدالله بن دينار عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم فتح مكة فقال: يا أيها الناس إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وتعاظمها بآبائها... وفي الحديث طول.
قال الترمذي عقبه: «حديث غريب لا نعرفه من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وعبدالله بن جعفر يضعف؛ ضعفه يحيى بن معين وغيره، وعبدالله بن جعفر هو والد علي بن المديني».
لكنه لم ينفرد فقد توبع كما عند ابن حبان بسند صحيح في «صحيحه» (١٣٧/٩)، (ح٣٨٢٨) تابعه متابعة تامة موسى بن عقبة إمام المغازي وهو ثقة مشهور.
فالحديث صحيح بمجموع طرقه.
وقد صححه الألباني في «الصحيحة» (٧١٩/٦)، (ح٢٨٠٣).

(١) سيأتي برقم (١٠٥٥).
(٢) في «سننه»، كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس (ص٨٧٦)، (ح٤٨٣٣).
(٣) في «جامعه»، كتاب الزهد عن رسول الله، باب (٤٥) (ص٥٣٥)، (ح٢٣٧٨).
(٤) في «مسنده» (٢٩٩/٤)، (ح٢٦٩٦).
(٥) «شعب الإيمان» (٤٤/١٢)، (ح٨٩٩٠).

والقضاعي[(١)] من طريقه[(٢)]

---

(١) في «مسند الشهاب» (١٤١/١)، (ح١٨٧).

(٢) أي: أن البيهقي والقضاعي رويا الحديث من طريق أبي داود الطيالسي وهو كذلك كما في كتابيهما.
وأخرجه أيضاً إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٣٥٢/١)، (ح٣٥١) وأحمد في «مسنده» (٣٩٨/١٣)، (ح٨٠٢٨) وفي موضع آخر (١٤٢/١٤)، (ح٨٤١٧)، وابن أبي الدنيا في «الإخوان» (ص٨٦)، (ح٣٧)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (ص٤٣٨)، (ح٢٩٣)، والخطابي في «العزلة» (ص١٤١) الحاكم في «المستدرك» (١٧١/٤)، والخرائطي في كتابيه: المكارم (ص٢٩٣ ح رقم ٨٩٥) وفي المساوئ (ص٣١٣ ح رقم ٦٥٥)، والخطيب في «تاريخه» (١١٥/٤).
كلهم من طرق عن زهير بن محمد عن موسى بن وردان قال سمعت أبا هريرة فذكره مرفوعاً.
قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن غريب.
والحديث كما قال فهو حسن بهذا السند؛ زهير وشيخه صدوقان وقد تكلم فيهما بكلام لا يضر.
أما الأول: وهو زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني، فقد قال عنه ابن معين في رواية الدارمي: ثقة، وقال أحمد في رواية المروذي: ليس به بأس، وضعفه مرة، ومرة قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة عبدالرحمٰن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح. وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا.
وقال عثمان الدارمي: ثقة صدوق وله أغاليط كثيرة.
قلت: وأغاليطه هي من رواية أهل الشام عنه، لكن من حدث عنه من غير أهل الشام فروايته عنه مستقيمة صحيحة.
قال ابن عدي: ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٤٧٥٢)، «الكامل» لابن عدي (٢٢٣/٣)، «تهذيب الكمال» (٤١٤/٩).
ولذا قال الحافظ في «التقريب» (ص٣٤٢): ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها؛ قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه.
وهذا الحديث رواه عنه عدد كثير، منهم بصري ومنهم حجازي ومنهم شامي، وكلهم اتفقوا عليه مما يدل على صحة الحديث.
فرواية أحمد التي في المسند هي عن عبدالرحمٰن بن مهدي الإمام الحافظ البصري =

والعسكري من حديث موسى بن وردان[١] عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وتوسع ابن الجوزي فأورده في «الموضوعات»[٢].

ورواه العسكري أيضاً من حديث سليمان بن عمرو النخعي[٣] عن

= ومؤمل بن إسماعيل حجازي مكي كلاهما عن زهير به.
ووافقهم أيضاً أبو داود الطيالسي وهو بصري من أصل فارسي.
ووافقهم أيضاً أبو عامر العقدي البصري عند الحاكم في «المستدرك».
ووافقهم الوليد بن مسلم وهو شامي دمشقي عند إسحاق بن راهويه في المسند.
وعليه فإن هؤلاء الأئمة وكلهم ليسوا شاميين عدا الوليد بن مسلم رووه عن زهير واتفقوا عليه فالرواية مستقيمة صحيحة كما ذهب إليه الأئمة.
بل سبق قول أحمد: ... أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة؛ عبدالرحمٰن بن مهدي وأبو عامر ـ يعني: العقدي ـ أحاديث مستقيمة صحاح.
وشيخه (موسى بن وردان) صدوق لا بأس به.
قال أحمد: لا أعلم إلا خيراً.
ووثقه أبو داود وقال يعقوب الفسوي والدارقطني: لا بأس به. وقال أبو حاتم: ليس به بأس.
وضعفه ابن معين وقال مرة: صالح وجرحه ابن حبان وحده فبالغ بقوله: كان ممن فحش خطؤه حتى كان يروي عن المشاهير الأشياء المناكير.
وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (٥١٩٦)، «الجرح والتعديل» (١٦٥/٨)، «المجروحين» (٢٣٩/٢)، «سؤلات أبي داود» لأحمد برقم (٢٤٨)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٤٩٩)، «تهذيب الكمال» (١٦٣/٢٩).
لكن الذي يظهر أنه صدوق حسن الحديث وخطؤه ينزل به من الثقة إلى الصدوق ولا يترك كما ذهب إليه أكثر الأئمة، وأما تجريح ابن حبان مع شدته فهو معارض بقبول أكثر الأئمة المعتدلين له.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٥٩).

(٢) لم أره في «الموضوعات» ووجدته في «العلل المتناهية» (٧٢٣/٢) وقد استدل على تضعيفه بقول ابن حبان، وقد سبق أنه معارض بكلام الأئمة.
واستدرك على ابن الجوزي وخطأه الزركشيُ في كتابه «التذكرة» (ص٨٩). فقال: وأخطأ ابن الجوزي فذكره في «الموضوعات».
والقول ما قال الترمذي بتحسين الحديث، وانظر تخريجه.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٨٦) وهو وضاع.

إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة[١] عن أنس مرفوعاً ولفظه: «**المرء على دين خليله، ولا خير في صحبة من لا يرى لك[٢] من الخير مثل الذي ترى له**» ورواه ابن عدي في «كامله»[٣]، وسنده ضعيف.

وأورده بعضهم، ومنهم البيهقي في «الشعب» بلفظ: «**من يخالّ**»[٤] بلام واحدة مشددة.

وفي معناه قول الشاعر:

عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه ... فكل قرين بالمقارن يقتدي

وفي السادس والستين من «الشعب» جملة آثار في المعنى[٥]، وروى الجملة الثانية من حديث ليث عن مجاهد قال: «كانوا يقولون: لا خير لك في صحبة من لا يرى لك من الحق مثل ما ترى له»[٦].

ولأبي نعيم في «الحلية» عن سهل بن سعد رفعه: «**لا تَصحبنّ أحداً لا**

---

(١) وهو ثقة حجة. من رجال التقريب (ص١٣٠).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) (٢٤٧/٣).

ويروى أيضاً من طريق سليمان بن عمرو النخعي عن أبي حازم عن سهل بن سعد به مرفوعاً.

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٣/٢)، (ح٩٠٧).

والحديث موضوع من طريقيه؛ آفته سليمان بن عمرو النخعي الكذاب وقد سبق التعريف به عند حديث «كفارة من اغتبته...».

قال ابن حجر: كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين فوق الثلاثين نفساً.

انظر: «لسان الميزان» (١٦٣/٤).

(٤) «شعب الإيمان» (٤٤/١٢)، (ح٨٩٩١).

ووقع عند أحمد (يخالط) في «مسنده» (٣٩٨/١٣)، (ح٨٠٢٨) وقد سبقت في مطلع التخريج.

(٥) وهو بداية المجلد الثاني عشر والآثار في هذا المعنى خاصة ما أورده تحت فصل: مجانبة الفسقة، والمبتدعة ومن لا يعينك على طاعة الله ﷻ.

فانظرها في «الشعب» (٤٣/١٢) فهي كثيرة جدّاً.

(٦) «شعب الإيمان» (٧٠/١٢)، (ح٩٠٥٧).

ورواه أيضاً أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٣٠٨/١). بهذا الوجه بنحوه.

يرى لك من الفضل كما ترى له»(١).

وشاهده ما ثبت في الأمر بأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه(٢).

---

(١) حلية الأولياء (٢٥/١٠).
وأخرجه أيضاً أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٥١)، (ح٤٨) كلاهما من طريق أبي خزيمة بكار بن شعيب عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال: قال النبي ﷺ فذكره.
والحديث بهذا السند منكر؛ آفته بكار بن شعيب، قال عنه ابن حبان في «المجروحين» (١٩٨/١): يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به.
ثم ذكر له بعض الأحاديث التي أنكرها عليه منها هذا الحديث.
ولذا أورده ابن حجر في «اللسان» في ترجمته (٣٣٠/٢) وقال:
هو منكر جدّاً؛ أورده ابن حبان منكراً له عليه.

(٢) يعني بذلك حديث: «أحب لأخيك ما تحب لنفسك» وفي رواية: «أحب للناس ما تحب لنفسك».
وهذا الحديث رواه أحمد في «المسند» (٢١٤/٢٧)، (ح١٦٦٥٣)، (ح١٦٦٥٥) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص١٦١)، (ح٤٣٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤٩/٢)، وأبو يعلى في «المسند» (٢١٣/٢)، (ح٩١١)، والطبراني في «الأوسط» (٢١٥/٤)، (ح٤٠١٣) وفي «الكبير» (٢٣٨/٢٢)، (ح٦٢٥)، والقطيعي في جزء الألف دينار (ص٣٧١)، (ح٢٣٥)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص١٧٣)، (ح٢٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (١٦٨/٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥٩/١٣)، (ح١٠٦١٧) كلهم من طريق خالد بن عبدالله القسري يحدث على المنبر قال: حدثني أبي عن جدي يزيد بن أسد قال: قال لي رسول الله: . . . فذكر الحديث.
وفي رواية: أن النبي ﷺ قال له: أتحب الجنة؟ قال: قلت: نعم، قال: **«فأحب لأخيك ما تحب لنفسك»**.
ومدار الحديث على خالد بن عبدالله القسري الدمشقي البجلي الأمير قال عنه الذهبي:
. . . صدوق، لكنه ناصبي، بغيض، ظلوم!
وقال ابن معين: رجل سوء؛ يقع في علي.
«ميزان الاعتدال» (٦٣٣/١).
وأما أبوه: عبدالله بن يزيد القسري فقد ذكره البخاري في «الكبير» (٢٢٥/٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٩٩/٥) وذكرا أنه روى عنه ابنه خالد وروى عن أبيه الصحابي.
ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
ووثقه ابن حبان كما في «الثقات» (٥٤/٥). =

وقد قال الشاعر(١):

إن الكريم الذي تبقى مودته ويحفظ(٢) السّرَ(٣) إن صافا وإن صرما
[ل١٦٨/أ] ليس الكريم الذي إن (زلّ)(٤) صاحبه أفشى وقال عليه كل ما كتما

وأنشد العسكري لأبي العباس الدَّغُولي(٥):

إذا كنت تأتي المرء تعرف حقه ويجهل منك الحق فالصرم أوسع
ففي الناس أبدال وفي الأرض مذهب وفي الناس عمن لا يواتيك مقنع
وإن امرؤ يرضى الهوان لنفسه حقيق بجدع الأنف والجدع أشنع

= وعليه فهو مجهول وهو علة الحديث لكن له شواهد يتقوى بها:
منها حديث أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه.
متفق عليه أخرجه البخاري في «صحيحه» (١/١٢)، (ح١٣) ومسلم أيضاً (١/٦٧)، (ح٤٥) وزاد: أو لجاره...
فالحديث حسن لغيره بهذا الشاهد وقد قواه به الألباني في «الصحيحة» (١/١٥٣ ـ ١٥٥).

(١) أورده أبو عبدالرحمٰن السلمي في آداب الصحبة ولم يعزه لقائل معين، بل قال: ولبعضهم... فذكره.. (ص٧٠).
(٢) المثبت من (م)، وأما الأصل فلم أستطع قرائتها، ورسمها في الأصل و(د) ككلمة: «نعم» وأما في (ز) ففيه: «ويستعتم». والمثبت هو الصواب وكذا هو في آداب الصحبة للسلمي.
(٣) ليست في الأصل و(ز)، وأثبتها من (م) وهو الموافق للمصدر السابق.
(٤) في الأصل و(ز): «زال» والمثبت من (م) ونسخة الداوودي وهو الصواب.
(٥) محمد بن عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالله السرخسي الدغولي، قال عنه الحاكم: كان أبو العباس أحد أئمة عصره بخراسان في اللغة، والفقه، والرواية.
روى عنه ابن حبان وابن عدي وغيرهما، توفي سنة (٣٢٥هـ) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/٥٥٧).
قال السمعاني: الدغولي: بفتح الدال المهملة وضم الغين المعجمة وفي آخرها اللام بعد الواو، هذه النسبة إلى دغول، وهو اسم رجل ـ هكذا سمعت بعض السرخسيين، ويقال للخبز الذي لا يكون رقيقاً بسرخس شبه الجرادق الغلاظ: دغول، ولعل بعض أجداده كان يخبز ذلك والله أعلم، وهو بيت كبير بسرخس لأهل العلم... ثم ذكر منهم هذا. «الأنساب» (٢/٤٨٣).

١٠٢٠ حديث: «المرء كثير بأخيه».

قاله[١] النبي ﷺ حين عُزِّيَ بجعفر بن أبي طالب إذْ قتل في غزوة مؤتة[٢] كما في «دلائل النبوة»[٣] وغيرها[٤].

وأخرجه الديلمي[٥]، والقضاعي[٦] من حديث سليمان بن عمرو النخعي[٧] عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس مرفوعاً به.

وهو عند العسكري أيضاً في حديث من حديث سليمان المذكور، لكن قاله: عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً، وزاد فيه: «يقول: يكسوه ويحمله ويرفده»[٨].

---

(١) في (م): «قال» وهو خطأ.

(٢) كذا الأصل و(م) وفي (ز): «تبوك». (٣) للبيهقي (٤/٣٧١).

(٤) كـ«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٧/٢٥٧) كلاهما من طريق محمد بن عمر الواقدي، قال: حدثنا محمد بن مسلم عن يحيى بن أبي يعلى قال: سمعت عبدالله بن جعفر يقول: أنا أحفظ حين دخل رسول الله ﷺ على أمي فنعى لها أبي... فذكر حديثاً طويلاً وفيه: **«إن المرء كثير بأخيه وابن عمه»**.
وسنده واه جدّاً؛ الواقدي متروك واتهمه بعض الأئمة بالكذب كما سبق.

(٥) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل٤١/أ/ نسخة يني جامع).

(٦) «مسند الشهاب» (١/١٤١)، (ح١٨٦).
ورواه أيضاً بهذا اللفظ من هذا الوجه الشجري كما في ترتيب أماليه (٢/ ١٩٥) ووقع عنده (إسحاق بن عيينة) بدل (إسحاق بن عبدالله).
وهو موضوع بهذا السند؛ آفته سليمان بن عمرو النخعي كذاب وضاع حتى قال ابن حجر: ... كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نقل كلامهم في الجرح والعدالة فوق الثلاثين نفساً. «لسان الميزان» (٤/١٦٣).
وانظر الكلام على سليمان النخعي عند حديث (كفارة من اغتبته...) برقم (٨١٣).

(٧) في (ز): «العسكري» وهو خطأ جلي. والنخعي كذاب.

(٨) وقفت عليه بهذه الزيادة عند أبي الشيخ في «الأمثال» (ص٥٠)، (ح٤٦) لكن بالإسناد الأول.
وهو موضوع أيضاً فمداره على سليمان النخعي الكذاب كما سبق.
وله شواهد لكنها ضعيفة:
منها ما رواه عبد بن حميد في «مسنده» (ص٤٢٢)، (ح١٤٤٧) قال: أنا يعقوب بن إبراهيم الزهري: ثنا أبي عن صالح بن كيسان قال: قال أبو عبدالرحمٰن سمعت =

وقال: أراد أن الرجل وإن كان قليلاً في نفسه منفرداً، فإنه يكثر بأخيه إذا ظافره على الأمر وساعده عليه، فكأنه كان قليلاً في حين انفراده، كثيراً باجتماعه مع أخيه، وهو مثل قوله: «الاثنان فما فوقهما جماعة»[1].

١٠٢١ حديث: «المرء مع من أحب».

متفق عليه من حديث شعبة عن قتادة عن أنس[2]، ومن حديث الأعمش

= أبا هريرة يقول: إن رسول الله ﷺ قال: فذكر حديثاً طويلاً وفيه: إن المرء يرى أنه كثير بأخيه...
ورواه الحاكم في «المستدرك» (٨٢/٢) من هذا الوجه لكن مختصراً.
وقال: صحيح الإسناد.
ولم يوافقه الذهبي فقال: فيه انقطاع. «المستدرك مع التلخيص» (٨٣/٢).
وكذا ضعفه المنذري كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١٢٤/٥) وأقره البوصيري.
ولعل الانقطاع المقصود هو من قول الراوي «صالح بن كيسان قال: قال أبو عبدالرحمٰن» فقد جاء مكنى في السند فقط.
وأبو عبدالرحمٰن هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٦٨/٥) وقال: يروي عن أبي هريرة روى عنه صالح بن كيسان.
فهو مجهول عين؛ لم يرو عنه سوى واحد، فالسند ضعيف لأجله.
ومن الشواهد ما رواه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» (ص٧١)، (ح٢٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني في جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر (ص٦٤)، (ح٢٣) كلاهما من طريق سهل بن عامر البجلي: حدثنا ميمون بن عمرو البصري عن أبي الزبير عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: **«الناس سواسية كأسنان المشط، وإنما يتفاضلون بالعافية، والمرء كثير بأخيه، ولا خير في صحبة من لا يرى لك من الحق مثل ما ترى له»**.
وهو منكر؛ فيه سهل بن عامر البجلي قال عنه البخاري: منكر الحديث لا يكتب حديثه.
وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أدركته بالكوفة روى أحاديث بواطيل، وكان يفتعل الحديث.
انظر: «التاريخ الأوسط» (٣٠٧/٢)، «الجرح والتعديل» (٢٠٢/٤)، «ميزان الاعتدال» (٢٣٩/٢).
فالحديث بطرقه وشواهده لا يعتضد لشدة ضعفها، وأحسنها ما عند عبد بن حميد في «مسنده» عن أبي هريرة.

(١) حديث يروى عن بعض الصحابة، وقد أورده المؤلف في حرف الألف برقم (٢٦).
(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (٣٩/٨)، (ح٦١٦٧). =

عن شقيق عن أبي موسى[١]، وابن مسعود[٢]، ثلاثتهم به مرفوعاً.

زاد الترمذي من طريق أشعث[٣] عن الحسن عن أنس: «وله ما اكتسب»[٤].

= وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٢٠٣٣/٤)، (ح٢٦٣٩).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب علامة حب الله ﷻ لقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (٣٩/٨)، (ح٦١٧٠).
وأخرجه مسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٢٠٣٤/٤)، (ح٢٦٤١).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الأدب، باب علامة حب الله ﷻ لقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (٣٩/٨)، (ح٦١٦٩).
وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٢٠٣٤/٤)، (ح٢٦٤٠).

(٣) في (م): «أشعب» وهو خطأ.
وهو: أشعث بن عبدالملك الحمراني بضم المهملة، بصري، يكنى أبا هانئ، ثقة فقيه، من السادسة مات سنة ثنتين وأربعين، وقيل سنة ست وأربعين. خت ٤. «التقريب» (ص١٥٠).

(٤) جامع الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله، باب ما جاء أن المرء مع من أحب (ص٥٣٨)، (ح٣٢٨٦).
قال: حدثنا أبو هشام الرفاعي: حدثنا حفص بن غياث عن أشعث به. مع الزيادة.
وتابع أبا هشام الرفاعي إبراهيم بن يوسف الصيرفي متابعة تامة عند البزار في «المسند» (ح٦٦٦١) بهذا اللفظ والزيادة.
وخالفهما محمد بن عبدالله بن نمير فرواه عن حفص به، ولم يذكر الزيادة وهو المحفوظ؛ لأن ابن نمير ثقة حافظ مشهور، وأما المخالفان له فهما ضعيفان:
فالأول: أبو هشام، شيخ الترمذي واسمه: محمد بن يزيد الرفاعي.
قال عنه البخاري: رأيتهم مجتمعين على ضعفه.
وضعفه أبو حاتم بقوله: ضعيف يتكلمون فيه.
وفسر الجرح ابن حبان بقوله: كان يخطئ ويخالف.
وقال ابن حجر: ليس بالقوي.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٢٩/٨) «الثقات» لابن حبان (١٠٩/٩)، «تاريخ بغداد» (٣٧٧/٣)، «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٧)، «التقريب» (ص٩٠٩). =

ومن رواه عن أنس: سالم بن أبي الجعد[١].

وقال صفوان بن قدامة[٢] هاجرت إلى النبي ﷺ فأتيته فقلت يا رسول الله ناولني يدك أبايعك[٣]، فناولني يده، فقلت: يا رسول الله إني أحبك، فقال: **«المرء مع من أحب»**[٤].

= **وأما الآخر وهو**: إبراهيم بن يوسف الصيرفي فقد قال عنه النسائي: ليس بالقوي.
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال ابن حجر: صدوق فيه لين.
«الثقات» (٨/٧٥)، «تهذيب الكمال» (٢/٢٥٥)، «التقريب» (ص١١٩).

(١) سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي، مولاهم الكوفي، ثقة وكان يرسل كثيراً، من الثالثة، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين، وقيل مائة أو بعد ذلك، ولم يثبت أنه جاوز المائة. ع. «التقريب» (ص٣٥٩).
وروايته عند البخاري في الصحيح، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (٨/٤٠)، (ح٦١٧٢).
ومسلم في الصحيح أيضاً، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب (٢٠٣٢/٤)، (ح٢٦٣٩).

(٢) صفوان بن قدامة التميمي المَرْئِيُّ، من بني امرئ القيس بن زيد مناة بن تميم، قال ابن السكن: يقال له صحبة، حديثه في البصريين. «الإصابة» (٥/٢٧٤)

(٣) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «حتى أعاهدك» بعد كلمة «يدك».

(٤) ذكره بهذا اللفظ القاضي عياض في الشفا (٢/٢٠) عن صفوان بن قدامة ولم يسنده.
ووقفت عليه مسنداً من حديث صفوان بن قدامة بنحو هذا اللفظ عند ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/١٤)، والطبراني في «الكبير» واللفظ له (٨/٨٥)، (ح٧٤٠٠) وفي «الأوسط» (٢/٢٨٦)، (ح٢٠٠١) وفي «الصغير» أيضاً (١/٩٨)، (ح١٣٣) وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص١٥٠٢)، وابن بشران في «أماليه» (٢/١٥٨)، (ح١٢٦١) كلهم من طرق عن موسى بن ميمون بن موسى المرائي قال: حدثني أبي ميمون بن موسى عن أبيه عن جده عبدالرحمٰن بن صفوان بن قدامة قال: هاجر أبي صفوان إلى النبي ﷺ وهو بالمدينة فبايعه على الإسلام، فمد إليه النبي ﷺ يده فمسح عليها، فقال له صفوان: إني أحبك يا رسول الله، فقال له النبي ﷺ: **«المرء مع من أحب»**.
والحديث إسناده ضعيف فيه ثلاث علل:
الأولى: موسى بن ميمون المرائي قال عنه أبو حاتم: أدركته بالبصرة، وهو شيخ كبير، ليس بالمشهور. =

= وقال ابن عدي: لا أعلم أحداً حدثنا عنه، ولا أعرف له حديثاً فأذكره، والمعروف والده ميمون بن موسى المرائي.
وقال موسى بن هارون الحافظ: رجل سوء قدري، رأيته.
انظر: «الكامل» (٦/٣٤٤)، «الجرح والتعديل» (٨/١٦٤)، «ميزان الاعتدال» (٤/٢٢٤).
فالذي يظهر أنه ضعيف ليس بمتروك على قلة روايته، وقد رمي بالقدر فيحتمل حديثه فيما يتابع عليه ويرد فيما انفرد به أو روى ما يوافق بدعته.
وأبوه ميمون بن موسى صدوق، لكنه مدلس، وقد عنعن؛ قال عنه أحمد: ما أرى به بأساً، كان يدلس.
وقال ابن عدي: إذا قال حدثنا فهو صدوق؛ لأنه كان متهماً في التدليس.
وقال الحافظ: صدوق مدلس.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٥٢٣)، «الكامل» (٦/٤١٥)، «التقريب» (ص٩٩٠).
وأما جده وهو موسى بن عبدالرحمٰن بن صفوان بن قدامة فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٤٥٢).
وذكر أنه لم يرو عنه سوى ابنه ميمون.
فهو مجهول عين.
والحديث رواه «الضياء في المختارة» (٨/٤٨)، (ح٣٩) من طريق سليمان بن علي كراز عن مهدي بن موسى بن عبدالرحمٰن بن صفوان قال: حدثني أبي عن أبيه عن صفوان بن قدامة قال: قلت يا رسول الله إني أحبك، قال: «**المرء مع من أحب**». هكذا مختصراً.
قال الضياء: في إسناده من لم أجده... ثم قال: وقد رواه موسى بن هارون الحمال عن موسى بن ميمون بن موسى المرائي عن أبيه ميمون عن أبيه عن جده عبدالرحمٰن بن صفوان قال هاجر أبي صفوان إلى النبي ﷺ وكذلك رواه أبو القاسم الطبراني عن أحمد بن إبراهيم بن عنبر البصري عن موسى بن ميمون. انتهى.
قلت: والذي يظهر أن هذا الإسناد خطأ فإن الحديث معروف عن موسى بن ميمون بن موسى المرائي قال: حدثني أبي ميمون بن موسى عن أبيه عن جده عبدالرحمٰن بن صفوان بن قدامة. كما سبق.
فقد رواه عنه موسى بن هارون الحمال وأحمد بن إبراهيم بن عنبر شيخا الطبراني بهذا الإسناد. كما سبق في مطلع التخريج.
وهما بذلك خالفا سليمان بن علي كراز هكذا هو مسمى في الإسناد، وهو خطأ فإني لم أقف على راو بهذا الاسم ولا في الرواة عن موسى بن ميمون. =

وفي الباب عن ابن مسعود[1]، وأبي موسى[2] وآخرين منهم بمعناه: أبو ذر[3].

= والذي وقفت عليه هو سليمان بن كراز الطفاوي أبو داود، فإن يكن هو فهو معروف؛ لكن بالضعف؛ قال عنه الذهبي: أورد له ابن عدي حديثاً منكراً.
وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم.
و«ضعفاء العقيلي» (١٣٨/٢)، «ميزان الاعتدال» (٢٢١/٢).
ثم تأكدت منه أنه هو في «إتحاف المهرة» (٣٠٣/٦)، (ح٦٥٥١) فقد جاء اسمه في السند: سليمان بن كراز فالحمد لله.
وروايته لهذا الإسناد بهذا الوجه منكرة؛ لمخالفته إمام ثقة وهو موسى بن هارون الحمال.
وأما شيخه مهدي بن موسى فهو أيضاً لم أعرفه والذي يبدو أنه تصحف عن ميمون بن موسى فإن الحديث معروف من جهته.
وأبوه موسى انفرد بتوثيقه ابن حبان ولم يذكر أن له ابناً اسمه مهدي يروي عنه بل ذكر أن ابنه المتفرد عنه بالرواية هو ميمون.
وقد أشار إلى تفرد ميمون بن موسى بهذا الحديث الطبراني في «الأوسط» (٢٨٦/٢) فقال: لا يروى هذا الحديث عن صفوان إلا بهذا الإسناد تفرد به موسى بن ميمون عن أبيه.
وقبله ابن حبان في «الثقات» في ترجمة موسى بن عبدالرحمٰن (٤٥٢/٧).

(١) سبق قبل قليل. (٢) سبق قبل قليل.

(٣) أخرجه أحمد في المسند فقال: ثنا روح بن عبادة وهشام بن القاسم (٣٦٧/٣٥)، (ح٢١٤٦٣) وفي موضع آخر (٣٠٤/٣٥)، (ح٢١٣٧٩): ثنا بهز بن أسد، وأخرجه الدارمي (١٨٣٤/٣)، (ح٢٨٢٩): ثنا سعيد بن سليمان والبخاري في الأدب المفرد واللفظ له (ح٣٥١): ثنا عبدالله بن مسلمة، وأخرجه أبو داود في «سننه» (ص٩٢٨)، (ح٥١٢٦) قال: ثنا موسى بن إسماعيل والبزار في «المسند» (٣٧٣/٩)، (ح٣٩٥٠، ٣٩٥١) من طريق يعقوب بن إسحاق وأبي عامر العقدي وحبان بن هلال، وابن حبان في «صحيحه» (٣١٥/٢)، (ح٥٥٦) من طريق شيبان بن أبي شيبة، كلهم وهم عشرة أنفس عن سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن عبدالله بن الصامت عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله الرجل يحب القوم ولا يستطيع أن يلحق بعملهم؟ قال: أنت يا أبا ذر مع من أحببت، قلت: إني أحب الله ورسوله، قال: «**أنت مع من أحببت يا أبا ذر**».
والحديث صحيح؛ إسناده غاية في الصحة فإن رجاله كلهم ثقات.
وقد صححه ابن حبان بإخراجه للحديث في «صحيحه». =

= وقال الألباني: صحيح كما في «الأدب المفرد» (ص١٨٣).
تعقيب على قول المؤلف «وآخرين»:
أقول وبالله التوفيق نعم فقد جاء هذا الحديث عن صحابة آخرين منهم:
جابر بن عبدالله الأنصاري وصفوان بن عسال وعلي بن أبي طالب والبراء بن عازب وعروة بن مضرس ﷺ.
فأما حديث جابر فله عنه طريقان:
الأول: عند الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (٢/٩٩٠) قال: حدثنا عبدالله بن الرومي: حدثنا عمارة بن عمير: حدثنا عكرمة: حدثنا سعيد ـ يعني: ابن كيسان ـ: حدثني جابر بن عبدالله ﷺ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، متى تقوم الساعة؟ فقال: وما أعددت لها؟ فقال: والله يا رسول الله إني لضعيف العمل وإني أحب الله ورسوله، فقال: فأنت مع من أحببت.
وسنده صحيح رجاله كلهم ثقات.
وأما الطريق الثاني: فأخرجه أحمد في «المسند» (٢٣/٣٩٨)، (ح١٥٢٤٠)، وعبد بن حميد في «مسنده» (ص٣٢١)، (ح١٠٥٤) كلاهما عن الحسن بن موسى، والطبراني في «الأوسط» (٩/٦)، (ح٨٩٥٣) من طريق أبي الأسود نضر بن عبدالجبار كلاهما (أبو الأسود والحسن) عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر أنه سمع النبي ﷺ يقول: المرء مع من أحب.
وفيه علتان:
ابن لهيعة فيه ضعف في رواية غير العبادلة عنه، كما هو الحال في هذا السند. وقد سبق مراراً.
وأبو الزبير هو: محمد بن مسلم بن تدرس المكي صدوق مدلس وقد عنعن.
لكن حديثهما هذا حسن لكثرة شواهده المتقدمة فإنها تقويه.
وأما حديث صفوان بن عسال فقد أخرجه أبو داود الطيالسي (٢/٤٨٦)، (ح١٢٦٣) قال: ثنا شعبة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وهمام، وأحمد في «المسند» (٣٠/١١)، (ح١٨٠٩١)، والحميدي في «مسنده» (٢/٣٨٨)، والترمذي في «جامعه» (ص٥٣٨)، (ح٣٢٨٧) ثلاثتهم من طريق الثوري، والنسائي في «سننه» (١٠/٩٧)، (ح١١١١٤) من طريق حماد بن سلمة، وابن حبان في «صحيحه» (٢/٣٢٢)، (ح٥٦٢) من طريق زهير بن معاوية والطبراني في «الكبير» (٨/٦٧)، (ح٧٣٥٣) من طريق ابن عيينة، وفي «الأوسط» (٣/٣٧٦)، (ح٣٤٤٦) من طريق زياد بن الربيع، وفي موضع آخر (٤/٤٢)، (ح٣٥٦٣) من طريق مفضل بن صالح، وفي «الصغير» (١/١٦١)، (ح٢٥٠) من طريق مبارك بن فضالة، كلهم (وهم عشرة أنفس) عن عاصم =

= عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال قال: جاء أعرابي جهوري الصوت قال: يا محمد، الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم؟ فقال رسول الله ﷺ: **«المرء مع من أحب»**.

قال الترمذي عقبه وهذا لفظه: هذا حديث حسن صحيح.

وصححه ابن حبان بإخراجه في «صحيحه».

وقال الألباني: حسن. في أحكامه على «جامع الترمذي» (ح٣٢٨٧).

والحكم عليه بالحسن إنما هو من أجل الكلام في عاصم بن أبي النجود الكوفي فهو صدوق في أعلى الأحوال وقد سبق بيان حاله.

ويمكن الحكم على الحديث بالصحة لكثرة شواهده لا سيما وأن له أصلاً في الصحيحين من حديث جماعة من الصحابة كما بينت في مطلع التخريج.

وأما حديث البراء بن عازب فأخرجه الروياني في «مسنده» (١/٢٢٥)، (ح٣١٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٤٨٣) كلاهما من طريق الحسين بن علي بن يزيد الصدائي: نا أبي علي بن يزيد الصدائي عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن البراء قال: بينما نحن مع رسول الله في سفر إذا أعرابي يدعو: يا محمد ـ بصوت جهوري ـ فقلنا له اغضض من صوتك كما أمرت فلم يفعل حتى لحق به أو حبس عليه فقال: يا رسول الله رجل أحب قوماً لم يلحق بهم ولم يعمل مثل أعمالهم؟ قال: المرء مع من أحب.

والحديث رجاله كلهم ثقات عدا الحسين بن علي الصُّدَائي فهو صدوق؛ قال أبو حاتم: شيخ.

ووثقه ابن حبان وقال الذهبي: ثقة من الأولياء.

وقال ابن حجر: صدوق.

«الجرح والتعديل» (٣/٥٦)، «الثقات» (٨/١٨٨)، «الكاشف» (١/٣٣٤)، «التقريب» (ص٢٤٩).

وعليه فحديثه حسن على الانفراد ويتقوى بشواهده فهو بها صحيح.

وأما حديث علي بن أبي طالب فأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/١٣٤)، (ح١٥٤)، والبزار في «البحر الزخار» (٢/٣١٧) من طرق عن مسلم بن كيسان الأعور، قال: سمعت حبة العرني، يحدث عن علي، أن رجلاً قال للنبي ﷺ: الرجل يحب القوم ولا يستطيع أن يعمل بعملهم قال: المرء مع من أحب.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/٤٩٦) رواه البزار وفيه: مسلم بن كيسان الملائي وهو ضعيف.

وشيخه أيضاً ضعيف وهو حبة العرني قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق له =

وقد أفرد بعض الحفاظ طرقه في «جزء»(١).

وفي لفظ قال رجل: يا رسول الله متى قيام الساعة؟ فقال: **«إنها قائمة فما أعددت لها؟»** قال: ما أعددت لها من كبير إلا أني أحب الله ورسوله، قال: **«فأنت مع من أحببت، ولك ما اكتسبت»** قال: فما فرح المسلمون بشيء بعد الإسلام ما فرحوا به(٢).

وفي لفظ آخر عن أبي أمامة: **«يا ابن آدم لك ما نويت، وعليك ما اكتسبت، ولك ما احتسبت وأنت مع من أحببت»**(٣).

= أغلاط، وكان غالياً في التشيع.
والحديث حسن بمجموع شواهده والله أعلم.
وأما حديث عروة بن مضرس فأخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/٢٦٤)، والطبراني في «الكبير» (١٧/١٥٤)، (ح٣٩٥) وفي «الأوسط» (٢/٣٥٢)، (ح٢٢٠٦)، و«الصغير» (١/٥٧)، (ح٥٩)، وابن جميع الصيداوي في «معجمه» (ص٢٩٩)، والخطيب في «تاريخه» (١١/٢٢٧)، وابن عساكر أيضاً في «تاريخه» (٤٣/٥٦٣) كلهم من طريق عمران بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عروة بن مضرس الطائي أن النبي ﷺ قال: المرء مع من أحب.
قال الطبراني في الصغير: «لم يروه عن ابن أبي خالد إلا عمران بن عيينة».
ومثله لا يحتمل تفرده فهو صدوق له أوهام كما قال الحافظ في «التقريب» (ص٧٥١).
وحديثه هذا حسن بشواهده المتقدمة.

(١) هو: الحافظ أبو نعيم الأصفهاني كما أفاده ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/٥٦٠) بقوله: وقد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه «كتاب المحبين مع المحبوبين»، وبلغ الصحابة فيه نحو العشرين.
وقد كتب الناسخ في حاشية الأصل: «هو أبو نُعيم».

(٢) هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠/١٣٥)، (ح١٢٧١٥) قال: ثنا أبو كامل؛ يعني: مظفر بن مدرك، وفي موضع (٢١/٨٧)، (ح١٣٣٨٧) يونس بن محمد المؤدب وحسين بن موسى وفي موضع (٢١/٤٥٧)، (ح١٤٠٧٣) عن عفان، أربعتهم قالوا: حدثنا حماد بن سلمة قال: أخبرنا ثابت عن أنس أن رجلاً... الحديث.
وفيه: «كبير عمل» وفي النص «كبير» بدون عمل.
والحديث سنده صحيح رجاله كلهم ثقات أثبات.

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/١٧٤)، (ح٧٦٥٠)، وابن عساكر في «تاريخه» =

[ل١٦٨/ب] وفي آخر عن أبي قِرْصافة(١): **«من(٢) أحب قوماً ووالاهم حشره الله فيهم»**(٣).

= (٢٠٦/٦٧) كلاهما من طريق عبدالواحد بن قيس قال: سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: قال رسول الله ﷺ: يا ابن آدم لك. . . الحديث
وليس عند الطبراني (يابن آدم. . .) وسنده ضعيف؛ عبدالواحد بن قيس السلمي ذكره البخاري في الضعفاء.
وقال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي.
وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.
وقال الحافظ: صدوق له أوهام ومراسيل.
انظر: «ضعفاء البخاري» (ص٧٩)، «الكامل» (٢٩٧/٥)، «ميزان الاعتدال» (٦٧٥/٢)، «التقريب» (ص٦٣١).
وحديثه هذا الشاهد منه: «وأنت مع من أحببت» ولها شواهد تعتضد بها كما سبق.

(١) في (م): «قرفاصة» وهو خطأ.
وأبو قِرصافة هو الكناني واسمه: جندرة بن خيشنة بن نفير من بني كنانة، صحب النبي ﷺ، سكن أبو قرصافة فلسطين، وقيل: كان يسكن أرض تهامة. «الاستيعاب» (١٧٣٣/٤).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٣)، (ح٢٥١٩) قال: حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة: ثنا أيوب عن زياد عن عزة بنت عياض قالت: سمعت أبا قرصافة: فذكره، مرفوعاً. بنحوه بلفظ: **«من أحب قوماً حشره الله في زمرتهم»**.
وهذا الحديث لم أقف عليه بهذا الوجه إلا عند الطبراني.
وسنده ضعيف فإن من دون أبي قرصافة ضعفاء سوى شيخ الطبراني وهو محمد بن الحسن بن قتيبة فقد وثقه الدارقطني والذهبي كما في «سير أعلام النبلاء» (٢٩٢/١٤).
وأما عن شيخه أيوب فهو ابن علي الكناني مترجم في «الجرح والتعديل» (٢٥٢/٢)، وقال عنه أبو حاتم: شيخ.
وأما عن زياد فهو ابن سيار الكناني فقد ذكره البخاري في «الكبير» (٣٥٧/٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥٣٤/٣) وسكتا عنه.
وعزة بنت عياض ذكرها ابن حبان في «الثقات» (٢٨٩/٥) وقال: روى عنها أهل فلسطين.
والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٠٠/١٠) وقال: فيه من لم أعرفه.
ولعله يقصد حالهم وإلا فهم مترجمون كما سبق.
وقال الألباني: إسناد ضعيف مجهول. «الضعيفة» (٣١٩/٦).

وفي آخر عن جابر: «**من أحب قوماً على أعمالهم حشر معهم يوم القيام**» وفي لفظ: «**حشر في زمرتهم**»[١] وفي سنده: إسماعيل بن يحيى التيمي[٢]؛ ضعيف[٣].

وهذا الحديث كما قال بعض العلماء: معقود بشرط، وعنى ﷺ أنه إذا أحبهم عمل بمثل أعمالهم؛ ويدل لهذا ما رواه العسكري من جهة داود بن المحبر[٤]

---

(١) بنحو هذين اللفظين أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٠٣/١)، والخطيب في «تاريخه» (١٩٦/٥) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩١٦/٢) من طريق إسماعيل بن يحيى التيمي عن سفيان عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: من أحب قوماً على أعمالهم حشر يوم القيامة في زمرتهم، فحوسب بحسابهم وإن لم يعمل أعمالهم.

قال ابن عدي: وهذا الحديث لا يرويه عن الثوري غير إسماعيل.

يعني أنه المتفرد به، ولعل هذا الحديث من وضعه؛ فإنه كان يكذب على مالك والثوري وغيرهما كما قال الدارقطني.

بل قال ابن عدي في مطلع ترجمته: يحدث عن الثقات بالبواطيل.

ثم ذكر له عدة أحاديث هذا منها، وقال: ... عامة ما يرويه من الحديث بواطيل عن الثقات وعن الضعفاء.

وقال عنه صالح جزرة: يضع الحديث. وكذبه الدارقطني والحاكم.

انظر: «الكامل» (٣٠٢/١)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٣/١)، «لسان الميزان» (١٨١/٢).

ولذا أورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩١٦/٢) وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله والمتهم به إسماعيل؛ قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل، وقال الدارقطني: كذاب متروك».

(٢) إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله بن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمٰن ابن أبي بكر الصديق، أبو يحيى التيمي، عن أبي سنان الشيباني وابن جريج ومسعر بالأباطيل. قال صالح بن محمد جزرة: كان يضع الحديث. «ميزان الاعتدال» (٢٥٣/١).

(٣) رماه بالكذب والوضع غير واحد حتى قال الذهبي في «الميزان» (٢٥٣/١) مجمع على تركه.

وإطلاق الضعف عليه من المؤلف لعله بالمعنى الأعم وإلا فهو أشد ضعفاً من الضعيف، وانظر تخريج حديثه وكلام الأئمة فيه قبل قليل.

(٤) تقدم عند حديث رقم (٢٣٦).

ثنا الحسن بن واصل[١] قال: قال الحسن[٢]: «لا تغتر يا ابن آدم بقول من يقول أنت مع من أحببت؛ فإنه من أحب قوما اتبع آثارهم، واعلم أنك لن تلحق بالأخيار حتى تتبع آثارهم، وحتى تأخذ بهديهم، وتقتدي بسنتهم، وتصبح وتمسي على مناهجهم؛ حرصاً على أن تكون منهم».

قلت[٣]: ومن ثم قال القائل[٤]:

تعصى الإلٰه وأنت تظهر حبه ... هذا لعمري في القياس بديع

لو كان حبك صادقاً لأطعته ... إن المحب لمن يحب[٥] مطيع

وسأل رجل من أهل بغداد أبا عثمان الواعظ[٦]: متى يكون الرجل صادقاً في حب مولاه؟ فقال: إذا خلا من خلافه كان صادقاً في حبه، قال:

---

(١) الحسن بن دينار أبو سعيد التميمي، وقيل: الحسن بن واصل، عن محمد بن سيرين وغيره، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان: تركه وكيع، وابن المبارك، فأما أحمد ويحيى فكانا يكذبانه.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٤٨٤)، «الجرح والتعديل» (٣/١١)، «المجروحين» (١/٢٣١)، «ميزان الاعتدال» (١/٤٨٧).

(٢) هو: البصري الإمام الشهير، والسند إليه ضعيف جدّاً؛ داود بن المحبر متروك، وكذا شيخه الحسن بن واصل كما مضى في التعريف بهما.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) ينسب هذان البيتان للنابغة الذبياني في «ديوانه» (ص١٣١) وللشافعي أيضاً في «ديوانه» (ص١٦٢).
ورواه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٢/٤٦٩) بسنده من شعر عبدالله بن المبارك.
ورواه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٤) بسنده عن محمد بن الحسن بن الحنفية من شعره.
وجعله الكتبي صاحب كتاب «فوات الوفيات» (٤/٨١) من شعر محمود بن الحسن الوراق شيخ ابن أبي الدنيا.
ويلاحظ أن أقدم من نسب إليه هو النابغة الذبياني وهو شاعر جاهلي، فلعله هو صاحب البيتين، وعنه تناقله وتمثل به العلماء والشعراء. والله أعلم.

(٥) في (م): «أحب».

(٦) هو: الواعظ المحدّث، أبو عثمان، سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور النيسابوري الحيري الصوفي. قال الحاكم: لم يختلف مشايخنا أن أبا عثمان كان مجاب الدعوة، وكان مجمع العباد والزهاد.. توفي (٢٩٨هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٤/٦٢).

فوضع الرجل التراب على رأسه وصاح، فقال[١]: كيف أدَّعِي حُبَّه ولم أخلُ طرفة عينٍ من خلافِه! قال: فبكى أبو عثمان وأهل المجلس، وصار أبو عثمان يقول في بكائه: صادق في حبه، مقصر في حقه.

أورده البيهقي[٢]، وقال عقبه[٣]: وما قاله أبو عثمان مِن صِدقِ حبه وإن كان مقصراً في موجباته، يشهد له قوله ﷺ: **«المرء مع من أحب»** لمن قال له: المرء يحب القوم ولما يلحق بهم؟.

ومن ثم قيل للفرزدق: «أما آن لك أن تقصر عن قذف المحصنات؟! قال: والله لله أحب إلي من عيني التي أبصر بها، أفتراه يعذبني!».

رواه البيهقي أيضاً[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾ [المائدة: ١٨].

١٠٢٢ حديث: «المرض ينزل جملة واحدة، والبُرْءُ ينزل قليلاً قليلاً».

الحاكم في «تاريخه»[٥]، والخطيب في «المتفق»[٦]، والديلمي[٧]، من طريق عبدالله بن الحارث الصنعاني[٨] عن عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عائشة به مرفوعاً.

---

(١) سقطت من (ز).
(٢) في «شعب الإيمان» (٤٦/٢)، برقم (٤٩٥).
وأخرجه الخطيب أيضاً في «تاريخ بغداد» (١٠١/٩) بسنديهما عن أبي بكر بن أبي عثمان الواعظ عن أبيه.
(٣) في (م): «عقبة» وهو خطأ جلي.
(٤) «شعب الإيمان» (٤٦/٢)، برقم (٤٩٤) بسنده.
(٥) مفقود.
(٦) «المتفق والمفترق» (١٤٧٥/٣)، (ح٨٨٣).
(٧) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل٤٢/ب/ نسخة يني جامع).
ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٠٩/٣) من طريق الخطيب بهذا الوجه.
وهو باطل؛ المتهم به عبدالله بن الحارث الصنعاني فهو متهم بالوضع كما قال المؤلف.
والصحيح أنه من قول عروة كما سيأتي.
(٨) قال ابن حبان: عبدالله بن الحارث بن حفص بن الحارث بن عقبة أبو محمد شيخ =

وهو باطل؛ فالصنعانيّ اتُّهم بالوضع؛ وقد قال الخطيب عقب إيراده له: «إنه أخطأ فيه خطأً فظيعاً[١]، وأتى أمراً شنيعاً، ولا يثبت عن رسول الله ﷺ بوجه من الوجوه، ولا عن أحد من الصحابة، وإنما هو قول [ل١٦٩/أ] عروة بن الزبير».

ثم ساقه من طريق أحمد بن منصور الرَّمَادي[٢]: ثنا عبدالرزاق: قال: ذكر مَعْمر عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: «المرض يدخل جملة، والبرء يُبعَّض»[٣]. انتهى.

وعزا الديلمي هذا الحديث أيضاً لأبي الدرداء[٤].

= دجال يروي عن عبدالرزاق وأهل العراق العجائب يضع عليهم الحديث وضعاً، رأيته... حدثنا عن عبدالرزاق بنسخة كلها موضوعة.
انظر: «المجروحين» (٢/٤٧)، «لسان الميزان» (٤/٤٥١).

(١) كذا بالأصل و(د) و(ز) وأما في (م): «قطعياً» وهو الموافق لما في المصدر.
لكن نقل كلامَ الخطيب ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢٠٩) وفيه (فظيعاً). وهو الموافق لما في الأصل و(د) و(ز).

(٢) أحمد بن منصور بن سيَّار البغدادي الرّمَـادي، أبو بكر، ثقة حافظ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين، وله ثلاث وثمانون. س ق. «التقريب» (ص١٠٠).

(٣) أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/١٤٧٥)، برقم (٨٨٤).
ويتبين من سياقه لهذا السند أن عبدالرزاق الصنعاني اختلف عليه:
فرواه عبدالله بن الحارث المتهم بالوضع عن عبدالرزاق بسنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ.
وخالفه أحمد بن منصور فرواه عن عبدالرزاق بسنده من قول عروة بن الزبير.
وهو المحفوظ؛ لأن أحمد ثقة حافظ، وثقه أبو حاتم والدارقطني، وقال ابن حجر: ثقة حافظ.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٧٨) «تاريخ بغداد» (٥/١٥١)، «التقريب» (ص١٠٠).
وعبارة الخطيب بـ «أن عبدالله بن الحارث أخطأ فيه» تشعر بأنه عن غير تعمد منه للوضع والله أعلم.

(٤) لم أجده في المخطوطة الأصل، وحرف الميم منها غير كامل.
ولم أره عند غيره؛ ومسند الديلمي من مظان الموضوعات؛ ثم إن قول الخطيب يفيد بأنه لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً حيث قال: وهذا الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ بوجه من الوجوه، ولا عن أحد من أصحابه وإنما هو قول عروة بن الزبير بن العوام. =

١٠٢٣ حديث: «مُرُوا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرِّقوا بينهم في المضاجع».

أبو داود[١]، والحاكم[٢]، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه

= انظر: «المتفق والمفترق» (١٤٧٥/٣).

(١) في «سننه»، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص٩١)، (ح٤٩٥) من طريق إسماعيل بن علية.

(٢) في «المستدرك» (١٩٧/١) من طريق عبدالله بن بكر السهمي، وعن الحاكم البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢٨/١١)، (ح٨٢٨٣).
وأخرجه أيضاً أحمد في «المسند» (٣٦٩/١١)، (ح٦٧٥٦) قال: ثنا محمد بن عبدالرحمٰن الطفاوي وعبدالله بن بكر السهمي، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٦٨/٤) عن قرة بن حبيب، والعقيلي في «الضعفاء» (١٦٨/٢) من طريق المنهال بن بحر، والبيهقي في «الكبرى» (٢٢٩/٢) من طريق النضر بن شميل، كلهم ـ وهم ستة ـ عن سوار بن داود أبي حمزة عن عمرو بن شعيب به.
وخالفهم وكيع عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٥٠١) وأبي داود في «سننه» (ص٩١)، وأبي نعيم في «الحلية» (٢٦/١٠) فقلب اسم: «سوار بن داود» إلى «داود بن سوار».
لكن تعقبه البخاري في «الكبير» (١٦٨/٤). فقال: وَهِمَ.
وكذا قال أبو داود في «سننه» (ص٩١): وَهِم وكيع في اسمه.
ووهمه الدارقطني أيضاً في تعليقاته على «المجروحين» (ص٩٤).
لكن جاء عن وكيع ما وافق فيه هؤلاء عند الدولابي في «الكنى والأسماء» (٤٩١/٢).
وعلى كلٍّ فإن في سنده ضعفاً؛ من أجل سوار بن داود هذا؛ فإن فيه كلاماً من جهة حفظه، قال أحمد: شيخ بصري لا بأس به. وغمزه ابن حبان بقوله: يخطئ. وقال الدارقطني: لا يتابع على أحاديثه؛ فيعتبر به. وقال الحافظ: صدوق له أوهام.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٤)، «الثقات» (٤٢٢/٦)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٢١٠)، «تهذيب الكمال» (٢٣٦/١٢)، «التقريب» (ص٤٢٢).
ومن فوقه يحتج بهم وهي سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده المشهورة، فهي سلسلة حسنة على الأقل؛ وقد احتج بها البخاري وجلة من مشايخه.
قال البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين».
وينظر: «تهذيب التهذيب؛» ففي ترجمته كلام كثير جدّاً وتعقبات للحافظ، وشرح =

عن جده[١].

وهُمَا[٢]، والترمذي[٣]، والدارقطني[٤]، من حديث عبدالملك بن

= لعبارت الأئمة تتعلق بالكلام على هذه السلسلة، فانظرها في موضعها (٢٧٧/٣).
وعليه فإن الضعف في الحديث من سوار بن داود لكنه ممن يقبل التقوية؛ تابعه الليث بن أبي سليم متابعة تامة عند البيهقي في «الكبرى» (٢٢٩/٢). بلفظ: «**علموا صبيانكم الصلاة في سبع سنين، وأدبوهم عليها في عشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع**».
وليث ضعيف لكنه ممن يقبل التقوية فهو حسن لغيره بهذه المتابعة.
وله شواهد أخرى يزداد بها قوة كما سيأتي من حديث سبرة الجهني وغيره.

(١) في (م) سقطت جملة: «من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده» وما بعدها إلى كلمة: «والدارقطني».

(٢) أي: أبو داود والحاكم.
فأما أبو داود فأخرجه في «سننه»، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص٩١)، (ح٤٩٤).
والحاكم في «المستدرك» (٢٥٧/١).

(٣) في «جامعه»، كتاب مواقيت الصلاة، باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة (ص١١١)، (ح٤٠٧).

(٤) في «سننه» (٤٢٩/١)، (ح٨٨٦).
وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٥٠٠) وأحمد في «المسند» (٥٦/٢٤)، (ح١٥٣٣٩) واللفظ له، والدارمي في «مسنده» (٨٩٧/٢)، (ح١٤٧١)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (٤٦٣/١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٩٧/٦)، (ح٢٥٦٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٠٢/٢)، (ح١٠٠٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٥/٧)، (ح٦٥٤٥، ٦٥٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨٣/٣) كلهم من طرق عن عبدالملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: إذا بلغ الغلام سبع سنين أمر بالصلاة فإذا بلغ عشراً ضرب عليها.
وليس عندهم التفريق في المضاجع.
وسنده حسن؛ من أجل عبدالملك هذا؛ فإنه مختلف فيه؛ والظاهر أنه صدوق.
وثقه العجلي واعتمده ابن حجر في «التقريب» (ص٦٢٢) فقال في ترجمته: وثقه العجلي.
وأما الذهبي فقال: ثقة، وضعفه ابن معين. انظر: «الكاشف» (٦٦٥/١).
لكن أعاده في «الميزان» (٦٥٤/٢) وقال: صدوق إن شاء الله، ضعفه يحيى بن معين فقط. =

الربيع بن سَبْرة الجهني[١] نحوه، ولم يذكر التّفرقة[٢].

وفي الباب عن أبي رافع قال: وجدنا في صحيفة في قِرَاب[٣] رسول الله ﷺ بعد وفاته فيها مكتوب: «**بسم الله الرحمٰن الرحيم: وفرقوا بين مضاجع الغلمان والجواري والإخوة والأخوات لسبع سنين، واضربوا أبناءكم على الصلاة إذا بلغوا ـ أظنه ـ تسع سنين**» أخرجه البزار[٤].

وروى أبو داود من طريق هشام بن سعد[٥]: حدثني معاذ بن عبدالله بن خُبَيْب الجهني[٦] قال: دخلنا عليه فقال لامرأة ـ وفي رواية لامرأته ـ: متى يصلي الصبي؟ فقالت: كان رجل منا يذكر عن رسول الله ﷺ قال: «**إذا عرف**

= وكأن الحافظين الذهبي وابن حجر لم يعتمدا تضعيف ابن معين على الإطلاق؛ وذلك لشدته في الجرح ولأنه مبهم غير مفسر.
فالذي يظهر أنه حسن الحديث على الأقل، وحديثه هذا يزداد قوة بشاهده الأول: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(١) عبدالملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني، وثقه العجلي، من السابعة. م د ت ق. «التقريب» (ص٦٢٢).

(٢) يعني: (وفرقوا بينهم في المضاجع) كما في حديث عمرو بن شعيب في مطلع التخريج.

(٣) كذا بالأصل و(د) ووقع في المصدر وهو «مسند البزار» (ح٣٨٨٥) وجدنا صحيفة في قراب سيف رسول. . .
والقراب: شبه الجراب، يطرح فيه الراكب سيفه بغمده وسوطه، وقد يطرح فيه زاده من تمر وغيره. «النهاية» (٤/٣٤).

(٤) في «مسنده» (٩/٣٢٩)، (ح٣٨٨٥) قال: حدثنا غسان بن عبيدالله قال: نا يوسف بن نافع قال: نا عبدالرحمٰن بن أبي الموالي عن عبيدالله بن أبي رافع عن أبيه ﷺ قال: وجدنا صحيفة. . .
وفيه زيادات ألفاظ.
ولم أره عند غيره وقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٥) وقال: رواه البزار وفيه غسان بن عبيدالله عن يوسف بن نافع ولم أجد من ذكرهما.
فالحديث ضعيف بهذا السند لأجل الجهالة.

(٥) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٤٢٤).

(٦) المدني، صدوق ربما وهم، من الرابعة. بخ ٤. «التقريب» (ص٩٥٢).
وخبيب بالمعجمة، مصغراً.

يمينه من شماله فمروه بالصلاة»[١].

وقال ابن القطان: «لا نعرف هذه المرأة ولا الرجل الذي روت عنه»[٢] انتهى.

وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال: «عن معاذ بن عبدالله بن خُبَيب عن أبيه[٣] أن النبي ﷺ به».

قال: «ولا يُروى عن عبدالله بن خبيب ـ وله صحبة ـ إلا بهذا الإسناد؛ تفرد به عبدالله بن نافع، عن هشام»[٤].

وقال ابن صاعد[٥]: «إسناد حسن غريب»[٦].

---

(١) «سنن أبي داود»، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص٩١)، (ح٤٩٧).
من طريق عبدالله بن وهب عن هشام به.
ورواه ابن وهب في موطئه (ص١٢٦)، (ح٤٢٢) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٨٤/٣).
وسنده ضعيف فيه علل منها:
هشام بن سعد صدوق له أوهام وقد سبق مراراً.
وفيه جهالة المرأة والرجل فإنهما لم يسميا، وبهما ضعفه ابن القطان كما نقله عنه المؤلف.

(٢) (عنه) سقطت من (ز).
وانظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣٤٠/٣).

(٣) الصحابي المعروف: عبدالله بن خبيب حليف الأنصار.

(٤) في الطبراني في «الأوسط» (٢٣٥/٣)، (ح٣٠١٩)، و«الصغير» (١٧٤/١)، (ح٢٧٤).

(٥) يحيى بن محمد بن صاعد أبو محمد الهاشمي البغدادي، مولى الخليفة أبي جعفر المنصور، رحال جوال، عالم بالعلل والرجال، ولد سنة (٢٢٨هـ). وتوفي سنة (٣١٨هـ). عن تسعين سنة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٠١/١٤).

(٦) لكن الذي يظهر أن وصله منكر، والمحفوظ هو المرسل وبيان ذلك:
أن مدار هذا الحديث على هشام بن سعد وقد اختلف عليه؛ فرواه عبدالله بن وهب ـ وهو ثقة مشهور ـ مرسلاً كما سبق عن أبي داود في «سننه»، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص٩١)، (ح٤٩٧).
وخالفه عبدالله بن نافع الصائغ ـ وهي التي عناها المؤلف ـ فرواه عنه ـ هشام بن سعد عن معاذ بن عبدالله خبيب الجهني عن أبيه أن النبي ﷺ قال: إذا عرف الغلام يمينه من شماله فمروه بالصلاة. هكذا موصولاً. =

وعن أبي هريرة نحو الأول، رواه العقيلي[١] في ترجمة محمد بن الحسن بن عطية العوفي[٢] عن محمد بن عبدالرحمٰن عنه[٣].

= أخرجها أبو يعلى في «مسنده» (كما في إتحاف الخيرة١/٤٢١) وعنه ابن حبان في «المجروحين» (٣/٨٩) ورواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/١٧٣)، والطبراني في «الأوسط» (٣/٢٣٥)، (ح٣٠١٩)، و«الصغير» (١/١٧٤)، (ح٢٧٤)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٣/١٦٣١).
ووصل الحديث منكر؛ لأن المخالف لابن وهب فيه ضعف من جهة حفظه؛ وهو عبدالله بن نافع قال البخاري: في حفظه شيء، ومرة قال: يعرف حفظه وينكر، وكتابه أصح.
وقال ابن حبان: كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ.
فالمحفوظ هو الإرسال في الحديث لا الوصل.
انظر: «التاريخ الكبير» (٥/٢١٣)، «الثقات» (٨/٣٤٨)، «تهذيب الكمال» (١٦/٢٠٨).
وهو ما رجحه الدارقطني في تعليقه على «المجروحين» لابن حبان (ص٢٧٦) فقال: «تفرد بهذا الحديث عبدالله بن نافع الصائغ، عن هشام بن سعد وعبدالله ضعيف الحديث، وخالفه غيره فرواه عن هشام بن سعد مرسلاً ولم يسنده؛ وهو المحفوظ عن هشام».
ورواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١/٣٨٦ ـ ٣٨٧)، (ح٣٢٣) من طريق عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد: نا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة به مرفوعاً.
فخالف عبدالله بن عبدالعزيز ابن وهب في إسناد هذا الحديث وجعله من مسند أبي هريرة.
وعبدالله هذا منكر الحديث؛ قال أبو حاتم: رأيت أحاديثه أحاديثاً منكرة، ولم أكتب عنه، ولم يكن محله عندي الصدق.
وقال ابن الجنيد: لا يساوي فلساً؛ يحدث بأحاديث كذب.
انظر كلا القولين في «الجرح والتعديل» (٥/١٠٤).
فروايته مردودة منكرة أيضاً من هذا الوجه؛ وكما سبق فالمحفوظ هو من رواية عبدالله بن وهب عن هشام عن معاذ بن عبدالله بن خبيب الجهني مرسلاً.

(١) في «الضعفاء» (٤/٤٩).
(٢) محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي، أبو سعد الكوفي، صدوق يخطئ، من السابعة. د. «التقريب» (ص٨٣٧).
في الأصل، و(ز) و(د): «العوقي»، والتصويب من (م).
(٣) محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ذُباب، شيخ لمجاهد، مجهول، من الثالثة، وقيل اسمه: عبدالله س.
«التقريب» (ص٨٧٢).

قال: «ورُوِي عن محمد بن عبدالرحمٰن مرسلاً وهو أولى[١]، والرواية في هذا الباب فيها لين».

ورواه أبو نعيم في «المعرفة» من حديث عبدالله بن مالك الخثعمي[٢]، وإسناده ضعيف[٣].

---

(١) يعني أنه المحفوظ، وأما الموصول عن أبي هريرة فشاذ لا يصح وبيان ذلك:
أن مدار هذا الحديث على محمد بن الحسن بن عطية العوفي واختلف عليه:
فرواه محمد بن ربيعة: حدثنا محمد بن الحسن بن عطية العوفي: حدثنا محمد بن عبدالرحمٰن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا بلغ أولادكم سبع سنين فعلموهم الصلاة، فإذا بلغوا عشراً فاضربوهم عليها، وفرقوا بينهم في المضاجع»**.
رواها العقيلي في «الضعفاء» (٤٩/٤).
وخالفه الحسنُ بن صالح الثوري فرواه عن محمد بن الحسن بن عطية عن محمد بن عبدالرحمٰن قال: قال رسول الله... هكذا مرسلاً رواه ابن أبي الدنيا في «العيال» (٤٦٥/١).
وتابع الحسن على إرساله عبدالله بن داود الخريبي عند البخاري في «التاريخ الكبير» (٦٦/١).
والإرسال أرجح؛ لأن الحسن بن صالح بن صالح بن حي الثوري ثقة متقن؛ قال عنه ابن معين: ثقة مأمون، ووثقه أحمد والنسائي، وقال فيه أبو حاتم: صالح ثقة متقن حافظ.
وقال ابن حجر: ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدوري برقم (١٢٦٣) «العلل» رواية المروذي برقم (١٨٧)، «الجرح والتعديل» (١٨/٣)، «تهذيب الكمال» (١٧٧/٦)، «التقريب» (ص٢٣٩).
وكذا متابعه عبدالله بن داود؛ وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وابن حجر.
انظر: «تاريخ ابن معين» للدارمي برقم (٦٥٣)، «الجرح والتعديل» (٤٧/٥)، «تاريخ دمشق» (٢٣/٢٨)، «تهذيب الكمال» (٤٦١/١٤)، «التقريب» (ص٥٠٣).
وأما رواية الوصل فمن جهة محمد بن ربيعة الرؤاسي الكوفي، ابن عم وكيع، وهو صدوق؛ قال أبو حاتم: صالح الحديث. ولينه الأزدي، ووثقه الدارقطني، وقال ابن حجر: صدوق.
وهو بذلك قد خالف ثقتين فروايتهما هي الأَوْلى بالصواب.
«الجرح والتعديل» (٢٥٢/٧)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني برقم (٤٣٠)، «تهذيب الكمال» (١٩٦/٢٥)، «التقريب» (ص٨٤٤).

(٢) انظر الكلام عليه في «المعرفة» (١٨٠٩/٤). وقد عده في الصحابة.

(٣) «معرفة الصحابة» (١٨٠٩/٤) من طريق محمد بن عبيدالله: ثنا أبو يحيي عن عمرو بن =

وعن أنس بلفظ[١]: **«مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لثلاث عشرة»** رواه الطبراني وفي إسناده:

داود بن المُحبّر، وهو متروك[٢]، وقد تفرد به فيما قاله الطبراني[٣].

وهو في «نسخة سمعان بن المهدي»[٤] عن أنس بلفظ: **«مروا الصبيان بالصلاة إذا بلغوا سبع سنين»**.

١٠٢٤ *حديث*: **«المريض أنينُه تسبيح، وصيامه تكبير، ونَفَسُه صدقة، ونومه عبادة، وتقلبه من جَنْب إلى جَنْب جهاد في سبيل الله»**.

= عبدالله عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعة... الحديث.
هكذا رواه مختصراً.
وسنده ضعيف كما قال المؤلف، لكن ضعفه شديد؛ فيه محمد بن عبيدالله هو العرزمي، متروك في الحديث.
قال أبو زرعة: لا يكتب حديثه.
وضعفه جدّاً أبو حاتم، وقال ابن عدي: رواياته غير محفوظة
وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، وقال ابن حجر: متروك.
انظر: «الجرح والتعديل» (٨/١)، «المجروحين» (٢/٢٤٦)، «الكامل» (٦/٩٧)، «التقريب» (ص٨٧٤).

(١) سقطت من (ز).

(٢) تقدم عند حديث رقم (٢٣٦).

(٣) «المعجم الأوسط» (٤/٢٥٦). من طريق أبي بكر بن الأعين داود بن المحبر قال: نا أبي عن ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس بن مالك به مرفوعاً.
ورواه أيضاً الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»، كما في «المطالب العالية» (٣/٤٥٢)، (ح٣٦٤)، والدارقطني في «سننه» (١/٢٣٢)، (ح٨٩١) من طريق الفضل بن سهل كلاهما (الحارث والفضل) قالا: ثنا داود بن المحبر: ثنا عبدالله بن المثنى عن ثمامة عن أنس مرفوعاً به.
هكذا اختلف الثقات على داود بن المحبر فقد اضطرب في إسناده وهو متروك الحديث كما قال المؤلف، بل رماه بعض الأئمة بالكذب والوضع.
انظر: «تهذيب الكمال» (٨/٤٤٣). وقد مضى التعريف به عند حديث: «المرء مع من أحب».

(٤) قال الذهبي: سمعان بن مهدي عن أنس بن مالك، حيوان لا يعرف؛ ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها، قبح الله من وضعها. =

قال شيخنا: [ل١٦٩/ب] «إنه ليس بثابت»[(١)].

قلت: وقد كتبت في الأنين شيئاً[(٢)]، ومما أودعته[(٣)] فيه: ما رواه البيهقي في الشعب من طريق علي بن عثّام[(٤)] قال: دخل الفضيل بن عياض

= «الميزان» (٢/٢٣٤).
ولم أر النسخة ولا الحديث من طريقه.
وعلى أية حال؛ فالنسخة مكذوبة كما قال الذهبي، وأفاد ابن حجر كما في «اللسان» (١٩١/٤) أنها من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان عن أنس، وهي أكثر من ثلاث مائة حديث أكثر متونها موضوعة.
ووقفت عليه من حديث أنس موقوفاً عليه من غير هذا الوجه، رواه البيهقي في «الشعب» (١٥٦/١١)، (ح٨٣٣٢) من طريق عباد بن موسى الختلي عن طلحة بن يحيى الرقي عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري عن أنس، قال: «يؤمر الصبي بالصلاة إذا عرف يمينه من شماله».
وقد سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن هذا الأثر الموقوف من هذا الوجه كما في «العلل» لابن أبي حاتم (٤٩٤/٢) فقال أبو زرعة: الصحيح، عن الزهري قط قوله.

(١) لم أقف عليه. وفي (م) سقطت: «إنه».
وعبارة الحافظ تشعر بأن للحديث إسنادا وهو كذلك؛ فقد أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٩١/٢) ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٦٤/٢) من طريق صالح بن زياد السوسي أبو شعيب قال: نبأنا حسين بن أحمد البلخي عن الفضل بن موسى السيناني عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به بزيادة: يقول الله لملائكته اكتبوا لعبدي أحسن ما كان يعمل في صحته فإذا قام ثم مشى كان كمن لا ذنب له.
قال الخطيب عقبه: أبو شعيب ومن فوقه كلهم معروفون بالثقة إلا البلخي فإنه مجهول.
ونقل ابن الجوزي كلام الخطيب في «العلل المتناهية» (٨٦٤/٢) وأقره.
ويروى بنحوه عن علي ﷺ مرفوعاً أورده الذهبي في «الميزان» (٤٣٦/١) من طريق الحارث الأعور عنه به.
وسنده واه بمرة؛ فإن الحارث هذا متروك واتهم بالكذب. وقد سبق بيان حاله عند حديث: «لو كان الأرز...».

(٢) لم أقف على كتابه «الأنين».
لكن كتب عنه في «الأجوبة المرضية» وأورد فيه بعض الآثار هذه منها (٢٩٧/١).

(٣) كذا الأصل و(د) و(م) وفي (ز): «أوردته».

(٤) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٦٧٧)..

على ابنه وهو مريض، فقال: يا بني، إن الله أمرضك فما تئن، قال: فصاح ابنه صيحة وغشي عليه، قال الفضيل: فقلت: ابني ابني[١]، قال: فما أنَّ حتى فارق الدنيا[٢].

ومن طريق سفيان الثوري قال: «ما أصاب إبليس من أيوب ﷺ في مرضه إلا الأنين»[٣].

وهكذا رويناه في ثاني «المجالسة» للدينوري[٤].

بل عنده[٥] في **أولها**: من طريق وهب بن منبه: أن زكريا ﷺ هرب فدخل جوف شجرة فوضع الميشار[٦] على الشجرة وقطع بنصفين، فلما وقع

---

(١) كذا الأصل و(ز) و(د) لكن في (م): «أُبُنَـي أُبُنَـي» هكذا ضبطها، لكن المثبت هو الموافق لما في المصدر.

(٢) «شعب الإيمان» (٣٨١/١٢)، برقم (٩٥٨٥).
وفي رواه بسند آخر عن علي بن عثام عن الفضيل بنحوه برقم (٩٥٨٤) وجاءت تسمية ابنه فيه بـ (علي).
تنبيه: وقع في المطبوع من «الشعب» (إن الله أمرض فلا. . . وأما الأصل إن الله أمرضك فلا. .

(٣) «شعب الإيمان» (٣٨٩/١٢)، برقم (٩٦٠٦). من طريق عبدالله بن خبيق عن يوسف بن أسباط عن الثوري به.
وأخرجه من طريق البيهقي ابن عساكر في «تاريخه» (٦٦/١٠).

(٤) «المجالسة وجواهر العلم» (١١٩/٢)، برقم (٢٥٢). من طريق عبدالله بن أبي رزمة عن يوسف بن أسباط عن الثوري به.
وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٧٨/١٠) من طريق الدينوري.

(٥) أي: الدينوري في «المجالسة» (٣٣٢/١)، برقم (٤٠) من طريق عبدالمنعم؛ يعني: ابن إدريس بن سنان اليماني عن أبيه عن وهب به.
وأخرجه من طريق الدينوري ابن عساكر في «تاريخه» (٥٥/١٩).
وقع في المصدرين «المنشار»، وأما الأصل: «الميشار» وانظر: الإحالة التالية.

(٦) كذا الأصل و(د) و(ز) وفي (م): «المنشار»، وكلاهما يصح.
والمئشار هو: المنشار بالهمزة والنون، وقد يترك الهمز فيكون «الميشار» وهو لغة فيه.
وكذا قال ابن الأثير: المئشار بالهمز: المنْشَار بالنون وقد يُتْرَكُ الهمز يقال: أَشَرْتُ الخشبة أشْراً ووشَرْتُها وَشْراً إذا شَقَقْتَها مثل نَشَرْتُها نَشْراً، ويُجمع على مَآشير ومَواشير. =

الميشار[١] على ظهره أنّ، فأوحى الله إليه: يا زكريا[٢] إما أن تكف عن أنينك أو أقلب الأرض ومن عليها، قال: فسكت حتى قُطِع بنصفين.

وفي **ثانيها**[٣]: أيضاً أن عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل قال: لما مرض أبي واشتد مرضه ما أنَّ، فقيل له في ذلك: فقال بلغني عن طاوس أنه قال: «أنين المريض شكوى الله ﷻ»[٤].

قال عبدالله: فما أنَّ حتى مات.

وأسند ابن الجوزي عن صالح ابن الإمام[٥] نحوه، وأنه لم يئن إلا في ليلة موته[٦].

وعند جعفر السراج[٧] من حديث سعيد بن عثمان: قال: دخل ذو النون على مريض يعوده فرآه يئن، فقال له[٨] ذو النون: ليس بصادق في حبه من لم

= انظر: في «تاج العروس» (١٠/٥٥)، «النهاية» (١/٥١)، «المعجم الوسيط» (ص١٠٣٤).

(١) كذا الأصل و(ز) وفي (م): «المنشار».

(٢) سقطت من (ز).

(٣) أي: ثاني «المجالسة» (٢/١١٩)، برقم (٢٥٣) قال الدينوري: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: لمّا مرضَ... فذكره.
ومن طريق الدينوري خرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٥/٣٢٥).
ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/١٨٣) من طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل بنحوه.

(٤) أثر طاووس أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٦٥٦١) وهناد في «الزهد» (١/٢٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٨) من طرق عن الليث بن أبي سليم قال لطلحة بن مصرف في مرضه: إن طاووساً كان يكره الأنين.
زاد هناد: «في المرض».

(٥) الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

(٦) «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» (ص٥٤٥، ٥٤٦).
وأورده الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/٢١٥).

(٧) هو: المحدث المسند، أبو محمد جعفر بن أحمد بن الحسن بن أحمد البغدادي، السراج، القارئ، الأديب، حدث عن ابن شاذان وأبي القاسم التنوخي والخطيب البغدادي وغيرهم، قال ابن العربي فيه: ثقة عالم مقرئ، له أدب ظاهر، واختصاص بأبي بكر الخطيب. «سير أعلام النبلاء» (١٩/٢٢٨).

(٨) سقطت من (ز).

يصبر على ضربه[١]، فقال المريض: لا، ولا صدق في حبه من لم يتلذذ بضربه[٢].

وكان جماعة من السلف يجعلون مكان الأنين: ذكر الله، والاستغفار، والتعبد.

١٠٢٥ حديث: «المريض لا يعاد حتى يمرض ثلاثة أيام».

(تقدم)[٣] في: «عيادة المريض»[٤].

١٠٢٦ حديث: «المسافر على قَلَت».

تقدم[٥] في: «لو علم»[٦].

١٠٢٧ حديث: «المستبّان ما قالا فعلى البادئ حتى يعتدي المظلوم».

مسلم[٧]، والترمذي[٨]، من حديث العلاء بن عبدالرحمٰن[٩] عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وفي الباب عن أنس[١٠] ....

---

(١) في (م) سقط أكثر هذا الأثر.

(٢) أخرجه السراج بسنده في «مصارع العشاق» (ص٢٧١).

(٣) كلمة «تقدم» زيادة من (ز) وليست في الأصل و(د) و(م).

(٤) أورده في حرف العين تحت حديث «عيادة المريض بعد ثلاث». برقم (٧٣٣).

(٥) كلمة «تقدم» زيادة من (ز) وليست في الأصل و(د) و(م).

(٦) سبق الكلام عليه برقم (٩٠٥).

(٧) «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن السباب (ص٢٠٠٠)، (ح٢٥٨٧). به إلا أنه وقع فيه: ما لم يعتد المظلوم بدل «حتى يعتدي المظلوم».

(٨) في «جامعه»، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشتم (ص٤٥٠)، (ح١٩٨١). بلفظ مسلم.

(٩) تقدمت ترجمتهما عند حديث رقم (٥٦).

(١٠) حديث أنس بن مالك ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة كما في «المطالب العالية» (٨٣٨/١١)، (ح٢٧١٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٢١٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٠/٧)، (ح٤٢٥٩)، والخرائطي في «مساويء الأخلاق» (ص٣٢)، (ح٣٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٤/١)، (ح٢٤٨)، والقضاعي في =

وسعد[١]، وابن مسعود[٢]، وعبدالله بن المغفل[٣] ....

= «مسند الشهاب» (٢١٦/١)، (ح٣٢٩) كلهم من طرق عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ الترجمة سواء.
والحديث بهذا الوجه حسن الإسناد من أجل سعد بن سنان فهو صدوق، وقد سبق في حرف الميم.
والحديث صحيح بشواهده؛ فقد جاء عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة كما في مطلع التخريج.

(١) حديث سعد بن مالك أبي وقاص أخرجه أحمد في «مسنده» (١١٦/٣)، (ح١٥٣٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨٨/١) كلاهما من طريق زكريا بن أبي زائدة، وابن ماجه في «سننه» (ص٦٥٠)، (ح٣٩٤١) من طريق شريك،
والبزار في «مسنده» (١٣/٤)، (ح١١٧٢) من طريق عمرو بن ثابت، والطبراني في «الكبير» (١٤٥/١)، (ح٣٢٥) من طريق روح بن مسافر، وفي الدعاء له (ح٢٠٣٩) من طريق زهير بن معاوية، كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن محمد بن سعد عن سعد قال:
قال رسول الله ﷺ: **«سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»**.
قال البوصيري في الزوائد: إسناد حديث سعد بن أبي وقاص صحيح رجاله ثقات.
ورواه أحمد في «المسند» (١٠٥/٣)، (ح١٥١٩) وعبد بن حميد في «المسند» (ص٧٦)، (ح١٣٨)، والطبراني في «الكبير» (١٤٥/١)، (ح٣٢٤) كلهم من طريق معمر عن أبي إسحاق عن عمر بن سعد به.
فخالف معمر جمعاً من الثقات فجعله عن عمر بن سعد، وهم أولى بالصواب.
ولذا قال البخاري: الأول أصح.
وكذا رجحه الدارقطني بقوله في «العلل» (٣٥٨/٤): الصَّوابُ حَدِيثُ مُحَمدِ بنِ سَعدٍ.

(٢) حديث عبدالله بن مسعود متفق عليه بلفظ: **«سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»**.
أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن (١٥/٨)، (ح٦٠٤٤).
ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، باب بأن قول النبي ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر (٨١/١)، (ح٦٤).

(٣) أخرج حديثه خليفة بن خياط في «مسنده» (ص٦٢)، وأبو يعلى في المسند كما في «إتحاف الخيرة» (٦٢/٦)، والروياني في «مسنده» (٨٨/٢)، (ح٨٧٣) كلهم قالوا: ثنا نصر الجهضمي: ثنا مرزوق بن ميمون الناجي: نا حميد بن أبي حميد عن الحسن قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، فقال له عمرو بن عبيد: عمن تروي هذا الحديث؟ فقال: عن عبدالله بن مغفل، عن رسول الله ﷺ. =

وعياض[١] بن حمار[٢]، وغيرهم[٣].

١٠٢٨ حديث: «مستريح ومستراح منه».

قاله للجنازة التي مُرَّ[٤] عليه بها. متفق عليه عن أبي قتادة به مرفوعاً[٥].

= قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٦/٦٢): هذا إسناد فيه مقال: مرزوق بن ميمون قال في الميزان: لا يُدرى من هو، ووثقه ابن حبان وباقي الإسناد ثقات. اهـ.
لكن أثنى عليه ابن خياط خيراً عقب روايته هذا الحديث.
وعلى أية حال فله شواهد يتقوى بها؛ منها ما جاء عند الشيخين من حديث ابن مسعود مرفوعاً بهذا اللفظ سواء.
وقد سبق تخريجه.

(١) في (م): «وعباس» وهو خطأ.

(٢) أخرج حديثه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢/٤٠٧)، (ح١١٧٦) وأحمد في «المسند» (٢٩/٣٦)، (ح١٧٤٨٨)، والطبراني في «الكبير» (١٧/٣٦٥)، (ح١٠٠٣، ١٠٠٤) وفي «الأوسط» (٣/٧٣)، (ح٢٥٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (٩/٤٧)، (ح٦٢٣٩) من طرق عن قتادة عن يزيد بن عبدالله بن الشخير عن عياض بن حمار مرفوعاً بلفظ: **«المستبان ما قالا فعلى البادئ الا أن يعتدي المظلوم»**.
قال الهيثمي في «المجمع» (٨/١٤٤): رجال أحمد رجال الصحيح.
وأصل الحديث عند مسلم من حديث أبي هريرة كما في مطلع التخريج.

(٣) كحديث النعمان بن مقرن، أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح١٣٤٠٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص٢٧٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٢٨٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/١٤٥) من طريق جرير بن عبدالحميد عن منصور عن أبي خالد الوالبي عن النعمان بن مقرن قال: قال رسول الله ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر.
وسنده حسن من أجل أبي خالد الوالبي واسمه هرمز، ويقال: هرم، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الذهبي: صدوق.
انظر: «الجرح والتعديل» (٩/١٢٠)، «الكاشف» (٢/٤٢٢).
والحديث صحيح بشواهده المتقدمة.

(٤) قال ابن حجر: بضم الميم على البناء للمجهول، ولم أقف على اسم المار ولا الممرور بجنازته. «فتح الباري» (١١/٣٦٤).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب سكرات الموت (٨/١٠٧)، (ح٦٥١٢).
و«صحيح مسلم»، كتاب الجنائز، باب ما جاء في مستريح ومستراح منه (٢/٦٥٦)، (ح٩٥٠).

وكذا هو عن غير واحد[1]، وفيه: «**المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله، والفاجر يستريح منه البلاد** [ل١٧٠/أ] **والعباد والشجر والدواب**».

وفي حديث عن حذيفة: «**إن بعدي فتنة الراقد فيها خير من اليقظان**» وفيه: «**فإن أدركتها فالزق نطاقك بالأرض حتى يستريح بر أو يُستراح من فاجر**». أخرجه العسكري[2].

١٠٢٩ حديث: «المستشار مؤتمن».

أحمد عن أبي مسعود به مرفوعاً[3] وفيه: «**وهو بالخيار إن شاء تكلم وإن**

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ مرفوعاً إلا من حديث أبي قتادة، وهو في الصحيحين وغيرها.
لكن لعله يقصد حديث: «**إنما المستريح من غفر له**» وقد خرجته تحت حديث: «**ليس للمؤمن راحة دون لقاء ربه**».

(٢) لم أره عند غيره.
ويقرب منه ما جاء عن عبدالله بن مسعود موقوفاً عليه أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٤٠/١٧)، (ح٦٦٦) قال: حدثنا محمد بن عبدوس بن كامل: ثنا علي بن الجعد: ثنا شعبة عن سليمان الشيباني قال: سمعت يسير بن عمرو أن أبا مسعود الأنصاري: لما قتل عثمان احتجب في بيته فدخلت عليه فسألته عن أمر الناس فقال: عليك بالجماعة فإن الله ﷻ لم يجمع أمة محمد على ضلالة، واصبر حتى يستريح بر أو يستراح من فاجر.
وسنده صحيح.
وقال الهيثمي في «المجمع» (٣٩٤/٥): رجال الطبراني ثقات.
ورواه أيضاً ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٨٣٤٧) من طريق الأعمش عن المسيب بن رافع عن يسير بن عمرو به.
ورواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٤١/١) من هذا الوجه مختصراً وليس فيه: «واصبر حتى يستريح...» إلخ.
وقال الألباني: إسناده جيد موقوف رجاله رجال الشيخين. انظر: ظلال الجنة في تخريج «السُّنَّة» (ص٤٢).

(٣) في «المسند» (٣٤/٣٧)، (ح٢٢٣٦٠).
تنبيه: لفظ أحمد هو لفظ الترجمة، وأما الزيادة التي ذكرها المؤلف له فليست عنده ولا عند غيره من حديث أبي مسعود، فهو وهم منه ﷺ. =

شاء سكت، فإن[١] تكلم فليجتهد رأيه».

والقضاعي عن سمرة وزاد: **«فإن شاء أشار وإن شاء سكت، فإن أشار فليشر بما لو نزل به فعله»[٢].**

= وأخرجه أيضاً من حديث أبي مسعود عبد بن حميد في «مسنده» (ص١٠٦)، (ح٢٣٥)، والدارمي في «مسنده» (١٥٩١/٣)، (ح٢٤٩٣)، وابن ماجه في «سننه» (ص٦١٩)، (ح٣٧٤٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧٦/١١)، (ح٤٢٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٣٠/١٧)، (ح٦٣٧)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص٢٢)، (ح٣٤) كلهم من طرق عن شريك بن عبدالله عن الأعمش عن أبي عمرو الشيباني عن أبي مسعود به مرفوعاً.

والحديث بهذا السند فيه ضعف من قبل شريك النخعي؛ قال عنه أبو زرعة: كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً.

وقال أبو حاتم: صدوق له أغاليط.

وخطأه أبو داود خاصة في الأعمش كما هو الحال هنا فقال: ثقة يخطئ على الأعمش.

وقال ابن عدي: والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتي فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً.

«الجرح والتعديل» (٣٦٥/٤)، «الكامل» (٦/٤)، «تهذيب التهذيب» (١٦٤/٢)، «التقريب» (ص٤٣٦).

فالذي يظهر أنه يعتبر بحديثه ويتقوى في الشواهد ولا يترك؛ ولحديثه هذا شواهد يكون بها حسناً لغيره على الأقل كما سيأتي.

(١) الجملة الأخيرة سقطت من (م).

(٢) «مسند الشهاب» (٣٨/١)، (ح٤).

وأخرجه من حديث سمرة بن جندب بهذا اللفظ بالزيادة ابن الأعرابي في «معجمه» (٥٣٢/٢)، (ح١٠٣٣)، والخطابي في «العزلة» (ص١٣٩) كلهم من طريق الحسن بن محمد بن محمد البلخي عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً.

وسنده واه بمرة، وهو منكر بهذه الزيادة؛ آفته الحسن بن محمد البلخي قال عنه العقيلي: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: كل أحاديثه مناكير.

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به بحال. =

والعسكري عن عائشة ولفظه: «**إن المستشير معان**[١]**، والمستشار مؤتمن، فإذا استشير أحدكم فليشر بما هو صانع لنفسه**»[٢].

وفي الباب عن جابر بن سمرة[٣]، ....

= انظر: «ضعفاء العقيلي» (٢٤٢/١)، «المجروحين» (٢٣٨/١)، «الكامل» لابن عدي (٣٢٢/٢).

وتابعه محمد بن حمران عند أبي الشيخ في «الأمثال» (ص٤١)، (ح٣٢) لكنها واهية؛ فإن الإسناد إلى المتابع لا يصح؛ فيه سليمان الشاذكوني قال عنه أبو حاتم: متروك الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة.

انظر: «الجرح والتعديل» (١١٤/٤)، «ميزان الاعتدال» (٢٠٥/٢).

فالحديث بطريقيه لا يصح وهو ضعيف جدّاً.

ويروى من وجه آخر عن سمرة بن جندب أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٦٦/٧)، (ح٦٩١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٩٠/٦) كلاهما من طريق عبدالرحمٰن بن عمرو بن جبلة: ثنا سلام بن أبي مطيع عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً بلفظ الترجمة دون الزيادة.

وسنده واه أيضاً؛ فإن عبدالرحمٰن هذا كذبه أبو حاتم، وقال الدارقطني: متروك يضع الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٧/٥)، علل الدارقطني (٣٣٠/٤)، «ميزان الاعتدال» (٥٨٠/٢).

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (١٨٢/٨) وقال: فيه عبدالرحمٰن بن عمرو بن جبلة وهو متروك.

(١) هذه الجملة سقطت من (م). (٢) لم أقف عليه عند غيره.

(٣) أخرج حديثه العقيلي في «الضعفاء» (٢٥٣/١)، والطبراني في «الكبير» (٢١٤/٢)، (ح١٨٧٩)، وابن المقرئ في «المعجم» (ص٣٥٥)، (ح١١٨١) كلهم عن قيس بن الربيع عن عبدالملك عن جابر بن سمرة مرفوعاً بلفظ الترجمة.

وهذا الحديث لا يصح عن جابر بن سمرة، فقد اختلف فيه على عبدالملك بن عمير على أوجه شتى:

فرواه قيس كما مضى ولم يتابع عليه.

وهو وهم كما قال الدارقطني في «العلل» (٤١٠/١٣).

ثم أوضح الدارقطني بأنه خالفه شيبان بن عبدالرحمٰن، وأبو حمزة السكري، وعبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك بن عمير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

يعني أن هؤلاء الجمع من الثقات خالفوا قيس بن الربيع على ضعف فيه فجعلوه من مسند أبي هريرة. =

= قال الدارقطني على رواية شيبان ومن تابعه: هي الأشبه بالصواب.
ورواية شيبان بن عبدالرحمٰن أخرجها أبو داود في «سننه» (ص٩٢٨)، (ح٥١٢٨)، والترمذي في «جامعه» (ص٦٣١)، (ح٢٨٢٢)، وابن ماجه في «سننه» (ص٦١٩)، (ح٣٧٤٥).
وأما رواية أبي حمزة السكري فهي عند النسائي في «سننه الكبرى» (ح٦٥٨٣).
وأما رواية عبيدالله بن عمرو فقد رواها الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧٦/١١)، (ح٤٢٩٢).
ومن أوجه الاختلاف على عبدالملك بن عمير أن أبا عوانة رواه عنه واختلف عليه:
فرواه أحمد بن إسحاق الحضرمي عن أبي عوانة عن عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة عن عبدالله بن الزبير. أخرجها البزار في «المسند» (١٥٣/٦)، (ح٢١٩٥).
وقال: «لا نعلم أحداً تابع ابن إسحاق على هذه الرواية».
وخالفه إبراهيم بن الحجاج فرواه عن أبي عوانة عن عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة مرسلاً. أوردها الدارقطني في «العلل» (١٨/٨).
ورواه شريك واختلف عليه:
فرواه جبارة عن شريك عن عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة عن أبي هريرة.
وخالفه منجاب فرواه عن شريك عن عبدالملك عن أبي سلمة مرسلاً، وقال محمد بن الطفيل: عن شريك عن عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة عن أم سلمة.
العلل (١٨/٨).
ثم قال الدارقطني: «ويشبه أن يكون الاضطراب من عبدالملك، والأشبه بالصواب قول شيبان، وأبي حمزة»، «العلل» (١٨/٨).
يعني أن سبب الاختلاف هو من عبدالملك بن عمير وليس من الرواة عنه فهو الذي اضطرب فيه.
ويؤيد ما ذهب إليه الدارقطني أن الإمام أحمد قال عن عبدالملك: مضطرب الحديث.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٦٢٠/٢).
وهذا الاضطراب من عبدالملك بن عمير إنما هو في حال كبره، وإلا فمن سمع منه قديماً فهو ثقة صحيح الحديث، وحديثه مخرج في الصحيحين.
قال ابن حجر: احتج به الجماعة وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات.
ثم رجح الدارقطني قول شيبان ومن تابعه على أنه من مسند أبي هريرة، وليس من مسند جابر بن سمرة. =

وابن عباس[١]، وأبي هريرة، وحديثه عند الأربعة[٢]، عن أبي سلمة عنه.

= ولعل السبب في ترجيح رواية شيبان أنه ممن سمع قديماً من عبدالملك بن عمير، مع متابعة ثقتين له.

فالحديث صحيح من هذا الوجه.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن؛ وقد روى غير واحد عن شيبان بن عبدالرحمٰن النحوي وشيبان هذا صاحب كتاب، وهو صحيح الحديث، ويكنى أبا معاوية، حدثنا عبدالجبار بن العلاء العطار عن سفيان بن عيينة قال: قال عبدالملك بن عمير: إني لأحدث الحديث فما أَدَعُ منه حرفاً».

وقد قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(١) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٢٧/٤)، والطبراني في «الكبير» (٤٠٩/١١)، (ح١٢١٦٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢٥٢/٦)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص١٩)، (ح٢٤)، والقضاعي في «الشهاب» (٣٩/١)، (ح٥) كلهم من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً به.

هذا الحديث ضعفه العقيلي بقوله: «يروى من غير هذا الوجه بإسناد أصلح من هذا».

والحمل فيه من محمد بن كريب وهو القرشي، لينه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: شيخ لا يحتج بحديثه، يكتب حديثه.

وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق له جملة من الأحاديث منها هذا ـ: «مع ضعفه يكتب حديثه».

وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف.

«الجرح والتعديل» (٦٨/٨)، «الكامل» (٢٥١/٦)، «التقريب» (ص٨٩١).

فحديثه في الشواهد حسن، ويشهد له حديث أبي مسعود البدري في أول التخريج فهو يتقوى به وهو حسن لغيره إن شاء الله.

(٢) يعني أصحاب السنن، فقد أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الأدب، باب في المشورة (ص٩٢٨)، (ح٥١٢٨) من طريق شيبان، والنسائي في «سننه الكبرى» (ح٦٥٨٣)، من طريق أبي حمزة السكري والترمذي في «جامعه»، كتاب الأدب، باب إن المستشار مؤتمن، (ص٦٣١)، (ح٢٨٢٢)، وابن ماجه في «سننه»، كتاب الأدب، باب المستشار مؤتمن، (ص٦١٩)، (ح٣٧٤٥). كلاهما من طريق شيبان بن عبدالرحمٰن.

ورواه أيضاً الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧٦/١١)، (ح٤٢٩٢) من طريق عبيدالله بن عمرو، والبزار في «مسنده» (ح٨٦٥٤)، والحاكم في «المستدرك» (١٣١/٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٢/١٠). من طريق شيبان كلهم من طريق عبدالملك بن عمير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. =

وقال الترمذي إنه: «حسن غريب»[(١)].

وعن أبي الهيثم بن التَّيِّهان[(٢)]، وأم سلمة[(٣)]، وآخرين[(٤)].

= والحديث صحيح سبق تخريجه عند الكلام على حديث جابر بن سمرة.

(١) في النسخة التي عندي طبعة إحياء التراث العربي «حسن» (ح٢٨٢٢)، وكذلك ط. «المعارف» (ص٦٣١). وما ذكره المؤلف يوافق ما في «تحفة الإشراف للمزي» (٤٦٧/١٠).

(٢) هو: أبو الهيثم بن التيهان ـ بفتح المثناة الفوقانية مع كسر الياء ـ بن مالك بن عتيك بن عمرو بن عبدالأعلم بن عامر بن زعوراء الأنصاري الأوسي، ويقال التيهان لقب، واسمه مالك وهو مشهور بكنيته، شهد المشاهد كلها. «الإصابة» (٦٥/١٣).
وحديثه أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء» (١٨١/٣)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٥٨٦/٢)، (ح١١٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٥٨/١٩)، (ح٥٧٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص١٨)، (ح٢٢) كلهم من طريق محمد بن بشر العبدي عن داود بن أبي عبدالله أخو شقيق بن أبي عبدالله مولى الحسن بن أبي عبدالله بن أبي طالب: حدثني عبدالرحمٰن بن محمد بن زيد بن جدعان عن جدته عن أبي الهيثم بن التيهان مرفوعاً بلفظ الترجمة تماماً.
وداود بن أبي عبدالله قد اضطرب في هذا الحديث، فرواه عنه محمد بن بشر العبدي وهو ثقة حافظ بالإسناد السابق فجعله من حديث أبي الهيثم.
وخالفه وكيع فرواه عن داود بن أبي عبدالله عن ابن جدعان عن جدته عن أم سلمة مرفوعاً به.
رواها من طريق وكيع الترمذي في «جامعه» (ص٦٣١)، (ح٢٨٢٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٣٣/١٢)، (ح٦٩٠٦)، والطبراني في «الكبير» (٣٧٦/٢٣)، (ح٨٩٠).
وكلا الراويين عنه من الحفاظ الثقات والإسناد إليهم أيضاً ثقات.
فالحمل فيه على داود؛ فهو الذي اضطرب فيه ولم يقم إسناده.
وقد ضعفه البخاري بقوله: «مقارب الحديث»، ووثقه ابن حبان، وقال الحافظ: مقبول.
يعني: إذا توبع وإلا فهو لين الحديث.
وحديث أم سلمة استغربه الترمذي بقوله: «هذا حديث غريب من حديث أم سلمة». «الجامع» (ص٦٣١).
فالحديث لا يصح من وجهيه فهو مضطرب والله أعلم.

(٣) انظر: الإحالة السابقة.

(٤) يروى أيضاً من حديث علي بن أبي طالب ﷺ أخرج حديثه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٩/٢)، (ح٢١٩٥)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص٢٠)، (ح٢٩) كلاهما من طريق =

قال[1]: «وأراد ﷺ أن من أفضى إليك سره وأمنك على ذات نفسه فقد جعلك بموضع نفسه، فيجب عليك أن لا تشير عليه إلا بما تراه صواباً؛ فإنه كالأمانة للرجل الذي لا يأمن على إيداع ماله إلا الثقة في نفسه، والسّر الذي ربما كان في إذاعته تلف النفس أولى بأن لا يجعل إلا عند الموثوق به».

١٠٣٠ حديث: «المسجد بيت كل تقي».

الطبراني[2]، ....

= عبدالرحمٰن بن عنبسة البصري قال: نا موسى بن داود الضبي عن المطلب بن زياد عن عبيد المكتب عن المسيب بن نجبة عن علي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: المستشار مؤتمن، فإذا استشير فليشر بما هو صانع لنفسه.
قال الطبراني: «لم يروه إلا عبدالرحمٰن بن عنبسة؛ وهو حديث غريب».
وهو علته؛ فقد ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤١٧/٣) بقوله: مولى بني هاشم، روى عن عبدالرحمٰن بن محمد عن جدته عن أم سلمة عن النبي ﷺ، روى عنه أبو أسامة.
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وبه ضعف الهيثمي الحديث فقال: «لم أعرفه وبقية رجاله ثقات». «المجمع» (١٨١/٨).
والجملة الأولى منه حسنة بالشواهد المتقدمة.

(١) أي: العسكري.

(٢) في «المعجم الكبير» (٢٥٤/٦)، (ح٦١٤٣) لكني لم أره من هذا الطريق عنده وإنما: أخرجه الطبراني من طريق صالح المري: ثنا أبو مسعود الجريري عن أبي عثمان (النهدي) قال:
كتب سلمان إلى أبي الدرداء: يا أخي ليكن المسجد بيتك؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«المسجد بيت كل تقي...»**.
ورواه أيضاً من هذا الوجه البزار في «المسند» (٥٠٦/٦)، (ح٢٥٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٦/٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٨/١)، (ح٧٣)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨١/٤)، (ح٢٦٨٩).
قال أبو نعيم: غريب من حديث صالح لم نكتبه إلا من هذا الوجه.
وصالح هو ابن بشير المري، جرحه البخاري جرحاً شديداً بقوله: منكر الحديث.
وقال الفلاس: منكر الحديث جدّاً؛ يحدث عن قوم ثقات بأحاديث مناكير.
وقال النسائي: متروك.
وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه التي ذكرت والتي لم أذكر منكرات ينكرها الأئمة =

والقضاعي[١]، من حديث محمد بن واسع قال: كتب أبو الدرداء إلى سلمان: أما بعد يا أخي فاغتنم صحتك وفراغك قبل أن ينزل بك من البلاء ما لا يستطيع أحد من الناس رده، ويا أخي اغتنم دعوة المؤمن المبتلى، ويا أخي وليكن المسجد بيتك؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: وذكره...

وله شواهد أودعتها بعض التصانيف[٢] منها: ما عند أبي نعيم في الحلية[٣]

= عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنما أتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي مع هذا لا يتعمد الكذب بل يغلط».
فمثله لا يحتمل تفرده ألبتة، بل ولا في المتابعات والشواهد؛ فهو منكر الحديث.
انظر: «الكامل» (٤/٦٠)، «تهذيب التهذيب» (٢/١٨٩).
وسيأتي له وجه آخر لكنه ضعيف أيضاً.

(١) الشهاب (١/٧٧)، (ح٧٢). من طريق محمد بن مقدام الصغاني عن محمد بن واسع قال: كتب أبو الدرداء إلى سلمان: أما بعد... فذكر الحديث وفيه لفظ الترجمة.
وأخرجه من هذا الوجه البيهقي في «الشعب» (١٣/١٩٥)، (ح١٠١٤٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٧/١٥٣)
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٥٧٥٣)، وابن أبي عمر في «مسنده» «المطالب العالية» (٣/٥٦١)، (ح٣٧٣) كلهم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن رجل عن محمد بن واسع به.
ورواه هناد في الزهد أيضاً (ص٤٧١)، (ح٩٥١) لكن عن إسماعيل عن محمد بن واسع به. ولم يذكر الواسطة.
والأسانيد كلها ضعيفة من أجل الانقطاع؛ فإن محمد بن واسع لم يسمع أحداً من الصحابة كما قال ابن المديني.
انظر: «جامع التحصيل» (ص٢٧١)، «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٧٦).

(٢) ينظر: «فتح المغيث» (٣/٢٥٢).

(٣) (٥/١٢٣).
ويروى قريب منه عن عمر بن الخطاب عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح١٣٣١٨) قال: حدّثنا أبو أسامة عن مسعر عن الوليد بن العيزارِ عن عمرو بن ميمون عن عمر قال: المساجد بيوت الله في الأرض، وحقّ على المزور أن يكرم زائره.
ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/١٤٩) من طريق سفيان عن مسعر به.
وسنده صحيح.
ويروى أيضاً عن سلمان الفارسي، أخرجه هناد في «الزهد» (ص٤٧١)، برقم (٩٥٢): حدثنا أبو معاوية عن داود بن أبي هند عن أبي عثمان عن سلمان قال: من توضأ =

عن أبي إدريس الخولاني من قوله: «المساجد مجالس[(١)] الكرام».

١٠٣١ حديث: «مسح العينين بباطن أنملتي السبابتين بعد تقبيلهما عند سماع قول المؤذن أشهد أن محمَّداً رسول الله مع قوله أشهد أن محمداً عبده ورسوله رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبيّاً».

ذكره الديلمي في «الفردوس»، من حديث أبي بكر الصديق أنه لما سمع قول المؤذن: «أشهد أن محمداً رسول الله» قال: هذا، وقَبَّل باطن الأنملتين السبابتين ومسح عينيه. [ل١٧٠/ب] فقال ﷺ: «**من فعل مثل ما فعل خليلي فقد حلت عليه[(٢)] شفاعتي**».

ولا يصح[(٣)].

وكذا ما أورده أبو العباس أحمد بن أبي بكر الردّاد اليماني المتصوف[(٤)] في كتابه «موجبات الرحمة وعزائم المغفرة»[(٥)] بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه،

= فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد كان لله زائراً، وحق على المزور أن يكرم زائره.
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٥٣٧٠) من طريق عاصم عن أبي عثمان به.
وسنده صحيح.

(١) في (ز): «مساجد» وهو خطأ ظاهر. (٢) في (م): «له».

(٣) هو قول ابن طاهر كما في التذكرة؛ كما أفاد بذلك الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٣٩/١).
وقد رجعت للتذكرة لابن طاهر فلم أر الحديث فيه؛ فلعلها سقطت من النسخة المطبوعة، والله أعلم.
ونقل القاري حكم السخاوي على أنه «لا يصح من المرفوع في هذا شيء» وأقرّه.
المصنوع في «معرفة الحديث الموضوع» (ص١٦٩).
وأورد الحديث الألباني في «الضعيفة» (١٧٣/١)، (ح٧٣) وقال: لا يصح؛ بعد أن عزاه للديلمي بلا سند.
وقد أورد المؤلف بعض الآثار والأحاديث والقصص كما ستراه، لكن قال في آخرها: ولا يصح في المرفوع من كل هذا شيء.

(٤) هو: أحمد بن أبي بكر بن محمد الشهاب أبو العباس بن السراج، القرشي البكري التيمي المكي ثم الزبيدي، الصوفي ثم القاضي الشافعي، ويعرف بـ «ابن الرداد» توفي سنة (٨٢١هـ) «الضوء اللامع» (٢٦٠/١).

(٥) لم أقف على كتابه.

عن الخضر عليه السلام أنه من قال حين يسمع المؤذن يقول: «أشهد أن محمداً رسول الله مرحباً بحبيبي وقرة عيني، محمد بن عبدالله ﷺ ثم يقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه لم يعم ولم يرمد أبداً».

ثم روى بسند فيه من لم أعرفه، عن أخي الفقيه محمد بن البابا[(١)]، فيما حكى عن نفسه أنه هبت ريح فوقعت منه حصاة في عينه وأعياه خروجها، وآلمته أشد الألم، وأنه لما سمع المؤذن يقول: أشهد أن محمداً رسول الله، قال ذلك، فخرجت الحصاة من فوره.

قال الردّاد: «وهذا يسير في جنب فضائل الرسول ﷺ».

وحكى الشمس محمد بن صالح المدني إمامها وخطيبها[(٢)]، في «تاريخه»[(٣)] عن المجد أحد القدماء من المصريين[(٤)] أنه سمعه يقول: «من صلى على النبي ﷺ إذا سمع ذكره في الأذان وجمع أصبعيه المسبحة والإبهام وقبلهما ومسح بهما عينيه لم يرمد أبداً».

قال ابن صالح: «وسمعت ذلك أيضاً من الفقيه محمد بن الزرندي[(٥)]

---

(١) محمد بن عمر بن علي المحب بن السراج، الحلبي الأصل، القاهري الحنفي، خادم ناصر الدين بن عشائر يعرف: بـ (ابن البابا) ذكره شيخنا في «معجمه» وقال: إنه اشتغل بالعلم وذكر لي أنه حضر دروس البهاء بن عقيل، ومهر في الفقه توفي سنة (٨١٩هـ)، «الضوء اللامع» (٢٥١/٨).

(٢) هو: محمد بن صالح بن إسماعيل المدني، المقرئ، شمس الدين، ولد سنة (٧٣٠هـ)، سمع على الزبير بن علي الأسواني والجمال المطري، وقرأ بالروايات وأجاز له الرضي الطبري وابن مخلوف وعمر العيني، وكان عارفاً بالقراءات، فاضلاً خطب بالمسجد النبوي وأمّ به. مات في المحرم سنة ٧٨٥. «الدرر الكامنة» (٢٠٠/٥)، «التحفة اللطيفة» (٥٨٣/٣).

(٣) لم أقف عليه، واسمه (تاريخ المدينة) ذكره الحافظ السخاوي في ترجمة ابن صالح المدني هذا، وقال: «طالعته ونقلت منه». انظر: «التحفة اللطيفة» (٥٨٣/٣).

(٤) لم أعرف المجد هذا.

(٥) محمد بن محمد بن علي بن يوسف، الزرندي الشافعي، بهاء الدين بن محب الدين، ولي قضاء المدينة بالطاعون في القاهرة. «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٣٧٠/٧).
وقع في (م) الزندي.

عن بعض شيوخ العراق أو العجم أنه يقول عندما يمسح عينيه: صلى الله عليك يا سيدي يا رسول الله، يا حبيب قلبي ويا نور بصري ويا قرة عيني، وقال لي كل منهما: منذ فعله لم ترمد عيني».

قال ابن صالح: «وأنا ولله الحمد والشكر منذ سمعته منهما استعملته فلم ترمد عيني، وأرجو أن عافيتهما تدوم، وأني[1] أسلم من العمى إن شاء الله».

قال: «وروي عن الفقيه محمد بن سعيد الخولاني[2] قال: أخبرني الفقيه العالم أبو الحسن علي بن محمد بن حديد الحسيني[3] أخبرني الفقيه[4] الزاهد البلالي[5] عن الحسن عليه السلام[6] أنه قال: من قال حين يسمع المؤذن يقول: أشهد أن محمَّداً رسول الله مرحباً بحبيبي وقرة عيني محمد بن عبدالله ﷺ، ويقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه، لم يعم[7] ولم يرمد».

وقال الطاووسي[8] أنه سمع من الشمس محمد بن أبي نصر البخاري (خواجه)[9] حديث: «من قبّل عند سماعه من المؤذن كلمة الشهادة ظفري إبهاميه ومَسّهما على عينيه، وقال عند اللمس: اللَّهُمَّ احفظ حَدَقَتَيْ ونَوِّرْهُما ببركة حَدَقَتَيْ محمد ﷺ [ل١٧١/أ] ونورِهما لم يعم[10]».

---

(١) في (م): «وأن».
(٢) لم أقف له على ترجمة.
(٣) لم أظفر له بترجمة.
(٤) سقطت من (ز).
(٥) لم أعرفه.
(٦) في (م): «رضي الله عنه» بدل «عليه السلام».
(٧) «لم يعم» سقطت من (ز).
(٨) هو: لقب لجماعة من أهل العلم، مترجمون في الضوء اللامع، والأقرب هنا اثنان: أحمد بن عبدالله بن عبدالقادر نور الدين أبو الفتوح بن الجلال أبي الكرم بن أبي الفتوح بن أبي الخير الطاووسي نسبة لطاووس الحرمين، الأبرقوهي الأصل، الشيرازي، الشافعي. «الضوء» (٣٦٠/١).
والآخر: عبدالرحمن بن أبي الفتوح عبدالقادر بن أبي الخير عبدالحق الأبرقوهي الطاووسي. «الضوء» (١١٧/٤).
(٩) محمد بن أبي نصر الشمس البخاري ويعرف بخواجة. وذكر المؤلف قصته مع الطاووسي في «الضوء اللامع» (٦٨/١٠). ووقع في جميع النسخ (خوانجه) والتصويب من مصدر ترجمته.
(١٠) وهو حديث باطل كما قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦٨/١٠).

ولا يصح في المرفوع من كل هذا شيء.

١٠٣٢ حديث: «المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً في فرية أو ردة».

الديلمي عن ابن عمرو بلا سند مرفوعاً[١].

وهو عند ابن أبي شيبة[٢] من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ابن عمرو به.

---

(١) لم يتيسّر لي الوقوف عليه في المسند المخطوط لابن الديلمي وهو في الفردوس بمأثور الخطاب (٤/ ١٩٢ ح٦٥٩٤).
وليس فيه (أو ردة).

(٢) في «المصنف» (ح٢١٠٤٢). حجّاج عن عمرو بن شعيب به.
وليس فيه (أو ردة).
وسنده ضعيف فيه الحجاج وهو ابن أرطاة ضعيف مدلس وقد عنعن.
قال عنه أبو حاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيَّن السماع ولا يحتج بحديثه.
وضعفه الدارقطني بقوله: ضعيف لا يحتج به.
وقال ابن عدي: إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه.
وقال الحافظ: صدوق كثير الخطأ والتدليس، وقال في «المطالب العالية» (٤/٧٠٩): ضعيف..
انظر: «الجرح والتعديل» (٣/١٤٥)، «الكامل» (٢/٢٢٣)، «تهذيب الكمال» (٥/٤٢٠)، «التقريب» (ص٢٢٢).
فالحديث ضعيف غير ثابت بهذا اللفظ.
لكن روى أحمد في «المسند» (١١/٥٣١)، (ح٦٩٤٠) عن حجاج بهذا السند لفظاً يقرب من لفظ الترجمة من حيث المعنى وهو: لا تجوز شهادة خائن، ولا محدود في الإسلام، ولا ذي غمر على أخيه.
وتابعه آدم بن فائد والمثنى بن الصباح عند البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/١٥٥).
قال المثنى «ولا موقوف على حد» بدل «ولا محدود في الإسلام».
لكن قال البيهقي: آدم بن فائد والمثنى بن الصباح لا يحتج بهما، وروي من أوجه ضعيفة عن عمرو.
ومن روى من الثقات هذا الحديث عن عمرو لم يذكر فيه المجلود والله أعلم.
قلت: يقصد بقوله: «ومن روى من الثقات... هو: سليمان بن موسى؛ فقد خالفهم =

ويروى عن عمر من قوله، أخرجه الدارقطني من طريق أبي المليح قال: كتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى: «أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة فافهم، وآس[١] بين الناس في مجلسك، والفهمَ الفهمَ فيما يختلج في صدرك ما لم يبلغك في الكتاب والسُّنّة، واعرف الأشباه والأمثال. . .» إلى أن قال: «المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حد أو مُـجَرَّباً[٢] في شهادة زور، أو ظِنِّيناً في ولاء أو قرابة، إن الله تعالى تولّى عنكم السرائر، ودفع عنكم بالبينات»[٣].

= في لفظه وهو: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه، ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت، وتجوز شهادته لغيرهم».
أخرج الحديث من طريقه عبدالرزاق في «المصنف» (٨/٣٢٠)، (ح١٥٣٦٤) وعنه أحمد في «المسند» (١١/٥٠١)، (ح٦٨٩٩)، وأبو داود في «سننه» (ص٦٤٦)، (ح٣٦٠٠).
قال أبو داود: الغمر: «الحقد والشحناء، والقانع: الأجير التابع مثل الأجير الخاص».
وسليمان بن موسى هو القرشي الأموي ثقة فقيه؛ وثقه ابن معين وابن سعد، وقال ابن عدي: ثبت صدوق.
انظر: «طبقات ابن سعد» (٧/٤٥٧)، «تهذيب الكمال» (١٢/٩٢).
فروايته هي المحفوظة ورواية من خالفه بالزيادة منكرة.

(١) في الأصل: «وواس» وفي (د): «واسِ» والمثبت من (ز) و(م) وهو الموافق لما في المصدر. ومعناها: سوِّ بينهم.
ومن معانيها: أي: اجعل كل واحد منهم أسوة خصمه. وقيل أيضاً: المشاركة والمساهمة. انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/١١١) و(١/١٠٧).

(٢) في الأصل و(ز): «مجزياً» والمثبت من (د) و(م) وهو الموافق لما في المصدر.

(٣) «سنن الدارقطني» (٥/٣٦٧)، (ح٤٤٧١) من طريقين:
الأول: من طريق عبيدالله بن أبي حميد الهذلي عن أبي المليح الهذلي قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري. به.
وهو بهذا السند لا يصح؛ فإن عبيدالله ضعيف جدّاً؛ قال عنه البخاري: يروي عن أبي المليح عجائب.
وقال عنه في موضع آخر: منكر الحديث، وكذا قال أبو حاتم الرازي.
وقال النسائي: متروك. =

١٠٣٣ حديث: «المسلمون على شروطهم، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً».

أبو داود[١]، وأحمد[٢]، والدارقطني[٣]، ....

= واعتمده ابن حجر في التقريب.

انظر: «التاريخ الأوسط» (٤٢/٢)، «الجرح والتعديل» (٣١٣/٥)، «تهذيب التهذيب» (٨/٣)، «التقريب» (ص٦٣٧).

لكن رواه الدارقطني من طريق آخر في «سننه» (٣٦٩/٥)، (ح٤٤٧٢)، والبيهقي «الصغرى» (٤٧/٩)، (ح٤١٨١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤٩٢/١)، (ح٥٣٥) من طرق عن سفيان بن عيينة عن إدريس الأودي قال: أخرج إلينا سعيد بن أبي بردة كتاباً وقال: هذا كتاب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنهما: أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة...

وهذا الأثر رجاله ثقات وسنده صحيح.

وسعيد بن أبي بردة حتى ولو لم يسمع من عمر ولا من جده أبي موسى كما في «جامع التحصيل» (ص١٨١) إلا أن روايته هنا في حكم المتصل على أنها وجادة صحيحة كما يظهر من السياق، وهي نوع من أنواع التحمل المعتبر.

وقد جاء عند الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤٩٢/١)، (ح٥٣٥) أن أبا موسى قد أوصى إلى أبي بردة بكتبه.

وأبو بردة هو والد سعيد وقد روى عنه أيضاً.

ولذا صححه الألباني في «الإرواء» (٢٤١/٨) فقال: هذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، لكنه مرسل؛ لأن سعيد بن أبي بردة تابعي صغير روايته عن عبدالله بن عمر مرسلة فكيف عن عمر.

لكن قوله: «هذا كتاب عمر» وجادة، وهي وجادة صحيحة من أصح الوجادات، وهي حجة.

(١) في «سننه»، كتاب، باب في الصلح (ص٦٤٤)، (ح٣٥٩٤).

(٢) في «المسند» (٣٨٩/١٤)، (ح٨٧٨٤).

(٣) في «سننه» (٤٢٦/٣)، (ح٢٨٩٠).

وهؤلاء الأئمة لم يرووه بلفظ الترجمة سواء، وإنما اقتصر بعضهم على جزء منه، وبعضهم بتمامه.

والحديث مداره على سليمان بن بلال وعليه اختلف الثقات في متنه زيادة ونقصاً وبيان ذلك:

أن رواية أبي داود رواه من طريقين عن سليمان بن بلال: =

= **الأول**: من طريق عبدالله بن وهب: أخبرني سليمان بن بلال عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: المسلمون على شروطهم والصلح جائز بين المسلمين.
وهي عند الدارقطني في السنن (٣/٤٢٦)، (ح٢٨٩٠).
وتابع عبدَالله بن وهب منصورُ بن سلمة الخزاعي وهو ثقة ثبت أيضاً عند أحمد في المسند. بسنده ومتنه ولم يذكر (المسلمون على شروطهم).
وهذه الزيادة ـ المسلمون على شروطهم ـ التي لم تُذكر هي زيادة سليمان بن داود؛ نص على ذلك أبو داود في «سننه» (ح٣٥٩٤).
فكأنه كان يرويه مختصراً ومرة بتمامه.
والطريق الثاني: رواه مروان بن محمد الطاطري عن سليمان بن بلال عن كثير بن زيد به بلفظ: الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.
ولم يذكر: المسلمون على شروطهم.
رواه أبو داود في «سننه» (ح٣٥٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٤٨٨)، (ح٥٠٩١).
وهذه الألفاظ التي زادها الثقات ليس فيها منافاة لزياداتهم على بعض.
وعلى كل فإن مدار هذا الحديث على سليمان بن بلال عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة.
وسليمان بن بلال ثقة وشيخه كثير متكلم فيه من جهة حفظه؛ ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أحمد: ما أرى به بأساً، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين.
وقال ابن عدي: لم أر به بأساً، وأرجو أنه لا بأس به.
وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.
انظر: «الجرح والتعديل» (٧/١٥٠)، «الكامل» (٦/٦٧)، «تهذيب الكمال» (٢٤/١١٣).
ويشهد له مرسل قوي الإسناد وهو مرسل عطاء بن أبي رباح بلفظ: «**المسلمون عند شروطهم**». كما قال الحافظ ابن حجر وقد أورده المؤلف في آخر الشواهد لهذا الحديث فانظر تخريجه هناك.
ومن شواهده ما رواه الدارقطني من طريق آخر في «سننه» (٥/٣٦٩)، (ح٤٤٧٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/٦٥) من طريقين عن سفيان بن عيينة عن إدريس الأودي قال: أخرج إلينا سعيد بن أبي بردة كتاباً وقال: هذا كتاب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنهما: أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة. . . في وصية طويلة.
وفيه: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً».
وهو صحيح كما قدمت عند الكلام عليه تحت حديث «المسلمون عدول. . .».

من حديث الوليد بن رباح[١] عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وصححه الحاكم[٢].

وله شاهد عند إسحاق بن راهويه[٣] والدارقطني[٤] والحاكم[٥] من

---

(١) الوليد بن رباح المدني، صدوق، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة خت د ت ق. «التقريب» (١٠٣٨).

(٢) لم يصرح الحاكم بتصحيح الحديث بل قال: رواة هذا الحديث مدنيون ولم يخرجاه.
فتعقبه الذهبي بقوله: لم يصححه؛ وكثير ضعفه النسائي ومشاه غيره.
لكن لعل السخاوي فهم من قول الحاكم «ولم يخرجاه» أنه يلزم الشيخين بإخراج الحديث؛ وإلزامه مبني على تصحيحه الحديث.

(٣) لم أره فيه وهو ناقص.
لكن رواه الطبراني من طريقه في «المعجم الكبير» (٢٢/١٧)، (ح٣٠) قال إسحاق: ثنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: **«المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً وأحل حراماً»**، والصلح جائز بين الناس إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.

(٤) في «سننه» (٤٢٦/٣)، (ح٢٨٩٢). باللفظ الذي ذكره المؤلف.

(٥) «المستدرك» (١٠١/٤). بلفظ إسحاق بن راهويه.
وأخرجه أيضاً الترمذي في «جامعه» (ص٣١٨)، (ح١٣٥٢)، وابن ماجه في «سننه» (ص٤٠٢)، (ح٢٣٥٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٥/٦) كلهم من طرق عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده به مرفوعاً.
قال الترمذي: حديث حسن صحيح.
وليس كما قال؛ فكثير هذا متروك الحديث؛ ورمي بالكذب. وقد سبق في حرف اللام. برقم (٩٢٩).
وتصحيح الترمذي لهذا الحديث عده العلماء من تساهله؛ قال الذهبي في «الميزان» (٤٠٧/٣) في ترجمة كثير: وأما الترمذي فروى من حديثه: «الصلح جائز بين المسلمين» وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.
بل نقل ابن الملقن في «البدر المنير» (٦٨٧/٦) حكم الترمذي وتعقبه بقوله: **بل واهٍ بمرَّة، بِسَبَب كثير هَذَا.**
وقد اعتذر ابن حجر للترمذي فقال: صححه الترمذي وأنكروا عليه؛ لأنّ راويه كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف ضعيفٌ، وَكأنّه اعتبره بكثرة طُرُقه. انظر: «بلوغ المرام» (ص١٨٩).
وبالجملة فالطريق هذا ضعيف جدّاً لا يتقوى.

حديث كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني[(١)] عن أبيه[(٢)] عن جده[(٣)] مرفوعاً ولفظه: «**المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً**».
وفي الباب عن أنس عند الحاكم[(٤)] وعن رافع بن خديج عند الطبراني[(٥)]،

(١) المدني، ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، من السابعة. ر د ت ق. «التقريب» (ص٨٠٨).
(٢) عبدالله بن عمرو بن عوف بن زيد المزني المدني، والد كثير، مقبول، من الثالثة. ر د ت ق. «التقريب» (ص٥٣١).
(٣) عمرو بن عوف بن زيد بن ملحة ويقال: مليحة المزني، أبو عبدالله أحد البكائين، وجاءت عنه عدة أحاديث من رواية كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وكثير ضعفوه، وقال ابن سعد: كان قديم الإسلام. «الإصابة» (٧/٤٣٤).
(٤) «المستدرك» (٢/٥٠).
ورواه الدارقطني في «سننه» (٣/٤٢٧)، (ح٢٨٩٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/٢٤٩) كلهم من طريق عبدالرحمٰن بن عبدالعزيز الجزري عن خصيف: حدثني عطاء بن أبي رباح عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق من ذلك.
وسنده ضعيف جدّاً عبدالرحمٰن الجزري اتهمه أحمد.
وقال النسائي: ليس بثقة.
وقال ابن عدي: سائر أحاديثه ليس لها أصول ولا يتابعه الثقات عليها.
قال ابن حجر: إسناده واه. «التلخيص الحبير» (٣/٦٤).
ثم إن خُصَيفَ بن عبدالرحمٰن هذا خولف؛ وهو سيئ الحفظ خلط بآخرة مع صدقه كما في «التقريب» (ص٢٩٧).
خالفه عبدالملك بن ميسرة وهو ثقة فرواه عن عطاء مرسلاً.
أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٢٢٤٥٤) بسند رجاله ثقات.
وقال ابن حجر: مرسل قوي. كما في تغليق التعليق (٣/٢٨٢).
وسيأتي في آخر ما ذكره المؤلف من الشواهد.
وعليه فهو المحفوظ، وأما ما عداه من الوصل فمنكر لا يصح.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٣١٨)، «الكامل» (٥/٢٨٩)، «ميزان الاعتدال» (٢/٦٣١).
(٥) في «المعجم الكبير» (٤/٢٧٥)، (ح٤٤٠٤).
وأخرجه الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (ص١٧٧) كلاهما من طريق عن جبارة بن المغلس: ثنا قيس بن الربيع عن حكيم بن جبير عن عباية بن رفاعة: عن رافع بن =

وعن[١] ابن عمر عند البزار[٢].

= خديج قال: قال رسول الله ﷺ: المسلمون عند شروطهم.
زاد الطبراني: فيما أحل.
والحديث بهذا السند أورده الهيثمي في «المجمع» (٤/٣٧١) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه حكيم بن جبير وهو متروك، وقال أبو زرعة: محله الصدق إن شاء الله.
لكن جبارة أشد منه ضعفا؛ قال عنه أحمد: بعض أحاديثه موضوعة مكذوبة.
وقال البخاري: حديثه مضطرب.
وقال ابن عدي: في بعض حديثه ما لا يتابعه أحد عليه غير أنه كان لا يتعمد الكذب؛ إنما كانت غفلة فيه، وحديثه مضطرب كما ذكره البخاري.
وقال الدارقطني: متروك.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/٤٧٠) «التاريخ االأوسط» (٢/٣٤٥)، «الكامل» (٢/١٨٠)، «سؤالات البرقاني» للدارقطني (ص٢٠)، برقم (٧١).
فالحديث بهذا السند واه.

(١) في الأصل و(ز): «عند» والتصويب من (د) و(م).

(٢) في «مسنده» (ح٥٤٠٨).
وأخرجه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (٤/٤٨) كلاهما من طريق محمد بن الحارث: حدثني محمد بن عبدالرحمٰن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: المسلمون على شروطهم ما وافق الحق.
قال العقيلي عقبه: وهذا يروى بإسناد أصلح من هذا بخلاف هذا اللفظ.
قلت: يشير بذلك إلى حديث أبي هريرة الذي سبق في مطلع التخريج.
ويشير أيضاً إلى ضعف هذا الحديث كما يدل عليه قوله: «بإسناد أصلح من هذا».
وهذا الحديث ساقه في ترجمة محمد بن الحارث بعد أن نقل عن ابن معين قوله: بصري ليس بشيء.
وهذا الحديث من منكراته؛ لا سيما روايته عن ابن البيلماني؛ قال الفلاس: محمد بن الحارث الحارثي روى عن ابن البيلماني أحاديث منكرة؛ متروك الحديث.
وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.
وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً.
وقال الذهبي: ضعفوه. وأورد له هذا الحديث في ترجمته من «الميزان» (٣/٥٠٤).
انظر: «الكامل» (٦/١٧٦)، «المجروحين» (٢/٢٩٣).
ويقرب منه حال شيخه في هذا الحديث وهو محمد بن عبدالرحمٰن بن البيلماني الكوفي.
لا سيما في روايته عن أبيه عن ابن عمر. =

وعن عطاء قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «**المؤمنون عند شروطهم**». أخرجه ابن أبي شيبة(١).

وكلها فيها مقال(٢) وأمثلها أولها(٣)؛ وقد علقه البخاري جزما به؛ فقال في الإجارة(٤): «وقال النبي ﷺ: المسلمون عند شروطهم».

فهو صحيح على ما تقرر في علوم الحديث(٥).

= قال العقيلي: روى عنه محمد بن الحارث مناكير.

وقال ابن حبان: يروى عن أبيه، روى عنه أهل البصرة، كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها، حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب.

بل قال الحاكم: روى عن أبيه عن ابن عمر المعضلات.

وقال البخاري وأبو حاتم والنسائي والساجي: منكر الحديث.

انظر: «المجروحين» (٢/٢٦٤)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٩٤)، «تهذيب التهذيب» (٣/٦٢٣).

فالسند واه بمرة.

(١) في «المصنف» (ح٢٢٤٥٤) قال: حدثنا يحيى بن أبي زائدة: ثنا عبدالملك عن عطاء قال: بلغنا أن النبي ﷺ: وذكره...

وأورده الحافظ في «تغليق التعليق» بهذا السند وقال: قوي الإسناد. (٣/٢٨٣).

وروي موصولاً ولا يصح بل هو منكر؛ انظر الكلام عليه عند حديث أنس عند الحاكم.

فالمرسل هو المحفوظ؛ وقد قواه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/٢٨٢).

ولم يكتف بذلك فقد جعل الشواهد التي قبلها مقوية له أيضاً فقال: «مرسل قوي الإسناد يعضده ما قبله».

وعلى كل فهو من الشواهد التي تقوي حديث أبي هريرة.

(٢) فهي ضعيفة جداً لم يسلم منها إلا حديث أبي هريرة ومرسل عطاء هذا.

(٣) يعني حديث أبي هريرة وهو في مطلع التخريج.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، ولم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأساً وقال ابن عباس لا بأس أن يقول بع هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فهو لك.

وقال ابن سيرين إذا قال بعه بكذا فما كان من ربح فهو لك أو بيني وبينك فلا بأس به.

وقال النبي ﷺ «**المسلمون عند شروطهم**» (٣/٩٢).

(٥) وهو أن ما علقه البخاري في «صحيحه» بصيغة الجزم كـ (قال) أو (روى) فإنه يفيد =

وهو في المصرّاة والرّد بالعيب من «تخريج الرافعي»[١] رَحِمَهُ اللَّهُ[٢].

١٠٣٤ **حديث: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا «يُسلمه»[٣] الحديث.**

وفيه: «ومن كان في حاجة أخيه...»[٤] متفق عليه عن ابن عمر به مرفوعاً[٥].

ورواه أبو يعلى عن أبي هريرة بزيادة: **«ولا يحقره، حسب المسلم من الشر أن يحقر أخاه المسلم»**[٦].

والثعلبي[٧]......................................

= صحته إلى من علقه عنه وينظر في من أبرز من رجاله. وانظر مقدمة الحافظ لكتابه تغليق التعليق (١/٨).

وهذه الجملة سقطت من (م).

(١) انظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٦/٥٢٥)، و«التلخيص الحبير» (٣/٦٣). كلاهما في: باب المصراة والرد بالعيب.

(٢) زيادة من (ز).

(٣) وقع في الأصل و(د): «ولا يشتمه»، وأما في صحيحي البخاري ومسلم «ولا يسلمه» بدل «يشتمه».

(٤) تتمته «كان الله في حاجته».

(٥) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ٣/١٢٨)، (ح٢٤٤٢).

و«صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٤/١٩٩٦)، (ح٢٥٨٠).

(٦) لم أره في «مسنده» ولا في «معجمه» ولا في الكتب التي خرجت زوائده، وهو عند مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله (٤/١٩٨٦)، (ح٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً وفيه: **«المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى ها هنا ـ ويشير إلى صدره ـ، ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»**.

(٧) في تفسيره «الكشف والبيان» (٩/٧٩).

وهو ضعيف منكر بهذا السياق فإن المعروف عن أبي هريرة بغير هذا السياق كما عند مسلم في «صحيحه». وقد تفرد إسماعيل بن رافع المدني به ولم يتابع عليه.

وهو ضعيف واه؛ ضعفه بعض الأئمة وتركه آخرون. =

من رواية إسماعيل بن رافع[١] عن سعيد[٢] عن أبي هريرة به مرفوعاً بلفظ: «**المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يعيبه، ولا يتطاول عليه في البنيان فيستر** [ل١٧١/ب] **عليه الريح إلا بإذنه، ولا يؤذيه بقتار قدره إلا أن يغرف له منها، ولا يشتري لبنيه فاكهة فيخرجون بها إلى صبيان جاره ثم لا يطعمونهم منها**» وإسناده ضعيف.

وقد تكلمت عليه في بعض تصانيفي[٣]. ومسلم[٤] والطبراني[٥]، عن

= قال عنه ابن سعد وأحمد: ضعيف.
وقال أبو حاتم منكر الحديث، وقال النسائي وعلي ابن الجنيد والدارقطني: متروك.
وقال ابن عدي: أحاديثه كلها فيها نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء.
وقال الذهبي: ضعيف واه.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٦٨/٢)، «الكامل» (٢٨٠/١)، «تهذيب التهذيب» (١٤٩/١)، «الكاشف» (٢٤٥/١).
وبالجملة فمثله لا يحتمل تفرده لا سيما وقد جاء بألفاظ في حديث أبي هريرة لم يأت بها غيره، فحديثه هذا ضعيف جدّاً.
وقد ضعف المؤلف سنده.

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥٥٨).

(٢) كذا في جميع النسخ، وأما في تفسير الثعلي (ابن أبي سعيد). وهو المقبري واسمه سعيد بن أبي سعيد كيسان وكلا التسميتين صحيحة.

(٣) لم أهتد إليه.

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك (١٠٣٤/٢)، (ح١٤١٤). من طريق الليث وغيره عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمٰن بن شماسة أنه سمع عقبة بن عامر على المنبر يقول: إن رسول الله ﷺ قال: المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن إن يبتاع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر.

(٥) في «المعجم الكبير» (٣١٧/١٧)، (ح٨٧٣) من طريق يحيى بن أيوب عن عبدالرحمٰن بن شماسة عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم إن باع من أخيه شيئاً فيه عيب إلا يبينه له».
ورواه ابن ماجه في «سننه» (ص٣٨٥)، (ح٢٢٤٦) من طريق يحيى بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمٰن بن شماسة عن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول بلفظ: المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا بينه له. =

عقبة بن عامر مقتصراً على: **«المسلم أخو المسلم»**[١] وزاد[٢]: **«فلا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً يعلم فيه عيباً إلا بيّنه»**.

وأبو داود عن عمرو بن الأحوص[٣] كذلك بدون الزيادة إلا أنه زاد: «فليس يحل لمسلم من مال أخيه شيء إلا ما أحل له من نفسه»[٤].

وعن قيلة بنت مخرمة[٥] بلفظ: **«المسلم أخو المسلم يسعهما الماء**

= وتابع يحيى بن أيوب ابنُ لهيعة عند أحمد في «المسند» (٦٥٣/٢٨)، (ح١٧٤٥١).
والحديث صحيح بطريقيه.

(١) يعني أنه اتفق مع الطبراني في هذا الشطر.
لكن وقع عند مسلم «المؤمن أخو المؤمن» بدل «المسلم أخو المسلم».

(٢) أي: أن رواية الطبراني وقعت فيها هذه الزيادة على مسلم.

(٣) عمرو بن الأحوص الجشمي، وهو من بني جشم بن سعد، له حديث في السنن الأربعة من رواية ابنه سليمان عنه أنه شهد حجة الوداع، وقد شهد اليرموك في زمن عمر. انظر: «الإصابة» (٣٢٧/٧).

(٤) حديث أبي عمرو بن الأحوص في حجة الوداع وفيه وصايا للنبي ﷺ، رواه أبو داود في «سننه»، كتاب البيوع، باب في وضع الربا. (ص٦٠١)، (ح٣٣٣٤)، لكن مختصراً وليس فيه هذا الذي عزاه له المؤلف.
ولعل سبب اختصاره أنه ذكر الشاهد منه في الباب وهو أن ربا الجاهلية كله موضوع.
ورواه مطولاً ـ بما فيه هذا اللفظ الذي أورده المؤلف ـ الترمذي في «جامعه»، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة (ص٦٩٢)، (ح٣٠٨٧) كلاهما من طريقين عن زائدة عن شبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو بن الأحوص: حدثنا أبي أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ وأثنى عليه وذكر ووعظ... وفيه: **«ألا إن المسلم أخو المسلم فليس يحل لمسلم من أخيه شيء إلا ما أحل من نفسه»**.
قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن صحيح.
وله شاهد قوي من حديث أبي حميد الساعدي أخرجه أحمد في «المسند» (١٩/٣٩)، (ح٢٣٦٠٥) وكذا البزار في «مسنده» (١٦٧/٩)، (ح٣٧١٧) كلاهما من طريق سليمان بن بلال عن سهيل بن أبي صالح عن عبدالرحمٰن بن سعد الخدري عن أبي حميد الساعدي مرفوعاً بلفظ: لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه.
قال البزار: وهذا الحديث قد روي نحو كلامه عن النبي ﷺ من وجوه بغير هذا اللفظ، ولا نعلم لأبي حميد طريقاً غير هذا الطريق، وإسناده حسن.

(٥) قيلة بالتحتانية الساكنة بنت مخرمة العنبرية. انظر: «الإصابة» (١٣٨/١٤).

والشجر، ويتعاونان على الفتان»[١].

والديلمي بلا سند عن علي بن شيبان بلفظ: **«المسلم أخو المسلم، إذا لقيه حياه بالسلام»**[٢].

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (ص٣٠٧)، (ح٧٢٩) وعنه ابن زنجويه في «الأموال» (٦٦٠/٢)، (ح١٠٩٠) ورواه أبو داود في «سننه» (ص٥٥٢)، (ح٣٠٧٠) ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٥٠/٦) ورواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٩٣٠/٣)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص٣٤٢٨) جميعهم من طرق عن عبدالله بن حسان العنبري: حدثتني جدتاي صفية ودحيبة بنتا عليبة وكانتا ربيبتي قيلة بنت مخرمة وكانت جدة أبيهما أنها أخبرتهما قالت: قدمنا على رسول الله ﷺ فذكرت قصة ومنها هذا اللفظ.

والحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، ومداره على عبدالله بن حسان العنبري ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكره بشيء، وقال الحافظ: مقبول.

«الجرح والتعديل» (٤٠/٥)، «التقريب» (ص٤٩٩).

وجدتاه: دحيبة ـ مصغرة ـ قال عنها الحافظ: مقبولة (ص١٣٥٣).

والأخرى صفية قال عنها أيضاً: مقبولة. (ص١٣٦٠).

فالسند ضعيف بهذه العلل.

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٩٢/٥): وهذه قطعة من حديث طويل بقصتها، وصفية ودحيبة لا يعلم لهما حال، ولا قيلة جدة أبيهما أيضاً ممن صحت لها صحبة، وإنما تروى قصتها بهذا الطريق، والراوي لهذه القصة عن دحيبة وصفية وهو عبدالله بن حسان العنبري وهو أيضاً غير معروف الحال، وهما جدتاه، وكنيته أبو الجنيد، وهو تميمي، ولا أعلم أنه من أهل العلم، وإنما كان عنده هذا الحديث عن جدتيه، فأخذه الناس عنه: منهم أبو داود الطيالسي، والمقرئ، وأبو عمر الحوضي، وعبدالله بن سوار، وعلي بن عثمان اللاحقي، وحفص بن عمر، وعفان بن مسلم، وموسى بن إسماعيل، فما مثل هذا الحديث صُحِّحَ، فاعلم ذاك.

(٢) حرف الميم من المخطوط غير كامل.

ولم أقف عليه مسنداً عند غيره عن علي بن شيبان بل وقفت عليه من حديث علي بن فلان النميري أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٦١/٢) من طريق أحمد بن عمرو بن واصل: نا فضيل بن سليمان عن عائذ بن ربيعة بن قيس النميري عن علي بن فلان بن عبدالله النميري قال: أتيت رسول الله ﷺ فسمعته يقول: **«المسلم أخو المسلم إذا لقيه حياه بالسلام يرد عليه ما هو خير منه، لا يمنع الماعون»**، قلت: =

١٠٣٥ حديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما حرم الله».

متفق عليه عن ابن عمرو به مرفوعاً[(١)]، وعن أبي موسى[(٢)] ومسلم عن جابر[(٣)].

وفي الباب عن أنس بزيادة: **«والمؤمن من أمنه الناس»**[(٤)].

= يا رسول الله فما الماعون؟ قال: **«الحجر، والحديد، والماء، وأشباه ذلك»**.
وسنده ضعيف فيه علل:
أحمد بن عمرو بن واصل لم أقف له على ترجمة.
وشيخه فضيل بن سليمان ضعيف من قبل حفظه ليس بالقوي وقد سبق في حديث «لو تفتح...».
وعائذ بن ربيعة قال عنه ابن أبي حاتم: لا يعرف. «الجرح والتعديل» (٣/٥٧٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، (١/١١)، (ح٩) بلفظ الترجمة تماماً.
و«صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل (١/٦٥)، (ح٤٠).
لكنه اقتصر على الجملة الأولى من الترجمة دون الأخرى.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان. باب أي الإسلام أفضل (١/١٢)، (ح١١). مقتصراً على الجملة الأولى منه.
«صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل (١/٦٦)، (ح٤٢) مقتصراً على الجملة الأولى منه.

(٣) «صحيح مسلم»، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل (١/٦٥)، (ح٤١). مقتصراً على الجملة الأولى منه.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠/٢٩)، (ح١٢٥٦١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص٥٨)، (ح٢٨)، وأبو يعلى في «المسند» (٧/١٩٩)، (ح٤١٨٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/٢٦٤)، (ح٥١٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/١١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/١٣٩)، (ح١٨٢) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد ويونس بن عبيد وحميد عن أنس مرفوعاً بلفظ الترجمة، وفيه هذه الزيادة في أوله.
وإسناده صحيح رجاله ثقات، وابن جدعان وإن كان ضعيفاً فروايته مقرونة بثقتين وهما: يونس بن عبيد، وحميد الطويل.

وعن بلال[١] وعمرو بن عبسة[٢]، وفضالة بن عبيد[٣]،...............

(١) هو: ابن الحارث المزني، أبو عبدالرحمٰن من أهل المدينة ثم تحول إلى البصرة، مات سنة (٦٠هـ) وله ثمانون سنة. انظر: «الإصابة» (١/٦٠٤).
وحديثه أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٦٩)، (ح١١٣٧) وفي «الأوسط» (٤/١١٣)، (ح٣٧٤٥) وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ص٣٧٨، ٣٧٩) ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣/٥١٧) كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث المزني عن النبي ﷺ قال: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.
محمد بن عمرو هو الليثي صدوق فيه ضعف من قبل حفظه.
قال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.
وقال ابن حبان: يخطئ. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.
انظر: «الجرح والتعديل» (٨/٣١)، «الكامل» (٦/٢٢٤)
وأبوه لين الحديث، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/١٧٤).
وقال ابن حجر: مقبول.
وحديثهما هذا حسن بمجموع شواهده لا سيما وأصله في الصحيحين من حديث جماعة من الصحابة كما في مطلع التخريج.

(٢) عمرو بن عبسة بن خالد بن عامر السلمي، أبو نجيح، ويقال: أبو شعيب، قال الواقدي: أسلم قديماً بمكة. سكن عمرو بن عبسة الشام ويقال: إنه مات بحمص... وأظنه مات في أواخر خلافة عثمان. «الإصابة» (٧/٤٢١).
وأخرج عبدالرزاق في «المصنف» (١١/١٢٧)، (ح٢٠١٠٧) وعنه أحمد في «المسند» (٢٨/٢٥١)، (ح١٧٠٢٧) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص١٢٤)، (ح٣٠١) قال عبدالرزاق: حدثنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن عمرو بن عبسة قال: قال رجل يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: أن يسلم قلبك لله ﷻ، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (١/٢٢٤) وقال: رجاله ثقات.
وهو كما قال؛ إلا أنه لا يلزم من قوله هذا صحة السند واتصاله وأبو قلابة عبدالله بن زيد الجرمي لم يسمع من جماعة من الصحابة وعمرو بن عبسة منهم فروايته عنه مرسلة. انظر: جامع التحصيل (ص٢١١)، «تهذيب الكمال» (٢٢/١٢٠).
لكن الحديث حسن بشواهده الكثيرة منها ما في الصحيحين.

(٣) حديثه أخرجه أحمد في «المسند» (٣٩/٣٨٧)، (ح٢٣٩٦٧)، والبزار في «مسنده» (٩/٢٠٦)، (ح٣٧٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/٢٠٣)، (ح٤٨٦٢)، والحاكم =

ومعاذ(١) ....

= في «المستدرك» (١/١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/٤٥٤)، (ح١٠٦١١) من طرق عن الليث بن سعد قال: حدثني أبو هانئ الخولاني عن عمرو بن مالك الجنبي قال: حدثني فضالة بن عبيد قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «ألا أخبركم بالمؤمن: من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله، والمهاجر من هجر الخطايا والذنوب».

والحديث صحيح لكثرة شواهده؛ وهو بهذا الوجه حسن الإسناد من أجل أبي هانئ الخولاني وهو صدوق حسن الحديث وقد سبق.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/٥٨٩): رجال البزار ثقات.

(١) يمكن أن يقصد معاذ بن جبل وإما أن يقصد به معاذ بن أنس. فالحديث مروي عنهما وحديث معاذ بن أنس أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٤/٣٩٧)، (ح١٥٦٣٥) وفي موضع آخر (٣٦/٦٤)، (ح٢١٧٣٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/١٩٧)، (ح٤٤٤) من طريقين عن زبان بن فايد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي ﷺ قال: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

وسنده ضعيف جدّاً؛ وزبان هو آفته لا سيما في روايته عن شيخه سهل هذا.

قال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، يتفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج به.

وقال أحمد قبله: أحاديثه مناكير.

«العلل ومعرفة الرجال» (٣/١١٥)، «المجروحين» (١/٣١٣).

وشيخه سهل لا بأس به؛ إلا في رواية زبان عنه. كذا قال ابن حجر في «التقريب» (ص٤٢٠).

وهو قول ابن حبان حيث أورده في «ثقاته» (٤/٣٢١) وقال: لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه.

ويروى عن معاذ بن جبل أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/٣٤٠)، (ح٣٣٤٠) ولم أره عند غيره وفي سنده متروك.

رواه من طريق أبي مطيع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبدالله بن الحارث عن معاذ بن جبل مرفوعاً، وفيه طول والشاهد منه: **«إن أفضل الإسلام من سلم المسلمون من لسانه ويده»**.

قال الطبراني: «تفرد به أبو مطيع ولا يروى عن معاذ إلا بهذا الإسناد».

وأبو مطيع اسمه الحكم بن عبدالله الخراساني مثله لا يحتمل تفرده؛ لشدة ضعفه وهو متروك الحديث قال فيه أحمد: لا ينبغي أن يروى عنه. =

والنعمان بن بشير[١]، وأبي هريرة[٢]، وآخرين[٣].

= وقال أبو حاتم: ضعيف ولا أحدث عنه.
وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.
وقال ابن حجر: واه في ضبط الأثر.
انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢٩٩/٣)، «الجرح والتعديل» (١٢٢/٣)، «الكامل» (٢١٤/٢)، «اللسان» (٢٤٦/٢).

(١) أخرج حديثه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢٣٢/١) من طريق محمد بن حيان عن ابن شبرمة عن الشعبي عن النعمان بن بشير مرفوعاً وفيه: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**».

(٢) أخرج حديثه أحمد في «مسنده» (٤٩٩/١٤)، (ح٨٩٣١)، والترمذي في «جامعه» (ص٥٩٢)، (ح٢٦٢٧)، والنسائي في «الكبرى» (ح١١٧٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٦/١)، (ح١٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (١٠/١) من طرق عن الليث عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم.
والحديث صحيح وسنده قوي فابن عجلان صدوق حسن الحديث ووثقه بعضهم. وقد سبق.
قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
وصححه ابن حبان بإخراجه للحديث في «صحيحه».

(٣) ويروى أيضاً عن صدي بن عجلان أبي أمامة الباهلي وأبي ذر وأبي مالك الأشعري.
فأما حديث صدي بن عجلان فهو عند الطبراني في «الكبير» (٣١٤/٨)، (ح٨٠٢٠)، و«الأوسط» (٧٨/٣)، (ح٢٥٤٣) من طريق فضال بن الزبير عن أبي أمامة قال: قال رجل: يا رسول الله ما المسلم؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده.
كذا فيه (فضال بن الزبير) والصواب في اسم أبيه (جبير). كما في ترجمته.
والحديث منكر بهذا السند؛ فضال بن جبير قال عنه ابن عدي: أحاديثه كلها غير محفوظة. «الكامل» (٢١/٦).
وقال الهيثمي في «المجمع» (٢١٧/١): فضال بن جبير لا يحل الاحتجاج به.
وأما حديث أبي ذر أخرجه العقيلي قي «الضعفاء» (٤٠٤/٤) من طريق يحيى بن سعيد العبشمي: حدثنا ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله؛ أي المسلمين أفضل؟ قال: من سلم الناس من لسانه ويده.
قال العقيلي في ترجمة العبشمي هذا: يروي عن ابن جريج، لا يتابع على حديثه، وليس بمشهور بالنقل. «الضعفاء» (٤٠٤/٤). =

١٠٣٦ حديث: «المصائب مفاتيح الأرزاق»[(١)].

١٠٣٧ حديث: «مصر أطيب الأرضين تراباً وعجمها أكرم العجم أنساباً».

قال شيخنا: «لا أعرفه مرفوعاً[(٢)] وإنما يذكر معناه[(٣)] عن عمرو بن

= وقال ابن حبان: شيخ يروى عن ابن جريج المقلوبات وعن غيره من الثقات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد. «المجروحين» (٣/١٢٩).
وأما عن حديث أبي مالك الأشعري فهو عند الطبراني في «الكبير» (٣/٣٣٣)، (ح٣٤٤٤) من طريق محمد بن إسماعيل بن عياش: حدثني أبي: حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع فذكر حديثاً طويلاً وفيه: ... وأحدثكم من المسلم؟ المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، وأحدثكم من المؤمن؟ من أمنه المسلمون على أنفسهم وأموالهم، وأحدثكم من المهاجر؟ من هجر السيئات.
قال الهيثمي في «المجمع» (٣/٥٨٩): رواه الطبراني في «الكبير» وفيه محمد بن إسماعيل بن عياش وهو ضعيف.
قلت: وهو علته؛ وقد ضعفه أبو داود بقوله: : ليس بذاك.
ثم إنه لم يسمع من أبيه شيئاً كما قال أبو حاتم.
انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٨٣)، وقال الحافظ: عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع. «التقريب» (ص٨٢٦).
فالحديث ضعيف بهذا السند لكن يشهد له ماتقدم فهو حسن لغيره إن شاء الله.

(١) بيض له السخاوي ولم يذكر فيه شيئاً. وقد أشار الناسخ للأصل و(ز) إلى ذلك بقولهما: كذا.
وقال القاري: غير معروف.
انظر: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص١٧٠).

(٢) لكن أورده ابن زولاق في فضائل مصر (ص٧) مرفوعاً بلا سند.
ووقفت على شطره الثاني مسنداً بنحوه عند ابن عبدالحكم في فتوح مصر (ص١٥) قال: حدثنا عبدالله بن صالح عن ابن لهيعة عن بكر بن سوادة وبكر بن عمرو الخولاني يرفعان الحديث إلى عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قبط مصر أكرم الأعاجم كلها وأسمحهم يداً وأفضلهم عنصراً...
وسنده ضعيف فيه علل:
عبدالله بن صالح هو كاتب الليث فيه ضعف. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/٣٥٤).
وابن لهيعة أيضاً فيه ضعف، وقد سبق كثيراً.

(٣) «معناه» زيادة من (م) وهي لا بد منها فقد وجدت الأثر بنحوه. انظر: الإحالة الآتية.

العاص»[١].

١٠٣٨ حديث: «**مصر بأفوالها**»[٢].

كلام نحو قول بعض[٣] الصوفية: «ألسنة الخلق أعلام أو أقلام الحق»[٤].

بل مضى: «الفال موكل بالمنطق»[٥].

١٠٣٩ حديث: «**مصر كنانة الله في أرضه؛ ما طلبها عدو إلا أهلكه الله**».

لم أره بهذا اللفظ في مصر[٦]، ولكن عند أبي محمد الحسن بن زولاق[٧] في «فضائل مصر» له حديثاً بمعناه ولفظه: «**مصر خزائن الأرض كلها؛ فمن أرادها بسوء قصمه الله**»[٨].

---

(١) أورده بنحوه ابن زولاق في فضائل مصر (ص٩).
قال القاري: ولعل المراد بعجمها: اليهود والنصارى؛ فإنهم من نسل يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل ﷺ. «الأسرار المرفوعة» (ص٣٠٧).

(٢) (بأفوالها) في جميع النسخ. قال الغماري: تروى بالوجهين ـ أي: بأقوالها وبأفوالها ـ على أن الفول الطعام الشعبي لمصر. «المقاصد الحسنة» (ص٤٤٤). لكن حملها على جمع (الفأل) أولى وأنسب كما يدل عليه توجيه المؤلف تحته.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) ترجم لهذا الكلام في حرف الألف بلفظ: «**ألسنة الخلق أعلام الحق**» برقم (١٦٦).

(٥) في حرف الهمزة عند حديث «**أخذنا فألك من فيك...**». برقم (٤١).

(٦) قال الزركشي: لم أجده. «اللآليء المنثورة» (ص١٤٠).

(٧) الحسن بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن الحسين بن علي بن خلف بن راشد بن عبدالعزيز بن سليمان زولاق، الليثي المصري، المؤرخ المشهور، صنف عدة تواريخ لمصر وفضائلها وقضاتها وأمرائها، وابن زولاق صدوق لا شك فيه، لكنه كان يظهر التشيع للفاطميين، ولا يبعد أنه كان حقيقة فإن ذلك يظهر من تصانيفه التي صنفها قديماً، ولد (٣٠٧) وتوفي سنة (٣٨٧هـ). «لسان الميزان» (٢١/٣).

(٨) لكني لم أره في «فضائل مصر» لابن زولاق بهذا اللفظ وإنما بلفظ: مصر خزائن الله في الأرض والجيزة غيضة من غياض الجنة.
هكذا أورده مرفوعاً بلا سند. «فضائل مصر» (ص٧).
وحكم ابن حجر على الشطر الأول منه بالكذب، كما في «اللسان» (٤٠٤/١).
وقال الفتني في «التذكرة» (ص١١٩): موضوع كذب. =

وعزاه المقريزي(١) في «الخِطط» لبعض الكتب الإلٰهية(٢).

وكذا يروى عن كعب الأحبار: «مصر بلد معافاة من الفتن؛ من أرادها بسوء كبه الله على وجهه»(٣).

ولابن يونس(٤)، وغيره عن أبي موسى الأشعري: «أهل مصر الجند الضعيف، ما كادهم أحد إلا كفاهم الله مؤنته» قال تبيع بن عامر الكلاعي(٥) فأخبرت بذلك معاذ بن جبل فأخبرني بذلك [ل١٧٢/أ] عن النبي ﷺ»(٦).

= وأورده السيوطي في «حسن المحاضرة» (٢٣/١) وقال: لم أقف عليه مسنداً.

(١) أحمد بن علي بن عبدالقادر التقي أبو العباس الحسيني، العبيدي، البعلي الأصل، القاهري، سبط ابن الصائغ، ويعرف بـ «ابن المقريزي».
والمقريزي: نسبة لحارة في بعلبك تعرف بـ «حارة المقارزة»، وكان أصله من بعلبك. توفي سنة (٨٤٥هـ). انظر ترجمته مطولة في: «الضوء اللامع» (٢١/٢).

(٢) انظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بـ «الخطط المقريزية» (٥١/١).
وقد قال السيوطي كما سبق لم أقف عليه مسنداً.

(٣) انظر: «المواعظ والاعتبار» (٥١/١).
قال السيوطي: لم أقف عليه مسنداً. انظر: «حسن المحاضرة» (٢٣/١).

(٤) في «تاريخ علماء مصر» مفقود، والمطبوع عبارة عن جمع لنصوصه من بعض المصادر: جَمَعَهُ الدكتور عبدالفتاح فتحي.
وابن يونس هو: الإمام الحافظ المتقن، أبو سعيد، عبدالرحمٰن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبدالأعلى، الصدفي المصري، صاحب «تاريخ علماء مصر» ولد (٢٨١هـ) وتوفي سنة (٣٤٧هـ).
قال الذهبي: ما ارتحل ولا سمع بغير مصر، ولكنه إمام بصير بالرجال فهم متيقظ، وقد اختصرت تاريخه، وعلقت منه غرائب. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٧٨/١٥).

(٥) قال ابن حجر: تُبيع بن عامر الكَلَاعيّ، أبو غطيف، سكن حمص، وتوفي بالإسكندرية سنة إحدى ومائة قاله ابن يونس في تاريخ مصر، من الثانية، وقيل هو الذي قبله.
وهو: تبيع الحميري ابن امرأة كعب، يكنى أبا عبيدة، صدوق، عالم بالكتب القديمة، من الثانية، مخضرم س. «التقريب» (ص١٨١).
ولم يفرق بينهما الذهبي في «السير» (٤١٣/٤).

(٦) لم أقف عليه عند غير ابن يونس.
وأورده السيوطي في «حسن المحاضرة» (٢٤/١) وقال: لم أقف عليه مسنداً.

وعن عمرو بن العاصي: حدثني عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إذا فتح الله عليكم مصر ـ بعدي ـ فاتخذوا فيها جنداً كثيفاً؛ فذلك الجند خير أجناد الأرض**» قال أبو بكر: ولم ذلك يا رسول الله؟ قال: «**لأنهم في رباط إلى يوم القيامة**»(١).

وعن عمرو بن الحَمِق(٢) مرفوعاً: «**تكون فتنة، أسلم الناس أو خير الناس فيها الجند الغربي**»(٣) قال(٤): «فلذلك قدمت عليكم مصر»(٥).

وعن أبي بصرة الغفاري(٦) أنه قال: «مصر خزائن الأرض كلها،

(١) أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (ص٩٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦٣/٤٦) كلاهما من طريق إسحاق بن الفرات عن ابن لهيعة عن الأسود بن مالك عن بحير بن ذاخر المعافري عن عمرو به.
وسنده ضعيف؛ فيه ابن لهيعة وقد سبق مراراً.
والأسود بن مالك الحميري لم أقف له على ترجمة. وشيخه بحير بن ذاخر بن عامر المعافري.
قال أبو حاتم والذهبي: مجهول.
انظر: «الجرح والتعديل» (٤١١/٢)، «الميزان» (٢٩٩/١).
وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا (١٩٧/١).

(٢) عمرو بن الحمق، بفتح أوله وكسر الميم بعدها قاف بن كاهل، ويقال: الكاهن بن حبيب الخزاعي الكعبي، هاجر بعد الحديبية. توفي سنة (٥٠هـ)، وقيل: (٥١هـ) وقيل: (٦٣هـ). «الإصابة» (٣٦٣/٧).

(٣) في (م): «العربي» وهو خطأ.

(٤) سقطت من (ز).

(٥) أخرجه البزار في «مسنده» (٢٨٧/٦)، (ح٢٣١١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢٠٢/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣١٥/٨)، (ح٨٧٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٧/٤) كلهم من طريق عميرة بن عبدالله المعافري يقول: حدثني أبي أنه سمع عمرو بن الحمق فذكره مرفوعاً.
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٥١١/٥) وقال: رواه البزار والطبراني من طريق عميرة بن عبدالله المعافري، وقال الذهبي: لا يُدرى من هو.
وأبوه أيضاً لم أقف له على ترجمة.
ولذا قال الألباني: أبوه قد أغفلوه ولم يترجموه. «الضعيفة» (١٠٦٦/١٣).
ثم حكم على الحديث بأنه منكر. «السلسلة الضعيفة» رقم (٦٤٧٤).

(٦) حُمَيل ـ بالتصغير ـ بن بصرة بن أبي بصرة الغفاري، يكنى أبا بصرة. ويقال: اسمه: جميل. =

وسلطانها: سلطان الأرض (كلها؛ ألا ترى إلى قول يوسف ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [يوسف: ٥٥] ففعل)[١]، فَأُغِيثَ بمصر[٢] وخزائنُها يومئذ كلّ حاضر وباد من جميع الأرضين»[٣].

إلى غيرها مما أودعه في مقدمة «تاريخه».

وعزا شيخنا لـ «نسخة منصور بن عمار»[٤] عن ابن لهيعة [عن أبي قبيل[٥] عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً][٦] حديث: **«من أحب المكاسب فعليه بمصر...»** الحديث[٧].

وفي صحيح مسلم عن أبي ذر مرفوعاً **«إنكم ستفتحون أرضا[٨] يُذكر**

= «الإصابة» (٢/٦٣٥). وانظر: «الكنى والأسماء» للدولابي (١/٤٧)، و«المقتنى في سرد الكنى» (١/١١٣).

(١) ما بين القوسين زيادة من (م) و(د) وقد أشار الناسخ على السقط بعد هذه الكلمة بقوله: «كذا» وليس هذا التنبيه في الأصل ولا في (ز).

(٢) وقع في النسخ عندي «غيث مصر» والصواب ما أثبته من نسخة (د) ونسخ أخرى.

(٣) لم أقف له على إسناد. وقال السيوطي في «حسن المحاضرة» (١/٢٤): لم أقف عليه مسنداً.

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٢٣٥).
قال الذهبي: ساق له ابن عدي أحاديث تدل على أنه واه في الحديث. «ميزان الاعتدال» (٤/١٨٧).
ونسخته هذه أورد منها ابن حجر عدة أحاديث في «اللسان» (٨/١٦٦).

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٦٠).

(٦) ما بين القوسين بياض، وكتب الناسخ (كذا) وسقط النص من جميع النسخ، وألحقته من نسخة منصور بن عمار التي ذكرها ابن حجر في «اللسان»، والذي منه نقل السخاوي (٨/١٦٧).

(٧) تتمته (وعليه بالجانب الغربي منها)، «اللسان» (٨/١٦٧).
ويكفي الحكم على سنده هذا بما ظهر من رجاله، ففيه منصور بن عمار الخراساني، واه في الحديث، كما قال الذهبي في «الميزان» (٤/١٨٧).

(٨) ورواية عند مسلم: «إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يسمى فيها القيراط»، (٤/١٩٧٠)، (ح٢٥٤٣).
فسمى الأرض وعيّنها في رواية بأنها: «مصر».

فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيراً فإن لهم ذمة ورحماً»[١].

ثم قال حرملة[٢] راويه: يعني بـ: «القيراط»، أن قبط مصر يسمون أعيادهم وكل مجمع لهم[٣] القيراط، يقولون: «نشهد القيراط»[٤].

وفي الطبراني[٥]، و«تاريخ مصر» لابن يونس واللفظ له، من حديث كعب بن مالك مرفوعاً: «**إذا دخلتم مصر فاستوصوا بالأقباط**[٦] **خيراً؛ فإن لهم ذمة ورحماً**».

ولابن يونس فقط من طريق بحير بن ذاخر المعافري[٧] عن عمرو بن

---

(١) «صحيح مسلم»، كتاب فضائل الصحابة، باب وصية النبي ﷺ بأهل مصر (١٩٧٠/٤)، (ح٢٥٤٣).

(٢) حرملة بن عمران بن قراد التجيبي بضم المثناة وكسر الجيم بعدها ياء ساكنة ثم موحدة، أبو حفص المصري، يعرف بـ «الحاجب» ثقة، من السابعة، هو جد الذي بعده، مات سنة ستين وله ثمانون سنة. بخ م د س ق. «التقريب» (ص٢٢٩).
تنبيه: قول حرملة هذا وتفسيره للقيراط، ليس في «صحيح مسلم» كما يفهم من سياق المؤلف؛ إنما هو في «صحيح ابن حبان» (٦٧/١٥)، (ح٦٦٧٦).

(٣) سقطت من (ز).

(٤) وفيه معنى آخر؛ قال ابن الأثير: القيراط: جزء من أجزاء الدينار والدرهم وغيرهما، وكان أهل مصر يكثرون من استعماله والتكلم به. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤٢/٤)، والنووي في «شرحه على مسلم» (٩٧/١٦).

(٥) في «المعجم الكبير» (٦١/١٩)، (ح١١٢) من طريق مالك بن أنس عن الزهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك عن كعب مرفوعاً به.
وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٥٨/٦)، (ح٩٩٩٦، ٩٩٩٧، ٩٩٩٨) عن معمر وابن عيينة وإسماعيل بن أمية، كلهم عن الزهري به.
ومن طريق معمر أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٥٥٣/٢).
والحديث سنده صحيح، ويشهد له أيضاً ما في «صحيح مسلم» كما سبق.
ولذا قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
وأورده الهيثمي في «المجمع» وصححه. (٤٨/١٠).
وصححه الألباني في «الصحيحة» برقم (١٣٧٤).

(٦) القبط بالكسر هم أهل مصر، ويقصد بهم اليوم المسيحيون من المصريين. انظر: «تاج العروس» (٥/٢٠)، و«المعجم الوسيط» (٧١١/٢).

(٧) بحير بن ذاخر بن عامر المعافري ثم الناشري، حدث عن عمرو بن العاص وابنه =

العاصي: حدثني عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول[1]: «**إن الله سيفتح عليكم بعدي مصر، فاستوصوا بقبطها خيراً؛ فإن لهم صهراً وذمة**»[2].

وجاء عن ابن عيينة قال: «من الناس من يقول هاجر أم إسماعيل كانت قبطية، ومنهم من يقول: مارية أم إبراهيم ابن النبي ﷺ قبطية».

وعن الزهري قال: «الرَّحم باعتبار هاجر، والذِّمَّة باعتبار إبراهيم»[3].

وقد تَحصّل أنه أراد بالذمة العهد الذي دخلوا منه في الإسلام أيام عمر؛ فإن مصر فُتِحت صُلحاً.

وفي هذا الحديث من أعلام نبوته ﷺ فتح مصر، وإعطاء أهلها العهد، وقد بسطت الكلام فيها في بعض الأجوبة[4].

١٠٤٠ حديث: «مصر ما تبعد عن حبيب».

مضى في: «ما تبعد»[5].

= ومسلمة بن مخلد وعقبة بن نافع، حدث عنه الأسود بن مالك الحميري وابن لهيعة، وكان سيافاً لمسلمة.
قال عنه أبو حاتم والذهبي: مجهول.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٤١١) وحاشية الكتاب، و«الميزان» (١/٢٩٩)، «الإكمال» لابن ماكولا (١/١٩٧).
وقع في (م): «بخير» وهو خطأ.

(١) سقطت من (ز).

(٢) وأخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخه» (٤٦/١٦٢) من طريق بحير بن داخر المعافري قال: ركبت أنا ووالدي... فذكر قصة طويلة، وفيها تحديثه بهذا الحديث عن عمرو بن العاص عن عمر بن الخطاب مرفوعاً. وفيه: «**فإن لكم منها صهراً وذمة**».
وفي (د): «**فإن لهم منكم صهراً وذمة**».
وقد سبق الكلام على هذا السند بأنه لا يصح لجهالة بحير والراوي عنه، وابن لهيعة ضعيف، فإن هذا الحديث من طريقه.
ويغني عنه ما صح في مسلم والطبراني وقد مضيا.

(٣) رواه الحاكم عن الزهري معلقاً في «المستدرك» (٢/٥٥٣) مقتصراً على الشطر الأول.

(٤) قال في «البلدانيات» (ص٢٦١): كتبت في فضائلها أوراقاً.
وقد وقفت عليه ضمن أجوبته الحديثية المطبوع بـ «الأجوبة المرضية» (٢/٤٥٢).

(٥) لم يذكره المؤلف في «ما تبعد..» وإنما ذكره في حديث «ما ضاق مجلس..» =

١٠٤١ حديث: «**مطل**[١] **الغني ظلم**».

متفق عليه عن أبي هريرة[٢]، وفي لفظ لبعضهم عنه: «**المطل ظلم الغني**»[٣].

وفي الباب: عن عمران بن حصين عند القضاعي بزيادة[٤] في آخرين[٥].

= وانظره برقم (٩٧٢).

(١) مطل الغني: هو تأخيره أداء الدَّيْن من وقت إلى وقت بغير عذر. «تحفة الأحوذي» (٦١٠/٤).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحوالات، باب الحوالات (٩٤/٣)، (ح٢٢٨٧).
و«صحيح مسلم»، كتاب، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة واستحباب قبولها إذا أحيل على ملى (١١٩٧/٣)، (ح١٥٦٤). بزيادة عندهما: «وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع».

(٣) في «مصنف عبدالرزاق» (٣١٧/٨)، (ح١٥٣٥٦) عن الثوري، وأحمد في «مسنده» (٢٩٠/٢١)، (ح٧٣٣٦) عن ابن عيينة، ومن طريقه أبو يعلى في «المسند» (١٧٢/١١)، (ح٦٢٨٣) كلاهما الثوري وابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «**المطل ظلم الغني، وإذا أحيل أحدكم على مليء فليتبع**».
وسنده صحيح.
قال الهيثمي في «المجمع» (١٥١/٤): رجال أحمد رجال الصحيح.

(٤) حديث عمران بن حصين بالزيادة تفرد به القضاعي في «مسنده» (٦٠/١)، (ح٤٢) قال: أخبرنا أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب: ثنا عبدالله بن محمد البغوي: ثنا شيبان: ثنا إسحاق بن الربيع أبو حمزة العطار: ثنا الحسن بن أبي الحسن عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «**مطل الغني ظلم ومسألة الغني شين في وجهه ومسألة الغني نار**».
وشيخ القضاعي فيه كلام لا سيما روايته عن البغوي كما هو الحال في هذا الإسناد: قال أبو الحسين العطار: ما رأيت في أصوله عن البغوي شيئاً صحيحاً غير جزء واحد، وما عداه كان مفسوداً. وبنحوه قال الصوري. انظر: «ميزان الاعتدال» (٤٦١/٣).
ويغني عنه ما في الصحيحين.

(٥) يروى حديث الترجمة عن ابن عمر أيضاً عند الترمذي في «جامعه»، كتاب البيوع، باب ما جاء في مطل الغني أنه ظلم (ص٣٠٩)، (ح١٣٠٨)، وابن ماجه في «سننه»، كتاب، باب الحوالة (ص٤١٠)، (ح٢٤٠٤).
كلاهما من طريق هشيم قال: حدثنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ =

١٠٤٢ [ل١٧٢/ب] **حديث: «المطيع لوالديه هو المطيع لرب العالمين في أعلى علِّيين».**

أبو بكر بن لال عن أنس به مرفوعاً[(١)].

١٠٤٣ **حديث: «المعاصي تُزيل النعم».**

لم أقف عليه[(٢)] ....

= قال: **«مطل الغني ظلم وإن أحلت على مليء فاتبعه ولا تبع بيعتين في بيعة»**.
قال الترمذي: حسن صحيح.
ويروى أيضاً عن جابر بن عبدالله فيما رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٤٠٢/٧) من طريق إسماعيل بن مسلم عن محمّد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً بلفظ: **«مطل الغنيّ ظلم ومن أحيل على مليّ فليحتل»**.
قال ابن حجر في «المطالب»: إسماعِيل ضعيف؛ قَالَ الْبَزّار: لم يتابع عليه.
وضعفه به الهيثمي في «المجمع» (٢٣٥/٤).

(١) رواه الديلمي معلقاً عنه كما في «زهر الفردوس» (ل٤٦/أ/ نسخة يني جامع) قال: قال ابن لال: حدثنا علي ين محمد بن عقبة: ثنا الخضر بن أبانه: ثنا أبو هدبة عن أنس به.
ورواه أيضاً ابن الجوزي في البر والصلة (ص٧٩)، (ح٧٥) بسنده من طريق علي بن محمد بن عقبة به.
والحديث باطل بهذا السند؛ المتهم به أبو هدبة واسمه إبراهيم بن هدبة الفارسي البصري.
قال عنه ابن عدي: حدث بالبواطيل عن أنس وغيره، وهو متروك الحديث، بيّن الأمر في الضعف جدّاً؛ أحاديثه كلها بواطيل.
وقال الخطيب: حدث عن أنس بالأباطيل.
وكذبه قبلهما من الأئمة غير واحد: كابن معين وأبي حاتم وابن حبان.
بل قال ابن حبان: دجال من الدجاجلة، وكان رقاصاً بالبصرة، يُدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروى عن أنس، ويضع عليه!
انظر: «الجرح والتعديل» (١٤٣/٢)، «الكامل» (٢٠٨/١)، «المجروحين» (١١٤/١) «تاريخ بغداد» (٢٠٠/٦)، «ميزان الاعتدال» (٧١/١).

(٢) قال ابن الديبع في «التمييز» (ص١٩١) معقباً عليه؛ يعني: مرفوعاً، وإلا فهو في كلام كثير من السلف؛ قال الشاعر:
إذا كنت في نعمة فارعها ... فإن المعاصي تزيل النعم
وقال القاري: ويؤيده في المعنى: قوله تعالى: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ﴾ الآية. =

كما أشرت إليه في: «إن الله لا يعذب[١] . . .» من «الهمزة».

١٠٤٤ حديث: **«معترك المنايا»**. في: «أعمار أمتي»[٢].

١٠٤٥ حديث: **«المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء»**.

لا يصح رفعه إلى النبي ﷺ، بل هو من كلام الحارث بن كلدة[٣] طبيب العرب، أو غيره[٤].

نعم عند ابن أبي الدنيا في «الصمت»، من جهة وهب بن منبه قال: «أجمعت الأطباء على أن رأس الطب الحمية، وأجمعت الحكماء على أن رأس الحكمة الصمت»[٥].

وللخلال من حديث عائشة: «الأزمة[٦] دواء، والمعدة داء، وعوّدوا بدناً

= «الأسرار المرفوعة» (ص٣٠٩).
وقال الغزي في «الجد الحثيث» (ص٢١٣): هو في معنى حديث ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب الذي يصيبه ولا يرد القدر إلا بالدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر»**.
قلت: وهذا الحديث رواه ابن حبان وصححه (١٥٣/٣)، (ح٨٧٢)، والحاكم (٤٩٣/١) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.
وقد أورده المؤلف برقم (٢٣٩).

(١) تمامه (بقطع الرزق) وتكلم عليه بتوسع برقم (٢٣٩).

(٢) ذكره المؤلف في حرف الهمزة برقم (١٣٢).

(٣) هو: الحارث بن كلدة بن عمرو بن أبي علاج بن أبي سلمة بن عبدالعزى بن غيرة بن عوف بن قصي، الثقفي، طبيب العرب، مختلف في إسلامه.
انظر: «الاستيعاب» (٢٨٣/٢)، و«الإصابة» (٣٨٨/٢).
وله ولد يسمى باسمه وهو صحابي من المؤلفة قلوبهم. انظر: «الاستيعاب» (٢٨٣/١)، «الإصابة» (٣٤٢/٢).

(٤) وبمثل هذا الكلام قال الزركشي في «التذكرة» (ص١٤٥).
وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (٩٦/٤): فهذا الحديث إنما هو من كلام الحارث بن كَلَدَةَ طبيب العرب، ولا يصحُّ رفعُه إلى النبي ﷺ، قاله غيرُ واحد من أئمة الحديث.
وقال الأبناسي في «الشذا الفياح» (٢٢٩/١): حديث موضوع من كلام بعض الأطباء لا أصل له عن النبي ﷺ.

(٥) «الصمت» لابن أبي الدنيا (ص٢٧٨)، برقم (٦١٩).

(٦) هي الحِمْيَة. «النهاية في غريب الحديث» (٤٦/١).

ما اعتاده»[١].

وأورده[٢] الغزالي في «الإحياء» من المرفوع: «البطنة أصل الداء، والحمية أصل الدواء، وعودوا كل بدن بما اعتاد» وقال مخرجه[٣]: «لم أجد له أصلاً».

وللطبراني في «الأوسط»[٤] من حديث يحيى بن عبدالله[٥] البابلتي[٦] عن إبراهيم بن جريج الرهاوي[٧] عن زيد بن أبي أنيسة[٨] عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: **«المعدة حوض البدن والعروق إليها واردة، فإذا صحت المعدة صدرت العروق بالصحة، وإذا فسدت المعدة صدرت العروق بالسُّقم».**

---

(١) ولم أقف على هذا الحديث.
وعزاه للخلال السيوطي كما في «الدرر المنتثرة» (ص١٧٨)، والقاري في «الأسرار المرفوعة» (ص٣١٠) بلا إسناد.
وقال الألباني في «الضعيفة» (٤١٩/١): وظاهره أنه مرفوع، وقد صرح بذلك السيوطي في «الدرر» كما في «كشف الخفاء» وأورده في الجامع الكبير ولكنهم لم يذكروا إسناده لينظر فيه، وغالب الظن أنه لا يصح، والله أعلم.
ثم قال: ثم رأيت ابن القيم ذكره في الزاد من كلام الحارث بن كلدة أيضاً بهذا اللفظ، وهو الأشبه.
انظر: «زاد المعاد» (٩٦/٤).

(٢) من هذه الكلمة إلى: «اعتاد» سقط من (م).

(٣) أي: العراقي في «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» (٧٥٤/٢).
لكن أورده ابن القيم في الزاد بنحوه من قول الحارث بن كلدة طبيب العرب. «زاد المعاد» (٩٦/٤).
قال الألباني: وهو الأشبه. «السلسلة الضعيفة» (٤١٩/١).

(٤) (٣٢٩/٤)، (ح٤٣٤٣) وهو حديث موضوع كما سيأتي.

(٥) المثبت من (م)، ووقع في الأصل و(ز) و(د): «عبيدالله» وهو خطأ. وانظر حديث رقم (٢١١).

(٦) تقدم عند حديث رقم (٢١١).

(٧) هكذا أورده الذهبي في «الميزان» وقال: ليس بعمدة. (٢٥/١).

(٨) هو: زيد بن أبي أنيسة الجزري، أبو أسامة، أصله من الكوفة ثم سكن الرها، ثقة له أفراد، من السادسة، مات سنة تسع عشرة، وقيل سنة أربع وعشرين، وله ست وثلاثون سنة ع. «التقريب» (ص٣٥٠).

وقال: «لم يروه عن الزهري إلا زيد بن أبي أنيسة، تفرد به الرهاوي»[١].

وقد ذكره الدارقطني في «العلل» من هذا الوجه[٢] وقال: «اختلف فيه عن الزهري فرواه (أبو فروة)[٣] الرهاوي عنه فقال عن عائشة. قال: وكلاهما لا يصح»[٤].

---

(١) الطبراني في «الأوسط» (٤/٣٢٩)، (ح٤٣٤٣).
(٢) «العلل» (٨/٤٢).
(٣) وقع في النسخ كلها (أبو قرة)، وفي «العلل» (أبو فروة) وهو الصواب والموافق لترجمته واسمه: يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الجزري الرهاوي. «الجرح والتعديل» (٩/٢٨٨).
(٤) قول المؤلف: «واختلف فيه عن الزهري» ليس بصواب؛ فعند الدارقطني أن المدار على يحيى بن عبدالله البابلتي وهو الذي اختلف عليه وليس عن الزهري؛ والسخاوي نقل الكلام بالمعنى فلعل بصره انتقل فأخطأ.
وكذا في «الأفراد» للدارقطني (٥/٤٧٢) أن المختلف عليه هو البابلتي.
وإليك نص كلام الدارقطني في «العلل» (٨/٤٢) فإنه سئل عن هذا الحديث فأجاب:
يرويه يحيى بن عبدالله بن الضحاك البابلتي الحراني، عن إبراهيم بن جريج الرهاوي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.
واختلف عنه؛ فرواه أبو فروة الرهاوي عنه، فقال: عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.
وكلاهما وهم لا يصح. انتهى كلامه.
فيتبين من هذا:
أن الحديث مداره على يحيى بن عبدالله البابلتي:
واختلف عليه؛ فرواه: أبو فروة الرهاوي يزيد بن سنان عن يحيى بن عبدالله البابلتي عن إبراهيم بن جريج عن زيد بن أبي أنيسة عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً بهذا.
علقها الدارقطني في «العلل» (٨/٤٢).
وخالفه عبدالله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني قال: نا يحيى بن عبدالله البابلتي قال: نا إبراهيم بن جريج الرهاوي عن زيد بن أبي أنيسة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به.
رواها الطبراني في «معجمه الأوسط» (٤/٣٢٩)، (ح٤٣٤٣).
وكلا الطريقين فيهما إبراهيم بن جريج، عدّه الدارقطني من الوضاعين وقال الذهبي: ليس بعمدة. =

قال[١]: «ولا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ، إنما هو من كلام عبدالملك بن سعيد بن أَبْجَر»[٢].

١٠٤٦ حديث: «المغتاب والمستمع شريكان في الإثم».

ذكره الغزالي في «الإحياء»[٣].

ولم يخرجه العراقي[٤] وذكره عن الطبراني[٥] من حديث ابن عمر حديث: «نهى عن الغيبة وعن الاستماع إلى الغيبة».

= ولذا قال الدارقطني في الأفراد: تفرد به إبراهيم بن جريج وكان طبيباً. . . ثم أورد الطريقين عن البابلتي وقال: وكلاهما غير ثابت عن الزهري، ويقال إن إبراهيم لم يسند غير هذا الحديث وقد اضطرب فيه.

وقال في علله: إبراهيم بن جريج وكان طبيباً، فجعل له إسناداً، ولم يسنده غير هذا الحديث.

كذا بالمطبوع ولعل الصواب (ولم يسند) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٤٧٢/٥).

يعني: أنه هو الذي ركب للحديث إسناداً فرفعه وكأن الباعث على وضعه هو مهنته.

وقال في تعليقه على «المجروحين» (ص٢٨٩): إبراهيم بن جريج الرهاوي لا يحتج به، والبلية في هذا الحديث منه لا من البابلتي.

وقال العقيلي: هذا الحديث باطل لا أصل له. «الضعفاء» (٥١/١).

وأورده ابن الجوزي في «موضوعاته» (٢٨٤/٢) وقال: هذا الحديث ليس من كلام رسول الله ﷺ، المتهم برفعه إبراهيم بن جريج.

وأورده الذهبي في ترجمته من «الميزان» (٢٥/١) وقال: هذا منكر.

(١) أي: الدارقطني في «العلل» (٤٣/٨).

وكذا قال العقيلي (٥١/١) إلا أنه جعله عن سعيد بن أبجر والد عبدالملك.

ثم رواه بسنده فقال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان عن أبي أبجر وهو عبدالملك بن سعيد عن أبيه أنه قال: «المعدة حوض الجسد والعروق تشرع فيها، فما ورد فيها بصحة صدر منها بصحة، وما ورد فيها بسقم صدر بسقم».

(٢) سبق التعريف به عند حديث رقم (٩٢٠). (٣) (٢٣٦/١).

(٤) لكنه استغربه بقوله: «غريب»، «المغني عن حمل الأسفار» (١٨٦/١).

(٥) في (م): «الطبري» وهو خطأ. وهو في «الأوسط» (٣٦/٣)، (ح٢٣٩٢) من طريق فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعاً. =

١٠٤٧ حديث: «مفتاح الجنة لا إله إلا الله».

أحمد عن معاذ به مرفوعاً[١].

= لكن بغير هذا اللفظ. وإنما بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن النميمة وعن الاستماع إلى النميمة».
لكن نبه المحقق على احتمال أحاديث ساقطة لفرات بن السائب عن ميمون عن ابن عمر في هذا الموضع فلعل هذا منها.
ولم أره في المجمع.
وأخرجه باللفظ الذي ذكره المؤلف أبو نعيم في «الحلية» (٤/٩٣)، والخطيب في «تاريخه» (٨/٢٢٥)، والرافعي في التدوين في «أخبار قزوين» (١/٤٢٥) كلهم من طريق فرات بهذا الإسناد.
قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ميمون إلا فرات، تفرد به الحكم.
قلت: والآفة من فرات هذا؛ فمثله لا يحتمل تفرده، بل ولا يستشهد بمثله؛ فهو منكر الحديث، لا سيما في روايته عن ميمون. قال عنه ابن عدي: أحاديثه خاصة عن ميمون بن مهران مناكير. وقال عنه ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.
«التاريخ الكبير» (٧/١٣٠)، «الجرح والتعديل» (٧/٨٠)، «الكامل» (٦/٢٥)، «الميزان» (٣/٣٤١).
والحديث ضعف إسناده العراقي كما في «المغني» (١/١٨٦).
وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨/١٧٢) وقال: فيه فرات بن السائب وهو متروك.

(١) في «المسند» (٣٦/٤١٨)، (ح٢٢١٠٢)، لكن الذي في «المسند» (مفاتيح) هكذا بالجمع. وفيه «شهادة أن لا إله إلا الله». بدل «لا إله إلا الله».
وأخرجه أيضاً البزار في «المسند» (٧/١٠٣)، (ح٢٦٦٠)، والطبراني في «الدعاء» (ص١٤٨٨)، (ح١٤٧٩)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/٣٨)، (ح١٨٩) من طرق عن إسماعيل بن عياش عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حسين عن شهر بن حوشب عن معاذ بن جبل به مرفوعاً.
قال البزار عقبه: وشهر بن حوشب لم يسمع من معاذ بن جبل.
فالحديث ضعيف للانقطاع، وشهر فيه ضعف كما سبق.
وفيه علة أخرى؛ إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل بلده وهذه منها؛ فشيخه مكي.
قال الهيثمي في «المجمع» (١/١٦١): فيه انقطاع بين شهر ومعاذ، وإسماعيل بن عياش روايته عن أهل الحجاز ضعيفة وهذا منها.
قلت: لكنّ شهراً لم ينفرد به؛ فقد تابعه محمد بن أبي بكر الأنصاري، فرواه عن =

١٠٤٨ حديث: «المقدر كائن».

في: «لا يكثر همك...»[١].

١٠٤٩ [ل١٧٣/أ] حديث: «المقل»[٢].

= رجل عن معاذ بن جبل مرفوعاً بنحوه.
أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٥٩/١).
فالحديث ضعيف؛ إذ لم تبق فيه علة سوى الانقطاع.
وله شواهد لكنها ضعيف جدّاً منها ما رواه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٣٩/٢)، (ح١٩٠) من طريق أبان بن أبي عياش عن أنس قال: قال أعرابي: يا رسول الله، ما مفاتيح الجنة؟ قال: «**لا إله إلا الله**».
وأبان متروك. كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص١٠٣) وقد سبق في أول حديث من الرسالة.
ويروى أيضاً من طريق سيف بن عمر: نا سهل بن يوسف عن أبيه عن عبيد بن صخر بن لوذان الأنصاري أن رسول الله بعث معاذ بن جبل معلماً إلى اليمن وحضرموت وقال: «يا معاذ إنك تقدم على أهل الكتاب وإنهم سائلوك عن مفاتيح الجنة فأخبرهم أن مفاتيح الجنة لا إله إلا الله وأنها تخرق كل شيء حتى تنتهي إلى الله ﷻ، لا يحجب دونه، فمن جاء بها يوم القيامة مخلصاً رجحت بكل ذنب.
وسيف بن عمر الضبي قال عنه أبو داود: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: متروك. وقال ابن عدي: عامة حديثه منكر.
«الجرح والتعديل» (٢٧٨/٤)، «الكامل» (٤٣٥/٣)، «ميزان الاعتدال» (٢٥٥/٢).

(١) سيأتي في حرف اللام ألف بلفظ «**لا يَكْثُرُ هَمُّك...**» برقم (١٣٣١).

(٢) بيض له السخاوي ولم يذكر تحته شيئاً، ونبه الناسخ على ذلك بقوله: «كذا».
قال ابن الديبع في «التمييز» (١٩١، ١٩٢): ترجمه شيخنا ـ أي السخاوي ـ ولم يتكلم عليه ولم أعرف معناه والله تعالى أعلم.
ونقل القاري في «الأسرار المرفوعة» (٣١١) كلام ابن الديبع ثم عقب عليه بقوله: والمقل يأتي بمعنى الغمس والغوص في الماء، والمناسب هنا أنه بالضم: الكندر الذي يتدخن به اليهود، والظاهر أن المناسب في هذا المقام هو: «مقل الذباب في الطعام وهو غمسه»، وقد تقدم حديث: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه، صحيح مرفوع. اهـ.
قلت: وهو بهذا اللفظ عند أبي داود في «سننه» (ص٦٩٩)، (ح٣٨٤٤) من حديث أبي هريرة ﷺ. مرفوعاً وتتمته: فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء، وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء، فليغمسه كله. =

١٠٥٠ حديث: «**المكر والخديعة في النار**».

الديلمي عن أبي هريرة[1]، والقضاعي عن ابن مسعود رفعه[2]، كلاهما به، زاد ثانيهما: «**ومن غشنا فليس منا**».

= وأصله في «صحيح البخاري» (١٣٠/٤)، (ح٣٣٢٠) من حديثه بلفظ (فليغمسه).

(١) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل٤٦/أ/نسخة يني جامع) معلقاً عن أبي نعيم قال: ثنا محمد بن جعفر: حدثنا إسماعيل بن يزيد بن حريث: حدثنا هشام بن عبيدالله عن حكيم بن (رافع) والصواب (نافع) عن عطاء الخراساني عن أبي هريرة مرفوعاً به.
وأخرجه أبو نعيم نفسه في كتابه «تاريخ أصبهان» (٢٥٣/١) بإسناده هذا. وفيه زيادة: «الخيانة».
وحكيم بن نافع هو الرقي ضعفه الأئمة.
قال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يحتج به فيما يرويه منفرداً؛ ضعفه يحيى بن معين.
كذا قال!والموجود في تاريخ الدوري: ليس به بأس. برقم (٥٣١٢).
وقال ابن عدي: ممن يكتب حديثه. «المجروحين» (٢٤٨/١)، «الكامل» (٢٢٢/٢).
وهو لم ينفرد فقد تابعه كلثوم بن محمد بن أبي سدرة متابعة تامة، رواها عن كلثوم إسحاق بن راهويه كما في «مسنده» (٣٧٠/١)، (ح٣٨١) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢٢٥/٩)، (ح٦٥٨١).
وكلثوم هذا لا بأس به في المتابعات؛ قال أبو حاتم: يتكلمون فيه.
وقواه ابن حبان فيما يرويه عن عطاء ـ كما هو الحال في هذا الحديث ـ فقال: يعتبر حديثه إذا روى عن عطاء الخراساني.
وقال الذهبي عن أحاديثه: مقاربة الحال.
«الثقات» (٢٨/٩)، «ميزان الاعتدال» (٤١٣/٣).
وهناك علة أخرى وهي أن عطاء لم يسمع من أبي هريرة ولا من غيره من الصحابة.
انظر: جامع التحصيل (ص٢٣٨).
فالحديث ضعيف من أجل الانقطاع، وللحديث شواهد يصح بها كما سيأتي.

(٢) «مسند الشهاب» (١٧٥/١)، (ح٢٥٣).
وأخرجه أيضاً ابن حبان في «صحيحه» (٢٣٦/٢)، (ح٥٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٦٩/١٠)، (ح١٠٢٣٤)، و«الصغير» (٣٧/٢)، (ح٧٣٨)، والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٢٠٨)، (ح١٣٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٩/٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٩٤/١٣) كلهم من طرق عن الفضل بن الحباب: ثنا عثمان بن الهيثم =

وفي الباب عن غيرهما[١].

= ثنا أبي عن عاصم عن زر عن عبدالله مرفوعاً به بالزيادة التي أشار إليها المؤلف.
قال الطبراني في الصغير: لم يروه عن عاصم إلا الهيثم بن الجهم، ولا عنه إلا ابنه عثمان.
قلت: وعثمان بن الهيثم ثقة لكنه تغير في آخره وكان يتلقن؛ قال عنه أبو حاتم: كان صدوقاً غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يلقن.
وقال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ. وقال الحافظ في التقريب: : ثقة تغير فصار يتلقن.
انظر: «الجرح والتعديل» (١٧٢/٦)، «تهذيب التهذيب» (٨١/٣)، «التقريب» (ص٦٧٠).
ولم أر في ترجمته ما يفيد تمييز الرواة الآخذين عنه قبل أو بعد التغير.
وعلى كل فحديثه هذا ـ المكر والخديعة في النار ـ يتقوى بشاهده السابق فهو به حسن لغيره.
وأما الزيادة: «**من غشنا فليس منا**» فهي عند مسلم في «صحيحه»، وقد أورده المؤلف في حرف الميم.

(١) نعم فإنه يروى أيضاً من حديث قيس بن سعد وأنس بن مالك والحسن مرسلاً:
فأما حديث قيس بن سعد فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٦١/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٢٠٨/٧)، (ح٤٨٨٧)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٢٣/٤٩) من طريقين عن الجراح بن مليح البهراني: ثنا أبو رافع نفيع بن رافع عن قيس بن سعد قال: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المكر والخديعة في النار» لكنت أمكر هذه الأمة.
وهذا الحديث حسن بهذا الإسناد فالجراح صدوق وشيخه ثقة ثبت؛ قال ابن معين والنسائي في الجراح بن مليح البهراني: ليس به بأس.
وقال ابن عدي في ترجمته وقد أورد له أحاديث منها هذا: هو مشهور في أهل الشام وهو لا بأس به وبرواياته وله أحاديث صالحة جياد.
وقال ابن حجر: صدوق.
«الكامل» (١٦١/٢)، «تهذيب الكمال» (٥١٧/٤)، «التقريب» (ص١٩٦).
وأورده ابن حجر في «الفتح» (٣٥٦/٤) بعد أن عزاه لابن عدي وقال: إسناده لا بأس به.
وأما حديث أنس بن مالك فأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٦٠٧/٤): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب: ثنا بحر بن نصر الخولاني: ثنا عبدالله بن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال: «المكر والخديعة والخيانة في النار». بزيادة: «الخيانة». =

ونحوه حديث: «**ليس منا من ضارّ مسلماً أو ماكره**» أخرجه الترمذي[(١)].

= والحديث حسن؛ فإن رجاله ثقات عدا سنان بن سعد فهو صدوق.
وسكت عنه الحاكم والذهبي. وقال الألباني: سنده حسن. «الصحيحة» (٤٦/٣).
وأما الرواية المرسلة عن الحسن فأخرجها أبو داود في «المراسيل» (ص٢٥٥)، (ح١٥٥): حدثنا وهب بن بقية عن خالد بن عبدالله الطحان عن يونس عن الحسن أن النبي ﷺ قال: «**المكر والخديعة والخيانة في النار**».
ورجال المرسل كلهم ثقات.
وبالجملة فالحديث صحيح بمجموع هذه الطرق؛ وقد قال الحافظ ابن حجر: بمجموعهما يدل على أن للمتن أصلاً. «فتح الباري» (٣٥٦/٤).

(١) في «جامعه» بغير هذا اللفظ، كتاب البر والصلة عن رسول الله، باب ما جاء في الخيانة والغش (ص٤٤٢)، (ح١٩٤١) من طريق أبي سلمة الكندي: حدثنا فرقد السَّبَخي عن مُرّة بن شُرَاحيل الهمذاني وهو الطيب عن أبي بكر الصديق قال: قال رسول الله ﷺ: «**ملعون من ضار مؤمناً أو مكر به**».
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٧/٦) من طريق عنبسة عن فرقد بهذا الإسناد وفيه: «مسلماً» بدل «مؤمناً» و«ماكره» بدل «مكر به».
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤٩/٣) من طريق همام العوذي عن فرقد بهذا.
وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٨١/١١)، (ح٨٢١٥) من طريق عثمان بن مقسم عن فرقد بهذا.
قال الترمذي: حديث غريب.
والضعف من قبل فرقد؛ فإنه ضعيف الحديث، وقد سبق.
وفيه انقطاع أيضاً؛ فإن مرة الطيب لم يدرك أبا بكر؛ قاله البزار كما في «المسند» (١٠٨/١).
وانظر أيضاً: «جامع التحصيل» (ص٢٧٦).
وقد توبع ـ فرقد ـ تابعه الشعبي متابعة تامة عند الطبراني في «الأوسط» (١٢٤/٩)، (ح٩٣١٢)، والبيهقي في «الشعب» (٨٣/١١)، (ح٨٢١٧) لكن الإسناد إلى المتابع واه.
فقد رواه الطبراني من طريق آدم بن أبي إياس والبيهقي من طريق أبي حمزة السكري كلاهما عن شيبان عن جابر عن الشعبي عن مرة به.
وجابر هو الجعفي متروك كما سبق.
فالمتابعة لا تصح.
وقد خالفهما في إسناده معاوية بن هشام القصار فرواه عن شيبان عن الشعبي عن مرة بنحوه، أخرجها أبو يعلى في «المسند» (٩٦/١)، (ح٩٦). =

قال العسكري: «يريد أن ذا المكر والخداع لا يكون تقياً ولا خائفاً لله؛ لأنه إذا مكر غدر[١] وإذا غدر خدع، وإذا خدع أوبق، وهذا لا يكون في تقي، فكل خلة جانبت التقى فهي في النار».

١٠٥١ حديث: «ملعون من زاد ولم يشتر».

لا أعلمه في المرفوع، نعم قد ثبت النهي عن النجش[٢]، وهو أن يزيد في ثمن السلعة[٣] لا لإرادة شرائها، ولكن ليوقع غيره، أو يمدحها لينفقها ويروجها.

١٠٥٢ حديث: «المنافق يملك عينيه يبكي بهما متى شاء».

الديلمي[٤]، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات»[٥]، كلاهما عن علي به مرفوعاً، وهو ضعيف.

= هكذا رواه بإسقاط الجعفي المتروك. ومعاوية هذا صدوق له أوهام كما قال ابن حجر في «التقريب» (ص٩٥٦). فروايته منكرة بهذا الإسناد لمخالفته ثقتين. (آدم بن أبي إياس وأبي حمزة محمد بن ميمون السكري).
ثم إن الطبراني أفاد أن الحديث مروي عن شيبان عن جابر عن الشعبي بهذا الوجه.
قال في «الأوسط» (١٢٤/٩): لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا جابر الجعفي ولا رواه عن جابر إلا شيبان وأبو حمزة السكري.
فيستفاد من قوله هذا: أن المتفرد به عن الشعبي هو جابر الجعفي، وأن المحفوظ من رواية شيبان هو بإثبات الجعفي لا بإسقاطه؛ كما جاء عند أبي يعلى.
وبناء على هذا الخطأ في الإسناد حكم الداراني على سنده بالحسن في تخريجه لمسند أبيَ يعلى!.
وعلى كل فقد ضعفه الترمذي. ووافقه الألباني.

(١) سقطت من (م).

(٢) وذلك فيما أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب البيوع، باب النجش ومن قال: لا يجوز ذلك البيع (٦٩/٣، ٧٠)، (ح٢١٤٢) ومسلم في «صحيحه»، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه، وتحريم النجش وتحريم التصرية (١١٥٦/٣)، (ح١٥١٦) من حديث عبدالله بن عمر ﭬ قال: «نهى النبي ﷺ عن النجش».

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» (ل٤١/أ/ نسخة يني جامع).

(٥) في كتابه «الفوائد» الشهير بالغيلانيات (١٤٠/١)، (ح١٠٣). =

ونحوهما لابن عدي في «الكامل» بسند ضعيف جدّاً عن جابر رفعه: **«أتدرون ما علامة المنافق؟»** قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: **«الذي يبكي بإحدى عينيه»**[١].

لكن قال مالك بن دينار: «قرأت في التوراة: إذا استكمل العبد النفاق ملك عينيه»[٢].

وللبيهقي في «الشعب» من طريق علي بن عَثّام[٣] قال: بكى سفيان الثوري يوماً، ثم قال: «بلغني أن العبد أو الرجل إذا كمل نفاقه ملك

= وأخرجه أيضاً ابن عدي في «الكامل» (٥/٢٤٤)، وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص١٢٣)، (ح٩٣) جميعهم من طريق عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر عن أبيه عن جده عن أبي جده ـ (يعني: عمر بن علي) ـ عن علي به مرفوعاً.
والحديث ضعيف جدّاً بهذا الإسناد والآفة من عيسى بن عبدالله العلوي يقال له: مبارك.
ترجمه ابن عدي في «الكامل» (٥/٢٤٥) وذكر له عدة أحاديث هذا منها، ثم قال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.
واتهمه قبله ابن حبان فيما يرويه عن أبيه عن جده كما هو الحال في هذا السند فقال: يروى عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به كأنه كان يهم ويخطئ حتى كان يجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه، فبطل الاحتجاج بما يرويه لما وصفت.
وقال الدارقطني: متروك.
انظر: «المجروحين» (٢/١٢١)، «الكامل» (٥/٢٤٥)، «الميزان» (٣/٣١٥).
(١) بحثت عنه في «الكامل» فلم أجده، ولم أره في ذخيرة الحفاظ.
(٢) ذكره صاحب «قوت القلوب» (١/٣٩١) بلا إسناد.
لكن رواه عبدالله بن أحمد في «الزهد» (ص٢٦١): حدثنا علي بن مسلم: حدثنا سيار بن حاتم: حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي قال: سمعت مالك بن دينار يقول: إن العبد اذا استكمل الفجور ملك عينيه.
وسيار فيه ضعف؛ فقد ضعفه ابن المديني، وقال عنه العقيلي: أحاديثه مناكير ضعفه ابن المديني. وقال الأزدي عنده مناكير.
وقال الذهبي: صالح الحديث. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.
انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/٢٥٤)، «الميزان» (٢/٢٥٣)، «التقريب» (ص٤٢٧).
(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٦٧٧).

عينيه، فبكى»[١].

ولابن المبارك في الجزء الأول من «الزهد» عن زَمْعة بن صالح[٢] عن سلمة بن وهرام[٣] عن شعيب الجبائي[٤] قال: إذا كمل فجور الإنسان ملك عينيه، فمتى شاء أن يبكي بكى[٥]. انتهى.

ومن ثم قيل: «دمع الفاجر حاضر».

قال الصلاح الصفدي: رأيت من يبكي بإحدى عينيه ثم يقول لها قفي فيقف دمعها، ويقول للأخرى: ابك أنتِ، فيجري دمعها، ورأيت آخر له

---

(١) (٢٩٧/٢)، برقم (٩٢٤) قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ: حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر المزكي: حدثنا عبدالله بن سلمة المؤدب: حدثنا محمد بن عبدالوهاب قال: سمعت علي بن عثام يقول: بكى سفيان يوماً ثم فذكره...
ورجال الإسناد موثقون إلا عبدالله بن سلمة فلم أعرفه.
لكن له طريق آخر عن سفيان أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧٢/٧): حدثنا أبو أحمد: ثنا عبدالرحمٰن بن أبي قرصافة العسقلاني: ثنا أبو عمير عيسى بن محمد: ثنا ضمرة بن ربيعة عن سفيان قال: إذا استكمل العبد الفجور ملك عينيه يبكي بهما متى شاء.
أبو أحمد هو ابن عدي الحافظ وأما شيخه فلم أقف على حاله وبقيتهم ثقات.

(٢) تقدم التعريف به عند حديث رقم (١٠٣).

(٣) وقع في الأصل و(ز)، «دهرام» وفي (م): «مهرام» وكلها خطأ، والصواب: «وهرام» كما في نسخة (د) وفي ترجمته. وهو: سلمة بن وهرام، بالراء، اليماني، صدوق، من السادسة، ت ق. «التقريب» (ص٤٠٢).

(٤) شعيب بن الأسود الجبائي، قال عنه الأزدي: أخباري متروك.
انظر: «الميزان» (٢٧٨/٢).

(٥) الزهد لابن المبارك (ص٤٢)، برقم (١٢٩).
وفي سنده زمعة بن صالح شيخ ابن المبارك ضعيف كما سبق عند حديث: «ليس لعرق...» برقم (٩٢٩).
وتابع ابنَ المبارك وكيعٌ في «الزهد» (٧٨٨/١)، برقم (٤٧٤) متابعة تامة، وفيه: عن شعيب الجبائي ـ وكان يقرأ الكتب ـ قال: في بعض الكتب: إذا كمل...
فظهر بهذا السياق عند وكيع أنه ليس من قوله بل هو من بعض الإسرائيليات والله أعلم.
وشعيب الجبائي قال عنه الأزدي: أخباري متروك.
انظر: «الميزان» (٢٧٨/٢).

محبوب، فإذا قال له محبوبه: ابك، بكى، وإذا قال له وهو في وسط البكاء اضحك يجمد دمعه ويضحك، ورأيت من يبكي بإحدى عينيه. انتهى ملخصاً[(١)].

وقال ابن مردويه فيما انتقاه من حديث الطبراني: ثنا الفضل بن أحمد الأصبهاني[(٢)] ثنا إسماعيل بن (عمرو)[(٣)] البجلي[(٤)] ثنا عبدالسلام بن حرب[(٥)] ثنا الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة [ل١٧٣/ب] رفعه: «**بكاء المؤمن من قلبه وبكاء المنافق[(٦)] من هامته**»[(٧)] وكذا هو عند الطبراني في «معجمه»[(٨)].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) الفضل بن أحمد بن منصور بن الذيال، أبو العباس، الزبيدي، حدث عن عبدالأعلى بن حماد وزياد بن أيوب والطبقة، وروى عنه الدارقطني ويوسف القواس وجماعة، قال عنه الدارقطني: ثقة مأمون مات قديماً. «تاريخ بغداد» (٣٧٧/١٢).

(٣) وقع في النسخ كلها (عمر) وهو خطأ؛ الصواب (عمرو) كما في المصدر، وانظر التعريف به.

(٤) إسماعيل بن عمرو بن نجيح، البجلي الكوفي ثم الأصبهاني، عن الثوري ومسعر، وانتهى إليه علو الإسناد بأصبهان. قال أبو حاتم والدارقطني: ضعيف. توفي سنة (٢٢٧هـ). انظر: «الميزان» (٢٣٩/١).

(٥) عبدالسلام بن حرب بن سلم النهدي، بالنون، الملائي بضم الميم وتخفيف اللام، أبو بكر الكوفي، أصله بصري، ثقة حافظ له مناكير، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين وله ست وتسعون سنة ع. «التقريب» (ص٦٠٨).

(٦) في (م): «الكافر» وهو خطأ.

(٧) جزء فيه: «ما انتقى ابن مردويه على أبي القاسم الطبراني» (ص١٧٥)، (ح٨٤).

(٨) الصغير (٤١/٢)، (ح٧٤٥).
وأخرجه أيضاً العقيلي في «الضعفاء» (٨٧/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١١١/٤) وفي «تاريخ أصبهان» (٢٦٤/١) كلهم من طرق عن إسماعيل بن عمرو البجلي بهذا الإسناد.
قال الطبراني: «تفرد به إسماعيل بن عمرو».
وهو ضعيف منكر الحديث؛ فمثله لا يحتمل تفرده؛ ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه؛ قال عنه ابن عدي: ضعيف يحدث بأحاديث لا يتابع عليها.
وضعفه الدارقطني أيضاً، وقال العقيلي: في حديثه مناكير. ثم أورد له عدة أحاديث منها هذا.
وقال ابن حجر في اللسان: يشبه أن يكون موضوعاً. =

وفي الباب عن أنس[١].

ويروى عن ابن عباس مرفوعاً: «**بكاء الكبد والعين من الله**»[٢].

١٠٥٣ حديث: «المُنبتّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى».

البزار[٣]، والحاكم في «علومه»[٤]، والبيهقي في «سننه» عنه[٥]، وكذا ابن طاهر من طريقه[٦]، وأبو نعيم[٧]، والقضاعي[٨]، والعسكري[٩]، والخطابي في «العزلة»[١٠]، كلهم من طريق محمد بن سُوقَة[١١] عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً بلفظ: «**إن هذا[١٢] الدين متين فأوغل فيه برفق،**

= انظر: «ضعفاء العقيلي» (٨٦/١)، «الكامل» (٣٢٢/١)، «ميزان الاعتدال» (٢٣٩/١)، «لسان الميزان» (١٥٦/٢).

(١) لم أهتد إليه.

(٢) وتمامه «وبكاء البدن واللسان من الشيطان».
أخرجه الديلمي في المسند، كما في «الفردوس» (٢١/٢) بلا سند.

(٣) في «مسنده» كما في «كشف الأستار» (٥٧/١)، (ح٧٤).

(٤) «والحاكم في علومه» سقط من (ز) وانظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٣١٥).

(٥) «السنن الكبرى» (١٨/٣).

(٦) أي: من طريق الحاكم في «صفوة التصوف»، «الأجوبة المرضية» (١٠/١).

(٧) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة، ولم يفصح المؤلف عن مكان العزو لكتب أبي نعيم، وكذا فعل في «الأجوبة المرضية» حيث قال: رواه أبو نعيم في بعض تصانيفه. (١٠/١).

(٨) في «مسند الشهاب» (١٨٤/٢).

(٩) وجدته عند تلميذه أبي هلال العسكري فقد رواه عنه في «الجمهرة» (٤٥٤/١).

(١٠) (ص٢٣٦).
وأخرجه أيضاً ابن الأعرابي في «معجمه» (٨٩٩/٣)، (ح١٨٨٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص١٦٢)، والنقاش في «فوائد العراقيين» (ص٧٥)، (ح٧١) كلهم من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن محمد بن سُوقة به.

(١١) محمد بن سُوقة ـ بضم المهملة ـ، الغنوي بفتح المعجمة والنون الخفيفة، أبو بكر، الكوفي، العابد، ثقة مرضي، من الخامسة. ع. «التقريب» (ص٨٥٢). وذكره ابن حجر بهذا الضبط في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٧٠٠/٢).
«محمد بن سوقة عن» سقطت من (م).

(١٢) سقطت من (ز).

ولا تُبَغِّض إلى نفسك عبادة الله، فإن المُنْبَتّ...» وذكره.

وهو مما اختلف فيه على ابن سوقة في: إرساله ووصله[١] وفي: رفعه ووقفه[٢]، ....

---

(١) وبيان ذلك من حيث الاختلاف في الوصل والإرسال على محمد بن سوقة:
فرواه الأئمة كما سبق في مطلع التخريج وغيرهم كلهم من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه مرفوعاً.
وخالف أبا عقيل مروان بن معاوية الفزاري فرواه عن محمد بن سوقة قال: أخبرني محمد بن المنكدر قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره... هكذا مرسلاً.
أخرجها ابن المبارك في «الزهد» (ص٤١٥)، (ح١١٧٨).
وتابع مروان على إرساله محمد بن خازم أبو معاوية الضرير عند القاسم بن سلام في «غريبه» (١/٢٢٤).
وعيسى بن يونس عند البخاري في «تاريخه الكبير» (١/١٠٢).
قال البخاري بعد إيراده الاختلاف: والمرسل أصح.
وكذا قال البيهقي بعد إيراده الاختلاف على ابن سوقة: الصحيح مرسلاً. «شعب الإيمان» (٥/٣٩٤).
قلت: وذلك بالنظر في درجات الرواة عن ابن سوقة ـ وهو ثقة ـ فإن أبا عقيل هذا متفق على ضعفه كما قال ابن عبدالبر وقد سبق الكلام عليه فانظره تحت حديث رقم (٨٩٣).
وأما أبو معاوية مروان بن معاوية ومحمد بن خازم وعيسى بن يونس فكلهم ثقات حفاظ.
وعليه فالرواية المرسلة هي المحفوظة وأما رواية أبي عقيل فهي منكرة جدّاً.

(٢) وأما الاختلاف من حيث الوقف والرفع فهو من حديث عبدالله بن عمرو:
رواه البيهقي في «سننه الكبرى» (٣/١٩) من طريق أبي صالح: حدثنا الليث عن ابن عجلان عن مولى لعمر بن عبدالعزيز عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ، قال: «**إن هذا الدين متين...**» الحديث.
وخالف ابن المبارك فقال: أخبرنا محمد بن عجلان أن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: إن هذا الدين متين.
وروايته في كتابه «الزهد» (ص٤٦٩)، (ح١٣٣٤) من طريق الحسين السلمي صاحب ابن المبارك وهو ثقة.
فخالف ابن المبارك حيث جعله موقوفاً، ولم يذكر واسطة بين ابن عجلان وعبدالله بن عمرو رضي الله عنه.
وطريق ابن المبارك أرجح والآفة في وصله ليست من الليث وهو ابن سعد لكن =

ثم في الصحابة[(١)] أهو: جابر[(٢)]، أو عائشة[(٣)]، أو عمر[(٤)].

وقال الدارقطني: «ليس فيها حديث ثابت»[(٥)].

ورجح البخاري في «تاريخه» من حديث ابن المنكدر: الإرسال[(٦)].

وأخرجه البيهقي أيضاً[(٧)] والعسكري من حديث ابن عمرو بن العاص رفعه، لكن بلفظ: **«فإن المنبت لا سفراً قطع ولا ظهراً أبقى»** وزاد: **«فاعمل**

= الحمل فيه من الراوي عنه كاتبه عبدالله بن صالح الجهني فهو كما قال ابن حجر: صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة.
لكن وإن كانت روايته الأرجح فهي ضعيفة للانقطاع؛ فإن ابن عجلان لم يسمع من عبدالله بن عمرو. انظر: «جامع التحصيل» (ص٢٢٦)، «تهذيب الكمال» (١٠١/٢٦).

(١) في (م): «الصحابي».

(٢) الذي جعله من حديث جابر مرفوعاً هو يحيى بن المتوكل، رواها من طريقه جماعة كما سبق في مطلع التخريج، وهي منكرة والحمل فيها منه.

(٣) أخرجه من حديث عائشة البيهقي في «الشعب» (٣٩٤/٥)، (ح٣٦٠٢) من طريق عبدالله بن أبي مريم: حدثنا علي بن معبد: حدثنا عبيدالله بن عمرو عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «إن هذا الدين متين...
وهو منكر بهذا الوجه، والصحيح هو المرسل عن ابن المنكدر كما سبق.
والعلة فيه من عبدالله بن أبي مريم ترجمه ابن عدي في «الكامل» (٢٥٥/٤) وقال: يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل، فهو إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه، أو يتعمد فإني رأيت له غير حديث غير محفوظ.

(٤) أوردها الدارقطني في «العلل» (٣٣٥/١٣) من طريق ابن سوقة عن ابن المنكدر مرسلاً عن عمر بن الخطاب.
ولم أقف عليها مسندة، لكن مدارها على ابن سوقة، والصحيح عنه إرساله عن ابن المنكدر كما سبق.

(٥) لأن الدارقطني يرى الاضطراب من ابن سوقة ولم يرجح شيئاً وقد ذكر عدة طرق أخرى.
وخالفه البخاري وتابعه البيهقي فرجحا الإرسال وذلك لإمكان الترجيح؛ فإن رواة المرسل منهم ثقات حفاظ ومن خالفهما إما ضعيف أو متروك.

(٦) «التاريخ الكبير» (١٠٣/١).
ورجحه البيهقي كذلك في «الشعب» (٣٩٤/٥).

(٧) في «سننه الكبرى» (١٩/٣).

عمل امرئ يظن أن لن يموت أبداً، واحذر حذراً تخشى أن تموت غداً» وسنده ضعيف أيضاً[(١)]؛ مع كون صحابيه عند العسكري عمرو بن العاص لا ولده، ولكن الظاهر أنه من الناسخ؛ فطريقهما متحد.

وهو عند ابن المبارك في «الزهد»[(٢)] من حديث عبدالله بن عمرو لكن وقفه، ولفظه: «**إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق، ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله، فإن المنبت...**» وذكره[(٣)].

ولهما شاهد عند العسكري[(٤)] من حديث الفرات بن السائب[(٥)] عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة[(٦)] عن علي رفعه: «**إن دينكم دين متين، فأوغل فيه برفق؛ فإن المنبت لا ظهراً أبقى ولا أرضاً قطع**» وفرات ضعيف[(٧)].

وعند أحمد من حديث أنس رفعه[(٨)]، لكن ليس فيه جملة الترجمة وهو على اختصاره أجود مما قبله.

---

(١) انظر الصفحة (ص١٥).
(٢) (ص٤٦٩)، (ح١٣٣٤).
(٣) وهو ضعيف أيضاً كما مر.
(٤) ولم أقف عليها عند غيره من هذا الوجه.
(٥) فرات بن السائب، أبو سليمان، وقيل: أبو المعلى الجزري، عن ميمون بن مهران، وعنه حسين بن محمد المروزي، وشبابة، وجماعة. قال عنه البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٧/١٣٠)، «ميزان الاعتدال» (٣/٣٤١).
(٦) تقدم عند حديث رقم (٣١١).
(٧) وضعفه شديد؛ فهو منكر الحديث كما بينته عند حديث (المغتاب...).
(٨) «مسند أحمد» (٢٠/٣٤٦)، (ح١٣٠٥٢).
ومن طريقه أخرجه «الضياء في المختارة» (٦/١٢٠)، (ح٢١١٥) من طريق عمرو بن حمزة: حدثنا خلف أبو الربيع إمام مسجد سعيد بن أبي عروبة: حدثنا أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق**». ولم يزد لفظ الترجمة.
وهذا الحديث مما تفرد به عمرو هذا؛ وقد أورده البخاري في «تاريخه» (٣/١٩٤) وقال: لا يتابع عمرو على حديثه.
وكذا قال العقيلي. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه غير محفوظ. وقال الدارقطني: ضعيف.
انظر: «التاريخ الكبير» (٦/٣٢٥)، «الكامل» (٥/١٤٣)، «ضعفاء العقيلي» (٣/٢٦٥)، «الميزان» (٣/٢٥٥). =

وهو من البتّ أي: القطع؛ يريد أنه بقي في طريقه عاجزاً عن مقصده، لم يقض وطره، وقد أعطب ظهره، والوغول[(١)]: الدخول في الشيء فكأنه قال: إن هذا الدين مع كونه سهلاً[(٢)] يسيراً صلب شديد، فبالغوا فيه في العبادة، لكن اجعلوا تلك المبالغة مع رفق؛ فإن الذي يبالغ فيه بغير رفق، ويتكلف من العبادة فوق طاقته، يوشك أن يمل حتى ينقطع عن الواجبات، فيكون مثله مثل الذي يعسف الركاب ويحملها من السير على ما لا تطيق، رجاء الإسراع فينقطع ظهره؛ [ل١٧٤/أ] فلا هو قطع الأرض التي أراد، ولا هو أبقى ظهره سالماً ينتفع به بعد ذلك.

وهذا كالحديث الآخر: «**إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه**». أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة[(٣)] كما سيجيء في: «**من يشاد...**»[(٤)]. وكقوله: «**سددوا وقاربوا**»[(٥)]؛ أي: اقصدوا: السداد الصواب، ولا تفرطوا فتجهدوا أنفسكم في العبادة، لئلا يفضي بكم ذلك إلى الملال، فتتركوا العمل فتفرطوا.

= فالحديث منكر بهذا الوجه على ما تفيده عبارات الأئمة.
بل هو قول أحمد صراحة فإنه كان قد حدث بهذا الحديث من هذا الوجه ثم تركه وكان يقول: «هو منكر».
حكاه عنه ابن أخيه حنبل بن إسحاق الشيباني كما في: (الجزء العاشر من المنتخب) لابن قدامة مخطوط الظاهرية من جوامع الكلم.
وهي فائدة عزيزة جدّاً. ومنه نعلم بأن قول السخاوي: هذا الحديث أجود مما قبله فقوله: «أجود» ليست على بابها، بل هي بمعنى أقل ضعفاً.
يدل على ذلك قوله في «الأجوبة المرضية» (١/١٥): وعلى كل حال فالحديث ضعيف إلا أن هذه الطريق على اختصارها أجود مما قبلها.

(١) في (ز): «والوغل».
(٢) غير واضحة بالأصل بسبب الطمس وهي واضحة في (ز) و(م) و(د).
(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر (١/١٦)، (ح٣٩).
وأخرجه أيضاً النسائي في الصغرى، كتاب الإيمان وشرائعه، الدين يسر، (ص٧٦٤)، (ح٥٠٣٤)، وابن حبان (٢/٦٣)، (ح٣٥١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً.
(٤) في حرف الميم برقم (١٢٠٤).
(٥) أورده المؤلف في حرف السين بترجمة مستقلة.

وقد روى الخطابي في «العزلة» من جهة ابن أبي قماش[١] عن ابن عائشة[٢] قال: «ما أمر الله عباده بما أمر إلا وللشيطان فيه نزغتان، فإما إلى غلو، وإما إلى تقصير، فبأيهما ظفر قنع»[٣].

وعن علي بن عثام[٤] قال: «كلا طرفي القصد مذموم»[٥].

ولبعض الشعراء[٦]:

فسامح[٧] ولا تستوف حقك كله وأبق فلم يستوف قط كريم
ولا تَغْدُ[٨] في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم

وقد أفردت في هذا الحديث جزءاً[٩].

١٠٥٤ حديث: «من آذى ذمياً فأنا خصمه».

أبو داود[١٠] من حديث ابن وهب عن أبي صخر المدني[١١] عن

---

(١) هو: محمد بن عيسى بن السكن أبو بكر الواسطي، يعرف بـ «ابن أبي قُمَاش» قدم بغداد وحدث بها وكان ثقة. قاله الخطيب في ترجمته من «تاريخ بغداد» (٢/٤٠٠). وانظر: فتح الباب في الكنى و«الألقاب» لابن منده (ص١١٣).

(٢) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٠٨).

(٣) «العزلة» (ص٢٣٧) قال الخطابي: أخبرني إبراهيم بن عبدالرحيم العنبري قال: حدثنا ابن أبي قماش عن ابن عائشة قال: . . . فذكره.

(٤) تقدم عند حديث رقم (٦٧٧). (٥) المصدر السابق. رواه عنه الخطابي بسنده.

(٦) وقع في «العزلة» (ص٢٣٧): وأنشدنا أبو سليمان؛ أي: الخطابي فذكر البيتين على أنهما من شعره بعد قول علي بن عثام.
وقد نسب البيتين للخطابي ياقوت في «معجم الأدباء» (٢/٤٨٦).

(٧) كذا في الأصل وأما في «العزلة» (تسامح) وهو الموافق أيضاً لما في معجم الأدباء (٢/٤٩٠).

(٨) كذا في النسخ ووقع في «العزلة» (ص٢٣٧): «ولا تغل» وكذا من نسب البيتين للخطابي كياقوت الحموي.

(٩) وهو مطبوع ضمن «الأجوبة المرضية» (١/١٠).

(١٠) في «سننه»، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارة (ص٥٤٨)، (ح٣٠٥٢) قال: حدثنا سليمان بداود المهري عن ابن وهب به. بغير هذا اللفظ كما سيذكره المؤلف.

(١١) حميد بن زياد، أبو صخر بن أبي المخارق، الخرّاط، صاحب العباء، مدني سكن =

صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم دنية عن رسول الله ﷺ قال: **«ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا خصمه يوم القيامة»** وسنده لا بأس به، ولا تضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة؛ فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم، ولذا سكت عليه أبو داود[(١)].

= مصر، ويقال هو: حميد بن صخر أبو مودود الخرّاط، وقيل إنهما اثنان، صدوق يهم، من السادسة، مات سنة تسع وثمانين بخ م د ت عس ق. «التقريب» (ص٢٧٤).

(١) زاد في «الأجوبة المرضية» (١/١٦): «... فهو عنده صالح».

وقول السخاوي هذا هو للزركشي قبله بنحوه كما في «التذكرة» (ص٣٣) فإنه أورد الحديث وقال: وإسناده لا بأس به ولا يضره جهالة من لم يسم من أبناء الصحابة؛ فإنهم عدد كثير.

وبمثل هذا جوّد إسناده الأبناسي في «الشذا الفياح» (٢/٤٣٦) وكذا العراقي في «التقييد والإيضاح» (٢/٧٧٢) فقالا: سكت عليه أبو داود فهو عنده صالح، وهو كذلك إسناده جيد، وهو وإن كان فيه من لم يسم، فإنهم عدة من أبناء الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة، فقد رويناه في سنن البيهقي الكبرى فقال في روايته: عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ.

وتابعهم السيوطي على ذلك كما في «اللآليء المصنوعة» (٢/١١٨).

وذكر الألباني قول العراقي والسخاوي وأقرهما كما في «الصحيحة» (١/٨٠٧).

وبقية رجال السند ثقات عدا أبي صخر المدني ففيه كلام يسير لا يضر وهو صدوق.

قال ابن عدي: هو عندي صالح الحديث وإنما أنكرت عليه هذين الحديثين «المؤمن مؤالف» وفي «القدرية» اللذين ذكرتهما، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيماً.

فالذي يظهر أنه صدوق حسن الحديث. ولم أر في ترجمته من صرح بتفسير الجرح عدا ابن عدي فإنه أنكر عليه حديثين وهما: (القدرية) و(المؤمن مؤالف) ثم قال: وأما سائر حديثه فمستقيم.

وبهذا الاستثناء قال الشيخ مقبل الوادعي: فعلى هذا يكون حديثه حسناً. «الإلزامات والتتبع» (ص٢٠٣).

انظر: «الكامل» (٢/٢٦٩) «سؤالات البرقاني» (ص٢٣) «الإلزامات والتتبع» (٢٠٢)، «تهذيب الكمال» (٧/٣٦٦).

ثم إن للحديث شواهد تزيده قوة كما سيأتي.

وهو عند البيهقي في «سننه» من هذا الوجه[١]، وقال: عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم دنية وذكره بلفظ: «**ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة**»، وأشار رسول الله ﷺ بإصبعه إلى صدره: «**ألا ومن قتل معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله، حرم الله عليه ريح الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفاً**».

وله شواهد بينتها في جزء أفردته لهذا الحديث أيضاً[٢]، ومنها عن عمر بن سعد[٣] رفعه: «**أنا خصم يوم القيامة لليتيم والمعاهد، ومن أخاصمه أخصمه**»[٤].

---

(١) «السنن الكبرى» (٢٠٥/٩) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم: أخبرنا ابن وهب به.
وأخرجه أيضاً ابن زنجويه في «الأموال» (٣٨١/١)، (ح٦٢١) قال: أنا يوسف بن يحيى البويطي عن ابن وهب به.

(٢) هذا الجزء مطبوع ضمن «الأجوبة المرضية» (١٦/١) وقد توسّع المؤلف في ذكر الشواهد.

(٣) يحتمل أن يكون أبا كبشة الأنماري الصحابي، مختلف في اسمه اختلافاً كبيراً، وعمر بن سعد أحد الأقوال فيها، «الإصابة» (٥٥٦/١٢) أو أن يكون: عمر بن سعد بن أبي وقاص، لكنه ولد في السنة التي مات فيها عمر فهو تابعي. انظر: «الإصابة» (٤٢٣/٨).

(٤) هذا الشاهد لم يذكره في جزئه الحديثي المطبوع ولم أقف عليه مسنداً، وقد عزاه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص١٨٤) لمسند الفردوس من حديث عمر ولم أجده فيه.
ومن شواهده التي ذكرها حديث عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً بلفظ: «**من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً**».
أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم (٩٩/٤)، (ح٣١٦٦).
تنبيه: يلاحظ أن السخاوي ذكر هذه الأحاديث التي تشهد لمعنى الترجمة ولم يعرج على أن الحديث بلفظ الترجمة غير ثابت لكنه نبه على ذلك في جزئه الحديثي.
ولفظ الترجمة جاء مروياً من حديث جابر بزيادة: «ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة».
هذا الحديث رواه الخطيب في «تاريخه» (٣٧٠/٨) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٣٦/٢) من طريق عبدالله بن محمد الشاهد: حدثنا العباس بن أحمد =

١٠٥٥ [ل١٧٤/ب] **حديث: «من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه».**

مسلم[١] من حديث أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه به، في حديث أوله: **«من نَفَّس عن مؤمن كُربة»** لكن بلفظ: **«من بطأ»**[٢] بدون ألف[٣].

وكذا هو بهذا اللفظ عند العسكري من حديث أبي عوانة، وعبدالله بن سيف[٤]، فرقهما كلاهما عن الأعمش[٥].

ورواه القضاعي من حديث زائدة عن الأعمش به بلفظ الترجمة[٦].

= المذكر: حدثنا داود بن علي بن خلف: حدثنا إسحاق بن إبراهيم: حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به مرفوعاً.
قال الخطيب: هذا حديث منكر بهذا الإسناد؛ والحمل فيه عندي على المذكر؛ فإنه كان غير ثقة.
زاد السخاوي: والراوي عنه متهم بالاختلاق. «الأجوبة المرضية» (١/١٧).
قلت: يعني بذلك: عبدالله بن محمد الشاهد، ابن الثلاج، كذبه جماعة. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٤٩٧).
وبالجملة فالحديث بلفظ الترجمة غير ثابت، لكن جاء معناه في حديث صحيح كما سبق.

(١) «صحيح مسلم»، كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (٤/٢٠٧٤)، (ح٢٦٩٩). وفيه طول.

(٢) في (م): «بط» ولعله من تصرف الناسخ فلعله فهم الألف بعد الطاء وليس كذلك؛ بل المقصود الألف في أول الكلمة (أبطأ).

(٣) قال ابن الأثير: يقال بَطَّأ به وأبْطَأ به بمعنى؛ أي: من أخَّره عمله السَّيّء وتفريطُه في العمل الصالح لم ينفعه في الآخرة شَرَفُ النَّسَب. «النهاية» (١/١٣٤).

(٤) هو: الخوارزمي، قال ابن عدي: وقد رأيت لعبدالله بن سيف هذا غير حديث منكر. «الكامل» (٤/٢٤٧).

(٥) رواه عنه تلميذه أبو هلال العسكري في «الجمهرة» (٢/٣١٢) من طريق إبراهيم بن الحسن العلاف: ثنا أبو معاوية به، بلفظ الترجمة تماماً.

(٦) «مسند الشهاب» (١/٢٤٥)، (ح٣٩٣).
وتنبيه المؤلف بقوله: «بلفظ الترجمة»؛ أي: أن العسكري والقضاعي روياه بلفظ الترجمة مقتصرين عليه من غير زيادة لألفاظ أخرى كما وقع عند مسلم، وأيضاً وقع عندهما «أبطأ» بدل «بطّأ».

وعن محمد بن النضر الحارثي[١] قال: «**من فاته حسب نفسه ـ يعني: الدين ـ لم ينفعه حسب أبيه**»[٢].

١٠٥٦ حديث: «من أتت عليه أربعون سنة، ولم يغلب خيره شره فليتجهز إلى النار».

أورده الأزدي في ترجمة بارح[٣] عن عبدالله بن مالك الهروي[٤] عن سفيان عن جويبر[٥] عن الضحاك[٦] عن ابن عباس به مرفوعاً[٧].

---

(١) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٨٨).

(٢) رواه الدينوري في «المجالسة» (١٨٩/٣)، برقم (٨٢٨) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي الدنيا عن أحمد بن جميل قال: قال محمد بن النضر الحارثي: أول المروءة طلاقة الوجه، والثاني التودد إلى الناس، والثالث قضاء الحوائج، ومن فاته حسب نفسه لم ينفعه حسب أبيه (يريد الدين).

(٣) بارح أوله باء معجمة بواحدة وراء مكسورة، ابن أحمد بن بارح الهروي، أبو النضر، كان يلبس الصوف ويتزهد ويحث الناس على الطاعة، مات سنة (٢٧٨هـ) ولم يكن من أصحاب الحديث، قال عنه الأزدي: ضعيف جدّاً.
انظر: «الإكمال» (١٧٦/١) «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (١٩٢/١)، «اللسان» (٢٦١/٢).
وقع في (م): تارح!

(٤) هكذا أورده ابن حجر في «اللسان» (٥٥١/٤) ونقل عن النباتي أنه قال: لا أعرفه.

(٥) تقدم عند حديث رقم (١٠).

(٦) الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم الخراساني؛ قال أحمد وابن معين وأبو زرعة: ثقة، وزاد أحمد: مأمون. «الجرح والتعديل» (٤٥٨/٤ رقم ٢٠٢٤).

(٧) ولم أقف عليه، وكأن الأزدي انفرد بإخراجه، فإن له مصنفاً كبيراً في الضعفاء، وقد عزاه له الحافظ أيضاً كما في «اللسان» (٢٦١/٢).
ويظهر من سنده أنه واه جدّاً ففيه بارح ضعيف جدّاً كما قال الأزدي.
وجويبر: متروك الحديث.
قال عنه أحمد: ما يسند عن النبي ﷺ فهو منكر.
وقال النسائي وابن الجنيد والدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة.
وقال ابن حجر: ضعيف جدّاً.
انظر: «الجرح والتعديل» (٥٤١/٢)، «المجروحين» (٢١٧/١)، «ضعفاء النسائي» =

وأشار إليه الخطيب[١].

١٠٥٧ حديث: «من أتت عليه ستون سنة».

في: «معترك المنايا»[٢].

١٠٥٨ حديث: «من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار».

أحمد[٣] والطيالسي[٤] في «مسنديهما»، والترمذي[٥]، وآخرون[٦]، عن معاوية به مرفوعاً.

= (ص٧٣)، «الضعفاء» للدارقطني برقم (١٤٧)، «تهذيب الكمال» (١٦٧/٥)، «التقريب» (ص٢٠٥).
بل حكم الخطيب على حديثه هذا بالوضع قائلاً: علامة الوضع لائحة عليه. انظر: «الأسرار المرفوعة» (ص٣١٢).

(١) لعله في المؤتنف وهو لم يطبع بعد..
وإشارته صرح بها القاري حيث قال الخطيب: عجب من المؤلف تقريره وعلامة الوضع لائحة عليه.
«الأسرار المرفوعة» (ص٣١٢).

(٢) لم يذكره المؤلف تحت حديث «معترك المنايا» بل ذكر ما يقرب منه تحت حديث أعمار أمتي.. برقم (١٣٢).
وأما لفظ: **«من أتت عليه ستون سنة فقد أعذر الله إليه في العمر»**.
فهو عند أحمد في «المسند» (١٤/١٤)، (ح٨٢٦٢): حدثنا أبو عبدالرحمٰن: حدثنا سعيد بن أبي أيوب: حدثني محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً بهذا.
والحديث صحيح فأصله عند البخاري بنحوه (٨٩/٨)، (ح٦٤١٩) من طريق معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: **«أعذر الله إلى امرئ أخّر أجله حتى بلّغه ستين سنة»**.
قال البخاري: تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبري.

(٣) «مسند أحمد» (٤٠/٢٨)، (ح١٦٨٣٠) من طريق شعبة حدثنا حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز عن معاوية مرفوعاً بنحوه.

(٤) «مسند الطيالسي» (٣١٠/٢)، (ح١٠٥٣). قال: حدثنا حماد بن سلمة، ويزيد بن زريع عن حبيب به.

(٥) في «جامعه»، كتاب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في كراهية قيام الرجل للرجل (ص٦١٩)، (ح٢٧٥٥) من طريق الثوري وحماد بن أسامة كلاهما عن حبيب به.

(٦) كابن الجعد في «مسنده» (ص٢٢٢)، (ح١٤٨٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» =

وفي الباب عن جماعة(١).

= (ح٢٦٠٩٥) وعبد بن حميد في «مسنده» (ص١٥٦)، (ح٤١٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٥٤٣)، (ح٩٧٧)، وأبو داود في «سننه» (ص٩٤٤)، (ح٥٢٢٩)، والطبراني في «الكبير» (٣٥١/١٩)، (ح٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤٦٧/١٠)، (ح٧٨١١) كلهم من طرق عن حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز عن معاوية به مرفوعاً.
والحديث إسناده صحيح رجاله رجال الشيخين، وأبو مجلز ثقة باتفاق كما قال ابن عبدالبر، والراوي عنه ثقة ثبت كما قال ابن حجر. «التقريب» (ص٢٢٠).
لكن الترمذي اقتصر على تحسينه فقال عقب الحديث: هذا حديث حسن.
كذا في «جامعه» وأيضاً في «التحفة» (٤٩٩/٨).
وتعقبه الألباني بقوله: بل هو حديث صحيح، رجال إسناده ثقات رجال الشيخين، وأبو مجلز اسمه لاحق بن حميد، وهو ثقة، وحبيب بن الشهيد ثقة ثبت كما في «التقريب»، فلا وجه للاقتصار على تحسينه. «السلسلة الصحيحة» (٦٢٧/١).
وللحديث وجه آخر عن معاوية أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (٥٦٨/٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥٤/٣)، (ح١١٢٥)، والطبراني في «الأوسط» (٩٤/٩)، (ح٩٢٢٧) كلهم من طريق مغيرة بن مسلم الفزاري عن عبدالله بن بريدة عن معاوية مرفوعاً بنحوه.
وعند الطبري أبو معاوية محمد بن خازم مقروناً مع المغيرة.
وسنده صحيح رجاله كلهم ثقات.

(١) كحديث عمرو بن مرة الجهني أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٨٢/٤)، (ح٤٢٠٨) قال: حدثنا علي بن إبراهيم الخزاعي الأهوازي قال: نا عبدالله بن داود بن دلهاث قال: حدثني أبي عن أبيه دلهاث عن أبيه إسماعيل عن أبيه أن أباه مسرع بن ياسر حدثه عن عمرو بن مرة الجهني قال: قال النبي ﷺ: من أحب أن يتمثل له الرجال بين يديه قياماً فليتبوأ مقعده من النار.
والحديث ضعيف جدّاً، شيخ الطبراني لم أعرفه.
وعبدالله بن داود ذكره ابن حجر في «اللسان» (٨/٥) وسكت عنه.
وأبوه: داود قال عنه الأزدي: عن آبائه، لا يصح حديثه. «لسان الميزان» (٣٩٧/٣).
وأما دلهاث فمجهول، قاله النباتي كما في ذيل «الميزان» (ص٩٧).
والراوي عن مسرع هو ابنه عبدالله بن مسرع قال عنه الذهبي: لا يصح حديثه.
وهذا سند مظلم مسلسل بالضعفاء والمجاهيل؛ ولذا قال الهيثمي في «المجمع» (٨٠/٨) فيه جماعة لم أعرفهم. =

وقد أفرد النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في المسألة جزءاً[(١)].

وقال أبو سليمان الخطابي في معناه: «هو أن يأمرهم بذلك ويلزمهم إياه على مذهب الكبر والنخوة، وقوله: «يتمثل» معناه: يقوم[(٢)] ينتصب بين يديه»، قال[(٣)]: «وفي حديث سعد دلالة على أن قيام المرء بين يدي الرئيس الفاضل والوالي العادل وقيام المتعلم للعالم مستحب غير مكروه»[(٤)].

قال البيهقي في «الشعب»[(٥)] عقب حكايته[(٦)]: وهذا القيام يكون على وجه البر والإكرام، كما كان قيام الأنصار [لسعد][(٧)]، وقيام طلحة

= ويروى أيضاً عن عبدالله بن الزبير أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١/٤٠٠) من طريق سعيد بن عنبسة الرازي: نا عمر بن حبيب قاضي البصرة: نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي شيخ الهنائي عن عبدالله بن الزبير مرفوعاً به.
وسنده موضوع؛ سعيد بن عنبسة كذبه ابن معين وابن الجنيد.
وقال أبو حاتم: لا يصدق. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/٥٢)، و«الميزان» (٢/١٥٤).
ويروى عن الحسن البصري مرسلاً أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١١/٣٦١) من طريق علي بن الجعد: سمعت المبارك بن فضالة يقول: سمعت الحسن يقول: قال النبي ﷺ: . . . فذكره في قصة طويلة.
والحديث على إرساله أجود من الطريقين اللذين قبله.

(١) لم أقف عليها.
(٢) سقطت من (م).
(٣) سقطت من (ز).
(٤) معالم السنن (٤/١٥٥).
(٥) (١١/٢٧٧).
(٦) لكلام الخطابي فإنه نقله ثم عقب عليه. «الشعب» (١١/٢٧٧).
(٧) ليست في النسخ، وألحقتها من المطبوع شعب الإيمان. فلعلها سقطت من النساخ أو المؤلف سهواً؛ لأن المؤلف نقل الكلام عن البيهقي بحروفه ولم يختصره.
وحديث قيام سعد للأنصار متفق عليه أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الاستئذان، باب قول النبي ﷺ قوموا إلى سيدكم (٨/٥٩)، (ح٦٢٦٢) وفي موضع (٥/١١٢)، (ح٤١٢١) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ يقول: نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ، فأرسل النبي ﷺ إلى سعد فأتى على حمار، فلما دنا من المسجد قال للأنصار: **«قوموا إلى سيدكم أو خيركم»**. الحديث. . .
وهو في «صحيح مسلم»، كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم (٣/١٣٨٨)، (ح١٧٦٨).

لكعب بن مالك[١].

ولا ينبغي للذي يقام له أن يريد ذلك من صاحبه، حتى إن لم يفعل حنق عليه، أو شكاه أو عاتبه، وقد سمعت أبا عبدالله الحافظ هو الحاكم يقول: سمعت الإمام أبا بكر أحمد بن إسحاق هو الصبغي إمام الفقهاء الشافعية بنيسابور[٢]، يقول التقيت مع أبي عثمان الحيري[٣] في يوم عيد في المصلى وكان من عادته إذا التقى بواحد منا يسأله بحضرة الناس عن مسائل فقهية يريد بذلك إجلاله وزيادة محله عند العوام، فسألني بحضرة الناس في مصلى العيد عن مسائل، فلما فرغ منها قلت له: أيها الأستاذ في قلبي شيء أردت أن أسألك عنه منذ حين، قال: قل، قلت: إني رجل قد دفعت إلى صحبة الناس وحضور هذه المحافل، وإني ربما أدخل مجلساً [ل١٧٥/أ] يقوم لي بعض

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك وقول الله ﷻ (وعلى الثلاثة الذين خلفوا) (٣/٦)، (ح٤٤١٨).
و«صحيح مسلم»، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه (٢١٢٠/٤)، (ح٢٧٦٩) كلاهما من حديث عبدالله بن كعب ـ كان قائد كعب من بنيه حين عمي ـ قال: سمعت كعب بن مالك يحدث حديثه فذكره... في قصة طويلة جدّاً.
والشاهد منها قول كعب عندما بشر بتوبته قال: دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ جالس في المسجد وحوله الناس فقام طلحة بن عبيدالله يهرول حتى صافحني وهنأني، والله ما قام رجل من المهاجرين غيره، قال: «فكان كعب لا ينساها لطلحة». وهذا لفظ مسلم.

(٢) شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري الشافعي، المعروف بـ «الصبغي» سمع الحارث بن أبي أسامة وهشام بن علي السيرافي، وعلي بن عبدالعزيز البغوي وغيرهم، وعنه أبو علي الحافظ، وأبو أحمد الحاكم وأبو عبدالله الحاكم، توفي سنة (٣٤٢هـ) «سير أعلام النبلاء» (٤٨٨/١٥).
ونيسابور: نيسابور بفتح أوله والعامة يسمونه (نشاوور) من ثغور ومقاطعة من مدينة خراسان، تقع اليوم شمال شرق إيران بالقرب من العاصمة الإقليمية (مشهد).
انظر: «معجم البلدان» (٣٣١/٥) «بلدان الخلافة الشرقية» (ص٤٢٤). ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الشبكة العنكبوتية.

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (١٠٢١).

الحاضرين ويتقاعد عن القيام لي بعضهم، فأجدني أنقم[١] على المتقاعد حتى لو قدرت على الإساءة إليه فعلت، قال: فلما فرغت من كلامي سكت أبو عثمان وتغير لونه، ولم يجبني[٢] بشيء فلما رأيته قد تغير، سكت ثم انصرفت من المصلى، فلما كان بعد العصر قعدت وأذَّنت للناس، فدخل علي عند المساء جار لي، قلَّ ما كان يتخلف عن مجلس أبي عثمان، فقلت له من أين أقبلت؟ قال: من مجلس أبي عثمان، قلت: وفي ماذا كان يتكلم؟ قال: أخذ في المجلس من أوله إلى آخره في رجل كان ظنه به أجمل ظن، فأخبر عن سره بشيء أنكره أبو عثمان وتغير ظنه به، قال أبو بكر: فعلمت أنه حديثي، قلت: وبماذا ختم حديث ذلك الرجل؟ قال: قال أبو عثمان: أظهر لي من باطنه شيئاً لم أشم منه رائحة الإيمان، ويشبه أنه على الضلال ما لم تظهر توبته من الذي أخبرني به عن نفسه، قال الشيخ أبو بكر: فوقع علي البكاء وتبت إلى الله ﷻ مما كنت عليه. انتهى. والابتلاء بهذا كثير نسأل الله التوفيق.

١٠٥٩ حديث: «من أحب دنياه أضر بآخرته ومن أحب آخرته أضر بدنياه».

أحمد[٣]، والطبراني[٤]، والقضاعي[٥]، وغيرهم[٦]، من حديث المطلب عن أبي موسى به مرفوعاً.

---

(١) في (م): «أنتقم» وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «يجيبني» خطأ، والصواب ما أثبته من (د) و(ز) و(م)، وهو كذا في الشعب.

(٣) في «مسنده» (٣٢/٤٧٠)، (ح١٩٦٩٧، ١٩٦٩٨).

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة وعزاه له الهيثمي في المجمع.

(٥) في «مسند الشهاب» (١/٢٥٨)، (ح٤١٨).

(٦) كعبد بن حميد في «مسنده» (ص١٩٨)، (ح٥٦٨)، وابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٨٧)، (ح١٦٢)، والبزار في «مسنده» (٨/٧١)، (ح٣٠٦٧)، والروياني في «مسنده» (١/٣٧٨)، (ح٥٧٨، ٥٧٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/٤٨٦)، (ح٧٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤/٣٠٨، ٣١٩)، والبيهقي في «الشعب» (١٢/٥٣٨)، (ح٩٨٥٤) كلهم من طرق عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبدالله بن حنطب عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكر =

[١٠٦٠] **حديث: «من أحب شيئاً أكثر من ذكره».**

أبو نعيم(١)، ثم الديلمي(٢)، ....

= الحديث بزيادة عند جميعهم: **«فآثروا ما يبقى على ما يفنى»**.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
وتعقبه الذهبي بقوله: فيه انقطاع.
يعني بذلك المطلب بن عبدالله فإنه لم يسمع من أبي موسى الأشعري كما قال أبو حاتم وغيره. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٠٩) و«جامع التحصيل» (ص٢٨١).
وبهذه العلة أعله المنذري في «الترغيب والترهيب» (٨٥/٤).
وبقية رجاله ثقات.
وللحديث شاهد قوي وهو ما أخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٧٨)، (ح١٦١) قال: أخبرنا هدية بن عبدالوهاب أخبرنا الفضل بن موسى أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من طلب الدنيا أضر بالآخرة، ومن طلب الآخرة أضر بالدنيا، فسمعته قال: فأضروا بالفاني للباقي.
ورجال إسناده ثقات عدا محمد بن عمرو وهو الليثي ففيه كلام يسير ينزل به إلى درجة الصدوق.
قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، ومرة قال: ثقة.
وذكره ابن حبان في ثقاته وقال: كان يخطئ.
وقال عنه ابن عدي: له حديث حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك غير حديث في الموطأ وغيره، وأرجو أنه لا بأس به.
وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام. وقال في هدي الساري: مشهور من شيوخ مالك احتج به الجماعة، صدوق، تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه.
فالذي يظهر لي أنه صدوق حسن الحديث لكونه يخطئ وهو ما ذهب إليه الذهبي في «الميزان» (٦٧٣/٣) فقال: شيخ مشهور، حسن الحديث، مكثر عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، قد أخرج له الشيخان متابعة.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣١/٨)، «الكامل» (٢٢٤/٦)، «الثقات» (٣٧٧/٧)، «تهذيب الكمال» (٢١٢/٢٦)، «التقريب» (ص٨٨٤).
وعليه فإن حديثه بهذا السند حسن لذاته وهو يقوي ما قبله فيكون حسناً لغيره.

(١) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.
(٢) لم أقف عليه في المسند المطبوع.
ولم أره مسنداً عند غيرهما وقد عزاه الزركشي للديلمي في «التذكرة» (ص١١٥) =

من حديث مقاتل بن حيان[١] عن داود بن أبي هند[٢] عن الشعبي عن عائشة به مرفوعاً.

١٠٦١ حديث: «من أحب قوماً حشر معهم».

ذكره بهذا اللفظ الحاكم قبيل المغازي من «صحيحه المستدرك»، جازماً به بلا سند[٣].

وشاهده: «المرء مع من أحب» وقد مضى[٤].

١٠٦٢ حديث: «من أحب لقاء الله أحب (الله)[٥] لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه».

متفق عليه عن أبي موسى[٦]، ....

= وقال الألباني: ضعيف. كما في «ضعيف الجامع» (ص٧٧١)، (ح٥٣٤١).
ثم أحال الألباني على مقدمة الجامع وفيها أن العزو لبعض الكتب منها مسند الديلمي مؤذن بالضعف.
لكن رواه ابن أبي الدنيا في ذم الدنيا (ص١٥٠)، برقم (٤٦٤) بسنده من قول رابعة العدوية فقال: حدثنا العباس بن الفضل البجلي قال: أكثر قوم ذم الدنيا عند رابعة فقالت: أقلوا من ذم الدنيا؛ فإنه من أحب شيئاً أكثر ذكره.
وأورده الذهبي في ترجمتها من «السير» (٢٤١/٨) من غير هذا الطريق.

(١) مقاتل بن حيان النبطي بفتح النون والموحدة، أبو بسطام البلخي، الخزاز بمعجمة وزاءين منقوطتين، صدوق فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذبه، وإنما كذب الذي بعده، من السادسة، مات قبيل الخمسين بأرض الهند م ٤. «التقريب» (ص٩٦٨).

(٢) داود بن أبي هند القشيري مولاهم، أبو بكر أو أبو محمد البصري، ثقة متقن كان يهم بأخرة، من الخامسة، مات سنة أربعين، وقيل قبلها خ ت م ٤. «التقريب» (ص٣٠٩).
وقع في (م): «دأد» وهو خطأ غريب.

(٣) بصيغة التعليق «قال رسول الله ﷺ» في آخر كتاب الهجرة من «المستدرك» (١٨/٣).
ووجدته مسنداً لكنه ضعيف، وقد مضى تخريجه عند حديث «المرء مع من أحب».

(٤) في حرف الميم بترجمة مستقلة برقم (١٠٢١).

(٥) ليست في الأصل و(م) و(د) وأثبتها من (ز) وهي كذا في الصحيحين.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه (١٠٦/٨)، (ح٦٥٠٨). =

وفي الباب عن جماعة[١].

١٠٦٣ **حديث: «من أحبك لشيء ملّك عند انقضائه».**

هو كما حكاه أبو سليمان الخطابي في «العزلة» له، مما كان على نقش خاتم بعض الحكماء بلفظ: **«من ودك لأمر ولى مع انقضائه»**[٢].

وكان يقال: «لا تؤاخين من مودته لك على قدر حاجته إليك؛ فعند ذهاب الحاجة ذهاب المودة».

وكلاهما عند الدينوري في رابع «المجالسة»، **فالأول**: عن ابن قتيبة: حدثني من رأى على فص ملك الهند مكتوباً[٣]: «من ودّك [ل١٧٥/ب] لأمر ولّى مع انقضائه»[٤].

والثاني: عن ابن أبي الدنيا ثنا محمد بن سلام[٥] قال: كان يقال: «لا

= و«صحيح مسلم»، كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه (٤/٢٠٦٧)، (ح٢٦٨٦).

(١) كعائشة وعبادة بن الصامت وأبي هريرة ﷺ:
فأما حديث عبادة فأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه (٨/١٠٦)، (ح٦٥٠٧).
ومسلم في «صحيحه»، كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه. (٤/٢٠٦٥)، (ح٢٦٨٣).
وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه. (٤/٢٠٦٦)، (ح٢٦٨٥).
وأما حديث عائشة ﵂ فأخرجه مسلم في «صحيحه» أيضاً، كتاب الذكر والدعاء، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه (٤/٢٠٦٦)، (ح٢٦٨٤).

(٢) «العزلة» (ص١٥١).

(٣) كذا بالأصل و(د) وأما في المطبوع من المجالسة (مكتوب)، وأشار المحقق إلى أنه وقع في بعض النسخ (مكتوباً).

(٤) «المجالسة وجواهر العلم» (٢/٣٦٣)، برقم (٥٢٥).

(٥) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٨٠).

ترجين[١] من مودته لك على قدر حاجته إليك؛ فعند[٢] ذهاب الحاجة ذهاب المودة»[٣].

١٠٦٤ حديث: «من أخلص لله أربعين يوماً، ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه».

أبو نعيم في «الحلية»[٤] من جهة مكحول عن أبي أيوب به مرفوعاً، وسنده ضعيف.

وهو عند أحمد في «الزهد» مرسل؛ بدون أبي أيوب[٥].

---

(١) كذا بالنسخ كلها، وأما في «المجالسة»: «لا تؤاخين».
(٢) سقطت من (ز).
(٣) «المجالسة وجواهر العلم» (٢/٣٦٣)، برقم (٥٢٤).
(٤) حلية الأولياء (٥/١٨٩).
(٥) لم أره فيه وهو ناقص.
وهذا الحديث كما يبدو اختلف فيه وصلاً وإرسالاً وبيان ذلك:
أن أبا نعيم أخرجه في الحلية موصولاً من طريق أبي خالد يزيد الواسطي: أنبأنا الحجاج عن مكحول عن أبي أيوب الأنصاري به مرفوعاً.
قال أبو نعيم عقبه: «كذا رواه يزيد الواسطي متصلاً ورواه ابن هارون، ورواه أبو معاوية عن الحجاج فأرسله».
ويزيد الواسطي هو الذي تفرد بوصله، بل وخالف من هو أوثق وأكثر عدداً:
فرواه يزيد بن هارون عن الحجاج مرسلاً أشار إليها أبو نعيم ولم أقف عليها.
وتابع يزيدَ بن هارون أبو معاوية محمد بن خازم الضرير الكوفي متابعة تامة وهو ثقة مشهور أيضاً.
أخرجها عنه هناد في «الزهد» (٢/٣٥٧)، (ح٦٧٨)، والحسين المروزي في زوائده على ابن المبارك في «الزهد» (ص٣٥٩)، (ح١٠١٤) ومن طريق هناد رواه أبو نعيم في «الحلية» (٥/١٨٩).
وتابعهم ثالث وهو أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (ح٣٥٤٨٥).
فرواية هؤلاء الجمع بالإرسال أرجح وأصح لكثرتهم وثقتهم فهم معروفون بالثقة لا سيما يزيد بن هارون وأبو معاوية الضرير.
وأما وصله فمنكر لا يصح؛ لأن المتفرد والمخالف للجماعة صدوق يخطئ في الحديث كثيراً. =

وله شاهد عن أنس[١].

بل ورواه القضاعي من جهة ابن فِيل[٢]، ثم من طريق سَوّار بن مصعب[٣] عن ثابت[٤] عن[٥] مِقْسَم[٦] عن ابن عباس به مرفوعاً[٧]، وفي

= ولا شك أن هذا من جملة ما أخطأ فيه.
قال ابن سعد: منكر الحديث، وقال عنه أحمد: لا بأس به، وقال النسائي: ليس به بأس.
وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ فاحش الوهم؛ يخالف الثقات في الروايات.
وقال ابن عدي: في حديثه لين. إلا أنه مع لينه يكتب حديثه.
وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً ويدلس.
انظر: «الطبقات» (٣١٠/٧)، «المجروحين» (١٠٥/٣)، «الكامل» (٢٧٧/٧)، «تهذيب الكمال» (٣٧٣/٣٣).
وعليه فإن المرسل هو المحفوظ من هذا الوجه ووصله لا يصح، وبنحوه قال الألباني في «الضعيفة» (١١١/١).
وبما أن المرسل نفسه من أقسام الضعيف إلا أن هذا الإسناد ضعيف أيضاً؛ فإن مداره كما سبق على الحجاج وهو ابن أرطاة ضعيف في الحديث كما مضى.
وقد ضعف الحديث الموصول ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٤٥/٣) بـ «أبي خالد الواسطي» وزاد: «حجاج مجروح ولا يصح سماع مكحول من أبي أيوب».
وضعفه العراقي أيضاً كما في «المغني» (١١٠٢/٢).

(١) لم أقف عليه، وقد أشار إليه ابن تيمية في «أحاديث القصاص» (ص٩١) وتبعه الزركشي في «التذكرة» (ص١٣٧).
وقالا: روي مسنداً ـ أي: حديث الترجمة ـ من حديث يوسف بن عطية الصفار عن ثابت عن أنس.
ويوسف ضعيف لا يحتج به.
وهو كما قالا؛ فإن يوسف بن عطية هذا متروك الحديث وقد سبق في حديث رقم (٩٣٥).
(٢) الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيل. تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٧٧٦).
(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٥١).
(٤) هو: ابن أسلم البناني.
(٥) في (م): «بن».
(٦) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٧).
(٧) «الشهاب» (٢٨٥/١)، (ح٥٦٦).
وسنده واه جدّاً؛ آفته سوار بن مصعب الهمذاني المؤذن الضرير فإنه متروك الحديث.
قال أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو نعيم: متروك الحديث. وقال مسلم وأبو داود: ليس بثقة. =

آخره: قال ـ وأظنه القضاعي ـ: «كأنه يريد بذلك من يحضر العشاء والفجر في جماعة»، قال: «ومن حضرها أربعين يوماً يدرك التكبيرة الأولى كتب الله له براءتين، براءة من النار، وبراءة من النفاق».

وهذه الجملة رواها أبو الشيخ في «الثواب» عن أنس بلفظ: «**من أدرك التكبيرة الأولى مع الإمام أربعين صباحاً كتبت له...**» وذكره[1].

ولابن عدي[2]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات»[3]، عن أبي موسى رفعه: «**ما من عبد يخلص لله أربعين يوماً...**»[4] الحديث.

= وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ليس بمحفوظ وهو ضعيف. وقال ابن عراق: متفق على تركه.
انظر: «الجرح والتعديل» (٤/٢٧٢)، «الكامل» (٣/٤٥٤)، «لسان الميزان» (٤/٢١٦)، «تنزيه الشريعة» (١/٦٦).
فالحديث لا يصلح شاهداً لشدة ضعفه.

(١) كتاب الثواب مفقود.
ورواه عن أنس جماعة فإنه يروى عنه من عدة طرق مرفوعاً وموقوفاً ورجح الترمذي وقفه:
رواه الترمذي في «جامعه» (ص٦٩)، (ح٢٤١) قال: حدثنا عقبة بن مكرم ونصر بن علي الجهضمي قالا: حدثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى لله أربعين يوماً في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتبت له براءتان، براءة من النار وبراءة من النفاق.
قال الترمذي عقبه: وقد روي هذا الحديث عن أنس موقوفاً، ولا أعلم أحداً رفعه إلا ما روى سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس.
وإنما يروى هذا الحديث عن حبيب بن أبي حبيب البجلي عن أنس بن مالك قوله.
حدثنا بذلك هناد وكيع عن خالد بن طهمان عن ابن أبي حبيب البجلي عن أنس نحوه ولم يرفعه. اهـ.
وعلى ترجيح الوقف فمثله لا يقال بالرأي كما لا يخفى وهو قول الألباني فقد توسع في تخريجه ثم انفصل إلى صحة الحديث بطرقه. «السلسلة الصحيحة» (٤)، رقم الحديث (١٩٧٩).

(٢) «الكامل» (٥/٣٠٧). (٣) «الموضوعات» (٣/١٤٤).

(٤) هكذا ذكر المؤلف طرفاً من هذا الحديث بهذا اللفظ، لكنه يختلف عما في «الكامل»، والموضوعات فقد جاء عندهما بلفظ: «**من زهد في الدنيا أربعين يوماً** =

١٠٦٥ **حديث: «من أدخل بيته حبشياً أو حبشية أدخل الله بيته رزقاً».**

الديلمي عن ابن عمر مرفوعاً به بلفظ: «**بركة**»(١).

وأورده ابن الجوزي في «تنوير الغبش في فضل السودان والحبش»(٢)، ولا يصح.

وعند البيهقي في «مناقب الشافعي» من طريق الربيع بن سليمان عنه قال: «ما نقص من أثمان السودان إلا لضعف عقولهم، ولولا ذلك لكان لوناً من

= **وأخلص فيها العبادة أخرج الله تعالى على لسانه ينابيع الحكمة من قلبه».**
هذا كما في «الكامل» ووقع في «الموضوعات»: «وأخلص فيها لله» بدل «وأخلص فيها العبادة».
وعلى كل فالحديث روياه من طريق عبدالملك بن مهران الرفاعي: ثنا معن بن عبدالرحمٰن عن الحسن عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً.
قال ابن عدي: هذا متنه منكر؛ وعبدالملك بن مهران ... مجهول ليس بالمعروف. «الكامل» (٥/٣٠٧).
ونقل كلامه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/١٤٥) ولم يزد عليه.
وقال أبو حاتم في عبدالملك بن مهران: مجهول.
وقال عنه العقيلي: صاحب مناكير؛ غلب على حديثه الوهم، لا يقيم شيئاً من الحديث.
انظر: «الجرح والتعديل» (٥/٣٧٠) «ضعفاء العقيلي» (٣/٣٤).
وبالجملة فأحاديث الباب لا تعتضد؛ فكلها واهية.

(١) مسند الفردوس (مخطوط/نسخة لاله لي/ل١٤٩/ب) من طريق أحمد بن الوليد حدثنا خالد بن يزيد الحذاء المكي: ثنا إبراهيم بن عبدالله العُمَري عن عاصم بن عبدالله بن عمر ﵄ مرفوعاً: فذكره.
وأورده ابن حجر في اللسان (٣/ ٣٤٥) وعزاه للديلمي بهذا الإسناد ثم قال: فهذا من وَضْعِ خالد.
قلت: وهو العمري المكي أبو الهيثم، وقد قال في مطلع ترجمته من اللسان: كذبه أبو حاتم ويحيى، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات.
وحكم على الحديث بالوضع السيوطي في الذيل متهماً به خالداً هذا.
وسيأتي حكم المؤلف عليه بقوله: لا يصح.

(٢) وهو مطبوع ولم أره فيه وسبق أنه موضوع.

الألوان، من الناس من يشتهيه ويفضله على غيره»[١].

١٠٦٦ حديث: «من أراد أن يستحلف أخاه وهو يعلم أنه كاذب فَأَجَلَّ الله أن يحلفه، وجبت له الجنة».

أبو الشيخ عن رافع بن خديج به مرفوعاً[٢].

وفي الباب عن ابن عباس[٣].

---

(١) لم أقف عليه في مناقب الشافعي.

(٢) لم أره في كتبه المطبوعة.
ووجدته عند الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٥٧/٢) من طريق محمد بن عبدالحميد: حدثنا فهير بن زياد الرقي ـ وكان يذكر أنه من الأبدال ـ عن الخليل بن مرة عن عطاء الخراساني قال: مررت برجل من قريش وهو ملازم رجلاً من أهل دمشق قلت: ما له؟ قال: ائتمنته على مائة ألف درهم فجحدني، قال: فقلت تريد ماذا؟ قال: أريد أن انطلق إلى الصخرة وآخذ يمينه عندها، قال: قلت: ألا أحدثك حديثاً حدثني سعيد بن المسيب؟ قال: بلى، قال: حدثني سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: من أراد أن يستحلف أخاه المسلم على يمين ويعلم أنه كاذب فأجلّ الله أن يحلفه فتركه وجبت له الجنة، قال عطاء: فلقيني من العام المقبل فقال لي: يا عطاء أشعرت أن الله رد علي ذلك المال، قال: رده عليك الذي أجللته له.
وسنده ضعيف؛ محمد بن عبدالحميد هو الواسطي ترجمه الخطيب في «تاريخه» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً (٣٩٣/٢).
وفيه أيضاً الخليل بن مرة الضبعي البصري، وهو ضعيف لكنه لم يترك.
قال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، هو رجل صالح.
وقال ابن عدي: لم أر في حديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث. وقال ابن حجر: ضعيف.
انظر: «التاريخ الكبير» (١٩٩/٣)، «الجرح والتعديل» (٣٧٩/٣)، «الكامل» (٥٨/٣)، «التقريب» (ص٣٠٢).
فالحديث بهذا السند ضعيف لكن قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٢٠٠): أورده ابن طاهر في موضوعاته.

(٣) أخرج حديثه النقاش في «فوائد العراقيين» (ص٤٧)، (ح٣٢) من طريق إسماعيل بن محمد بن عيسى المزني: ثنا الحكم بن سليمان الحنفي عن عمرو بن جميع عن الحجاج بن أرطأة عن خالد بن يسار عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«من قدم غريماً له إلى سلطان ليحلفه فعلم أنه يحلف بالله باطلاً فتركه إجلالاً له وإعظاماً** =

١٠٦٧ حديث: «من أساء لا يستوحش»[١] هو في معنى: «إنما هي أعمالكم أحفظها عليكم»[٢].

١٠٦٨ حديث: «من أسدى إلى هاشمي أو مطلبي معروفاً ولم يكافئه كنت مكافئه يوم القيامة».

قد بيض له شيخنا في بعض أجوبته[٣].

= **أن لا يحلفه باطلاً لم يرض الله له بمنزلة دون منزلة إبراهيم».**
والحديث موضوع بهذا السند مسلسل بالعلل:
إسماعيل المزني قال عنه الدارقطني: كذاب.
وشيخه الحكم بن سليمان مجهول؛ لم يعرفه أبو حاتم. كما في «الجرح والتعديل» (١١٧/٣)، «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص١٤٠).
وعمرو بن جميع هذا، متهم بالوضع.
قال عنه النقاش والحاكم: أحاديثه موضوعات. ورماه ابن حبان بالوضع. وقال ابن عدي: رواياته عمن روى ليست بمحفوظة وعامتها مناكير، وكان يتهم بوضعها.
انظر: «المجروحين» (٧٧/٢)، «الكامل» (١١١/٥)، «لسان الميزان» (١٩٦/٦).
وحجاج بن أرطاة ضعيف وقد سبق.
وشيخه خالد بن يسار قال عنه أبو حاتم والذهبي: مجهول.
انظر: «الجرح والتعديل» (٣٦٢/٣)، «الميزان» (٦٤٨/١).
وله شاهد من حديث أبي الدرداء بهذا اللفظ لكنه واه جدّاً، أخرجه الكديمي في جزء حديث أبي العباس البصري (مخطوط جوامع) وفي سنده جُمَـيع بن عمر؛ وهو متهم كما سبق في حديث من اللام «لي مع الله وقت. . .».

(١) ليس بحديث كما قال صاحب «الجد الحثيث» (ص٢١٦).

(٢) وهو حديث قدسي طويل أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (١٩٩٤/٤)، (ح٢٥٧٧) عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: يا عبادي إني حرمت الظلم. . . الحديث، وفيه: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه».
وفيه: أحصيها بدل «أحفظها» وجاء بلفظ «أحفظها» عند البزار في «المسند» (٤٤٢/٩)، (ح٤٠٥٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٤١/٤) كلاهما من حديث أبي ذر وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(٣) أجوبته المطبوعة باسم (أجوبة الحافظ ابن حجر ص٤٦).

قلت: قد أخرجه الطبراني في «الأوسط» من حديث أبان بن عثمان[1]: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ: **«من صنع إلى أحدكم من ولد عبدالمطلب** [ل١٧٦/أ] **يداً فلم يكافئه بها في الدنيا، فعلي مكافأته غداً إذا لقيني»**[2].

وللثعلبي في «تفسيره» بسند فيه بعض الكذابين عن علي مرفوعاً: **«من اصطنع صنيعة إلى أحد من ولد عبدالمطلب ولم يجازه عليها فأنا أجازيه عليها إذا لقيني يوم القيامة»**[3].

ورواه الجعابي[4] في «تاريخ الطالبين» بلفظ: **«من اصطنع إلى أحد من أهل بيتي يداً كافأته عنها يوم القيامة»** كما بينته في: «استجلاب ارتقاء

---

(١) أبان بن عثمان بن عفان الأموي، أبو سعيد، وقيل أبو عبدالله، مدني ثقة، من الثالثة. مات سنة خمس ومائة بخ م ٤. «التقريب» (ص١٠٣).

(٢) المعجم «الأوسط» (١٢٠/٢)، (ح١٤٤٦).
وأخرجه أيضاً أحمد في «فضائل الصحابة» (٩٤٦/٢)، (ح١٨٣٠)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٤١٩/٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٦٦/١٠)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٩٦/١)، (ح٤٨٨)، والخطيب في «تاريخه» (١٠٣/١٠) كلهم من طرق عن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد عن أبيه عن أبان بن عثمان قال: سمعت عثمان: فذكره مرفوعاً بنحوه.
والحديث ضعيف بهذا الإسناد من أجل عبدالرحمٰن بن أبي الزناد ففيه ضعف، وقد مضى الكلام عليه عند حديث «كنت لك كأبي زرع...».
والحديث مما أورده الهيثمي في «المجمع» (٢٧٦/٩) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه عبدالرحمٰن بن أبي الزناد وهو ضعيف.

(٣) «الكشف والبيان» (٣١٢/٨).
ليس عن علي بن أبي طالب وإنما عن علي بن الحسين كما في المطبوع فهو مرسل.
ويروى من طريق آخر عن علي بن أبي طالب عند ابن عساكر في «تاريخه» (٣٠٣/٤٥) من طريق عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب: حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً بلفظ: **«من صنع إلى أحد من أهل بيتي يداً كافأته يوم القيامة»**.
وسنده ضعيف جدّاً وعيسى بن عبدالله الملقب بمبارك هو آفته وقد تقدم.

(٤) تقدمت ترجمته عند حديث (٥٠٠).

الغرف»[١].

١٠٦٩ حديث: «من أسرج في مسجد من مساجد الله سراجاً، لم تزل الملائكة وحملة العرش يستغفرون له ما دام في ذلك المسجد ضوء من ذلك السراج».

الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»[٢]، وأبو الشيخ في «الثواب»[٣]، كلاهما عن أنس به مرفوعاً وسنده ضعيف.

---

(١) في (م): «ارتقاء الغرق» وهو خطأ عجيب.
(٢) كما في «بغية الباحث» (٢٥٢/١)، (ح١٢٧) وهو في «إتحاف المهرة» (٤٢/٢)، (ح٩٩٩).
(٣) مفقود.
وأخرجه أيضاً محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (ص٣٨٤)، (ح٣٤)، والبصروي في «أماليه» (مخطوط جوامع) كلهم من طريق إسحاق بن بشر: حدثنا أبو عامر الأسدي مهاجر بن كثير عن الحكم بن مسقلة العبدي عن أنس بن مالك مرفوعاً به.
والحديث موضوع؛ وإسناده لا شيء.
فإسحاق بن بشر هو أبو يعقوب الكاهلي قال عنه العقيلي: اتفقوا على أنه كذاب يضع الحديث.
وهو كما قال؛ فقد رماه بالكذب والوضع أبو بكر بن أبي شيبة وأبو زرعة وأبو حاتم وموسى بن هارون الحمال والدارقطني.
انظر: «الجرح والتعديل» (٢١٤/٢)، «ضعفاء العقيلي» (٩٨/١)، «الميزان» (١٨٤/١).
وشيخه أبو عامر الأسدي متروك الحديث؛ قاله أبو حاتم. «الميزان» (١٩٣/٤).
وأما الحكم بن مصقلة قال عنه البخاري: عنده عجائب. وكذبه الأزدي. «الميزان» (٥٨٠/١).
والحديث ضعفه البوصيري في «الإتحاف» (٤٢/٢) وذكر هذه العلل سوى مهاجر بن كثير.
وحكم عليه الألباني بالوضع كما في «الضعيفة» (٣١٠/٣).
وأما ابن تيمية فقد سئل عنه كما في «الفتاوى» (١٢٨/١٨) فقال: لا أعرف له إسناداً عن النبي ﷺ.
وتعقبه الألباني بقوله: «قد عرفنا إسناده، وبينّا حاله، ومنه علمنا أنه كـ «لَا إسناد»!».
وله شاهد من حديث أبي هريرة لكنه موضوع أيضاً أخرجه الحمامي في الفوائد المنتقاة «السلسلة الضعيفة» (٣١١/٣) بلفظ: **«من أسرج في مسجد سراجاً لم تزل** =

١٠٧٠ حديث: «من أسْمَكَ فَلْيُتمِر».

قال شيخنا: «إنه باطل»[١].

قلت: وفي «مناقب الشافعي» للبيهقي من طريق يونس بن عبدالأعلى عنه أنه قال: «لقد أفلست ثلاث مرات، ولقد رأيتني آكل السمك بالتمر لا أجد غيرهما»[٢].

١٠٧١ حديث: «من أصاب مالا من مهاوش[٣] أذهبه الله في نهابر».

القضاعي من حديث عمرو بن الحصين[٤]: ثنا محمد بن عبدالله بن عُلَاثَة[٥]: ثنا أبو سلمة الحمصي[٦] به مرفوعاً[٧].

= الملائكة تصلي عليه ما دام في السراج قطرة».
وفي إسناده عبدالله بن أيوب بن أبي علاج الموصلي أورده الذهبي في «الميزان» (٣٩٤/٢) وقال: متهم بالوضع كذاب، مع أنه من كبار الصالحين.

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أره فيه، ويقرب منه ما رواه من طريق الربيع عن الشافعي: «لا يستوحش أحدكم من الإفلاس؛ فإني قد أفلست ثلاث مرات ثم أيسرت» «مناقب الشافعي» للبيهقي (١٦٩/٢).
«لا أجد غيرهما» سقط من (م).

(٣) في الأصل: «مهاوش» و(د) و(ز) بالميم، وأما عند القضاعي «نهاوش» بالنون، ويروى بالوجهين.
وفي (م): «تهاوش» وهي لغة فيها أيضاً.
وهي بفتح أولها وكسر الواو.
فعلى لغة النون: معناها المظالم، ويمكن أن تكون النون زائدة، فيكون أصلها من الهوش وهو الخلط. انظر: «النهاية» (١٣٧/٥).
والنهابر هي: المهالك. انظر: «النهاية» (١٣٣/٥).
وسيأتي تفسير معناه في آخر كلام المؤلف.
وتحرفت «نهابر» إلى: «تهاثر» في (م).

(٤) عمرو بن الحصين العقيلي عن محمد بن عبدالله بن علاثة وغيره، متروك الحديث. انظر: «الميزان» (٢٥٣/٣).

(٥) تقدم عند حديث رقم (٥٤٦).

(٦) سليمان بن سُلَيم الكلبي أبو سلمة الشامي القاضي بحمص، ثقة عابد، من السابعة. مات سنة سبع وأربعين ٤. «التقريب» (ص٤٠٨).

(٧) «مسند الشهاب» (٢٧١/١)، (ح٤٤١). =

وكذا هو في ترجمة عمرو بن الحصين من[١] «الميزان»[٢]، ولكن عمرو: متروك.

وأبو سلمة واسمه: سليمان بن سليم، وهو كاتب يحيى[٣] بن جابر[٤]، قاضي حمص، لا صحبة له، فهو مع ضعفه مرسل[٥].

وقد عزاه الديلمي ليحيى[٦] بن جابر هذا، وهو أيضاً ليس بصحابي[٧].

وقال التقي السبكي إنه: «لا يصح»[٨].

= وأخرجه الرامهرمزي في «الأمثال» (ص١٦٢)، (ح١٣٧) ورواية القضاعي من طريقه، قال الرامهرمزي: حدثنا موسى بن زكريا، ثنا عمرو بن الحصين به.
وفيه «نهاوش» بدل «مهاوش».

(١) في (م): «بن» وهو غريب جدّاً.

(٢) (٢٥٢/٣، ٢٥٣). وجعل الذهبي هذا الحديث من مناكيره أفاده السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٦٨٠/٢).

(٣) في الأصل و(ز): «يحير» وهو خطأ والتصويب من (د) (م).

(٤) يحيى بن جابر بن حسان الطائي، أبو عمرو الحمصي القاضي، ثقة من السادسة وأرسل كثيراً. مات سنة ست وعشرين بخ م ٤. «التقريب» (ص١٠٥٠).

(٥) فنخلص من هذا أن سنده ضعيف جدّاً مع إرساله أو إعضاله، فإن مداره على عمرو بن حصين متروك كما قال السخاوي فهو آفته.
وقد سبق الكلام عليه. انظر حديث رقم (٩٧٨).
وأبو سلمة الحمصي قال عنه السخاوي: ثقة لم يرو عن أحد من الصحابة. «الأجوبة المرضية» (٦٧٩/٢).
وهو كذلك كما في ترجمته من «التهذيب» (٩٦/٢) فحديثه هذا معضل.

(٦) في الأصل و(ز): «يحير»، والتصويب من (م) و(د).

(٧) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/ل١٥٤/ب) أورده بلا إسناد.
قال السخاوي في الأجوبة المرضية (٦٧٩/٢): وكأنّ ابن الديلمي لم يظفر له على سند من حديث يحيى هذا.

(٨) في «فتاويه» (٣٦٨/٢). وزاد: «ولا هو وارد في الكتب».
ونقلها الزركشي في «التذكرة» (ص٢٢٤).
وتعقبه بقوله: «وهذا ذكره أصحاب غريب الحديث في كتبهم فمنهم: أبو عبيدة، وصاحب نهاية الغريب... ثم بين أوجه الاختلاف فمنهم من يرويه (نهاوش) بالنون ومنهم من يرويه بالميم». =

قلت: وقد بسطت الكلام عليه في بعض الأجوبة[١]، والمعنى: أن كل مال أصيب من غير حله ولا يُدرى ما وجهه، أذهبه الله في مهالك وأمور متبدّدة[٢].

١٠٧٢ حديث: «من أصاب من شيء فليلزمه».

ابن ماجه من طريق فروة بن يونس[٣] عن هلال بن جُبير[٤] عن أنس به مرفوعاً[٥].

وكذا هو عند البيهقي في «الشعب»[٦]، والقضاعي[٧] من هذا الوجه بلفظ: **«من رزق»** بدل: **«من أصاب»**.

وفي لفظ للبيهقي: **«من رزقه الله رزقاً في شيء فليلزمه»**[٨].

= والحديث يروى عن أبي سعيد الخدري لكن بلفظ: **«من أصاب مالاً من نهابر أهلكه الله في نهاوش»**.

هكذا معكوساً.

أخرجه القضاعي في «مسنده» (٢٧٢/١)، (ح٤٤٣) وفيه وضاع هو محمد بن أحمد العامري؛ قال عنه أبو سعيد بن يونس: حدث بنسخة موضوعة وكان يكذب. انظر: «الميزان» (٤٥٨/٣).

(١) المطبوعة باسم «الأجوبة المرضية» (٦٧٨/٢).

(٢) انظر: «النهاية» لابن الأثير (١٣٣/٥).

(٣) الكِلابي، أبو يونس البصري، مقبول. من السابعة. ق. «التقريب» (٧٨١).

(٤) هلال بن جُبير ويقال: ابن جبر بلا تصغير، بصري، مستور، من الخامسة، وشك ابن حبان في سماعه من أنس. «التقريب» (ص١٠٢٦).

(٥) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب إذا قسم للرجل رزق من وجه فليلزمه (ص٣٧٠)، (ح٢١٤٧).

(٦) «شعب الإيمان» (٤٤٢/٢)، (ح١١٨٤).

(٧) «مسند الشهاب» (٢٣٨/١)، (ح٣٧٥).

(٨) «شعب الإيمان» (٤٤٢/٢)، (ح١١٨٥).

وأخرجه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٠٦/٨)؛ والدولابي في «الكنى والأسماء» (١١٧١/٣)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص١١١)، (ح١٥٤) كلهم من طرق عن عبدالله بن محمد الأنصاري: حدثنا فروة بن يونس الكلابي به.

والحديث سنده ضعيف فيه علتان: =

ولابن ماجه أيضاً من طريق الزبير بن عبيد[١] عن نافع[٢] قال: كنت أجهز إلى الشام وإلى مصر فجهزت إلى العراق، فأتيت أم المؤمنين عائشة [ل١٧٦/ب] فقلت لها: يا أمّ المؤمنين كنت أجهز إلى الشام وإلى مصر فجهزت إلى العراق، فقالت: لا تفعل، مالك ولمتجرك؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا سَبّبَ الله لأحدكم رزقا من وجه فلا يدعه حتى يتغير له[٣] أو يتنكر**»[٤].

وهو عند البيهقي بلفظ: «**إذا قسم لأحدكم رزق[٥] فلا يدعه حتى يتغير، أو يتنكّر له**»[٦] وبلفظ: «**إذا فتح لأحدكم رزق من باب فليلزمه**»[٧].

= الأول فروة بن يونس الكلابي وثقه ابن حبان، وضعفه الأزدي، وقال الذهبي: مختلف فيه.
وقال ابن حجر: مقبول.
انظر: «الثقات» (٣٢١/٧)، «الكاشف» (١٢١/٢)، «تهذيب التهذيب» (٣٨٦/٣)، «التقريب» (ص٧٨١).
فهو لين الحديث ما لم يتابع.
وشيخه هلال بن جبير أورده البخاري في «تاريخه الكبير» وقال: سمع أنساً.
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
ووثقه ابن حبان وقال: «يروي عن أنس ـ إن كان سمع منه ـ أن النبي ﷺ...» ثم ذكر حديث الترجمة.
وقال ابن حجر: مستور، وشك ابن حبان في سماعه من أنس.
«التاريخ الكبير» (٢٠٦/٨)، «الثقات» (٥٠٥/٥)، «التقريب» (ص١٠٢٦).
فالذي يظهر أنه ضعيف لجهالة حاله.
فالحديث ضعيف بهذا السند، وله شاهد لا يفرح به كما سيأتي.

(١) الزبير بن عبيد، عن نافع، مجهول، من السابعة. ق. «التقريب» (ص٣٣٥).
(٢) نافع عن عائشة، مجهول ووهم من زعم أنه مولى ابن عمر. «التقريب» (ص٩٩٧).
(٣) سقطت من (ز).
(٤) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب إذا قسم للرجل رزق من وجه فليلزمه (ص٣٧٠)، (ح٢١٤٨).
(٥) في (ز): «رزقه».
(٦) «شعب الإيمان» (٤٤٤/٢)، (ح١١٨٧).
(٧) «شعب الإيمان» (٤٤٣/٢، ٤٤٤)، (ح١١٨٦).

وحديث جابر[١] عند أحمد أيضاً[٢] وسندهما ضعيف.

وترجم لهما ابن ماجه: «إذا قسم للرجل رزق من وجه فليلزمه».

وأورده[٣] الغزالي[٤] بلفظ: **«من جُعِلَتْ معيشتُه في شيء فلا يَنتَقِل عنه حتى يَتغيّر له»**.

---

(١) كذا في جميع النسخ وهو خطأ ظاهر جدّاً؛ فالحديث المحال إليه حديث عائشة، وهو كذلك في المسند.

(٢) «مسند أحمد» (٤٣/٢٠٠)، (ح٢٦٠٩٢).
وأخرجه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/٨٥).
والحديث مداره على أبي الضحاك: حدثني الزبير بن عبيد: حدثني نافع ـ وليس نافع مولى ابن عمر ـ قال: فذكره....
والحديث ضعيف فيه علل:
الأولى: الضحاك فيه لين واسمه مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني وهو والد أبي عاصم قال عنه العقيلي: لا يتابع على حديثه. وقال الذهبي: فيه لين ما. وقال ابن حجر: مقبول.
انظر: «ضعفاء العقيلي» (٤/٢٣١)، «الكاشف» (٢/٢٤٩)، «التقريب» (ص٩٢٧).
وأما شيخه الزبير بن عبيد فقد ذكره البخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وسكت عنه الذهبي، وقال ابن حجر: مجهول.
«التاريخ الكبير» (٣/٤١٣)، «الكاشف» (١/٤٠٢)، «التقريب» (ص٢٣٥).
وأما شيخه نافع الذي يروي عن عائشة وعنه الزبير بن عبيد فهو ليس بمولى ابن عمر كما جزم به البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٤١٣)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/٤٥٤).
ووقع في إسناد البيهقي في «الشعب» (٢/٤٤٤)، (ح١١٨٧) التصريح بأنه ليس بمولى ابن عمر.
وقال ابن حجر: نافع عن عائشة مجهول ووهم من زعم أنه مولى ابن عمر. «التقريب» (ص٩٩٧).
وهذان الحديثان سندهما ضعيفان كما قرره المؤلف والذي يبدو أنهما لا يتقويان وسكوت المؤلف دال على ذلك.
وقال العراقي: إسناده فيه جهالة. «المغني عن حمل الأسفار» (١/١٩٩).
وضعفه الألباني أيضاً في تخريجه أحاديث البيوع.

(٣) في (م): «ورواه» وهو خطأ.

(٤) في «إحياء علوم الدين» (١/٢٤٥).

والذي على الألسنة معناه وهو: «**من بورك له في شيء فليلزمه**»[١].

ومضى في: «البلاد» من الموحدة: «فأي موضع رأيت فيه رفقاً فأقم»[٢].

١٠٧٣ حديث: «من أعان ظالماً سلط عليه».

ابن عساكر في «تاريخه» من جهة الحسن بن علي بن زكريا[٣] عن سعيد بن عبدالجبار الكرابيسي[٤] عن حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن زر عن ابن مسعود به مرفوعاً[٥].

وابن زكريا هو العدوي متهم بالوضع، فهو آفته[٦].

وقد أورده الديلمي بلا سند عن ابن مسعود[٧].

بل ذكره القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام: ١٢٩] فقال: «وفي الحديث...»[٨] ولم يعزه لصاحب ولا مخرّج.

---

(١) وهو بهذا اللفظ من كلام السلف كما أفاده ابن تيمية. انظر: «أحاديث القصاص» (ص٧٥).

(٢) انظر حديث رقم (٣١٠).

(٣) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٣٢٩).

(٤) سعيد بن عبدالجبار بن يزيد القرشي، أبو عثمان الكرابيسي البصري نزيل مكة، صدوق، من العاشرة. مات سنة ست وثلاثين م د «التقريب» (ص٣٨٢).

(٥) «تاريخ دمشق» (٤/٣٤).
ورواه أيضاً أبو حفص الكتاني في جزء حديثه (مخطوط جوامع) من هذا الوجه.

(٦) واتهم أيضاً بسرقة الحديث حيث قال ابن عدي: «يضع الحديث ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون وهو متهم فيهم أن الله لم يخلقهم»، «الكامل» (٢/٣٣٨).

(٧) مسند الديلمي (مخطوط/نسخة لاله لي/ل١٥٥/ب) بلا سند كما قال المؤلف.
لكنّ ابن عساكر أسنده عن ابن مسعود وعلمنا أن فيه كذّاباً؛ فهو موضوع كما يُفهم أيضاً من حُكم السخاوي عليه.
ونقل حكمَ السخاوي المناويُ في «فيض القدير» (٦/٧٢) وأقره.
وكذا حكم عليه الألباني بالوضع كما في «الضعيفة» (٤/٤١٢).

(٨) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧/٨٥). لكنه قال: وفي «الخبر» وليس «الحديث».

وبالجملة فمعناه صحيح. وفي التنزيل: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤﴾ [الحج: ٤].

١٠٧٤ حديث: «من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من خير الدنيا والآخرة».

في: «إن الرفق»[١].

١٠٧٥ حديث: «من أقال نادماً...».

أبو داود في «سننه»[٢]، والحاكم في «مستدركه»[٣]، والبيهقي[٤]، كلهم من حديث ابن معين عن حفص بن غياث[٥] عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه: **«من أقال مسلماً أقاله الله عثرته»**.

وقال الحاكم: «إنه صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[٦].

وقال ابن دقيق العيد: «هو على شرطهما»[٧].

وهو عند عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند»[٨] عن ابن معين بلفظ: **«من أقال عثرة أقاله الله يوم القيامة»**.

---

(١) نعم فقد أورده في حرف الهمزة وهو برقم (٢٢٨).

(٢) سنن أبي داود، كتاب، باب في فضل الإقالة (ص٦٢٣)، (ح٣٤٦٠).

(٣) «المستدرك» (٤٥/٢).

(٤) في «السنن الكبرى» (٢٧/٦).

(٥) حفص بن غياث ـ بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة ـ ابن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي القاضي، ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر، من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وتسعين وقد قارب الثمانين. ع. «التقريب» (ص٢٦٠).
في (م): «حفص بن عثمان» وهو خطأ.

(٦) «المستدرك مع التلخيص» (٤٥/٢) ووافقه الذهبي.

(٧) لم أقف عليه وقد نقله عنه أيضاً ابن حجر في «التلخيص ونقل تصحيح الحديث» عن ابن حزم كذلك (٦٥/٣).
وصححه ابن حبان بإخراجه في «صحيحه» له كما سبق.
وصححه المؤلف في آخر التخريج.

(٨) في «المسند» (٤٠٠/١٢)، (ح٧٤٣١).

وفي لفظ عند البيهقي أيضاً من هذا الوجه: «**من أقال نادماً أقاله الله**»[(١)].

ورواه ابن حبان في النوع الثاني من القسم الأول من «صحيحه»[(٢)]، من حديث ابن معين أيضاً بلفظ: [ل١٧٧/أ] «**من أقال مسلماً عثرته أقاله الله عثرته يوم القيامة**»، وأشار إلى تفرد ابن معين به عن حفص[(٣)]، وتفرد حفص به عن الأعمش.

وليس كذلك[(٤)]؛ فقد رواه ابن ماجه من حديث مالك بن سعير[(٥)] عن الأعمش به، باللفظ الأول سواء، مع زيادة: «يوم القيامة»[(٦)].

وأخرجه البزار أيضاً وقال: «إن زياد بن يحيى الحساني[(٧)] تفرد به عن ابن سعير»[(٨)].

وهو عند ابن حبان أيضاً من طريق إسحاق الفروي[(٩)] عن مالك عن سمي[(١٠)] عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «**من أقال نادماً بيعته أقال الله عثرته يوم القيامة**»[(١١)].

---

(١) البيهقي في «الكبرى» (٢٧/٦).
(٢) «صحيح ابن حبان» (٤٠٥/١١)، (ح٥٠٣٠).
(٣) في (م): «جعفر» وهو خطأ.
(٤) وهذا التعقب وجدته للدارقطني في «العلل» (١٨٦/١٠) لكنه لم ينسب دعوى التفرد لأحد.
(٥) تقدم التعريف به عند حديث رقم (٣٣٤).
وقع في (م): «مالك بن سفيان» وهو خطأ.
(٦) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب الإقالة (ص٣٧٨)، (ح٢١٩٩). وهي متابعة تامة لحفص بن غياث، ووافقه في متنه سواء.
(٧) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٩).
(٨) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.
وليس كما ذكر من تفرد زياد عن ابن سعير؛ فقد تابع زياداً المؤملُ بن إيهاب متابعة تامة في جزئه (ص٤٠)، (ح١).
(٩) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٢).
(١٠) تقدمت ترجمته عند حديث رقم (٤٢٢).
(١١) «صحيح ابن حبان» (٤٠٤/١١)، (ح٥٠٢٩).

وكذا أخرجه قاسم بن أصبغ في «مصنفه»[١]، والبزار في «مسنده» وقال: «إن إسحاق تفرد به»[٢].

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «سننه»[٣] لكن بلفظ: **«من أقال نادماً أقاله الله يوم القيامة»**.

ورواه أيضاً[٤] من حديث مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: **«من أقال مسلماً عثرته أقاله الله تعالى يوم القيامة»** وهي أصح من طريق مالك عن سمي بل قيل إن: «مالك»[٥] خطأ[٦].

---

(١) لم أقف عليه.
(٢) في «مسنده» (ح٨٩٦٧).
(٣) «السنن الكبرى» (٢٧/٦).
(٤) «السنن الكبرى» (٢٧/٦).
(٥) كذا الأصل و(ز) وفي (م): «تلك» وإثباتها لا يستقيم وانظر تخريج الإحالة الآتية.
(٦) أظنه يقصد بذلك قول العقيلي في «الضعفاء» (١٠٦/١): «غير محفوظ عن مالك».
لكن الصواب أنه محفوظ من طريق مالك عن سهيل وليس عن سُمَيّ وبيان ذلك:
أن هذا الحديث مداره على إسحاق بن محمد الفروي واضطرب فيه:
فرواية ابن حبان من طريق محمد بن حرب المديني قال: حدثنا إسحاق الفروي عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به.
وتابعه كل من: جعفر بن أحمد بن سام عند البيهقي في «الكبرى» (٢٧/٦).
ومحمد بن صالح الأنماطي عند ابن الأعرابي في «معجمه» (١٤٣/١)، (ح٢٣١).
وعلي بن عبدالعزيز عند العقيلي (١٠٦/١).
وخالفهم أبو العباس عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي عند البيهقي في «الكبرى» (٢٧/٦) فقال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي: حدثنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: . . . الحديث.
ثم قال أبو العباس الدورقي: كان إسحاق يحدث بهذا الحديث عن مالك عن سمي فحدثنا به من أصل كتابه عن سهيل.
قلت: ورواية إسحاق الفروي من كتابه مقدمة على ما يرويه من حفظه؛ وذلك لسوء حفظه، وقد قبل الأئمة ما رواه من كتابه واعتمدوه وحذروا من حفظه.
قال أبو حاتم: كان صدوقاً ولكن ذهب بصره فربما لقن، وكتبه صحيحة. «الجرح والتعديل» (٢٣٣/٢).
وضعفه أبو داود والنسائي جدّاً.
وقال الدارقطني: لا يترك. «الميزان» (١٩٩/١).
وتجريح الأئمة له متجه إلى ما يرويه من حفظه دون كتابه، كما جاء تفسير ذلك =

وللبيهقي أيضاً[١] من حديث معمر عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ: «**من أقال نادماً أقاله الله نفسه يوم القيامة**».

ومن هذا الوجه رواه شيخه الحاكم في «علوم الحديث»[٢] وقال: «لم يسمعه معمر من محمد ولا محمد من أبي صالح»[٣].

وبالجملة فالحديث صحيح كما قدمنا، وكذا صححه ابن حزم[٤].

= الجرح عن أبي حاتم واعتمده ابن حجر في «الهدي» (٣٨٩/١) فقال: وهَّاه أبو داود والنسائي والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم.
وإسحاق هذا روى له البخاري في الصحيح، ولامه الأئمة على ذلك.
قال الذهبي: قد روى عنه البخاري ويوبِّخُونه على ذلك. «الميزان» (١٩٩/١).
قلت: لكنّ ابن حجر رفع اللائمة عنه بقوله: كأن البخاري أخذ عنه من كتابه قبل ذهاب بصره. «الهدي» (٣٨٩/١).
يعني: أن البخاري انتقى من حديثه ما رواه من كتابه قبل ذهاب بصره مما يدل على أنه لم يضعفه بالكلية.
فيتضح من هذا أن ما رواه من أصل كتابه فهو صحيح وهو ما يدل عليه كلام أبي حاتم ورواية البخاري عنه في الصحيح مخرجة على ذلك.
وهذا الحديث أخطأ فيه إسحاق لما رواه من حفظه فجعله عن سمي.
ولما رجع إلى كتابه وجده عن سهيل فتراجع عن ذلك كما نقل البيهقي ذلك.
وأفاد الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص١٢٩)، (ح٣٧٠)، ط.. البحيري عقب روايته بقوله: كان الفروي يحدث بهذا عن سمي ثم رجع عنه وكتبناه من كتابه الأصل عن سهيل.
ونقل الدارقطني في «العلل» (٢٠٦/٨) كلام الفروي واستدل به على صحة حديثه الذي رواه من كتابه وأن من رواه عنه من طريق سمي فقد أخطأ.

(١) في «سننه الكبرى» (٢٧/٦).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص١٤٢).
(٣) فالحديث فيه انقطاع، لكنه صح من طرق أخرى عن أبي صالح كما سبق.
وبين هذا الانقطاع أيضاً أبو عمرو الداني فقال: «هو مرسل في موضعين ثم ذكر عدم سماع معمر من محمد بن واسع وعدم سماع محمد بن واسع من أبي صالح».
(٤) نقل تصحيحه أيضاً ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٦٥/٣).
وصححه أيضاً ابن الملقن وقال على رواية أبي داود: إسنادها على شرط الصحيح. «البدر المنير» (٥٥٦/٦).
وصححه الذهبي والبوصيري في الزوائد والألباني في «الإرواء» (١٨٢/٥).

وأورده البغوي في «المصابيح» بلفظ: **«من أقال أخاه المسلم صفقة كرهها، أقاله[١] الله عثرته يوم القيامة»**.

وفي الباب عن أبي قتادة[٢].



(١) لكن الذي في المصابيح بلفظ «أقال» بدل «أقاله» (٢/٣٣٦). لكنه رواه من حديث أبي هريرة في شرح السُّنَّة وفيه «أقاله». (٨/١٦١).

(٢) يعني بذلك ما أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (٣/١١٩٦)، (ح١٥٦٣) من طريق عبدالله بن أبي قتادة أن أبا قتادة طلب غريماً له فتوارى عنه ثم وجده فقال إني معسر فقال: آلله؟ قال: آلله، قال فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه.

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ **القرآن الكريم**»، مصحف المدينة النبوية، النشر الحاسوبي، إصدار مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٢ ـ **الإبانة**، للإمام ابن بطة (ت ٣٨٧)، تحقيق: عثمان عبدالله الأثيوبي، الراية الطبعة الثانية١٤١٨، هـ.

٣ ـ **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، للحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، السعودية.

٤ ـ **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، للعلامة السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥)، ط. ١٤١٤هـ (الهندية)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ـ لبنان.

٥ ـ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: جماعة من المحققين، ط. الأولى ١٤١٥هـ، مركز خدمة السنة والسيرة النبوي بالمدينة بالتعاون مع مجمع الملك فهد، المدينة ـ السعودية.

٦ ـ **الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية**، للعلامة عبدالرؤوف المناوي (ت١٠٣١). تحقيق: د. عبدالعزيز الأمين، ط. الأولى١٤٣١، مكتبة الرشد.

٧ ـ **إتقان ما يحسن من بيان الأخبار الدائرة على الالسن**، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت١٠٦١)، بعناية: يحيى مارد. ط. الأولى١٤٢٥. دار الكتب العلمية.

٨ ـ **الآثار المروية في الأطعمة السرية**، للحافظ أبي القاسم خلف بن بشكوال، (ت٥٧٨). تحقيق: أبي عمار محمد الشعيري، ط. الأولى١٤٢٥، دار أضواء السلف. السعودية.

٩ ـ **أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي**، للإمام أبي زرعة الرازي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ط. الأولى ١٤٠٢هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة ـ السعودية.

١٠ ـ **أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)**، القسم الثاني من المجموعة رقم (١١) إلى المجموعة رقم (٢٣)، تحقيق ودراسة: أ. د. عبدالرحيم بن محمد القشقري (مذكرة لم تنشر بعد).

١١ ـ **أجوبة الحافظ ابن حجر على أسئلة بعض تلامذته**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: أ. د. عبدالرحيم بن محمد القشقري، ط. الأولى ١٤٢٤هـ، أضواء السلف، الرياض ـ السعودية.

١٢ ـ **الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية**، للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار الراية، الرياض ـ السعودية.

١٣ ـ **الآحاد والمثاني**، للإمام أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الصحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧)، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، ط. الأولى ١٤١١هـ، دار الراية، الرياض ـ السعودية.

١٤ ـ **أحاديث الشاموخي عن شيوخه**، للحسن بن علي الشاموخي، تحقيق مشعل بن باني المطيري، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

١٥ ـ **أحاديث القصاص**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، ط. الثانية ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

١٦ ـ **الأحاديث المختارة**، للشيخ العلامة ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٤٣)، تحقيق: أ. د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، ط. الرابعة ١٤٢١هـ، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة ـ السعودية.

١٧ ـ **أحكام الجنائز**، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ط. الرابعة١٤٠٦، هـ. المكتب الإسلامي، لبنان.

١٨ ـ **أحكام القران**، لأبي بكر علي بن أحمد الرازي الجصاص، (ت٣٧٠) تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، ط سنة١٤١٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٩ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي محمد بن حزم الظاهري (ت٤٥٦).

٢٠ ـ **إحياء علوم الدين**، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥)، مكتبة (كرياطه فوترا) إندونيسيا.

٢١ ـ **أخبار القضاة**، لمحمد بن خلف بن حيان المعروف بـ«وكيع» (ت ٣٠٦)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب.

٢٢ ـ **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي (ت ٢٧٢)، تحقيق: أ. د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، ط. الثانية ١٤١٤هـ، دار خضر، بيروت ـ لبنان.

٢٣ ـ **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، لأبي الوليد محمد بن عبدالله الأزرقي (ت نحو ٢٥٠)، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، ط. الثامنة ١٤١٦هـ، مكتبة الثقافة، مكة المكرمة ـ السعودية.

٢٤ ـ **أخلاق العلماء**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠)، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري وعبدالله بن عبداللطيف آل الشيخ، ط. ١٣٩٨هـ، رئاسة إدارة البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ السعودية.

٢٥ ـ **أخلاق النبي وآدابه**، لأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩)، تحقيق: صالح الونيان، ط. الأولى١٤١٨هـ. دار المسلم. السعودية.

٢٦ ـ **الإخوان**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢٧ ـ **أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب**، تأليف المحدث عمر بن حسن المعروف بـ (ابن دحية الكلب). (ت٦٣٣)، تحقيق: الألباني، وزهير الشاويش، ط. الأولى١٤١٩. المكتب الإسلامي. لبنان.

٢٨ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**، للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧). تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، ط الثانية١٤١٣هـ. مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٩ ـ **الآداب الشرعية**، للإمام عبدالله بن محمد ابن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، ط. الرابعة ١٤٣١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٣٠ ـ **الآداب**، للإمام الحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: أبو عبدالله السعيد المندوه، ط. الأولى ١٤٠٨هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان.

٣١ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**، تأليف: أبي سعد عبدالكريم السمعاني، تحقيق: أحمد محمد عبدالرحمن. ط. مؤسسة تبوك للنشر والتوزيع.

٣٢ ـ **الأدب المفرد**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، البشائر، طبع سنة١٤٠٩.

٣٣ ـ **الأذكار**، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦)، . تحقيق: قاسم النوري، وعلي الشربحي، ط. الأولى.

٣٤ ـ **الأربعون الصغرى**، للحافظ للبيهقي (ت٤٥٨) تحقيق أبي إسحاق الحويني. ط. الأولى١٤٠٨. دار الكتاب العربي بيروت.

٣٥ ـ **ارتياح الأكباد بأرباح فقد الأولاد**، للحافظ السخاوي (ت ٩٠٢)، مصورة مكتبة الأسد الوطنية (الظاهرية مما لم يفهرس)، دمشق، برقم (٧٧٨٨).

٣٦ ـ **إرشاد السالك إلى مناقب الإمام مالك**، للعلامة يوسف بن حسن بن عبدالهادي، تحقيق: رضوان بن غربية، ط الأولى١٤٣٠، دار ابن حزم. لبنان.

٣٧ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، للحافظ الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي القزويني (ت ٤٤٦)، تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية.

٣٨ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثانية ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٣٩ ـ **أساس البلاغة**، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط. الأولى١٤١٩هـ. دار الكتب العلمية. لبنان.

٤٠ ـ **استجلاب ارتقاء الغرف**، للحافظ السخاوي (ت٩٠٢). تحقيق: خالد بابطين، ط. الأولى، دار البشائر الإسلامية.

٤١ ـ **الاستذكار**، للحافظ ابن عبدالبر الأندلسي (ت٤٦٣)، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط. الأولى١٤١٤هـ. دار قتيبة ببيروت، ودارالوعي القاهرة.

٤٢ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، للحافظ أبي عمر ابن عبدالبر (ت ٤٦٣)، تحقيق: علي البجاوي، ط. الأولى١٤١٢هـ، دار الجيل، بيروت ـ لبنان.

٤٣ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠).

٤٤ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، للعلامة علي بن محمد بن سلطان، المعروف بالملا علي القاري (ت ١٠١٤)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، ط. الثانية ١٤٠٦هـ، المكتب الإسلامي ١٤٠٠هـ.

٤٥ ـ **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣) تحقيق عز الدين سيد، ط. الثالثة١٤١٧هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٤٦ ـ **الأسماء والصفات**، لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي.

٤٧ ـ **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، للشيخ محمد بن درويش الحوت (ت ١٢٧٧) بترتيب ابنه عبدالرحمن، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العليمة، بيروت ـ لبنان.

٤٨ ـ **الأشباه والنظائر للحافظ السيوطي (ت٩١١)**، ط. الثالثة١٤٠٤هـ. دار الحديث، بيروت، لبنان.

٤٩ ـ **الإشراف في منازل الأشراف**، للحافظ أبو بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: د. نجم عبدالرحمن خلف، ط. الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية.

٥٠ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، للإمام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط. الأولى ١٤٢٩هـ، القاهرة ـ مصر.

٥١ ـ **اصطناع المعروف**، للحافظ ابن أبي الدنيا (ت٢٨١) تحقيق: محمد خير رمضان، ط. الأولى١٤٢٢. دار ابن حزم. لبنان.

٥٢ ـ **إصلاح المال**، للإمام الحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: مصطفى مفلح القضاة، ط. الأولى ١٤١٠هـ، دار الوفاء، المنصورة ـ مصر.

٥٣ ـ **إصلاح غلط المحدثين**، للحافظ الخطابي (ت٣٨٨) تحقيق: حاتم الضامن، ط. الثانية١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة.

٥٤ ـ **أطراف الغرائب والأفراد**، للدارقطني، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، ط. دار الكتب العلمية..

٥٥ ـ **إعتلال القلوب**، للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت ٣٢٧)، تحقيق: حمدي الدمرداش، ط. الثانية ١٤٢١هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ـ السعودية.

٥٦ ـ **الأعلام**، لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦)، ط. الخامسة عشر ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان.

٥٧ ـ **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٦٥)، تحقيق: سمير جابر، ط. الثانية، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

٥٨ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، للأمير الحافظ ابن ماكولا (ت ٤٧٥)، تحقيق: العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. الثانية ١٩٩٣م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ـ مصر.

٥٩ ـ **الإلزامات والتتبع**، للإمام أبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق: الشيخ مقبل الوادعي، ط. الثانية١٤٠٥، دار الكتب العلمية.

٦٠ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط. الأولى ١٣٨٩هـ، دار التراث (القاهرة) ومكتبة العتيقة (تونس).

٦١ ـ **أمالي ابن سمعون**، للحافظ أبي الحسين محمد بن أحمد البغدادي (ت٣٨٧). تحقيق: عامر حسن صبري، ط. الأولى١٤٢٣، دار البشائر الإسلامية. لبنان.

٦٢ ـ **أمالي ابن سمعون**، للإمام المحدث محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي (ت ٣٨٧)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط. الأولى ١٤٢٣هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان.

٦٣ ـ **أمالي ابن منده ـ** مخطوط من برنامج «جوامع الكلم».

٦٤ ـ **أمالي البصروي** مخطوط من برنامج «جوامع الكلم».

٦٥ ـ **أمالي المحاملي**، للحافظ الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت٤١٦) تحقيق: الشيخ حمدي السلفي، ط. الأولى١٤٢٧، دار النوادر.

٦٦ ـ **الأمالي المطلقة**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الأولى ١٤١٦هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٦٧ ـ **الأمالي**، لعبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بشران (ت ٤٣٠)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار الوطن، الرياض ـ السعودية.

٦٨ ـ **الأمالي**، ليحيى بن الحسين الشجري (ت ٤٧٧)، ط. الثالثة ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

٦٩ ـ **الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط. ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٧٠ ـ **أمثال الحديث**، للقاضي عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: أحمد تمام، ط. الأولى١٤٠٩، مؤسسة الكتب الثقافية.

٧١ ـ **الأمثال في الحديث النبوي**، للحافظ عبدالله بن محمد بن جعفر، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٨٩)، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد، ط. الأولى ١٤٠٢هـ، الدار السلفية، بومباي ـ الهند.

٧٢ ـ **الأمثال**، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤)، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، ط. الأولى ١٩٨٠م، دار المأمون للتراث، دمشق ـ سوريا.

٧٣ ـ **الأموال**، لحميد بن زنجويه (ت ٢٥١)، تحقيق: د. شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٧٤ ـ **الأموال**، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: سيد بن رجب، ط. الأولى ١٤٢٨هـ، دار الهدي النبوي (مصر) ودار الفضيلة (السعودية).

٧٥ ـ **إنباء الغمر بأنباء العمر**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، ط. الثانية ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٧٦ ـ **الأنساب**، للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢)، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، ط. الأولى ١٤٠٨هـ، دار الجنان، بيروت ـ لبنان.

٧٧ ـ **الأهوال**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، ط. دار السلفية، بومباي.

٧٨ ـ **الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء**، تأليف: نبيل جرار، ط. الأولى١٤٢٨، دار أضواء السلف.

٧٩ ـ **الإيمان**، للحافظ ابن أبي عمر العدني (ت٢٤٣). تحقيق: حمد بن حمدي الجابري. ط. الأولى١٤٠٧. الدار السلفية. الكويت.

٨٠ ـ **الإيمان**، للإمام أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، تحقيق: العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٨١ ـ **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، للعلامة يوسف بن عبدالهادي، تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس، ط. الأولى١٤٠٩. دار الراية. السعودية.

٨٢ ـ **بحر الفوائد المشهور بمعاني الآثار**، لأبي بكر محمد بن أبي إسحاق الكلاباذي (ت ٣٨٠)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، ط. الأولى ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٨٣ ـ **البداية والنهاية**، للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية والعربية بدار هجر، دار هجر للطباعة.

٨٤ ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، للعلامة الشوكاني، (ت١٢٥٠) بعناية: خليل المنصور، ط. الأولى١٤١٨هـ. دار الكتب العلمية.

٨٥ ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، للحافظ سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط. الأولى ١٤٢٥هـ، دار الهجرة، الرياض ـ السعودية.

٨٦ ـ **البر والصلة**، للحسين بن حسن المروزي (ت ٢٤٦) عن ابن المبارك وغيره، تحقيق: محمد سعيد محمد حسن بخاري، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الوطن، الرياض ـ السعودية.

٨٧ ـ **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**، للحافظ نور الدين علي بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧)، تحقيق ودراسة: د. حسين أحمد صالح الباكري، ط. الأولى ١٤١٣هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة ـ السعودية.

٨٨ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الثانية ١٣٩٩، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

٨٩ ـ **بلدان الخلافة الشرقية**، كي لسترنج، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، ط. الثانية١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة.

٩٠ ـ **البلدانيات**، للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)، تحقيق: حسام بن محمد القطان، ط. الأولى ١٤٢٢هـ، دار العطاء، الرياض ـ السعودية.

٩١ ـ **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: عصام موسى هادي، ط. الأولى١٤٢٣هـ، دار الصديق، الجبيل ـ السعودية.

٩٢ ـ **بيان الوهم والإيهام الواقعَين في كتاب الأحكام**، للحافظ ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبدالملك (ت ٦٢٨)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار طيبة، الرياض ـ السعودية.

٩٣ ـ **التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة**، لمبارك الهاجري، ط. الاولى١٤٢٥، مكتبة ابن القيم، الفحيحيل. الكويت.

٩٤ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد العلامة محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق جماعة من المحققين بإشراف لجنة فنية من وزارة الإعلام، ط. ١٣٩٢هـ، وزارة الإعلام في الكويت.

٩٥ ـ **تاريخ ابن معين برواية الدوري**، للإمام أبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط. الأولى ١٣٩٩هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ـ السعودية.

٩٦ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام**، للحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، ط. الثانية ١٤١٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

٩٧ ـ **التاريخ الصغير**، للإمام البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط. الاولى١٤٠٦. ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٩٨ ـ **التاريخ الكبير**، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٩٩ ـ **تاريخ جرجان**، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني (ت ٤٢٧)، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، ط. الثالثة ١٤٠١هـ، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

١٠٠ ـ **تاريخ مدينة السلام (بغداد)**، للإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، ط. دار الكتب العلمية.

١٠١ ـ **تاريخ مدينة دمشق**، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

١٠٢ ـ **تالي تلخيص المتشابه**، للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان وأحمد الشقيرات، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار الصميعي، الرياض ـ السعودية.

١٠٣ ـ **تأويل مختلف الأحاديث**، للإمام ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦) تحقيق: محمد محي الدين الأصفر، ط. الثانية ١٤١٩هـ. المكتب الإسلامي، بيروت، مؤسسة الإشراق الدوحة.

١٠٤ ـ **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار وعلي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٠٥ ـ **تبيين كذب المفتري**، للحافظ ابن عساكر، ط، دار الكتاب العربي. ط. الثالثة١٤٠٤.

١٠٦ ـ **تحريم النرد والشطرنج**، للحافظ أبي بكر الآجري (ت٣٦٠) تحقيق: محمد إدريس، ط. الأولى١٤٠٢هـ. ط. دار الإفتاء بـ«الرياض».

١٠٧ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، لعبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط. الثانية ١٤٢١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

١٠٨ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢)، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية ط الأولى١٤٢٠.

١٠٩ ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، لأبي زرعة العراقي (ت٨٢٦) تحقيق عبدالله نوارة. مكتبة الرشد نشر١٩٩٩.

١١٠ ـ **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، للحافظ السخاوي، تحقيق: أسعد طرابزوني الحسيني، ط. ١٣٩٩هـ.

١١١ ـ **التحقيق في أحاديث الخلاف**، للحافظ ابن الجوزي، (ت٥٩٧) تحقيق: مسعد السعدني، ط. الأولى١٤١٥هـ. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

١١٢ ـ **التحقيق في مسائل الخلاف**، للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧) ومعه تنقيح التحقيق للذهبي، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الوعي العربي (حلب ـ القاهرة) ومكتبة ابن عبدالبر (حلب ـ دمشق).

١١٣ ـ **تخريج أحاديث فضيلة العادلين**، لأبي نعيم الأصفهاني للسخاوي. تحقيق: مشهور سلمان، دار البشائر الإسلامية.

١١٤ ـ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف**، لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢)، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن السعد، ط. الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن خزيمة، الرياض ـ السعودية.

١١٥ ـ **التخريج الصغير والتحبير الكبير**، ليوسف بن حسن بن عبدالهادي، المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩)، تحقيق: نور الدين طالب، ط. الأولى ١٤٣٢هـ، دار النوادر.

١١٦ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: طارق عوض الله. ط الأولى١٤٢٤هـ. دار العاصمة.

١١٧ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، ط. ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١١٨ ـ **تذكرة الحفاظ**، للإمام الحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨)، تصحيح: وزارة المعارف الهندية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١١٩ ـ **تذكرة الموضوعات**، للعلامة محمد بن طاهر الفتني (ت ٩٨٦)، تصحيح: عبدالجليل وصالح بن سليمان، ط. الأولى ١٣٤٣هـ، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

١٢٠ ـ **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك**، للإمام الحافظ عمر بن أحمد ابن شاهين (ت ٣٨٥)، تحقيق: صالح أحمد مصلح الوعيل، ط. الأولى ١٤١٥هـ، دار ابن الجوزي، الرياض ـ السعودية.

١٢١ ـ **الترغيب والترهيب**، للإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت ٥٣٥)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة ـ مصر.

١٢٢ ـ **الترغيب والترهيب**، للإمام الحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت ٦٥٦)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية. ط. الأولى ١٤١٧هـ.

١٢٣ ـ **تسمية أصحاب رسول الله ﷺ**، للإمام أبي عيسى الترمذي (ت٢٧٩). تحقيق: عماد الدين حيدر، دار الجنان. بيروت.

١٢٤ ـ **تسمية ما روي عن الفضل بن دكين**، للحافظ أبي نعيم الأصفهاني ملفات على المكتبة الشاملة.

١٢٥ ـ **تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث من الناس**، لغرس الدين الخليلي، نسخة مكتبة عارف حكمت، ومصورتها في الجامعة الإسلامية.

١٢٦ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، ط. الأولى ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان.

١٢٧ ـ **التعديل والتجريح**، للحافظ أبي الوليد سليمان الباجي، دراسة وتحقيق أحمد لبزار، مطبعة فضالة. المغرب.

١٢٨ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، ط. الأولى، مكتبة المنار، الأردن.

١٢٩ ـ **تعزية المسلم**، لابن عساكر تحقيق: مجدي فتحي، مكتبة الصحابة، جدة.

١٣٠ ـ **تعليقات الدارقطني على المجروحين**، لابن حبان، للإمام الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق: خليل العربي، ط. الأولى١٤١٤هـ، توزيع المكتبة التجارية مصطفى الباز. بمكة المكرمة.

١٣١ ـ **تعليم المتعلم طريق التعلم**، لبرهان الإسلام الزرنوجي، ط. الأولى ١٤٢٥هـ، دار السودانية للكتب، الخرطوم ـ السودان.

١٣٢ ـ **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي (بيروت) ـ دار عمار (الأردن).

١٣٣ ـ **تفسير ابن أبي حاتم**، للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا ـ لبنان.

١٣٤ ـ **تفسير ابن المنذر المطبوع بـ (تفسير القرآن)**، للحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق سعد بن محمد السعد، ط. الأولى ١٤٢٣، دار المآثر. المدينة.

١٣٥ ـ **تفسير البغوي (معالم التنْزيل)**، للإمام حسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦)، تحقيق: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، ط. ١٤٠٩هـ، دار طيبة، الرياض ـ السعودية.

١٣٦ ـ **تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)**، للإمام أبي إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧)، تحقيق: العلامة أبي محمد ابن عاشور، ط. الأولى ١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

١٣٧ ـ **تفسير القرآن العظيم**، للإمام الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، ط. الأولى ١٤٢٢هـ، دار طيبة، الرياض ـ السعودية.

١٣٨ ـ **تفسير يحيى بن سلام**، تحقيق: هند سلام، دار الكتب العلمية. بيروت.

١٣٩ ـ **تقريب التهذيب**، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: أبي الأشبال صغير الباكستاني، ط الثانية١٤٢٣هـ، دار العاصمة، الرياض ـ السعودية.

١٤٠ ـ **التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد**، لأبي بكر محمد بن عبدالغني، الشهير بابن نقطة (ت ٦٢٩)، ط. ١٤٠٧هـ، دار الحديث، بيروت ـ لبنان.

١٤١ ـ **التقييد والإيضاح**، للحافظ العراقي (ت٨٠٦) تحقيق: أسامة بن عبدالله خياط، ط. الأولى ١٤٢٥هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان.

١٤٢ ـ **تلبيس إبليس**. ط. دار الكتب العلمية.

١٤٣ ـ **التلخيص الكبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٤٤ ـ **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**، للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق: سُكينة الشهابي، ط. الأولى ١٩٨٥م، دار طلاس، دمشق ـ سوريا.

١٤٥ ـ **تلخيص كتاب الاستغاثة (الرد على البكري)**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عجال، ط. الولى١٤١٧هـ. مكتبة الغراء. المدينة.

١٤٦ ـ **تلخيص كتاب الموضوعات**، لابن الجوزي، للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، ط. الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية. .

١٤٧ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، للحافظ أبي عمر ابن عبدالبر (ت ٤٦٣)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبدالكبير البكري، ط. ١٣٨٧هـ، مؤسسة قرطبة.

١٤٨ ـ **تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث**، للعلامة عبدالرحمن بن علي ابن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤)، ط. ١٣٢٤هـ، المطبعة العامرة الشرقية، مصر.

١٤٩ ـ **تنبيه الغافلين**، للسمرقندي ط. دار الكتب العلمية.

١٥٠ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عرَّاق الكناني (ت ٩٦٣)، ط. الثانية ١٤٠١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٥١ ـ **التنكيل**، للمعلمي، تحقيق الألباني، مكتبة المعارف، بالرياض، ط. الثانية١٤٢٦.

١٥٢ ـ **تهذيب الآثار**، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة ـ مصر.

١٥٣ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، للإمام يحيى بن شرف النووي، تحقيق: إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٥٤ ـ **تهذيب التهذيب**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

١٥٥ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط. الثانية ١٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

١٥٦ ـ **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط. الأولى ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

١٥٧ ـ **التوبة**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة ـ مصر.

١٥٨ ـ **التوبيخ والتنبيه**، لأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩). تحقيق:أبي الأشبال حسن بن أمين بن المندوه، ط. الأولى١٤٠٨، مكتبة التوعية الإسلامية.

١٥٩ ـ **التوكل على الله**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان.

١٦٠ ـ **التيسير بشرح الجامع الصغير**، للعلامة محمد بن عبدالرؤوف المناوي (١٠٣١)، ط. الثانية، مكتبة الإمام الشافعي١٤٠٨، هـ.

١٦١ ـ **جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)**، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط. الأولى ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

١٦٢ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الثانية ١٤٠٧هـ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية..

١٦٣ ـ **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، ط. الثانية ٢٠٠٤م، دار الكتب العليمة، بيروت ـ لبنان.

١٦٤ ـ **جامع العلوم والحكم شرح الأربعين النووية**، للحافظ ابن رجب، تحقيق شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، ط. السابعة ١٤٢٣، هـ. مؤسسة الرسالة.

١٦٥ ـ **جامع المسائل**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس، ط. الثانية ١٤٢٧هـ، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة.

١٦٦ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، للحافظ أبي عمر ابن عبدالبر (ت ٤٦٣)، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الرياض ـ السعودية.

١٦٧ ـ **الجامع في الحديث**، للحافظ ابن وهب (ت١٩٧)، تحقيق: مصطفى حسن أبو الخير، ط. الأولى١٤١٦، دار ابن الجوزي. السعودية.

١٦٨ ـ **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، للعلامة أبي العباس عبدالله بن محمد بن أحمد القرطبي الأنصاري (ت ٦٧١)، تحقيق: هشام سمير البخاري، ط. الأولى ١٤٢٢، دار إحياء التراث العربي، بيورت ـ لبنان.

١٦٩ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للإمام الحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق: د. محمود الطحان، طبع سنة١٤٠٣هـ، مكتبة المعارف، السعودية.

١٧٠ ـ **الجامع لشعب الإيمان**، للإمام الحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، ط. الأولى ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية.

١٧١ ـ **الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث**، لأحمد بن عبدالكريم الغزي العامري (ت ١١٤٣)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان.

١٧٢ ـ **الجرح والتعديل**، للإمام أبي عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، ط. الأولى ١٣٧١هـ، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ـ الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٧٣ ـ **جزء ابن عمشليق.**

١٧٤ ـ **جزء الألف دينار**، لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (ت ٣٦٨)، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، ط. الأولى ١٩٩٣م، دار النفائس، الكويت.

١٧٥ ـ **جزء الحسن بن عرفة العبدي (ت ٢٥٧)**، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، مكتبة دار الأقصى، الكويت.

١٧٦ ـ **جزء المؤمل بن إيهاب**، تحقيق عماد بن فرة، ط، الأولى١٤١٣. دار البخاري، بريدة.

١٧٧ ـ **جزء رفع اليدين في الصلاة**، للإمام البخاري (ت٢٥٦)، تحقيق: بديع الدين الراشدي، ط. الأولى١٤١٦، دار ابن حزم. لبنان.

١٧٨ ـ **جزء فيه أحاديث أبي الزبير عن جابر**، للحافظ أبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩)، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، ط. الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الرشد وشركة الرياض، الرياض ـ السعودية.

١٧٩ ـ **جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور (ماء زمزم لما شرب له)**، للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢)، حققه: سائد بكداش في كتابه: فضائل ماء زمزم، دار البشائر الإسلامية، ط. العاشرة١٤٢٩هـ.

١٨٠ ـ **الجليس الصالح الكافي والأمين الناصح الشافي**، للمعافى بن زكريا النهرواني، تحقيق محمد بن مرسي الخولي، ط. الأولى ١٤١٣هـ. عالم الكتب.

١٨١ ـ **جمع الجوامع (الجامع الكبير)**، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: مجمع البحوث الإسلامية، ط. الجديدة ١٤٢٦هـ، الأزهر الشريف، مصر.

١٨٢ ـ **جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر**، للحافظ يوسف بن حسن بن عبدالهادي المعروف بابن المبرد، رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بتحقيق مأسوفي عاسي. ١٤٢٨هـ.

١٨٣ ـ **جمهرة الأجزاء الحديثية (تحتوي على ١٩ جزءاً حديثياً نادراً)**، تحقيق: محمد زياد عمر تكلة، ط. الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان، الرياض ـ السعودية.

١٨٤ ـ **جمهرة الأمثال**، للعسكري بعناية محمد زغلول، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.

١٨٥ ـ **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، ط. الثانية ١٤٠٨هـ، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

١٨٦ ـ **الجهاد**، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧)، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة ـ السعودية.

١٨٧ ـ **الجهاد**، للإمام عبدالله بن المبارك المروزي (ت ١٨١)، تحقيق: د. نزيه حماد، دار المطبوعات الحديثة، جده ـ السعودية.

١٨٨ ـ **الجواهر المجموعة والنوادر المسموعة**، للحافظ السخاوي، تحقيق محمد رمضان، ط. الأولى١٤٢١هـ. دار ابن حزم.

١٨٩ ـ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، لمحيي الدين أبي محمد عبدالقادر القرشي الحنفي (ت ٧٧٥)، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، ط. الثانية ١٤١٣هـ، دار هجر، مصر.

١٩٠ ـ **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، للحافظ السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان.

١٩١ ـ **الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه**، للدكتور بدر من محمد العماش، ط. الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية.

١٩٢ ـ **الحاوي الكبير في فقه الشافعي**، لأبي الحسن علي بن محمد المشهور بـ« الماوردي» تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، ط. الأولى ١٤١٤، دار الكتب العلمية.

١٩٣ ـ **الحاوي للفتاوي**، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: جماعة من طلاب العلم سنة ١٣٥٢هـ، ط. ١٤٠٢هـ، دار الكتب العليمة، بيروت ـ لبنان.

١٩٤ ـ **الحجة في بيان المحجة**، للعلامة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني تحقيق محمد بن ربيع المدخلي، ط. ١٤١٩هـ. دار الراية.

١٩٥ ـ **حديث الزهري**، لأبي الفضل عبيد الله بن عبدالله (ت٤٥٤). تحقيق: حسن بن محمد البلوط. ط. الأولى١٤١٨هـ، دار أضواء السلف.

١٩٦ ـ **حسن الظن بالله**، للحافظ ابن أبي الدنيا، تحقيق: عبدالحميد شاحونة، طبع١٤١٠. دار الثقة.

١٩٧ ـ **حسن المحاضرة**، للسيوطي بتحقيق: خليل المنصور، ط. الأولى، دار الكتب العلمية.

١٩٨ ـ **حلية الأولياء**، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠)، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٩٩ ـ **الخراج**، للإمام يحيى بن آدم (ت٢٠٣). تحقيق: أحمد شاكر، ط. الثانية. ١٣٨٤هـ. المكتبة السلفية.

٢٠٠ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**، للحافظ صفي الدين أحمد الخزرجي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، ط. ١٤١٦هـ. مكتب المطبوعات، دار البشائر، حلب.

٢٠١ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، للحافظ السيوطي، تحقيق: عبدالله التركي، بالتعاون مع مركز هجر. ط. الأولى١٤٢٤هـ. مركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية.

٢٠٢ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٢٠٣ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، للحافظ ابن حجر، ط. ١٤١٤هـ، دار الجيل، بيروت ـ لبنان.

٢٠٤ ـ **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، ط. الأولى ١٤٠٤هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٢٠٥ ـ **الدعاء**، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: د. محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، ط. الأولى ١٤٠٧هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان.

٢٠٦ ـ **الدعوات الكبير**، للحافظ أبي بكر أحمد البيهقي، تحقيق: بدر البدر، ط. الأولى١٤١٤هـ. مركز المخطوطات والتراث. الكويت.

٢٠٧ ـ **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، للحافظ البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢٠٨ ـ **الدلائل في غريب الحديث**، لأبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي (ت٣٠٢) تحقيق محمد القناص، ط. الأولى١٤٢٢هـ. مكتبة العبيكان.

٢٠٩ ـ **الديات**، لابن أبي عاصم الشيباني، بتحقيق: زكريا عبدالمنعم، دار الصميعي. ط. الأولى.

٢١٠ ـ **ذخيرة الحفاظ**، للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، ط. ١٤١٦هـ، دار السلف، الرياض ـ السعودية.

٢١١ ـ **الذرية الطاهرة**، للدولابي، تحقيق: سعد المبارك، الدار السلفية، تونس.

٢١٢ ـ **ذكر أخبار أصبهان**، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني ت٤٣٠هـ. ت حسن كسروي ط. الأولى. ١٤١٠هـ. دار الكتب العلمية.

٢١٣ ـ **ذم البغي**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: د. نجم عبدالرحمن خلف، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، دار الراية، الرياض ـ السعودية.

٢١٤ ـ **ذم الدنيا**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا، ط. الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان.

٢١٥ ـ **ذم الغيبة والنميمة**، للحافظ ابن أبي الدنيا، ط. الأولى١٤١٣، ضمن مجموع رسائل أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عطا، مؤسسة الكتب الثقافية.

٢١٦ ـ **ذم الكلام وأهله**، لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي الأنصاري (ت ٤٨١)، تحقيق: أبو جابر عبدالله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة ـ السعودية.

٢١٧ ـ **ذم الملاهي**، لابن أبي الدنيا، تحقيق عمرو بن سليم، ط. الأولى١٤١٦، مكتبة ابن تيمية ناشرون، ومكتبة العلم بجدة موزعون.

٢١٨ ـ **ذم الهوى**، لابن الجوزي، تحقيق: أحمد عبدالسلام عطا، ط. الثانية، دار الكتب العلمية.

٢١٩ ـ **ذيل اللآلئ المصنوعة**، للجلال السيوطي، تحقيق: رامز خالد الحاج حسن، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٢٠ ـ **ذيل تاريخ بغداد**، أبي عبدالله محمد بن محمود بن الحسن، المعروف بابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣)، تحقيق: د. قيصر فرح، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

٢٢١ ـ **الرد على الجهمية**، للإمام أبي سعيد عثمان الدارمي (ت٢٨٠)، تحقيق: بدر البدر، ط. الثانية ١٤١٦، دار ابن الأثير. الكويت.

٢٢٢ ـ **الرسالة القشيرية**، لأبي القاسم القشيري النيسابوري، من مطبوعات الشعب.

٢٢٣ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، للعلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥)، ط. الخامسة ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان.

٢٢٤ ـ **الرسالة في الأحاديث الموضوعة (مطبوعة بذيل اللؤلؤ المرصوع)**، للإمام الصغاني، تصحيح: محمد كمال الدين أبو البقاء القاوقجي، المطبعة البارونية، الجدرية ـ مصر.

٢٢٥ ـ **رسوم التحديث**، لبرهان الدين الجعبري، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي الكتاني، ط. الرابعة١٤٠٦، دار البشائر.

٢٢٦ ـ **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، لأبي النصر تاج الدين عبدالوهاب السبكي، تحقيق: علي معوض، وعادل عبدالموجود، ط. الأولى١٤١٩هـ. عالم الكتب.

٢٢٧ ـ **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط. ١٣٩٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢٢٨ ـ **روضة المحبين ونزهة المشتاقين**، للإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)، ط. ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢٢٩ ـ **رياض الجنة بتخريج أصول السنة**، لعبدالله محمد الأندلسي ابن أبي زمنين (ت٣٩٩)، تحقيق: د. عبدالله البخاري. ط. الأولى. ١٤١٥هـ. مكتبة الغرباء الأثرية. السعودية.

٢٣٠ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**، للإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، ط. الرابعة والثالثة ١٤٢٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان..

٢٣١ ـ **الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق عبدالمنعم بشناني، ط. الأولى١٤١٩هـ. دار البشائر الإسلامية.

٢٣٢ ـ **الزهد الكبير**، للإمام أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: السيد عامر أحمد حيدر، ط. الأولى ١٤٠٨هـ، دار الجنان ـ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان.

٢٣٣ ـ **الزهد والرقائق**، للإمام عبدالله بن المبارك المروزي (ت ١٨١)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.

٢٣٤ ـ **الزهد**، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت ٢٨٢)، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، ط. الثانية ١٤٠٨هـ، الدار السلفية، بومباي ـ الهند.

٢٣٥ ـ **الزهد**، للإمام أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥)، تحقيق: ياسر إبراهيم محمد وغنيم عباس غنيم، ط. الأولى ١٤١٤هـ، دار المشكاة، القاهرة ـ مصر.

٢٣٦ ـ **الزهد**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١)، ط. الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٢٣٧ ـ **الزهد**، للإمام هناد بن السري الكوفي (ت ٢٤٣)، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٢٣٨ ـ **الزهد**، للإمام وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي (ت ١٩٧)، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، دار الصميعي، الرياض ـ السعودية.

٢٣٩ ـ **زهر الفردوس (الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس)**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، نسخة «يني جامع»، ثلاث مجلدات.

٢٤٠ ـ **سؤالات ابن الجنيد**، لابن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، مكتبة الدار، ط. الأولى١٤٠٨. ط. الدار. المدينة المنورة.

٢٤١ ـ **سؤالات الآجري**، لأبي داود، تحقيق: عبدالعظيم البستوي، مكتبة الاستقامة، ط. الأولى١٤١٨هـ.

٢٤٢ ـ **سؤالات البرقاني**، للدارقطني، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، ط. الأولى١٤٠٤هـ.

٢٤٣ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري**، للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية.

٢٤٤ ـ **سؤالات السهمي**، للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. الأولى ١٤٠٤هـ مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية.

٢٤٥ ـ **سؤالات محمد بن عثمان ابن أبي شيبة**، لعلي بن المديني ط. موفق عبدالقادر، مكتبة المعارف. ط. الأولى١٤٠٤.

٢٤٦ ـ **سؤوالات السجزي**، للحاكم تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. دار الغرب، ط. الاولى١٤٠٨هـ.

٢٤٧ ـ **سؤوالات السلمي**، للدارقطني تحقيق: فريق من الباحثين، ط. الأولى١٤٢٧.

٢٤٨ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، ط. الجديدة ١٤١٥هـ، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية.

٢٤٩ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة**، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، ط. الأولى الجديدة ١٤١٢هـ، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية.

٢٥٠ ـ **السنة**، لابن أبي عاصم ت (٢٨٧) تحقيق: ناصر الدين الألباني، ط. الأولى١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي.

٢٥١ ـ **السنة**، للإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد سعيد القحطاني، ط .الأولى ١٤٠٦هـ. دار ابن القيم، الدمام.

٢٥٢ ـ **السنة**، للحافظ أبي بكر أحمد الخلال، تحقيق: عطية الزهراني. ط .الأولى١٤١٠، هـ. دار الراية، الرياض.

٢٥٣ ـ **سنن ابن ماجه**، للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣)، حكم على أحاديثها وعلق عليها: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية.

٢٥٤ ـ **سنن أبي داود**، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥)، حكم على أحاديثها وعلق عليها: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية.

٢٥٥ ـ **سنن الترمذي**، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩)، حكم على أحاديثها وعلق عليها: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية.

٢٥٦ ـ **سنن الدارقطني**، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) ومعه التعليق المغني لشمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بإشراف الشيخ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط. الأولى ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٢٥٧ ـ **السنن الصغرى**، للحافظ أبي بكر البيهقي بعناية محمد ضياء الأعظمي، ط .الأولى١٤٢٢هـ، مكتبة الرشد. الرياض.

٢٥٨ ـ **السنن الكبرى**، للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣)، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، ط. الأولى ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٢٥٩ ـ **السنن الكبرى**، للإمام الحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، ط. ١٣٤٤هـ، دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن ـ الهند.

٢٦٠ ـ **سنن النسائي**، للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣)، حكم على أحاديثها وعلق عليها: العلامة محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، ط. الأولى، مكتبة المعارف، الرياض ـ السعودية.

٢٦١ ـ **السنن الواردة في الفتن**، لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤)، تحقيق: ضياء الله بن محمد المباركفوري، ط. الأولى١٤١٦هـ. دار العاصمة، الرياض.

٢٦٢ ـ **سنن سعيد بن منصور**، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي، ط. دار الكتب العلمية.

٢٦٣ ـ **سنن سعيد بن منصور**، تحقيق: سعد الحميد، ط. الأولى، دار الصميعي.

٢٦٤ ـ **سير أعلام النبلاء**، للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٢٦٥ ـ **السيرة النبوية**، لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، مؤسسة علوم القرآن، جدة ـ السعودية.

٢٦٦ ـ **الشذا الفياح الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، لإبراهيم بن موسى برهان الدين الأبناسي، (ت: ٨٠٢هـ) تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط. الأولى ١٤١٨هـ.

٢٦٧ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، للحافظ شهاب الدين عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري، المعروف بابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار ابن كثير، دمشق ـ سوريا.

٢٦٨ ـ **الشذرة في الأحاديث المشتهرة**، لمحمد بن طولون الصالحي (ت ٩٥٣)، تحقيق: كمال بسوني زغلول، دار الكتب العلمية.

٢٦٩ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، للإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن اللآلكائي (ت ٤١٨)، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي، ط. الثامنة ١٤٢٤هـ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

٢٧٠ ـ **شرح أصول السنة اعتقاد أهل السنة**، للألكائي، تحقيق:أحمد الغامدي، ط. التاسعة١٤١٧، دار طيبة.

٢٧١ ـ **شرح السنة**، للإمام حسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط. الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٢٧٢ ـ **شرح الموطأ**، للزرقاني . طبعة دار الكتب العلمية، سنة١٤١١هـ.

٢٧٣ ـ **شرح النخبة**، لملا علي القاري تحقيق:هيثم تميم ومحمد تميم. ط. دار الأرقم. بيروت.

٢٧٤ ـ **شرح صحيح البخاري**، لأبي الحسن علي بن خلف المعروف بابن بطال (ت ٤٤٩)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية.

٢٧٥ ـ **شرح علل الترمذي**، للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)، تحقيق: نور الدين عتر، ط. الرابعة١٤٢١هـ. دار العطاء.

٢٧٦ ـ **شرح مشكل الآثار**، للإمام أبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط. الأولى ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٢٧٧ ـ **شرح معاني الآثار**، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، ترقيم: يوسف المرعشلي، ط. الأولى ١٤١٤هـ، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

٢٧٨ ـ **الشريعة**، للحافظ أبي بكر الآجري (ت ٣٦٠)، تحقيق: د. عبدالله بن عمر الدميجي، ط. الثانية ١٤٢٠هـ، دار الوطن، الرياض ـ السعودية.

٢٧٩ ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، للقاضي عياض ط. دار الكتب العلمية.

٢٨٠ ـ **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**، للحافظ أبي الطيب تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المالكي، تحقيق أيمن سيد، ومصطفى الذهبي. ط. الثانية١٩٩٩ ، مكتبة النهضة.

٢٨١ ـ **شمائل النبي ﷺ**، للإمام الترمذي، تحقيق: ماهر ياسين، ط. الأولى. ٢٠٠٠، دار الغرب الإسلامي.

٢٨٢ ـ **الصبر**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، دار ابن حزم. ط. الأولى١٤١٨.

٢٨٣ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط. الثانية ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٢٨٤ ـ **صحيح ابن خزيمة**، للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط. الثالثة ١٤٢٤هـ، المكتب الإسلامي.

٢٨٥ ـ **صحيح البخاري**، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦)، بعناية محمد زهير الناصر. ط الأولى، دار طوق النجاة. ١٤٢٢هـ.

٢٨٦ ـ **صحيح مسلم**، للإمام أبي الحجاج مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دحلان، أندونيسيا.

٢٨٧ ـ **صفة الجنة**، لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق: علي رضا، ط. الثانية ١٤١٥هـ. دار المأمون للتراث.

٢٨٨ ـ **صفة الصفوة**، للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري ومحمد رواس قلعة جي، ط. الثالثة ١٤٠٥هـ، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٢٨٩ ـ **صفة النار**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان، ط. الأولى١٤١٧هـ. دار ابن حزم.

٢٩٠ ـ **صفة النفاق ونعت المنافقين**، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠) تحقيق عامر صبري، ط. الأولى١٤٢٢هـ. دار البشائر.

٢٩١ ـ **الصمت وآداب اللسان**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، ط. الأولى ١٤١٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.

٢٩٢ ـ **الضعفاء الصغير**، للإمام البخاري (ت ٢٥٦)، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٢٩٣ ـ **الضعفاء**، لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، ط. الأولى١٤٠٥هـ.

٢٩٤ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لابن الجوزي تحقيق: عبدالله القاضي، ط. دار الكتب العلمية. ١٤٠٦هـ.

٢٩٥ ـ **الضعفاء والمتروكون**، للدارقطني، تحقيق: محمد الصباغ، ط. الأولى، المكتب.

٢٩٦ ـ **الضعفاء والمتروكون**، للنسائي، تحقيق: محمود زايد، ط. الأولى، دار المعرفة١٤٠٦هـ.

٢٩٧ ـ **الضعفاء**، للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢)، تحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، ط. الأولى ١٤٢٩هـ، دار ابن عباس، القاهرة ـ مصر.

٢٩٨ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠)، ط. الثالثة ١٤١٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٢٩٩ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)، دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان.

٣٠٠ ـ **الطب النووي**، لأبي نعيم الأصفهاني، تحقيق: مصطفى دونمز، ط. الأولى١٤٢٧، هـ.

٣٠١ ـ **طبقات الحفاظ**، لجلال الدين السيوطي، ط. مراجعة: لجنة من العلماء. دار الكتب العلمية. بيروت.

٣٠٢ ـ **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء (ت ٥٢٦)، تحقيق: د. محمد حامد الفقي، ط. دار المعرفة بيروت.

٣٠٣ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

٣٠٤ ـ **طبقات الشعراء**، لابن معتز ط. دارالمعارف. بمصر.

٣٠٥ ـ **طبقات الصوفية**، لأبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت ٤١٢)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٣٠٦ ـ **الطبقات الكبرى (لواقح الأنوار في طبقات الأخيار)**، لعبد الوهاب الشعراني (ت ٨٩٢)، ط. ١٣١٥هـ، المطبعة العامرة الشرقية، مصر.

٣٠٧ ـ **الطبقات الكبرى**، للحافظ محمد بن سعد الزهري (ت ٢٣٠)، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٣٠٨ ـ **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩)، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، ط. الثانية ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٣٠٩ ـ **الطيوريات**، من انتخاب الحافظ أبي طاهر السِّلفي (ت ٥٧٦)، تحقيق: دسمان يحيى معالي وعباس صخر الحسن، ط. الأولى ١٤٢٥هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض ـ السعودية.

٣١٠ ـ **العرش**، للإمام محمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق: محمد بن خليفة التميمي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية.

٣١١ ـ **العزلة**، للإمام أبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨)، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط. الثانية ١٤١٠هـ، دار ابن كثير، دمشق وبيروت.

٣١٢ ـ **العزيز شرح الوجيز**، المعروف بالشرح الكبير، للإمام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٣١٣ ـ **العقل وفضله**، لابن ابي الدنيا، تحقيق:لطفي الصغير، ط. الأولى ١٤٠٩هـ. دار الراية.

٣١٤ ـ **العقوبات**، لابن أبي الدنيا، تحقيق:محمد خير رمضان، ط. الأولى ١٤١٦هـ. دار ابن حزم.

٣١٥ ـ **علل الترمذي الكبير**، للإمام أبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩)، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، ومحمود محمد الصعيدي، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان.

٣١٦ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧)، تحقيق: خليل الميس، ط. الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٣١٧ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للإمام أبي الحسن عمر بن علي الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله (المجلدات ١ ـ ١١) ط. الأولى (١٤٠٥ ـ ١٤١٦هـ)، دار طيبة، الرياض ـ السعودية.

٣١٨ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد، تحقيق: وصي الله عباسي، دار الخاني، ط. الثانية. ١٤٢٢هـ.

٣١٩ ـ **العلل**، للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي، ط. الأولى ١٤٢٧هـ.

٣٢٠ ـ **العلل**، للإمام علي بن عبدالله بن جعفر المديني (ت ٢٣٤)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط. الثانية ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٣٢١ ـ **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن المشهور بابن الصلاح (ت ٦٤٣)، تحقيق نور الدين عتر. دار الفكر١٤٠٦.

٣٢٢ ـ **عمدة المحتج في حكم الشطرنج**، للحافظ السخاوي (ت ٩٠٢)، تحقيق: عبدالصمد بن محمد بلحاجي التلمساني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٣٢٣ ـ **عمل اليوم والليلة**، للحافظ أبي بكر ابن السني (ت ٣٦٤)، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق ـ سوريا.

٣٢٤ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، للعلامة ابي الطيب محمد شمس الحق آبادي، تحقيق: عصام الصبابطي، ط. ١٤٢٢هـ. دار الحديث.

٣٢٥ ـ **العيال**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق: د. نجم عبدالرحمن خلف، ط. الأولى ١٩٩٠م، دار ابن القيم، الدمام ـ السعودية.

٣٢٦ ـ **عيون الأخبار**، للعلامة ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦)، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب. قدم لها محمد حاتم. ١٣٨٣هـ.

٣٢٧ ـ **غريب الحديث**، للحربي، تحقيق: سليمان بن ابراهيم العايد، جامعة أم القرى، ط. الثانية. ١٤٢٣هـ.

٣٢٨ ـ **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف ومصطفى حجازي، ط. ١٤١٣هـ، مجمع اللغة العربية، مصر.

٣٢٩ ـ **غريب الحديث**، للإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧)، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. الأولى ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٣٣٠ ـ **غريب الحديث**، للإمام أبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨)، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، ط. الثانية ١٤٢٢هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ السعودية.

٣٣١ ـ **الغماز على اللماز**، للسمهودي، تحقيق: محمد إسحاق السلفي، دار اللواء، ط. الأولى١٤٠١.

٣٣٢ ـ **الغيلانيات**، للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله الشافعي (ت ٣٥٤)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبدالهادي، دار ابن الجوزي، الرياض ـ السعودية.

٣٣٣ ـ **الفائق في غريب الحديث**، للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط. ١٤١٤هـ، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

٣٣٤ ـ **فتاوى ابن حجر الهيتمي المكي الحديثية**، ط. دار الفكر.

٣٣٥ ـ **فتاوى الإمام النووي**، بترتيب علاء الدين ابن العطار، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر، ط، السادسة١٤١٧، هـ.

٣٣٦ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، صححه الشيخ عبدالعزيز بن باز ومحب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٣٣٧ ـ **فتح المغيث**، للسخاوي، تحقيق: علي حسين علي، ط. الثانية. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية. ١٤٢٤هـ.

٣٣٨ ـ **فتوح البلدان**، لأبي العباس أحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: عبدالله وأنيس الطّباع، ط. ١٤٠٧هـ. مؤسسة المعارف.

٣٣٩ ـ **فتوح مصر وأخبارها**، لابن عبدالحكم، تحقيق: محمد صبيح، مؤسسة دار التعاون.

٣٤٠ ـ **الفرج بعد الشدة**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط. الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان.

٣٤١ ـ **الفرج بعد الشدة**، للتنوخي. تحقيق: عبود الشالجي، دار صادر. بيروت.

٣٤٢ ـ **الفردوس بمأثور الخطاب**، لأبي شجاع شيراويه بن شهردار الديلمي (ت ٥٠٩)، تحقيق: السيد بسيوني زغلول، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٣٤٣ ـ **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، لشيخ الإسلام ابن تيمية ط. دار المنهاج.

٣٤٤ ـ **فضائل الصحابة**، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله عباس، ط. الأولى ١٤٠٣هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ السعودية.

٣٤٥ ـ **فضائل القرآن**، لأبي عبيد، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار ابن كثير.

٣٤٦ ـ **فضائل مصر**، لابن زولاق، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي. القاهرة.

٣٤٧ ـ **الفقيه والمتفقه**، للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق: عادل يوسف العزازي، ط. الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي، الرياض ـ السعودية.

٣٤٨ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لعبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. الثانية ١٤٠٢هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٣٤٩ ـ **فوائد ابن ماسي (ت٣٦٩)**، تحقيق: مسعد بن عبدالحميد السعدني، أضواء السلف، ط. الأولى١٤١٨هـ.

٣٥٠ ـ **فوائد ابن مخلد**، (ملفات على مكتبة الشاملة).

٣٥١ ـ **فوائد أبي الشيخ الأصبهاني**، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الصميعي. ط. الأولى١٤١٢هـ.

٣٥٢ ـ **فوائد أبي القاسم الحنائي (ت ٤٥٩)**، تخريج عبدالعزيز بن محمد النخشبي (٤٥٦)، تحقيق.

٣٥٣ ـ **فوائد أبي ذر الهروي**، ط. الرشد.

٣٥٤ ـ **فوائد العراقيين**، لأبي سعيد النقاش، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن. القاهرة.

٣٥٥ ـ **فوائد الفريابي (ت٣٠١)**، ملحقة بكتاب الصيام له، تحقيق: عبدالوكيل الندوي، ط. الأولى١٤١٢هـ. المكتبة السلفية، بومباي. الهند.

٣٥٦ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠)، تحقيق: العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. الثانية ١٣٩٢هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٣٥٧ ـ **الفوائد المنتخبة الصاح والغرائب (المهروانيات)**، للخطيب البغدادي، تحقيق: خليل العربي، دار الراية١٤١٩، هـ.

٣٥٨ ـ **الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب المعروفة بالخلعيات**، للحافظ: أبي الحسين علي بن الحسن الخلعي بعناية صالح اللحام، ط. الاولى١٤٣١ الدار العثمانية، مؤسسة الريان.

٣٥٩ ـ **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة**، للعلامة مرعي بن يوسف الكرمي (ت ١٠٣٢)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، دار الوراق.

٣٦٠ ـ **فوائد سمويه إسماعيل العبدي**، تحقيق: محمد العلاوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

٣٦١ ـ **الفوائد**، لتمام الرازي، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد. ١٤١٢هـ.

٣٦٢ ـ **فوات الوفيات**، لمحمد شاكر الكتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. الأولى (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤م). دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٣٦٣ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، للعلامة محمد بن عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١) ط. الثانية ١٣٩١هـ، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٣٦٤ ـ **القاموس المحيط**، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧)، تحقيق: مركز تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط. الثامنة ١٤٢٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٣٦٥ ـ **القدر**، للفريابي، تحقيق: عبدالله منصور، أضواء السلف، ط. الأولى١٤١٨.

٣٦٦ ـ **قصص الأنبياء المسمى بـ«عرائس المجالس»**، للحافظ أبي إسحاق أمد بن محمد الثعلبي. ط. الرابعة. دار القلم لبنان.

٣٦٧ ـ **قضاء الحوائج**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: عمرو عبدالمنعم، مكتبة العلم بجدة.

٣٦٨ ـ **قضاء الحوائج**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد عطا، ط. الأولى ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان.

٣٦٩ ـ **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، للحافظ السخاوي، تحقيق محمد عوامة، ط. الأولى١٤٢٢هـ، مؤسسة الريان.

٣٧٠ ـ **الكاشف**، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، ط. ابن الجوزي ١٤٢٤هـ.

٣٧١ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، للإمام أبي أحمد ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥)، تحقيق: . سهيل زكار ويحيى مختار غزاوي، دار الفكر، ط الثالثة ١٤٠٩ بيروت.

٣٧٢ ـ **الكامل**، لابن الأثير، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية.

٣٧٣ ـ **كتاب الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار البشائر، ط. الأولى١٤١٧هـ.

٣٧٤ ـ **كتاب البدع**، لابن وضاح، تحقيق: بدر البدر، دار الصميعي. الرياض.

٣٧٥ ـ **كتاب الثقات**، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، ط. الأولى ١٣٩٣هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن ـ الهند.

٣٧٦ ـ **كتاب الفتن**، للحافظ أبي عبدالله نعيم بن حماد المروزي (ت ٢٢٨)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، ط. الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة التوحيد، القاهرة ـ مصر.

٣٧٧ ـ **كتاب المجروحين من المحدثين**، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، تحقيق: محمود زايد، دار المعرفة. ١٤١٢هـ.

٣٧٨ ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار**، للحافظ نورد الدين الهيثمي (ت ٨٠٧)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط. الأولى ١٣٩٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٣٧٩ ـ **الكشف الحثيث**، لسبط ابن العجمي، تحقيق صبحي السامرائي، ط. الأولى، عالم الكتب١٤٠٧، هـ.

٣٨٠ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢)، تحقيق: يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث. ١٤٢١هـ.

٣٨١ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٣٨٢ ـ **الكفاية في علم الرواية**، للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، ط. ١٣٥٧هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن ـ الهند.

٣٨٣ ـ **الكلام على مسألة السماع**، للحافظ ابن القيم الجوزية، تحقيق: راشد الحمد، دار العاصمة. الرياض.

٣٨٤ ـ **كنْز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥)، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، ط. الخامسة ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٣٨٥ ـ **الكنى والأسماء**، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت ٣١٠)، تحقيق: أبو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي، ط. ١٤٢١هـ، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان.

٣٨٦ ـ **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، للنجم الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط. الأولى١٤١٨.

٣٨٧ ـ **الكواكب النيرات**، لابن الكيال (ت٩٣٩) تحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي. المكتبة الإمدادية، ط. الثانية١٤٢٠، مكة المكرمة.

٣٨٨ ـ **اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع**، للشيخ محمد بن خليل القاوقجي الطبرابلسي (ت ١٣٠٥)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، ط. الأولى ١٤١٥هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان.

٣٨٩ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، ط. دار الكتب العلمية.

٣٩٠ ـ **اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)**، للإمام بدر الدين عبدالله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، ط. الأولى ١٤١٧هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٣٩١ ـ **لب اللباب في تحرير الأنساب**، للحافظ السيوطي، تحقيق محمد عبدالعزيز وأشرف عبدالعزيز، ط. الأولى١٤١١هـ. دار الكتب العلمية. لبنان.

٣٩٢ ـ **لسان العرب**، للعلامة ابن منظور (ت ٧١١)، تحقيق: أمين محمد، ومحمد العبيدي، ط. الثالثة، دار إحياء التراث العربي.

٣٩٣ ـ **لسان الميزان**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط. الأولى، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٣٩٤ ـ **لطائف المعارف**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: عامر ياسين، دار ابن خزيمة، الرياض.

٣٩٥ ـ **المؤتلف والمختلف**، للإمام أبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٣٩٦ ـ **مؤلفات السخاوي**، جمعه: مشهور بن حسن آل سلمان وأحمد الشقيرات، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان.

٣٩٧ ـ **المتفق والمفترق**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد الحامدي، دار القادري، ط. الأولى١٤١٧هـ.

٣٩٨ ـ **المجالسة وجواهر العلم**، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري (ت ٣٣٣)، تحقيق: الشيخ مشهور حسن آل سلمان، ط. الأولى ١٤١٩هـ، جمعية التربية الإسلامية (البحرين) ودار ابن حزم (بيروت).

٣٩٩ ـ **مجلة التمدن الاسلامي (من موقع الشيخ الألباني على شبكة الإنترنت)**.

٤٠٠ ـ **مجلة المنار**، لصاحبها محمد رشيد رضا. المكتبة الشاملة وهي موافقة للمطبوع.

٤٠١ ـ **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت ٥١٨)، تحقيق: نعيم زرزور، ط. دار الكتب العلمية، توزيع مكتبة الباز بمكة.

٤٠٢ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧)، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، ط. ١٤١٤هـ، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

٤٠٣ ـ **المجموع شرح المهذب**، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

٤٠٤ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية (ت ٧٢٨)**، جمعه: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه، ط. ١٤٢٥هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة ـ السعودية.

٤٠٥ ـ **مجموع فيه مصنفات أبي جعفر محمد بن عمرو بن البختري**، تحقيق نبيل جرار. ط. الأولى١٤٢٢هـ. دار البشائر الإسلامية. لبنان.

٤٠٦ ـ **محاسبة النفس**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: المستعصم بالله مصطفى علي. ط. دار الكتب العلمية.

٤٠٧ ـ **محاسبة النفس**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة ـ مصر.

٤٠٨ ـ **محاضرات الأدباء**، للراغب الأصفهاني، مكتبة الحياة، بيروت.

٤٠٩ ـ **مختار الصحاح**، لمحمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان. تحقيق: محمود خاطر. ط. ١٤١٥هـ.

٤١٠ ـ **مختصر الأحكام (مستخرج على الترمذي)**، للحسن بن علي الطوسي، تحقيق: أنيس طاهر الأندونوسي. ط. الأولى ١٤١٥، مكتبة الغرباء.

٤١١ ـ **المختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول**، لأبي شامة المقدسي، تحقيق: صلاح مقبول، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت ١٤٠٣، هـ.

٤١٢ ـ **مختصر المزني في فروع الشافعية**، لإسماعيل بن يحيى المزني، تحقيق: محمد عبدالقادر شاهين، ط. الأولى ١٤١٩، هـ. دار الكتب العلمية.

٤١٣ ـ **مختصر المقاصد الحسنة**، لمحمد بن عبدالباقي الزرقاني (ت ١١٢٢)، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، ط. الرابعة ١٩٨٩م، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٤١٤ ـ **مختصر قيام الليل**، للمروزي، اختصره العلامة أحمد بن علي المقريزي ط. الأولى ١٤٠٨هـ، الناشر «حديث أكادمي» بباكستان.

٤١٥ ـ **المخصص**، لابن سيده الأندلسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث، ط. الأولى ١٤١٧، هـ.

٤١٦ ـ **مخطوط ابن أبي فوارس**، (مخطوط جوامع).

٤١٧ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**، للحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٤١٨ ـ **المدخل إلى كتاب الإكليل**، للحافظ أبي عبدالله الحاكم (ت٤٠٥) تحقيق: فؤاد عبدالمنعم، دار الدعوة.

٤١٩ ـ **المدلسين**، للحافظ أبي زرعة أحمد العراقي، تحقيق: رفعت فوزي، ونافذ حماد، دار الوفاء، ط. الأولى ١٤١٥هـ.

٤٢٠ ـ **المدهش**، للحافظ ابن الجوزي تحقيق: مروان قباني، دار الكتب العلمية، ط. الثانية ١٩٨٥.

٤٢١ ـ **المراسيل**، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥)، تحقيق: د. عبدالله بن مساعد الزهراني، ط. الأولى ١٤٢٢هـ، دار الصميعي، الرياض ـ السعودية.

٤٢٢ ـ **المراسيل**، للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ط. ١٣٩٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٤٢٣ ـ **مسائل أبي داود**، لأحمد، تحقيق: طارق عوض الله.

٤٢٤ ـ **مساوئ الأخلاق ومذمومها**، للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت ٣٢٧)، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، ط. الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة السوادي، جدة ـ السعودية.

٤٢٥ ـ **المستجاد من فعلات الأجواد**، للحافظ الدارقطني، تحقيق: أم عبدالله بنت محروس العسلي، دار سعد للنشر والتوزيع. ط. الأولى ١٤١٣هـ.

٤٢٦ ـ **المستدرك على الصحيحين**، للإمام الحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥) مع تلخيصه للذهبي، (ط. الهندية)، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٤٢٧ ـ **مسند ابن أبي شيبة**، للإمام أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، تحقيق: عادل يوسف الغزاوي وأحمد فريد المزيدي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار الوطن، الرياض ـ السعودية.

٤٢٨ ـ **مسند ابن الجعد**، لعلي بن الجعد الهاشمي مولاهم (ت ٢٣٠)، تحقيق: عامر حيدر، ط. الأولى ١٤١٠، مؤسسة نادر، بيروت.

٤٢٩ ـ **مسند أبي بكر الصديق** ﷺ، لأبي بكر أحمد بن علي المروزي تحقيق: شعيب الأرناؤوط. المكتب الإسلامي. ط. الرابعة ١٤٠٦.

٤٣٠ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، للإمام سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤)، تحقيق: د. محمد بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار هجر، حيزة ـ مصر.

٤٣١ ـ **مسند أبي عوانة يعقوب الإسفرائيني**، تحقيق: أيمن الدمشقي، دار المعرفة، ط. الأولى ١٤١٩هـ.

٤٣٢ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي**، للإمام الحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت ٣٠٧)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.

٤٣٣ ـ **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مكتبة الايمان، ط. الأولى ١٤١٢هـ.

٤٣٤ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، للإمام أبي عبدالله أحمد بن محمد ابن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط. الثانية ١٤٢٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٤٣٥ ـ **مسند الإمام الشافعي**، ط. دار الكتب العلمية. بيروت.

٤٣٦ ـ **مسند البزار (البحر الزخار ١ ـ ١٨)**، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، ط. الأولى (١٩٨٨ ـ ٢٠٠٩م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة ـ السعودية.

٤٣٧ ـ **مسند الحميدي**، للإمام أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط. الأولى ١٩٩٦م، دار السقا، دمشق ـ سوريا.

٤٣٨ ـ **مسند الدارمي (السنن)**، للإمام أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط. الأولى ١٤٢١هـ، دار المغنى (السعودية) ودار ابن حزم (بيروت ـ لبنان).

٤٣٩ ـ **مسند الروياني**، للإمام محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧)، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، ط. الأولى ١٤١٦هـ، مؤسسة قرطبة.

٤٤٠ ـ **مسند الشاميين**، للإمام أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٤٤١ ـ **مسند الشهاب**، للقاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٤٤٢ ـ **مسند الفردوس (جزء منه وهو مخطوط)**، لأبي منصور شهردار بن شيرويه بن شهردار الديلمي الهمذاني (ت ٥٥٨)، مكتبة لا له لي، رقم (٦٤٨).

٤٤٣ ـ **مسند الفردوس (مخطوط)**، نسخة مكتبة السعيدية، مصورة الجامعة الإسلامية.

٤٤٤ ـ **المسند المستخرج على صحيح مسلم**، لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠)، تحقيق: محمد حسن بن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٤٤٥ ـ **مسند خليفة بن خياط**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الشركة المتحدة بيروت.

٤٤٦ ـ **المسند**، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط. الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة ـ السعودية.

٤٤٧ ـ **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، ط. الأولى ١٤١١هـ، دار الوفاء، المنصورة ـ مصر.

٤٤٨ ـ **مشيخة ابن البخاري**، لجمال الدين أحمد الظاهري الحنفي، تحقيق: عوض الحازمي، دار عالم الفوائد، ط. سنة ١٤١٩هـ.

٤٤٩ ـ **مشيخة ابن جماعة**، تحقيق: موفق عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي. بيروت.

٤٥٠ ـ **مشيخة ابن شاذان الصغرى**، تحقيق: عصام موسى هادي، ط. سنة ١٤١٩هـ. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة النبوية.

٤٥١ ـ **مشيخة محمد الرازي «ابن حطاب»**، لأحمد بن محمد السلفي، تحقيق: حاتم العوني، ط. الأولى ١٤١٥هـ. دار الهجرة، الرياض.

٤٥٢ ـ **مصارع العشاق**، لأبي محمد جعفر بن أحمد السراج (ت ٥٠٠)، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٤٥٣ ـ **مصباح اللغات (قاموس عربي ـ أردو)**، رتبه: أبو الفضل عبدالحفيظ بلياوي، مجلس نشريات إسلام، كراتشي ـ باكستان.

٤٥٤ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، للرافعي، للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠). بعناية: عادل مرشد.

٤٥٥ ـ **المصنف**، للإمام الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت ٢٣٥)، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ط. الأولى ١٤٢٧هـ، شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن.

٤٥٦ ـ **المصنف**، للإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٤٥٧ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**، للملا علي القاري (ت ١٠١٤)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية.

٤٥٨ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، للحافظ ابن حجر العقسلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: جماعة من المحققين، بتنسيق: الشيخ سعد بن ناصر الشثري، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار العاصمة ودار الغيث، الرياض ـ السعودية.

٤٥٩ ـ **المطر والرعد والبرق**، للحافظ أبي بكر ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: طارق بن محمد سكلوع العمودي، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن الجوزي، الرياض ـ السعودية.

٤٦٠ ـ **المطرب في أشعار أهل المغرب**، لابن دية الكلبي، بعناية طه حسين. دار الكتب المصرية. القاهرة.

٤٦١ ـ **المعارف**، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت عكاشة، ط. الرابعة، دار المعارف.

٤٦٢ ـ **معالم السنن**، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت ٣٨٨)، المكتبة العلمية، ط. الثانية.

٤٦٣ ـ **معاني القرآن**، للفراء، تحقيق: عبدالجليل شلبي. دار عالم الكتب.

٤٦٤ ـ **المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر**، للعلامة الزركشي، تحقيق: حمدي السلفي، دار الأرقم، الكويت.

٤٦٥ ـ **معجم ابن عساكر**، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١)، تحقيق: د. وفاء تقي الدين، ط. الأولى ١٤٢١هـ، دار البشائر، دمشق ـ سوريا.

٤٦٦ ـ **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط. الأولى ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٤٦٧ ـ **المعجم الأوسط**، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: طارق عوض الله وعبدالمحسن إبراهيم، دار الحرمين ١٤١٥هـ، القاهرة ـ مصر.

٤٦٨ ـ **معجم البلدان**، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦)، ط. ١٣٩٧هـ، دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٤٦٩ ـ **معجم السفر**، للسلفي، تحقيق: عبدالله البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٤٧٠ ـ **معجم الشعراء**، لأبي عبدالله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤)، بعناية: كرنكو، دار الكتب العلمية. بيروت.

٤٧١ ـ **معجم الشيوخ**، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (ت ٤٠٢)، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة (بيروت) ـ ودار الإيمان.

٤٧٢ ـ **معجم الصحابة**، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع (ت ٣٥١)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة ـ السعودية.

٤٧٣ ـ **معجم الصحابة**، لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (ت ٣١٧)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد محمود أحمد الجكني، ط. الأولى ١٤٢١، مكتبة دار البيان، الكويت.

٤٧٤ ـ **المعجم الصغير**، للطبراني، تحقيق: محمد شكور، المكتب الاسلامي ودار عمار، ط. الأولى١٤٠٥، هـ.

٤٧٥ ـ **المعجم الكبير**، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. الثانية، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ١٤٠٤هـ.

٤٧٦ ـ **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٤٧٧ ـ **المعجم المختص**، للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، ط. ١٤٠٨.

٤٧٨ ـ **معجم المعاجم الجغرافية في السيرة النبوية**، (دار مكة).

٤٧٩ ـ **المعجم الوسيط**، لإبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار، ط. الثانية ١٣٩٢هـ، المكتبة الإسلامية، استانبول ـ تركيا.

٤٨٠ ـ **معجم شيوخ الإسماعيلي**، للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي تحقيق: زياد منصور، ط. الأولى، مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة.

٤٨١ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

٤٨٢ ـ **المعجم**، لأبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني، المشهور بابن المقريء (ت ٣٨١)، تحقيق: عادل بن سعد، ط. الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية.

٤٨٣ ـ **المعجم**، للإمام أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت ٣٤٠)، تحقيق: عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، الرياض ـ السعودية.

٤٨٤ ـ **المعجم**، للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط. الأولى ١٤٠٧هـ، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد ـ باكستان.

٤٨٥ ـ **معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط. الأولى ١٤٠٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان.

٤٨٦ ـ **معرفة الثقات**، للإمام أبي الحسن أحمد بن عبدالله العجلي (ت ٢٦١) بترتيب الهيثمي والسبكي، مع زيادات الحافظ ابن حجر، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة.

٤٨٧ ـ **معرفة السنن والآثار**، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. الأولى ١٤١٢هـ، دار الوعي (القاهرة) ـ دار قتيبة (دمشق) ـ جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي).

٤٨٨ ـ **معرفة الصحابة**، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الأصبهاني (ت ٣٩٥)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط. الأولى ١٤٢٦هـ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ـ الإمارات.

٤٨٩ ـ **معرفة الصحابة**، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الوطن، الرياض ـ السعودية.

٤٩٠ ـ **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه**، للإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، ط. الأولى ١٤٢٤هـ، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان.

٤٩١ ـ **المعرفة والتاريخ**، للحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط. الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة الدار، المدينة ـ السعودية.

٤٩٢ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، ط. دار إحياء التراث العربي.

٤٩٣ ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**، للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦)، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، ط. الأولى ١٤١٥هـ، مكتبة دار الطبرية، الرياض ـ السعودية.

٤٩٤ ـ **المغني في الضعفاء**، للإمام الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.

٤٩٥ ـ **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة**، للإمام ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)، تحقيق: علي حسن الحلبي، ط الأولى١٤١٦هـ. دار ابن عفان. مصر.

٤٩٦ ـ **مفردات ألفاظ القرآن**، للراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط. الثانية ١٤٢٣هـ، دار القلم، دمشق ـ سوريا.

٤٩٧ ـ **مقامات الحريري**، للعلامة الأديب أبي محمد القاسم بن علي الحريري، ط. الرابعة، دار الكتب العلمية.

٤٩٨ ـ **مكارم الأخلاق**، للطبراني، تحقيق: فاروق حمادة، ط. الرئاسة العامة للإفتاء.

٤٩٩ ـ **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت ٣٢٧)، تحقيق: عبدالله بن بجاش الحميري، ط. الأولى٢٠٠٦، م، مكتبة الرشد، السعودية.

٥٠٠ ـ **مكارم الأخلاق**، للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة ـ مصر.

٥٠١ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، للإمام ابن القيم الجوزية (ت٧٥١). تحقيق عبدالرحمن المعلمي، بعناية منصور السماري، ط. الثانية١٤١٩هـ. دار العاصمة. السعودية.

٥٠٢ ـ **مناقب الشافعي**، للحافظ أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط. الأولى ١٣٩٠هـ، دار التراث، القاهرة ـ مصر.

٥٠٣ ـ **المنتخب من العلل**، للخلال، للإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، ط. الأولى ١٤١٩هـ، دار الراية، الرياض ـ السعودية.

٥٠٤ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، ط. الأولى. ١٤٠٨هـ.

٥٠٥ ـ **المنتقى**، لابن الجارود، تحقيق: عبدالله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.

٥٠٦ ـ **منهاج السنة النبوية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.

٥٠٧ ـ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للإمام النووي (ت٦٧٦) ط. الأولى: ١٣٤٩هـ. دار إحياء التراث العربي بيروت.

٥٠٨ ـ **المنهاج في شعب الإيمان**، لأبي عبدالله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، ط. الأولى ١٣٩٩هـ، دار الفكر.

٥٠٩ ـ **المواعظ والاعتبار المعروف بـ«الخطط»**، للمقريزي، تحقيق: خليل المنصور. دار الكتب العلمية. بيروت.

٥١٠ ـ **موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي وصبحي السيد جاسم السامرائي، ط. الثالثة ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية.

٥١١ ـ **الموسوعة الفقهية**، ط. الثانية ١٤٠٤هـ، إصدار: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الكويت.

٥١٢ ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، ط. الأولى١٤١٧هـ.

٥١٣ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، للإمام أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧)، تحقيق: د. نور الدين بوياجيلار، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار أضواء السلف، الرياض ـ السعودية.

٥١٤ ـ **موطأ ابن وهب**، تحقيق: هشام الصيني، دار ابن الجوزي، ط. الثانية. بيروت.

٥١٥ ـ **الموطأ**، للإمام مالك (ت١٧٩) برواياته الثمانية، تحقيق: سليم الهلالي، طبع سنة١٤٢٤هـ، مكتبة الفرقان، دبي، دولة الإمارات.

٥١٦ ـ **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط. الأولى ١٤١٦هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٥١٧ ـ **الموفقيات**، للزبير بن بكار، بعناية: صالح أحمد ط. الثانية، دار عالم الكتب.

٥١٨ ـ **مولد العلماء**، لابن زبر الربعي، تحقيق: عبدالله الحمد. دار العاصمة. الرياض. طبع سنة١٤١٠هـ.

٥١٩ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٥٢٠ ـ **النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية**، لمحمد الأمير الكبير المالكي (ت ١٢٢٨)، تحقيق: زهير الشاويش، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان.

٥٢١ ـ **النزهة شرح النخبة**، للحافظ ابن حجر، بعناية عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة السفير. الرياض.

٥٢٢ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**، للعلامة جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢)، ومعه بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، ط. الأولى ١٤١٨هـ، دار القبلة (جدة) ومؤسسة الريان (بيروت) والمكتبة المكية.

٥٢٣ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. فيليب حِتي، المكتبة العلمية، بيروت ـ لبنان.

٥٢٤ ـ **النكت على ابن الصلاح**، للحافظ ابن حجر، تحقيق: ربيع المدخلي، مكتبة الفرقان، ط. الثانية. ١٤٢٤هـ.

٥٢٥ ـ **نهاية المطلب في دراية المذهب**، لإمام الحرمين عبدالملك الجويني، تحقيق عبدالعظيم الذيب، ط. الأولى١٤٢٨هـ. دار المنهاج.

٥٢٦ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للإمام ابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦)، تحقيق: محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، دار إحياء التراث العربي.

٥٢٧ ـ **نوادر الأصول (المسندة)**، لأبي عبدالله محمد بن علي المعروف بالحكيم الترمذي، تحقيق: زياد تكلة، دار النوادر. ط. الأولى.

٥٢٨ ـ **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، لعبدالقادر العيدروس، حققه: أحمد الحلو وآخرون، دار صادر، ط. الأولى٢٠٠١، م.

٥٢٩ ـ **هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي**، ط. ١٩٥٥م. دار العلوم الحديثة. لبنان.

٥٣٠ ـ **المجالس العشرة**، للحسن بن محمد الخلال، تحقيق: مجدي قتحي، ط. الأولى ١٤١١هـ. دار الصحابة للتراث.

٥٣١ ـ **شرح التقريب والتيسير**، للحافظ السخاوي تحقيق: علي المرر. ط: الأولى ١٤٢٩هـ. الدار الأثرية.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

حرف اللام

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

حرف الميم

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة